

الصَّحِيحُ الْمُسْلِمُ

للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمه الله
٢٠٦ - ٢٦١ هـ

مع شرح الإمام محيي الدين النووي رحمه الله
٦٣١ - ٦٧٦ هـ

وبالحاشية المتداولة للشيخ أبي الحسن السندي رحمه الله
١١٣٨ هـ

مع التعليقات المقتبسة من فتح الملهم
للعلامة شبير أحمد العثماني رحمه الله
١٣٠٥ - ١٣٦٩ هـ

المجلد الأول

مقدمة الإمام مسلم - كتاب الإيمان

طبعة جديدة مصححة ملونة

مكتبة الشريعة
كراتشي - باكستان

اصحح مسلم

للإمام الكبير الحافظ الحجة أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ربه
٢٠٦ - ٢٦١ هـ

مع شرحه الكامل المسمى بـ "المنهاج" المعروف بشرح النووي
للإمام عبي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الحازمي النووي ربه
٦٣١ - ٦٧٦ هـ

وبالحاشية المتداولة بين الدارسين للإمام أبي الحسن السندي ربه
١١٣٨ هـ

مع التعليقات - على الفواضيع الخلاقية بين أهل العلم -
لشيخ الإسلام العلامة شبير أحمد العثماني ربه
١٣٠٥ - ١٣٦٩ هـ

المجلد الأول

مقدمة النووي - مقدمة الإمام مسلم - كتاب الإيمان

قام بتحقيقه وتصحيح أخطائه جماعة من العلماء أبارعين في علم الحديث
وقابلوا نصوص الكتاب بالنسخ المعتمدة
طبعة جديدة مصححة ملونة



السعر: مجموع سبع مجلدات
=1200روية

اسم الكتاب : الصحيح لمسلم (المجلد الأول)
تأليف : الحافظ الحجة أبو الحسين مسلم بن
الحجاج القشيري النيسابوري ر.ه.
الطبعة الأولى : ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤ء
الطبعة الجديدة : ١٤٣٢هـ / ٢٠١١ء
عدد الصفحات : ٥٣٦

مكتبة البشري

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة البشري، كراتشي، باكستان +92-321-2196170

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاهور +92-42-7124656, 7223210

بلک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، ڈارلینڈی +92-51-5773341, 5557926

دار الإحلاص، نزد قصبہ خوانی بازار، پشاور +92-91-2567539

مكتبة رشيدية، سرکي روڈ، کوئٹہ +92-333-7825484

و أيضًا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً كثيراً - أما بعد:

فإن كتاب "الصحيح نسلم" من أهم الكتب في علم الحديث ولها أهمية كبرى لدارسي هذا العلم خاصة لطلاب المدارس الدينية في شبه قارة الهندية الباكستان والهند وغيرها من الدول الإسلامية.

كما لا يشك أحد في أن الأفهام والأذهان في عصرنا الحاضر قد اختلفت تماماً عن العصور الماضية، فحيثما الجديد لا يستطيع الآن الاستفادة من تراثنا الديني والعلمي بقدر ما استفاد منه أسلافنا، بالإضافة إلى حدوث التغير في مجال الطباعة قد صعبت به الاستفادة من الكتب المطبوعة على الطباعة القديمة.

فاحتاج الأمر إلى أن يخرج كتاب "الصحيح نسلم" في ثوبه الجديد وفي طباعة حديثة، فقامت - بعون الله وتوفيقه - مكتبة البشرى بأداء هذه المهمة، ولتكون الفائدة أتم وأشمل، قمنا بتكوين اللجنة من جماعة العلماء المتخصصين في علم الحديث لإخراج هذا الكتاب على ما يُرام، وكانت هذه اللجنة مكونة من:-

١. الأستاذ/ نور الدين البدخشى - حفظه الله

٢. الأستاذ/ عبد الرزاق - حفظه الله

٣. الأستاذ/ حبيب المرسلين البدخشاني - حفظه الله

وقد بذلت هذه اللجنة قصارى جهدها للمراجعة والتصحيح والتدقيق لهذا الكتاب ولإخراجه بشكل ملائم يسر الناظرين ويسهل للدارسين. وقد أشرف على هذه اللجنة إشرافاً عاماً فضيلة الشيخ/ محمد أنور البدخشاني (أستاذ الحديث في جامعة العلوم الإسلامية علامة محمد يوسف بنوري تاون، كراتشي).

نسأل الله أن يتقبل مساعيها ويستمر مساوينا، وأن يجعل هذا الجهد القصير في ميزان حسناتنا، إنه هو العلي القدير.

إدارة "مكتبة البشرى" للطباعة والنشر

كراتشي - باكستان

غرة شهر رمضان المبارك، ١٤٣٠هـ

منهج عملنا في هذا الكتاب:

- مقارنة متون " التصحيح بسنة " بالنسختين المعتمدتين:
(١) نسخة دار السلام. (٢) النسخة الهندية المطبوعة في كراتشي.
 - مقارنة متون " شرح النووي " بالنسختين المعتمدتين:
(١) نسخة دار الفكر. (٢) النسخة الهندية المطبوعة في كراتشي.
 - جعلنا الكتاب " التصحيح بسنة " كالمثنى واخترنا لشرح هذا الكتاب " شرح النووي " كاملاً كالحاشية وتحتها " حاشية نسدي " واخترنا لإشارة إليها رمز (+) لجملة واحدة، وتحتها " منح انبهم " لبيان مذاهب الأحناف المعتمدة واخترنا لإشارة إليها رمز (**) بجمتين. كما اخترنا رمز (***) ثلاث نجومات لبعض التعليقات اللفظية وغيرها.
 - واخترنا اللون الأحمر كعناوين هذا الكتاب وللتصوص القرآنية ومعنى المسلم في الحاشية.
 - تصحيح الأغلاط الإملائية في المتن والحواشي كليهما، التي توجد في الطباعات الهندية والباكستانية.
 - إضافة عناوين شرح النووي في متون " التصحيح بسنة " في الأقواس المربعة.
 - إضافة عناوين المباحث المذكورة في شرح النووي.
 - كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع وضع علامات الترقيم المتعارف عليها.
- ملاحظة هامة: تم حذف أو اختصار نصوص " التصحيح بسنة " المذكور في " شرح النووي " اكتفاءً على المتن ولعدم حاجة إلى تكرارها ونظراً إلى عدم زيادة حجم الكتاب.
- والله نسأل أن يوفقنا لخدمة الدين وعلومه وأهله، وخاصة لإكمال مشاريعنا الأخرى كما نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا محلاً لوجهه الكريم، مقبولا عنده، وأن ينفع به الطلاب وأهل العلم وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يحفظ علينا وعلى أهلينا وذرياتنا وإخواننا إسلامنا وإيماننا به حتى نلقاه وهو راضٍ عنا، و أن يرحمنا ويرحم والدينا وذرياتنا ومشايخنا والمسلمين والمسلمات، إنه أرحم الراحمين.

ترجمة الإمام مسلم رحمته

اسمه ونسبه:

هو الإمام الكبير الحافظ الحجة الثقة أبو الحسين، مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد كوشاذ، القشيري النسب، النيسابوري الدار، والقشيري نسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة قبيلة كبيرة من هوزان من العدنانية كما قال القلقشندي، ونيسابور مدينة من خراسان، تلك المدينة العريقة التي اشتهرت بازدهار علم الحديث والرواية.

مولده:

ولد الإمام مسلم في نيسابور سنة ٢٠٦هـ، ٨٢١ م على الأرجح.

شيوخه:

رحل إلى الحجاز ومصر والشام والعراق في طلب الحديث. تلمذ الإمام مسلم رحمته على أيدي كثير من العلماء والحفاظ والأئمة، وقد سرد الإمام المزي أسماء شيوخه في "تذهيب الكمال". من شيوخه الكبار: إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، وسعد بن منصور، وغيرهم ولكن من أبرز شيوخه هو الإمام البخاري رحمته تلمذ على البخاري وأفاد منه ولازمه، وهجر من أجله من خالفه وكان في غاية الأدب مع إمامه البخاري. وقد لازمه لما قدم البخاري نيسابور، وكان مسلم رحمته يقف طريق البخاري وينظر في علمه ويحضر حذوه، حتى قال الدارقطني: لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء.

وقال أحمد بن حمدون القصار: رأيت مسلم بن الحجاج جاء إلى البخاري فقبل بين عينيه وقال: دعني أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين، وبا سيد المحدثين وطيب الحديث في علمه، ثم سأله عن حديث كفارة المجلس فذكر له علمه، فلما فرغ قال مسلم: لا يغيضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك وكان مسلم رحمته ينافع ويناضل عن شيوخه البخاري رحمته وكان يقدمه على جميع شيوخه.

تلاميذه:

تلمذ على يد الإمام مسلم رحمته عدد كبير من العلماء والأئمة والحفاظ، ومن الذين روا عنه: أبو حاتم الرزاي وابن خزيمة. ومن أبرز تلاميذه: الإمام الترمذي صاحب السنن وقد روى عن شيوخه حديثاً واحداً في سننه.

مكانته وثناء العلماء عليه:

وكان إماماً جليلاً مهابةً غيوراً على السنة ذاباً عنها، أجمع العلماء على جلالته وإمامته وثقته وعلو مرتبته وحذقه في الصناعة الحديثية. قال أبو قريش الحافظ: سمعت محمد بن بشار يقول: حافظ الدنيا أربعة: أبو زرعة الباري، ومسلم بن نيسابور، وعبد الله الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل البخاري.

وقال أحمد بن مسلمة: رأيت أبا زرعة، وأبا حاتم يقدمان مسلماً في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما. وقال شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء: كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم، ما علمته إلا خيراً، وقال مسلمة بن قاسم:

ثقة جليل القدر من الأئمة، وقال النووي: أجمعوا على جلالته وإمامته وعزوا مرتبته في الصنعة وتقدمه فيها.
مصنفاته:

للإمام مصنفات أخرى عديدة غير "الجامع الصحيح" وهي:

كتاب النكح والأسماء، كتاب المنفردات والوحدان، وكتاب الطبقات، وكتاب رجال عمرو بن الزبير، وكتاب التمييز وكتاب المسند الكبير على الرجال، وكتاب الجامع على الأبواب، وكتاب العلل، وكتاب الأقران، وسؤالات أحمد بن حنبل، وكتاب عمرو بن شعيب.

عدد مروياته:

وهو منقسم إلى كتب، وكل كتاب يقسم إلى أبواب، وعدد كتبه ٥٤ كتاباً أولها كتاب الإيمان وآخرها كتاب التفسير، وعدد أحاديثه بدون المكرر نحو ٤٠٠٠ حديث، وبالمكرر نحو ٧٢٧٥ حديثاً.
شروحات الصحيح:

(١) المنهاج في شرح الجامع الصحيح للحسين بن الحجاج: وهو شرح للإمام النووي الشافعي المتوفى سنة

٦٧٦هـ، وهو شرح وسط جمع عدة شروح سبقته، ومن أشهر شروح صحيح مسلم.

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: شرح أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المتوفى سنة ٦١١هـ.

(٣) إكمال إكمال المعلم: وهو شرح الأبي المالك وهو أبو عبد الله محمد بن خليفة من أهل تونس والأبي نسبة إلى "أبة" من قرى تونس المتوفى سنة ٧٢٨هـ جمع في شرحه بين المازري وعباس والقرطبي والنووي.

(٤) الدياج على صحيح مسلم بن الحجاج: وهو شرح جلال الدين سيوطي المتوفى عام ٩١١هـ.

(٥) شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي المتوفى ٩٢٦هـ.

(٦) شرح الشيخ على القاري الحنفي نزيل مكة المتوفى سنة ١٠١٦هـ وشرحه في أربع مجلدات.

وفاته:

قال الحاكم أبو عبد الله الحافظ: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب يقول: سمعت أحمد بن سلمة يقول: عقد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج، مجلس للمذاكرة، فذكر له حديث لم يعرفه، فأنصرف إلى منزله وأورد السراج، وقال لمن في الدار: لا يدخل أحد منكم هذا البيت، فقبل له أهدبت لنا سنة فيها تمر، فقال: قدموها إليه فكان يطلب الحديث ويأخذ تمره فيمضغها فأصبح وقد فني التمر ووجد الحديث. قال الحاكم: زادتني الثقة من أصحابنا أنه منها مات عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور، وكان عمره سبعاً وخمسين سنة.

ترجمة الإمام النووي رحمه الله

اسمه ولقبه: هو الإمام الكبير والحافظ القدوة شيخ الإسلام وعلم الأولياء محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن حسن بن حسين بن جمعة بن حزام الحازمي النووي.

مولده و نشأته: ولد بقرية نوى من أعمال حوران وهي مدينة بصري بحوار دمشق سنة ٦٣١هـ، ونشأ محباً للقرآن والسنة فكان هو ابن عشر سنين يـ"نوى" يعتزل مجالس لهو الصبيان وبغفل على قراءة القرآن، والصبيان يكرهونه على اللعب وهو يهرب منهم ويكي لا كراههم له.

شغفه بالقرآن الكريم: وقد جعله أبوه في دكان للبيع والشراء، فما كان ينتفت للبيع وللشراء مقبلاً على القرآن. ففرغ الوالد ولده يحيى للقرآن حتى نحتمه وقد ناهز الاحتلام.

شيوخه: سمع النووي من كثير من العلماء والشيخوخ ولقي مع كبار أهل العلم، وسمع الكتب السنة والمسند، والموطأ وشرح السنة لـ"بغوي"، وسنن الدارقطني، والتقى مع العالم الكبير ابن مالك صاحب الألفية وقرأ عليه ولازم السماع والاشتغال طيلة ستة سنوات.

شغله بالتدريس والتصنيف: ثم انتقل بعد ذلك للتصنيف والتدريس ونشر العلم الذي حصله، ففتح الله عز وجل عليه وبارك في وقته، فصنف من الكتب والمؤلفات في وقت قليل ما لم يكن لغيره من العلماء. فمن تصانيفه: شرح صحيح مسلم، ورياض الصالحين، والأذكار، والأربعين، والمبهمات، وتحرير الألفاظ، والبيان في آداب حملة القرآن، والفناوي، والروضة، وشرح المذهب المعروف بالجموع، وغير ذلك من الكتب التي بارك الله عز وجل فيها.

قيمة الوقت عند النووي: كان للنووي رحمه الله منهج فريد مع نفسه فكان لا يضيع له وقتاً لا في ليل ولا في نهار حتى في الطريق، وله مصابرة عجيبه على أنواع الخير لا يصرف ساعة في غير طاعة، وبجانب عنمه الغزير كان من العباد الزهاد.

كان إماماً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: وكان الشيخ من طراز العلماء العاملين بعلمهم فلم يكن من الساكتين أو الخاملين في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان يواجه الملوك والظلمة بالإنكار ويكتب ويخوفهم بالله تعالى، كتب مرة إلى الظاهر بيبرس فأغلظ له في الكلام ووعظه وخوفه وردعه عن بعض المظالم فغضب الظاهر من ذلك، وأمر بإبعاده من دمشق فلما خرج النووي منها خرج معه كل أهل العلم وطلاب المدارس الشرعية، وعندها استرضاه الظاهر وأعادته لدمشق، وكان النووي يقف للظاهر في دار العدل ويراجعه كثيراً حتى قال الملك الظاهر بجلisانه مرة إني لأفرغ من النووي عند ما أراه، حتى قال عنه أهل العلم، كان الشيخ محي الدين قد صار إلى ثلاث مراتب كل مرتبة لو كانت لشخص لشدت إليه الرحال: العلم والزهد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

سبب وفاته: كان النووي رحمه الله ضعيف الجسد كثير العناء من كثرة اشتغاله بالعلوم والفقه ثم يتفرغ لحظ نفسه شيئاً فلم يتزوج رحمه الله ولم يهتم ببيتانه فكثرت عليه الأمراض حتى أنه في رحلة حججه كان في معظمها مريضاً، وفي سنة ٦٧٦هـ زار بيت المقدس وعاد لفريقه "نوى" لزيارة والديه وأهله فمرض عند والده ولم يقو جسده الخليل على مقاومة المرض فتوفي رحمه الله في ٢٤ رجب ٦٧٦هـ بعد عمر قصير فضا النووي في العلم والعمل والعبادة والورع.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله البرّ الجواد، الذي جلت نعمه عن الإحصاء والإعداد، خالق اللطف والإرشاد، الهادي إلى سبيل الرشاد، الموفق بكرمه لطرق السداد، المانّ بالاعتناء بسنة حبيبه وخليله، عبده ورسوله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى من لطف به من العباد، المخصّص هذه الأمة - زادها الله شرفاً - بعلم الإسناد الذي لم يشركها فيه أحد من الأمم على تكرر العصور والآباد، الذي نُصِّب لحفظ هذه السنة المكرمة الشريفة المطهرة خواص من الحفاظ النقاد، وجعلهم ذآتين عنها في جميع الأزمان والبلاد، ياذلين وسعهم في تبين الصحة من طرقها والفساد، خوفاً من الانتقاص منها والازدياد، وحفظاً لها على الأمة - زادها الله شرفاً - إلى يوم التناد، مستفرغين جهدهم في التفقه في معانيها، واستخراج الأحكام واللّطائف منها، مستمرين على ذلك في جماعات وآحاد، مبالغين في يبالغوا وإيضاح وجوهها بالجد والاجتهاد.

ولا يزال على القيام بذلك - بحمد الله ولطفه - جماعات في الأعصار كلها إلى انقضاء الدنيا وإقبال المعاد، وإن قلّوا وحملت بلدان منهم، وقربوا من النقاد.

أحمدُه أبلغ حمد على نعمه خصوصاً على نعمة الإسلام، وأن جعلنا من أمة خير الأولين والآخرين، وأكرم السابقين واللاحقين، محمداً عبده ورسوله، وحبيبه وخليله خاتم النبيين، صاحب الشفاعة العظمى، ولواء الحمد والمقام المحمود، سيد المرسلين، المخصوص بالمعجزة الباهرة المستمرة على تكرر السنين، التي تحدى بها أفصح القرون، وأفحم بها المنازعين، وظهر بها خزي من لم ينقد لها من المعاندين، المحفوظة من أن يتطرق إليها تغيير الملحدين، أعنى بها القرآن العزيز كلام ربنا الذي نزل به الروح الأمين، على قلبه ليكون من المنذرين، بلسان عربي مبين، والمصطفى بمعجزات أحرّ زائدات على الألف والمئتين، وبجوامع الكلم وسماحة شريعته ووضع إصْر المتقدمين، المكرم بتفضيل أمته - زادها الله شرفاً - على الأمم السابقين، ويكون أصحابه يومئذ خير القرون الكائنين، وبأنهم كلهم مقطوع بعدائهم عند من يُعتدّ به من علماء المسلمين، وبجعل إجماع أمته حجة مقطوعاً بها كالكتاب المبين، وأقوال أصحابه المنتشرة من غير مخالفة لذلك عند العلماء المحققين، المخصوص بتوفر دواعي أمته - زادها الله شرفاً - على حفظ شريعته، وتدوينها ونقلها عن الحفاظ المسنين، وأخذها عن الحذّاق المتقنين، والاجتهاد في تبينها للمسترشدين، والدُّؤوب في تعليمها احتساباً لرضا رب العالمين، والمبالغة في الذبّ عن منهاجه بواضح الأدلة، وقمع الملحدين والمبتدعين، صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر النبيين، وآل كُلِّ وصحابتهم والتابعين، وسائر عباد الله الصالحين، ووقفنا للاقتداء به دائمين، في أقواله وأفعاله وسائر أحواله مخلصين مستمرين في ذلك دائبين.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إقراراً بوحديته، واعترافاً بما يجب على الخلق كافة من الإذعان لربوبيته.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى من بريته، والمخصوص بشمول رسالته وتفضيل أمته، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه وعترته.

أما بعد، فإن الاشتغال بالعلم من أفضل القرب وأجل الطاعات، وأهم أنواع الخير وأكد العبادات، وأولى ما أنفقت فيه نفائس الأوقات، وشمر في إدراكه والتسكن فيه أصحاب الأنفس الزكيات، وبادر إلى الاهتمام به المسارعون إلى الخيرات، وسابق إلى التحلي به مستبقوا المكرمات، وقد تظاهرت على ما ذكرته جمل من الآيات الكرمات، والأحاديث الصحيحة المشهورات، وأقوال السلف عليهم السلام الثمات، ولا ضرورة إلى ذكرها هنا لكونها من الواضحات الجليات.

من أهم أنواع العلوم وأسمائها: ومن أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبوية، أعني معرفة متونها: صحيحها، وحسنها، وضعيفها، متصلها، ومرسلها، ومنقطعها، ومعضلها، ومقلوها، ومشهورها، وغيرها، وعزيزها، ومتواترها، وآحادها، وأفرادها، ومعروفها، وشاذها، ومنكرها، ومعللها، وموضوعها، ومدرجها، وناسخها، ومنسوخها، وخاصها، وعامها، وبمجمليها، ومبينها، ومختلفها، وغير ذلك من أنواعها المعروفة.

ومعرفة علم الأسانيد أعني: معرفة حال رجالها، وصفاتهم المعتمدة، وضبط أسمائهم وأنسابهم، ومواليدهم ووفياتهم، وغير ذلك من الصفات، ومعرفة التدليس والمدلسين، وطرق الاعتبار والمتابعات، ومعرفة حكم اختلاف الرواة في الأسانيد، والمتون، والوصل، والإرسال، والوقف، والرفع، والقطع، والانقطاع، وزيادات الثقات، ومعرفة الصحابة والتابعين، وأتباعهم وأتباع أتباعهم، ومن بعدهم عليهم السلام. وعن سائر المؤمنين والمؤمنات، وغير ما ذكرته من علومها المشهورات.

ودليل ما ذكرته أن شرعنا مبني على الكتاب العزيز والسنن المرويات، وعلى السنن مدار أكثر الأحكام الفقهية، فإن أكثر الآيات الفروعية بمحملات، وبيانها في السنن المحكمات.

شرط القاضي والمفتي: وقد اتفق العلماء على أن من شرط المجتهد من القاضي والمفتي أن يكون عالماً بالأحاديث الحكمية، فثبت بما ذكرناه أن الاشتغال بالحديث من أجل العلوم الراجحات، وأفضل أنواع الخير وأكد القربات، وكيف لا يكون كذلك وهو مشتمل - مع ما ذكرناه - على بيان حال أفضل المخلوقات، عليه من الله الكريم أفضل الصلوات والسلام والبركات. ولقد كان أكثر اشتغال العلماء بالحديث في الأعصار الخالية، حتى لقد كان يجتمع في مجلس الحديث من الطالبين ألوف متكاثرات، فتناقص ذلك وضعفت الهمة فلم يبق إلا آثار من آثارهم قليلات، والله المستعان على هذه المصيبة وغيرها من البليات.

وقد جاء في فضل إحياء السنن المماتات، أحاديث كثيرة معروفة مشهورات، فينبغي الاعتناء بعلم الحديث، والتحريض عليه لما ذكرنا من الدلالات ولكونه أيضاً من النصيحة لله تعالى وكتابه ورسوله ﷺ وللأئمة والمسلمين والمسلمات، وذلك هو الدين كما صبح عن سيد البريات، صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه وذريته وأزواجه الطاهرات.

ولقد أحسن القائل: "من جمع أدوات الحديث استنار قلبه، واستخرج كنوزه الخفيات" وذلك لكثرة فوائده البارزات والكامنات، وهو جدير بذلك، فإنه كلام أفصح الخلق، ومن أعطى جوامع الكلمات صلوات متضاعفات.

أصبح المصنف في الحديث والعلم مطلقاً: وأصبح مصنف في الحديث بل في العلم مطلقاً الصحيحان للإمامين القدوتين: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رحمهما، فلم يوجد فيما نظير في المؤلفات، فينبغي أن يعتنى بشرحهما، وتضاع فوائدهما، ويُتَلَطَّف في استخراج دقائق العلوم من متونهما، وأسانيدهما، لما ذكرنا من الخجج الظاهرات، وأنواع الأدلة المتظاهرات.

فأما "صحيح البخاري" فإنه قد جمعت في شرحه جملاً مستكرات مشتملة على نقائس من أنواع العلوم بعبارات وجيزات، وأنا مشغّر في شرحه راجع من الله الكريم في إتمامه المعونات.

منهج الإمام النووي في شرح صحيح مسلم: وأما "صحيح مسلم" فإنه قد استخرجت الله تعالى الكريم الرؤوف الرحيم في جمع كتاب في شرحه متوسط بين المختصرات والمبسوطات، لا من المختصرات المجلات، ولا من المطولات المبعثات. ولولا ضعف الهمم وقلة الراغبين، وخوف عدم انتشار الكتاب لقلّة القائلين للمطولات لبسطته قبلت به ما يزيد على مائة من المجلدات من غير تكرار ولا زيادات عاطلات، بل ذلك لكثرة فوائده، وعظم عوائده الخفيات والبارزات، وهو جدير بذلك فإنه كلام أفصح المخلوقات صلى الله عليه وسلم صلوات دائمة.

لكنني أقتصر على التوسط، وأحرص على ترك الإطالات، وأؤثر الاختصار في كثير من الحالات، فأذكر فيه -إن شاء الله- جملاً من علومه الزاهرات، من أحكام الأصول والفروع، والآداب والإشارات الزهديات، وبيان نقائس من أصول القواعد الشرعية، وإيضاح معاني الألفاظ اللغوية، وأسماء الرجال وضبط المشكلات، وبيان أسماء ذوى الكنى، وأسماء آباء الأبناء والمبهمات، والتنبيه على لطيفة من حال بعض الرواة، وغيرهم من المذكورين في بعض الأوقات، واستخراج لطائف من خفيات علم الحديث من المتن، والأسانيد المستفادات، وضبط جمل من الأسماء المتولفات والمختلفات، والجمع بين الأحاديث التي تختلف ظاهراً، ويظن البعض من لا يحقق صناعات الحديث والفقه وأصوله كونها متعارضات، وأنبه على ما يحضرنى في الحال في الحديث من المسائل العمليات، وأشير إلى الأدلة في كل ذلك إشارات، إلا في مواضع الحاجة إلى البسط للضرورات، وأحرص في جميع ذلك على الإيجاز وإيضاح العبارات، وحيث أنقل شيئاً من أسماء الرجال واللغة، وضبط المشكل والأحكام والمعاني، وغيرها من المنقولات، فإن كان مشهوراً لا أضيقه إلى قائله لكثرتهم إلا نادراً لبعض المقاصد الصالحات، وإن كان غريباً أضيقه إلى قائله إلا أن أدعني عنه في بعض المواضع لطول الكلام، أو كونه مما تقدم بيانه في الأبواب الماضية.

وإذا تكرر الحديث أو الاسم، أو اللفظة من اللغة ونحوها بسطت المقصود منه في أول موضعه، وإذا مررت على الموضوع الآخر ذكرت أنه تقدم شرحه وبيانه في الباب الفلاني من الأبواب السابقة. وقد أقتصر على بيان

تقدمه من غير إضافة، أو أعيد الكلام فيه لبعد الموضع الأول، أو ارتباط كلام أو نحوه أو غير ذلك من المصالح المطلوبة. وما كان يحتاج إلى بسط كثيراً ونحو ذلك، فقد أحيل بيانه على شرح صحيح البخاري الذي جمعته لكونها وقعت فيه مبسوطات، وقد أحيل على غير شرح صحيح البخاري مما جمعته من المصنفات، وإلا قصد به -إن شاء الله تعالى- اللطيف التبحر بل الدلالة على المظنات.

وأقدم في أول الكتاب جملاً من المقدمات مما يعظم النفع به -إن شاء الله تعالى- ويحتاج إليه طالبو التحقيقات، وأرتب ذلك في فصول متتابعة ليكون أسهل في مطالعته وأبعد من السآمات، وأنا مستمد المعونة والصيانة، واللفظ والرعاية من الله الكريم رب الأرضين والسماوات، مبتهلاً إليه -سبحانه وتعالى- أن يوفقني والذلي ومشائخي، وسائر أقاربي وأحبائي، ومن أحسن إلينا بحسن النيات، وأن يُيسر لنا أنواع الطاعات، وأن يهدينا لها دائماً في ازدياد حتى الممات، وأن يحود علينا برضاه ومحبه ودوام طاعته، والجمع بيننا في دار كرامته وغير ذلك من أنواع المسرات، وأن ينفعتنا أجمعين، ومن يقرأ في هذا الكتاب به، وأن يجزل لنا الثوابات، وأن لا ينزع منا ما وهبه لنا، ومن به علينا من الخيرات، وأن لا يجعل شيئاً من ذلك فتنه لنا، وأن يعيذنا من كل شيء من المخالفات، إنه يحيب الدعوات، جزيل العطيات، اعتصمت بالله، توكلت على الله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله، لا حول ولا قوة إلا بالله، وحسبي الله ونعم الوكيل، وله الحمد والفضل والمنة والنعمة، وبه التوفيق والطف والهداية والعصمة.

فصل في بيان إسناد الكتاب

وحال رواته منا إلى الإمام مسلم رحمته مختصراً

أما إسنادي فيه: فأخبرنا بجميع صحيح الإمام مسلم بن الحجاج رحمته الشيخ الأمين العدل الرضي: أبو إسحاق إبراهيم بن أبي حفص عمر بن مضر الواسطي رحمته بجامع "دمشق" حماها الله وصالحها وسائر بلاد الإسلام وأهلها، قال: أخبرنا الإمام ذو الكنى: أبو القاسم، أبو بكر، أبو الفتح منصور بن عبد المنعم الفراوي، قال: أخبرنا الإمام فقيه الحرمين أبو جدي أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراوي، قال: أخبرنا أبو الحسين عبد الغافر الفارسي، قال: أخبرنا أبو أحمد محمد بن عيسى الجلودي، قال: أنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه، أنا الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج رحمته. وهذا الإسناد الذي حصل لنا، ولأهل زماننا ممن يشاركتنا فيه في نهاية من العلو بحمد الله تعالى فيبتنا وبين مسلم سنة، وكذلك اتفقت لنا بهذا العدد رواية الكتب الأربعة، التي هي تمام الكتب الخمسة التي هي أصول الإسلام، أعني: "صحيحي" البخاري و"مسلم" و"سنن" أبي داود والترمذي والنسائي. وكذلك وقع لنا بهذا العدد "مستنداً" الإمامين: أبي عبد الله أحمد بن حنبل، ومحمد بن يزيد أعني بن ماجه، ووقع لنا أعلى من هذه الكتب، وإن كانت عالية "موطأ" الإمام أبي عبد الله مالك بن أنس، فبيننا وبينه رحمته سبعة، وهو شيخ شيوخ المذكورين كلهم، فتعلو روايتنا لأحاديثه برجل، والله الحمد والمنة.

بيان اللطيفة في سند الإمام النووي: وحصل في روايتنا "لمسلم" لطيفة، وهو أنه إسناد مسلسل بالنيسابوريين وبالمعمرين فإن رواته كلهم معمرين، وكلهم نيسابوريون من شيخنا أبي إسحاق إلى مسلم، وشيخنا وإن كان واسطياً فقد أقام "نيسابور" مدة طويلة، والله أعلم.

أما بيان حال روايته، فيطول الكلام في تقصي أخبارهم، واستقصاء أحوالهم، لكن نقصر على ضبط أسمائهم، وأحرف تتعلق بحال بعضهم.

ترجمة أبي إسحاق شيخ النووي وتوجه شيخه أبي القاسم منصور بن عبد المنعم: أما شيخنا أبو إسحاق: فكان من أهل الصلاح، والمنسوين إلى الخير والفلاح، معروفاً بكثرة الصدقات وإنفاق المال في وجوه المكرمات، ذا عفاف وعبادة ووقار، وسكينة وصيانة بلا استكبار، توفي رحمه الله بـ "الإسكندرية" في اليوم السابع من رجب سنة أربع وستين وستمئة، وأما شيخ شيخنا: فهو الإمام ذو الكنى أبو القاسم أبو بكر أبو الفتح منصور بن عبد المنعم بن عبد الله بن محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي العباس المصاعدي الفراوي، ثم النيسابوري منسوب إلى "فراوة" بليدة من نجر "خراسان" وهو يفتح الفاء وضمها، فأما الفتح، فهو المشهور المستعمل بين أهل الحديث وغيرهم، وكذا حكى الشيخ الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله أنه سمع شيخه منصوراً هذا رحمه الله يقول: إنه الفراوي يفتح الفاء، وذكره أبو سعيد السمعاني في كتابه "الأنساب" بضم الفاء، وكذا ذكر الضم أيضاً غير السمعاني، وكان منصور هذا جليلاً شيخاً مكثرأ فقه، صحيح السماع روى عن أبيه وجده وجد أبيه أبي عبد الله محمد بن الفضل، وروى عن غيرهم، مولده في شهر رمضان سنة اثنتين وعشرين وخمسائة وتوفي بـ "شازيباخ نيسابور" في شعبان سنة ثمان وستمئة.

ترجمة أبي عبد الله الفراوي محمد بن الفضل: وأما أبو عبد الله الفراوي: فهو محمد بن الفضل جد أبي منصور النيسابوري، وقد تقدم تمام نسبه في نسب ابن ابن ابن منصور، كان أبو عبد الله هذا الفراوي رحمه الله إماماً بارعاً في الفقه والأصول، وغيرهما، كثير الروايات بالأسانيد الصحيحة العالبات، رحلت إليه الطلبة من الأقطار، وانتشرت الروايات عنه فيما قرب وبعد من الأمصار، حتى قالوا فيه: "للفراوي ألف راوٍ" وكان يقال له: "فقيه الحرم" لاشاعته ونشره العلم بـ "مكة" - زادها الله فضلاً وشفراً - ذكره الإمام الحافظ أبو القاسم الدمشقي المعروف بـ "ابن عساكر" رحمه الله فأطنب في الثناء عليه بما هو أهله، ثم روى عن أبي الحسين عبد الغافر أنه ذكره فقال: هو فقيه الحرم البارع في الفقه والأصول، الحافظ للقواعد، نشأ بين الصوفية في حجازهم، ووصل إليه بركات أنفاسهم، وسمع التصانيف والأصول من الإمام زين الإسلام، ودرس عليه الأصول والتفسير، ثم اختلف إلى مجلس إمام الحرمين، ولازم درسه ماعاش، وتفقه عليه، وعلق عنه الأصول، وصار من جملة المذكورين من أصحابه، وخرج حاجاً إلى "مكة" وعقد المجلس "ببغداد" وسائر البلاد، وأظهر العلم بالحرمين، وكان منه بما أثر وذكر ونشر للعلم، وعاد إلى "نيسابور" وما تعدى قط حد العلماء، ولا سيرة الصالحين؛ من التواضع والتبذل في الملابس والمعاش، وتسخر بكتابة الشروط، لاتصاله بالزمرة الشحامية مصاهرة، ليصون بها عرضه وعلمه عن توقع الإرفاق، ويتبلغ بما يكتسبه منها في أسباب المعيشة من فنون الأرزاق. وقعد للتدريس في المدرسة الناصحة، وإفادة الطلبة فيها، وقد سمع المسانيد والصحاح، وأكثر عن مشايخ عصره، وله مجالس الوعظ والتذكير المشحونة بالفوائد، والمبالغة في النصيح وحكايات المشايخ، وذكر أحوالهم. قال الحافظ أبو القاسم: وإلى الإمام محمد الفراوي كانت رحلتي الثانية؛ لأنه كان المقصود بالرحلة في تلك الناحية لما اجتمع فيه من علو الإسناد، ووفور

العلم، وصحة الاعتقاد، وحسن الخلق، ولين الجانب، والإقبال بكلية على الطالب، فأقيمت في صحبته سنة كاملة، وغنمت من مسموعاته فوائد حسنة طائلة، وكان مكرماً لموردي عليه، عارفاً بحق قصدي إليه، ومرض مرضة في مدة مُقامي عنده، ولما الطيب عن المتمكين من القراءة عليه فيها، وعرفه أن ذلك ربما كان سبباً لزيادة تألمه، فقال: لا أستحيز أن أمنعهم من القراءة، وربما أكون قد حبست في الدنيا لأجلهم. وكنت أقرأ عليه في حال مرضه وهو ملقى على فراشه، ثم عُوفي من تلك المرضة، وفارقه متوجهاً إلى "هراة" فقال لي حين ودعته بعد أن أظهر الخزع لفراقى: وربما لا نتقى بعد هذا، فكان كما قال، فحاجنا نعيه إلى "هراة" وكانت وفاته في العشر الأخير من شوال سنة ثلاثين وخمسمائة، ودفن في تربة أبي بكر بن عزيمة بـ"نجران"، وذكر الحافظ أيضاً جملاً أخرى من مناقبه حذفها اختصاراً.

وذكر أبو سعيد السمعاني أنه سأل أبا عبد الله الفراوي هذا عن مولده فقال: مولدى تقديراً سنة إحدى وأربعين وأربعمائة.

قال غيره: وتوفي يوم الخميس اخادي - أو الثاني - والعشرين من شوال سنة ثلاثين وخمسمائة. قال الحافظ الشيخ أبو عمرو بن بخت: له في علم المذهب كتاب انتخب منه فوائد استغريتها، وسمي "صحيح مسلم" من عبد الغافر في السنة التي توفي فيها عبد الغافر: سنة ثمان وأربعين وأربعمائة بقراءة أبي سعيد البحري رحمه الله ورضي عنه. ترجمة شيخ الفراوي أبي الحسين عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر: وأما شيخ الفراوي فهو أبو الحسين عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد بن محمد بن سعيد الفارسي الفسوي ثم النيسابوري الناجي، وكان سماعه "صحيح مسلم" من الجلودى سنة خمس وستين وثلاثمائة، ذكره ولد ولده أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي الأديب الإمام المحدث ابن المحدث صاحب التصانيف كـ "ذيل تاريخ نيسابور" وكتاب "جمع الغرائب" و"المفهم لشرح غريب صحيح مسلم" وغيرها، فقال: كان شيخاً ثقة صالحاً صائناً محظوظاً من الدين والدنيا مجدوداً في الرواية على قلة سماعه، مشهوراً مقصوداً من الأفاق، سمع منه الأئمة والصدور، وقرأ الحافظ أبو الحسن السمرقندي عليه "صحيح مسلم" نيافاً وثلاثين مرة، وقرأ عليه أبو سعيد البحري نيافاً وعشرين مرة، ومن قرأه عليه من مشاهير الأئمة: زين الإسلام أبو القاسم يعني القشيري والواحدى وغيرهما، استكمل حسناً وتسعين سنة، وألحق أحفاد الأحفاد بالأجداد. وتوفي يوم الثلاثاء، ودفن يوم الأربعاء السادس من شوال سنة ثمان وأربعين وأربعمائة.

قال غيره: ولد سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة، وسمع منه أئمة الدنيا من الغرباء، والطارئين والبُنديين، وبارك الله سبحانه وتعالى في سماعه وروايته مع قلة سماعه، وكان المشهور برواية "صحيح مسلم" وغريب الخطابي في عصره، وسمع الخطابي وغيره من أهل عصره رحمه الله ورضي عنه.

ترجمة شيخ عبد الغافر الفارسي أبو أحمد محمد بن عيسى بن محمد الجلودى: وأما شيخ الفارسي فهو: أبو أحمد محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الرحمن بن عمرو بن منصور الزاهد النيسابوري الجلودى بضم الجيم بلا خلاف.

قال الإمام أبو سعد السمعاني: هو منسوب إلى الجلود المعروفة، جمع جلد.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: عندي أنه منسوب إلى سكة الجلوديين بـ"نيسابور" الدارسة، وهذا الذي قاله الشيخ أبو عمرو يمكن حمل كلام السمعاني عليه، وإنما قلت: إن الجلودي هذا بضم الجيم بلا خلاف؛ لأن ابن السكيت وصاحبه ابن قتيبة قالوا في كتابيهما المشهورين: إن الجلودي بفتح الجيم منسوب إلى "جلود" اسم قرية بـ"إفريقية" وقال غيرهما: إنما بالشام، وأراد أن من نسب إلى هذه القرية فهو بفتح الجيم؛ لكونها مفتوحة، وأما أبو أحمد الجلودي، فليس منسوباً إلى هذه القرية، فليس فيما قالاه مخالفة لما ذكرناه، والله أعلم.

قال الحاكم أبو عبد الله: كان أبو أحمد هذا الجلودي شيخاً صالحاً زاهداً من كبار عباد الصوفية، صاحب أكابر المشايخ من أهل الحقائق، وكان ينسخ الكتب، ويأكل من كسب يده، سمع أبا بكر بن خزيمة، ومن كان قبله، وكان يتحلل مذهب سفيان الثوري ويعرفه. توفي رحمه الله يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من ذي الحجة سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وهو ابن ثمانين سنة، قال الحاكم: وعظم لوفاته سماع "صحيح مسلم"، وكل من حدث به بعده عن إبراهيم بن محمد بن سفيان وغيره، فليس بثقة، والله أعلم.

ترجمة أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان تلميذ الإمام مسلم: وأما شيخ الجلودي فهو: السيد الجليل أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري الفقيه الزاهد المجتهد العابد.

قال الحاكم أبو عبد الله بن البيع: سمعت محمد بن يزيد العدل يقول: كان إبراهيم بن محمد بن سفيان بحاب الدعوة. قال الحاكم: وسمعت أبا عمرو بن نجيد يقول: إنه كان من الصالحين.

قال الحاكم: كان إبراهيم بن سفيان من العباد المجتهدين، ومن الملازمين لمسلم بن الحجاج، وكان من أصحاب أيوب بن الحسن الزاهد صاحب الرأي، يعني الفقيه الحنفي. سمع إبراهيم بن سفيان بـ"الحجاز" و"نيسابور" و"الري" و"العراق".

قال إبراهيم: فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومائتين.

قال الحاكم: مات إبراهيم في رجب سنة ثمان وثلاثمائة رحمه الله ورضي عنه.

ترجمة الإمام مسلم: وأما شيخ إبراهيم بن محمد بن سفيان فهو: الإمام مسلم صاحب الكتاب، وهو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري نسباً، النيسابوري وطناً، عري صليبة، وهو أحد أعلام أئمة هذا الشأن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان، والمرجوع إلى كتابه، والمعتمد عليه في كل الأزمان.

بعض شيوخ الإمام مسلم: سمع "بخراسان" يحيى بن يحيى، وإسحاق بن راهويه، وغيرهما. و"بالري" محمد بن مهران الجمال بالجيم، وأبا غسان وغيرهما، و"العراق" أحمد بن حنبل، وعبد الله بن مسلمة القعنبي وغيرهما، و"الحجاز" سعيد بن منصور وأبا مصعب وغيرهما، و"بصر" عمرو بن سواد وحرملة بن يحيى، وغيرهما وخلائق كثيرين. روى عنه جماعات من كبار أئمة عصره وحفاظه، وفيهم جماعات في درجته فمنهم: أبو حاتم الرازي، وموسى بن هارون، وأحمد بن سلمة، وأبو عيسى الترمذي، وأبو بكر بن خزيمة، ويحيى بن صاعد، وأبو عوانة الأسفرائيني، وآخرون لا يحصون.

مصنفات الإمام مسلم في علم الحديث: وصنف مسلم رحمته في علم الحديث كتباً كثيرة، منها: هذا الكتاب الصحيح الذي من الله الكريم -وله الحمد والنعمة والفضل والمنة- به على المسلمين، وأبقى لمسلم به ذكراً جميلاً وثناء حسناً إلى يوم الدين، ومنها: كتاب "المسند الكبير" على أسماء الرجال، وكتاب "الجامع الكبير" على الأبواب، وكتاب "العلل" وكتاب "أوهام المحدثين" وكتاب "التمييز" وكتاب "من ليس له إلا راو واحد" وكتاب "طبقات التابعين" وكتاب "المختصرين"، وغير ذلك.

كلام أبي زرعة وأبي حاتم في ثناء الإمام مسلم وكلام النووي في ميزات كتابه: قال الحاكم أبو عبد الله: حدثنا أبو الفضل عماد بن إبراهيم قال: سمعت أحمد بن سلمة يقول: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما، وفي رواية: في معرفة الحديث.

قلت: ومن حقق نظره في "صحيح مسلم" رحمته واطلع على ما أورده في أمانيه، وترتيبه وحسن سياقه، ويديع طريقته من نقائص التحقيق وجواهر التدقيق، وأنواع الورع والاحتياط، والتحري في الرواية، وتلخيص الطرق واختصارها، وضبط متفرقها وانتشارها، وكثرة اطلاعه واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات، واللطائف الظاهرات والخفيات؛ علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره، وقل من يساويه بل يُدانيه من أهل وقته ودهره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم. وأنا أقصر من أعجابه رحمته على هذا القدر، فإن أحواله رحمته ومناقبه لا تُستقصى لبعدها عن أن تحصى، وقد دلت بما ذكرت من الإشارة إلى حاله على ما أملت من جميل طريقته، والله الكريم أسأله أن يجزل في مثوبته، وأن يجمع بيتنا وبنيته مع أحبائنا في دار كرامته، بفضله وجوده، ولطفه ورحمته، وقد قدمت أبي أوثر الاختصار وأحاذر التطويل الممل والإكثار.

وفاة الإمام مسلم: توفي مسلم رحمته "بنيسابور" سنة إحدى وستين ومائتين.

قال الحاكم أبو عبد الله بن البيع في كتاب "المزكين لرواة الأخبار": سمعت أبا عبد الله بن الأخرم رحمته يقول: توفي مسلم بن الحجاج رحمته عشية الأحد، ودفن يوم الاثنين خمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة رحمه الله ورضي عنه.

فصل

["نسخ صحيح مسلم" في البلاد الإسلامية]

صحيح مسلم رحمته في نهاية من الشهرة، وهو متواتر عنه من حيث الجملة، فالعلم القطعي حاصل بأنه تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج، وأما من حيث الرواية المتصلة بالإسناد المتصل "بمسلم" فقد انحصرت طريقته عنده في هذه البلدان والأزمان في رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم، ويروى في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلاطسي عن مسلم، ورواه عن ابن سفيان جماعة، منهم: الجلودي وعن الجلودي جماعة منهم: الفارسي، وعن جماعة منهم: الفراوي، وعن خلائق منهم: منصور، وعنه

خلالئق منهم شيخنا أبو إسحاق. قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح رحمته: وأما القلانسي فوقعت روايته عند أهل الغرب، ولا رواية له عند غيرهم، دخلت روايته إليه من جهة أبي عبد الله محمد بن يحيى بن الخذاء التميمي القرطبي وغيره سمعوها "عصر" من أبي العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمن بن ماهان البغدادي، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى الأشقر الفقيه على مذهب الشافعي، قال: حدثنا أبو عمدة القلانسي، قال: حدثنا مسلم، إلا ثلاثة أجزاء من آخر الكتاب، أوحا حديث "الإفك الطويل"، فإن أبا العلاء بن ماهان كان يروي ذلك عن أبي أحمد الجلودي عن ابن سفيان، عن مسلم رحمته.

فصل

قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بـ "ابن الصلاح" رحمته: يختلف النسخ في رواية الجلودي عن إبراهيم بن سفيان، هل هي "حدثنا إبراهيم" أو "أخبرنا"؟ والتردد واقع في أنه سمع من لفظ إبراهيم، أو قرأه عليه؟ فالأحوط أن يقال: أخبرنا إبراهيم حدثنا إبراهيم، فينبغي القارئ بما على اليد، قال: وجائز لنا الاختصار على "أخبرنا" فإنه كذلك فيما نقلته من ثبت الفراوي من خط صاحبه عبد الرزاق الطبري، وفيما انتخبته بنيسابور من الكتاب من أصل فيه سمع شيخنا المؤيد، وهو كذلك بخط الحافظ أبي القاسم الدمشقي العساكري عن الفراوي وفي غير ذلك، وأيضا فحكم المتردد في ذلك المصير إلى "أخبرنا" لأن كل تحديث من حيث الحقيقة إخبار، وليس كل إخبار تحديثا.

فصل

[ذكر المواضع التي لم يسمع إبراهيم بن محمد من الإمام مسلم]

قال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمته: أعلم أن لإبراهيم بن سفيان في الكتاب فائتا لم يسمعه من مسلم يقال فيه: أخبرنا إبراهيم، عن مسلم، ولا يقال فيه: أخبرنا مسلم، ولا: حدثنا مسلم، وروايته لذلك عن مسلم إما بطريقة الإجازة، وإما بطريقة الوجادة. وقد غفل أكثر الرواة عن تبيين ذلك، وتحقيقه في فهارسهم وتسميعاتهم وإجازاتهم وغيرها، بل يقولون في جميع الكتاب: "أخبرنا إبراهيم قال أخبرنا مسلم"، وهذا القواف في ثلاثة مواضع حقة في أصول معتمدة.

فأولها: في "كتاب الحج" في "باب الخلق والتقصير" حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: "رحم الله المخلقين" برواية ابن نمير، فشاهدت عنده في أصل الحافظ أبي القاسم الدمشقي بخطه ما صورته: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، عن مسلم، قال: حدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا عبد الله بن عمر... الحديث. وكذلك في أصل بخط الحافظ أبي عامر العبدري، إلا أنه قال: حدثنا أبو إسحاق. وشاهدت عنده في أصل قدم مأخوذ عن أبي أحمد الجلودي ما صورته: من ها هنا قرأت على أبي أحمد: حدثكم إبراهيم، عن مسلم، وكذا كان في كتابه إلى العلامة.

وقال الشيخ رحمته: وهذه العلامة هي بعد ثمان ورقات أو نحوها ثم أول حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر، كبر ثلاثاً. وعندها في الأصل المأخوذ عن الجلودي ما صورته: إلى هنا قرأت عليه -يعني على الجلودي- عن مسلم، ومن هنا قال: حدثنا مسلم. وفي أصل الحافظ أبي القاسم عندها بخطه: من هنا يقول: حدثنا مسلم، وإلى هنا شك.

القائمتان: لإبراهيم: أوله في أول "الوصايا" قول مسلم: حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب، ومحمد بن المثنى -واللفظ لمحمد بن المثنى- في حديث ابن عمر: "ما حق أمريء مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه" إلى قوله في آخر حديث. رواه في قصة حويصة وعيص في "الفسامة": حدثني إسحاق بن منصور، أخبرنا بشر بن عمرو، قال: سمعت مالك بن أنس.... الحديث. وهو مقدار عشر ورقات، ففي الأصل المأخوذ عن الجلودي والأصل الذي بخط الحافظ أبي عامر العبدري ذكر انتهاء هذا الفوات عند أول هذا الحديث، وعود قول إبراهيم: حدثنا مسلم. وفي أصل الحافظ أبي القاسم الدمشقي شبه التردد في أن هذا الحديث داخل في الفوات أو غير داخل فيه، والاعتماد على الأول.

القائمتان: أوله قول مسلم في أحاديث "الإمارة والخلافة" حدثني زهير بن حرب، حدثنا شبابة -حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: "إنما الإمام حُنة" ويمتد إلى قوله في "كتاب الصيد والذباح": حدثنا محمد بن مهران الرازي، حدثنا أبو عبد الله حماد بن خالد الخياط -حديث أبي ثعلبة الخشني: "إذا رميت سهلك"، فمن أول هذا الحديث عاد قول إبراهيم: "حدثنا مسلم". وهذا الفوات أكثرها، وهو نحو ثمان عشرة ورقة، وفي أوله بخط الحافظ الكبير أبي حازم العبدري النيسابوري، وكان يروي الكتاب عن محمد بن يزيد العدل، عن إبراهيم -ما صورته: من هنا يقول إبراهيم: قال مسلم، وهو في الأصل المأخوذ عن الجلودي، وأصل أبي عامر العبدري، وأصل أبي القاسم الدمشقي بكلمة "عن". وهكذا في القائمتان الذي سبق في الأصل المأخوذ عن الجلودي، وأصل أبي عامر العبدري، وأصل أبي القاسم، وذلك يحتمل كونه روى ذلك عن مسلم بالوجداء، ويحتمل الإجازة، ولكن في بعض النسخ التصريح في بعض ذلك أو كله يكون ذلك عن مسلم بالإجازة، والله أعلم. هذا آخر كلام الشيخ رحمته.

فصل

[فائدة الأسانيد بعد التدوين]

قال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمته: اعلم أن الرواية بالأسانيد المتصلة ليس المقصود منها في عصرنا وكثير من الأعصار قبله إثبات ما يروى؛ إذ لا يخلو إسناد منها عن شيخ لا يدري ما يرويه، ولا يضبط ما في كتابه ضبطاً يصلح لأن يعتمد عليه في ثبوته، وإنما المقصود بها إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة -زادها الله كرامة- وإذا كان كذلك، فمسبيل من أراد الاحتجاج بحديث من "صحيح مسلم" وأشياؤه أن ينقله من أصل مقابل على يدي ثقتين بأصول صحيحة متعددة، مروية بروايات متنوعة، ليحصل له بذلك -مع

اشتهار هذه الكتب، وبعدها عن أن تُقصَّد بالتبديل والتحريف، الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول، فقد تكثرت تلك الأصول المقابل لها كثرة تنزل منزلة التواتر أو منزلة الاستفاضة، هذا كلام الشيخ.

و هذا الذي قاله محمول على الاستحباب والاستظهار، وإلا فلا يشترط تعداد الأصول والروايات، فإن الأصل الصحيح المعتمد يكفي، وتكفي المقابلة به، والله أعلم.

فصل

[اتفاق أهل العلم على أن أصح الكتب بعد كتاب الله الصحيح للإمام البخاري]

اتفق العلماء . على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز "الصحيحان" البخاري و"مسلم"، ونقتهما الأمة بالقبول؛ وكتاب البخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه - من ترجيح كتاب البخاري - هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير، وأهل الإتقان والحذق، والغوص على أسرار الحديث.

وقال أبو علي الحسين بن علي السيباطوري الحافظ شيخ الحاكم أبي عبد الله بن أبيه: كتاب مسلم أصح، ووافقه بعض شيوخ المغرب، والصحيح الأول.

وقد قرر الإمام الحافظ الفقيه النظار أبو بكر الإسماعيلي . في كتابه "المدخل" ترجيح كتاب البخاري. وروينا عن الإمام أبي عبد الرحمن النسائي . أنه قال: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري.

قلت: ومن أخصر ما ترجح به اتفاق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم، وأعلم بصناعة الحديث منه، وقد انتخب علمه، ولخص ما ارتضاه في هذا الكتاب، وبقي في تذييه وانتقائه ست عشرة سنة، وجمعه من ألف مؤلف من الأحاديث الصحيحة، وقد ذكرت دلائل هذا كله في أول شرح صحيح البخاري.

وجه من وجود ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم: وما ترجح به كتاب البخاري أن مسلماً . كان مذهبه - بل نقل الإجماع في أول صحيحه - أن الإسناد المعنعن له حكم الموصون بـ "سمعت" بمجرد كون المعنعن، والمعنعن عنه كائناً في عصر واحد، وإن لم يثبت اجتماعهما، والبخاري لا يجمعه على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما، وهذا المذهب يرجح كتاب البخاري وإن كنا لا نحكم على مسلم بعمله في صحيحه هذا المذهب؛ لكونه يجمع طرفاً كثيرة يتعذر معها وجود هذا الحكم الذي جوزته، والله أعلم.

ذكر بعض الفوائد التي انفرد بها الإمام مسلم في صحيحه. وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة، وهي كونه أسهل متناولاً من حيث إنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يلقى به، جمع فيه طرقه التي ارتضاها، واختار ذكرها، وأورد فيه أسانيده المتعددة، والأفاضة المختلفة، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرق، بخلاف البخاري فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة، وكثير منها يذكره في غير باب الذي يسبق إلى الفهم أنه أولى به، وذلك لدقيقة يفهمها البخاري منه، فيصعب على الطالب جمع طرقه، وحصول الثقة بجميع ما ذكره البخاري من طرق هذا الحديث. وقد رأيت جماعة من

الحفاظ المتأخرين غلطوا في مثل هذا، فتقوا رواية البخاري أحاديث هي موجودة في صحيحه في غير مظاهرها السابقة إلى الفهم، والله أعلم.

ومما جاء في فضل "صحيح مسلم" ما بلغنا عن مكّي بن عبدان أحد حفاظ "نيسابور"، أنه قال: سمعت مسلم بن الحجاج ربه يقول: لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث، فمدارهم على هذا المستند، يعني: صحيحه، قال: وسمعت مسلماً يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح، وليس له علة خرجته، وذكر غيره ما رواه الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي بإسناده عن مسلم ربه قال: صنف هذا المسند الصحيح من ثلثمائة ألف حديث مسموعة.

فصل

[شرط الإمام مسلم في صحيحه]

قال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح ربه: شرط مسلم ربه في "صحيحه" أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى متناه، سالماً من الشذوذ والعلة.

قال: وهذا حد الصحيح، فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط، فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث. وجه اختلاف أهل الحديث في صحة بعض الحديث: وما اختلفوا في صحته من الأحاديث، فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط، وبينهم خلاف في اشتراطه، كما إذا كان بعض الرواة مستوراً، أو كان الحديث مرسلًا، وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها؟ وهذا هو الأغلب في ذلك، كما إذا كان الحديث في رواته من اختلف في كونه من شرط الصحيح، فإذا كان الحديث رواته كلهم ثقات، غير أن فيهم أبا الزبير المكي مثلاً، أو سهيل بن أبي صالح أو العلاء بن عبد الرحمن، أو حماد بن سلمة، قالوا فيه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وليس بصحيح على شرط البخاري؛ لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة، ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم، وكذا حال البخاري فيما خرجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس، وإسحاق بن محمد الغروي، وعمرو بن مرزوق وغيرهم ممن احتج بهم البخاري، ولم يحتج بهم مسلم.

عدد الرجال الذين خرج لهم البخاري دون مسلم والذين خرج لهم مسلم دون البخاري: قال المحاكم أبو عبد الله الحافظ النيسابوري في كتابه "المدخل إلى معرفة المستدرک": عدد من خرّج لهم البخاري في "الجامع الصحيح" ولم يخرج لهم مسلم أربعاً وثلاثون شيخاً، وعدد من احتج بهم مسلم في المسند الصحيح، ولم يحتج بهم البخاري في "الجامع الصحيح" ستمائة وخمسة وعشرون شيخاً، والله أعلم.

الجواب عن الإشكال على قول الإمام مسلم: وأما قول مسلم ربه في "صحيحه" في باب صفة صلاة رسول الله ﷺ: "ليس كل شيء صحيح عندي وضعته ههنا- يعني في كتابه هذا الصحيح- وإنما وضعت ههنا

ما أجمعوا عليه" فمشكل؛ فقد وضع فيه أحاديث كثيرة مختلفاً في صحتها، لكونها من حديث من ذكرناه، ومن لم نذكره ممن اختلفوا في صحة حديثه. قال الشيخ: وجوابه من وجهين؛ أحدهما: أن مراده أنه لم يضع فيه إلا ما وجد عنده فيه شروط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند بعضهم.

والثاني: أنه أراد أنه لم يضع فيه ما اختلفت الثقات فيه في نفس الحديث متناً، أو إسناداً، ولم يرد ما كان اختلافهم إنما هو في توثيق بعض رواته؛ وهذا هو الظاهر من كلامه، فإنه ذكر ذلك لما سئل عن حديث أبي هريرة: "إذا قرأ فأنتصوا" هل هو صحيح؟ فقال: هو عندي صحيح، فقيل: لم تضعه ههنا؟ فأجاب بالكلام المذكور، ومع هذا فقد اشتمل كتابه على أحاديث اختلفوا في إسنادها، أو متنها لصحتها عنده، وفي ذلك ذهول منه عن هذا الشرط، أو سبب آخر، وقد استدركت وعللت، هذا آخر كلام الشيخ رحمه الله.

فصل

[حكم تعليقات الصحيحين]

قال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: ما وقع في صحيحي البخاري ومسلم مما صورته صورة المنقطع، ليس منقطعاً بالمنقطع في خروجه من حيز الصحيح إلى حيز الضعيف، ويسمى هذا النوع تعليقاً، سماه به الإمام أبو الحسن الدار قطني ويذكره الحميدي في "الجمع بين الصحيحين" وكذا غيره من المغاربة، وهو في كتاب البخاري كثير جداً، وفي كتاب مسلم قليل جداً.

قال: فإذا كان التعليق منهما بلفظ فيه جزم بأن من بينهما وبینه الانقطاع قد قال ذلك، أو رواه واتصل الإسناد منه على الشرط، مثل أن يقولوا: روى الزهري عن فلان، ويسوقا إسناده الصحيح، فحال الكتابين يوجب أن ذلك من الصحيح عندهما، وكذلك ما رواه عن ذكره بلفظ مبهم لم يعرف به، وأورداه أصلاً محتجين به، وذلك مثل: حدثني بعض أصحابنا ونحو ذلك.

عدد الانقطاع في صحيح مسلم وبيان موضعه. قال: وذكر أخا فظ أبو علي الغساني الجبائي أن الانقطاع وقع فيما رواه مسلم في كتابه في أربعة عشر موضعاً: أولها في التيمم، قوله: في حديث أبي إجم: وروى الليث بن سعد.

ثم قوله في "كتاب الصلاة" في باب الصلاة على النبي ﷺ: "حدثنا صاحب لنا عن إسماعيل بن زكريا عن الأعمش"، وهذا في رواية أبي العلاء بن ماعان، وسنمت رواية أبي أحمد الجبودي من هذا، فقال فيه مسلم: "حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا إسماعيل بن زكريا"، ثم في "باب السكوت بين التكبير والقراءة" قوله: "وحدثني عن يحيى بن حسان ويونس المؤدب".

ثم قوله في "كتاب الجنائز" في حديث عائشة رضي الله عنها في خروج النبي ﷺ إلى البقيع ليلاً: "وحدثني من سمع حجاجاً الأعور، -واللفظ له-، قال: حدثنا ابن جريح".

وقوله في "باب الجوائح" في حديث عائشة رضي الله عنها: "حدثني غير واحد من أصحابنا قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس".

وقوله في هذا الباب: "وروى النيث بن سعد قال: حدثني جعفر بن ربيعة"، وذكر حديث كعب بن مالك في تقاضي ابن أبي حذروف.

وقوله في "باب احتكار الطعام" في حديث معمر بن عبد الله العدوي: "حدثني بعض أصحابنا عن عمرو بن عون". وقوله في "صفة النبي ﷺ" و"حدثت عن أبي أسامة"، ومن روى ذلك عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري قال: حدثنا أبو أسامة، وذكر أبو علي أنه رواه أبو أحمد الخلودي عن محمد بن المسيب الأرماني عن إبراهيم بن سعيد. قال الشيخ: ورويناه من غير طريق أبي أحمد عن محمد بن المسيب ورواه غير ابن المسيب عن إبراهيم الجوهري، وسنورد ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

وقوله في آخر "الفضائل" في حديث ابن عمر جئنا عن رسول الله ﷺ: "أرأيتم ليلتكم هذه" رواية مسلم إياه موصولا عن معمر، عن الزهري، عن سالم عن أبيه ثم قال: "حدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قال: أخبرنا أبو اليمان قال: أخبرنا شعيب، ورواه النيث، عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، كلاهما عن الزهري بإسناد معمر، كمثل حديثه".

وقوله مسلم في آخر "كتاب القدر" في حديث أبي سعيد الخدري جئنا: "لتركبن سنن من قبلكم"، "حدثني عدة من أصحابنا عن سعيد بن أبي مرجم"، وهذا قد وصله إبراهيم بن محمد بن سفيان، عن محمد بن يحيى، عن ابن أبي مرجم.

قال الشيخ: وإنما أورده مسلم على وجه المتابعة والاستشهاد.

وقوله فيما سبق في الاستشهاد والمتابعة في حديث البراء بن عازب، في الصلاة الوُسْطَى، بعد أن رواه موصولا، "ورواه الأشعري عن سفيان الثوري" إلى آخره.

وقوله أيضاً في "الرجم" في المتابعة لما رواه موصولاً من حديث أبي هريرة، في الذي اعترف على نفسه بالزنا: "ورواه النيث أيضاً، عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، عن ابن شهاب هذا الإسناد".

وقوله في "كتاب الإمارة" في المتابعة لما رواه متصلاً من حديث عوف بن مالك: "أخيار أئمتكم الذين تحبهم"، "ورواه معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد". قال الشيخ: وذكر أبو علي فيما رواه عندنا من كتابه في الرابع عشر حديث ابن عمر: "أرأيتم ليلتكم هذه" المذكور في الفضائل، وقد ذكره مرة أخرى، فيسقط هذا من العدد، ويسقط الحديث الثاني، لكون الخلودي رواه عن مسلم موصولاً، وروايته هي المعتمدة المشهورة، فهي إذاً اثنا عشر لا أربعة عشر.

الجواب عن الانقطاع وكلام ابن الصلاح فيه: قال الشيخ: وأخذ هذا عن أبي علي أبو عبد الله المازري صاحب "المعلم" فأطلق أن في الكتاب أحاديث مقطوعة في أربعة عشر موضعاً، وهذا يوهم خلافاً في ذلك، وليس ذلك كذلك، وليس شيء من هذا -والحمد لله- عرجاً لما وجد فيه من حيز الصحيح، بل هي موصولة من جهات صحيحة لاسيما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة ففي نفس الكتاب وصلها، فاكتمى بكون ذلك معروفاً عند أهل الحديث، كما أنه روى عن جماعة من الضعفاء اعتماداً على كون ما رواه عنهم معروفاً من رواية الثقات، على ما سنرويه عنه فيما بعد، إن شاء الله تعالى.

كلام ابن الصلاح في الرد على ابن حزم: قال الشيخ أبو عمرو بن هبة: وهكذا الأمر في تعليقات البخاري بالفاظ جازمة مثبتة على الصفة التي ذكرناها، كمثّل ما قال فيه: قال فلان، أو روى فلان، أو ذكر فلان، أو نحو ذلك، ولم يصب أبو محمد بن حزم الظاهري حيث جعل مثل ذلك انقطاعاً قادحاً في الصحة، واستروح إلى ذلك في تقرير مذهبه الغاسد في إباحة الملاحية، وزعمه أنه لم يصح في تحريمها حديث، بحياً عن حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري، عن رسول الله ﷺ: "ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف" إلى آخر الحديث، فزعم أنه - وإن أخرجه البخاري - فهو غير صحيح؛ لأن البخاري قال فيه: قال هشام بن عمار، وساقه بإسناده فهو منقطع فيما بين البخاري وهشام، وهذا خطأ من ابن حزم من وجوه:

أحدها: أنه لا انقطاع في هذا أصلاً، من جهة أن البخاري لقى هشاماً، وسمع منه، وقد قرنا في كتابنا "علوم الحديث" أنه إذا تحقق اللقاء والسماع مع السلامة من التدليس، حمل ما يرويه عنه على السماع بأي لفظ كان، كما يحمل قول الصحابي: "قال رسول الله ﷺ: "عني سماعه منه، إذا لم يظهر خلافه"، وكذا غير "قال" من الألفاظ. الثاني أن هذا الحديث بعينه معروف بالاتصال بصريح لفظه من غير جهة البخاري.

الثالث: أنه - وإن كان ذلك انقطاعاً - فمثل ذلك في الكتابين غير ملحق بالانقطاع القادح؛ لما عرف من عادتهما وشرطتهما، وذكرهما ذلك في كتاب موضوع لذكر الصحيح خاصة، فلن يستحيزا فيه الجزم المذكور من غير ثبوت وثبوت، بخلاف الانقطاع أو الإرسال الصادر من غيرهما، هذا كله في المعلق بلفظ الجزم، أما إذا لم يكن ذلك منهما بلفظ جازم مثبت له عن ذكره عنه على الصفة التي تقدم ذكرها، مثل أن يقولوا: روى عن فلان، أو: ذكر عن فلان، أو: في الباب عن فلان، ونحو ذلك، فليس ذلك في حكم التعليق الذي ذكرناه، ولكن يستأنس بإيرادهما له.

وأما قول مسلم في خطبة كتابه: وقد ذكر عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: "أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم" فهذا بالنظر إلى أن لفظه ليس جازماً لا يقتضي حكمه بصحته، وبالنظر إلى أنه احتج به، وأورده إيراد الأصول لا إيراد الشواهد يقتضي حكمه بصحته، ومع ذلك فقد حكم الحاكم أبو عبد الله الحافظ في كتابه "كتاب معرفة علوم الحديث" بصحته، وأخرجه أبو داود في "سننه" بإسناده منفرداً به، وذكر أن الراوي له عن عائشة: ميمون بن أبي شبيب، ولم يدر كها.

الجواب عما قال أبو داود في رواية ميمون بن أبي شبيب عن عائشة: قال الشيخ: وفيما قاله أبو داود نظراً؛ فإنه كوفي متقدم، قد أدرك المغيرة بن شعبة، ومات المغيرة قبل عائشة، وعند مسلم التعاصر مع إمكان التلاقي كافٍ في ثبوت الإدراك، فلو ورد عن ميمون أنه قال: "لم ألق عائشة" استقام لأبي داود الجزم بعدم إدراكه، وهيئات ذلك، هذا آخر كلام الشيخ.

قلت: وحديث عائشة هذا قد رواه البزار في "مسنده" وقال: هذا الحديث لا يعلم عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد روى عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفاً، والله أعلم.

فصل

في إفادة ماصح عندهما - الشيخين - العلم النظري

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمته: جميع ما حكم مسلم رحمته بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك؛ لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ورفاقه في الإجماع.

قال الشيخ: والذي غتاره أن تلقى الأمة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظري بصدقه، خلافاً لبعض محققي الأصوليين، حيث نفى ذلك، بناء على أنه لا يفيد في حق كل منهم إلا الظن، وإنما قبله؛ لأنه يجب عليه العمل بالظن، والظن قد يخطئ. قال الشيخ: وهذا مندفع؛ لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، وقد قال إمام الحرمين: لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما ألزمته الطلاق، ولا حنته لإجماع علماء المسلمين على صحتها. قال الشيخ: ولقائل أن يقول: إنه لا يثبت، ولو لم يجمع المسلمون على صحتها؛ للشك في الحنت، فإنه لو حلف بذلك في حديث ليست هذه صفته لم يثبت، وإن كان راويه فاسقاً فعدم الحث حاصل قبل الإجماع، فلا يضاف إلى الإجماع.

قال الشيخ: والجواب أن المضاف إلى الإجماع هو القطع بعدم الحث ظاهراً وباطناً، وأما عند الشك فعدم الحث محكوم به ظاهراً مع احتمال وجوده باطناً.

فعلى هذا يحمل كلام إمام الحرمين فهو اللائق بتحقيقه، فإذا علم هذا؛ فما أخذ على البخاري ومسلم، وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول، وما ذلك إلا في مواضع قليلة سننبه على ما وقع في هذا الكتاب منها - إن شاء الله تعالى - وهذا آخر ما ذكره الشيخ أبو عمرو رحمته هنا. وقال في جزء له: ما اتفق البخاري ومسلم على إخرجه، فهو مقطوع بصدق غيره، ثابت يقيناً لتلقي الأمة بذلك بالقبول، وذلك يفيد العلم النظري، وهو في إفادة العلم كالتواتر إلا أن التواتر يفيد العلم الضروري، وتلقي الأمة بالقبول يفيد العلم النظري، وقد اتفقت الأمة على أن ما اتفق البخاري ومسلم على صحته، فهو حق وصدق. قال الشيخ في "علوم الحديث": وقد كنت أميل إلى أن ما اتفق عليه فهو مظنون، وأحسبه مذهباً قوياً، وقد بان لي الآن أنه ليس كذلك، وأن الصواب أنه يفيد العلم.

كلام النووي على ما قال ابن الصلاح: وهذا الذي ذكره الشيخ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والأكثر، فإنهم قالوا: أحاديث الصحيحين التي ليست بتواترة إنما تغيد الظن فإنها آحاد، والآحاد إنما تغيد الظن على ما تقرر، ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك، وتلقي الأمة بالقبول إنما أخادنا وجوب العمل بما فيهما، وهذا متفق عليه؛ فإن أخبار الآحاد التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحت أسانيدُها، ولا تغيد إلا الظن، فكذا الصحيحان، وإنما يفرق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى

النظر فيه بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهم لا يعمل به حتى ينظر، وتوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي ﷺ، وقد اشتهر إنكار ابن برهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ، ويبلغ في تغليظه.

وأما ما قاله الشيخ رحمته في تأويل كلام إمام الحرمين في عدم الحنث، فهو بناء على ما اختاره الشيخ، وأما على مذهب الأكثرين، فيحتمل أنه أراد أنه لا بحث ظاهراً، ولا يستحب له التزام الحنث حتى تستحب له الرجعة، كما لو حلف بمثل ذلك في غير الصحيحين فانا لا نحته، لكن تستحب له الرجعة احتياطاً؛ لاحتمال الحنث، وهو احتمال ظاهر، وأما الصحيحان فاحتمال الحنث فيهما في غاية من الضعف، فلا تستحب له المراجعة لضعف احتمال موجبها، والله أعلم.

فصل

في عدد أحاديث الصحيحين

قال الشيخ أبو عمرو رحمته روي عن أبي قريش محمد بن جمعة بن خلف الحافظ قال: كنت عند أبي زرعة الرازي، فجاء مسلم بن الحجاج، فسلم عليه وجلس ساعة وتذاكرا، فلما قام قلت له: هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح، قال أبو زرعة: فلمن ترك الباقي؟ قال الشيخ: أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات.

وكذا كتاب البخاري ذكر أنه أربعة آلاف حديث بإسقاط المكرر، وبالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً. ثم إن مسلماً رحمته رتب كتابه على أبواب، فهو مبوَّبٌ في الحقيقة، ولكنه لم يذكر تراجم الأبواب فيه؛ لئلا يزداد بها حجم الكتاب، أو لغير ذلك.

قلت: وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد، وبعضها ليس بجيد، إما لقصور في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك، وأنا - إن شاء الله - أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها، والله أعلم.

فصل

في دقة مسلم وتحرّيه في صحيحه

سلك مسلم رحمته في صحيحه طرقاً بالغة في الاحتياط والإتقان والورع والمعرفة، وذلك مصرح بكمال ورعه، وغمام معرفته، وغزارة علومه، وشدة تحقيقه بحفظه، وتفقدته في هذا الشأن، وتمكنه من أنواع معارفه وتبريزه في صناعته، وعلو محله في التمييز بين دقائق علومه لا يهتدي إليها إلا أفراد في الأعصار، فرحمه الله ورضي عنه.

وأنا أذكر أحرفاً من أمثلة ذلك تنبهاً بها على ما سواها؛ إذ لا يعرف حقيقة حاله إلا من أحسن النظر في كتابه مع كمال أهليته، ومعرفته بأنواع العلوم التي يفتقر إليها صاحب هذه الصناعة، كالفقه، والأصولين، والعربية،

وأسماء الرجال، ودقائق علم الأسانيد، والتاريخ، ومعاشرة أهل هذه الصنعة ومباحثتهم، ومع حسن الفكر ونباهة الذهن، ومداومة الاشتغال به، وغير ذلك من الأدوات التي يفنقر إليها.

مذاهب أهل العلم في الفرق بين "حدثنا" و"أخبرنا": فمن تحري مسلم رحمه اعتناؤه بالتمييز بين "حدثنا" و"أخبرنا" وتقييده ذلك على مشايخه، وفي روايته، وكان من مذهبه رحمه الفرق بينهما، وأن "حدثنا" لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، و"أخبرنا" لما قرئ، على الشيخ، وهذا الفرق هو مذهب الشافعي وأصحابه، وجمهور أهل العلم بـ"المشرق". قال محمد بن الحسن الجوهري المصري: وهو مذهب أكثر أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحد، وروى هذا المذهب أيضاً عن ابن جريج والأوزاعي وابن وهب والنسائي، وصار هو الشائع الغالب على أهل الحديث.

ومذهب جماعات إلى أنه يجوز أن تقول فيما قرئ على الشيخ: "حدثنا" و"أخبرنا" وهو مذهب الزهري، ومالك وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان وآخرين من المتقدمين، وهو مذهب البخاري، وجماعة من المحدثين، وهو مذهب معظم الحجازيين والكوفيين.

ومذهب طائفة إلى أنه لا يجوز إطلاق "حدثنا" ولا "أخبرنا" في القراءة، وهو مذهب ابن المبارك، ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل، والمشهور عن النسائي، والله أعلم.

ومن ذلك اعتناؤه بضبط اختلاف لفظ الرواة كقوله: "حدثنا فلان وفلان، واللفظ لفلان قال أو قال: حدثنا فلان" وكما إذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث، أو صفة الراوي أو نسبه أو نحو ذلك، فانه يبينه، وربما كان بعضه لا يتغير به معنى، وربما كان في بعضه اختلاف في المعنى، ولكن كان خفياً لا يفتطن له إلا ماهر في العلوم التي ذكرتها في أول الفصل مع اطلاع على دقائق الفقه، ومذاهب الفقهاء، وسترى في هذا الشرح من فوائد ذلك ما تقر به عينك - إن شاء الله تعالى - ويتبني أن ندقق النظر في فهم غرض مسلم من ذلك.

ومن ذلك تحريه في رواية صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة كقوله: حدثنا محمد بن رافع، قال: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن همام قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة، عن محمد رسول الله ﷺ، فذكر أحاديث منها، وقال رسول الله ﷺ: "إذا نوضاً أحدكم فليستشق" الحديث.

وذلك لأن الصحائف والأجزاء والكتب المشتعلة على أحاديث بإسناد واحد إذا اقتصر عند سماعها على ذكر الإسناد في أولها، ولم يجدد عند كل حديث منها، وأراد إنسان ممن سمع كذلك أن يفرّد حديثاً منها غير الأول بالإسناد المذكور في أولها، فهل يجوز له ذلك؟ قال وكيع بن الجراح ويحيى بن معين وأبو بكر الإسماعيلي الشافعي الإمام في الحديث، والفقه، والأصول: يجوز ذلك، وهذا مذهب الأكثرين من العلماء؛ لأن الجميع معطوف على الأول، فالإسناد المذكور أولاً في حكم المعاد في كل حديث. وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني الفقيه الشافعي الإمام في علم الأصول والفقه وغير ذلك: لا يجوز ذلك، فعلى هذا من سمع هكذا، فطريقه أن يبين ذلك كما فعله مسلم، فمسلم رحمه سلك هذا الطريق ورعاً واحتياطاً وتحريماً وإتقاناً رحمه. ومن ذلك تحريه في مثل قوله: حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا سليمان - يعني ابن بلال - عن يحيى، وهو ابن سعيد، فلم يستحز رحمه أن

بقول: سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد؛ لكونه لم يقع في روايته منسوباً، فهو قاله منسوباً لكان غيراً عن شيخه أنه أخبره بنسبه، ولم يخبره، وسأذكر هذا بعد هذا في فصل مختص به - إن شاء الله تعالى - ومن ذلك احتياظه في تلخيص الطرق، وتحويل الأسانيد مع إيجاز العبارة، وكمال حسنها، ومن ذلك حسن ترتيبه وترصيفه الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه، وكمال معرفته بمواقع الخطأ، ودقائق العلم وأصول القواعد، وخفيات علم الأسانيد، ومراتب الرواة وغير ذلك.

فصل

في اختلافهم في غرض مسلم من تقسيمه الأحاديث

ذكر مسلم . . في أول مقدمة "صحيحه": أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام:-

الأول: ما رواه الحفاظ المتقدمون.

والثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان.

والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون، وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يعرج

عليه، فاحترف العلماء في مراده بهذا التقسيم.

فقال الإمامان الحفاظ أبو عبد الله الحاكم وصاحبه أبو بكر البيهقي . . : أن الشية اخترمت مسلماً . .

قبل إخراج القسم الثاني، وإنه إما ذكر القسم الأول.

قال القاضي عياض . . : وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم أبي عبد الله، وتابعوه عليه.

قال القاضي: وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره، ولم يتفقد، بالتقليد فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في

كتابة الحديث على ثلاث طبقات من الناس كما قال، فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ، وأنه إذا انقضى

هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحدق والإتقان مع كونهم من أهل السنن والصدق، ونعاضى العلم، ثم أشار

إلى ترك حديث من أجمع العلماء، أو اتفق الأكثر منهم على قبحه، وبقي من القمه بعضهم وصححه بعضهم:

فلم يذكره هنا، ووجده ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين الأوليين.

وأني بأسانيد الثانية منهما على طريق الاتباع للأولى والاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئاً،

وذكر أقواماً نكلم قوم فيهم وزكاهم آخرون، وخرج حديثهم ممن ضعف أو أقم بدعة، وكذلك فعل البخاري

فعتدي أنه أتى بطبقته الثلاث في كتابه على ما ذكر، ورتب في كتابه، وبينه في تقسيمه، و طرح الرابعة كما نص عليه،

فالحاكم ناوّل أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتاباً، ويأتي بأحاديثها خاصة مفردة، وليس ذلك مراده، بل إنما

أراد بما ظهر من تأليفه، ويأن من غرضه - أن يجمع ذلك في الأبواب، ويأتي بأحاديث الطبقتين فيبدأ بالأولى، ثم

يأتي بالثانية على طريق الاستشهاد والاتباع، حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة، ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات

الثلاث الحفاظ، ثم الذين يلونهم، والثالثة هي التي طرحها، وكذلك على الحديث التي ذكر، ووعد أنه يأتي بما قد

جاء بها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد، كالإرسال، والإسناد، والزيادة، والنقص، وذكر تصاحيف المصحفين، وهذا يدل على استيفائه غرضه في تأليفه، وإدخاله في كتابه كما وعد به.

قال القاضي رحمته: وقد فاضت في تأويلي هذا ورأيت فيه من يفهم هذا الباب، فما رأيت منصفاً إلا صوبه، وبأن له ما ذكرت، وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب، وطالع مجموع الأبواب، ولا يعترض على هذا بما قاله ابن سفيان صاحب مسلم: إن مسلماً أخرج ثلاثة كتب من المسندات. أحدها: هذا الذي قرأه على الناس.

والثاني: يدخل فيه عكرمة وابن إسحاق صاحب المغازي وأمثالهما.

والثالث: يدخل فيه من الضعفاء، فإنك إذا تأملت ما ذكر ابن سفيان، لم يطابق الغرض الذي أشار إليه الحاكم مما ذكر مسلم في صدر كتابه، فتأملته تجده كذلك - إن شاء الله تعالى - هذا آخر كلام القاضي عياض رحمته، وهذا الذي اختاره ظاهر جداً، والله أعلم.

فصل

في أنهما لم يستوعبا الصحيح والجواب عن إلزام الدار قطني وغيره على الشيخين

ألزم الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني رحمته وغيره البخاري ومسلماً رحمتهما إخراج أحاديث تركا إخراجها مع أن أسانيدهما أسانيد قد أخرجاً لرواها في صحيحيهما بها، وذكر الدار قطني وغيره أن جماعة من الصحابة رحمهم رووا عن رسول الله ﷺ، ورويت أحاديثهم من وجوه صحاح لامطعن في ناقلها، ولم يخرجها من أحاديثهم شيئاً، فيلزمهما إخراجها على مذهبيهما، وذكر البيهقي أنهما اتفقا على أحاديث من صحيفة همام بن منبه، وأن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أن الإسناد واحد.

وصنف الدار قطني وأبو ذر المروزي في هذا النوع الذي ألزموهما، وهذا الإلزام ليس بلام في الحقيقة، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعبا، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح، كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله، لا أنه يحصر جميع مسائله، لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلاً في باب، ولم يخرجها له نظيراً، ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على علة إن كانا رواه، ويحتمل أنهما تركاه نسياناً أو إثاراً لترك الإطالة، أو رأياً أن غيره - كما ذكره - يسهل مسده أو لغو ذلك، والله أعلم.

فصل

في "الجواب عما عيب على مسلم في إخراجها عن جماعة من الضعفاء

عاب عاتيون مسلماً بروايته في "صحيحه" عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعيين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح، ولا عيب عليه في ذلك، بل جوابه من أوجه ذكرها الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمته.

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال: الجرح مقدم على التعديل؛ لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب، وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا، وقد قال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي وغيره: ما احتج البخاري ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب.

الثاني: أن يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشواهد لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلاً، ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة؛ أو لزيادة فيه تبه على فائدة فيما قدمه، وقد اعتذر الحاكم أبو عبد الله بالمتابعة والاستشهاد في إخراجهم عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح منهم: مطر الوراق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار وعبد الله بن عمر العمري، والنعمان بن راشد، وأخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين.

الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طراً بعد أخذه عنه باعتلاط حدث عليه، فهو غير قاذح فيما رواه من قبل في زمن استقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي عبد الله بن وهب، فذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من "مصر" فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة وعبد الرزاق وغيرهما ممن اختلط آخره، ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك.

الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده من رواية الثقات نازل، فيقتصر على العالي، ولا يطول بإضافة النازل إليه مكثفياً معمره أهل الشأن في ذلك، وهذا العذر قد رويناه عنه تنصباً، وهو خلاف حاله فيما رواه عن الثقات أولاً، ثم اتبعه بمن دونهم متابعه، وكان ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيته. رويناه عن سعيد بن عمرو البرذعي أنه حضر أبا زرعة الرازي، وذكر "صحيح مسلم" وإنكار أبي زرعة عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، وأنه قال أيضاً: بطرق لأهل البدع علينا، فيحدون السبيل بأن يقولوا إذا احتج عليهم بحديث: ليس هذا في الصحيح.

قال سعيد بن عمرو: فلما رجعت إلى "نيسابور" ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة فقال لي مسلم: إنما قلت: صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلي "عنهم" بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات.

قال سعيد: وقدم مسلم بعد ذلك "الري" فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن وارة، فجهاه وعاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحواً مما قاله لي أبو زرعة: إن هذا يطرق لأهل البدع، فاعتذر مسلم وقال: إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت: هو صحيح، ولم أقل: إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف، وإنما أخرجت هذا الحديث من الصحيح ليكون مجموعاً عندي وعند من يكتبه عني، ولا يرتاب في صحته فقبل عذره وحده.

قال الشيخ: وقد قدمنا عن مسلم أنه قال: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له

علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح، وليس له علة، فهو هذا الذي أخرجه.
قال الشيخ: فهذا مقام وعمر، وقد مهدته بوضح من القول لم أره مجتمعاً في مؤلف، والله الحمد.
قال: وفيما ذكرته دليل على أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم، فقد غفل وأخطأ، بل يتوقف ذلك على النظر في أنه كيف روى عنه، على ما بيناه من انقسام ذلك، والله أعلم.

فصل

في بيان جملة من الكتب المخرجة على صحيح مسلم

فقد صنف جماعات من الحفاظ على صحيح مسلم كتباً، وكان هؤلاء تأخروا عن مسلم، وأدركوا الأسانيد العالية، وفيهم من أدرك بعض شيوخ مسلم، فخرجوا أحاديث مسلم في مصنفاتهم المذكورة بأسانيدهم تلك.
قال الشيخ أبو عمرو رَحِمَهُ: فهذه الكتب المخرجة تلتحق بصحيح مسلم في أن لها سمة الصحيح، وإن لم تلتحق به في خصائصه كلها.

لوائد المستخرجات: ويستفاد من مخرجاتهم ثلاث فوائد: علو الإسناد، وزيادة قوة الحديث بكثرة طرقه، وزيادة ألفاظ صحيحة مفيدة، ثم إنهم لم يلتزموا موافقته في اللفظ لكونهم يروونها بأسانيد أخرى، فيقع في بعضها تفاوت.
فمن هذه الكتب المخرجة على "صحيح مسلم" كتاب العبد الصالح أبي جعفر أحمد بن أحمد بن حمدان النيسابوري الزاهد العابد.

ومنها "المسند الصحيح" لأبي بكر محمد بن محمد بن رجا النيسابوري الحافظ، وهو متقدم يشارك مسلماً في أكثر شيوخه.

ومنها "مختصر المسند الصحيح" المؤلف على كتاب مسلم للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفراييني، روى فيه عن يونس بن عبد الأعلى وغيره من شيوخ مسلم.

ومنها كتاب أبي حامد الشاذلي الفقيه الشافعي الهروي، يروي عن أبي يعلى الموصلي.

ومنها "المسند الصحيح" لأبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي النيسابوري الشافعي.

ومنها "المسند المستخرج" على كتاب مسلم للحافظ المصنف أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني.

ومنها "المخرج على صحيح مسلم" للإمام أبي الوليد حسان بن محمد القرشي الفقيه الشافعي وغير ذلك، والله أعلم.

فصل

في المستدركات على الصحيحين فيما أخلا فيه بشرطهما

قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلاً بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزموا، وقد سبقت الإشارة إلى هذا، وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني في بيان ذلك كتابه المسمى

"بالاستدراكات والتتبع" وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين، ولأبي مسعود الدمشقي أيضاً عليهما استدراك، ولأبي علي الغساني الجبلي في كتابه "تقييد المهمل" في جزء العلل منه استدراك أكثره على الرواة عنهما، وفيه ما يلزمهما، وقد أجب عن كل ذلك أو أكثره، وستراه في مواضعه - إن شاء الله تعالى - والله أعلم.

فصل

في معرفة الحديث الصحيح، وبيان أقسامه وبيان الحسن والضعيف وأنواعها

الحسن والضعيف وأنواعها: قال العلماء: الحديث ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف، ولكل قسم أنواع. فأما الصحيح فهو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ، ولا علة، فهذا متفق على أنه صحيح، فإن احتل بعض هذه الشروط فقيه خلاف وتفصيل نذكره إن شاء الله تعالى.

وقال الإمام أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاطب الخطابي الفقيه الشافعي المتفنن: الحديث عند أهله ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وسقيم.

فالصحيح: ما اتصل سنده، وعدلت نقله.

والحسن: ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، وتستعمله عامة الفقهاء.

والسقيم: على ثلاث طبقات: شرها الموضوع، ثم المقلوب ثم المجهول.

أقسام الصحيح: قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه "المدخل إلى كتاب الإكليل".

الصحيح من الحديث عشرة أقسام، خمسة متفق عليها، وخمسة يختلف فيها.

فالأول من المتفق عليه اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح، وهو أن لا يذكر إلا ما رواه صحابي مشهور عن رسول الله ﷺ له روايان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه تابعي مشهور بالرواية عن الصحابة، له أيضاً روايان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه من أتباع الأتباع الحافظ المتقن المشهور على ذلك الشرط، ثم كذلك.

قال الحاكم: والأحاديث المروية بهذه الشريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث.

القسم الثاني: مثل الأول إلا أن راويه من الصحابة ليس له إلا راو واحد.

القسم الثالث: مثل الأول إلا أن راويه من التابعين ليس له إلا راو واحد.

القسم الرابع: الأحاديث الأفراد الغرائب التي رواها الثقات العدول.

القسم الخامس: أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم تتواتر الرواية عن آبائهم عن

أجدادهم بها إلا عنهم، كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ومز بن حكيم عن أبيه عن جده، وإياس بن معاوية عن أبيه عن جده، وأجدادهم صحابيون وأحفادهم ثقات.

قال الحاكم: فهذه الأقسام الخمسة مخرجة في كتب الأئمة، فيحتاج بها، وإن لم يخرج منها في الصحيحين

حديث يعني غير القسم الأول.

قال: والخمسة المختلف فيها: المرسل، وأحاديث المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم، وما أسنده ثقة، وأرسله جماعة من الثقة، وروايات الثقة غير الحفاظ العارفين، وروايات المتدعة إذا كانوا صادقين، فهذا آخر كلام الحاكم، وستكلم عليه بعد حكاية قول الجبائي -إن شاء الله تعالى-.

أقسام الرواة: وقال أبو علي الغساني الجبائي: الناقلون سبع طبقات، ثلاث مقبولة، وثلاث متروكة، والسابعة مختلف فيها.

فالأولى: أئمة الحديث وحفاظه، وهم الحجة على من خالفهم، ويقبل انفرادهم.

الثانية: دولهم في الحفاظ والضبط، تحقّقهم في بعض روايتهم وهم وغلط، والغالب على حديثهم الصحة، ويصحح ما هموا فيه من رواية الأولى، وهم لاحقون بهم.

الثالثة: جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غالية، ولا داعية وصح حديثها، وثبت صدقها وقل وهما.

فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم، وعلى هذه الطبقات يدور نقل الحديث.

وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة.

الأولى: من وسم بالكذب ووضع الحديث.

الثانية: من غلب عليه الغلط والوهم.

والثالثة: طائفة غلت في البدعة، ودعت إليها وحرفت الروايات، وزادت فيها ليحتجوا بها.

الرابعة: قوم مجهولون انفردوا بروايات لم يتابعوا عليها، فقبلهم قوم، ووقفهم آخرون. هذا كلام الغساني.

فأما قوله: "إن أهل البدع والأهواء الذين لا يدعون إليها، ولا يغفلون فيها يقبلون بلا خلاف" فليس كما قال، بل فيهم خلاف، وكذلك في الدعاة خلاف مشهور سنذكرهما قريباً -إن شاء الله تعالى- حيث ذكره الإمام مسلم رحمه الله. وأما قوله: "في المجهولين" خلاف، فهو كما قال، وقد أحل الحاكم بهذا النوع من المختلف فيه.

أقسام المجهول: ثم المجهول أقسام: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، ومجهولها باطناً مع وجودها ظاهراً، وهو المستور، ومجهول العين.

فأما الأول: فالمجهول على أنه لا يحتج به.

وأما الآخران: فاحتج بهما كثيرون من المحققين.

وأما قول الحاكم: إن من لم يرو عنه إلا راو واحد، فليس هو من شرط البخاري ومسلم، فمردود غلطه الأئمة فيه بإخراجهما حديث المسيب بن حزن والد سعيد بن المسيب في وفاة أبي طالب لم يرو عنه غير ابنه سعيد، وإخراج البخاري حديث عمرو بن تغلب: "إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إلي" لم يرو عنه غير الحسن، وحديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي: "يذهب الصالحون" لم يرو عنه غير قيس، وإخراج مسلم حديث رافع بن عمرو الغفاري لم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت، وحديث ربيعة بن كعب الأسلمي لم يرو عنه غير أبي سلمة، ونظائره في الصحيحين لهذا كثيرة، والله أعلم.

وأما الأقسام المختلف فيها، فسأعقد في كل واحد منها فصلاً -إن شاء الله تعالى- ليكون أسهل في الوقوف عليها، هذا ما يتعلق بالصحيح.

أقوال أهل العلم في تعريف الحسن: وأما الحسن، فقد تقدم قول الخطابي رحمه الله: إنه ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله. وقال أبو عيسى الترمذي: الحسن: ما ليس في إسناده من ينهم، وليس بشاذ وروى من غير وجه، وضبط الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله الحسن فقال: هو قسمان. أحدهما: الذي لا يخلو إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، وليس كثير الخطأ فيما يرويه، ولا ظهر منه تعدد الكذب، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث قد عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر. القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، ولم يبلغ درجة رجال الصحيح لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان إلا أنه مرتفع عن حال من يعد تفردته منكراً. قال: وعلى القسم الأول ينزل كلام الترمذي، وعلى الثاني كلام الخطابي، فاقصر كل واحد منهما على قسم رآه خفياً، ولا بد في القسمين من سلامتهما من الشذوذ والعلّة، ثم الحسن وإن كان دون الصحيح فهو كالصحيح في جواز الاحتجاج به، والله أعلم.

الحديث الضعيف: وأما الضعيف فهو ما لم يوجد فيه شروط الصحة، ولا شروط الحسن، وأنواعه كثيرة. منها الموضوع، والمقلوب، والشاذ، والمنكر، والمعلل، والمضطرب وغير ذلك، ولهذه الأنواع حدود وأحكام وتفرعات معروفة عند أهل هذه الصنعة، وقد أتقنها - مع ما يحتاج إليه طالب الحديث من الأدوات والمقدمات، ويستعين به في جميع الحالات - الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في كتابه "علوم الحديث". وقد اختصرته وسهلت طريق معرفته لمن أراد تحقيق هذا الفن، والدخول في زمرة أهله، ففيه من القواعد والمهمات ما يلتحق به من حقه، وتكاملت معرفته له بالحفاظ المتقين، ولا يسبقونه إلا بكثرة الاطلاع على طرق الحديث، فإن شاركهم فيها لحقهم، والله أعلم.

فصل

في ألفاظ يتداولها أهل الحديث

المرفوع: ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة لا يقع مطلقه على غيره، سواء كان متصلاً أو منقطعاً. وأما الموقوف: فما أضيف إلى الصحابي قولاً له أو فعلاً أو نحوه، متصلاً كان أو منقطعاً ويستعمل في غيره مقيداً فيقال: حديث كذا وقفه فلان على عطاء مثلاً.

وأما المقطوع: فهو الموقوف على التابعي قولاً له أو فعلاً، متصلاً كان أو منقطعاً.

وأما المنقطع: فهو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، فإن كان الساقط رجلين فأكثر سمي أيضاً معضلاً بفتح الضاد المعجمة.

وأما المرسل: فهو عند الفقهاء وأصحاب الأصول والخطيب الحافظ أبي بكر البغدادي، وجماعة من الحديثين: ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه، فهو عندهم بمعنى المنقطع.

وقال جماعات من المحدثين أو أكثرهم: لا يسمى مرسلًا إلا ما أخرج فيه التابعي عن رسول الله ﷺ. أقوال الأنمة في الاحتجاج بالحدِيث المرسل: ثم مذهب الشافعي والمحدثين أو جمهورهم، وجماعة من الفقهاء أنه لا يحتج بالمرسل.

ومذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء أنه يحتج به. ومذهب الشافعي: أنه إذا انضم إلى المرسل ما يعضده احتج به، وذلك بأن يروى أيضاً مسنداً أو مرسلًا من جهة أخرى، أو يعمل به بعض الصحابة أو أكثر العلماء. وأما مرسل الصحابي وهو روايته ما لم يدركه أو يحضره، كقول عائشة ؓ: "أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة" فمذهب الشافعي والجمهور أنه يحتج به. وقال الأستاذ الإمام أبو إسحاق الإسفراييني الشافعي: لا يحتج به إلا أن يقول: إنه لا يروى إلا عن صحابي، والنصواب الأول.

فصل

في حكم قول الصحابي كنا نفعل...

إذا قال الصحابي: كنا نقول أو نفعل، أو يقولون أو يفعلون كذا، أو كنا لا نرى أو لا يرون بأساً بكذا، اختلفوا فيه، فقال الإمام أبو بكر الإسماعيلي: لا يكون مرفوعاً، بل هو موقوف، وسنذكر حكم الموقوف في فصل بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وقال الجمهور من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول: إن لم يصفه إلى زمن رسول الله ﷺ، فليس مرفوعاً، بل هو موقوف، وإن أضافه فقال: كنا نفعل في حياة النبي ﷺ أو في زمنه أو وهو فينا، أو بين أظهرنا أو نحو ذلك، فهو مرفوع، وهذا هو المذهب الصحيح الظاهر، فإنه إذا فعل في زمنه ﷺ، فالظاهر اطلاعه عليه، وتقريره إياه ﷺ وذلك مرفوع.

وقال آخرون: إن كان ذلك الفعل مما لا يخفى غالباً كان مرفوعاً، وإلا كان موقوفاً، وهذا قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الشافعي، والله أعلم.

وأما إذا قال الصحابي: أمرنا بكذا أو نهيّا عن كذا، أو من السنة كذا، فكله مرفوع على المذهب الصحيح الذي قاله الجمهور من أصحاب الفنون. وقيل: موقوف. وأما إذا قال التابعي من السنة كذا، فالصحيح أنه موقوف. وقال بعض أصحابنا الشافعيين: إنه مرفوع مرسل.

وأما إذا قيل عند ذكر الصحابي: يرفعه أو ينهيه أو يبلغ به أو رواية، فكله مرفوع متصل بلا خلاف. أما إذا قال التابعي: كانوا يفعلون، فلا يدل على فعل جميع الأمة، بل على بعض الأمة، فلا حجة فيه إلا أن يصرح بنقله عن أهل الإجماع، فيكون نقلاً للإجماع، وفي ثبوته بغير واحد خلاف.

فصل في حكم الموقوف والمقطوع

في قول الصحابي وفعله

إذا قال الصحابي قولاً أو فعل فعلًا، فقد قدمنا أنه يسمى موقوفًا، وهل ينتج به؟ فيه تفصيل واختلاف. قال أصحابنا: إن ينتشر فليس هو إجماعًا، وهل هو حجة؟ فيه قولان للشافعي: أحدهما مشهوران. أصحابهما الجديد: أنه ليس بحجة.

والثاني: وهو القديم: أنه حجة، فإن قلنا: هو حجة فُدم على القياس، ولزم التابعي وغيره العمل به، ولم تجز مخالفته، وهل يخص به العموم؟ فيه وجهان: وإذا قلنا: ليس بحجة، فالقياس مقدم عليه، ويجوز للتابعي مخالفته. فأما إذا اختلف الصحابة على قولين، فإن قلنا بالجديد لم يجز تقليد واحد من الفريقين بل يطغى الدليل، وإن قلنا بالقديم فهما دليلان تعارضان، فيرجح أحدهما على الآخر بكثرة العدد، فإن استوى العدد قدم بالأكمة، فيقدم ما عليه إمام منهم على مالا إمام عليه، فإن كان الذي على أحدهما أكثر عددًا ومع الأقل إمام فهما سواء، فإن استويا في العدد والأكمة إلا أن في أحدهما أحد الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفي الآخر غيرهما، ففيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: أنهما سواء.

والثاني: يقدم ما فيه أحد الشيخين. هذا كله إذا انتشر، أما إذا لم ينتشر، فإن خولف فحكمه ما ذكرناه، وإن لم يخالف، ففيه خمسة أوجه الأربعة الأولى منها، وهي مشهورة في كتبهم في الأصول، وفي أوائل كتب الفروع:

أحدها: أنه حجة وإجماع، وهذا الوجه هو الصحيح عندهم.

والثاني: أنه حجة، وليس بإجماع.

والثالث: إن كان فتوى فقيه فهو حجة، وإن كان حكم إمام أو حاكم فليس بحجة، وهو قول أبي علي بن أبي هريرة.

والرابع ضده: إن كان قُتِيًا لم يكن حجة، وإن كان حاكمًا أو إمامًا كان إجماعًا.

والخامس: أنه ليس بإجماع ولا حجة، وهذا الوجه هو المختار عند الغزالي في "المستصفى".

أما إذا قال التابعي قولاً ولم ينتشر، فليس بحجة بلا خلاف، وإن انتشر، فظاهر كلام جماهير أصحابنا أن حكمه حكم قول الصحابي المنتشر من غير مخالفة، وحكي بعض أصحابنا فيه وجهين أصحابهما هذا، والثاني: ليس بحجة. قال صاحب "الشامل" من أصحابنا: الصحيح أنه يكون إجماعًا، وهذا هو الأقبح، ولا فرق في هذا بين الصحابي والتابعي، وقد ذكرت هذا الفصل بدلائله وإيضاحه، ونسبة هذه الاختلافات إلى قائدها في "شرح المذهب" على وجه حسن مختصر، وحذفت ذلك هنا اختصارًا، والله أعلم.

فصل

في الإسناد المعنعن

وهو فلان عن فلان.

قال بعض العلماء: هو مرسل، والصحيح الذي عليه العمل، وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول أنه متصل بشرط أن يكون المعنعن غير مدلس، وبشرط إمكان لقاء من أضيفت العنونة إليهم بعضهم بعضاً. وفي اشتراط ثبوت اللقاء، وطول الصحبة، ومعرفة بالرواية عنه خلاف.

منهم من لم يشترط شيئاً من ذلك، وهو مذهب مسلم ادعى الإجماع عليه، وسيأتي الكلام عليه حيث أذكره في أواخر مقدمة الكتاب - إن شاء الله تعالى - ومنهم من شرط ثبوت اللقاء وحده، وهو مذهب علي بن المديني والبخاري وأبي بكر الصوري الشافعي والمحققين، وهو الصحيح.

ومنهم من شرط طول الصحبة، وهو قول أبي المظفر السمعاني الفقيه الشافعي.

ومنهم من شرط أن يكون معروفاً بالرواية عنه، وبه قال أبو عمرو المقرئ.

وأما إذا قال: حدثنا الزهري أن ابن المسيب قال كذا، أو حدث بكذا، أو فعل أو ذكر أو روى أو نحو ذلك، فقال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ، وجماعة: لا يلتحق ذلك بـ "عن" بل يكون منقطعاً حتى يبين السماع.

وقال الجماهير: هو كـ "عن" محمول على السماع بالشرط المقدم، وهذا هو الصحيح.

وفي هذا الفصل فوائد كثيرة ينتفع بها - إن شاء الله تعالى - في معرفة هذا الكتاب، وسترى ما يترتب عليه من الفوائد - إن شاء الله تعالى - حيث ترمي بمواضعها من الكتاب، ويستدل بذلك على غزارة علم مسلم رَحِمَهُ، وشدة تحريره وإتقانه، وأنه ممن لا يساوى في هذا، بل لا يُداني رَحِمَهُ.

فصل

في زيادات الثقة

زيادات الثقة مقبولة مطلقاً عند الجماهير من أهل الحديث والفقهاء والأصول.

وقيل: لا تقبل.

وقيل: تقبل إن زادها غير من رواه ناقصاً، ولا تقبل إن زادها هو.

وأما إذا روى العدل الضابط المتن حديثاً انفرد به، فمقبول بلا خلاف، نقل الخطيب البغدادي اتفاق العلماء عليه.

وأما إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلاً، وبعضهم مرسلًا، أو بعضهم موقوفًا، وبعضهم مرفوعاً أو وصله هو، أو رفعه في وقت، وأرسله أو وقفه في وقت، فالصحيح الذي قاله المحققون من المحدثين، وقاله الفقهاء

وأصحاب الأصول، وصححه الخطيب البغدادي أن الحكم لمن وصله، أو رفعه سواء كان المخالف له مثله، أو أكثر وأحفظ؛ لأنه زيادة ثقة، وهي مقبولة.
وقيل: الحكم لمن أرسله أو وقفه.
قال الخطيب: وهو أكثر قول المحدثين.
وقيل: الحكم للأكثر.
وقيل: للأحفظ.

فصل

في التدليس

التدليس قسمان: أحدهما: أن يروي عن عاصره ما لم يسمع منه موهماً سماعه قائلاً: قال فلان أو عن فلان أو نحوه، وربما لم يسقط شبحه؛ وأسقط غيره لكونه ضعيفاً أو صغيراً تحسناً لصورة الحديث، وهذا القسم مكروه جداً ذمه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدهم ذماً له، وظاهر كلامه أنه حرام، وتحريمه ظاهر، فانه يوهم الاحتجاج بما لا يجوز الاحتجاج به، ويتسبب أيضاً إلى إسقاط العمل بروايات نفسه مع ما فيه من الغرور، ثم إن مفسدته دائمة، وبعض هذا يكفي في التحريم، فكيف باجتماع هذه الأمور؟!.

حكم القسم الأول من التدليس عند أهل العلم: ثم قال فريق من العلماء: من عرف منه هذا التدليس صار مجروحاً لا يقبل له رواية في شيء أبداً، وإن بين السماع.

والصحيح ما قاله الجماهير من الطوائف أن ما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع، فهو مرسل، وما بينه فيه كـ "سمعت" و "حدثنا" و "أخبرنا" وشبهها، فهو صحيح مقبول يحتاج به.

وفي الصحيحين وغيرهما من كتب الأصول من هذا الضرب كثير لا يحصى، كفتادة الأعمش والسفبانين وهشيم وغيرهم، ودليل هذا: أن التدليس ليس كذباً، وإذا لم يكن كذباً - وقد قال الجماهير: إنه ليس محرماً، والراوى عدل ضابط، وقد بين سماعه - وجب الحكم بصحته، والله أعلم.

ثم هذا الحكم في المدلس جار فيمن دلس مرة واحدة، ولا يشترط تكرره منه.

حكم ما في الصحيحين من رواية المدلسين بـ "عن" ونحوها: وأعلم أن ما كان في الصحيحين عن المدلسين بـ "عن"، ونحوها، فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى، وقد جاء كثير منه في الصحيح بالطريقتين جميعاً، فيذكر رواية المدلس بـ "عن" ثم يذكرها بالسماع، ويقصد به هذا المعنى الذي ذكرته، وسرى من ذلك - إن شاء الله تعالى - جملاً مما نبه عليه في مواضعه - إن شاء الله تعالى - وربما مررنا بشيء منه على قلب من غير تنبيه عليه اكتفاء بالتنبيه على مثله قريباً منه، والله أعلم.

حكم القسم الثاني من التدليس: وأما القسم الثاني من التدليس، فإنه يسمى شيعه أو غيره أو ينسبه أو يصفه أو يكنيه بما لا يعرف به كراهة أن يعرف، ويحملة على ذلك كونه ضعيفاً أو صغيراً، أو يستنكف أن يروي عنه

لمعنى آخر، أو يكون أكثر من الرواية عنه فمريد أن يغيره كراهة تكرير الرواية عنه على صورة واحدة، أو لغير ذلك من الأسباب، وكراهة هذا القسم أخف، وسببها توغير طريق معرفته، والله أعلم.

فصل

في معرفة الاعتبار والمتابعة والشاهد والأفراد والمنكر

فإذا روى حماد مثلاً حديثاً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ينظر: هل رواه ثقة غير حماد عن أيوب، أو عن ابن سيرين غير أيوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين، أو عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة؟ فأى ذلك وجد علم أن له أصلاً يرجع إليه، فهذا النظر والتفتيش يسمى اعتباراً.

تعريف المتابعة وأقسامها: وأما المتابعة فإن يرويه عن أيوب غير حماد، أو عن ابن سيرين غير أيوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين، أو عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة، فكل واحد من هذه الأقسام يسمى متابعة، وأعلاها الأولى، وهي متابعة حماد في الرواية عن أيوب، ثم ما بعدها على الترتيب.

تعريف الشاهد: وأما الشاهد فإن يروي حديث آخر بمعناه، وتسمى المتابعة شاهداً، ولا يسمى الشاهد متابعة، وإذا قالوا في نحو هذا: نفرد به أبو هريرة، أو ابن سيرين أو أيوب، أو حماد كان مشعراً بانتفاء وجوه المتابعات كلها.

واعلم أنه يدخل في المتابعات والاستشهاد رواية بعض الضعفاء، ولا يصلح لذلك كل ضعيف، وإنما يفعلون هذا لكون التابع لا اعتماد عليه، وإنما الاعتماد على من قبله.

أقسام المفرد: وإذا انتفت المتابعات، وتحقق فرداً فله أربعة أحوال.

حال: يكون مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه، فهذا ضعيف، ويسمى شاذاً ومنكراً.

وحال: لا يكون مخالفاً، ويكون هذا الراوى حافظاً ضابطاً متقناً، فيكون صحيحاً.

وحال: يكون قاصراً عن هذا، ولكنه قريب من درجته، فيكون حديثه حسناً.

وحال: يكون بعيداً عن حاله، فيكون شاذاً ومنكراً مردوداً، فتحصل أن المفرد قسمان.

مقبول ومردود، والمقبول ضربان: فرد لا يخالف، وراويه كامل الأهلية، وفرد هو قريب منه. والمردود أيضاً ضربان: فرد يخالف لأحفظ، وفرد ليس في روايه من الحفظ والإتقان ما يجزى تفرد، والله أعلم.

فصل

في حكم المختلط وأسماء بعض المختلطين

إذا خلط الثقة لاختلال ضبطه بخرف أو هرج، أو لذهاب بصره، أو نحو ذلك، قبل حديث من أخذ عنه قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ بعد الاختلاط، أو شككنا في وقت أخذه.

فمن المختلطين: عطاء بن السائب، وأبو إسحاق السبيعي، وسعيد الجري، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، وربيعه أساذ مالك، وصاح مولى التوأمة، وحسين بن عبد الوهاب الكوفي، وسفيان بن عيينة. قال يحيى القطان: أشهد أنه اختلط سنة سبع وتسعين، وتوفي سنة تسع وتسعين.

وعبد الرزاق بن همام عمى في آخر عمره، فكان يظن، وغارم اختلط آخراً، واعلم أن ما كان من هذا القليل محتجاً به في الصحيحين، فهو مما علم أنه أخذ قبل الاختلاط.

فصل

في بيان معنى النسخ والناسخ والمنسوخ وحكم الحديثين المختلفين ظاهراً

أما النسخ فهو رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر، هذا هو المختار في حده. وقد قيل فيه غير ذلك، وقد أدخل فيه كثيرون أو الأكثرون من المصنفين في الحديث ما ليس منه، بل هو من قسم التخصيص، أو ليس منسوخاً ولا بمخصصاً بل مؤولاً؛ أو غير ذلك. طرق معرفة النسخ ورفع التعارض عن الحديثين المختلفين في الظاهر: ثم النسخ يعرف بأمرين. منها تصريح رسول الله ﷺ به: كـ "كنت لهيئتكم عن زيارة القبور فزوروها". ومنها قول الصحابي: "كان آخر الأمرين ترك الموضوع مما مست النار". ومنها ما يعرف بالتاريخ، ومنها ما يعرف بالإجماع كقتل شارب الخمر في المرة الرابعة فإنه منسوخ عرف نسخته بالإجماع، والإجماع لا ينسخ ولا ينسخ، لكن يدل على وجود ناسخ، والله أعلم.

وأما إذا تعارض حديثان في الظاهر، فلا بد من الجمع بينهما، أو ترجيح أحدهما؛ وإنما يقوم بذلك غالباً الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون المتمكنون في ذلك الغافضون على المعاني الدقيقة، الراضون أنفسهم في ذلك، فمن كان بهذه الصفة لم يشكك عليه شيء من ذلك إلا النادر في بعض الأحيان، ثم يختلف قسمان. أحدهما: يمكن الجمع بينهما، فيتعين ويجب العمل بالحديثين جميعاً، ومهما أمكن حمل كلام الشارع على وجه يكون أعم للفائدة؛ تعين المنصور إليه، ولا يصار إلى النسخ مع إمكان الجمع؛ لأن في النسخ إخراج أحد الحديثين عن كونه مما يعمل به.

مثال دفع التعارض عن الحديثين: ومثال الجمع: حديث "لا عدوى" مع حديث "لا يورد ممرض على مصح" وجه الجمع: أن الأمراض لا تعدى بطبعها، ولكن جعل الله سبحانه وتعالى مخالطتها سبباً للإعداء، فنفي في الحديث الأول ما يعتقد الجاهلية من العدوى بطبعها، وأرشد في الثاني إلى بحاجة ما يحصل عنده الضرر عادة بفضاء الله وقدره وفعله.

القسم الثاني: أن يتضاداً بحيث لا يمكن الجمع بوجه، فإن علمنا أحدهما ناسخاً قدمناه، وإلا عملنا بالراجح منهما، كالتراجع بكثرة الرواة وصفاتهم، وسائر وجوه الترجيح، وهي نحو خمسين وجهاً جمعها الحافظ أبو بكر الحازمي في أول كتابه "الناسخ والمنسوخ"، وقد جمعها أنا مختصرة ولا ضرورة إلى ذكرها هنا كراهة للتطويل، والله أعلم.

فصل

في معرفة الصحابي والتابعي

هذا الفصل مما يتأكد الاعتناء به، ونس الحاجة إليه، فيه يعرف المتصل من المرسّل.

فأما الصحابي: فكل مسلم رأى رسول الله ﷺ ولو لحظة، هذا هو الصحيح في حده، وهو مذهب أحمد بن حنبل، وأبي عبد الله البخاري في صحيحه، والمحدثين كافة.

ومذهب أكثر أصحاب الفقه والأصول إلى أنه من طالعت صحبته له بعض.

قال الإمام القاضي أبو الطيب الباقلاني: لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتق من الصبغة جاز على كل من صبغ غيره قليلاً كان أو كثيراً، يقال: صبغه شهراً ويوماً وساعة.

قال: وهذا يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة، هذا هو الأصل.

قال: ومع هذا فقد تقرر للأمة عرف في أنهم لا يستعملونه إلا فيمن كثرت صحبته، وانصل لقاؤه، ولا يجري ذلك على من لقي المرء ساعة، ومشي معه خطوات، وسمع منه حديثاً، فوجب أن لا يجري في الاستعمال إلا على من هذا حاله.

هذا كلام القاضي المجمع على إمامته وجلالته، وفيه تقرير للمذهبين.

المذهب الراجح الاكتفاء فيهما بمجرد اللقاء: ويستدل به على ترجيح مذهب المحدثين، فإن هذا الإمام قد نقل عن أهل اللغة أن الاسم يشاؤول صحبة ساعة، وأكثر أهل الحديث قد نقلوا الاستعمال في الشرع والعرف على وفق اللغة، فوجب المصير إليه، والله أعلم.

وأما التابعي: - ويقال فيه: التابع - فهو من لقي الصحابي.

وقيل: من صحبه كاختلاف في الصحابي، والاكتفاء هنا بمجرد اللقاء أولى نظراً إلى مقتضى اللفظين.

فصل

في حذف "قال" من الإسناد

حرت عادة أهل الحديث بحذف "قال" ونحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط، وينبغي للقارئ أن يلفظ بها، وإذا كان في الكتاب: قرئ على فلان، أخبرك فلان، فيقول القارئ: قرئ على فلان، قيل له: أخبرك فلان.

وإذا كان فيه: قرئ على فلان أخبرنا فلان، فيقول: قرئ على فلان، قيل له: قلت: أخبرنا فلان.

وإذا تكررت كلمة "قال" كقوله: حدثنا صالح قال: قال الشعبي: فأنهم يحذفون إحداهما في الخط، فليقلظ بهما القارئ، فلو ترك القارئ لفظ "قال" في هذا كله فقد أخطأ، والسماع صحيح للعلم بالمقصود، ويكون هذا من الحذف لدلالة الحال عليه.

فصل

في الرواية بالمعنى

إذا أراد رواية الحديث بالمعنى، فإن لم يكن خبيراً بالألفاظ ومقاصدها، عالماً بما يحيل معانيها لم يجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم، بل يتعين النقص، وإن كان عالماً بذلك، فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول: لا يجوز مطلقاً.

وحوزه بعضهم في غير حديث النبي ﷺ ولم يجوزوه فيه.

مذهب الجمهور جواز الرواية بالمعنى ودليلهم: وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة: يجوز في الجميع إذا حزم بأنه أدنى المعنى، وهذا هو الصواب الذي تقتضيه أحوال الصحابة، فمن بعدهم رحمه الله في روايتهم القضية الواحدة بالألفاظ مختلفة، ثم هذا في الذي يسمعه في غير المصنفات، أما المصنفات فلا يجوز تغييرها، وإن كان بالمعنى. أما إذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لا شك فيه، فالصواب الذي قاله الجماهير أنه يرويه على الصواب ولا يغيره في الكتاب، بل ينسبه عليه حال الرواية في حاشية الكتاب، فيقول كذا وقع والصواب كذا.

فصل

فيما إذا قال الشيخ بعد إسناد آخر: "مثله"

إذا روى الشيخ الحديث بإسناد، ثم أتبعه إسناداً آخر، وقال عند انتهاء الإسناد: مثله أو نحوه، فأراد السامع أن يروى المتن بالإسناد الثاني مقتصراً عليه، فالأظهر منعه وهو قول شعبة. وقال سفيان الثوري: يجوز بشرط أن يكون الشيخ المحدث ضابطاً منحفظاً ميمراً بين الألفاظ. وقال يحيى بن معين: يجوز ذلك في قوله مثله، ولا يجوز في نحوه. قال الخطيب البغدادي: الذي قاله ابن معين بناء على منع الرواية بالمعنى، فأما على جوازها فلا فرق، وكان جماعة من العلماء يحتاطون في مثل هذا، فإذا أرادوا رواية مثل هذا، أو أورد أحدهم الإسناد الثاني، ثم يقول: مثل حديث قبله مثله كذا، ثم يسوقه، واختار الخطيب هذا، ولا شك في حسنه. أما إذا ذكر الإسناد وطرفاً من المتن، ثم قال: وذكر الحديث، أو قال: واقتصر الحديث، أو قال: الحديث أو ما أشبهه، فأراد السامع أن يروي عنه الحديث بكامله، فطريقه أن يقتصر على ما ذكره الشيخ، ثم يقول: والحديث بطوله كذا، ويسوقه إلى آخره، فإن أراد أن يرويه مطلقاً، ولا يفعل ما ذكرناه فهو أولى بالمنع مما سبق في مثله ونحوه.

ومن نص على منعه الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني الشافعي. وأجازه أبو بكر الإسماعيلي بشرط أن يكون السامع والمسمع عارفين ذلك الحديث. وهذا الفصل مما تشدد الحاجة إلى معرفته للمعنى بـ "صحيح مسلم" لكثرة تكرره فيه، والله أعلم.

فصل

في تقديم بعض المتن على بعض، وتقديمه على الإسناد

إذا قدم بعض المتن على بعض اختلفوا في جوازه بناء على جواز الرواية بالمعنى، فإن جوازها جاز، وإلا فلا، وينبغي أن يقطع بجوازه إن لم يكن المقدم مرتبطاً بالخبر، وأما إذا قدم المتن على الإسناد، وذكر المتن وبعض

الإسناد؛ ثم ذكر باقي الإسناد متصلاً حتى وصله بما ابتدأ به، فهو حديث متصل والسماع صحيح، فلو أراد من سمعه هكذا أن يقدم جميع الإسناد، فالصحيح الذي قاله بعض المتقدمين القطع بجوازه. وقيل: فيه خلاف كتقديم بعض المتن على بعض.

فصل

إذا درس بعض الإسناد، أو المتن جاز أن يكتبه من كتاب غيره، ويرويه إذا عرف صحته؛ وسكنت نفسه إلى أن ذلك هو الساقط.

هذا هو الصواب الذي قاله المحققون، ولو بينه في حال الرواية فهو أولى. أما إذا وجد في كتابه كلمة غير مضبوطة أشكلت عليه، فإنه يجوز أن يسأل عنها العلماء بها من أهل العربية وغيرهم، ويرويها على ما يخبرونه؛ والله أعلم.

فصل

في إبدال الرسول بالنبي أو العكس

إذا كان في سماعه "عن رسول الله ﷺ" فأراد أن يرويه، ويقول: "عن النبي ﷺ" أو عكسه فالصحيح الذي قاله حماد بن سلمة وأحمد بن حنبل وأبو بكر الخطيب أنه جائز؛ لأنه لا يختلف به هنا معنى. وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: الظاهر أنه لا يجوز، وإن جازت الرواية بالمعنى لاختلافه، والمختار ما قدمته؛ لأنه وإن كان أصل النبي والرسول مختلفاً، فلا اختلاف هنا ولا ليس ولا شك، والله أعلم.

فصل

في رموز الفاظ التحمل

جرت العادة بالافتصار على الرمز في "حدثنا" و"أخبرنا" واستمر الاصطلاح عليه من قديم الأعصار إلى زماننا، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى، فيكتبون من حدثنا: "نا" وهي الراء والنون والألف، وربما حذفوا الراء ويكتبون من أخبرنا: "نا" ولا يحسن زيادة الباء قبل "نا" وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من الإسناد إلى إسناد "ح" وهي حاء مهملة مفردة، والمختار أنها مأخوذة من التحول؛ لتحوله من الإسناد إلى إسناد، وأنه يقول القارئ إذا انتهى إليها: "ح" ويستمر في قراءة ما بعدها.

وقيل: إنما من حال بين الشيعين إذا حجز لكونها حالت بين الإسنادين، وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء، وليست من الرواية.

وقيل: إنما رمز إلى قوله: الحديث، وإن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها: الحديث.

وقد كتب جماعة من الحفاظ موضعها: "صح" فيشعر بأنها رمز "صح" وحسنت ههنا كتابة "صح" لكلا يتوهم أنه سقط متن الإسناد الأول، ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيراً، وهي كثيرة في "صحيح مسلم" قليلة في "صحيح البخاري" فيتأكد احتياج صاحب هذا الكتاب إلى معرفتها، وقد أرشدناه إلى ذلك، والله الحمد والنعمة والفضل والمنة.

فصل

في زيادة الراوي في نسب غير شيخه

ليس للراوي أن يزيد في نسب غير شيخه، ولا صفته على ما سمعه من شيخه؛ لكلا يكون كاذباً على شيخه، فإن أراد تعريفه وإيضاحه، وزوال اللبس المتطرق إليه لمشاهدة غيره، فطريقه أن يقول: قال: حدثني فلان يعني ابن فلان أو الفلاني، أو هو ابن فلان أو الفلاني أو نحوه ذلك، فهذا جائز حسن قد استعمله الأئمة. وقد أكثر البخاري ومسلم منه في "الصحيحين" غاية الإكثار حتى إن كثيراً من أسانيدهما يقع في الإسناد الواحد منها موضعان، أو أكثر من هذا الضرب، كقوله في أول كتاب "البخاري" في باب "من سلم المسلمون من لسانه ويده" قال أبو معاوية: حدثنا داود هو ابن أبي هند عن عامر قال: سمعت عبد الله هو ابن عمرو. وكقوله في كتاب "مسلم" في باب "منع النساء من الخروج إلى المساجد": حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا سليمان يعني ابن بلال عن يحيى، وهو ابن سعيد ونظائره كثيرة. وإنما يقتضون بهذا الإيضاح كما ذكرنا أولاً فإنه لو قال: حدثنا داود أو عبد الله لم يعرف من هو لكثرة المشاركين في هذا الاسم، ولا يعرف ذلك في بعض المواطن إلا الخواص والعارفون بهذه الصنعة، ومرتبات الرجال، فأوضحوه لغيرهم، وخففوا عنهم مؤونة النظر والتفتيش، وهذا الفصل نفيس يعظم الانتفاع به، فإن من لا يعاني هذا الفن قد يتوهم أن قوله: "يعني" وقوله: "هو" زيادة لا حاجة إليها، وأن الأولى حذفها، وهذا جهل قبيح، والله أعلم.

فصل

في تأديب الكاتب مع لفظ الجلالة وذكر نبيه ﷺ

يستحب لكاتب الحديث إذا مر بذكر الله عز وجل أن يكتب "عز وجل" أو "تعالى" أو "سبحانه وتعالى" أو "تبارك وتعالى" أو "جل ذكره" أو "تبارك اسمه" أو "جلت عظمته" أو ما أشبه ذلك، وكذلك يكتب عند ذكر النبي ﷺ بكاملهما لا رمزاً إليهما، ولا مقتصراً على أحدهما، وكذلك يقول في الصحابي "رضي" فان كان صحابياً ابن صحابي قال: "رضي". وكذلك يترضى ويترحم على سائر العلماء والأعيان، ويكتب كل هذا، وإن لم يكن مكتوباً في الأصل الذي ينقل منه، فإن هذا ليس رواية، وإنما هو دعاء، وينبغي للقارئ أن يقرأ كل ما

ذكرناه، وإن لم يكن مذكوراً في الأصل الذي يقرأ منه، ولا يسام من تكرر ذلك، ومن أغفل هذا حرم خيراً عظيماً، وفوت فضلاً جسيماً.

فصل

في ضبط جملة من الأسماء المتكررة في صحيح البخاري ومسلم المشتبهة

فمن ذلك "أبي" كنه بضم اضمزة وفتح الباء وتشديد الياء إلا "أبي اللحم" فإنه همزة ممدودة مفتوحة، ثم ياء مكسورة، ثم ياء مخففة؛ لأنه كان لا يأكل اللحم.

وقيل: لا يأكل ما ذبح على الأصنام.

ومنه "البراء" كله مخفف الراء إلا أبا معشر البراء، وأبا العالية البراء فبالتشديد، وكله ممدود. ومنه "يزيد"

كله بالثناة من تحت والزاي إلا ثلاثة.

أحدهم: يزيد بن عبد الله بن أبي بردة، بضم الموحدة وبالراء.

والثاني: محمد بن عرمرة بن الحرند بالموحدة والراء المكسورتين، وقيل: بفتحهما ثم نون.

والثالث: علي بن هاشم بن البريد بفتح الموحدة وكسر الراء ثم مشاة من تحت. ومنه "يسار" كله بالثناة

والسين المهملة إلا محمد بن يشار شيخهما فإنه بالموحدة ثم المعجمة، وفيهما سيار بن سلامة، وابن أبي سيار

بتقدم السين، ومنه "بشر" كله بكسر الموحدة وبالشين المعجمة إلا أربعة فبالضم والمهملة: عبد الله بن بسر

الصحابي، وبسر بن سعيد، وبسر بن عبيد الله، وبسر بن محجن، وقيل: هذا بالمعجمة.

ومنه "بشير" كله بفتح الموحدة وكسر الشين المعجمة إلا اثنين فبالضم وفتح الشين، وهما بشير بن كعب

وبشير بن يسار، وإلا ثالثاً فيضم الثناة وفتح السين المهملة وهو يسير بن عمرو، ويقال: أسير، ورابعاً بضم النون

وفتح المهملة، وهو قطن بن نسير.

ومنه: حارثة كله بالحاء والمثناة إلا حاربة بن قدامة، ويزيد بن جارية فبالجيم والثناة.

ومنه: "جرير" كله بالجيم والراء المكورة إلا حرير بن عثمان، وأبا حرير عبد الله بن الحسين الراوي عن

عكرمة فبالحاء والزى آخره ويقاربه "حدير" بالحاء والذال والد عمران بن حدير و والد زيد وزيداد.

ومنه: "حازم" كنه بالحاء المهملة إلا أبا معاوية محمد بن حازم فبالعجمة، ومنه: "حبيب" كنه بالحاء المهملة

إلا حبيب بن عدي، وحبيب بن عبد الرحمن، وحبيباً غير منسوب عن حفص بن عاصم، وحبيباً كنية ابن الزبير

فيضم المعجمة. ومنه "حيان" كنه بفتح الحاء وبالثناة إلا حباب بن منقذ والد واسع بن حباب وجد محمد بن

يحيى بن حباب وجد حباب بن واسع بن حباب وإلا حباب بن هلال منسوب، وغير منسوب عن شعبة وهيب

وهمام وغيرهم، فبالموحدة وفتح الحاء، وإلا حيان بن العرقعة، وحيان بن عطية وحيان بن موسى منسوباً وغير

منسوب عن عبد الله هو ابن المبارك فبالموحدة وكسر الحاء.

ومنه: "حراش" كله بالخاء المعجمة إلا والد ربعي فبالهجمة. ومنه: "حزام" في قریش بالنون، وفي الأنصار بالراء.
ومنه: "حصين" كله بضم الحاء وفتح الصاد المهملة، إلا أبا حصين عثمان بن عاصم فبالفتح، وإلا أبا
ساسان حصين بن المنذر فبالضم والنضاد معجمة فيه.

ومنه: "حكيم" كله بفتح الحاء وكسر الكاف إلا حكيم بن عبد الله، وزريق بن حكيم فبالضم وفتح الكاف.
ومنه: "رياح" كله بالموحدة إلا زياد بن رياح عن أبي هريرة في أشراط الساعة فبالثناة عند الأكثرين، وقائه
البخاري بالوجهين: المثناة والموحدة. ومنه: "زبيد" بضم الزاي وفتح الموحدة ثم مشاق، هو زييد بن الحارث ليس
فيهما غيره، وأما "زييد" بضم الزاي وكسرهما ومثناة مكسرة فهو ابن الصلت في "الموطأ" وليس له ذكر فيهما.
ومنه: "الزبير" كله بضم الزاي إلا عبد الرحمن بن الزبير الذي تزوج امرأة رفاعة فبالفتح.
ومنه: "زياد" كله بالياء إلا أبا الزباد فبالنون.

ومنه: "سالم" كله بالألف، ويقاربه سسم بن زبير بفتح الزاي، وسلم بن قتيبة، وسسم بن أبي الديان، وسلم
بن عبد الرحمن فبحذفها.

ومنه: "سريع" بالهجمة والجيم ابن يونس، وابن النعمان، وأحمد بن أبي سريع ومن عداهم فبالمعجمة والحاء.
ومنه: "سلمة" كله بفتح اللام إلا عمرو بن سلمة إمام قومه، وبني سلمة القبيلة من الأنصار فيكسرهما، وفي
عبد الخالق بن سلمة التوحهان.

ومنه: "سليمان" كله بالياء إلا سلمان الفارسي، وابن عامر والأغر، وعبد الرحمن بن سلمان فبحذفها،
ومنه: سلام كنه بالتشديد إلا عبد الله بن سلام الصحابي وعبد بن سلام شيخ البخاري، ومحمد جماعة
شيخ البخاري، ونقعه صاحب "المطالع" عن الأكثرين، والمختار الذي قاله المحققون التخفيف.
ومنه: "سليم" كله بضم السين إلا سليم بن حيان فبفتحها.

ومنه: "شيبان" كنه بالشين المعجمة، وبعدها باء ثم باء، ويقاربه سنان بن أبي سنان، وسنان بن ربيعة،
وسنان بن سلمة، وأحمد بن سنان، وأبو سنان ضاراء، وأم سنان، وكنههم بالمهمله بعدها نون.
ومنه: "عباد" كله بالفتح وبالتشديد إلا قيس بن عباد، فبالضم والتخفيف.

ومنه: "عبادة" كله بالضم إلا محمد بن عبادة شيخ البخاري، فبالفتح.
ومنه: "عبدة" كله بإسكان الباء إلا عامر بن عبدة، وبجثة بن عبدة فقيهما الفتح والإسكان، والفتح أشهر.
ومنه: "عبيد" كنه بضم العين. ومنه: "عبيدة" كنه بالضم إلا السنماني، وابن سفيان، وابن حميد، وعامر بن
عبيدة فبالفتح.

ومنه: "عقيل" كنه بفتح العين إلا عقيل بن خالد، وبأبي كثير عن الزهري غير منسوب وإلا يحيى بن عقيل
وبني عقيل فبالضم.

ومنه: "عمارة" كله بضم العين.

ومنه: "واقد" كنه بالقاف. وأما الأنساب فمنها: "الأبلي" كله بفتح الهزة وإسكان المثناة، ولا يرد علينا

"شيبان بن فروخ الأيلي" بضم اقمزة وبالموحدة شيخ مسلم، فإنه لم يقع في صحيح مسلم منسوباً.
ومنها "البصري" كله بالموحدة مفتوحة ومكسورة نسبة إلى البصرة إلا مالك بن أوس بن الحدثان النخعي،
وعبد الواحد النصري، وسالماً مؤيد النصريين قائلون.
ومنها: "الثوري" كله بالثلاثة إلا أبا يعلى محمد بن الصلت التوزي، فبالثلاثة فوق وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي،
ومنها: "الحريري" كله بضم الحيم وفتح الراء إلا يحيى بن بشر شيخهما، فالياء المفتوحة.
ومنها: "الحارثي" بالمهملثة والمثناة، ويقاربه سعيد الجاري بالجيم وبعد الراء ياء مشددة.
ومنها: "الحزامي" كله بالزاي، وقوله في "صحيح مسلم" في حديث أبي اليسر: كان لي على فلان الحازمي،
قيل: بالزاي، وقيل: بالراء. وقيل: "الجذامي" بالجيم والذال المعجمة. ومنها: "السنمي" في الانتصار بفتح السين،
وفي "بني سليم" بضمها.
ومنها: "الهمداني" كله بإسكان الميم وبالدال المهملة، فهذه ألفاظ نافعة في "المؤتلف والمختلف". وأما
المفردات فلا تنحصر، وسأتي في أبوابها - إن شاء الله تعالى - مينة، وكذلك نذكر هذا المؤلف في مواضعه - إن
شاء الله تعالى - مختصراً احتياطاً وتسهيلاً.

فصل

تكرر في صحيح مسلم قوله: حدثنا فلان وفلان كليهما عن فلان هكذا يقع في مواضع كثيرة في أكثر
الأصول كليهما بالياء، وهو مما يستشكل من جهة العربية؛ وحقه أن يقال: كلاهما بالألف، ولكن استعماله بالياء
صحيح، وله وجهان: أحدهما: أن يكون مرفوعاً تأكيداً للمرفوعين قبله، ولكنه كتب بالياء لأجل الإمالة، ويقرأ
بالألف، كما كتبوا الربا والربي بالألف والياء، وقرأ بالألف لا غير.
والوجه الثاني: أن يكون "كليهما" منصوباً، وقرأ بالياء، ويكون تقديره: أعني كليهما. وهذا ما يسميه الله
تعالى من القصول، ونشرع الآن في المقصود، والله الموفق.

مقدمة الإمام مسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ.*

"قال الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج رحمه الله: "أحمد لله رب العالمين" إنما يبدأ بالحمد لله؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "كل أمر ذي بال لا يبدأ بالحمد لله فهو أقطع" وفي رواية: "بحمد الله" وفي رواية: "بالحمد فهو أقطع" وفي رواية: "أجزم" وفي رواية: "لا يبدأ فيه بذكر الله" وفي رواية: "بسم الله الرحمن الرحيم" رويها كل هذه في كتاب "الأربعين" للحافظ عبد القادر الرازي سماعاً من صاحبه الشيخ أبي عمدة عبد الرحمن بن سالم الأنباري عنه، ورويها فيه أيضاً من رواية كعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه والمشهور رواية أبي هريرة، وهذا الحديث حسن، رواه أبو داود وابن ماجه في سننهما، ورواه النسائي في كتابه: "عمل اليوم والليلة"، وروي موصولاً ومرسلاً، ورواية الموصول إسناده جيد.

شرح الكلمات: ومعنى "أقطع" قليل البركة، وكذلك "أجزم" بالجيم والذال المعجمة، ويقال: منه جِزْمٌ بكسر الذال يجزم بفتحها، والله أعلم.

والمختار عند الجماهير من أصحاب التفسير والأصول وغيرهم أن العالم اسم للمخلوقات كلها، والله أعلم. قال رضي الله عنه: "وصلَّى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين" هذا الذي فعله من ذكره الصلاة على النبي ﷺ بعد الحمدلة هو عادة العلماء رضي الله عنهم، ورويها بإسنادنا الصحيح المشهور من رسالة الشافعي عن الشافعي عن ابن عينة، عن ابن أبي ليلى، عن مجاهد رضي الله عنه في قول الله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ آية: ٢٦ (اتسراح: ٤) قال: لا أذكر إلا ذكرت: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله".

* بسم الله الرحمن الرحيم. وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

قال المصنف النووي رحمه الله ينكر على مسلم رحمه الله كونه اقتصر على الصلاة على رسول الله ﷺ دون التسليم، وقد أمر الله تعالى بهما جميعاً، فقال: ﴿فَصَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٦) فكان ينبغي له ضم السلام إلى الصلاة. فإن قيل: فقد جاءت الصلاة عليه ﷺ غير مقرونة بالتسليم، وذلك في آخر التشهد، فالجواب: أن السلام فقد تقدم في كلمات التشهد، وقد نص العلماء أو من نص منهم على كراهة الاختصار على الصلاة عليه ﷺ من غير تسليم، والله تعالى أعلم. انتهى

قلت: وفيه نظر؛ لأن الواو إنما تدل على الجمع المطلق كما نصوا عليه، ولا تدل على القران، ولا دلالة للقران في الذكر على القران في الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة: ٤٣) وأمثاله، -

وروينا هذا التفسير مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ عن جبريل عن رب العالمين، ثم إنه ينكر على مسلم ﷺ كونه اقتصر على الصلاة على رسول الله ﷺ دون التسليم، وقد أمرنا الله تعالى بهما جميعاً فقال تعالى: ﴿اسْمُوا عَلَيْهِ وَسَمُوا نَسِيماً﴾ (الأحزاب: ٥٦) فكان ينبغي أن يقول: وصلى الله وسلم على محمد. فإن قيل: فقد جاءت الصلاة عليه ﷺ غير مقرونة بالتسليم، وذلك في آخر التشهد في الصلوات، فالجواب: أن السلام تقدم قبل الصلاة في كلمات التشهد، وهو قوله: "سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته" ولهذا قالت الصحابة ﷺ: يا رسول الله قد علمنا السلام عليك؟ فكيف نصلي عليك، الحديث.

وقد نص العلماء ﷺ على كراهة الاختصار على الصلاة عليه ﷺ من غير تسليم، والله أعلم.

الجواب عن ذكر كلمة "الموسلين" بعد "الأنبياء": وقد ينكر على مسلم ﷺ في هذا الكلام شيء آخر، وهو قوله: "وعلى جميع الأنبياء والموسلين" فيقال: إذا ذكر الأنبياء لا يبقى لذكر الموسلين وجه، لدخولهم في الأنبياء فإن الرسول نبي وزيادة، ولكن هذا الإنكار ضعيف، ويجاب عنه بجوابين، أحدهما: أن هذا سائغ، وهو أن يذكر العام ثم الخاص تنويهاً بشأنه وتعظيماً لأمره وتخصيماً خاله، وقد جاء في القرآن العزيز آيات كريمات كثيرات من هذا، مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ (البقرة: ٩٨)

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْهُمْ نُوْحٌ وَإِسْرَافِيلُ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾ (الأحزاب: ٧) وغير ذلك من الآيات الكريمات، وقد جاء أيضاً عكس هذا، وهو ذكر العام بعد الخاص، قال الله تعالى حكاية عن نوح ﷺ: ﴿رَأَيْتُ أَغْفُرَ لِي وَنَوَلِيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بُيُوتَ مُؤْمِنَاتٍ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (نوح: ٢٨)

فإن ادعى متكلف أنه عني بالمؤمنين غير من تقدم ذكره، فلا يلتفت إليه. الجواب الثاني: أن قوله: "والموسلين" أعم من جهة أخرى، وهو أنه يتناول جميع رسل الله سبحانه وتعالى من آدميين والملائكة، قال الله تعالى: ﴿فَلَنَنْصِفَنَّكَ﴾ (الحج: ٧٥) ولا يسمى الملك نبياً، فحصل بقوله: "والموسلين" فائدة لم تكن حاصلة بقوله: "النبيين" والله أعلم.

معنى كلمة "محمد": وسمى "نبينا" محمد ﷺ محمداً لكثرة خصاله الحمودة، كذا قاله ابن فارس وغيره من أهل اللغة.

وقول من قال بدلالة القرآن ضعيف عقلاً ونقلاً.

ولو صح ما ذكر لكان الاختصار على التسليم مكروهاً أيضاً، مع أن العلماء غالبهم على جوازه في التشهد الأول، وما ذكر في الجواب عن الاختصار في آخر التشهد أيضاً، لا يخلو عن بعد، ضرورة أنه لا قرآن يعد بين الصلاة والتسليم، بل بينهما فصل كثير، وعد مثله قرأنا بمجرد اتحاد المجلس، لا يخلو عن بعد، فالوجه أن القول بكراهة الاختصار بعيد، كما ذكره غير واحد من العلماء، ولا اعتراض على مسلم بقول بعض من العلماء بلا دليل عليه، والله تعالى أعلم. نعم الجمع أحسن وأولى، ولا ينكره مسلم.

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّكَ، -رَحِمَكَ اللَّهُ- بِتَوْفِيقِ خَالِقِكَ*، ذَكَرْتُ أَنَّكَ هَمَمْتَ بِالْفَحْصِ* عَنْ تَعْرِفِ
جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي سُنَنِ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ، وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي الثَّوَابِ
وَالْعِقَابِ، وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُنُوفِ الْأَشْيَاءِ، بِالْأَسَانِيدِ الَّتِي هِيَ تُقَلَّتْ،
وَتَدَاوَلَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ فيما بينهم، فَأَرَدْتُ -أُرْشِدَكَ اللَّهُ- أَنْ تُوقِفَ عَلَى جُمْلَتِهَا، مُؤَلَّفَةً
مُحَصَّنَةً، وَسَأَلْتَنِي أَنْ أُلْخَصَّهَا لَكَ فِي التَّالِيفِ بِلا تَكَرُّارٍ يَكْثُرُ، فَإِنَّ ذَلِكَ* -رَعَمْتَ- مِمَّا
يَشْغَلُكَ عَمَّا لَهُ قَصْدَتٌ مِنَ التَّفْهُمِ فِيهَا، وَالِاسْتِنبَاطِ مِنْهَا،

-قَالَ: وَيُقَالُ لِكُلِّ كَثْرٍ اخْتِصَالُ الْجُمْلَةِ: مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال مسلم رحمه الله: ذكرت أنت محمد بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن
الدين وأحكامه.

شرح الكلمات: قال الليث وغيره من أهل اللغة: الفحص شدة الطلب والبحث عن الشيء، يقال: فحِصت عن
الشيء وتفحصت وتفحصت بمعنى واحد.

وقوله: 'المأثورة' أي المنقولة المذكورة، يقال: أثرت الحديث، إذا نقلته عن غيره، والله أعلم. وقوله: 'في سنن
الدين وأحكامه' هو من قبيل ما قدمناه من ذكر العام بعد الخاص، فإن السنن من أحكام الدين، والله أعلم.

قال مسلم رحمه الله: فأردت أرشدك الله أن توقف على جملة ما منته محصاة، وسألتني أن أخلصها لك في التاليف
فإن ذلك رعمت مما يشغلك. قوله: 'توقف' ضبطناه بفتح الواو وتشديد القاف، ولو قرئ بإسكان الواو
وتخفيف القاف لكان صحيحاً. وقوله: 'مؤلفة' أي مجموعة. وقوله: 'محصة' أي بمنفعة كلها.

وقوله: 'الخصها' أي أيسنها، وقوله: 'فإن ذلك رعمت' أي قلت، وقد كثر الرعم بمعنى القول، وفي الحديث عن
النبي ﷺ: 'رعم جبريل' وفي حديث ضمام بن ثعلبة رضي الله عنه: 'رعم رسولك' وقد أكثر سيويه في كتابه المشهور من
قوله: 'رعم الخليل' كذا في أشياء يرتضيها سيويه، فمعنى رعم في كل هذا 'قال'.

وقوله: 'يشغلك' هو بفتح الياء هذه اللفظة الفصيحة المشهورة التي جاء بها القرآن العزيز، قال الله تعالى: 'تَسْغُفُونَ
لَكُمْ لِمَخْلَقَاتِهِ. مَنْ أَلْغَرَبَ شَغْلَكُمْ أَمْ لَكُمْ' (الفتح: ١١) وفيه لغة رديئة حكاهما الجوهري، وهي أشغله
يشغله بضم الياء.

قوله: 'بتوفيق خالقك': متعلق بقوله 'ذكرت' وقدم لاشتغاله على ذكر اسم الله، وجعله متعلقاً بقوله: 'يرحمك
الله غير مناسب لفظاً ومعنى، أما لفظاً فلأن الظاهر حينئذ بتوفيقه، وأما معنى فلأن إطلاق الرحمة أحسن وأولى
من تقييدها. قوله: 'بالفحص': بفتح الفاء وسكون الحاء: البحث.
قوله: 'فإن ذلك': أي التكرار.

وَاللَّذِي * سَأَلْتَ - أَكْرَمَكَ اللَّهُ - حِينَ رَجَعْتُ إِلَى تَدْبِيرِهِ، وَمَا تَوَوَّلُ إِلَيْهِ الْحَالُ * - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَاقِبَةُ مَحْمُودَةٍ، وَمَنْفَعَةٌ مَوْجُودَةٌ، وَظَنَنْتُ، حِينَ سَأَلْتَنِي بَعْثُكُمْ ذَلِكَ أَنْ لَوْ عَزِمَ لِي عَلَيْهِ، وَقُضِيَ لِي تَمَامُهُ، كَانَ أَوَّلُ * مِنْ يُصِيبُهُ نَفْعُ ذَلِكَ إِيَّايَ خَاصَّةً، قَبْلَ غَيْرِي مِنَ النَّاسِ؛ لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ،

- قال رحمه الله: "وللَّذِي سَأَلْتَ أَكْرَمَكَ اللَّهُ" - إني أقوله: - "عاقبة محمودة".

فبقوله: "للَّذِي" هو يكسر اللام، وهو خير عاقبة، وإنما ضبطناه وإن كان ظاهراً؛ لأنه مما يغفل فيه ويصحف، وقد رأيت ذلك غير مرة.

قال رحمه الله: "وظننت حين سألتني بَعْثُكُمْ ذَلِكَ أَنْ لَوْ عَزِمَ لِي عَلَيْهِ وَقُضِيَ لِي تَمَامُهُ كَانَ أَوَّلُ مِنْ يُصِيبُهُ نَفْعُ ذَلِكَ إِيَّايَ".
قوله: "بَعْثُكُمْ ذَلِكَ" أي تكلفه والتزام مشقته.

المراد بالعزم هنا: وقوله: "عَزِمَ" هو بضم العين، وهذا اللفظ مما أعطني بشرحه من حيث إنه لا يجوز أن يراد بالعزم هنا حقيقة المتبادرة إلى الأفهام؛ وهو حصول خاطر في الذهن لم يكن، فإن هذا محال في حق الله تعالى، واختلف في المراد به هنا فقليل: معناه: لو سهل لي سبيل العزم أو خلق في قدرة عليه، وقيل: العزم هنا بمعنى الإرادة، فإن الفصد والعزم والإرادة وثنية متقاربات، فيقام بعضها مقام بعض، فعلى هذا معناه لو أراد الله ذلك لي. وقد نقل الأزهري وجماعة غيره أن العرب تقول: "لنوك الله بحفظه" قالوا: وتفسيره فصدك الله بحفظه، وقيل: معناه لو ألزمت ذلك فإن العزيمة بمعنى اللزوم، ومنه قول أم عطية رضي الله عنها: "لهيأنا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا" أي لم نلزم الترك، وفي الحديث الآخر: "برغبنا في قيام رمضان من غير عزيمة" أي من غير إلزام، ومثله قول الفقهاء: "ترك الصلاة في زمن الحيض عزيمة" أي واجب على المرأة لازم لها، والله أعلم.

وقوله: "كان أول" هو برفع أول على أنه اسم كان.

* قوله: "وللَّذِي": يكسر اللام والجار والنجور غير مقدم لقوله "عاقبة"، ونص النووي على أن الفتح غلط، ويمكن توجيهه على أنه مبتدأ خبره "عاقبة" بتقدير المضاف، أي ذو عاقبة، فكانه لكونه تكلفاً بلا حاجة عنه غطاء، والله تعالى أعلم.

* قوله: "وما يؤول به إليه الخان": هكذا في بعض النسخ، وما يؤول بحكم التدبر إليه الحال، وفي غالب النسخ: "وما يؤول به الحال" بدون كلمة إليه.

* قوله: "كان أول": بالرفع، وضبطه بعضهم بالنصب، وهو يوجب إلى أن إياي منصوب ضمير مستعار موضع المرفوع، ثم هذا الكلام كناية عن كونه بصير نافعا بالغا في النفع غايته، وقوله: "لأسباب" تعييل له، وقوله: "إلا أن جملة ذلك" أي إجمال ذلك المذكور من الأسباب الدالة على كونه نافعا، فلا يرد أن ما ذكره بقوله: "إلا أن جملة ذلك" لا يدل على كون المصنف أول من يصيبه النفع، فافهم.

يَطُولُ بِذِكْرِهَا الْوَصْفُ، إِلَّا أَنْ جُمْلَةً ذَلِكَ، أَنَّ ضَيْطَ الْقَلِيلِ مِنْ هَذَا الشَّانِ وَإِقَائَهُ أَيْسَرُ عَلَى الْمَرْءِ مِنْ مُعَالَجَةِ الْكَثِيرِ مِنْهُ، وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ لَا تَمَيِّزَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَوَامِّ؛ إِلَّا بَأَنْ يُوقِفَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِي هَذَا كَمَا وَصَفْنَا، فَالْقَصْدُ مِنْهُ إِلَى الصَّحِيحِ الْقَلِيلِ أَوْلَى بِهِمْ مِنْ أَرْذَادِ السَّقِيمِ، وَإِنَّمَا يُرْجَى بَعْضُ الْمُنْفَعَةِ فِي الْإِسْتِكْثَارِ مِنْ هَذَا الشَّانِ، وَجَمْعُ الْمَكْرَرَاتِ مِنْهُ لِمَخَاصِئِ النَّاسِ، مِمَّنْ رَزَقَ فِيهِ بَعْضُ التَّقْطُّطِ، وَالْمَعْرِفَةِ بِأَسْبَابِهِ وَعِلَلِهِ، فَذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - يَهْجُمُ بِمَا أُوتِيَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْفَائِدَةِ فِي الْإِسْتِكْثَارِ مِنْ جَمْعِهِ،

قال مسلم - رحمه الله - ألا يأن بعينه على التفسير غيره قوله: "يوقفه" بتشديد القاف، ولا يصح أن يقرأ هنا بتخفيف القاف، بخلاف ما قدمناه في قوله: "توقف" على جملتها؛ لأن اللغة القصيدة المشهورة: وقفت فلانا على كذا، فهو كان مخففاً لكان حقه أن يقال: بأن يقفه على التمييز، والله أعلم.

قال مسلم - رحمه الله - ذلك أن سبط القليل من هذا الشأن وإقائه أيسر على المرء من معالجه الكثير ثم قال بعد هذا: وإنما يرجى بعض المنفعة في الاستكثار من هذا الشأن وجمع المكرر - خاصة من الناس ممن رزق فيه بعض شتطط المعرفة - وعنده حدث جبريل بن عبد الله - رحمه الله - يهجم ما أوتي على فائدة قوله: "يهجم" هو يفتح الياء وكسر الجيم هكذا ضبطناه، وهكذا هو في نسخ بلادنا وأصولها، وذكر القاضي عياض -: أنه روي كذا، وروي يهجم بنون بعد الياء، قال: "ومعنى يهجم يقع عليها، ويبلغ إليها، وينال بعينه منها" قال بن دريد: الفهم الخباء؛ إذا وقع، والله أعلم.

حاصل كلام الإمام مسلم ومعنى العلة في الحديث: وحاصل هذا الكلام الذي ذكره مسلم - رحمه الله - أن المراد من علم الحديث تحقيق معاني المتن، وتحقيق علم الإسناد، والمعلل. والعلة عبارة عن معنى في الحديث خفي يقتضي ضعف الحديث، مع أن ظاهره السلامة منها، وتكون العلة نارة في المتن ونارة في الإسناد، وليس المراد من هذا العلم مجرد السماع ولا الإسماع ولا الكتابة، بل الاعتناء بتحقيقه، والبحث عن خفي معاني المتن والأسانيد، والفكر في ذلك، ودوام الاعتناء به، ومراجعة أهل المعرفة به، ومطالعة كتب أهل التحقيق فيه، وتقديد ما حصل من نقائسه وغيره، فيحفظها الطالب بقلبه، ويقيدها بالكتابة، ثم يديم مطالعة ما كتبه، ويتحرى التحقيق فيما بكتبه ويثبت فيه فإنه فيما بعد ذلك يصير معتمداً عليه، وبذاكر محفوظاته من ذلك من يشتغل هذا الفن، سواء كان منه في المرتبة أو فوفه أو تحته، فإن بالمذاكرة يثبت المحفوظ، ويتحرر ويتأكد ويتفرر ويزداد بحسب كثرة المذاكرة، ومذاكرة حادق في الفن ساعة أنفع من المطالعة والخط ساعات بل أياماً، وليكن في مذكراته متحرراً الإنصاف قاصداً الاستفادة أو الإفادة، غير مترفع على صاحبه بقلبه، ولا بكلامه، ولا بغير ذلك من حاله مخاطباً له بالعبارة الجميلة النية، فهذا ينمو علمه وتزكو محفوظاته، والله أعلم.

فَأَمَّا عَوَامُ النَّاسِ الَّذِينَ هُمْ بِخِلَافٍ مَعَانِي الْخَاصِّ، مِنْ أَهْلِ التَّقِطِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَلَا مَعْنَى لَهُمْ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ الْكَثِيرِ، وَقَدْ عَجَزُوا عَنْ مَعْرِفَةِ الْقَلِيلِ.

ثُمَّ إِنَّا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مُتَدَبِّرُونَ فِي تَحْرِيجِ مَا سَأَلْتَ وَتَأْيِينِهِ، عَلَى شَرِيطَةٍ سَوْفَ أَذْكُرُهَا لَكَ، وَهُوَ إِنَّا نَعْمَدُ إِلَى جُمْلَةٍ مَا أَسْنَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَقَسِّمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثَ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ، عَلَى غَيْرِ تَكَرُّرٍ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَعْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةٌ مَعْنَى، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ لِعِلَّةِ تَكُونُ هُنَاكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الزَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ، الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ، يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍ، فَلَا بَدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنَ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَنْ نُفَصِّلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا أُمِكنَ،

شرح الكلمات: قال مسلم: "وقد عجزوا عن معرفة القليل" يقال: "عجز" بفتح الجيم يعجز بكسرها هذه هي اللغة الفصيحة المشهورة، وبها جاء القرآن العظيم في قوله تعالى: "فَيُؤْنِسُ أَعْجَزُ" (المائدة: ٣١) ويقال عجز يعجز بكسرهما في الماضي وفتحها في المضارع، حكاهما الأصمعي وغيره، والعجز في كلام العرب: أن لا تقدر على ما تريد، وأنا عاجز وعجز.

قوله: "على شريطة" يعني شرطاً، قال أهل اللغة: الشرط والشريطة لغتان بمعنى واحد، وجمع الشرط: شروط، وجمع الشريطة: شرائط، وقد شرط عليه كذا يشرطه ويشرطه بكسر الراء وضمة لغتان، وكذلك: اشترط عليه، والله أعلم. قوله "نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فتقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث صفات" قوله: "جملة ما أسند" يعني جملة غالبة ظاهرة، وليس المراد جميع الأخبار المأثقة، فقد علمنا أنه لم يذكر الجميع ولا النصف، وقد قال: "ليس كل حديث صحيح وضعته ها هنا".

وقوله: "على ثلاث طبقات" وهو مفهوم الطبقة: الطبقة هم القوم المشابهون من أهل العصر، وقد قدمنا في الفصول الخلاف في مراده بثلاثة أقسام، وهل ذكرها كلها أم لا.

وقوله: "على غير تكرار" إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معني، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد نعمة تكون هاتكة لأن معنى الزائد في الحديث احتياج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة أو أن نُفَصِّلَ ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن. قوله: "أو إسناد يقع" هو مرفوع معطوف على قوله: "موضع" وقوله: "الاحتياج إليه" وهو ينصب المحتاج صفة للمعنى.

* قوله: "أو أن نغفل" هو بالتشديد من التفصيل، وهو عطف على إعادة.

وَلَكِنْ تَفْصِيلُهُ، رُبَّمَا عَسَرَ مِنْ جُمْلَتِهِ، فَبَاعَادَتُهُ بِهَيْئَتِهِ، إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ، أَسْلَمُ. فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا
بُدْأاً مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتِهِ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِثْلَ إِلَيْهِ، فَلَا نَتَوَلَّى فِعْلَهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.
فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فَإِنَّا نَتَوَخَّى* أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ* مِنَ الْعُيُوبِ مِنْ
غَيْرِهَا، وَأُنْقَى مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُهَا أَهْلُ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ، وَإِتْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا،.....

معنى الاختصار وجوازه في الحديث: وأما الاختصار فهو إيجاز اللفظ مع استيفاء المعنى، وقيل: رد الكلام الكثير إلى قليل فيه معنى الكثير، وسعى اختصاراً لاجتماعه، ومنه المختصرة وخصر الإنسان. وأما قوله: "أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث" فهذه مسألة اختلف العلماء فيها، وهي رواية بعض الحديث فمنعه مطلقاً بناء على منع الرواية بالمعنى، ومنعه بعضهم وإن حازت الرواية بالمعنى إذا لم يكن رواه هو أو غيره بشماه قبل هذا، وجوزه جماعة مطلقاً، ونسبه القاضي عياض إلى مسلم، والصحيح الذي ذهب إليه الجماهير والمحققون من أصحاب الحديث والفقه والأصول التفصيل، وجواز ذلك من العارف إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه بحيث لا يحتل البيان ولا تختلف الدلالة بتركه، سواء جوزنا الرواية بالمعنى أم لا، وسواء رواه قبل تاماً أم لا، هذا إن ارتفعت منزلته عن التهمة، فأما من رواه تاماً ثم خاف إن رواه ثانياً ناقصاً أن يتهم بزيادة، أو نسيان لفظة وقلة ضبط ثانياً، فلا يجوز له نقصان ثانياً، ولا ابتداء إن كان قد تعين عليه أدأؤه، وأما تقطيع المصنفين الحديث الواحد في الأبواب، فهو بالجواز أولى، بل يبعد طرد الخلاف فيه، وقد استمر عليه عمل الأئمة الحفاظ الجلة من المحدثين وغيرهم من أصناف العلماء، وهذا معنى قول مسلم رحمه الله: "أو أن يفصل ذلك المعنى" إلى آخره، وقوله: "إذا أمكن" يعني إذا وجد الشرط الذي ذكرناه على مذهب الجمهور من التفصيل.

وقوله: "ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فباعادته بهيته إذا ضاق ذلك أسلم" معناه: ما ذكرنا أنه لا يفصل إلا ما ليس مرتبطاً بالباقي، وقد عسر هذا في بعض الأحاديث، فيكون كله مرتبطاً بالباقي أو يشك في ارتباطه، ففي هذه الحالة يتعين ذكره بشماه وهيته؛ ليكون أسلم مخافة من الخطأ والزلل، والله أعلم.
شرح الكلمات: أما قوله: "نتوخى" فمعناه: نقصد، يقال: توخى وتأخى وتغرى وقصد بمعنى واحد. وأما قوله: -

* قوله: "إِنَّا نَتَوَخَّى": غير عن القسم الأول بحسب المعنى، أي فهي الأخبار التي هي أسلم من العيوب التي توخينا أن نقدمها.

* وقوله: "أسلم وأنقى": هما من السلامة والنقاء، وهما يتعديان بكلمة "من" ولا بد لهما بعد ذلك من كلمة من التفضيلية، فـ "من" في قوله: "من العيوب" للمتعدية، ومن في قوله: "من غيرها" تفضيلية، وهما متعلقان بأسلم، ولا بد من تقدير مثلها لـ "أنقى" فركنا لفظاً للدلالة العطف عليه، وأما من في قوله من أن يكون فعليلية أي لأجل أن يكون، وهذا هو الصواب، وأما اعتبارها تفضيلية بتقدير ذات، فلا وجه له عند التأمل الصائب - إن شاء الله تعالى - فليتهم.

لَمْ يُوجَدْ فِي رِوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ، كَمَا قَدْ عَثِرَ فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَبَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ.

فَإِذَا نَحْنُ تَقْصِيْنَا أَخْبَارَ هَذَا الصَّنَفِ مِنَ النَّاسِ، اتَّبَعْنَاهَا أَخْبَاراً يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ، كَالصَّنَفِ الْمَقْدَمِ قَبْلَهُمْ، عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيْمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ، فَإِنَّ اسْمَ السِّرِّ وَالصُّدْقِ وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ كَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، وَكَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، وَأَضْرَابِهِمْ، مِنْ حُمَالِ الْأَثَارِ وَنُقَالِ الْأَخْبَارِ.

- "وَأَنقَى" فهو بالنون والقاف، وهو معطوف على قوله: "أسلم" وهنا تم الكلام، ثم ابتداء بيان كونها أسلم وأنقى فقال: "من أن يكون ناقلوها أهل استقامة" والظاهر أن لفظة: "من" هنا للتعليل فقد قال الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر الأسدي في كتابه "شرح اللمع" في باب المفعول له: اعلم أن الباء تقوم مقام اللام، قال الله تعالى: ﴿فِيضْلِهِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ (النساء: ١٦٠) وكذلك "من"، قال الله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ حَكَمْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ (المائدة: ٣٢) وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَتَقِيْنَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٦٥) يجوز أن يكون "من" للتعليل، والله أعلم.

معرفة ضبط الراوي: وأما قوله: "لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش" فنصريح منه بما قاله الأئمة من أهل الحديث والفقه والأصول: إن ضبط الراوي يعرف بأن تكون روايته غالباً كما روى الثقات لا تخالفهم إلا نادراً، فإن كانت مخالفته نادرة لم يخل ذلك بضبطه بل يحتاج به؛ لأن ذلك لا يمكن الاحتراز منه، وإن كثرت مخالفته احتل ضبطه، ولم يحتاج بروايته، وكذلك التخليط في روايته واضطرابها إن ندر لم يضر، وإن كثرت روايته. وقوله: "كما قد عثر" هو بضم العين وكسر المثلثة أي اطلع من قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ عَثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾ (المائدة: ١٠٧) والله أعلم.

شرح الكلمات: قوله: "تقصينا" هو بالقاف، ومعناه أتينا بها كلها؟ يقال: اقتص الحديث وقصه وقص الرويا أتى بذلك الشيء بكماله.

وأما قوله: "فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف أتبعناها إلى آخره" فقد قدمنا في الفصول بيان الاختلاف في معناه، وأنه هل وفى به في هذا الكتاب أم احترمته المنية دون إتمامه؟ والمراجع أنه وفى به، والله أعلم.

وقوله: "فإن اسم السر" هو بفتح السين مصدر سرت الشيء أسره سترًا، ويوجد في أكثر الروايات والأصول مضبوطاً بكسر السين، ويمكن تصحيح هذا على أن السر يكون بمعنى المستور، كالذبح بمعنى المذبوح ونظائره. وقوله: "يشملهم" أي يعمهم، وهو بفتح الميم على اللغة الفصحى، ويجوز ضمها في لغة. يقال: شملهم الأمر بكسر الميم يشملهم بفتحها، هذه اللغة المشهورة، وحكى أبو عمرو الزاهد عن ابن الأعرابي أيضاً: شملهم بالفتح يشملهم بالضم، والله أعلم.

وَجَدْتُهُمْ مُبَايِنِينَ لَهُمْ، لَا يُدَاوُونَهُمْ، لَأَشْكُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ، لِلَّذِي اسْتَفَاضَ عَنْهُمْ مِنْ صَحَّةِ حِفْظِ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ، وَإِسْمَاعِيلَ، وَإِتْقَانِهِمْ لِحَدِيثِهِمْ، وَأَنْهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ عَطَاءٍ، وَتَزِيدٍ، وَكَيْثٍ، وَفِي مِثْلِ مَحْرَى هَؤُلَاءِ إِذَا وَازَنْتَ بَيْنَ الْأَقْرَانِ،

-القاضي عياض: ويروى وازيت بالياء أيضاً وهو بمعنى: وازنت.

الإشكال والجواب عنه: ثم هذا كله قد ينكر على مسلم فيه، ويقال: عادة أهل العلم إذا ذكروا جماعة في مثل هذا السياق قدموا أحلهم مرتبة، فيقدمون الصحابي على التابعي، والتابعي على تابعه، والفاضل على من دونه فإذا تقرر هذا فإسماعيل بن أبي خالد تابعي مشهور رأى أنس بن مالك، وسلمة بن الأكوع وسمع عبد الله بن أبي أوفى، وعمرو بن حريث، وقيس بن عائد أبا كاهل، وأبا جحيفة، وهؤلاء كلهم صحابة رضي الله عنهم واسم أبي خالد هرمز، وقيل: سعد، وقيل: كثير.

وأما الأعمش فرأى أنس بن مالك فحسب وأما منصور بن المعتمر فليس بتابعي وإنما هو من أتباع التابعين، فكان ينبغي أن يقول: إذا وازنتهم بإسماعيل، والأعمش ومنصور. وجوابه أنه ليس المراد هنا التبيين على مراتبهم، فلا حرج في عدم ترتيبهم.

وجه تقديم منصور على إسماعيل والأعمش: ويحتمل أن مسلماً قدم منصوراً لرحلته في ديوانه وعبادته، فقد كان أرحمهم في ذلك وإن كان الثلاثة راحلين على غيرهم مع كمال حفظ لمنصور وإتقان وثبت. قال علي بن المديني: إذا حدثك ثقة عن منصور، فقد ملأت يديك لا تريد غيره. وقال عبد الرحمن بن المهدي: منصور أثبت أهل الكوفة، وقال سفيان: كنت لا أحدث الأعمش عن أحد من أهل الكوفة إلا رده، فإذا قلت: عن منصور سكت. وقال أحمد بن حنبل: منصور أثبت من إسماعيل بن أبي خالد. وقال يحيى بن معين: إذا اجتمع الأعمش ومنصور فقدم منصوراً.

وقال أبو حاتم: منصور أثنى من الأعمش لا يختلط ولا يندلس. وقال الثوري: ما خلفت بـ"الكوفة" آمن على الحديث من منصور. وقال أبو زرعة: سمعت إبراهيم بن موسى يقول: أثبت أهل الكوفة منصور ثم مسعر، وقال أحمد بن عبد الله: منصور أثبت أهل الكوفة، وكان مثل القدح لا يختلف فيه أحد، وصام ستين سنة وقامها، وأما عبادته وزهده وورعه وامتناعه من القضاء حين أكره عليه، فأكثر من أن يحصر وأشهر من أن يذكر رضي الله عنه، والله أعلم.

وجه ذكر الراوي بلبقه وصفته ونسبه الذي يكرهه: وهذا أول موضع في الكتاب جرى فيه ذكر أصحاب الألقاب، فنتكلم فيه بقاعدة مختصرة. قال العلماء من أصحاب الحديث والفقهاء وغيرهم: يجوز ذكر الراوي بلبقه وصفته ونسبه الذي يكرهه إذا كان المراد تعريفه لا تنقيصه، وجوز هذا للحاجة كما جوز جرحهم للحاجة. ومثال ذلك: الأعمش، والأعرج، والأحول، والأعمى، والأصم، والأشل، والأثرم، والزمن، والمفلوج، وابن عليه، وغير ذلك وقد صنفت فيه كتب معروفة.

كَابِرٍ عَوْنٍ، وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيَّ، مَعَ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، وَأَشْعَثَ الْخُمْرَانِيَّ، وَهُمَا صَاحِبَا
الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ، كَمَا أَنَّ بِنَ عَوْنٍ وَأَيُّوبَ صَاحِبَاهُمَا، إِلَّا أَنَّ الْبُيُونَ بَيْنَهُمَا، وَبَيْنَ هَذَيْنِ
بَعِيدٌ فِي كَمَالِ الْفَضْلِ وَصِحَّةِ الثَّقَلِ، وَإِنْ كَانَ عَوْفٌ وَأَشْعَثُ غَيْرَ مَذْفُوعَيْنِ عَنْ صِدْقٍ وَأَمَانَةٍ
عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَكِنَّ الْحَالَ مَا وَصَفْنَا مِنَ الْمَنْزِلَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَأَمَّا مَثَلُنَا هَؤُلَاءِ فِي التَّسْمِيَةِ، لِيَكُونَ تَمَثُّلُهُمْ سِمَةً يَصْدُرُ عَنْ فَهْمِهَا مِنْ غَيْبٍ عَلَيْهِ طَرِيقُ
أَهْلِ الْعِلْمِ، فِي تَرْتِيبِ أَهْلِهِ فِيهِ، فَلَا يَقْصُرُ بِالرَّجُلِ الْعَالِي الْقَدْرُ عَنْ دَرَجَتِهِ، وَلَا يَرْفَعُ مُنْطَضِعُ
الْقَدْرِ فِي الْعِلْمِ فَوْقَ مَنْزِلَتِهِ، وَيُعْطِي كُلَّ ذِي حَقٍّ فِيهِ حَقَّهُ، وَيُنْزِلُ مَنْزِلَتَهُ، وَقَدْ ذَكَرَ عَنْ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: "أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُنْزِلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ". مَعَ مَا نَطَقَ بِهِ
الْقُرْآنُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (يوسف: ٧٦) فَعَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا
مِنَ الْوُجُودِ، نُؤَلِّفُ مَا سَأَلْتَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

= قَالَ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "كَانَ عَوْنٌ وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِيَّ مَعَ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ وَأَشْعَثَ الْخُمْرَانِيَّ.
ضَبَطَ الْأَسْمَاءَ: أَمَا بِنَ عَوْنٍ فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ بْنِ أَرْطَاطَانَ. وَأَمَّا السَّخْتِيَّانِيَّ فَيَفْتَحُ السِّينَ وَكَسَرَ التَّاءَ الْمُثَنَّى، قَالَ
أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الثَّرِّ فِي "النَّمِيدِ" كَانَ أَيُّوبُ يَبِيعُ الْجُلُودَ بِالْبَصْرَةِ فَهَذَا قِيلَ لَهُ: السَّخْتِيَّانِيَّ.
وَأَمَّا عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ، فَيَعْرِفُ بِعَوْفِ الْأَعْرَابِيِّ وَلَمْ يَكُنْ أَعْرَابِيًّا، وَاسْمُ أَبِي جَمِيلَةَ: بِنْدُوِيَّةٌ، وَيُقَالُ: زُرْبِيَّةٌ. قَالَ
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: عَوْفٌ ثَقَّةٌ صَاحِبُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَبِحَمْدِ بْنِ سَعْدٍ: هُوَ ثَقَّةٌ، كَتَبَتْهُ أَبُو سَهْلٍ.
وَأَمَّا أَشْعَثُ فَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَبُو هَانِيٍّ الْبَصْرِيُّ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَرْقَانِيُّ: قَتَلَ لِلدَّارِ قِطْعِي: أَشْعَثُ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: هُمُ
ثَلَاثَةٌ يَحْدِثُونَ عَنِ الْحَسَنِ جَمِيعًا: أَحَدُهُمُ الْخُمْرَانِيُّ مَنَسُوبٌ إِلَى حِمْرَانَ مَوْلَى عَثْمَانَ، ثَقَّةٌ، وَأَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُدَّانِيُّ
بَصْرِيُّ، يَرُوي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَالْحَسَنِ، يَعْتَبَرُ بِهِ، وَأَشْعَثُ بْنُ سَوَارٍ الْكُوفِيُّ يَعْتَبَرُ بِهِ وَهُوَ أَوْفَعُهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
أُشْرَحَ الْكَلِمَاتُ: قَوْلُهُ: "إِلَّا أَنَّ الْبُيُونَ بَيْنَهُمَا بَعِيدٌ" الْبُيُونَ يَفْتَحُ الْبَاءَ الْمُوَحَّدَةَ مَعْنَاهُ: الْفَرْقُ أَيْ هُمَا مُتَبَاعِدَانِ كَمَا
قَالَ: وَجَدَهُمْ مُتَبَايِنِينَ. وَقَوْلُهُ: "لِيَكُونَ تَمَثُّلُهُمْ سِمَةً يَصْدُرُ عَنْ فَهْمِهَا مِنْ غَيْبٍ عَلَيْهِ طَرِيقُ أَهْلِ الْعِلْمِ" أَمَا السِّمَةُ
بِكَسْرِ السِّينِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ فَهِيَ الْعَلَامَةُ.

وَقَوْلُهُ: "يَصْدُرُ" أَيْ يَرْجِعُ يَقَالُ: صَدَرَ عَنِ الْمَاءِ وَالْيَلَادِ وَالْخُج: إِذَا انْصَرَفَ عَنْهُ بَعْدَ قِضَاءِ طَرَفِهِ، فَمَعْنَى يَصْدُرُ
عَنْ فَهْمِهَا: يَنْصَرَفُ عَنْهَا بَعْدَ فَهْمِهَا وَقِضَاءِ حَاجَتِهَا مِنْهَا. وَقَوْلُهُ: "غَيْبٌ" يَفْتَحُ الْغَيْنَ وَكَسَرَ الْبَاءَ أَيْ خَفِيَ.
قَالَ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "وَقَدْ ذَكَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُنْزِلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ" هَذَا
الْحَدِيثُ قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي "فَصْلِ التَّعْلِيقِ" مِنَ الْفُصُولِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَاضْحًا، وَمِنْ فَوَائِدِهِ تَفَاضُلُ النَّاسِ فِي الْخُقُوفِ عَلَى =

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمٍ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ، أَوْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ، فَلَسْنَا نَتَشَاغَلُ بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِمْ: كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْرُورٍ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدَائِنِيِّ، وَعَمْرٍو بْنِ خَالِدٍ، وَعَبْدِ الْقُدُّوسِ الشَّامِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الْمَصْلُوبِ، وَغِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَسَلِيمَانَ بْنِ عَمْرٍو أَبِي دَاوُدَ النَّخْعِيِّ، وَأَشْبَاهِهِمْ، مِمَّنْ أَتَاهُمْ بَوْضُحُ الْأَحَادِيثِ، وَتَوَلَّيْدُ الْأَخْبَارِ. وَكَذَلِكَ: مَنْ أَغْلِبَ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ أَوْ الْغَلَطُ، أَمْسَكْنَا أَيْضاً عَنْ حَدِيثِهِمْ.

حسب منازلهم ومراتبهم، وهذا في بعض الأحكام أو أكثرها وقد سوى الشرع بينهم في الخدود وأشباهاها مما هو معروف، والله أعلم.

هؤلاء الجماعة المذكورون كلهم منهمون متروكون لا يتشاغل بأحد منهم؛ لشدة ضعفهم وشهرتهم بوضع الأحاديث. ضبط الأسماء إجماع أهل العلم على ترك حديث عبد القدوس بن حبيب: "ومسور" بكسر الميم؛ وعبد القدوس الشامي بالثين المعجمة نسبة إلى الشام، هذا هو الصواب فيه، وحكي القاضي عياض: أن بعض الشيوخ من رواية مسلم ضبطه بالسين المهملة قال: وهو خطأ، وهو خطأ كما قال: وهذا لا خلاف فيه وهو عبد القدوس بن حبيب الكلاعي الشامي أبو سعيد، روى عن عكرمة وعطاء وغيرهما. قال ابن أبي حاتم: قال عمرو بن علي الفلاس: أجمع أهل العلم على ترك حديثه، فهذا هو عبد القدوس الذي عنه مسلم هنا.

توثيق الأئمة عبد القدوس بن الحجاج: وهم آخر اسمه عبد القدوس ثقة وهو عبد القدوس بن الحجاج أبو المغيرة الخولاني الشامي الحمصي سمع صفوان بن عمرو، والأوزاعي وغيرهما، روى عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ومحمد بن يحيى الذهلي، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وآخرون من كبار الأئمة والحفاظ. قال أحمد بن عبد الله العجلي والدارقطني وغيرهما: هو ثقة وقد روى له البخاري ومسلم في صحيحيهما.

كلام الأئمة في محمد بن سعيد المصلوب: وأما محمد بن سعيد المصلوب فهو الدمشقي كنيته أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو قيس، وفي نسبه واسمه اختلاف كثير جداً لا نعلم أحداً اختلف فيه كمثلته، وقد حكي الحفاظ عبد الغني المقدسي عن بعض أصحاب الحديث أنه يغلب اسمه على نحو مائة. قال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث قتل وصلب في الزندقة. وقال أحمد بن حنبل: قتله أبو جعفر في الزندقة، حديثه موضوع. وقال خالد بن يزيد: سمعته يقول: إذا كان كلام حسن لم أر بأما أن أجعل له إسناداً.

ترجمة غياث بن إبراهيم: وأما غياث بن إبراهيم، فبالغين المعجمة، وهو كوفي كنيته أبو عبد الرحمن، قال البخاري في تاريخه: تركوه.

وأما قوله: "وسليمان بن عمرو أبي دنود" فهو عمرو يفتح العين ويواو في الخط "وأبي داود" كنية سليمان هذا، والله سبحانه أعلم.

وعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رَوَاتُهُ لِلْمُحَدِّثِ عَلَى رَوَايَةِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رَوَاتُهُ رَوَاتِهِمْ، أَوْ لَمْ تَكُنْ تَوَافِقُهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَعْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ، كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولَةٍ وَلَا مُسْتَعْمَلَةٍ.

فَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، وَالْجَرَّاحُ بْنُ الْمُنْهَالِ أَبُو الْعَطُوفِ، وَعَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ، وَعُمَرُ بْنُ صُهَيْبَانَ،

= الحديث الموضوع وحكمه: وأما الحديث الموضوع فهو المخلوق المصنوع، وربما أخذ الواضع كلاماً لغيره فوضعه وجعله حديثاً، وربما وضع كلاماً من عند نفسه، وكثير من الموضوعات أو أكثرها يشهد بوضعها ركافة لفظها. الرد على المبتدعة في تجويزهم وضع الأحاديث: وأعلم أن تعدد وضع الحديث حرام بإجماع المسلمين الذين يعدونهم في الإجماع، وشذت الكرامية الفرقة المبتدعة، فجوزت وضعه في الترخيب والترهيب والزهد، وقد سلكت مسلكهم بعض أجهلة التمسكين بسمة الزهاد ترغيباً في الخير في زعمهم الباطل، وهذه غباوة ظاهرة، وجهالة متناهية، ويكفي في الرد عليهم قول رسول الله ﷺ: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" وسنزيد هذا قريباً شرحاً في موضعه - إن شاء الله تعالى -.

وأما بقوله "أولاً لابد من الأخبار" فمعناه إنشاؤها وزيادتها. قَالَ مُسْلِمٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ إِذَا مَا عُرِضَتْ رَوَاتُهُ عَلَى رَوَايَةِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رَوَاتُهُ رَوَاتِهِمْ، أَوْ لَمْ تَكُنْ تَوَافِقُهَا، هَذَا الَّذِي ذَكَرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هُوَ مَعْنَى الْمُنْكَرِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، يَعْنِي بِهِ الْمُنْكَرَ الْمَرْدُودَ فَإِذَا قَدْ يَطْلُقُونَ الْمُنْكَرَ عَلَى انْفِرَادِ الثِّقَةِ بِحَدِيثِهِ، وَهَذَا لَيْسَ بِمُنْكَرٍ مَرْدُودٍ إِذَا كَانَ الثِّقَةُ ضَاطِبَةً مُتَّفَقَةً.

معنى "كاد": وقوله: "لَمْ تَكُنْ تَوَافِقُهَا" معناه: لَا تَوَافَقُهَا إِلَّا فِي قَبِيلٍ. قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: "كَادَ" مَوْضُوعَةٌ لِلْمُقَارَبَةِ، فَإِنْ تَمَّ تَقْدِمُهَا نَفِي كَانَتْ لِمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ وَتَمَّ يَفْعَلُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: "لَنْ يَكُونَ ثَبَرٌ يَخْطَفُ بَصَرَهُ" (البقرة: ٢٠) وَإِنْ تَقَدَّمُهَا نَفِي كَانَتْ لِفَعْلٍ بَعْدَ بَطْءٍ، وَإِنْ شُكَّتْ قُلْتُ: لِمُقَارَبَةِ عَدَمِ الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: "فَدَخَلُوهُ" وَمَا كَذَّبُوا بِفَعْلِهِ. (البقرة: ٧١).

ترجمة عبد الله بن محرز والخرج عليه: أما "عبد الله بن محرز" فهو بفتح اخاء المهملة وبراءين مهملتين الأولى مفتوحة مشددة، هكذا هو في روايتنا وفي أصول أهل بلادنا، وهذا هو الصواب، وكذا ذكره البخاري في "تاريخه" وأبو نصر ابن ماكولا وأبو علي الغساني الجبلي وآخرون من الحفاظ، وذكر القاضي عياض أن جماعة شيوخهم رووه محرزاً بإسكان اخاء وكسر الراء وآخره زاي، قال: وهو غلط، والصواب الأول وعبد الله بن محرز: عامري جزري رقي، ولله أبو جعفر قضاء الرقة، وهو من تابعي التابعين، روى عن الحسن وقتادة والزهري ونافع مولى ابن عمر وآخرين من التابعين، وروى عنه: الثوري وجماعات، واتفق الحفاظ والمتقدمون على تركه. قال -

وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ فِي رِوَايَةِ الْمُتَكْرَرِ مِنَ الْحَدِيثِ، فَلَمَسْنَا نُعَرِّجُ عَلَى حَدِيثِهِمْ، وَلَا تَتَشَاغَلُ بِهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ أَهْلِ الْعِلْمِ، * وَالَّذِي يُعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِي قَبُولِ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ الْمُحَدِّثُ مِنَ الْحَدِيثِ: أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الثَّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا، وَأَمَعَنَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُؤَافَقَةِ لَهُمْ؛ فَإِذَا وَجَدَ كَذَلِكَ، ثُمَّ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا، لَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ، قُبِلَتْ زِيَادَتُهُ، فَأَمَّا مَنْ تَرَاهُ يَعْمِدُ لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ فِي جَلَالَتِهِ وَكَثْرَةِ أَصْحَابِهِ الْحَفَاطِ الْمُتَمَيِّزِينَ لِحَدِيثِهِ وَحَدِيثِ غَيْرِهِ، أَوْ لِمِثْلِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَحَدِيثَهُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَبْسُوطٌ مُشْتَرَكٌ، قَدْ نَقَلَ أَصْحَابُهُمَا عَنْهُمَا حَدِيثَهُمَا عَلَى الْإِتِّفَاقِ مِنْهُمْ فِي أَكْثَرِهِ، فَيُرْوَى عَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا الْعَدَدُ مِنَ الْحَدِيثِ، مَعًا لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنَ أَصْحَابِهِمَا، وَلَيْسَ مِمَّنْ قَدْ شَارَكَهُمْ فِي الصَّحِيحِ مِمَّا عِنْدَهُمْ، فَغَيْرُ حَائِزٍ قَبُولُ حَدِيثِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ شَرَحْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ بَعْضَ مَا يَتَوَجَّهُ بِهِ مَنْ أَرَادَ سَبِيلَ الْقَوْمِ، وَوَفَّقَ لَهَا

-أحمد بن حنبل: ترك الناس حديثه، وقال الآخرون مثله ونحوه.

ضبط أسماء بعض المهتمين والجرح عليهم: وأما أبو أنيسة والد يحيى، فاسمه زيد. وأما أبو العطفوف، فبفتح العين وضم الطاء المهملتين. والجراح بن منهال هذا جزري يروي عن التابعين، سمع الحكم بن عتيبة، والزهرري. يروي عنه يزيد بن هارون. قال البخاري وغيره: هو منكر الحديث. وأما صهبان، فهو بضم الصاد المهملة وإسكان الهاء، وعمر بن صهبان هذا أسلمي مدني، ويقال فيه: عمر بن محمد بن صهبان مثقف على تركه.

قال مسلم . كلاماً مختصره إن زيادة الثقة الضابط مقبولة، ورواية الشاذ والمنكر مردودة، وهذا الذي قاله هو الصحيح الذي عليه الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول، وقد تقدم إيضاح هذه المسألة، وبيان الخلاف فيها، وما يتعلق بها في الفصول السابقة، والله أعلم.

قوله: "قد نقل أصحابنا عنهما حديثهما على الإتيان" هو هكذا في معظم الأصول "الاتفاق" بالفاء أولاً والمقاف آخرًا وفي بعضها "الإتيان" بالفتحة أولاً والثون آخرًا، والأول أجود، وهو الصواب. قوله: "غير ي عنهما" أو عن أحدهما العدد من الحديث "العدد منصوب" يروي. قوله: "وقد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم ووفقنا" معنى يتوجه به: يقصد طريقهم، ويسلك مذهبهم، والسبيل =

قوله: "لأن حكم أهل العلم": حاصله أنه إن غلب عليه الموافقة للثقات في الروايات، ثم زاد في موضع أو موضعين نقبل زيادته، ولا تعد من المنكر المردود، ويقال: إنها من زيادة الثقة، وإن غلب عليه المخالفة يعد حديثه منكراً مردوداً.

وَسَنَزِيدُ، -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى- شَرْحاً وَإيضاحاً فِي مَوَاضِعٍ مِنَ الْكِتَابِ عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ وَالإيضاحُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَبَعْدُ -يَرْحَمُكَ اللَّهُ- فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا، فِيمَا يَلْزَمُهُمْ * مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالرُّوَايَاتِ الْمُنْكَرَةِ، وَتَرْكِهِمُ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ، مِمَّا ثَقَلَتْ الثَّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصَّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ وَإِقْرَارِهِمْ بِالسَّنَنِ، أَنْ كَثِيراً مِمَّا يَقْدِفُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْيَاءِ مِنَ النَّاسِ هُوَ مُسْتَنَكَّرٌ، وَمُنْقُولٌ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ مَرْضِيٍّ، مِمَّنْ دُمَّ الرُّوَايَةُ عَنْهُمْ أَئِمَّةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ: مِثْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ - لَمَّا سَهَلَ * عَلَيْنَا الْاِئْتِصَابُ لِمَا سَأَلْتُ مِنَ التَّمْيِيزِ وَالتَّحْصِيلِ.

-الطريق، وهما يونشان ويذكران، والتوفيق خلق قدرة الطاعة. قال رحمه الله: "وسنزيد -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى- شَرْحاً وَإيضاحاً فِي مَوَاضِعٍ مِنَ الْكِتَابِ عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ وَالإيضاحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى" هذا الذي ذكره مسلم مما اختلف فيه، فقبل: اخترمته المنية قبل جمعه. وقيل: بل ذكره في أبوابه من هذا الكتاب الموجود، وقد تقدم بيان هذا واضحاً في الفصول، والله اعلم. قوله: "مِمَّا يَلْزَمُهُمْ" أي يلزموه إليهم والأغبياء بالغين المعجمة والباء الموحدة هم الغفلة والجهال، والذين لا فطنة لهم. قوله: "سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ" هذا أول موضع جاء ذكره رحمه الله، والمشهور فيه ضم السين والعين، وذكر ابن السكيت في سفيان ثلاث لغات للعرب: ضم السين وفتحها وكسرهما، وذكر أبو حاتم السعستاني وغيره ضم العين، وكسرهما، وهما وجهان لأهل العربية معروفان.

*قوله: "من سوء صنيع إلى قوله فيما يلزمهم": كلمة في متعلقة بالسوء، أي ساء صنيعهم في الأمر الذي هو لازم عليهم ديناً، وذلك اللازم ديناً هو أن يطرحوا الأحاديث الضعيفة، وهم مخالفوا هذا اللازم، فصار صنيعهم ميئاً في مراعاته، وقوله: "وتركهم" عطف على ما يلزم أي وساء صنيعهم في تركهم الاقتصار أي في أنهم تركوا الاقتصار، وكان الحق أن يقتصروا فصار تركهم الاقتصار في غير موضعه فصار صنيعهم فيه سيئاً، ويمكن أن يكون تركهم الاقتصار معطوفاً على سوء صنيعهم، وكذا يمكن عطفه على الذي رأينا، وعلى هذا يكون مرفوعاً بخلاف الوجهين الأولين.

*قوله: "لَمَّا سَهَلَ": جواب لولاً.

وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْتَاكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارِ الْمُنْكَرَةِ، بِالْأَسَانِيدِ الضَّعَافِ الْمَجْهُولَةِ، وَقَدْفِهِمْ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا، خَفَّ عَلَى قُلُوبِنَا إِجَابَتُكَ إِلَى مَا سَأَلْتَ.

[١- بَابُ وَجُوبِ الرِّوَايَةِ عَنِ الثَّقَاتِ وَتَرْكِ الْكَذَّابِينَ ...]

وَأَعْلَمَ -وَقَفَكَ اللَّهُ تَعَالَى- أَنْ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ عَرَفَ التَّمْيِيزَ بَيْنَ صَحِيحِ الرِّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا، وَثِقَاتِ النَّاقِلِينَ لَهَا مِنَ الْمُتَهَمِينَ، أَنْ لَا يَرَوِيَ مِنْهَا إِلَّا مَا عَرَفَ صِحَّةَ مَخَارِجِهِ، وَالسَّتَارَةَ فِي نَاقِلِيهِ، وَأَنْ يَتَّقِيَ مِنْهَا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ أَهْلِ الثَّهْمِ وَالْمَعَانِدِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ. وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنْ الَّذِي قُلْنَا مِنْ هَذَا * هُوَ الْإِلَازِمُ دُونَ مَا خَالَفَهُ، قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِينَ﴾ (الحجرات: ٦) وَقَالَ جَلَّ تَعَالَى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ (البقرة: ٢٨٢). وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوَى عَدْلِ مِنْكُمْ﴾ (الطلاق: ٢). فَذَلْ * -بِمَا ذَكَّرْنَا مِنْ هَذِهِ الْآيِ-.....

١- بَابُ وَجُوبِ الرِّوَايَةِ عَنِ الثَّقَاتِ وَتَرْكِ الْكَذَّابِينَ، وَالتَّحْذِيرُ مِنَ الْكَذْبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

ضبط الكلمات وشرحها: "الستارة" بكسر السين: وهي ما يستتر به، وكذلك السترة، وهي هنا إشارة إلى الصيانة. وقوله: "وأن يتقى منها" ضبطناه بالتاء المثناة فوق بعد المثناة تحت وبالقاف من الانتقاء، وهو الاحتتاب، وفي بعض الأصول: "وأن يتقى" بالنون والفاء، وهو صحيح أيضاً، وهو بمعنى الأول. وقوله: "صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين" ليس هو من باب التكرار للتأكيد بل له معنى غير ذلك، فقد تصح الروايات لمن ويكون الناقلون لبعض أسانيدهم متهمين فلا يشتغل بذلك الأستاذ. وأما قوله: "إنه يجب أن يتقى ما كان منها عن المعاندين من أهل البدع" فهذا مذهبه.

التفصيل في حكم رواية المتدعين: قال العلماء من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: المتدع الذي يكفر ببدعته لا تقبل روايته بالاتفاق. وأما الذي لا يكفر بما فاختلقوا في روايته: فمنهم من ردها مطلقاً لفسقه، ولا ينفعه التأويل. ومنهم من قبلها مطلقاً إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهبه، أو لأهل مذهبه، -

* قوله: "أن الذي قلنا من هذا" كلمة "من" بيانية وهذا بيان للموصول والمراد من هذا أي بما ذكرنا وقوله: "هو اللازم" خبر "إن" وقوله "إن" وقوله "قول الله" خبر الدليل.

* قوله: "فذل": أي الله تعالى إيانا بما ذكرنا من دله على كذا، والحاصل هو من دلالة المتكلم لا من دلالة اللفظ.

أَنَّ خَيْرَ الْفَاسِقِ سَاقِطٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْلِ مَرْدُودَةٌ. وَالْخَيْرُ، وَإِنْ فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي أَكْثَرِ مَعَانِيهِمَا، إِذَا كَانَ خَيْرُ الْفَاسِقِ غَيْرَ مَقْبُولٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَمَا أَنَّ شَهَادَتَهُ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ، وَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى نَقْيِ رِوَايَةِ الْمُتَكَبِّرِ مِنَ الْأَخْبَارِ.

سواء كان داعية إلى بدعته أو غير داعية، وهذا محكي عن إمامنا الشافعي رحمه الله لقوله: "أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة لكونهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم". ومنهم من قال: تقبل إذا لم يكن داعية إلى بدعته، ولا تقبل إذا كان داعية، وهذا مذهب كثيرين أو الأكثر من العلماء، وهو الأعدل الصحيح. وقال بعض أصحاب الشافعي رحمه الله: اختلف أصحاب الشافعي في غير الداعية، واتفقوا على عدم قبول الداعية. وقال أبو حاتم بن حبان بكسر الحاء لا يجوز الاحتجاج بالداعية عند أئمتنا فاطمة لا بخلاف بينهم في ذلك. وأما المذهب الأول فضعيف جدا ففي الصحيحين، وغيرهما من كتب أئمة الحديث الاحتجاج بكثيرين من المتبدعة غير الدعاة، ولم يزل السلف والخلف على قبول الرواية منهم والاحتجاج بها والسماع منهم وإسماعهم من غير إنكار منهم، والله أعلم.

قال رحمه الله: "والخير وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في معناه معانيهما".

الفرق بين الخبر والشهادة: هذا من الدلائل الصريحة على عظم قدر مسلم وكثرة فقهه.

اعلم أن الخبر والشهادة يشتركان في أوصاف، ويترقان في أوصاف، فيشتركان في اشتراط الإسلام، والعقل، والبلوغ والعدالة، والمروءة وضبط الخبر والمشهود به عند التحمل والأداء، ويترقان في الحرية، والذكورية، والعدد، والتهمة وقبول الفرع مع وجود الأصل، فيقبل خبر العبد والمرأة والواحد، ورواية الفرع مع حضور الأصل الذي هو شيخه، ولا تقبل شهادتهم إلا في المرأة في بعض المواضع مع غيرها، وترد الشهادة بالتهمة: كشهادته على عدوه وما يدفع به عن نفسه ضررا أو يجر به إليها نفعاً، ولولده ووالده.

واختلفوا في شهادة الأعشى، فمنعها الشافعي وطائفة، وأجازها مالك وطائفة، واتفقوا على قبول خبره، وإنما فرق الشرع بين الشهادة والخبر في هذه الأوصاف؛ لأن الشهادة تخص فيظهر فيها التهمة والخبر يعمه وغيره من الناس أجمعين، فتنتفي التهمة، وهذه الجملة قول العلماء الذين يعتد بهم، وقد شد عنهم جماعة في أفراد بعض هذه الجملة، فمن ذلك شرط بعض أصحاب الأصول أن يكون تحمله الرواية في حال البلوغ، والإجماع يرد عليه، وإنما يعتبر البلوغ حال الرواية لا حال السماع، وجوز بعض أصحاب الشافعي رواية الصبي وقبولها منه في حال الصبا، والمعروف من مذاهب العلماء مطلقاً ما قدمناه، وشرط الجبائي المعتزلي وبعض القدرية العدد في الرواية، فقال الجبائي: لا بد من اثنين عن اثنين كالشهادة، وقال القائل من القدرية: لا بد من أربعة عن أربعة في كل خير، وكل هذه الأقوال ضعيفة ومنكرة مطرحة.

كَتَبُوا دَلَالَةَ الْقُرْآنِ عَلَى نَفْيِ خَيْرِ الْفَاسِقِ، وَهُوَ الْأَثَرُ الْمَشْهُورُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ".

١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، ج: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ وَسَفْيَانَ، عَنْ حَبِيبٍ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَلِكَ.

وجوب العمل بخير الواحد: وقد تظاهرت دلائل النصوص الشرعية والخرج العقلية على وجوب العمل بخير الواحد، وقد قرر العلماء في كتب الفقه والأصول ذلك بدلائله، وأوضحوه أبلغ إيضاح، وصنف جماعات من أهل الحديث وغيرهم مصنفات مستكثرات مستقلة في خير الواحد وجوب العمل به، والله أعلم. ثم إن قولنا: "تشتط العدالة والمروءة" يدخل فيه مسائل كثيرة معروفة في كتب الفقه، يطول الكلام بتفصيلها.

أما قوله: "الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ" فهو جار على المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم، واصطلح عليه السلف وجمهور الخلف، وهو أن الأثر يطلق على المروى مطلقاً، سواء كان عن رسول الله ﷺ أو عن صحابي. وقال الفقهاء الأفاضل: الأثر هو ما يضاف إلى الصحابي موقوفاً عليه، والله أعلم.

ترجمة مغيرة وسمرة بن جندب: وأما المغيرة، فبضم الميم على المشهور، وذكر ابن السكيت وابن قتيبة وغيرهما أنه يقال بكسرهما أيضاً، وكان المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أحد دهاة العرب، كنيته أبو عيسى، ويقال أبو عبد الله وأبو عمدة، مات سنة خمسين، وقيل: سنة إحدى وخمسين، أسلم عام الحندق، ومن طرف أخباره أنه حكى عنه أنه أحسن في الإسلام ثلاثمائة امرأة، وقيل: ألف امرأة، وأما سمرة بن جندب فبضم الدال وفتحها وهو سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، كنيته أبو سعيد، ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو عبد الرحمن ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو سليمان. مات بالكوفة في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه.

ترجمة سفیان والحكم وحبيب: وأما سفیان المذكور هنا، فهو الثوري أبو عبد الله، وقد تقدم أن السنين من سفیان مضمومة، وتفتح وتكسر، وأما الحكم فهو بن عتيبة بالثناة من فوق، وآخره باء موحدة ثم هاء، وهو من أئمة التابعين وعبادهم رضي الله عنه. وأما حبيب، فهو ابن أبي ثابت قيس النابعي الجليل قال أبو بكر بن عياش: كان بالكوفة ثلاثة ليس لهم رابع: حبيب بن أبي ثابت، والحكم، وحمام، وكانوا أصحاب الفتياء، ولم يكن أحد إلا ذل لحبيب، وفي هذين الإسنادين لطيفتان من علم الاستاد.

إحداهما: أنهما إسنادان رواهما كلهم كوفيون: الصحابيَّان وشيخا مسلم ومن بينهما إلا شعبة فإنه واسطي ثم بصري. وفي "اصحيح مسلم" من هذا النوع كثير جداً، ستره في مواضعه حيث نبيه عليه إن شاء الله تعالى. -

واللطيفة الثانية: أن كل واحد من الإسنادين فيه تابعي روى عن تابعي، وهذا كثير، وقد يروي ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض، وهو أيضاً كثير لكنه دون الأول، وسنتبه على كثير من هذا في مواضعه، وقد يروي أربعة تابعيون بعضهم عن بعض، وهذا قليل جداً، وكذلك وقع مثل هذا كله في الصحابة رضي الله عنهم صحابي عن صحابي كثير، وثلاثة صحابة بعضهم عن بعض، وأربعة بعضهم عن بعض، وهو قليل جداً، وقد جمعت أنا الرباعيات من الصحابة والتابعين في أول شرح "صحيح البخاري" بأسانيدها وحمل من طرقها.

ترجمة عبد الرحمن بن أبي ليلى: وأما عبد الرحمن بن أبي ليلى، فإنه من أجل التابعين. قال عبد الله بن الحارث: ما شعرت أن النساء ولدت مثله. وقال عبد الملك بن عمر: رأيت عبد الرحمن بن أبي ليلى في حلقة فيها نفر من أصحاب رسول الله ﷺ يستمعون لحديثه وينصتونه، فيهم البراء بن عازب، مات سنة ثلاث ولثمانين، واسم أبي ليلى يسار، وقيل: بلال، وقيل: بليل بضم الموحدة وبين اللامين مثناة من تحت، وقيل: داود، وقيل: لا يحفظ اسمه، وأبو ليلى صحابي قتل مع علي رضي الله عنه بـ "صفين". وأما ابن أبي ليلى الفقيه المتكرر في كتب الفقه والذي له مذهب معروف فاسمه: محمد، وهو بن عبد الرحمن هذا، وهو ضعيف عند المحدثين، والله أعلم.

ترجمة أبي بكر بن أبي شيبة: وأما أبو بكر بن أبي شيبة فاسمه: عبد الله، وقد أكثر مسلم من الرواية عنه وعن أخيه عثمان ولكن عن أبي بكر أكثر، وهما أيضاً شيخا البخاري، وهما منسوبان إلى جدهما، واسم أبيهما محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواسن بن ماء معجمة مضمومة ثم واو مخففة ثم ألف ثم سين مهملة ساكنة ثم تاء مثناة من فوق ثم ياء مثناة من تحت، ولأبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة أخ ثالث اسمه القاسم، ولا رواية له في الصحيح كان ضعيفاً، وأبو شيبة هو إبراهيم بن عثمان وكان قاضي واسط، وهو ضعيف متفق على ضعفه. وأما ابنه محمد والد بني أبي شيبة، فكان على قضاء فارس، وكان ثقة، قاله يحيى بن معين وغيره. ويقال لأبي شيبة وابنه وبني ابنه: عسيون بالوحدة والسين المهملة.

ترجمة أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة: وأما أبو بكر وعثمان فحافظان جليلان، واجتمع في مجلس أبي بكر نحو ثلاثين ألف رجل، وكان أجل من عثمان، وأحفظ وكان عثمان أكبر منه سناً، وتآخرت وفاة عثمان فمات سنة تسع وثلاثين ومائتين، ومات أبو بكر سنة خمس وثلاثين، ومن طرف ما يتعلق بأبي بكر ما ذكره أبو بكر الخطيب البغدادي قال: حدث عن أبي بكر محمد بن سعد، كاتب الواقدي، ويوسف بن يعقوب أبو عمرو النيسابوري وبين وفاتيهما مائة ولثمان أو سبع سنين، والله أعلم.

وأما ذكر مسلم رحمه الله متن الحديث ثم قوله: "حدثنا أبو بكر"، وذكر إسناديه إلى الصحابين ثم قال: "قالا قال: رسول الله ﷺ ذلك"، فهو جائر بلا شك، وقد قدمنا بيانه في الفصول السابقة وما يتعلق به، والله أعلم. فهذا مختصر ما يتعلق بإسناد هذا الحديث، ويحتمل ما ذكرناه من حال بعض رواة، وإن كان ليس هو غرضنا لكنه أول موضع جرى ذكرهم، فأشرنا إليه رمزاً.

[٢- باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ]

٢- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ؛ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِيعِيِّ بْنِ جِرَاشٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدًا رضي الله عنه يَخْطُبُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُكَذِّبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلْجِ النَّارَ".

الفرق بين "يرى" المجهول والمعلوم: وأما منه فقوله رضي الله عنه: "يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" ضبطناه يرى بضم الياء والكاذبين بكسر الباء وفتح النون على الجمع، وهذا هو المشهور في اللفظتين. قال القاضي عياض: الرواية فيه عندنا: "الكاذبين" على الجمع، ورواه أبو نعيم الأصبهاني في كتابه "المستخرج على صحيح مسلم" في حديث سمرة "الكاذبين" بفتح الباء وكسر النون على الثنية؛ واحتج به على أن الراوي له يشارك الياض بهذا الكذب، ثم رواه أبو نعيم من رواية المغيرة: "الكاذبين أو الكاذبين" على الشك في الثنية والجمع، وذكر بعض الأئمة جواز فتح الياء من يرى وهو ظاهر حسن، فأما من ضم الياء، فمعناه يظن، وأما من فتحها فظاهر، ومعناه وهو يعلم، ويجوز أن يكون بمعنى يظن أيضاً فقد حكى رأى بمعنى ظن، وقيد بذلك؛ لأنه لا يأثم إلا بروايته ما يعلمه أو يظنه كذباً، أما ما لا يعلمه، ولا يظنه، فلا يأثم عليه في روايته وإن ظنه غيره كذباً أو علمه. فقه الحديث: وأما فقه الحديث فظاهر ففيه تغليظ الكذب، والتعرض له، وأن من غلب على ظنه كذب ما يرويه فرواه كان كاذباً، وكيف لا يكون كاذباً وهو مخبر بما لم يكن، وستوضح حقيقة الكذب وما يتعلق بالكذب على رسول الله ﷺ قريباً - إن شاء الله تعالى - فنقول.

٢- باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ

فيه قوله رضي الله عنه: "لا تكذبوا علي فإنه من يكذب علي يلج النار" وفي رواية "من تعمد علي كذباً، فليتبوأ مقعده من النار" وفي رواية "من كذب علي متعمداً" وفي رواية "إن كذباً علي ليس ككذب علي أحد، فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار".

ضبط الأسماء ووجه تلقيب محمد بن جعفر بغندر: أما أسانيده: ففيه غندر يضم العين المعجمة وإسكان النون وفتح الدال المهملة هذا هو المشهور فيه، وذكر الجوهري في "صحاحه": أنه يقال: بفتح الدال وضمها، واسمه محمد بن جعفر الهذلي، مولاهم البصري أبو عبد الله وقيل: أبو بكر، وغندر لقب لقبه به ابن حريج. روي عن عبيد الله ابن عائشة عن بكر بن كلثوم السلمي قال: قدم علينا ابن حريج البصرة فاجتمع الناس عليه، فحدث عن الحسن -

٣- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، -يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ- عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ تَعَمَّدَ عَلِيًّا كَذِبًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ".

=البصري يحدث فأنكره الناس عليه، فقال ابن عائشة: إنما سمعته عند ابن حريج في ذلك اليوم، كان يكسر الشعب عليه، فقال اسكت يا عند، وأهل الحجاز يسمون المشغب عنداً، ومن طرف أحوال عند -من- أنه بقي خمسين سنة يصوم يوماً ويقطر يوماً، ومات في ذي القعدة سنة ثلاث وتسعين ومائة، وقيل: سنة أربع وتسعين. وفيه ربيع بن حراش فربعي بكسر الراء وإسكان الموحدة، وحراش بكسر الحاء المهملة وباءراء وآخره شين معجمة، وقد قدمنا في آخر الفصول أنه ليس في الصحيحين: "حراش" بالحاء المهملة سواد، ومن غده بالمعجمة، وهو ربيع بن حراش بن جحش العبسي، بالموحدة، الكوفي أبو مريم أخو مسعود الذي تكلم بعد الموت، وأخوهما ربيع، وربعي تابعي كبير جليل لم يكذب قط، وحرف أنه لا يصحك حتى يعلم أين مصره، فما ضحك إلا بعد موته، وكذلك حلف أخوه ربيع أن لا يصحك حتى يعلم أي الجنة هو أو في النار، قال غاسله: فلم يرل متبسماً على سريره ونحن نغسله حتى فرغنا، توفي ربيع سنة إحدى ومائة وقيل: سنة أربع ومائة. وقيل: توفي في ولاية الحجاج، ومات الحجاج سنة خمس وتسعين.

وأما قوله: "حدثنا إسماعيل يعني ابن حنبل" فإما قال: "يعني" لأنه لم يقع في الرواية ابن علي فأتى بـ "يعني" وقد تقدم بيان هذا في الفصول، وأوضحنا هناك مقصوده.

ترجمة إسماعيل ابن علي: و"عليه" هي أم إسماعيل، وأبوه إبراهيم بن سهم بن مقسم الأسدي، أسد خزيمه مولاهم، وإسماعيل بصري، وأصله من الكوفة كنيته أبو بشر، قال شعبه: إسماعيل بن علي ربحانة الفقهاء وسيد المحدثين، وقال محمد بن سعد: علي أم إسماعيل هي علي بنت حسان مولاة لبني شيبان، وكانت امرأة نبيلة عاقنة، وكان صالح المرى وغيره من وجود البصرة وفقهاؤها يدعون عليها، فبرز فتحاتهم وتساؤلهم، ومن طرف ما يتعلق بإسماعيل بن علي ما ذكره الخطيب البغدادي قال: حدث عن إسماعيل بن علي: ابن حريج، وموسى بن سهل الوشاء، وبين وفاتيهما مائة وتسع وعشرون سنة، وقيل: سبع وعشرون، قال: وحدث عن ابن علي إبراهيم بن طهمان وبين وفاته ووفاة الوشاء مائة وعشر سنين، وقيل: مائة وخمس وعشرون سنة، قال: وحدث عن ابن علي: شعبه وبين وفاته ووفاة الوشاء مائة وثمانين سنة، وحدث عن ابن علي: عبد الله بن وهب وبين وفاته ووفاة الوشاء إحدى وثمانون سنة، مات الوشاء يوم الجمعة أول ذي القعدة سنة ثمان وتسعين ومائتين.

أقوله: "إنه يعني ابن حنبل" كأن مراده أن كثرة التحديث ربما يؤدي إلى زيادة كلمة سهواً أو نقصانها بحيث يخاف التغير فيخاف من ذلك لوقوع في الكذب سهواً، فلما ورد الوعيد على الكذب عمداً ينبغي الاحتراز عن الأسباب الموجبة للوقوع فيه سهواً، فذلك يعني عن التحديث الكثير، والله تعالى أعلم.

٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مَتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ".

وقوله في الإسناد الآخر: "حدثنا محمد بن عبيد الله الغبري حدثنا أبو عوانة عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة" أما الغبري فبغير معجمة مضمومة ثم باء موحدة مفتوحة، منسوب إلى "غبر" أبي قبيلة معروفة في بكر بن وائل، ومحمد هذا بصري. وأما أبو عوانة فبفتح العين وبالنون، واسمه الواضاح بن عبد الله الواسطي.

ترجمة أبي حصين عثمان بن عاصم وأبي صالح ذكوان وأبي هريرة: وأما أبو حصين فبفتح الحاء المهملة وكسر الصاد، وقد تقدم في آخر الفصول أنه ليس في "الصحيحين" له نظير وأن من سواه حصين يضم الحاء وفتح الصاد إلا حصين بن المنذر فإنه بالصاد المعجمة، واسم أبي حصين عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي التابعي.

وأما أبو صالح، فهو السمان، ويقال: الزيات، واسمه ذكوان كان يجلب الزيت والسمن إلى الكوفة، وهو مدني توفي سنة إحدى ومائة، وفي درجته وقريب منه جماعة يقال لكل واحد منهم: أبو صالح.

وأما أبو هريرة فهو أول من كنى بهذه الكنية، واختلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً، وأصحابها: عبد الرحمن بن صخر. قال أبو عمرو بن عبد البر: لكثرة الاختلاف فيه لم يصح عندي فيه شيء يعتمد عليه إلا أن عبد الله أو عبد الرحمن هو الذي يسكن إليه القلب في اسمه في الإسلام، قال: وقال محمد بن إسحاق: اسمه عبد الرحمن بن صخر قال: وعلى هذا اعتمدت طائفة صنفت في الأسماء والكنى، وكذا قال الحاكم أبو أحمد: أصح شيء عندنا في اسمه عبد الرحمن بن صخر، وأما سبب تكنيته أبا هريرة فإنه كانت له في صغره هريرة صغيرة يلعب بها، ولأبي هريرة ثقة منقبة عظيمة وهي أنه أكثر الصحابة رضي الله عنهم رواية عن رسول الله ﷺ. وذكر الإمام الحافظ بقي بن مخلد الأندلسي في مسنده لأبي هريرة خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثاً، وليس لأحد من الصحابة رضي الله عنهم هذا القدر ولا ما يقاربه.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره، وكان أبو هريرة ينزل المدينة بذي الحليفة وله بها دار، مات "بالمدينة" سنة تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة، ودفن بالبقيع، وماتت عائشة رضي الله عنها قبله بقليل، وهو صلى عليها، وقيل: إنه مات سنة سبع وخمسين، وقيل: سنة ثمان، والصحيح سنة تسع، وكان من ساكني الصفة وملازميها. قال أبو نعيم في "حياة الأولياء" كان عريف أهل الصفة وأشهر من سكنها، والله أعلم.

حكم حديث "من كذب علي متعمداً": وأما متن الحديث، فهو حديث عظيم في نهاية من الصحة، وقيل: إنه متواتر ذكر أبو بكر البزار في "مسنده" أنه رواه عن النبي ﷺ نحو من أربعين نفساً من الصحابة رضي الله عنهم.

وحكي الإمام أبو بكر الصيرفي في شرحه لرسالة الشافعي رحمه الله أنه روى عن أكثر من ستين صحابياً مرفوعاً، وذكر أبو القاسم عبد الرحمن بن مندة عدد من رواه قبلهم بهم سبعة وثمانين، ثم قال: وغيرهم. وذكر بعض الحفاظ -

٥ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ الْوَالِيزِيُّ قَالَ: أَتَيْتُ الْمَسْجِدَ، وَالْمَغِيرَةَ أَمِيرَ الْكُوفَةِ - قَالَ - فَقَالَ الْمَغِيرَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَيَّ أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ".

- أنه روى عن اثنين وستين صحابياً، وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة، قال: ولا يعرف حديث اجتماع على روايته العشرة إلا هذا، ولا حديث يروى عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا.

وقال بعضهم: رواه مائتان من الصحابة ثم لم يزل في ازدياد، وقد اتفق البخاري ومسلم على إخرجه في صحيحهما من حديث علي، والزبير، وأنس وأبي هريرة، وغيرهم وأما إيراد أبي عبد الله الحميدي صاحب "الجمع بين الصحيحين" حديث أنس في أفراد مسلم، فليس بصواب، فقد اتفقا عليه، والله أعلم.

بيان مراد الحديث: وأما لفظ منته، فقولہ ﷺ: "فليتبعوا مقعده من النار" قال العلماء: معناه فلينزل، وقيل: فليتخذ منزله من النار، وقال الخطابي: أصله من مباحة الإبل، وهي أعطانها، ثم قيل: إنه دعاء بلفظ الأمر أي يوأه الله ذلك، وكذا "فليلج" النار. وقيل: هو غير بلفظ الأمر أي معناه: فقد استوجب ذلك، فليوطن نفسه عليه، ويدل عليه الرواية الأخرى: "يلج النار" وجاء في رواية: "سبي له بيت في النار" ثم معنى الحديث أن هذا جزاؤه، وقد يجازى به، وقد يعفو الله الكريم عنه، ولا يقطع عليه بدخول النار، وهكذا سبيل كل ما جاء من الوعيد بالنار لأصحاب الكبائر غير الكفر، فكلها يقال فيها: هذا جزاؤه، وقد يجازى وقد يعفى عنه، ثم إن جوزي وأدخل النار، فلا يخلد فيها بل لا بد من خروجه منها بفضل الله تعالى ورحمته، ولا يخلد في النار أحد مات على التوحيد، وهذه قاعدة متفق عليها عند أهل السنة، ومبني دلائلها في كتاب الإيمان قريباً إن شاء الله، والله أعلم.

معنى الكذب عند أهل السنة: وأما الكذب فهو عند المتكلمين من أصحابنا: الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عمداً كان أو سهواً، هذا مذهب أهل السنة، وقالت المعتزلة: شرطه العمدية، ودليل خطاب هذه الأحاديث لنا فإنه قيده عمداً بالعمد؛ لكونه قد يكون عمداً وقد يكون سهواً مع أن الإجماع والنصوص المشهورة في الكتاب، والسنة متوافقة متظاهرة على أنه لا إثم على الناسي، والغالب، فلو أطلق عمداً الكذب، لثوهم أنه يأثم الناسي أيضاً فقيده. وأما الروايات المطلقة فمحمولة على المقيدة بالعمد، والله أعلم.

فوائد الحديث: واعلم أن هذا الحديث يشتمل على فوائد وحمل من القواعد، إحداها: تقرير هذه القاعدة لأهل السنة أن الكذب يتناول إخبار العامد، والساهي عن الشيء بخلاف ما هو. الثانية: تعظيم تحريم الكذب عليه ﷺ وأنه فاحشة عظيمة، وموبقة كبيرة، ولكن لا يكفر بهذا الكذب إلا أن يستحله، هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف. وقال الشيخ أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين أبي المعالي من أئمة أصحابنا: يكفر بتعمد الكذب عليه ﷺ، حكى إمام الحرمين عن والده هذا المذهب، وأنه كان يقول في دروسه كثيراً: من كذب على -

٦- (٥) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَسَدِيُّ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ رَبِيعَةَ الْأَسَدِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "إِنْ كَذَبَا عَلِيٌّ لَيْسَ كَكَذِبِ عَلِيٍّ أَحَدٌ".

رسول الله ﷺ عمداً كفر، وأريق دمه، وضعف إمام الحرمين هذا القول وقال: إنه لم يره لأحد من الأصحاب، وإنه هفوة عظيمة والصواب ما قدمناه عن الجمهور، والله أعلم.

حكم الكذب على رسول الله ﷺ ثم إن من كذب على رسول الله ﷺ عمداً في حديث واحد فسق، وردت رواياته كلها، وبطل الاحتجاج بجميعها؛ فلو تاب وحسنت توبته فقد قال جماعة من العلماء منهم أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري وصاحب الشافعي وأبو بكر الصميري من فقهاء أصحابنا الشافعيين، وأصحاب الوجوه منهم، ومتقدميهم في الأصول والفروع: لا تؤثر توبته في ذلك ولا تقبل روايته أنداء بل يحتم جرحه دائماً؛ وأطلق الصيرفي، وقال: كل من أسقطنا خبره من أهل الثقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر، ومن ضعفنا ثقته لم نجعله قوياً بعد ذلك، قال وذلك مما اختلفت فيه الرواية والشهادة، ولم أر دليلاً لمذهب هؤلاء، ويجوز أن يوجه بأن ذلك جعل تغليظاً، وزجراً بليغاً عن الكذب عليه ﷺ لعظم مفسدته، فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإن مفسدتهما فاصرة ليست عامة.

قلت: وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف مخالف للقواعد الشرعية، والمختار: القطع بصحة توبته في هذا، وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة، وهي الإفلاع عن التعصية، والتذم على فعلها، والعزم على أن لا يعود إليها، فهذا هو الجاري على قواعد الشرع، وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافراً فأسلم، وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة؛ وأجمعوا على قبول شهادته، ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا، والله أعلم.

الرد على الفرق الضالة: الثالثة: أنه لا فرق في تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان في الأحكام وما لا حكم فيه، كالترغيب والترهيب، والمواظع وغير ذلك، فكله حرام من أكبر الكبائر، وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يعتد بهم في الإجماع، خلافاً للكرامية الطائفة المتبدعة في زعمهم الباطل: أنه يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب، وتابعهم على هذا كثيرون من الجهلة الذين ينسبون أنفسهم إلى الزهد أو ينسبهم جهة مثلهم.

وشبهة زعمهم الباطل أنه جاء في رواية من كذب على متعمداً ليضل به، فنيبوا مقعده من النار" وزعم بعضهم أن هذا كذب له عليه الصلاة والسلام لا كذب عليه؛ وهذا الذي اتحلوه، وفعلوه واستدلوا به غاية الجهالة، ونهاية الغفلة، وأدل الدلائل على بعدهم من معرفة شيء من قواعد الشرع وقد جمعوا فيه جملاً من الأغاليط الثلاثة بقولهم السخيفة وأذهابهم البعيدة الفاسدة، فخالفوا قول الله عز وجل ﴿وَلَا تَقْعُ مَا تَبْسُ لَكَ بِهِ﴾. عَلِمُوا أَنَّ تَسْمَعَ وَتَبَصَّرَ وَالْفُؤَادُ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴿٣٦﴾ (الإسراء: ٣٦) وخالفوا صريح هذه الأحاديث المتواترة والأحاديث الصريحة المشهورة في إعظام شهادة الزور، وخالفوا إجماع أهل الحل والعقد، وغير -

= ذلك من الدلائل القطعية في تحريم الكذب على آحاد الناس فكيف عن قوله شرع، وكلامه وحي، وإذا نظر في قولهم وجد كذباً على الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْضِقُ عَنْ أَهْوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۖ﴾ (النجم: ٣، ٤) ومن أعجب الأشياء قولهم: هذا كذب له، وهذا جهل منهم بلسان العرب وخطاب الشرع، فإن كل ذلك عندهم كذب عليه.

الأجوبة عن دليل المبتدعة: وأما الحديث الذي تعلقوا به، فأجاب العلماء عنه بأجوبة أحسنها وأخصرها أن قوله: "ليضل الناس" زيادة باطلة اتفق الحفاظ على إبطالها، وأنها لا تعرف صحيحة بحال، الثاني: جواب أبي جعفر الطحاوي أنها لو صحت لكانت للتأكيد، كقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ آفَرَىٰ عَلَىٰ اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ﴾ (الأنعام: ١٤٤) الثالث: أن اللام في "ليضل" ليست لام التعليل بل هي لام الصيرورة والعاقبة، معناه: أن عاقبة كذبه ومصيره إلى الإضلال به، كقوله تعالى: ﴿فَإِن تَلَفَتْ﴾، "لَافَتْ" فرعون: لِيَكُونَ لِيَمْرُؤًا وحرثاً (القصص: ٨) ونظائره في القرآن وكلام العرب أكثر من أن تحصر، وعلى هذا يكون معناه: فقد يصير أمر كذبه إضلالاً، وعلى الجملة مذهبهم أرك من أن يعنى بإيراده، وأبعد من أن يهتم بإبعاده، وأفسد من أن يحتاج إلى إفساده، والله أعلم.

حكم رواية الحديث الموضوع: الرابعة: يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً أو غلب على ظنه وضعه، فمن روى حديثاً علم أو ظن وضعه ولم يبين حال روايته وضعه، فهو داخل في هذا الوعيد، مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ. ويدل عليه الحديث السابق أيضاً: "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" ولهذا قال العلماء: ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره أن ينظر، فإن كان صحيحاً أو حسناً قال: قال رسول الله ﷺ كذا أو فعله، أو نحو ذلك من صيغ الجزم، وإن كان ضعيفاً فلا يقل: قال أو فعل، أو أمر أو نهي، وشبه ذلك من صيغ الجزم بل يقول: روى عنه كذا، أو جاء عنه كذا أو يروى أو يذكر أو يحكى أو يقال أو بلغنا، وما أشبهه والله سبحانه أعلم.

الواجب على قارئ الحديث تعلم النحو واللغة وأسماء الرجال: قال العلماء: وينبغي لقارئ الحديث أن يعرف من النحو، واللغة، وأسماء الرجال ما يسلم به من قوله ما لم يقل، وإذا صح في الرواية ما يعلم أنه خطأ، فالصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف أنه يرويه عنى الصواب، ولا يغيره في الكتاب، لكن يكتب في الحاشية أنه وقع في الرواية كذا، وأن الصواب بخلافه، وهو كذا، ويقول عند الرواية، كذا وقع في هذا الحديث، أو في روايتنا والصواب كذا، فهذا أجمع للمصلحة فقد يعتقده خطأ ويكون له وجه يعرفه غيره، ولو فتح باب تغيير الكتاب لنحاسر عليه غير أهله. قال العلماء: وينبغي للراوي وقارئ الحديث إذا اشتبه عليه لقطة فقرأها على الشك أن يقول عقيبها: أو كما قال، والله أعلم.

[٣- باب النهي عن الحديث بكل ما سمع]

- ٧- (١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي؛ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ".
- ٨- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ.
- ٩- (٣) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ؛ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بِحَسَبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ.

= وقد قدمنا في الفصول السابقة الخلاف في جواز الرواية بالمعنى لمن هو كامل المعرفة، قال العلماء: ويستحب لمن روى بالمعنى أن يقول بعده: أو كما قال، أو نحو هذا، كما فعلته الصحابة فمن بعدهم، والله أعلم.

وأما توقف الزبير وأنس وغيرهما من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في الرواية عن رسول الله ﷺ والإكثار منها، فلكونهم خافوا الغلط والنسيان، والغالب والناسي وإن كان لا يلزم عليه، فقد ينسب إلى تقريظ؛ لتساهله أو نحو ذلك، وقد تعلق بالناسي بعض الأحكام الشرعية كغرامات المتلفات، وانتقاض الطهارات وغير ذلك من الأحكام المعروفة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٣- باب النهي عن الحديث بكل ما سمع

فيه: خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم قال: قال رسول الله ﷺ: "كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ" وفي الطريق الآخر عن خبيب أيضاً عن حفص، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ. وعن عمر بن الخطاب، وعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "بِحَسَبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ". وفيه غير ذلك من نحوه.

ضبط الأسماء: أما أسانيدُه فخبیب بضم الخاء المعجمة، وقد تقدم في آخر الفصل بيانُه، وأنه ليس في "الصحيحين" خبيب بالمعجمة إلا ثلاثة: هذا، وخبیب بن عدى، وأبو خبيب كنية بن الزبير. وفيه هشيم بضم الهاء، وهو بن أبشير السلمي الواسطي أبو معاوية، اتفق أهل عصره فمن بعدهم على جلالته، وكثرة حفظه، وإتقانه وصيانته، وكان مدلساً، وقد قال في روايته هنا: عن سليمان التيمي، وقد قدمنا في الفصول أن المدلس إذا قال: "عن" لا يحتاج به إلا أن يثبت سماعه من جهة أخرى، وأن ما كان في "الصحيحين" من ذلك فمحمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى، وهذا منه.

وفيه أبو عثمان النهدي بفتح التون وإسكان الهاء منسوب إلى جد من أحفاده: وهو غد بن زيد بن لبث، وأبو عثمان =

١٠ - (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ لِي مَالِكٌ: اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ يَسْلُمُ رَجُلٌ حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا أَبَدًا، وَهُوَ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ.

١١ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ.

١٢ - (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: لَا يَكُونُ الرَّجُلُ إِمَامًا يُقْتَدَى بِهِ حَتَّى يُنْسَبَ عَنْ بَعْضِ مَا سَمِعَ.

١٣ - (٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُقَدِّمٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ قَالَ: سَأَلَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَعَاوِيَةَ فَقَالَ: إِنِّي أَرَاكَ قَدْ كَلِمْتَ بِعِلْمِ الْقُرْآنِ، فَأَقْرَأْ عَلَيَّ سُورَةً، وَفَسِّرْ حَتَّى أَنْظُرَ فِيمَا عَلِمْتَ. قَالَ: فَفَعَلْتُ، فَقَالَ لِي: احْفَظْ عَلَيَّ مَا أَقُولُ لَكَ إِيَّاكَ وَالشَّاعَةَ فِي الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ قَلَمًا حَمَلَهَا أَحَدٌ إِلَّا ذَلَّ فِي نَفْسِهِ، وَكَذَّبَ فِي حَدِيثِهِ.

«من كبار التابعين وفضلائهم، واسمه عبد الرحمن بن مل بفتح الميم وضمها وكسرها واللام مشددة على الأحوال الثلاث ويقال: ملء بكسر الميم وإسكان اللام وبعدها همزة، وأسلم أبو عثمان على عهد النبي ﷺ ولم يلقه، وسمع جماعات من الصحابة، وروى عنه جماعات من التابعين، وهو كوفي ثم بصري، كان بالكوفة مستوطنًا فلما قتل الحسين ﷺ تحول منها فنزل البصرة، وقال: لا أتمكن بلداً قتل فيه ابن بنت رسول الله ﷺ.

وروي عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال: لا أعلم في التابعين مثل أبي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم، ومن طرف أخباره ما رويناه عنه أنه قال: بلغت نحواً من ثلاثين ومائة سنة وما من شيء إلا وقد أنكرته إلا أُملي، فاني أجده كما هو. مات سنة خمس وتسعين، وقيل: سنة مائة، والله أعلم.

وفي الإسناد الآخر عبد الرحمن حدثنا سفیان عن أبي إسحاق عن أبي الأخوص عن عبد الله. أما عبد الرحمن فابن مهدي الإمام المشهور أبو سعيد البصري.

وأما سفیان فهو الثوري الإمام المشهور أبو عبد الله الكوفي، وأما أبو إسحاق فهو السبيعي بفتح السين، واسمه عمرو بن عبد الله الهمداني الكوفي التابعي الخليل قال أحمد بن عبد الله العجلي: سمع ثمانية وثلاثين من أصحاب النبي ﷺ، وقال علي بن المديني: روى أبو إسحاق عن سبعين أو ثمانين لم يرو عنهم غيره، وهو منسوب إلى جد-

١٤ - (٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ * قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ.

من أجداده اسمه السبيع بن صعب بن معاوية. وأما أبو الاحوص فاسمه عوف بن مالك الجشمي الكوفي التابعي المعروف لأبيه صحبة، وأما عبد الله فابن مسعود الصحابي السيد الجليل أبو عبد الرحمن الكوفي.

وأما ابن وهب في الإسناد الآخر فهو عبد الله بن وهب بن مسلم أبو محمد القرشي القهري مولاهم البصري الإمام المتفق على حفظه وإتقانه وجلالته رحمه الله، وفي الإسناد الآخر يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة، أما يونس فهو ابن يزيد أبو يزيد القرشي الأموي مولاهم الأيلي بالمشاة من تحت، وفي يونس ست لغات: ضم النون وكسرها وفتحها مع الممز وقركه، وكذلك في يوسف اللغات الست والحركات الثلاث في سينه، ذكر بن السكيت معظم اللغات فيهما، وذكر أبو البقاء باقيهن.

وأما ابن شهاب فهو الإمام المشهور التابعي الجليل وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي أبو بكر القرشي الزهري المدني سكن الشام، وأدرك جماعة من الصحابة نحو عشرة، وأكثر من الروايات عن التابعين، وأكثروا من الروايات عنه، وأحواله في العلم والحفظ والصبانة والإنفاق والاجتهاد في تحصيل العلم والصبر على المشقة فيه، وبذل النفس في تحصيله، والعبادة والورع والكرم وهوان الدنيا عنده، وغير ذلك من أنواع الخير أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تشهر، وأما عبيد الله بن عبد الله فهو أحد الفقهاء السبعة الإمام الجليل رحمه الله أجمعين.

وأما فقه الإسناد فهكذا وقع في الطريق الأول: عن حفص عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً فإن حفصاً تابعي، وفي الطريق الثاني عن حفص عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلاً. فالطريق الأول رواه مسلم من رواية معاذ وعبد الرحمن بن مهدي، وكلاهما عن شعبة وكذلك رواه غندر عن شعبة فأرسله. والطريق الثاني عن علي بن حفص عن شعبة.

الرد على الدار قطني: قال الدار قطني: الصواب المرسل عن شعبة كما رواه معاذ وابن مهدي وغندر، قلت: وقد رواه أبو داود في "سننه" أيضاً مرسلاً ومتصلاً، فرواه مرسلاً عن حفص بن عمر التميمي عن شعبة، ورواه متصلاً من رواية علي بن حفص، وإذا ثبت أنه روى متصلاً ومرسلاً فالعمل على أنه متصل، هذا هو الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول وجماعة من أهل الحديث، ولا يضر كون الأكثرين رواه مرسلاً، فإن الوصل زيادة من ثقة، وهي مقبولة، وقد تقدمت هذه المسألة موضحة في الفصول السابقة، والله أعلم.

* قوله: "ما أنت بمحدث..." يفيد النهي عن تحميل غير الأهل، ويفيد أن الرجل لا يحمل إلا على قدر فهمه، ولا يزداد عليه في التحمل.

وأما قوله في الطريق الثاني: "تمثل ذلك" فهي رواية صحيحة، وقد تقدم في الفصول بيان هذا وكيفية الرواية به، وقوله: "بحسب المرء من الكذب" هو بإسكان السين، ومعناه: يكفيه ذلك من الكذب فإنه قد استكثر منه. بيان معنى الحديث والآثار في هذا الباب: وأما معنى الحديث والآثار التي في الباب، ففيها الزجر عن التحديث بكل ما سمع الإنسان فإنه يسمع في العادة الصدق والكذب، فإذا حدث بكل ما سمع فقد كذب؛ لإخباره بما لم يكن، وقد تقدم أن مذهب أهل الحق أن الكذب الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو، ولا يشترط فيه التعمد، لكن التعمد شرط في كونه إثماً، والله أعلم.

وأما قوله: "ولا يكون إماماً وهو يحدث بكل ما سمع" فمعناه: أنه إذا حدث بكل ما سمع كثر الخطأ في روايته، فترك الاعتماد عليه والأخذ عنه.

شرح الغريب: وأما قوله: "أراك قد كلفت بعلم القرآن" فهو بفتح الكاف وكسر اللام وبالفاء، ومعناه ولعت به ولازمته. قال ابن فارس وغيره من أهل اللغة: الكلف: الإيلاع بالشيء، وقال أبو القاسم الزجاجي: الكلف: الإيلاع بالشيء مع شغل قلب ومشقة.

وأما قوله: "إياك والشناعة في الحديث" فهي بفتح الشين، وهي القبح. قال أهل اللغة: الشناعة: القبح، وقد شنع الشيء بضم النون أي قبح، فهو أشنع وشنيع، وشنعت بالشيء بكسر النون وشنعته أي أنكرته، وشنعت على الرجل أي ذكرته بقبح، ومعنى كلامه أنه حذره أن يحدث بالأحاديث المنكرة التي يشنع على صاحبها وينكر، ويقبح حال صاحبها، فيكذب أو يسراب في رواياته، فتسقط منزلته، ويذل في نفسه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[٤- باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحمّلها]

١٥- (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَبِي يُوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هَانِيٍّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "سَبْكُونُ فِي آخِرِ أَمْتِي أَنْاسُ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَيَأْيَاكُمْ وَإِيَاهُمْ".

١٦- (٢) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَرْمَلَةَ بْنِ عِمْرَانَ التَّحِيْبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو شَرِيحٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ شَرَا حِيلَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَيَأْيَاكُمْ وَإِيَاهُمْ، لَا يُضِلُّوْكُمْ وَلَا يَفْتِنُوْكُمْ".

٤- باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحمّلها

ضبط الأسماء: فيه من الأسماء "أبو هاني" هو يهزم آخره، وفيه "حرمة بن يحيى التحيبي" هو بمثناة من فوق مضمومة على المشهور، وقال صاحب "المطالع": يفتح أوله وضمه، قال: وبالضم يقوله أصحاب الحديث وكثير من الأدباء قال: وبعضهم لا يجوز فيه إلا الفتح، ويذهب أن الناء أصلية وفي باب الناء ذكره صاحب "العين" يعني فنكون أصلية إلا أنه قال تجيب وتجب قبيلة يعني قبيلة من كندة، قال: وبالفتح فيدته على جماعة شيوخه، وعلي ابن سراج وغيره، وكان ابن السيد البطلوسي يذهب إلى صحة الوجهين، هذا كلام صاحب "المطالع". وقد ذكر ابن فارس في المعجم أن "تجب" قبيلة من كندة و"تجيب" بالضم بطن لهم شرف. قال: وليست الناء فيهما أصلاً، وهذا هو الصواب الذي لا يجوز غيره.

وأما حكم صاحب "العين" بأن الناء أصل، فنحطاً ظاهر، والله أعلم.

وحرملة هذا كنيته: أبو حفص، وقيل: أبو عبد الله، وهو صاحب الإمام الشافعي - رحمه الله - وهو الذي يروي عن الشافعي كتابه المعروف في الفقه، والله أعلم.

وأما أبو شريح الراوى عن شراحيل، فاسمه: عبد الرحمن بن شريح بن عبيد الله الإسكندراني المصري، وكانت له عبادة وفضل، وشراحيل يفتح الشين غير مصروف.

١٧- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمَسِيبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَتَمَثَّلُ فِي صُورَةِ الرَّجُلِ، فَيَأْتِي الْقَوْمَ فَيُحَدِّثُهُم بِالْحَدِيثِ مِنَ الْكَذِبِ، فَيَتَفَرَّقُونَ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ رَجُلًا أَعْرِفُ وَجْهَهُ، وَلَا أَذْرِي مَا اسْمُهُ، يُحَدِّثُ.

١٨- (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مُعَمَّرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: إِنَّ فِي الْبَحْرِ شَيَاطِينَ مَسْخُورَةً أَوْتِقَهَا سُلَيْمَانُ، يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ فَتَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ * قُرْآنًا.

فائدة نفيسة: وأما قول مسلم "وحدثني أبو سعيد الأشج" قال: حدثنا وكيع قال: حدثنا الأعمش عن المسيب بن رافع عن عامر بن عبد الله قال: قال عبد الله... فهذا إسناد اجتمع فيه طرفتان من لطائف الإسناد، إحداهما: أن إسناده كوفي كله، والثانية أن فيه ثلاثة تابعين يروي بعضهم عن بعض، وهم الأعمش، والمسيب، وعمار. وهذه فائدة نفيسة قل أن يجتمع في إسناد هاتان اللطيفتان. فاما عبد الله الذي يروي عنه عامر بن عبد الله، فهو ابن مسعود الصحابي أبو عبد الرحمن الكوفي.

ضبط الأسماء: وأما "أبو سعيد الأشج" شيخ مسلم، فاسمه، عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي الكوفي. قال أبو حاتم: أبو سعيد الأشج إمام أهل زمانه، وأما "المسيب بن رافع" فبفتح الياء بلا خلاف كذا قال القاضي عياض في "المشارك" وصاحب "المطالع" أنه لا خلاف في فتح يائه، بخلاف سعيد بن المسيب، فإنهم اختلفوا في فتح يائه وكسرها كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

وأما "عمار بن عبد الله" فأخوه هاء، وهو بفتح الياء وإسكانها وجهان أشهرهما وأصحهما الفتح. قال القاضي عياض: روينا فتحها عن علي بن المديني ويحيى بن معين وأبي مسلم المستعلي. قال: وهو الذي ذكره عبد الغني في كتابه، وكذا رأيته في تاريخ البخاري، قال وروينا الإسكان عن أحمد بن حنبل وغيره، وبالوجهين ذكره الدارقطني وابن ماكولا، والفتح أشهر، قال القاضي وأكثر الرواة يقولون: "عبد" بغير هاء، والصواب إثباتها، وهو قول الحفاظ: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، والدارقطني، وعبد الغني بن سعيد، وغيرهم، والله أعلم.

وفي الرواية الأخرى "عن ابن طاووس عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي". فأما "ابن طاووس" فهو عبد الله الزاهد الصالح بن الزاهد الصالح، وأما العاصي فأكثر ما يأتي في كتب الحديث والفقه، ونحوها بحذف الياء وهي -

"قوله: "فتقرأ على الناس": أي ما يسميه قرآنا تليسا على العوام وليس به أو كلاما بليغا كالقرآن لإمالة القلوب إلى كلامهم الباطلة أو نفس القرآن لتلك المصلحة؛ لأن الناس يسبب القرآن يعدونهم من أهل القرآن، فيميلون إلى كلامهم بذلك.

١٩ - (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ وَسَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ سَعِيدٌ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: جَاءَ هَذَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - يَعْنِي بُشَيْرَ بْنَ كَعْبٍ، فَحَقَلَ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ، ثُمَّ حَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا أَدْرِي، أَعَرَفْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ وَانْكَرْتَ هَذَا؟ أَمْ انْكَرْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ وَعَرَفْتَ هَذَا؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ * عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ لَمْ يَكُنْ يَكْذِبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ *.

٢٠ - (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مُعَمَّرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا كُنَّا نَحْفَظُ الْحَدِيثَ، وَالْحَدِيثُ يُحْفَظُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَا إِذْ رَكِبْتُمْ كُلَّ صَعْبٍ وَذَلُولٍ، فَهَتَّاهُ.

٢١ - (٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْغُبَالَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، يَعْنِي الْعَقْدِيَّ: حَدَّثَنَا رَبَاحٌ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ:

-لغة، والفصيح الصحيح العاصي بإثبات الياء، وكذلك شداد بن الحادي وابن أبي الموال، فالفصيح الصحيح في كل ذلك وما أشبهه إثبات الياء، ولا اغترار بوجوده في كتب الحديث أو أكثرها بحذفها، والله أعلم. ومن طرف أحوال عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه ليس بينه وبين أبيه في الولادة إلا إحدى عشرة سنة، وقيل: اثنا عشرة.

وأما "سعيد بن عمرو الأشعثي" فبإثاء المثلثة منسوب إلى جده، وهو سعيد بن عمرو بن سهيل بن إسحاق بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي أبو عمرو الكوفي، وأما هشام بن حجير فبضم الحاء وبعدها جيم مفتوحة، وهشام هذا مكِّي، وأما "بشير بن كعب" فبضم الموحدة وفتح المعجمة.

وأما "أبو عامر العقدي"، فبفتح العين واللقاف منسوب إلى "العقد" قبيلة معروفة من بحيلة، وقيل: من قيس وهم =

* قوله: "أحدث": ضبط في غالب النسخ بكسر الدال على بناء الفاعل، والوجه عندي أنه على بناء المفعول، وهو كناية عن الميل إلى سماع الحديث عن الناس، والأخذ منهم، فإن كذب الناس بمنع من الأخذ عنهم لا من تعليمهم، بل ينبغي أن يكون علة لتعليمهم عقلا، وهذا هو الموافق لسائر الروايات الآتية، فقوله: في الرواية الآتية: "كما نحفظ" أي نأخذ عن الناس الحديث، ونحفظه، وكذا الرواية الثالثة فإنها صريحة في هذا المعنى.

* قوله: "تركنا الحديث عنه": أي تركنا ما يحدثه الناس عنه أي تركنا أن نأخذهم بمجرد تحديثهم، والله تعالى أعلم.

جَاءَ بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ الْعَدَوِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَحَجَلَ يُحَدِّثُ وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحَجَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْذَنُ لِحَدِيثِهِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! مَا لِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي؟ أَعَدْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَسْمَعُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ابْتَدَرْتُهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِأَذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ.

٢٢- (٨) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو الضَّبِّيُّ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَسْأَلُهُ أَنْ يَكْتُبَ لِي كِتَابًا وَيُخْفِيَ عَنِّي، فَقَالَ: وَلَكَدْ نَاصِحٌ، أَنَا اخْتَارَ لَهُ الْأُمُورَ اخْتِيَارًا وَأَخْفَى عَنْهُ، قَالَ فَدَعَا بِقَضَاءٍ عَلِيٍّ، فَحَجَلَ يَكْتُبُ مِنْهُ أَشْيَاءَ، وَيَمُرُّ بِهِ الشَّيْءُ، فَيَقُولُ: وَاللَّهِ مَا قَضَى بِهَذَا عَلِيٌّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَلُّ.

٢٣- (٩) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: أَتَى ابْنُ عَبَّاسٍ بِكِتَابٍ فِيهِ قَضَاءٌ عَلِيٍّ ﷺ فَمَحَاهُ، إِلَّا قَدْرًا وَأَشَارَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِذِرَاعِهِ.

٢٤- (١٠) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: لَمَّا أَحَدَثُوا تِلْكَ الْأَشْيَاءَ بَعْدَ عَلِيٍّ ﷺ، قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ: قَاتِلَهُمُ اللَّهُ! أَيُّ عِلْمٍ أَفْسَدُوا.

من الأزده، وذكر أبو الشيخ الإمام الحافظ عن هارون بن سليمان قال: سموا العقد؛ لأنهم كانوا أهل بيت لثاماً، فسموا عقداً، واسم أبي عامر عبد الملك بن عمرو بن قيس البصري قيل: إنه مولى للعقديين، أما رباح الذي يروى عنه العقدي، فهو بفتح الراء وبالموحدة، وهو رباح بن أبي معروف، وقد قدمنا في الفصول أن كل ما في "الصحيحين" على هذه الصورة، فرباح بالموحدة إلا زياد بن رباح أبا قيس الراوي عن أبي هريرة في أشراف الساعة، فبالشدة، وقاله البخاري بالوجهين.

ضبط الأسماء وتوابعهم: وأما نافع بن عمر الراوي عن ابن أبي مليكة فهو القرشي الجمحي المكي، وأما ابن أبي مليكة فاسمه: عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، واسم أبي مليكة: زهير بن عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة التيمي المكي أبو بكر، تولى القضاء والأذان لابن الزبير رضي الله عنه.

وأما قول مسلم: "حدثنا حسن بن علي الخلواني، حدثنا يحيى بن آدم حدثنا ابن إدريس عن الأعمش عن أبي إسحاق"، فهو إسناده كوفي كله إلا الخلواني. فأما الأعمش سليمان بن مهران أبو محمد التابعي وأبو إسحاق عمرو -

٢٥- (١١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ، يَعْنِي ابْنَ عِيَّاشٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمُعْظِرَةَ يَقُولُ: لَمْ يَكُنْ يَصْدُقْ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِلَّا مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

«ابن عبد الله السبيعي التابعي فتقدم ذكرهما، وأما ابن إدريس الرازي عن الأعمش، فهو عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي الكوفي أبو محمد المتفق على إمامته وجلالته وإتقانه وفضيلته، وورعه وعبادته، روي عنه أنه قال لبيته حين بكت عند حضور موته: لا تبكي، فقد ختمت القرآن في هذا البيت أربعة آلاف ختمة. قال أحمد بن حنبل: كان ابن إدريس نسيج وحده، وأما علي بن عشرين، ففتح لواء وإسكان الشين المعجمتين وفتح الراء، وكنية علي أبو الحسن مروزي، وهو بن أخت بشر بن الحارث الحافي».

ترجمة أبي بكر بن عيَّاش: وأما "أبو بكر بن عيَّاش"، فهو الإمام المجمع على فضله، واختلف في اسمه، فقال المحققون: الصحيح أن اسمه كنيته لا اسم له غيرها، وقيل: اسمه محمد، وقيل: عبد الله، وقيل: سالم، وقيل: شعبة، وقيل: ربيعة، وقيل: مسلم، وقيل: خدش، وقيل: مطرف، وقيل: حماد، وقيل: حبيب، وروينا عن ابن إبراهيم قال: قال لي أبي: إن أباك لم يأت فاحشة قط، وإنه يحتم القرآن منذ ثلاثين سنة كل يوم مرة وروينا عنه أنه قال لابنه: يا بني إياك أن تعصى الله في هذه الغرفة، فإني ختمت فيها اثني عشر ألف ختمة. وروينا عنه أنه قال لبيته عند موته وقد بكت: يا بنية لا تبكي، أتخافين أن يعذبني الله تعالى وقد ختمت في هذه الزاوية أربعة وعشرين ألف ختمة؟ هذا ما يتعلق بأسماء هذا الباب، ولا ينبغي لمطالعها أن ينكر هذه الأحرف في أحوال هؤلاء الذين تستنزل الرحمة بذكرهم مستطيلاً لها، فذلك من علامة عدم فلاحه إن دام عليه، والله يوفقنا لطاعته بفضله ومنته.

معاني الكلمات: أما لغات الباب فالذجالون: جمع دجال. قال ثعلب: كل كذاب فهو دجال، وقيل: الذجال المعوذ، يقال: دجل فلان إذا موه، ودجل الحق بباطله: إذا غطاه، وحكي ابن فارس هذا الثاني عن ثعلب أيضاً. قوله: "يوشك أن تخرج فتقرأ على الناس قرآنًا" معناه: تقرأ شيئاً ليس بقرآن وتقول: إنه قرآن! لتغر به عوام الناس، فلا يفقهون.

بيان معنى "يوشك" واستعماله: وقوله: "يوشك" هو بضم الياء وكسر الشين معناه: يقرب ويستعمل أيضاً ماضياً فيقال: أوشك كذا أي قرب، ولا يقبل قول من أنكروه من أهل اللغة، فقال: لم يستعمل ماضياً فإن هذا نفي يعارضه إثبات غيره والسماع، وهما مقدمان على نفيه.

بيان معنى قول ابن عباس: وأما قول ابن عباس عليه السلام: "فلما ركب الناس الصعب والذلول" وفي الرواية الأخرى: "ركبتم كل صعب وذلول فهبته" فهو مثال حسن، وأصل "الصعب والذلول" في الإبل فالصعب: المعسر المرغوب عنه، والذلول: السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه، فالعني سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم، وقوته: هبهته: أي بعدت استقامتكم أو بعد أن ثقت بحديثكم "وهبهته" موضوعة لاستبعاد الشيء واليأس منه. قال الإمام أبو الحسن الواحدي: "هيهات" اسم سمي به الفعل، وهو بعد في الخبر لا في الأمر، قال: ومعنى =

=هيهات: بُعد، وليس له اشتقاق؛ لأنه بمنزلة الأصوات، قال: وفيه زيادة معنى ليست في بعد: وهو أن المتكلم يخبر عن اعتقاده استبعاد ذلك الذي يخبر عن بعده، فكأنه بمنزلة قوله: "بعد جداً" و"ما أبعد" لا عني أن يعبر انخاض مكان ذلك الشيء في البعد، ففي "هيهات" زيادة على بعد، وإن كنا نفسره به، ويقال: هيهات ما قلت، وهيهات ما قلت، وهيهات لك، وهيهات أنت. قال الواحدي: وفي معنى هيهات ثلاثة أقوال أحدها: أنه بمنزلة بعد كما ذكرناه أولاً، وهو قول أبي علي الفارسي وغيره من حذاف النحويين، والثاني: بمنزلة بعيد، وهو قول الفراء والثالث: بمنزلة البعد وهو قول الزجاج وابن الأنباري فالأول بعملة بمنزلة الفعل والثاني بمنزلة الصفة والثالث بمنزلة المصدر.

وفي "هيهات" ثلاث عشرة لغة، ذكرهن الواحدي "هيهات" بفتح الهاء وكسرهما وضمهما مع التثنية فيهن وبحدفه، فهذه ست لغات "وأيهات" بالالف بدل الهاء الأولى، وفيها اللغات الست أيضاً، والثالثة عشرة أيها بحذف التاء من غير تثنية. وزاد غير الواحدي أثبات بمزتين بدل الهاءين، والتفصيح المستعمل من هذه اللغات استعمالاً فاشياً هيهات بفتح التاء بلا تثنية، قال الأزهرى: واتفق أهل اللغة على أن تاء هيهات ليست أصلية، واختلفوا في الوقف عليها، فقال أبو عمرو والكسائي: يوقف بالهاء. وقال الفراء: بالتاء، وقد بسطت الكلام في هيهات، وتحقيق ما قيل فيها في "تهذيب الأسماء واللغات" وأشارت هنا إلى مقاصده، والله أعلم.

وأما قوله: "فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه" فبفتح الذال أي لا يستمع ولا يصغي ومنه سميت الأذن، وقوله: "إنا كنا مرة أي وقتاً ويعني به قبل ظهور الكذب.

أقوال أهل العلم في ضبط قول ابن أبي مليكة "يخفى" وقوله "وأخفى عنه": وأما قول ابن أبي مليكة: "كتب إلى ابن عباس عليه السلام أن يكتب لي كتاباً ويخفي عني، فقال: ولد ناصح أنا أعتار له الأمور اختياراً، وأخفى عنه، قال فدعا بقضاء علي بن فضال فجعل يكتب منه أشياء ويخبر بالشيء فيقول: والله ما قضى بهذا عني إلا أن يكون ضالاً فهذا مما احتجف العلماء في ضبطه، فقال القاضي عياض رحمه الله: ضبطنا هذين الخرفين وهما "ويخفى عني" و"أخفى عنه" بالخاء المهملة فهما عن جميع شيوخنا إلا عن أبي محمد الخشني، فإني قرأتهما عليه بالخاء المعجمة، قال: وكان أبو بحر يحكي لنا عن شيخه القاضي أبي الوليد الكتاني أن صوابه بالمعجمة، قال القاضي عياض رحمه الله ويظهر لي أن رواية الجماعة هي الصواب، وأن معنى "أخفى" أنقص، من إخفاء الشوارب، وهو جزؤها أي أمسك عني من حديثك، ولا تكثر علي، أو يكون الإخفاء الإلحاح أو الاستقصاء ويكون "عني" بمعنى "علي" أي استقصى ما تحدثني، هذا كلام القاضي عياض رحمه الله.

وذكر صاحب "مطالع الأنوار" قول القاضي ثم قال: وفي هذا نظر، قال: وعندي أنه بمعنى المبالغة في السر به والتصيحة له من قوله تعالى: وكانت بي حبيباً (مرم: ٤٧) أي أبلغ له، واستقصى في التصيحة له والاختيار فيما ألقى إليه من صحيح الآثار.

-وقال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: هما بالخفاء المعجمة، أي يكتم عني أشياء، ولا يكتبها إذا كان عليه فيها مقال من الشيعة المختلفة وأهل الفتن، فإنه إذا كتبها ظهرت وإذا ظهرت تحولف فيها وحصل فيها، قال: وقيل: مع أنها ليست مما يلزم بيانها لابن أبي عليكة وإن لزم، فهو ممكن بالمشافهة دون المكاتبة، قال: وقوله: "ولقد ناصح" مشعر بما ذكرته. وقوله: "أنا اختار له وأخفى عنه" إخبار منه بإجابته إلى ذلك. ثم حكى الشيخ الرواية التي ذكرها القاضي عياض ورجحها، وقال: هذا تكلف ليست به رواية متصلة تضطر إلى قبوله. هذا كلام الشيخ أبو عمرو، وهذا الذي اختاره من الخفاء المعجمة هو الصحيح، وهو الموجود في معظم الأصول الموجودة بهذه البلاد، والله أعلم.

وأما قوله: "والله ما قضى علي هذا إلا أن يكون ضل" فمعناه: ما يقضي بهذا إلا ضال ولا يقضي به علي إلا أن يعرف أنه ضل وقد علم أنه لم يضل، فيعلم أنه لم يقض به، والله أعلم.

وقوله في الرواية الأخرى: "فمجاه إلا قدر وأشار سفيان بن عيينة بذراعه" قدر منصوب غير منون معناه مجاه إلا قدر ذراع، والظاهر أن هذا الكتاب كان درجا مستطيلا، والله أعلم.

وأما قوله: "قاتلهم الله أي علم أفسدوا" فأشار بذلك إلى ما أدخلته الروافض والشيعة في علم علي عليه السلام وحديثه، وتقولوه عليه من الأباطيل، وأضافوه إليه من الروايات والأقوال المفتعلة والمختلقة، وخلطوه بالحق، فلم يتميز ما هو صحيح عنه مما اختلقوه.

معنى قوله "قاتلهم الله": وأما قوله: "قاتلهم الله" فقال القاضي: معناه لعنهم الله، وقيل: باعدهم، وقيل: قتلهم، قال: وهؤلاء استوجبوا عنده ذلك لشناعة ما أتوه كما فعله كثير منهم، وإلا فلجنة المسلم غير جائزة، وأما قول المغيرة "لم يكن يصدق علي" إلا من أصحاب عبد الله بن مسعود" فهكذا هو في الأصول إلا من أصحاب، فيحوز في "من" وجهان، أحدهما: أنها لبيان الجنس، والثاني: أنها زائدة، وقوله: "يصدق" ضبط على وجهين: أحدهما بفتح الياء وإسكان الصاد وضم الدال، والثاني بضم الياء وفتح الصاد والدال المشددة، والمغيرة هذا هو ابن مقسم الضبي أبو هشام، وقد تقدم أن المغيرة بضم الميم وكسرهما، والله أعلم.

فقه آثار الباب: أما أحكام الباب، فحاصلها أنه لا يقبل رواية المجهول، وأنه يجب الاحتياط في أخذ الحديث، فلا يقبل إلا من أهله، وأنه لا ينبغي أن يروى عن الضعفاء، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[٥- باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات...]

٢٦- (١) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ وَهْشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ: وَحَدَّثَنَا فَضِيلٌ عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ بِدِينِكُمْ.

٢٧- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا: سَمِعُوا نَا رِجَالَكُمْ، فَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ.

٢٨- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى، وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى قَالَ:

٥- باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات.

وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز، بل واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة.

بل من الذب عن الشريعة المكرمة

صبط الأختاء: أما "هشام" أولاً فمحروور معطوف على أيوب، وهو هشام بن حسان القردوسي بضم القاف، وعحمد هو بن سيرين، والقائل وحديثنا فضيل وحديثنا محمد، هو حسن بن الربيع. وأما فضيل فهو بن عياض أبو علي الرازي السيد الجليل ...

وأما قوله: "ينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم" فهذه مسألة قد قدمناها في أول الخطبة، وبيننا المذاهب فيها. فوله: "حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي" هو ابن راهويه الإمام المشهور حافظ أهل زمانه.

ترجمة الإمام الأوزاعي: وأما الأوزاعي فهو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن نعمان بضم النون من تحت وكسر الميم الشامي الدمشقي، إمام أهل الشام في زمانه بلا مدافعة ولا مخالفة، كان يسكن دمشق خارج باب الفارابي، ثم تحول إلى بيروت فسكنها مريبطاً إلى أن مات بها، وقد انعقد الإجماع على إمامته وجلالته، وعلو مرتبته وكمال فضيلته، وأقوال السلف كثيرة مشهورة في ورعه وزهده وعبادته وقيامه بالحق وكثرة حديثه، وفقهه.

قوله: "ينظر إلى أهل البدع" بالنصب جواب الأمر، وكذا ما عطف عليه من قوله: "فيؤخذ وغيره".

لَقِيتُ طَاوُسًا فَقُلْتُ: حَدِّثْنِي فَلَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ قَالَ: إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيئًا فَخُذْ عَنْهُ.

٢٩- (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ، يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الدَّمَشْقِيِّ. حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى؛ قَالَ قُلْتُ لَطَاوُسٍ: إِنْ فَلَانًا حَدَّثَنِي بِكَذَا وَكَذَا، قَالَ: إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيئًا فَخُذْ عَنْهُ.

٣٠- (٥) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ،

وفصاحته واتباعه السنة، وإجلال أعيان أئمة زمانه من جميع الأقطار له واعترافهم بمزيته، وروينا من غير وجه أنه أفتى في سبعين ألف مسألة، وروى عن كبار التابعين، وروى عنه قتادة والزهري ويحيى بن أبي كثير، وهم من التابعين وليس هو من التابعين، وهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر.

واختلفوا في "الأوزاع" التي نسب إليها، فقيل: بطن من حمير، وقيل: قرية كانت عند "باب الفراديس" من دمشق، وقيل: من أوزاع القبائل أي فرقههم وبقايا مجتمعة من قبائل شتى، وقال أبو زرعة الدمشقي: كان اسم الأوزاعي عبد العزيز، فسمى نفسه عبد الرحمن، وكان ينزل الأوزاع، فغلب ذلك عليه، وقال محمد بن سعد: "الأوزاع" بطن من همدان، والأوزاعي من أنفسهم، والله أعلم.

قوله: "لَقِيتُ طَاوُسًا فَقُلْتُ: حَدِّثْنِي فَلَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ مَلِيئًا فَخُذْ عَنْهُ" قوله: كَيْتَ وَكَيْتَ هما بفتح التاء وكسرهما لغتان نقلهما الجوهري في "صحاحه" عن أبي عبيدة. معنى قوله: "إِنْ كَانَ مَلِيئًا": وقوله: "إِنْ كَانَ مَلِيئًا" يعني ثقة ضابطاً متقناً يوثق بدينه ومعرفته ويعتمد عليه كما يعتمد على معاملة المولى بالمال ثقة بذمته.

وأما قول مسلم: "وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ" فهذا الدارمي هو صاحب المسند المعروف كنيته أبو محمد السمرقندي منسوب إلى دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مناة بن تميم، وكان أبو محمد الدارمي هذا أحد حفاظ المسلمين في زمانه قل من كان يدانيه في الفضيلة والحفظ، قال رجاء بن مرجي: ما أعلم أحداً هو أعلم بحديث رسول الله ﷺ من الدارمي، وقال أبو حاتم: هو إمام أهل زمانه.

وقال أبو حامد بن الشرفي: إنما أخرجت خراسان من أئمة الحديث حصة رجال: محمد بن يحيى، ومحمد بن إسماعيل، وعبد الله بن عبد الرحمن، ومسلم بن الحجاج، وإبراهيم بن أبي طالب، وقال محمد بن عبد الله: غلبنا الدارمي بالحفظ والورع، ولد الدارمي سنة إحدى وثمانين ومائة، ومات سنة خمس وخمسين ومائتين لله.

قال مسلم رحمه الله: "حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ".

ترجمة الجهضمي: أما "الجهضمي" فبفتح الجيم وإسكان الهاء وفتح الضاد المعجمة. قال الإمام الحافظ أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني في كتابه "الأنساب": هذه النسبة إلى الجهاضمة، وهي محلة بـ "البصرة" قال وكان نصر بن علي هذا قاضي البصرة وكان من العلماء المتقنين، وكان المستعين بالله يبعث إليه ليشخصه -

عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَذْرَكْتُ بِالْمَدِينَةِ مِائَةَ كُلِّهِمْ مَأْمُونُونَ، مَا يُؤَخِّدُ عَنْهُمْ الْحَدِيثُ، يُقَالُ: لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ. *

٣١- (٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: لَا يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا الثَّقَاتُ. *

=للقضاء، فدعاه أمير البصرة لذلك، فقال أرجع فأستخير الله تعالى، فرجع إلى بيته نصف النهار، فصلى ركعتين، وقال: اللهم إن كان لي عندك خير فاقبضني إليك فأنهوه فإذا هو ميت، وكان ذلك في شهر ربيع الآخر سنة خمس ومائتين.

ترجمة الأصمعي وأبي الزناد: وأما الأصمعي فهو الإمام المشهور من كبار أئمة اللغة والمكثرين والمعتمدين منهم، واسمه: عبد الملك بن قريب، بقاف مضمومة ثم راء مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم باء موحدة ابن عبد الملك بن أصمع البصري أبو سعيد، نسب إلى جده وكان الأصمعي من ثقات الرواة ومتقنيهم، وكان جامعاً للغة والغريب والنحو والأخبار والملح والنوادر. قال الشافعي رحمه الله: ما رأيت بذلك العسكر أصدق لهجة من الأصمعي وقال الشافعي رحمه الله أيضاً: ما عبر أحد من العرب بأحسن من عبارة الأصمعي، وروينا عن الأصمعي قال أحفظ ست عشرة ألف أرجوزة.

وأما "أبو الزناد" بكسر الزاي فاسمه: عبد الله بن ذكوان، كنيته: أبو عبد الرحمن، وأبو الزناد لقب له كان يكرمه، واشتهر به، وهو قرشي مولاهم مدني، وكان الثوري يسمي أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث. قال البخاري: أصح أسانيد أبي هريرة أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، وقال مصعب: كان أبو الزناد فقيه أهل المدينة، وأما ابن أبي الزناد فهو عبد الرحمن، ولأبي الزناد ثلاثة بنين يروون عنه: عبد الرحمن، وقاسم، وأبو القاسم. وأما "مسعر"، فبكسر الميم، وهو ابن كدام الهلالي العامري الكوفي أبو سلمة المتفق على جلالته وحفظه وإتقانه. وقوله: "لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات" معناه: لا يقبل إلا من الثقات.

*قوله: "يقال: ليس من أهله": أي أهل الحديث لقلة الضبط ونحوها أي فإذا كان حال المأمون ذلك فكيف حال غيره.

*قوله: "لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات": أو لا ينبغي أن يعتمد في التحديث إلا على الثقات، ولا يقبل الحديث إلا عنهم، وقوله: "لا يحدث" يحتمل أن يكون بالجرم، ويحتمل أن يكون بالرفع نفيًا بمعنى النهي أو معناه على بعض التأويلات.

٣٢- (٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَازَ - مِنْ أَهْلِ مَرْوَ - قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَانَ ابْنَ عُثْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْ لَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ.

وأما قوله مسلم رحمه الله: "وحدثني محمد بن عبد الله بن قهراز من أهل مرو قال: سمعت عبدان بن عثمان يقول: سمعت بن المبارك يقول الإسناد من الدين".

ذكر اللطيفة العربية في الإسناد: ففيه لطيفة من لطائف الإسناد الغربية، وهو أنه إسناد خراساني كله من شيخنا أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن مضر إلى آخره، فإني قد قدمت أن الإسناد من شيخنا إلى مسلم خراسانيون نيسابوريون، وهؤلاء الثلاثة المذكورون أعني محمد وعبدان وابن المبارك خراسانيون مروزيون، وهذا قل أن يتفق مثله في هذه الأزمان.

ترجمة قهراز: أما "قهرزاد" فبغاف مضمومة ثم هاء ساكنة ثم زاي ثم ألف ثم ذال معجمة، هذا هو الصحيح المشهور المعروف في ضبطه، وحكى صاحب "مطالع الأنوار" عن بعضهم أنه فيده بضم الهاء وتشديد الزاي، وهو عجمي فلا يتصرف. قال ابن ماكولا: مات محمد بن عبد الله بن قهراز هذا يوم الأربعاء لعشر خلون من المحرم سنة اثنين وستين ومائتين، فتحصل من هذا أن مسلماً رحمه الله مات قبل شيخه هذا بخمسة أشهر ونصف كما قدمناه أول هذا الكتاب من تاريخ وفاة مسلم رحمه الله.

ترجمة عبدان وابن المبارك: وأما 'عبدان' فبفتح العين وهو لقب له، واسمه: عبد الله بن عثمان بن جيلة النعكي مولاهم أبو عبد الرحمن المروزي. قال البخاري في تاريخه: توفي عبدان سنة إحدى أو اثنين وعشرين ومائتين.

وأما 'ابن المبارك' فهو السيد الخليل جامع أنواع المحاسن أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الخنظلي مولاهم سمع جماعات من التابعين، وروى عنه جماعات من كبار العلماء وشيوخه، وأئمة عصره كسفیان الثوري، وفضيل بن عياض وآخرين، وقد أجمع العلماء على جلالة وإمامته وكبر محله وعلو مرتبته، روي عن الحسن بن عيسى قال: اجتمع جماعة من أصحاب ابن المبارك مثل الفضل بن موسى ومحمد بن حسين ومحمد بن النضر، فقالوا: تعالوا حتى نعد حصال ابن المبارك من أبواب الخير، فقالوا: جمع العلم والفقه، والأدب، والنحو، واللغة، والزهد، والشعر والفصاحة والورع، والإنصاف، وقيام الليل، والعبادة والشدة في رأيه، وقلة الكلام فيما لا يعنيه، وقلة الخلاف على أصحابه. وقال العباس بن مصعب: جمع ابن المبارك الحديث، والفقه والعربية، وأيام الناس والشجاعة، والتجارة والسخاء، والمهبة عند الفرق. وقال محمد بن سعد: صنف ابن المبارك كتباً كثيرة في أبواب العلم وصنوفة وأحواله مشهورة معروفة.

وأما مرو فغير مصروفة، وهي مدينة عظيمة "بخراسان".

بيان أمهات مدائن خراسان: وأمهات مدائن خراسان أربع "نيسابور" و"مرو" و"بلخ" و"هراة" والله أعلم.

قَالَ: وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي رِزْمَةَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ * الْقَوَائِمُ يَعْنِي الْإِسْنَادَ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبرَاهِيمَ بْنَ عِيسَى الطَّالْقَانِيَّ قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمُبَارَكِ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ "إِنْ مِنْ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ، أَنْ تُصَلِّيَ لِأَبَوَيْكَ مَعَ صَلَاتِكَ، وَتَصُومَ لهُمَا مَعَ صَوْمِكَ" قَالَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ! عَمَّنْ هَذَا؟ قَالَ قُلْتُ لَهُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِ شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ، فَقَالَ: نَقَى، عَمَّنْ؟ قَالَ قُلْتُ: عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: نَقَى، عَمَّنْ؟ قَالَ قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ! إِنْ بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ مَقَاوِرٌ، تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيِّ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلَافٌ.

قوله: "حدثني عباس بن أبي رزمة قال سمعت عبد الله يقول: بيننا وبين القوم القوائيم يعني الإسناد" أما رزمة فبراء مكسورة ثم زاي ساكنة ثم ميم ثم هاء.

الإسناد بمنزلة القوائم: وأما عبد الله فهو ابن المبارك، ومعنى هذا الكلام: إن جاء بإسناد صحيح قبلنا حديثه وإلا تركناه، فجعل الحديث كالحيوان لا يقوم بغير إسناد، كما لا يقوم الحيوان بغير قوائم، ثم إنه وقع في بعض الأصول: العباس بن رزمة، وفي بعضها العباس بن أبي رزمة وكلاهما مشكل، ولم يذكر البخاري في تاريخه وجماعة من أصحاب كتب أسماء الرجال العباس بن رزمة ولا العباس بن أبي رزمة، وإنما ذكروا عبد العزيز بن أبي رزمة أبا محمد المروزي، سمع عبد الله بن المبارك، ومات في آخر سنة ست ومائتين، واسم أبي رزمة غزوان، والله أعلم.

قوله: "أبا إسحاق الطالقاني" هو بفتح اللام قال: قلت لابن المبارك: الحديث الذي جاء "إن من البر بعد البر، أن تصلي لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك" قال ابن المبارك: عمن هذا؟ قلت: من حديث شهاب بن خراش قال: نَقَى، عَمَّنْ؟ قلت: عن الحجَّاج بن دينار، قال: نَقَى، عَمَّنْ؟ قال: قلت: قال رسول الله ﷺ. قال: يا أبا إسحاق إن بين الحجَّاج بن دينار وبين النبي ﷺ مَقَاوِرٌ تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيِّ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلَافٌ. معنى هذه الحكاية أنه لا يقبل الحديث إلا بإسناد صحيح.

معنى المَقَاوِرُ ووجه تسمية القفر بها: وقوله: "مَقَاوِرٌ جمع مَفَاوِرَ، وهي الأرض القفر البعيدة عن العمارة وعن الماء التي يخاف الهلاك فيها، قيل: سميت مَفَاوِرَ للتنازل بسلامة سالكيها كما سموا اللديغ "سليما" وقيل: لأن من قطعها فاز ونجا، وقيل: لأنها تَهْلِكُ صاحبها، يقال: "فوز الرجل" إذا هلك، ثم إن هذه العبارة التي استعملها هنا -

قوله: "وبين القوم" أي الصحابة أو الخصوم الذين لخاصمهم في المسائل.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ شَقِيقٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ: دَعُوا حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ كَانَ يَسُبُّ السَّلَفَ.

= استعارة حسنة، وذلك لأن الحاج بن دينار هذا من تابعي التابعين، فأقل ما يمكن أن يكون بينه وبين النبي ﷺ اثنان: التابعي والصحابي، فلهذا قال: بينهما مفاوز، أي القطاع كثير.

وأما قوله: "ليس في الصدقة اختلاف" فمعناه إن هذا الحديث لا يحتج به، ولكن من أراد بر والديه فليصدق عنهما، فإن الصدقة تصل إلى الميت، وينتفع بها بلا خلاف بين المسلمين، وهذا هو الصواب.

الرد على ما حكاه الماوردي: وأما ما حكاه أفضى القضاة أبو الحسن الماوردي البصري الفقيه الشافعي في كتابه "الحاوي" عن بعض أصحاب الكلام من أن الميت لا يلحقه بعد موته ثواب، فهو مذهب باطل قطعاً وخطأ بين مخالف لنصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة، فلا التفات إليه، ولا تعريض عليه.

أقول أهل العلم في وصول ثواب الصلاة والصوم وقراءة القرآن إلى الميت: وأما الصلاة والصوم، فمذهب الشافعي وجماهير العلماء أنه لا يصل ثوابهما إلى الميت إلا إذا كان الصوم واجباً على الميت فقضاه عنه وليه أو من أذن له الولي، فإن فيه قولين للشافعي: أشهرهما عنه أنه لا يصح، وأصحهما عند محققي متأخري أصحابه أنه يصح، وستأتي المسألة في "كتاب الصيام" إن شاء الله تعالى.

وأما قراءة القرآن، فالمشهور من مذهب الشافعي أنه لا يصل ثوابها إلى الميت، وقال بعض أصحابه: يصل ثوابها إلى الميت، وذهب جماعات من العلماء إلى أنه يصل إلى الميت ثواب جميع العبادات من الصلاة والصوم والقراءة وغير ذلك، وفي صحيح البخاري في باب "من مات وعليه نذر" أن ابن عمر أمر من ماتت أمها وعليها صلاة أن تصلّي عنها، وحكى صاحب "الحاوي" عن عطاء بن أبي رباح، وإسحاق بن راهويه، أقما قالوا بجواز الصلاة عن الميت، ومال الشيخ أبو سعد عبد الله بن محمد بن هبة الله بن أبي عسرون من أصحابنا المتأخرين في كتابه "الاتصار" إلى اختيار هذا.

وقال الإمام أبو محمد البغوي من أصحابنا في كتابه "التهذيب" لا يبعد أن يطعم عن كل صلاة مد من طعام، وكل هذه المذاهب ضعيفة، ودليلهم القياس على الدعاء والصدقة والحج فإنها تصل بالإجماع، ودليل الشافعي وموافقه قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَبْذُرُوا نَفْسَ الْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم: ٣٩) وقول النبي ﷺ: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له" واختلف أصحاب الشافعي في ركعتي الطواف في حج الأجير هل تقعان عن الأجير أم عن المستأجر؟ والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما "حراش" المذكور فبكسر الحاء المعجمة، وقد تقدم في "الفصول" أنه ليس في الصحيحين "حراش" بالهمزة إلا والد ربعي.

٣٣- (٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ صَاحِبُ بُهَيْةَ. قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، فَقَالَ يَحْيَى لِلْقَاسِمِ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! إِنَّهُ قُبِيعٌ عَلَى مِثْلِكَ، عَظِيمٌ أَنْ تُسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ هَذَا الدِّينِ، فَلَا يُوجَدُ عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ، وَلَا فَرْجٌ، أَوْ عِلْمٌ وَلَا مَخْرَجٌ، فَقَالَ لَهُ الْقَاسِمُ: وَعَمَّ ذَلِكَ؟ قَالَ: لِأَنَّكَ ابْنُ إِمَامِي هَذِي ابْنُ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ، قَالَ يَقُولُ لَهُ الْقَاسِمُ: أَقْبِعُ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ، أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ أَخَذُ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ، قَالَ فَسَكَتَ فَمَا أَجَابَهُ.

٣٤- (٩) وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: أَخْبَرُونِي عَنْ أَبِي عَقِيلٍ صَاحِبِ بُهَيْةَ أَنْ ابْنًا يَعْبُدُ اللَّهَ بِنِ عَمْرٍ سَأَلُوهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فَبِعَ عِلْمٌ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَعْظُمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَكَ، وَأَنْتَ ابْنُ إِمَامِي الْهُدَى.....

=وأما قول مسلم: "حدثني أبو بكر بن النضر بن أبي النضر قال: حدثني أبو النضر هاشم بن القاسم قال: حدثنا أبو عقيل صاحب بهية" فهكذا وقع في الأصول أبو بكر بن النضر بن أبي النضر قال: حدثني أبو النضر وأبو النضر هذا هو جد أبي بكر هذا، وأكثر ما يستعمل أبو بكر بن أبي النضر، واسم أبي النضر هاشم بن القاسم، ولقب أبي النضر قيسر، وأبو بكر هذا لا اسم له إلا كنيته، هذا هو المشهور، وقال عبد الله بن أحمد الدورقي: اسمه أحمد، قال الخافظ أبو القاسم بن عساكر، قيل: اسمه محمد.

وأما أبو عقيل، ففتح العين "أوهية" بضم الباء الموحدة وفتح الهاء وتشديد الياء، وهي امرأة تروى عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قيل: لها سمتها بهية، ذكره أبو علي النسائي في "تقييد المهمل" وروى عن بهية مولاها أبو عقيل المذكور، واسمه يحيى بن المتوكل الضرير المدني وقيل: الكوفي وقد ضعفه يحيى بن معين، وعلي بن المدني وعمرو بن علي، وعثمان بن سعيد الدارمي، وابن عمار، والنسائي ذكر هذا كله الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" بأسانيده عن هؤلاء.

الجواب عن ذكر رواية أبي عقيل: فإن قيل: فإذا كان هذا حاله، فكيف روى له مسلم؟ فجوابه من وجهين أحدهما: أنه لم يثبت جرحه عنده مفسراً ولا يقلل الجرح إلا مفسراً والثاني: أنه لم يذكره أصلاً ومقصود بل ذكره استشهاداً لما قيمه. وأما قوله في الرواية الأولى للقاسم بن عبيد الله "لأنك ابن إمامي هدى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما" وفي الرواية الثانية "وأنت ابن إمامي هدى يعني عمرو وابن عمر رضي الله عنهما" فلا مخالفة بينهما فإن القاسم هذا هو ابن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، فهو ابنهما وأم القاسم هي أم عبد الله بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فأبو بكر جده الأعلى، وعمرو جده الأعلى، وابن عمر جده الحقيقي لأبيه رضي الله عنه أجمعين.

وأما قول سفیان في الرواية الثانية: "أخبروني عن أبي عقيل" فقد يقال فيه: هذه رواية عن مجهولين، وجوابه ما-

يَعْنِي عُمَرَ وَابْنَ عُمَرَ، تُسْأَلُ عَنْ أَمْرِ لَيْسَ عِنْدَكَ فِيهِ عِلْمٌ فَقَالَ: أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ! عِنْدَ اللَّهِ، وَعِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ، أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ أَخْبِرَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ - قَالَ - وَشَهِدَهُمَا أَبُو عَقِيلٍ يَحْيَى بْنُ الْمُتَوَكِّلِ حِينَ قَالَا ذَلِكَ.

٣٥ - (١٠) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ أَبُو حَفْصٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ وَشُعْبَةَ وَمَالِكًا وَابْنَ عُيَيْنَةَ، عَنِ الرَّحْلِ لَا يَكُونُ ثَبَاتًا فِي الْحَدِيثِ، فَيَأْتِيَنِ الرَّجُلُ فَيَسْأَلُنِي عَنْهُ، قَالُوا: أَخْبِرْ عَنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبَتٍ.

٣٦ - (١١) وَحَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّضَرَ يَقُولُ: سُئِلَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ حَدِيثٍ لِشَهْرِ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى أَسْكُفَةِ الْبَابِ فَقَالَ: إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ، إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ.

=تقدم أن هذا ذكره متابعة واستشهاداً، والمتابعة والاستشهاد يذكران فيهما من لا يحتاج به على انفراده؛ لأن الاعتماد على ما قبلهما لا عليهما، وقد تقدم بيان هذا في الفصول؛ والله أعلم.

قوله: "سئل ابن عون عن حديث لشهر وهو قائم على أسكفة الباب فقال: إن شهرًا نَزَكُوهُ قال يقول أخذته السنة الناس تكلموا فيه" أما ابن عون فهو الإمام الجليل المجمع على جلالته وورعه عبد الله بن عون بن أربطبان أبو عون البصري، كان يسمى سيد القراء أي العلماء، وأحواله ومنافيه أكثر من أن نحصر.

شرح الغريب: وقوله: "أسكفة الباب" هي العتبة السفلى التي توطأ، وهي بضم الميمزة والكاف وتشديد الفاء. وقوله: "نَزَكُوهُ" هو بالنون والزاي المفتوحين معناه: طعنوا فيه وتكلموا بجرحه، فكأنه يقول: طعنوه بالتيذك بفتح النون وإسكان المثناة من تحت وفتح الزاي، وهو رمح قصير، وهذا الذي ذكرته هو الرواية الصحيحة المشهورة: وكذا ذكرها من أهل الأدب واللغة والغريب المروى في "غريبه".

الصحيح (نَزَكُوهُ) والدليل توثيق الأئمة شهر بن حوشب: وحكى الفاضلي عياض عن كثيرين من رواة مسلم أنهم رووه: "نَزَكُوهُ" بالناء والراء، وضعفه الفاضلي وقال: الصحيح بالنون والزاي، قال: وهو الأشبه بسياق الكلام. وقال غير الفاضلي: رواية الناء تصحيف وتفسير مسلم يردّها، ويدل عليه أيضاً أن شهرًا ليس منزوكاً بل وثقه كثيرون من كبار أئمة السلف أو أكثرهم، فمعن وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وآخرون. وقال أحمد بن حنبل: ما أحسن حديثه، ووثقه، وقال أحمد بن عبد الله المعجلي: هو تابعي ثقة، وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: هو ثقة، ولم يذكر ابن أبي خيثمة غير هذا، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال الترمذي: قال محمد يعني البخاري شهر حسن الحديث وقوى أمره، وقال إنما تكلم فيه ابن عون، ثم روى عن هلال بن أبي زينب عن شهر، وقال يعقوب بن شيبة: شهر ثقة، وقال صالح بن محمد: شهر روى عنه الناس من أهل الكوفة وأهل البصرة وأهل الشام، ولم يوقف منه على كذب، وكان رجلاً ينسك أي يتعبد إلا أنه روى أحاديث لم يشركه فيها أحد: -

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: أَخَذَتْهُ أَلْسِنَةُ النَّاسِ، تَكَلَّمُوا فِيهِ.
 ٣٧- (١٢) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ قَالَ: قَالَ شُعْبَةُ: وَقَدْ لَقِيتُ شَهْرًا
 فَلَمْ أَعْتَدْ بِهِ.

٣٨- (١٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَازٍ - مِنْ أَهْلِ مَرْوَ - قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ
 حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: إِنَّ عَبَّادَ بْنَ كَثِيرٍ مَنْ
 نَعَرَفُ حَالَهُ، وَإِذَا حَدَّثَ جَاءَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ، فَتَرَى أَنَّ أَقْوَلَ لِلنَّاسِ: لَا تَأْخُذُوا عَنْهُ؟ قَالَ سُفْيَانُ:
 بَلَى. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَكُنْتُ، إِذَا كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ ذَكَرَ فِيهِ عَبَّادٌ، أَتَيْتُ عَنْتِي فِي دِينِهِ، وَأَقُولُ:
 لَا تَأْخُذُوا عَنْهُ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ قَالَ، قَالَ أَبِي: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: انْتَهَيْتُ
 إِلَى شُعْبَةَ فَقَالَ: هَذَا عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ فَاحْذَرُوهُ.

٣٩- (١٤) وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: سَأَلْتُ مُعْلَى الرَّازِيَّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ،
 الَّذِي رَوَى عَنْهُ عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ، فَأَخْبَرَنِي عَنْ عِيْسَى بْنِ يُوْنُسَ قَالَ: كُنْتُ عَلَى بَابِهِ وَسُفْيَانُ
 عِنْدَهُ، فَلَمَّا خَرَجَ سَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ كَذَّابٌ.

فهذا كلام هؤلاء الأئمة في البناء عليه، وأما ما ذكر من جرحه أنه أخذ خريطة من بيت المال، فقد حمه العلماء
 المحققون على محمل صحيح، وقول أبي حاتم بن حيان: أنه سرق من رفيقه في الحج عيبة، غير مقبول عند المحققين،
 بل أنكروه، والله أعلم، وهو شهر بن حوشب بفتح الحاء المهملة والشين المعجمة أبو سعيد، ويقال أبو عبد الله
 وأبو عبد الرحمن، وأبو الجعد الأشعري الشامي الحمصي، وقيل: الدمشقي.
 وقوله: "أخذته ألسنة الناس" جمع لسان على لغة من جعل اللسان مذكراً، وأما من جعله مؤنثاً فجميعه السنن
 بضم السين، قاله ابن قتيبة، والله أعلم.

صبط الأستاذ: وقول مسلم - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - "حدثنا حجاج بن الشاعر" حدثنا شيبانة هو حجاج بن يوسف بن حجاج
 الثقفى أبو محمد البغدادي، كان أبوه يوسف شاعراً صاحب أبا نومي وحجاج هذا يوافق الحجاج بن يوسف بن
 الحكم الثقفى أبا محمد الوالي اجائر المشهور بالظلم وسفك الدماء، فيوافقه في اسمه واسم أبيه وكنيته ونسبته،
 ويخافه في جده وعصره وعدائته وحسن طريقته، وأما شيبانة، فيفتح الشين المعجمة وباليائين الموحدين، وهو
 شيبان بن سوار أبو عمرو الفزاري مولاهم المدايني قيل: اسمه مروان، وشيبانة لقب.

وأما قوله: "عباد بن كثير من تعرف حاله" فهو بالبناء المثناة فوق خطاباً، يعني أنت عارف بضعفه، وأما الحسين -

٤٠- (١٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَّابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَفَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمْ تَرَ الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ.
قَالَ ابْنُ أَبِي عَتَّابٍ: فَلَقِيتُ أَنَا مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ عَنْ أَبِيهِ: لَمْ تَرَ أَهْلَ الْحَمِيرِ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ مُسْلِمٌ: يَقُولُ: يَجْرِي الْكَذِبُ عَلَى لِسَانِهِمْ * وَلَا يَتَعَمَّدُونَ الْكَذِبَ.

٤١- (١٦) حَدَّثَنِي الْقُضْلُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَلِيفَةُ ابْنُ مُوسَى قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى غَالِبِ بْنِ عُثَيْدٍ اللَّهُ، فَحَقَلَ يُحَلِّي عَلِيًّا: حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ، فَأَخَذَهُ الْبُولُ فَقَامَ فَتَنَظَّرْتُ فِي الْكُرَّاسَةِ فَإِذَا فِيهَا حَدَّثَنِي أَبَانُ، عَنْ أَنَسٍ، وَأَبَانُ عَنْ فُلَّانٍ، فَتَرَكْتُهُ وَقُمْتُ.

= ابن واقد فائق، وأما محمد بن أبي عتاب فالعين المهملة.

بيان معنى كون الصالحين أكذب في الحديث: وأما قول يحيى بن سعيد: "لم تر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث" وفي الرواية الأخرى "لم تر" ضبطناه في الأول بالنون، وفي الثاني بالياء المشددة ومعناه: ما قاله مسلم: إنه يجري الكذب على ألسنتهم، ولا يتعمدون ذلك؛ لكونهم لا يعانون صناعة أهل الحديث، فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفونه، ويروون الكذب ولا يعلمون أنه كذب، وقد قدمنا أن مذهب أهل الحق أن الكذب هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو، عمداً كان أو سهواً أو غلطاً. وقوله 'فلقيت أنا محمد بن يحيى بن سعيد القطان' فالقطان مجرور صفة "ليحيى" وليس منصوباً على أنه صفة "محمد"، والله أعلم.

قوله: "فأخذ البول فقام فنظرت في الكراسية فإذا فيها: حديثي أبان عن أنس" أما قوله: أخذ البول فمعناه ضبطه وأزاحمه، واحتاج إلى إخراج.

معنى الكراسية: وأما الكراسية باهاء في آخرها فمعروفة. قال أبو جعفر النحاس في كتابه "صناعة الكتاب" الكراسية معناها الكبة المضموم بعضها إلى بعض، والورق الذي قد ألصق بعضه إلى بعض، مشتق من قولهم: رسم مكرس، إذا ألصقت الرياح التراب به، قال: وقال الخليل: الكراسية مأخوذة من أكراس الغنم، وهو أن يتبول في الموضع شيئاً بعد شيء فينلبد. وقال أفضى القضاة الماوردي: أصل الكرسي العلم، ومنه قيل للنصحيفة يكون-

"قوله: 'يقول يجري الكذب على ألسنتهم': أي لأهم لكثرة اشتغالهم بالعبادة لا يفرغون لحفظ الحديث، ولحسن نيتهم في نشر العلم لا ينتهون عن روايته فيفعلون فيما يفعلون.

قَالَ: وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الْخُلَوَانِيَّ يَقُولُ: رَأَيْتُ فِي كِتَابِ عَفَّانَ حَدِيثَ هِشَامِ أَبِي الْمِقْدَامِ - حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - قَالَ هِشَامٌ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ يَقَالُ لَهُ: يَحْتَنِي بْنُ فُلَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ قُلْتُ لِعَفَّانَ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: هِشَامٌ سَمِعَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ فَقَالَ: إِنَّمَا ابْتَلَى مِنْ قَبْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، كَانَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي يَحْتَنِي عَنْ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ادَّعَى بَعْدَ، أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ.

٤٢- (١٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فُهْرَازَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُثْمَانَ بْنَ جَبَلَةَ يَقُولُ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمُبَارَكِ: مَنْ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي رَوَيْتَ عَنْهُ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو "يَوْمَ الْفِطْرِ يَوْمَ الْجَوَائِزِ" قَالَ: سُلَيْمَانُ بْنُ الْحَجَّاجِ، انْظُرْ مَا وَضَعْتَ فِي يَدِكَ مِنْهُ.

-فيها علم مكتوب: "كراسة" والله أعلم.

ضبط الاسم: وأما "أبان" ففيه وجهان لأهل العربية الصرف وعدمه، فمن لم يصرفه جعله فعلاً ماضياً والهمزة زائدة، فيكون أفعال، ومن صرفه جعل الهمزة أصلاً، فيكون فعلاً، وصرفه هو الصحيح، وهو الذي اختاره الإمام محمد بن جعفر في كتابه "جامع اللغة" والإمام أبو محمد بن السيد البطليوسي. قال مسلم رحمه.

أما قوله: "حديث عمر" فيجوز في إعرابه النصب والرفع فالرفع على تقدير هو حديث عمر، والنصب على وجهين: أحدهما البدل من قوله: حديث هشام، والثاني على تقدير أعني.

وقوله: "قال هشام: حدثني رجل" إلى آخره، هو بيان للحديث الذي رآه في كتاب عفان. وأما هشام هذا فهو ابن زياد الأموي مولاهم البصري، ضعفه الأئمة ثم هنا قاعدة نبيه عليها، ثم تحيل عليها فيما بعد - إن شاء الله تعالى - وهي أن عفان رحمه قال: إنما ابتلى هشام يعني إنما ضعفوه من قبل هذا الحديث، كان يقول: حدثني يحيى عن محمد ثم ادعى بعد أنه سمعه من محمد، وهذا القدر وحده لا يقتضي ضعفاً؛ لأنه ليس فيه تصريح بكذب لاحتمال أنه سمعه من محمد ثم نسيه فحدث به عن يحيى عنه ثم ذكر سماعه من محمد، فرواه عنه.

لا بد من القرائن على تضعيف الراوي في بعض المواضع: ولكن انضم إلى هذا قرائن وأمور اقتضت عند العلماء هذا الفن الحدائق فيه المميزين من أهله العارفين بدقائق أحوال رواته أنه لم يسمعه من محمد فحكموا بذلك؛ لما قامت الدلائل الظاهرة عندهم بذلك، وسيأتي بعد هذا أشياء كثيرة من أقوال الأئمة في الجرح بنحو هذا، وكلها يقال فيها ما قلنا هنا، والله أعلم.

أما "فُهْرَازَ" فتقدم ضبطه. وأما "عبد الله بن عثمان بن جبلة" فهو الملقب بـ "عبدان" وتقدم بيانه، و"جبلة" بفتح الجيم والموحدة، وأما حديث "يوم الفطر يوم الجوائز" فهو ما روى: "إذا كان يوم الفطر وقفت الملائكة على أفواه الطرقات، -

قَالَ ابْنُ قَهْرَآذٍ: وَسَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ زَمْعَةَ يَذْكُرُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ، يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ: رَأَيْتُ رَوْحَ بْنَ غُطَيْفٍ، صَاحِبَ الدِّمِّ قَدَّرَ الدَّرَاهِمَ، وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ مَجْلِسًا، فَجَعَلْتُ أَسْتَحْيِي مِنْ أَصْحَابِي أَنْ يَرَوْنِي جَالِسًا مَعَهُ، كَرِهَ حَدِيثَهُ.

٤٣ - (١٨) حَدَّثَنِي ابْنُ قَهْرَآذٍ قَالَ: سَمِعْتُ وَهْبًا يَقُولُ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ: بَقِيَّةُ صَدُوقِ النَّسَائِ، وَلَكِنَّهُ يَأْخُذُ عَمَّنْ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ.

٤٤ - (١٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي الْخَارِثُ الْأَعْوَرُ الْهَمْدَانِيُّ، وَكَانَ كَذَابًا.

«وَنَادَتْ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ اغْدُوا إِلَى رَبِّ رَحِيمٍ يَا مَرْءَ الْخَيْرِ، وَيَنْبِ عَلَيْهِ الْخَزِيلُ، أَمْرَكُمْ فَصِغْتُمْ وَأَطَعْتُمْ رَبَّكُمْ، فَاقْبَلُوا جَوَائِزَكُمْ: فَإِذَا صَلَّوْا الْعِيدَ نَادَى مَنَادٌ مِنَ السَّمَاءِ: ارْجِعُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ رَاشِدِينَ فَقَدْ غُفِرَتْ ذُنُوبُكُمْ كُلَّهَا، وَيَسْمَى ذَلِكَ الْيَوْمَ يَوْمَ الْجَوَائِزِ» وهذا الحديث رواه في كتاب "الاستقصى في فضائل المسجد الأقصى" تصنيف الحافظ أبي محمد بن عساكر الدمشقي رحمه الله: والجوائز: جمع جائزة، وهي العطاء.

وأما قوله: "انظر ما وضعت في يدك"، فخطئه يفتح التاء من: و"ضعت" ولا يمتنع ضمها، وهو مدح وثناء على سليمان بن الحجاج. وأما "زمعة" فباسكان الميم وفتحها، وأما "غُطَيْفٌ" فبفتح معجمة مضمومة ثم طاء مهملة مفتوحة، هذا هو الصواب: وحكى القاضي عن أكثر شيوخه أنهم رواوه غضيف بالضاد المعجمة، قال: وهو خطأ. قال البخاري في تاريخه: هو منكر الحديث.

وقوله: "صاحب الدم قدر الدرهم" يريد وصفه وتعريفه بالحديث الذي رواه روح هذا عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة يرفعه: "تعداد الصلاة من قدر الدرهم يعني من الدِّمِّ" وهذا الحديث ذكره البخاري في "تاريخه"، وهو حديث باطل لا أصل له عند أهل الحديث، والله أعلم.

وقوله: "أستحي" هو بياءين، ويجوز حذف إحداهما، وسبأ - إن شاء الله تعالى - تفسير حقيقة الخياء في بابه من "كتاب الإيمان"، وقوله: "كره حديثه" هو بضم الكاف ونصب افتاء أي كراهية له، والله أعلم.

قوله: "ولكنه يأخذ عمن أقبل وأدبر" يعني عن الثقات والضعفاء.

قوله: "عن الشعبي قال: حدثني الخارث الأعور الهمداني" أما الهمداني فباسكان الميم وياندال المهملة، وأما الشعبي فيفتح الشين واسمه عامر بن شراحيل، وقيل: ابن شرحبيل، والأول هو المشهور، منسوب إلى شعب يطن من همدان، ولد لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب رحمه الله، وكان الشعبي إماماً عظيماً جليلاً جامعاً للتفسير والحديث والفقه والمغازي والعبادة. قال الحسن: كان الشعبي والله أكثر العلم عظيم الحلم قدم المسلم، من الإسلام بمكان. وأما الخارث الأعور فهو الخارث بن عبد الله، وقيل: ابن عبيد، أبو زهير الكوفي متفق على ضعفه.

٤٥ - (٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مُفَضَّلٍ، عَنْ مُغِيرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ، وَهُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ.

٤٦ - (٢١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَرِيزٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ: عَلَقَمَةُ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فِي سِتِّينَ، فَقَالَ الْحَارِثُ: الْقُرْآنُ هَيْنَ، الْوَحْيُ أَشَدُّ.*

٤٧ - (٢٢) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ؛ أَنَّ الْحَارِثَ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْقُرْآنَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، وَالْوَحْيَ فِي سِتِّينَ، -أَوْ قَالَ:- الْوَحْيَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، وَالْقُرْآنَ فِي سِتِّينَ.

قال مسلم رحمه الله: "وحدثنا أبو عامر عبد الله بن براد الأشعري قال: حدثنا أبو أسامة عن منفضل عن مغيرة قال سمعت الشعبي يقول: حدثني الحارث الأعور وهو يشهد أنه أحد الكذابين" هذا إسناد كله كوفيون، فأما براد فبإبائه موحدته مفتوحة ثم راء مشددة ثم ألف ثم دال مهمله، وهو عبد الله بن براد بن يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي.

وأما "أبو أسامة" فاسمه: حماد بن أسامة بن يزيد القرشي مولاهم الكوفي الحافظ الضابط المتقن العابد، وأما "منفضل" فهو ابن مهلهل أبو عبد الرحمن السعدي الكوفي الحافظ الضابط المتقن العابد. وأما "مغيرة" فهو ابن مقسم أبو هشام الضبي الكوفي، وتقدم أن ميم المغيرة تضم وتكسر، وأما قوله: "أحد الكذابين" فبفتح النون على الجمع، والضمير في قوله: "وهو يشهد" يعود على الشعبي، والقائل: "وهو يشهد" هو المغيرة، والله أعلم.

وأما قول الحارث: "تعلّمتُ الوحي في ستين أو في ثلاث سنين، وفي الرواية الأخرى: القرآن هين، الوحي أشد" فقد ذكره مسلم في جملة ما أنكر على الحارث وجرح به وأخذ عليه من قبيح مذهبه وغلوه في التشيع وكذبه. قال القاضي عياض رحمه الله: وأرجو أن هذا من أخف أقواله لاحتماله الصواب، فقد فسره بعضهم بأن الوحي هنا الكتابة، ومعرفة الخط. قاله الخطابي يقال: أوحى ووحى إذا كتب، وعلى هذا ليس على الحارث في هذا درك وعليه الدرك في غيره، قال القاضي: ولكن لما عرف قبح مذهبه وغلوه في مذهب الشيعة ودعواهم الوصية إلى علي عليه السلام وسر النبي ﷺ إليه من الوحي وعلم الغيب ما لم يطلع غيره عليه بزعمهم، سيء الظن بالحارث في هذا، وذهب به ذلك المذهب، ولعل هذا القائل فهم من الحارث معنى منكراً فيما أراده، والله أعلم.

*قوله: "الوحي أشد": هذا مما أنكر عليه، وكأنه بناء على أنه قال ذلك على اعتقاد أهل التشيع أن القرآن المعروف مغير، والوحي غيره، نعوذ بالله منه.

٤٨ - (٢٣) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ، وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْمُعِيزَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ الْحَارِثَ أَتَاهُم.

٤٩ - (٢٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ قَالَ: سَمِعَ مُرَّةَ الْهَمْدَانِيَّ مِنَ الْحَارِثِ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ: أَقْعُدْ بِالْبَابِ، قَالَ، فَدَخَلَ مُرَّةٌ وَأَخَذَ سَيْفَهُ، قَالَ: وَأَحْسَنُ الْحَارِثُ بِالشَّرِّ، فَذَهَبَ.

٥٠ - (٢٥) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: قَالَ لَنَا إِبْرَاهِيمُ: يَاكُمْ وَالْمُعِيزَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبَا عَبْدِ الرَّحِيمِ، فَإِنَّهُمَا كَذَّابَانِ.

٥١ - (٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: كُنَّا نَأْتِي أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيَّ وَنَحْنُ غُلَمَةٌ أَيْفَاعٌ،

قوله: "حدث زائدة عن منصور والمغيرة عن إبراهيم" فالمغيرة مجرور معطوف على منصور.

قوله: "وأحسن الحارث بالشعر" هكذا ضبطناه من أصول محققة "أحسن" ووقع في كثير من الأصول أو أكثرها، "حسن" بغير ألف، وهما لغتان حس وأحسن، ولكن أحسن أفصح وأشهر، وبها جاء القرآن العزيز. قال الجوهري وآخرون: حس وأحسن لغتان بمعنى علم وأيقن. وأما قول الفقهاء وأصحاب الأصول الخاصة والحواش الخمس، فأما يصح على اللغة القليلة حس بغير ألف والكثير في "حسن" بغير ألف أن يكون بمعنى قتل.

قوله: إبراهيم والمغيرة بن سعيد وأبا عبد الرحيم فإيهما كذابان". أما المغيرة بن سعيد فقال النسائي في كتابه "كتاب الضعفاء"، هو كوفي دجال أحرق بالنار زمن النخعي، ادعى النبوة. وأما أبو عبد الرحيم، فقيل هو شقيق الضبي الكوفي القاص، وقيل: هو سلمة بن عبد الرحمن النخعي، وكلاهما يكنى أبا عبد الرحيم، وهما ضعيفان، وسألي ذكرهما قريباً أيضاً إن شاء الله تعالى.

قوله: "وحدثني أبو كامل الجحدري" هو بجمع مفتوحة ثم حاء ساكنة، ثم دال مفتوحة مهملة، واسم أبي كامل: فضيل بن حسين بالتصغير فإيهما ابن طنحة البصري. قال أبو سعيد السمعي: هو منسوب إلى "جحدر" اسم رجل، أما أبو عبد الرحيم السلمي فبضم السين، واسمه عبد الله بن حبيب بن ربيعة بضم الراء وفتح الفوحدة وكسر المثناة المشددة وآخره هاء، الكوفي التابعي الجليل.

وقوله: "غسة" جمع غلام، واسم الغلام يقع على الصبي من حين يولد على اختلاف حالاته إلى أن يبلغ. ومعنى الأيفاع: وقوله: "أيفاع" أي شبيهة قال القاضي عياض: معناه بالغون، يقال: غلام يافع ويفع ويفعة، بفتح -

فَكَانَ يَقُولُ لَنَا: لَا تُحَالِسُوا الْقُصَّاصَ غَيْرَ أَبِي الْأَخْوَصِ، وَإِيَّاكُمْ وَشَقِيقًا، قَالَ وَكَانَ شَقِيقُ هَذَا يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ، وَلَيْسَ بَأَبِي وَائِلٍ.

٥٢- (٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرًا يَقُولُ: لَقِيتُ جَابِرَ بْنَ يَزِيدَ الْجُعْفِيَّ، فَلَمْ أَكُتُبْ عَنْهُ، كَانَ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ.

٥٣- (٢٨) حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَائِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ، قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَ مَا أَخَذْتُ.

-الفاء فيهما إذا شب وبلغ أو كاد يبلغ. قال الثعالبي: إذا قارب البلوغ أو بلغه يقال له: يافع، وقد أيفع، وهو نادر. وقال أبو عبيد: أيفع الغلام إذا شارف الاحتلام ولم يحتلم، هذا آخر نقل القاضي عياض، وكان اليافع مأخوذ من اليفاع بفتح الياء، وهو ما ارتفع من الأرض. قال الجوهري: ويقال: غلمان أيفاع ويفعة أيضاً.

وأما "القصاص" بضم القاف فجمع قاصر، وهو الذي يقرأ القصص على الناس. قال أهل اللغة: القصة الأمر والخبر، وقد اقتضت الحديث: إذا رويته على وجهه، وقص عليه الخبر قصصاً بفتح القاف، والاسم أيضاً القصص بالفتح، والقصص بكسر القاف اسم جمع للقصة.

وأما شقيق الذي لمي عن محالسته، فقال القاضي عياض: هو شقيق الضَّبِّي الكوفي القاصر، ضعفه النسائي كنيته أبو عبد الرحيم، قال بعضهم: وهو أبو عبد الرحيم الذي حذر منه إبراهيم قبل هذا في الكتاب، وقيل: إن أبا عبد الرحيم الذي حذر منه إبراهيم هو سَلَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النُّعْمِي ذكر ذلك بن أبي حاتم الرازي في كتابه عن ابن المديني. وقول مسلم "وليس بأبي وائل" يعني ليس هذا الذي لمي عن محالسته بشقيق بن سلمة أبي وائل الأسدي المشهور معدود في كبار التابعين، هذا آخر كلام القاضي رحمه الله.

قوله: "وحديثنا أبو غسان محمد بن عمرو الرازي" هو بفتح الغين المعجمة وتشديد السين المهملة، والمسروع في كتب المحدثين وروايتهم "غسان" غير مصروف، وذكره ابن قارس في المحمل وغيره من أهل اللغة في باب "غسن" وفي باب "غسس"، وهذا تصريح بأنه يجوز صرفه، وترك صرفه فمن جعل النون أصلاً صرفه، ومن جعلها زائدة لم يصرفه، وأبو غسان هذا هو الملقب بزنيج بضم الزاي وبالحميم. قوله: في جابر الجعفي: "كان يؤمن بالرجعة" هي بفتح الراء قال الأزهري وغيره لا يجوز فيها إلا الفتح.

معنى الرجعة هنا: وأما رجعة المرأة المطلقة ففيها لغتان الكسر والفتح، قال القاضي عياض رحمه الله: وحكي في هذه الرجعة التي كان يؤمن بها جابر الكسر أيضاً، ومعنى إيمانه بالرجعة هو ما تقوله الرافضة وتعنفه بزعمها الباطل أن علماً -كرم الله وجهه- في السحاب، فلا تخرج -يعني مع من يخرج من ولده- حتى يتأدي من السماء أن انخرجوا معه، وهذا نوع من أباطيلهم وعظيم من جهالاتهم اللاتفة بأذهانهم السخيفة وعقولهم الواهية.

٥٤ - (٢٩) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَحْمِلُونَ عَنْ جَابِرٍ قَبْلَ أَنْ يُظْهَرَ مَا أُظْهَرَ، فَلَمَّا أُظْهَرَ مَا أُظْهَرَ أَتَاهُمُ النَّاسُ فِي حَدِيثِهِ، وَتَرَكُوهُ بَعْضُ النَّاسِ، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا أُظْهَرَ؟ قَالَ: الْإِيمَانُ بِالرَّحْمَةِ.

٥٥ - (٣٠) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْجِمَانِيُّ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ وَأَخُوهُ؛ أَتَاهُمَا سَمْعًا الْجَرَّاحُ بْنُ مَلِيحٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: عِنْدِي سَبْعُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كُلُّهَا.

٥٦ - (٣١) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: سَمِعْتُ زُهَيْرًا يَقُولُ: قَالَ جَابِرٌ: أَوْ سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: إِنَّ عِنْدِي لَخَمْسِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، مَا حَدَّثْتُ مِنْهَا شَيْئًا. قَالَ ثُمَّ حَدَّثَ يَوْمًا بِحَدِيثٍ فَقَالَ: هَذَا مِنَ الْخَمْسِينَ أَلْفًا.

٥٧ - (٣٢) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ الثِّكْرِيُّ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَلَامَ بْنَ أَبِي مُطِيعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرًا الْجَعْفِيَّ يَقُولُ: عِنْدِي خَمْسُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله رحمه الله "وحدثني سلمة بن شبيب حدثنا الحميدي حدثنا سفيان" هو سفيان بن عيينة الإمام المشهور. ضبط الأسماء: وأما "الحميدي" فهو عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبد الله بن الزبير بن عبيد الله بن حميد أبو بكر القرشي الأسدي المكي. وقوله: "حدثنا أبو يحيى الجماني" هو بكسر الجاء المهملة، واسمه: عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي منسوب إلى "حمان" بطن من همدان. وأما "الجراح بن مبيح" فبفتح الميم وكسر اللام، وهو والد وكيع، وهذا الجراح ضعيف عند المحققين ولكنه مذكور هنا في المتابعات. وقوله: "عندي سبعون ألف حديث عن أبي جعفر".

ترجمة أبي جعفر الباقر: أبو جعفر هذا هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب «عج» المعروف بالباقر؛ لأنه بقر العلم أي شفه وفتح فعراف أصله، ويمكن فيه. وقوله: "سمعت أبا الوليد يقول: سمعت سلام بن أبي مطيع" اسم أبي الوليد هشام بن عبد الملك، وهو الطيالسي، وسلام بن مطيعيد اللام، واسم أبي مطيع سعد.

معنى الرافضة: قوله: "إن الرافضة تقول: إن علياً عليه السلام في أصحاب فلا تخرج" إلى آخره، تخرج بالثؤود وسموا رافضة من الرفض وهو الترك، قال الأصمعي وغيره سموا رافضة؛ لأنهم رفضوا زيد بن علي فتركوه.

قال مسلم رحمه الله: "وحدثني سلمة حدثنا الحميدي حدثنا سفيان قال سمعت جابرًا يحدث بنحو من ثلاثين ألف حديث" قال أبو عبيد الغساني الجبالي: سقط ذكر سلمة بن شبيب بين مسلم والحميدي عند ابن ماهان، -

٥٨ - (٣٣) وَحَدَّثَنِي سَلْمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ جَابِرًا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ (يوسف: ٨٠) قَالَ: فَقَالَ جَابِرٌ: لَمْ يَجِئْ تَأْوِيلُ هَذِهِ، قَالَ سُفْيَانُ: وَكَذَبَ، فَقُلْنَا لِسُفْيَانَ: وَمَا أَرَادَ بِهَذَا؟ فَقَالَ: إِنَّ الرَّافِضَةَ تَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا فِي السَّحَابِ، فَلَا تَخْرُجُ مَعَ مَنْ يَخْرُجُ مِنْ وَلَدِهِ، حَتَّى يُنَادِيَ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ - يُرِيدُ عَلِيًّا - أَنَّهُ يُنَادِي أَخْرَجُوا مَعَ فُلَانٍ، يَقُولُ جَابِرٌ: فَهَذَا تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ، وَكَذَبَ، كَانَتْ فِي إِخْوَةِ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٥٩ - (٣٤) وَحَدَّثَنَا سَلْمَةُ: حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يُحَدِّثُ يَنْحُو مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ: مَا اسْتَحْلُ أَنْ أَذْكَرَ مِنْهَا شَيْئًا، وَأَنْ لِي كَذًا وَكَذًا. وَقَالَ مُسْلِمٌ: وَسَمِعْتُ أَبَا غُسَّانَ، مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو الرَّازِيَّ قَالَ: سَأَلْتُ حَرِيرَ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ، فَقُلْتُ: الْحَارِثُ بْنُ حَصِيرَةَ لَقِيْتَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، شَيْخٌ طَوِيلُ السُّكُوتِ، يُصِرُّ عَلَى أَمْرِ عَظِيمٍ.

٦٠ - (٣٥) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ...

والصواب رواية الجلودي بإثباته، فإن مسلماً لم يلق الحميدي، قال أبو عبد الله بن الحذاء أحد رواة كتاب مسلم: سألت عبد الغني بن سفيان، هل روى مسلم عن الحميدي؟ فقال: لم أره إلا في هذا الموضع، وما أبعد ذلك أو يكون سقط قبل الحميدي رجل. قال القاضي عياض: وعبد الغني إنما رأى من مسلم نسخة ابن ماهان فلذلك قال ما قال، ولم تكن نسخة الجلودي دخلت مصر، قال: وقد ذكر مسلم قبل هذا: حدثنا سلمة حدثنا الجلودي في حديث آخر، كذا هو عند جميعهم، وهو الصواب هنا أيضاً إن شاء الله تعالى.

ضبط الأسماء: قوله: "الحارث بن حصيرة" هو بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين وآخره هاء، وهو أزدِّي كوفي سمع زيد بن وهب، قاله البخاري.

بيان معنى الدورقي: قال مسلم رحمه الله: "حدثني أحمد بن إبراهيم الدورقي" هو بفتح الدال وإسكان الواو وفتح الراء وبالضاد، واختلف في معنى هذه النسبة، فقيل: كان أبوه ناسكاً أي عابداً، وكانوا في ذلك الزمان يسمون-

*قوله: "أخرجوا مع فلان": يريدون به المهدي الموعود، فيصير قوله: ﴿فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ﴾ (يوسف: ٨٠) حكاية عن قول المهدي، والأرض البرية، والمراد بقوله: ﴿حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ (يوسف: ٨٠) هو نداء علي من السماء فانظروا إلى أولئك القوم ونحرفهم كتاب الله، نعوذ بالله منه.

عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: وَذَكَرَ أَيُّوبُ رَجُلًا يَوْمًا، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ بِمُسْتَقِيمِ اللِّسَانِ، وَذَكَرَ آخَرُ فَقَالَ: هُوَ يَزِيدُ فِي الرِّقْمِ.

٦١- (٣٦) حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ أَيُّوبُ: إِنَّ لِي جَارًا، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ فَضْلِهِ، وَلَوْ شِئْتُ لَعَنَيْتُ عَلَى ثَمَرَتَيْنِ مَا رَأَيْتُ شَهَادَتَهُ جَائِزَةً.

٦٢- (٣٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: قَالَ مَعْمَرٌ: مَا رَأَيْتُ أَيُّوبَ اغْتَابَ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا عَبْدَ الْكَرِيمِ يَعْنِي أَبَا أُمَيَّةَ، فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ، فَقَالَ- رَحِمَهُ اللَّهُ - : كَانَ غَيْرَ يَقِيَّةٍ، لَقَدْ سَأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لِعِكْرَمَةَ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرَمَةَ.

٦٣- (٣٨) حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى، فَجَعَلَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ قَالَ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِقَتَادَةَ، فَقَالَ: كَذَبَ مَا سَمِعَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَائِلًا، يَتَكَفَّفُ النَّاسَ، زَمَنَ طَاعُونِ الْجَارِبِ.

-الناست: دورقيًا، وهذا القول مروي عن أحمد الدورقي هذا، وهو من أشهر الأقوال. وقيل: هي نسبة إلى القلائس الطوال التي تسمى: الدورقية. وقيل: منسوب إلى "دورق" بئدة بـ"فارس" أو غيرها. قوله: "ذكر أيوب رجلاً يوماً، وذكر آخر فقال: لم يكن بمستقيم اللسان، وهذا النطقان كناية عن الكذب، وقول أيوب في الرقمة أيوب هذا هو الشَّخْبَانِي تقدم ذكره أول الكتاب، وهذان النطقان كناية عن الكذب، وقول أيوب في عبد الكريم يعني: "كان غير ثقة لقد سألتني عن حديث لعكرمة ثم قال: سمعت عكرمة هذا القطع بكذبه، وكونه غير ثقة يمثل هذه القضية قد يستشكل من حيث أنه يجوز أن يكون سمعه من عكرمة ثم نسيه، فسأل عنه ثم ذكره فرواه، ولكن عرف كذبه بفرائن، وقد قدمت إيضاح هذا في أول هذا الباب.

ذكر الأئمة الذين نصّوا على ضعف عبد الكريم أبي أمية: ومن نص على ضعف عبد الكريم هذا سفيان بن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل وابن عدي، وكان عبد الكريم هذا من فضلاء فقهاء البصرة، والله أعلم.

قوله: أما "أبو داود" هذا فاسمه تَمِيمُ بْنُ الْخَارِثِ الْقَاصِ الْأَعْمَى متفق على ضعفه، قال عمرو بن عني: هو متروك. وقال يحيى بن معين وأبو زرعة: ليس هو بشيء. وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وضعفه آخرون. -

وقوله "ما سمع منهم" يعني البراء وزيدا وغيرهما ممن زعم أنه روي عنه، فإنه زعم أنه رأى ثمانية عشر بديها كما صرح به في الرواية الأخرى في الكتاب.

شرح الكلمات: وقوله: "يتكفف الناس" معناه: يسأخم في كفه أو بكفه، ووقع في بعض النسخ: يتطفف بالطاء، وهو بمعنى يتكفف أي يسأل في كفه الطفيف وهو القليل، وذكر ابن أبي حاتم في كتابه "الجرح والتعديل" وغيره: "يتنطف" ولعله مأخوذ من قولهم: ما تنطفت به أي ما تنطخت.

معنى الطاعون الجارف وزمان وقوعه: وأما طاعون الجارف فسمي بذلك لكثرة من مات فيه من الناس، وسمي الموت جارفاً لاجترافه الناس، وسمي السيل جارفاً لاجترافه على وجه الأرض، والجرف الغرف من فوق الأرض وكشع ما عليها.

وأما الطاعون: فوباء معروف وهو بقر وورم مؤلم جداً يخرج مع لب، ويمسود ما حوله أو يخضر أو يحمر حمرة بنفسجية كدرة، ويحصل معه خفقان القلب والقيء، وأما زمن طاعون الجارف، فقد اختلف فيه أقوال العلماء ^{رحمهم الله} اختلافاً شديداً متبايناً تبايناً بعيداً، فمن ذلك ما قاله الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد المير في أول التمهيد قال: مات أيوب السخيتي في سنة اثنتين وثلاثين ومائة في طاعون الجارف، ونقل ابن قتيبة في "المعارف" عن الأصمعي أن طاعون الجارف كان في زمن ابن الزبير سنة سبع وستين، وكذا قال أبو الحسن علي بن محمد بن أبي سيف المديني في كتاب "التعازي" أن طاعون الجارف كان في زمن ابن الزبير ^{رحمهم الله} سنة سبع وستين في شوال، وكذا ذكر الكلاباذي في كتابه في "رجال البخاري" معنى هذا فإنه قال: ولد أيوب السخيتي سنة ست وستين، وفي قول: إنه ولد قبل الجارف سنة.

وقال القاضي عياض في هذا الموضع: كان الجارف سنة تسع عشرة ومائة، وذكر الحافظ عبد الغني المقدسي في ترجمة عبد الله بن مطرف عن يحيى القطان قال: مات مطرف بعد طاعون الجارف، وكان الجارف سنة سبع وثمانين، وذكر في ترجمة يونس بن عبيد أنه رأى أنس بن مالك، وأنه ولد بعد الجارف، ومات سنة سبع وثلاثين ومائة.

الجمع بين الأقوال في وقت الطاعون: فهذه أقوال متعارضة، فيجوز أن يجمع بينها بأن كل طاعون من هذه تسمى جارفاً؛ لأن معنى الجرف موحود في جميعها، وكانت الطواعين كثيرة، ذكر ابن قتيبة في "المعارف" عن الأصمعي أن أول طاعون كان في الإسلام طاعون عمواس بـ"الشام" في زمن عمر بن الخطاب ^{رحمهم الله} فيه توفي أبو عبيدة بن الجراح ^{رحمهم الله}، ومعاذ بن جبل وامرأته وابنه ^{رحمهم الله}، ثم الجارف في زمن ابن الزبير، ثم طاعون الفتية؛ لأنه بدأ في العذاري والجواري بـ"البصرة" و"بواسط" و"بالشام" و"الكوفة" وكان الحجاج يومئذ بـ"واسط" في ولاية عبد الملك بن مروان، وكان يقال له: "طاعون الأشراف" يعني لما مات فيه من الأشراف، ثم طاعون علي بن أرطاة سنة مائة، ثم طاعون غراب سنة سبع وعشرين ومائة، وغراب رجل، ثم طاعون مسلم بن قتيبة سنة إحدى وثلاثين ومائة في شعبان وشهر رمضان، وأقلع في شوال، وفيه مات أيوب السخيتي قال: ولم يقع بـ"المدينة" =

٦٤- (٣٩) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ قَالَ: دَخَلَ أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى عَلَى قَتَادَةَ، فَلَمَّا قَامَ قَالُوا: إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ لَقِيَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ بَذْرِيًّا، فَقَالَ قَتَادَةُ: هَذَا كَانَ سَائِلًا قَبْلَ الْجَارِفِ، لَا يَعْرُضُ لَشَيْءٍ مِنْ هَذَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ، فَوَاللَّهِ! مَا حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ بَذْرِيٍّ مُشَافَهَةً، وَلَا حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ بَذْرِيٍّ مُشَافَهَةً، إِلَّا عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ.

هــولا "تمكة" طاعون، قط، هذا ما حكاه ابن قتيبة. وقال أبو الحسن المدائني: كانت الطواعين المشهورة العظام في الإسلام خمسة: طاعون شيرازي بالمداين على عهد النبي ﷺ في سنة ست من الهجرة، ثم طاعون عمواس في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان بـ"الشام" مات فيه خمسة وعشرون ألفاً، ثم طاعون الجارف في زمن ابن الزبير في شوال سنة تسع وستين هلك في ثلاثة أيام في كل يوم سبعون ألفاً، مات فيه لأنس بن مالك رضي الله عنه ثلاثة وثمانون ألفاً، ويقال: ثلاثة وسبعون ألفاً، ومات لعبد الرحمن بن أبي بكر أربعة آلاف، ثم طاعون الفتيات في شوال سنة سبع وثمانين، ثم كان طاعون في سنة إحدى وثلاثين ومائة في رجب، واشتد في شهر رمضان، فكان يخصي في سكة المربد في كل يوم ألف جنازة أياماً ثم خف في شوال، وكان بـ"الكوفة" طاعون، وهو الذي مات فيه المغيرة بن شعبة سنة خمسين، هذا ما ذكره المدائني وكان طاعون عمواس سنة ثمان عشرة.

وقال أبو زرعة الدمشقي: كان سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة، وعمواس قرية بين الرملة وبيت المقدس نسب الطاعون إليها، لكونه بدأ فيها، وقيل: لأنه عم الناس، وتواسوا فيه، ذكر القولين للحافظ عبد الغني في ترجمة أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه وعمواس بفتح العين والميم، فهذا مختصر ما يتعلق بالطاعون، فإذا علم ما قالوه في طاعون الجارف، فإن قتادة ولد سنة إحدى وستين، ومات سنة سبع عشرة ومائة على المشهور، وقيل: سنة ثمان عشرة.

الرد على القاضي عياض في تعيين زمان طاعون الجارف: ويلزم من هذا بطلان ما فسر به القاضي عياض رضي الله عنه طاعون الجارف هنا، ويتعين أحد الطاعونين، فأما سنة سبع وستين فإن قتادة كان ابن ست سنين في ذلك الوقت، ومثله يضبطه، وأما سنة سبع وثمانين، وهو الأظهر - إن شاء الله تعالى - والله أعلم.

تفسير قوله: "لا يعرض لشيء" والرد على قول أبي داود الأعمى: وأما قوله: "لا يعرض لشيء من هذا" فهو بفتح الباء وكسر الراء، ومعناه: لا يعنى بالحديث.

وقوله: "ما حدثنا الحسن عن بدرى مشافهة"، ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدرى مشافهة إلا عن سعد بن مالك" المراد بهذا الكلام إبطال قول أبي داود الأعمى هذا، وزعمه أنه لقي ثمانية عشر بدرياً، فقال قتادة: الحسن البصري وسعيد بن المسيب أكبر من أبي داود الأعمى، وأجل وأقدم سناً، وأكثر اعتناء بالحديث وملازمة أهله والاجتهاد في الأخذ عن الصحابة، ومع هذا كله ما حدثنا واحد منهما عن بدرى واحد، فكيف يزعم أبو داود الأعمى أنه لقي ثمانية عشر بدرياً؟ هذا مهتان عظيم.

٦٥- (٤٠) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ رَقِةَ أَنْ أَبَا جَعْفَرٍ الْهَاشِمِيُّ الْمَدَنِيُّ كَانَ يَضَعُ أَحَادِيثَ، كَلَامَ حَقٍّ، وَلَيْسَتْ مِنْ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ يَرَوِيهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٦- (٤١) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا نَعِيمٌ بْنُ حَمَّادٍ. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سُمْيَانَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا نَعِيمٌ بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: كَانَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ.

ترجمة سعد بن أبي وقاص. والمسيب وابنه سعيد: وقوله: "سعد بن مالك" هو سعد بن أبي وقاص، واسم أبي وقاص مالك بن أهيب، ويقال: وهيب. وأما "العُسيب" والد سعيد، فصحابي مشهور به وهو بفتح الياء، هذا هو المشهور وحكي صاحب "مطالع الأنوار" عن علي بن المديني أنه قال: أهل العراق يفتحون الياء، وأهل المدينة يكسرونها، قال: وحكي أن سعيداً كان يكره الفتح، وسعيد إمام التابعين وسيدهم ومقدمهم في الحديث والفقه وتعبير الرؤيا والورع والزهد وغير ذلك، وأحواله أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تذكر، وهو مدني كنيته أبو محمد، والله أعلم.

قوله: "عن رقية أن أبا جعفر الهاشمي المدني كان يضع أحاديث كلام حق" أما رقية فعلى لفظ رقية الإنسان، وهو رقية بن مسقلة بفتح الميم واسكان السين المهملة وفتح الغاف بن عبد الله العبدي الكوفي أبو عبد الله، وكان عظيم القدر جليل الشأن به.

وأما قوله: "كلام حق" فنصيب كلام، وهو بدل من أحاديث، ومعناه كلام صحيح المعنى، وحكمة من الحكم، ولكنه كذب، فنسبه إلى النبي ﷺ وليس هو من كلامه ﷺ.

ترجمة أبي جعفر عبد الله بن مسور الهاشمي وكلام الإمام البخاري في الفرق بين المدني والمدني: وأما "أبو جعفر" هذا، فهو عبد الله بن مسور المدائني أبو جعفر الذي تقدم في أول الكتاب في "الضعفاء والواضعين". قال البخاري في تاريخه: هو عبد الله بن مسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب أبو جعفر القرشي الهاشمي، وذكر كلام رقية، وهو هذا الكلام الذي هنا، ثم إنه وقع في الأصول هنا "المدني" وفي بعضها "المديني" بزيادة ياء، ولم أر في شيء منها هنا المدائني، ووقع في أول الكتاب المدائني، فأما المديني والمدني فنسبة إلى مدينة النبي ﷺ والقياس المدني بخذف الياء، ومن أثبتها فهو على الأصل، وروى أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي الإمام الحافظ في كتاب "الأنساب المشقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط" بإسناده عن الإمام أبي عبد الله البخاري قال: المَدِينِيُّ يعني بالياء هو الذي أقام بالمدينة، ولم يفارقها، والمدني الذي تحول عنها، وكان منها.

قال مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا نَعِيمٌ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُمْيَانَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

٦٧- (٤٢) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ أَبُو حَفْصٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَ بْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ: قُلْتُ لِعَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ: إِنَّ عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا" قَالَ: كَذَبَ، وَاللَّهِ! عَمْرُو، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَحُوزَهَا إِلَى قَوْلِهِ الْحَبِيثُ.

٦٨- (٤٣) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ قَدْ لَزِمَ أَيُّوبَ وَسَمِعَ مِنْهُ، فَفَقَدَهُ أَيُّوبُ، فَقَالُوا لَهُ: يَا أَبَا بَكْرٍ! إِنَّهُ قَدْ لَزِمَ عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ. قَالَ حَمَّادُ: فَبَيْنَا أَنَا يَوْمًا مَعَ أَيُّوبَ وَقَدْ بَكَّرْنَا إِلَى السُّوقِ، فَاسْتَقْبَلَهُ الرَّجُلُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَيُّوبُ وَسَأَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ أَيُّوبُ: بَلِّغْنِي أَنَّكَ لَزِمْتَ ذَلِكَ الرَّجُلَ، قَالَ حَمَّادُ: سَمَاءُ، يَعْنِي عَمْرًا؟ قَالَ: نَعَمْ، يَا أَبَا بَكْرٍ! إِنَّهُ يَحِيفُنَا بِأَشْيَاءَ غَرَائِبَ، قَالَ: يَقُولُ لَهُ أَيُّوبُ: إِنَّمَا نَفَرُ أَوْ نَفَرُكَ مِنْ تِلْكَ الْغَرَائِبِ.

نحیی قال: حدثنا نعم بن حماد حدثنا أبو داود الطيالسي هكذا وقع في كثير من الأصول المحققة قول أبي إسحاق، ولم يقع قوله في بعضها، وأبو إسحاق هذا صاحب مسلم ورؤية الكتاب عنه، فيكون قد سأل مسلمًا في هذا الحديث، وعلا فيه رجل. وأما "أبو داود الطيالسي" فاسمه سليمان بن أبي داود تقدم بيانه. أما "عوف" فتقدم بيانه في أول الكتاب.

ترجمة عمرو بن عبيد القاري: وأما "عمرو بن عبيد" فهو القدري المعتزلي الذي كان صاحب الحسن البصري. وقوله ﷺ: "مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا" صحيح مروي من طرق، وقد ذكرها مسلم رحمه الله بعد هذا، ومعناه عند أهل العلم: أنه ليس ممن اعتدى بهدنا واقتدى بعلما وعملا وحسن طريقتنا كما يقول الرجل تولده إذا لم يرض فعله: لست مني، وهكذا القول في كل الأحاديث الواردة بنحو هذا القول، كقوله ﷺ: "مَنْ غَشَّ فَيْسَ مِنَّا" وأشباهه.

وجه تكذيب عوف عمرو بن عبيد: ومراد مسلم رحمه الله بإدخال هذا الحديث هنا بيان أن عوفا جرح عمرو بن عبيد، وقال: كذب وإنما كذبه مع أن الحديث صحيح؛ لكونه نسبة إلى الحسن وكان عوف من كبار أصحاب الحسن، والعارفين بأحاديثه فقال: كذب في نسبه إلى الحسن، فلم يرو الحسن هذا، أو لم يسمعه هذا من الحسن. بيان مذهب المعتزلة: وقوله: "أراد أن يحوزها إلى قوله الحديث" معناه كذب بهذه الرواية ليعضد بها مذهبه الباطل الرديء، وهو الاعتزال فإنهم يزعمون أن ارتكاب المعاصي يخرج صاحبه عن الإيمان ويخلده في النار، ولا يسمونه كافرين بل فاسقاً مخلداً في النار، وسيأتي الرد عليهم بقواطع الأدلة في كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى.

وقول أيوب السخثياني: "إنما نفر أو نفر من تلك الغرائب" معناه: إنما نهرب أو نخاف من هذه الغرائب التي-

٦٩- (٤٤) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ زَيْدٍ، يَعْنِي حَمَّادًا، قَالَ، قِيلَ لِأَيُّوبَ: إِنَّ عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ رَوَى عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: لَا يُحْلَدُ السَّكَرَانُ مِنَ الثَّبِيدِ، فَقَالَ: كَذَبَ، أَنَا سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: يُحْلَدُ السَّكَرَانُ مِنَ الثَّبِيدِ.

٧٠- (٤٥) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَامَ بْنَ أَبِي مُطِيعٍ يَقُولُ: بَلَغَ أَيُّوبَ أَنِّي آتِي عَمْرًا، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ يَوْمًا فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا لَا تَأْمَنُهُ عَلَى دِينِهِ، كَيْفَ تَأْمَنُهُ عَلَى الْحَدِيثِ؟

٧١- (٤٦) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ.

٧٢- (٤٧) حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى شُعْبَةَ أَسْأَلُهُ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ قَاضِي وَاسِطٍ، فَكَتَبَ إِلَيَّ: لَا تَكْتُبْ عَنْهُ شَيْئًا، وَمَرَّقَ كِتَابِي.

٧٣- (٤٨) وَحَدَّثَنَا الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَفَانَ قَالَ: حَدَّثْتُ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ عَنْ صَالِحِ الْمُرِّي بِحَدِيثٍ عَنْ ثَابِتٍ فَقَالَ: كَذَبَ، وَحَدَّثْتُ هَمَّامًا عَنْ صَالِحِ الْمُرِّي بِحَدِيثٍ فَقَالَ: كَذَبَ.

«يأتي بها عمرو بن عبيد مخافة من كونه كاذباً، فنقع في الكذب على رسول الله ﷺ، إن كانت أحاديث، وإن كانت من الأراء والمذاهب فحذراً من الوقوع في البدع أو في مخالفة الجمهور».

وقوله: «نفرق» يفتح الراء. وقوله: «نفر أو نفرق» شك من الراوي في إحداهما. قوله: «حدثنا عمرو بن عبيد قبل أن يحدث» هو بضم الياء وإسكان الحاء وكسر الدال يعني قبل أن يصير مبتدعاً قدرياً. قوله: «كتب إلي شعبة أسأله عن أبي شبة قاضي واسط فكتب إلي لا تكتب عنه شيئاً ومرق كتابي».

ترجمة أبي شبة والحكم بضعفه: وأبو شبة هذا هو جد أولاد أبي شبة، وهم أبو بكر وعثمان والقاسم بنو محمد بن إبراهيم أبي شبة، وأبو شبة ضعيف، وقد قدمنا بيانه وبيانهم في أول الكتاب، وواسط مصروف، كذا سمع من العرب، وهي من بناء الخجاج بن يوسف. وقوله: «ومرق كتابي» هو بكسر الزاي أمره بتزيفه مخافة من بلوغه إلى أبي شبة ووقوفه على ذكره له بما يكره لئلا يئانه منه أذى أو يترتب على ذلك مفسدة.

ترجمة صالح المري وبيان ضعفه: قوله في صالح المري «كذب» هو من نحو ما قدمناه في قوله: «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث» معناه ما قاله مسلم: يجري الكذب على أنسبتهم من غير تعمد، وذلك لأنهم

٧٤- (٤٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: قَالَ لِي شُعْبَةُ: أَتَبِ جَرِيرَ بْنِ حَارِثٍ فَقُلْتُ لَهُ: لَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تُرَوِّىَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ، فَإِنَّهُ يَكْذِبُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قُلْتُ لِشُعْبَةَ: وَكَيْفَ ذَاكَ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَنِ الْحَكَمِ بِأَشْيَاءَ لَمْ أَجِدْ لَهَا أَصْلًا -قَالَ- قُلْتُ لَهُ: بِأَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ قُلْتُ لِلْحَكَمِ: أَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَتْلَى أُحُدٍ؟ فَقَالَ: لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِمْ وَدَفَنَهُمْ. قُلْتُ لِلْحَكَمِ: مَا تَقُولُ فِي أَوْلَادِ الرُّنَاءِ؟ قَالَ: يُصَلَّى عَلَيْهِمْ، قُلْتُ: مِنْ حَدِيثٍ مَنْ يُرَوِّى؟ قَالَ: يُرَوِّى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، فَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَزَارِ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه.

٧٥- (٥٠) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، وَذَكَرَ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، فَقَالَ: حَلَفْتُ أَلَّا أُرَوِّىَ عَنْهُ شَيْئًا، وَلَا عَنْ خَالِدِ بْنِ مَخْدُوجٍ.....

-لا يعرفون صناعة هذا الفن، فيخبرون بكل ما سمعوه، وفيه الكذب فيكونون كاذبين فإن الكذب الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو سهواً كان الإخبار أو عمداً كما قدمناه، وكان صالح هذا من كبار العباد الزهاد الصالحين، وهو صالح بن بشير بفتح الباء وكسر الشين، أبو بشير: البصري القاضي، وقيل له: "المري" لأن امرأة من بني مرة أعتقته، وأبوه عربي، وأمه معتقة للمرأة المرية، وكان صالح رضي الله عنه حسن الصوت بالقرآن، وقد مات بعض من سمع فرائده، وكان شديد الخوف من الله تعالى كثير البكاء، قال عفان بن مسلم: كان صالح إذا أخذ في قصصه كأنه رجل مذعور يفرغك أمره من حزنه، وكثرة بكائه كأنه تكلني، والله أعلم.

قوله: "عن ميسم" هو بكسر الميم وفتح السين.

قوله: "فنت للحكم" ما تقول في أولاد الرنأ؟ قال: يصلى عليهم، قلت: من حديث من يروى؟ قال يروى عن الحسن البصري، فقال الحسن بن عمار: حدثنا الحكم عن يحيى بن الحزاز عن علي.

بيان ضعف الحسن بن عمار: معنى هذا الكلام أن الحسن بن عمار كاذب، فروى هذا الحديث عن الحكم عن يحيى عن علي، وإنما هو عن الحسن البصري من قوله، وقد قدمنا أن مثل هذا وإن كان يحتمل كونه جاء عن الحسن، وعن علي، لكن الحفاظ يعرفون كذب الكاذبين بقرائن، وقد يعرفون ذلك بدلائل قطعية يعرفها أهل هذا الفن، فقولهم مقبول في كل هذا، والحسن بن عمار متفق على ضعفه وتركه، و"عمار" بضم العين، ويحيى بن الحزاز بالميم والزاي وبالراء آخره. قال صاحب "المطلع": ليس في "الصحيحين" و"الموطأ" غيره، ومن سواه حزار أو حراز بالخاء فيهما.

بيان ضعف خالد بن مخلد وزيد بن ميمون: أما "مخدوج" فميمم مفتوحة ثم حاء ساكنة ثم دال مضمومة-

-وقال:- لَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثِي بِهِ عَنْ بَكْرِ الْمُزْنِيِّ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ مُورِقٍ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ الْحَسَنِ، وَكَانَ يَنْسِبُهُمَا إِلَى الْكَذِبِ.
 قَالَ الْحُلَوَانِيُّ: سَمِعْتُ عَبْدَ الصَّمَدِ، وَذَكَرْتُ عَنْهُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، فَنَسَبَهُ إِلَى الْكَذِبِ.
 ٧٦- (٥١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ: قَدْ أَكْثَرْتَ عَنْ عَبْدِ بْنِ مَنْصُورٍ، فَمَا لَكَ لَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ حَدِيثَ الْعَطَارَةِ الَّذِي رَوَى لَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ؟ فَقَالَ لِي: اسْكُتْ، فَأَنَا لَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ فَسَأَلْتَاهُ فَقُلْنَا لَهُ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَرْوِيهَا عَنْ أَنَسٍ؟ فَقَالَ: أَرَأَيْتُمَا رَجُلًا يُذْنِبُ فَيَتُوبُ، أَلَيْسَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ؟ قَالَ قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ أَنَسٍ، مِنْ ذَا قَلِيلٍ وَلَا كَثِيرٍ، إِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ النَّاسُ فَأَتَيْنَا لَا نَعْلَمَانِ أَنِّي لَمْ أَلْقَ أَنَسًا.

-مهملتين ثم واو ثم جيم، وخالد هذا واسطوي ضعيف، وضعفه أيضاً النسائي، وكتبته أبو روح، رأى أنس بن مالك رحمه الله. وأما "زياد بن ميمون" فبصري كنيته أبو عمار ضعيف، قال البخاري في "تاريخه" تركوه.
 ترجمة بكر المزني، ومورق: وأما "بكر المزني" فهو يفتح الباء، وإسكان الكاف، وهو بكر بن عبد الله المزني بالزاي أبو عبد الله البصري التابعي الجليل الفقيه رحمه الله.

وأما "مورق" فبضم الميم وفتح الواو وكسر الراء المشددة، وهو مورق بن المشمرج بضم الميم الأولى وفتح الشين المعجمة وكسر الراء، وبالجميم، المعجلي الكوفي أبو المعتمر التابعي الجليل العابد.

وأما قوله: "وكان ينسبهما إلى الكذب"، فالقائل هو الحلواني، والناسب يزيد بن هارون، والمنسوبان خالد بن معدوج وزيد بن ميمون. وأما قوله: "حلفت أن لا أروي عنهما"، ففعله نصيحة للمسلمين ومبالغة في التنفير عنهما لكلا يغتر أحدهما فيروي عنهما الكذب، فيقع في الكذب على رسول الله ﷺ وربما راج حديثهما فاحتج به. وأما حكمه بكذب زياد بن ميمون فلكونه حدثه بالحديث عن واحد ثم عن آخر، ثم عن آخر فهو حار على ما قدمناه من انضمام القرائن والدلائل على الكذب، والله أعلم.

تفسير حديث العطارة: قوله: "حديث العطارة" قال القاضي عياض رحمه الله: هو حديث رواه زياد بن ميمون هذا عن أنس أن امرأة يقال لها الحولاء عطارة كانت بالمدينة، فدخلت على عائشة رضي الله عنها وذكرتها مع زوجها، وأن النبي ﷺ ذكر لها في فضل الزوج - وهو حديث طويل غير صحيح - ذكره ابن وضاح بكماله، ويقال: إن هذه العطارة هي الحولاء بنت تويت.

قوله: "فأنا لقيت زياد بن ميمون وعبد الرحمن بن مهدي" فبعد الرحمن مرفوع معطوف على الضمير في قوله: لقيت. قوله: "إن كان لا يعلم الناس فأتينا لا نعلمان أي لم ألق أنسا" هكذا وقع في الأصول: "فأتينا لا نعلمان" -

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: فَلَبَغْنَا، بَعْدُ، أَنَّهُ يَرَوِي. فَأَكْتَنَاهُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: أَتُوبُ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ يُحَدِّثُ، فَتَرَكْنَاهُ.

٧٧- (٥٢) حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ شَبَابَةَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ يُحَدِّثُنَا فَيَقُولُ: سُوَيْدُ بْنُ عَقْلَةَ، قَالَ شَبَابَةُ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ الْقُدُّوسِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَّخِذَ الرُّوحُ عَرَضًا، قَالَ فَقِيلَ لَهُ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا؟ قَالَ: يَعْنِي يَتَّخِذُ كُوَّةً فِي حَائِطٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ الرُّوحُ.

قَالَ مُسْلِمٌ: وَسَمِعْتُ عُيَيْنَةَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ لِرَجُلٍ، - بَعْدَ مَا جَلَسَ مَهْدِيُّ بْنُ هِلَالٍ بِأَيَّامٍ -: مَا هَذِهِ الْعَيْنُ الْمَالِحَةُ الَّتِي تَبَعْتُ قِبَلَكُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ!

٧٨- (٥٣) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَفَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَوَانَةَ قَالَ: مَا بَلَغَنِي عَنِ الْحَسَنِ حَدِيثٌ، إِلَّا أَتَيْتُ بِهِ أَبَانَ بْنَ أَبِي عِيَّاشٍ، فَقَرَأَهُ عَلَيَّ.

= ومعناه: فأنتما تعلمان. فيجوز أن تكون "لا" زائدة، ويجوز أن يكون معناه: أنتم لا تعلمان، ويكون استفهام تقرير، وحذف همزة الاستفهام.

قوله: "سمعت شبابة يقول: كان عبد القدوس يحدثنا يقول: سويد بن عقلة، قال شبابة: وسمعت عبد القدوس يقول: نهى رسول الله ﷺ أن يتخذ الروح عرضاً، قال: فقيل له: أي شيء، هذا؟ فقال: يعني يتخذ كوة في حائطه ليدخل عليه الروح".

بيان تصحيح عبد القدوس في الإسناد والمثل: المراد بهذا الكلام المذكور بيان تصحيح عبد القدوس وغبائوته واختلال ضبطه وحصول الزعم في إسناده ومثله. فأما الإسناد، فإنه قال: سويد بن عقلة بالعين المهملة والقاف، وهو تصحيف ظاهر، وخطأ بين، وإنما هو غفلة بالعين المعجمة، والفاء المفتوحين.

وأما المثل فقال: الروح يفتح الراء، وعرضاً بالعين المهملة وإسكان الراء، وهو تصحيف قبيح، وخطأ صريح، وصوابه الروح يضم الراء، وعرضاً بالعين المعجمة والراء المفتوحين، ومعناه: فلي أن تتخذ الحيوان الذي فيه الروح عرضاً أي هدفاً للرمي، فيرمى إليه بالنشاب وشبهه، وسيأتي إيضاح هذا الحديث وبيان فقهه في كتاب "الصيد والدبائح" إن شاء الله تعالى. وأما "شبابة" فتقدم بيان اسمه وضبطه. وأما "الكوة" فبفتح الكاف على اللغة المشهورة قال "صاحب المطالع" وحكى فيها الضم. وقوله: "يدخل عليه الروح" أي النسيم.

بيان ضعف مهدي وأبان بن أبي عياش: أما "مهدي" هذا فمتفق على ضعفه. قال النسائي هو بصري متروك، -

٧٩- (٥٤) وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَحْمَةَ الزِّيَّاتِ مِنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ نَحْوًا مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ.

قَالَ عَلِيُّ: فَلَقِيتُ حَمْرَةَ فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَا سَمِعَ مِنْ أَبَانَ، فَمَا عَرَفَ مِنْهَا إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا، خَمْسَةً أَوْ سِتَّةً.

٨٠- (٥٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ: اكْتُبْ عَنْ بَقِيَّةِ مَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا تَكْتُبْ عَنْهُ مَا رَوَى عَنْ غَيْرِ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا تَكْتُبْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ مَا رَوَى، عَنْ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا عَنْ غَيْرِهِمْ.

— يروى عن داود بن أبي هند ويونس بن عبيد. وقوله: "العين الماخلة" كناية عن ضعفه وجرحه، وقوله: "قال: نعم يا ابن إسماعيل"، كأنه وافقه على جرحه، وأبو إسماعيل كنيته حماد بن زيد. قوله: "سمعت أن عوانة قال: ما ينفي عن الحسن حديث إلا أثبت به أبان بن أبي عياش، فقرأه علي" أما أبو عوانة فاسم الوضاح بن عبد الله وأبان يصرف ولا يصرف، والصرف أجود، وقد تقدم ذكر أبي عوانة وأبان، ومعنى هذا الكلام أنه كان يحدث عن الحسن بكل ما يسأل عنه، وهو كاذب في ذلك.

حكم الرواية: قوله: "إن حمزة الزيات رأى النبي ﷺ في المنام فعرض عليه ما سمعه من أبان فما عرف منه إلا شيئاً يسيراً". قال القاضي عياض رحمه الله: هذا ومثله استثناس واستظهار على ما تقرر من ضعف أبان لا أنه يقطع بأمر المنام، ولا أنه تبطل بسببه سنة ثبتت، ولا تثبت به سنة لم تثبت، وهذا بإجماع العلماء، هذا كلام القاضي، وكذا قاله غيره من أصحابنا وغيرهم، فنقلوا الاتفاق على أنه لا يغير بسبب ما يراه المنام ما تقرر في الشرع، وليس هذا الذي ذكرناه محالاً لقوله ﷺ: "من رأى في المنام فقد رآني" فإن معنى الحديث أن رؤيته صحيحة، وليست من أضغاث الأحلام وتلبيس الشيطان، ولكن لا يجوز إثبات حكم شرعي به؛ لأن حالة النوم ليست حالة ضبط وتحقيق لما يسمعه الرائي، وقد اتفقوا على أن من شرط من تقبل روايته وشهادته أن يكون متيقظاً لا مغفلاً، ولا سيء الحفظ، ولا كثير الخطأ، ولا مختل الضبط، والمنام ليس بهذه الصفة فلم تقبل روايته؛ لاختلال ضبطه، هذا كله في منام يتعلق بإثبات حكم على خلاف ما يحكم به الولاة، أما إذا رأى النبي ﷺ بأمره بفعل ما هو مندوب إليه أو ينهيه عن منهي عنه، أو يرشده إلى فعل مصلحة، فلا خلاف في استحباب العمل على وفقه؛ لأن ذلك ليس حكماً محمداً المنام بل بما تقرر من أصل ذلك الشيء، والله أعلم.

قوله: "حدثنا الدارمي" قد تقدم بيانه وأنه منسوب إلى دارم.

ترجمة أبي إسحاق الفزاري: وأما أبو إسحاق الفزاري فبفتح الفاء، واسمه إبراهيم بن محمد بن الحسن بن أسماء بن جارية الكوفي الإمام الجليل المجمع على جلالاته وتقدمه في العلم وفضيلته، والله أعلم.

٨١ - (٥٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: نِعَمَ الرَّحْلُ بَقِيَّةً، لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ يَكْنِي الْأَسَامِيَّ وَيُسَمِّي الْكُنَى، كَانَ ذَهْرًا يُحَدِّثُنَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْوُحَاظِيِّ، فَتَنَظَّرْنَا فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ.

قوله: "قال أبو إسحاق الفزاري: اكتب عن بقية ما روى عن المعروفين، ولا تكتب عنه ما روى عن غير المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل بن عياش ما روى عن المعروفين ولا غيرهم".
كلام النووي على كلام أبي إسحاق في إسماعيل بن عياش: هذا الذي قاله أبو إسحاق الفزاري في إسماعيل خلاف قول جمهور الأئمة. قال عباس: سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن عياش ثقة، وكان أحب إلى أهل الشام من بقية. وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: هو ثقة، والعراقيون يكرهون حديثه. وقال البخاري: ما روى عن الشاميين أصح، وقال عمرو بن علي: إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح. وإذا حدث عن أهل المدينة مثل هشام بن عروة ويحيى بن سعيد وسهيل بن أبي صالح فليس بشيء، وقال يعقوب ابن سفيان: كنت أسمع أصحابنا يقولون: علم الشام، عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم. قال يعقوب: وتكلم قوم في إسماعيل وهو ثقة عدل، أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قالوا: يغرب عن ثقات الحكيين والمدنيين.

وقال يحيى بن معين: إسماعيل ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم، وقال أبو حاتم: هو لين يكتب حديثه، ولا أعلم أحداً كف عنه إلا أبا إسحاق الفزاري، وقال الترمذي: قال أحمد: هو أصح من بقية فان لبقية أحاديث مناكير. وقال أحمد بن أبي الخواريزمي: قال لي وكيع: يروون عندكم عن إسماعيل بن عياش؟ فقلت: أما الوليد ومروان فيرويان عنه، وأما الهيثم بن خارجة ومحمد بن إياس فلا، فقال: وأي شيء الهيثم وابن إياس؟ إنما أصحاب البلد الوليد ومروان، والله أعلم.

قال مسلم رحمه الله... قوله: "سمعت بعض أصحاب عبد الله"، هذا مجهول، ولا يصح الاحتجاج به، ولكن ذكره مسلم متابعة لأصلاً، وقد تقدم في الكتاب نظير هذا، وقد قدما وجه إدخاله هنا.

ذكر تدليس بقية: وأما قوله: "يكنى الأسامي، ويسمى الكنى" فمعناه: أنه إذا روى عن إنسان معروف باسمه كناه ولم يسمه، وإذا روى عن معروف بكنيته سماه ولم يكنه، وهذا نوع من التدليس، وهو فيج مذموم، فإنه يلبس أمره على الناس، ويوهم أن ذلك الراوي ليس هو ذلك الضعيف، فيخرجه عن حاله المعروفة بالجرح المتفق عليه وعلى تركه إلى حالة الجهالة التي لا تؤثر عند جماعة من العلماء بل يحتجون بصاحبها، وتقضى توقفاً عن الحكم بصحته أو ضعفه عند الآخرين، وقد يعتضد المجهول فيحتج به، أو يرجح به غيره أو يستأنس به، وأنبج هذا النوع أن يكنى الضعيف أو يسميه بكنية الثقة أو باسمه، لاشتراكهما في ذلك وشهرة الثقة به، فيوهم الاحتجاج به، وقد قدما حكم التدليس وبسطه في الفصول المتقدمة، والله أعلم.

وأما "الوُحَاظِيُّ" فيضم الواو وتخفيف الحاء المهمله وبالقاء المعجمة، وحكى "صاحب المطالع" وغيره فتح الواو -

٨٧- (٥٧) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يُفْصِحُ بِقَوْلِهِ: كَذَابٌ إِلَّا لِعَبْدِ الْقُدُّوسِ، فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَهُ: كَذَابٌ.

٨٢- (٥٨) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ -وَذَكَرَ الْمُعَلَّى بْنُ عِرْقَانَ- فَقَالَ: قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا ابْنُ مَسْعُودٍ بِصَفَيْنِ، فَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: أَتَرَاهُ يُعِثُّ بَعْدَ الْمَوْتِ؟

٨٤- (٥٩) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ، فَحَدَّثَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ، فَقُلْتُ إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِثَبَّتٍ، قَالَ فَقَالَ الرَّجُلُ: اغْتَبْتُهُ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ: مَا اغْتَابَهُ وَلَكِنَّهُ حَكَمَ: أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبَّتٍ.

-أيضاً، قال أبو علي النسائي: وحاطة بطن من حمير، وعبد القدوس هذا هو الشامي الذي تقدم تضعيفه وتصحيحه، وهو عبد القدوس بن حبيب الكلاعي يفتح الكاف أبو سعيد الشامي فهو كلاعي وحاطي.
وقول الدارمي سمعت أبا نعيم وذكر المعلى بن عرقان فقال: حدثنا أبو وائل قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين فقال أبو نعيم: أترأه يعث بعد الموت؟

بيان كذب المعلى بن عرقان نصّ على ضعفه الإمام البخاري والنسائي: معنى هذا الكلام أن المعلى كذب على أبي وائل في قوله هذا؛ لأن ابن مسعود رحمه الله توفي سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: سنة ثلاث وثلاثين، والأول قول الأكثرين وهذا قبل انقضاء خلافة عثمان رضي الله عنه بثلاث سنين، وصفين كانت في خلافة علي رضي الله عنه بعد ذلك بستين، فلا يكون ابن مسعود رضي الله عنه خرج عليهم بصفين إلا أن يكون يعث بعد الموت، وقد علمتم أنه لم يعث بعد الموت، وأبو وائل مع جلالة وكمال فضيلته وعلو مرتبته والاتفاق على صيائه لا يقول: خرج علينا من لم يخرج عليهم، هذا ما لا شك فيه، فتعين أن يكون الكذب من المعلى بن عرقان مع ما عرف من ضعفه. وقوله: "نريد" هو يضم التاء ومعناه أنظنه.

وأما صفين فكسر الصاد والفاء المشددة وبعدها باء في الأحوال الثلاث: الرفع والنصب والجر، وهذه هي اللغة المشهورة، وفيها لغة أخرى حكاهما أبو عمر الزاهد عن ثعلب عن الفراء، وحكاها صاحب "المطالع" وغيره من المتأخرين "صفون" بالواو في حال الرفع، وهي موضع الوقعة بين أهل الشام والعراق مع علي ومعاوية رضي الله عنه وأما عرقان والد المعلى فيضم العين المهملة وإسكان الراء وبالفاء، هذا هو المشهور، وحكي فيه كسر العين، وبالكسر ضبطه الحفاظ أبو عامر العبدري، والمعلى هذا أسدي كوفي ضعيف. قال البخاري رحمه الله في تاريخه: هو منكر الحديث، وضعفه النسائي أيضاً وغيره.

٨٥ - (٦٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الَّذِي يَرْوِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؟ فَقَالَ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ. وَسَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الْحُوَيْرِثِ؟ فَقَالَ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ. وَسَأَلْتُهُ عَنْ شُعْبَةَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ؟ فَقَالَ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ. وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَامَةِ؟ فَقَالَ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ.

= ترجمة أبي نعيم: وأما "أبو نعيم" فهو الفضل بن دكين بضم المهملة، ودكين لقب واسمه: عمرو بن حماد بن زهير، وأبو نعيم كوفي من أجل أهل زمانه ومن أتقنهم رحمه الله.

قال مسلم رحمه الله: "وحدثني أبو جعفر الدارمي" اسم أبي جعفر هذا أحمد بن سعيد بن صخر النيسابوري كان ثقة عالماً نبأ متقناً أحد حفاظ الحديث، وكان أكثر أيامه الرحلة في طلب الحديث.

قوله: "صالح مولى التوأمة" هو بناء مشتاة من فوق ثم واو ساكنة ثم همزة مفتوحة، قال القاضي عياض رحمه الله هذا صوابها، قال: وقد يسهل فتفتح الواو، وينقل إليها حركة الهزرة، قال القاضي: ومن ضم التاء، وهمز الواو فقد أخطأ؛ وهي رواية أكثر المشايخ والرواة، وكما قيدناه أولاً فیده أصحاب المؤلف والمختلف، وكذلك اتفناه على أهل المعرفة من شيوخنا، قال: والتوأمة هذه هي بنت أمية بن خلف الجهمي، قاله البخاري وغيره.

قال الواقدي: وكانت مع أخت لها في بطن واحد فلذلك قيل: التوأمة، وهي مولاة أبي صالح، وأبو صالح هذا اسمه نيهان، هذا آخر كلام القاضي.

أقوال الأئمة في صالح مولى التوأمة: ثم إن مالكا رحمه الله حكى بضعف صالح مولى التوأمة وقال: ليس هو بثقة، وقد خالفه غيره فقال يحيى بن معين: صالح هذا ثقة حجة، فقبل إن مالكا ترك السماع منه، فقال: إنما أدركه مالك بعد ما كبر وعرف، وكذلك الثوري إنما أدركه بعد أن خرف فسمع منه أحاديث منكرات، ولكن من سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت، وقال أبو أحمد بن عدي: لا بأس به إذا سمعوا منه قديماً مثل ابن أبي ذئب، وابن جريح وزيد بن سعد وغيرهم، وقال أبو زرعة: صالح هذا ضعيف، وقال أبو حاتم الرازي: ليس بقوي، وقال أبو حاتم بن حبان: تغير صالح مولى التوأمة في سنة خمس وعشرين ومائة، واختلط حديثه الأخير بحديثه القديم، ولم يتميز فاستحق الترك، والله أعلم.

وأما أبو الحويرث الذي قال مالك: إنه ليس بثقة، فهو بضم الخاء، واسمه: عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث الانصاري الزرقني المدني. قال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم، وأفكر أحمد بن حنبل قول مالك إنه ليس بثقة، وقال: روى عنه شعبة، وذكره البخاري في تاريخه ولم يتكلم فيه، قال: وكان شعبة يقول فيه أبو الجويرية، وحكي الحاكم أبو أحمد هذا القول ثم قال: وهو وهم.

أقوال الأئمة في شعبة القرشي: وأما شعبة الذي روى عنه ابن أبي ذئب وقال مالك: ليس هو بثقة، فهو شعبة القرشي الهاشمي المدني أبو عبد الله، وقيل: أبو يحيى مولى ابن عباس، سمع ابن عباس رحمه الله ضعفه كثيرون مع مالك، =

وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَرَامِ بْنِ عُثْمَانَ؟ فَقَالَ: لَيْسَ بِثِقَةٍ. وَسَأَلْتُ مَالِكَاً عَنْ هَوَلَاءِ الْخُمْسَةِ؟ فَقَالَ: لَيْسُوا بِثِقَةٍ فِي حَدِيثِهِمْ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ آخَرَ تَسَيَّتُ اسْمَهُ؟ فَقَالَ: هَلْ رَأَيْتُهُ فِي كُتُبِي؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: لَوْ كَانَ ثِقَةً لَرَأَيْتُهُ فِي كُتُبِي.

٨٦- (٦١) وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: حَدَّثَنَا حِجَّاجٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ سَعْدٍ، وَكَانَ مَتَّهِمَا.

٨٧- (٦٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُهْزَاذٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ الطَّلَاقَانِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ:

= وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: ليس به بأس. قال ابن عدي: ولم أجد له حديثاً منكراً. ترجمة ابن أبي ذئب: وأما "ابن أبي ذئب" فهو السيد الجليل محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب واسمه هشام بن شعبة بن عبد الله القرشي العامري المدني، فهو منسوب إلى جد جده. جرح مالك والبخاري والنسائي على حرام بن عثمان؛ وأما "حرام بن عثمان" الذي قال مالك: ليس هو بثقة، فهو بفتح الحاء وبالألف، قال البخاري: هو أنصاري سلسي منكر الحديث. قال الزبير: كان يتشيع، روى عن ابن جابر بن عبد الله. وقال النسائي: هو مدني ضعيف.

قوله: "وسألته يعني مالكاً عن رجل فقال: لو كان ثقة لرأيت في كُتُبِي" هذا تصريح من مالك رحمه بأن من أدخله في كتابه فهو ثقة، فمن وجدناه في كتابه حكماً بأنه ثقة عند مالك، وقد لا يكون ثقة عند غيره.

اختلاف أهل العلم في تعديل المجهول الذي يروي عنه العدل: وقد اختلف العلماء في رواية العدل عن مجهول هل يكون تعديلاً له؟ فذهب بعضهم إلى أنه تعديل، وذهب الجماهير إلى أنه ليس بتعديل، وهذا هو الصواب، فإنه قد يروي عن غير الثقة لا للاحتجاج به، بل للاعتبار والاستشهاد أو لغیر ذلك، أما إذا قال مثل قول مالك، أو نحوه فمن أدخله في كتابه فهو عنده عدل، أما إذا قال أخبرني الثقة، فإنه يكفي في التعديل عند من يوافق القائل في المذهب، وأسباب الجرح على المختار، فأما من لا يوافقه أو يجهل حاله فلا يكفي في التعديل في حقه؛ لأنه قد يكون فيه سبب جرح لا يراه القائل جارحاً، ونحن نراه جارحاً فإن أسباب الجرح تخفى، ويختلف فيها، وربما لو ذكر اسمه اطلعنا فيه على جارح.

قوله: "عن شرحبيل بن سعد وكان منهما" قد قدمنا أن شرحبيل اسم عجمي لا يتصرف، وكان شرحبيل هذا من أئمة المغازي، قال سفيان بن عيينة: لم يكن أحد أعلم منه بالمغازي، فاحتاج، وكانوا يخافون إذا جاء إلى الرجل يطلب منه شيئاً، فلم يعطه أن يقول: لم يشهد أبوك بكذا، قال غير سفيان: كان شرحبيل مولى لأنصار، وهو مدني كنيته أبو سعد. قال محمد بن سعد: كان شيخاً قديماً روى عن زيد بن ثابت وعامة أصحاب-

لَوْ خَيْرْتُ يَتَّى أَنْ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ، وَيَتَّى أَنْ أَلْقَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَرَّرٍ، لَأَخْتَرْتُ أَنْ أَلْقَاهُ ثُمَّ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ، كَانَتْ بَعْرَةً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ.

٨٨- (٦٣) وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ: حَدَّثَنَا وَلِيدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: قَالَ زَيْدٌ، يَعْنِي ابْنَ أَبِي أَنَيْسَةَ: لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَحْيَى.

٨٩- (٦٤) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ السَّلَامِ الْوَابِصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ يَحْتَسِي بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ كَذَابًا.

٩٠- (٦٥) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: ذَكَرَ فَرْقَدٌ عِنْدَ أَيُّوبَ، فَقَالَ: إِنَّ فَرْقَدًا لَيْسَ صَاحِبَ حَدِيثٍ.

-رسول الله ﷺ وبقي إلى آخر الزمان حتى احتلط، واحتاج حاجة شديدة، وليس يحتاج به.

قوله: "ابن قهزاذ عن أنصافين" تقدم ضبطهما في الباب الذي قبل هذا. قوله: "ومحرر" بضم الميم وفتح الحاء المهملة وبالراء المكسرة الأولى مفتوحة، وقد تقدم في أول الكتاب.

قوله: "قال زيد يعني ابن أبي أنيسة لا تأخذوا عن أخي" أما "أنيسة" فبضم الهجزة وفتح النون واسم أبي أنيسة زيد. ضعف يحيى ضعفه الإمام البخاري والنسائي: وأما الأخ المذكور فاسمه يحيى، وهو المذكور في الرواية الأخرى، وهو جزري يروي عن الزهري وعمرو بن شعيب، وهو ضعيف. قال البخاري: ليس هو بذلك. وقال النسائي: ضعيف متروك الحديث، وأما أخوه زيد، فتقفة حليل احتج به البخاري ومسلم. قال محمد بن سعد: كان ثقة كثير الحديث فقيها راوية للعلم.

قوله: "حدثني أحمد بن إبراهيم الدورقي قال حدثني عبد السلام الوابصي" أما "الدورقي" فتقدم بيانه في وسط هذا الباب.

ترجمة الوابصي: وأما "الوابصي" فبكسر الباء الموحدة وبالصاد المهملة، وهو عبد السلام بن عبد الرحمن بن صخر بن عبد الرحمن بن وابصة بن معبد الأسدي أبو الفضل الرقي - بفتح الراء - قاضي "الرقعة" و"حران" و"حلب" وقضى بـ"بغداد".

قوله: "ذكر فرقند عند أيوب فقال: ليس بصاحب حديث"

وجه ضعف "فرقد" لأنه ليس صنته: و"فرقد" بفتح الفاء وإسكان الراء وفتح القاف، وهو فرقند بن يعقوب السبعي بفتح السين المهملة والموحدة وبالحاء المعجمة منسوب إلى سبحة البصرة، أبو يعقوب التابعي العابد، لا يحتج بحديثه عند أهل الحديث، لكونه ليس صنته كما قدمناه في قوله: لم نر الصالحين في شيء، أكذب منهم في الحديث. وقال يحيى بن معين في رواية عنه: ثقة.

٩١ - (٦٦) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرِ الْعَبْدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، وَذَكَرَ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْدٍ بْنُ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيُّ، فَضَعَّفَهُ جَدًّا، فَقِيلَ لِيَحْيَى: أَضَعُفُ مِنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَطَاءٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ أَحَدًا يَرْوِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْدٍ بْنِ عُمَيْرٍ.

٩٢ - (٦٧) وَحَدَّثَنِي بَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، ضَعَّفَ حَكِيمَ بْنَ جُبَيْرٍ وَعَبْدَ الْأَعْلَى، وَضَعَّفَ يَحْيَى بْنُ مُوسَى بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: حَدِيثُهُ رِيحٌ، وَضَعَّفَ مُوسَى بْنُ دَهْقَانَ، وَعِيسَى بْنُ أَبِي عِيسَى الْمَدَنِيُّ. قَالَ: وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عِيسَى يَقُولُ: قَالَ لِي ابْنُ الْمُبَارَكِ: إِذَا قَدِمْتَ عَلَى حَرِيرٍ فَارْكَبْ عِلْمَهُ كُلَّهُ إِلَّا حَدِيثَ ثَلَاثَةٍ لَا تَكُتُبُ عَنْهُ: حَدِيثَ عُثَيْدَةَ بْنِ مَعْتَبٍ، وَالسَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ سَالِمٍ.

-معنى قوله: "جدًّا": قوله: "نفعد"، خطأ هو بكسر الجيم، وهو مصدر جد يجد جدًّا، ومعناه: تضعفًا بغيًّا. قوله: "سمعت يحيى بن معاذ" خطأ وضعف حاكم بن حبيب وعبد الأعلى. وضعف يحيى بن موسى بن دينار، وقال: حديثه ریح، وضعف موسى بن ديهقان وعيسى بن أبي عيسى المدني هكذا وقع في الأصول كلها. تحقيق الصواب والرد على الخطأ: وضعف يحيى بن موسى بإثبات لفظة "بن" بين يحيى وموسى، وهو غلط بلا شك، والصواب حذفها، كذا قاله الحفاظ منهم أبو علي القسائي الجبائي وجماعات آخرون، والغلط فيه من رواية كتاب مسلم، لا من مسلم ويحيى هو ابن سعيد القطان المذكور أولاً، وضعف يحيى بن سعيد حاكم بن حبيب، وعبد الأعلى، وموسى بن دينار، وموسى بن الدهقان، وعيسى، وكل هؤلاء متفق على ضعفهم، وأقوال الأئمة في تضعيفهم مشهورة.

تراجم الضعفاء - فأما "حكيم" فأسدي كوفي متشيع. قال أبو حاتم الرازي: هو غال في التشيع. وقيل لعبد الرحمن بن مهدي ولشعبة: لم تركتما حديث حكيم قالاً: نخاف النار. وأما "عبد الأعلى" فهو ابن عامر الثعالبي بالكلية الكوفي.

المذكورين في رواية بشر: وأما "موسى بن دينار" فمكي يروي عن سالم قاله الثعالبي، وأما "موسى بن الدهقان" فبصري يروي عن ابن كعب بن مالك، والدهقان بكسر الدال. وأما "عيسى بن أبي عيسى"، فهو عيسى بن ميسرة أبو موسى، ويقال: أبو محمد الغفاري المدني أصله كوفي، يقال له: "الحياط" و"الخطاط" و"الخطاط"، الأول إلى الحياطة، والثاني إلى الخططة، والثالث إلى الخط. قال يحيى بن معين: كان خطاطاً ثم ترك ذلك وصار خطاطاً، ثم ترك ذلك وصار يبيع الخط.

قوله: "لا تكتب حديث عنده بن معتب" وسري بن إسماعيل وعبد بن سالم هؤلاء الثلاثة مشهورون بالضعف -

قَالَ مُسْلِمٌ: وَأَشْبَاهُ مَا ذَكَرْنَا - مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُتَهَيِّ رُوَاةِ الْحَدِيثِ وَإِخْتِبَارِهِمْ عَنْ مَعَايِيرِهِمْ - كَثِيرٌ، يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ عَلَى اسْتِفْصَائِهِ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةً لِمَنْ تَفَهَّمَ وَعَقَلَ مَذْهَبَ الْقَوْمِ فِيمَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ وَيَتَنَوَّاهُ.

وَأَيْمًا أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكَشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَتَأْقِلِي الْأَخْبَارِ، وَأَقْتَرُوا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا، لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْحُظِّ؛ إِذِ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ، أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَرْغِيبٍ، أَوْ تَرْهِيْبٍ، فَإِذَا كَانَ الرَّاوي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ لِلصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرَّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ، مِمَّنْ جَهِلَ مَعْرِفَتَهُ، كَانَ أَيْمًا بِفِعْلِهِ ذَلِكَ، غَاشًا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ، إِذْ لَا يُؤْمِنُ عَلَى بَعْضِ مَنْ سَمِعَ تِلْكَ الْأَخْبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا، أَوْ يَسْتَعْمِلَ بَعْضَهَا، وَلَعَلَّهَا أَوْ أَكْثَرُهَا أَكَاذِيبٌ لَا أَصْلَ لَهَا، مَعَ أَنَّ الْأَخْبَارَ الصَّحَاحَ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ وَأَهْلِ الْقَنَاعَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى نَقْلِ مَنْ لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَلَا مَقْنَعٍ.

- والترك، فعبدة بضم العين هذا هو الصحيح المشهور في كتب "المؤتلف والمختلف" وغيرهما. وحكى "صاحب المطالع" عن بعض رواة البخاري أنه ضبطه بضم العين وفتحها، ومعتب بضم الميم وفتح المهملة وكسر المثناة فوق بعدها موحدة، وعبدة هذا ضعي كوفي كنيته أبو عبد الكريم، وأما السري فهمداني - بإسكان الميم - كوفي، وأما محمد بن سالم فهمداني كوفي أيضاً فاستوى الثلاثة في كونهم كوفيين متروكين، والله أعلم.

قال مسلم رحمه الله في الأحاديث الضعيفة: "ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها" هكذا هو في الأصول المحققة من رواية الفراوي عن الفارسي عن الجلودي، وذكر القاضي عياض: أنه هكذا هو في رواية الفارسي عن الجلودي وأما الصواب، وأنه وقع في روايات شيوخهم عن العذري عن الرازي عن الجلودي "وأقلها أو أكثرها"، قال القاضي: وهذا محتمل مصحف، وهذا الذي قاله القاضي فيه نظر، ولا ينبغي أن يحكم بكونه تصحيحاً فإن هذه الرواية وجهاً في الجملة لمن تديرها.

قوله: "وأهل القناعة": هي بفتح القاف أي الذين يقنع بحديثهم، لكمال حفظهم وإتقانهم وعدالتهم. قوله: "ولا مقنع" هو بفتح الميم والنون.

فرع في جملة المسائل والقواعد التي تتعلق بهذا الباب

إحداها: اعلم أن جرح الرواة جائز بل واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه لصيانة الشريعة المحرمة، وليس هو من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين، ولم يزل فضلاء الأئمة وأخبارهم وأهل -

وَلَا أَحْسَبُ كَثِيرًا مِمَّنْ يُعْرَجُ مِنَ النَّاسِ عَلَى مَا وَصَفْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الضَّعَافِ وَالْأَسَانِيدِ الْمَجْهُولَةِ، وَيَعْتَدُّ بِرِوَايَتِهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِمَا فِيهَا، مِنَ التَّوَهُّنِ وَالضَّعْفِ - إِلَّا أَنْ الَّذِي يَحْمِلُهُ عَلَى رِوَايَتِهَا، وَالْاعْتِدَادِ بِهَا، إِرَادَةُ التَّكْثِيرِ بِذَلِكَ عِنْدَ الْعَوَامِّ، وَلَآنَ يُقَالُ: مَا أَكْثَرَ مَا جَمَعَ فَلَانَ مِنَ الْحَدِيثِ، وَأُلْفَ مِنَ الْعَدَدِ.

الورع منهم يفعلون ذلك، كما ذكر مسلم في هذا الباب عن جماعات منهم ما ذكره، وقد ذكرت أنا قطعة صالحة من كلامهم فيه في أول شرح صحيح البخاري رحمه الله. ثم على الجراح نقوى الله تعالى في ذلك، والتثبت فيه والحذر من التساهل بجرح سليم من الجرح أو بنقص من لم يظهر نقصه، فإن مفسدة الجرح عظيمة، فلها غيبة مؤبدة مبطلة لأحاديثه مسقطه لسنة عن النبي ﷺ وراثة لحكم من أحكام الدين.

بيان أهل الجرح: ثم إما يجوز الجرح لعارف به مقبول القول فيه، أما إذا لم يكن الجراح من أهل المعرفة أو لم يكن ممن يقبل قوله فيه، فلا يجوز له الكلام في أحد فان تكلم كان كلامه غيبة محرمة. كذا ذكره القاضي عياض رحمه الله وهو ظاهر، قال: وهذا كالشاهد يجوز جرحه لأهل الجرح، ولو عابه قاتل بما جرح به أدب، وكان غيبة.

المقبول هو جرح العادل العارف بأسباب الجرح واختلاف العلماء في اشتراط سبب الجرح: الثانية: الجرح لا يقبل إلا من عدل عارف بأسبابه، وهل يشترط في الجراح والمعدل العدد؟ فيه خلاف للعلماء، والصحيح أنه لا يشترط، بل يصير مجروحاً أو عدلاً بقول واحد؛ لأنه من باب الخير، فيقبل فيه الواحد، وهل يشترط ذكر سبب الجرح أم لا؟ اختلفوا فيه، فذهب الشافعي وكثيرون إلى اشتراطه لكونه قد بعده مجروحاً بما لا يجرح، لخفاء الأسباب واختلاف العلماء فيها.

وذهب القاضي أبو بكر بن الباقلاني في آخرين إلى أنه لا يشترط، وذهب آخرون إلى أنه لا يشترط من العارف بأسبابه ويشترط من غيره، وعلى مذهب من اشترط في الجرح التفسير بقول: فائدة الجرح فيمن جرح مطلقاً أن يتوقف عن الاحتجاج به إلى أن يبحث عن ذلك الجرح، ثم من وجد في الصحيحين ممن جرحه بعض المتقدمين يحمل ذلك على أنه لم يثبت جرحه مفسراً بما يجرح.

الجرح مقدم على التعديل: ولو تعارض جرح وتعديل قدم الجرح على المختار الذي قاله المحققون والجمهور، ولا فرق بين أن يكون عدد المعدلين أكثر أو أقل. وقيل: إذا كان المعدلون أكثر قدم التعديل، والصحيح الأول؛ لأن الجراح اطلع على أمر خفي جهله المعدل.

الثالثة: قد ذكر مسلم رحمه الله في هذا الباب أن الشعبي روى عن الحارث الأعور، وشهد أنه كاذب، وعن غيره: حدثني فلان وكان منهما، وعن غيره الرواية عن المغنين والضعفاء والمتروكين، فقد يقال: لم يحدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم؟ ويجاب عنه بأجوبة:

أحدها: أنهم رَوَوْهَا ليعرفوها، وليبينوا ضعفها، لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم أو يتشككوا في صحتها. -

وَمَنْ ذَهَبَ فِي الْعِلْمِ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَسَلَكَ هَذَا الطَّرِيقَ، فَلَا تَصْرِيحَ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ بَأْنَ يُسَمَّى جَاهِلًا، أَوْلَى مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الْعِلْمِ.

= حديث الضعفاء يكتب للاعتبار والاستشهاد: الثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد كما قدمناه في فصل المتابعات، ولا يحتج به على انفراد.

الثالث: أن روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والمباطل، فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم، معروف عندهم، وهذا احتج سفيان الثوري رحمه الله حين نفي عن الرواية عن الكلبي، فقيل له: أنت تروي عنه، فقال: أنا أعلم صدقه من كذبه.

الرابع: أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترهيب والترهيب، وفوائد الأعمال والقصص، وأحاديث الزهد، ومكارم الأخلاق، ونحو ذلك مما لا يتعلق بالخلال والحرام، وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه، ورواية ما سوى الموضوع منه، والعمل به؛ لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند أهلها، وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفراده في الأحكام، فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين، ولا يحقق من غيرهم من العلماء، وأما فعل كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتمادهم عليه، فليس بصواب؛ بل قبيح جداً، وذلك؛ لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به، فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً، أو بسؤال أهل العلم به إن لم يكن عارفاً، والله أعلم.

أقسام الكاذبين وحكمهم: المسألة الرابعة: في بيان أصناف الكاذبين في الحديث وحكمهم، وقد تفحصها القاضي عياض رحمه الله فقال: الكاذبون ضربان، أحدهما: ضرب عرفوا بالكذب في حديث رسول الله ﷺ، وهم أنواع: منهم من يضع عليه ما لم يقنه أصلاً إما ترافعاً واستخفافاً كالزنادقة وأشباههم ممن لم يرج للدين وقاراً، وإما حسبة يزعمهم وتديننا كجهلة المتعبدین الذين وضعوا الأحاديث في الفضائل والرغائب، وإما إغراباً وسعة كفسقة المحدثين، وإما تعصباً واحتجاجاً كدعاة المبتدعة ومتعصي المذاهب، وإما اتباعاً لهُوى أهل الدنيا فيما أرادوه وطلب العذر لهم فيما أتوه، وقد تعين جماعة من كل طبقة من هذه الطبقات عند أهل الصنعة وعلم الرجال.

ومنهم من لا يضع متن الحديث ولكن ربما وضع للمتن الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً. ومنهم من يقلب الأسانيد أو يزيد فيها، ويعتمد ذلك إما للإغراب على غيره وإما لرفع الجهالة عن نفسه.

ومنهم من يكذب فيدعي سماع ما لم يسمع، ولقاء من لم يلق، ويحدث بأحاديثهم الصحيحة عنهم، ومنهم من يعتمد إلى كلام الصحابة وغيرهم وحكم العرب والحكماء، فينسبها إلى النبي ﷺ وهؤلاء كلهم كذايون متروكون الحديث، وكذلك من تجاسر بالحديث بما لم يحققه ولم يضبطه أو هو شاك فيه، فلا يحدث عن هؤلاء ولا يقبل ما حدثوا به، ولو لم يقع منهم ما جاؤوا به إلا مرة واحدة كشاهد الزور إذا تعمد ذلك سقطت شهادته.

«واختلف هل تقبل روايته في المستقبل إذا ظهرت توبته؟ قلت: المختار الأظهر قبول توبته كغيره من أنواع الفسق. وحجة من ردها أبداً - وإن حسنت توبته - التغليظ وتعظيم العقوبة في هذا الكذب والمبالغة في الزجر عنه، كما قال ﷺ: «إن كذباً على ليس ككذب على أحد» قال القاضي والضرب الثاني: من لا يستحيز شيئاً من هذا كله في الحديث ولكنه يكذب في حديث الناس قد عرف بذلك، فهذا أيضاً لا تقبل روايته ولا شهادته، ونفعه التوبة ويرجع إلى القبول.

فأما من يندر منه القليل من الكذب ولم يعرف به، فلا يقطع بخرجه بمثل، لاحتمال الغلط عليه والنوهم، وإن اعترف بتعمد ذلك المرة الواحدة ما لم يضر به مسلماً، فلا يخرج بهذا، وإن كانت معصية لندورها، ولكنها لا تلحق بالكميات الموبقات، ولأن أكثر الناس فلما يسلمون من مواقف بعض الهات، وكذلك لا يسقطها كذبه فيما هو من باب التعريض أو الغلو في القول؛ إذ ليس بكذب في الحقيقة وإن كان في صورة الكذب؛ لأنه لا يدخل تحت حد الكذب، ولا يريد المتكلم به الإخبار عن ظاهر لفظه، وقد قال ﷺ: «أما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه» وقد قال إبراهيم الخليل عليه السلام: «هذه أختي» هذا آخر كلام القاضي رحمه الله، وقد أتقن هذا الفصل رحمه الله ورضي عنه، والله أعلم.

٦- باب صحة الاحتجاج بالحديث المعلن...

وَقَدْ تَكَلَّمُ بَعْضُ مُتَحَلِّي الْحَدِيثِ* مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا فِي تَصْحِيحِ الْأَسَانِيدِ وَتَسْقِيمِهَا يَقُولُ، لَوْ ضَرَبْنَا عَنْ حِكَايَتِهِ وَذَكَرْنا فَسَادَهُ صَفْحًا، لَكَانَ رَأْيًا مَيِّنًا، وَمَذْهَبًا صَحِيحًا؛

٦- باب صحة الاحتجاج بالحديث المعلن

إذا أمكن لقاء المعلنين ولم يكن فيهم مدلس

خلاصة الباب: حاصل هذا الباب أن مسلماً رحمه الله ادعى إجماع العلماء قديماً وحديثاً على أن المعلن، وهو الذي فيه فلان عن فلان، محمول على الاتصال والسماع إذا أمكن لقاء من أضيفت العنقة إليهم بعضهم بعضاً، يعني مع براءة من التدليس، ونقل مسلم عن بعض أهل عصره أنه قال: لا تقوم الحجة بها ولا يحمل على الاتصال حتى يثبت ألها الثبوت في عمرهما مرة فأكثر، ولا يكفي إمكان تلاقيهما. قال مسلم: "وهذا قول سافط مختلج مستحدث لم يسبق قائله إليه، ولا مساعد له من أهل العلم عليه، وإن نقول به بدعة باطلة" وأصطب مسلم رحمه الله في الشناعة على قائله.

واحتج مسلم رحمه الله بكلام، مختصره: أن المعلن عند أهل العلم محمول على الاتصال إذا ثبت التلاقي مع احتمال الإرسال، وكذا إذا أمكن التلاقي.

الراجح ما ذهب إليه المحققون من اشتراط ثبوت اللقاء: وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون. وقالوا: هذا الذي صار إليه ضعيف، والذي رده هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن: علي بن المديني والبخاري وغيرهما، وقد زاد جماعة من المتأخرين على هذا، فاشتراط القابسي أن يكون قد أدركه إدراكاً بيناً، وزاد أبو المظفر السمعاني الفقيه الشافعي، فاشتراط طول الصحبة بينهما. وزاد أبو عمرو الداني المقرئ فاشتراط معرفته بالرواية عنه، ودليل هذا المذهب المختار الذي ذهب إليه ابن المديني والبخاري وموافقهما أن المعلن عند ثبوت التلاقي إنما حمل على الاتصال؛ لأن الظاهر من ليس بمدلس أنه لا يطلق ذلك إلا على السماع ثم الاستقراء يدل عليه، فإن عاديهم أنهم لا يطلقون ذلك إلا فيما سمعوه إلا المدلس، وهذا رددنا رواية المدلس.

دليل اشتراط ثبوت اللقاء: فإذا ثبت التلاقي غلب على الظن الاتصال، والباب مبني على غلبة الظن فاكفينا به، وليس هذا المعنى موجوداً فيما إذا أمكن التلاقي ولم يثبت فانه لا يغلب على الظن الاتصال، فلا يجوز الحمل على الاتصال، ويصير كالمجهول فإن روايته مردودة لا لقطع بكذبه أو ضعفه بل للشك في حاله، والله أعلم. هذا حكم المعلن من غير المدلس.

* قوله: "بعض متحلي الحديث": في القاموس انتحله وتخله ادعاه لنفسه وهو لغرد، ونحله القول كمنعه نسبه إليه.

إِذِ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْقَوْلِ الْمَطْرُوحِ، أُخْرَى لِإِمَاتِيهِ وَإِخْمَالِ ذِكْرِ قَائِلِهِ، وَأَحْدَرُ أَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ تَنْبِيهاً لِلْجُهَالِ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّا لَمَّا تَخَوَّفْنَا مِنْ شُرُورِ الْعَوَاقِبِ وَاعْتِرَازِ الْجَهْلَةِ بِمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، وَإِسْرَاعِهِمْ إِلَى اعْتِقَادِ خَطَأِ الْمُخْطِئِينَ، وَالْأَقْوَالِ السَّاقِطَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، رَأَيْنَا الْكُشْفَ عَنْ فُسَادِ قَوْلِهِ، وَرَدَّ مَقَالَتِهِ بِقَدْرِ مَا يَلِيقُ بِهَا مِنَ الرَّدِّ، أَجْدَى عَلَى الْأَنَامِ، وَأَحْمَدُ لِلْعَاقِبَةِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَزَعَمَ الْقَائِلُ الَّذِي افْتَتَحْنَا الْكَلَامَ عَلَى الْحِكَايَةِ عَنْ قَوْلِهِ، وَالْإِخْبَارِ عَنْ سُوءِ رَوَيْتِهِ، أَنَّ كُلَّ إِسْنَادٍ* لِحَدِيثٍ فِيهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ، وَقَدْ أَخَاطَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ كَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَى الرَّاوي عَنْ رَوَى عَنْهُ، قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ وَشَافَهُ بِهِ،.....

=وأما المدلس فتقدم بيان حكمه في الفصول السابقة، هذا كله تفريع على المذهب الصحيح المختار الذي ذهب إليه السلف والخلف من أصحاب الحديث والفقه والأصول: أن المعنعن محمول على الاتصال بشرطه الذي قدمناه على الاختلاف فيه، وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يحتاج بالمعنعن مطلقاً لاحتمال الانقطاع، وهذا المذهب مردود بإجماع السلف، ودليلهم ما أشرنا إليه من حصول غلبة الظن مع الاستقراء، والله أعلم. هذا حكم المعنعن، أما إذا قال: حدثني فلان أن فلانا قال كقوله: حدثني الزهري أن سعيد بن المسيب قال كذا أو حدث بكذا أو نحوه، فالجمهور على أن لفظة "أن" كـ"عن" فيحمل على الاتصال بالشرط المتقدم. وقال أحمد بن حنبل ويعقوب بن شيبه وأبو بكر البردجي: لا تحمل "أن" على الاتصال وإن كانت "عن" للاتصال والصحيح الأول. وكذا "قال" و"حدث" و"ذكر" وشبهها، فكله محمول على الاتصال والسماع. قوله "أو ضربنا عن حكايته" كذا هو في الأصول "ضربنا" وهو صحيح وإن كانت لغة قليلة. قال الأزهري: يقال ضربت عن الأمر، وأضربت عنه، بمعنى كفت وأعرضت، والمشهور الذي قاله الأكثرون: "أضربت" بالالف. شرح الكلمات: وقوله: "نكان رأياً متبياً" أي قوياً، وقوله: "وإخمال ذكر قائده" أي إسقاطه، وإخمال الساقط، وهو بالخاء المعجمة. وقوله: "أجدى على الأنام" هو بالجم، والأنام بالنون، ومعناه أنفع للناس، هذا هو الصواب والصحيح، ووقع في كثير من الأصول: "أجدى عن الأنام" بالثاء المثلثة، وهذا وإن كان له وجه فالوجه هو الأول، ويقال في الأنام أيضاً: الأنيم، حكاه الزبيدي والواحدي وغيرهما، وقوله: "وسوء رويته" بفتح الراء وكسر الواو وتشديد الياء أي فكره.

*قوله: "أن كل إسناد" هو اسم أن وخبرها ما يفهم من قوله: "أن الحجة لا تقوم..." أي لا تقوم به الحجة بل الخبر هو نفس جملة أن الحجة إلى آخرها، لأن قوله: جاء هذا الجيء في المعنى جاء بذلك الإسناد، فحصل به الربط لمعنى، فافهم.

غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَعْلَمُ لَهُ مِنْهُ سَمَاعًا وَلَمْ نَجِدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ أَنَّهُمَا اتَّفَقَا قَطُّ، أَوْ تَشَافَهَا بِحَدِيثٍ، أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ عِنْدَهُ بِكُلِّ خَبَرٍ جَاءَ هَذَا الْمَجِيءُ، حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ اجْتَمَعَا مِنْ دَهْرِهِمَا مَرَّةً فَصَاعِدًا، أَوْ تَشَافَهَا بِالْحَدِيثِ بَيْنَهُمَا، أَوْ يَرِدَ خَبَرٌ فِيهِ بَيَانُ اجْتِمَاعِهِمَا، وَتَلَاقِيهِمَا، مَرَّةً مِنْ دَهْرِهِمَا، فَمَا فَوْقَهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ ذَلِكَ، وَلَمْ تَأْتِ رِوَايَةٌ صَحِيحَةً تُخْبِرُ أَنَّ هَذَا الرَّاويَ عَنْ صَاحِبِهِ قَدْ لَقِيَهُ مَرَّةً، وَسَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا، لَمْ يَكُنْ فِي نَفْلِهِ * الْخَبَرُ عَمَّنْ رَوَى عَنْهُ عِلْمٌ ذَلِكَ، وَالْأَمْرُ - كَمَا وَصَفْنَا - حُجَّةٌ، وَكَانَ الْخَبَرُ عِنْدَهُ مَوْقُوفًا، حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ سَمَاعُهُ مِنْهُ لِشَيْءٍ مِنَ الْحَدِيثِ، قَلَّ أَوْ كَثُرَ فِي رِوَايَةِ مِثْلِ مَا وَرَدَ.

وَهَذَا الْقَوْلُ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - فِي الطُّغْنِ فِي الْأَسَانِيدِ، قَوْلٌ مُخْتَرَعٌ مُسْتَحْدَثٌ غَيْرٌ مُسَبُّوقٍ صَاحِبُهُ إِلَيْهِ، وَلَا مُسَاعِدٌ * لَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْإِخْبَارِ وَالرُّوَايَاتِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ ثِقَةٍ رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثًا، وَجَائِزٌ مُمَكِّنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ، لِكَوْنِهِمَا جَمِيعًا كَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا، وَلَا تَشَافَهَا بِكَلَامٍ؛ فَالرُّوَايَةُ ثَابِتَةٌ، وَالْحُجَّةُ بِهَا لَازِمَةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ: أَنَّ هَذَا الرَّاويَ لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا، فَأَمَّا - وَالْأَمْرُ مِنْهُمْ - عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا، فَالرُّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَدًا، حَتَّى تُكُونَ الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيَّنَّا.

قوله: "حتى يكون عنده العلم بأعما قد اجتماعا" هكذا ضبطناه، وكذا هو في الأصول الصحيحة المعتمدة "حتى" بالتاء المثناة من فوق ثم المثناة من تحت، ووقع في بعض النسخ "حين" بالياء ثم بالنون وهو تصحيف.

قوله: "لم يكن في نفعه": الجار والمجرور خبر لم يكن واسمه حجة، وقوله: "عمن روى" متعلق بالنقل، وقوله: "علم ذلك" بالنصب مفعول روى وإضافة العلم إلى ذلك بيانية، أي روى عنه ذلك الخبر الذي هو العلم، وفي بعض النسخ سقط لفظ العلم، وهو أوضح وجمل، والأمر كما وصفنا حال وجملته لم يكن جزاء لقوله، فإن لم يكن عنده. وقوله: "ولا مساعد": المضبوط في النسخ كسر العين وفتح الدال على أن لا نافية للجنس، وجملته النفي معطوف على صفات القول والأقرب عندي فتح العين وجر مساعد على أنه معطوف على مسبوق، ولا زائدة لتأكيد النفي الذي يدل عليه كلمة غير كما في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة: ٧) فهو من عطف المفرد على المفرد لا من عطف الجملة على المفرد.

فَيَقَالُ لِمُخْتَرِعِ هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي وَصَفْنَا مَقَالَتَهُ، أَوْ لِلذَّابِّ عَنْهُ: قَدْ أُعْطِيتَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِكَ أَنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ الثِّقَّةَ عَنِ الْوَاحِدِ الثِّقَّةِ حُجَّةٌ يُلْزَمُ بِهِ الْعَمَلُ، ثُمَّ أَدْخَلْتَ فِيهِ الشَّرْطَ بَعْدُ، فَقُلْتَ: حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُمَا قَدْ كَانَا التَّقِيَّاءَ مَرَّةً فَصَاعِدًا، وَسَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا، فَهَلْ تَجِدُ هَذَا الشَّرْطَ الَّذِي اشْتَرَطْتَهُ عَنْ أَحَدٍ يُلْزَمُ قَوْلُهُ؟ وَإِلَّا فَهَلُمَّ دَكِيلًا عَلَى مَا زَعَمْتَ.

قال مسلم رحمته "يقال لمخترع هذا القول: قد أعطيت في جملة قولك أن خير الواحد الثقة حجة يلزم به العمل هذا الذي قاله مسلم رحمته تنبيه على القاعدة العظيمة التي ينتج عليها معظم أحكام الشرع، وهو وجوب العمل بخير الواحد، فينبغي الاهتمام بها والاعتناء بتحقيقها، وقد أطنب العلماء رحمهم في الاحتجاج لها وإيضاحها، وأفردها جماعة من السلف بالتصنيف، واعتنى بها أئمة المحدثين وأصول الفقه، وأول من بلغنا تصنيفه فيها الإمام الشافعي رحمته، وقد تقررت أدلتها النقلية والعقلية في كتب أصول الفقه، ونذكر هنا طرفاً في بيان خير الواحد والمذاهب فيه مختصراً.

أقسام الخبر: قال العلماء: الخبر ضربان: متواتر وآحاد. فالتواتر: ما نقله عدد لا يمكن مواطأهم على الكذب عن مثلهم، ويستوي طرافه والوسط، ويخبرون عن حسي لا مظنون، ويحصل العلم بقولهم، ثم المختار الذي عليه المحققون والأكثر أن ذلك لا يضبط بعدد مخصوص ولا يشترط في المخبرين الإسلام ولا العدالة، وفيه مذاهب أخرى ضعيفة وتقريعات معروفة مستقصاة في كتب الأصول، وأما خبر الواحد: فهو ما لم يوجد فيه شروط التواتر، سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر.

حكم خبر الواحد عند الجمهور: واختلف في حكمه، فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن خبر الواحد الثقة حجة من حجاج الشرع يلزم العمل بها، ويقيد الظن ولا يفيد العلم، وأن وجوب العمل به عرفناه بالشرع لا بالعقل، وذهبت القدرية والرافضة وبعض أهل الظاهر إلى أنه لا يجب العمل به، ثم منهم من يقول: منع من العمل به دليل العقل، ومنهم من يقول: منع ذلك دليل الشرع، وذهبت طائفة إلى أنه يجب العمل به من جهة دليل العقل. وقال الجبائي من المعتزلة: لا يجب العمل إلا بما رواه اثنان عن اثنين، وقال غيره: لا يجب العمل إلا بما رواه أربعة عن أربعة، وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنه يوجب العلم، وقال بعضهم: يوجب العلم الظاهر دون الباطن، وذهب بعض المحدثين إلى أن الآحاد التي في "صحيح البخاري" أو "صحيح مسلم" تفيد العلم دون غيرها من الآحاد، وقد قدمنا هذا القول وإبطاله في الفصول، وهذه الأقاويل كلها سوى قول الجمهور باطلة، وإبطال مذهب من قال: لا حجة فيه، ظاهر. دليل وجوب العمل بخير الواحد: فلم تزل كتب النبي ﷺ وآحاد رسله يعمل بها، ويلزمهم النبي ﷺ العمل بذلك، واستمر على ذلك الخلفاء الراشدون فمن بعدهم، ولم تزل الخلفاء الراشدون وسائر الصحابة فمن بعدهم من السلف والخلف على امتثال خير الواحد إذا أخرجهم بسنة وقضائهم به، ورجوعهم إليه في القضاء والفتيا، -

فَإِنْ ادَّعَى قَوْلَ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ بِمَا زَعَمَ مِنْ إِدْخَالِ الشَّرِيطَةِ فِي تَثْبِيتِ الْخَبَرِ، طُولِبَ بِهِ، وَلَنْ يَجِدَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ إِلَى إِجْزَائِهِ سَبِيلًا، وَإِنْ هُوَ ادَّعَى فِيمَا زَعَمَ دَلِيلًا يَحْتَجُّ بِهِ قِيلَ لَهُ: وَمَا ذَاكَ الدَّلِيلُ؟

فَإِنْ قَالَ: قُلْتُهُ؛ لِأَنِّي وَجَدْتُ رِوَاةَ الْأَخْبَارِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَرَوِي أَخَذَهُمْ عَنِ الْآخَرِ الْحَدِيثَ وَلَمَّا يُعَابِنُهُ، وَلَا سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا قَطُّ، فَلَمَّا رَأَيْتَهُمْ اسْتَحَازُوا رِوَايَةَ الْحَدِيثِ بَيْنَهُمْ هَكَذَا عَلَى الْإِرْسَالِ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ، وَالْمُرْسَلُ مِنَ الرِّوَايَاتِ فِي أَصْلِ قَوْلِنَا وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ - احْتَجْتُ، لِمَا وَصَفْتُ مِنَ الْعِلَّةِ، إِلَى التَّبَحُّثِ عَنْ سَمَاعِ رَاوِي كُلِّ خَبَرٍ عَنْ رَاوِيهِ، فَإِذَا أَنَا فَحَمْتُ عَلَى سَمَاعِهِ مِنْهُ لِأَدْنَى شَيْءٍ، ثَبَتَ عَنْهُ عِنْدِي بِذَلِكَ جَمِيعُ مَا يَرَوِي عَنْهُ بَعْدُ، فَإِنْ عَزَبَ عَنِّي مَعْرِفَةُ ذَلِكَ، أَوْفَقْتُ الْخَبَرَ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَوْضِعُ حُجَّةٍ لِإِمْكَانِ الْإِرْسَالِ * فِيهِ.

سوف نقضهم به ما حكموا به على خلافه، وطلبهم خير الواحد عند عدم الحجة ممن هو عنده، واحتجاجهم بذلك على من خالفهم، وانقياد المخالف لذلك، وهذا كله معروف لاشك في شيء منه، والعقل لا يحيل العمل بخير الواحد، وقد جاء الشرع بوجوب العمل به فوجب المصير إليه. وأما من قال: يوجب العلم فهو مكابر للحس، وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والوهم والكذب وغير ذلك متطرق إليه؟ والله أعلم.

قال مسلم ر.ه. حكاية عن مخالفه: "والمُرْسَلُ في أَصْلِ قَوْلِنَا وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ".

أقوال أهل العلم في كون المرسل حجة: هذا الذي قاله هو المعروف من مذاهب المحدثين، وهو قول الشافعي وجماعة من الفقهاء، وذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء إلى جواز الاحتجاج بالمرسل، وقد قدمنا في الفصول السابقة بيان أحكام المرسل واضحة، وبسطناها بسطاً شافياً، وإن كان لفظه مختصراً وجيزاً، والله أعلم.

قوله: "فإن عذب عني معرفة ذلك أوفقت الخير" يقال: عذب الشيء عني يفتح الزاي يعذب ويعذب بكسر الزاي وضمها لفتان فصيحتان قرئ بهما في السبع، والضم أشهر وأكثر، ومعناه ذهب.

وقوله: "أوفقت الخير" كذا هو في الأصول "أوفقت"، وهي لغة قليلة، والفصح المشهور "وقفت" بغير ألف.

* قوله: "فإذا كانت العلة إلى قوله: بإمكان الإرسال": الظاهر أن قوله: بإمكان الإرسال هو خير كانت فالوجه حذف اللام، ويقال: إمكان الإرسال وأما مع اللام فوجهه أن يقال: أن قوله: بإمكان الإرسال مذكور على أنه من كلام المستدل، فإذا كانت العلة هو ما ذكره بقوله: بإمكان الإرسال.

فَيَقَالُ لَهُ: فَإِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ فِي تَضْعِيفِكَ* الْخَبَرِ وَتَرْكِكَ الْإِخْتِجَاجَ بِهِ إِمْكَانَ الْإِرْسَالِ فِيهِ، لَزِمَكَ أَلَّا تُثْبِتَ إِسْنَادًا مُعْتَنًا حَتَّى تَرَى فِيهِ السَّمَاعَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ؟
وَذَلِكَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْوَارِدَ عَلَيْنَا بِإِسْنَادِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، فَيَقِينُ نَعْلَمُ أَنَّ هِشَامًا قَدْ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ، وَأَنَّ أَبَاهُ قَدْ سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ، كَمَا نَعْلَمُ أَنَّ عَائِشَةَ قَدْ سَمِعَتْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَدْ يَحُوزُ، إِذَا لَمْ يَقُلْ هِشَامٌ، فِي رِوَايَةِ يَرْوِيهَا عَنْ أَبِيهِ: "سَمِعْتُ أَوْ أَخْبَرَنِي"، أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِيهِ فِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ إِنْسَانٌ آخَرٌ، أَخْبَرَهُ بِهَا عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَسْمَعْهَا هُوَ مِنْ أَبِيهِ، لَمَّا أَحَبَّ أَنْ يَرْوِيَهَا مُرْسَلًا، وَلَا يُسْنِدَهَا إِلَى مَنْ سَمِعَهَا مِنْهُ.

وَكَمَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِي هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، فَهُوَ أَيْضًا مُمَكِّنٌ فِي أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ إِسْنَادٍ لِحَدِيثٍ، لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ سَمَاعٍ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ.

وإِنْ كَانَ قَدْ عُرِفَ فِي الْحُمْلَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْ سَمِعَ مِنْ صَاحِبِهِ سَمَاعًا كَثِيرًا، فَجَائِزٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَنْزِلَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَةِ فَيَسْمَعَ مِنْ غَيْرِهِ عَنْهُ بَعْضَ أَحَادِيثِهِ، ثُمَّ يُرْسِلُهُ عَنْهُ أَحْيَانًا، وَلَا يُسَمِّي مَنْ سَمِعَ مِنْهُ، وَيَنْشِطُ أَحْيَانًا فَيُسَمِّي الرَّجُلَ الَّذِي حَمَلَ عَنْهُ الْحَدِيثَ وَيَتْرَكَ الْإِرْسَالَ.

وَمَا قُلْنَا مِنْ هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْحَدِيثِ مُسْتَفِيزٌ مِنْ فِعْلِ يُقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ، وَأَيْمَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَسَنَذْكُرُ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ عَلَى الْجِهَةِ الَّتِي ذَكَّرْنَا عَدَدًا يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْهَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -

قوله في ذكر هشام: "لما أحب أن يرويها مرسلًا" ضبطناه لما بفتح اللام وتشديد الميم، ومرسلًا بفتح السين، ويجوز تخفيف لما وكسر سين مرسلًا. قوله: "وينشط أحيانًا" هو بفتح الباء والشين أي يخف في أوقات.

*قوله: "فيقال له إن كانت العلة في تضعيفك" إلخ: حاصله نقض الدليل بحزبياته في موضع تخلف عنه المطلوب اتفاقًا، ويمكن الجواب عنه بالفرق بأن احتمال الإرسال في ما إذا لم يكن السماع متحققًا أقوى من احتماله في صورة النقض فالعلة هي الاحتمال القوي لا مجرد الاحتمال مطلقًا كيفما كان، والله تعالى أعلم.

فَمِنْ ذَلِكَ، أَنَّ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيَّ وَابْنَ الْمُبَارَكِ وَوَكَيْعًا وَابْنَ ثُمَيْرٍ وَجَمَاعَةً غَيْرَهُمْ رَوَوْا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: "كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِجَلِّهِ وَلِحُرْمِهِ بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُ".

فَرَوَى هَذِهِ الرِّوَايَةَ بِعَيْنِهَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَذَاوُدُ الْعَطَّارُ وَحَمِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ وَوُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ. فَرَوَاهَا بِعَيْنِهَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: "عن عائشة رضي الله عنها كنت أطيب رسول الله ﷺ لحله ولحرمه" يقال: حرمه بضم الحاء وكسرهما لغتان، ومعناه لإحرامه. قال القاضي عياض رحمه الله: قيدناه عن شيوخنا بالوجهين، قال: وبالضم فيه الخطابي والمروزي، وخطا الخطابي أصحاب الحديث في كسره، وقيدته ثابت بالكسرة، وحكى عن المحدثين الضم وخطأهم فيه. وقال: صوابه الكسر كما قال لحله، وفي هذا الحديث استحباب التطيب عند الإحرام.

فوائد الحديث وأقوال الأئمة في التطيب عند الإحرام: وقد اختلف فيه السلف والخلف، ومذهب الشافعي وكثيرين استحبابه، ومذهب مالك في آخرين كراهيته، وسيأتي بسط المسألة في كتاب الحج إن شاء الله تعالى. قوله في الرواية الأخرى: "عن عائشة رضي الله عنها كان النبي ﷺ إذا اعتكف يدي إلى رأسه فأرجله وأنا حائض" فيه حمل من العلم. منها: أن أعضاء الحائض طاهرة، وهذا مجمع عليه، ولا يصح ما حكى عن أبي يوسف من نجاسة يدها، وفيه جواز ترجيل المعتكف شعره ونظيره إلى امرأته ولمسها شيئاً منه بغير شهوة منه، واستدل به أصحابنا وغيرهم على أن الحائض لا تدخل المسجد، وأن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد، ولا يظهر فيه دلالة لواحد منهما، فإنه لا شك في كون هذا هو المحبوب وليس في الحديث أكثر من هذا.

فأما الاشتراط والتحریم في حقها، فليس فيه، لكن لذلك دلائل أخر مقرر في كتب الفقه.

واحتج القاضي عياض رحمه الله به على أن قبل الملامسة لا تنقض الوضوء، ورد به على الشافعي، وهذا الاستدلال منه عجب، وأي دلالة فيه لهذا؟ وأين في هذا الحديث أن النبي ﷺ لمس بشرة عائشة رضي الله عنها - وكان على طهارة - ثم صلى بها؟ فقد لا يكون كان متوضئاً، ولو كان فما فيه أنه ما جدد طهارته، ولأن الملموس لا ينتقض وضوؤه على أحد قولي الشافعي، ولأن لمس الشعر لا ينقض عند الشافعي، كذا نص في كتبه، وليس في الحديث أكثر من لمسها الشعر، والله أعلم.

وَرَوَى الزُّهْرِيُّ وَصَالِحُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ.

فَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ فِي هَذَا الْخَبَرِ فِي الْقُبْلَةِ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ.

قوله: وروى الزهري وصالح بن أبي حسان هكذا هو في الأصول ببلاذنا، وكذا ذكره القاضي عياض عن معظم الأصول ببلاذهم، وذكر أبو عني الغساني أنه وجد في نسخة الرازي أحد رواهم صالح بن حسان. قال أبو علي: وهو وهم، والصواب صالح بن أبي حسان، وقد ذكر هذا الحديث السائي وغيره من طريق ابن وهب، عن ابن أبي ذئب، عن صالح بن أبي حسان عن أبي سلمة.

بيان رفع الاشتباه: قلت: قال الترمذي عن البخاري: صالح بن أبي حسان ثقة، وكذا وثقه غيره، وإنما ذكرت هذا؛ لأنه ربما اشتبه بصالح بن حسان أبي الخثر البصري المديني، ويقال الأنصاري وهو في طبقة صالح بن أبي حسان هذا، فإنهما يرويان جميعاً عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، ويروي عنهما جميعاً ابن أبي ذئب، ولكن صالح بن حسان متفق على ضعفه، وأقوالهم في ضعفه مشهورة، وقال الخطيب البغدادي في "الكفاية": أجمع نقاد الحديث على ترك الاحتجاج بصالح بن حسان هذا لسوء حفظه وقلة ضبطه، والله أعلم.

قوله: فقال يحيى بن أبي كثير في هذا الخبر في القبلة: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن عروة أن عروة أخبره أن عائشة رضي الله عنها أخبرته.

بيان اللطيفتين في إسناد واحد: هذه الرواية اجتمع فيها أربعة من التابعين يروي بعضهم عن بعض: أولهم يحيى بن أبي كثير، وهذا من أطراف الطرف، وأغرب لطائف الإسناد، وهذا نظائر قليلة في الكتاب وغيره سيمر بك - إن شاء الله تعالى - ما تيسر منها، وقد جمعت جملة منها في أول شرح "صحيح البخاري" .

وقد تقدم التنبيه على هذا، وفي هذا الإسناد لطيفة أخرى، وهو أنه من رواية الأكابر عن الأصاغر، فإن أبا سلمة من كبار التابعين، وعمر بن عبد العزيز من أصاغرهم سناً وطبقة، وإن كان من كبارهم عنماً وقدرًا ودينًا وورعًا وزهدًا وغير ذلك، واسم أبي سلمة هذا عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف، هذا هو المشهور، وقيل: اسمه إسماعيل. وقال عمرو بن علي: لا يعرف اسمه. وقال أحمد بن حنبل: كنيته هي اسمه، حكى هذه الأقوال فيه الخافظ أبو محمد عبد الغني المقدسي رحمه الله، وأبو سلمة هذا من أجل التابعين ومن أفقهم، وهو أحد الفقهاء السبعة على أحد الأقوال فيهم.

ترجمة يحيى بن أبي كثير: وأما يحيى بن أبي كثير، فتابعي صغير كنيته أبو نصر، رأى أنس بن مالك، وسمع النسابة ابن يزيد، وكان جميل القدر، واسم أبي كثير صالح، وقيل: سيار، وقيل: نشيط، وقيل: دينار.

وَرَوَى بْنُ عُثَيْمَةَ وَغَيْرُهُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْخَيْلِ وَلَهَانًا عَنْ لُحُومِ الْخُمَرِ الْأَهْلِيَّةِ.

فَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَهَذَا النَّحْوُ فِي الرُّوَايَاتِ كَثِيرٌ، يَكْتَرُ تَعْدَادُهُ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا مِنْهَا كِفَايَةٌ لِذَوِي الْفَهْمِ.

فَإِذَا كَانَتِ الْعِلَّةُ عِنْدَ مَنْ وَصَفْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ، فِي فَسَادِ الْحَدِيثِ وَتَوَهُّبِهِ، إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الرَّاويَ قَدْ سَمِعَ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ شَيْئًا، إِمَّا كَانَ الْإِرْسَالُ فِيهِ، لَزِمَهُ تَرْكُ الْإِحْتِجَاجِ فِي قِيَادِ قَوْلِهِ بِرَوَايَةٍ مَنْ يَعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ، إِلَّا فِي نَفْسِ الْخَيْرِ الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ السَّمَاعِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ عَنِ الْأَلَمَةِ الَّذِينَ نَقَلُوا الْأَخْبَارَ، إِنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ تَارَاتُ يُرْسِلُونَ فِيهَا الْحَدِيثَ إِرْسَالًا، وَلَا يَذْكُرُونَ مَنْ سَمِعُوا مِنْهُ، وَتَارَاتُ يَنْشَطُونَ فِيهَا فَيُسْنِدُونَ الْخَيْرَ عَلَى هَيْئَةٍ مَا سَمِعُوا، فَيُخْبِرُونَ بِالتَّشْوِيلِ فِيهِ إِنْ تَزَلُّوا، وَبِالصُّعُودِ فِيهِ إِنْ صَعِدُوا، كَمَا شَرَحْنَا ذَلِكَ عَنْهُمْ.

وَمَا عَلِمْنَا أَحَدًا مِنْ أَلَمَةِ السَّلَفِ، مِمَّنْ يَسْتَعْمِلُ الْأَخْبَارَ وَيَتَفَقَّدُ صِحَّةَ الْأَسَانِيدِ وَسَقَمَهَا، مِثْلَ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ وَابْنِ عَوْنٍ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَكُنُوا عَنْ مَوْضِعِ السَّمَاعِ فِي الْأَسَانِيدِ، كَمَا ادَّعَاهُ الَّذِي وَصَفْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ.

وَإِنَّمَا كَانَ تَفَقُّدُ مَنْ تَفَقَّدَ مِنْهُمْ سَمَاعَ رَوَاةِ الْحَدِيثِ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُمْ، إِذَا كَانَ الرَّاويُ مِمَّنْ عُرِفَ بِالتَّدْلِيلِ فِي الْحَدِيثِ وَشُهْرِهِ بِهِ، فَجَيِّدٌ يَنْحَثُونَ عَنْ سَمَاعِهِ فِي رَوَايَتِهِ، وَيَتَفَقَّدُونَ ذَلِكَ مِنْهُ، كَمَا تَنْزَاحُ عَنْهُمْ عِلَّةُ التَّدْلِيلِ:

فَمَا ابْتِغَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُدْلِسٍ، عَلَى الْوَحْدِ الَّذِي زَعَمَ مِنْ حَكَمَاتِ قَوْلِهِ، فَمَا سَمِعْنَا ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ سَمَّيْنَا وَلَمْ نُسَمِّ، مِنَ الْأَلَمَةِ.

قوله: "لزمه ترك الاحتجاج في قياد قوله" هو بقاف مكسورة ثم ياء مثناة من تحت أي مقتضاه قوله: "إذا كان ممن عرف بالتدليس" قد قدمنا بيان التدليس في الفصول السابقة فلا حاجة إلى إعادته.

قوله "فما ابتغى ذلك من غير مدلس" هكذا وقع في أكثر الأصول "فما ابتغى" بضم التاء وكسر الغين على ما لم يسم فاعله، وفي بعضها "ابتغى" بفتح التاء والغين، وفي بعض الأصول المحققة "فمن ابتغى" ولكل واحد وجه.

فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ، - وَقَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، - قَدْ رَوَى عَنْ حُدَيْفَةَ وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ وَعَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدِيثًا يُسْنِدُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُمَا ذِكْرُ السَّمَاعِ مِنْهُمَا، وَلَا حَفِظْنَا فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ شَافَهُ حُدَيْفَةَ وَأَبَا مَسْعُودٍ بِحَدِيثٍ قَطُّ، وَلَا وَجَدْنَا ذِكْرَ رِوَايَتِهِ أَبَاهُمَا فِي رِوَايَةٍ بِعَيْنِهَا.

وَلَمْ نَسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ مَضَى، وَلَا مِمَّنْ أَدْرَسْنَا، أَنَّهُ طَعَنَ فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ، اللَّذَيْنِ رَوَاهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ حُدَيْفَةَ وَأَبِي مَسْعُودٍ، بِضَعْفٍ فِيهِمَا، بَلْ هُمَا وَمَا أَشْبَهُهُمَا، عِنْدَ مَنْ لَاقَيْنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، مِنْ صِحَاحِ الْأَسَانِيدِ وَقَوِيَّهَا، يَرَوْنَ اسْتِعْمَالَ مَا نُقِلَ بِهَا، وَالْإِحْتِيَاجَ بِمَا أَتَتْ مِنْ سُنَنِ وَأَنَارٍ.

وَهِيَ فِي زَعْمٍ مِنْ حَكَمَاتِنَا قَوْلُهُ مِنْ قَبْلُ، وَاهِيَةٌ مُهْمَلَةٌ، حَتَّى يُصِيبَ سَمَاعَ الرَّاوي عَمَّنْ رَوَى، وَلَوْ ذَهَبْنَا لَعَدَدُ الْأَخْبَارِ الصَّحَاحِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ يَهْنُ بِزَعْمٍ هَذَا الْقَائِلِ، وَلُحْصِيهَا، لَعَجَزْنَا عَنْ تَقْصِي ذِكْرِهَا وَإِحْصَائِهَا كُلِّهَا، وَلَكِنَّا أَحَبَبْنَا أَنْ نَنْصِبَ مِنْهَا عَدَدًا يَكُونُ سِمَةً لِمَا سَكَنَّا عَنْهُ مِنْهَا.

قوله: "فمن ذلك أن عبد الله بن يزيد الأنصاري وقد رأى النبي ﷺ قد روى عن حذيفة وعن أبي مسعود الأنصاري وعن كل واحد منهما حديثاً يسنده إلى النبي ﷺ" هذا هو كائن الحديث، خرجه مسلم.

أما حديثه عن أبي مسعود، فهو حديث نفقة الرجل على أهله، وقد خرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما"، وأما حديثه عن حذيفة، فقوله: "أخبرني النبي ﷺ بما هو كائن" الحديث، خرجه مسلم.

ترجمة أبي مسعود واختلاف أهل العلم في شهوده بدرًا: وأما أبو مسعود فاسمه عقبه بن عمرو الأنصاري المعروف بالبصري، قال الجمهور: سكن "بدرًا" ولم يشهدنا مع النبي ﷺ وقال الزهري والحكم ومحمد بن إسحاق التابعون والبخاري: شهدها.

وأما قوله: "وعن كل واحد فكذا هو في الأصول، و"عن" بالواو، والوجه حذفها، فلما تغير المعنى.

قوله: "وهي في زعم من حكمتنا قوله واهية" هو بفتح الزاي وضمها وكسرها ثلاث لغات مشهورة، ولو قال ضعيفة بدل واهية لكان أحسن فإن هذا القائل لا يدعي أنها واهية شديدة الضعف متناهية فيه كما هو معنى واهية، بل يقتصر على أنها ضعيفة لا تقوم بها الحجة.

وَهَذَا أَبُو عَثْمَانَ النَّهْدِيُّ وَأَبُو رَافِعٍ الصَّائِغُ، وَهُمَا مِمَّنْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَصَحِبَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبَدْرِيِّينَ هَلُمَّ جَرَأً، وَنَفَلَا عَنْهُمْ الْأَخْبَارَ حَتَّى نَزَلَا إِلَى مِثْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَذَوَيْهِمَا، قَدْ أُسْتَدَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَلَمْ تَسْمَعْ فِي رِوَايَةٍ بَعْثُهَا أَنَّهُمَا عَايَنَا أَبَيَّ أَوْ سَمِعَا مِنْهُ شَيْئًا.

وَأُسْتَدَّ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ، وَهُوَ مِمَّنْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَكَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا، وَأَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، خَبَرَيْنِ.

قوله: "وهذا أبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ: وهما ممن أدرك الجاهلية، وصحبا أصحاب رسول الله ﷺ من البدرين، هلم جرأ، ونفلا عنهم الأخبار حتى نزلوا إلى مثل أبي هريرة وابن عمر وذويهما قد أستاذ كل واحد منهما عن أبي بن كعب عني عن النبي ﷺ حديثًا".

أما أبو عثمان النهدي فاسمه عبد الرحمن بن مل، وتقدم بيانه.

ترجمة أبي رافع ومعنى الجاهلية: وأما أبو رافع فاسمه نفيح المدني، قال ثابت: لما اعتق أبو رافع بكى، فقيل له: ما يبكك فقال: كان لي أحران فذهب أحدهما.

وأما قوله: "أدرك الجاهلية" فمعناه كانا رجلين قبل بعثة رسول الله ﷺ، والجاهلية: ما قبل بعثة رسول الله ﷺ سموا بذلك لكثرة جهالاتهم. وقوله: "من البدرين هم جرأ" قال القاضي عياض ليس هذا موضع استعمال هلم جرأ لأنها إنما تستعمل فيما اتصل إلى زمان المتكلم بها، وإنما أراد مسلم فمن بعدهم من الصحابة. وقوله جرأ ممنون، قال "صاحب المطالع": قال ابن الأباري: معنى هلم جرأ سيروا وتمهلوا في سيركم وتثبوا، وهو من الجرأ وهو ترك النعم في سيرها، فيستعمل فيما دووم عليه من الأعمال، قال ابن الأباري: فانتصب جرأ على المصدر أي جروا جرأ أو على الحال أو على التمييز.

وقوله: "وذويهما" فيه إضافة ذي إلى غير الأجناس، والمعروف عند أهل العربية أنها لا تستعمل إلا مضافة إلى الأجناس كذي مال، وقد جاء في الحديث وغيره من كلام العرب إضافة أحرف منها إلى المفردات كما في الحديث: "وتصل ذا رحمك" وكقولهم: ذو وزن، وذو نواس وأشباهها. قالوا: هذا كله مقدر فيه الانفصال، فتقدير ذي رحمك الذي له معك رحم. وأما حديث أبي عثمان عن أبي، فقوله: كان رجل لا أعلم أحدا أبعد بيتا من المسجد منه: الحديث، وفيه قول النبي ﷺ: "أعطاك الله ما احتسبت" خرجه مسلم.

وأما حديث أبي رافع عنه فهو "أن النبي ﷺ كان يعتكف في العشر الآخر، فمسافر عامًا، فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين يومًا، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه في سننهم، ورواه جماعات من أصحاب المسانيد.

قوله: "وأستاذ أبو عمرو الشيباني، وأبو معمر عبد الله بن سخبرة، كل واحد منهما عن أبي مسعود الأنصاري عن النبي ﷺ خبرين" أما "أبو عمرو الشيباني"، فاسمه: سعد بن إياس تقدم ذكره. وأما "سخبرة" فبسيون مهملة =

وَأَسَدُ عُيَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَعُيَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ وَلَدَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَسَدُ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَقَدْ أَدْرَكَ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ هُوَ الْأَنْصَارِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثَلَاثَةَ أَحْبَابٍ.

وَأَسَدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَقَدْ حَفِظَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَصَحَبَ عَلِيًّا، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثًا.

وَأَسَدُ رَبِيعِ بْنِ جِرَاشٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثَيْنِ، وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَقَدْ سَمِعَ رَبِيعٌ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَرَوَى عَنْهُ.

=مفتوحة ثم خاء معجمة ساكنة ثم موحدة مفتوحة. وأما الحديثان اللذان رواهما الشيباني، فأحدهما حديث: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إنه أبدع بي، والآخر: جاء رجل إلى النبي ﷺ بناقطة مخطومة فقال: لك بها يوم القيامة سبعائة، أخرجهما مسلم، وأسد أبو عمرو الشيباني أيضاً عن أبي مسعود حديث: "المستشار مؤمن" رواه ابن ماجه وعبد بن حميد في "مسنده". وأما حديثا أبي معمر، فأحدهما: كان النبي ﷺ يمسح مناكبنا في الصلاة، أخرجه مسلم والآخر: لا تحزى صلاة لا يقيم الرجل صلبه فيها في الركوع، رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم من أصحاب السنن والمسانيد، قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح، والله أعلم.

قال مسلم رحمه الله: "وأسد عبيد بن عمير عن أم سلمة زوج النبي ﷺ حديثاً "هو قوتها" لما مات أبو سلمة، قلت: غريب وفي أرض غربة لأبكيته بكاء يتحدث عنه"، أخرجه مسلم. واسم أم سلمة هند بنت أبي أمية واسمها حذيفة، وقيل: سهيل بن المغيرة المخزومية تزوجها النبي ﷺ سنة ثلاث، وقيل: اسمها رملة، وليس بشيء.

قوله "وأسد قيس بن أبي حازم... عن أبي مسعود ثلاثة أخبار" هي حديث: "إن الإيمان ها هنا"، وإن القسوة وغلظ القلوب في القدادين"، وحديث: "إن الشمس والقمر لا يكسفان لموت أحد"، وحديث: "لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان"، أخرجهما كلها البخاري ومسلم في صحيحيهما. واسم أبي حازم عبد عوف، وقيل: عوف بن عبد الحارث البجلي صحابي.

قوله: "وأسد عبد الرحمن بن أبي ليلى... عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ حديثاً" هو قوله: "أمر أبو طلحة أم سليم: اصنعي طعاماً للنبي ﷺ"، أخرجه مسلم، وقد تقدم اسم أبي ليلى، وبيان الاختلاف فيه، وبيان ابنه وابن ابنه.

قوله: "وأسد رباعي بن جراش عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ حديثين، وعن أبي بكر عن النبي ﷺ حديثاً" أما حديثاه عن عمران، فأحدهما في إسلام حصين والد عمران، وفيه قوله: "كان عبد المطلب يخبراً لقومك منك" =

وَأَسْنَدَ نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا.
وَأَسْنَدَ التَّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَأَسْنَدَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّثِّيُّ، عَنْ تَعِيمٍ الدَّارِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا.

—رواه عبد بن حميد في مسنده، والنسائي في كتابه "عمل اليوم والليلة" بإسناديهما الصحيحين، والحديث الآخر "لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله"، رواه النسائي في سننه.

وأما حديثه عن أبي بكرة فهو: "إذا المسلمان حمل أحدهما على أخيه السلاح فهما على حرف جهنم"، أخرجه مسلم، وأشار إليه البخاري. واسم أبي بكرة: نافع بن الحارث بن كندة بفتح الكاف واللام الثقفي، كني بأبي بكرة؛ لأنه تدلى من حصن الطائف إلى رسول الله ﷺ ببكرة، وكان أبو بكرة ممن اعتزل يوم الجمل، فلم يقاتل مع أحد من الفريقين، وأما ربهى بكسر الراء وحراش بالخاء المهملة، فتقدم بيانهما.

قوله: "وَأَسْنَدَ نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا" أما حديثه فهو حديث: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليحسن إلى جاره" أخرجه مسلم في "كتاب الإيمان" هكذا من رواية نافع بن جبير، وقد أخرجه البخاري ومسلم أيضاً من رواية سعيد بن أبي سعيد المقبري. وأما أبو شريح فاسمه خويلد بن عمرو، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: عمرو بن خويلد، وقيل: هاني بن عمرو، وقيل: كعب، ويقال فيه: أبو شريح الخزاعي، والعدوي، والكعبي.

قوله: "وَأَسْنَدَ التَّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ". أما الحديث الأول: فمن صام يوماً في سبيل الله باعد الله وجهه من النار سبعين خريفاً. والثاني: "إن في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها"، أخرجهما معا البخاري ومسلم. والثالث: "إن أدنى أهل الجنة منزلة من صرف الله وجهه" الحديث، أخرجه مسلم. وأما أبو سعيد الخدري فاسمه سعد بن مالك بن سنان منسوب إلى خدرة بن عوف بن الحرث بن الخزرج، توفي أبو سعيد بالمدينة سنة أربع وستين، وقيل سنة أربع وسبعين وهو بن أربع وسبعين.

وأما أبو عياش والد النعمان، فبالشين المعجمة، واسمه زيد بن الصامت، وقيل: زيد بن النعمان، وقيل: عبيد بن معاوية بن الصامت، وقيل: عبد الرحمن.

قوله: "وَأَسْنَدَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّثِّيُّ عَنْ تَعِيمٍ الدَّارِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا" هو حديث: "الذين النصيحة"، وأما تعيم الداري فكذا هو في مسلم، واختلف فيه رواية الموطأ، ففي رواية يحيى وابن بكير وغيرهما: الديري بالياء، وفي رواية القعني وابن القاسم وأكثرهم: الداري بالألف، واختلف العلماء في أنه إلى ما نسب؟ فقال الجمهور: إلى جد من أجداده وهو الدار بن هاني، فإنه تعيم بن أوس بن خارجة بن سود -بضم السين- ابن جدعة -بفتح الجيم وكسر الذال المعجمة- ابن ذراع بن عدي بن الدار بن هاني بن جبيب بن غمارة بن لخم، وهو مالك بن عدي. وأما من قال: الديري فهو نسبة إلى دير كان تعيم فيه قبل الإسلام، وكان نصرانياً، هكذا رواه أبو الحسين الرازي في كتابه -

وَأَسَدُ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا.
وَأَسَدُ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثٌ.
فَكُلُّ هَؤُلَاءِ التَّابِعِينَ الَّذِينَ نَصَبْنَا رَوَايَتَهُمْ عَنِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ سَمَّيْنَاهُمْ، لَمْ يُحْفَظْ عَنْهُمْ
سَمَاعٌ عِلْمَتَاهُ مِنْهُمْ فِي رِوَايَةِ بَعْضِهَا وَلَا أَنْتَهُمْ لَقَوْهُمْ فِي نَفْسِ خَبَرٍ بَعِيْنِهِ.
وَهِيَ أَسَانِيدُ عِنْدَ ذَوِي الْمَعْرِفَةِ بِالْأَخْبَارِ وَالرَّوَايَاتِ مِنْ صَحَابِ الْأَسَانِيدِ، لَا نَعْلَمُهُمْ
وَهْتُوا مِنْهَا شَيْئًا قَطُّ، وَلَا التَّمَسُّوْا فِيهَا سَمَاعٌ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ؛ إِذِ السَّمَاعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ
مُمْكِنٌ مِنْ صَاحِبِهِ غَيْرُ مُسْتَنَكِرٍ، لِكَوْنِهِمْ جَمِيعًا كَانُوا فِي الْعَصْرِ الَّذِي اتَّفَقُوا فِيهِ.

"مناقب الشافعي" بإسناده الصحيح عن الشافعي أنه قال في التبيين ما ذكرناه، وعلى هذا أكثر العلماء،
ومنهم من قال: الداري بالألف إلى دارين وهو مكان عند البحرين، وهو غط السفن كان يجلب إليه العطر من
الهند، ولذلك قيل للعطار: داري ومنهم من جعله بالياء نسبة إلى قبيلة أيضاً، وهو بعيد شاذ حكاه والذي قبله،
صاحب المطالع، قال: وصوب بعضهم الديري.

قلت: وكلاهما صواب، فنسب إلى القبيلة بالألف، وإلى الدبر بالياء، لاجتماع الوصفين فيه. قال "صاحب
المطالع": وليس في الصحيحين والموطأ داري ولا ديري، إلا قيم وكتبه غيم أبو رقية، أسلم سنة تسع وكان
بالمدينة ثم انتقل إلى الشام فنزل ببيت المقدس، وقد روى عنه النبي ﷺ قصة الخساسة، وهذه متقية شريفة
لتميم، ويدخل في رواية الأكابر عن الأصاغر، والله أعلم.

قوله: "وَأَسَدُ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا" هو حديث المخافة، أخرجه مسلم.
قوله: "وَأَسَدُ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثٌ" من هذه الأحاديث:
"أفضل العيام بعد رمضان شهر الله المحرم وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل" أخرجه مسلم متفرداً به عن
البخاري. قال أبو عبد الله الحميدي رحمه الله في آخر "مسند أبي هريرة" من "الجمع بين الصحيحين" ليس لحميد بن
عبد الرحمن الحميري عن أبي هريرة في الصحيح غير هذا الحديث، قال: وليس له عند البخاري في صحيحه عن
أبي هريرة شيء، وهذا الذي قاله الحميدي صحيح.

رفع الاشتباه بين حميد بن حمير والزهرى: وربما اشتبه حميد بن عبد الرحمن الحميري هذا بحميد بن عبد
الرحمن بن عوف الزهرى الراوى عن أبي هريرة أيضاً، وقد روى له في "الصحيحين" عن أبي هريرة أحاديث
كثيرة، فقد بقف من لا خيرة له على شيء منهما، فبكر قول الحميدي توها منه أن حميداً هذا هو ذلك، وهو
خطأ صريح وجهل فبيح، وليس للحميري عن أبي هريرة أيضاً في الكتب الثلاثة التي هي تمام أصول الإسلام
الخمسة أعني: سنن أبي داود والترمذي والنسائي، غير هذا الحديث.

وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي أَحَدَتْهُ الْقَائِلُ الَّذِي حَكَيْتَنَاهُ، فِي تَوْهِيهِ الْحَدِيثِ بِالْعِلَّةِ الَّتِي وَصَفَ أَقْلٌ مِنْ أَنْ يُعْرَجَ عَلَيْهِ وَيُثَارَ ذِكْرُهُ؛ إِذْ كَانَ قَوْلًا مُحَدَّثًا وَكَلَامًا خَلْفًا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ سَلَفَ، وَيَسْتَنْكِرُهُ مَنْ بَعْدَهُمْ خَلْفَ، فَلَا حَاجَةَ بِنَا فِي رَدِّهِ بِأَكْثَرِ مِمَّا شَرَحْنَا؛ إِذْ كَانَ قَدَرُ الْمَقَالَةِ وَقَائِلِهَا الْقَدَرُ الَّذِي وَصَفْنَا. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى دَفْعِ مَا خَالَفَ مَذْهَبَ الْعُلَمَاءِ، وَعَلَيْهِ التَّكْلَانِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

شرح الغريب: قوله "كلاما خلفا" بإسكان اللام وهو الساقط الفاسد. قوله: "وعليه التكلان" هو بضم التاء وإسكان الكاف، أي الاتكال، والله أعلم بالصواب.
والله الحمد والنعمة والفضل والمنة وبه التوفيق والعصمة.

[١ - كتاب الإيمان]

[١ - باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ...]

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ الْقُشَيْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَعْوَنُ اللَّهُ نَبِيَّيْ، وَإِيَّاهُ نَسْتَكْفِي، وَمَا تَوْفِيقُنَا إِلَّا بِاللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ.

(١) كتاب الإيمان

(١) باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه

وتعالى، وبيان الدليل على التبري ممن لا يؤمن بالقدر، وإغلاظ القول في حقه

أهم ما يذكر في الباب اختلاف العلماء في الإيمان والإسلام وعمومهما وخصوصهما، وأن الإيمان يزيد وينقص أم لا؟ وأن الأعمال من الإيمان أم لا؟ وقد أكثر العلماء رحمهم الله من المتقدمين والمتأخرين القول في كل ما ذكرناه، وأنا أقصر على نقل أطراف من متفرقات كلامهم يحصل منها مقصود ما ذكرته مع زيادات كثيرة، قال الإمام أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي الفقيه الأديب الشافعي المحقق رحمه الله في كتابه "معالم السنن": ما أكثر ما يغلط الناس في هذه المسألة! فأما الزهري فقال: الإسلام الكلمة، والإيمان العمل، واحتج بالآية، يعني قوله سبحانه وتعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ: مَتَىٰ قُلُوبُنَا لَا تُؤْمِنُ أُولَٰئِكَ قَوْلُوا لَمْ يَأْمُرْكُمْ إِلَّا بِإِيمَانٍ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ (الحجرات: ١٤) وذهب غيره إلى أن الإسلام والإيمان شيء واحد، واحتج بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين ﴿(الذاريات: ٣٥-٣٦).

قال الخطابي: وقد تكلم في هذا الباب رجلان من كبراء أهل العلم، وصار كل واحد منهما إلى قول من هذين، ورد الآخر منهما على المتقدم، وصنف عليه كتاباً يبلغ عدد أورافه المئتين.

النسبة بين الإيمان والإسلام: قال الخطابي: والصحيح من ذلك أن يقيد الكلام في هذا ولا يطلق، وذلك أن المسلم قد يكون مؤمناً في بعض الأحوال ولا يكون مؤمناً في بعضها، والمؤمن مسلم في جميع الأحوال، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً، وإذا حملت الأمر على هذا استقام لك تأويل الآيات واعتدل القول فيها، ولم يختلف شيء منها. وأصل الإيمان التصديق، وأصل الإسلام الاستسلام والانقياد، فقد يكون المرء مستسلماً في الظاهر غير منقاد في الباطن، وقد يكون صادقاً في الباطن غير منقاد في الظاهر. وقال الخطابي أيضاً في قول النبي ﷺ: "الإيمان بضع وسبعون شعبة" في هذا الحديث بيان أن الإيمان الشرعي اسم لمعنى ذي شعب وأجزاء، له أدنى وأعلى، والاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكُلِّها، والحقيقة تقتضي جميع شعبه، وتستوفي جملة أجزائه، كالصلاة الشرعية لها شعب وأجزاء، والاسم يتعلق ببعضها، والحقيقة تقتضي جميع أجزائها وتستوفيها، ويدل عليه قوله ﷺ: "الحياة شعبة من الإيمان"، وفيه إثبات التفاضل في الإيمان، وتباين المؤمنين في درجاته، هذا آخر كلام الخطابي. -

وقال الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي رحمه الله في حديث سؤال جرير رضي الله عنه عن الإيمان والإسلام وجوابه قال: جعل النبي ﷺ الإسلام اسماً لما ظهر من الأعمال، وجعل الإيمان اسماً لما بطن من الاعتقاد. وليس ذلك؛ لأن الأعمال ليست من الإيمان، والتصديق بالقلب ليس من الإسلام، بل ذلك تفصيل للجملة هي كلها شيء واحد وجماعها الدين، ولذلك قال ﷺ: "ذاك جرير أتاكم يعلمكم دينكم". والتصديق والعمل يتناولهما اسم الإيمان والإسلام جميعاً يدل عليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الْبِرَّ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (آل عمران: ١٩) و﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣)، ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ (آل عمران: ٨٥) فأحبر سبحانه وتعالى: أن الدين الذي رضي به ويقبله من عباده هو الإسلام، ولا يكون الدين في محل القبول والرضا إلا بانضمام التصديق إلى العمل، هذا كلام البغوي. وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني الشافعي رحمه الله في كتابه "التحريم" في شرح صحيح مسلم: الإيمان في اللغة: هو التصديق، فإن عني به ذلك فلا يزيد ولا ينقص، لأن التصديق ليس شيئاً يتحرراً حتى يتصور كماله مرة ونقصه أخرى، والإيمان في لسان الشرع هو التصديق بالقلب والعمل بالأركان، وإذا فسر بهذا تطرق إليه الزيادة والنقص وهو مذهب أهل السنة، قال: فالخلاف في هذا على التحقيق إنما هو أن المصدق بقلبه إذا لم يجمع إلى تصديقه العمل بموجب الإيمان هل يسمى مؤمناً مطلقاً أم لا؟ والمختار عندنا أنه لا يسمى به، قال رسول الله ﷺ: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن"، لأنه لم يعمل بموجب الإيمان فيستحق هذا الإطلاق، هذا آخر كلام صاحب التحرير.

وقال الإمام أبو الحسن علي بن خلف بن بطل المالك المغربي في شرح "صحيح البخاري": مذهب جماعة أهل السنة من سلف الأمة وخلفائها أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، والحجة على زيادته ونقصانه ما أورده البخاري من الآيات يعني قوله عز وجل: ﴿لِيَزِدَّاؤُمَّ إِيْمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ﴾ (الفتح: ٤). وقوله تعالى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ (الكهف: ١٣). وقوله تعالى: ﴿وَنَزِدْ لِلَّهِ الَّذِينَ آمَنُوا هُدًى﴾ (مرم: ٧٦). وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا زَادْنَاهُمْ هُدًى﴾ (محمد: ١٧). وقوله تعالى: ﴿وَنَزِدْ لِلَّذِينَ آمَنُوا إِيْمَانًا﴾ (المدثر: ٣١). وقوله تعالى: ﴿إِيْمَانًا زَادْنَاهُ خَيْرًا﴾ (إيْمَانًا قَائِمًا لِلَّذِينَ آمَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيْمَانًا﴾ (التوبة: ١٢٤). وقوله تعالى: ﴿فَأَخَشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيْمَانًا﴾ (آل عمران: ١٧٣). وقوله تعالى: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيْمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٢٢).

قال ابن بطل: الإيمان من لم تحصل له الزيادة ناقص، قال: فإن قيل: الإيمان في اللغة التصديق، فالجواب: أن التصديق يكمل بالطاعات كلها، فما ازداد المؤمن من أعمال البر كان إيمانه أكمل، وبهذه الجملة يزيد الإيمان، وينقصها ينقص، فمضى نقصت أعمال البر نقص كمال الإيمان، ومنى زادت زاد الإيمان كمالاً، هذا توسط القول في الإيمان. وأما التصديق بالله تعالى ورسوله ﷺ فلا ينقص، ولذلك توقف مالك رحمه الله في بعض الروايات عن القول بالنقصان، إذ لا يجوز نقصان التصديق؛ لأنه إذا نقص صار شكاً وخرج عن اسم الإيمان. وقال بعضهم: إنما -

= توقف مالك عن القول بنقصان الإيمان خشية أن يتأول عليه موافقة الخوارج، الذين يكفرون أهل المعاصي من المؤمنين بالذنوب، وقد قال مالك بنقصان الإيمان مثل قول جماعة أهل السنة. قال عبد الرزاق: سمعت من أدركت من شيوعتنا وأصحابنا سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وعبيد الله بن عمر، والأوزاعي، ومعمربن راشد، وابن جريح، وسفيان بن عيينة يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وهذا قول ابن مسعود، وحذيفة، والنخعي، والحسن البصري، وعطاء، وطائوس، ومجاهد، وعبد الله بن المبارك. فالمعنى الذي يستحق به العبد المدح والولاية من المؤمنين هو إتيانه بهذه الأمور الثلاثة: التصديق بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح، وذلك أنه لا خلاف بين الجميع أنه لو أقر وعمل على غير علم منه ومعرفة بره لا يستحق اسم مؤمن، ولو عرفه، وعمل، وحججه بلسانه، وكذب ما عرف من التوحيد لا يستحق اسم مؤمن، وكذلك إذا أقر بالله تعالى وبرسوله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، ولم يعمل بالفرائض لا يسمى مؤمناً بالإطلاق، وإن كان في كلام العرب يسمى مؤمناً بالتصديق، فذلك غير مستحق في كلام الله تعالى لقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۚ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ (الأنفال: ٢-٣-٤). فأخبرنا سبحانه وتعالى أن المؤمن من كانت هذه صفته.

وقال ابن بطال في "باب من قال: الإيمان هو العمل": فإن قيل: قد قدمتم أن الإيمان هو التصديق، قيل: التصديق هو أول منازل الإيمان، ويوجب للمصدق الدخول فيه، ولا يوجب له استكمال منازل، ولا يسمى مؤمناً مطلقاً، هذا مذهب جماعة أهل السنة، أن الإيمان قول وعمل. قال أبو عبيد: وهو قول مالك، والثوري، والأوزاعي، ومن بعدهم من أرباب العلم والسنة الذين كانوا مصايح الهدى وأئمة الدين من أهل الحجاز، والعراق، والشام، وغيرهم. قال ابن بطال: وهذا المعنى أراد البخاري رحمه الله إتيانه في كتاب الإيمان، وعليه يوجب أبوابه كلها، فقال: باب أمور الإيمان، وباب الصلاة من الإيمان، وباب الزكاة من الإيمان، وباب الجهاد من الإيمان، وسائر أبوابه، وإنما أراد الرد على المرجئة في قولهم: إن الإيمان قول بلا عمل، وتبيين غلطهم وسوء اعتقادهم ومخالفتهم للكتاب والسنة، ومذاهب الأئمة.

ثم قال ابن بطال في باب آخر: قال المذهب: الإسلام على الحقيقة هو الإيمان الذي هو عقد قلب المصدق لإقرار اللسان الذي لا يتفع عند الله تعالى غيره. وقالت الكرامية وبعض المرجئة: الإيمان هو الإقرار باللسان دون عقد القلب، ومن أقوى ما يرد به عليهم إجماع الأمة على إكفار المنافقين وإن كانوا قد أظهروا الشهادتين، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَصِلْ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقْعُ عَلَىٰ قَبْرِهِ ۚ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَنُفِثَتْهُنَّ وَأَهُمْ يَحْكُمُونَ﴾ (التوبة: ٨٤-٨٥) هذا آخر كلام ابن بطال.

وقال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: قوله تعالى: ﴿إِسْلَامٌ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا -

- رسول الله ﷺ وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً، والإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره" قال: هذا بيان لأصل الإيمان، وهو التصديق الباطن، وبيان لأصل الإسلام وهو الاستسلام والانقياد الظاهر، وحكم الإسلام في الظاهر ثبت بالشهادتين، وإنما أضاف إليهما الصلاة، والزكاة، والحج، والصوم؛ لكونها أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وبقيامها يتم استسلامه، وتركها لها يشعر بالخلال قيد انقياده أو اختلاله، ثم إن اسم الإيمان يتناول ما فسر به الإسلام في هذا الحديث وسائر الطاعات؛ لكونها ثمرات للتصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان، ومقويات، ومتممات، وحافظات له، ولهذا فسر ﷺ الإيمان في حديث وفد عبد القيس بالشهادتين، والصلاة، والزكاة، وصوم رمضان، وإعطاء الخمس من الغنم، ولهذا لا يقع اسم المؤمن المطلق على من ارتكب كبيرة أو ترك فريضة؛ لأن اسم الشيء مطلقاً يقع على الكامل منه، ولا يستعمل في الناقص ظاهراً إلا بقيد، ولذلك جاز إطلاق نفيه عنه في قوله ﷺ: "لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن" واسم الإسلام يتناول أيضاً ما هو أصل الإيمان وهو التصديق الباطن، ويتناول أصل الطاعات، فإن ذلك كله استسلام.

قال: فخرج مما ذكرناه وحققنا أن الإيمان والإسلام يجتمعان ويفترقان، وأن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً. قال: وهذا تحقيق وافٍ بالتوفيق بين متفرقات نصوص الكتاب والسنة الواردة في الإيمان والإسلام التي طالما غلط فيها الخائضون، وما حققناه من ذلك موافق لجماهير العلماء من أهل الحديث وغيرهم، هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو بن الصلاح.

مذهب المحدثين وأهل الكلام في زيادة الإيمان ونقصانه: فإذا تقرر ما ذكرناه من مذاهب السلف وأئمة الخلف فهي متظاهرة متطابقة على كون الإيمان يزيد وينقص، وهذا مذهب السلف والمحدثين وجماعة من المتكلمين، وأنكر أكثر المتكلمين زيادته ونقصانه وقالوا: متى قبل الزيادة كان شكاً وكفراً.

قال المحققون من أصحابنا المتكلمين: نفس التصديق لا يزيد ولا ينقص، والإيمان الشرعي يزيد وينقص بزيادة ثمراته، وهي الأعمال ونقصانها، قالوا: وفي هذا توفيق بين ظواهر النصوص التي جاءت بالزيادة وأقوال السلف، وبين أصل وضعه في اللغة وما عليه المتكلمون، وهذا الذي قاله هؤلاء - وإن كان ظاهراً حسناً - فالأظهر - والله أعلم - أن نفس التصديق يزيد بكرة النظر وتظاهر الأدلة؛ ولهذا يكون إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم، بحيث لا تعريضهم الشبه، ولا يتزلزل إيمانهم بعارض، بل لا تزال قلوبهم منشحة نيرة، وإن اختلفت عليهم الأحوال، وأما غيرهم من المؤلفعة ومن قارهم ونحوهم فليسوا كذلك، فهذا مما لا يمكن إنكاره، ولا يشكك عاقل في أن نفس تصديق أبي بكر الصديق عليه السلام لا يساويه تصديق أحاد الناس، ولهذا قال البخاري في "صحيحه": قال ابن أبي مليكة: أدرت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف التفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: إنه على إيمان حبريل وميكائيل. والله أعلم.

هو أما إطلاق اسم الإيمان على الأعمال فمتفق عليه عند أهل الحق، ودلائله في الكتاب والسنة أكثر من أن تُحصَر، وأشهر من أن تُشهر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ اللَّهُ بِخَيْصٍ بِبَيْتِكُمْ﴾ (البقرة: ١٤٣) أجمعوا على أن المراد صلاتكم. وأما الأحاديث فستمر بك في هذا الكتاب منها جمل مستكررات، والله أعلم.

تعريف أهل القبلة: واتفق أهل السنة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين على أن المؤمن الذي يُحكَّم بأنه من أهل القبلة ولا يخلد في النار، لا يكون إلا من اعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقاداً حازماً خالياً من الشكوك، ونطق بالشهادتين، فإن اقتصر على إحدهما لم يكن من أهل القبلة أصلاً، إلا إذا عجز عن النطق للخلل في لسانه، أو لعدم التمكن منه لمعالجة التوبة، أو لغير ذلك، فإنه يكون مؤمناً، أما إذا أتى بالشهادتين فلا يشترط معهما أن يقول: وأنا بريء من كل دين خالف الإسلام إلا إذا كان من الكفار الذين يعتقدون اختصاص رسالة نبينا ﷺ إلى العرب، فإنه لا يحكم بإسلامه إلا بأن يترأ. ومن أصحابنا أصحاب الشافعي رحمه الله من شرط أن يترأ مطلقاً، وليس بشيء. أما إذا اقتصر على قوله: لا إله إلا الله ولم يقل محمد رسول الله، فالشهور من مذهبتنا ومذاهب العلماء أنه لا يكون مسلماً، ومن أصحابنا من قال: يكون مسلماً ويطالب بالشهادة الأخرى فإن أبي جعل مرتداً، ويحتج لهذا القول بقوله ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم" وهذا محمول عند الجماهير على قول الشهادتين، واستغنى بذكر إحدهما عن الأخرى لارتباطهما وشهرتهما والله أعلم. أما إذا أقر بوجوب الصلاة، أو الصوم، أو غيرها من أركان الإسلام وهو على خلاف ملته التي كان عليها فهل يجعل بذلك مسلماً؟ فيه وجهان لأصحابنا: فمن جعله مسلماً قال: كل ما يكفر المسلم بإنكاره يصير الكافر بالإقرار به مسلماً، أما إذا أقر بالشهادتين بالعجمية، وهو بحسن العربية، فهل يجعل بذلك مسلماً؟ فيه وجهان لأصحابنا: الصحيح منهما أنه يصير مسلماً لو جحد الإقرار، وهذا الوجه هو الحق، ولا يظهر للآخر وجه، وقد بينت ذلك مُستقصى في "شرح المذهب"، والله أعلم.

رأي العلماء في قول الإنسان أنا مؤمن بدون أن يقول: إن شاء الله: واختلف العلماء من السلف وغيرهم في إطلاق الإنسان قوله: "أنا مؤمن"، فقالت طائفة: لا يقول: "أنا مؤمن" مقتصرأ عليه، بل يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، وحكى هذا المذهب بعض أصحابنا عن أكثر أصحابنا المتكلمين، وذهب آخرون إلى جواز الإطلاق وأنه لا يقول: إن شاء الله، وهذا هو المختار وقول أهل التحقيق، وذهب الأوزاعي وغيره إلى جواز الأمرين والكل صحيح باعتبار اختلافه، فمن أطلق نظر إلى الحال، وأحكام الإيمان جارية عليه في الحال، ومن قال: إن شاء الله فقالوا -

قال في فتح الملهم: قال الشيخ العثماني رحمه الله: ولمن جوز الاستثناء، بل استحسنة ملحظ آخر، ذكره الحافظ ابن تيمية رحمه الله حيث قال: ومذهب أصحاب الحديث كابن مسعود وأصحابه، والثوري، وابن عبيدة، وأكثر علماء الكوفة ويحيى بن سعيد القطان فيما يرويه عن علماء البصرة، والإمام أحمد بن حنبل وغيره من الأئمة السنة كانوا -

فيه: هو إما للترك وإما لاعتبار العاقبة، وما قدر الله تعالى فلا يدري أثبت على الإيمان أم يُصرف عنه؟ والقول بالتحجير حسن صحيح نظرا إلى ما أخذ القولين الأولين ورفعنا حقيقة الخلاف. وأما الكافر ففيه خلاف غريب لأصحابنا، منهم من قال: يقال: هو كافر ولا يقول: إن شاء الله، ومنهم من قال: هو في التفتيد كالتسليم على ما تقدم، فيقال على قول التفتيد: "هو كافر إن شاء الله" نظرا إلى الخاتمة وأما بمجهولة، وهذا القول اختاره بعض المحققين، والله أعلم.

لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب: واعلم أن مذهب أهل الحق أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب، ولا يكفر أهل الأهواء والبدع، وأن من جحد ما يعلم من دين الإسلام ضرورة حكم برده وكفره، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، ونحوه ممن يخفى عليه فيعرف ذلك، فإن استمر حكم بكفره، وكذا حكم من استحل الزنا، أو الخمر، أو القتل، أو غير ذلك من المحرمات التي يعلم تحريمها ضرورة. فهذه جمل من المسائل المتعلقة بالإيمان قدمتها في صدر الكتاب تمهيدا؛ لكونها مما يكثر الاحتياج إليه، ولكثر تكررها وتردادها في الأحاديث، فقدمتها لأحيل عليها إذا مررت بما يخرج عليها، والله أعلم بالصواب، وله الحمد والنعمة، وبه التوفيق والعصمة.

يستنون في الإيمان وهذا متواتر عنهم، لكن ليس في هؤلاء من قال: إنما أشتي لأجل الموافقة، وأن الإيمان إنما هو اسم لما يوافق به، بل صرح أئمة هؤلاء بأن الاستثناء إنما هو؛ لأن الإيمان يتضمن فعل جميع الواجبات، فلا يشهدون لأنفسهم بذلك، كما لا يشهدون لها بالبر والتقوى، فإن ذلك مما لا يعلمونه، وهو تركية لأنفسهم بلا علم. قال شيخ الإسلام: وأما الموافقة فلا علمت أحداً من السلف علل بها الاستثناء، نعم! كثير من المتأخرين يعلل بها من أصحاب الحديث من أصحاب الإمام أحمد والشافعي ومالك وغيرهم رحمهم الله. قال شيخ الإسلام: وأكثر الناس يقولون: بل هو إذا كان كافرا فهو عدو الله، ثم إذا آمن واتقى صار وليا لله.

قال الزبيدي: ولعلمائنا الخفية في هذا المبحث كلام طويل تركته لما في أكثره من نسبة التكفير والتضليل والتحريم إلى قائله، فلم أستحسن إيراده، إذ قد أطبق السلف على التكلم به، فكيف ينسبون إلى شيء مما ذكر، وهم وساتطنا إلى الله ورسوله ﷺ. ومن غلوهم، وتشديداتهم سموهم مستنية شكية، بنوا على ذلك أنه لا يصلى خلف شاك في إيمانه، وأرادوا بذلك هذا الكلام، والله يغفر لقائله، إنما صدر من متأخرين منهم، إذا حقق البحث معه رجع إلى أمر لفظي، وما أراد به من هذه المسألة يرجع إلى ما اعتقدوه. عن يقول هذه المقالة، وهو بريء مما أرادوه به. والأئمة المتقدمون من أصحابنا لم يبلغنا عنهم ذلك، وإمامنا الأعظم رحمه الله، وإن كان قد نقل عنه الإنكار في هذه القولة، لم ينقل عنه مثل ما قاله هؤلاء المتأخرون من أصحابه، ولئن سلطنا قولهم من التكفير والتضليل فكيف يفعلون في عبد الله بن مسعود، وإبراهيم النخعي وعلقمة؟ وهؤلاء أصول المذهب، وقد ذهبوا إلى ما -

٩٣ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ كَهْمَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ.....

انعم أن مسلماً سلك في هذا الكتاب طريقة في الإتقان والاحتياط والتدقيق، مع الاختصار البليغ والإيجاز التام في نهاية من الحسن، مصرحة بغزارة علومه ودقة نظره وحذقه، وذلك يظهر في الإسناد تارة، وفي المتن تارة، وفيهما تارة، فينبغي للنظر في كتابه أن ينتبه لما ذكرته، فإنه يجد عجائب من النقائق والدقائق تفر بأحاديث أفرادها عنه، وينشرح لها صدره، وتنشط للاشتغال بهذا العلم. واعلم أنه لا يعرف أحد شارك مسلماً في هذه النقائق التي يشير إليها من دقائق علم الإسناد. وكتاب البخاري وإن كان أصح وأجل وأكثر فوائد في الأحكام والمعاني، فكتاب مسلم يمتاز بزوائد من صنعة الإسناد، وسرى مما أتته عليه من ذلك ما ينشرح له صدره، ويزداد به الكتاب ومصفه في قلبك جلالة إن شاء الله تعالى.

الفرق بين حدثني وحدثنا وأخبرني وأخبرنا: فإذا تقرر ما قلته ففي هذه الأحرف التي ذكرها من الإسناد أنواع مما ذكرته، فمن ذلك أنه قال أولاً: حدثني أبو حيثمة، ثم قال في الطريق الآخر: وحدثنا عبيد الله بن معاذ، ففرق بين حدثني وحدثنا، وهذا تنبيه على القاعدة المعروفة عند أهل الصنعة، وهي أنه يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ حدثني، وفيما سمعه مع غيره من لفظ الشيخ حدثنا، وفيما قرأه وحده على الشيخ أخبرني، وفيما قرأه بحضرة في جماعة على الشيخ أخبرنا، وهذا اصطلاح معروف عندهم، وهو مستحب عندهم، ولو تركه وأبدل حرفاً من ذلك بآخر صحح السماع ولكن ترك الأولى، والله أعلم.

بعض تدقيقات الإمام مسلم رحمه الله: ومن ذلك أنه قال في الطريق الأول: حدثنا وكيع عن كهمس عن عبد الله ابن بريدة عن يحيى بن يعمر. ثم في الطريق الثاني أعاد الرواية عن كهمس عن ابن بريدة عن يحيى، فقد يقال: هذا تطويل لا يليق بإتقان مسلم واختصاره، فكان ينبغي أن يقف بالطريق الأول على وكيع، ويجتمع معاذ ووكرع في الرواية عن كهمس عن ابن بريدة، وهذا الاعتراض فاسد لا يصدر إلا من شديد الجهاشة بهذا الفن، فإن مسلماً رحمه الله يسلك الاختصار، لكن بحيث لا يحصل خلل ولا يفوت به مقصود، وهذا الموضع يحصل في الاختصار فيه خلل، ويفوت به مقصود، وذلك لأن وكيعاً قال عن كهمس، ومعاذ قال حدثنا كهمس، وقد علم بما قدمناه في باب المنع أن العلماء اختلفوا في الاحتجاج بالمتنعين، ولم يختلفوا في المتصل بحدثنا، فأتى مسلم بالروايتين كما سُبغتاً ليعرف المتفق عليه من المختلف فيه، وليكون رأياً بالنقطة الذي سمعه، وهذا نظائر في مسلم سترها مع التنبيه عليها - إن شاء الله تعالى - وإن كان مثل هذا ظاهراً لمن له أدنى اعتناء بهذا الفن، إلا أنني أتبه عليه لغيرهم -

= ذهب إليه غيرهم من السلف، فالأولى كفى الفسنان عن الكلام في ذلك إلا عند الضرورة، مع كمال مراعاة الأدب والاحترام للمشايخ القائلين بهذه القوة، وعدم نسبتهم إلى شيء من الضلال والابتداع، فضلاً عن الكفر، فهذا اختلاف لفظي أو معنوي لا يترتب عليه كفر ولا بدعة، نعوذ بالله من ذلك، وبالله التوفيق. (فتح الملهم: ٤٥٩/١، ٤٥٨)

ح: وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ - وَهَذَا حَدِيثُهُ - حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا كَهْمَسٌ، عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ قَالَ:

والبعض منهم ممن قد يغفل ولكلهم من جهة أخرى، وهو أنه يسقط عنهم النظر وتحريير عبارة عن المقصود، وهنا مقصود آخر، وهو أن في رواية وكيع قال: عن عبد الله بن بريدة، وفي رواية معاذ قال: عن ابن بريدة، فلو أتى بأحد اللفظين حصل خلل، فإنه إن قال: ابن بريدة لم ندر ما اسمه؟ وهل هو عبد الله هذا أو أخوه سليمان بن بريدة؟ وإن قال: عبد الله بن بريدة كان كاذباً على معاذ فإنه ليس في روايته عبد الله، والله أعلم. وأما قوله في الرواية الأولى عن يحيى بن يعمر فلا يظهر لذكره أولاً فائدة، وعادة مسلم وغيره في مثل هذا أن لا يذكروا يحيى ابن يعمر؛ لأن الطريقين اجتماعنا في ابن بريدة، ولفظهما عنه بصيغة واحدة، إلا أني رأيت في بعض النسخ في الطريق الأولى عن يحيى فحسب، وليس فيها ابن يعمر، فإن صح هذا فهو مزيل للإنكار الذي ذكرناه فإنه يكون فيه فائدة كما قررناه في ابن بريدة والله أعلم. ومن ذلك قوله: وحديثنا عبيد الله بن معاذ وهذا حديثه، فهذه عادة لمسلم يحذف أكثر منها، وقد استعملها غيره قليلاً، وهي مصرحة بما ذكرته من تحقيقه وورعه واحتياطه، ومقصوده أن الراويين اتفقا في المعنى واختلفا في بعض الألفاظ، وهذا لفظ فلان والآخر بمعناه، والله أعلم.

وأما قوله: "ح" بعد يحيى بن يعمر في الرواية الأولى فهي حاء التحويل من إسناد إلى إسناد، فيقول القارئ إذا انتهى إليها ح قال: وحديثنا فلان، هذا هو المختار، وقد قدمت في الفصول السابقة بيانها والخلاف فيها، والله أعلم. فهذا ما حضرني في الحال في التنبيه على دقائق هذا الإسناد وهو تنبيه على ما سواه، وأرجو أن يتفطن به لما عدها، ولا ينبغي للناس في هذا الشرح أن يسأم من شيء من ذلك يحده مبسوطاً واضحاً، فإني إنما أقصد بذلك إن شاء الله الكريم الإيضاح، والتيسر، والنصيحة لمطالعها، وإعانتها، وإغنائه من مراعاة غيره في بيانه، وهذا مقصود الشروح، فمن استطاع شيئاً من هذا وشبهه، فهو بعيد من الإتيان بمبادئ للفلاح في هذا الشأن، فليُعزَّز نفسه لسوء حاله، وليرجع عما ارتكبه من فيجأ أفعاله، ولا ينبغي لطالب التحقيق والتنقيح والإتيان والتدقيق أن يلتفت إلى كراهة أو سامة ذوي البطالة، وأصحاب الغباوة، والمهانة، والملافة، بل يفرح بما يجده من العلم مبسوطاً، وما يصادفه من القواعد والمشكلات واضحة مضبوطاً، ويحمد الله الكريم على تيسيره، ويدعو لجامعه الساعي في تنقيحه، وإيضاحه، وتقريره، وفقنا الله الكريم لمعالي الأمور، وجنبنا بفضله جميع أنواع الشرور، وجمع بيننا وبين أحبائنا في دار الخيور والسرور، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما ضبط أسماء المذكورين في هذا الإسناد فـ "خَيْشَنَةُ" بفتح المعجمة وإسكان المثناة تحت وبعدها مثناة. وأما "كَهْمَسٌ" بفتح الكاف وإسكان الهاء وفتح الميم وبالسین المهملة، وهو كهمس بن الحسن أبو الحسن التميمي البصري. وأما "يحيى بن يعمر" بفتح الميم ويقال بضمها، وهو غير مصروف لوزن الفعل، كنية يحيى بن يعمر أبو سليمان، ويقال: أبو سعيد، ويقال أبو عدي البصري ثم المروزي قاضياً من بني عوف بن بكر بن أسد. قال الحاكم أبو عبد الله في "تاريخ نيسابور": يحيى بن يعمر فقيه، أديب، نحوي مرز أخذ النحو عن أبي الأسود، فقه -

كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدْرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبُدُ الْجَهَنِّي، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَحْمِيرِيُّ حَاجَتَيْنِ أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ، فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

= احتجاج إلى خراسان قبله قتيبة بن مسلم وولاه قضاء خراسان. وأما معبد الجهنّي فقال أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني التميمي المروزي في كتابه "الأنساب": الجهنّي: بضم الجيم نسبة إلى جُهينة قبيلة من قُضاعة، واسمه: زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن أخاف بن قُضاعة، نزلت الكوفة، وبها حلة تنسب إليهم، وبقيتهم نزلت البصرة، قال: ومن نزل جهينة فنسب إليهم نَعْبُدُ بْنُ خَالِدِ الْجَهَنِّي كَانَ يَجَالِسُ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْبَصْرَةِ بِالْقَدْرِ، فَسَلَكَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ بَعْدَهُ مَسْلَكَهُمَا رَأَوْا عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ يَنْتَحِلُهُ، فَتَلَهُ الْخُتَّاجُ بْنُ يَوْسُفَ صَرِيًّا، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَعْبُدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْمٍ، هَذَا آخِرُ كَلَامِ السَّمْعَانِيِّ. وَأَمَّا الْبَصْرَةُ فَبُفْتُحَ الْبَاءُ وَضُمُّهَا وَكُسِرَها ثَلَاثُ لُغَاتٍ حَكَاهَا الْأَزْهَرِيُّ وَالْمَشْهُورُ الْفَتْحُ، وَيُقَالُ هَا: الْبُصْرَةُ بِالْتَنْصِيرِ، قَالَ صَاحِبُ "الْمَنْطَلَعِ": وَيُقَالُ هَا تُدْمَرُ، وَيُقَالُ هَا: الْمُؤْتَفِكَةُ؛ لِأَنَّهَا اتَّفَكَتْ بِأَهْلِهَا فِي أَوَّلِ الدَّهْرِ، وَالنَّسَبُ إِلَيْهَا بَصْرِيٌّ بِفَتْحِ الْبَاءِ وَكُسْرَها وَجَهَانُ مَشْهُورَانِ، قَالَ السَّمْعَانِيُّ: يُقَالُ: الْبَصْرَةُ قُبَّةُ الْإِسْلَامِ وَخِزَانَةُ الْعَرَبِ بَنَاهَا عُثَيْبُ بْنُ غَزْوَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِهَا بَنَاهَا سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةَ مِنَ الْحِجْرَةِ، وَسَكَنَهَا النَّاسُ سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ، وَلَمْ يُعْبَدِ الصَّنَمُ قَطُّ عَلَى أَرْضِهَا، هَكَذَا كَانَ يَقُولُ لِي أَبُو الْفَضْلِ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْوَاعِظُ "بِالْبَصْرَةِ"، قَالَ أَصْحَابُنَا: وَالْبَصْرَةُ دَاخِلَةٌ فِي أَرْضِ سَوَادِ الْعِرَاقِ، وَلَيْسَ هَا حَكْمُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَوَّلُ مَنْ قَالَ فِي الْقَدْرِ "فَمَعْنَاهُ أَوَّلُ مَنْ قَالَ بِنَفْيِ الْقَدْرِ، فَابْتَدَعَ وَخَالَفَ الصَّرَافَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ، وَيُقَالُ: الْقَدْرُ وَالْقَدَرُ بَفَتْحِ الدَّالِ وَإِسْكَانِهَا لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، وَحَكَاهُمَا ابْنُ قُتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَقَاضِمَا غَيْرِهِ.

معنى القدر: واعلم أن مذهب أهل الحق إثبات القدر، ومعناه: أن الله تبارك وتعالى قدر الأشياء في القدم، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى، وأنكرت القدرية هذا، وزعمت أنه سبحانه وتعالى لم يقدرها، ولم يتقدم علمه سبحانه وتعالى بها، وأنها مستأنفة العلم، أي إنما يعلمها سبحانه بعد وقوعها، وكذبوا على الله سبحانه وتعالى وجل عن أقوالهم الباطلة عنوا كبيراً، وسميت هذه الفرقة قدرية؛ لأنكارهم القدر. قال أصحاب المقالات من المتكلمين: وقد انقضت القدرية القائلون بهذا القول الشنيع الباطل، ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه، وصارت القدرية في الأزمان المتأخرة تعتقد إثبات القدر، ولكن يقولون: الخير من الله والشر من غيره تعالى الله عن قولهم.

وقد حكى أبو محمد بن قتيبة في كتابه "عريب الحديث"، وأبو المعالي إمام الحرمين في كتابه "الإرشاد في أصول الدين" أن بعض القدرية قال: لسنا بقدرية، بل أنتم القدرية لاعتقادكم إثبات القدر، قال ابن قتيبة والإمام: هذا تحويه من هؤلاء الجهلة ومباهة وتواقع، فإن أهل الحق يفوضون أمورهم إلى الله سبحانه وتعالى، ويضيفون القدر والأفعال إلى الله سبحانه وتعالى، وهؤلاء الجهلة يضيفونه إلى أنفسهم، ومدعى الشيء لنفسه ومضيفه إليها أولى بأن ينسب إليه ممن يعتقده لغيره، وينفيه عن نفسه. قال الإمام: وقد قال رسول الله ﷺ: "القدرية محوس هذه الأمة"، -

فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ، فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَاسْتَفْتَاهُ أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ

= شبههم هم؛ لتقسيمهم الخير والشر في حكم الإرادة كما قسمت المحوس، فصرفت الخير إلى يَزْدَان، والشر إلى أهرَمَن، ولا خفاء باختصاص هذا الحديث بالقدرية، هذا كلام الإمام وابن قتيبة. وحديث: "القدرية محوس هذه الأمة". رواه أبو حازم عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ، أخرجه أبو داود في "سننه"، والحاكم أبو عبد الله في "المستدرک علی الصحیحین"، وقال: صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر.

قال الخطابي: إنما جعلهم ﷺ محوساً لمضاهاة مذهبهم مذهب المحوس في قولهم بالأصين النور والظلمة، يزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة، فصاروا تَوْبَةً، وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله تعالى والشر إلى غيره، والله سبحانه وتعالى خالق الخير والشر جميعاً، لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته، فهما مضافان إليه سبحانه وتعالى خلقاً وإيجاداً، وإلى الفاعلين هما من عباده فعلاً واكتساباً، والله أعلم.

رفع الوهم عن معنى القضاء والقدر: قال الخطابي: وقد يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر إيجاب الله سبحانه وتعالى العبد وقهره على ما قدره وقضاه، وليس الأمر كما يتوهمونه، وإنما معناه الإخبار عن تقدم علم الله سبحانه وتعالى بما يكون من اكتساب العبد، وصدورها عن تقدير منه، وخلق لها خيراً وشرها، قال: والقدر اسم لما صدر مقدراً عن فعل القادر، يقال: قدرت الشيء وقدرته بالتخفيف والتثقل، بمعنى واحد، والقضاء في هذا معناه: الخلق كقوله تعالى: ﴿فَفَضَّلْنَهُمْ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ (فصلت: ١٢) أي: خلقهن، قلت: وقد تظاهرت الأدلة القطعية من الكتاب، والسنة، وإجماع الصحابة، وأهل الحل والعقد من السلف والخلف على إثبات قدر الله سبحانه وتعالى، وقد أكثر العلماء من التصنيف فيه، ومن أحسن المصنفات فيه وأكثرها فوائد كتاب الحافظ الفقيه أبي بكر البيهقي رحمه الله، وقد قرر أئمتنا من المتكلمين ذلك أحسن تقرير بدلائلهم القطعية السمعية والعقلية، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ" هو بضم الواو وكسر الفاء المشددة. قال صاحب "التحرير": معناه: جعل وفقاً لنا، وهو من الموافقة التي هي كالاتحاد، يقال: اتانا لتيفاق الحلال وميفاقه، أي حين أهل لا قبله ولا بعده، وهي لفظة تدل على صدق الاجتماع والاتساع، وفي مسند أبي يعلى الموصلي: "فَوُفِّقَ لَنَا" بزيادة ألف والموافقة المصادفة.

قوله: "فَاكْتَفَيْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي" يعني صرنا في ناحيته، ثم فسرناه فقال: أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، وكُنْفَا الطائر جناحاه، وفي هذا تبيه على أدب الجماعة في مشيهم مع فاضلهم، وهو أنهم يكتفونه ويجفون به. قوله: "ظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ" معناه: يسكت ويفوضه إلي لإقدامي وجرائي وبسطة لساني، فقد جاء عنه في رواية: "لَأَنِّي كُنْتُ أَبْطَلُ لِسَانًا".

فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قَبْلَنَا نَاسٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَفَقَّرُونَ * الْعِلْمَ وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ لَا قَدَرَ وَأَنَّ الْأَمْرَ أَنْفٌ، قَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَأَءُ مِنِّي، وَالَّذِي يَخْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: يَتَنَمَّاءُ نَحْنُ

قوله: "ظهر قبلنا ناس يقرون القرآن ويتفكرون العلم" هو بتقديم القاف على الفاء، ومعناه يطلبونه ويتبعونه، هذا هو المشهور، وقيل: معناه: يجمعونه، ورواه بعض شيوخ المغاربة من طريق ابن مهران "يتفكرون" بتقديم الفاء، وهو صحيح أيضاً، معناه: يبحثون عن غامضه ويستخرجون خفيه. وروي في غير مسلم "يتفكرون" بتقديم القاف وحذف الراء وهو صحيح أيضاً ومعناه: أيضاً يتبعون. قال القاضي عياض: ورأيت بعضهم قال فيه: "يتفكرون" بالعين وفسره بأنهم يطلبون قعره أي: غامضه وخفيه، ومنه تقرر في كلامه إذا جاء بالغريب منه. وفي رواية أبي يعلى الموصلي "يتفقهون" بزيادة الهاء وهو ظاهر. قوله: "وذكر من شأنهم" هذا الكلام من كلام بعض الرواة الذين دون يحيى بن يعمر، والظاهر أنه من ابن بريدة الراوي عن يحيى بن يعمر، يعني وذكر ابن يعمر من حال هؤلاء، ووصفهم بالفضيلة في العلم والاجتهاد في تحصيله والاعتناء به. قوله: "يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف" هو بضم الهمزة والتون أي: مستأنف، لم يسبق به قدر ولا علم من الله تعالى، وإنما يعلمه بعد وقوعه، كما قدمنا حكايته عن مذهبهم الباطل، وهذا القول قول غلاتهم، وليس قول جميع القدرية، وكذب قائله وضل وافترى، عافانا الله وسائر المسلمين.

قوله: "قال" يعني ابن عمر بن الخطاب، "فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنني بريء منهم وأنهم برأء مني، والذي يخلف به عبد الله بن عمر: ثم أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر". هذا الذي قاله ابن عمر بن الخطاب ظاهر في تكفيره القدرية. قال القاضي عياض رحمه الله: هذا في القدرية الأول الذين نقوا تقدم علم الله تعالى بالكائنات، قال: والقاتل بهذا كافر بلا خلاف، وهؤلاء الذين ينكرون القدر هم الفلاسفة في الحقيقة، قال غيره: ويجوز أنه لم يرد بهذا الكلام التكفير المخرج من الملة، فيكون من قبيل كفران النعم، إلا أن قوله: "ما قبل الله منه" ظاهر في التكفير، فإن إحباط الأعمال إنما يكون بالكفر، إلا أنه يجوز أن يقال في المسلم: لا يقبل عمله لمعصيته وإن كان صحيحاً، كما أن الصلاة في الدار المغصوبة صحيحة غير مخرجة إلى القضاء عند جماهير العلماء، بل بإجماع السلف، وهي غير مقبولة، فلا ثواب فيها على المختار عند أصحابنا، والله أعلم.

وقوله: "فأنفقه" يعني: في سبيل الله تعالى أي: طاعته كما جاء في رواية أخرى، قال نفاطويه: سمي الذهب ذهباً لأنه يذهب ولا يبقى.

* قوله: "يتفكرون" بتقديم القاف أي يتبعون العلم يبحثون عنه ويجمعونه، بتقديم الفاء أي يبحثون عنه ويستخرجون دقائقه.

عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ حَتَّى جَلَسَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ. فَأَسْتَدِرُّ كُتْبَتِي إِلَيَّ رُكْبَتِي وَوَضَعَ كَفِيهِ عَلَى فِخْذِيه **، وَقَالَ يَا مُحَمَّدُ! ** أَحْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ

قوله: "لا يرى عليه أثر السفر" ضبطناه بالياء المثناة من تحت المضمومة، وكذلك ضبطناه في "الجمع بين الصحيحين" وغيره، وضبطه الحافظ أبو حازم القُدَوِيُّ هنا "تُرى" بالنون المفتوحة، وكذا هو في مسند أبي يعلى الموصلي وكلاهما صحيح. قوله: "ورضع كفيه على فخذه" معناه: أن الرجل الداخل وضع كفيه على فخذي نفسه، وجلس على هيئة المتعلم، والله أعلم. قوله ﷺ: "الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، والإيمان أن تؤمن بالله" إلى آخره هذا قد تقدم بيانه وإيضاحه بما يغني عن إعادته.

** قال في فتح الملهم: قال الحافظ في "الفتح" بعد ما نقل حديث ابن عباس وأبي عامر الأشعري: ثم وضع يده على رُكْبَتِي النَّبِيِّ ﷺ. أفادت هذه الرواية أن الضمير في قوله: "على فخذه" يعود على النبي ﷺ، وبه جزم البغوي رحمه الله وإسماعيل التيمي رحمه الله لهذه الرواية، وإرجاع الضمير إلى الرجل وإن كان ظاهراً من السياق، لكن وضعه يديه على فخذي النبي ﷺ صنيع منه للإصغاء إليه، وفيه إشارة لما ينبغي للمستقل من التواضع والصفح عما يبدو من جفاء السائل، والظاهر أنه أراد بذلك المبالغة في نعمة أمره ليقوى الظن بأنه من جفأة الأعراب. قال العبد الضعيف عفا الله عنه: كان مطمح نظر جبرئيل عليه السلام إذ ذاك إيقاع الناس في الخيرة والالتباس من كل وجه، وإخفاء شخصه عنهم بكل طريق، فلعله وضع يديه أولاً على فخذي نفسه، كما يفهم من سياق هذه الرواية، ليشعر بكونه من المهذبين الواقفين على دأب التعليم والتعلم، وأصحاب المروعة والأدب، وأرباب السكينة والوقار، ثم وضع يديه ثانياً على رُكْبَتِي النَّبِيِّ الْكَرِيمِ ﷺ بعد الدنو منه ﷺ تدريجاً، كما في رواية أبي فروة، قال: "أدنو يا محمد؟" قال: ادن، فما زال يقول: أدنو؟ مراراً، ويقول له: "ادن" ليوهم أنه من جفأة الأعراب وأهل البوادي، وليس من المتكلفين، ولعل إلى مجموع هذين الأمرين أشير في رواية سليمان التيمي التي أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه": "فتحني حتى يركب بين يدي النبي ﷺ، كما يجلس أحدنا في الصلاة، ثم وضع يده على رُكْبَتِي النَّبِيِّ ﷺ"، وهذا غاية التعمية، ونهاية الإهمام في أمره، وعلى مثل هذا يحمل نداؤه مرة بلفظة "يا رسول الله"، ومرة بلفظة "يا محمد"، وكذا تسليمه على الحاضرين وعلى رسول الله ﷺ، كما في رواية أبي فروة، وهو شعار أهل التأدب والمدنية، وتحظى رقاب الناس كما في رواية سليمان التيمي وهو من آثار البدو والجفاء.

** وقوله: "وقال: يا محمد" إلخ: أي بعد ما سلم كما في رواية أبي فروة، وفي رواية مطر الوراق: "فقال: يا رسول الله أدنو منك؟ قال أدن"، ولم يذكر السلام، فاختلقت الروايات: هل قال له: "يا محمد" أو "يا رسول الله"؟ وهل -

وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ وَتَصُومُ رَمَضَانَ وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجَبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟ قَالَ: "أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ".

"فعجبنا له، يسأله ويصدق" سبب تعجبهم أن هذا خلاف عادة السائل الجاهل، إنما هذا كلام عيبير بالمسؤول عنه، ولم يكن في ذلك الوقت من يعلم هذا غير النبي ﷺ.

قوله ﷺ: "الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك" هذا من جوامع الكلم التي أوتيتها ﷺ؛ لأننا لو قدرنا أن أحدنا قام في عبادة وهو يُعَاقِبُ ربه سبحانه وتعالى لم يترك شيئاً مما يقدر عليه من الخضوع والخشوع وحسن السمات، واجتماعه بظاهره وباطنه على الاعتناء بتتبعها على أحسن وجوهاها إلا أتى به، فقال ﷺ: "اعبد الله في جميع أحوالك كعبادتك في حال العيان". فإن التتبع المذكور في حال العيان إنما كان لعلم القَبد بآطلاع الله سبحانه وتعالى عليه، فلا يقدم العبد على تقصير في هذا الحال للاطلاع عليه، وهذا المعنى موجود مع عدم رؤية العبد، فينبغي أن يعمل بمقتضاه.

قوله: "أَنْ تُؤْمِنَ"، أي تصدق، فالمراد به المعنى اللغوي والإيمان المستول عنه الشرعي فلا دَوْرَ، وفي هذا التفسير إشارة إلى أن الفرق بين الشرعي واللغوي بخصوص المتعلق في الشرعي، والله تعالى أعلم.

- سلم أو لا؟ فأما السلام فمن ذكره مقدم على من سكت عنه، وقال القرطبي بناء على أنه لم يسلم، وقال: "يا محمد" إنه أراد بذلك التعمية، فصنع صنيع الأعراب. قلت: ويجمع بين الروايتين بأنه بدأ أولاً بسندائه باسمه لهذا المعنى، ثم خاطبه بقوله: يا رسول الله، كذا في الفتح. (فتح الملهم: ٤٦٦/١، ٤٦٥)

** قَالَ فِي فَتْحِ الْمَلْهَمِ: قَوْلُهُ: "إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا" أَخ: أَيُّ إِلَى الْبَيْتِ، أَوْ إِلَى الْحَجِّ، بَعْنِي إِنْ أَمَكُنْ لَكَ الْوَصُولُ إِلَيْهِ بِأَنْ وَجَدْتَ زَادًا أَوْ رَاحِلَةً، كَمَا فِي حَدِيثٍ صَحَّحَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ اسْتَطَاعَةَ بِالْمَالِ، وَ أَوْجِبَ اسْتِنَابَةً عَلَى الزَّمَنِ الْغَنِيِّ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ بِالْبَدَنِ، فَيُحِبُّ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَى الْمَشْيِ، وَالْكَسْبِ فِي الطَّرِيقِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّهُ بِمَحْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ. ثُمَّ فِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ النَّبِيِّ أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ لَمْ يَذْكُرِ الْحَجَّ. قَالَ الْخَافِضُ فِي شَرْحِهِ: قِيلَ: لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَرَضٌ، وَدَفَعَ بِأَنْ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْدَةَ بِسَنَدٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ: أَنَّ الرَّجُلَ جَاءَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ، وَآخِرَ عَمْرِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ حُجَّةِ الْوُدَاعِ، فَإِنَّمَا آخِرُ سَفَرَاتِهِ، ثُمَّ بَعْدَ فِدْوَمِهِ بِقَلِيلٍ دُونَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ مَاتَ، وَكَأَنَّهُ إِذَا جَاءَ جَبْرِيلُ بَعْدَ أَنْزَالِ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ؛ لِتَقْرِيرِ أُمُورِ الدِّينِ الَّتِي بَلَغَهَا مُتَفَرِّقَةً فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ لَتَنْضَبُطَ، وَيَسْتَنْبِطُ مِنْهُ جَوَازِ مَوَالِ الْعَالَمِ مَا لَا يَجْهَلُهُ السَّائِلُ، لِيَعْلَمَهُ السَّامِعُ، وَأَمَّا الْحَجُّ فَقَدْ ذَكَرَ، لَكِنْ بَعْضُ الرِّوَاةِ إِمَّا ذَهَلُ عَنْهُ، وَإِمَّا نَسِيَ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ اخْتِلَافُهُمْ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْأَعْمَالِ دُونَ بَعْضٍ، فِي رِوَايَةِ كَهْمَسٍ "وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا" وَكَذَا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ، -

قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ؟* قَالَ: "أَنْ تُعْبَدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ"، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ". قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: "مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ".*

فقه الحديث: فمقصود الكلام البحث على الإخلاص في العبادة، ومراقبة العبد ربه تبارك وتعالى في إقام الخشوع والخضوع وغير ذلك، وقد نذب أهل الحقائق إلى محالصة الصالحين ليكون ذلك مانعاً من تلبسه بشيء من النقائص احتراماً لهم واستحياء منهم، فكيف بمن لا يزال الله تعالى مطلعاً عليه في سره وعلانيته؟ قال القاضي عياض: **حاشا** وهذا الحديث قد اشتمل على شرح جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الإيمان وأعمال الجوارح وإخلاص السرائر والتحفظ من آفات الأعمال، حتى أن علوم الشريعة كلها راجعة إليه ومتشعبة منه، قال: وعنى هذا الحديث وأقسامه الثلاثة ألفنا كتابنا الذي سميناه "المقاصد الحسان فيما يلزم الإنسان"، إذ لا يشذ شيء من الواجبات، والسنن، والرغائب، والمحظورات، والمكروهات عن أقسامه الثلاثة، والله أعلم.

قوله **يَتَذَكَّرُ**: "ما المسئول عنها بأعلم من السائل".

فقه الحديث: فيه أنه ينبغي للعالم والمفتي وغيرهما إذا سئل عما لا يعلم أن يقول: لا أعلم، وأن ذلك لا ينفصه، بل يستدل به على ورعه، وتقواه، ووفور علمه، وقد بسطت هذا بدلائله، وشواهده، وما يتعلق به في مقدمة "شرح المذهب" المشتملة على أنواع من الخير، لا بد لطالب العلم من معرفة مثلها، وإدامة النظر فيه، والله أعلم.

* عن "الإحسان" في العبادة أو عن الإحسان الذي رغب الله تعالى فيه في كتابه بأنه يحب المحسنين.

"قوله: كَأَنَّكَ تَرَاهُ: صفة محذوف: أي عبادة كأنك فيها تراه، أو حال أي: والخال كأنك تراه، والمقصود بيان مراعاة الخشوع في العبادة والخضوع، وما يتعلق بالعبادة على الوجه الذي واعاه لو كان رائياً، ولا شك أنه لو كان رائياً حال العبادة لم يترك شيئاً ما قدر عليه من الخشوع وغيره، ولا منشأ لتلك المراعاة حال كونه رائياً إلا كونه تعالى رقيباً عالماً مطلعاً على حاله، وهذا موجود، وإن لم يكن العبد يراه تعالى ولذلك قال النبي ﷺ في تعليقه: "فإن لم تكن تراه فإنه يراك"، وهو يكفي في مراعاة الخشوع على ذلك الوجه، فـ "إن" على هذا وصليته، وليس المقصود على تقدير الخالية أن ينتظر بالعبادة تلك الحال، فلا يعبد قبل تلك الحال، بل المقصود تحصيل تلك الحال في العبادة، وهذا ظاهر. والله أعلم.

* "ما المسئول عنها بأعلم من السائل": ظاهره أنهما متساويان، لكن التساوية كانت متحققة في الإسلام والإيمان أيضاً، إذ الظاهر جواب أن جبريل عليه السلام كان عالماً بحقيقة الإسلام والإيمان، فتخصيص هذا الجواب ههنا بالنظر -

- وفي رواية عطاء الخراساني لم يذكر الصوم، وفي حديث أبي عامر ذكر الصلاة والزكاة حسب، ولم يذكر في حديث ابن عباس مزيداً على الشهادتين، وذكر سليمان التيمي في رواية الجميع، وزاد بعد قوله: ونحج "وتعتمر وتغسل من الجنابة وتتم الوضوء" وقال مطر الوراق: في روايته: "وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، قال: فذكر عرى الإسلام" فتعين ما قلناه: إن بعض الرواة ضبط ما لم يضبطه غيره. (فتح ملهم: ١/٤٦٧)

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَاتِهَا؟ قَالَ: "أَنْ تِلْدَ الْأُمَّةُ رِبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبَنِيَانِ". قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: "يَا عُمَرُ! أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟". قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "فِإِنَّهُ جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ".

شرح الغريب: قوله: "فأخبرني عن أماراتها" هو بفتح الهمزة، والأمانة والأمار بآليات الماء وحذفها هي العلامة. قوله ﷺ: "أَنْ تِلْدَ الْأُمَّةُ رِبَّتَهَا" وفي الرواية الأخرى: "رَبَّتَهَا" على التذكير، وفي الأخرى: يَغْلَهَا، وقال: يعني السَّرَارِي، ومعنى رَبَّتَهَا ورَبَّتْهَا سيدها ومالكها، وسيدتها ومالكتها، قال الأئمة من العلماء: هو إخبار عن كثرة السراري وأولادهم، فإن ولدها من سيدها بمنزلة سيدها، لأن مال الإنسان صائر إلى ولده، وقد يتصرف فيه في الحال تصرف المالكين، إما بتصريح أبيه له بالإذن، وإما بما يعلمه بقرينة الحال أو عرف الاستعمال. وقيل: معناه أن الإمام يلدن الملوك، فتكون أمه من جملة رعيته وهو سيدها وسيد غيرها من رعيته، وهذا قول إبراهيم الحربي، وقيل: معناه أنه تفسد أحوال الناس فيكثر بيع أمهات الأولاد في آخر الزمان، فيكثر ترددها في أيدي المشتريين حتى يشتريها ابنها ولا يدري، ويحتمل على هذا القول أن لا يختص هذا بأمهات الأولاد فإنه متصور في غيرهن، فإن الأمة تلد ولدًا حرًا من غير سيدها يشبهه، أو ولدًا رقيقًا بِنِكَاحٍ أو زنا، ثم تباع الأمة في الصورتين بيعاً صحيحاً، وتدور في أيدي حتى يشتريها ولدها، وهذا أكثر وأعم من تقديره في أمهات الأولاد. وقيل: في معناه غير ما ذكرناه، ولكنها أقوال ضعيفة جداً، أو فاسدة فتركتها، وأما بعلمها فالصحيح في معناه أن البعل هو المالك أو السيد، فيكون بمعنى رها على ما ذكرناه. قال أهل اللغة: بعل الشيء ربه ومالكة.

وقال ابن عباس ؓ والمفسرون في قوله سبحانه وتعالى: ﴿اتَّذَعُونَ بَعْلًا﴾ (الصفافات: ١٢٥) أي رباً. وقيل: المراد بالبعل في الحديث الزوج، ومعناه نحو ما تقدم أنه يكثر بيع السراري حتى يتزوج الإنسان أمه وهو لا يدري، وهذا أيضاً معنى صحيح، إلا أن الأول أظهر؛ لأنه إذا أمكن حمل الروايتين في القضية الواحدة على معنى واحد كان أولى، والله أعلم. وأعلم أن هذا الحديث ليس فيه دليل على إباحة بيع أمهات الأولاد، ولا منع بيعهن، وقد استدل إمامان من كبار العلماء به على ذلك، فاستدل أحدهما على الإباحة، والآخر على المنع، وذلك عجب منهما، وقد أنكر عليهما، فإنه ليس كل ما أخبر ﷺ يكون من علامات الساعة يكون محرماً أو مذموماً، فإن تطاول الرِّعَاءُ في البنيان وفُشِيَ المال وكون خمسين امرأة لمن قِيمَ واحد ليس بحرام بلا شك، وإنما هذه علامات والعلامة لا يشترط فيها شيء من ذلك، بل تكون بالخير والشر، والمباح والمحرم، والواجب وغيره، والله أعلم. قوله ﷺ: "وَأَنْ تَرَى الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبَنِيَانِ" أما "العالة" فهم الفقراء، والعائل الفقير، =

= إلى أن السائل في الحقيقة هم الصحابة وجبريل إنما هو سائل ظاهراً نيابة عنهم فيالنسبة إليهم السائل فيما سبق كأنه غير عالم، وههنا السائل والمستول عنه متساويان، وقد يقال: هذا الكلام كناية عن تساويهما في عدم العلم لا عن تساويهما مطلقاً، فصار الجواب مخصوصاً بهذا السؤال، وإنما السائل جبريل لأنه يعلمهم أن الساعة لا يسأل عنها، والله تعالى أعلم.

٩٤ - (٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْفُضَيْلُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْجَحْدَرِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبَّاحِ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مَطَرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ قَالَ: لَمَّا تَكَلَّمَ مَعْبُدٌ بِمَا تَكَلَّمَ بِهِ فِي شَأْنِ الْقَدَرِ، أَتَكْرَرْنَا ذَلِكَ قَالَ: فَحَجَّجْتُ أَنَا وَحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمِيرِيُّ حَجَّةً، وَسَاقُوا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ كَثَمَسٍ وَإِسْنَادِهِ، وَفِيهِ بَعْضُ زِيَادَةٍ وَتَقْصَانٍ أَخْرَفَ.

=والعلة الفقر، وعال الرجل يعيل عيلة أي افتقر، والرعاء بكسر الراء وبالفاء: ويقال: فيهم رعاة بضم الراء وزيادة الفاء بلا مد، ومعناه أن أهل البادية وأشباههم من أهل الحاجة والفاقة تبسط لهم الدنيا حتى يتباهون في البناء، والله أعلم. قوله: "ثبت مثلاً" هكذا ضبطناه، لئلا يخلط من غير تاء، وفي كثير من الأصول المحققة "ثبت" بزيادة تاء المتكلم، وكلاهما صحيح. وأما "مثلاً" بتشديد الياء فمعناه وقتاً طويلاً.

التوفيق بين الروايات: وفي رواية أبي داود والترمذي أنه قال ذلك بعد ثلاث، وفي "شرح السنة" للبيهقي بعد ثلاثة؛ وظاهر هذا أنه بعد ثلاث ليال، وفي ظاهر هذا مخالفة لقوله في حديث أبي هريرة بعد هذا: "ثم أدير الرجل فقال رسول الله ﷺ: رُدُّوا علي الرجل، فأخذوا ليردوه فلم يروا شيئاً، فقال النبي ﷺ: هذا جبريل" فيحتمل الجمع بينهما أن عمر عليه السلام لم يحضر قول النبي ﷺ لهم في الحال، بل كان قد قام من المجلس فأخبر النبي ﷺ الحاضرين في الحال، وأخبر عمر عليه السلام بعد ثلاث؛ إذ لم يكن حاضراً وقت إخبار الباقيين، والله أعلم. قوله ﷺ: "هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم" فيه أن الإيمان والإسلام والإحسان تسمى كلها ديناً.

فقه الحديث: وأعلم أن هذا الحديث يجمع أنواعاً من العلوم والمعارف والآداب والمصائب، بل هو أصل الإسلام كما حكيناه عن القاضي عياض، وقد تقدم في ضمن الكلام فيه جمل من فوائده، وما لم نذكره من فوائده أن فيه أنه ينبغي لمن حضر مجلس العام إذا علم بأهل المجلس حاجة إلى مسألة لا يسألون عنها أن يسأل هو عنها؛ ليحصل الجواب للجميع، وفيه أنه ينبغي للعالم أن يرفق بالسائل، ويدينه منه؛ لينمكن من سؤاله غير هائب ولا منقبض، وأنه ينبغي للسائل أن يرفق في سؤاله، والله أعلم.

قوله: "حدثني محمد بن عبيد الغُبَرِيُّ وأبو كامل الجَحْدَرِيُّ وأحمد بن عبدة".

ضبط أسماء الرجال: أما الغُبَرِيُّ فبضم الغين المعجمة وفتح الموحدة، وقد تقدم بيانه واضحاً في أول مقدمة الكتاب. والجَحْدَرِيُّ اسمه الفُضَيْل بن حسين، وهو بفتح الجيم وبعدها حاء ساكنة، وتقدم أيضاً بيانه في المقدمة. و"عبدة" بإسكان الياء وقد تقدم في "الفصول" بيان عبدة وعبيدة، وفي هذا الإسناد مطر الورَّاق، هو مطر بن طهمان أبو رجاء الخراساني، سكن البصرة كان يكتب المصاحف فقل له: الورَّاق. قوله: "فحججنا حجة" هي بكسر الحاء وفتحها لغتان، فالكسر هو المسموع من العرب، والفتح هو القياس كالضربة وشبهها، كذا قاله أهل اللغة.

- ٩٥- (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ وَحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَا: لَقِينَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، فَذَكَرْنَا الْقَدْرَ وَمَا يَقُولُونَ فِيهِ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثَ كَنَحْوِ حَدِيثِهِمْ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِيهِ شَيْءٌ مِنْ زِيَادَةٍ وَقَدْ نَقَصَ مِنْهُ شَيْئًا.
- ٩٦- (٤) وَحَدَّثَنِي حجاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَنْحَوِ حَدِيثِهِمْ.
- ٩٧- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، قَالَ زُهَيْرُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا الْإِيمَانُ؟

= قوله: "أَسْأَلُكَ عَنْ غِيَاثٍ" هو بالغوث المعجزة. وحجاج بن الشَّاعِرِ هو حجاج بن يوسف بن حجاج الثقفي أبو محمد البغدادي، وقد تقدم في أوائل الكتاب بيانه واتفاقه مع الحجاج بن يوسف الوالي القظام المعروف وافتراقه. وفي الإسناد يونس، وقد تقدم فيه ست لغات: ضم النون وكسرها وفتحها مع الغمز فيهن وتركه.

وفي الإسناد الآخر أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ، وإسماعيل بن عليّ وهو إسماعيل بن إبراهيم في الطريق الأخرى، وقد تقدم بيانه، وبيان حال أبي بكر بن أبي شَيْبَةَ، وحال أخيه عثمان، وأبيهما محمد، وجدتهما أبي شَيْبَةَ إبراهيم، وأخيها المقاسم، وأن اسم أبي بكر: عبد الله، والله أعلم. وفي هذا الإسناد أبو حَيَّان عن أبي زُرْعَةَ بن عمرو بن حَرِيرٍ بن عبد الله البجلي، فأبو حَيَّان بالفتحة تحت، واسم أبي حَيَّان التيمي تيم الرباب الكوفي. وأما أبو زُرْعَةَ فاسمه: هرم، وقيل: عمرو بن عمرو، وقيل: عبيد الله، وقيل: عبد الرحمن. قوله: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بَارِزًا" أي ظاهرًا، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً﴾ (الكهف: ٤٧)، ﴿وَيُزِيلُ عَنْهَا سَائِرَ الْجِبَالِ﴾ (إبراهيم: ٢١) ﴿وَيُزِيلُ أَكْبَحَ الْأَشْيَاءِ﴾ (التأوهات: ٤٦)، ﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَلُوسَتِهِ﴾ (البقرة: ١٢٥).

الفرق بين الإيمان بقاء الله تعالى والبعث: قوله ﷺ: "أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَتُؤْمِنَ بِمَا بَعَثَ الْأَنْبِيَاءُ" هو بكسر الخاء، واختلف في المراد بالجمع بين الإيمان بقاء الله تعالى والبعث، فقيل: اللقاء يحصل بالانتقال إلى دار الجزاء، والبعث بعده عند قيام الساعة، وقيل: اللقاء ما يكون بعد البعث عند الحساب، ثم ليس المراد باللقاء رؤية الله تعالى، فإن أحدا لا يقطع لنفسه برؤية الله تعالى؛ لأن الرؤية مختصة بالمؤمنين، ولا يدري الإنسان بماذا يحتم له.

وأما وصف البعث بالآخر فقيل: هو مبالغة في البيان والإيضاح، وذلك لشدة الاهتمام به، وقيل: سببه أن خروج الإنسان إلى الدنيا بعث من الأرحام، وخروجه من القبر للحشر بعث من الأرض، فبَعْدَ البعث بالآخر ليمتيز، والله أعلم.

قَالَ: "أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَلِقَائِهِ* وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالتَّبَعِثِ الْآخِرِ" قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: "الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا الْإِحْسَانُ؟

قوله ﷺ: "الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ لَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ إِلَى آخِرِهِ" أما العبادة فهي الطاعة مع خضوع، فيحتمل أن يكون المراد بالعبادة هنا معرفة الله تعالى والإقرار بوحديته؛ فعلى هذا يكون عطف الصلاة والصوم والزكاة عليها لإدخالها في الإسلام، فإنها لم تكن دخلت في العبادة، وعلى هذا إنما اقتصر على هذه الثلاث لكونها من أركان الإسلام وأظهر شعائره والباقي ملحق بها، ويحتمل أن يكون المراد بالعبادة الطاعة مطلقاً فيدخل جميع وظائف الإسلام فيها، فعلى هذا يكون عطف الصلاة وغيرها من باب ذكر الخاص بعد العام تنبيهاً على شرفه ومزيته، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ يَا نُوحُ﴾ (الأحزاب: ٧) ونظائره. وأما قوله ﷺ: "لَا تُشْرِكْ بِهِ" فإنما ذكره بعد العبادة؛ لأن الكفار كانوا يعبدونه سبحانه وتعالى في الصورة، ويعبدون معه أولاداً يزعمون أنها شركاء فنفى هذا، والله أعلم.

قوله ﷺ: "وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ وَتَصُومَ رَمَضَانَ" أما تقييد الصلاة بالمكتوبة فلقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُورًا﴾ (النساء: ١٠٣) وقد جاء في أحاديث وصفها بالمكتوبة كقوله ﷺ: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، وأفضل الصلاة بعد المكتوبة صلاة الليل، وخمس صلوات كتبهن الله. وأما تقييد الزكاة بالمفروضة - وهي المقدرة - فقيل: احتراز من الزكاة المعجلة قبل الحول، فإنها زكاة وليست مفروضة، وقيل: إنما فرق بين الصلاة والزكاة في التقييد لكرهية تكرير النطق الواحد، ويحتمل أن يكون تقييد الزكاة بالمفروضة للاحتراز عن صدقة التطوع، فإنها زكاة لغوية. وأما معنى إقامة الصلاة فقيل: فيه قولان: أحدهما: أنه إدامتها والحفاظة عليها، والثاني: إقامتها على وجهها. قال أبو علي الفارسي: والأول أشبه. قلت: وقد ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: "اعتدلوا في الصفوف فإن نسوية الصف من إقامة الصلاة" معناه: - والله أعلم - من إقامتها الأمور بها في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (المزمل: ٢٠) وهذا يرجح القول الثاني، والله أعلم.

* وقوله: "وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ" هو الموت. قلت: وموت كل أحد بخصوصه معلوم لا يمكن أن يتكره أحد ولا يحسن التكليف بالإيمان به، فالمراد - والله تعالى أعلم - موت العالم وفناء الدنيا بشمائه، والله تعالى أعلم. وقيل: هو الجزاء والحساب وعلى التقديرين فهو غير البعث، وقال النووي رحمه الله: وليس المراد بالفناء رؤية الله تعالى، فإن أحداً لا يقطع لنفسه رؤية الله تعالى؛ لأن الرؤية مختصة بالمؤمنين ولا يدري لماذا يحتم له. قلت: وهذا لا يناقِ الإيمان بتحقيق الرؤية لمن أراد الله تعالى من غير أن يخصه بأحد بعينه، وليس في الحديث أن يؤمن كل شخص برؤيته الله تعالى كما لا يخفى، والله تعالى أعلم.

قَالَ: "أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ". قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: "مَا أَسْأَلُوكَ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَلَكِنْ سَأَخْبُثُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا، إِذَا وَلَدَتْ الْأُمَةُ رَبَّهَا فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا وَإِذَا كَانَتِ الْعُرَاقُ الْحَقَاقُ رُءُوسَ النَّاسِ فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا تَطَاوَلَ رِجَاءُ النَّبِيِّ فِي النَّبِيِّانِ فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ"، ثُمَّ تَلَا ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ" إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (لقمان: ٣٤). قَالَ: ثُمَّ أَدْبَرَ الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "رُدُّوا عَلَيَّ الرَّجُلَ" فَأَخَذُوا لِيَرُدُّوهُ فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَذَا جَبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ".

٩٨ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّبِمِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنْ فِي رِوَايَتِهِ: إِذَا وَلَدَتْ الْأُمَةُ بَعْلَهَا يَعْنِي السَّرَارِي.

- وأما قوله ﷺ: "وتسود رمضان" ففيه حجة لمذهب الجماهير وهو المختار، الصواب أنه لا كراهة في قول رمضان من غير تقييد بالشهر خلافاً لمن كرهه، وستأتي المسألة في كتاب الصيام - إن شاء الله تعالى موضحة بدلالاتها وشواهدا، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "سأحدثك عن أشراطها" هي بفتح الهمزة، واحدها شَرَطٌ يفتح الشين والراء، والأشراط: العلامات، وقيل: مقدماها، وقيل: صفات أمورها قبل ثامها، وكله متقارب. قوله ﷺ: "إِذَا تَطَاوَلَ رِجَاءُ النَّبِيِّ" هو بفتح الباء وإسكان الخاء، وهي الصفار من أولاد الغنم: الضأن والمعر جميعاً، وقيل: أولاد الضأن خاصة، واقتصر عليه الجوهرى في "صحاحه"، والواحدة همة. قال الجوهرى: وهي تقع على المذكر والمؤنث، والسُّخَال: أولاد المعز، قال: فإذا جمعت بينهما قلت: بهام وبهم أيضاً، وقيل: إن البهم يختص بأولاد المعز، وإليه أشار القاضي عياض بقوله: وقد يختص بالمعر، وأصنه كل ما استبهم عن الكلام، ومنه البهيمه، ووقع في رواية البخاري: رعاء الإبل البهم بضم الباء - وقال القاضي عياض بخلافه ورواه بعضهم بفتحها، ولا وجه له مع ذكر الإبل، قال: ورويناه برفع البهم وجرها، فمن رفع جعله صفة للرعاء أي أنهم سود، وقيل: لا شيء لهم، وقال الخطابي: هو جمع بهيم، وهو المجهول الذي لا يعرف، ومنه أهم الأمر، ومن جر البهم جعله صفة للإبل أي السود لرداءها، والله أعلم. قوله: يعني السَّرَارِي هو بتشديد الباء، ويجوز تخفيفها، لغتان معروفتان الواحدة سرية بالتشديد لا غير، قال ابن السكيت في "إصلاح المنطق": كل ما كان واحده مشدداً من هذا النوع جاز في جمعه التشديد والتخفيف، والسرية البخارية المتخذة للوطء مأخوذة من السَّر، وهو النكاح، قال الأزهرى: السرية فعلية -

٩٩ - (٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ - وَهُوَ ابْنُ الْقَعْقَاعِ -، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "سَلُونِي"، فَهَابُوهُ أَنْ يَسْأَلُوهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَحَلَسَ عِنْدَ رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: "لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَتُقِيمِ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ وَتَصُومَ رَمَضَانَ"، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: "أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتَابِهِ وَلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ كُلِّهِ"، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: "أَنْ تُخْشِيَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ"، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ؟ قَالَ: "مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَسَأُحَدِّثُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا، إِذَا رَأَيْتِ الْمَرْأَةَ تَلِدُ رَبَّهَا فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا رَأَيْتِ الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ الصُّمَّ الْبُكْمَ مُلُوكَ الْأَرْضِ فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا رَأَيْتِ رِعَاءَ الْبُهَمِ يَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُنْيَانِ فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، فِي خَمْسٍ مِنَ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ"، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (لقمان: ٣٤). قَالَ: ثُمَّ قَامَ الرَّجُلُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "رُدُّوهُ عَلَيَّ" فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدُوهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَذَا جَرِيرٌ أَرَادَ أَنْ تَعْلَمُوا؛ إِذْ لَمْ تَسْأَلُوا".

- من السر، وهو النكاح، قال: وكان أبو الهيثم يقول: السرُّ الشرور فقليل لها: سرية؛ لأنها سرور مالِكها، قال الأزهري: وهذا القول أحسن والأول أكثر.

صِبْطُ الْأَسْمَاءِ: قوله: "عن عُمَارَةَ وَهُوَ ابْنُ الْقَعْقَاعِ" فعُمَارَةُ بالضم، والقَعْقَاعُ بفتح القاف الأولى. وقوله: "وهو ابنٌ قد قدمنا بيان فائدته في الفصول وفي المقدمة، وأنه لم يقع في الرواية نسبة، فأراد بيانه بحيث لا يزيد في الرواية على ما سمع، والله أعلم. قوله ﷺ: "سَوْنِي" هذا ليس بمخالف للنهي عن سؤاله، فإن هذا المأمور به هو فيما يحتاج إليه وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ (النحل: ٤٣) قوله ﷺ: "وإذا رأيت الحفاة العراة الصم البكم ملوك الأرض فذاك من أشراطها" المراد بهم الجهلة السفلة الرعاء، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَصُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ (البقرة: ١٨) أي لما لم يتفصوا بحوارحهم هذه فكانهم عدموها، هذا هو الصحيح في معنى الحديث، والله أعلم.

قوله ﷺ: "هذا جرير أَرَادَ أَنْ تَعْلَمُوا إِذْ لَمْ تَسْأَلُوا" ضبطناه على وجهين: أحدهما: تعلموا بفتح التاء والعين وتشديد اللام أي تعلموا، والثاني: تعلموا بإسكان العين وهما صحيحان، والله أعلم.

٢- باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام

١٠٠- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ حَمِيلٍ بْنُ طَرِيفٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ -يَمَّا قُرِئَ عَلَيْهِ-، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، نَائِرُ الرَّأْسِ، نَسْمَعُ دَوِيَّ صَوْتِهِ وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ" ** فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ؟

٢- باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام

رجال السند: فيه "قتيبة بن سعيد" الثقفى، اختلف فيه فقيل: قتيبة اسمه، وقيل: بل هو لقب، واسمه على، قاله أبو عبد الله بن منده، وقيل: اسمه يحيى، قاله ابن عدي. وأما قوله: "الثقفى" فهو مولاهم، قيل: إن جده حميلاً كان مولى للحجاج بن يوسف الثقفى، وفيه أبو سهيل عن أبيه، اسم أبي سهيل: نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحى، ونافع عم مالك بن أنس الإمام، وهو تابعى، سمع أنس بن مالك رضي الله عنه.
شرح الغريب: قوله: "رجل من أهل نجد نائر الرأس" هو برفع "نائر" صفة لرجل، وقيل: يجوز نصبه على الحال، ومعنى نائر الرأس: قائم شعره منتفش. وقوله: "نسمع دوي صوته ولا نفقه ما يقول" روي "نسمع ونفقه" بالنون المفتوحة فيهما، وروي بالياء المثناة من تحت المضمومة فيهما، والأول هو الأشهر الأكثر الأعراف. وأما "دوي" صوتة" فهو يُعده في الهواء، ومعناه: شدة صوت لا يفهم، وهو يفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء، هذا هو المشهور، وحكى صاحب "المطالع" فيه ضم الدال أيضاً.

** قال في فتح الملهم: قوله: "خمس صلوات في اليوم واللييلة" قال الشافعى رحمته الله في الأم: ففرض الصلوات خمس، وما سواها تطوع. وقال الحفاظ في الفتح: يستفاد من هذا الحديث أنه لا يجب شيء من الصلوات في كل يوم وليلة غير الخمس خلافاً لمن أوجب الوتر. قال علي القارى رحمته الله في شرح المشكاة: إن هذا الحديث كان قبل وجوب الوتر، أو أنه تابع للعشاء. وقال الشوكاني في نيل الأوطار: وفي جعل هذا الحديث دليلاً على عدم وجوب الوتر وغيره نظر عندي؛ لأن ما وقع في مبادئ التعاليم لا يصح التعلق به في صرف ما ورد بعده، وإلا لزم قصر واجبات الشريعة بأسرها على الخمس المذكورة، وأنه خرق الإجماع وإبطال الجمهور، فالحق أنه يؤخذ بالدليل المتأخر إذا ورد مورداً صحيحاً، ويعمل بما يقتضيه من وجوب أو ندب أو نحوهما. والذي يظهر للعبد الضعيف - والله أعلم - هو أن الوتر شرع لإكمال صورة الصلوات الخمس، كما أن السنن الرواتب وضعت لتكميل حقيقتها -

قَالَ: "لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ".** وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ فَقَالَ: "لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ" وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرِّكَاعَةَ، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: "لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ".

قوله: "هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع" المشهور فيه تطوع بتشديد الطاء على إدغام إحدى التاءين في الطاء، وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: هو محتمل للتشديد والتخفيف على الحذف، قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: قوله ﷺ: "إلا أن تطوع" استثناء منقطع، ومعناه: لكن يستحب لك أن تطوع، وجعله بعض العلماء استثناء متصلًا، واستدلوا به على أن من شرع في صلاة نفل أو صوم نفل وجب عليه إتمامه، ومذهبنا أنه يستحب الإتمام ولا يجب، والله أعلم.

قوله: "إلا أن تطوع" الفائل بالوجوب بالشروع قال: إنه استثناء متصل وهو الأصل، والمعنى إلا إذا شرعت في التطوع فيصير واجبًا عليك، واستدل به على أن الشروع مُوجِبٌ، قلت: لكن لا يظهر هذا في الركعة إذا الصدقة قبل الإعطاء لا يجب، وبعده لا يوصف بالوجوب، ولا يقال: إنه صار واجبًا بالشروع فلزم إتمامه، فالوجه أن الاستثناء منقطع أي لكن التطوع جائز وارد في الشرع، ويمكن أن يقال: هو من باب نفي واجب آخر، على معنى ليس عليك واجب آخر إلا التطوع، والتطوع ليس بواجب، فلا واجب غير المذكور، والله أعلم.

-عند محققي الأحناف رحمه الله على ما أوضحه شيخ شيخنا - نور الله مرقده- بأنهم بيان في كتابه الفارسي "مصابيح التراويح"، ونذكر منه طرفًا مناسبًا- إن شاء الله- في أبواب الوتر، حيث نسط دلائل وجوبه، ولهذا ليس للوتر وقت منفرد عن أوقات الصلوات الخمس، بل هو متداخل في وقت العشاء، وأيضًا ليس له أذان ولا إقامة ولا جماعة، ويقرأ في كل ركعة منه، وهذا كله من علامات السنة، إلا أنه قال النبي ﷺ في رواية خارجة بن حذافة: إن الله تعالى أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم، وهي الوتر، فجعلها لكم في ما بين العشاء إلى طلوع الفجر.

وقال في رواية بُريدة: الوتر حق، فمن لم يوتر فليس مني، الوتر حق، فمن لم يوتر فليس مني، الوتر حق، فمن لم يوتر فليس مني. وهذا من أمارات الفرضية، فأنزله أبو حنيفة رحمه الله على الوجوب الذي هو مرتبة بين المرتبتين: الفرضية والسنية، فله شبه بالطرفين: بالنسبة الرواتب من حيث تكميل الصلوات الخمس به، وعدم استقلاله في كونه صلاة مكتوبة كالخمس الباقية. وبالفرائض باعتبار كونه مزيداً إلى الصلوات الخمس وكونه وتر الليل، كما أن المغرب وتر النهار على ما ورد في الحديث، وكونه صلاة موقنة مقضية إذا فات، وغير ذلك من أمارات الفرضية، فعلى هذا الصلوات الأصلية في كل يوم وليلة خمس، وسائر الرواتب والوتر أيضاً من مكملاتها ومتماثلها. (فتح الملهم: ٤٩٩/١)

**قال في فتح الملهم: قوله: "لا، إلا أن تطوع" هذا الاستثناء يجوز أن يكون منقطعاً بمعنى "لكن"، ويجوز أن يكون متصلاً، واختارت الشافعية الانقطاع، والمعنى لكن يستحب لك أن تطوع، واختارت الحنفية الاتصال، فإنه-

قَالَ: فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ، لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَتَقْصُ مِنْهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ."

قوله: "فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أتقص" فقال رسول الله ﷺ: "أفصح إن صدق" قيل: هذا الفلاح راجع إلى قوله: "لا أتقص" خاصة، والأظهر أنه عائد إلى المجموع، بمعنى أنه إذا لم يزد ولم ينقص كان مفلحاً؛ لأنه أتى بما عليه، ومن أتى بما عليه فهو مفلح، وليس في هذا أنه إذا أتى بزيادة لا يكون مفلحاً؛ لأن هذا مما يعرف بالضرورة، فإنه إذا أفصح بالواجب فلأن يفصح بالواجب والمندوب أولى، فإن قيل: كيف قال: لا أزيد -

- هو الأصل، يجب إتمام العبادة بعد الشروع فيه ولو كانت نفلاً، ويستدل به على أن من شرع في صلاة أو صوم نفل وجب عليه إتمامه؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات، ولا قائل بوجوب التطوع، فيتعين أن يكون المراد: إلا أن تشرع في تطوع فيلزم عليك إتمامه، وهذا هو المقادير بقوله تعالى: هَذِهِ لَآيَاتُ الْكُوفَةِ (محمد: ٣٣) وبالإجماع على أن حج التطوع يلزم بالشروع. قال الحافظ رحمه: وحرف المسألة دائر على الاستثناء، فمن قال: إنه متصل بمسك بالأصل، ومن قال: "إنه منقطع" احتاج إلى دليل، والدليل عليه ما رواه النسائي وغيره: أن النبي ﷺ كان أحياناً ينوي صوم التطوع، ثم يفطر. وفي البخاري أنه أمر جويرية بنت الحارث أن تفطر يوم الجمعة بعد أن شرعت فيه، فدل على أن الشروع في العبادة لا يستلزم الإتمام إذا كانت نافلة بهذا النص في الصوم، وبالمقياس في الباقي. قال الشيخ بدر الدين العيني رحمه: من العجب أن هذا القائل كيف لم يذكر الأحاديث الدالة على استلزام الشروع في العبادة الإتمام، وعلى القضاء بالإفساد؟

وقد روى أحمد في مسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين، فأهديت لنا شاة، فأكلنا منها، فدخل علينا النبي ﷺ فأخبرناه، فقال: صُوماً يوماً مكانه. فأمر بالقضاء، والأمر للوجوب: فدل على أن الشروع ملزم، وأن القضاء بالإفساد واجب. وروى الدارقطني عن أم سلمة: أنها صامت يوماً تطوعاً، فأفطرت، فأمرها النبي ﷺ أن تقضي يوماً مكانه. وحديث النسائي لا يدل على أنه عليه ترك القضاء بعد الإفطار، وإفطاره ربما كان عن عذر، وحديث جويرية إنما أمرها بالإفطار عند تحقق واحد من الأعذار، كالتضيافة.

ثم قال الحافظ رحمه في الفتح: على أن في استدلال الحنفية بقوله: "لا، إلا أن تطوع" نظراً لأنهم لا يقولون بفرضية الإتمام بعد الشروع في التطوع، بل بوجوبه، والمنفي بقوله: "لا" الفرضية، واستثناء الواجب من الفرض منقطع، لبيانهم، وأيضاً فإن الاستثناء من النفي عندهم ليس للإثبات، بل مسكوت عنه.

قال علي الفارسي رحمه: قوله: "واستثناء الواجب من الفرض منقطع" ممنوع؛ فإن الواجب عندنا فرض عملي، وإن لم يكن اعتقادياً، وبهذا الاعتبار يطلق عليه أنه فرض، فالمراد بالفرض المنفي في الحديث المعنى الأعم، والله أعلم. وقوله: "على أن الاستثناء من النفي لا يفيد الإثبات؛ بل الحكم مسكوت عنه عندهم" مدحول، فإن هذا إنما يرد عليهم لو استدلوا بهذا الحديث، وقد تقدم أن دليلهم الآية والإجماع، فحملوا الحديث على المعنى المستفاد منهما -

١٠١- (٢) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَفْلَحَ، وَأَيُّهُ! إِنْ صَدَقَ" أَوْ "دَخَلَ الْحَقَّةَ، وَأَيُّهُ! إِنْ صَدَقَ".

= على هذا، وليس في هذا الحديث جميع الواجبات، ولا المنهيات الشرعية، ولا السنن المندوبات؟ فالجواب: أنه جاء في رواية البخاري في آخر هذا الحديث زيادة توضيح المقصود، قال: "فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد ولا أنقصُ ثمَّ فرض الله تعالى عليَّ شيئاً". فعلى عموم قوله: "بشرائع الإسلام"، وقوله: "ثمَّ فرض الله عليَّ" يزول الإشكال في الفرائض. وأما التوافل فقيل: يحتمل أن هذا كان قبل شرعها، وقيل: يحتمل أنه أراد لا أزيد في الفرض بتغيير صفته كأنه يقول: لا أصلي الظهر خمساً، وهذا تأويل ضعيف، ويحتمل أنه أراد لا يصلي النافلة مع أنه لا يخل بشيء من الفرائض وهذا مفلح بلا شك، وإن كانت مواظبته على ترك السنن مذمومة وترد بها الشهادة، إلا أنه ليس بعاص بل هو مفلح ناج، والله أعلم.

التوفيق بين الروايات: وأعلم أنه لم يأت في هذا الحديث ذكر الحج، ولا جاء ذكره في حديث جرير من رواية أبي هريرة، وكذا غير هذا من هذه الأحاديث لم يذكر في بعضها الصوم، ولم يذكر في بعضها الزكاة، وذكر في بعضها صلة الرحم، وفي بعضها أداء الخمس، ولم يقع في بعضها ذكر الإيمان، فتفاوتت هذه الأحاديث في عدد خصال الإيمان زيادةً ونقصاً وإثباتاً وحذفاً. وقد أحاب القاضي عياض وغيره ﷺ عنها بحجاب لخصه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله وهذه فقال: ليس هذا باختلاف صادر من رسول الله ﷺ، بل هو من تفاوت الرواة في الحفظ والضبط، فمنهم من قصر فاقصر على ما حفظه فأداه ولم يتعرض لما زاده غيره بنفي ولا إثبات، وإن كان اقتصاره على ذلك يشعر بأنه الكل، فقد بان بما أتى به غيره من الثقات أن ذلك ليس بالكل، وأن اقتصاره عليه كان لقصور حفظه عن محامه، ألا ترى حديث الثَّعْمَانِ بْنِ قَوْحٍ الْآثِي قَرِيباً اختلفت الروايات في خصاله بالزيادة والنقصان، مع أن راوي الجميع راو واحد، وهو جابرُ بن عبد الله ﷺ في قضية واحدة، ثم إن ذلك لا يمنع من إيراد الجميع في الصحيح لما عرف في مسألة زيادة الثقة من أنا نقبلها، هذا آخر كلام الشيخ وهو تقرير حسن، والله أعلم.

الجواب عن الخلف بغير الله: قوله ﷺ: "أفلح وأبيه إن صدق" هذا مما جرت عادته أن يسألوا عن الجواب عنه مع قوله ﷺ: "من كان حالفاً فليحلف بالله" وقوله ﷺ: "إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم"، وجوابه: أن قوله ﷺ: =

= أو المقصود بهذا إلزام المخالف فقط؛ إذ الاستثناء عنده يفيد الحكم في ما بعد "إلا". قلت: وهذا الأخير مبني على تسليم أن الاستثناء من النفي ليس بإثبات، كما هو رأي طائفة من الحنفية رحمه الله، وأما الجمهور ومنهم طائفة من الحنفية كفتخر الإسلام وموافقيه، فقد ذهبوا إلى الحكم في ما بعد "إلا" بالنقيض إثباتاً ونفيًا، وهو الأوجه، صرح به الشيخ ابن المقام رحمه الله في تحرير الأصول. (فتح الملهم: ٥٠١/١، ٥٠٢، ٥٠٣)

"أَفَنَجْ وَابِيَه" ليس هو حلفاً، إنما هو كلمة جرت عادة العرب أن تدخلها في كلامها غير قاصدة بها حقيقة الحلف، والنهي إنما ورد فيمن قصد حقيقة الحلف؛ لما فيه من إعظام المحلوف به ومضاهاته به الله سبحانه وتعالى، فهذا هو الجواب المرضي، وقيل: يحتمل أن يكون هذا قبل النهي عن الحلف بغير الله تعالى، والله أعلم.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث أن الصلاة التي هي ركن من أركان الإسلام التي أطلقت في باقي الأحاديث هي الصلوات الخمس، وأنها في كل يوم وليلة على كل مكلف بها، وقولنا: "بها" احتراز من الحائض والنفساء، فإنها مكلفة بأحكام الشرع إلا الصلاة وما ألحق بها مما هو مقرر في كتب الفقه. وفيه أن وجوب صلاة الليل منسوخ في حق الأمة وهذا يجمع عليه، واختلف قول الشافعي رحمته في نسخه في حق رسول الله ﷺ والأصح نسخه. وفيه أن صلاة الوتر ليست بواجبة، وأن صلاة العيد أيضاً ليست بواجبة، وهذا مذهب الجماهير، وذهب أبو حنيفة رحمته وطائفة إلى وجوب الوتر، وذهب أبو سعيد الإصطخري من أصحاب الشافعي إلى أن صلاة العيد فرض كفاية. وفيه أنه لا يجب صوم عاشوراء ولا غيره سوى رمضان وهذا يجمع عليه، واختلف العلماء هل كان صوم عاشوراء واجباً قبل إيجاب رمضان أم كان الأمر به تدبياً؟ وهما وجهان لأصحاب الشافعي، أظهرهما لم يكن واجباً. والثاني كان واجباً، وبه قال أبو حنيفة رحمته، وفيه أنه ليس في المال حق سوى الزكاة على من ملك نصيباً، وفيه غير ذلك، والله أعلم.

[٣ - باب السؤال عن أركان الإسلام]

١٠٢- (١) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُكَيْرٍ النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: نُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ، فَيَسْأَلُهُ وَتَحْنُ نَسْمَعُ. فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَتَانَا رَسُولُكَ فَرَزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: "صَدَقَ". قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟ قَالَ: "اللهُ"، قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ قَالَ: "اللهُ"، قَالَ: فَمَنْ نَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالِ، وَجَعَلَ فِيهَا مَا جَعَلَ؟ قَالَ: "اللهُ". قَالَ: فَبِالَّذِي خَلَقَ السَّمَاءَ، *

٣ - باب السؤال عن أركان الإسلام

قوله: "نُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ" يعني سؤال ما لا ضرورة إليه كما قدمنا بيانه قريباً في الحديث الآخر: "سلوني" أي عما تحتاجون إليه. وقوله: "الرجل من أهل البادية" يعني من لم يكن بلغه النهي عن السؤال. وقوله: "العاقل" لكونه أعرف بكيفية السؤال وآدابه والمهم منه وحسن المراجعة، فإن هذه أسباب عظم الانتفاع بالجواب، ولأن أهل البادية هم الأعراب ويغلب فيهم الجهل والجفاء، وهذا جاء في الحديث: "من بدا جفا"، والبادية والبدو بمعنى، وهو ما عدا الحاضرة والمُعَرَّك، والنسبة إليها يَدَوِي، والبداوة: الإقامة بالبادية، وهي بكسر الباء عند جمهور أهل اللغة. وقال أبو زيد: هي فتح الباء، قال ثعلب: لا أعرف البداوة بالفتح إلا عن أبي زيد. قوله: "فقال: يا محمد" قال العلماء: لعل هذا كان قبل النهي عن مخاطبته ﷺ باسمه قبل نزول قول الله عز وجل: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ (النور: ٦٣) على أحد التفسيرين، أي لا تقولوا: يا محمد، بل: يا رسول الله، يا نبي الله، ويحتمل أن يكون بعد نزول الآية، ولم تبلغ الآية هذا القائل.

المقول في زعم: وقوله: "زعم رسولك أنت تزعم أن الله تعالى أرسلك؟ قال: صدق" فقوله: "زعم وتزعم" مع تصديق رسول الله ﷺ إياه دليل على أن زعم ليس مخصوصاً بالكذب والقول المشكوك فيه، بل يكون أيضاً في القول الحق والصدق الذي لا شك فيه، وقد جاء من هذا كثير في الأحاديث، وعن النبي ﷺ قال: "زعم جبريل كذا"، وقد أكثر سيبويه وهو إمام العربية في "كتابه" الذي هو إمام كتب العربية من قوله: زعم الخليل، زعم -

"قوله: فبالذي خلق السماء إلخ أي أقسمك به، قال ذلك؛ لزيادة التوثيق والتثبيت كما يوتى التأكيد لذلك ويقع ذلك في أمر بهنم بشأنه، ولم يقل ذلك لإثبات النبوة بالخلف، فإن الخلف لا يكفي في ثبوتها، ومعجزاته ﷺ كانت مشهورة معلومة، فهي ثابتة بتلك المعجزات.

وَخَلَقَ الْأَرْضَ وَنَصَبَ فِيهَا الْجِبَالَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: "نَعَمْ"، قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِنَا وَلَيْلَتِنَا، قَالَ: "صَدَقَ"، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ. اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: "نَعَمْ"، قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا زَكَاةَ فِي أَمْوَالِنَا. قَالَ: "صَدَقَ"، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: "نَعَمْ"، قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي سَنَتِنَا، قَالَ: "صَدَقَ"، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: "نَعَمْ"، قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، قَالَ: "صَدَقَ"، قَالَ: ثُمَّ وَلَّى. قَالَ: وَالَّذِي بَعَثْتَ بِالْحَقِّ؟* لَا أَرِيدُ عَلَيْهِنَّ وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُنَّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَيْنَ صَدَقَ لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ".

«أبو الخطاب، يريد بذلك القول المأثور، وقد نقل ذلك جماعات من أهل اللغة وغيرهم، ونقله أبو عمر الزاهد في "شرح الفصيح" عن شيخه أبي العباس نعلب عن العلماء باللغة من الكوفيين والبصريين، والله أعلم. ثم اعلم أن هذا الرجل الذي جاء من أهل البادية اسمه ضمام بن ثعلبة -بكسر الضاد المعجمة- كذا جاء مسمى في رواية البخاري وغيره. قوله: "قال: فمن بحق نسائه؟"، إلخ.

فقد الحديث: هذه جملة ندل على أنواع من العلم، قال صاحب "التحرير": هذا من حسن سؤال هذا الرجل وملاحظة سياقه وتربيته، فإنه سأل أولاً عن صنائع المخلوقات: من هو؟ ثم أقسم عليه به أن يصدقه في كونه رسولاً للصانع، ثم لما وقف على رسالته وعلمها أقسم عليه بحق مرسنه، وهذا ترتيب يفتقر إلى عقل راضٍ، ثم إن هذه الأيمان جرت للتأكيد وتقرير الأمر لا لافتقاره إليها، كما أقسم الله تعالى على أشياء كثيرة، هذا كلام صاحب "التحرير". قال القاضي عياض: والظاهر أن هذا الرجل لم يأت إلا بعد إسلامه، وإنما جاء مستنبطاً ومشافهاً للنبي ﷺ، والله أعلم. وفي هذا الحديث جمل من العلم غير ما تقدم. منها: أن الصلوات الخمس متكررة في كل يوم وليلة، وهو معنى قوله: في يومنا وليلتنا، وأن صوم شهر رمضان يجب في كل سنة.

*قوله: "اللَّهُ" عند اضمرة للاستفهام كما في قوله تعالى: فَتِلْكَ أَدْنَى الْكُتُبِ.

** قال في فتح الملهم: قوله: "والذي بعثك بالحق" إلخ، وفي رواية البخاري: فقال الرجل: "أمنت بما جئت"، قال الشيخ العثماني: واختلف العلماء هل كان ضمام مسلماً عند قدومه أم لا؟ فقال جماعة: إنه كان أسلم قبل وفوده؛ حتى زعمت طائفة منهم أن البخاري فهم إسلام ضمام قبل قدومه، وأنه جاء يعرض على النبي ﷺ، وهذا يوجب عليه "باب القراءة والعرض على المحدث"، ونقول: آخر الحديث "أمنت بما جئت به، وأنا رسول من ورائي من قومي"، وأن هذا إخبار، وهو اختيار البخاري، ورجحه القاضي عياض، وقال جماعة أخرى: لم يكن مسلماً وقت قدومه، وإنما كان إسلامه بعده؛ لأنه جاء مستنبطاً، والدليل عليه ما في حديث ابن عباس رواه ابن-

١٠٣ - (٢) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الْجَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: كُنَّا نُهَيِّئُ فِي الْقُرْآنِ أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ.

- قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: وفيه دلالة لصحة ما ذهب إليه أئمة العلماء من أن العوام المقلدين مؤمنون، وأنه يكفي منهم بمجرد اعتقاد الحق جزءاً من غير شك وتزلزل، خلافاً لمن أنكروا ذلك من المعتزلة، وذلك أنه ﷺ قرر ضمناً على ما اعتمد عليه في تعرف رسالته وصدقه وبمجرد إخباره إياه بذلك، ولم ينكر عليه ذلك ولا قال: يجب عليك معرفة ذلك بالنظر في معجزاتي والاستدلال بالأدلة القطعية، هذا كلام الشيخ. وفي هذا الحديث العمل بخبر الواحد، وفيه غير ذلك، والله أعلم.

- إسحاق وغيره: "أن بني سعد بن بكر بعثوا ضمام بن ثعلبة" الحديث، وفي آخره: حتى إذا فرغ قال: "أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله"، وأجابوا عن قوله: "آمنت"، بأنه إنشاء وابتداء الإيمان، لا إخبار بإيمان تقدم منه، وكذلك قوله: "وأنا رسول من ورائي"، ورجحه القرطبي بما في حديث ثابت عن أنس عند مسلم وغيره: "فإن رسولك زعم" قال: والزعم: القول الذي لا يوثق به. وأجابوا أيضاً عن قولهم: إن البخاري فهم إسلام ضمام قبل قدومه بأنه لا يلزم من تبويب البخاري ما ذكروه؛ لأن العرض على المحدث هو القراءة عليه أعم من أن يكون تقدمت له، أو ابتداء الآن على الشيخ بقراءة شيء لم يتقدم قراءته ولا نظره، وقالوا: قد يوب أبو داود عليه "باب المشرک يدخل المسجد"، وهو أيضاً يدل على أنه لم يكن مسلماً قبل قدومه. كذا قال الشيخ بدر الدين العيني في شرح البخاري.

وقال الحافظ في الفتح: أما تبويب أبو داود عليه "باب المشرک يدخل المسجد" فليس مصوراً منه إلى أن ضمام قدم مشركاً، بل وجهه أنهم تركوا شخصاً قادماً يدخل المسجد من غير استفعال، وما يريد أن قوله: "آمنت" إخبار أنه لم يسأل عن دليل التوحيد بل عن عموم الرسالة، وعن شرائع الإسلام، ولو كان إنشاءً لكان طلب معجزة توجب له التصديق. قال الكرماني رحمه الله: وعكسه القرطبي رحمه الله فاستدل به على صحة إيمان المقلد للرسول، ولو لم تظهر له معجزة، وكذا أشار إليه ابن الصلاح، والله أعلم. (فتح الملهم: ٥٠٧/١، ٥٠٨)

[٤ - باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة وأن من تمسك بما أمر به دخل الجنة]

١٠٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا عَرَضَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَأَخَذَ بِحِطَامٍ نَاقِيهِ أَوْ بِزِمَامِيهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوْ يَا مُحَمَّدًا! أَخْبِرْنِي بِمَا يُقَرِّبُنِي مِنَ الْحَبَّةِ وَمَا يُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ، قَالَ: فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ نَظَرَ فِي أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: "لَقَدْ وَفَّقَ أَوْ لَقَدْ هُدِيَ" قَالَ: "كَيْفَ قُلْتَ؟" قَالَ فَأَعَادَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، دَعِ الشَّاقَةَ".

١٠٥ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، وَأَبُوهُ عُثْمَانُ: أَنَّهُمَا سَمِعَا مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ هَذَا الْإِحْدِيثِ.

٤- باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة وأن من تمسك بما أمر به دخل الجنة

فيه حديث أبي أيوب، وأبي هريرة، وجابر : «أما حديث أبي أيوب وأبي هريرة، فرواهما أيضاً البخاري؛ وأما حديث جابر، فانفرد به مسلم.

وسط الأسماء؛ أما ألفاظ الباب، فأبو أيوب اسمه خالد بن زيد الأنصاري؛ وأبو هريرة: عبد الرحمن بن صخر
على الأصح من نحو ثلاثين قولاً، وقد تقدم بيانه زيادات في مقدمة الكتاب. قول مسلم . . . أحمد بن حنبل . . .
عبد الله بن قيس بن أبي، ثم عمرو بن عثمان بن موسى بن شعبة . . . محمد بن عبد الله بن علي . . .
محمد بن عيسى . . . عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب . . . أبو معاوية . . . عبد الله بن محمد . . .
في نسخة عثمان . . . أحمد بن موسى بن شعبة هكذا هو في جميع الأصول، في الطريق الأول: عمرو بن عثمان، وفي
الثاني: محمد بن عثمان.

أزهاد شعبة: واتفقوا على أن الثاني وهو غمط من شعبة، وأن صوابه عمرو بن عثمان كما في الطريق الأول. قال الكلبي: ويحصى من أهل هذا الشأن: هذا وهم من شعبة، فإنه كان يسميه محمداً، وإنما هو عمرو، وكذا وقع على إلهم من رواية شعبة في "كتاب الزكاة" من البخاري، والله أعلم. بفتح الميم والهاء وإسكان الواو بينهما.

شرح الغريب: قوله: "التي تفتح" هو بفتح الهمزة وهو البدوي أي الذي يمكن البادية، وقد تقدم قريباً بيانه. =

١٠٦- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ذُنِّي عَلَى عَمَلٍ أَعْمَلُهُ يُذِنِّي مِنَ الْحَنَّةِ وَيُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ قَالَ: "تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ ذَا رَحِمِكَ" فَلَمَّا أُذِبرَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ تَمَسَّكَ بِمَا أُمِرَ بِهِ دَخَلَ الْحَنَّةَ". وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: "إِنْ تَمَسَّكَ بِهِ".

-وقوله: "فأخذ بخطام ناقة أو بزمامها" هما بكسر الخاء والزاي، قال الهروي في الغريين: قال الأزهري: الخطام هو الذي يُخَطَّم به البعير، وهو أن يؤخذ حبل من ليف أو شعر أو كَتَان، فيحمل في أحد طرفيه حلقة يُسَلَكُ فيها الطرف الآخر حتى يصير كالحلقة، ثم يقلد البعير ثم ينثي على عنقه، فإذا ضفر من الأدم فهو حرير، فأما الذي يحمل في الأنف دقيقاً فهو الزمام، هذا كلام الهروي عن الأزهري. وقال صاحب "المطالع": الزمام للإبل ما تُشدُّ به رؤوسها من حبل وسير ونحوه لتقاد به، والله أعلم.

معاني التوفيق والخذلان: قوله ﷺ: "لقد وفق هذا" قال أصحابنا المتكلمون: التوفيق خلق قدرة الطاعة، والخذلان خلق قدرة المعصية. قوله ﷺ: "تعبد الله لا تشرك به شيئاً" قد تقدم بيان حكمة الجمع بين هذين اللفظين، وتقدم بيان المراد بإقامة الصلاة وسبب تسميتها مكتوبة، وتسمية الزكاة مفروضة، وبيان قوله: "لا أريد ولا أنقص" وبيان اسم أبي زرعة الراوي عن أبي هريرة وأنه هرم، وقيل: عمرو، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: عبيد الله. قوله ﷺ: "وتصل الرحم" أي تحسن إلى أقاربك ذوي رحمك بما تيسر، على حسب حالك وحالهم، من إنفاق أو سلام أو زيارة أو طاعتهم أو غير ذلك، وفي الرواية الأخرى: وتصل ذا رحمك، وقد تقدم بيان جواز إضافة "ذي" إلى المفردات في آخر المقدمة. وقوله ﷺ: "دع الناقة" إنما قاله؛ لأنه كان ممسكاً بخطامها أو زمامها لئتمكن من سؤاله بلا مشقة، فلما حصل جوابه قال: دعه.

قوله: "حدثنا أبو الأخوص عن أبي إسحاق" قد تقدم بيان اسميهما في مقدمة الكتاب. ضبط الأسماء: فأبو الأخوص سلام بالتشديد ابن سليم، وأبو إسحاق: عمرو بن عبد الله الشَّيْبِيُّ. قوله ﷺ: "إن تمسك بما أُمِرَ به دخل الجنة" كذا هو في معظم الأصول المحققة، وكذا ضبطناه "أُمِرَ" بضم الهمزة وكسر الميم، و"به" بياء موحدة مكسورة مبنية لما لم يسم فاعله، وضبطه الحافظ أبو عامر العبدري "أَمَرْتُهُ" بفتح الهمزة وبالناء المثناة من فوق التي هي ضمير المتكلم، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وأما ذكره ﷺ صلة الرحم في هذا الحديث، وذكر الأوعية في حديث وفد عبد القيس وغير ذلك في غيرهما، فقال القاضي عياض وغيره رحمه: ذلك بحسب ما يخص السائل ويعنيه، والله أعلم.

١٠٧- (٤) وَخَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ! دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ. قَالَ "تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ" قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أُزِيدُ عَلَى هَذَا شَيْئًا أَبَدًا، وَلَا أُنْقِصُ مِنْهُ. فَلَمَّا وَلَّى، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا".

١٠٨- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ التَّعْمَانُ بْنُ قَوْقَلٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَةَ، وَحَرَمْتُ الْحَرَامَ، وَأَحْلَلْتُ الْحَلَالَ، أَأَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "نَعَمْ".

وأما قوله ﷺ: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا" فالظاهر منه أن النبي ﷺ علم أنه يوفي بما التزم، وأنه يدوم على ذلك ويدخل الجنة.

طبيط الاسماء: وأما قول مسلم في حديث جابر: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالا: سألت أبا بكر عن الأعمش عن سفيان عن جابر فهذا إسناده كلهم كوفيون إلا جابر وأبا سفيان فإن جابر مدني، وأبا سفيان واسطي، ويقال: مكبي، وقد تقدم أن اسم أبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم، وإبراهيم هو أبو شيبة، وأما أبو كريب فاسم محمد بن العلاء الهمداني، بإسكان الميم وبالدال المهملة. وأبو معاوية محمد بن حازم بالخاء المعجمة، والأعمش: سليمان بن مهران أبو محمد، وأبو سفيان: طنجة بن نافع القرشي مولاهم، وقد تقدم أن في سفيان ثلاث لغات: الضم، والكسر، والفتح، وقول الأعمش عن أبي سفيان، مع أن الأعمش مدلس، والمدلس إذا قال: "عن" لا يحتاج به إلا أن يشت سماعه من جهة أخرى، وقد قدمنا في "الفصول" وفي "شرح المقدمة" أن ما كان في الصحيحين عن المدلسين به "عن" فمحمول على ثبوت سماعهم من جهة أخرى، والله أعلم. قوله: "أَتَى التَّعْمَانُ بْنُ قَوْقَلٍ النَّبِيَّ ﷺ" يا رسول الله ﷺ أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَةَ وَحَرَمْتُ الْحَرَامَ وَأَحْلَلْتُ الْحَلَالَ أَأَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟ فقال رسول الله ﷺ: "نعم" أما قَوْلُ، فبِقافين مفتوحتين بينهما واو ساكنة وآخره لام. وأما قوله: "وَحَرَمْتُ الْحَرَامَ" فقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: الظاهر أنه أراد به أمرين: أن يعتقه حراماً، وأن لا يفعله، بخلاف تحليل الحلال، فإنه يكفي فيه مجرد اعتقاده حلالاً. قوله: "أَتَى الْأَعْمَشَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ" تقدم في أوائل مقدمة الكتاب أن اسم أبي صالح ذكوان.

١٠٩ - (٦) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَأَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ التَّعْمَانُ بْنُ قَوْفَلٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بِمِثْلِهِ، وَزَادَ فِيهِ: وَلَمْ أَرِذْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا.

١١٠ - (٧) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَغْقَلٌ - وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ - عَنْ أَبِي الزَّيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صلی الله علیه و آله فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ، وَصُمْتُ رَمَضَانَ، وَأَخْلَلْتُ الْحَلَالَ، وَحَرَّمْتُ الْحَرَامَ، وَلَمْ أَرِذْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا، أَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: "نَعَمْ" قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَرِذُ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا.

ضبط الأسماء: قوله: "الحسن بن أعين ثنا مغقل" وهو ابن عبيد الله عن أبي الزبير "أما" "أعین" فهو بفتح الهمزة وبالعین المهملة وآخره نون، وهو الحسن بن محمد بن أعين القرشي، مولاهم أبو علي الحراني، والأعین من في عينيه سعة. وأما "مغقل" فيفتح الميم وإسكان العين المهملة وكسر القاف، وأما "أبو الزبير": فهو محمد بن مسلم بن ثدرس بمثناة فوق مفتوحة ثم دال مهملة ساكنة ثم راء مضمومة ثم سين مهملة. وقوله: "وهو ابن عبيد الله" قد تقدم مرّات بيان فائدته، وهو أنه لم يقع في الرواية لفظة "ابن عبيد الله" فأراد إيضاحه بحيث لا يزيد في الرواية.

[٥- باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام]

١١١- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْمٍ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ -يَعْنِي سُلَيْمَانَ ابْنَ حَبَّانَ الْأَحْمَرَ- عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "بَنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةٍ: عَلَى أَنْ يُوحَّدَ اللَّهُ،* وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَالْحَجِّ" فَقَالَ رَجُلٌ: الْحَجُّ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ؟ قَالَ: لَا، صِيَامِ رَمَضَانَ وَالْحَجُّ، هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٥- باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام

أما الإسناد الأول المذكور هنا فكله كوفيون إلا عبد الله بن عمر رضي الله عنه فإنه مكِّيٌّ مَذَنِيٌّ. ضبط الاسماء: وأما الهمداني فبإسكان الميم وبالدال المهملة، وضبط هذا للاحتياط وإكمال الإيضاح، وإلا فهو مشهور معروف، وأيضاً فقد قُذِّمَتْ في آخر "الفصول" أن جميع ما في الصحيحين، فهو همدانيٌّ بالإسكان والمهملة. وأما "حيان" فبالثناة، وتقدم أيضاً في "الفصول" بيان ضبط هذه الصورة. وأما أبو مالك الأشجعيُّ فهو سعد بن طارق المسمى في الرواية الثانية، وأبوهِ صحابي. وأما ضبط ألفاظ المتن فوق في الأصول: "بَنِيَ الْإِسْلَامَ عَلَى خَمْسَةٍ" في الطريق الأول والرابع بالهاء فيهما، وفي الثاني والثالث "خمس" بلا هاء، وفي بعض الأصول المعتمدة في الرابع بلا هاء، وكلاهما صحيح، والمراد برواية الهاء: خمسة أركان، أو أشياء، أو نحو ذلك، وبرواية حذف الهاء: خمسُ حصال، أو دعائم، أو قواعد، أو نحو ذلك والله أعلم.

التوفيق بين الروايات: وأما تقدم الحج وتأخيره ففي الرواية الأولى والرابعة تقدم الصيام، وفي الثانية والثالثة تقدم الحج، ثم اختلف العلماء في إنكار ابن عمر على الرجل الذي قُدِّمَ الحجُّ مع أن ابن عمر رواه كذلك، كما وقع في الطريقتين المذكورتين، والأظهر - والله أعلم - أنه يحتمل أن ابنَ عُمَرَ سمعه من النبي ﷺ مرتين، مرة بتقديم الحج، ومرة بتقديم الصوم، فرواه أيضاً على الوجهين في وقتين، فلما رد عليه الرجل وقدم الحج قال ابنُ عمر:-

"قوله 'عَنْهُ أَنْ يُوحَّدَ اللَّهُ': المراد بذلك التوحيد باللسان على الوجه المعبر شرعاً، وهو أن يأتي بالشهادتين، وهو كما يفسره رواية الشهادتين، وهو المراد بقوله: أن يعبد الله ويكفر بما دونه بناء على أن العبادة تطلق على التوحيد، وأما ما ورد من الاختصار على إحدى الشهادتين، فيحمل على أن المراد بها: الشهادة على وجه تعبر شرعاً، وهو أن يكون مقروناً بالشهادة الأخرى، وبهذا يحصل الجمع بين الروايات، والأقرب أن الاختصار حصل من بعض الرواة، والله تعالى أعلم.

١١٢- (٢) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عَثْمَانَ الْعَسْكَرِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ السُّلَمِيُّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "بَنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: عَلَى أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ وَيُكْفَرَ بِمَا دُونُهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ".

١١٣- (٣) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ -وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بَنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ".

«لا تود علي ما لا علم لك به، ولا تعترض بما لا تعرفه، ولا تغدح فيما لا تتحققه، بل هو بتقديم الصوم، هكذا سمعته من رسول الله ﷺ، وليس في هذا نفي لسماعه على الوجه الآخر، ويحتمل أن ابن عمر كان سمعه مرتين بالوجهين كما ذكرنا، ثم لما رد عليه الرجل نسي الوجه الذي رده فأنكره، فهذان الاحتمالان هما المختاران في هذا، وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: محافضة ابن عمر رحمه الله على ما سمعه من رسول الله ﷺ، ولحقه عن عكسه تصلح حجة لكون الواو تقتضي الترتيب، وهو مذهب كثير من الفقهاء الشافعيين، وشذوذ من النحويين، ومن قال: لا تقتضي الترتيب، وهو المختار وقول الجمهور فله أن يقول: لم يكن ذلك؛ لكونها تقتضي الترتيب، بل لأن فرض صوم رمضان نزل في السنة الثانية من الهجرة، ونزلت فريضة الحج سنة سب، وقيل: سنة تسع بالتاء المثناة فوق، ومن حق الأول أن يقدم في التذكر على الثاني، فمحافضة ابن عمر رحمه الله لهذا، وأما رواية تقديم الحج بالفتح فكانه وقع ممن كان يرى الرواية بالمعنى، ويرى أن تأخير الأول أو الأهم في الذكر شائع في اللسان، فتصرف فيه بالتقديم والتأخير لذلك، مع كونه لم يسمع نهي ابن عمر رحمه الله عن ذلك، فافهم ذلك؛ فإنه من المشكل الذي لم أرهم يفتونه، هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو بن الصلاح.

وهذا الذي قاله ضعيف من وجهين أحدهما: أن الروایتين قد ثبتتا في الصحيح، وهما صحبحتان في المعنى، لا تنافي بينهما كما قدمنا إيضاحه، فلا يجوز إبطال إحداهما، الثاني: أن فتح باب احتمال التقديم والتأخير في مثل هذا قدح في الرواة والروايات؛ فإنه لو فتح ذلك لم يبق لنا وثيق بشيء من الروايات إلا القليل، ولا يخفى بطلان هذا، وما يترتب عليه من المفساد، وتعلق من يتعلق به ممن في قلبه مرض، والله أعلم.

ثم اعلم أنه وقع في رواية أبي عوانة الإسفراييني في كتابه "المخرج عن صحيح مسلم وشرطه" عكس ما وقع في مسلم من قول الرجل لابن عمر قدم الحج، فوقع فيه أن ابن عمر رحمه الله قال للرجل: اجعل صيام رمضان آخرهن كما سمعت من في رسول الله ﷺ، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: لا يقاوم هذه الرواية ما رواه مسلم، -

١١٤ - (٤) وَحَدَّثَنِي ابْنُ تُمَيِّزٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ بْنَ خَالِدٍ يُحَدِّثُ طَاوُسًا، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَلَا تَغْزُوا؟* فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ الْإِسْلَامَ بُنِيَ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ".

- قلت: وهذا محتمل أيضا صحته، ويكون قد جرت القضية مرتين لرجلين، والله أعلم.

وأما اقتصاره في الرواية الرابعة على إحدى الشهادتين فهو إما تقصير من الراوي في حذف الشهادة الأخرى التي أثبتها غيره من الحفاظ، وإما أن يكون وقعت الرواية من أصلها هكذا، ويكون من الحذف للاكتفاء بأحد القريتين ودلالته على الآخر المحذوف، والله أعلم.

وقوله ﷺ: "على أن يوحد الله" هو بضم الياء المثناة من تحت وفتح الحاء، مبنى لما لم يسم فاعله، أما اسم الرجل الذي رد عليه ابن عمر رحمه الله فقد قدم الحج، فهو يزيد بن بشر السكسكي، ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي في كتابه "الأسماء المبهمة".

وأما قوله: "ألا تغزوا" فهو بالناء المثناة من فوق للحطاب، ويجوز أن يكسب: تغزوا بالالف وبجذفها، فالأول: قول الكتاب المتقدمين، والثاني قول بعض المتأخرين وهو الأصح، حكاهما ابن قتيبة في "أدب الكاتب"، وأما جواب ابن عمر له بحديث: "بني الإسلام على خمس" فالظاهر أن معناه: ليس الغزو يلزم على الأعيان، فإن الإسلام بني على خمس ليس الغزو منها، والله أعلم. ثم إن هذا الحديث أصل عظيم في معرفة الدين، وعليه اعتماده، وقد جمع أركانه، والله أعلم.

* قوله: "ألا تغزوا" إلخ: كأنه فهم أن السائل يرى الجهاد من أركان الإسلام، فأجاب بما ذكر، وإلا فلا يصح التمسك بهذا الحديث في ترك ما لم يذكر في هذا الحديث وهو ظاهر.

٦- باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين]

١١٥- (١) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ
ابْنَ عَبَّاسٍ ح: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لَهُ- أَخْبَرَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، ..

٦- باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين

والدعاء إليه، والسؤال عنه، وحفظه، وتبليغه من لم يبلغه

هذا الباب فيه حديث ابن عباس، وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. فأما حديث ابن عباس ففي البخاري أيضاً، وأما حديث أبي سعيد ففي مسلم خاصة.

دقة نظر الإمام مسلم رحمته الله: قوله في الرواية الأولى: "حدثنا حماد بن زيد عن أبي جمرة قال: سمعت ابن عباس رضي الله عنه" وقوله في الرواية الثانية: "أخبرنا عباد بن عباد عن أبي جمرة عن ابن عباس رضي الله عنه" قد يتوهم من لا يعاني هذا الفن أن هذا تطويل لا حاجة إليه، وأنه خلاف عادته وعادة الحفاظ؛ فإن عادتهم في مثل هذا أن يقولوا: عن حماد وعباد عن أبي جمرة عن ابن عباس، وهذا التوهم يدل على شدة غباوة صاحبه وعدم موائسته بشيء من هذا الفن، فإن ذلك إنما يفعلونه فيما استوى فيه لفظ الرواة، وهنا اختلف لفظهم، ففي رواية حماد: عن أبي جمرة سمعت ابن عباس، وفي رواية عباد: عن أبي جمرة عن ابن عباس، وهذا التنبيه الذي ذكرته ينبغي أن يتفطن لمثله، وقد نهت على مثله بأبسط من هذه العبارة في الحديث الأول من "كتاب الإيمان"، ونهت عليه أيضاً في الفصول، وسأنبه على مواضع منه أيضاً مفرقة في مواضع من الكتاب -إن شاء الله تعالى-، والمقصود أن تُعرف هذه الدقيقة ويتيقظ الطالب بما جاء منها فيعرفه، وإن لم أنص عليه اتكالا على فهمه بما تكرر التنبيه به، وليستدل أيضاً بذلك على عظم إتقان مسلم رحمته الله وجلالته وورعه ودقة نظره وحذقه، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما أبو جمرة هذا فهو بالجيم والراء، واسمه نصر بن عمران بن عصام، وقيل: ابن عاصم الضبيعي بضم الصاد المعجمة، البصري، قال صاحب "المطالع": ليس في "الصحيحين" و"الموطأ" أبو جمرة ولا جمرة بالجيم إلا هو، قلت: وقد ذكر الحاكم أبو أحمد الحافظ الكبير شيخ الحاكم أبي عبد الله في كتابه "الأسماء والكنى": أبا جمرة نصر بن عمران هذا في الأفراد، فليس عنده في المحدثين من يكنى أبا جمرة بالجيم سواء، ويروي عن ابن عباس حديثاً واحداً ذكر فيه معاوية بن أبي سفيان، وإرسال النبي ﷺ إليه ابن عباس وتأخره واعتذاره رواه مسلم في الصحيح، وحكى الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في كتابه "علوم الحديث": والقطعة التي شرحها في أول مسلم عن بعض الحفاظ أنه قال: إن شعبة بن الحجاج روى عن سبعة رجال يروون كلهم عن ابن عباس كلهم يقال له: -

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ وَفَدُ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا - هَذَا الْحَيَّ مِنْ رِبْعَةٍ -

أبو حمزة بالخاء والزاي، إلا أبا حمزة نصر بن عمران فبالجيم والراء. قال: والفرق بينهم يدرك بأن شعبة إذا أطلق وقال: عن أبي حمزة، عن ابن عباس فهو بالجيم، وهو نصر بن عمران، وإذا روى عن غيره ممن هو بالخاء والزاي فهو يذكر اسمه أو نسيه، والله أعلم.

قوله: قدم وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ قال صاحب "التحرير": الوفد: الجماعة المختارة من القوم ليتقدموهم في لقي العظماء والمصر إليهم في المهمات واحدهم وفد، قال: وفد عبد القيس هؤلاء تقدموا قبائل عبد القيس للمهاجرة إلى رسول الله ﷺ. وكانوا أربعة عشر راکباً: الأشج العصري رئيسهم، ومزينة بن مالك الحاربي، وعبيدة بن همام الحاربي، وصحار بن العباس الثمري، وعمرو بن مرحوم العصري، والحارث بن شعيب العصري، والحارث بن جندب من بني عابش، ولم نعر بعد طول التتبع على أكثر من أسماء هؤلاء.

سبب قدوم الوفد: قال: وكان سبب وفودهم أن مُنْقِذَ بْنَ حَيَّانَ، أحد بني غنم بن وديعة كان متحدره إلى يثرب في الجاهلية، فشخص إلى يثرب بمَلَايِفَ وثَمَرٍ من هَجَرٍ بعد هجرة النبي ﷺ، فبينا مُنْقِذُ بْنُ حَيَّانَ قَاعِدٌ، إذ مر به النبي ﷺ فنهض مُنْقِذٌ إِلَيْهِ، فقال النبي ﷺ: أَمُنَقِذُ بْنُ حَيَّانَ؟ كيف جميع هَيْتِكَ وقومك؟ ثم سأله عن أشrafهم رجُلٍ رجُلٍ يسميهم بأسمائهم، فأسلم مُنْقِذٌ وتعلَّم سورة "الفاحة"، و"اقرأ باسم ربك"، ثم رحل قَبْلَ هَجَرٍ، فكتب النبي ﷺ معه إلى جماعة عبد القيس كتاباً فذهب به وكتبه أَيْمَاناً، ثم اطلعت عليه امرأته وهي بنتُ الْمُتَنَذِرِ بْنِ عَائِذٍ بِالذَّالِ المعجمة ابن الحارث، والمُنْذِرُ هو: الأشج سماه رسول الله ﷺ به؛ لِأَثَرِ كَانَ فِي وَجْهِهِ، وكان مُنْقِذٌ حَيَّةً يصلي ويقرأ، فنكرت امرأته ذلك، فذكرته لأبيها المنذر فقالت: أنكرت بعلی منذ قدم من يثرب أنه يغسل أطرافه ويستقبل الجهة تَعْنِي الْقِبْلَةَ، فيحني ظهره مرة، ويضع جَبْته مرة، ذلك ذُبْدُثُهُ منذ قدم، فتلاقيا فتجاربا ذلك، فوقع الإسلام في قلبه، ثم ثار الأشج إلى قومه عَصَرَ مُحَارِبٍ بكتاب رسول الله ﷺ، فقرأه عليهم، فوقع الإسلام في قلوبهم، واجتمعوا على السير إلى رسول الله ﷺ، فسار الوفد، فلما ذكوا من المدينة قال النبي ﷺ لجلسائه: أتاكم وفد عبد القيس غير أهل المشرق، وفيهم الأشج العصري غير ناكثين ولا مبدلين ولا مرتابين، إذ لم يسلم قوم حتى وَثَرُوا. قال: وقولهم: "إنا هذا الحي من ربيعة" لأنه عبد القيس بن أفضى، يعني بفتح الهزة وبالفاء والصاد المهملة المفتوحة، ابن دُعْمَى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار، وكانوا ينزلون البحرين، الخطأ واعناها وسرة القطيف والسفار والظهران إلى الرُّمَلِ إلى الأخرع ما بين هَجَرٍ إلى قصر وبينونة ثم الجوف والعيون =

قوله هذا الحي من ربيعة: قيل: بالنصب على الاختصار والخبر من ربيعة، ولكن رواية إنا حي من ربيعة يقتضي الرفع على الخبرية.

وَقَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارٌ مُضَرٌّ، وَلَا تَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي شَهْرِ الْحَرَامِ.....

والأحساء إلى حد أطراف الدهناء وسائر بلادها، هذا ما ذكره صاحب "التحرير".

إعراب قولهم "إنا هذا الحي": قوله: "إنا هذا الحي"، فالحي منصوب على التخصيص. قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: الذي تختاره نصب الحي على التخصيص، ويكون الخبر في قولهم "من ربيعة"، ومعناه: إنا هذا الحي حي من ربيعة، وقد جاء بعد هذا في الرواية الأخرى: إنا حي من ربيعة. وأما معنى الحي فقال صاحب "المطالع": الحي اسم لمنزل القبيلة، ثم سميت القبيلة به؛ لأن بعضهم يحيا ببعض. قولهم: "وقد حالت بيننا وبينك كُفَّارٌ مُضَرٌّ" سببه أن كفار مضركانوا بينهم وبين المدينة، فلا يمكنهم الوصول إلى المدينة إلا عليهم. قولهم: "ولا تخلص إليك إلا في شهر الحرام" معنى تخلص نصيل، ومعنى كلامهم: إنا لا نقدر على الوصول إليك خوفا من أعدائنا الكفار إلا في الشهر الحرام، فإنهم لا يتعرضون لنا كما كانت عادة العرب من تعظيم الأشهر الحرم، وامتناعهم من القتال فيها. وقولهم: "شهر الحرام" كذا هو في الأصول كلها بإضافة شهر إلى الحرام. وفي الرواية الأخرى: أشهر الحرم، والقول فيه كالقول في نظائره من قولهم: مسجد الجامع، وصلاة الأولى، ومنه قول الله تعالى ﴿لِيَجْزِيَ الْغُرَبَى﴾، ﴿وَلِنُدَارِ الْآخِرَةَ﴾، فعلى مذهب النحويين الكوفيين هو من إضافة الموصوف إلى صفته، وهو جائز عندهم، وعلى مذهب البصريين لا يجوز هذه الإضافة، ولكن هذا كله عندهم على حذف في الكلام للعلم به، فتقديره: شهر الوقت الحرام، وأشهر الأوقات الحرم، ومسجد المكان الجامع، ودار الحياة الآخرة، وجانب المكان الغربي، ونحو ذلك، والله أعلم.

ثم إن قولهم: "شهر الحرام" المراد به جنس الأشهر الحرم وهي أربعة أشهر حرم، كما نص عليه القرآن العزيز، وتدل عليه الرواية الأخرى بعد هذه "إلا في أشهر الحرم"، والأشهر الحرم هي: ذو القعدة، وذو الحجة، والحرم، ورجب، هذه الأربعة هي الأشهر الحرم بإجماع العلماء من أصحاب الفنون، ولكن اختلفوا في "الأدب المستحسن" في كيفية عدّها على قولين، حكاهما الإمام أبو جعفر الثعالب في كتابه "صناعة الكتاب" قال: ذهب الكوفيون إلى أنه يقال: الحرم ورجب، ذو القعدة وذو الحجة، قال: والكتاب يملون إلى هذا القول لياتوا من سنة واحدة. قال: وأهل المدينة يقولون: ذو القعدة وذو الحجة والحرم ورجب. وقوم ينكرون هذا ويقولون: جاؤوا من سنتين، قال أبو جعفر: وهذا غلط يكن وجهل باللغة؛ لأنه قد علم المراد، وأن المقصود ذكرها، وأما في كل سنة، فكيف يتوهم أنها من سنتين؟ قال: والأولى والاختيار ما قاله أهل المدينة؛ لأن الأخبار قد تظاهرت عن رسول الله ﷺ كما قالوا من رواية ابن عمر وأبي هريرة وأبي بكرة، قال: وهذا أيضا قول أكثر أهل التأويل، قال الثعالب: وأدخلت الألف واللام في "الحرم" دون غيره من الشهور، قال: وجاء من الشهور ثلاثة مضافات: شهر رمضان وشهرا ربيع، يعني واليواقي غير مضافات، وسمي الشهر شهرا لشهرته وظهوره، والله أعلم.

قوله ﷺ: "أمركم بأربع وأنهاكم عن أربع: الإيمان بالله..." إلى آخره. هذه ألفاظه هنا، وقد ذكر "البخاري" هذا -

فَمَرْنَا بِأَمْرِ نَعْمَلُ بِهِ، وَتَدْعُو إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا، قَالَ: "أَمَرَكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، الْإِيمَانُ بِاللَّهِ - ثُمَّ فُسِّرَ هَذَا لَهُمْ فَقَالَ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُوَدُّوا حُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ....."

= الحديث في مواضع كثيرة من صحيحه وقال فيه: في بعضها: "شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له"، ذكره في "باب إجازة خبر الواحد"، وذكره في باب بعد باب نسبة النعم إلى إسماعيل عليه السلام في آخر ذكر الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وقال فيه: "أمركم بأربعٍ، ونهاكم عن أربعٍ، الإيمان بالله، وشهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان" بزيادة ولو. وكذلك قال فيه في أول "كتاب الزكاة": "الإيمان بالله، وشهادة أن لا إله إلا الله" بزيادة ولو أيضاً ولم يذكر فيها الصيام. وذكر في باب حديث وفد عبد القيس: "الإيمان بالله" شهادة أن لا إله إلا الله، فهذه ألفاظ هذه القطعة في الصحيحين، وهذه الألفاظ مما يعد من المشكل، وليست مشكلة عند أصحاب التحقيق، والمشكال في كونه حديثاً، قال: "أمركم بأربعٍ"، والمذكور في أكثر الروايات خمس.

الجواب عن المخالفة بين الإجمال والتفصيل. واختلف العلماء في الجواب عن هذا عنى أقوال أظهرها: ما قاله الإمام ابن بطال عليه السلام في شرح "صحيح البخاري" قال: أمرهم بالأربع التي وعدهم بها، ثم زادهم خامسة يعني أداء الخمس؛ لأنهم كانوا مجاورين لكفار مضر، فكانوا أهل جهاد وغنائم.

وذكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح نحو هذا فقال: قوله "أمرهم بالإيمان بالله" أعاده لذكر الأربع ووصفه لها بأنها إيمان، ثم فسرها بالشهادتين والصلاة والزكاة والصوم، فهذا موافق للحديث: "بني الإسلام على خمس" وتفسير الإسلام بخمس في حديث جبريل عليه السلام، وقد سبق أن ما يسمى إسلاماً يسمى إيماناً، وأن الإسلام والإيمان مجتمعان ويقتزمان، وقد قيل: إنما لم يذكر الحج في هذا الحديث؛ لكونه لم يكن نزل فرضه.

وأما قوله: "أمرهم بالإيمان بالله" فليس عطفاً على قوله: "شهادة أن لا إله إلا الله" فإنه يلزم منه أن يكون الأربع خمساً، وإنما هو عطف على قوله: "أربع" فيكون مضافاً إلى الأربع لا واحداً منها، وإن كان واحداً من مطلق شعب الإيمان. قال: وأما عدم ذكر الصوم في الرواية الأولى، فهو إغفال من الراوي، وليس من الاختلاف الصادر من رسول الله صلى الله عليه وسلم بل من اختلاف الرواة الصادر من تفاوتهم في الضبط والحفظ على ما تقدم بيانه، فافهم ذلك وتديره نحوه - إن شاء الله تعالى - مما هدانا الله سبحانه وتعالى لحله من العقد، هذا آخر =

قوله "الإيمان بالله": بالجر بدل عن أربع، وضمير "فسرها" للإيمان باعتبار أنه عبارة عن الأربع، وتفسير الإيمان بالأربع باعتبار إطلاقه على الإسلام، وأما الإيمان بمعنى التصديق، فهو كان معلوماً للقوم حاصلاتهم، ولذلك لم يذكره، والله تعالى أعلم.

وَأَنهَآكُمْ عَنِ الدُّبَاءِ، وَالْحَتِّمْ، وَالتَّقِيرِ، وَالتَّقِيرِ" وَزَادَ خَلَفٌ فِي رِوَايَتِهِ "شَهَادَةٌ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" وَعَقَّدَ وَاحِدَةً.

= كلام الشيخ أبي عمرو، وقيل: في معناه غير ما قالاه عما ليس بظاهر فتركناه، والله أعلم. وأما قول الشيخ: أن ترك الصوم في بعض الروايات إغفال من الراوي، وكذا قاله القاضي عياض وغيره وهو ظاهر لا شك فيه، قال القاضي عياض رحمه الله: وكانت وفادة عبد القيس عام الفتح قبل خروج النبي ﷺ إلى مكة، ونزلت فريضة الحج سنة تسع بعدها على الأشهر، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "أَوَّلُ نَوْمٍ حَسَنٍ مَا غَسَمَتْ فِيهِ إِبْجَابُ الْخَمْسِ مِنَ الْغَنَائِمِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْإِمَامُ فِي السَّرِيَةِ الْغَازِيَةِ، وَفِي هَذَا تَفْصِيلٌ وَفُرُوعٌ سَنَبَهُ عَلَيْهَا فِي بَابِهَا إِنْ وَصَلَهَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.

شرح الغريب: ويقال: حُتِمَ بضم الميم وإسكانها، وكذلك الثلث، والرابع، والسادس، والسبع، والثمن، والتسع، والعشر بضم ثانيها ويسكن، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "أَوَّلُ نَوْمٍ حَسَنٍ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَتِّمْ وَالتَّقِيرِ" وفي رواية: الْمُرْقُتِ بدل الْمُقِيرِ، فنضبطه ثم نتكلم على معناه - إن شاء الله تعالى - فالدُّبَاءُ بضم الدال وبالد وهو القرع اليابس أي الوعاء منه. وأما "الحتم" فبحاء مهمل مفتوحة ثم نون ساكنة ثم تاء مثناة من فوق مفتوحة ثم ميم، الواحدة حتممة. وأما "التقير" فبالنون المفتوحة والغاف. وأما "المُقِير" فبفتح القاف والياء، فأما "الدُّبَاءُ" فقد ذكرناه.

وأما "الحتم": فاختلف فيها فأصح الأقوال وأقواها أنها: جرارٌ خُصِرَ، وهذا التفسير ثابت في "كتاب الأشربة" من صحيح مسلم، عن أبي هريرة، وهو قول عبد الله بن مُعَفَّلٍ الصحابي، وبه قال الأكثرون أو كثيرون من أهل اللغة، وغريب الحديث، والمحدثين، والفقهاء. والثاني: أنها الجرار كلها، قاله عبد الله بن عمر وسعيد بن جبير وأبو سلمة. والثالث: أنها جرار يوتى بها من مصر، مُقِيرَاتُ الأَحْوَافِ، وروى ذلك عن أنس بن مالك ونحوه عن ابن أبي ليلى وزاد: أنها حمير. والرابع: عن عائشة رضي الله عنها جرار حمير أعنافها في حُتْرِبِهَا، يُحْتَبِ فِيهَا الْخَمْرُ مِنْ مِصْرَ. والخامس: عن ابن أبي ليلى أيضاً: أقواها في حنوها يُحْتَبِ فِيهَا الْخَمْرُ مِنَ الطَّائِفِ، وكان ناس ينتبذون فيها يُضَاهَوْنَ بِهِ الْخَمْرَ. والسادس: عن عطاء: جرار كانت تعمل من طين وشعر ودم. وأما "التقير": فقد جاء في تفسيره في الرواية الأخيرة أنه جذع ينقر وسطه. وأما "المُقِير" فهو الْمُرْقُتُ وهو المطليُّ بالقار وهو الْمُرْقُتُ، وقيل: الرقت نوع من القار والصحيح الأول، فقد صح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: الْمُرْقُتُ هو الْمُقِيرُ، وأما معنى النهي عن هذه الأربع فهو أنه نهي عن الانتباز فيها، وهو أن يجعل في الماء حبات من تمر أو زبيب، أو نحوهما؛ ليحلوا ويشرب، وإنما خصت هذه بالنهي؛ لأنه يسرع إليه الإسكار فيها، فيصير حراماً بحسب ما تبطل ماليته، فنهى عنه لما فيه من إتلاف المال، ولأنه ربما شربه بعد إسكاره من لم يطلع عليه، ولم يبه عن الانتباز في أسقية الأدم، بل أذن فيها؛ لأنها لرققتها لا يخفى فيها المسكر، بل إذا صار مسكراً شقها غالباً، ثم إن هذا النهي كان في أول الأمر، ثم -

١١٦- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَالْفَاضِلُ مُمْتَقَرِبَةً -، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي حُمْرَةَ قَالَ: كُنْتُ أُنَزِّجُهُ بَيْنَ يَدَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ، فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ تَسْأَلُهُ عَنْ نَبِيذِ الْحَرِّ، فَقَالَ: إِنَّ وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسِ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنِ الْوَفْدُ؟ أَوْ مِنَ الْقَوْمِ؟" قَالُوا: رَبِيعَةٌ، قَالَ: "مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ، أَوْ بِالْوَفْدِ، غَيْرَ حَرَّايَا وَلَا التَّدَامِي".

= نسخ الحديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "كُنْتُ لَكُمْ عَنْ الْإِتْبَادِ إِلَّا فِي الْأَشْيَةِ فَاتَّبِعُوا فِي كُلِّ رِغَاءٍ وَلَا تُشْرَبُوا مُسْكِرًا" رواه مسلم في الصحيح، هذا الذي ذكرناه من كونه منسوخاً هو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء، قال الخطابي: القول بالنسخ هو أصح الأقوال؛ قال: وقال قوم: التحريم باقٍ، وكرهوا الإتيان في هذه الأوعية، ذهب إليه مالك وأحمد وإسحاق، وهو مروى عن ابن عمر و ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والله أعلم.

قوله: "قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: كُنْتُ أُنَزِّجُهُ بَيْنَ يَدَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ، فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ تَسْأَلُهُ عَنْ نَبِيذِ الْحَرِّ، فَقَالَ: إِنَّ وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسِ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنِ الْوَفْدُ؟ أَوْ مِنَ الْقَوْمِ؟" قَالُوا: رَبِيعَةٌ، قَالَ: "مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ، أَوْ بِالْوَفْدِ، غَيْرَ حَرَّايَا وَلَا التَّدَامِي".

قوله: "كُنْتُ أُنَزِّجُهُ بَيْنَ يَدَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ" كذا هو في الأصول؛ وتقديره بين يدي ابن عباس وبين وبين الناس، فحذف لفظة بينه للدلالة الكلام عليها، ويجوز أن يكون المراد: بين ابن عباس وبين الناس كما جاء في البخاري وغيره بحذف "بيني"، فتكون "بيني" عبارة عن الجملة، كما قال الله تعالى: "يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَايَاهُ" أي قدم، والله أعلم. وأما معنى الترجمة فهو التعبير عن لغة بلغة، ثم قيل: إنه كان يتكلم بالفارسية، فكان يترجم لابن عباس عما يتكلم بها، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وعندي أنه كان يبلغ كلام ابن عباس إلى من يخفى عليه من الناس، إما لترجمته من سماعه فاستمعهم؛ وإما للاختصار منع من فهمه فأفهمهم أو نحو ذلك، قال: وإطلاقه لفظ "الناس" يشعر بهذا، قال: وليست الترجمة مختصرة بتفسير لغة بلغة أخرى، فقد أطلقوا على قولهم: "باب كذا" اسم الترجمة؛ لكونه يعبر عما يذكره بعده، هذا كلام الشيخ، والظاهر أن معناه أنه يفهمهم عنه ويفهمه عنهم، والله أعلم.

قوله: "فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ تَسْأَلُهُ عَنْ نَبِيذِ الْحَرِّ" أما "الحَرُّ" فبفتح الحيم وهو اسم جمع، الواحدة: حرة، ويجمع أبطاً على حرار، وهو هذا الفخار المعروف.

فقه الحديث وضبط الكلمات: وفي هذا دليل على جواز استفتاء المرأة الرجال الأجانب، وسماعها صوابهم وسماعهم صوابها للحاجة. وفي قوله: "إِنَّ وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسِ" الخ، دليل على أن مذهب ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي عن-

قَالَ: فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شَقَّةٍ بَعِيدَةٍ، وَإِنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيَّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ، وَإِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي شَهْرِ الْحَرَامِ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ فَصَلَّ نُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، وَنَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، قَالَ: فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ. قَالَ: أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَخُدَّةِ، وَقَالَ: "هَلْ تَذَرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ؟" قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: "شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمُسًا مِنَ الْمَغْنَمِ وَنَهَاهُمْ عَنِ الذُّبَابِ وَالْحَتَمِ وَالْمُرَقَّتِ"، قَالَ شُعْبَةُ: وَرَبِّمَا قَالَ: النَّفِيرُ، قَالَ شُعْبَةُ: وَرَبِّمَا قَالَ: الْمُقْفَرُ. وَقَالَ: "احْفَظُوهُ وَأَخْبِرُوا بِهِ مِنْ وَرَائِكُمْ"، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَتِهِ "مَنْ وَرَاءَكُمْ" وَلَيْسَ فِي رِوَايَتِهِ الْمُقْفَرُ.

=الانتباز في هذه الأوعية ليس بمسوخ، بل حكمه باق، وقد قدمنا بيان الخلاف فيه. قوله شُعْبَةُ: مَرْجَحاً بِتَمَامِهِ منصوب على المصدر استعماله العرب وأكثر منه، تريد به البر وحسن اللقاء، ومعناه: صادفت رجلاً وسعة. قوله شُعْبَةُ: مَرْجَحاً بِتَمَامِهِ هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ "الندامي بالألف واللام"، و"حزبياً" بحذفهما، وروي في غير هذا الموضع بالألف واللام فيهما، وروي بإسقاطهما فيهما، والرواية فيه "غير" بتصب الراء على الحال، وأشار صاحب "التحريم" إلى أنه يروى أيضاً بكسر الراء على الصفة للقوم، والمعروف الأول، ويدل عليه ما جاء في رواية "البخاري": "مَرْجَحاً بِالْقَوْمِ الَّذِينَ جَاؤُوا غَيْرَ حَزْبِيَا وَلَا نَدَامِي" والله أعلم.

شرح الغريب: أما "حزبياً" فجمع حَزْبِيَّانَ كَحَزْبِيَّانَ وَحَبَارَى، وسَكَرَانَ وَسَكَرَى، والحزبان المستحي، وقبل: الذليل المهان. وأما "الندامي" فقول إنه جمع نَدَامَانِ بمعنى نادم وهي لغة في نادم، حكاهما القزاز صاحب "جامع اللغة" والجوهري في "صحاحه"، وعلى هذا هو على بابه، وقيل: هو جمع نادم إتباعاً للحزبياً، وكان الأصل نادمين، فاتبع حَزْبِيَا تحسباً للكلام، وهذا الإتيان كثير في كلام العرب وهو من فصيحته، ومنه قول النبي ﷺ: "ارْجِعْ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْخُورَاتٍ" أتبع مأزورات لمأخورات، ولو أفرد ولم يضم إليه مأخورات لقال: موزورات، كذا قاله الفراء وجماعات. قالوا: ومنه قول العرب: "إِنِّي لَأَتِيهِ بِالْغَدَايَا وَالْعَشَايَا"، جمعوا الغداة على غدايا اتباعاً لعشاياء، ولو أفردت لم يجز إلا غدوات، وأما معناه فالمقصود أنه لم يكن منكم تأخر عن الإسلام ولا عناد، ولا أصابكم إساءة ولا سب، ولا ما أشبه ذلك مما تستحيون بسببه أو تذلون أو تهانون أو تندمون، والله أعلم.

قوله: فَتَدْعُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَأْتِيكَ مِنْ شَقَّةٍ بَعِيدَةٍ الشَّقَّةُ: يضم الشين وكسرها لغتان مشهورتان وأفصحهما الضم، وهي التي جاء بها القرآن العزيز، قال الإمام أبو إسحاق النخعي: وقرأ عبيد بن عمير بكسر الشين، وهي لغة قيس، والشقة: السفر البعيد، كذا قاله ابن السكيت وابن قتيبة وقطرب وغيرهم، قيل: سميت شقة لأنها نشق على الإنسان، وقيل: هي المسافة، وقيل: الغاية التي يخرج الإنسان إليها، فعلى القول الأول يكون قوله بعيدة =

١١٧- (٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي ح: وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةَ، وَقَالَ: "أَنْهَاكُمْ عَمَّا يُتَّبَذُ فِي الدُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْحَتَمِ وَالْمُرْقَةِ" وَزَادَ ابْنُ مُعَاذٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْأَشْجِ، أَشْجَ عَبْدُ الْقَيْسِ: "إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ يُجِهُمَا اللَّهُ: الْحِلْمُ وَالْأَنَاةُ".

١١٨- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ لَقِيَ الْوَفْدَ الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، قَالَ سَعِيدٌ: وَذَكَرَ قَتَادَةُ أَبَا نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فِي حَدِيثِهِ هَذَا، أَنَّ أَنَسًا مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ

مبالغة في بعدهما، والله أعلم. قوله: "قمرنا بأمر فصل" هو بتوئين أمر، قال الخطابي وغيره: هو التَّيْنُ الواضح الذي ينفصل به المراد ولا يشكل. قوله ﷺ: "وأخبروا به من وراءكم، وقال أبو بكر في روايته: من وراءكم" هكذا ضبطناه وكذا هو في الأصول الأول بكسر الميم، والثاني بفتحها، وهما يرجعان إلى معنى واحد.

قوله: "وحدثنا نصر بن علي الجهضمي" هو بفتح الجيم والضاد المعجمة وإسكان الهاء بينهما، وقد تقدم بيانه في شرح المقدمة. قوله: "قالا جميعا" فلفظة "جميعا" منصوبة على الحال ومعناه: اتفقا واجتمعا على التحديث بما يذكره، إما مجتمعين في وقت واحد، وإما في وقتين، ومن اعتقد أنه لا بد أن يكون ذلك في وقت واحد فقد غلط غلطاً بيناً.

الأقوال في اسم "الأشج" وشرح الغريب: قوله: "وقال رسول الله ﷺ للأشج أشج عبد القيس: إن فيك خصلتين يجيها الله: الحلم والأناة" أما "الأشج": فإسمه المُنْذِرُ بْنُ عَائِدٍ بالذال المعجمة العَصْرِي، يفتح العين والصاد المهملتين، هذا هو الصحيح المشهور الذي قاله ابن عبد البر والأكثرون أو الكثيرون، وقال ابن الكلبي: اسمه المنذر بن الحارث بن زياد بن عصر بن عوف، وقيل: اسمه المنذر بن عامر، وقيل: المنذر بن عبيد، وقيل: اسمه عائذ بن المنذر، وقيل: عبد الله بن عوف، وأما "الحلم" فهو العقل، وأما الأناة فهي التثبت وترك العجلة وهي مقصورة، وسبب قول النبي ﷺ له ما جاء في حديث الوفد: "أنهم لما وصلوا المدينة يادروا إلى النبي ﷺ، وأقام الأشج عند رحلتهم فجمعها وعقل ناقته وليس أحسن ثيابه، ثم أقبل إلى النبي ﷺ فقرأه النبي ﷺ وأجلسه إلى جانبه، ثم قال لهم النبي ﷺ: تَبَايَعُونَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَقَوْمِكُمْ؟ فقال القوم: نعم، فقال الأشج: يا رسول الله إنك لم تزال الرجل عن شيء أشد عليه من دينه، نبايعك على أنفسنا، ونرسل من يدعوهم، فمن اتبعنا كان مثاً، ومن أبى قاتلناه، قال: صدقت وإن فيك خصلتين" الحديث. قال القاضي عياض: فالأناة تُرْبِصُهُ حتى نظر في مصالحه ولم يعمل، والحلم هذا القول الذي قاله الدال على صحة عقله وجودة نظره للمواقف، قلت: ولا يخالف هذا ما جاء في "مسند أبي يعلى" وغيره أنه لما قال رسول الله ﷺ للأشج: "إن فيك خصلتين" الحديث، قال:-

قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنَّا حَيٌّ مِنْ رَبِيعَةٍ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارٌ مُضَرٌّ، وَلَا تَقْدِيرُ عَلَيْكَ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَرَمِ، فَمَرْنَا بِأَمْرٍ نَأْمُرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، وَنَدْخُلُ بِهِ الْحِجَّةَ، إِذَا نَحْنُ أَخَذْنَا بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَرُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، اعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَآتُوا الزَّكَاةَ، وَصُومُوا رَمَضَانَ، وَأَعْطُوا الْخُمْسَ* مِنَ الْغَنَائِمِ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنِ الذُّبَابِ، وَالْحَنْتَمِ، وَالْمَرْقَتِ وَالْتَفِيرِ". قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! مَا عَلِمَكَ بِالتَّفِيرِ؟ قَالَ "بَلَى، جَذَعَ تَنْفَرُوتُهُ، فَتَقْدِفُونَ فِيهِ مِنَ الْقُطَيْعَاءِ".....

- "يا رسول الله! كانا في أم حدثا؟ قال: بل قدم، قال: قلت: الحمد لله الذي جبلني على خُلُقَيْنِ يُحِبُّهُمَا".
قوله: "حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: حدثنا من لقي الوفد الذين قدموا على رسول الله ﷺ من عبد القيس، قال سعيد: وذكر قتادة أبا نصره عن أبي سعيد الخدري معنى هذا الكلام أن قتادة حدث بهذا الحديث عن أبي نصره عن أبي سعيد الخدري كما جاء مبينا في الرواية التي بعد هذا من رواية ابن أبي عدي.
ضبط الأسماء وبيان اختلاط سعيد بن أبي عروبة: وأما أبو عروبة: يفتح العين فاسمه مهران، وهكذا يقوله أهل الحديث وغيرهم: عروبة بغير ألف ولام، وقال ابن قتيبة في كتابه "أدب الكاتب" في باب ما تثير من أسماء الناس: هو ابن أبي العروبة بالألف واللام، يعني أن قولهم: عروبة لحن، وذكره ابن قتيبة في كتابه "المعارف" كما ذكره غيره، فقال سعيد بن أبي عروبة: يكنى أبا النصر، لا عقب له، يقال: إنه لم يمس امرأة قط، واختلط في آخر عمره، وهذا الذي قاله من اختلاطه كذا قاله غيره: واختلاطه مشهور، قال يحيى بن معين: وخلط سعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن سنة ثنتين وأربعين، يعني ومائة، ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء، ويزيذ بن هارون صحيح السماع منه "بواسط"، وأثبت الناس سماعا منه عبدة بن سليمان، قلت: وقد مات سعيد بن أبي عروبة سنة ست وخمسين ومائة، وقيل: سنة سبع وخمسين، وقد تقرّر من القاعدة التي قدمناها أن من علمنا أنه روى عن المختلط في حال سلامته قبلنا روايته واحتججنا بها، ومن روى في حال الاختلاط أو شككنا فيه لم نحتج بروايته، وقد قدمنا أيضاً أن من كان من المختلطين محتجاً به في الصحيحين، فهو محمول على أنه ثبت أخذ ذلك عنه قبل الاختلاط، والله أعلم. وأما أبو نصره بفتح النون وإسكان الضاد المعجمة، فاسمه المنذر بن مالك بن قطعة بكسر القاف وإسكان الطاء، العوفي بفتح العين والواو وبالقاف، هذا هو المشهور الذي قاله الجمهور، وحكى صاحب "المطالع" أن بعضهم سكن الواو من العوفي، والعوفة بطن من-

* قوله "وأعطوا الخمس": هذا بصير خامسا، والجواب: أن المراد بأربع هي ما أمرهم به عموما، وهذا مما يختص المجاهدين، وكان القوم منهم، فمعنى قوله: "أمركم بأربع" أي: عموما فلا إشكال، غاية الأمر أن هذا ليس من جملة تفضيل الأربع بل مقابل لها.

—قَالَ سَعِيدٌ: أَوْ قَالَ "مِنَ التَّمْرِ" — ثُمَّ تَصُبُّونَ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ، حَتَّى إِذَا سَكَنَ عَلَيْهِ شَرِبْتُمُوهُ، حَتَّى إِنْ أَخَذَكُمْ — أَوْ إِنْ أَخَذَهُمْ — لَيَضْرِبُ ابْنُ عَمِّهِ بِالسَّيْفِ، قَالَ: وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ أَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ كَذَلِكَ، قَالَ وَكُنْتُ أَخْبُوهَا حَيَاءً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: فَقِيمَ تَشْرَبُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ "فِي أَسْقِيَةِ الْأَدَمِ، الَّتِي يُلَاتُ عَلَى أَفْوَاهِهَا" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أَرْضَنَا كَثِيرَةٌ الْجِرْدَانِ، وَلَا تَبْقَى بِهَا أَسْقِيَةُ الْأَدَمِ.

عبد القيس وهو بصري، والله أعلم. وأما أبو سعيد الخدري فاسمه سعد بن مالك بن سنان منسوب إلى بني خذرة، وكان أبوه مالك بك صحابياً أيضاً قُتل يوم أحد شهيداً. قوله **يَضْرِبُ**: 'فَتَنْفِذُونَ فِيهِ مِنَ الْقَطِيعَةِ' شرح الغريب: أما **تَقْلِفُونَ**: فهو بناء مشاة فوق مفتوحة ثم قاف ساكنة ثم ذال معجمة مكسورة ثم فاء ثم واو ثم نون، كذا وقع في الأصول كلها في هذا الموضع الأول، ومعناه: تلقون فيه وترمون، وأما قوله في الرواية الأخرى: وهي رواية محمد بن المثنى وابن بشار عن ابن أبي عدي: 'وَتَنْفِذُونَ بِهِ مِنَ الْقَطِيعَةِ' فليست فيها قاف، وروي بالذال المعجمة وبالمهمله وهما لغتان فصيحتان، وكلاهما يفتح التاء، وهو من **ذَافٍ** يَذِيفُ بالمعجمة، كباع بيع، و**ذَافٍ** يَذُوفُ بالمهمله، كقَالَ يقول، وإعمال الدال أشهر في اللغة، وضبطه بعض رواة "مسلم" بضم التاء على رواية المهمله، وعلى رواية المعجمة أيضاً جعله من أذاف، والمعروف فتحها من ذاف وأذاف، ومعناه على الأوجه كلها: خلط، والله أعلم. وأما **الْقَطِيعَةُ**: فبضم القاف وفتح الطاء وبالد، وهو نوع من التمر صغار يقال له: **الشَّهْرِيْزُ** بالشين المعجمة والمهمله، وبضمهما وبكسرهما.

قوله **يَضْرِبُ**: "حَتَّى إِنْ أَخَذَكُمْ أَوْ إِنْ أَخَذَهُمْ لَيَضْرِبُ ابْنُ عَمِّهِ بِالسَّيْفِ" معناه: إذا شرب هذا الشراب سكر، فلم يبق له عقلٌ وهَجَ به الشرُّ فيضرب ابن عمه الذي هو عنده من أحب أحبائه، وهذه مفسدة عظيمة، ونبه بها على ما سواها من المفاصد، وقوله: "أَخَذَكُمْ أَوْ أَخَذَهُمْ" شك من الراوي، والله أعلم. قوله: "وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ أَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ" واسم هذا الرجل: جَهْمٌ وكانت الجراحة في ساقه. قوله **يَضْرِبُ**: "فِي أَسْقِيَةِ الْأَدَمِ الَّتِي يُلَاتُ عَلَى أَفْوَاهِهَا" أما **الأدم**: فيفتح الفمزة والدال جمع آدم، وهو الجلد الذي تم دباغته، وأما "يلات على أفواهها" فيضم اللام من تحت وتخفيف اللام وآخره تاء مثلثة، كذا ضبطناه وكذا هو في أكثر الأصول، وفي أصل الحفاظ: أبي عامر العبدري "يلات" بالمشناة فوق وكلاهما صحيح، فمعنى الأول: يلف الخيط على أفواهها ويربط به، ومعنى الثاني: تلف الأسقية على أفواهها، كما يقال: ضربته على رأسه. قوله: "إِنْ أَرْضَنَا كَثِيرَةٌ الْجِرْدَانِ" كذا ضبطناه "كثيرة" بإلها، في آخره، ووقع في كثير من الأصول "كثير" بغير هاء، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: صح في أصولنا "كثير" من غير تاء التأنيث، والتقدير فيه على هذا: أرضنا مكان كثير الجردان، ومن نظرنا قول الله عز وجل: "إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ"، وأما **الجِرْدَانِ** فكسر الجيم وإسكان الراء وبالذال المعجمة جمع جَرْدٌ بضم الجيم وفتح الراء كثرة ونيران، وصرد وصيردان، والجرد نوع من الفار، كذا قاله الجوهرى وغيره،—

فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ "وَإِنْ أَكَلْتَهَا الْجِرْدَانُ، وَإِنْ أَكَلْتَهَا الْجِرْدَانُ، قَالَ: وَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: لَا شَيْءَ عَبْدُ الْقَيْسِ "إِنْ فِيكَ لَخَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ: الْحِلْمُ وَالْأَنَاةُ".

١١٩- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ لَقِيَ ذَلِكَ الْوَفْدَ - وَذَكَرَ أَبُو نَضْرَةَ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ غَيْرَ أَنَّ فِيهِ "وَيُذَيِّقُونَ فِيهِ مِنَ الْقُطِيعَاءِ وَالْتَمَرِ وَالْمَاءِ" وَلَمْ يَقُلْ: "قَالَ سَعِيدٌ: أَوْ قَالَ مِنَ التَّمْرِ".

١٢٠- (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: -وَاللَّفْظُ لَهُ-، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو قَرْعَةَ أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ أَخْبَرَهُ، وَحَسَنًا أَخْبَرَهُمَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ.....

-قال الزبيدي في "مختصر العين": هو الذكر من الغار، وأطلق جماعة من شراح الحديث أنه الغار. قوله ﷺ: "وَإِنْ أَكَلْتَهَا الْجِرْدَانُ" وإن أَكَلْتَهَا الْجِرْدَانُ وإن أَكَلْتَهَا الْجِرْدَانُ هكذا هو في الأصول مكرّر ثلاث مرات. قوله: "قَالَ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ" هو مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَإِبْرَاهِيمُ هُوَ أَبُو عَدِيٍّ.

قوله: "حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ" أما أَبُو عَاصِمٍ فَالضُّحَّاكُ بْنُ عَمِلَةَ النَّيْلِ، وَأَمَّا ابْنُ جُرَيْجٍ فَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ. قوله: "حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَافِعٍ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو قَرْعَةَ أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ أَخْبَرَهُ وَحَسَنًا أَخْبَرَهُمَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ".

كشفت الإشكال عن الإعضال: هذا الإسناد معدود في المشكلات، وقد اضطربت فيه أقوال الأئمة، وأخطأ فيه جماعات من كبار الحفاظ، والصواب فيه ما حققه وحرره وبسطه وأوضحه الإمام الحافظ أبو موسى الأصبهاني في الجزء الذي جمعه فيه وما أحسنه وأجوده، وقد لخصه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله فقال: هذا الإسناد أحد المعضلات، ولإعضاله وقع فيه تغييرات من جماعة واهمة، فمن ذلك رواية أبي نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيِّ فِي "مُسْتَحْرَجِهِ" عَلَى كِتَابِ مُسْلِمٍ بِإِسْنَادِهِ: أَخْبَرَنِي أَبُو قَرْعَةَ أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ وَحَسَنًا أَخْبَرَهُمَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ، وَهَذَا يُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ أَبُو قَرْعَةَ هُوَ الَّذِي أَخْبَرَ أَبَا نَضْرَةَ وَحَسَنًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَيَكُونَ أَبُو قَرْعَةَ هُوَ الَّذِي سَمِعَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَذَلِكَ مُتَنَفٍ بِلَا شَكٍّ. وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْقَسَّابِيَّ صَاحِبَ "تَقْيِيدِ الْمَهْمَلِ" رَدَّ رِوَايَةَ مُسْلِمٍ هَذِهِ، وَقَلَّدَهُ فِي ذَلِكَ صَاحِبُ "الْمَعْلَمِ"، وَمِنْ شَأْنِهِ تَقْلِيدُهُ فِيمَا يَذْكُرُهُ مِنْ عِلْمِ الْأَسَانِيدِ، وَصَوَّهَمَا فِي ذَلِكَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ. فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: الصَّوَابُ فِي الْإِسْنَادِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو قَرْعَةَ أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ وَحَسَنًا أَخْبَرَاهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَهُ، وَذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَخْبَرَهُ، وَلَمْ يَقُلْ أَخْبَرَهُمَا؛ لِأَنَّهُ رَدَّ الضَّمِيرَ إِلَى أَبِي نَضْرَةَ وَحْدَهُ -

أَنْ وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسَ لَمَّا أَتَوْا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! جَعَلَنَا اللَّهُ فِدَاكَ، مَاذَا يَصْلُحُ لَنَا مِنَ الْأَشْرِيَةِ؟ فَقَالَ: "لَا تَشْرَبُوا فِي النَّقِيرِ" قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! جَعَلَنَا اللَّهُ فِدَاكَ، أَوْ تَدْرِي مَا النَّقِيرُ؟ قَالَ "نَعَمْ، الْجَذْعُ يُنْقَرُ وَسَطُهُ، وَلَا فِي الدُّبَاءِ، وَلَا فِي الْحَنْتَمَةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالْمُوكَى".

حواسط الحسن موضع الإرسال، فإنه لم يسمع من أبي سعيد، ولم يلقه، وذكر أنه بهذا اللفظ الذي ذكره مسلم خَرَّجَهُ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ السُّكْنِ فِي "مُصَنَّفِهِ" بِإِسْنَادِهِ قَالَ: وَأُظِنُّ أَنَّ هَذَا مِنْ إِصْلَاحِ ابْنِ السُّكْنِ، وَذَكَرَ الْعَسَاكَنِيُّ أَيْضًا أَنَّهُ رَوَاهُ كَذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ الْبَرْقُ فِي "مُسْنَدِهِ الْكَبِيرِ" بِإِسْنَادِهِ، وَحَكَى عَنْهُ وَعَنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ الْخَافِضُ أَهْمًا ذَكَرًا أَنَّ حَسَنًا هَذَا هُوَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ، بَلْ مَا أَوْرَدَهُ مُسْلِمٌ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ هُوَ الصَّوَابُ، وَكَمَا أَوْرَدَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ رُوحِ بْنِ عُبَادَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَقَدْ انْتَصَرَ لَهُ الْخَافِضُ أَبُو مُوسَى الْأَصْبَهَانِيُّ - ر - وَأُثِفَ فِي ذَلِكَ كِتَابًا لَطِيفًا تَبَيَّنَ فِيهِ بِإِحَادِثِهِ وَإِصَابَتِهِ مَعَ وَهْمٍ غَيْرِ وَاحِدٍ فِيهِ، فَذَكَرَ أَنَّ حَسَنًا هَذَا هُوَ الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ بِنِيقَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ غَيْرَ هَذَا الْخَبَرِ، وَأَنَّ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ أَخْبَرَهُ بِهَذَا الْخَبَرِ أَبُو قَرْعَةَ وَحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ كِلَاهُمَا، ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ أَعَادَ فَقَالَ: أَخْبَرَهُمَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَهُ يَعْنِي أَخْبَرَ أَبُو سَعِيدٍ أَبَا نَضْرَةَ، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا حَاجَبِي وَعَمْرًا حَاجَبِي فَقَالَا كَذَا وَكَذَا، وَهَذَا مِنْ فَصِيحِ الْكَلَامِ، وَاجْتَنَبَ عَلَى أَنَّ حَسَنًا فِيهِ هُوَ الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ بِنِيقَ بْنِ سُلَيْمَةَ بْنِ شَيْبٍ وَهُوَ ثِقَةٌ، رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو قَرْعَةَ أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ أَخْبَرَهُ، وَحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ بِنِيقَ أَخْبَرَهُمَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَهُ أَخْبَرَهُ أَخْبَرَهُ. وَرَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ الْخَافِضُ فِي كِتَابِهِ "الْمَخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ"، وَقَدْ أَسْقَطَ أَبُو مُسْعُودٌ الدُّمَشَقِيُّ وَغَيْرُهُ ذَكَرَ حَسَنُ بْنُ الْإِسْنَادِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ إِشْكَالِهِ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الرَّوَايَةِ، وَذَكَرَ الْخَافِضُ أَبُو مُوسَى مَا حَكَاهُ أَبُو عَمِيٍّ الْعَسَاكَنِيُّ وَبَيْنَ بَطْلَانِهِ وَبَطْلَانِ رَوَايَةِ مَنْ غَيْرِ النُّضْمِيِّ فِي قَوْلِهِ "أَخْبَرَهُمَا" وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ التَّغْيِيرَاتِ، وَلَقَدْ أَجَادَ وَأَحْسَنَ - ر - هَذَا آخِرَ كَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو - ر - فِي هَذَا الْقَدْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبْلَغَ كَفَايَةٍ، وَإِنْ كَانَ الْخَافِضُ أَبُو مُوسَى قَدْ أَطَّيَّبَ فِي بَسْطِهِ وَإِضَاحِهِ بِأَسَانِيدِهِ وَاسْتِشْهَادَاتِهِ، وَلَا ضَرُورَةَ إِلَى زِيَادَةِ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضَبْطُ الْأَسْمَاءِ: وَأَمَّا أَبُو قَرْعَةَ الْمَذْكُورُ فَاسْمُهُ: سُؤَيْدُ بْنُ حُجَيْرٍ، بِحَاءٍ مَهْمَلَةٍ مَضْمُومَةٍ، ثُمَّ جِيمٌ مَفْتُوحَةٌ وَآخِرُهُ رَاءٌ، وَهُوَ بِأَهْلِيٍّ بَصْرِيٍّ، انْفَرَدَ مُسْلِمٌ بِالرَّوَايَةِ لَهُ دُونَ الْبُخَارِيِّ، وَقَرْعَةُ: بَفَتْحِ الْقَافِ وَبِقَطْعِ الرَّايِ وَإِسْكَانِهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو عَلِيٍّ الْعَسَاكَنِيُّ فِي "تَقْيِيدِ الْمُهْمَزِّ" سِوَى الْفَتْحِ، وَحَكَى الْقَاضِي عِيَاضُ فِيهِ الْفَتْحَ وَالْإِسْكَانَ، وَوُجِدَ بِحُطِّ ابْنِ الْأَثَرِيِّ بِالْإِسْكَانِ، وَذَكَرَ ابْنُ مَكْيٍ فِي كِتَابِهِ فِيمَا يُحْتَمَلُ فِيهِ أَنَّ الْإِسْكَانَ هُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شرح الغريب: قَوْلُهُمْ: "حَسَنًا اللَّهُ فِدَاكَ" هُوَ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَبِلُادٍ مَعَادٍ بِفِيكَ الْمَكَارِهِ. قَوْلُهُ جَاءَ: أَوْ عَلَيَّكَ بِالْمُوكَى هُوَ بَضْمِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْوَاوِ مَقْصُورٌ غَيْرُ مَهْمُوزٍ، وَمَعْنَاهُ: انْبَدَوْا فِي السَّفَاءِ الدَّقِيقِ الَّذِي يُوكَى أَيِ يَرْبُطُ قُوَّةً بِالْوُكَاةِ، وَهُوَ الْخِطُّ الَّذِي يَرْبُطُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَائِظِ هَذَا الْخَبَرِ.

فقد الحديث: وَأَمَّا أَحْكَامُهُ وَمَعَانِيهِ فَقَدْ ائْتَرَجَ جُمْلٌ مِنْهَا فِيمَا ذَكَرْتُهُ، وَأَنَا أَشِيرُ إِلَيْهَا مَلْخَصَةً مَخْتَصَرَةً مَرْتَبَةً، فَقِي هَذَا الْخَبَرِ وَغَاةَ الرُّؤْسَاءِ وَالْأَشْرَافِ إِلَى الْأَكْثَرِ عِنْدَ الْأُمُورِ الْمُهْمَةِ: وَفِيهِ تَقْدِيمُ الْإِعْتِزَالِ بَيْنَ يَدَيِ الْمَسْأَلَةِ -

- وفيه بيان مهمات الإسلام وأركانه ما سوى الحج، وقد قدمنا أنه لم يكن فرضاً، وفيه استعانة العالم في تفهيم الحاضرين، والفهم عنهم ببعض أصحابه كما فعله ابن عباس رضي الله عنه، وقد يستدل به على أنه يكفي في الترجمة في الفتوى والخبر قول واحد، وفيه استحباب قول الرجل لزواره والقادمين عليه: مرحبا ونحوه، والثناء عليهم إنشأً وبسطاً، وفيه جواز الثناء على الإنسان في وجهه إذا لم يخف عليه فتنة بإعجاب ونحوه، وأما استحبابه فيختلف بحسب الأحوال والأشخاص.

وأما النهي عن المدح في الوجه فهو في حق من يخاف عليه الفتنة بما ذكرناه، وقد مدح النبي ﷺ في مواضع كثيرة في الوجه، فقال ﷺ لأبي بكر رضي الله عنه: "لست منهم" وقال ﷺ: "يا أبا بكر، لا تنك؛ إن آمن الناس عليّ في صحبته وماله أبو بكر. ولو كنت متخذاً من أمي خليلاً لا تخذت أبا بكر خليلاً". وقال له: "وأرجو أن تكون منهم أي من الذين يدعون من أبواب الجنة". وقال ﷺ: "إنّذن له وبشره بالجنة. وقال ﷺ: "أثبت أخذاً؛ فإنما عليك نبيّ وصديق وشهيدان" وقال ﷺ: "دخلت الجنة ورأيت قصراً فقلت: لمن هذا؟ قالوا: لعمر بن الخطاب، فأردت أن أدخله فذكرت غيرتك، فقال عمر رضي الله عنه: بأي أنت وأمي يا رسول الله! أعليك أغار؟" وقال له: "ما لقيك الشيطان سالكاً فحاً إلا سلك فحاً غير فحك". وقال ﷺ: "افتح لثمان وبشره بالجنة"، وقال لعلي رضي الله عنه: "أنت مني وأنا منك" وفي الحديث الآخر: "أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟" وقال ﷺ لبلال: "سمعت دُفّاً نعليك في الجنة". وقال ﷺ لعبد الله بن سلام: "أنت على الإسلام حتى تُموت". وقال للأَنْصَارِي: "ضجك الله عز وجل أو عجب من أفعالكم". وقال للأَنْصَارِي: "أنتم من أحب الناس إلي". ونظائر هذا كثيرة من مدحه ﷺ في الوجه. وأما مدح الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء والأئمة الذين يقتدي بهم رضي الله عنهم فأكثر من أن يحصر، والله أعلم.

فقه الحديث: وفي حديث الباب من القوائد أنه لا عتْبَ على طالب العلم والمستفتي إذا قال للعالم: أوضح لي الجواب، ونحو هذه العبارة وفيه: أنه لا بأس بقول: رمضان من غير ذكر الشهر، وفيه جواز مراجعة العالم على سبيل الاسترشاد والاعتذار ليتلطف له في جواب لا يشق عليه، وفيه: تأكيد الكلام وتفخيمه ليعظم وقعه في النفس، وفيه: جواز قول الإنسان لمسلم: جعلني الله فداك؛ فهذه أطراف مما يتعلق بهذا الحديث، وهي وإن كانت طويلة فهي مختصرة بالنسبة إلى طالبي التحقيق، والله أعلم، وله الحمد والمثنة وبه التوفيق والعصمة.

[٧- باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام]

١٢١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو كُرَيْبٌ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ صَيْفِي عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: رَبَّمَا قَالَ وَكِيعٌ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ مُعَاذًا قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَأَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ* فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرُدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَإِنَّكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَآتَى دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ".

١٢٢- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ ح: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ صَيْفِي، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ،

٧- باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام

فيه: بعث معاذ إلى اليمن، وهو متفق عليه في الصحيحين.

قوله: "عن أبي معبد عن ابن عباس عن معاذ قال أبو بكر، ورعده قال وكييع عن ابن عباس أن معاذ قال".

الفرق بين "أن" و"عن" في السند: هذا الذي فعله مسلم رحمه الله تعالى في غاية التحقيق والاحتياط والتدقيق، فإن الرواية الأولى قال فيها: عن معاذ، والثانية: أن معاذًا، وبين "أن" و"عن" فرق؛ فإن الجماهير قالوا: أن كـ "عن" فيحصل على الاتصال، وقال جماعة: لا تتحقق "أن" بـ "عن"، بل تحمل "أن" على الانقطاع ويكون مرسلًا، ولكنه هنا يكون مرسل صحابي له حكم المتصل على المشهور من مذاهب العلماء، وفيه قول الأسناد أبي إسحاق الأسفرايني:-

"قوله: "دعوه المظلم": كناية عن النهي عن الظلم حذرًا من دعوة المظنوم، وهذا لبيان الاهتمام بقبضه وخوف حقوق ضرره في الدنيا وإلا فهو واجب الترك لنهي الله تعالى عنه.

*قال في فتح الملهم: قوله "خمس صلوات" إلخ: قال الشيخ العثماني رحمه الله: استدلل به من يرى بعدم وجوب الوتر،-

فَقَالَ: "إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا يَمْتَلِحُ حَدِيثٌ وَكَيْفٌ.

- الذي قدمناه في الفصول أنه لا يحتج به، فاحتاط مسلم رحمه الله وبين الشفطين، والله أعلم.
 ضبط الأسماء: وأما أبو معبد فاسمه نافذ، بالتون والفاء والذال المعجمة، وهو مولى ابن عباس، قال غمّرو بن دينار: كان من أصدق موالي ابن عباس رحمه الله. أما الكرائم فجمع كريمة، قال صاحب "المطالع": هي جامعة انكمال الممكن في حقها من غزارة لبن وجمال صورة، أو كثرة لحم أو صوف. وهكذا الرواية: فَإِنَّكَ وَكَرَائِمَ، بالواو في قوله: وَكَرَائِمَ، قال ابن قتيبة: ولا يجوز إياك كرائم أموالهم بحذفها، ومعنى ليس بينها وبين الله حجاب أي: أنها مسموعة لا ترد.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث قبول خبر الواحد ووجوب العمل به، وفيه أن الوتر ليس بواجب! ** لأن بعث معاذ إلى اليمن كان قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بقليل بعد الأمر بالوتر والعمل به، وفيه أن السنة أن الكفار يُدْعَوْنَ إلى التوحيد قَبْلَ الْقِتَالِ، وفيه أنه لا يحكم بإسلامه إلا بالنطق بالشهادتين، وهذا مذهب أهل السنة كما قدمنا بيانه-

-لأن بعث معاذ إلى اليمن قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بقليل، وقال صاحب التوضيح: وهذا ظاهر لا إيراد عليه، ومن ناقش به فقد غلط.

قلت: ما غلط إلا من استمر على هذا بغير برهان؛ لأن الراوي لم يذكر جميع المفروضات، ألا ترى أنه لم يذكر الصوم والحج ونحوهما، ولكن سلمنا ما ذكره لانسلم نفي ثبوت وجوبه بعد ذلك؛ لعدم العلم بالتاريخ، وقد قالت الشافعية في ردّه: قول أحمد رحمه الله حيث تمسك بحديث ابن عكيم في عدم الانتفاع بأجزاء الميتة قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بشهر، يحتمل أن يكون الإذن في ذلك قبل موته يوم أو يومين، فكان ينبغي لهم أن يقولوا ههنا كما قالوا هناك. كذا قال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله في شرح البخاري، ويزاد عليه ما قال على الفاري رحمه الله: إنه لا دلالة في الحديث على عدم وجوب الوتر إثباتاً ونفيّاً، والمفهوم غير معتبر عندنا، بل مفهوم العدد ساقط الاعتبار اتفاقاً. (فتح الملهم: ١/ ٥٤٢)

** قال في فتح الملهم: لعل مقصود النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ليس بتعديد أركان الإسلام وإحصاء أحكامه المنكثرة، فإنها كانت معلومة عند معاذ وغيره من الصحابة من قبل، لاسيما أمثال الحج والصيام التي هي من الضروريات الدينية المعروفة فيما بينهم يكون كل واحد منها مدار الإسلام وعماده، بل الفرض الأصلي من ذكر الشهادتين والصلاة والزكاة مرتبة -إن شاء الله تعالى- التنبيه على طريق دعوة الإسلام بالحكمة، والتيسير في الموعظة والإبلاغ، والتلطيف في الخطاب، والتدريج في الإعلام بأن لا يدعوهم معاذ إلى مجموع الأحكام الإسلامية المعهودة عنده دفعة واحدة، بل يدعوهم أولاً إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقرها إلى أفهامهم بأنواع من الدلائل. (فتح الملهم: ١/ ٥٣٨)

= في أول "كتاب الإيمان": وفيه أن الصلوات الخمس نجب في كل يوم وليلة، وفيه بيان عظم تحریم الظلم، وأن الإمام ينبغي أن يعظ ولاته، ويأمرهم بتقوى الله تعالى، ويبلغ في فهمهم عن الظلم، ويُعرفهم فبح عاقبته، وفيه أنه يحرم على الساعي أخذ كرائم المال في أداء الزكاة، بل يأخذ الوسط، ويحرم على رب المال إخراج شر المال، وفيه أن الزكاة لا تدفع إلى كافر، ولا تدفع أيضاً إلى غني من نصيب الفقراء، واستدل به الخطابي وسائر أصحابنا على أن الزكاة لا يجوز نقلها عن بلد المال؛ لقوله ﷺ: "فَرُدُّوا فِي فِتْرَتِهِمْ" وهذا الاستدلال ليس بظاهر؛ لأن الضمير في فقراتهم عمنل لفقراء المسلمين، ولفقراء أهل تلك البلدة والناحية، وهذا الاحتمال أظهر، واستدل به بعضهم على أن الكفار ليسوا بمخاطبين بفروع الشريعة من الصلاة والصوم والزكاة وتحريم الزنا ونحوها؛** لكونه ﷺ قال: "فإن هم ناضوا تلك فأعسمهم أن عنيتهم فدل على أنهم إذا لم يطعموا لا يجب عليهم، وهذا الاستدلال ضعيف، فإن المراد: أعلمهم أنهم مطالبون بالصلوات وغيرها في الدنيا، والمطالبة في الدنيا لا تكون إلا بعد الإسلام، وليس يلزم من ذلك أن لا يكونوا مخاطبين بها يزداد في عذابهم بسببها في الآخرة، ولأنه ﷺ رتب ذلك في الدعاء إلى الإسلام، وبدأ بالأهم فالأهم، ألا تراه بدأ ﷺ بالصلاة قبل الزكاة؟ ولم يقل أحد أنه يصير مكلفاً بالصلاة دون الزكاة، والله أعلم. ثم أعلم أن المختار أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة، المأمور به والمنهى عنه، هذا قول الحققين والأكثرين، وقيل: ليسوا بمخاطبين بها، وقيل: مخاطبون بالمنهى دون المأمور، والله أعلم.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: هذا الذي وقع في حديث معاذ من ذكر بعض دعائم الإسلام دون بعض، هو من تقصير الراوي** كما بيناه فيما سبق من نظائره، والله أعلم.

قوله: "في الرواية الثانية: حدثنا ابن أبي عمير" هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العتبي أبو عبد الله، سكن "مكة"، وفيها عبد بن حميد: هو الإمام المعروف صاحب المسند يكنى: أبا محمد، قيل: اسمه: عبد الحميد، وفيها أبو عاصم =

** قال في فتح الملهم: قال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله: قال شمس الأئمة في كتابه في فصل بيان موجب الأمر في حق الكفار: "الاخلاف أنهم مخاطبون بالإيمان؛ لأن النبي ﷺ بعث إلى الناس كافة ليدعوهم إلى الإيمان، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ ولا خلاف أنهم مخاطبون بالمشروع من العقوبات، ولا خلاف أن الخطاب بالمعاملات يتناولهم أيضاً، ولا خلاف أن الخطاب بالشرائع يتناولهم في حكم المواجهة في الآخرة، فأما في وجوب الأداء في أحكام الدنيا فمذهب العراقيين من أصحابنا: أن الخطاب يتناولهم أيضاً، والأداء واجب عليهم، ومشايخ ديارنا يقولون: إنهم لا مخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط من العبادات" الخ، فليتأمل.

** قال في فتح الملهم: وقال الحافظ: وفي القصة دليل على أن السنة قد تحفى على بعض أكابر الصحابة، ويضنع عليها آحادهم، وهذا لا يلتفت إلى الآراء، ولو فويت مع وجود سنة تخالفها، ولا يقال: كيف خفي ذا على فلان؟! والله الموفق. (فتح الملهم: ١ / ٥٤٠، ٥٤١)

١٢٣ - (٣) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْثِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ -، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: "إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ** فَتَرُدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا، فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ".

= هو النبيال الصَّحَّاحُ بْنُ مَخْلَدٍ. قوله: "عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث مُعَاذًا" هذا اللفظ يقتضي أن الحديث من مسند ابن عباس، وكذلك الرواية التي بعده، وأما الأولى: فمن مسند مُعَاذٍ، ووجه الجمع بينهما أن يكون ابن عباس سمع الحديث من مُعَاذٍ، فرواه تارة عنه متصلاً وتارة أرسنه فلم يذكر مُعَاذًا، وكلاهما صحيح كما قدمناه أن مرسل الصحابي إذا لم يعرف المحذوف يكون حجة، فكيف وقد عرفناه في هذا الحديث أنه مُعَاذٌ؟ ويحتمل أن ابن عباس سمعه من مُعَاذٍ وحضر القضية، فتارة رواها بلا واسطة لحضوره إياها، وتارة رواها عن مُعَاذٍ، إما لنسيانه الحضور، وإما لمعنى آخر، والله أعلم. قوله: "حدثنا أمية بن بسطام العيثي".

مضبط الأسماء: أما بَسْطَامٌ فيكسر الباء الموحدة، هذا هو المشهور، وحكى صاحب "المطالع" أيضا فتحها، واختلف -

"قال في فتح الملهم: قال الطبري رحمه الله: فيه دليل على أن الطفل يجب في ماله الزكاة؛ نعموم قوله: 'من أغنيائهم' وفيه أن الضمير راجع إلى المتكلمين، وهو غير داخل فيهم، كذا في المرقاة.

وقال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله: عبارة الشافعي أن الزكاة لا تجب على الصبي بل تجب في ماله، وكذا في المجنون، واحتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ عَطَبَ، فقال: "ألا من ولي يتيم له مال فليتجر في ماله، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة" رواه الترمذي.

قلنا: الشرط في وجوب الزكاة: العقل والبلوغ، فلا تجب في مال الصبي والمجنون، لحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: "رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفتق"، وحديث الترمذي ضعيف، لأن في إسناده المشي بن الصباح، فقال أحمد: لا يساوي شيئا، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال الترمذي بعد أن رواه: وفي إسناده مقال؛ لأن مشي بن الصباح يضعف في الحديث، فإن قلنا: رواه الدارقطني من رواية مندل عن أبي إسحاق الشيباني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: "احفظوا البتامي من أموالهم لا تأكله الزكاة".

قلت: مندل بن علي الكوفي ضعفه أحمد، وقال ابن حبان: كان يرفع المراسيل، ويستند الموقوفات من سوء حفظه، فلما فحش ذلك منه استحق الترك، فإن قلنا: قال الترمذي: "روى بعضهم هذا الحديث عن عمرو بن -

- في صرفه، فمنهم من صرفه، ومنهم من لم يصرفه، قال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح رحمته: بسطام عجمي لا ينصرف، قال ابن دُرَيْد: ليس من كلام العرب، قال: ووجدته في كتاب ابن الجَوَالِقِيَّ في "المعرب" مصروفاً وهو بعيد، هذا كلام الشيخ أبي عمرو. وقال الجوهري في "الصحاح": بسطام ليس من أسماء العرب، وإنما سُمِّيَ قَيْسُ بْنُ مَسْعُودِ ابْنَهُ بسطاماً باسم ملك من ملوك فَارِسَ كما سُمُّوا قَابُوسَ فَعَرَّبُوهُ بكسر الباء، والله أعلم.

وأما العَيْشِيُّ: فبالشين المعجمة وهو منسوب إلى بني عَائِشِ بْنِ مَالِكِ بْنِ نَيْمِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، وكان أصله العَائِشِيُّ ولكنهم خففوه، قال الحاكم أبو عبد الله الخطيب أبو بكر البَغْدَادِيُّ: العَيْشِيُّونَ: بالشين المعجمة بصريون، والعيسيون: بالياء الموحدة والسين المهملة كوفيون، والعنسيون: بالنون والسين المهملة شاميون، وهذا الذي قاله هو الغالب، والله أعلم.

قوله رحمته: "فَنَبِّئْهُمْ أَوْلَىٰ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عَادَةُ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا: اللَّهُ فَتَحَرَّجُوا إِلَىٰ آخِرِهِ"

اليهود والنصارى لا يعرفون الله تعالى: قال القاضي عياض رحمته: هذا يدل على أنهم ليسوا بعارفين الله تعالى، وهو مذهب حذّاق التكلمين في اليهود والنصارى أنهم غير عارفين الله تعالى، وإن كانوا يعبدونه ويظهرون معرفته لدلالة السمع عندهم على هذا، وإن كان العقل لا يمنع أن يعرف الله تعالى من كذب رسولا. قال القاضي عياض رحمته: ما عرف الله تعالى من شبهه وحسّمه من اليهود، أو أجاز عليه البداء، أو أضاف إليه الولد منهم، أو أضاف إليه الصاحبة والولد، وأجاز الحلول عليه والانتقال والامتزاج من النصارى، أو وصفه بما لا يليق به، أو أضاف إليه الشريك والمعاند في خلقه من الجحوس والثنوية، فمعبودهم الذي عبدوه ليس هو الله وإن سَمَّوه -

- شعيب أن عمر بن الخطاب رحمته: فذكر الحديث، قلت: ظاهره أن عمرو بن شعيب رواه عن عمر بغير واسطة بينه وبينه، وليس كذلك، وإنما رواه الدارقطني والبيهقي بواسطة سعيد بن المسيب من رواية حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رحمته قال: ابتغوا بأموال اليتامى، لا تأكله الصدقة، وقد اختلف في سماع سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب، والصحيح أنه لم يسمع منه، وقال الترمذي: قد اختلف أهل العلم في هذا الباب، فرأى غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في مال اليتيم زكاة، منهم: عمر، وعلي، وعائشة، وابن عمر رضي الله عنهما، وبه يقول مالك، والشافعي، وأحمد وإسحاق، وقالت طائفة من أهل العلم: ليس في مال اليتيم زكاة، وبه قال سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك.

قلت: وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وهو قول أبي وائل، وسعيد بن جبيرة، والنخعي، والشعبي، والحسن البصري وحكى عنه إجماع الصحابة، قال سعيد بن المسيب: لا تجب الزكاة إلا على من تجب عليه الصلاة والصيام، وذكر حميد بن زنجويه النسائي أنه مذهب ابن عباس، وفي المبسوط: وهو قول علي أيضاً وعن جعفر بن محمد عن أبيه مثله، وبه قال شريح، ذكره النسائي رحمته. (فتح الملهم: ١/ ٥٤٣، ٥٤٤)

= به؛ إذ ليس موصوفاً بصفات الإله الواجبة له، فإذا ما عرفوا الله سبحانه، فتحقق هذه النكته واعتمد عليها، وقد رأيت معناها لتقدمي أسياحتنا، وما قطع الكلام أبو عمران الفَارِسِيُّ بين عامة أهل القَبْرَوَان عند تنازعهم في هذه المسألة، هذا آخر كلام القاضي رحمته.
 قوله عليه السلام في الرواية الأخيرة: "فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة تؤخذ من أموالهم" قد يُستدل بلفظة "من أموالهم"، على أنه إذا امتنع من الزكاة أخذت من ماله بغير اختياره، وهذا الحكم لا خلاف فيه، ولكن هل تروا ذمته ويجزئه ذلك في الباطن؟ فيه وجهان لأصحابنا، والله أعلم.

[٨- باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله...]

١٢٤- (١) وحدثني قتيبة بن سعيد: حدثنا ليث بن سعد، عن عقيل، عن الزهري قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن أبي هريرة قال:.....

٨- باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله.

ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة. ويؤمنوا بجميع ما جاء به النبي ﷺ، وأن من فعل ذلك

عصم نفسه وماله إلا بجنها. ووكلت سريره إلى الله تعالى. وقتال من منع الزكاة

أو غيرها من حقوق الإسلام. واهتمام الإمام بشعائر الإسلام

ضبط الأسماء: أما أسماء الرواة ففيه: "عقيل عن الزهري" - هو بضم العين - وتقدم في الفصول بيانه، وفيه يؤنس: وقد تقدم بيانه، وأن فيه ستة أوجه: ضم النون، وكسرهما، وفتحها مع الضم، وتركه، وفيه: سعيد بن المسيب وقد قدما أن "المسيب" بفتح الياء على المظهر، وقيل: بكسرهما، وفيه أحمد بن عتبة بإسكان الياء، وفيه أمية بن بسطام تقدم بيانه في الباب قبله، وفيه: "حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، وعن أبي صالح عن أبي هريرة"، فقوته: "وعن أبي صالح" يعني رواه الأعمش أيضاً عن أبي صالح، وقد تقدم أن اسم أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر على الأصح من نحو ثلاثين قولاً، وأن اسم أبي صالح: ذكوان السمان، وأن اسم أبي سفيان: طلحة بن نافع، وأن اسم الأعمش: سليمان بن مهران، وأما غياث فبالعين المعجمة، وآخره مثناة.

وفيه: أبو الزبير وقد تقدم في "كتاب الإيمان" أن اسمه: محمد بن زبير بن ثعلبة بن نافع، وفيه: أبو غسان المشنمي مالت بن عبد الواحد، هو بكسر الميم الأولى وفتح الثانية وإسكان المهملة بينهما، منسوب إلى مشنم بن ربيعة وتقدم بيان صرف غسان وعذمه، وأنه يجوز الترحان فيه. وفيه: واقد بن محمد، وهو بالقاف، وقد قدما في الفصول أنه ليس في "الصحيحين" واقد بالفاء بل كله بالقاف. وفيه: أبو خالد الأحمر وأبو مالك عن أبيه، فالو مالك اسمه: سعد بن طارق وطارق صحابي، وقد تقدم ذكرهما في باب "أركان الإسلام"، وتقدم فيه أيضاً أن أبا خالد اسمه: سليمان بن حيان بالثناة.

وفيه: عبد العزيز الدراوردي وهو بفتح الدال المهملة، وبعدها راء ثم ألف ثم واو مفتوحة ثم راء أخرى ساكنة ثم دال أخرى ثم ياء النسب، واختلف في وجه نسبته، فالأصح الذي قاله المحققون أنه نسبة إلى ذرابة جرد بفتح الدال الأولى وبعدها راء ثم ألف ثم ياء موحدة مفتوحة ثم جيم مكسورة ثم راء ساكنة ثم دال، فهذا قول جماعات من أهل العربية واللغة، منهم الأصمعي وأبو حاتم السجستاني، وقاله من المحدثين أبو عبد الله البخاري الإمام، وأبو حاتم بن حبان البستي، وأبو نصر الكلاباذي وغيرهم قالوا: وهو من شواذ النسب. قال أبو حاتم: وأصله ذراكي أو-

لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَحْلَفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ". فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ! لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: فَوَ اللَّهِ! مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرُ أَبِي بَكْرٍ لِلْفِتْنَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ.

- جردي، ودرابي أحمود، قالوا: و درابجرد مدينة بفارس، قال البخاري والكلاباذي: كان جدُّ عبد العزيز هذا منها. وقال التستبي: كان أبوه منها. وقال ابن قتيبة وجماعة من أهل الحديث: هو منسوب إلى دراورذ، ثم قيل: دراورذ هي درابجرد، وقيل: بل هي قرية بـ "خراسان". وقال السمعاني في كتاب "الأنساب": قيل: إنه من الأندرابه يعني يفتح الهمزة وبعدها نون ساكنة ثم دال مهملة مفتوحة ثم راء ثم ألف ثم باء موحدة ثم هاء، وهي مدينة من عمل بلخ، وهذا الذي قاله السمعاني لائق بقول من يقول فيه الأندراورذي وهو قول أبي عبد الله البوشنجي من أئمة الحديث وأدبائهم.

فقه الحديث: وأما فقهه ومعانيه فقوله: "لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَحْلَفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ" قال الخطابي -: في شرح هذا الكلام كلاماً حسناً لا بد من ذكره لما فيه من الفوائد.

أقسام أهل الردة في عهد أبي بكر -: مما يجب تفديعه في هذا، أن يعلم أن أهل الردة كانوا صنفين: صنف ارتدوا عن الدين ونازلوا الملة وعادوا إلى الكفر، وهم الذين عناهم أبو هريرة بقوله: "أَكْثَرُ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ"، وهذه الفرقة طائفتان: إحداهما: أصحاب مسيلمة من بني حنيفة وغيرهم الذين صدقوه على دعواه في النبوة، وأصحاب الأسود العنسي ومن كان من مستحبييه من أهل اليمن وغيرهم، وهذه الفرقة بأمرها منكرة لنبوة نبينا محمد ﷺ مدعية النبوة لغيره، فقاتلهم أبو بكر ﷺ حتى قتل الله مسيلمة بـ "اليمامة"، والعنسي بـ "صنعاء"، وانقضت جموعهم، وهلك أكثرهم. والطائفة الأخرى: ارتدوا عن الدين وأنكروا الشرائع وتركوا الصلاة والزكاة وغيرها من أمور الدين، وعادوا إلى ما كانوا عليه في الجاهلية، فلم يكن يسجد لله تعالى في بسيط-

قوله: "حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" أي: حتى يظهروا الإيمان بهذا كناية عن ذلك، فلا يرد أنه لا يبد من الشهادة بالنبوة، وبه يحصل التوفيق بينه وبين ما وقع في بعض الروايات من الزيادة، وقول أبي بكر ﷺ: "إِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، كَأَنَّهُ أَشَارَ بِهِ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: "إِلَّا بِحَقِّهِ" أي بحق الإسلام، ولعل ذلك سر شرح صدر عمر ﷺ للقتال، فلم أن القتال لا يخالف الحديث بواسطة هذا الاستثناء، والله تعالى أعلم. ولا يشكل الحديث بأن القتال ينتهي بالجزية إما لأن الحديث قبل شرع الجزية أو لأن المراد بالناس مشركو مكة وأضرارهم، والله تعالى أعلم.

=الأرض إلا في ثلاثة مساجد: مسجد "مكة"، ومسجد "المدينة"، ومسجد "عبد القيس" في "البحرين" في قرية يقال لها "جوانا"، ففي ذلك يقول الأغور الشنّي يفخر بذلك:

والمسجد الثالث الشرقي كَانَ لَنَا وَالْمَبْرَازِ وَفَصْلُ الْقَوْلِ فِي الْخُطْبِ
أَيَّامَ لَا مَبْرَازَ لِلنَّاسِ نَعْرِفُهُ إِلَّا بِطَلَبَةِ وَالْمَحْجُوبِ ذِي الْحُجْبِ

وكان هؤلاء المتمسكون بدينهم من الأزد محصورين بـ"جوانا" إلى أن فتح الله سبحانه على المسلمين اليمامة، فقال بعضهم: وهو رجل من بني أبي بكر بن كلاب، يستجد أبا بكر الصديق ﷺ:

أَلَا أُنَبِّغُ أَبَا بَكْرٍ رَسُولًا، وَفَتَيَانِ الْمَدِينَةِ اجْتَمَعِينَا
فَهَلْ لَكُمْ إِلَى قَوْمِ كِرَامٍ قُودٌ فِي جُؤَانَا مُخْصَرِينَا
كَأَنَّ دِمَاءَهُمْ فِي كُلِّ فَيْحٍ دِمَاءُ الْبُذْنِ تَغْشَى النَّاطِرِينَا
تَوَكَّلْنَا عَلَى الرَّحْمَنِ أَنَا وَجَدْنَا النَّصْرَ لِمُعْتَوِكُنَا

والصنف الآخر: هم الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة، فأقروا بالصلاة، وأنكروا فرض الزكاة ووجب أدائها إلى الإمام، وهؤلاء على الحقيقة أهل بغي، وإنما لم يدعوا هذا الاسم في ذلك الزمان خصوصاً؛ لدخولهم في غمار أهل الردة، فأضيف الاسم في الحملة إلى الردة إذ كانت أعظم الأمرين وأهمهما، وأُرخ قتال أهل البغي في زمن علي بن أبي طالب ﷺ إذ كانوا منفردين في زمانه لم يختلطوا بأهل الشرك، وقد كان في ضمن هؤلاء المانعين للزكاة من كان يسمح بالزكاة ولا يمنعها، إلا أن رؤسائهم صدّوهم عن ذلك الرأي وقبضوا على أيديهم في ذلك كما بين يربوع؛ فلهم قد جمعوا صدقاتهم وأرادوا أن يعثوا بها إلى أبي بكر ﷺ، فمنعهم مالك بن نويرة من ذلك وفرّقها فيهم، وفي أمر هؤلاء عرّض الخلاف ووقعت الشبهة لبـ عمر ﷺ، فراجع أبا بكر ﷺ وناظره، واحتج عليه بقول النبي ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم نفسه وماله" وكان هذا من عمر ﷺ تعلقاً بظاهر الكلام قيل أن ينظر في آخره ويتأمل شرائطه.

فقال له أبو بكر ﷺ: "إن الزكاة حق المال"، يريد أن القضية قد تضمنت عصمة ذم ومال معلقة بإيفاء شرائطها، والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والآخر معدوم، ثم قايسته بالصلاة ورّد الزكاة إليها، وكان في ذلك من قوله دليل على أن قتال الممتنع من الصلاة كان إجماعاً من الصحابة، وكذلك رد المختلف فيه إلى المتفق عليه، فاجتمع في هذه القضية الاحتجاج من عمر ﷺ بالعموم، ومن أبي بكر ﷺ بالقياس، ودل ذلك على أن العموم يُخص بالقياس، وأن جميع ما تضمنه الخطاب الوارد في الحكم الواحد من شرط واستثناء مراعى فيه ومعتبر صحته به، فلما استقر عند عمر صحة رأي أبي بكر ﷺ وبأن له صوابه، تابعه على قتال القوم وهو معنى =

حقوله: "فلما رأيت أنه قد شرح صدر أبي بكر للقتال عرفت أنه الحق" يشير إلى انشراح صدره بالحجة التي أدلى بها، والبرهان الذي أقامه نصاً ودلالة، وقد زعم زاعمون من "الرافضة" أن أبا بكر عليه السلام أول من سبى المسلمين، وأن القوم كانوا متاولين في منع الصدقة، وكانوا يزعمون أن الخطاب في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صِلَاةَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ (التوبة: ١٠٣) خطاب خاص في مواجهة النبي ﷺ دون غيره، وأنه مُقيدٌ بشرائط لا توجد فيمن سواه، وذلك أنه ليس لأحد من التطهير والزكاة والصلاة على المتصدق ما للنبي ﷺ، ومثل هذه الشبهة إذا وجد كان مما يعذر فيه أمثالهم ويُرفع به السيف عنهم، وزعموا أن قتالهم كان عسفاً.

قال الخطابي رحمته الله: وهؤلاء الذين زعموا ما ذكرناه قوم لا خلاق لهم في الدين، وإنما رأس ما لهم البهت والتكذيب والوقعة في السلف، وقد بينا أن أهل الردة كانوا أصنافاً منهم من ارتدَّ عن الملة ودعا إلى نبوة مُسَمَّلة وغيره، ومنهم من ترك الصلاة والزكاة وأنكر الشرائع كلها، وهؤلاء هم الذين سماهم الصحابة كفاراً، ولذلك رأى أبو بكر عليه السلام سبي ذراريهم، ومساعدته على ذلك أكثر الصحابة، واستولد عليُّ بن أبي طالب عليه السلام جارية من سبي بني حنيفة فولدت له محمد الذي يدعى ابن الحَنَفِيَّة، ثم لم ينقض عصر الصحابة حتى أجمعوا على أن المرتد لا يسبى، فأما مانعوا الزكاة منهم المقيمون على أصل الدين، فلهم أهل بغي ولم يُسَمَّوا على الانفراد منهم كُفَّاراً، وإن كانت الردة قد أُضيفت إليهم لمشاركتهم المرتدين في منع بعض ما منعه من حقوق الدين، وذلك أن الردة اسم لغوي، وكل من انصرف عن أمر كان مقبلاً عليه فقد ارتد عنه، وقد وجد من هؤلاء القوم الانصراف عن الطاعة، ومنع الحق، وانقطع عنهم اسم الثناء والمدح بالدين، وعلق بهم الاسم القبيح لمشاركتهم القوم الذين كان ارتدادهم حقاً. وأما قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ وما ادَّعوه من كون الخطاب خاصاً لرسول الله ﷺ، فإن خطاب كتاب الله تعالى على ثلاثة أوجه: خطاب عام كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ (البقرة: ٦) وكقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ (البقرة: ١٨٣) وخطاب خاص للنبي ﷺ لا يشركه فيه غيره، وهو ما أُبين به عن غيره بِسْمَةِ التخصيص وقطع التشريك كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَنْصُرِ النَّبِيَّ فَهُوَ مَعَهُ﴾ (النساء: ٧٩) وكقوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنَ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحزاب: ٥٠) وخطاب مواجهة للنبي ﷺ، وهو وجميع أمته في المراد به سواء، كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ السُّجُودِ﴾ (بني إسرائيل: ٧٨) وكقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (البقرة: ١٠٢) وكقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ (النساء: ١٠٢) ونحو ذلك من خطاب المواجهة، فكل ذلك غير مختص برسول الله ﷺ بل تشاركه فيه الأمة، فكذا قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾، فعلى القائم بعده ﷺ بأمر الأمة أن يحتذي حذوه في أخذها منهم، وإنما الفائدة في مواجهة النبي ﷺ بالخطاب أنه هو الداعي إلى الله تعالى والمبين عنه معنى ما أراد، فقدم اسمه في الخطاب ليكون سلوك الأمر في شرائع الدين على حسب ما ينهاه.

=وبينه لهم، وعلى هذا المعنى قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَا أَنبِيَّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ (الطلاق: ١) فافتتح بالخطاب بالنبوة باسمه مخصوصاً، ثم خاطبه وسأله أمته بالحكم عموماً، وربما كان الخطاب له مواجهة والمراد غيره كقوله تعالى: ﴿إِن كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قِبَلِكُمْ﴾، إلى قوله: ﴿فَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ (يونس: ٩٤)، ولا يجوز أن يكون يَقُولُوا قد شك فط في شيء مما أنزل إليه، فأما التطهير والتركية والدعاء من الإمام لصاحب الصدقة؛ فإن الفاعل فيها قد ينال ذلك كله بطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ فيها، وكل ثواب موعود على عمل بر كان في زمنه ﷺ فإنه باق غير منقطع، ويستحب للإمام وعامل الصدقة أن يدعوا للمصدق بالثناء والبركة في ماله، ويرجى أن يستحب الله ذلك ولا يحجب مسأله.

حكم من نفى الزكاة من المسلمين اليوم: فإن قيل: كيف تأولت أمر الطائفة التي منعت الزكاة على الوجه الذي ذهبت إليه وجعلتهم أهل بغي؟ وهل إذا أنكرت طائفة من المسلمين في زماننا فرض الزكاة وامتنعوا من أدائها يكون حكمهم حكم أهل البغي؟.

قلنا: لا، فإن من أنكر فرض الزكاة في هذه الأزمان كان كافراً بإجماع المسلمين، والفرق بين هؤلاء وأولئك أنهم إنما غلبوا لأسباب وأمور لا يحدث مثلها في هذا الزمان. منها: قُربُ العهد بزمان الشريعة الذي كان يقع فيه تبديل الأحكام بالنسخ. ومنها: أن القوم كانوا جهالاً بأمور الدين، وكان عهدهم بالإسلام قريباً فدخلتهم الشبهة فعذبوا، فأما اليوم وقد شاع دين الإسلام، واستفاض في المسلمين علم وجوب الزكاة، حتى عرفها الخاص والعام، واشترك فيه العالم والجاهل، فلا يُعذر أحدٌ بتأويل يتأوله في إنكارها، وكذلك الأمر في كل من أنكر شيئاً مما أجمعت الأمة عليه من أمور الدين إذا كان علمه منتشرًا كالصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، والاغتسال من الجنابة، وتحريم الزنا والخمر، ونكاح ذوات المحارم، ونحوها من الأحكام، إلا أن يكون رجلاً حديث عهد بالإسلام ولا يعرف حدوده، فإنه إذا أنكر شيئاً منها جهلاً به لم يكفر، وكان سبيله سبيل أولئك القوم في بقاء اسم الدين عليه، فأما ما كان الإجماع فيه معلوماً من طريق علم الخاصة كتحریم نكاح المرأة على عمتها وحالتها، وأن القاتل عمداً لا يرث، وأن للمجدة السنن، وما أشبه ذلك من الأحكام، فإن من أنكرها لا يكفر، بل يُعذر فيها لعدم استفاضة علمها في العامة.

قال الخطابي رحمه الله: وإنما عرضت الشبهة لمن تأوله على الوجه الذي حكيناه عنه لكثرة ما دخله من الحذف في رواية أبي هريرة، وذلك لأن القصد به لم يكن سياق الحديث على وجهه وذكر القصة في كيفية الردة منهم، وإنما قصد به حكاية ما جرى بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وما تنازعا في استباحة قتالهم، ويشبه أن يكون أبو هريرة إنما لم يعن بذكر جميع القصة اعتماداً على معرفة المخاطبين بها؛ إذ كانوا قد علموا كيفية القصة، ويبين لك أن حديث أبي هريرة مختصر أن عبد الله بن عمر وأنس رضي الله عنهما روياه بزيادة لم يذكرها أبو هريرة، ففي حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، -

«ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا من دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله» وفي رواية أنس رضي الله عنه: "أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، وأن يستقبلوا قبلتنا، وأن يأكلوا ذبيحتنا، وأن يصلوا صلاتنا، فإذا فعلوا ذلك حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها، ثم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين"، والله أعلم. هذا آخر كلام الخطابي رحمته الله.

قلت: وقد ثبت في الطريق الثالث المذكور في الكتاب من رواية أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا من دماءهم وأموالهم إلا بحقها". وفي استدلال أبي بكر واعتراض عمر رضي الله عنهما دليل على أنهما لم يحفظا عن رسول الله ﷺ ما رواه ابن عمر وأنس وأبو هريرة، وكان هؤلاء الثلاثة سمعوا هذه الزيادات التي في رواياتهم في مجلس آخر، فإن عمر رضي الله عنه لو سمع ذلك لما خالف، ولما كان احتج بالحدِيث، فإنه بهذه الزيادة حمّة عليه، ولو سمع أبو بكر رضي الله عنه هذه الزيادة لاحتج بها ولما احتج بالقباس والعموم، والله أعلم. قوله: "أمّرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم من دمه وأمواله ونفسه إلا بحق وحسابه على الله".

فقه الحديث وحكم توبة الزنديق: قال الخطابي رحمته الله: معلوم أن المراد بهذا أهل الأوثان دون أهل الكتاب؛ لأنهم يقولون: لا إله إلا الله ثم يقاتلون ولا يرفع عنهم السيف، قال: ومعنى "وحسابه على الله" أي فيما يستسرون به ويخفونه دون ما يخشون به في الظاهر من الأحكام الواجبة، قال: فقيه أن من أظهر الإسلام وأسر الكفر قبل إسلامه في الظاهر، وهذا قول أكثر العلماء، وذهب مالك إلى أن توبة الزنديق لا تقبل: ** ويحكى ذلك أيضاً عن أحمد بن حنبل رحمته الله. هذا كلام الخطابي.

وذكر القاضي عياض معنى هذا وزاد عليه وأوضحه فقال: اختصاص عصمة المال والنفس بمن قال: لا إله إلا الله تعبير عن الإجابة إلى الإيمان، وأن المراد بهذا مشركو العرب وأهل الأوثان ومن لا يوحد، وهم كانوا أول من دعي إلى الإسلام وقتل عليه، فأما غيرهم ممن يقر بالتوحيد فلا يكنفي في عصمته بقوله: لا إله إلا الله، إذ كان يقولها في كفره وهي من اعتقاده، فلذلك جاء في الحديث الآخر: "وأي رسول الله ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة، هذا كلام القاضي. قلت: ولا بد مع هذا من الإيمان بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ كما جاء في الرواية الأخرى لأبي هريرة -

** قال في فتح الملهم: وقال صاحب التفریب من أصحابنا: روى بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في الزنديق الذي يظهر الإسلام: قال: استتيب كالمرتد، وقال أبو يوسف مثل ذلك زماناً، فلما رأى ما يصنع الزنادقة من إظهار الإسلام ثم يعودون: قال: إن أميت بزندق أمرت بقتله، ولم استتب، فإن تاب قبل أن أفتله خليفته، وروى سليمان بن شعيب عن أبيه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في "نادر" له قال: قال أبو حنيفة رحمته الله: اقتلوا الزنديق المستتر؛ فإن توبته لا تُعرف. (فتح الملهم: ١/ ٥٥٥)

وهي المذكورة في الكتاب: "حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وما جئت به"، والله أعلم.
قلت: اختلف أصحابنا في قبول توبة الزنديق، وهو الذي يُنكِرُ الشرع جملة، فذكروا فيه خمسة أوجه: لأصحابنا أصحابها، والأصوب منها: قولها مطلقاً للأحاديث الصحيحة المطلقة، والثاني: لا تقبل، ويتحتم قتله، لكنه إن صدق في توبته نفعه ذلك في الدار الآخرة وكان من أهل الجنة، والثالث: إن تاب مرة واحدة قبلت توبته، فإن تكرّر ذلك منه لم تقبل. والرابع: إن أسلم ابتداءً من غير طلب قبل منه، وإن كان تحت السيف فلا. والخامس: إن كان داعياً إلى الضلال لم يقبل منه وإلا قبل منه، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله عليه السلام: "والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة" ضبطنا بوجهين: فَرَّقَ وَفَرَّقَ بتشديد الراء وتخفيفها، ومعناه: من أطاع في الصلاة وحجّد الزكاة أو منعها، وفيه: جواز الحلف وإن كان في غير مجلس الحاكم، وأنه ليس مكروهاً إذا كان حاجة من تفحيم أمر ونحوه. قوله: "والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه" هكذا في مسلم "عقلاً"، وكذا في بعض روايات البخاري، وفي بعضها: "عناقاً" بفتح العين وبالنون وهي الأنثى من ولد الغر، وكلاهما صحيح، وهو محمول على أنه كرر الكلام مرتين، فقال في مرة: "عقلاً"، وفي الأخرى: "عناقاً"، فروي عنه اللغزان. فأما رواية العناق فهي محمولة على ما إذا كانت الغنم صغاراً كلها بأن ماتت أمهاتها في بعض الخول، فإذا حال حول الأمهات زكى السخال الصغار بحول الأمهات، سواء بقي من الأمهات شيء أم لا، هذا هو الصحيح المشهور. وقال أبو القاسم الأتصايفي من أصحابنا: لا يزكى الأولاد بحول الأمهات إلا أن يبقى من الأمهات نصاب.

وقال بعض أصحابنا: إلا أن يبقى من الأمهات شيء. ويتصور ذلك فيما إذا مات معظم الكبار وحدثت صغار فحال حول الكبار على بقيتها وعلى الصغار، والله أعلم. وأما رواية "عقلاً" فقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً فيها، فذهب جماعة منهم إلى أن المراد بالعقال زكاة عام، وهو معروف في اللغة بذلك، وهذا قول الثعالبي والثضريّ بن شميل وأبي عبيدة والمبرّد وغيرهم من أهل اللغة، وهو قول جماعة من الفقهاء، واحتج هؤلاء على أن العقال يطلق على زكاة العام بقول عمرو بن العلاء:

سَعَى عِقَالاً فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَيْداً
فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَمَى عَمْرُو عِقَالَيْنِ

أراد مدّة عقال، فنصبه على الظرف، وعَمْرُو هذا الساعي هو: عمرو بن عُتْبَةَ بنُ أَبِي سُفْيَانَ، ولاده عُمَةُ معاوية بن أبي سفيان كثير صدقات كَلَب، فقال فيه فائلم ذلك، فالواو: لأن العقال الذي هو الخبل الذي يُعْقَل به البعير لا يجب دفعه في الزكاة، فلا يجوز القتال عليه، فلا يصح حمل الحديث عليه، وذهب كثيرون من المحققين إلى أن المراد بالعقال الخبل الذي يُعْقَل به البعير، وهذا القول يحكى عن مالك وابن أبي ذئب وغيرهما، وهو اختيار صاحب "التحرير" وجماعة من حذّاق المتأخرين. قال صاحب "التحرير": قول من قال: المراد صدقة عام، تعسف وذهاب عن طريقة العرب؛ لأن الكلام خرج مخرج التضييق والتشديد والمبالغة، فتقتضي قلة ما علق به القتال وحقارته، وإذا حمل على صدقة العام لم يحصل هذا المعنى، قال: ولست أشبه هذا إلا بتعسف من قال في قوله ﷺ: -

"لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقَطَّعَ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقَطَّعَ يَدُهُ" إن المراد بالبيضة بيضة الحديد التي يغطي بها الرأس في الحرب، وبالحبل الواحد من حبال السفينة، وكل واحد من هذين يبلغ دنائير كثيرة، قال بعض المحققين: إن هذا القول لا يجوز عند من يعرف اللغة ويخارج كلام العرب؛ لأن هذا ليس موضع تكثير لما يسرقه، فيصرف إلى بيضة تساوي دنائير، وحبل لا يقدر السارق على حمله، وليس من عادة العرب والعجم أن يقولوا: قُبِحَ اللَّهُ فلاناً عَرَضَ نفسه للضرب في عقد جوهر، وتعرض لعقوبة العلول في جراب مثلك، وإنما العادة في مثل هذا أن يقال: لعنه الله تعرض لقطع اليد في حبل رث، أو في كثة شعر، وكل ما كان من هذا أحقر كان أبلغ، فالصحيح هنا أنه أراد به العقار الذي يعقل به البعير، ولم يرد عينه، وإنما أراد قدر قيمته، والدليل على هذا أن المراد به المبالغة، ولهذا قال في الرواية الأخرى: "عنافاً"، وفي بعضها: "لو متعوني جذياً أذوط"، والأذوط: صغير الفلّ والدقن، هذا آخر كلام صاحب "التحرير".

وهذا الذي اختاره هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره، وعلى هذا اختلفوا في المراد بـ"متعوني عقلاً" فقيل: قدر قيمته وهو ظاهر مُتَصَوِّرٌ في زكاة الذهب والفضة والمعشرات والمعدن والركاز، وزكاة الفطر، وفي المواشي أيضاً في بعض أحوالها، كما إذا وجب عليه سنّ فلم يكن عنده، ونزل إلى سن دولها، واختار أن يرد عشرين درهماً فتمنع من العشرين قيمة عقار، وكما إذا كانت غنمه سيحالا وفيها سخلة فتمنعها وهي تساوي عقالا، ونظائر ما ذكرته كثيرة معروفة في كتب الفقه، وإنما ذكرت هذه الصورة تنبيهاً لها على غيرها، وعلى أنه متصور ليس بصعب، فإنني رأيت كثيرين ممن لم يعان الفقه يستصعب تصور، حتى حمله بعضهم ورعاً وافقه بعض المتقدمين، على أن ذلك للمبالغة وليس مُتَصَوِّراً، وهذا غلط قبيح وجهل صريح، وحكى الخطابي عن بعض العلماء أن معناه: متعوني زكاة العقار إذا كان من عروض التجارة، وهذا تأويل صحيح أيضاً.

ويجوز أن يراد: متعوني عقلاً أي متعوني الحبل نفسه، على مذهب من يجوز القيمة، ويتصور على مذهب الشافعي جحك على أحد أقواله، فإن للشافعي في الواجب في عروض التجارة ثلاثة أقوال: أحدها: يتعين أن يأخذ منها عرضاً حبلاً أو غيره كما يأخذ من الماشية من جنسها. والثاني: أنه لا يأخذ إلا دراهم أو دنائير ربع عشر قيمته كالذهب والفضة. والثالث: يتخير بين العرض والنقد، والله أعلم. وحكى الخطابي عن بعض أهل العلم أن العقار يؤخذ مع الفريضة لأن على صاحبها تسليمها، وإنما يقع قبضها التام برياضها. قال الخطابي: قال ابن عائشة: كان من عادة المصدق إذا أخذ الصدقة أن يعمد إلى قرن، وهو بفتح القاف والراء وهو حبل فيقرن به بين بعيرين، أي يشده في أعناقهما لئلا تشرذم الإبل. وقال أبو عبيد: وقد بعث النبي ﷺ محمد بن مسلمة على الصدقة، فكان يأخذ مع كل فريضة عقارهما وفراهما، وكان عمر عليه السلام أيضاً يأخذ مع كل فريضة عقلاً، والله أعلم. قوله: "فما هو إلا أن رأيت الله تعالى قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق" معنى رأيت: علمت وأيقنت، ومعنى شرح: فتح ووسّع وأبهر. ومعناه: علمت بأنه جازم بالقتال لما ألقى الله سبحانه وتعالى في قلبه من -

١٢٥- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِمْسَى قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا - ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ".

١٢٦- (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّيِّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي -، عَنْ الْعَلَاءِ ح: وَحَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ: -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ. حَدَّثَنَا رَوْحُ عَنْ الْعَلَاءِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ".

= الطمانينة لذلك واستنصابه ذلك. ومعنى قوله: "عرفت أنه الحق" أي: بما أظهر من الدليل وأقامه من الحجة، فعرفت بذلك أن ما ذهب إليه هو الحق لا أن عمر قد أبا بكر ﷺ؛ فإن المجتهد لا يفلد المجتهد، وقد زعمت الرافضة أن عمر ﷺ إنما وافق أبا بكر تقليداً، وبنوه على مذهبهم الفاسد في وجوب عصمة الأئمة، وهذه جهالة ظاهرة منهم، والله أعلم.

قوله ﷺ في الرواية الأخرى: "أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به" فيه بيان ما اختصر في الروايات الأخرى من الاختصار على قول: لا إله إلا الله، وقد تقدم بيان هذا.

فقه الحديث: وفيه دلالة ظاهرة لمذهب المحققين والجماعين من السلف والخلف: أن الإنسان إذا اعتقد دين الإسلام اعتقاداً جازماً لا تردد فيه كفاه ذلك وهو مؤمن من الموحدين، ولا يجب عليه تعلم أدلة المتكلمين ومعرفة الله تعالى بما، خلافاً لمن أوجب ذلك وجعله شرطاً في كونه من أهل القبلة، وزعم أنه لا يكون له حكم المسلمين إلا به، وهذا المذهب هو قول كثير من المعتزلة وبعض أصحابنا المتكلمين، وهو خطأ ظاهر؛ فإن المراد التصديق الجازم وقد حصل، ولأن النبي ﷺ اكفى بالتصديق بما جاء به ﷺ ولم يشترط المعرفة بالدليل، فقد تظاهرت بهذا أحاديث في الصحيحين يحصل بمجموعها التواتر بأصلها والعلم القطعي، وقد تقدم ذكر هذه القاعدة في أول الإيمان، والله أعلم.

قوله: "ثم قرأ: هَلْ أَنتَ عَلَيْهِمْ بِمُضَيِّطٍ" (الغاشية: ٢٢) قال المفسرون: معناه إنما أنت واعظ، ولم يكن ﷺ أمر إذ ذاك إلا بالتذكير، ثم أمر بعد بالقتال. والمسبط: المستط، وقيل: الجبار، وقيل: الرب، والله أعلم.

واعلم أن هذا الحديث بطرفه مشتمل على أنواع من العلوم وحمل من القواعد، وأنا أشير إلى أطراف منها مختصرة، -

١٢٧- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، وَعَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ" بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

١٢٨- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ- قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا*، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ". ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصْطَفٍ﴾ (العاشية: ٢١-٢٢).

١٢٩- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمِّيُّ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ! حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الصَّبَّاحِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ".

١٣٠- (٧) وَحَدَّثَنَا سُؤْدَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ -يَعْنِي ابْنَ الْفَزَارِيِّ- عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ".

= ففيه أدلٌ دليل على شجاعة أبي بكر ﷺ، وتقدمه في الشجاعة والعلم على غيره؛ فإنه ثبت للقتال في هذا الموضع العظيم الذي هو أكبر نعمة أنعم الله تعالى بها على المسلمين بعد رسول الله ﷺ، واستنبط ﷺ من العلم بدقيق نظره ورصانة فكره ما لم يشاركه في الابتداء به غيره، فلهذا وغيره مما أكرمه الله تعالى به أجمع أهل الحق على أنه أفضل أمة رسول الله ﷺ، وقد صنف العلماء ﷺ في معرفة رُجحانه أشياء كثيرة مشهورة في الأصول وغيرها، ومن أحسنها "كتاب فضائل الصحابة" ﷺ للإمام أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني الشافعي، وفيه: جواز =

١٣١ - (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ح: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ وَحَدَّ اللَّهَ" ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

= مراجعة الأئمة والأكابر ومناظرهم لإظهار الحق، وفيه: أن الإيمان شرطه الإقرار بالشهادتين مع اعتقادهما، واعتقاد جميع ما أتى به رسول الله ﷺ، وقد جمع ذلك ﷺ بقوله: "أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وما جئت به"، وفيه: وجوب الجهاد، وفيه: صيانة مال من أتى بكلمة التوحيد ونفسه، ولو كان عند السيف. وفيه: أن الأحكام تجري على الظاهر، والله تعالى يتولى السرائر.

وفيه: جواز القياس والعمل به. وفيه: وجوب قتال مانعي الزكاة أو الصلاة أو غيرها من واجبات الإسلام، قليلاً كان أو كثيراً، لقوله ﷺ: "لو منعوني عقالاً أو عناقاً". وفيه: جواز التمسك بالعموم لقوله: فإن الزكاة حق المال.

وفيه: وجوب قتال أهل البغي. وفيه: وجوب الزكاة في السخال تبعاً لأمهاتها.

وفيه: اجتهاد الأئمة في النوازل وردّها إلى الأصول، ومناظرة أهل العلم فيها، ورجوع من ظهر له الحق إلى قول صاحبه، وفيه: ترك تحطئة المجتهدين المختلفين في الفروع بعضهم بعضاً.

وفيه: أن الإجماع لا يتعقد إذا خالف من أهل الحل والعقد واحد، وهذا هو الصحيح المشهور، وخالف فيه بعض أصحاب الأصول. وفيه: قبول توبة الزنديق، وقد قدمت الخلاف فيه واضحاً، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وله الحمد والنعمة والفضل والمنة، وبه التوفيق والعصمة.

[٩- باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت]

١٣٢- (١) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيْبِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ،.....

٩- باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشرع في النزع

وهو الغرغرة ونسخ جواز الاستغفار للمشركين، والدليل على أن من مات

على الشرك فهو من أصحاب الجحيم، ولا يتقذه من ذلك شيء من الوسائل

فيه حديث وفاة أبي طالب، وهو حديث اتفق البخاري ومسلم على إخرجه في صحيحيهما من رواية سعيد بن المسيب عن أبيه عن رسول الله ﷺ، ولم يروه عن المسيب إلا ابنه سعيد، كذا قاله الحفاظ. وفي هذا رد على الحاكم أبي عبد الله بن البيع الحافظ رحمه الله في قوله: لم يخرج البخاري ولا مسلم عن أحد ممن لم يرو عنه إلا راو واحد، ولعله أراد من غير الصحابة، والله أعلم.

ضبط الأسماء: أما أسماء رواة الباب ففيه حرملة التحيبي وقد تقدم بيانه في المقدمة، وأن الأشهر فيه ضم التاء ويقال: يفتحها، واختاره بعضهم، وتقدمت اللغات الست في يونس فيها، وتقدم فيها الخلاف في فتح الباء من المسيب والد سعيد هذا خاصة وكسرها، وأن الأشهر الفتح، واسم أبي طالب: عبد مناف، واسم أبي جهل: عمرو بن هشام، وفيه صالح عن الزهري عن ابن المسيب هو صالح بن كيسان وكان أكبر سنًا من الزهري، وابتدأ بالتعلم من الزهري، ولصالح تسعون سنة، مات بعد الأربعين ومائة، واجتمع في الإسناد طرفتان: إحداهما: رواية الأكابر عن الأصاغر. والأخرى: ثلاثة تابعين بعضهم عن بعض.

وفيه أبو حازم عن سهل عن أبي هريرة، وقد تقدم أن أبا حازم الراوي عن أبي هريرة اسمه: سلمان مولى عزة، وأما أبو حازم عن سهل بن سعد فاسمه: سلمة بن دينار.

وأما قوله: "لما حضرت أبا طالب الوفاة" فالمراد: قريت وفاته وحضرت دلائلها، وذلك قبل المعاناة والنزع، ولو كان في حال المعاناة والنزع لما نفعه الإيمان؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ الْوَعْدَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْإِسْلَامَ﴾، ويدل على أنه قبل المعاناة محاورته للنبي ﷺ ومع كفار قريش. قال القاضي عياض رحمه الله: وقد رأيت بعض المتكلمين على هذا الحديث جعل الحضور هنا على حقيقة الاحتضار، وأن النبي ﷺ رجا بقوله ذلك حينئذ أن تناله الرحمة ببركته ﷺ. قال القاضي رحمه الله: وليس هذا بصحيح لما قدمناه.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا عَمَّ! قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةُ أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ" فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ! أَرُغِبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْزِضُهَا عَلَيْهِ، وَيُعِيدُ لَهُ تِلْكَ الْمَقَالَةَ، حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَتَمَهُمْ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَّا وَاللَّهِ! لَا سَتَغْفِرُونَ لَكَ مَا لَمْ آتِهِ عَنْكَ"، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَوْلَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْغُجُمِ﴾ (التوبة: ١١٣). وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِي أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (القصص: ٥٦).

١٣٣- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ج: وَحَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ. كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ صَالِحٍ انْتَهَىٰ عِنْدَ قَوْلِهِ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْآيَتَيْنِ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: وَيَعُودَانِ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ، وَفِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ مَكَانَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ الْكَلِمَةُ فَلَمْ يَزَلْ يَرَاهُ.

= وأما قوله: "فقد بَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يعرضها عليه ويعيد له تلك المقالة" فهكذا وقع في جميع الأصول "ويعيد له" يعني أبا طالب، وكذا نقله القاضي بَشَّ عن جميع الأصول والشيوخ. قال: وفي نسخة "ويعيدان له" على التثنية لأبي جهل وابن أبي أُمَيَّة، قال القاضي: وهذا أشبه. وقوله: "يعرضها" بفتح الياء وكسر الراء. وأما قوله: "قال ثم صائب آخر ما كتمهم به هو علي منذ عبد المطلب" فهذا من أحسن الآداب والتصرفات، وهو أن من حكى قول غيره المصحح أتى به بضمير الغيبة لقبح صورة لفظه الواقع.

وأما قوله ﷺ: "أما والله! لا ستغفرون لك" فهكذا ضبطناه "أما" من غير ألف بعد الميم، وفي كثير من الأصول أو أكثرها "أما والله" بألف بعد الميم وكلاهما صحيح. قال الإمام أبو السَّعَادَاتِ جُنَّةُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَلَوِيُّ الْحُسَيْنِيُّ المعروف بابنِ الْمُشَحَّرِيِّ في كتابه "الأماني": "ما" المزيدة لتأكيد، وكتبوها مع همزة الاستفهام: واستعملوا مجموعهما على وجهين: أحدهما: أن يراد به معنى حقاً في قولهم: أما والله لأفعلن. والآخر: أن يكون افتتاحاً للكلام بمنزلة "ألا"، كقولك: أما إن زيدا منطلق، وأكثر ما تحذف ألفها إذا وقع بعدها القسم؛ ليدلوا على شدة اتصال الثاني بالأول؛ لأن الكلمة إذا بقيت على حرف واحد لم تقم بنفسها، فعلم بحذف ألف "ما" -

١٣٤- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ عَنْ يَزِيدَ - وَهُوَ ابْنُ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمِّهِ عِنْدَ الْمَوْتِ: "قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ" فَأَبَى، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ الآية.

١٣٥- (٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمِّهِ: "قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ" قَالَ: لَوْلَا أَنْ تُعَيِّرَنِي فُرَيْشٌ يَقُولُونَ: إِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ الْحَزْعُ، لَأَقْرَرْتُ بِهَا عَيْنَكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلِيَكُنَّ اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾.

-الافتقارُها إلى الاتصال بالهجرة، والله تعالى أعلم.

فقه الحديث: وفيه جواز الحلف من غير استحلاف، وكان الحلف هنا لتوكيد العزم على الاستغفار وتطهيراً لنفس أبي طالب، وكانت وفاة أبي طالب بحكة قبل الهجرة بقليل.

قال ابن فارس: مات أبو طالب ولرسول الله ﷺ تسع وأربعون سنة وثمانية أشهر وأحد عشر يوماً، وتوفيت خديجة أم المؤمنين ﷺ بعد موت أبي طالب بثلاثة أيام.

وأما قول الله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُتَكِبِينَ﴾ فقال المفسرون وأهل المعاني: معناه ما ينبغي لهم، قالوا: وهو هي، والواو في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى﴾ واو الحال، والله أعلم. وأما قوله عز وجل: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلِيَكُنَّ اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ فقد أجمع المفسرون على أنها نزلت في أبي طالب، وكذا نقل إجماعهم على هذا الرجحان وغيره، وهي عامة؛ فإنه لا يهدي ولا يضل إلا الله تعالى، قال القرطبي وغيره: قوله تعالى: ﴿مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ يكون على وجهين: أحدهما: معناه من أحبته لقرباه. والثاني: من أحببت أن يهتدي. قال ابن عباس ومجاهد ومقاتل وغيرهم: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ أي بمن قدر له الهدى، والله أعلم.

شرح القريب: أما قوله: "يقولون: إنما حمته على ذلك الجزع، لأقررت بها عينك" فهكذا هو في جميع الأصول، وجميع روايات المحدثين في مسلم وغيره "الجزع" بالجيم والزاي، وكذا نقله القاضي عياض وغيره عن جميع روايات المحدثين وأصحاب الأخبار أي التواريخ والسير. وذهب جماعات من أهل اللغة إلى أنه الجزع بالخاء المعجمة والراء المفتوحين أيضاً، ومن نصر عليه كذلك المروزي في "الغريين"، ونقله الخطابي عن ثعلب مختاراً له، وقاله أيضاً شمر، ومن المتأخرين أبو القاسم الزمخشري، قال القاضي عياض رحمه الله: ونبهنا غير واحد من شيوخنا -

.....

= على أنه الصواب، قالوا: والخَرْع هو الضعف والخَوَر، قال الأزهرى: وقيل الخَرْع الدَّهْش، قال شمر: كل رَخْوٍ ضعيف خَرِيعٌ وخَرْع، قال: والخَرْع الدَّهْش، قال: ومنه قول أبي طالب، والله أعلم.

وأما قوله: "لأقررت بها عينك"، فأحسن ما يقال فيه ما قاله أبو العباس نُعْلَب قال: معنى أقر الله عينه، أي بلغه الله أميته حتى ترضى نفسه وتقرُّ عينه فلا تستشرف لشيء. وقال الأصمعي معناه: أبرد الله دمعته؛ لأن دمعة الفرح باردة، وقيل معناه: أراه الله ما يسرُّه، والله أعلم.

* * * *

[١٠ - باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً]

١٣٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ عَنْ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ حُمْرَانَ، عَنْ عُثْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ".

١٠ - باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً

هذا الباب فيه أحاديث كثيرة، وتنتهي إلى حديث العباس بن عبد المطلب ؓ: "ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً، واعلم أن مذهب أهل السنة، وما عليه أهل الحق من السلف والخلف أن من مات موحداً دخل الجنة قطعاً على كل حال، فإن كان سالماً من المعاصي كالصغير والمجنون، والذي اتصل جنته بالبلوغ، والثائب توبة صحيحة من الشرك أو غيره من المعاصي، إذا لم يحدث معصية بعد توبته، والموفق الذي لم يتزل بمعصية أصلاً، فكل هذا الصنف يدخلون الجنة ولا يدخلون النار أصلاً.

معنى الورود في قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِي مَنكُم مِّنْهُم مَّا يَشَاءُ﴾: لكنهم يردونها على الخلاف المعروف في الورود، والصحيح أن المراد به المرور على الصراط وهو منصوب على ظَهْر جَهَنَّمَ - أعادنا الله منها ومن سائر المكروه -. وأما من كانت له معصية كبيرة ومات من غير توبة، فهو في مشيئة الله تعالى، فإن شاء عفا عنه وأدخله الجنة أولاً وجعله كالقسم الأول، وإن شاء عذبه القدر الذي يريده سبحانه وتعالى، ثم يُدْخِلُه الجنة، فلا يخلد في النار أحد مات على التوحيد، ولو عمل من المعاصي ما عمل، كما أنه لا يدخل الجنة أحد مات على الكفر، ولو عمل من أعمال البر ما عمل، هذا مختصر جامع لمذهب أهل الحق في هذه المسألة.

وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به من الأمة على هذه القاعدة، وتواترت بذلك نصوص تحصيل العلم القطعي، فإذا تقررت هذه القاعدة حُمل عليها جميع ما ورد من أحاديث الباب وغيره، فإذا ورد حديث في ظاهره مخالفة وجب تأويله عليها ليجمع بين نصوص الشرع، وسند ذكر من تأويل بعضها ما يُعرف به تأويل الباقي - إن شاء الله تعالى - والله أعلم.

وأما شرح أحاديث الباب فتكلم عليها مرتبة لفظاً ومعنى، إسناداً ومتناً.

فقوله في الإسناد الأول: "عن إسماعيل بن إبراهيم، وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا ابن عثيمين عن خالد قال: حدثني الوليد بن مسلم عن حمران عن عثمان ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة".

ضبط الأسماء وتراجع بعض الرجال: أما إسماعيل بن إبراهيم فهو ابن عثيمين، وهذا من احتياطات مسلم رحمه الله، فإن -

-أحد الراويين قال: ابن عُليّة، والآخر قال: إسماعيل بن إبراهيم، فبينهما ولم يقتصر على أحدهما، وعليّة: أم إسماعيل وكان يكره أن يقال له: ابن عُليّة وقد تقدم بيانه. وأما خالد فهو ابنُ مَهْرانَ الحذاء كما بينه في الرواية الثانية، وهو معدود، وكنيته: أبو المنازل، بالميم المضمومة والنون والزاي واللام. قال أهل العلم: لم يكن خالد حذاءً قط، ولكنه كان يجلس إليهم فقيل له: الحذاء لذلك، هذا هو المشهور. وقال فَهْدُ بْنُ حَيَّانَ بالفاء: إنما كان يقول: احذوا على هذا النحو فلُقب بالحذاء، وخالد يُعدّ في التابعين.

وأما الوليدُ بنُ مسلمٍ بن شهابِ العنبريُّ البصريُّ أبو بشر، فروى عن جماعة من التابعين، وربما اشتبه على بعض من لم يعرف الأسماء بالوليد بن مسلم الأمويُّ مولاهم الدمشقيُّ أبي العباس صاحب الأوزاعيِّ، ولا يشبه ذلك على العلماء به؛ فإنهما مفترقان في النسب إلى القبيلة والبلدة والكنية، كما ذكرنا، وفي الطبقة، فإن الأول أقدم طبقة وهو في طبقة كبار شيوخ الثاني، ويفترقان أيضاً في الشهرة والعلم والجلالة، فإن الثاني متميز بذلك كله، قال العلماء: انتهى علم الشام إليه وإلى إسماعيل بن عيَّاش، وكان أجل من ابن عيَّاش. رحمهما الله وألّفه.

وأما "حُمُرَان" فيضم الحاء المهملة وإسكان الميم، وهو حُمُرَانُ بْنُ أَبَانٍ مولى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ رضي الله عنه، كنية حُمُرَان: أبو يزيد، كان من سَيِّ عَيْنِ الثُّمُر. وأما معنى الحديث وما شبهه فقد جمع فيه القاضي عياض رحمهما الله كلاماً حسناً جمع فيه نفائس، فأنا أنقل كلامه مختصراً، ثم أضمم بعده إليه ما حضرنى من زيادة.

مذهب أهل الحق وأهل الباطل في المؤمن المذنب: قال القاضي عياض رحمهما الله: اختلف الناس فيمن عصى الله تعالى من أهل الشهادتين، فقالت المرجئة: لا تضره المعصية مع الإيمان، وقالت الخوارج: تضره ويكفر بها. وقالت المعتزلة: يُخلّد في النار إذا كانت معصيته كبيرة، ولا يوصف بأنه مؤمن ولا كافر، ولكن يوصف بأنه فاسق. وقالت الأشعرية: بل هو مؤمن وإن لم يُغفر له وعُذّب فلا بُدَّ من إخراجِه من النار وإدخاله الجنة.

قال: وهذا الحديث حجة على الخوارج والمعتزلة، وأما المرجئة فإن احتجت بظاهره قلنا: بحمله على أنه غُفِر له أو أخرج من النار بالشفاعة ثم أُدخل الجنة، فيكون معنى قوله رحمهما الله: "دخل الجنة" أي دخلها بعد مجازاته بالعذاب، وهذا لا بد من تأويله لما جاء في ظواهر كثيرة من عذاب بعض العُصاة، فلا بُدَّ من تأويل هذا لكلا تناقض نصوص الشريعة.

وفي قوله رحمهما الله: "وهو يعم" إشارة إلى الرد على من قال من غلاة المرجئة: أن مظهر الشهادتين يدخل الجنة وإن لم يعتقد ذلك بقلبه، وقد قيد ذلك في حديث آخر بقوله رحمهما الله: "غير شك" فيهما، وهذا يؤكد ما قلناه.

قال القاضي: وقد يحتاج به أيضاً من يرى أن مجرد معرفة القلب نافعة دون النطق بالشهادتين؛ لاقتصاره على العلم، ومذهب أهل السنة أن المعرفة مرتبطة بالشهادتين، لا تنفع إحداها ولا تُنجي من النار دون الأخرى إلا لمن لم يقدر على الشهادتين؛ لأفة بلسانه أو لم تمهله المدة ليقولها؛ بل اختزمت منه الميتة، ولا حجة لمخالف الجماعة بهذا اللفظ، إذ قد ورد مفسراً في الحديث الآخر: "من قال لا إله إلا الله ومن شهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله" =

وقد جاء هذا الحديث وأمثاله كثيرة، في ألفاظها اختلاف، ولمعانها عند أهل التحقيق اختلاف، فحاء هذا اللفظ في هذا الحديث، وفي رواية معاد عنه يَحْتَجُّ: "مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ". وفي رواية عنه يَحْتَجُّ: "مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ". وعنه يَحْتَجُّ: "مَا مِنْ عَبْدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ"، ونحوه في حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَعِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ، وزاد في حديث عُبَادَةَ: عَنِ مَا كَانَ مِنْ عَمَلٍ.

وفي حديث أبي هريرة: "لَا يَلْقَى اللَّهُ تَعَالَى بِمَا عَمِلَ غَيْرَ شَأْنٍ فِيهِمَا إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَإِنْ رَأَى وَإِنْ سَرَقَ"، وفي حديث أسد: "حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَنْتَهِى بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى"، وهذه الأحاديث كلها سَرَدَهَا مُسْتَمْتِعٌ فِي كِتَابِهِ؛ فَحَكَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ جَمْعٌ مِنْهُمْ: ابْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ نَزُولِ الْفَرَائِضِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ جُمْلَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى شَرْحٍ، وَمَعْنَاهُ: مَنْ قَالَ الْكَلِمَةَ وَأَدَّى حَقَّهَا وَفَرَضَتَهَا، وَهَذَا قَوْلُ أَحْسَنِ الْبَصْرِيِّ.

وقيل: إِنْ ذَلِكَ لَمْ يَأْلَمْهَا عِنْدَ التَّدَمُّمِ وَالتَّوْبَةِ، وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا قَوْلُ الْبُخَارِيِّ، وَهَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ إِنَّمَا هِيَ إِذَا حَمَلْتَ الْأَحَادِيثَ عَلَى ظَاهَرِهَا، وَأَمَّا إِذَا نُزِلَتْ مَنَازِلُهَا فَلَا يُشْكَلُ تَأْوِيلُهَا عَلَى مَا بَيْنَهُ الْمُحَقِّقُونَ، فَتَقَرَّرُ أَوَّلًا أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ بِأَجْمَعِهِمْ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفُقَهَاءِ وَالتَّكَلِّمِينَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ: أَنَّ أَهْلَ الذُّنُوبِ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ كُلَّ مَنْ مَاتَ عَلَى الْإِيمَانِ وَتَشَهِدَ مُخْلِصاً مِنْ قَلْبِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، فَإِنْ كَانَ تَائِباً أَوْ سَلِيماً مِنَ الْمَعَاصِي دَخَلَ الْجَنَّةَ بِرَحْمَةِ رَبِّهِ وَحَرَّمَ عَلَى النَّارِ بِالْجُمْلَةِ، فَإِنْ حَمَلْنَا اللَّفْظَيْنِ الْوَارِدَيْنِ عَلَى هَذَا فِيمَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ كَانَ بَيِّناً، وَهَذَا مَعْنَى تَأْوِيلِي أَحْسَنِ الْبُخَارِيِّ، وَإِنْ كَانَ هَذَا مِنَ الْمُخَلْطِينَ بِتَضْيِيعِ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، أَوْ يَفْعَلُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ، فَهُوَ فِي الْمَشْيَةِ، لَا يَقْطَعُ فِي أَمْرِهِ بِتَحْرِيمِهِ عَلَى النَّارِ، وَلَا بِاسْتِحْقَاقِهِ الْجَنَّةَ الْأَوَّلَ وَهَلَهُ، بَلْ يَقْطَعُ بِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ آخِراً، وَحَالَهُ قَبْلَ ذَلِكَ فِي حُطَرِ الْمَشْيَةِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَذِبَهُ بِذَنْبِهِ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ بِغُضَلِهِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ تَسْتَقِلَّ الْأَحَادِيثُ بِنَفْسِهَا وَيَجْمَعُ بَيْنَهَا، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِاسْتِحْقَاقِ الْجَنَّةِ مَا قَدَّمَ مِنْ إِجْمَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ مِنْ دُخُولِهَا لِكُلِّ مَوْحِدٍ إِمَّا مَعَجَلاً مُعَالٍ، وَإِمَّا مُؤَخَّراً بَعْدَ عِقَابِهِ. وَالْمُرَادُ بِتَحْرِيمِ النَّارِ تَحْرِيمُ الْخُلُودِ، خِلَافاً لِلْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ. وَيَجُوزُ فِي حَدِيثٍ: "مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ" أَنْ يَكُونَ خُصُوصاً لِمَنْ كَانَ هَذَا آخِرَ نَظْمَةٍ وَخَاتِمَةِ لَفْظَةٍ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ مَخْطُطٍ، فَيَكُونُ سَبَباً لِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِيَّاهُ وَنَحَاتِهِ رَأْساً مِنَ النَّارِ وَتَحْرِيمِهِ عَلَيْهَا، بِخِلَافِ مَنْ تَمَّ بِكَ ذَلِكَ آخِرَ كَلَامِهِ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ الْمُخَلْطِينَ. وَكَذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ مِنْ مِثْلِ هَذَا، وَدُخُولَهُ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَ، يَكُونُ خُصُوصاً لِمَنْ قَالَ مَا ذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَرَّنَ بِالشَّهَادَتَيْنِ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ الَّذِي وَرَدَ فِي حَدِيثِهِ، فَيَكُونُ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مَا يُرْجَحُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ، وَيُوجِبُ لَهُ الْمَغْفِرَةَ وَالرَّحْمَةَ وَدُخُولَ الْجَنَّةِ الْأَوَّلَ وَهَلَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَانَّهُ أَعْلَمُ. هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي عِيَّاضٍ رحمته الله -

١٣٧- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُقْصِلِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّادُ، عَنْ الْوَلِيدِ أَبِي بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مِثْلَهُ سَوَاءً.

١٣٨- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنِ أَبِي النَّضْرِ. قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْوَلٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسِيرٍ، قَالَ: فَفَقِدْتُ أَزْوَاجَ الْقَوْمِ، قَالَ: حَتَّى هَمَّ

بـوهو في غاية الحسن، وأما ما حكاه عن ابن المسيب وغيره فضعيف باطل، وذلك؛ لأن راوي أحد هذه الأحاديث أبو هريرة ربه وهو متأخر الإسلام، أسلم عام "خبر" سنة سبع بالاتفاق، وكانت أحكام الشريعة مستقرة، وأكثر هذه الواجبات كانت فروضها مستقرة، وكانت الصلاة والصيام والزكاة وغيرها من الأحكام قد تقرر فرضها، وكذا الحج على قول من قال: فَرَضَ سَنَةَ حَمْسٍ أَوْ سِتٍّ، وهما أرجح من قول من قال سنة تسع، والله أعلم. وذكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تأويلاً آخر في الظاهر الواردة بدخول الجنة بمجرد الشهادة فقال: يجوز أن يكون ذلك اختصاراً من بعض الرواة نشأ من تقصيره في الحفظ والضبط، لا من رسول الله ﷺ، بدلالة مجيئه تاماً في رواية غيره، وقد تقدم نحو هذا التأويل.

قال: ويجوز أن يكون اختصاراً من رسول الله ﷺ فيما خاطب به الكفار عبدة الأوثان الذين كان توحيدهم لله تعالى مصحوباً بسائر ما يتوقف عليه الإسلام ومستلزماً له، والكافر إذا كان لا يقر بالوحدانية كالأوثني والقنوي فقال: لا إله إلا الله، وحالته الحال التي حكمها بحكم إسلامه، ولا نقول: وإحالة هذه ما قاله بعض أصحابنا من أن من قال: لا إله إلا الله، يحكمه إسلامه ثم يُعْتَرَى على قبول سائر الأحكام، فإن حاصله راجع إلى أنه يجزى حينئذ على إتمام الإسلام، ويجعل حكمه حكم المرتد إن لم يفعل من غير أن يحكمه بإسلامه بذلك في نفس الأمر وفي أحكام الآخرة، ومن وصفناه مسلم في نفس الأمر وفي أحكام الآخرة، والله أعلم.

استدراك الدارقطني: قوله: "حدثنا عبيد الله الأشجعي عن مالك بن معول، عن طلحة بن مصرف، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ربه قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحَدِيث. وفي الرواية الأخرى "عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو عن أبي سعيد - شَدَّ الأعمش - قال: مَا كَانَ يَوْمَ عَرْوَةَ تَبْرُكُ الْحَدِيثَ" هذان الإسنادان مما استدركه الدارقطني وعلمه.

أما الأول فعلمه من جهة أن أبا أمامة وغيره خالفوا عبيد الله الأشجعي، فرووه عن مالك بن معول عن طلحة عن أبي صالح مرسلًا. وأما الثاني فعلمه؛ لكونه اختلف فيه عن الأعمش، فقيل فيه أيضاً: عنه عن أبي صالح عن جابر، وكان الأعمش يشك فيه. قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: هذان الإسنادان كان من الدارقطني، مع أكثر -

يَنْحَرِ بَعْضُ حَمَائِلِهِمْ. قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ جَمَعْتَ مَا بَقِيَ مِنْ أَزْوَاجِ الْقَوْمِ،

استدراكاته على البخاري ومسلم فذبح في أسانيدهما غير مُخرج لتون الأحاديث من حيز الصحة، وقد ذكر في الحديث أبو مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي الحافظ، فيما أجاب الدارقطني عن استدراكاته على مسلم رحمته الله أن الأشحى ثقة مجود، فإذا جود ما قصر فيه غيره حكم له به، ومع ذلك فالحديث له أصل ثابت عن رسول الله ﷺ برواية الأعمش له مستند، ورواية يزيد بن أبي عبيد وإياس بن سلمة بن الأكوع عن سلمة، قال الشيخ: رواه البخاري عن سلمة عن رسول الله ﷺ، وأما شك الأعمش فهو غير قادح في متن الحديث؛ فإنه شك في عين الصحابي الراوي له، وذلك غير قادح، لأن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول، هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو رحمته الله.

الجواب عن استدراك الدارقطني: قلت: وهذان الاستدراكان لا يستقيم واحد منهما، أمّا الأول، فلأننا قدمنا في الفصول السابقة أن الحديث الذي رواه بعض الثقات موصولاً وبعضهم مرسل، فالصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول والمحققون من المحدثين أن الحكم لرواية الوصل، سواء كان راويها أقل عدداً من رواية الإرسال أو مساوياً لأنها زيادة ثقة، فهذا موجود هنا، وهو كما قال الحافظ أبو مسعود الدمشقي: جود وحفظ ما قصر فيه غيره.

وأما الثاني: فلأنهم قالوا: إذا قال الراوي حدثني فلان أو فلان وهما ثقتان احتج به بلا خلاف؛ لأن المقصود الرواية عن ثقة مسمى وقد حصل، وهذه قاعدة ذكرها الخطيب البغدادي في "الكفاية" وذكرها غيره، وهذا في غير الصحابة ففي الصحابة أولى، فإنهم كلهم عدول، فلا غرض في تعيين الراوي منهم، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما ضبط لفظ الإسناد فيقول بكسر الميم وإسكان الغين المصححة وفتح الواو. وأما مُصَرَّفُ فبضم الميم وفتح الصاد المهملة وكسر الراء، هذا هو المشهور المعروف في كتب المحدثين وأصحاب "المؤتلف" وأصحاب أسماء الرجال وغيرهم. وحكى الإمام أبو عبد الله القلبي الفقيه الشافعي في كتابه "الفاظ المذهب" أنه يروي بكسر الراء وفتحها، وهذا الذي حكاه من رواية الفتح غريب منكر، ولا أظنه يصح، وأخاف أن يكون قلّد فيه بعض الفقهاء أو بعض النسخ أو نحو ذلك، وهذا كثير يوجد مثله في كتب الفقه، وفي الكتب المصنفة في شرح ألفاظها، فيقع فيها تصحيقات وتقول غريبة لا تُعرف، وأكثر هذه النقول الغريبة أغاليط؛ لكون الناقلين لها لم يتحرروا فيها، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "حَتَّى هُمْ يَنْحَرِ بَعْضُ حَمَائِلِهِمْ" روي بالخاء وبالجيم، وقد نقل جماعة من الشراح الوجهين، لكن اختلفوا في الراجح منهما، فمن نقل الوجهين صاحب "التحرير" والشيخ أبو عمرو بن الصلاح وغيرهما، واختار صاحب "التحرير" الجيم، وحزم القاضي عياض باخاء ولم يذكر غيرها. قال الشيخ أبو عمرو رحمته الله: وكلاهما صحيح، فهو بالخاء جمع خنولة يفتح الخاء، وهي الإبل التي تُحمل، وبالجيم جمع جمالة بكسرها جمع حمل، ونظيره حَجَرٌ وَجَحَّارَةٌ، والجمع هو الذكر دون الناقة.

فقه الحديث وضبط الكلمات: وفي هذا الذي هم به النبي ﷺ بيان لمراعاة المصالح، وتقدم الأهم فالأهم، وارتكاب أخف الضررين لدفع أضرهما، والله أعلم. قوله: "فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ جَمَعْتَ مَا بَقِيَ مِنْ أَزْوَاجِ الْقَوْمِ" -

فَدَعَوْتَ اللَّهَ عَلَيْهَا، قَالَ فَقَعَلْ، قَالَ: فَجَاءَ ذُو النُّرِّ بِرَّه. وَذُو النُّرِّ بِتَمَرِهِ، قَالَ - وَقَالَ مُجَاهِدٌ وَذُو النُّوَّةِ بَنَوَاهُ - قُلْتُ: وَمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ بِالنُّوَى؟ قَالَ: كَانُوا يَمْصُونَهُ وَيَشْرَبُونَ عَلَيْهِ الْمَاءَ. قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهَا، حَتَّى مَلَأَ الْقَوْمُ أَرْوَدَتَهُمْ، قَالَ: فَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: "أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، لَا يَنْقَى اللَّهُ بِهِمَا عَبْدٌ، غَيْرَ شَاكٍ فِيهِمَا، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ".

هذا فيه بيان جواز عرض المفضل على الفاضل ما يراه مصلحةً لينظر الفاضل فيه، فإن ظهرت له مصلحة فقله، ويقال: بنى بكسر القاف وفتحها، والكسر لغة أكثر العرب، ولها جاء القرآن الكريم، وفتح لغة طي، وكذا يقولون فيما أشبهه، والله أعلم.

قوله: "فجاء ذو النر بره، ودم التمر بتمره، قال: وقال مجاهد: وذو النواة بنواه" هكذا هو في أصولنا وغيرها، الأول "نوة" بالناء في آخره، والثاني بحذفها، وكذا نقله القاضي عياض عن الأصول كلها ثم قال: ووجهه ذو النوى بنواه، كما قال: ذو التمر بتمره، قال الشيخ أبو عمرو: وجدته في كتاب أبي نعيم المنخرج على صحيح مسلم "ذو النوى بنواه"، قال: ولواقع في كتاب مسلم وجه صحيح، وهو أن يجعل "النواة" عبارة عن جملة من الثوى أفردت عن غيرها، كما أطلق اسم "الكلمة" على القصيدة، أو تكون النواة من قبيل ما يستعمل في الواحد والجمع، ثم إن الثقال: قال مجاهد: هو طمحة بن مصرف، قاله أحافظ عبد الغني بن سعيد المصري؛ والله أعلم.

وفي هذا الحديث جواز خلط المسافرين أزوادهم وأكلهم منها مجتمعين، وإن كان بعضهم يأكل أكثر من بعض، وقد نص أصحابنا على أن ذلك سنة، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "كانوا يَمْصُونَهَا" هو بفتح الميم هذه اللغة الفصيحة المشهورة، ويقال: مَصَصْتُ الرُّمَانَةَ والتمرَ وشبههما بكسر الصاد أمصّها بفتح الميم، وحكى الأزهرى عن بعض العرب ضم الميم، وحكى أبو عمر الزاهد في شرح "الفصيح" عن ثعلب عن ابن الأعرابي هاتين اللغتين: مَصَصْتُ بكسر الصاد أمصُّ بفتح الميم، ومَصَصْتُ بفتح الصاد أمصُّ بضم الميم، مصّاً فيهما، فأنا ماص، وهي مَمْصُوصَةٌ، وإذا أمرت منهما قلت: مَصْ الرمانة وَمَصَّهَا وَمَصَّهَا وَمَصَّهَا وَمَصَّهَا، فهذه خمس لغات في الأمر: فتح الميم مع الصاد ومع كسرها؛ وضم الميم مع فتح الصاد ومع كسرها وضمها، هذا كلام ثعلب. والفصيح المعروف في مصها وحوه مما يتصل به هاء القائمتان ثلاث، أنه يتعين فتح ما يلي الهاء ولا يكسر ولا يضم.

قوله: "حتى ملأ القوم أروادتهم" هكذا الرواية فيه في جميع الأصول، وكذا نقله عن الأصول جميعها القاضي عياض وغيره. قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: الأرودة: جمع زاد وهي لا تملأ إنما تملأ بها أوعيتها، قال: ووجهه عندي أن يكون المراد حتى ملأ القوم أوعية أروادهم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. قال القاضي عياض: ويحتمل أنه سمي الأوعية أزواداً باسم ما فيها كما في نظائره، والله أعلم.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة الظاهرة، وما أكثر نظائره التي يزيد مجموعها على شرط التواتر، -

١٣٩- (٤) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عَثْمَانَ وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ -شَكَ الْأَعْمَشُ- قَالَ: لَمَّا كَانَ غَزْوَةُ تَبُوكَ، أَصَابَ النَّاسَ مَحَاغَةٌ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ أَذْنَتْ لَنَا فَتَحَرْنَا نَوَاضِحَنَا، فَأَكَلْنَا وَادَّهَنَّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "افْعَلُوا" قَالَ: فَجَاءَ عُمَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَعَلْتَ قُلَّ الظَّهْرُ، وَلَكِنْ ادْعُهُمْ بِفَضْلِ أَرْوَادِهِمْ، ثُمَّ ادْعُ اللَّهَ لَهُمْ عَلَيْهَا بِالْبَرَكَةِ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ"، قَالَ، فَدَعَا بِنَطْعٍ فَبَسَطَهُ. ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ أَرْوَادِهِمْ. قَالَ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِكَفٍّ ذُرَّةً. قَالَ، وَجَعَلَ يَجِيءُ الْآخَرُ بِكَفٍّ تَمْرًا، قَالَ، وَيَجِيءُ الْآخَرُ بِكَسْرَةٍ، حَتَّى اجْتَمَعَ عَلَى النَّطْعِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ يَسِيرُ.

= ويحصل العلم القطعي، وقد جمعها العلماء وصنفوا فيها كتباً مشهورة، والله أعلم.

قوله: "لَمَّا كَانَ يَوْمُ غَزْوَةِ تَبُوكَ أَصَابَ النَّاسَ مَحَاغَةٌ" هكذا ضبطناه "يَوْمُ غَزْوَةِ تَبُوكَ"، والمراد باليوم هنا الوقت والزمان، لا اليوم الذي هو ما يَبَيِّنُ طلوع الفجر وغروب الشمس، وليس في كثير من الأصول أو أكثرها ذكر اليوم هنا. وأما "الغزوة" فيقال فيها أيضاً: الغزاة. وأما "تبوك" فهي من أدنى أرض الشام. "والمحاجة": بفتح الميم وهو الجوع الشديد.

قوله: "فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ أَذْنَتْ لَنَا فَتَحَرْنَا نَوَاضِحَنَا فَأَكَلْنَا وَادَّهَنَّا"

شرح الغريب: "النَوَاضِحُ" من الإبل: التي يستقى عليها، قال أبو عبيد: الذكر منها نَاضِجٌ، والأنثى نَاضِجَةٌ. قال صاحب "التحرير": قوله "وَادَّهَنَّا" ليس مقصوده ما هو المعروف من الأدهان، وإنما معناه اتخذنا دُهْنًا من شحومها. وقولهم: "لَوْ أَذْنَتْ لَنَا" هذا من أحسن آداب خطاب الكبار والسؤال منهم، فيقال: لو فعلت كذا أو أمرت بكذا، لو أذنت في كذا وأشرت بكذا، ومعناه: لكان خيراً، أو لكان صواباً ورأياً متيناً، أو مصلحة ظاهرة، وما أشبه هذا، فهذا أجمل من قولهم للكبير: افعل كذا بصيغة الأمر، وفيه أنه لا ينبغي لأهل العسكرة من المرأة أن يضيعوا دوابهم التي يستعينون بها في القتال بغير إذن الإمام، ولا يأذن لهم إلا إذا رأى مصلحة أو خاف مفسدة ظاهرة، والله أعلم.

فقه الحديث: قوله: "فَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ فَعَلْتَ قُلَّ الظَّهْرُ" فيه جواز الإشارة على الأئمة والرؤساء، وأن للمفضول أن يشير عليهم بخلاف ما راوه إذا ظهرت مصلحته عنده، وأن يشير عليهم بإبطال ما أمروا بفعله، والمراد "بالظهر" هنا الدواب، سميت ظَهْرًا؛ لكونها يركب على ظهرها، أو لكونها يستظهر بها ويستعان على السفر. قوله: "ثُمَّ ادْعُ اللَّهَ لَهُمْ عَلَيْهَا بِالْبَرَكَةِ لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ فِي ذَلِكَ" هكذا وقع في الأصول التي رأينا، وفيه محذوف تقديره: يجعل في ذلك بركة أو خيراً أو نحو ذلك، فحذف المفعول به؛ لأنه فضلة، =

قَالَ: فَذَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ قَالَ: "خُذُوا فِي أَوْعِيَّتِكُمْ" قَالَ: فَأَخَذُوا فِي أَوْعِيَّتِهِمْ، حَتَّى مَا تَرَكُوا فِي الْعُسْكَرِ وَغَاءَ إِلَّا مَلَوُوهُ، قَالَ: فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، وَفَضَلَتْ فَضْلَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، لَا يَلْقَى اللَّهُ يَهُمَا عَبْدٌ غَيْرُ شَاكٍّ، فَيُحْبَبَ عَنِ الْجَنَّةِ".

١٤٠ - (٥) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنِ ابْنِ جَابِرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَيْرُ بْنُ هَانِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنِي جُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: حَدَّثَنَا عَبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ أُمِّيهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ شَاءَ".

حواصل البركة: كثرة الخير وثبوته، وتبارك الله ثبت الحزم عنده، وقبل غير ذلك. قوله: فدعا صريح فيه أربع لغات مشهورة: أشهرها كسر النون مع فتح الطاء، والثانية بفتحهما، والثالثة بفتح النون مع إسكان الطاء، والرابعة بكسر النون مع إسكان الطاء. قوله: لم يفتن فتنة يقال: فضل وفصل يكسر المضاد وفتحها لغتان مشهورتان.

قوله: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنِ ابْنِ جَابِرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَيْرُ بْنُ هَانِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنِي جُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: حَدَّثَنَا عَبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ أُمِّيهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ شَاءَ".

ضبط الاسماء: أمَّا رُشَيْدٌ: فيضم الراء وفتح الشين. وأمَّا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ فهو: الدَّمَشْقِيُّ صاحب الأوزاعي، وقد قدمنا في أول هذا الباب بيانه. وقوله: "يعني ابن مسلم" قد قدمنا مرات فائدته، وأنه لم يقع نسيه في الرواية، فأراد إيضاحه من غير زيادة في الرواية. وأمَّا ابْنُ جَابِرٍ فهو: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُزَيْدٍ جَابِرُ الدَّمَشْقِيِّ الْجَلِيل. وأمَّا هَانِيٌّ فهو بضم آخره، وأمَّا جُنَادَةُ بضم الجيم فهو: جُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ، واسم أبي أمية كبير البلاء الموحدة، وهو دَوْسِيُّ أَرْدِيٍّ نَزَلَ فِيهِمْ شَامِي، وَجُنَادَةُ وَأَبُوهُ صَحَابِيَانِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي قَالَهُ الْأَكْثَرُونَ.

وقد روى له الثَّانِي حَدِيثًا فِي صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ: "أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي ثَمَانِيَةِ أَنْفُسٍ وَهُمْ صِيَامٌ" وَهُوَ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ التَّصْرِيحُ بِصَحْبِهِ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ بْنُ يُونُسَ فِي "تَارِيخِ مِصْرَ": كَانَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَشَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ، وَكَذَا قَالَ غَيْرُهُ، وَلَكِنْ أَكْثَرُ رَوَايَاتِهِ عَنِ الصَّحَابَةِ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ كَاتِبُ الْوَأَقْدِيِّ: قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ: هُوَ نَابِعِيٌّ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَكُنِيَ جُنَادَةُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ كَانَ صَاحِبَ غَزْوٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَهَذَا الْإِسْنَادُ كُلُّهُ شَامِيُونَ إِلَّا دَاوُدَ بْنَ رُشَيْدٍ فَإِنَّهُ خَوَارِزْمِيٌّ سَكَنَ بَغْدَادَ.

قوله: مَنْ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ أُمِّيهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ شَاءَ -

١٤١ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّورَقِيُّ: حَدَّثَنَا مُبَشَّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ هَانِيٍّ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ عَمَلٍ" وَلَمْ يَذْكُرْ "مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ شَاءَ".

١٤٢ - (٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ابْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنِ الصَّنَابِجِيِّ، عَنْ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَوْتِ، فَبَكَيْتُ. فَقَالَ: مَهْلًا، لِمَ تَبْكِي؟ فَوَاللَّهِ! لَيْسَ اسْتَشْهِدْتُ لِأَشْهَدَنَّ لَكَ.

حاشية هذا الحديث: هذا حديث عظيم الموقع، وهو أجمع أو من أجمع الأحاديث المشتملة على العقائد، فإنه يجمع فيه ما يخرج عن جميع ملل الكفر على اختلاف عقائدهم وتباعدها، فاختصر ﷺ في هذه الأحرف على ما يبين به جميعهم.

شرح الغريب: وسمي عيسى عليه السلام "كلمة"، لأنه كان بكلمة "كُنْ"، فحسب من غير أب، بخلاف غيره من بني آدم. قال الهروي: سُمِّيَ كلمة؛ لأنه كان عن الكلمة فسمي بها، كما يقال للمطر: رَحْمَةً. قال الهروي: وقوله تعالى: ﴿وَزُوْجُ مِنْهُ﴾ أي رحمة، قال: وقال ابنُ عَرَفَةَ: أي ليس من أب إنما نَفَخَ في أمه الروح. وقال غيره: ﴿وَزُوْجُ مِنْهُ﴾ أي مخلوقة من عنده، وعلى هذا يكون إضافتها إليه إضافة تشريف كَنَافَةِ اللَّهِ، وبِيتِ اللَّهِ، وإلا فالعالم له سبحانه وتعالى ومن عنده، والله أعلم.

قوله: "حدثنا إبراهيم الدورقي" هو بفتح الدال، وقد تقدم بيانه في المقدمة، وتقدم أن اسم الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو، مع بيان الاختلاف في الأوزاع التي نسب إليها. قوله ﷺ: "أدخله الله الجنة على ما كان من عمل" هذا محمول على إدخاله الجنة في الجملة، فإن كانت له مفاصي من الكبائر فهو في المشقة، فإن عذب ختم له بالجنة، وقد تقدم هذا في كلام القاضي وغيره مبسوطاً مع بيان الاختلاف فيه، والله أعلم.

قوله: "عن ابن عجلان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن محيريز، عن الصنابجي، عن عبادة بن الصامت" أنه قال: دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَوْتِ فَبَكَيْتُ فَقَالَ: مَهْلًا

ضبط الأسماء: أما ابنُ عَجْلَانَ بفتح العين، فهو الإمام أبو عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ المدني مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، كان عابداً فقيهاً، وكان له حلقة في مسجد رسول الله ﷺ، وكان يفتي، وهو تابعي أذكر أئمة، وأما الطُّفَيْلُ، قاله أبو نُعَيْمٍ. روى عن أنسٍ والتابعين. ومن طرق أخباره أنه حملت به أمه أكثر من ثلاث سنين. وقد قال الحاكم أبو أحمد في كتاب "الكنى": مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ يُعَدُّ فِي التَّابِعِينَ لَيْسَ هُوَ بِالْحَافِظِ عِنْدَهُ، وَوَقْعُهُ غَيْرُهُ. وقد ذكره مسلم هنا متابع، قيل: إنه لم يذكر له في الأصول شيئاً، والله أعلم.

وأما حَبَّانُ ففتح الحاء والموحدة، ومُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى هذا تابعي سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأما ابنُ مُحَيْرِيزٍ فهو -

وَلَيْنَ شَفَعْتُ لِأَشْفَعَنَّ لَكَ، وَلَيْنَ اسْتَطَعْتُ لَأَنْفَعَنَّكَ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ مَا مِنْ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَكُمْ فِيهِ خَيْرٌ إِلَّا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ، إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا. وَسَوْفَ أُحَدِّثُكُمْ بِهِ الْيَوْمَ، وَقَدْ أُحِيطَ بِنَفْسِي. سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ". *

= عبد الله بن مُحَيْرِيزٍ بنِ جُنَادَةَ بْنِ وَهَبٍ الْقُرَشِيُّ الْجُمَحِيُّ، من أنفسهم المكي أبو عبد الله التابعي الجليل، سمع جماعة من الصحابة منهم عُبَادَةُ بن الصَّامِتِ، وَأَبُو مَخْزُومَةَ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ وغيرهم رَضِيَ، سكن بيت المقدس. قال الأوزاعي: من كان مقننًا فليقتد بمنزل ابن مُحَيْرِيزٍ، فإن الله تعالى لم يكن ليضل أمة فيها مثل ابن مُحَيْرِيزٍ. وقال رجاء بن خنوة بعد موت ابن مُحَيْرِيزٍ: والله إن كنت لأعد بقاء ابن مُحَيْرِيزٍ أمانًا لأهل الأرض. وأما الصَّنَائِحِيُّ بضم الصاد المهملة فهو: أبو عبد الرحمن بن عُسَيْلَةَ - بضم العين وفتح السين المهملتين - المرادي، والصَّنَائِحُ بضم من مُرَادٍ، وهو تابعي جليل، رُحِلَ إلى النبي ﷺ فقبض النبي ﷺ وهو في الطريق وهو بالجحفة قيل أن يصل بخمس ليالٍ أو ست، فسمع أبا بكر الصديق وعلائق من الصحابة رَضِيَ، وقد يشبهه على غير المشتغل بالحديث الصنائعي هذا بالصَّنَائِحِ بن الأعرس الصحابي رَضِيَ، والله أعلم.

واعلم أن هذا الإسناد فيه لطيفة مستطرفة من لطائف الإسناد، وهي أنه اجتمع فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض، ابن عجلان وابن حبان وابن محيريز والصنائعي، والله أعلم. وأما قوله: "عن الصنائعي عن عبادة أنه قال: دخلت عليه" فهذا كثير يقع مثله، وفيه صنعة حسنة، وتقديره عن الصنائعي أنه حدث عن عبادة بحديث قال فيه: "دخلت عليه". ومثله ما سيأتي قريبًا في "كتاب الإيمان" في حديث: "ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرُهُمْ مَرَّتَيْنِ". قال مسلم رَضِيَ: حدثنا يَحْيَى بنُ يَحْيَى قال: أنا هُثَيْم عن صالح بن صالح عن الشعبي قال: رأيت رجلاً سأل الشعبي فقال: يا أبا عمرو إن من قبلنا من أهل خُرَّاسَان ناس يقولون كذا، فقال الشعبي: حدثني أبو بردة عن أبيه. فهذا الحديث من النوع الذي نحن فيه، فتقديره: قال هُثَيْم: حدثني صالح عن الشعبي بحديث قال فيه صالح: رأيت رجلاً سأل الشعبي، ونظائر هذا كثيرة سنبه على كثير منها في مواضعها - إن شاء الله تعالى - والله أعلم.

وقوله: "مهلاً" هو بإسكان الهاء ومعناه: أنظرني، قال الجوهري: يقال: "مهلاً يا رجل" بالسكون، وكذلك ثلاثين والجمع والمؤنث، وهي موحدة بمعنى أمهل، فإذا قيل لك: مهلاً، قلت: لا مهل والله، ولا تقل: لا مهلاً، وتقول: ما مهل والله بمغنية عنك شيئاً، والله أعلم.

قوله: "ما من حديث لكم فيه خير إلا وقد حدثتكموه"

فقه الحديث: قال القاضي عياض رَضِيَ: فيه دليل على أنه كسم ما خشي الضرر فيه، والفتنة مما لا يحتمله عقل كل =

١٤٢ - (٨) حَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: كُنْتُ رِذْفَ النَّبِيِّ ﷺ، لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا مُوَحَّرَةُ الرَّحْلِ. فَقَالَ: "يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ!" قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: "يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ!" قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: "يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ!" قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: "هَلْ تَذَرِي مَا حَقَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ؟" قَالَ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.....

حواحد، وذلك فيما ليس تحته عمل، ولا فيه حد من حدود الشريعة، وقال: ومثل هذا عن الصحابة رضي الله عنهم في ترك الحديث بما ليس تحته عمل، ولا تدعو إليه ضرورة، أو لا تحمله عقول العامة، أو خشيت مضرته على قائله أو سامعه، لا سيما ما يتعلق بأخبار المنافقين والإمارة ونعيين قوم وُصفوا بأوصاف غير مُستَحَسنة، وذم آخرين ولعنهم، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "وَقَدْ أَحْبَطَ بِنَفْسِي" معناه قريت من الموت وأيست من النجاة والحياة، قال صاحب "التحرير": أصل الكلمة في الرجل يجتمع عليه أعداؤه فيقصدهونه فيأخذون عليه جميع الجوانب بحيث لا يبقى له في الخلاص مطمع فيقال: أحاطوا به أي أطافوا به من جوانبه ومقصوده قرب موتي، والله أعلم.

ضبط الأسماء: قوله: "هذاب بن خالد" هو بفتح الهاء وتشديد الدال المهملة وآخره باء موحدة، ويقال: هُدْبَةٌ بضم الهاء وإسكان الدال، وقد ذكره مسلم رحمه في مواضع من الكتاب يقول في بعضها: هُدْبَةٌ، وفي بعضها: هَذَابٌ، واتفقوا على أن أحدهما اسم والآخر لقب، ثم اختلفوا في الاسم منهما، فقال أبو علي القماني وأبو محمد عبد الله بن الحسن الططيسي وصاحب "المطالع" والحافظ عبد الغني المقدسي المتأخر: هُدْبَةٌ هو الاسم، وهَذَابٌ لقب. وقال غيرهم: هَذَابٌ اسم، وهُدْبَةٌ لقب، واختار الشيخ أبو عمرو هذا، وأنكر الأول. وقال أبو الفضل الفلكي الحافظ: إنه كان يغضب إذا قيل له هُدْبَةٌ. وذكره البخاري في تاريخه فقال: هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ ولم يذكره هَذَابًا، فظاهره أنه اختار أن هُدْبَةٌ هو الاسم، والبخاري أعرف به من غيره فإنه شيخ البخاري ومسلم رحمه، والله أعلم.

شرح الغريب: أما قوله: "رِذْفٌ" فهو بكسر الراء وإسكان الدال، هذه الرواية المشهورة التي ضبطها معظم الرواة. وحكى القاضي عياض رحمه أن أبا علي الطبري الفقيه الشافعي أحد رواة الكتاب ضبطه بفتح الراء وكسر الدال، والرِذْفُ والرِذْفُ هو الراكب خلف الراكب، يقال منه: رِذْفُهُ بكسر الدال في الماضي وفتحها في المضارع إذا ركبت خلفه، وأردفته أنا، وأصله من ركوبه على الرِذْفِ وهو العَصُرُ، قال القاضي: ولا وجه لرواية الطبري إلا أن يكون فعل هنا اسم فاعل مثل: عَجَلَ وَزَمِنَ إن صحت رواية الطبري، والله تعالى أعلم.

قوله: "لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا مُوَحَّرَةُ الرَّحْلِ". أراد المبالغة في شدة قربهما ليكون أوقع في نفس سامعه؛ لكونه أضيظ. وأما موَحَّرَةُ الرحل، فبضم الميم بعده همزة ساكنة ثم خاء مكسورة هذا هو الصحيح، وفيه لغة أخرى مُوَحَّرَةٌ يفتح الهمزة -

قَالَ: "إِنِ حَقَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ * وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا"، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: "يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ!" قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَسَعْدَيْكَ. قَالَ: "هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟" قَالَ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ."

-والحاء المشددة. قال القاضي عياض رحمه الله: أنكر ابن قتيبة فتح الحاء، وقال ثابت: مؤخره الرجل ومقدمته بفتحهما، ويقال: آخره الرجل همزة ممدودة، وهذه أفصح وأشهر، وقد جمع الخوهري في "صحاحه" فيها ست لغات، فقال: في قادمي الرجل ست لغات: مُقَدِّم ومُقدِّمة بكسر الدال مخففة، ومُقَدَّم ومُقدِّمة بفتح الدال مشددة، وقادم وقادمة قال: وكذلك هذه اللغات كلها في آخره الرجل، وهي العود الذي يكون خلف الراكب. ويجوز في "يا معاذ بن جبل" وجهان لأهل العربية: أشهرهما وأرجحهما فتح معاذ، والثاني ضمه، ولا خلاف في نصب ابن. وقوله: "لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ"، في معنى لَبَّيْكَ أقوال نشر هنا إلى بعضها، وسيأتي إيضاحها في "كتاب الحج" - إن شاء الله تعالى -، والأظهر أن معناها إجابة لك بعد إجابة للتأكيد.

وقبل معناه: قرباً منك وطاعة لك. وقيل: أنا مقيم على طاعتك. وقيل: محبي لك. وقيل غير ذلك. ومعنى "سعديك" أي ساعدت طاعتك مساعدة بعد مساعدة. وأما تكريره ﷺ نداء معاذ ﷺ فل تأكيد الاهتمام بما يحيره، وليكمل تنبيه معاذ فيما يسمعه، وقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لهذا المعنى، والله أعلم.

بيان معنى الحق: قوله ﷺ: "هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟" وهي تدري ما حق العباد على الله تعالى: قال صاحب "التحرير": أعلم أن الحق كل موجود متحقق، أو ما سيوجد لا محالة، والله سبحانه وتعالى هو الحق الموجود الأزلي الباقي الأبدى، والموت والساعة والجنة والنار حق؛ لأنها واقعة لا محالة، وإذا قيل للكلام الصدق حق فمعناه أن الشيء المحير عنه بذلك الحيز واقع متحقق لا تردد فيه، وكذلك الحق المستحق على العبد من غير أن يكون فيه تردد وتحير، فحق الله تعالى على العباد معناه ما يستحقه عليهم متحققاً عليهم، وحق العباد على الله تعالى معناه أنه متحقق لا محالة، هذا كلام صاحب "التحرير".

وقال غيره: إنما قال: حقهم على الله تعالى على جهة المقابلة لحقه عليهم، ويجوز أن يكون من نحو قول الرجل لصاحبه: حقك واجب علي، أي متأكد قياسي به. ومنه قول النبي ﷺ: "حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام" والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا" فقد تقدم في أواخر الباب الأول من "كتاب الإيمان" بيانه ووجه الجمع بين هذين اللفظين، والله أعلم.

"قوله: "أَنْ يَعْبُدُوهُ" الظاهر أن المراد التوحيد، ويحتمل أن المراد مطلق الطاعة، وعلى الثاني فقوله: أن لا يعبدوا على الظاهر. وعلى الأول فالمراد نفي الدوام.

١٤٤ - (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ سَلَامٌ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: كُنْتُ رِذْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى حِمَارٍ يُقَالُ لَهُ "عَفِيرٌ"، قَالَ: فَقَالَ: يَا مُعَاذُ! أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟ قَالَ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: "فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ، وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا" * قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا أَبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: "لَا تُبَشِّرْهُمْ، فَيَبْكَلُوا". *

قوله: "كنت رذف رسول الله ﷺ على حمار يقال له عفير" يعين مهلة مضمومة ثم فاء مفتوحة، هذا هو الصواب في الرواية، وفي الأصول المعتمدة، وفي كتب أهل المعرفة بذلك. قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: وقول القاضي عياض رحمه الله أنه يغني معجمة متروك، قال الشيخ: وهو الحمار الذي كان له ﷺ، قيل: إنه مات في حجة الوداع، قال: وهذا الحديث يقتضي أن يكون هذا في مرة أخرى غير المرة المتقدمة في الحديث السابق، فإن مؤخرة الرحل تختص بالابل ولا تكون على حمار، قلت: ويحتمل أن يكونا قضية واحدة، وأراد بالحديث الأول قدر مؤخرة الرحل، والله أعلم.

قوله: "عن أبي حصين" هو بفتح الحاء وكسر الصاد واسمه عاصم، وقد تقدم بيانه في أول مقدمة الكتاب. قوله ﷺ في حديث محمد بن مثنى وابن بشار: "أن يعبد الله ولا يشرك به شيء" هكذا ضبطناه "يُعْبَدُ" بضم المثناة تحت، وشيء بالرفع، وهذا ظاهر. وقال الشيخ أبو عمرو رحمه الله: ووقع في الأصول "شيئاً" بالنصب وهو صحيح على التردد في قوله: "يعبد الله ولا يشرك به شيئاً"، بين وجوه ثلاثة: أحدها "يُعْبَدُ الله" بفتح الباء التي هي للمذكر الغائب، أي يُعْبَدُ الْعَبْدُ الله ولا يشرك به شيئاً، قال: وهذا الوجه أوجه الوجوه. والثاني: "يُعْبَدُ" بفتح المثناة فوق للسخط على التخصيص لمعاذ؛ لكونه المخاطب، والتثنية على غيره. والثالث: يُعْبَدُ بضم أوله ويكون شيئاً كناية عن المصدر لا عن المفعول به، أي لا يُشْرِكُ به إشراكاً، ويكون الجار والمجرور هو القائم مقام الفاعل. قال: وإذا لم تعين الرواية شيئاً من هذه الوجوه، فحق على من يروي هذا الحديث منا أن ينطق بها كلها، -

* قوله: "أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً" لا يبدؤ من حمل النفي على نفي الدوام، ومن حمل الشرك به على مطلق الكفر حتى يعم الكفر بمحمد النبوة.

* قوله: "لا تبشروهم" ولا يتأني إخبار معاذ رحمه الله بالحديث هذا النهي؛ لجواز أنه علم أن النهي عن كتمان العلم كان بعد ذلك فرأه منسوخاً به، وكون الخاص يخص العام سواء كان متقدماً أو متأخراً كما هو مذهب بعض الأصوليين غير لازم على معاذ؛ لجواز أنه لا يرى هذا القول حقاً، والله أعلم.

١٤٥- (١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ: قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ وَالْأَشْعَثِ بْنِ سَلِيمٍ، أَنَّهُمَا سَمِعَا الْأَسْوَدَ بْنَ هِلَالٍ يُحَدِّثُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا مُعَاذُ! أَتَدْرِي مَا حَقَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ؟" قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: "أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ وَلَا يُشْرَكَ بِهِ شَيْئًا"، قَالَ: "أَتَدْرِي مَا خَفُّهُمْ عَلَيْهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟" فَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: "أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ".

١٤٦- (١١) حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ. حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذًا يَقُولُ: دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: "هَلْ تَدْرِي مَا حَقَّ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ" نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

١٤٧- (١٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ. قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنَّا قُعُودًا حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَعَنَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي نَفَرٍ.

حواذًا بعد واحد، ليكون آتياً بما هو المقول منها في نفس الأمر جزءاً، والله أعلم. هذا آخر كلام الشيخ. وما ذكرناه أولاً صحيح في الرواية والمعنى، والله أعلم.

قوله في آخر روايات حديث أبي ذر رضي الله عنه: "نحو حديثهم" يعني أن القاسم بن زكريا شيخ مسلم في الرواية الرابعة رواه نحو رواية شيوخ مسلم الأربعة المذكورين في الروايات الثلاث المتقدمة وهم: هذَّاب، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن مثنى، وابن بشار، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وقوله في رواية القاسم هذه: "حدثنا القاسم، حدثنا حسين، عن زائدة" هكذا هو في الأصول كلها حسين بالسين، وهو الصواب. وقال القاضي عياض: وقع في بعض الأصول حصين بالصاد وهو غلط، وهو حسين بن علي الحنفِيُّ، وقد تكررت روايته عن زائدة في الكتاب، ولا يعرف حصين بالصاد عن زائدة، والله أعلم.

قوله: "حدثني أبو كثر"، هو بالثالثة واسمه: يزيد بالزاي ابن عبد الرحمن بن أذينة، ويقال: ابن غفيلة بضم الغين المعجمة وبالفاء، ويقال: ابن عبد الله بن أذينة، قال أبو عَوَّانة الأسفرائيني في "مستنده": غفيلة أصح من أذينة.

شرح الغريب: قوله: "كنا قُعُودًا حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ معنا أبو بكر وعمر رضي الله عنهما في نفر" قال أهل اللغة: يقال قعدنا حَوْلَهُ وَحَوْلِيهِ وَحَوَالِيهِ وَحَوَالَهُ بفتح الحاء واللام في جميعها أي على جوانبه، قالوا: ولا يقال حوَالِيهِ يَكْمُرُ اللَّام. وأما قوله: "معنا أبو بكر وعمر" فهو من فصيح الكلام وحسن الإخبار، فإنهم إذا أرادوا الإخبار عن جماعة فاستكثروا أن يذكروا جميعهم بأسمائهم ذكروا أشرفهم أو بعض أشرفهم، ثم قالوا: وغيرهم. وأما قوله: "معنا" -

فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِنَا، فَأَبْطَأَ عَلَيْنَا، وَخَشِينَا أَنْ يُقْتَطَعَ دُونَنَا، * وَفَرَعْنَا وَقُمْنَا، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَرَعَ، فَخَرَجْتُ أَبْتَغِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. حَتَّى أَتَيْتُ حَائِطًا لِلْأَنْصَارِ لِبَنِي النَّجَّارِ. فَدَرْتُ بِهِ هَلْ أَحَدٌ لَهُ بَابٌ، فَلَمْ أَحَدْ، فَإِذَا رَبِيعٌ يَدْخُلُ فِي جَوْفِ حَائِطٍ مِنْ بَنِي خَارِجَةَ - وَالرَّبِيعُ: الْحَدُولُ -

فتح العين هذه اللغة المشهورة، ويجوز تسكينها في لغة حكاها صاحب "المحكم" والجوهري وغيرهما وهي للمصاحبة، قال صاحب "المحكم": "مع" اسم معناه الضحبة، وكذلك "مع" بإسكان العين، غير أن الحركة تكون اسماً وحرفاً، والساكنة لا تكون إلا حرفاً.

قال اللحياني: قال الكسائي: ربيعةٌ وعَنَمٌ يسكنون فيقولون: مَعَكُمْ وَمَعْنَا، فإذا جاءت الألف واللام، أو ألف الوصل اختلفوا، فبعضهم يفتح العين، وبعضهم يكسرها، فيقولون: مَعَ القوم مَعَ ابنك، وبعضهم يقول: مَعَ القوم مَعَ ابنك، أما مَنْ فتح فبناه على قولك: كنا مَعًا ونَحْنُ مَعًا، فلما جعلها حرفاً وأخرجها عن الاسم حذف الألف وترك العين على فتحها، وهذه لغة عامة العرب. وأما مَنْ سَكَنَ ثم كسر عند ألف الوصل، فأخرجه مخرج الأدوات مثل: هَلْ وَبَلْ، فقال مع القوم كقولك: هَلِ القوم وبَلِ القوم، وهذه الأحرف التي ذكرتها في "مع" وإن لم يكن هذا موضعها فلا ضرر في التنبيه عليها لكثرة ترددها، والله أعلم.

قوله: "فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِنَا" وقال بعده: "كُنْتُ بَيْنَ أَظْهُرِنَا"، هكذا هو في الموضعين "أَظْهُرِنَا". وقال القاضي عياض رحمه الله: ووقع الثاني في بعض الأصول ظَهْرِنَا، وكلاماً صحيح، قال أهل اللغة: يقال: نحن بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ وَظَهْرَيْكُمْ وَظَهْرَانَيْكُمْ بفتح النون أي بينكم. قوله: "وَخَشِينَا أَنْ يُقْتَطَعَ دُونَنَا" أي يصاب بمكروه من عدو، إما يأسر، وإما بغيره.

قوله: "وَفَرَعْنَا وَقُمْنَا فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَرَعَ" قال القاضي عياض رحمه الله: الْفَرْعُ يكون بمعنى الرَّوْع، وبمعنى المبوب للشيء والاهتمام به، وبمعنى الإغاثة، قال: فتصح هذه المعاني الثلاثة، أي دَعَرْنَا لاحتباس النبي ﷺ عناء، ألا تراه كيف قال: "وَخَشِينَا أَنْ يُقْتَطَعَ دُونَنَا". ويدل على الوجهين الآخرين قوله: فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَرَعَ. قوله: "حَتَّى أَتَيْتُ حَائِطًا لِلْأَنْصَارِ" أي يستأنأ، وسمي بذلك؛ لأنه حائط لا سقف له.

شرح الغريب: قوله: "فَإِذَا رَبِيعٌ يَدْخُلُ فِي جَوْفِ حَائِطٍ مِنْ بَنِي خَارِجَةَ وَالرَّبِيعُ الْجَدُولُ" أما الرِّبِيعُ فيفتح الراء على لفظ الربيع الفصل المعروف، والجدول بفتح الجيم وهو النهر الصغير، وجمع الربيع أربعاء كـ"نبي" وأنبياء. وقوله: "بَنِي خَارِجَةَ" هكذا ضبطناه بالتنوين في بئر وفي خارجة، على أن "خارجة" صفة لبئر، كذا نقله الشيخ أبو عمرو بن الصلاح عن الأصل الذي هو بخط الحافظ أبي عامر العبدري، والأصل المأخوذ عن الجلودي. وذكر -

قوله: "أَنْ يُقْتَطَعَ دُونَنَا" أي قبل وصولنا إليه.

فَاحْتَفَزْتُ كَمَا يَحْتَفِزُ الثَّعْلَبُ، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ "أَبُو هُرَيْرَةَ؟" فَقُلْتُ: "نَعَمْ" يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" قُلْتُ: كُنْتُ بَيْنَ أَظْهُرِنَا، فَقُمْتُ فَأَبْطَأْتُ عَلَيْنَا، فَحَشِينَا أَنْ نُقْتَطَعَ دُونَنَا، فَفَزِعْنَا، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَرَعَ، فَأَتَيْتُ هَذَا الْحَائِطَ. فَاحْتَفَزْتُ كَمَا يَحْتَفِزُ الثَّعْلَبُ. وَهَؤُلَاءِ النَّاسُ وَرَائِي، فَقَالَ: "يَا أَبَا هُرَيْرَةَ" - وَأَعْطَانِي نَعْلَيْهِ - قَالَ: "اذهَبْ بِنَعْلَيْ هَاتَيْنِ

- الحافظ أبو موسى الأصبهاني وغيره أنه روي على ثلاثة أوجه: أحدها: هذا. والثاني: من بئر خارجة بتوابع "بئر" وهما في آخر "خارجة" مضمومة، وهي هاء ضمير الحائط أي البئر في موضع خارج عن الحائط. والثالث: من بئر خارجة بإضافة "بئر" إلى "خارجة" آخره تاء التأنيث وهو اسم رجل، والوجه الأول هو المشهور الظاهر، وخالف هذا صاحب "التحريم" فقال: الصحيح هو الوجه الثالث قال: والأول تصحيف. قال: والبئر يعنون بها البستان قال: وكثيراً ما يفعلون هذا فيسمون البساتين بالآبار التي فيه، يقولون: بئر أريس، وبئر بضاعة، وبئر حاء، وكلها بساتين. هذا كلام صاحب التحريم، وأكثره أو كله لا يوافق عليه، والله أعلم. والبئر مؤنثة مهموزة يجوز تخفيف همزها، وهي مشتقة من بَارَتْ أَيْ حَفَرْتُ، وجمعها في القلة أَبُورٌ وَأَبَارٌ همزة بعد الياء فيهما، ومن العرب من يقلب همزة في آبار وينقل فيقول: "آبار"، وجمعها في الكثرة بَنَارٌ بكسر الباء بعدها همزة، والله أعلم.

قوله: "فَاحْتَفَزْتُ كَمَا يَحْتَفِزُ الثَّعْلَبُ" هذا قد روي على وجهين: روي بالزاي وروي بالراء. قال القاضي عياض: رواه عامة شيوخنا بالراء عن العبدري وغيره. قال: وسعنا عن الأسدي عن أبي الليث الشاشي عن عبد العافر الفارسي عن الجلودي بالزاي وهو الصواب، ومعناه تَضَامَنْتُ ليسعني المدخل، وكذا قال الشيخ أبو عمرو إنه بالزاي في الأصل الذي بخط أبي عامر العبدري، وفي الأصل المأخوذ عن الجلودي، وأما رواية الأكثرين، وأن رواية الزاي أقرب من حيث المعنى، ويدل عليه تشبيهه بفعل الثعلب وهو تضامه في المضائق، وأما صاحب "التحريم" فأنكر الزاي وخطأ رواها واختار الراء وليس اختياره بمختار، والله تعالى أعلم. قوله: "فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ" فقال أبو هريرة؟ قلت نعم؟ معناه أنت أبو هريرة.

قوله: "فَقَالَ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! وَأَعْطَانِي نَعْلَيْهِ وَقَالَ: اذهَبْ بِنَعْلَيْ هَاتَيْنِ" في هذا الكلام فائدة لطيفة، فإنه أعاد لفظة قال، وإنما أعادها لطول الكلام وحصول الفصل بقوله: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! وأعطاني نعليه وهذا حسن وهو موجود في كلام العرب، بل جاء أيضاً في كلام الله تعالى. قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَوَلَّمَا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ (البقرة: ٨٩) قال الإمام أبو الحسن الواحدي. قال محمد بن يزيد: قوله تعالى: ﴿فَوَلَّمَا جَاءَهُمْ﴾ تكرير للأول لطول الكلام. قال: ومثله قوله تعالى: ﴿فَوَلَّمَا جَاءَهُمْ﴾ (المؤمنون: ٣٥) أعاد أنكم لطول الكلام، والله أعلم. وأما إعطاؤه الثعلبين فلنكون علامة ظاهرة معلومة عندهم يعرفون بها أنه لقي النبي ﷺ، ويكون أوقع في نفوسهم -

فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءَ هَذَا الْحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُسْتَقِيمًا بِهَا قَلْبُهُ، فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ" فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ لَقِيتُ عُمَرُ. فَقَالَ: مَا هَاتَانِ التَّعْلَانِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟! فَقُلْتُ: هَاتَيْنِ تَعْلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بَعَثَنِي بِهِمَا. مَنْ لَقِيتُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَقِيمًا بِهَا قَلْبُهُ، بَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ. فَضْرَبَ عُمَرُ يَدَيْهِ بَيْنَ ثَدْيَيْ، فَخَرَزْتُ لِاسْتَيْ، فَقَالَ: ارْجِعْ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ!

= لما يخبرهم به عنه ﷺ، ولا يتكرر كون مثل هذا يفيد تأكيدا وإن كان خبره مقبولا من غير هذا، والله أعلم. قوله ﷺ: "فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستقيما بها قلبه فبشره بالجنة" معناه أخبرهم أن من كانت هذه صفته فهو من أهل الجنة، وإلا فأبو هريرة لا يعلم استيقان قلوبهم، وفي هذا دلالة ظاهرة لمذهب أهل الحق أنه لا ينفع اعتقاد التوحيد دون النطق، ولا النطق دون الاعتقاد، بل لا بد من الجمع بينهما، وقد تقدم إيضاحه في أول الباب، وذكر القلب هنا للتأكيد ونفي توهم المجاز، وإلا فلاستيقان لا يكون إلا بالقلب.

قوله: "فقال ما هاتان التعلان يا أبا هريرة؟ فقلت: هاتين تعلا رسول الله ﷺ يعني بهما" هكذا هو في جميع الأصول فقلت "هاتين تعلا" بنصب "هاتين" ورفع "تعلا" وهو صحيح، معناه فقلت يعني هاتين هما تعلا رسول الله ﷺ فنصب "هاتين" بإضمار يعني وحذف "هما" التي هي المبتدأ للعلم به، وأما قوله: "بعثني بهما" فهكذا ضبطناه بما على الثانية، وهو ظاهر، ووقع في كثير من الأصول أو أكثرها بما من غير ميم وهو صحيح أيضا، ويكون الضمير عائدا إلى العلامة، فإن التعلين كانا علامة، والله أعلم.

قوله: "فضرب عمر يديه بين ثديي فخرزت لاستي فقال: أرجع يا أبا هريرة! أما قوله "ثديي" فتثنية ثدي بفتح التاء وهو مذكر، وقد يؤتى في لغة قبيلة، واختلفوا في اختصاصه بالمرأة، فمنهم من قال: يكون للرجل والمرأة، ومنهم من قال: هو للمرأة خاصة، فيكون إطلاقه في الرجل مجازا واستعارة، وقد كثر إطلاقه في الأحاديث للرجل، وسأزيده إيضاحا - إن شاء الله تعالى - في باب غلط تحريم قتل الإنسان نفسه.

وأما قوله "لاستي" فهو اسم من أسماء الدبر، والمستحب في مثل هذا الكناية عن قبيح الأسماء واستعمال المجاز والألفاظ التي تحصل الغرض، ولا يكون في صورتها ما يستحيا من التصريح بحقيقة لفظه، ولهذا الأدب جاء القرآن العزيز والعسن، كقوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ أَنْصَبُمْ أَزْفَتُ إِلَىٰ بُنْيَابِكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٧) ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ (النساء: ٢١) ﴿وَإِنْ طَلَفْتُمْ هُنَّ مِنْ قَتْلِ أَنْ تَمْشَوْهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٧) ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِبِ﴾ (المائدة: ٦) ﴿فَاعْتَرَبُوا نِسَاءً فِي الْمَجْهِيصِ﴾ (البقرة: ٢٢٢) وقد يستعملون صريح الاسم =

"قوله: 'فصرب عمر' إلى آخره. لعله لما رأى المصلحة في عدم التبشير، أراد أن يعرضها على النبي ﷺ، وأراد من أبي هريرة أن يرجع إلى النبي ﷺ ولا يبشر قبل ذلك، ورأى منه عدم الرجوع بوجه آخر، فجعل الضرب وسيلة إليه، والله أعلم، ولم يرد به أن يؤذي أبا هريرة ﷺ ولا أن يرد أمره ﷺ.

فَرَجَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَجْهَشْتُ بُكَاءً، وَرَكِبَنِي عُمَرُ، فَإِذَا هُوَ عَلَى أَثَرِي، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا لَكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟" قُلْتُ: لَقِيتُ عُمَرَ فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي بَعَثَنِي بِهِ، فَضَرَبَ بَيْنَ ثَدْيِي ضَرْبَةً. حَرَرْتُ لِاسْتِنْي، قَالَ: ارْجِعْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا عُمَرُ! مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟" قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ﷺ يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي أَبْعَثْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ بِعَلِّيكَ، مَنْ لَقِيَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَيِقِّنًا بِهَا قَلْبُهُ، بَشْرَهُ بِالْحَنَّةِ؟ قَالَ: "نَعَمْ" قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ. فَإِنِّي أَخَشَى أَنْ يَتَكَلَّ النَّاسُ عَلَيْهَا، فَخَلَّاهُمْ يَعْمَلُونَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَخَلَّاهُمْ".

=مصلحة راححة، وهي إزالة اللبس، أو الاشتراك، أو نفي الجواز، أو نفي ذلك، كقوله تعالى: ﴿الْوَالِدَةُ الْوَالِدَةُ وَالْوَالِدَةُ﴾ (النور: ٢) وكقوله ﷺ: "أَبْكَيْتُهَا" وكقوله ﷺ: "أَدِيرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ" وكقول أبي هريرة رَضِيَ عَنْهُ: "الْحَدِيثُ قُضِيَ أَوْ ضُرَاطٌ" ونظائر ذلك كثيرة. واستعمال أبي هريرة هنا لفظ الاست من هذا القبيل، والله أعلم. وأما دفع عمر رَضِيَ عَنْهُ له فلم يقصد به سقوطه وإبداءه، بل قصد رده عما هو عليه، وضرب يده في صدره ليكون أبلغ في زجره. توجيه دفع عمر أبي هريرة ومراجعته الرسول ﷺ: قال القاضي عياض وغيره من العلماء رَضِيَ عَنْهُمْ: وليس فعل عمر رَضِيَ عَنْهُ ومراجعته النبي ﷺ اعتراضاً عليه ورداً لأمره، إذ ليس فيما بعث به أبي هريرة غير تطيب قلوب الأمة وبشراهم، فرأى عمر رَضِيَ عَنْهُ أَنْ كَسَمَ هَذَا عَنْهُمْ أَصْلَحَ لَهُمْ وَأَحْرَى أَنْ لَا يَتَكَلَّوْا، وَأَنَّهُ أَعُوذُ عَلَيْهِمْ بِالْخَيْرِ مِنْ مَعْلَلِ هَذِهِ الْبَشْرَى، فَلَمَّا عَرَضَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ صَوَّبَهُ فِيهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. وفي هذا الحديث أن الإمام والكبير مطلقاً إذا رأى شيئاً ورأى بعض أتباعه خلافه أنه ينبغي للتابع أن يعرضه على المتبوع لينظر فيه، فإن ظهر له أن ما قاله التابع هو الصواب رجع إليه، وإلا بَيَّنَّ للتابع جواب الشبهة التي عرضت له، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "أَجْهَشْتُ بُكَاءً" وركبني عمر رَضِيَ عَنْهُ وَإِذَا هُوَ عَلَى أَثَرِي" أما قوله: "أَجْهَشْتُ" فهو بالميم والشين المعجمة والمهمزة والماء مفتوحتان، هكذا وقع في الأصول التي رأيناها، ورأيت في كتاب القاضي عياض رَضِيَ عَنْهُ: فَجْهَشْتُ بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَهِيَ صَحِيحَانِ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يَقَالُ جَهَشْتَ جَهْشًا وَجَهْشًا، وَأَجْهَشْتَ إِجْهَاشًا، قَالَ الْقَاضِي عِيَاذُ ﷺ: وَهُوَ أَنْ يَفْزَعَ الْإِنْسَانُ إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ مَتَغَيَّرُ الْوَجْهَ مَتَهَيَّءٌ لِلْبُكَاءِ وَلَمَّا يَبْكُ بَعْدَ، قَالَ الطَّبْرِيُّ: هُوَ الْفَزَعُ وَالِاسْتِغَاثَةُ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: جَهَشْتَ لِلْبُكَاءِ وَالْحُزْنِ وَالشُّوقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وأما قوله "بُكَاءً" فهو منصوب على المفعول له، وقد جاء في رواية "لِلْبُكَاءِ" وَالْبُكَاءُ يُعَدُّ وَيُقَصَّرُ لُغَتَانِ. وأما قوله: "وَرَكِبَنِي عُمَرُ" فمعناه: تبعني ومشي خلفي في الحال بلا مهلة. وأما قوله: على أَثَرِي ففيه لغتان مشهورتان: بكسر الهمزة وإسكان التاء ويفتحهما، والله أعلم. قوله: "يَا أَبَا أَنْتَ وَأُمِّي" معناه: أنت مفدى، أو أفديك بأبي وأمي.

فقه الحديث: وأعلم أن حديث أبي هريرة هذا مشتمل على فوائد كثيرة تقدم في أثناء الكلام منه جُمْلٌ، ففيه جلوس العالم لأصحابه ولغيرهم من المستفتين وغيرهم يعلمهم ويفيدهم ويفيهم. وفيه: ما قدمناه أنه إذا أراد ذكر-

١٤٨ - (١٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، - وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رَدِّفُهُ عَلَى الرَّحْلِ - فَقَالَ "يَا مُعَاذُ" قَالَ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: "يَا مُعَاذُ"، قَالَ: لَيْتَكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: "يَا مُعَاذُ" قَالَ: لَيْتَكَ رَسُولَ اللَّهِ! وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: "مَا مِنْ عَبْدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ". قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا أَخْبَرُ بِهَا النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟

- جماعة كثيرة، فاقترصر على ذكر بعضهم ذكر أشرفهم أو بعض أشرفهم، ثم قال وغيرهم، وفيه: بيان ما كانت الصحابة يفتخرون عليه من القيام بحقوق رسول الله ﷺ وإكرامه والشفقة عليه والانعراج البالغ لما يطرقة ﷺ. وفيه: اهتمام الأتباع بحقوق متبوعهم، والاعتناء بتحصيل مصالحه ودفع المفسدات عنه، وفيه: جواز دخول الإنسان ملك غيره بغير إذنه إذا علم أنه يرضى ذلك لمودة بينهما، أو غير ذلك، فإن أبا هريرة رضي الله عنه دخل الحائط وأقره النبي ﷺ على ذلك، ولم ينقل أنه أنكر عليه، وهذا غير مختص بدخول الأرض، بل يجوز له الانتفاع بأدواته وأكل طعامه، والحمل من طعامه إلى بيته، وركوب دابته، ونحو ذلك من التصرف الذي يعلم أنه لا يشق على صاحبه، هذا هو المذهب الصحيح الذي عليه جماهير السلف والخلف من العلماء رضي الله عنهم، وصرح به أصحابنا. قال أبو عمر بن عبد البر: وأجمعوا على أنه لا يتجاوز الطعام وأشباهه إلى الدراهم والدنانير وأشباههما، وفي ثبوت الإجماع في حق من يقطع بطيب قلب صاحبه بذلك نظر، ولعل هذا يكون في الدراهم الكثيرة التي يشك أو قد يشك في رضاها، فإنهم اتفقوا على أنه إذا تشكك لا يجوز التصرف مطلقا فيما تشكك في رضا به.

ثم دليل الجواز في الباب الكتاب والسنة وفعل وقول أعيان الأمة، فالكتاب قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْآعْمَى خَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَنْعَرِ خَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَمْرِيِّ خَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ بَنِيكُمْ﴾، إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾ والسنة هذا الحديث وأحاديث كثيرة معروفة بنحوه، وأفعال السلف وأقوالهم في هذا أكثر من أن تحصى، والله تعالى أعلم.

وفي: إرسال الإمام والمتبوع إلى أتباعه بعلامة يعرفونها ليزدادوا بها طمأنينة، وفيه ما قدمناه من الدلالة لمذهب أهل الحق أن الإيمان المتحي من الخلود في النار لا بد فيه من الاعتقاد والتطوق، وفيه: جواز إمساك بعض العلوم التي لا حاجة إليها للمصلحة أو خوف المفسدة. وفيه إشارة بعض الأتباع على المتبوع بما يراه مصلحة، وموافقة المتبوع له إذا رآه مصلحة، ورجوعه عما أمر به بسببه، وفيه جواز قول الرجل للآخر: بأبي أنت وأمي. قال القاضي عياض رحمه الله: وقد كرهه بعض السلف وقال: لا يفدى بمسلم، والأحاديث الصحيحة تدل على جوازه، سواء كان المفدى به مسلما أو كافرا، حيا كان أو ميتا، وفيه غير ذلك، والله أعلم.

قول مسلم رحمه الله: "حدثني إسحاق بن منصور، أخبرني معاذ بن هشام، حدثني أبي عن قتادة، حدثنا أنس بن مالك رضي الله عنه" هذا الإسناد كله بصريون إلا إسحاق فإنه نيسابوري، فيكون الإسناد بيني وبين معاذ بن هشام نيسابورين وباقيه بصريون.

قَالَ: "إِذَا يَتَكَلَّمُوا" فَأَعْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ، تَأْتِمًا.

١٤٩ - (١٤) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ الْمُغِيرَةِ) قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَلَقِيتُ عِثْبَانَ، فَقُلْتُ: حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكَ. قَالَ: أَصَابَنِي فِي بَصَرِي بَعْضُ الشَّيْءِ،...

شرح الغريب وتوجيه تحديث معاذ بهذا الحديث عند موته: قوله: "فأعبر بها معاذ عند موته تأتماً" هو يفتح الحمزة وضم المثلثة المشددة، قال أهل اللغة: تأتم الرجل إذا فعل فعلاً يخرج به من الإثم، وتخرج: أزال عنه الحرج، وتحثت: أزال عنه الحدث، ومعنى تأتم معاذ أنه كان يحفظ علماً يخاف فواته وذهابه بموته، فحشي أن يكون ممن كنتم علماً، وممن لم يمثل أمر رسول الله ﷺ في تبليغ سنته فيكون تأتماً، فاحتاط وأخبر بهذه السنة عفاة من الإثم، وعلم أن النبي ﷺ لم ينه عن الإخبار بها نهياً تحريم.

قال القاضي عياض رحمه الله: لعل معاذاً لم يفهم من النبي ﷺ النهي، لكن كسر عزمه عما عرض له من بشرهم بدليل حديث أبي هريرة رحمه الله: "من لقيت يشهد أن لا إله إلا الله مُسْتَقِناً قلبه فبشره بالجنة". قال: أو يكون معناه بلغه بعد ذلك أمر النبي ﷺ لأبي هريرة، وخاف أن يكتم علماً علمه قيامه، أو يكون حمل النهي على إذاعته، وهذا الوجه ظاهر، وقد اختاره الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله فقال: منعه من التبشير العام خوفاً من أن يسمع ذلك من لا خبرة له ولا علم فيفتري ويتكل، وأخبر به ﷺ على الخصوص من آمن عليه الاغترار والاتكال من أهل المعرفة، فإنه أخبر به معاذاً فسلكت معاذ هذا المسلك، فأخبر به من الخاصة من رآه أهلاً لذلك.

قال: وأما أمره ﷺ في حديث أبي هريرة بالتبشير فهو من تغير الاجتهاد، وقد كان الاجتهاد جائزاً له وواقعاً منه ﷺ عند المحققين، وله مزية على سائر المجتهدين بأنه لا يقر على الخطأ في اجتهاده، ومن نفى ذلك وقال: لا يجوز له ﷺ القول في الأمور الدينية إلا عن وحي فليس يمتنع أن يكون قد نزل عليه ﷺ عند مخاطبته عمر ﷺ وحي بما أحابه به ناسخ لوحي سبق بما قاله أولاً ﷺ، هذا كلام الشيخ.

أقوال أهل العلم في اجتهاد النبي ﷺ: وهذه المسألة وهي اجتهاده ﷺ فيها تفصيل معروف. فأما أمور الدنيا فاتفق العلماء ﷺ على جواز اجتهاده ﷺ فيها ووقوعه منه. وأما أحكام الدين فقال أكثر العلماء بجواز الاجتهاد له ﷺ؛ لأنه إذا جاز لغيره فله ﷺ أولى، وقال جماعة: لا يجوز له لتقدمته على اليقين، وقال بعضهم: كان يجوز في الحروب دون غيرها، وتوقف في كل ذلك آخرون، ثم الجمهور الذين حوزوه اختلفوا في وقوعه، فقال الأكثرون منهم: وجد ذلك، وقال آخرون: لم يوجد، وتوقف آخرون، ثم الأكثرون الذين قالوا بالجواز والوقوع اختلفوا هل كان الخطأ جائزاً عليه ﷺ؟ فذهب المحققون إلى أنه لم يكن جائزاً عليه ﷺ، وذهب كثيرون إلى جوازه، ولكن لا يقر عليه بخلاف غيره، وليس هذا موضع استقصاء هذا، والله أعلم.

ضبط الأسماء: قوله: "حدثنا شيبان بن فروخ" هو يفتح الفاء وضم الراء وبالحاء المعجمة، وهو غير مصروف =

فَبَعَثْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَحِبُّ أَنْ تَأْتِيَنِي تُصَلِّيَ فِي مَنْزِلِي فَأَتَجِدَهُ مُصَلِّيً. قَالَ: فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَصْحَابِهِ. فَدَخَلَ وَهُوَ يُصَلِّي فِي مَنْزِلِي. وَأَصْحَابُهُ يَتَحَدَّثُونَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ أَمْسَدُوا عَظْمَ ذَلِكَ وَكَثِرَهُ إِلَى مَالِكِ بْنِ دُخَشِمٍ. قَالَ: وَدَّوْا أَنَّهُ عَلَيْهِ فَهَلَكَ، وَوَدَّوْا أَنَّهُ أَصَابَهُ شَرٌّ. فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ، وَقَالَ: "أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟" قَالُوا: إِنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ. وَمَا هُوَ فِي قَلْبِهِ. *قَالَ: "لَا يَشْهَدُ أَحَدٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ فَيَدْخُلَ النَّارَ، أَوْ تَطْعَمَهُ". قَالَ أَنَسٌ: فَأَعَجَبَنِي هَذَا الْحَدِيثُ. فَقُلْتُ لِأَبْنِي: اكْتُبْهُ، فَكُتِبَ.

-لللمعة والعلمية، قال صاحب كتاب "العين": فروخ اسم ابن إبراهيم الخليل عليه السلام هو أبو العجم، وكذا نقل صاحب "المطالع" وغيره أن فروخ ابن إبراهيم عليه السلام وأنه أبو العجم، وقد نص جماعة من الأئمة على أنه لا ينصرف لما ذكرناه، والله أعلم.

قوله: "حدثني ثابت عن أنس بن مالك عليه السلام قال: حدثني محمود بن الربيع عن عتيان بن مالك قال: قدمت المدينة ففقت عتيان فقلت حديث بعني عنك هذا اللفظ شبه بما تقدم في هذا الباب من قوله: عن ابن مخيريز عن الصَّابِغِيِّ عن عباد بن الصامت يحدِّث. وقد قدمنا بيانه ووضحناه وتقرير هذا الذي نحن فيه حديثي محمود بن الربيع عن عتيان بحديث قال فيه محمود: قدمت المدينة ففقت عتيان.

لطيفة الإسناد: وفي هذا الإسناد لطيفتان من لطائفهما: إحداهما: أنه اجتمع فيه ثلاثة صحابييون، بعضهم عن بعض، وهم أنس ومحمود وعتيان. والثانية: أنه من رواية الأكابر عن الأصاغر، فإن أنسا أكبر من محمود سنًّا وعلمًا ومرتبةً يحدِّث. وقد قال في الرواية الثانية: عن ثابت عن أنس قال: حدثني عتيان بن مالك، وهذا لا يخالف الأول، فإن أنسا سمعه أولاً من محمود عن عتيان، ثم اجتمع أنس بعتيان فسمعه منه، والله أعلم.

وعتيان بكسر العين المهمة وبعدها تاء مثناة من فوق ساكنة ثم باء موحدة، وهذا الذي ذكرناه من كسر العين هو الصحيح المشهور الذي لم يذكر الجمهور سواه. وقال صاحب "المطالع": وقد ضبطناه من طريق ابن سهل بالضم أيضاً، والله أعلم.

شرح الكلمات: قوله: "صابغيني بصري بعض الشيء" وقال في الرواية الأخرى: عَمَى، يحتمل أنه أراد ببعض الشيء، العمى وهو ذهاب البصر جميعه، ويحتمل أنه أراد به ضعف البصر وذهاب معظمه، وسماه عَمَى في الرواية الأخرى لقربه منه ومشاركته إياه في قوايت بعض ما كان حاصلاً في حال السلامة، والله أعلم.

قوله: "ثم أَمْسَدُوا عَظْمَ ذَلِكَ وَكَثِرَهُ إِلَى مَالِكِ بْنِ دُخَشِمٍ" أما عَظْمُ فهو بضم العين وإسكان الظاء أي معظمه. -

*قوله: "قال: لا يشهد أحد أنه لا إله إلا الله وأني رسول الله فيدخل النار" ليس المراد كيفما يشهد، كما هو مقتضى ظاهر المقابلة، بل المراد هي الشهادة بذلك من القلب، وكأنه بين ذلك على أن القائل المذكور قائل من القلب، والمراد بقوله: "فيدخل" فيدوم دخوله فيها.

١٥٠ - (١٥) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعُبَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عِثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّهُ عَمِيَ، فَأَرْسَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: تَعَالَ فَحُطَّ لِي مَسْجِدًا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَجَاءَ قَوْمُهُ، وَنُعِتَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ مَالِكُ بْنُ الدُّخَيْشِمِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ.

وأما كثرة فيضم الكاف وكسرها لغتان فصيحتان مشهورتان، وذكرهما في هذا الحديث القاضي عياض وغيره، لكنهم رجحوا الضم، وقرئ قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ﴾ (النور: ١١) بكسر الكاف وضمها، الكسر قراءة القراء السبعة، والضم في الشواف.

قال الإمام أبو إسحاق الثعلبي المفسر رحمه الله: قراءة العامة بالكسر، وقراءة حميد الأعرج ويعقوب الحضرمي بالضم، قال أبو عمرو بن العلاء: هو عطاء، وقال الكسائي: هما لغتان، والله أعلم. ومعنى قوله: "أسندوا عظم ذلك وكبره" أنهم تحدثوا وذكروا شأن المنافقين وأفعالهم القبيحة وما يلقون منهم، ونسبوا معظم ذلك إلى مالك.

ضبط الاسم وترجمة مالك بن دُخَيْشَم: وأما قوله: ابن دُخَيْشَم فهو بضم الدال المهملة وإسكان الحاء المعجمة وضم الشين المعجمة وبعدها ميم، هكذا ضبطناه في الرواية الأولى، وضبطناه في الثانية بزيادة ياء بعد الحاء على التصغير، وهكذا هو في معظم الأصول، وفي بعضها في الثانية مكسر أيضاً، ثم إنه في الأولى بغير ألف ولام، وفي الثانية بالأنف واللام، قال القاضي عياض رحمه الله: رويناه دُخَيْشَم مَكْبَرًا، ودُخَيْشَم مَصْغَرًا، قال: ورويناه في غير مسلم بالنون بدل الميم مكبرا ومصغرا. قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: ويقال أيضاً ابن الدُّخَيْشَم بكسر الدال والشين، والله أعلم.

واعلم أن مالك بن دُخَيْشَم هذا من الأنصار، ذكر أبو عمر بن عبد البر اختلافاً بين العلماء في شهوده العقبة، قال: ولم يختلفوا أنه شهد بدرًا وما بعدها من المشاهد، قال: ولا يصح عنه النفاق، فقد ظهر من حسن إسلامه ما يمنع من اتهامه، هذا كلام أبي عمر رحمه الله: قلت: وقد نص النبي ﷺ على إيمانه باطنا وبراهنه من النفاق بقوله ﷺ في رواية البخاري رحمه الله: "ألا تراه قال: لا إله إلا الله يتنفي بها وجه الله تعالى" فهذه شهادة من رسول الله ﷺ له بأنه قالها مصدقاً بما معتقداً صدقها، متقرباً بها إلى الله تعالى، وشهد له في شهادته لأهل بدر بما هو معروف، فلا ينبغي أن يشك في صدق إيمانه رحمه الله.

وفي هذه الزيادة رد على غلاة المرجئة القائلين بأنه يكفي في الإيمان النطق من غير اعتقاد، فإنهم تعلقوا بمثل هذا الحديث، وهذه الزيادة تدفعهم، والله أعلم.

قوله: "وودوا أنه دعا عليه فهلك، وودوا أنه أصابه شر" هكذا هو في بعض الأصول "شر"، وفي بعضها بشر" بزيادة الباء الجارة، وفي بعضها شيء وكله صحيح، وفي هذا دليل على جواز محي هلاك أهل النفاق والشفاق ووقوع المكروه بهم.

قوله: "فَحُطُّ بُيُوتِ مُسْجِدِهِ" أي أعلم لي على موضع لأتخذ مسجداً أي موضعاً أجعل صلاتي فيه متبركاً بآثارك، والله أعلم.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث أنواع من العلم تقدم كثير منها، ففيه التبرك بآثار الصالحين. وفيه زيارة العلماء والفضلاء والكبراء أتباعهم وتبريكهم بإهم. وفيه جواز استدعاء المفضل للفاضل لمصلحة تعرض. وفيه جواز الجماعة في صلاة النافلة. وفيه أن السنة في نوافل النهار ركعتان كالليل. وفيه: جواز الكلام والتحدث بحضرة المصلين ما لم يشغلهم ويدخل عليهم لبسا في صلاتهم أو نحوه. وفيه جواز إمامة المؤثر المُرور برضاه. وفيه ذكر من يُتهم بريبة أو نحوها للأئمة وغيرهم ليتحرر منه.

وفي جواز كتابة الحديث وغيره من العلوم الشرعية لقول أنس لابنه: اكتبه، بل هي مستحبة. وجاء في الحديث النهي عن كتب الحديث، وجاء الإذن فيه، فقليل: كان النهي لمن عيى اتكاله على الكتاب ونفريطه في الحفظ مع ممكنه منه، والإذن لمن لا يتمكن من الحفظ.

وقيل: كان النهي أولاً لما عيى احتلاطه بالقرآن، والإذن بعده لما أمن من ذلك، وكان بين السنف من الصحابة والتابعين خلاف في جواز كتابة الحديث، ثم أجمعت الأمة على جوازها واستحبابها، والله أعلم.

وفي البداية بالأهم فالأهم، فإنه ﷺ في حديث عتيان هذا بدأ أول فدومه بالصلاة: ثم أكل، وفي حديث زيارته لأُم سليم بدأ بالأكل ثم صلى، لأنه المهم في حديث عتيان هو الصلاة فإنه دعاه لها. وفي حديث أم سليم دعه للطعام، فقى كل واحد من الحديثين بدأ بما دُعي إليه، والله أعلم. وفيه جواز استتباع الإمام والعالم أصحابه لزيارة، أو ضيافة، أو نحوها، وفيه غير ذلك مما قدمناه وما حذفناه، والله أعلم بالصواب، وله الحمد والمنة والفضل والمنة، وبه التوفيق والعصمة.

١١- باب الدليل على أن من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً]

١٥١- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّي، وَبَشَرُ بْنُ الْحَكَم، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ - الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ ابْنِ سَعْدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ، مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا."

١١- باب الدليل على أن من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً

وبمحمد ﷺ رسولاً. فهو مؤمن، وإن ارتكب المعاصي الكبائر

شرح الغريب: قوله ﷺ: "ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ" من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ رسولاً" قال صاحب "التحرير" - -: معنى رضيته بالشيء قنعت به واكتفيت به، ولم أطلب معه غيره، فمعنى الحديث: لم يطلب غير الله تعالى، ولم يسع في غير طريق الإسلام، ولم يسلك إلا ما يوافق شريعة محمد ﷺ، ولا شك في أن من كانت هذه صفته فقد خلصت حلالة الإيمان إلى قلبه وذاق طعمه.

وقال القاضي عياض - -: معنى الحديث صحَّ إيمانه، واطمأنَّت به نفسه، وخامر باطنه؛ لأن رضاه بالذِّكُورَاتِ دليل ثبوت معرفته، ونفاذ بصيرته، ومخالطة بشاشته قلبه؛ لأن من رضي أمراً سهلاً عليه، فكذلك المؤمن إذا دخل قلبه الإيمان سهل عليه طاعات الله تعالى ولذَّت له، والله أعلم.

ضبط الأستاذ: وفي الإسناد الدَّرَاوَزِيُّ وقد تقدم بيانه في المقدمة، وفيه يزيد بن عبد الله بن الهاد، هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، هكذا يفوله المحدثون: الهاد من غير ياء، والمختار عند أهل العربية فيه وفي نظائره، بالياء كالعاصي وابن أبي الهادي، والله أعلم. وهذا الحديث من أفراد مسلم، لم يروه البخاري - -: في صحيحه.

[١٢- باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها]

- ١٥٢- (١) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ".
- ١٥٣- (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ، أَوْ بَضْعٌ وَسِتُونَ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ".
- ١٥٤- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو بْنُ النَّاقِدِ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَعْطُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ: "الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ".

(١٢) باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها:

وفضيلة الحياء: وبكونه من الإيمان

قوله: "أبو عامر العقدي" هو بفتح العين والقاف، واسمه: عبد الملك بن عمرو بن قيس، وقد تقدم بيانه واضحاً في أول المقدمة في باب النهي عن الرواية عن الضعفاء. قوله بجمع: "الإيمان بضع وسبعون شعبة" هكذا رواه عن أبي عامر العقدي عن سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وفي رواية زهير عن جرير عن سهيل عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة "بضع وسبعون" أو "بضع وستون"، كذا وقع في مسلم من رواية سهيل "بضع وسبعون" أو "بضع وستون" على الشك، ورواه البخاري في أول الكتاب من رواية العقدي "بضع وستون" بلا شك، ورواه أبو داود، والترمذي، وغيرهما من رواية سهيل "بضع وسبعون" بلا شك. ورواه الترمذي من طريق آخر وقال فيه: "أربعة وستون" باباً.

اختلاف العلماء في الراجحة من الروایتين: واختلف العلماء في الراجحة من الروایتين، فقال القاضي عياض: الصواب ما وقع في سائر الأحاديث وسائر الرواة بضع وسبعون.

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: هذا الشك الواقع في رواية سهيل هو من سهيل، كذا قاله الحفاظ أبو بكر البيهقي رحمه الله. وقد روي عن سهيل "بضع وستون" من غير شك. وأما سليمان بن بلال فإنه رواه عن عمرو بن دينار عن القطيع من غير شك وهي الرواية الصحيحة أخرجاها في الصحيحين، غير أنها فيما عندنا من -

١٥٥- (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الرَّهْزِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: مَرَّ بِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ يَعْطُ أَخَاهُ.

= كتاب مُسلم "بضع وسبعون"، وفيما عندنا من كتاب البخاري "بضع وستون"، وقد نقلت كل واحدة منهما عن كل واحد من الكتّابين، ولا إشكال في أن كل واحدة منهما رواية معروفة في طرق روايات هذا الحديث، واحتلوا في الترجيح قال: والأشبه بالإتقان والاحتياط ترجيح رواية الأقل، قال: ومنهم من رجّح رواية الأكثر، وإياها اختار أبو عبد الله الحلي، فإن الحكم لمن حفظ الزيادة جازماً بها. قال الشيخ: ثم إن الكلام في تعيين هذه الشُعَبِ يطول، وقد صنف في ذلك مصنفات، ومن أغزرها فوائد كتاب "المنهاج" لأبي عبد الله الحلي، إمام الشافعيين بـ "بخاري" وكان من رفقاء أئمة المسلمين، وحذا حذوة الحافظ أبو بكر البيهقي رحمه الله في كتابه الجليل الحفيل كتاب "شعب الإيمان"، هذا كلام الشيخ.

شرح الغريب: قال القاضي عياض رحمه الله: البِضْعُ والبِضْعَةُ بكسر الباء فيهما وفتحها هذا في العدد، فأما بَضْفَةٌ اللحم فبالفتح لا غير، والبِضْعُ في العدد ما بين الثلاث والعشر، وقيل: من ثلاث إلى تسع.

وقال الخليل: البِضْعُ سبع، وقيل: ما بين اثنين إلى عشرة، وما بين اثنين عشر إلى عشرين، ولا يقال في اثنين عشر. قلت: وهذا القول هو الأشهر الأظهر. وأما الشُعْبَةُ فهي القطعة من الشيء، فمعنى الحديث بضع وسبعون حَصْلَةٌ.

المقول في شعب الإيمان: قال القاضي عياض رحمه الله: وقد تقدم أن أصل الإيمان في اللغة التصديق، وفي الشرع تصديق القلب واللسان، وضواهر الشرع تطلقه على الأعمال كما وقع هنا، أفضلها لا إله إلا الله، وآخرها إماطة الأذى عن الطريق، وقد قدمنا أن كمال الإيمان بالأعمال، وتمامه بالطاعات، وأن التزام الطاعات وضم هذه الشعب من جملة التصديق ودلائل عليه، وأما خلق أهل التصديق، فليست بخارجة عن اسم الإيمان الشرعي ولا اللغوي، وقد نبه عليه في كتابي أن أفضلها التوحيد المتعين على كل أحد، والذي لا يصح شيء من الشعب إلا بعد صحته، وأدناها ما يُتَوَقَّعُ ضرره بالمسلمين من إماطة الأذى عن طريقهم، وبقي بين هذين الطرفين أعداد لو تكثفت المختهد تحصيلها بغلبة الظن وشدة التمسك لأمكنه، وقد فعل ذلك بعض من تقدم، وفي الحكم بأن ذلك مراد النبي صلى الله عليه وسلم صعوبة، ثم إنه لا يلزم معرفة أعيانها، ولا يقدر جهل ذلك في الإيمان، إذ أصول الإيمان وفروعه معلومة بحقيقة، والإيمان بأفها هذا العدد واجب في الجملة، هذا كلام القاضي رحمه الله.

وقال الإمام الحافظ أبو خاتم بن جبران - بكسر الخاء -: تتبعت معنى هذا الحديث مدة وعددت الطاعات، فإذا هي تزيد على هذا العدد شيئاً كثيراً، فرجعت إلى السنن فعددت كل طاعة عدتها رسول الله صلى الله عليه وسلم من الإيمان، فإذا هي تنقص عن البِضْعِ والسبعين، فرجعت إلى كتاب الله تعالى فقرأته بالتدبر، وعددت كل طاعة عدتها الله تعالى من الإيمان، فإذا هي تنقص عن البِضْعِ والسبعين، فضممت الكتاب إلى السنن وأسقطت المعاد فإذا كل شيء عدّه الله تعالى ونبيه صلى الله عليه وسلم من الإيمان تسع وسبعون شُعْبَةً لا يزيد عليها ولا تنقص، فعلمت أن مراد النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا العدد في الكتاب والسنن.

١٥٦- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا السَّوَّارِ يُحَدِّثُ، أَنَّهُ سَمِعَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "الْحَيَاءُ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ" فَقَالَ بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ: إِنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي الْحِكْمَةِ: أَنَّ مِنْهُ وَقَارًا وَمِنْهُ سَكِينَةٌ. فَقَالَ عِمْرَانُ: أَخَذْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَحَدَّثَنِي عَنْ صُحُفِكَ؟

-وذكر أبو حاتم رحمه الله جميع ذلك في كتاب "وصف الإيمان وشعبه"، وذكر أن رواية من روى بضع وستون شعبة أيضاً صحيحة، فإن العرب قد تذكر للنبي عدداً ولا تريد نفي ما سواه، وله نظائر أوردها في كتابه، منها في أحاديث الإيمان والإسلام، والله تعالى أعلم.

قوله: "والحياء شعبة من الإيمان" وفي الرواية الأخرى: "الحياء من الإيمان". وفي الأخرى: "الحياء لا يأتي إلا بخير". وفي الأخرى: "الحياء خير كله"، أو قال: "كله خير". الحياء ممدود وهو الاستحياء. قال الإمام الواحدي رحمه الله: قال أهل اللغة: الاستحياء من الحياء، واستحيا الرجل من فورة الحياة فيه لشدة علمه بمواقع الغيب، قال: فالحياء من قُوَّةِ الْحِسِّ ولطفه وقوة الحياة. وروينا في رسالة الإمام الأستاذ أبي القاسم القشيري عن السيد الجليل أبي القاسم الجنيد رحمه الله قال: الحياء رؤية الآلاء أي النعم ورؤية التقصير، فينولد بينهما حالة تسمى الحياء.

وقال القاضي عياض وغيره من الشراح: إنما جعل الحياء من الإيمان وإن كان غريزة؛ لأنه قد يكون غلظاً واكتساباً كسائر أعمال البر، وقد يكون غريزة، ولكن استعماله على قانون الشرع يحتاج إلى اكتساب ونية وعلم، فهو من الإيمان بهذا، ولكونه باعثاً على أفعال البر ومانعاً من المعاصي، وأما كون الحياء خيراً كله ولا يأتي إلا بخير، فقد بشكل على بعض الناس، من حيث إن صاحب الحياء قد يستحي أن يواجه بالحق من يجله، فيترك أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، وقد يحمله الحياء على الإخلال ببعض الحقوق وغير ذلك مما هو معروف في العادة.

وجواب هذا ما أجاب به جماعة من الأئمة، منهم الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله، أن هذا المانع الذي ذكرناه ليس بحياء حقيقة، بل هو عجز ونحوه ومهانة، وإنما تسميته حياء من إطلاق بعض أهل العرف، أطلقوه مجازاً لمشابهته الحياء الحقيقي، وإنما حقيقة الحياء خلق يبعث على ترك القبيح، ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ونحو هذا، ويدل عليه ما ذكرناه عن الجنيد رحمه الله، والله أعلم.

قوله ﷺ: "أودناها بمادة الأذى عن النظر" أي تحيته وإبعاده، والمراد بالأذى: كل ما يؤدي من حرج، أو مدر، أو شوك، أو غيره.

قوله: "يعط أحاه في الحياء" أي ينهاه عنه، ويقبح له فعله ويزجره عن كثرته، فنهاه النبي ﷺ عن ذلك فقال: دعه فإن الحياء من الإيمان، أي دعه على فعل الحياء وكف عن نهيه، ووقعت لفظة "دعه" في البخاري ولم تقع في مسلم. قول مسلم رحمه الله: "حدثنا محمد بن المنثري ومحمد بن بشار قالا: حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبة عن قتادة قال: -

١٥٧- (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ - وَهُوَ ابْنُ سُوَيْدٍ - أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ حَدَّثَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي رَهْطٍ مِنَّا، وَفِينَا بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ، فَحَدَّثَنَا عِمْرَانُ يَوْمَئِذٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلَّهُ" - قَالَ أَوْ قَالَ - "الْحَيَاءُ كُلُّهُ خَيْرٌ" فَقَالَ بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ: إِنَّا لَنَجِدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَوْ الْحِكْمَةِ أَنَّ مِنْهُ سَكِينَةٌ وَوَقَارٌ لِلَّهِ، - قَالَ - وَمِنْهُ ضَعْفٌ، - قَالَ -: فَغَضِبَ عِمْرَانُ حَتَّى احْمَرَّتَا عَيْنَاهُ، وَقَالَ: أَلَا أَرَى أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتُعَارِضُ فِيهِ؟ قَالَ فَأَعَادَ عِمْرَانُ الْحَدِيثَ، قَالَ - فَأَعَادَ بُشَيْرٌ، فَغَضِبَ عِمْرَانُ - قَالَ -: فَمَا زِلْنَا نَقُولُ فِيهِ: إِنَّهُ مِنَّا يَا أَبَا نُجَيْدٍ، إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

- سمعت أبا بصير يحدث أنه سمع عمر بن الخطاب - وقال مسلم في الطريق الثاني: "حدثنا يحيى بن حبيب الحارثي، حدثنا حماد بن زيد عن إسحاق وهو ابن سويد أن أبا قتادة حدث قال: كنا عند عمران بن حصين في رهط فحدثنا إلى آخره".

ضبط الأسماء: هذان الإسنادان كنهم بصريون، وهذا من الثقات اجتماع الإسنادين في الكتاب متلاصقين جميعهم بصريون، وشعبة وإن كان واسطيًا فهو بصري أيضًا، فكان واسطيًا بصريًا، فإنه انتقل من واسط إلى البصرة واستوطنها.

وأما أبو الشَّوَّار، فهو بفتح السين المهمة وتشديد الواو وآخره راء واسمه حسان بن حرب العدوي. وأما أبو قَتَادَةَ هذا، فاسمه عجم بن لُذَيْر بضم النون وفتح الدال المعجمة العدوي، ويقال: عجم بن الزبير، ويقال: ابن يزيد بالزاي، ذكره الحاكم أبو أحمد.

وأما الرَّهْطُ فهو ما دون العشرة من الرجال خاصة لا تكون فيهم امرأة، وليس له واحد من اللفظ، والجمع: أَرْهَطٌ وَأَرْهَاطٌ وَأَرْهَاطٌ.

ضبط الأسماء: "أما بُشَيْرٌ" فبضم الباء وفتح الشين وقد تقدم بيانه، وبيان أمثاله في آخر الفصول، وقد تقدم هو أيضًا في أول المقدمة. وأما "نُجَيْدٌ" فبضم النون وفتح الجيم وآخره دال مهمل، وأبو نجيد هو عمران بن الحصين كني بابنه نجيد. وأما "الضعف" فبفتح الضاد وضمها لغتان مشهورتان. وقوله: "حين احمرتا عيناه" كذا هو في الأصول وهو صحيح جار على لغة "الكلوبي البراغيث". ومثله "أوسروا النخوى الذين ظفروا" على أحد المذاهب فيها، ومثله "يتعاقبون فيكم ملائكة". وأشباهه كثيرة معروفة، وروياه في سنن أبي داود: "واحمرت عينا من غير ألف، وهذا ظاهر. وأما إنكار عمران ﷺ، فلكونه قال: منه ضعف بعد سماعه قول النبي ﷺ أنه خير كله.

شرح الكلمات: ومعنى "تُعَارِضُ" تأتي بكلام في مقابلته وتعرض بما يخالفه. وقولهم: "إنه ما لا بأس به"، معناه: ليس هو ممن يُتهم بنفاق، أو زندقة، أو بدعة، أو غيرها مما يخالف به أهل الاستقامة، والله أعلم.

١٥٨ - (٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ: حَدَّثَنَا أَبُو نَعَامَةَ الْعَدَوِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ حُجَيْرَ بْنَ الرَّبِيعِ الْعَدَوِيَّ يَقُولُ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَحَوْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

قول مسلم رحمه الله: "أَبَا إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَيْ أَبَا النَّضْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو نَعَامَةَ الْعَدَوِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ حُجَيْرَ بْنَ الرَّبِيعِ الْعَدَوِيَّ يَقُولُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ". هذا الإسناد أيضاً كله بصريون إلا إِسْحَاقَ فَإِنَّهُ مَرْوَزِيٌّ. فأما النَّضْرُ فَهُوَ ابْنُ شَيْبَةَ الْإِمَامُ الْجَلِيلُ.

ضبط الأسماء: وأما أَبُو نَعَامَةَ فَبَفَتْحِ النُّونِ وَاسْمُهُ: عَمْرُو بْنُ عَيْمَى بْنِ سُوَيْدٍ وَهُوَ مِنَ الثَّقَاتِ الَّذِينَ اخْتَلَطُوا قَبْلَ مَوَاقِمِهِمْ، وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي الْقُصُولِ وَبَعْدَهَا أَنْ مَا كَانَ فِي الصَّحِيحِينَ عَنِ الْمُخْتَلَطِينَ فَهُوَ عَمَلٌ عَلَى أَنَّهُ عِلْمٌ أَنَّهُ أَخَذَ عَنْهُمْ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ. وَأَمَّا حُجَيْرٌ: فَيُضَمُّ الْحَاءُ وَبَعْدَهَا جِيمٌ مَفْتُوحَةٌ وَآخِرُهُ رَاءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَلَهُ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

[١٤ - باب بيان تفاضل الإسلام، وأي أموره أفضل]

١٦٠ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: "تُطْعِمُ الطَّعَامَ. وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ".

١٤ - باب بيان تفاضل الإسلام، وأي أموره أفضل

فيه: "عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ أي الإسلام خير؟ قال: "تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف" وفي رواية: "أي للمسلمين خير؟" قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده". وفي رواية جارية: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده".

التوفيق بين الروايات: قال العلماء رضي الله عنهم: قوله: "أي الإسلام خير؟" معناه: أي حصاله وأمره وأحواله؟ قالوا: وإنما وقع اختلاف الجواب في غير المسلمين لاختلاف حال السائل والحاضر، فكان في أحد الموضعين الحاجة إلى إفشاء السلام، وإطعام الطعام أكثر وأهم؛ لما حصل من إهمالهما والتساهل في أمورهما ونحو ذلك، وفي الموضع الآخر إلى الكف عن إيذاء المسلمين.

وقوله رضي الله عنه: "من سلم المسلمون من لسانه ويده" معناه: من لم يؤذ مسلماً بقول ولا فعل، وعصى الهيد بالذكر؛ لأن معظم الأفعال بها، وقد جاء القرآن العزيز بإضافة الاكتساب والأفعال إليها لما ذكرناه، والله تعالى أعلم.

وقوله رضي الله عنه: "من سلم المسلمون من لسانه ويده" قالوا معناه: المسلم الكامل، وليس المراد نفي أصل الإسلام عن من لم يكن بهذه الصفة، بل هذا كما يقال: العلم ما نفع، أو العالم زيد أي الكامل أو المحبوب، وكما يقال: الناس العرب، والمال الإبل، فكله على التفضيل لا للحصر، ويدل على ما ذكرناه من معنى الحديث قوله: "أي المسلمين خير؟" قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده". ثم إن كمال الإسلام والمسلم متعلق بمخالص آخر كثيرة، وإنما خص ما ذكر لما ذكرناه من الحاجة الخاصة، والله أعلم.

ومعنى "تقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف"، أي تسلم على كل من لقيته عرفته أم لم تعرفه، ولا تخص به من تعرفه كما يفعله كثيرون من الناس. ثم إن هذا العموم مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء على كافر.

* قوله: "أي الإسلام خير" أي أي حصاله وأفعاله خير، وقوله: "تطعم" فعل مضارع بمعنى المصدر مثل: يُطْعِمُ أَتَرَقَى (الروم: ٢٤).

* قوله: "من سلم المسلمون" أي لا يؤذيهم بلسان، ولا بيد، والمراد أن لا يفعل فيهم ما لا يستحقون لا باليد ولا باللسان، وأما فعل ما يستحقون فلا ينال السلامة.

١٦١- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ الْمَصْرِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ يَقُولُ: إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ؟ قَالَ: "مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ".

١٦٢- (٣) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَاصِمٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الزُّبَيْرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ".

- فقه الحديث: وفي هذه الأحاديث حمل من العلم، ففيها الحث على إطعام الطعام، والجود، والاعتناء بنفع المسلمين، والكف عما يؤذيهم بقول أو فعل، مباشرة أو سبب، والإمساك عن احتقارهم، وفيها الحث على تألف قلوب المسلمين واجتماع كلمتهم وتوادهم واستحلاب ما يُحصل ذلك.

قال القاضي رحمه الله: والألفه إحدى فرائض الدين، وأركان الشريعة، ونظام شمل الإسلام، قال: وفيه بذل السلام لمن عرفت ولمن لم تعرف، وإخلاص العمل فيه لله تعالى لا مصانعة ولا ملقاء، وفيه مع ذلك استعمال خلق التواضع، وإفشاء شعار هذه الأمة، والله تعالى أعلم.

وأما أسماء رجال الباب، فقال مسلم رحمه الله في الإسناد الأول: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمِيحٍ بْنِ الْمُهَاجِرِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو يَعْنِي ابْنَ الْعَاصِ قَالَ مُسْلِمٌ رحمه الله: وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْمَصْرِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رحمه الله. وهذان الإسنادان كلهم مصريون أئمة جلة، وهذا من عزيز الأسانيد في مسلم، يل في غيره، فإن اتفاق جميع الرواة في كونهم مصريين في غاية القلة، ويزداد قلة باعتبار الجلالة.

ضبط الأسماء: فأما عبد الله بن عمرو بن العاص رحمه الله فجلالته وفقهه وكثرة حديثه وشدة ورعه وزهاده وإكثاره من الصلاة والصيام وسائر العبادات وغير ذلك من أنواع الخير فمعروفة مشهورة لا يمكن استقصاؤها رحمه الله. وأما أبو الخير بالخاء المعجمة واسمه مَرْثَدُ بْنُ الْمَثَلَةِ - ابن عبد الله البزطي، يفتح المثناة تحت والزاي، منسوب إلى "بزن" بطن من حمير، قال أبو سعيد بن يونس: كان أبو الخير مفتي أهل مصر في زمانه، مات سنة سبعين من الهجرة. وأما يزيد بن أبي حبيب فكنيته أبو رجاء وهو تابعي، قال ابن يونس: وكان مفتي أهل مصر في زمانه، وكان حليماً عاقلاً، وكان أول من أظهر العلم "بمصر"، والكلام في الحلال والحرام، وقبل ذلك كانوا يتحدثون بالفن والملاحم والترغيب في الخير. وقال اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: يَزِيدُ سَيِّدُنَا وَعَالِمُنَا، واسم أبي حبيب: سُوَيْدٌ.

وأما اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ رحمه الله، فإمامته وجلالته وصيافته وبراعته وشهادة أهل عصره بسخائه وسيادته، وغير ذلك من جميل -

١٦٣- (٤) وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ: قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: "مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ".

١٦٤- (٥) وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْحَوْهَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي بُرَيْدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْمُسْلِمِينَ أَفْضَلُ؟ فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

حالاته أشهر من أن تذكر، وأكثر من أن نحصر، ويكفي في جلالة شهادة الإمامين الجليلين الشافعي وابن يكتير رحمه الله أن الليث أفقه من مالك رحمه الله أجمعين. فهذان صاحبا مالك رحمه الله، وقد شهدا بما شهدا، وهما بالسرلة المعروفة من الإتيان والورع، وإجلال مالك ومعرفتهما بأحواله، هذا كله مع ما قد علم من جلالة مالك وعظم فقهه رحمه الله.

قال مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: كَانَ دَخَلَ الْيَثَ ثَمَانِينَ أَلْفَ دِينَارٍ، مَا أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ زَكَاةَ قَطْرَةٍ. وَقَالَ قَتِيبَةُ: لَمَّا قَدِمَ الْيَثُ أَهْدَى لَهُ مَالُكَ مِنْ طَرَفِ الْمَدِينَةِ فَبَعَثَ إِلَيْهِ الْيَثَ أَلْفَ دِينَارٍ، وَكَانَ الْيَثُ مَفْتًى أَهْلِ مِصْرَ فِي زَمَانِهِ.

وأما عَمَدُ بْنُ رُمْحٍ فَقَالَ ابْنُ يُونُسَ: هُوَ ثَقَّةٌ ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ، وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِأَخْبَارِ الْبِلَدِ وَفَقْهَهُ، وَكَانَ إِذَا شَهِدَ فِي كِتَابِ دَارِ عِلْمِ أَهْلِ الْبِلَدِ أَمَّا طَبِيعَةُ الْأَصْلِ، وَذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ فَقَالَ: مَا أَحْطَأَ فِي حَدِيثٍ، وَنَوَكَ كِتَابَ عَنِ مَالِكٍ لِأَبْنَتِهِ فِي النُّظْمَةِ الْأُولَى مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَأَتَى عَلَيْهِ غَيْرُهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ فَعَلِمَهُ وَوَرَعَهُ وَزَهْدَهُ وَحِفْظَهُ وَإِتْقَانَهُ وَكَثْرَةَ حَدِيثِهِ وَاعْتِمَادَ أَهْلِ مِصْرَ عَلَيْهِ وَإِجْمَاعَهُمْ بِأَنَّهُ حَدِيثُ أَهْلِ مِصْرَ وَمَا وَالَاهَا يَدُورُ عَلَيْهِ، فَكُلُّهُ أَمْرٌ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ فِي كِتَابِ أئِمَّةِ هَذَا الْفَنِّ، وَقَدْ بَلَّغْنَا عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَكْتُبْ إِلَى أَحَدٍ وَغَثَوَتْ بِالْفَقْهِ إِلَّا إِلَى ابْنِ وَهَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَمَّا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ فَهُوَ مَفْتًى أَهْلِ مِصْرَ فِي زَمَانِهِ وَقَارِئُهُمْ. قَالَ أَبُو زُرْعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ فِي الْحِفْظِ فِي زَمَانِهِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: كَانَ أَحْقَظَ النَّاسِ فِي زَمَانِهِ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ دُرَّةُ الْقَوَاصِرِ، وَقَالَ: هُوَ مَرْتَفِعُ الشَّأْنِ. وَقَالَ ابْنُ وَهَبٍ: سَمِعْتُ مِنْ ثَلَاثَةِ سَبْعِينَ شَيْخًا فَمَا رَأَيْتُ أَحْقَظَ مِنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَوَلَّهُ فِي الْإِسْنَادِ الْآخَرَ: "أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ" أَمَّا أَبُو عَاصِمٍ فَهُوَ الضُّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ. وَأَمَّا ابْنُ جَرِيرٍ فَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَرِيرٍ. وَأَمَّا أَبُو الزُّبَيْرِ فَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بَنَ تَدْرُسَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُمْ.

وَفِي الْإِسْنَادِ الْآخَرَ: "أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى". فَأَبُو بُرْدَةَ الْأَوَّلُ اسْمُهُ بَرِيدٌ بَضْمُ الْمُوَحَّدَةِ، وَقَدْ سَمَّاهُ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى وَأَبُو بُرْدَةَ الثَّانِي اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ فَقَالَ الْجُمْهُورُ: اسْمُهُ عَامِرٌ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ: عَامِرٌ، كَمَا قَالَ الْجُمْهُورُ، وَفِي الْآخَرَى: الْحَارِثُ. وَأَمَّا أَبُو مُوسَى، فَهُوَ الْأَشْعَرِيُّ، وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ، وَإِذَا يَقْصِدُ بِذِكْرِ مِثْلِ هَذَا، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الْفَنِّ مِنَ الْوَاضِحَاتِ الْمَشْهُورَاتِ الَّتِي لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهَا، لَكُنْ هَذَا الْكِتَابُ لَيْسَ مَخْتَصًّا بِالْفَضْلَاءِ، بَلْ هُوَ مَوْضُوعٌ لِإِفَادَةِ مَنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ فِي هَذَا الْفَنِّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

[١٥- باب بيان خصال من اتصف بهنّ وجد حلاوة الإيمان]

١٦٥- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ، مَنْ كَانَ اللَّهُ * وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ * الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَفَ فِي النَّارِ."

١٦٦- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ طَعْمَ الْإِيمَانِ، مَنْ كَانَ يُحِبُّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَمَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ كَانَ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجَعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ."

١٥- باب بيان خصال من اتصف بهنّ وجد حلاوة الإيمان

قوله ﷺ: "ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَفَ فِي النَّارِ" وفي رواية: "مَنْ أَنْ يَرْجَعَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا. هذا حديث عظيم أصل من أصول الإسلام.

شرح الغريب: قال العلماء رحمهم الله: معنى حلاوة الإيمان استلذاذ الطاعات وتحمل المشقات في رضا الله - عزَّ وجلَّ - ورسوله ﷺ. وإتيان ذلك على عرض الدنيا، ومحبة العبد ربه سبحانه وتعالى بفعل طاعته وترك مخالفته، وكذلك محبة رسول الله ﷺ. قال القاضي عياض رحمه الله: هذا الحديث بمعنى الحديث المتقدم: "ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولًا"، وذلك أنه لا يصح المحبة لله ورسوله ﷺ حقيقة، وحب الآدمي في الله ورسوله ﷺ، وكرهية الرجوع إلى الكفر إلا لمن قوي بالإيمان يقينه، وإطمأننت به نفسه، وانشرح له صدره، وخالط لحمه ودمه، وهذا هو الذي وجد حلاوته.

* قوله "مَنْ كَانَ اللَّهُ *": أي خصلته من كان الله.

* قوله "أَنْ يَكْرَهُ": عطف عليه، والمراد بالمرء في قوله: أَنْ يَكْرَهُ الْمَرْءَ كُلٌّ مِنْ يَحِبُّ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، أَيْ لَا يَحِبُّ كُلٌّ مِنْ يَحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ.

١٦٧ - (٣) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَبْنَانَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ: أَبْنَانَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْخَوِ حَدِيثَهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ "مِنْ أَنْ يَرْجِعَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا".

-قال: والحب في الله من ثمرات حب الله. قال بعضهم: المحبة مواطاة القلب على ما يرضى الرب سبحانه، فيحب ما أحب، ويكره ما كره.

واختلفت عبارات المتكلمين في هذا الباب بما لا يؤول إلى اختلاف إلا في اللفظ، وبالجملة أصل المحبة الميل إلى ما يوافق المحب، ثم الميل قد يكون لما يستلذه الإنسان ويستحسنه، كحسن الصورة والصوت والطعام ونحوها، وقد يستلذه بعقله للمعاني الباطنة، كمحبة الصالحين والعلماء وأهل الفضل مطلقاً، وقد يكون لإحسانه إليه ودفعه المضار والمكاره عنه، وهذه المعاني كلها موحودة في النبي ﷺ لما جمع من جمال الظاهر والباطن، وكمال خلال الجلال، وأنواع الفضائل، وإحسانه إلى جميع المسلمين بهدايته إياهم إلى الصراط المستقيم، ودوام النعم، والإبعاد من الجحيم.

وقد أشار بعضهم إلى أن هذا منصوّر في حق الله تعالى، فإن الخير كله منه سبحانه وتعالى. قال مالك وغيره: المحبة في الله من واجبات الإسلام، هذا كلام القاضي رحمه الله. وأما قوله ﷺ: "يَعُودُ أَوْ يَرْجِعُ" فمعناه: يصير، وقد جاء العود والرجوع بمعنى الصبورة. وأما أبو قلابة المذكور في الإسناد فهو بكسر القاف وتخفيف اللام وبالياء الموحدة، واسمه عبد الله بن زيد.

وأما قول مسلم: "حَدَّثَنَا ابْنُ مَثْنَى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ". فهذا إسناد كله بصريون، وقد قدمنا أن شعبة واسطلي بصري، والله تعالى أعلم بالصواب.

[١٦- باب وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل]

١٦٨- (١) وَخَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ، ح: وَخَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ - وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ: الرَّجُلُ - حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ".

١٦٩- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ".

١٦- باب وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل، والولد،

والناس أجمعين. وإطلاق عدم الإيمان على من لم يحبه هذه المحبة

المتراد عن المحبة الاختيارية. قال الإمام أبو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ: لم يُرد به حب الطبع، بل أراد به حب الاختيار؛ لأن حب الإنسان نفسه طبع ولا سبيل إلى قلبه، قال: فمعناه: لا تصدق في حيي حتى تُفني في طاعتي نفسك، وتؤثر رضائي على هواك، وإن كان فيه هلاكك. هذا كلام الخطابي.

وقال ابنُ بَطَّالٍ والقاضي عياضٌ وغيرهما: المحبة ثلاثة أقسام: محبة إحلال وإعظام كمحبة الوالد، ومحبة شفقة ورحمة كمحبة الولد، ومحبة مشاكلة واستحسان كمحبة سائر الناس، فجميع هذه أصناف المحبة في محبة. قال ابنُ بَطَّالٍ: ومعنى الحديث أن من استكمل الإيمان علم أن حقَّ النبي ﷺ أكده عليه من حق أبيه، وابنه، والناس أجمعين؛ لأن به حَقُّ استشفادنا من النار وهدينا من الضلال. قال القاضي عياض: ومن محبة ﷺ نُصْرَةُ سُنَّةِ، والدَّبُّ عن شريعته، ونفي حضور حياته، فيبذل ماله ونفسه دونه. قال: وإذا تبين ما ذكرناه تبين أن حقيقة الإيمان لا يتم إلا بذلك، ولا يصح الإيمان إلا بتحقيق إعلاء قدر النبي ﷺ ومنزلته عن كل والد، وولد، ومحسن، ومُفْعَلٍ، ومن لم يعتقد هذا واعتقد سواه فليس بمؤمن، هذا كلام القاضي. والخبر والله أعلم. وأما إسناد هذا الحديث، فقال مسلم: يروي: وَخَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ نَعْرَمٍ عَنْ أَنَسٍ.

قال مسلم: وَخَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ.

صط الأستاذ: وهذان الإسنادان رواهما بصريون كلهم، وشَيْبَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ هذا هو شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ الذي روى عنه مسلم في مواضع كثيرة، والله أعلم بالصواب.

[١٧- باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يُحب لأخيه المسلم ...]

١٧٠- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ** قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ - أَوْ قَالَ لِجَارِهِ - مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ".

١٧١- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُحِبَّ لِجَارِهِ - أَوْ قَالَ لِأَخِيهِ - مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ".

١٧- باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يُحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير قوله ﷺ: "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ أَوْ قَالَ لِجَارِهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ" هكذا هو في مسلم لأخيه أو لجاره على الشك، وكذا هو في مسند عبد بن حبيب على الشك، وهو في البخاري وغيره لأخيه من غير شك. قال العلماء رحمهم الله: معناه: لا يؤمن الإيمان التام، وإلا فأصل الإيمان يحصل لمن لم يكن هذه الصفة، والمراد بحب لأخيه من الطاعات والأشياء المباحات، ويدل عليه ما جاء في رواية النسائي في هذا الحديث: "حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ"، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: وهذا قد يعد من الصعب المتع وليس كذلك، إذ معناه لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب لأخيه في الإسلام مثل ما يحب لنفسه، والقيام بذلك يحصل بأن يحب له حصول مثل ذلك من جهة لا يُزاحم فيها، بحيث لا تنقص النعمة على أخيه شيئاً من النعمة عليه، وذلك سهل على القلب السليم، وإنما يعسر على القلب الدَّغْل عافانا الله وإخواننا أجمعين، والله أعلم. وأما إسنادُه فقال مسلم رحمهم الله: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ - أَوْ قَالَ لِجَارِهِ - مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ".

**قال في فتح الملهم: قال العيني: "ابن بشار" هو محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي البصري، كنيته أبو بكر، ولقبه بندار، واشتهر به؛ لأنه كان بنداراً في الحديث، جمع حديث بلده، وبُندار بضم الباء الموحدة وسكون النون، وبالدال المهملة والراء، معناه الحافظ، وقال أحمد: كُتِبَ عَنْهُ لِحُجْوِ مَنْ أَحْمَدَ مِنْ خَمْسِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ. قوله "سمعت قتادة" إلخ: قال الزحاشي في الكشاف: يقال: لم يكن في هذه الأمة أكرمه غير قتادة، أي مسموح العين غير قتادة السلووسي صاحب التفسير، وليس في الكتب الستة من اسمه قتادة من التابعين وتابعيهم غيره. (فتح الملهم: ٦٤٥/١)

[١٨ - باب بيان تحريم إيذاء الجار]

١٧٢ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي أُيُوبَ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ ابْنُ أَبِي أُيُوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بَوَاقِهِ".

١٨ - باب بيان تحريم إيذاء الجار

قوله ﷺ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بَوَاقِهِ".

شرح الغريب: التوائق جمع بائقة وهي: العائلة والداهية والفتك، وفي معنى: لا يدخل الجنة، جوابان يبريان في كل ما أشبه هذا، أحدهما: أنه محمول على من يستحل الإيذاء مع علمه بتحريمه، فهذا كافر لا يدخلها أصلاً. والثاني: معناه جزاؤه أن لا يدخلها وقت دخول الفائزين إذا فتحت أبوابها لهم، بل يؤخر، ثم قد يجازى، وقد يعفى عنه فيدخلها أولاً، وإنما تأولنا هذين التأويلين؛ لأننا قدّمنا أن مذهب أهل الحق أن من مات على التوحيد مصراً على الكبائر، فهو إلى الله تعالى، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة أولاً، وإن شاء عاقبه، ثم أدخله الجنة، والله أعلم.

[١٩- باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت]

١٧٣- (١) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَتَيْنَا ابْنَ وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ".

١٩- باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت

إلا عن الخير، وكون ذلك كله من الإيمان

شرح الغريب: قال أهل اللغة: يقال: صَمَتَ بَصْتًا -بضم الميم- صَمًا وَصُمُوتًا وَصَمَاتًا أي سَكَتَ، قال الجوهري: ويقال: أصمت بمعنى صمت، والتصميت السكوت، والتصميت أيضاً التسميت. قال القاضي عياض رحمه: معنى الحديث أن من التزم شرائع الإسلام لزمه إكرام جاره وضيفه وبرهما، وكل ذلك تعريف بحق الجار وحث على حفظه، وَقَدْ أَوْصَى اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ. وقال ﷺ: "مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورُّهُ".

فقه الحديث: والضيافة من آداب الإسلام وخلق النبيين والصالحين، وقد أوجبها اللبث ليلة واحدة، واحتج بالحديث: "لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ" وبحديث عقبة: "إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِحَقِّ الضَّيْفِ فَاقْبَلُوا، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخَلُّوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ" وعامة الفقهاء على أنها من مكارم الأخلاق، وحجتهم قوله ﷺ: "جَارُكُمْ يَوْمَ لَيْلَةٍ" والجائزة العظيمة والمنحة والصلة، وذلك لا يكون إلا مع الاختيار. وقوله ﷺ: "فَلْيُكْرِمْ وَلْيُحْسِنْ" يدل على هذا أيضاً؛ إذ ليس يستعمل مثله في الواجب، مع أنه مضموم إلى الإكرام لتجار والإحسان إليه وذلك غير واجب. وتأولوا الأحاديث ألها كانت في أول الإسلام إذ كانت المُوَاساة واجبة، واختلفوا هل الضيافة على الحاضر والبادي أم على البادي خاصة؟ فذهب الشافعي رحمه وعمر بن الخطاب إلى أنها عليهما.

وقال مالك وسحنون: إنما ذلك على أهل البوادي؛ لأن المسافر يجد في الحضر المنازل في القنادق ومواضع التسرول وما يشتري من المأكَل في الأسواق، وقد جاء في حديث: الضيافة على أهل الوير وليست على أهل المدن، لكن هذا الحديث عند أهل المعرفة موضوع، وقد كتمت الضيافة لمن اجتاز محتاجاً وخيف عليه، وعلى أهل الدعة إذا اشترطت عليهم، هذا كلام القاضي.

بيان الكلام الذي ينبغي أن يقال والذي أن يحسك عنه: وأما قوله ﷺ: "فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ" فمعناه: أنه إذا أراد أن يتكلم فإن كان ما يتكلم به خيراً محققاً يثاب عليه واجباً أو مندوباً فليتكلم، وإن لم يظهر له أنه خير

١٧٤- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ: عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لَيْسَ كُنْتُ".

= يثاب عليه فليمسك عن الكلام، سواء ظهر له أنه حرام أو مكروه أو مباح مستوى الضرفين، فعلى هذا يكون الكلام المباح مأموراً بتركه مندوباً إلى الإمساك عنه، بخلاف من تجارده إلى الحرام أو المكروه، وهذا يقع في العادة كثيراً أو غالباً، وقد قال الله تعالى: ﴿مِمَّا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَبِيدٌ﴾ (ق: ١٨) المقصود من قوله تعالى ﴿مِمَّا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾: واختلف السلف والعلماء في أنه هل يكتب جميع ما ينطق به العبد وإن كان مباحاً لا ثواب فيه ولا عقاب لعموم الآية أم لا يكتب إلا ما فيه جزاء من ثواب أو عقاب؟ وإلى الثاني ذهب ابن عباس ؓ وغيره من العلماء، وعلى هذا تكون الآية مخصصة، أي ما يلفظ من قول يترتب عليه جزاء، وقد نذرت الشرع إلى الإمساك عن كثير من المباحات لئلا ينجر صاحبها إلى المحرمات أو المكروهات، وقد أخذ الإمام الشافعي ؒ معنى الحديث فقال: إذا أراد أن يتكلم فيفكر، فإن ظهر له أنه لا ضرر عليه تكلم، وإن ظهر له فيه ضرر أو شك فيه أمسك.

الأحاديث التي هي جماع الخير: وقد قال الإمام الجليل أبو محمد عبد الله بن أبي زَيْنٍ إمام المالكية "بالمغرب" في زمنه: جماع آداب الخير يتفرع من أربعة أحاديث: قول النبي ﷺ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لَيْسَ كُنْتُ". وقوله ﷺ: "مَنْ حَسَنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَنْعِيهِ". وقوله ﷺ: "لَا تُعْصَبُ". وقوله ﷺ: "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ أَخِيهَ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ". والله أعلم.

ورويانا عن الأستاذ أبي القاسم القشيري رحمه الله قال: انصمت سلامة وهو الأصل، والسكوت في وقته صفة الرجال، كما أن النطق في موضعه من أشرف الخصائل، قال: وسمعت أبا عليّ الدقاق يقول: من سكنت عن الحق فهو شيطان أحرس. قال: فأما إيثار أصحاب المجاهدة السكوت، فلما عنموا ما في الكلام من الآفات، ثم ما فيه من حظ النفس وإظهار صفات المدح والميل إلى أن يتميز من بين أشكاله بحسن النطق، وغير هذا من الآفات، وذلك نعت أرباب الرياضة، وهو أحد أركانهم في حكم المنازلة وهذيب الخلق.

ورويانا عن الفضيل بن عياض رحمه الله قال: من عدل كلامه من عمله قل كلامه فيما لا يعنيه. وعن ذي النون رحمه الله: أصون الناس لنفسه أمسكهم لسانه، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ" فكذلك وقع في الأصول "يؤذي" بالياء في آخره، ورويناه في غير مسلم: "فَلَا يُؤْذِي" بخذفها وهما صحيحان، فحذفها للنهي وإثباتاً على أنه خير يراد به النهي فيكون أبلغ. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ (البقرة: ٢٣٣) على قراءة من رفع. ومنه قوله ﷺ: "لَا يَبْنَعُ أَحَدُكُمْ عَنِّي بَيْعَ أَحِبِّهِ"، ونظائره كثيرة، والله أعلم.

١٧٥- (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمِثِلُ حَدِيثَ أَبِي حَصِينٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَلْيُحْسِنَ إِلَى جَارِهِ".

١٧٦- (٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، جَمِيعاً عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ يُخْبِرُ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحْسِنِ إِلَى جَارِهِ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لَيْسَ كُنْتُ".

- ضبط الأسماء: وأما أسانيد الباب فقال مسلم رحمه الله: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو الأحوص عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة، وهذا الإسناد كله كوفيون مكيون إلا أبا هريرة فإنه مدني، وقد تقدم بيان أسمائهم كلهم في مواضع، وتخصيص بفتح الحاء. وقوله في الإسناد الآخر: عن أبي شريح الخزاعي، قد قدمنا في آخر شرح مقدمة الكتاب الاختلاف في اسمه، وأنه قيل اسمه: خُوَيْلِدُ بْنُ عَمْرٍو، وقيل: عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وقيل: عَمْرُو بْنُ خُوَيْلِدٍ، وقيل: هَانِي بْنُ عَمْرٍو، وقيل: كَعْب، وأنه يقال الخزاعي والعدوي والكعبي، والله أعلم.

[٢٠ - باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان...]

١٧٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، وَهَذَا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ، يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ: مَرْوَانُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ؟ فَقَالَ: قَدْ تَرَكْتُ مَا هُنَاكَ. فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ".

٢٠ - باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص،

وأن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر واجب

قوله: "أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانُ" قال القاضي عياض رحمه الله: اختلف في هذا فوقع هنا ما تراه، وقيل: أول من بدأ بالخطبة قبل الصلاة عثمان بن عفان رحمه الله. وقيل: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رحمه الله لما رأى الناس يذهبون عند تمام الصلاة ولا ينتظرون الخطبة. وقيل: بل ليدرك الصلاة من تأخر ويُعَدُّ منزله. وقيل: أول من فعله معاوية رحمه الله. وقيل: فعله ابن الزبير رحمه الله. والذي ثبت عن النبي ﷺ وأبي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وعليه تقدم الصلاة، وعليه جماعة فقهاء الأمصار، وقد عده بعضهم إجماعاً، يعني - والله أعلم - بعد الخلاف، أو لم يلتفت إلى خلاف بني أُمَيَّة بعد إجماع الخلفاء والصدور الأول.

وفي قوله بعد هذا: "أَمَا هَذَا، فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ". محض من ذلك الجمع العظيم دليل على استقرار السنة عندهم، على خلاف ما فعله مَرْوَانُ وَبَنِيهِ أيضاً احتجاجه بقوله: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ" ولا يسمى منكراً لو اعتقده هو ومن حضر، أو سبق به عمل أو مضت به سنة، وفي هذا دليل على أنه لم يعمل به خليفة قبل مَرْوَانِ، وَأَنَّ مَا حَكَمِي عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَمُعَاوِيَةَ لَا يَصِحُّ، والله أعلم.

قوله: "فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَقَالَ: قَدْ تَرَكْتُ مَا هُنَاكَ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ" الحديث. قد يقال: كيف تأخر أبو سعيد رحمه الله عن إنكار هذا المنكر حتى سبقه إليه هذا الرجل؟ وجوابه: أنه يحتمل أن أبا سعيد لم يكن حاضراً أول ما شرع مَرْوَانُ في أسباب تقدم الخطبة، فأنكر عليه الرجل ثم دخل أبو سعيد وهما في الكلام، ويحتمل أن أبا سعيد كان حاضراً من الأول، ولكنه خاف على نفسه أو غيره حصول فتنة بسبب إنكاره فسقط عنه الإنكار، ولم يخف ذلك =

الرجل شيئاً لاعتضاده بظهور عشيته أو غير ذلك، أو أنه خاف وخاطر بنفسه، وذلك جائز في مثل هذا بل مستحب، ويحتمل أن أبا سعيداً هم بالإنكار فبدره الرجل، فعضده أبو سعيد، والله أعلم. ثم إنه جاء في الحديث الآخر الذي اتفق البخاري ومسلم على إخرجه في باب صلاة العبد: أن أبا سعيد هو الذي جذب بيد مَرُوءَانٍ حين رآه يصعد المنبر وكانا جاءا معاً، فردَّ عليه مَرُوءَانٌ بمثل ما رد هنا على الرجل، فيحتمل أنهما فضيخان: إحداهما لأبي سعيد، والأخرى للرجل بحضرة أبي سعيد، والله أعلم. وأما قوله: "فقد قضى ما غلبه" ففيه تصريح بالإنكار أيضاً من أبي سعيد.

المراد من قوله: "فليغيره": وأما قوله ﷺ: "فليغيره" فهو أمر بإجماع الأمة، وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وهو أيضاً من النصيحة التي هي الدين؛ ولم يخالف في ذلك إلا بعض الرافضة، ولا يعتد بخلافهم، كما قال الإمام أبو المعالي إمام الحرمين: لا يُكثَرُ بخلافهم في هذا؛ فقد أجمع المسلمون عليه قبل أن يسبغ هؤلاء، ووجوبه بالشرع لا بالعقل خلافاً للمعتزلة، وأما قول الله عز وجل: ﴿وَعَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِمَّنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَضَيْتُمْ﴾ (المائدة: ١٠٥) فليس مخالفاً لما ذكرناه؛ لأن المذهب الصحيح عند المحققين في معنى الآية: أنكم إذا فعلتم ما كلفتم به، فلا يضركم تقصير غيركم، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (الأنعام: ١٦٤) وإذا كان كذلك، فمما كلف به الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا فعله ولم يمثل المخاطب فلا عتب بعد ذلك على الفاعل لكونه أدى ما عليه؛ فإنما عليه الأمر والنهي لا القبول، والله أعلم. ثم إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كيفية، إذا قام به بعض الناس سقط الخرج عن الباقيين، وإذا تركه الجميع أثم كلٌّ من تمكن منه بلا عذر ولا خوف، ثم إنه قد يتعين كما إذا كان في موضع لا يعنم به إلا هو، أو لا يتمكن من إزالته إلا هو، وكمن يرى زوجته أو ولده أو غلامه على منكر أو تقصير في المعروف.

وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: قال العلماء: يجوز ولا يسقط عن المكلف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لكونه لا يفيد في ظنه، بل يجب عليه فعله، فإن الذكرى تنفع المؤمنين. وقد قدمنا أن الذي عليه الأمر والنهي لا القبول، وكما قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا عَلَى تَرْسُوبٍ إِلَّا أَنْتَلَعُ﴾ (المائدة: ٩٩). ومثل العلماء هذا بمن يرى إنساناً في الحمام أو غيره مكشوف بعض العورة ونحو ذلك، والله أعلم. قال العلماء: ولا يشترط في الأمر والنهي أن يكون كامل الحال، ممثلاً ما يأمر به، محتجباً ما ينهى عنه، بل عليه الأمر وإن كان مختلاً بما يأمر به، والنهي وإن كان متلبساً بما ينهى عنه، فإنه يجب عليه شيئان: أن يأمر نفسه وينهاها، ويأمر غيره وينهاها، فإذا أحلَّ بأحدهما كيف يباح له الإخلال بالآخر؟ قال العلماء: ولا يختص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأصحاب الولايات؛ بل ذلك جائز لأحاديث المسلمين. قال إمام الحرمين: والدليل عليه إجماع المسلمين، فإن غير الولاية في الصدر الأول والعصر الذي يليه كانوا يأمرون بالولاية بالمعروف، وينهونهم عن المنكر، مع تقرير المسلمين بإمامهم، وترك توبيخهم على التشاغل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من غير ولاية، والله أعلم.

مرتبة الناس في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ثم إنه إنما يأمر وينهى مَنْ كان عالماً بما يأمر به وينهى عنه، وذلك يختلف باختلاف الشيء، فإن كان من الواجبات الظاهرة والمحرمات المشهورة كالصلاة والصيام والزنا والخمر ونحوها، فكل المسلمين علماء بها، وإن كان من دقائق الأفعال والأقوال، وما يتعلق بالاجتهاد لم يكن للعوام مدخل فيه، ولا لهم إنكاره، بل ذلك للعلماء. ثم العلماء إنما ينكرون ما أجمع عليه، أما المختلف فيه فلا إنكار فيه؛ لأن على أحد المذهبين: كل مجتهد مصيب، وهذا هو المختار عند كثيرين من المحققين أو أكثرهم، وعلى المذهب الآخر: المصيب واحد، والمخطئ غير متعين لنا، والإثم مرفوع عنه، لكن إن ندبه على جهة النصيحة إلى الخروج من الخلاف فهو حسن محبوب مندوب إلى فعله برفق، فإن العلماء مُتَّفِقُونَ على الحث على الخروج من الخلاف إذا لم يلزم منه إخلال بسنة أو وقوع في خلاف آخر.

وذكر أفضى القضية أبو الحسن الماوردي البصري الشافعي في كتابه "الأحكام السلطانية" خلافاً بين العلماء في أن من قلده السلطان الجسنية، هل له أن يحمل الناس على مذهبه فيما اختلف فيه الفقهاء، إذا كان المختص من أهل الاجتهاد أم لا يغير ما كان على مذهب غيره؟ والأصح أنه لا يغير لما ذكرناه، ولم يزل الخلاف في الفروع بين الصحابة والتابعين فمن بعدهم رضي الله عنهم، ولا ينكر محتسب ولا غيره على غيره، وكذلك قالوا: ليس للمفتي ولا للقاضي أن يعترض على من خالفه إذا لم يخالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً حلياً، والله أعلم.

قد ضيع جلّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: واعلم أن هذا الباب؛ أعني باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد ضيع أكثره من أزمان متطاولة، ولم يبق منه في هذه الأزمان إلا رسوم قليلة جداً، وهو باب عظيم به قوام الأمر وملاكه، وإذا كثر الخبث عم العقاب الصالح والطالح، وإذا لم يأخذوا على يد الظالم أو شك أن يعمهم الله تعالى يعقابه: ﴿فَلْيَخْذِرِ الَّذِينَ يَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور: ٦٣).

فينبغي لطالب الآخرة والساعي في تحصيل رضا الله - عز وجل - أن يعنى بهذا الباب؛ فإن نفعه عظيم، لاسيما وقد ذهب معظمه، ويخلص نيته، ولا يهابن من ينكر عليه لارتفاع مرتبته، فإن الله تعالى قال: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ (الحج: ٤٠) وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّخِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هَدَىٰ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (آل عمران: ١٠١) وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ (العنكبوت: ٦٩) وقال تعالى: ﴿أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْقَهُونَ﴾ (العنكبوت: ٢) ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ (العنكبوت: ٢).

علامة الصديق والعَدُو: واعلم أن الأمر على قدر الثَّصَب، ولا يتاركة أبشاً لصداقته ومودته ومُذَاهتته وطلب الوجاهة عنده ودوام المنزلة لديه، فإن صداقته ومودته توجب له حُرمة وحقاً، ومن حقه أن ينصحه ويهديه إلى مصالح آخرته وينقذه من مضارها، وصديق الإنسان ومُجِبُّهُ هو من سعى في عِمَارَةِ آخرته، وإن أدّى ذلك إلى نقص في دنياه، وعدُوهُ مَنْ يسعى في ذهاب أو نقص آخرته، وإن حصل بسبب ذلك صورة نفع في دنياه، وإنما =

= كان إبليس عدوًّا لنا لهذا، وكانت الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين أولياء للمؤمنين لسعيهم في مصالح آخرتهم وهدايتهم إليها، ونسأل الله الكريم توفيقنا وأحبائنا وسائر المسلمين لمرضاته، وأن يُعَمِّنَا بحجوده ورحمته، والله أعلم.

وينبغي للآمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يرفق ليكون أقرب إلى تحصيل المطلوب، فقد قال الإمام الشافعي رحمه الله: مَنْ وَعَظَ أَخَاهُ سِرًّا فَقَدْ نَصَحَهُ وَزَانَهُ، وَمَنْ وَعَظَهُ عَلَانِيَةً فَقَدْ قَضَحَهُ وَشَانَهُ، وَمَا يَسَاهِلُ أَكْثَرَ النَّاسِ فِيهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ مَا إِذَا رَأَى إِنْسَانًا يَبِيعُ مَتَاعًا مَعِيًّا أَوْ غَوَاهُ، فَإِنَّهُمْ لَا يَنْكُرُونَ ذَلِكَ، وَلَا يُعْرِفُونَ الْمُشْتَرِيَ بَعِيهِ، وَهَذَا خَطَأٌ ظَاهِرٌ، وَقَدْ نَصَّ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ عَلِمَ ذَلِكَ أَنْ يَنْكُرَ عَلَى الْبَائِعِ، وَأَنْ يُعَلِّمَ الْمُشْتَرِيَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما صفة النهي ومراتبه فقد قال النبي ﷺ في هذا الحديث الصحيح: "فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه" فقلوبه ﷺ: "فبقلبه" معناه فَلْيَكْرِهْهُ بقلبه، وليس ذلك بإزالة وتغيير منه للمنكر، ولكنه هو الذي في وسعه. وقوله ﷺ: "وذلك أضعف الإيمان" معناه - والله أعلم - أقله مرة.

فقه الحديث وآداب النهي عن المنكر: قال القاضي عياض رحمه الله: هذا الحديث أصل في صفة التغيير، فحقُّ المُغَيِّرِ أَنْ يَغْيِرَهُ بِكُلِّ وَجْهٍ أَمَكَنَهُ زَوَالُهُ بِهِ قَوْلًا كَانَ أَوْ فِعْلًا، فَيَكْسِرُ آلَاتِ الْبَاطِلِ وَيَرْبِقُ الْمُنْكَرَ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِأَمْرٍ مِنْ يَفْعَلُهُ وَيَنْزِعُ الْغُصْبُوبَ وَيُرْدِيهَا إِلَى أَصْحَابِهَا بِنَفْسِهِ، أَوْ بِأَمْرِهِ إِذَا أَمَكَنَهُ، وَيَرْفُقُ فِي التَّغْيِيرِ جَهْدَهُ بِالْجَاهِلِ، وَبِذِي الْعِزَّةِ الظَّالِمِ الْمَخْشُوفِ شَرُّهُ؛ إِذْ ذَلِكَ أَدْعَى إِلَى قَبُولِ قَوْلِهِ، كَمَا يَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ مُتَوَلِيَّ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ وَالْفَضْلِ لِهَذَا الْمَعْنَى، وَيُغْلِظُ عَلَى الْمُتَمَادِي فِي غَيْهِ وَالْمُسْرِفِ فِي بَطَالَتِهِ، إِذَا أَمِنَ أَنْ يُوَثِّرَ إِغْلَظُهُ مِنْكَرًا أَشَدَّ مِمَّا غَيْرُهُ؛ لَكُونَ جَانِبِهِ عَمِيمًا عَنْ سَطْوَةِ الظَّالِمِ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ تَغْيِيرَهُ بِيَدِهِ يُسْتَجِيبُ مِنْكَرًا أَشَدَّ مِنْ قَتْلِهِ أَوْ قَتْلِ غَيْرِهِ بِسَبَبِهِ كَفَّ يَدَهُ، وَاقْتَصَرَ عَلَى الْقَوْلِ بِاللِّسَانِ وَالْوَعْظِ وَالتَّخْوِيفِ، فَإِنْ خَافَ أَنْ يَسَبِّبَ قَوْلُهُ مِثْلَ ذَلِكَ غَيْرَ بَقْلِيهِ وَكَانَ فِي سَعَةِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -، وَإِنْ وَجَدَ مَنْ يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى ذَلِكَ اسْتَعَانَ مَا لَمْ يُوَدِّ ذَلِكَ إِلَى إِظْهَارِ سِلَاحٍ وَحَرْبٍ، وَلِيَرْفَعَ ذَلِكَ إِلَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ إِنْ كَانَ الْمُنْكَرُ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ يَقْتَصِرَ عَلَى تَغْيِيرِهِ بِقَلْبِهِ، هَذَا هُوَ فَهْمُ الْمَسْأَلَةِ وَصَوَابُ الْعَمَلِ فِيهَا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُحَقِّقِينَ، خِلَافًا لِمَنْ رَأَى الْإِنْكَارَ بِالتَّصْرِيحِ بِكُلِّ حَالٍ وَإِنْ قُتِلَ وَنِيلَ مِنْهُ كُلُّ أَذَى، هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي رحمه الله.

قال إمام الحرمين رحمه الله: ويسوغ لأحد الرعية أن يصدُّ مرتكب الكبيرة إن لم يندفع عنها بقوله ما لم ينته الأمر إلى نَصْبِ قِتَالٍ وَشَهْرِ سِلَاحٍ، فَإِنْ انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَى ذَلِكَ رَبَطَ الْأَمْرَ بِالسُّلْطَانِ. قَالَ: وَإِذَا جَارَ وَالِي الْوَقْتُ وَظَهَرَ ظُلْمُهُ وَغَشَمُهُ وَلَمْ يَنْزَجِرْ حِينَ زُجِرَ عَنْ سُوءِ صُنْعِهِ بِالْقَوْلِ فَلَأَهْلَ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ التَّوَاتُؤَ عَلَى خَلْعِهِ، وَلَوْ بِشَهْرِ الْأَسْلِحَةِ وَنَصَبِ الْخُرُوبِ، هَذَا كَلَامُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ خَلْعِهِ غَرِيبٌ، وَمَعَ هَذَا فَهُوَ مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَخَفْ مِنْهُ إِثَارَةُ مَفْسَدَةٍ أَعْظَمَ مِنْهُ. قَالَ: وَلَيْسَ لِلْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ الْبَحْثُ وَالتَّنَقُّرُ وَالتَّحَسُّسُ وَاتِّحَامُ الدُّورِ بِالظُّنُونِ، بَلْ إِنْ عَثَرَ عَلَى مَنْكَرٍ غَيْرِهِ جَهْدَهُ، هَذَا كَلَامُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ. وَقَالَ أَقْضَى الْقَضَاةِ الْمَأْوُزِيُّ: لَيْسَ -

١٧٨- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ رَجَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -وَعَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ- فِي قِصَّةِ مَرْوَانَ، وَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ.

١٧٩- (٣) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّافِدِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، -وَاللَّفْظُ لِعَبْدِ- قَالُوا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوَّرِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي، إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ" وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتُلُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ؛

للمُحْتَسِبِ أَنْ يَبْحَثَ عَمَّا لَمْ يَظْهَرِ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ، فَإِنْ غَنَبَ عَلَى الظَّنِّ اسْتَسْرَارَ قَوْمٍ بِهَا لِأَمَارَةٍ وَأَثَارِ ظَهَرَتْ فَذَلِكَ ضَرَبَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي انْتِهَاكِ حُرْمَةِ يَقُوتِ اسْتِدْرَاكِهَا، مِثْلُ أَنْ يَخْرِجَهُ مِنْ يَثْقُ بِصَدَقِهِ أَنْ رَجُلًا خَلَا بِرَجُلٍ لِيَقْتَنَهُ، أَوْ بِأَمْرَةٍ نَزِيٍّ بِهَا، فَيَحْزُزُ لَهُ فِي مِثْلِ هَذَا إِخَالِ أَنْ يَتَحَسَّنَ، وَيَقْدُمَ عَلَى الْكُشْفِ وَالْبَحْثِ حَذَرًا مِنْ فَوَاتٍ مَا لَا يَسْتَدْرِكُ، وَكَذَا لَوْ عَرَفَ ذَلِكَ غَيْرَ الْمُحْتَسِبِ مِنَ الْمُتَطَوِّعَةِ حَازَ لَهُمُ الْإِقْدَامَ عَلَى الْكُشْفِ وَالْإِنْكَارِ.

النَّضْرُ الثَّانِي: مَا قَصَرَ عَنْ هَذِهِ الرِّتَبَةِ، فَلَا يَجُوزُ التَّحَسُّنُ عَلَيْهِ وَلَا كُشْفُ الْأَسْتَارِ عَنْهُ، فَإِنْ سَمِعَ أَصْوَاتَ الْمَلَاهِي الْمُنْكَرَةِ مِنْ دَارِ أَنْكَرِهَا خَارِجَ الدَّارِ، وَلَمْ يَهْجُمْ عَلَيْهَا بِالْذُّخُولِ؛ لِأَنَّ الْمُنْكَرَ ظَاهِرٌ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَكْشِفَ عَنِ الْبَاطِنِ، وَفَدَّ ذَكَرَ الْعَاوِزِيُّ فِي آخِرِ "الْأَحْكَامِ السُّنْطَانِيَّةِ" بَابًا حَسَنًا فِي الْحِجْنَةِ مُشْتَمِلًا عَلَى جَمَلٍ مِنْ قَوَاعِدِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَقَدْ أَشْرْنَا هُنَا إِلَى مَقَاصِدِهَا، وَبَسَطْتُ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْبَابِ نَعْظُمُ فَائِدَتَهُ وَكَثْرَةَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَكَوْنَهُ مِنْ أَعْظَمِ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: "وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَعَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ" فقوله: "وَعَنْ قَيْسِ" معطوف على "إسماعيل" معناه: رواه الأعمش عن إسماعيل وعن قيس، والله أعلم.

قوله "مَا مِنْ نَبِيٍّ" إلى قوله: "حَوَارِيُّونَ" قلت: عورض بحديث يحيى: النبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي وليس معه أحد، وأجيب بأنه باعتبار الأكثر أو بأنه ما من نبي في الأكثر أو بأنه على حذف الصفة، أي ما من نبي له اتباع. وكان الشيخ رحمه الله يجب بأن ذلك في الأنبياء وهذا في الرسل، كذا ذكره الأبي.

يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ يَدِيهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ
 بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ.
 قَالَ أَبُو رَافِعٍ: فَحَدَّثْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَأَلْكَرَهُ عَلَيَّ، فَقَدِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَتَزَلَّ بِقَنَآةٍ،
 فَاسْتَبَعَنِي إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَعُودُهُ، فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا جَلَسْنَا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ عَنْ هَذَا
 الْحَدِيثِ فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ. قَالَ صَالِحٌ: وَقَدْ تُحَدَّثُ بِنَحْوِ ذَلِكَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ.

- ضبط الأسماء: أما الحارث فهو ابْنُ فَضِيلِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَطْمِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ، رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي
 قُرَآةٍ الصَّحَابِيِّ، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: هُوَ ثِقَةٌ. وَأَمَّا أَبُو رَافِعٍ فَهُوَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْأَصْحَحُ أَنْ اسْمُهُ: أَسْلَمٌ، وَقِيلَ:
 إِبْرَاهِيمُ، وَقِيلَ: هُرَيْرٌ، وَقِيلَ: ثَابِتٌ، وَقِيلَ: يَزِيدٌ وَهُوَ غَرِيبٌ، حَكَاهُ ابْنُ الْخَوْزَمِيِّ فِي كِتَابِهِ "جَامِعُ الْمُسَانِيدِ".
 وَفِي هَذَا الْإِسْنَادِ طَرِيفَةٌ، وَهُوَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ أَرْبَعَةٌ تَابِعِيُونَ يَرَوْنَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ: صَالِحٌ وَالْحَارِثُ وَخُفَيْرٌ
 وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظَرُ هَذَا، وَقَدْ جُمِعَتْ فِيهِ - بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى - جُزْأٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَحَادِيثَ رِبَاعِيَّاتٍ مِنْهَا
 أَرْبَعَةٌ صَحَابِيُّونَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَأَرْبَعَةٌ تَابِعِيُونَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: "قَالَ صَالِحٌ: وَقَدْ تُحَدَّثُ بِنَحْوِ ذَلِكَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ"، فَهُوَ بَضْمُ التَّاءِ وَالْهَاءِ، قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ
 مَعْنَى هَذَا أَنَّ صَالِحَ بْنَ كَيْسَانَ قَالَ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ رَوَى عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ
 فِيهِ. وَقَدْ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ كَذَلِكَ فِي تَارِيخِهِ مُخْتَصِرًا عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَيْثَمِيُّ عَنْ
 أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ قَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، قَالَ: وَهَذَا الْكَلَامُ لَا يَشَبْهُ كَلَامَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ
 يَقُولُ: أَصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي، هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي رَحِمَهُ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو: هَذَا الْحَدِيثُ قَدْ أَنْكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ
 رَحِمَهُ. وَقَدْ رَوَى عَنِ الْحَارِثِ هَذَا جَمَاعَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ، وَلَمْ يُجِدْ لَهُ ذِكْرًا فِي كِتَابِ الضَّعْفَاءِ.

وَفِي كِتَابِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ ثِقَةٌ، ثُمَّ إِنَّ الْحَارِثَ لَمْ يَتَفَرَّدْ بِهِ بَلْ تَوَبَّعَ عَلَيْهِ عَلَى مَا أَشْعَرُ بِهِ
 كَلَامُ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ الْمَذْكُورِ. وَذَكَرَ الْإِمَامُ الدَّارِقُطِيُّ رَحِمَهُ فِي كِتَابِ "الْعِلَلِ": أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ رَوَى مِنْ
 وَجْهِ آخَرَ، مِنْهَا عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: "أَصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي" فَذَلِكَ
 حَيْثُ يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ سَفْكَ الدَّمَاءِ أَوْ إِثَارَةُ الْفِتَنِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. وَمَا وَرَدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْحَثِّ عَلَى جِهَادِ
 الْمُبْطِلِينَ بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ، فَذَلِكَ حَيْثُ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ إِثَارَةُ فِتْنَةٍ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَسْنُوقٌ فِيمَنْ سَبَقَ مِنَ الْأُمَمِ،
 وَلَيْسَ فِي لَفْظِهِ ذِكْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، هَذَا آخِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو وَهُوَ ظَاهِرٌ كَمَا قَالَ، وَقَدْ حُجِّجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ فِي
 هَذَا هَذَا عَجَبٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شرح الغريب: وَأَمَّا الْخَوَارِثِيُّونَ الْمَذْكُورُونَ فَاخْتَلَفَ فِيهِمْ، فَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ: هُمْ خُلَصَاءُ الْأَنْبِيَاءِ
 وَأَصْفِيَائِهِمْ، وَالْخُلَصَاءُ الَّذِينَ تُقَوُّ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: أَنْصَارُهُمْ، وَقِيلَ: الْإِجَاهِدُونَ، وَقِيلَ: الَّذِينَ -

١٨٠ - (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ بْنُ الْفَضْلِ الْخَطْمِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا كَانَ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ كَانَ لَهُ حَوَارِيُّونَ يَهْتَدُونَ بِهَدْيِهِ وَيَسْتَنْتُونَ بِسُنَّتِهِ" مِثْلَ حَدِيثِ صَالِحٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَدُومَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَاجْتِمَاعَ ابْنِ عُمَرَ مَعَهُ.

- يصلحون للخلافة بعدهم. قوله ﷺ: "ثُمَّ يَنْهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفُ الضَّمِيرِ فِي "إِنَّمَا" هُوَ الَّذِي يَسْمُوهُ النَحْوِيُّونَ ضَمِيرَ الْقِصَّةِ وَالشَّانِ، وَمَعْنَى "تَخْلُفُ" تَحْدُثُ وَهُوَ بَضْمُ اللَّامِ. وَأَمَّا الْخُلُوفُ فَبَضْمُ الْهَاءِ وَهُوَ جَمْعُ خَلْفٍ بِإِسْكَانِ اللَّامِ وَهُوَ الْخَالِفُ بِشَرْطٍ. وَأَمَّا بَفَتْحِ اللَّامِ فَهُوَ الْخَالِفُ بِخَيْرٍ، هَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ. وَقَالَ جَمَاعَةُ أَوْ جَمَاعَاتُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مِنْهُمْ أَبُو زَيْدٍ: يُقَالُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَزَ الْفَتْحَ فِي الشَّرِّ، وَلَمْ يَجُوزِ الْإِسْكَانُ فِي الْخَيْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: "فَنَسَزَ بَقْنَةً" هَكَذَا هُوَ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ الْمُخَفَّةِ "بَقْنَةً" بِالْقَافِ الْمَفْتُوحَةِ وَآخِرُهُ تَاءُ التَّانِيثِ وَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّانِيثِ: وَهَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِيُّ فِي "الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ" وَوَقَعَ فِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ، وَلِلْمُعْظَمِ رَوَاةُ كِتَابِ مُسْلِمٍ "بِقِنَائِهِ" بِالْفَاءِ الْمَكْسُورَةِ وَبِالْمَدِّ وَآخِرُهُ هَاءُ الضَّمِيرِ قَبْلُهَا هَمْزَةٌ، وَالْقِنَاءُ: مَا بَيْنَ أَيْدِي الْمَنَازِلِ وَالْأُتُورِ، وَكَذَا رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ الْأَسْفَرَايِينِي.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي رَوَاةِ السَّمَرْقَنْدِيِّ بِقِنَاءَ: وَهُوَ الصَّوَابُ، وَقِنَاءُ: وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الْمَدِينَةِ عَلَيْهِ مَالٌ مِنْ أَمْوَالِهَا، قَالَ: وَرَوَاةُ الْجُمْهُورِ بِقِنَائِهِ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ. قَوْلُهُ ﷺ: "يَهْتَدُونَ بِهَدْيِهِ" هُوَ بِفَتْحِ الْهَاءِ وَإِسْكَانِ الدَّالِ أَيْ بِطَرِيقَتِهِ وَسُنَّتِهِ. فَوَلَّى مُسْلِمٌ رِجْلَهُ: لَوْ لَمْ يَذْكُرْ قَدُومَ ابْنِ مَسْعُودٍ وَاجْتِمَاعَ ابْنِ عُمَرَ مَعَهُ هَذَا مِمَّا أَنْكَرَهُ الْحَرِيرِيُّ فِي كِتَابِهِ "دُرَّةُ الْغَوَاصِرِ" فَقَالَ: لَا يُقَالُ: اجْتَمَعَ فُلَانٌ مَعَ فُلَانٍ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: اجْتَمَعَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ، وَقَدْ عَنَّا الْجَوْهَرِيُّ فَقَالَ فِي صَحَاحِهِ: جَامِعُهُ عَلَى كَذَا أَيْ اجْتَمَعَ مَعَهُ.

[٢١- باب تفاضل أهل الإيمان فيه، ورجحان أهل اليمن فيه]

١٨١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، كُلُّهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، ح: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا يَرْوِي عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: "أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ هَهُنَا، وَإِنَّ الْقَسْوَةَ وَغِلْظَ الْقُلُوبِ** فِي الْقَدَادِينِ عِنْدَ أَصُولِ أَذْنَابِ الْإِبِلِ، حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ، فِي رَبِيعَةٍ وَمُضَرٍّ".

١٨٢- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: أَتَيْنَا حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "جَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَرْقَى أَفْقَدَةً، الْإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالْفِقْهُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ".

[٢١- باب تفاضل أهل الإيمان فيه، ورجحان أهل اليمن فيه]

في هذا الباب أشار النبي ﷺ يَدَيْهِ نَحْوَ الْيَمَنِ فَقَالَ: "أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ هَهُنَا، وَإِنَّ الْقَسْوَةَ وَغِلْظَ الْقُلُوبِ فِي الْقَدَادِينِ عِنْدَ أَصُولِ أَذْنَابِ الْإِبِلِ، حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ فِي رَبِيعَةٍ وَمُضَرٍّ".

وفي رواية: "جاء أهل اليمن هم أرق أفقده الإيمان يمان، والفقه يمان، والحكمة يمانية" وفي رواية: "أتاكم أهل اليمن هم أضعف قلوباً وأرق أفقده، الفقه يمان، والحكمة يمانية". وفي رواية: "رأس الكفر نحو المشرق والمغرب والخيل في أهل الخيل والإبل القدادين أهل الوبر والسكينة في أهل الغنم". وفي رواية: "الإيمان يمان، والكفر قبل المشرق، والسكينة في أهل الغنم، والمغرب والرباء في القدادين أهل الخيل والوبر". وفي رواية: "أتاكم أهل اليمن، هم ألق قلوباً وأرق أفقده، الإيمان يمان، والحكمة يمانية، ورأس الكفر قبل المشرق". وفي رواية: "غلظ القلوب والجفاء في المشرق، والإيمان في أهل الحجاز". قد اختلف في مواضع من هذا الحديث، وقد جمعها القاضي عياض رحمه الله -

**قال في فتح الملهم: قوله: "وإن القسوة وغلظ القلب" إلخ: قال الخطابي: إنما ذم هؤلاء لاشتغالهم بمعالجة ما هم فيه عن أمور دينهم، وذلك بغضي إلى قساوة القلب. قال السهيلي: إنما أي القسوة وغلظ القلب لمسمى واحد، كقوله: ﴿إِنَّمَا أَتَشْكُونَ بَنِي وَحْزَنٍ إِلَى آلِهِ﴾ (يوسف: ٨٦) البتة هو الحزن.

قال القرطبي رحمه الله: القسوة يراد بها أن تلك القلوب لا تلين ولا تنشع لموعظة، وغلظها: عدم فهمها. (فتح الملهم: ٣/٢)

١٨٣- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، ح: وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقُ، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِعِثْلِهِ.

١٨٤- (٤) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنَا كُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أضعَفُ قُلُوبًا وَأَرْقُ أَفْئِدَةً، الْفِقَهُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ".

١٨٥- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوُ الْمَشْرِقِ، وَالْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ فِي أَهْلِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ - الْفَدَّادِينَ، أَهْلُ الْوَبَرِ - وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ النِّعَمِ".

- ونقحها مختصرة بعده الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: وأنا أحكي ما ذكره. قال:

أقوال العلماء في المراد من قوله: "الإيمان يمان": أما ما ذكر من نسبة الإيمان إلى أهل اليمن، فقد صرفوه عن ظاهره من حيث إن مبدأ الإيمان من مكة ثم من المدينة - حرسهما الله تعالى - فحكى أبو عبيد إمام الغريب ثم من بعده في ذلك أقوالاً:

أحدها: أنه أراد بذلك مكة، فإنه يقال: إن مكة من تهامة وبهامة من أرض اليمن.
والثاني: أن المراد مكة والمدينة، فإنه يروى في الحديث أن النبي ﷺ قال هذا الكلام وهو بثوثك، ومكة والمدينة حينئذ بينه وبين اليمن، فأشار إلى ناحية اليمن، وهو يريد مكة والمدينة فقال: "الإيمان يمان" ونسبهما إلى اليمن؛ لكونهما حينئذ من ناحية اليمن كما قالوا: الرُّكْنُ الْيَمَانِي، وهو "مكة" لكونه إلى ناحية اليمن.
والثالث: ما ذهب إليه كثير من الناس وهو أحسنها عند أبي عبيد أن المراد بذلك الأنصار؛ لأنهم يمانون في الأصل، فنسب الإيمان إليهم؛ لكونهم أنصاره.

قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله: ولو جمع أبو عبيد ومن سلك سبيله طرق الحديث باللفاظ، كما جمعها مسلم وغيره، وتأملوها نصاروا إلى غير ما ذكروه، ولما تركوا الظاهر، ولقضوا بأن المراد اليمن وأهل اليمن على ما هو المفهوم من إطلاق ذلك، إذ من ألفاظه: "أنا كُمْ أهل اليمن" والأنصار من جملة المخاطبين بذلك، فهم إذاً غيرهم. وكذلك قوله ﷺ: "جاء أهل اليمن" وإنما جاء حينئذ غير الأنصار، ثم إنه ﷺ وصفهم بما يقضي بكمال إيمانهم، ورتب عليه الإيمان يمان، فكان ذلك إشارة للإيمان إلى من أتاه من أهل اليمن، لا إلى مكة والمدينة، ولا مانع من إجراء الكلام على ظاهره وحمله على أهل اليمن حقيقة؛ لأن من اتصف بشيء، وقوي قيامه به وتأكد اطلاعه منه، ينسب -

١٨٦- (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْإِيمَانُ يَمَانٌ، وَالْكَفَرُ قَبْلُ الْمَشْرِقِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ، وَالْفَخْرُ وَالرِّيَاءُ فِي الْفَدَّادِينَ، أَهْلُ الْخَيْلِ وَالْوَبَرِ".

١٨٧- (٧) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْفَخْرُ وَالْخُبْلَاءُ فِي الْفَدَّادِينَ - أَهْلُ الْوَبَرِ - وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ.

١٨٨- (٨) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. وَزَادَ: "الْإِيمَانُ يَمَانٌ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ".

- ذلك الشيء إليه إشعاراً يتميز به وكمال حاله فيه، وهكذا كان حال أهل اليمن حينئذٍ في الإيمان، وحال الوافدين منه في حياة رسول الله ﷺ وفي أعقاب موته كـ أُنُسِ بْنِ أَلِيٍّ الْقُرَنِيِّ وأبي مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ ﷺ وشبههما ممن سلم قلبه وفؤي إيمانه، فكانت نسبة الإيمان إليهم لذلك، إشعاراً بكمال إيمانهم من غير أن يكون في ذلك نقي له عن غيرهم، فلا منافاة بينه وبين قوله ﷺ: "الإيمان في أهل الحجاز". ثم المراد بذلك الموجودون منهم حينئذٍ لا كُُلُّ أهل اليمن في كل زمان، فإن اللفظ لا يقتضيه، هذا هو الحق في ذلك، ونشكر الله تعالى على هدايته له، والله أعلم. مفهوم الفقه والحكمة: قال: وأما ما ذكر من "الفقه والحكمة" فالفقه هنا: عبارة عن الفهم في الدين، واصطلاح بعد ذلك الفقهاء وأصحاب الأصول على تخصيص الفقه بإدراك الأحكام الشرعية العملية بالاستدلال على أعيانها. وأما الحكمة: ففيها أقوال كثيرة مضطربة، قد اقتصر كل من قائلها على بعض صفات الحكمة، وقد صفاً لنا منها أن الحكمة عبارة عن العلم المتَّصف بالأحكام المشتمل على المعرفة بالله تبارك وتعالى، المصحوب بِنفاذ البصيرة، وتَهذيب النفس، وتحقيق الحق والعمل به، والصد عن اتباع الهوى والباطل، والحكيم مَنْ له ذلك. وقال أبو بَكْرٍ بْنُ دُرَيْدٍ: كل كلمة وعظمتك وزجرتك أو دعوتك إلى مكرمة أو نهتك عن فيح فهي حكمة وحكم، ومنه قول النبي ﷺ: "إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ حِكْمَةً" وفي بعض الروايات "حكماً"، والله أعلم.

قال الشيخ: وقوله ﷺ: "يَمَانٌ وَيَمَانِيَّةٌ" هو بتخفيف الياء عند جماهير أهل العربية؛ لأن الألف المزيدة فيه عوض من ياء النسب المشددة فلا يجمع بينهما. وقال ابن السَّيِّدِ في كتابه "الاقتضاب": حكى المبرِّد وغيره أن التشديد لغة، قال الشيخ: وهذا غريب، قلت: وقد حكى الزُّهْرِيُّ وصاحب "المطالع" وغيرهما من العلماء عن سيبويه أنه حكى عن بعض العرب أنهم يقولون: اليمانيُّ بالياء المشددة، وأنشد لأميةَ بْنَ خَلْفٍ:

١٨٩- (٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "جَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَرْقُ أَقْنَدَةً وَأَضْعَفُ قُلُوبًا، الْإِيمَانُ يَمَانٌ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ، السَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ، وَالْفَخْرُ وَالْحَيَلَاءُ فِي الْفَدَّادِينَ أَهْلُ الْوَبَرِ قَبْلَ مَطْلَعِ الشَّمْسِ".

١٩٠- (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو كُرَيْبٌ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَلْيَنُ قُلُوبًا، وَأَرْقُ أَقْنَدَةً، الْإِيمَانُ يَمَانٌ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ، رَأْسُ الْكُفْرِ قَبْلَ الْمَشْرِقِ".

يَمَانِيًّا يَظَلُّ يَشُبُّ كِبَرًا وَيَنْفُخُ دَائِمًا لَهَبَ الشُّوَاطِئِ

والله أعلم.

شرح الغريب: قال الشيخ: وقوله ﷺ: "أَلْيَنُ قُلُوبًا وَأَرْقُ أَقْنَدَةً" المشهور أن الفؤاد هو القلب، فعلى هذا يكون كَرَّرَ لفظ القلب بتقطين، وهو أولى من تكريره بلفظ واحد، وقيل: الفؤاد غير القلب وهو عين القلب، وقيل: باطن القلب، وقيل: غشاء القلب، ولما وصفها باللين والرق والضعف فمعناه أنها ذات خشية واستكانة، سريعة الاستجابة والتأثر بقوارع التذكير، سائلة من الغلظ والشدة والقسوة التي وصف بها قلوب الآخرين. قال: وقوله ﷺ: "فِي الْفَدَّادِينَ" فزعم أبو عمرو الشَّيْبَانِيُّ أنه بتخفيف الدال وهو جمع فَدَّادٍ بتشديد الدال، وهو عبارة عن البقر التي يُحْرَثُ عليها، حكاه عنه أبو عُبَيْدٍ وأكرهه عليه، وعلى هذا المراد بذلك أصحابها، فحذف المضاف، والصواب في الْفَدَّادِينَ بتشديد الدال جمع فَدَّادٍ بدالين أولاهما مشددة، وهذا قول أهل الحديث والأصمعيّ وجهور أهل اللغة، وهو من "الغديذ" وهو الصوت الشديد، فهم الذين تَعَلَّوْا أصواتهم في إبليس وخيلهم وحروثهم ونحو ذلك. وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: هم المكشرون من الإبل الذين يملك أحدهم مائتين منها إلى الألف.

وقوله: "إِنَّ الْقُسُوفَ فِي الْفَدَّادِينَ عِنْدَ أَصْحَابِ الْإِبِلِ" معناه: الذين لهم حَبْلَةٌ وصباح عند سَوْفِهِمْ هَا. وقوله ﷺ: "نَحِبْتُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ فِي رَبِيعَةٍ وَمُضَرٍّ"، قوله: "رَبِيعَةٌ وَمُضَرٍّ" يدل من الْفَدَّادِينَ، وأما "قَرْنَا الشَّيْطَانِ" فحاجبا رأسه، وقيل: هما جمعا اللذان يغريهما بإضلال الناس، وقيل: شيعتهما من الكفار، والفراد بذلك اختصاص المشرق بمزيد من تسلط الشيطان ومن الكفر، كما قال في الحديث الآخر: "رَأْسُ الْكُفْرِ غِبُّ الْمَشْرِقِ" وكان ذلك في عهده ﷺ حين قال ذلك، ويكون حين يخرج الدُّجَانُ من المشرق، وهو فيما بين ذلك منشأ الفتن العظيمة، ومثار الكفرة الترك الغاشمة العنيفة الشديدة البأس.

وأما قوله ﷺ: "الْفَخْرُ وَالْحَيَلَاءُ" فالفخر هو: الانتحار وعدا الآثار القديمة تعظيماً، والحيلاء: الكبر واحتقار الناس. =

١٩١- (١١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَذْكُرْ: "رَأْسُ الْكُفْرِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ".

١٩٢- (١٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، ح: وَحَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ جَرِيرٍ. وَزَادَ: "وَالْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ فِي أَصْحَابِ الْإِبِلِ، وَالسَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ فِي أَصْحَابِ الشَّاءِ".

١٩٣- (١٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيُّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "غَلِظَ الْقُلُوبُ وَالْحَفَاءُ فِي الْمَشْرِقِ، وَالْإِيمَانُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ".

وأما قوله ﷺ: "في أهل الخيول والإبل الفُداءين أهل النور"، فالنور وإن كان من الإبل دون الخيل، فلا يمتنع أن يكون قد وصفهم بكونهم جامعين بين الخيل والإبل والنور. وأما قوله ﷺ: "والسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْعَسَمِ" فالسكينة الطمأنينة والسكون، على خلاف ما ذكره من صفة الفُداءين، هذا آخر ما ذكره الشيخ أبو عمرو رحمه الله، وفيه كفاية فلا تطول بزيادة عليه، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما أسانيد الباب فقال مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، كُلُّهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: سَمِعْتُ فَيْسَأَ يَرْوِي عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ. هَؤُلَاءِ الرِّجَالُ كُلُّهُمْ كُوفِيُونَ إِلَّا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ وَمَعْمَرُ فَإِنَّهُمَا بَصَرِيَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ اسْمَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَنَّ أَبَا أُسَامَةَ حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَابْنُ إِدْرِيسَ عَبْدُ اللَّهِ، وَأَبُو خَالِدٍ هَرَمَزٌ. وَقِيلَ: سَعْدٌ. وَقِيلَ: كَثِيرٌ، وَأَبُو مَسْعُودٍ: عُقْبَةُ بْنُ غُمَرٍ الْأَنْصَارِيُّ الْبَدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي الْإِسْنَادِ الْآخِرِ الدَّارِمِيُّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي مَقْدَمَةِ الْكِتَابِ أَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى جَدِّ لَلْقَبِيلَةِ اسْمُهُ دَارِمٌ، وَفِيهِ أَبُو الْيَمَانِ وَاسْمُهُ: الْحَكَمُ ابْنُ نَافِعٍ، وَبَعْدَهُ أَبُو مَعَاوِيَةَ مُحَمَّدُ بْنُ حَازِمٍ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَالْأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ، وَأَبُو صَالِحٍ ذُكْرَانُ، وَابْنُ جُرَيْجٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ ثَدْرُسَ، وَكُلُّ هَذَا وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا وَقَدْ تَقَدَّمَ، فَإِنَّمَا أَقْصَدُ بِتَكَرُّرِهِ وَذِكْرِهِ الْإِيضَاحَ لِمَنْ لَا يَكُونُ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ، فَرَمَّا وَقَفَ عَلَى هَذَا الْبَابِ وَأَرَادَ مَعْرِفَةَ اسْمِ بَعْضِ هَؤُلَاءِ، لِيَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى مَطَالَعَةِ تَرْجُمَتِهِ، وَمَعْرِفَةِ حَالِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَغْرَاضِ، فَسَهَّلْتُ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ بِعِبَارَةٍ مُخْتَصَرَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالنَّصِيبِ.

[٢٢- باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون]

١٩٤- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَوَكَيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تَأْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوْ لَا أَذِلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابُّتُمْ؟" أَفْسُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ.

١٩٥- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا" بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٍ.

[٢٢- باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون]

وأن محبة المؤمنين من الإيمان وأن إفشاء السلام سبب لحصولها

قوله ﷺ: "لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تَأْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوْ لَا أَذِلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابُّتُمْ؟" أَفْسُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ". وفي الرواية الأخرى: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا" هكذا هو في جميع الأصول والروايات، "وَلَا تَأْمِنُوا" بخذف النون من آخره وهي لغة معروفة صحيحة.

مقصد الحديث: وأما معنى الحديث فقوله ﷺ: "وَلَا تَأْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا" معناه لا يكمل إيمانكم ولا يصلح حالكم في الإيمان إلا بالتحاب. وأما قوله ﷺ: "لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا" فهو على ظاهره وإطلاقه، فلا يدخل الجنة إلا من مات مؤمناً، وإن لم يكن كامل الإيمان، فهذا هو المظاهر من الحديث.

وقال الشيخ أبو عمرو رحمه الله: معنى الحديث لا يكمل إيمانكم إلا بالتحاب، ولا تدخلون الجنة عند دخول أهلها، إذا لم تكونوا كذلك، وهذا الذي قاله محتمل، والله أعلم. وأما قوله ﷺ: "أَفْسُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ" فهو بقطع الغمرة المفتوحة، وفيه الحث العظيم على إفشاء السلام وبذله للمسلمين كلهم، مَنْ عرفت ومن لم تعرف، كما تقدم في الحديث الآخر، والسلام أول أسباب التآلف ومفتاح استجلاب النودة، وفي إفشائه تمكن ألفة المسلمين بعضهم.

"قوله: لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا" إلخ: لا يخفى أن مقتضى حسن الانظام في الكلام أن تفسر الإيمان في الموضوعين بمعنى واحد، وأما حمل الإيمان في أحد الموضوعين على أصل الإيمان، وفي الموضوع الثاني على الكمال فبعيد، فالوجه أن يراد بالدخول الأولي، وحمل الإيمان في الموضوعين على الكمال، بقي أن الدخول الأولي لا يتوقف على الكمال؛ بخلاف أن يدخل غير أهل الكمال الجنة أولاً أيضاً، بسبب الغفر والمغفرة، فيمكن أن يقال: المراد الجوز بدخول الجنة أولاً فافهم، والله أعلم.

لبعض، وإظهار شعارهم المميز لهم من غيرهم من أهل الملل، مع ما فيه من رياضة النفس، ولزوم التواضع، وإعظام حرمان المسلمين. وقد ذكر البخاري رحمه الله في "صحيحه" عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أنه قال: "ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان: الإنصافُ من نفسك، وبذلُ السلام للعالم، والإنفاقُ من الإقتار". وروى غير البخاري هذا الكلام مرفوعاً إلى النبي ﷺ. "وَبَذَلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ، وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ، وَافْتِسَاءُ السَّلَامِ" كلها بمعنى واحد، وفيها لطيفة أخرى، وهي أنها تتضمن رفع التقاطع والتهاجر والشحناء وفساد ذات التبين التي هي الحالقة، وأن سلامة الله لا يتبع فيه هواه، ولا يخص أصحابه وأحبابه به، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

• • • •

[٢٣- باب بيان أن الدين النصيحة]

١٩٦- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِسُهَيْلٍ: إِنَّ عَمْرَأَ حَدَّثَنَا عَنِ الْقُقْعَاءِ، عَنْ أَبِيكَ -قَالَ: وَرَحَوْتُ أَنْ يُسْقِطَ عَنِّي رَجُلًا -قَالَ: فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُ أَبِي، كَانَ صَدِيقًا لَهُ بِالشَّامِ، ثُمَّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ تَعِيمِ الدَّارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الدين النصيحة"، قلنا: لمن؟ قَالَ: "لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ".

[٢٣- باب بيان أن الدين النصيحة]

فيه "عن تعيم الدارِيِّ" أي: تعيم الدارِيِّ قَالَ: الدين النصيحة، قلنا: من؟ قَالَ: لله وكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم".

عظمة هذا الحديث: هذا حديث عظيم الشأن وعليه مدار الإسلام، كما سنذكره من شرحه، وأما ما قاله جماعات من العلماء إنه أحد أرباع الإسلام أي أحد الأحاديث الأربعة التي تجمع أمور الإسلام، فليس كما قالوه، بل المدار على هذا وحده، وهذا الحديث من أفراد مسلم، وليس بتعيم الدارِيِّ في صحيح البخاري عن النبي ﷺ شيء، ولا له في مسلم عنه غير هذا الحديث، وقد تقدم في آخر مقدمة الكتاب بيان الاختلاف في نسبة تعيم، وأنه دارِيٌّ أو دَيْرِيٌّ.

شرح العريب: وأما شرح هذا الحديث، فقال الإمام أبو سليمان الخطَّابيُّ -رحمه الله-: النصيحة كلمة جامعة معناها: حيازة الخط للمنصوح له، قَالَ: ويقال: هو من وجيز الأسماء، ومختصر الكلام، وليس في كلام العرب كلمة مفردة يستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة، كما قالوا في الفلاح: ليس في كلام العرب كلمة أجمع لخير الدنيا والآخرة منه.

قَالَ: وقيل: النصيحة مأخوذة من "نصح الرجل ثوبه" إذا خاطه، فشبهوا فعل الناصح فيما يشرّاه من صلاح المنصوح له بما يسده من خَلل الثوب. قَالَ: وقيل: إنما مأخوذة من "نصحتُ العسل" إذا صفيته من الشمع، شبهوا تخليص القول من الغش بتخليص العسل من الخلط.

قَالَ: ومعنى الحديث: عماد الدين وقوامه النصيحة، كقوله: "الحجُّ عَرَفَةُ" أي عماده ومعظمه عرفة. وأما تفسير النصيحة وأنواعها فقد ذكر الخطَّابيُّ وغيره من العلماء فيها كلاماً نفيساً، أنا أضُم بعضه إلى بعض مختصراً، قالوا: أما النصيحة لله تعالى فمعناها متصرف إلى الإيمان به، ونفي الشريك عنه، وترك الإلحاد في صفاته، ووصفه بصفات الكمال والجلال كلها، وتنزيهه سبحانه وتعالى من جميع النقائص، والقيام بطاعته، واجتناب معصيته، =

وأنخب فيه والبغض فيه، وموالة من أطاعه، ومُعَاداة من عصاه، وجهاد من كفر به، والاعتراف بنعمته وشكره عليها، والإخلاص في جميع الأمور، والدعاء إلى جميع الأوصاف المذكورة واخت عليها، والنصُف في جميع الناس، أو من أمكن منهم عليها. قال الخطابي رحمه الله: وحقيقة هذه الإضافة راجعة إلى العبد في نصحه نفسه، فأنه تعالى غني عن نُصْح النَّاصِح.

وأما النصيحة لكتابه سبحانه وتعالى، فالإيمان بأنه كلام الله تعالى وتزيينه لا يشبهه شيء من كلام الخلق، ولا يقدر على مثله أحد من الخلق، ثم تعظيمه وتلاوته حتى تلاوته وتحسينها والخشوع عندها، وإقامة حروفه في التلاوة، والذب عنه لتأويل المخرفين وتعرض الطاعنين، والتصديق بما فيه، والوقوف مع أحكامه، وتفهم علومه وأمانته، والاعتبار بمواعظه، والتفكر في عجائبه، والعمل بمحكمه، والتسليم لمتشابهه، والبحث عن عمومته وخصوصه وناسخه ومنسوخه، ونشر علومه والدعاء إليه وإلى ما ذكرنا من نصيحته.

وأما النصيحة لرسول الله ﷺ، فنصديقه على الرسالة، والإيمان بجميع ما جاء به، وطاعته في أمره ونهيهِ، ونصرته حياً وميتاً، ومُعَاداة من عاداه، وموالة من والاه، وإعظام حقه وتوقيره، وإحياء طريقته وسنته، وبث دعوته ونشر شريعته ونفي التهمة عنها، واستارة علومها، والتفقه في معانيها والدعاء إليها، والتنظف في نعمتها وتعيمها وإعظامها وإجلالها، والتأدب عند قراءتها، والإمساك عن الكلام فيها بغير علم، وإجلال أهلها لانتسابهم إليها، والتخلق بأخلاقه والتأدب بآدابه، ومحبة أهل بيته وأصحابه، ومجانبة من أبدع في سنته أو تعرض لأحد من أصحابه ونحو ذلك.

وأما النصيحة لأئمة المسلمين، فمعاونتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به، وتنبيههم وتذكيرهم برفق ولطف، وإعلامهم بما غفروا عنه أو لم يبلغهم من حقوق المسلمين، وترك الخروج عليهم، وتألف قلوب الناس لطاعتهم.

قال الخطابي رحمه الله: ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم، والجهاد معهم، وأداء الصدقات إليهم، وترك الخروج بالسيف عليهم إذا ظهر منهم حيف أو سوء عشرة، وأن لا يغروا بالثناء الكاذب عليهم، وأن يدعى لهم بالصلاح، وهذا كله على أن المراد بأئمة المسلمين الخفاء وغيرهم، ممن يقوم بأمور المسلمين من أصحاب الولايات، وهذا هو المشهور. وحكاها أيضاً الخطابي رحمه الله ثم قال: وقد يُتَوَلَّى ذلك على الأئمة الذين هم علماء الدين، وأن من نصيحتهم قبول ما رُوِيَ، وتقليدهم في الأحكام، وإحسان الظن بهم.

وأما نصيحة عامة المسلمين، وهم من عدا ولاية الأمر، فإرشادهم لمصالحهم في آخرتهم ودنياهم، وكف الأذى عنهم، فيعلمهم ما يجهلون من دينهم، ويعينهم على بالقول والفعل، وستر عوراتهم، وسد خللهم، ودفع المضار عنهم، وجلب المنافع لهم، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر برفق وإخلاص، والشفقة عليهم، وتوفير كبيرهم ورحمة صغيرهم، وتحولهم بالمعصية الحسنة، وترك غشهم وحسدكم، وأن يحبهم ما يحب لنفسه من خير، ويكرههم ما يكره لنفسه من مكروه، والذب عن أموالهم وأعراضهم، وغير ذلك من أحوالهم بالقول والفعل، =

١٩٧- (٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّثَمِيِّ، عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١٩٨- (٣) وَحَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ -يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ-: حَدَّثَنَا رَوْحٌ وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ سَمِعَهُ وَهُوَ يُحَدِّثُ أَبَا صَالِحٍ، عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١٩٩- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ وَ أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ وَالتَّضَحِّيِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

٢٠٠- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ ابْنُ ثُمَيْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، سَمِعَ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى التَّضَحِّيِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

٢٠١- (٦) حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَ يَعْقُوبُ الدُّورِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَلَقَّنَنِي "فِيمَا اسْتَطَعْتُ"، وَالتَّضَحِّيَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، قَالَ يَعْقُوبُ فِي رَوَاتِهِ: قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ.

-وَحَثَمَهُمْ عَلَى التَّحَلُّقِ بِمَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنْوَاعِ النَّصِيحَةِ، وَتَشْطِيطِ هِمَمِهِمْ إِلَى الطَّاعَاتِ، وَقَدْ كَانَ فِي السَّلَفِ عَجْزٌ مِنْ تَبْلُغِ بِهِ النَّصِيحَةِ إِلَى الْإِضْرَارِ بِدِينِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هَذَا آخِرُ مَا تَلَخَصَ فِي تَفْسِيرِ النَّصِيحَةِ. قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّ النَّصِيحَةَ تُسَمَّى دِينًا وَإِسْلَامًا، وَإِنَّ الدِّينَ يَقَعُ عَلَى الْعَمَلِ، كَمَا يَقَعُ عَلَى الْقَوْلِ، قَالَ: وَالنَّصِيحَةُ فَرَضٌ يَجْزِي فِيهِ مَنْ قَامَ بِهِ وَيَسْقُطُ عَنِ الْبَاقِينَ.

قَالَ: وَالنَّصِيحَةُ لَازِمَةٌ عَلَى قَدْرِ الطَّاقَةِ، إِذَا عَلِمَ النَّاصِحُ أَنَّهُ يُقْبَلُ نَصِيحَتُهُ وَيَطَاعُ أَمْرُهُ، وَأَمِنْ عَلَى نَفْسِهِ الْمَكْرُوهُ، فَإِنْ خَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ أَدَى فَهُوَ فِي سَعَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ جَرِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ "قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ وَالتَّضَحِّيِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ". وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: "عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فَلَقَّنَنِي فِيمَا اسْتَطَعْتُ" وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ؛ لَكُونَهُمَا قَرِيبَتَيْنِ، وَهِيَ أَهَمُّ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ وَأَظْهَرُهُمَا، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّوْمَ وَغَيْرَهُ؛ لَدُخُولِهَا فِي السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: "فِيمَا اسْتَطَعْتُ" مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَكْفُلُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) وَالرِّوَايَةُ "اسْتَطَعْتُ" بِفَتْحِ التَّاءِ، وَتَلْقِيهِ مِنْ كَمَالِ شَفَقَتِهِ ﷺ، إِذَا قَدْ يَعْجُزُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، فَلَوْ لَمْ يَقْبِدْهُ بِمَا اسْتَطَاعَ -

«لأحلّ بما التزم في بعض الأحوال، والله أعلم.

منقبة جرير: وما يتعلق بحديث جرير منقبة ومكرمة لجرير رضي الله عنه، رواها الحافظ أبو القاسم الطبراني بإسناده، اختصارها: أن جريراً أمر مولاه أن يشتري له فرساً فاشترى له فرساً بثلاث مائة درهم، وجاء به وبصاحبه لينقذه الثمن، فقال جرير لصاحب الفرس: فرسك خير من ثلث مائة درهم، أتبيعه بأربع مائة درهم؟ قال: ذلك إليك يا أبا عبد الله فقال: فرسك خير من ذلك أتبيعه بخمس مائة درهم؟ ثم لم يزل يزيده مائة فمائة، وصاحبه يرضى وجرير يقول: "فرسك خير" إلى أن بلغ ثمان مائة درهم، فاشتراه بها، فقبل له في ذلك فقال: إني بايعت رسول الله ﷺ على النصيحة لكل مسلم، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما ما يتعلق بإسناد الباب ففيه أمية بن بسطام، وقد قدمنا في المقدمة الخلاف في أنه هل يصرف أو لا يصرف؟ وفي أن الباء مكسورة على المشهور، وأن صاحب "المطالع" حكى أيضاً فتحها، وفيه: زياد بن علقمة بكسر العين وبالقاف، وفيه: سريج بن يونس بالسين المهملة وبالجيم. وفيه: الدؤوبي بفتح الدال. وقد تقدم في المقدمة بيان هذه النسبة، والله أعلم.

وأما قول مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الله بن نعيم وأبو أسامة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس عن جرير، فهذا إسناد كله كوفيون.

وأما قوله: حدثنا سريج ويعقوب قالوا: حدثنا هُشَيْمٌ عن سيار عن الشعبي عن جرير، ثم قال مسلم في آخره: قال يعقوب في روايته حدثنا سيار، ففيه تنبيه على لطيفة، وهي أن هُشَيْمًا مدلس، وقد قال: عن سيار، والمدلس إذا قال: "عن" لا يُحتج به إلا إن ثبت سماعه من جهة أخرى، فروى مسلم رضي الله عنه حديثه هذا عن شيخين وهما سُرَيْجٌ وَيَعْقُوبُ. فأما سُرَيْجٌ فقال: حدثنا هُشَيْمٌ عن سيار. وأما يعقوب فقال: حدثنا هُشَيْمٌ قال: حدثنا سيار، فبين مسلم رضي الله عنه اختلاف عبارة الراويين في نقلهما عبارته، وحصل منهما اتصال حديثه، ولم يقتصر مسلم رضي الله عنه على إحدى الروایتين، وهذا من عظيم إتقانه، ودقيق نظره، وحسن احتياطه رضي الله عنه، وسيار يتقدم السين على الباء، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

[٢٤ - باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي]

٢٠٢ - (١) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرَانَ التَّحِيَّيُّ: أَنَّ أَبَا ابْنٍ وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولَانِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ".

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُحَدِّثُهُمْ: هَؤُلَاءِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ يَقُولُ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُلْحِقُ مَعَهُمْ: "وَلَا يَتَّهَبُ تَهَبٌ ذَاتَ شَرَفٍ، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ، حِينَ يَتَّهَبُهَا، وَهُوَ مُؤْمِنٌ".

٢٤ - باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي

ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله

شرح الحديث: في الباب قوله ﷺ: "لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ"، الحديث وفي رواية: "وَلَا يَغُلُّ الْغُلَّ حِينَ يَغُلُّ وَهُوَ مُؤْمِنٌ" وفي رواية: "وَالثَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ".

هذا الحديث مما اختلف العلماء في معناه، فالقول الصحيح الذي قاله المحققون: أن معناه: لا يفعل هذه المعاصي، وهو كامل الإيمان، وهذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء، ويراد نفي كماله ومختاره، كما يقال: لا علم إلا ما نفع، ولا مال إلا الإبل، ولا عيش إلا عيش الآخرة، وإنما تأولناه على ما ذكرناه لحديث أبي ذرٍّ وغيره: "مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ"، وحديث عبادة بن الصامت الصحيح المشهور: "أَتَمُّ بَايعِهِ ﷺ عَلَى أَنْ لَا يَسْرِقُوا وَلَا يَزْنُوا وَلَا يَعْصُوا" إلخ، ثم قال ﷺ لهم: "فَمَنْ رَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرَهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ فَعَلَ وَلَمْ يُعَاقَبْ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِنْ شَاءَ عَقَابًا وَإِنْ شَاءَ عَذَابُهُ"، فهذان الحديثان مع نظائرها في الصحيح مع قول الله عز وجل: ﴿يَنْ أَلَّهِ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (النساء: ٤٨) مع إجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر =

قوله: "لَا يَزْنِي" إلخ: هذا وأمثاله حملة العلماء على التغليب أو على كمال الإيمان، وقيل: المراد بالمؤمن ذو الأمن من العذاب، وقيل: النفي بمعنى النهي أي لا ينبغي للزاني أن يزني وهو مؤمن، فإن مقتضى الإيمان أن لا يقع في مثل هذه الفاحشة، والله أعلم.

٢٠٣- (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ مَعْبُدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حَدِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَزْنِي الزَّانِي" وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ مَعَ ذِكْرِ النِّهْيَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَاتَ شَرَفٍ.

غير الشرك، لا يكفرون بذلك، بل هم مؤمنون ناقصو الإيمان، إن تابوا سقطت عقوبتهم، وإن ماتوا مُصْرَبِينَ على الذكائر كانوا في المشيئة، فإن شاء الله تعالى عفا عنهم وأدخلهم الجنة أولاً، وإن شاء عذبهم ثم أدخلهم الجنة، وكل هذه الأدلة تضطرنا إلى تأويل هذا الحديث وشبهه، ثم إن هذا التأويل ظاهر سائغ في اللغة مستعمل فيها كثيراً، وإذا ورد حديثان مختلفان ظاهراً وجب الجمع بينهما، وقد وردنا هنا فيجمع وقد جمعنا، وتأويل بعض العلماء هذا الحديث على من فعل ذلك مستحلاً له مع علمه بورود الشرع بتحريمه.

وقال الحسن وأبو جعفر مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ النَّصْرِيُّ: معناه ينزع منه اسم المذبح الذي يسمى به أولياء الله المؤمنين ويستحق اسم الذم فيقال: سارق وزان وفاجر وفاسق، وحكي عن ابن عباس رضي الله عنه أن معناه يُنْزَعُ منه نور الإيمان، وفيه حديث مرفوع، وقال المَهْلَبُ: ينزع منه بصيرته في طاعة الله تعالى، وذهب الزُّهْرِيُّ إلى أن هذا الحديث وما أشبهه يؤمن بها، وتمرُّ على ما جاءت ولا يُخَاصُّ في معناها، وأنا لا نعلم معناها، وقال: أمرؤها كما أمرها من قبلكم. وقيل في معنى الحديث غير ما ذكرته فما ليس بظاهر، بل بعضها غلط فتركتها، وهذه الأقوال التي ذكرتها في تأويله كلها محتملة، والصحيح في معنى الحديث ما قدمناه أولاً، والله أعلم.

رفع الوهم عن كون لفظ "قبة" موقوفاً، وأما قول ابن وهب: أخبرني يونس عن ابن شهاب قال: سمعت أبا سَلَمَةَ وسعيد بن المسيب يقولان: قال أبو هريرة: إن رسول الله ﷺ قال: لا يربي ثوبي حين يربي وهو مؤمن. إ.خ. قال ابن شهاب: فأخبرني عبدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ كَانَ يَحْدِّثُهُمْ هَؤُلَاءِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ثُمَّ يَقُولُ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُلْحِقُ مَعْنَى: "وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْيَ ذَاتِ شَرَفٍ بَرَفَعَ النَّاسَ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارُهُمْ حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ" فَظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ قَوْلَهُ: "وَلَا يَنْتَهَبُ" إ.خ. لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ بَلْ هُوَ مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَحْتَمِلُ مَوْقُوفَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ جَاءَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقد جمع الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله في ذلك كلاماً حسناً فقال: روى أبو نعيم في "تخرجه على كتاب مسلم" من حديث همام بن منبه هذا الحديث، وفيه: "والذي نفسي بيده لا ينتهب أحدكم"، وهذا مصرح برفعه إلى النبي ﷺ، قال: ولم يستغن عن ذكر هذا بأن البخاري رواه من حديث الليث بإسناده هذا الذي ذكره مسلم عنه، معطوفاً فيه ذكر النهية على ما بعد قوله: "قال رسول الله ﷺ" نسقاً من غير فصل بقوله: "وكان أبو هريرة يُلْحِقُ مَعْنَى ذَلِكَ، وَذَلِكَ مُرَادُ مُسْلِمٍ بِهَذَا بِقَوْلِهِ: 'وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ يَذْكُرُ مَعَ ذِكْرِ النِّهْيَةِ وَهُوَ يَذْكُرُ ذَاتَ شَرَفٍ'، وَإِنَّمَا لَمْ يَكْتَفِ بِهَذَا فِي الاستدلال على كون النهية من كلام النبي ﷺ لَأَنَّهُ قَدْ يَعْدُ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ الْمُدْرَجِ -

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ هَذَا، إِلَّا التَّهْبَةَ.

٢٠٤- (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَقِيلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَذَكَرَ: "التَّهْبَةَ". وَلَمْ يَقُلْ: "ذَاتَ شَرَفٍ".

٢٠٥- (٤) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ - مَوْلَى مَيْمُونَةَ - وَحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٠٦- (٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَزْدِيَّ - عَنِ الْعَلَاءِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

= في الحديث من كلام بعض رواه استدلالاً بقول من فصل، فقال: وكان أبو هريرة يلحق معهن، وما رواه أبو نعيم يرتفع عن أن يتطرق إليه هذا الاحتمال، ويظهر بذلك أن قول أبي بكر بن عبد الرحمن: "وكان أبو هريرة يلحق معهن" معناه يلحقها رواية عن رسول الله ﷺ لا من عند نفسه، وكان أبا بكر يخصها بذلك؛ لكونه بلغه أن غيره لا يرويها، ودليل ذلك ما تراه من رواية مسلم رحمه الله الحديث من رواية يونس وعقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة وابن المسيب عن أبي هريرة من غير ذكر التهبة، ثم إن في رواية عقيل أن ابن شهاب روى ذكر التهبة عن أبي بكر بن عبد الرحمن نفسه، وفي رواية يونس عن عبد الملك بن أبي بكر عنه، فكانه سمع ذلك من ابنه عنه ثم سمعه منه نفسه.

وأما قول مسلم رحمه الله: "واقْصَصَ الحديثَ بِذِكْرِ" مع ذِكْرِ التَّهْبَةِ" فكذا وقع "يذكر" من غير هاء الضمير، فلما أن يقال حذفها مع إرادتها، وإما أن يقرأ يذكر بضم أوله وفتح الكاف على ما لم يسم فاعله، على أنه حال أي اقْصَصَ الحديثَ مذكوراً مع ذكر التهبة، هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو رحمه الله، والله أعلم.

شرح الغريب: وأما قوله: "ذَاتَ شَرَفٍ" فهو في الرواية المعروفة والأصول المشهورة المتداولة بالشين المعجمة المفتوحة، وكذا نقله القاضي عياض رحمه الله عن جميع الرواة لمسلم، ومعناه ذات قدر عظيم، وقيل: ذات استشراف يستشرف الناس لها ناظرين إليها رافعين أبصارهم. قال القاضي عياض وغيره رحمه الله: ورواه إبراهيم الحربي بالسين المهملة. قال الشيخ أبو عمرو: وكذا قيده بعضهم في كتاب مسلم وقال: معناه: أيضاً ذات قدر عظيم، والله أعلم. والتهبة: بضم النون وهي ما ينتهبه.

٢٠٧- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّ هَؤُلَاءِ بِمِثْلِ حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ، غَيْرَ أَنَّ الْعَلَاءَ وَصَفَوْنَ ابْنَ سُلَيْمٍ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: "يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ"، وَفِي حَدِيثِ هَمَامٍ: "يَرْفَعُ إِلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ أَعْيُنَهُمْ فِيهَا وَهُوَ - حِينَ يَنْتَهِيهَا - مُؤْمِنٌ" وَزَادَ: "وَلَا يَغْلُ أَحَدُكُمْ حِينَ يَغْلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، فَلْيَاكُمُ لِيَاكُمُ".

٢٠٨- (٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَالتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ".

٢٠٩- (٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَفَعَهُ - قَالَ: "لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي"، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ.

وأما قوله ﷺ: "وَلَا يَغْلُ" فهو يفتح الياء وضم الغين وتشديد اللام ورفعهما، وهو من الغُلُول وهو الخيانة. وأما قوله: "فَلْيَاكُمُ لِيَاكُمُ" فهكذا هو في الروايات لياكم لياكم مرتين، ومعناه احذروا احذروا، يقال: إياك وفلاناً أي احذره، ويقال: إياك أي احذر من غير ذكر فلان كما وقع هنا.

وأما قوله ﷺ: "وَالْتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ" فظاهر، وقد أجمع العلماء ﷺ على قبول التوبة ما لم يُغْرِغْ كما جاء في الحديث، وللتوبة ثلاثة أركان: أن يُقْلِعَ عن المعصية، ويُتَدَمَّ على فعلها، وَيُغْرَمَ أَلَا يعود إليها، فإن تاب من ذنب ثم عاد إليه لم تبطل توبته، وإن تاب من ذنب وهو متلبس بأخر صحت توبته، هذا مذهب أهل الحق، وخالفت المعتزلة في المسألتين، والله أعلم.

فقه الحديث: قال القاضي عِيَّاضٌ رحمه الله: أشار بعض العلماء إلى أن ما في هذا الحديث تنبيه على جميع أنواع المعاصي والتحذير منها، فنهى بالزنا على جميع الشهوات، وبالسرقة على الرغبة في الدنيا والحرص على الخرام، وبالخمر على جميع ما يصدُّ عن الله تعالى ويوجب الغفلة عن حقوقه، وبالاتهاب الموصوف عن الاستخفاف بعباد الله تعالى وترك توفيرهم والحياء منهم وجمع الدنيا من غير وجهها، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما ما يتعلق بالإسناد ففيه حرمة التَّجْيِيسِ، وقد قدمنا مرات أنه بضم التاء وفتحها، وفيه عقيل عن ابن شهاب، وتقدم أنه بضم العين، وفيه الدُّرُورُديُّ بفتح الدال والواو، وقد تقدم بيانه في "باب الأمر بقنال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله"، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

[٢٥- باب بيان خصال المنافق]

٢١٠- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُمَيْرٍ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، ح: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرْبَعٌ مَنْ كُنَ فِيهِ* كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنَ نِفَاقٍ، حَتَّى يَدْعَوْهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ" غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: "وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ".

٢١١- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى- قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُهَيْلٍ نَافِعُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ أَبِي عَامِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اتَّعَمَّ خَانَ".

٢٥- باب بيان خصال المنافق

هذا الحديث مما عده جماعة من العلماء مشكلاً من حيث إن هذه الخصال توجد في المسلم المصدق الذي ليس فيه شك، وقد أجمع العلماء على أن من كان مصدقاً بقلبه ولسانه وفعل هذه الخصال، لا يُحْكَمُ عليه بكفر، ولا هو منافق يُخلد في النار؛ فإن إخوة يوسف ؑ جمعوا هذه الخصال، وكذا وجد بعض السلف والعلماء بعض هذا أو كله. رفع الإشكال عن ظاهر الحديث: وهذا الحديث ليس فيه -بعمد الله تعالى- إشكال، ولكن اختلف العلماء في معناه، فالذي قاله المحققون والأكثر، وهو الصحيح المختار: أن معناه: أن هذه الخصال خصال نفاق، وصاحبها شبه بالمنافقين في هذه الخصال، ومتخلق بأخلاقهم، فإن النفاق هو إظهار ما يظن خلافه، وهذا المعنى موجود في صاحب هذه الخصال، ويكون نفاقه في حق من حدثه ووعدته والتتمنه وخاصمه وعاهدته من الناس، لا أنه منافق في الإسلام، فيظهره وهو يظن الكفر، ولم يرد النبي ﷺ بهذا أنه منافق نفاق الكفار المخلدون في الدرك الأسفل من النار. وقوله ﷺ: "كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا" معناه شديد التشبه بالمنافقين بسبب هذه الخصال، قال بعض العلماء: وهذا فيمن كانت هذه الخصال غالبية عليه، فأما من يندر ذلك منه، فليس داخل فيه، فهذا هو المختار.

قوله: أربع من كن فيه لا تعمل هذه الخصال الأربع لا توجد مجتمع على وجه الاعتناء إلا في المنافق، والله تعالى أعلم.

٢١٢- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ - مَوْلَى الْحُرَقَةِ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مِنْ عَلَامَاتِ الْمُنَافِقِ ثَلَاثَةٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اتَّخَذَ خَانَ".

٢١٣- (٤) حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قَيْسٍ أَبُو زُكَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ، وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ".

٢١٤- (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو نَصْرِ التَّمَارُ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَلَاءِ. وَذَكَرَ فِيهِ: "وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ".

في معنى الحديث. وقد نقل الإمام أبو عيسى الترمذي رحمه الله معناه عن العلماء مطلقاً فقال: إنما معنى هذا عند أهل العلم نفاق القمل. وقال جماعة من العلماء: المراد به المنافقون الذين كانوا في زمن النبي ﷺ، فحدثوا بإلزامهم فكذبوا، واؤتمنوا على دينهم فخانوا، ووعلوا في أمر الدين ونصره فأخلفوا، وفجروا في خصوصاتهم، وهذا قول سعيد بن جبيرة وعطاء بن أبي رباح، ورجع إليه الحسن البصري رحمه الله بعد أن كان على خلافه، وهو مروى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما، وروياه أيضاً عن النبي ﷺ.

قال القاضي عياض رحمه الله: وإليه مال كثير من أئمتنا، وحكى الخطابي رحمه الله قولاً آخر: إن معناه التحذير للمسلم أن يعتاد هذه الخصال التي يخاف عليه أن تفضي به إلى حقيقة النفاق، وحكى الخطابي رحمه الله أيضاً عن بعضهم أن الحديث ورد في رجل بعينه منافق، وكان النبي ﷺ لا يواجههم بصريح القول فيقول: فلان منافق، وإنما كان يشير إشارة كقوله ﷺ: "ما بال أقوام يفعلون كذا؟" والله أعلم.

التوفيق بين الروایتين: وأما قوله ﷺ في الرواية الأولى: "أربع من كن فيه كان منافقاً". وفي الرواية الأخرى: "آية المنافق ثلاث" فلا منافاة بينهما، فإن الشيء الواحد قد تكون له علامات كل واحد منهن تحصل بها صفته، ثم قد تكون تلك العلامة شيئاً واحداً وقد تكون أشياء، والله أعلم. وقوله ﷺ: "وإذا عاهد غدر" هو داخل في قوله ﷺ: "وإذا أؤتمن خان". وقوله ﷺ: "وإن خاصم فجر" أي مال عن الحق وقال: الباطل والكذب.

قال أهل اللغة: وأصل الفجور الميل عن القصد. وقوله ﷺ: "آية المنافق" أي علامته ودلالته. وقوله ﷺ: "خلة وخصلة" هو بفتح الخاء فيهما وإحداهما بمعنى الأخرى.

- ضبط الأسماء: وأما أسانيدُه ففيها العلاء بن عبد الرحمن مولى أخرفة، بضم الحاء المهملة وفتح الراء وبالفاف. وهو بطن من جهينة، وفيه عقية بن مكرم العمي. أما مكرم فبضم الميم وإسكان الكاف وفتح الراء، وأما العمي فبفتح العين وتشديد الميم المكسورة منسوب إلى بني العم بطن من تميم، وفيه يحيى بن محمد بن قيس أبو زكير بضم الزاي وفتح الكاف وإسكان الياء وبعدها راء، قال أبو الفضل الفلكي الحافظ: أبو زكير لقب كنيته أبو محمد، وفيه أبو نصر التمار هو بالصاد المهملة واسمه عبد الملك بن عبد العزيز بن الحارث وهو ابن أخي بشر ابن الحارث الحنفي الزاهد رحمه الله، قال محمد بن سعد: هو من أبناء خراسان من أهل نسا نزل بغداد وتجر بها في التمر وغيره وكان فاضلاً عيلاً ورعاً، والله أعلم بالصواب.

[٢٦- باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر]

٢١٥- (١) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَكْفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا".

٢١٦- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ جَمِيعًا، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ! فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ".

٢١٧- (٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "أَيُّمَا رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ، إِلَّا كَفَرَ، وَمَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا، وَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ، أَوْ قَالَ: عَدُوُّ اللَّهِ! وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ".

[٢٦- باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر]

رفع الإشكال وتوجيه الحديث: هذا الحديث مما عده بعض العلماء من المشكلات من حيث إن ظاهره غير مراد، وذلك أن مذهب أهل الحق أنه لا يُكْفَرُ المسلم بالنعاصي كالقتل والزنا، وكذا قوله لأخيه: يا كافر، من غير اعتقاد بطلان دين الإسلام، وإذا عرف ما ذكرناه، فقبل: في تأويل الحديث أوجه: أحدها: أنه محمول على المستحل لذلك وهذا بكفر، فعلى هذا معنى "باء بها" أي بكلمة الكفر، وكذا "حار عليه" وهو معنى "رجعت عليه" أي رجع عليه الكفر، فباء وحار ورجع بمعنى واحد، والوجه الثاني: معناه رجعت عليه نقيضته لأخيه ومعصية تكفروه.

والثالث: أنه محمول على الخوارج المكفرين للمؤمنين، وهذا الوجه نقله القاضي عياض رحمه الله عن الإمام مالك بن أنس وهو ضعيف؛ لأن المذهب الصحيح المختار الذي قاله الأكثرون والمحققون أن الخوارج لا يكفرون، كسائر أهل البدع.

والوجه الرابع: معناه أن ذلك يؤول به إلى الكفر، وذلك أن النعاصي - كما قالوا - يريد الكفر، ويخاف على المكفر منها أن يكون عاقبة شؤمها المصير إلى الكفر، ويؤيد هذا الوجه ما جاء في رواية لأبي عروثة الأسفرياني في كتابه المخرج عن صحيح مسلم: "فَإِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا فَقَدْ بَاءَ بِالْكَفْرِ". وفي رواية: "إِذَا قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ! -

— وَجَبَ الْكُفْرُ عَلَى أَحَدِهِمَا.

والوجه الخامس: معناه فقد رجع عليه تكفيره، فليس الرجوع حقيقة الكفر، بل التكفير لكونه جعل أخاه المؤمن كافراً، فكأنه كفر نفسه، إما لأنه كفر من هو مثله، وإما؛ لأنه كفر من لا يكفره إلا كافر يعتقد بطلان دين الإسلام، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "فمن ادعى نغير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه كفر" فقبل فيه تاويلان: أحدهما: أنه في حق المستحل. والثاني: أنه كفر النعمة والإحسان وحق الله تعالى وحق أبيه، وليس المراد الكفر الذي يخرج من ملة الإسلام، وهذا كما قال ﷺ: يَكْفُرْنَ، ثم فسره بكفران الإحسان وكفران العشير، ومعنى "ادعى نغير أبيه" أي انتسب إليه وأخذ به أباً. وقوله ﷺ: "وهو يعلم" تقييد لا بد منه، فإن الإثم إنما يكون في حق العالم بالشيء.

وأما قوله ﷺ: "ومن ادعى ما ليس له فليس ميتاً" فقال العلماء: معناه ليس على هدينا وحمل طريقنا، كما يقول الرجل لابنه: لست ميتي. وقوله ﷺ: "فليثوراً مقعده من النار" قد قدمنا في أول المقدمة بيانه، وأن معناه فلينزل منزله منها، أو فليتخذ منزلاً لها، وأنه دعاء أو خبر بلفظ الأمر وهو أظهر القولين، ومعناه هذا جزاؤه، فقد يُجَازَى وقد يُعْفَى عنه، وقد يوفق للتوبة فيسقط عنه ذلك.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث تحريم دعوى ما ليس له في كل شيء، سواء تعلق به حق لغيره أم لا، وفيه أنه لا يحل له أن يأخذ ما حكم له به الحاكم إذا كان لا يستحقه، والله تعالى أعلم. وأما قوله ﷺ: "ومن دعا رجلاً بالكفر أو قال: عدو الله وليس كذلك إلا حاراً عليه" فهذا الاستثناء قيل: إنه واقع على المعنى، وتقديره: ما يدعوه أحد إلا حار عليه، ويحتمل أن يكون معطوفاً على الأول، وهو قوله ﷺ: "ليس من رجل" فيكون الاستثناء جارياً على اللفظ، وضبطنا "عدو الله" على وجهين: الرفع والنصب، والنصب أرجح على النداء أي يا عدو الله، والرفع على أنه خبر مبتدأ أي هو عدو الله، كما تقدم في الرواية الأخرى: "قال لأخيه: كافر"، فإنما ضبطناه كافر بالرفع والتوین على أنه خبر مبتدأ محذوف، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما أسانيد الباب: ففيه ابن بريدة عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود عن أبي ذر، فأما ابن بريدة فهو عبد الله بن بريدة بن الحصبب الأسلمي، وليس هو سليمان بن بريدة أخاه، وهو وأخوه سليمان ثقتان سيّدان تابعيان حليّان، ولدا في بطن واحد في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وأما يعمر فبفتح الياء وفتح الميم وضمها، وقد تقدم ذكر ابن بريدة ويحيى بن يعمر في أول إسناد في "كتاب الإيمان".

وأما أبو الأسود فهو الدؤلي واسمه: ظالم بن عمرو وهذا هو المشهور، وقيل: اسمه عمرو بن ظالم، وقيل: عثمان بن عمرو، وقيل: عمرو بن سفيان. وقال الواقدي اسمه: عويمر بن طوَيْلَم وهو بصري قاضيه، وكان من عقلاء الرجال، وهو الذي وضع النحو، تابعي حليل، وقد اجتمع في هذا الإسناد ثلاثة تابعيون جلة بعضهم عن بعض: ابن بريدة، ويحيى، وأبو الأسود. وأما أبو ذر رضي الله عنه فالمشهور في اسمه جندب بن جندادة، وقيل: اسمه بُرَيْر، بضم الياء الموحدة وبالراء المكسرة، واسم أمه رَمْلَة بنت الوقيعة، كان رابع أربعة في الإسلام، وقيل: خامس خمسة، ومناقبه مشهورة رضي الله عنه، والله أعلم.

[٢٧- باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم]

٢١٨- (١) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كُفْرٌ".

٢١٩- (٢) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِذُ: حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بشير: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: لَمَّا ادَّعَى زِيَادٌ، لَقِيتُ أَبَا بَكْرَةَ فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَذَا الَّذِي صَنَعْتُمْ؟ إِنِّي سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يَقُولُ: سَمِعَ أَذْنَايَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ "مَنْ ادَّعَى أَبَا فِي الْإِسْلَامِ غَيْرَ أَبِيهِ، يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ، فَالْحَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ" فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[٢٧- باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم]

قوله ﷺ: "لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كُفْرٌ".

وفي الرواية الأخرى: "مَنْ ادَّعَى أَبَا فِي الْإِسْلَامِ غَيْرَ أَبِيهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ فَالْحَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ"، أما الرواية الأولى فقد تقدم شرحها في الباب الذي قبل هذا.

وأما قوله ﷺ: "فَالْحَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ" ففيه التاويلان اللذان قدمناهما في نظائره، أحدهما: أنه معمول على من فعله مستحلاً له. والثاني: أن جزاءه إنما محرمه عليه أولاً عند دخول القاترين وأهل السلامة، ثم إنه قد يجازى فيمنعها عند دخولهم، ثم يدخلها بعد ذلك، وقد لا يجازى، بل يعفو الله سبحانه وتعالى عنه، ومعنى حرام ممنوعة.

شرح الكلمات: ويقال: رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ أَي تَرَكَ الْإِنْتِسَابَ إِلَيْهِ وَحَدَّه، يُقَالُ: رَغِبْتُ عَنْ الشَّيْءِ تَرَكْتَهُ وَكَرِهْتَهُ، وَرَغِبْتُ فِيهِ اخْتَرْتَهُ وَطَلَبْتَهُ.

وأما قول أبي عثمان: لَمَّا ادَّعَى زِيَادٌ لَقِيتُ أَبَا بَكْرَةَ فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَذَا الَّذِي صَنَعْتُمْ؟ إِنِّي سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يَقُولُ: سَمِعَ أَذْنَايَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: "مَنْ ادَّعَى أَبَا فِي الْإِسْلَامِ غَيْرَ أَبِيهِ فَالْحَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ" فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فمعنى هذا الكلام الإنكار على أبي بَكْرَةَ، وذلك أَنَّ زِيَاداً هَذَا الْمَذْكُورُ هُوَ الْمَعْرُوفُ بِـ"زِيَادٍ" بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، وَيُقَالُ فِيهِ: زِيَادُ بْنُ أَبِيهِ، وَيُقَالُ: زِيَادُ بْنُ أُمِّهِ، وَهُوَ أَخُو أَبِي بَكْرَةَ لِأُمِّهِ، وَكَانَ يَعْرِفُ بِـ"زِيَادٍ" بْنِ عُبَيْدِ الثَّقَفِيِّ، ثُمَّ ادَّعَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ، وَالْحَقُّهَ بِأَبِيهِ أَبِي سَفْيَانَ، وَصَارَ مِنْ جَمَلَةِ أَصْحَابِهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلِهَذَا قَالَ أَبُو عُثْمَانَ لِأَبِي بَكْرَةَ: مَا هَذَا الَّذِي صَنَعْتُمْ؟ وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنْكَرُ ذَلِكَ وَهَجَرَ بِسَبِيهِ زِيَاداً، وَحَلَفَ أَنْ لَا يَكَلِّمَهُ أَبَدًا، وَلَعَلَّ أَبَا عُثْمَانَ لَمْ يَلْفَهْ إِنْكَارَ أَبِي بَكْرَةَ حِينَ قَالَ لَهُ هَذَا الْكَلَامُ، أَوْ يَكُونُ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: مَا هَذَا الَّذِي صَنَعْتُمْ؟ أَيِ مَا هَذَا الَّذِي جَرَى مِنْهُ

٢٢٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَعْدٍ وَأَبِي بَكْرَةَ كِلَاهُمَا يَقُولُ: سَمِعْتُهُ أَذْنَائِي - وَوَعَاهُ قَلْبِي - مُحَمَّدًا ﷺ يَقُولُ: "مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ، فَالْحَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ".

سأحكي؟ ما أتبعه وأعظم عقوبته، فإن النبي ﷺ حرم على فاعله الجنة. وقوله: "ادَّعَى" ضبطناه بضم الدال وكسر العين مبي لما لم يُسم فاعله، أي ادعاه معاوية، ووجد بخط الحافظ أبي عامر العبدري "ادَّعَى" بفتح الدال والعين، على أن زياداً هو الفاعل، وهذا له وجه من حيث إن معاوية ادعاه وصدقه زياد، فصار زياد مدعياً أنه ابن أبي سفيان، والله أعلم.

وأما قول سعد: سَمِعَ أَذْنَائِي فهكذا ضبطناه "سَمِعَ" بكسر الميم وفتح العين، "وأذناي" بالثنية، وكذا نقل الشيخ أبو عمرو كونه "أذناي" بالألف على الثنية، عن رواية أبي الفتح السمرقندي عن عبد الغافر قال: وهو فيما يعتمد من أصل أبي القاسم العساكري وغيره "أذني" بغير ألف. وحكى القاضي عياض أن بعضهم ضبطه بإسكان الميم وفتح العين على المصدر، "وأذني" بلفظ الأفراد، قال: وضبطناه من طريق الجيّاني بضم العين مع إسكان الميم وهو الوجه. قال سيبويه: العرب تقول: سمع أذني زيداً يقول كذا. وحكى عن القاضي الحافظ أبي علي بن سُكْرَةَ أنه ضبطه بكسر الميم كما ذكرناه أولاً، وأنكره القاضي وليس إنكاره بشيء، بل الأوجه المذكورة كلها صحيحة ظاهرة، ويؤيد كسر الميم قوله في الرواية الأخرى: سمعته أَذْنَائِي ووعاه قلبي، والله أعلم. وأما قوله في الرواية الأخرى: سمعته أَذْنَائِي ووعاه قلبي محمدًا ﷺ، فنصب "محمدًا" على البدل من الضمير في "سمعته أَذْنَائِي" ومعنى وعاه: حفظه، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما ما يتعلق بالإسناد ففيه هارون الأيلي بالثناة، وعزَّاهُ بكسر العين المهمة وتخفيف الراء والكاف. وفيه أبو عثمان وهو التَّهْدِي بفتح النون، واسمه عبد الرحمن بن مل، بفتح الميم وكسرها وضمها مع تشديد اللام، ويقال: بله بالكسر مع إسكان اللام وبعدها همزة، وقد تقدم بيانه في شرح آخر المقدمة. وأما أبو بَكْرَةَ فاسمه نعيم بن الحارث بن كلدة بفتح الكاف واللام، وأمه وأم أخيه زياد سُمِّيَتْ أمة الحارث بن كلدة، وقيل له "أبو بكرة" لأنه تدنى إلى رسول الله ﷺ من حبس الطائف بـ "بكرة"، مات بالبصرة سنة إحدى - وقيل - اثنتين وخمسين، ﷺ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[٢٨- باب بيان قول النبي ﷺ: "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر"]

٢٢١- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ بْنُ الرَّيَّانِ، وَعَوْنُ بْنُ سَلَامٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ كُلُّهُمْ عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ" قَالَ زَيْدٌ: فَقُلْتُ لِأَبِي وَائِلٍ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ يَرْوِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ قَوْلُ زَيْدٍ لِأَبِي وَائِلٍ.

٢٢٢- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

[٢٨- باب بيان قول النبي ﷺ: "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر"]

شرح الغريب: السِّبُّ في اللغة: الشتم والتكلم في عرض الإنسان بما يعبه، والفِسْقُ في اللغة: الخروج، والمراد به في الشرع الخروج عن الطاعة. وأما معنى الحديث: فسب المسلم بغير حق حرام بإجماع الأمة، وفاعله فاسق كما أخبر به النبي ﷺ.

وأما قتاله بغير حق فلا يكفر به عند أهل الحق كقوله يخرج به من الملَّة، كما قدمناه في مواضع كثيرة، إلا إذا استحلَّه، فإذا تقرر هذا فقل في تأويل الحديث أقوال.

أحدها: أنه في المستحل. والثاني: أن المراد كفر الإحسان والنعمة وأخوة الإسلام لا كفر الجحود. والثالث: أنه يؤوَّل إلى الكفر بشوْبه. والرابع: أنه كفعل الكفار، والله أعلم. ثم إن الظاهر من قتاله المُقَاتِلَةُ المعروفة. قال القاضي: ويجوز أن يكون المراد المشارة والمُدَافَعَةُ، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما ما يتعلق بالإستاد فقيه: مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ بْنُ الرَّيَّانِ يالواء المفتوحة وتشديد المثناة تحت، وفيه زَيْدٌ بضم الزاي وبالموحدة ثم المثناة وهو زَيْدُ بْنُ الْحَارِثِ الْيَاسَمِيُّ ويقال الإيامي وليس في "الصحيحين" غيره، وفي "الموطأ" زَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ، بتكرير المثناة وضم الزاي وكسرهما، وقد تقدم بيانه في آخر الفصول، وفيه أبو وائِل شقيقُ بْنُ سَلَمَةَ.

=وأما قول مسلم في أول الإسناد: "حدثنا محمد بن بكر وعون قالا: حدثنا محمد بن طلحة؛ ح: وحدثنا محمد بن المثني: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا سفيان؛ ح: وحدثنا محمد بن المثني: حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبة كلهم عن زَيْدٍ" فهكذا ضبطناه، وكذا وقع في أصلنا وبعض الأصول، ووقع في الأصول التي اعتمدها الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه بطريق محمد بن طلحة وشعبة، ولم يقع فيها طريق محمد بن المثني عن ابن مهدي عن سفيان، وأنكر الشيخ قوله "كلهم" مع أنهما اثنان محمد بن طلحة وشعبة، وإنكاره صحيح على ما في أصوله. وأما على ما عندنا فلا إنكار، فإن سفيان ثالثهما، والله أعلم.

[٢٩- باب بيان معنى قول النبي ﷺ: "لا ترجعوا بعدي كفاراً..."]

٢٢٣- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ ح: وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، وَاللَّفْظُ لَهُ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ، سَمِعَ أَبَا زُرْعَةَ يُحَدِّثُ عَنْ جَدِّهِ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: "اسْتَنْصِتِ النَّاسَ" ** ثُمَّ قَالَ: "لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ".

[٢٩- باب بيان معنى قول النبي ﷺ: "لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض"]

قوله ﷺ: "لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض".
الأقوال في قوله: "لا ترجعوا بعدي كفاراً": قيل: في معناه سبعة أقوال، أحدها: أن ذلك كفر في حق المستحل بغير حق. والثاني: المراد كفر النعمة وحق الإسلام. والثالث: أنه يقرب من الكفر ويؤدي إليه. والرابع: أنه فعل كفعل الكفار. والخامس: المراد حقيقة الكفر، ومعناه لا يكفروا، بل دوموا مسلمين. والسادس: حكاية الخطائي وغيره أن المراد بالكفار المتكفرون بالسلاح، يقال: تكفر الرجل يسلاحه إذا لبسه. قال الأزهري في كتابه "تهذيب اللغة": يقال للآس السلاح: كافر. والسابع: قاله الخطائي معناه لا يكفر بعضكم بعضاً، فتستحلوا قتال بعضكم بعضاً، وأظهر الأقوال الرابع، وهو اختيار القاضي عياض رحمه الله.

ثم إن الرواية "يَضْرِبُ" برفع الباء هكنا هو الصواب، وكذا رواه المتقدمون والمتأخرون، وبه يصح المقصود هنا. ونقل القاضي عياض رحمه الله أن بعض العلماء ضبطه بإسكان الباء، قال القاضي: وهو إحالة للمعنى، والصواب الضم. قلت: وكذا قال أبو البقاء العنكري: إنه يجوز جزم الباء على تقدير شرط مضمرة أي إن ترجعوا يضرب، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "لا ترجعوا بعدي كفاراً" فقال القاضي: قال الطبري معناه بعد فراقني من موقعي هذا، وكان هذا يوم النحر بمنى في حجة الوداع، أو يكون بعدي أي بخلافتي، أي لا تخلفوني في أنفسكم بغير الذي أمرتكم به، أو يكون تحقق ﷺ أن هذا لا يكون في حياته فنهاهم عنه بعد مماته. وقوله ﷺ: "استنصت الناس" معناه مرهم بالإنصات ليسمعوا هذه الأمور المهمة والقواعد التي سأفرضها لكم، وأحلكموها.

** قال في فتح الملهم: وقد وقع التفريق بين الإنصات والاستماع في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ، وَأَنْصِتُوا﴾ (الأعراف: ٢٠٤) ومعناها مختلف، فالإنصات هو السكوت، وهو يحصل ممن يستمع ومن لا يستمع، كأن يكون مفكراً في أمر آخر، وكذلك الاستماع قد يكون مع السكوت، وقد يكون النطق بكلام آخر لا يشتغل الناطق به عن فهم ما يقول الذي يستمع منه.

وقد قال سفيان الثوري وغيره: أول العلم الاستماع، ثم الإنصات، ثم الحفظ، ثم العمل، ثم النشر. (فتح الملهم: ٤٥/٢)

٢٢٤- (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٢٢٥- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ خَلَّافٍ الْبَاهِلِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يُحَدِّثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: "وَيَحْكُمُ - أَوْ قَالَ: وَيَلْكُمُ - لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ".

٢٢٦- (٤) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ؛ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنْ وَاقِدٍ.

شرح الغريب: وقوله "في حجة الوداع" سميت بذلك؛ لأن النبي ﷺ ودَّع الناس فيها، وعلمهم في خطبته فيها أمر دينهم، وأوصاهم بتبليغ الشرع فيها إلى من غاب عنها، فقال ﷺ: "لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ" والمعروف في الرواية "حجة الوداع" بفتح الحاء. وقال الهروي وغيره من أهل اللغة: المسموع من العرب في واحدة المحجج "حجة" يكسر الحاء، قالوا: والقياس فتحها لكونها اسماً للمرأة الواحدة، وليست عبارة عن الهيئة حتى تكسر، قالوا: فيحوز الكسر بالسَّمَاعِ والفتح بالقياس.

وقوله ﷺ: "وَيَحْكُمُ أَوْ قَالَ وَيَلْكُمُ" قال القاضي: هما كلمتان استعملتهما العرب بمعنى التعجب والتوجع. قال سيوطه: "وَيَلْ" كلمة لمن وقع في هلكة، وَوَيَحْ تَرْحُمُ، وَحِكْيِي عنه: وَنَحْ زجر لمن أشرف على الهلكة. قال غيره: ولا يراد بهما الدعاء بإيقاع الهلكة ولكن الترحم والتعجب. وروي عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَيَحْ كلمة رحمة. وقال الهروي: "ويح" لمن وقع في هلكة لا يستحقها، فيترحم عليه ويرثى له، و"ويَلْ" للذي يستحقها ولا يترحم عليه، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما أسانيد الباب ففيه علي بن مُدْرِكٍ يضمن الميم وإسكان الدال وكسر الراء. وفيه أبو زُرْعَةَ ابن عَمْرٍو بن جرير، وفي اسمه خلاف مشهور قد قدمناه في أول كتاب الإيمان. قيل: اسمه هرم، وقيل: عَمْرُو، وقيل: عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وقيل: عَبْدُ اللَّهِ. وفيه وَاقِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِالْقَافِ، وقد قدمنا أنه ليس في الصحيحين وَاقِدٌ بِالْقَافِ، والله أعلم بالصواب.

[٣٠- باب إطلاق اسم الكُفر على الطُّعن في النِّسب والتَّيَاحَة]

٢٢٧- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا أَبِي وَ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ كُلُّهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اِثْنَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرًا: الطُّعْنُ فِي النَّسَبِ وَالتَّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ."

[٣٠- باب إطلاق اسم الكُفر على الطُّعن في النِّسب والتَّيَاحَة]

قوله ﷺ: "اِثْنَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرًا: الطُّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالتَّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ" وفيه أقوال: أصحها أن معناه: هما من أعمال الكفار وأخلاق الجاهلية. والثاني: أنه يودّي إلى الكفر. والثالث: أنه كفر النعمة والإحسان. والرابع: أن ذلك في المستحل. وفي هذا الحديث تغليب تحريم الطعن في النسب والتَّيَاحَة، وقد جاء في كل واحد منهما نصوص معروفة، والله أعلم.

[٣١- باب تسمية العبد الآبق كافراً]

٢٢٨- (١) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ- عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: "أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ،* حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ".

قَالَ مَنْصُورٌ: قَدْ وَاللَّهِ، رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يُرْوَى عَنِّي هَهُنَا بِالنِّصْرَةِ.

٣١- باب تسمية العبد الآبق كافراً

أما تسميته كافراً ففيه الأوجه التي في الباب قبله.

شرح الغريب: وأما قوله ﷺ: "فقد برئت منه الذمة" فمعناه لا ذمة له. قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله: الذمة هنا يجوز أن تكون هي الذمة المفترضة بالذمام، وهي الحرمه، ويجوز أن يكون من قبيل ما جاء في قوله: له ذمة الله تعالى وذمة رسول الله ﷺ أي ضمانه وأمانته ورعايته، ومن ذلك أن الآبق كان مصوناً عن عقوبة السيد له وحسبه فزال ذلك بإبائه، والله أعلم.

فقه الحديث: وأما قوله ﷺ: "إذا أبق العبد م ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَهُوَ كَافِرٌ" فقد أولاه الإمام المازري وتابعه القاضي عياض رحمه الله على أن ذلك عمول على المستحل للإباق فيكفر، ولا تقبل له صلاة ولا غيرها، ونه بالصلاة على غيرها، وأنكر الشيخ أبو عمرو هذا، وقال: بل ذلك جار في غير المستحل، ولا يلزم من عدم القبول عدم الصحة، فصلاة الآبق صحيحة غير مقبولة، فعدم قبولها لهذا الحديث، وذلك لاقتراحها بمعصية، وأما صحتها فلو جود شروطها وأركانها المستلزمة لصحتها، ولا تناقض في ذلك، ويظهر أثر عدم القبول في سقوط الثواب، وأثر الصحة في سقوط القضاء، وفي أنه لا يعاقب عقوبة تارك الصلاة، هذا آخر كلام كلام الشيخ أبو عمرو رحمه الله، وهو ظاهر لا شك في حسنه.

أقوال العلماء في حكم الصلاة في الدار المغصوبة: وقد قال جماهير أصحابنا: إن الصلاة في الدار المغصوبة صحيحة لا ثواب فيها، ورأيت في فتاوى أبي نصر بن الصباغ من أصحابنا التي نقلها عنه ابن أخيه القاضي أبو منصور قال: المحفوظ من كلام أصحابنا بالعراق أن الصلاة في الدار المغصوبة صحيحة يسقط بها الفرض ولا ثواب فيها. قال أبو منصور: ورأيت أصحابنا "بخراسان" يختلفون، فمنهم من قال: لا تصح الصلاة. قال: وذكر شيخنا في "الكامل" أنه ينبغي أن تصح ويحصل الثواب على الفعل، فيكون مثاباً على فعله عاصياً بالمقام في المغصوب، فإذا لم نمنع =

* قوله "أبق من مواليه فقد كفر": لعل المراد يشبه بالكفرة في عدم قبول ما صلى، كما أن الكافر لو صلى لا يقبل صلاته، والله أعلم، ثم القبول أحص من الجواز.

- ٢٢٩- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَقَّصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ".
- ٢٣٠- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُعِيذَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: كَانَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ "إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ".

- من صحتها لم تنع من حصول الثواب. قال أبو منصور: وهذا هو القياس على طريق من صححها، والله أعلم. ويقال: أبق العبد وأبق بفتح الباء وكسرهما لغتان مشهورتان، انفتح أفصح وبه جاء القرآن: ﴿وَإِذَا أَبَقَ إِلَى تَفْئِكَ الْمُسْلِمُونَ﴾ (الصفافات: ١٤٠).

ولما قوله: عن منصور بن عبد الرحمن عن الشعبي عن جرير أنه سمعه يقول: "أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ" حتى يرجع إليهم" قال منصور: قد والله روي عن النبي ﷺ، ونكبي أكره أن يروى عني ههنا بالبصرة. فمعناه: أن منصوراً روى هذا الحديث عن الشعبي عن جرير موقوفاً عليه، ثم قال منصور بعد روايته إياه موقوفاً: والله إنه مرفوع إلى النبي ﷺ، فاعلموه أيها الخواص الغاضرون، فإني أكره أن أصرح برفعه في لفظ روايتي، فبشيء عني في البصرة التي هي مملوءة من المعتزلة والخوارج الذين يقولون بتحليل أهل المعاصي في النار، والخوارج يزيدون على التحليل فيحكمون بكفره، ولهم شبهة في التعلق بظاهر هذا الحديث، وقد قدمنا تأويله وبطلان مذهبهم بالدلائل القاطعة الواضحة التي ذكرناها في مواضع من هذا الكتاب، والله أعلم. وأما منصور بن عبد الرحمن هذا، فهو الأشمل النغداني البصري، وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وضعفه أبو حاتم الرازي، وفي الرواة خمسة يقال لكل واحد منهم منصور بن عبد الرحمن، هذا أحدهم، والله أعلم.

[٣٢- باب بيان كفر من قال: مُطَرَّنًا بالنوء]

٢٣١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِ فِي إِبْرِ السَّمَاءِ كَأَنَّ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: "هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟" قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: "قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرَّنًا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرَّنًا بِنَوءٍ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ".

٢٣٢- (٢) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ -قَالَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ وَقَالَ الْأَخْرَانِ: أَخْبَرَنَا- ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلَمْ تَرَوْا إِلَى مَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالَ: مَا أَنْعَمْتُ عَلَى عِبَادِي مِنْ نِعْمَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِهَا كَافِرِينَ، يَقُولُونَ: الْكُوكَبُ وَالْكَوَاكِبُ".

[٣٢- باب بيان كفر من قال: مُطَرَّنًا بالنوء]

شرح القريب: أما الحديث في لغتان: تخفيف الباء وتشديدها، والتخفيف هو الصحيح المشهور المختار، وهو قول الشافعي وأهل اللغة وبعض المحدثين، والتشديد قول الكسائي وابن وهب وجمهور المحدثين، واختلافهم في الجبروتية كذلك في تشديد الراء وتخفيفها والمختار فيها أيضاً التخفيف. وقوله: "في إِبْرِ السماء" هو بكسر الهمزة وإسكان الراء وبفتحهما جميعاً لغتان مشهورتان، والسماء: المطر.

أقوال أهل العلم في حكم من قال: "مُطَرَّنًا بنوء كذا": وأما معنى الحديث: فاختلف العلماء في كفر من قال: "مُطَرَّنًا بنوء كذا" على قولين، أحدهما: هو كفر بالله سبحانه وتعالى، سالب لأصل الإيمان، مخرج من ملة الإسلام، قالوا: وهذا فيمن قال ذلك معتقداً أن الكوكب فاعل مدير منشي للمطر، كما كان بعض أهل الجاهلية يزعم، ومن اعتقد هذا فلا شك في كفره، وهذا القول هو الذي ذهب إليه جماهير العلماء والشافعي منهم، وهو ظاهر الحديث، قالوا: وعلى هذا لو قال: مُطَرَّنًا بنوء كذا معتقداً أنه من الله تعالى وبرحمته، وأن النوء ميفات له وعلامة اعتباراً بالعادة، فكانه قال: مُطَرَّنًا في وقت كذا فهذا لا يكفر، واختلفوا في كراهته، والأظهر كراهته، لكنها كراهة تنزيه لا إثم فيها، وسبب الكراهة أنها كلمة مترددة بين الكفر وغيره، فيساء الظن بصاحبها، ولأنها

٢٣٣- (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، ح: وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَرَكَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنَ النَّاسِ بِهَا كَافِرِينَ، يُنْزِلُ اللَّهُ الْغَيْثَ فَيَقُولُونَ: الْكُوكَبُ كَذَا وَكَذَا"، وَفِي حَدِيثِ الْمُرَادِيِّ: "يَكُوكَبٌ كَذَا وَكَذَا".

٢٣٤- (٤) وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ - وَهُوَ ابْنُ عَمَّارٍ - حَدَّثَنَا أَبُو زَمِيلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: مُطَرَّ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَصْبَحَ مِنَ النَّاسِ شَاكِرٌ وَمِنْهُمْ كَافِرٌ، قَالُوا: هَذِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَقَدْ صَدَقَ ثَوءٌ كَذَا وَكَذَا" قَالَ: فَتَرَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ (الواقعة: ٧٥) حَتَّى بَلَغَ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ (الواقعة: ٨٢).

- شِعَارُ الْجَاهِلِيَّةِ وَمِنْ سَلَكِ مَسَلِكِهِمْ. والقول الثاني: في أصل تأويل الحديث أن المراد كفر نعمة الله تعالى، لاقتصاره على إضافة الغيث إلى الكوكب، وهذا فيمن لا يعتقد تدبير الكوكب، ويؤيد هذا التأويل الرواية الأخيرة في الباب: "أَصْبَحَ مِنَ النَّاسِ شَاكِرٌ وَكَافِرٌ". وفي الرواية الأخرى: "مَا أَنْعَمْتُ عَلَى عِبَادِي مِنْ نِعْمَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِهَا كَافِرِينَ". وفي الرواية الأخرى: "مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَرَكَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنَ النَّاسِ بِهَا كَافِرِينَ". فقولها هذا يدل على أنه كفر بالنعمة، والله أعلم.

شرح الغريب: وأما "الثَّوءُ" ففيه كلام طويل، قد تحفصه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله فقال: الثَّوءُ في أصله ليس هو نفس الكوكب، فإنه مصدر ناء النجم ثَوءٌ ثَوءًا، أي سقط وغاب، وقيل: أي غص وطلع. وبيان ذلك أن ثمانية وعشرين نجماً معروفة المطالع في أزمان السنة كلها، وهي المعروفة بمنار القمر الثمانية والعشرين، يسقط في كل ثلاثة عشرة ليلة منها نجم في المغرب مع طلوع الفجر، وبطلوع آخر يقابله في المشرق من ساعته، وكان أهل الجاهلية إذا كان عند ذلك مطر ينسبونه إلى الساقط الغارب منهما، وقال الأصمعي: إلى الطالع منهما. قال أبو عبيد: ولم أسمع أحداً ينسب الثَّوءَ للسقوط إلا في هذا الموضع، ثم إن النجم نفسه قد يسمى ثَوءًا، تسمية للفاعل بالمصدر. قال أبو إسحاق الزجاج في بعض أماليه: السَّاقِطَةُ في الغرب هي الأنواء، والطارئة في المشرق هي البوارح، والله أعلم.

وأما قوله في رواية ابن عباس رضي الله عنهما: "مُطَرَّ النَّاسِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَصْبَحَ مِنَ النَّاسِ شَاكِرٌ -

وَمِنْهُمْ كَافِرٌ، قَالُوا: هَذِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَقَدْ صَدَقَ نَزُّ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَسُئِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَلَا أَقْسَرُ بِمَوْعِدِ أَنْتُمْ أَنْتُمْ تَزْكُمُونَ﴾ حَتَّى بَلَغَ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾ فَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَيْسَ مُرَادُهُ أَنْ جَمِيعَ هَذَا نَزَلَ فِي قَوْلِهِمْ فِي الْأَنْوَاءِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ وَتَفْسِيرُهُ بِأَيِّ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا النَّازِلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾ وَبِالْبَاقِي نَزَلَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ اجْتَمَعَا فِي وَقْتِ النُّزُولِ، فَذَكَرَ الْجَمِيعَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَمَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا أَنَّ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، الْاِقْتِصَارُ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ الْبَسِيرِ فَحَسِبَ، هَذَا آخِرَ كَلَامِ الشَّيْخِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تَفْسِيرُ الْآيَتَيْنِ: وَأَمَّا التَّفْسِيرُ الْآيَةَ فَقِيلَ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ أَيِ شُكْرِكُمْ، كَذَا قَالَهُ أَبُو عُبَّاسٍ وَالْأَكْثَرُونَ، وَقِيلَ: تَجْعَلُونَ شُكْرَ رِزْقِكُمْ، قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ. وَقَالَ الْحَسَنُ: أَيِ تَجْعَلُونَ حَظَّكُمْ. وَأَمَّا مَوَاقِعُ النُّحُومِ فَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: الْمُرَادُ نَحُومُ السَّمَاءِ وَمَوَاقِعُهَا مَغَارِهَا، وَقِيلَ: مَطَالِعُهَا، وَقِيلَ: انْكَدَارُهَا، وَقِيلَ: انْتِشَارُهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَقِيلَ: النُّحُومُ بِحُومِ الْقُرْآنِ وَهِيَ أَوْقَاتُ نَزُولِهِ. وَقَالَ مُحَاهِدٌ: مَوَاقِعُ النُّحُومِ مُحْكَمُ الْقُرْآنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضَيْطُ الْأَسْمَاءِ: وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَسَانِيدِ فَفِيهِ عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ وَآخِرُهُ دَالٌ. وَفِيهِ: أَبُو يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ وَاسْمُهُ سُلَيْمٌ بْنُ جُبَيْرٍ يَضُمُّ أَوَّلَهُمَا، وَفِيهِ: عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْغُبَرِيُّ هُوَ يَالْتِسِينَ بِالْمُهْمَلَةِ وَالْمَغْبَرِيُّ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالتَّوْنُ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ، قَالَ الْقَاضِي: وَضَبَطَهُ الْعُدْرِيُّ: الْغُبَرِيُّ بِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَهُوَ تَصْحِيفٌ بِلَا شَكٍّ، وَفِيهِ أَبُو زَمِيلٍ يَضُمُّ الزَّايَ وَفَتْحَ الْمِيمَ وَاسْمُهُ: سَمَّاكُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحَنْفِيُّ الْيَمَامِيُّ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ نَقِصٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَهَذَا الْإِسْنَادُ كُلُّهُ بِصَرِيحٍ إِلَّا أَبَا هُرَيْرَةَ فَمُدْنِي، وَإِنَّمَا أَتَى مُسْلِمٌ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ وَعَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ أَوَّلًا ثُمَّ أَعَادَهُمَا، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى قَوْلِهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَعَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ لِاخْتِلَافِ لَفْظِ الرِّوَايَاتِ كَمَا تَرَى، وَقَدْ نَبَهْنَا عَلَى مِثْلِ هَذَا التَّدْقِيقِ وَالِاحْتِيَاظِ لِمُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَوَاضِعَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

[٣٣- باب الدليل على أن حُبَّ الأنصارِ وعليٍّ عليه السلام من الإيمان...]

٢٣٥- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "آيَةُ الْمُنَافِقِ: بُغْضُ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ الْمُؤْمِنِ: حُبُّ الْأَنْصَارِ".

٢٣٦- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ -يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ- حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "حُبُّ الْأَنْصَارِ آيَةُ الْإِيمَانِ، وَبُغْضُهُمْ آيَةُ النِّفَاقِ".

٢٣٧- (٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، ح: وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْأَنْصَارِ: "لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ، مَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّ اللَّهَ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَ اللَّهَ".

قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ لِعَدِيِّ: سَمِعْتَهُ مِنَ الْبَرَاءِ؟ قَالَ: إِيَّايَ حَدَّثَ.

[٣٣- باب الدليل على أن حُبَّ الأنصارِ وعليٍّ عليه السلام من الإيمان وعلاماته،

وبغضهم من علامات النفاق]

قوله ﷺ: "آيَةُ الْمُنَافِقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ الْمُؤْمِنِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: حُبُّ الْأَنْصَارِ آيَةُ الْإِيمَانِ، وَبُغْضُهُمْ آيَةُ النِّفَاقِ.

وَفِي الْأُخْرَى: "لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ، مَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّ اللَّهَ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَ اللَّهَ".

وَفِي الْأُخْرَى: "لَا يُبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ".

وَفِي حَدِيثٍ عَلَى ﷺ: "وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيَّ أَنْ لَا يُجِبَنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضَنِي إِلَّا مُنَافِقٌ".

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْآيَةَ هِيَ الْعَلَامَةُ.

فَفَهِّمِ الْحَدِيثَ: وَمَعْنَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: أَنَّ مَنْ عَرَفَ مَرْتَبَةَ الْأَنْصَارِ، وَمَا كَانَ مِنْهُمْ فِي نُصْرَةِ دِينِ الْإِسْلَامِ وَالسُّعْيِ فِي إِظْهَارِهِ، وَإِيَّاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَقِيَامِهِمْ فِي مَهَمَّاتِ دِينِ الْإِسْلَامِ حَقَّ الْقِيَامِ، وَحُبِّهِمُ النَّبِيَّ ﷺ وَحُبِّهِ إِيَّاهُمْ، وَبُغْضِهِمْ -

٢٣٨- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يُبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ".

٢٣٩- (٥) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ؛ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يُبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ".

٢٤٠- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، ح: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ زُرِّ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأ النَّسَمَةَ إِنَّهُ لَعَهْدَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﷺ إِلَيَّ: "أَنْ لَا يُجَنِّبَنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضَنِي إِلَّا مُنَافِقٌ".

- أموالهم وأنفسهم بين يديه، وقناهم ومعادقهم سائر الناس إشارة للإسلام، وعرف من عليّ بن أبي طالب عليه السلام قربه من رسول الله ﷺ، وحب النبي ﷺ له، وما كان منه في نُصْرَةِ الإسلام وسرايقه فيه، ثم أحب الأنصار وعلياً لهذا، كان ذلك من دلائل صحة إيمانه، وصدقه في إسلامه؛ لسروره بظهور الإسلام والقيام بما يرضى الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ. ومن أبغضهم كان بضد ذلك، واستبدل به على نفاقه وفساد سيرته، والله أعلم.

شرح الغريب: وأما قوله: "فلق الحبة" فمعناه شققها بالنبات. وقوله: "وبرأ النسمة" هو بالهمزة أي خلق النسمة وهي بفتح النون والسين وهي الإنسان، وقيل: النفس. وحكى الأزهري أن النسمة هي النفس، وأن كل دابة في جوفها روح فهي نسمة، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما ما يتعلق بأسانيد الباب، ففيه عبد الله بن عبد الله بن جبر، فعبد مكبر في اسمه واسم أبيه، وجبر يفتح الجيم وإسكان الباء ويقال فيه أيضاً: جابر.

وفيه البراء بن عازب وهو معروف بالمد، هذا هو المشهور عند أهل العلم من المحدثين وأهل اللغة والأخبار وأصحاب الفنون كلها. قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: وحفظت فيه عن بعض أهل اللغة القصر والمد. وفيه يعقوب بن عبد الرحمن القاري بتشديد الباء منسوب إلى القارة قبيلة معروفة.

وفيه زر بكسر الزاي وتشديد الراء، وهو زر بن حبيش وهو من المعمرين أدرك الجاهلية ومات سنة اثنين ومائتين، وهو ابن مائة وعشرين سنة. وقيل: ابن مائة واثنين وعشرين سنة، وقيل: مائة وسبع وعشرين سنة وهو أسدي كوفي.

وأما قول مسلم رحمه: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن جابر قال: سمعت أنساً يقول: ثم قال مسلم: حدثنا يحيى بن حبيب الحارثي، حدثنا خالد يعني ابن الحارث، حدثنا شعبة عن عبد الله بن عبد الله عن أنس، فهذان الإسنادان رجالهما كلهم بصريون إلا ابن جابر فإنه أنصاري مدني، وقد قلنا أن شعبة وإن كان واسطياً فقد استوطن البصرة، والله أعلم.

[٣٤ - باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات ...]

٢٤١ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنِ الْمُهَاجِرِ الْمِصْرِيُّ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ! تُصَدِّقْنَ وَأَكْثِرْنَ الْاسْتِغْفَارَ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ" فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ، حَزَلَةٌ: وَمَا لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ! قَالَ: "تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتُكْفِرْنَ الْعَشِيرَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَغْلَبَ لَدِي لُبٍّ مِنْكُنَّ" قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا نُقْصَانُ الْعَقْلِ وَالَّذِينَ؟ قَالَ: "أَمَّا نُقْصَانُ الْعَقْلِ فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تُعَدُّ شَهَادَةً رَجُلٍ، فَهَذَا نُقْصَانُ الْعَقْلِ، وَتَمَكُّثُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي، وَتُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ، فَهَذَا نُقْصَانُ الدِّينِ".

٣٤ - باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، وبيان إطلاق لفظ الكفر

على غير الكفر بالله، ككفر النعمة والحقوق

شرح الغريب: قال أهل اللغة: المَعْشَرُ: هم الجماعة الذين أمرهم واحد أي مشتركون، وهو اسم يتأوهم كالإنس معشر، والجن معشر، والأنبياء معشر، والنساء معشر، ونحو ذلك، وجمعه مَعَاشِرُ. وقوله ﷺ: "رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ" وهو ينصب "أكثر"، إما على أن هذه الرؤية تتعدى إلى مفعولين، وإما على الحال، على منذهب ابن السراج وأبي عليٍّ الفارسي وغيرهما ممن قال: إن أفعل لا يتعرف بالإضافة، وقيل: هو بدل من الكاف في رأيتكن. وأما قولها: "وَمَا لَنَا أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ؟" فنصوب إما على الحكاية، وإما على الحال. وقوله: حَزَلَةٌ بفتح الجيم وإسكان الزاي أي ذات عقل ورأي، قال ابن دُرَيْدٍ: "الْحَزَلَةُ" العقل والوقار. وأما "الْعَشِيرُ" فيفتح العين وكسر الشين وهو في الأصل المعاشر مطلقاً، والمراد هنا الزوج. وأما "اللُبُّ" فهو العقل والمراد كمال العقل. وقوله ﷺ: "فَهَذَا نُقْصَانُ الْعَقْلِ" أي علامة نقصانه. وقوله ﷺ: "وَتَمَكُّثُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي" أي تمكث ليالي وأياماً لا تصلّي بسبب الخِيَصِ، وتفطر أياماً من رمضان بسبب الخِيَصِ، والله أعلم. فوائده الحديث: وأما أحكام الحديث ففيه جمل من العلوم منها: الحث على الصدقة وأفعال البر والإكثار من الاستغفار وسائر الطاعات، وفيه: أن الحسنات يذهبن السيئات كما قال الله عز وجل. وفيه: أن كُفْرَانَ الْعَشِيرِ والإحسان من الكبار، فإن التوعد بالنار من علامة كون العصية كبيرة، كما سنوضحه قريباً - إن شاء الله تعالى -، وفيه: أن اللعن أيضاً من المعاصي الشديدة القبح، وليس فيه أنه كبيرة، فإنه ﷺ قال: "تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ" والصغيرة إذا أكررت صارت كبيرة، وقد قال ﷺ: "لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ" واتفق العلماء على تحريم اللعن، فإنه في اللغة: الإبعاد والطرْد، وفي الشرع الإبعاد من رحمة الله تعالى، فلا يجوز أن يعد من رحمة الله تعالى من لا يعرف -

٢٤٢- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُضَرَ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

— حاله وخاتمة أمره معرفة قطعية؛ فلهذا قالوا: لا يجوز لغير أحد يعينه مسلماً كان، أو كافراً أو دابة إلا من علمنا بنصر شرعي أنه مات على الكفر، أو يموت عليه كآبى جهن وإيليس، وأما اللعن بالوصف فليس بحرام، كل من الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والكلبي الربا وموكنه، والنصورين، والظالمين والفاسقين والكافرين، ولعن من غير منار الأرض، ومن تولى غير موابيه، ومن انتسب إلى غير أبيه، ومن أحدث في الإسلام حدثاً أو آوى محدثاً، وغير ذلك مما جاءت به النصوص الشرعية بإطلاق على الأوصاف لا على الأعيان، والله أعلم.

فقه الحديث: وفيه: إطلاق الكفر على غير الكفر بالله تعالى، ككفر العشير، والإحسان، والنعمة، والحق، ويؤخذ من ذلك صحة تأويل الكفر في الأحاديث المتقدمة على ما تأولناها، وفيه: بيان زيادة الإيمان ونقصانه، وفيه: وعظ الإمام وأصحاب الولايات وكبراء الناس رعاياهم وتحذيرهم المخالفات وتحريضهم على الطاعات، وفيه: مراجعة المتعلم العالم والتابع المتبوع فيما قاله، إذا لم يظهر له معناه، كمراجعة هذه الجزلة رحمه، وفيه: جواز إطلاق رمضان من غير إضافة إلى الشهر وإن كان الاختيار إضافته، والله أعلم.

قال الإمام أبو عبد الله المازري رحمه: قوله رحمه: "أَمَّا نَقْصَانُ الْعَقْلِ فَتَهَادُ امْرَأَتِي تَغْبِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ تَنْبِيهِ مِنْهُ بِطَرَفٍ عَنِّي مَا وَرَاءَهُ، وَهُوَ مَا نَبِهَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَضَرَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا﴾ (البقرة: ٢٨٢) أَيِ الْفَنِّ قَلِيلَاتِ الضَّبْطِ.

أقوال العلماء حول العقل: قال: وقد اختلف الناس في العقل ما هو؟ فقيل: هو العنم، وقيل: بعض العلوم الضرورية، وقيل: قوة يميز بها بين حقائق المعلومات، هذا كلامه. قلت: والاختلاف في حقيقة العقل وأقسامه كثير معروف لا حاجة هنا إلى الإطالة به، واختلفوا في محنه، فقال أصحابنا المتكلمون: هو في القلب، وقال بعض العلماء: هو في الرأس، والله أعلم.

وأما وصفه رحمه النساء بنقصان الدين لتركهن الصلاة والصوم في زمن الحيض فقد يستشكل معناه، وليس بمشكل، بل هو ظاهر، فإن الدين والإيمان والإسلام مشتركة في معنى واحد، كما قدمناه في مواضع، وقد قدمنا أيضاً في مواضع أن الطاعات تسمى إيماناً وديناً، وإذا ثبت هذا علمنا أن من كثرت عبادته زاد إيمانه ودينه، ومن نقصت عبادته نقص دينه، ثم نقص الدين قد يكون على وجه يأنم به، كمن ترك الصلاة أو الصوم أو غيرها من العبادات الواجبة عليه بلا عذر، وقد يكون على وجه هو مكلف به، كتارك الحائض الصلاة والصوم، فإن قيل: فإن كانت معذورة فهل تُثَاب على الصلاة في زمن الحيض وإن كانت لا تقضيها، كما يثاب المريض والمسافر، وبكتب له في مرضه وسفره مثل نوافل الصلوات التي كان يفعلها في صحته وحضره؟ فالجواب: أن ظاهر هذا الحديث أنها لا تُثَاب.

٢٤٣- (٣) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ح: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

-الفرق بين ترك المريض والمسافر التوافل وبين ترك الحائض الصلاة: والفرق أن المريض والمسافر كان يفعلها بنية الدوام عليها مع أهليته لها، والحائض ليست كذلك، بل نيتها ترك الصلاة في زمن الحيض، بل يحرم عليها نية الصلاة في زمن الحيض، فنظيرها مسافر أو مريض كان يصلي النافلة في وقت، ويترك في وقت غير نأو الدوام عليها، فهذا لا يكسب له في سفره ومريضه في الزمن الذي لم يكن يتنفل فيه، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما ما يتعلق بأسانيد الباب ففيه ابن الهاد واسمه يزيد بن عبد الله بن أسامة، وأسماء هو الهاد؛ لأنه كان يوقد ناراً ليتهدي إليها الأضياف، ومن سلك الطريق، وهكذا يقوله المحدثون الهاد، وهو صحيح على لغة والمختار في البرية الهادي بالياء، وقد قدمنا ذكر هذا في مقدمة الكتاب وغيرها، والله أعلم.

وفيه: أبو بكر بن إسحاق واسمه محمد. وفيه: ابن أبي مريم وهو سعيد بن الحكم بن محمد بن أبي مريم الحمصي أبو محمد المصري الفقيه الجليل. وفيه: عمرو بن أبي عمرو عن المقري، وقد اختلف في المراد بالمقري هنا، هل هو أبو سعيد المقري أو ابنه سعيد؟ فإن كل واحد منهما يقال له: المقري، وإن كان المقري في الأصل هو أبو سعيد، فقال الحافظ أبو علي الغساني الجبلي عن أبي مسعود الدمشقي: هو أبو سعيد، قال أبو علي: وهذا إما هو في رواية إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو.

قال الدار قطني: خالفه سليمان بن بلال فرواه عن عمرو عن سعيد المقري، قال الدار قطني: وقول سليمان بن بلال أصح. قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: رواه أبو نعيم الأصبهاني في كتابه "المخرج على صحيح مسلم" من وجوه مرسية عن إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد بن أبي سعيد المقري هكذا مبيّناً، لكن رويناه في "مسند أبي عوافة المخرج على صحيح مسلم" من طريق إسماعيل بن جعفر عن أبي سعيد، ومن طريق سليمان بن بلال عن سعيد، كما سبق عن الدار قطني، فالاعتماد عليه إذاً، هذا كلام الشيخ. ويقال: المقري بضم الباء وفتحها وجهان مشهوران فيه، وهي نسبة إلى المقبرة، وفيها ثلاث لغات: ضم الباء وفتحها وكسرها، والثالثة غريبة. قال إبراهيم الحربي وغيره: كان أبو سعيد ينزل المقابر فقبيل له: المقري، وقيل: كان منزله عند المقابر، وقيل: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعله على حفر القبور، فقبيل له: المقري، وجعل نعيماً على إجمار المسجد فقبيل له: نعيم الأحمر، واسم أبي سعيد هذا كيسان الليثي المدني، والله أعلم.

[٣٥- باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة]

- ٢٤٤- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو كُرَيْبٌ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السُّجْدَةَ فَسَجَدَ، اعْتَزَلَ الشَّيْطَانُ يَبْكِي يَقُولُ: يَا وَيْلَهُ - وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي كُرَيْبٍ: يَا وَيْلِي - أَمَرَ ابْنُ آدَمَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَأُمِرْتُ بِالسُّجُودِ فَأَبَيْتُ فَلِيَ النَّارُ".
- ٢٤٥- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَعَصَيْتُ فَلِيَ النَّارُ".

[٣٥- باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة]

في الباب حديثان أحدهما: "إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السُّجْدَةَ فَسَجَدَ اعْتَزَلَ الشَّيْطَانُ يَبْكِي يَقُولُ: يَا وَيْلَهُ"، وفي رواية: "يَا وَيْلِي أَمَرَ ابْنُ آدَمَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَأُمِرْتُ بِالسُّجُودِ فَأَبَيْتُ فَلِيَ النَّارُ".

والحديث الثاني: "إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ" مقصود مسلم به بذكر هذين الحديثين هنا: أن من الأفعال ما تركه يوجب الكفر، إمَّا حَقِيقَةً وَإِمَّا تَسْمِيَةً، فأما كفر إبليس بسبب السُّجُودِ فمأخوذ من قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٣٤) قال الجمهور: معناه وكان في علم الله تعالى من الكافرين. وقال بعضهم: وصار من الكافرين كقوله تعالى: ﴿وَخَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُعْرَضِينَ﴾ (هود: ٤٣).

حكم تارك الصلاة: وأما تارك الصلاة فإن كان مُتَكَبِّرًا لوجوبها فهو كافر بإجماع المسلمين خارج من ملة الإسلام، إلَّا أن يكون قريب عهدٍ بالإسلام، ولم يخالط المسلمين مدَّةً يبلغه فيها وجوب الصلاة عليه، وإن كان تركه تكاسلاً مع اعتقاده وجوبها، كما هو حال كثير من الناس، فقد اختلف العلماء فيه:

فذهب مالك والشافعي رحمهما والجمهور من السلف والخلف إلى أنه لا يُكْفَرُ بِلِ تَفْسُقٍ وَيُسْتَتَابُ، فإن تاب وإلا قتلناه حدًّا كالزَّانِي المحصن، ولكنه يقتل بالسيف.

وذهب جماعة من السلف إلى أنه يكفر، وهو مروي عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل رحمه الله، وبه قال عبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويته، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي رحمه الله. وذهب أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمزني صاحب الشافعي رحمه الله أنه لا يكفر ولا يقتل، بل يُعْزَرُ وَيُجَسَّدُ حَتَّى يَصَلِّيَ. احتج من قال بكفره بظاهر الحديث الثاني المذكور، وبالقِيَاس على كلمة التوحيد. واحتج من قال لا يقتل بحديث: "لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَخْذِ ثَلَاثٍ"، وليس فيه الصلاة.

٢٤٦- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ".

- واحتج الجمهور على أنه لا يكفر بقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ} . ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (النساء: ٤٨) . ويقول ﷺ: من قال لا إله إلا الله دخل الجنة . من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة . ولا يمقي الله بما عبّد غير شاك فيحب عن الجنة . وحرّم الله على الثّار من قال: لا إله إلا الله . وغير ذلك . واحتجوا على قتله بقوله تعالى: {فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ} (التوبة: ٥) . وقوله ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم" . وتأولوا قوله ﷺ: "بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة" على معنى أنه يستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر، وهي القتل، أو أنه محمول على المستحل، أو على أنه قد يؤول به إلى الكفر، أو أن فعله فعل الكفار، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ" فمعناه: آية السجدة . وقوله: "ب وجه" هو من آداب الكلام، وهو أنه إذا عرض في الحكاية عن الغير ما فيه سوء، واقتضت الحكاية رجوع الضمير إلى المتكلم، صرف الحاكّي الضمير عن نفسه تصاوّراً عن صورة إضافة السوء إلى نفسه . وقوله في الرواية الأخرى: "أباً وولياً" يجوز فيه فتح اللام وكسرها . وقوله ﷺ: "بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة" هكذا هو في جميع الأصول من صحيح مسلم . والشرك والكفر بالواو . وفي عرج أبي غوانة الإسفرائيني وأبي نعيم الأصبهاني أو الكفر بـ "أو"، ولكل واحد منهما وجه، ومعنى بينه وبين الشرك ترك الصلاة: أن الذي يمنع من كفره كونه لم يترك الصلاة، فإذا تركها لم يبق بينه وبين الشرك خالف، بل دخل فيه .

النسبة بين الشرك والكفر: ثم إن الشرك والكفر قد يطلقان بمعنى واحد، وهو الكفر بالله تعالى، وقد يفرق بينهما، فيخصّ الشرك بعيدة الأوثان وغيرها من المخلوقات مع اعترافهم بالله تعالى ككفار قريش، فيكون الكفر أعمّ من الشرك، والله أعلم.

أقوال العلماء في حكم سجدة التلاوة: وقد احتج أصحاب أبي حنيفة بآية وإياهم بقوله "أمر ابن آدم أن يسجد" على أن سجود التلاوة واجب، ومذهب مالك والشافعي والكثير من أنه سنة، وأجابوا عن هذا بأحوية:-

"قوله 'إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة': ليس المعنى على أن الخالف بينهما ترك الصلاة، إذ الخالف هي الصلاة، وإنما المانعة من الوقوع في الشرك، بل على أن الوسيلة لفصلة بينهما أي التي توصل الرجل إلى الكفر ترك الصلاة وهذا كما يقال: بينك وبين مرادك الاجتهاد، أي بينك وبين بلوغك المراد أن تجتهد فإذا اجتهدت بلغت.

٢٤٧- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ".

-أحدها: أن تسمية هذا أمراً إنما هو من كلام إبليس، فلا حجة فيها، فإن قالوا: حكاها النبي ﷺ ولم ينكرها؟ قلنا: قد حكى غيرها من أقوال الكفار ولم يظنلها حال الحكاية وهي باطلة. والوجه الثاني: أن المراد أمرٌ نذِب لا إيجاب. الثالث: المراد المشاركة في السجود لا في الوجوب، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما ما يمتلئ بأسانيده، ففيه: أبو غَسَّان وقد تقدم أنه يصرف ولا يصرف واسمه مالک بن عبد الواحد. وفيه: أبو سُقَيَّان عن جابر، وقد تقدم أن اسمه طلحة بن نافع. وفيه: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، تقدم أيضاً، والله أعلم.

[٣٦- باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال]

٢٤٨- (١) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاهِمٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زِيَادٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: "إِيمَانٌ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ" قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: "الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: "حَجٌّ مَبْرُورٌ". وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: "إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ".

٢٤٩- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٢٥٠- (٣) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُرَاوِحٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ:

[٣٦- باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال]

أَسْمَاءُ الرِّجَالِ: وَأَمَّا أَسْمَاءُ الرِّجَالِ: فَقِي الْبَابُ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَبُو ذَرٍّ، مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاهِمٍ، وَابْنُ شِهَابٍ، وَسَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، وَأَبُو مُرَاوِحٍ، وَالثَّيَابِيُّ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّازِ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْهَاقٍ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ وَأَبُو يَعْقُورٍ.

شرح الغريب: أما ألفاظ الأحاديث فإصحح المبرور، قال القاضي عياض رحمه الله: قال شمر: هو الذي لا يخالطه شيء من المأثم، ومنه بُرِّتُ يمينه إذا سلم من الحنث، وبرَّيتمه إذا سلم من الخداع، وقيل: المبرور المتقبل. وقال الحربي: بُرَّ حنثك بضم الباء، وبرَّ الله حنثك بفتحها إذا رجع مبروراً مأجوراً. وفي الحديث: "بُرِّ الحُجِّ إطعام الطعام وطيب الكلام" فعلى هذا يكون من البر الذي هو فعل الجميل، ومنه بر الوالدين والمؤمنين.

قال: ويجوز أن يكون المبرور الصادق الخالص لله تعالى، هذا كلام القاضي. وقال الجوهرى في "صحاحه": بُرَّ حجه وبرَّ حجه بفتح الباء وضمها وبرَّ الله حجه، وقول من قال: المبرور المتقبل، قد يستشكل من حيث إنه لا اطلاع على القبول، وجوابه: أنه قد قيل: من علامات القبول أن يزداد بعده خيراً.

وأما قوله ﷺ: "تَلَسَّسْتُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا" فمعناه أرفعها وأجودها. قال الأصمعي: مال نفيس أي مرغوب فيه. وقوله ﷺ: "تُعْبَى صَانِعاً أَوْ تُصْنَعُ لَأَخْرُقَ الْأَخْرُقَ" هو الذي ليس بصانع، يقال: رجل أخرق وامرأة خرقاء لمن-

"الإيمان بالله والجهاد في سبيله" قَالَ قُلْتُ: أَيُّ الرُّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: "أَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا، وَكَثْرُهَا ثَمَنًا" قَالَ قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: "تُعِينُ صَانِعًا* أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقٍ" قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ ضَعُفْتُ عَنْ بَعْضِ الْعَمَلِ؟ قَالَ: "تَكُفُّ شَرَكَ عَنِ النَّاسِ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ مِنْكَ عَلَى نَفْسِكَ".

٢٥١- (٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَبِيبِ مَوْلَى عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي مُرَّادٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَتُعِينُ الصَّانِعَ أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقٍ".

= لا صنعة له، فإن كان صانعاً حادقاً قيل: رجل صَنَعَ بفتح النون، وامرأة صناع بفتح الصاد. وأما قوله "صانعاً"، وفي الرواية الأخرى "الصَّانِع"، فروي بالصاد المهملة فيهما وبالتون من الصَّنْعَةِ، وروي بالصاد المعجمة وهمزة بدل النون تكتب ياء من الضَّيَاع، والصحيح عند العلماء رواية الصَّاد المهملة، والأكثر في الرواية بالمعجمة. قال القاضي عياض رحمه الله: روايتنا في هذا من طريق هشام أولاً بالمعجمة "فَتُعِينُ صَانِعًا"، وكذلك في الرواية الأخرى "فَتُعِينُ الصَّانِع" من جميع طرقنا عن مسلم في حديث هشام، والزهرري إلا من رواية أبي الفتح الشاشي عن عبد الغافر الفارسي، فإن شيخنا أبا بَحرٍ حدثنا عنه فيهما بالمهملة، وهو صواب الكلام لمقابلته بالأخرق، وإن كان المعنى من جهة مؤنة الصانع أيضاً صحيحاً، لكن صحَّت الرواية عن هشام هنا بالصاد المهملة، وكذلك روايته في صحيح البخاري. قال ابن المديني: الزُّهْرِيُّ يقول: الصانع بالمهملة، ويرون أن هشاماً صحف في قوله "صانِعاً" بالمعجمة. وقال الدار قطني عن مَعْمَرٍ: كان الزُّهْرِيُّ يقول: صحف هشام، قال الدارقطني: وكذلك رواه أصحاب هشام عنه بالمعجمة وهو تصحيف، والصواب ما قاله الزهرري، هذا كلام القاضي.

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: قوله في رواية هشام: "تُعِينُ صَانِعًا" هو بالمهملة والتون في أصل الحفاظ أبي عامر العبدري وأبي القاسم بن عساكر، قال: وهذا هو الصحيح في نفس الأمر، ولكنه ليس رواية هشام بن عُرْوَةَ، إنما روايته بالمعجمة، وكذا جاء مقيداً من غير هذا الوجه في كتاب مسلم في رواية هشام. وأما الرواية =

** قال في فتح الملهم: قوله "تُعِينُ صَانِعًا" الخ: وفي الرواية الأخرى: "الضائع" [بمعنى الفقير] فروي بالصاد المهملة وبالتون من الصنعة، وروي بالصاد المعجمة وهمزة بدل النون، تكتب ياء من الضياع، والصحيح عند العلماء رواية الصاد المهملة "لمقابلته بالأخرق"، والأكثر في الرواية بالمعجمة. قال ابن المنير: في الحديث إشارة إلى أن إعانة الصانع أفضل من إعانة غير الصانع؛ لأن غير الصانع مظنة الإعانة، فكل أحد يعينه غالباً بخلاف الصانع، فإنه لشهرته بصنعة يغفل عن إعانته، فهي من جنس الصدقة على المستور. (فتح الملهم: ٩٠/٢)

٢٥٢- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِيسَى أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: "الصَّلَاةُ لَوْ قَتَلَهَا" قَالَ قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: "بِرِّ الْوَالِدَيْنِ" قَالَ قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: "الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" فَمَا تَرَكْتُ أُسْتَرِيدُهُ إِلَّا إِرْعَاءَ عَلَيْهِ.

٢٥٣- (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ الْقُرَازِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو يَعْقُوبَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَيُّ الْأَعْمَالِ أَقْرَبُ إِلَيَّ الْحَنَّةِ؟ قَالَ: "الصَّلَاةُ عَلَى مَوَاقِبِهَا" قُلْتُ: وَمَاذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟ قَالَ: "بِرُّ الْوَالِدَيْنِ" قُلْتُ: وَمَاذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟ قَالَ: "الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

-الأخرى عن الرهري "فَتَعَيَّنَ الصَّانِعُ" فهي بالمهملة، وهي محفوظة عن الزهري كذلك، وكان ينسب هشاماً إلى التصحيح. قال الشيخ: وذكر القاضي عياض أنه بالمعجمة في رواية الزهري لرواة كتاب مسلم، إلا رواية أبي الفتح السمرقندي، قال الشيخ: وليس الأمر على ما حكاه في رواية أصولنا لكتاب مسلم، فكلها مفيدة في رواية الزهري بالمهملة، والله أعلم.

وأما "بِرُّ الْوَالِدَيْنِ" فهو الإحسان إليهما، وفعل الجميل معهما، وفعل ما يسرهما، ويدخل فيه الإحسان إلى صديقهما، كما جاء في الصحيح: "إِنَّ مِنْ أَيْرِ الْبِرِّ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ أَهْلَ وَدَّ أَبِيهِ"، وضد البر العقوق، وسبأني -إن شاء الله تعالى- قريباً تفسيره. قال أهل اللغة: يقال بَرَرْتُ والذي بكسر الراء أيرُهُ بضمها مع فتح الباء يَرَاءُ وأنا يَرِيه بفتح الباء وبار، وجمع البر الأبرار، وجمع البار البررة.

قوله: "فَمَا تَرَكْتُ أُسْتَرِيدُهُ إِلَّا إِرْعَاءَ عَلَيْهِ". كذا هو في الأصول "تركت أستريده" من غير لفظة "أَنْ" بينهما، وهو صحيح وهي مرادة. وقوله: "إِرْعَاءٌ" هو بكسر الهمزة وإسكان الراء وبالعين المهملة ممدود ومعناه إبقاء عليه ورفقاً به، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما أسماء الرجال فأبو هريرة عبد الرحمن بْنُ صَخْرٍ عَلَى الصحيح، تقدم بيانه، وأبو ذَرٍّ اختلف في اسمه فالأشهر جُنْدُبٌ بضم الدال وفتحها، ابنُ جُنَادَةَ بضم الجيم، وقيل: اسمه برير بضم الباء الموحدة وبراء بن مهمشين، وأما منصور بن أبي مَرْزَاحٍ فبالزاي والحاء، وجميع ما في الصحيحين مما هذه صورته فهو مَرْزَاحٌ بالزاي والحاء، ولهم في الأسماء مَرْزَاحٌ بالراء والجيم، ومنه القَوْمُ بْنُ مَرَّاحٍ، واسم أبي مَرْزَاحٍ والد منصور هذا تَشِيرٌ بفتح الباء، وأما ابنُ شِهَابٍ فتقدم مرات وهو مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شِهَابٍ، وأما ابنُ الْمُسْتَبِيبِ، فتقدم أيضاً مرات، أنه بفتح الباء على المشهور وقيل: بكسرها، وأما أبو الربيع الزهراني فتقدم أيضاً أن اسمه سليمان بْنُ دَاوُدَ، وأما أبو مَرْزَاحٍ فبضم الميم وبالراء والحاء المهملة والثواب مكسورة، قال ابن عبد البر: -

٢٥٤ - (٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَتَبِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِيَّ قَالَ: حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ - وَأَشَارَ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ - قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: "الصَّلَاةُ عَلَى وَفْقِهَا" قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: "ثُمَّ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ" قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: "ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِنَّ، وَلَوْ اسْتَزِدَّتُهُ لَرَأَدْتَنِي.

-أجمعوا على أنه ثقة، وليس يوقف له على اسم، واسمه كنيته، قال: إلا أن مُسْلِمَ بن الحجاج ذكره في "الطبقات" فقال: اسمه سعد وذكره في "الكنى" ولم يذكر اسمه، ويقال في نسبه: الغفاري ويقال: الليثي، قال أبو عبي الغساني: هو الغفاري ثم الليثي. وأما الشَّيْبَانِيُّ الراوي عن الوليد بن العيزار فهو أبو إسحاق سليمان بن مَرْوَرٍ الكوفي، وأما أبو يَعْفُورٍ فبالعين المهملة والفاء والراء، واسمه عبد الرحمن بن عُبَيْدِ بن نَسْطَاسٍ، بكسر النون وبالنون المهملة المنكرة الثَّغَلِيُّ بالثلاثه العاشرِيُّ البُكَّانِي، ويقال البُكَّالِيُّ ويقال: البُكَّارِيُّ الكوفي، ونَسْطَاسٌ غير مصروف، وأبو يَعْفُورٍ هذا هو الأصغر، وقد ذكره مسلم أيضاً في باب التطبيق في الركوع، ولهم أبو يَعْفُورٍ الْأَكْبَرُ الْعَبْدِيُّ الكوفي التابعي واسمه واقد، وقيل وقدان، وقد ذكره مسلم أيضاً في باب صلاة النوتر وقال: اسمه واقد ولقبه وقدان، ولهم أيضاً أبو يَعْفُورٍ ثالث اسمه عبد الكريم بن يَعْفُورٍ الْجُفِيُّ البصري، يروي عنه قتيبة، ويحيى بن يحيى وغيرهما، وأبَاء يَعْفُورٍ هؤلاء الثلاثة ثقات. وأما الْوَلِيدُ بْنُ الْعِزَّارِ، فبالعين المهملة المفتوحة وبالنون قبل الألف والراء بعدها.

وأما قوله: أخبرنا مَعْمَرٌ عن الزُّهْرِيِّ عن حبيب مولى عُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ عن أبي مَرْوَحٍ عن أبي ذرٍّ ففيه لطيفة من لطائف الإسناد، وهو أنه اجتمع فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض، وهو الزهري وحبيب وعروة وأبو مَرواح، فأما الزهري وعروة وأبو مَرواح فتابعيون معروفون، وأما حبيب مولى عروة فقد روى عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

قال محمد بن سعد: مات حبيب مولى عروة هذا قديماً في آخر سلطان بني أمية، فروايته عن أسماء مع هذا ظاهرها أنه أدركها وأدرك غيرها من الصحابة فيكون تابعياً، والله أعلم.

معاني الأحاديث وفقهها: أما معاني الأحاديث وفقهها، فقد يستشكل الجمع بينها مع ما جاء في معناها، من حيث إنه جعل في حديث أبي هريرة أن الفضل الإيمان بالله، ثم الجهاد، ثم الحج. وفي حديث أبي ذر: الإيمان والجهاد. وفي حديث ابن مسعود: الصَّلَاةُ ثُمَّ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ ثُمَّ الْجِهَادُ. وتقدم في حديث عبد الله بن عمرو: "أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ تَطْعَمُ الطَّعَامَ وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ" وفي حديث أبي موسى وعبد الله ابن عمرو: "أَيُّ الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ؟ قَالَ: مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانٍ وَيدُهُ" وضح في حديث عثمان: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه" وأمثال هذا في الصحيح كثيرة، واختلف العلماء في إجماع بينها، فذكر الإمام الجليل أبو عبد الله -

٢٥٥- (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِثَلَاثَةِ، وَزَادَ: وَأَشَارَ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ، وَمَا سَمَّاهُ لَنَا.

٢٥٦- (٩) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ - أَوْ الْعَمَلِ - الصَّلَاةُ لَوْ قِيَمَهَا، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ".

-الحليسي الشافعي، عن شيوخه الإمام العلامة المتفنن أبي بكر القفال الشافعي الكبير، وهو غير القفال الصغير المروزي المذكور في كتب متأخري أصحابنا الخراسانيين، قال الحليسي: وكان القفال أعلم من لقينه من علماء عصره، أنه جمع بينها وجهين: أحدهما: أن ذلك اختلاف جواب جرى على حسب اختلاف الأحوال والأشخاص، فإنه قد يقال: خير الأشياء كذا، ولا يراد به خير جميع الأشياء من جميع الوجوه، وفي جميع الأحوال والأشخاص، بل في حال، دون حال أو نحو ذلك، واستشهد في ذلك بأخبار منها عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: "حَجَّةٌ لِمَنْ لَمْ يَجْعُ أَفْضَلَ مِنْ أَرْبَعِينَ غَزْوَةً، وَغَزْوَةٌ لِمَنْ حَجَّ أَفْضَلَ مِنْ أَرْبَعِينَ حَجَّةً".

الوجه الثاني: أنه يجوز أن يكون المراد من أفضل الأعمال كذا، أو مِنْ خَيْرِهَا، أو مِنْ خَيْرِكُمْ مَنْ فَعَلَ كَذَا، فحذفت "مَنْ" وهي مرادة، كما يقال: فلان أعقل الناس وأفضلهم، ويراد أنه من أعقلهم وأفضلهم، ومن ذلك قول رسول الله ﷺ: "خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ" ومعنوم أنه لا يصير بذلك خير الناس مطلقاً، ومن ذلك قوله: أرهد الناس في العام خيراته، وقد يوجد في غيرهم من هو أرهد منهم فيه، هذا كلام القفال -.

وعلى هذا الوجه الثاني يكون الإيمان أفضلها مطلقاً، والباقيات متساوية في كونها من أفضل الأعمال والأحوال، ثم يعرف فضل بعضها على بعض بدلائل تدل عليها وتختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، فإن قيل: فقد جاء في بعض هذه الروايات أفضلها كذا ثم كذا، بحرف "ثم" وهي موضوعة للترتيب، فالجواب: أن "ثم" هنا للترتيب في الذكر كما قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ آلِهَةٍ إِلَّا مَا تَتَّبَعُونَ﴾ فترتيبهم في يوم ذي مشقة - بتبعاذا مقربة - أو بتسكينها مقربة - لم يكن من الذين آمنوا (البند: ١٢ - ١٧) ومعلوم أنه ليس المراد هنا الترتيب في الفعل وكما قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنِمْ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ لَا تَتَّبِعُوا بِهِ شَيْئاً وَيَتْلُوهُنَّ مَا حَرَّمَ وَلَا تَتْلُوهُنَّ (الأنعام: ١٥١) إلى قوله تَتْلُوهُنَّ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ (الأنعام: ١٥١) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ﴾ (الأعراف: ١٦) ونظائر ذلك كثيرة، وأنشدوا فيه:

قل لمن ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

وذكر القاضي عياض في الجمع بينهما وجهين: أحدهما: نحو الأول من الوجهين اللذين حكيناها. قال: قيل: اختلف الجواب لاختلاف الأحوال، فأعلم كل قوم بما لهم إليه حاجة، أو بما لم يكملوه بعد من دعائم الإسلام -

-ولا بلغهم علمه. والثاني: أنه قدم الجهاد على الحج؛ لأنه كان أول الإسلام وعارية أعدائه والجد في إظهاره، وذكر صاحب "التحرير" هذا الوجه الثاني، ووجهاً آخر، أن "ثم" لا تقتضي ترتيباً، وهذا قول شاذ عند أهل العربية والأصول، ثم قال صاحب "التحرير": والصحيح أنه محمول على الجهاد في وقت الرُخف الملحى والتَّخْفِير العام، فإنه حينئذ يجب الجهاد على الجميع، وإذا كان هكذا فالجهاد أولى بالتَّخْرِيب والتَّكْثِير من الحج، لما في الجهاد من المصلحة العامة للمسلمين مع أنه متعين متضيق في هذا الحال بخلاف الحج، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ وقد سئل: "أَيُّ الْإِيمَانِ أَفْضَلُ؟" فقال: "إِيمَانُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ" ففيه تصريح بأن العمل يطلق على الإيمان، والمراد به -والله أعلم- الإيمان الذي يدخل به في مِلَّةِ الإسلام، وهو التصديق بقلبه والنطق بالشهادتين، فالتصديق عمل القلب، والنطق عمل اللسان، ولا يدخل في الإيمان ههنا الأعمال بسائر الجوارح، كالصوم والصلاة والحج والجهاد وغيرها؛ لكونه جعل قسيماً للجهاد والحج، ونقوله ﷺ: "إِيمَانُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ" ولا يقال هذا في الأعمال، ولا يمنع هذا من تسمية الأعمال المذكورة إيماناً فقد قدمنا دلالة، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ في الرِّقَابِ: "أَفْضَلُهَا أَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا وَأَكْثَرُهَا ثَمَنًا" فالمراد به -والله أعلم- إذا أراد أن يُعْتَقَ رَقَبَةٌ واحدة، أما إذا كان معه ألف درهم، وأمكن أن يشتري بها رقتين مفضولتين أو رَقَبَةً تَقِيسُهُ ثَمَنُهُمَا فَالرَّقَبَتَانِ أَفْضَلُ، وهذا بخلاف الْأُضْحِيَّةِ، فإن التضحية بشاة سميحة أفضل من التضحية بشاتين دولها في الشَّيْءِ. قال البَقَوِيُّ من أصحابنا رحمه الله في "التهذيب" بعد أن ذكر هاتين المسألتين كما ذكرت: قال الشافعي رحمه الله في الْأُضْحِيَّةِ: استكثر القيمة مع استقلال العدد أحب إليَّ من استكثر العدد مع استقلال القيمة، وفي العتق استكثر العدد مع استقلال القيمة أحب إليَّ من استكثر القيمة مع استقلال العدد؛ لأن المقصود من الْأُضْحِيَّةِ اللَّحْمَ، ولحم الشمين أوفر وأطيب، والمقصود من العتق تكميل حال الشخص وتخليصه من ذل الرِّقِّ، فتخليص جماعة أفضل من تخليص واحد، والله أعلم.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث الحث على المحافظة على الصلاة في وقتها، ويمكن أن يؤخذ منه استحبابها في أول الوقت لكونه احتياطاً لها، ومبادرة إلى تحصيلها في وقتها. وفيه: حُسْنُ المراجعة في السؤال. وفيه: صَبْرُ الْمُقَيِّدِ والمعتم على من يقنيه، أو يعلمه، واحتمال كثرة مسائله وتقريراته. وفيه: رفق المتعلم بالمعلم، ومراعاة مصاحفه، والشفقة عليه، لقوله: "فَمَا تَرَكْتَ اسْتِزِيدَهُ إِلَّا إِعْاءَ عَلَيْهِ"، وفيه: جواز استعمال "لو" لقوله: "ولو استزدته لزادني"، وفيه: جواز إختيار الإنسان عما لم يقع أنه لو كان كذا لوقع، لقوله: "لو استزدته لزادني"، والله أعلم.

[٣٧- باب بيان كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده]

٢٥٧- (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَتَّصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحَبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: "أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلْقُكَ" قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنْ ذَلِكَ لَعَظِيمٌ، قَالَ قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: "ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مَخَافَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ" قَالَ قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: "ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ".

٢٥٨- (٢) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحَبِيلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: "أَنْ تَدْعُو لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلْقُكَ" قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: "أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مَخَافَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ" قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: "أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ" فَأَنزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصْدِيقَهَا: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ (الفرقان: ٦٨)

٣٧- باب بيان كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده

لطفية هذين الإسنادين: أما الإسنادان فقيهما لطيفة عجيبة غريبة، وهي أنهما إسنادان متلاصقان رواهما جميعهم كوفيون - وجريرو هو ابن عبد الحميد، ومنصور هو ابن الثمغني، وأبو وائل هو شقيق بن سلمة، وشرحبيل غير منصرف؛ لكونه اسماً عجمياً علماً.

شرح الغريب: و"النداء" مثل روى شعر عن الأحفش قال: النداء ضد والشبه، وفلان ند فلان ونديده ونديده أي مثله. وقوله ﴿يَلْقَى أَثَامًا﴾ مخافة أن يطعم معك هو بفتح الياء أي: يأكل وهو معنى قوله تعالى: ﴿فَنَقُتْنَاهُ أُولَٰئِكَ جَشِيهُ بِمُنَىٰ﴾ (الإسراء: ٣١) أي ففر. وقوله تعالى: ﴿يَلْقَى أَثَامًا﴾ (الفرقان: ٦٨) قبل معناه: جزاء إثم، وهو قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو الشيباني والغراء والزجاج وأبي علي الفارسي، وقيل معناه: عقوبة، قاله يونس وأبو عبيدة، وقيل: معناه جزاء، قاله ابن عباس والسدي، وقال أكثر المفسرين أو كثيرون منهم: هو إلقاء في جهنم (عافانا الله الكريم وأحابينا منها).

وقوله ﴿يَلْقَى أَثَامًا﴾ أن تزاني حليلة جارك هي بالخاء المهملة وهي روجته سميت بذلك؛ لكونها تجزى له، وقيل: لكونها تحمل معه. ومعنى "تزاني" أي تزني بها برضاها، وذلك يتضمن الزنا وإفسادها على زوجها واستمالة قلبها إلى -

«الزاني، وذلك أفحش، وهو مع امرأة الجار أشدُّ فُحْشاً وأعظمُ حُرْماً؛ لأن الجار يتوقع من جاره الذَّبَّ عنه وعن حريمه، ويأمنُ بوائقه ويعظمُن إليه، وقد أمر بإكرامه والإحسان إليه، فإذا قابل هذا كله بالزنا بامرأته وإفسادها عليه، مع تمكنه منها على وجه لا يتمكن غيره منه، كان في غاية من القبح. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (الأنعام: ١٥١) معناه: أي لا تقتلوا النفس التي هي معصومة في الأصل إلا محقين في قتلها.

فقه الحديث: أما أحكام هذا الحديث ففيه: أن أكبر المعاصي الشرك وهذا ظاهر لا يخفاء فيه، وأن القتل بغير حق يليه، وكذلك قال أصحابنا: أكبر الكبائر بعد الشرك القتل، وكذا نص عليه الشافعي رحمته في كتاب "الشهادات" من "مختصر المزني" وأما ما سواهما من الزنا والمواط، وعقوق الوالدين، والسحر، وقذف المحصنات، والفرار يوم الزحف، وأكل الربا وغير ذلك من الكبائر، فلها تفصيلٌ وأحكام تعرف بها مراتبها، ويختلف أمرها باختلاف الأحوال والمفاسد المرتبة عليها. وعلى هذا يقال في كل واحدة واحدة منها هي من أكبر الكبائر، وإن جاء في موضع أنها أكبر الكبائر، كان المراد من أكبر الكبائر، كما تقدم في أفضل الأعمال، والله أعلم.

[٣٨- باب بيان الكبائر وأكبرها]

٢٥٩- (١) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ بُكَيْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّافِدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "أَلَا أَنْبِتُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ؟ -ثَلَاثًا-: الْإِشْرَافُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، -أَوْ قَوْلُ الزُّورِ-" وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَكِنًا فَخَلَسَ، فَمَا زَالَ يُكَبِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ!.

٢٦٠- (٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ -وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ- حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكَبَائِرِ قَالَ: "الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَقَوْلُ الزُّورِ".

٢٦١- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَبَائِرَ -أَوْ سُئِلَ عَنِ الْكَبَائِرِ- فَقَالَ: "الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ" وَقَالَ: "أَلَا أَنْبِتُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ؟" قَالَ: "قَوْلُ الزُّورِ -أَوْ قَالَ: شَهَادَةُ الزُّورِ-" قَالَ شُعْبَةُ: وَأَكْبَرُ ظَنِّي أَنَّهُ شَهَادَةُ الزُّورِ.

[٣٨- باب بيان الكبائر وأكبرها]

ضبط الأسماء: أما أبو بَكْرَةَ فاسمه: نُفَيْعُ بْنُ الْحَارِثِ وقد تقدم، وأما الإسنادان اللذان ذكرهما فهما بصريون كلهم من أولهما إلى آخرهما، إلا أن شُعْبَةَ واسطي بصري، فلا يقدح هذا في كونهما بصريين، وهذا من الطرف المستحسنة، وقد تقدم في الباب الذي قبل هذا نظيرهما في الكوفيين.

وقوله: حَدَّثَنَا خَالِدٌ وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ قد قدمنا بيان فائدة قوله: وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ ولم يقل: خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ؛ وهو أنه إنما سمع في الرواية خَالِدٌ ولخالد مشاركون فأراد تمييزه. ولا يجوز له أن يقول: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ؛ لأنه يصير كاذباً على المروي عنه، فإنه لم يقل إلا خَالِدَ فعدل إلى لفظة "وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ"؛ لتحصل الفائدة بالتمييز والسلامة من الكذب. وقوله: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ هو أبو بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، فعبيد الله يروي عن جده.

وقوله: أَكْبَرُ ظَنِّي هو بالياء الموحدة، وأَبُو الْغَيْثِ اسمه سَالِمٌ. وقوله في أول الباب عن سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ هو بضم الجيم منسوب إلى جُرَيْرٍ مَصْغَرٍ، وهو جُرَيْرُ بْنُ عُبَادٍ بضم العين وتخفيف الباء بطن من بكر بن وائل، وهو سعيد-

٢٦٢- (٤) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ ابْنُ بِلَالٍ، عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُفِيقَاتِ" قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: "الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّخَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّخْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ".

سأين إياسى أبو مسعود البصري.

شرح الغريب: وأما الموفقات فهي المهلكات يقال: وَتَقَّ الرجل بفتح الباء يَقُ بِكسرها، وويق بضم الواو وكسر الباء يويق إذا هلك، وأويق غيره أي أهلكه. وأما "الرُّوزُ" فقال الثَّعْلِيُّ المفسر وأبو إسحاق وغيره: أصله تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته، حتى يخيل إلى من سمعه أو رآه أنه بخلاف ما هو به، فهو نحو به الباطل بما يوهم أنه حق. وأما الْمُحْصَنَاتُ الْغَافِلَاتُ فبكسر الصاد وفتحها قراءتان في السبع، قرأ الكسائي بالكسر والباقون بالفتح. والمراد بالمُحْصَنَاتِ هنا العفاف، وبالغافلات الغافلات عن الفواحش وما قُذِفَ به، وقد ورد الإحصان في الشرع على خمسة أقسام: العفة، والإسلام، والنكاح، والتزويج، والحرية. وقد بينت مَوَاطِنَهُ وشرائطه وشواهد في كتاب "تهذيب الأسماء واللغات"، والله أعلم.

الكبائر غير منحصرة في السبع: وأما معاني الأحاديث وفقها فقد قَدَّمْنَا في الباب الذي قبل هذا كيفية ترتيب الكبائر، قال العلماء رحمهم الله: ولا انحصار للكبائر في عدد مذكور، وقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنه سئل عن الكبائر أسبع هي؟ فقال: هي إلى سبعين، ويُروى إلى سبعمائة أقرب، وأما قوله ﷺ: "الكبائر سبع" فالمراد به من الكبائر سبع؛ فإن هذه الصيغة وإن كانت للعموم فهي مخصوصة بلا شك، وإنما وقع الاختصار على هذه السبع، وفي الرواية الأخرى ثلاث، وفي الأخرى أربع؛ لكونها من أفتح الكبائر مع كثرة وقوعها لا سيما فيما كانت عليه الجاهلية، ولم يذكر في بعضها ما ذكر في الأخرى، وهذا مصرح بما ذكرته من أن المراد البعض، وقد جاء بعد هذا "من الكبائر شتم الرجل والديه"، وجاء في التَّيْمَةِ وعدم الاستبراء من البول أنهما من الكبائر، وجاء في غير مسلم "من الكبائر اليمين الغموس واستحلال بيت الله الحرام".

الكلام في تعريف الكبائر: وقد اختلف العلماء في حدِّ الكبيرة وتمييزها من الصغيرة، فجاء عن ابن عباس رضي الله عنه: "كل شيء غمى الله عنه فهو كبيرة" وهذا قال الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائيني الفقيه الشافعي الإمام في علم الأصول والفقه وغيره. وحكى القاضي عياض رحمه الله هذا المذهب عن المحققين، واحتج القائلون بهذا بأن كل مخالفة فهي بالنسبة إلى جلال الله تعالى كبيرة. وذهب الجماهير من السلف والخلف من جميع الطوائف إلى انقسام المعاصي إلى صفائر وكبائر، وهو مروي أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنه، وقد تظاهر على ذلك دلائل من الكتاب والسنة واستعمال سلف الأمة وخلفاءها، قال الإمام أبو حامد الغزالي في كتابه "البسيط في المذهب": إنكار الفرق -

بين الصغيرة والكبيرة لا يليق بالفقه، وقد فهمنا من مدارك الشرع، وهذا الذي قاله أبو حاتم قد قاله غيره بمعناه، ولا شك في كون المخالفة قبيحة جداً بالنسبة إلى جلال الله تعالى، ولكن بعضها أعظم من بعض، وتنقسم باعتبار ذلك إلى ما تكفره الصلوات الخمس، أو صوم رمضان، أو الحج أو العمرة، أو الوضوء أو صوم عرفة، أو صوم عاشوراء، أو فعل الحسنه، أو غير ذلك مما جاءت به الأحاديث الصحيحة، وإلى ما لا يكفره ذلك، كما ثبت في الصحيح ما لم ينش كبيرة، فسمى الشرع ما تكفره الصلاة ونحوها صفائر، وما لا تكفره كبائر، ولا شك في حسن هذا، ولا يخرجها هذا عن كونها قبيحة بالنسبة إلى جلال الله تعالى، فلانها صغيرة بالنسبة إلى ما فوقها، لكونها أقل قبحاً ولكونها متيسرة التكفير، والله أعلم.

الفرق بين الصغيرة والكبيرة: وإذا ثبت انقسام المعاصي إلى صفائر وكبائر، فقد اختلفوا في ضبطها اختلافاً كثيراً منتشراً جداً، فروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: الكبائر كل ذنب حثمه الله تعالى بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب، ونحو هذا عن الحسن البصري، وقال آخرون: هي ما أوعد الله عليه بنار أو حد في الدنيا. وقال أبو حامد الغزالي في "البيضة": والضابط الشامل المعنوي في ضبط الكبيرة أن كل معصية يقدم المرء عليها من غير استئثار بحوف وحنار ندم، كالمتهاون بارتكابها والمتجرئ عليه اعتياداً، فما أشعر بهذا الاستخفاف والتهاون فهو كبيرة، وما يُحمل على فئات النفس أو اللسان وفترة مراقبة التقوى، ولا ينفك عن تدمر يمتزج به تنقيص التلذذ بالمعصية، فهذا لا يمنع العدالة وليس هو بكبيرة.

وقال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمته الله في فتاويه: الكبيرة كل ذنب كبر وعظم عظماً يصح معه أن يطلق عليه اسم الكبير، ووصف بكونه عظيماً على الإطلاق، قال: هذا حد الكبيرة ثم لها أمارات: منها إيجاب الحد، ومنها الإبعاد عليها بالعذاب بالنار، ونحوها في الكتاب أو السنة، ومنها وصف فاعلها بالفسق نصاً، ومنها اللعن كلعن الله سبحانه وتعالى من غير منار الأرض.

وقال الشيخ الإمام أبو محمد بن عبد السلام رحمته الله في كتابه "القواعد": إذا أردت معرفة الفرق بين الصغيرة والكبيرة، فاعرض مفسدة الذنب على مفاصد الكبائر المنصوص عليها، فإن نقصت عن أقل مفاصد الكبائر فهي من الصغائر، وإن ساوت أدنى مفاصد الكبائر أو رت عليه، فهي من الكبائر، فمن شتم الرب سبحانه وتعالى أو رسوله ﷺ أو استهان بالرسول أو كذب واحداً منهم، أو ضحك الكعبة بالعدرة، أو ألقي المصحف في القاذورات، فهي من أكبر الكبائر، ولم يصرح الشرع بأنه كبيرة، وكذلك لو أمسك امرأة محصنة لمن يزني بها، أو أمسك مسلماً لمن يقتله، فلا شك أن مفسدة ذلك أعظم من مفسدة أكل مال اليتيم مع كونه من الكبائر، وكذلك لو دل الكفار على عورات المسلمين مع علمه أنهم يستأصلون بدلائته، ويسبون حرمة وأطفالهم ويغنون أموالهم، فإن نسبته إلى هذه المفاصد أعظم من توليه يوم الزحف بغير عذر مع كونه من الكبائر، وكذلك لو كذب على إنسان كذباً يعلم أنه يقتل بسببه، أمّا إذا كذب عليه كذباً يؤخذ منه بسببه حمرة، فليس كذبه من الكبائر.

قال: وقد نصّ الشرع على أن شهادة الزور، وأكل مال اليتيم من الكبائر، فإن وقع في مال خطير فهذا ظاهر، وإن وقع في مال حقير فيحوز أن يُجعل من الكبائر فطاماً عن هذه المفساد، كما جعل شرب قطرة من خمر من الكبائر وإن لم تتحقق المفسدة، ويجوز أن يضبط ذلك بتصاب الشَّرَقَة. قال: والحكم بغير الحق كبيرة، فإن شاهد الزور متسبب، والحاكم مباشر، فإذا جعل السبب كبيرة فالمباشرة أولى.

قال: وقد ضبط بعض العلماء الكبائر بأنها كل ذنب قرّن به وعيد، أو حدّ أو لعن، فعلى هذا كل ذنب علم أن مفسدته كمفسدة ما قرّن به الوعيد، أو الحد، أو اللعن، أو أكثر من مفسدته فهو كبيرة، ثم قال: والأولى أن تضبط الكبيرة بما يشعر بتهاون مرتكبها في دينه إشعار أصغر الكبائر المنصوص عليها، والله أعلم. هذا آخر كلام الشيخ أبي مُحمَّد بن عَبدِ السَّلام رحمه الله.

قال الإمام أبو الحسن الواحديّ المفسر وغيره: الصحيح أن حدّ الكبيرة غير معروف، بل ورد الشرع بوصف أنواع من المعاصي بأنها كبائر، وأنواع بأنها صفائر، وأنواع لم توصف وهي مشتملة على صفائر وكبائر، والحكمة في عدم بيانها أن يكون العبد مستعاضاً من جميعها مخافة أن يكون من الكبائر، قالوا: وهذا شبيه بإخفاء ليلة القدر، وساعة يوم الجمعة، وساعة إجابة الدعاء من الليل، واسم الله الأعظم، ونحو ذلك مما أخفي، والله أعلم.

قال العلماء رحمه الله: والإصرار على الصغيرة يجعلها كبيرة وروي عن عُمرَ وابن عباس وغيرهما رحمه الله: "لا كبيرة مع استغفار، ولا صغيرة مع إصرار" معناه: أن الكبيرة تُمَحَى بالاستغفار، والصغيرة تصير كبيرة بالإصرار.

حدّ الإصرار على الصغيرة: قال الشيخ أبو محمد بن عبد السلام في حدّ الإصرار: هو أن تتكرّر منه الصغيرة تَكَرّاراً يشعر بقلّة مبالاته بدينه إشعار ارتكاب الكبيرة بذلك. قال: وكذلك إذا اجتمعت صفائر مختلفة الأنواع، بحيث يشعر بمجموعها بما يشعر به أصغر الكبائر، وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: المصّر من تلبّس من أصدقاء التوبة باسم العزم على المعاودة أو باستدامة الفعل، بحيث يدخل به ذنبه في حيز ما يطلق عليه الوصف بصيرورته كبيراً عظيماً، وليس لزمان ذلك وعدده حصر، والله أعلم. هذا مختصر ما يتعلق بضبط الكبيرة، وأما قوله: قال: "ألا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ ثَلَاثاً" فمعناه: قال هذا الكلام ثلاث مرات.

شرح الغريب: وأما عقوق الوالدين، فهو مأخوذ من العَقَّ: وهو القطع، وذكر الأزهري أنه يقال: عَقَّ والده يعقّه بضم العين عَقّاً وعقراً، إذا قطعه ولم يصل رحمه، وجُمِعَ العاق عَقَقَةً بفتح الحروف كلها، وعَقَقَ بضم العين والقاف، وقال صاحب "الحكم": رَجُلٌ عَقَقَ وَعَقَقَ وَعَقَّ وَعَاقَ عَمِيَّ واحداً، وهو الذي شَقَّ عصا الطاعة لوالده، هذا قول أهل اللغة، وأما حقيقة العقوق المحرم شرعاً فقل من ضبطه.

وقد قال الشيخ الإمام أبو مُحمَّد بن عبد السلام رحمه الله: لم أِفَتْ في عقوق الوالدين وفيما يختصان به من الحقوق على ضابط أعتمده، فإنه لا يجب طاعتها في كل ما يأمران به وينهيان عنه باتفاق العلماء، وقد حرم على الولد الجهاد بغير إذنها لما يشقّ عليهما من توقّع قتله أو قطع عضو من أعضائه ولشدة تفجعهما على ذلك، وقد ألحق-

٢٦٣- (٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مِنَ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالذِّيَّةِ" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَهَلْ يَشْتِمُ الرَّجُلُ وَالذِّيَّةُ؟ قَالَ: "نَعَمْ، يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ".

٢٦٤- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، حَمِيْعَاءُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: كِلَاهُمَا عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

= بذلك كل سفر يخافان فيه على نفسه أو عضو من أعضائه، -هذا كلام الشيخ أبي محمد- وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح -رحمته- في فتاويه: العقوق المحرم: كل فعل يتأذى به الوالد أو نحوه تأدياً ليس بالهين مع كونه ليس من الأفعال الواجبة، قال: وربما قيل: طاعة الوالدين واجبة في كل ما ليس بمعصية، ومخالفة أمرهما في ذلك عقوق، وقد أوجب كثير من العلماء طاعتها في الشبهات، قال: وليس قول من قال من علمائنا يجوز له السفر في طلب العلم وفي التجارة بغير إذنها مخالفاً لما ذكرته؛ فإن هذا كلام مطلق، وفيما ذكرته بيان لتفيد ذلك المطلق، والله أعلم.

أكبر الكبائر الإشراك بالله: وأما قوله ﷺ: "إِلَّا تَهْتَكُوا أَكْبَرَ الْكَبَائِرِ قَوْلُ الزُّورِ" أو شهادة الزور فليس على ظاهره المتبادر إلى الأفهام منه، وذلك؛ لأن الشرك أكبر منه بلا شك، وكذا القتل فلا بد من تأويله، وفي تأويله ثلاثة أوجه: أحدها: أنه عمول على الكفر؛ فإن الكافر شاهد بالزور وعامل به، والثاني: أنه عمول على الاستعجال فيصير بذلك كافراً، والثالث: أن المراد من أكبر الكبائر كما قدمناه في نظائره، وهذا الثالث هو الظاهر أو الصواب، فأما حمله على الكفر فضعيف؛ لأن هذا خرج مخرج الزجر عن شهادة الزور في الحقوق. وأما قُبْحُ الكفر وكونه أكبر الكبائر فكان معروفاً عندهم، ولا يتشكك أحد من أهل القبلة في ذلك، فحمله عليه يخرج عن الفائدة، ثم الظاهر الذي يقتضيه عموم الحديث وإطلاقه والقواعد أنه لا فرق في كون شهادة الزور بالحقوق كبيرة بين أن تكون بحق عظيم أو حقير، وقد يحتمل على بعد أن يقال فيه الاحتمال الذي قدمته عن الشيخ أبي محمد بن عبد السلام في أكل نمرة من مال اليتيم، والله أعلم.

وأما عده ﷺ التَّوَلَّى يوم الرِّحَابِ من الكبائر، فدليل صريح فذهب العلماء كافة في كونه كبيرة، إلا ما حكى عن الحسن البصري رحمه الله أنه قال: ليس هو من الكبائر، قال: والآية الكريمة في ذلك إنما وردت في أهل بدر خاصة، والصواب ما قاله الجماهير أنه عام باق، والله أعلم.

وأما قوله: فكان منكم فحسب فما زال نكراً لها حتى قُتِلَتْ، سكت! فحلموه ﷺ لاهتمامه بهذا الأمر وهو -

- يفيد تأكيد تحريمه وعظم قبحه، وأما قولهم: "ثَبَّتْ سَكَتٌ" فإنما قالوه وثنوه شفقة على رسول الله ﷺ، وكراهة لما يزعمه ويقضيه، وأما عده ﷺ السُّحْرَ من الكبائر، فهو دليل لمذهبنا الصحيح المشهور.

حكم السحر: ومذهب الجماهير أن السحر حرام من الكبائر فعلة وتعلمه وتعليمه، وقال بعض أصحابنا: إنَّ تعلمه ليس بحرام، بل يجوز ليعرف ويرد على صاحبه، ويميز عن الكرامة للأولياء، وهذا القائل يمكنه أن يحمل الحديث على فعل السحر، والله أعلم.

فقه الحديث: وأما قوله ﷺ: "مَنْ الْكَبَائِرُ شَتَمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ" إلى آخره، ففيه دليل على أن من تسبب في شيء جاز أن ينسب إليه ذلك الشيء، وإنما جعل هذا عقوباً لكونه يحصل منه ما يتأذى به الوالد تأذياً ليس بالهين، كما تقدم في حد العقوق، والله أعلم. وفيه قطع الدرائع: فيؤخذ منه النهي عن بيع العصير ممن يتخذ الخمر، والسلاح ممن يقطع الطريق ونحو ذلك، والله أعلم.

[٣٩- باب تحريم الكبر وبيان]

٢٦٥- (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ حَمَّادٍ: - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ - أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِيانَ بْنِ تَغْلِبٍ، عَنْ قُضَيْلِ بْنِ عَمْرِو التُّفَيْمِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ" قَالَ رَجُلٌ: إِنْ الرَّجُلُ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا، وَنَعْلُهُ حَسَنَةً، قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبَرُ: بَصَرُ الْحَقِّ وَغَمَطُ النَّاسِ".

٢٦٦- (٢) حَدَّثَنَا مُنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ - قَالَ مُنْجَابُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرَدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرَدَلٍ مِنْ كِبَرِيَاءٍ".

[٣٩- باب تحريم الكبر وبيان]

ضبط الأسماء: قد تقدم أن أبا نازك يجوز صرفه وترك صرفه، وأن الصرف أفصح، وأُغْلِبَ بالغين المعجمة وكسر اللام. وأما التُّفَيْمِيُّ فبضم الفاء وفتح القاف. أو مُنْجَابُ بكسر الميم وإسكان النون وبالجيم وآخره باء موحدة، ومُسْهِرٌ بضم الميم وكسر الهاء.

وفي هذا الإسناد الثاني لطيفتان من لطائف الإسناد، إحداهما: أن فيه ثلاثة تابعين يروي بعضهم عن بعض وهم: الْأَعْمَشُ، وَإِبْرَاهِيمُ وَعَلْقَمَةُ، والثانية: أنه إسناد كوفي كله، فَمُنْجَابُ، وعبد الله بن مسعود، ومن بينهما كوفيون، إلا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ رفيق مُنْجَابٍ فيغي عنه منجابه. وقوله ﷺ: "لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرَدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرَدَلٍ مِنْ كِبَرِيَاءٍ" هو بفتح الغين المعجمة وإسكان الميم وبالطاء المهملة، هكذا هو في نسخ صحيح مسلم.

شرح الغريب: قال القاضي عياض: لم نرو هذا الحديث عن جميع شيوخنا هنا، وفي البخاري إلا بالطاء، قال: وبالطاء ذكره أبو داود في مصنفه، وذكر أبو عيسى الترمذي وغيره غمضاً، بالصاد، وهما معنى واحد ومعناه: احتقارهم، يقال في الغنم منه: غَمِطَهُ بفتح الميم يغمطه بكسرها وغمطه بكسر الميم يغمطه بفتحها. وأما نظره "حق" فهو دفعه وإنكاره ترفعاً ونحيراً.

وقوله ﷺ: "مِنْ كِبَرِيَاءٍ" هي غير مصروفة. وقوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ" اختلفوا في معناه فقيل: إن-

معناه: أن كل أمره سبحانه وتعالى حسن جميل، وله الأسماء الحسنى وصفات الجمال والكمال، وقيل: جميل بمعنى يحمل ككريم وسميع بمعنى مكرم ومسمع، وقال الإمام أبو القاسم القشيري رحمه الله: معناه: حليل، وحكى الإمام أبو سليمان الخطابي أنه بمعنى ذي النور والبهجة أي مالكهما، وقيل: معناه جميل الأفعال بكم باللفظ والنظر إليكم، يُكَلِّفُكُمْ اليسر من العمل، ويعين عليه، ويشيب عليه الجزيل ويشكر عليه، واعلم أن هذا الاسم ورد في هذا الحديث الصحيح ولكنه من أخبار الآحاد، وورد أيضاً في حديث الأسماء الحسنى، وفي إسناده مقال، والمختار جواز إطلاقه على الله تعالى، ومن العلماء من منعه.

قول إمام الحرمين فيما يطلق على الله وما لا يطلق: قال الإمام أبو المعالي إمام الحرمين رحمه الله: ما ورد الشرع بإطلاقه في أسماء الله تعالى وصفاته أطلقناه، وما منع الشرع من إطلاقه منعه، وما لم يرد فيه إذن ولا منع لم نقض فيه بتحليل ولا تحريم، فإن الأحكام الشرعية تُتَلَقَّى من موارد الشرع، ولو قضينا بتحليل أو تحريم لَكُنَّا مَبْتَنِينَ حكماً بغير الشرع، قال: ثم لا يشترط في جواز الإطلاق ورود ما يقطع به في الشرع، ولكن ما يقتضي العمل وإن لم يوجب العلم فإنه كاف، إلا أن الأقيسة الشرعية من مقتضيات العمل، ولا يجوز التمسك بها في تسمية الله تعالى ووصفه هذا كلام إمام الحرمين، وعلمه من الإتقان والتحقيق بالعلم مطلقاً، وهذا الفن خصوصاً معروف بالغاية العليا، وأما قوله: لم نقض فيه بتحليل ولا تحريم؛ لأن ذلك لا يكون إلا بالشرع، فهذا مبني على المذهب المختار في حكم الأشياء قبل ورود الشرع.

المذهب الصحيح فيما لم يرد به الشرع: فإن المذهب الصحيح عند المحققين من أصحابنا: أنه لا حكم فيها لا بتحليل، ولا تحريم، ولا إباحة، ولا غير ذلك؛ لأن الحكم عند أهل السنة لا يكون إلا بالشرع.

وقال بعض أصحابنا: إنما على الإباحة، وقال بعضهم: على التحريم، وقال بعضهم: على الوقف لا يعلم ما يقال فيها، والمختار الأول، والله أعلم. وقد اختلف أهل السنة في تسمية الله تعالى ووصفه من أوصاف الكمال والجلال والمدح بما لم يرد به الشرع ولا منعه، فأجازته طائفة ومنعه آخرون، إلا أن يرد به شرع مقطوع به من نص كتاب الله أو سنة متواترة، أو إجماع على إطلاقه، فإن ورد خير واحد، فقد اختلفوا فيه فأجازته طائفة، وقالوا: الدعاء به والثناء من باب العمل، وذلك جائز بخير الواحد، ومنعه آخرون؛ لكونه راجعاً إلى اعتقاد ما يجوز أو يستحيل على الله تعالى، وطريق هذا القطع. قال القاضي: والصواب جوازه لاشتماله على العمل، ولقول الله تعالى: ﴿وَرَبُّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ (الأعراف: ١٨٠) والله أعلم. وأما قوله ﷺ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ فِي قَلْبِهِ شِقَاقُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ" فقد اختلف في تأويله، فذكر الخطابي فيه وجهين، أحدهما: أن المراد التكبر عن الإيمان، فصاحبه لا يدخل الجنة أصلاً إذا مات عليه.

والثاني: أنه لا يكون في قلبه كِبَرٌ حال دخوله الجنة كما قال الله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ﴾ (الأعراف: ٤٣) وهذان التأويلان فيهما بُعد؛ فإن هذا الحديث ورد في سياق التهي عن الكبر المعروف، وهو -

٢٦٧- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِيَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، عَنْ فَضِيلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ".

-الارتفاع على الناس واحتقارهم ودفع الحق، فلا ينبغي أن يعمل على هذين التأويلين المخرجين له عن المطلوب، بل الظاهر ما اختاره القاضي عياض وغيره من المُحَقِّقِينَ أنه لا يدخل الجنة دون مجازاة إن جازاه، وقيل: هذا جازؤه لو جازاه، وقد يتكبر بأنه لا يجازيه، بل لا بد أن يدخل كل الموحدين الجنة، إما أولاً وإما ثانياً بعد تعذيب بعض أصحاب الكبائر الذين ماتوا مصرين عليها، وقيل: لا يدخلها مع المُتَّقِينَ أول وهلة.

وأما قوله ﷺ: "لا يدخل النار أحد في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان" فالمراد به دخول الكفار وهو دخول الخلود، وقوله ﷺ: "مثقال حبة" هو على ما تقدّم وتقرر من زيادة الإيمان ونقصه.

الأقوال في اسم هذا الرجل: وأما قوله: قال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً، فهذا الرجل هو مالك بن مَرَاة الرَّهَاطِيُّ، قاله القاضي عياض: وأشار إليه أبو عمر بن عبد البر رحمه الله، وقد جمع أبو القاسم خلف ابن عبد الملك بن بشكوال الحافظ في اسمه أقوالاً من جهات، فقال: هو أبو رِيحَانَةَ واسمه شمعون، ذكره ابن الأعرابي. وقال علي بن المديني في الطبقات: اسمه ربيعة بن عامر، وقيل: سَوَادٌ بالتحقيق ابن عمر وذكره ابن السكن، وقيل: مُعَاذُ بْنُ حَبِيلٍ ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب "الحمول والتواضع"، وقيل: مالك بن مَرَاة الرَّهَاطِيُّ، ذكره أبو عبيد في "غريب الحديث"، وقيل: عبد الله بن عمرو بن العاصي، ذكره معمر في جامعه، وقيل: خُرَيْمُ بْنُ قَاتِلٍ، هذا ما ذكره ابن بشكوال.

ضبط الأسماء: وقولهم: ابن مَرَاة الرَّهَاطِيُّ هو مَرَاة بضم الميم، وبراء مكررة وآخره هاء، والرَّهَاطِيُّ هنا نسبة إلى قبيلة، ذكره الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري بفتح الراء، ولم يذكره ابن ماكولا، وذكر الجوهري في "صحاحه" أن الرهاوي نسبة إلى رها بضم الراء: حي من مذحج. وأما شمعون فبالعين المهملة وبالمعجمة والشين معجمة فيهما، والله أعلم.

[٤٠ - باب الدليل على أن من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة...]

- ٢٦٨- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَوَكَيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - قَالَ وَكَيْعٌ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ "مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ" وَقُلْتُ أَنَا: وَمَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ.
- ٢٦٩- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُوَيْدٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا الْمُؤَجَّبَانِ؟ فَقَالَ: "مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ".
- ٢٧٠- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ: سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَحَاجُّ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا قُرَّةٌ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهِ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ".
- قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: قَالَ أَبُو الزَّيْتَرِ: عَنْ جَابِرٍ.

٤٠ - باب الدليل على أن من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة

ومن مات مشركا دخل النار

أما الإسناد الأول فكله كوفيون: محمد بن نُمَيْرٍ، وعبد الله بن مسعود، ومن بينهما. وقوله: قال وكيع: قال رسول الله ﷺ. وقال ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ، هذا وما أشبهه من الدقائق التي يُنبئ عليها مسلم ﷺ دلائل قاطعة على شدة تحريمه، وإتقانه، وضبطه، وعرفانه، وغزارة علمه، وحذقه وبراعته في الغوص على المعاني، ودقائق علم الإسناد وغير ذلك فرضي الله عنه. والدقيقة في هذا أن ابن نُمَيْرٍ قال رواية عن ابن مسعود: سمعت رسول الله ﷺ، وهذا متصل لا شك فيه، وقال وكيع رواية عنه: قال رسول الله ﷺ.

اختلاف العلماء في حكم "قال": وهذا مما اختلف العلماء فيه؛ هل يحمل على الاتصال أم على الانقطاع؟ فالجمهور أنه على الاتصال كسمعت، وذهبت طائفة إلى أنه لا يحمل على الاتصال إلا بدليل عليه، فإذا قيل هذا المذهب كان مرسل صحابي وفي الاحتجاج به خلاف، فالجمهور قالوا: يحتج به وإن لم يحتج بمرسل غيرهم، وذهب الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائني الشافعي رحمه الله إلى أنه لا يحتج به، فعلى هذا يكون هذا الحديث قد روي متصلاً.

- ٢٧١- (٤) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ، بِمِثْلِهِ.
- ٢٧٢- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: "أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ".
- ٢٧٣- (٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ جِرَاشٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ، عَنِ ابْنِ بَرِيدَةَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ الدَّيْلَمِيَّ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا ذَرٍّ حَدَّثَهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ نَائِمٌ، عَلَيْهِ ثَوْبٌ أَبْيَضٌ،

= ومرسلًا، وفي الاحتجاج بما روي مرسلًا ومتصلًا بخلاف معروف، قيل: الحكم للمرسل، وقيل: للأحفظ رواية، وقيل: للأكثر، والصحيح أنه تُقدَّم رواية الوصل فاحتاط مسلم ﷺ، وذكر اللفظين لهذه الفائدة، ولولا يكون راويًا بالمعنى، فقد أجمعوا على أن الرواية باللفظ أولى، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما أبو سفيان الراوي عن جابر فاسمه طلحة بن نافع، وأبو الزبير اسمه محمد بن مسلم بن ثعلبة تقدم بيانه، وأما قوله: قال أبو أيوب: قال أبو الزبير: عن جابر فمراده أن أبا أيوب وحنَّاجًا اختلفا في عبارة أبي الزبير عن جابر، فقال أبو أيوب عن جابر، وقال حنَّاج: حدثنا جابر، فأما "حدثنا" فصرخة في الاتصال، وأما "عن" فمختلف فيها، فالجمهور على أنها للاتصال كحدثنا، ومن العلماء من قال: هي للانقطاع، ويحيى فيها ما قدمناه، إلا أن هذا على هذا المذهب يكون مرسل تابعي.

وأما قرَّة فهو ابن خالد، وأما المعرور فهو بفتح الميم وإسكان العين المهملة وبراء مهملة مكررة، ومن طرف أحواله أن الأعشى قال: رأيت المعرور وهو ابن عشرين ومائة سنة أسود الرأس واللحية. وأما أبو ذرٍّ فتقدم أن اسمه جندبُ بْنُ جنادة على المشهور وقيل غيره، وفي الاستاد: أحمد بن جِرَاشٍ بالخاء المعجمة تقدم. وأما ابنُ بريدة فاسمه عبد الله، ولبريدة ابنان: سليمان، وعبد الله، وهما ثقتان ولدا في بطن وتقدم ذكرهما أول "كتاب الإيمان"، وابن بريدة هذا، ويحيى بن يعمر، وأبو الأسود، ثلاثة تابعيون يروي بعضهم عن بعض، ويعمرُ بفتح الميم وضمها تقدم أيضاً. وأبو الأسود اسمه ظالم بن عمرو هذا هو المشهور، وقيل: اسمه عمرو بن ظالم، وقيل: عثمان بن عمرو، وقيل: عمرو بن سفيان، وقيل: عومر بن ظولم، وهو أول من تكلم في النحو، وولِّي قضاء البصرة لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه. وأما الدَّيْلَمِيُّ فكذا وقع هنا بكسر الدال وإسكان الياء، وقد اختلف فيه فذكر -

ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَإِذَا هُوَ نَائِمٌ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَقَدْ اسْتَيْقَظَ، فَحَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: "مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ". قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: "وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: "وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ"، ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ: "عَلَى رَغَمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ" قَالَ: فَخَرَجَ أَبُو ذَرٍّ وَهُوَ يَقُولُ: وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ.

=القاضي عياض أن أكثر أهل السنة يقولون فيه وفي كل من ينسب إلى هذا البطن الذي في كنانة: ديلي، بكسر الدال وإسكان الياء، كما ذكرنا، وأن أهل العربية يقولون فيه: الدُولِيُّ، بضم الدال وبعدها همزة مفتوحة، وبعضهم يكسرهما، وأنكرها النحاة، هذا كلام القاضي.

وقد ضبط الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله هذا وما يتعلق به ضبطاً حسناً، وهو معنى ما قاله الإمام أبو علي الغساني، قال الشيخ: هو الدَّيْلِي، ومنهم من يقول: الدَّوْلِيُّ على مثال الجَهَنِّي، وهو نسبة إلى الدَّيْل، يَدَال مضمومة بعدها همزة مكسورة: حَيٌّ من كِنَانَةٍ، وفتحوا همزة في النسب، كما قالوا: في النسب إلى نَيْرٍ نَعْرِي بفتح الميم، قال: وهذا قد حكاه الشيرازي عن أهل البصرة.

قال: ووجدت عن أبي علي الغالي، وهو بالقاف، في كتاب "البارع" أنه حكى ذلك عن الأصمعي، وسيبويه، وابن السكيت، والأخفش، وأبي حاتم، وغيرهم، وأنه حكى عن الأصمعي عن عيسى بن عمر أنه كان يقول فيه أبو الأسود الدؤلي بضم الدال وكسر همزة على الأصل، وحكاها أيضاً عن يونس وغيره عن العرب يدعونه في التَّسْبِ على الأصل، وهو شاذ في القياس، وذكر الشيرازي عن أهل الكوفة أنهم يقولون: أبو الأسود الدَّيْلِي بكسر الدال وياء ساكنة، وهو محكى عن الكسائي وأبي عبيد القاسم بن سلام، وعن صاحب "كتاب العين" ومحمد بن حبيب، - بفتح الياء غير مصروف؛ لأنها أمه- كانوا يقولون في هذا الحي من كنانة: الدليل بإسكان الياء وكسر الدال، ويجعلونه مثل الدَّيْل الذي هو في عبد القيس، وأما الدَّوْلُ بضم الدال وإسكان الواو فحَيٌّ من بني حنيفة والله أعلم، هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو رحمه الله. وأما قوله: "ما المَوْجِبَانِ" فمعناه الخصلة الموحبة للجنة والخصلة الموحبة للنار.

شرح الغريب: وأما قوله رحمه الله: "عَنْ رَغَمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ" فهو بفتح الراء وضمها وكسرهما. وقوله: "وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ" هو بفتح العين وكسرهما، ذكر هذا كله الجوهري وغيره، وهو مأخوذ من الرَغَام، بفتح الراء، وهو التراب، فمعنى أرغم الله أنفه أي: ألصقه بالرغَام وأذله، فمعنى قوله رحمه الله: "عَلَى رَغَمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ" أي: على ذل منه لوقوعه مخالفاً لما يريد، وقيل: معناه على كراهة منه، وإنما قال له رحمه الله: ذلك لاستبعاده العفو عن الزاني السارق المنتهك للحرمة واستعظامه ذلك، وتصوّر أبي ذر بصورة الكآبة الممانعة، وإن لم يكن ممانعاً، وكان ذلك من أبي ذر لشدة ثمرته من معصية الله تعالى وأهلها، والله أعلم. وأما قوله في رواية ابن مسعود رحمه الله: قال رحمه الله: "من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار" قلت أنا: ومن مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة هكذا وقع -

- في أصولنا من "صحيح مسلم"، وكذا هو في "صحيح البخاري"، وكذا ذكره القاضي عياض رحمته في روايته لصحيح مسلم، ووجد في بعض الأصول المعتمدة من صحيح مسلم عكس هذا، قال رسول الله ﷺ: "من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت أنا؛ ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار" * وهكذا ذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين عن صحيح مسلم رحمته، وهكذا رواه أبو عوانة في كتابه "المخرج على صحيح مسلم"، وقد صح اللفظان من كلام رسول الله ﷺ في حديث جابر المذكور، فأما اقتصار ابن مسعود رضي الله عنه على رفع إحدى اللفظتين وضمّ الأخرى إليها من كلام نفسه، فقال القاضي عياض وغيره: سببه أنه لم يسمع من النبي ﷺ إلا إحداهما، وضمّ إليها الأخرى لما علمه من كتاب الله تعالى وروحه، أو أخذه من مقتضى ما سمعه من النبي ﷺ، وهذا الذي قاله هؤلاء، فيه نقص من حيث أن اللفظتين قد صحّ رفعهما من حديث ابن مسعود كما ذكرناه، فالجيد أن يقال: سمع ابن مسعود اللفظتين من النبي ﷺ، ولكنه في وقت حفظ إحداهما، وتبقيها عن النبي ﷺ ولم يحفظ الأخرى، فرفع المحفوظة وضمّ الأخرى إليها، وفي وقت آخر حفظ الأخرى ولم يحفظ الأولى مرفوعة، فرفع المحفوظة وضمّ الأخرى إليها، فهذا جمع ظاهر بين روايتي ابن مسعود، وفيه موافقة لرواية غيره في رفع اللفظتين، والله أعلم.

فقه الحديث: وأما حكمه ﷺ على من مات يشرك بدخول النار، ومن مات غير مشرك بدخوله الجنة، فقد أجمع عليه المسلمون، فأما دخول المشرك النار، فهو على عموميه فيدخلها ويخلد فيها، ولا فرق فيه بين الكفائي اليهودي والنصراني، وبين عبدة الأوثان وسائر الكفرة، ولا فرق عند أهل الحق بين الكافر عناداً وغيره، ولا بين من خالف ملة الإسلام، وبين من انتسب إليها ثم حكم بكفره بمجرد ما يكفر بمجرد غير ذلك، وأما دخول من مات غير مشرك الجنة فهو مقطوع له به، لكن إن لم يكن صاحب كبيرة مات مصراً عليها دخل الجنة أولاً، وإن كان صاحب كبيرة مات مصراً عليها فهو تحت المشيئة، فإن عفي عنه دخل أولاً، وإلا عذب ثم أخرج من النار وخلد في الجنة، والله أعلم. وأما قوله ﷺ: "وإن زنى وإن سرق" فهو حجة لمذهب أهل السنة أن أصحاب الكبائر لا يقطع لهم بالنار، وأنهم إن دخلوها أخرجوا منها، وختم لهم بالخلود في الجنة، وقد تقدم هذا كله مبسوطاً، والله تعالى أعلم.

"قوله "من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة": لا بد من جعل لا يشرك بالله شيئاً، كناية عن مطلق الكفر، وإلا يلزم أن يدخل جاحد النبوة وغيره الجنة، فتأمل.

[٤١ - باب تحريم قتل الكافر بعد قوله: لا إله إلا الله]

٢٧٤ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ - وَاللَّفْظُ مُتَقَارِبٌ -: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَبَّارِ، عَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ، فَقَاتَلَنِي، فَضَرَبَ إِيَّاهُ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَادَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ فَقَالَ: أَسَلَّمْتُ لَكَ، أَفَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَعْدَ أَنْ قَاتَلَهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَقْتُلُهُ" قَالَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ قَدْ قَطَعَ يَدِي. ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَطَعَهَا. أَفَأَقْتُلُهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَقْتُلُهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ".

[٤١ - باب تحريم قتل الكافر بعد قوله: لا إله إلا الله]

ترجمة مقداد بن الأسود: أما ألفاظ أسماء الباب، ففيه المقداد بن الأسود، وفي الرواية الأخرى: حدثني عطاء بن عبيد الله بن عدي بن الحباب أخيه أن المقداد بن عمرو بن الأسود الكندي وكان حليفاً لبي زهرة، وكان ممن شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ أنه قال: يا رسول الله! فالمقداد هذا هو ابن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة، هذا نسبه الحقيقي، وكان الأسود بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف بن زهرة قد تبناه في الجاهلية، فنسب إليه وصار به أشهر وأعرف.

التنبيه الهام: فقله ثانياً: إن المقداد بن عمرو بن الأسود قد يغلط في ضبطه وقراءته، والصواب فيه أن يُقرأ عمرو بحروراً منوناً، وابن الأسود ينصب النون ويكتب بالألف؛ لأنه صفة للمقداد وهو منصوب فينصب، وليس "ابن" ههنا واقعاً بين عَلمَين متتاليين فلهذا قلنا: تتعين كتابته بالألف، ولو قرئ "ابن الأسود" بحر "ابن" لفسد المعنى، وصار عمرو بن الأسود وذلك غلط صريح، ولهذا الاسم نظائر، منها: عبد الله بن عمرو ابن أم مكتوم، كما رواه مسلم رحمه الله آخر الكتاب في حديث الجمَّاسة، وعبد الله بن أبي سُلَول، وعبد الله بن مالك ابن بُحَيَّة، ومحمد بن علي ابن الحنفية، وإسماعيل بن إبراهيم ابن عُلَيَّة، وإسحاق بن إبراهيم ابن راهويه، ومحمد بن يزيد ابن ماجه، فكل هؤلاء ليس الأب فيهم ابناً لمن بعده، فيتعين أن يكتب ابن بالألف، وأن يعرب بإعراب الابن المذكور أولاً، فأم مكتوم زوجة عمرو، وسُلَول زوجة أبي، وقيل: غير ذلك مما سنذكره في موضعه - إن شاء الله تعالى - وبُحَيَّة زوجة مالك وأم عبد الله، وكذلك الحنفية زوجة علي رضي الله عنه، وراهويه هو إبراهيم والد إسحاق، وكذلك ماجه هو يزيد، فهما لقبان، والله أعلم. ومرادهم في هذا كله تعريف الشخص بوصفيه ليكمل =

٢٧٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، جَمِيعاً عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا الْأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ جُرَيْجٍ فَفِي حَدِيثِهِمَا قَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ - كَمَا قَالَ اللَّيْثُ فِي حَدِيثِهِ - وَأَمَّا مَعْمَرٌ: فَفِي حَدِيثِهِ: فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لَأَقْتُلَهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

- تعريفه، فقد يكون الإنسان عارفاً بأحد وصفه دون الآخر، فيجمعون بينهما ليتم التعريف لكل أحد، وقدم هنا نسبه إلى عمرو على نسبه إلى الأسود لكون عمرو هو الأصل، وهذا من المستحسنات التمهية، والله أعلم. وكان المقداد بن عمرو من أول من أسلم، قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: قول من أظهر الإسلام "الحكمة" سبعة منهم المقداد وهاجر إلى الحبشة، يكنى أبا الأسود، وقيل: أبا عمرو، وقيل: أبا معبد، والله أعلم. وأما قوله: "كان حبلى مني زهرة" فذلك مخالفة الأسود بن عبد يغوث الزهري، فقد ذكر ابن عبد البر وغيره أن الأسود خالفه أيضاً مع تبنيه إياه.

وأما قولهم في نسبه "الكِنْدِيُّ"، فعبه إشكال من حيث إن أهل النسب قالوا: إنه يهربي صليبة من بهراء بن الخاف، بالخاء المهملة وبالفاء، ابن قُضَاعَةَ، لا خلاف بينهم في هذا، وتُحْمَنُ نقل الإجماع عليه نقاضي عياض وغيره رضي الله عنه. وجوابه: أن أحمد بن صالح الإمام الحافظ المصري كاتب الليث بن سعد رضي الله عنه قال: إن وائد المقداد خالف كِنْدَةَ فنسب إليها، وروينا عن ابن شماس عن سُفْيَانَ عن صُهَيْبَةَ، بضم الصاد المهملة وتخفيف الهاء وبالياء الموحدة، الزهري قال: كنت صاحب المقداد ابن الأسود في الجاهلية، وكان رجلاً من بهراء، فأصاب فيهم دماً فهرب إلى كِنْدَةَ فحالفهم، ثم أصاب فيهم دماً فهرب إلى مَكَّة فحالف الأسود بن عبد يغوث، فعلى هذا نصح نسبه إلى بهراء لكونه الأصل، وكذلك إلى قُضَاعَةَ، ونصح نسبه إلى كِنْدَةَ لخلفه أو لحلف أبيه، ونصح إلى زُهْرَةَ لخلفه مع الأسود، والله أعلم.

وأما قولهم: إن المقداد بن عمرو من الأسود بن قِيْلَةَ: أنه قال: يا رسول الله! فأعاد "أنه" لطول الكلام، ونو ثم يذكرها لكان صحيحاً، بل هو الأصل، ولكن لما طال الكلام جاز أو حسن ذكرها، ونظيره في كلام العرب كثير، وقد جاء مثله في القرآن العزيز والأحاديث الشريفة، ومما جاء في القرآن قوله عز وجل حكاية عن الكفار: ﴿أَبْعِدُوا النَّكَرَ إِنَّهُمْ وَكُنَافَةٌ تُزَيِّنُ وَعِظْهُمْ أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ (المؤمنون: ٣٥) فأعاد "أنكم" للفظ، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَافِقًا فَمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلٍ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَمَّا جَاءَهُمْ فَلَمَّا جَاءَهُمْ﴾ (البقرة: ٨٩) فأعاد "فلما جاءهم"، وقد قدمنا نظير هذه المسألة، والله أعلم. ضبط الأسماء: وأما عبدُ بْنُ الْحَيَّارِ فبكسر الخاء المعجمة. وأما عطاءُ بْنُ يُزَيْدٍ اللَّيْثِيُّ ثم الحُدَيْجِيُّ فبضم الجيم.

٢٧٦- (٣) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ ثُمَّ الْجَنْدَعِيُّ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيٍّ بْنِ الْحِجَارِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ الْمِقْدَادَ بْنَ عَمْرٍو -ابْنَ الْأَسْوَدِ- الْكِنْدِيُّ، وَكَانَ حَلِيفاً لِنَبِيِّ زُهْرَةَ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ؟ ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

٢٧٧- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظِيَّانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَهَذَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَصَبَحْنَا الْحُرَقَاتِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَأَذْرَكْتُ رَجُلًا فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَطَعْنَتْهُ فَوَقَعَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَتْلُهُ؟" قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا قَالَهَا خَوْفًا مِنَ السَّلَاحِ، قَالَ: "أَفَلَا شَقِقتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ: أَقَالَهَا أَمْ لَا"، فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمَيَّنْتُ أَنِّي أَسْلَمْتُ يَوْمَئِذٍ، -قَالَ- فَقَالَ سَعْدُ: وَأَنَا وَاللَّهِ! لَا أَقْتُلُ مُسْلِمًا حَتَّى يَقْتُلَهُ ذُو الْبَطْنِ يَعْني أَسَامَةَ -قَالَ- قَالَ رَجُلٌ: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿وَقَتْلُوهُمْ﴾ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ لِلدِّينِ كُلُّهُ بِاللَّهِ ﴿(الأنفال: ٣٩)﴾ فَقَالَ سَعْدُ: قَدْ قَاتَلْنَا حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً، وَأَنْتَ وَأَصْحَابُكَ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةً.

- وإسكان النون، وبعدها دال ثم عین مهملتان وتفتح الدال وتضم لغتان، وَحَدَّثَ بطن من ليث، فلهذا قال: اللَّيْثِيُّ ثُمَّ الْجَنْدَعِيُّ، فهذا بالعام وهو ليث، ثم الخاص وهو جندع، ولو عكس هذا فقليل: الجندعي الليثي لكان خطأ من حيث إنه لا فائدة في قوله: الليثي بعد الجندعي، ولأنه أيضاً يقتضي أن ليثاً بطن من جندع، وهو خطأ، والله أعلم. وفي هذا الإسناد لطيفة تقدم نظائرها، وهو أن فيه ثلاثة تابعين يروي بعضهم عن بعض: ابن شهاب، وعطاء، وعبيد الله بن عديٍّ بن الحِجَارِ.

وأما قوله: عن "أبي ظيَّانَ" فهو بفتح الظاء المعجمة وكسرها، فأهل اللغة يفتحونها وَيُلْحَنُونَ من يكسرها، وأهل الحديث يكسرونها، وكذلك قَيْدُهُ ابْنَ مَآكُولًا وَغَيْرَهُ، واسم أبي ظيَّان حُصَيْنُ بْنُ حَنْدَبٍ بن عمرو، كوفي، توفي سنة تسعين. وأما الْحُرَقَاتُ، فبضم الحاء المهملة وفتح الراء وبالقاف، وأما الدُّورَقِيُّ فتقدم مرات، وكذلك أَحْمَدُ بْنُ جِرَاشٍ بكسر الحاء المعجمة. وأما محالد الأَنْبُجُ، فبفتح الهمزة وبعدها ثاء مثلثة ساكنة ثم ياء موحدة مفتوحة ثم جيم، -

٢٧٨ - (٥) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ: حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ يُحَدِّثُ، قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْحُرَقَةِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَصَبَحْنَا الْقَوْمَ، فَهَزَمْتَاهُمْ، وَلِحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَلَمَّا غَشِينَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَكَفَّ عَنْهُ الْأَنْصَارِيُّ، وَطَعَنَتْهُ بِرُمْحِي حَتَّى قَتَلْتُهُ. قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا، بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لِي: "يَا أُسَامَةُ! أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟" قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا. قَالَ: فَقَالَ: "أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟" قَالَ: فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمَيَّتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

- قال أهل اللغة: الأُتْبَحُ هو عريض الثَّجِبِ يفتح ثاء والباء، وقيل: ناتي الثَّجِبِ، والثَّجِبُ ما بين الكاهل والظهر. وأما صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو فبإسكان اخاء المهملة وبراء ثم زاي. وأما جُنْدَبٌ، فبضم الدال وفتحها. وأما عَسْعَسٌ بن سلامة، فبفتحين وسينين مهملات والعينان مفتوحتان، والسين بينهما ساكنة، قال أبو عمر بن عبد البر "في الاستيعاب": هو بصري روى عن النبي ﷺ. يقولون: إن حديثه مرسل، وأنه لم يسمع النبي ﷺ، وكذا قال البخاري في تاريخه: حديثه مرسل، وكذا ذكره ابن أبي حاتم وغيره في التابعين. قال البخاري وغيره: كنية عسْعَسٍ أَبُو صُفْرَةَ، وهو قيمي بصري، وهو من الأسماء المفردة لا يعرف له نظير، والله أعلم.

وأما لغات الباب وما يشبهها، فقوله في أول الباب: يا رسول الله! أَرَأَيْتَ إِنْ تَقِيْتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ، هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ الْمُعْتَمَرَةِ، وَفِي بَعْضِهَا: أَرَأَيْتَ لَقِيْتُ بَعْدَ "إِنْ" وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ. وَقَوْلُهُ: "لَاذِ بَنِي بِشَجْرَةٍ" أَي: اعْتَصِمَ مِنِّي، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: قَالُوا مُتَعَوِّذًا" أَي مَحْتَصِمًا وَهُوَ بِكسر الواو. قَوْلُهُ: أَمَّا الْأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ حُرَيْجٍ فِي حَدِيثِهِمَا، هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ "فِي حَدِيثِهِمَا" بقاء واحدة، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَصُولِ "فَفِي حَدِيثِهِمَا" بقاءين، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ وَالْجَدِيدُ، وَالْأَوَّلُ أَيْضًا جَائِزٌ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي جَوَابِ "أَمَّا" يَلْزَمُ إِثْبَاتُهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ الْجَوَابُ بِالْقَوْلِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهَا إِذَا حُذِفَ الْقَوْلُ، وَهَذَا مِنْ ذَلِكَ، فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: أَمَّا الْأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ حُرَيْجٍ فَقَالَا فِي حَدِيثِهِمَا: كَذَا، وَمِثْلُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ، فَمِنْهُ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آسَؤْذَتْ وَجُوهُهُمْ أَكْفَرُكُمْ﴾ (آل عمران: ١٠٦) أَي: فَيُقَالُ لَهُمْ: أَكْفَرْتُمْ. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ بَنِي تَقُلْ عَلَيْهِمْ﴾ (الحاشية: ٣١) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: "فلما أهويت لأقتله" أَي: مِتَ يُقَالُ: هَوَيْتُ وَأَهْوَيْتُ، وَقَوْلُهُ ﷺ: "أَفَلَا شَقَقْتُ عَنْ قَلْبِي حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالُهَا أَمْ لَا؟" الْفَاعِلُ فِي قَوْلِهِ: "أَقَالُهَا" هُوَ الْقَلْبُ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّكَ إِنَّمَا كَلَّفْتَ بِالْعَمَلِ بِالظَّاهِرِ، وَمَا يَنْطَلِقُ بِهِ الْبَشَرُ، وَأَمَّا الْقَلْبُ فَلَيْسَ لَكَ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا فِيهِ، فَاتَّكِرْ عَلَيْهِ امْتِنَاعَهُ مِنَ الْعَمَلِ بِمَا ظَهَرَ بِاللِّسَانِ وَقَالَ: "أَفَلَا شَقَقْتُ عَنْ قَلْبِي" لَتَنْظُرَ هَلْ أَقَالُهَا الْقَلْبُ، وَاعْتَقَدَهَا، وَكَانَتْ فِيهِ أَمْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ؟ بَلْ جَرَتْ عَلَى اللِّسَانِ فَحَسِبَ، يَعْنِي وَأَنْتَ -

٢٧٩- (٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ جِرَاشٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ أَنَّ خَالِدًا الْأَنْجِيَّ ابْنَ أَخِي صَفْوَانَ بْنِ مُحَرَّرٍ، حَدَّثَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَرَّرٍ أَنَّهُ حَدَّثَ أَنَّ جُنْدَبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيَّ بَعَثَ إِلَى عُسَيْسِ بْنِ سَلَامَةَ، وَمَنْ فِتْنَهُ ابْنُ الرُّبَيْرِ، فَقَالَ: اجْمَعْ لِي تَقْرَأَ مِنْ إِخْوَانِكَ حَتَّى أُحَدِّثَهُمْ، فَبَعَثَ رَسُولًا إِلَيْهِمْ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا جَاءَ جُنْدَبٌ وَعَلَيْهِ بُرْثُصٌ أَصْفَرُ، فَقَالَ: تَحَدَّثُوا بِمَا كُنْتُمْ تَحَدَّثُونَ بِهِ، حَتَّى دَارَ الْحَدِيثُ، فَلَمَّا دَارَ الْحَدِيثُ إِلَيْهِ حَسَرُ الْبُرْثُصُ عَنْ رَأْسِهِ، فَقَالَ: إِنِّي أَتَيْتُكُمْ وَلَا أُرِيدُ أَنْ أُخِيرَكُمْ عَنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ. إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعَثًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَإِنَّهُمْ اتَّقَوْا فَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَقْصِدَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَصَدَّ لَهُ فَقَتَلَهُ، وَإِنْ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَصَدَّ غَفْلَتُهُ - قَالَ: وَكُنَّا نَحَدِّثُ أَنَّهُ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ - فَلَمَّا رَجَعَ إِلَيْهِ السَّيْفُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَتَلَهُ، فَجَاءَ الْبُشَيْرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَهُ فَأَخْبَرَهُ،

حلفت بقادر على هذا، فاقصر على اللسان فحسب، يعني ولا تطلب غيره. وقوله: "حتى ثبتت أبي أسامة يومئذ، معناه: لم يكن تقدم إسلامي، بل ابتدأت الآن الإسلام؛ ليمحو عني ما تقدم، وقال هذا الكلام من عظم ما وقع فيه. وقوله "فقال سعد: وأنا والله لا أقتل مسلماً حتى يقتله ذو البطون يعني أسامة" ضبط الأسماء: أما سعد فهو ابن أبي وقاص نقيب، وأما "ذو البطون" فهو بضم الباء والمون قال أهل اللغة: هو كل ثوب راسه قيل لأسامة: ذو البطون؛ لأنه كان له بطن عظيم. وقوله: "حسر البرثص عن رأسه فقال: إني أتيتكم ولا أريد أن أخيركم عن نبيكم إن رسول الله ﷺ بعث بعثاً".

شرح الغريب: فقوله "حسر" أي كشف، "والبرثص" بضم الباء والمون قال أهل اللغة: هو كل ثوب راسه ملصق به، ذراعة كانت أوجه أو غيرها. وأما قوله: "أتيتكم ولا أريد أن أخيركم"، فكنا وقع في جميع الأصول، وفيه إشكال من حيث إنه قال في أول الحديث: "بعث إلى عيسى فقال: اجمع لي تقرأ من إخوانك حتى أحدثهم"، ثم يقول بعده: "أتيتكم ولا أريد أن أخيركم"، فيحتمل هذا الكلام وجهين، أحدهما: أن نكون "لا" زائدة كما في قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ يَلْقَى أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ (الحديد: ٢٩) وقوله تعالى: ﴿لَمَّا مَنَعْنَا أَنْ تَسْجُدَ﴾ (ص: ٧٥) والثاني: أن يكون على ظاهره أتيتكم ولا أريد أن أخيركم عن نبيكم ﷺ، بل أعظمكم وأحدثكم بكلام من عند نفسي، ولكني الآن أريدكم على ما كنت نويت، فأخبركم أن رسول الله ﷺ بعث بعثاً وذكر الحديث، والله أعلم. وقوله: "وكنا نحدث أنه أسامة" هو بضم النون من تحدث وفتح الدال. وقوله: "فلما رجع عليه السيف" كذا في بعض الأصول المعتمدة "رجع" بالميم، وفي بعضها "رفع" بالفاء وكلاهما صحيح، =

حَتَّى أَخْبَرَهُ خَبِيرَ الرَّحْلِ كَيْفَ صَنَعَ، فَدَعَاَهُ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: "لِمَ قَتَلْتُهُ؟" قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوْجَعَ فِي الْمُسْلِمِينَ، وَقَتَلَ فُلَانًا وَفُلَانًا، وَسَمَى لَهُ نَفَرًا، وَإِنِّي حَمَلْتُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى السَّيْفَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَقْتَلْتُهُ؟" قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: "كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اسْتَغْفِرُ لِي، قَالَ: "وَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" قَالَ: فَجَعَلَ لَا يَزِيدُهُ عَلَى أَنْ يَقُولَ: "كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟"

- "والسيف" منصوب على الروایتين فرفع لتعديه ورجع بمعناه، فإن "رجع" يستعمل لازماً ومتعدياً والمراد هنا المتعدي، ومنه قول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ رَجَعْتَ إِلَى ظَنِّكَ﴾ (التوبة: ٨٣)، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ (المتحنة: ١٠)، والله أعلم.

بيان الاضطراب في الإسناد: وأعلم أن في إسناد بعض روايات هذا الحديث ما أنكره الدار قطني وغيره، وهو قول مسلم: حدثنا إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد قالوا: أنبأنا عبد الرزاق، أنبأنا معمر ح: وحدثنا إسحاق بن موسى، حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، ح: وحدثنا محمد بن رافع: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج جميعاً، عن الزهري بهذا الإسناد، فهكذا وقع هذا الإسناد في رواية الجلودي. قال القاضي عياض: ولم يقع هذا الإسناد عند ابن ماجة، يعني: رفيق الجلودي، قال القاضي: قال أبو مسعود الدمشقي: هذا ليس بمعروف عن الوليد بهذا الإسناد، عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله، قال: وفيه خلاف على الوليد وعلى الأوزاعي، وقد بين الدارقطني في كتاب "العلل" الخلاف فيه، وذكر أن الأوزاعي يرويه عن إبراهيم بن مرة، واختلف عنه فرواه أبو إسحاق الفزاري، ومحمد بن شعيب، ومحمد بن حميد، والوليد بن يزيد عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عبيد الله بن الحيار، عن المقداد، لم يذكر في عطاء بن يزيد، واختلف عن الوليد بن مسلم فرواه الوليد القرشي عن الوليد، عن الأوزاعي، والليث بن سعد، عن الزهري، عن عبد الله بن الحيار، عن المقداد، لم يذكر فيه عطاء، وأسقط إبراهيم بن مرة، وخالفه عيسى بن مسعود فرواه عن الوليد، عن الأوزاعي، عن حميد ابن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن الحيار، عن المقداد، لم يذكر فيه إبراهيم بن مرة، وجعل مكان عطاء بن يزيد حميد بن عبد الرحمن. ورواه القرطبي عن الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة عن الزهري مرسلًا عن المقداد، قال أبو علي الجبائي: الصحيح في إسناد هذا الحديث ما ذكره مسلم أولاً من رواية الليث ومعمر، ويونس، وابن جريج، وتابعهم صالح بن كيسان، هذا آخر كلام القاضي عياض.

الجواب عن الاضطراب: قلت: وحاصل هذا الخلاف والاضطراب إنما هو في رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، وأما رواية الليث، ومعمر، ويونس، وابن جريج، فلا شك في صحتها، وهذه الروايات هي المستقلة بالعمل، وعليها الاعتماد. وأما رواية الأوزاعي فذكرها متابعة، وقد تقرّر عندهم أن المتابعات يحتمل فيها ما فيه نوع ضعف -

«لكونها لا اعتماد عليها، وإنما هي مجرد الاستثناس، فالحاصل: أن هذا الاضطراب الذي في رواية الوليد عن الأوزاعي لا يقدح في صحة أصل هذا الحديث، فلا خلاف في صحته، وقد قدمنا أن أكثر استدلالات الدارقطني من هذا النحو ولا يؤثر ذلك في صحة المتن، وقدما أيضاً في الفصول اعتذار مسلم رحمته عن نحو هذا بأنه ليس الاعتماد عليه، والله أعلم.

وأما معاني الأحاديث وفقهها: "فقوله ﷺ في الذي قال: لا إله إلا الله: لا تقتله فإن قتلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله، وإنك بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال"

معنى قوله: "فإنه بمنزلتك" *: اختلف في معناه، فأحسن ما قيل فيه وأظهره ما قاله الإمام الشافعي وابن القصار المالكي وغيرهما: أن معناه فإنه معصوم الدم، محرم قتله بعد قوله: لا إله إلا الله، كما كنت أنت قبل أن تقتله، وأنت بعد قتله غير معصوم الدم، ولا محرم القتل كما كان هو قبل قوله: لا إله إلا الله، قال ابن القصار: يعني لولا عذرك بالتأويل المسقط للقصاص عنك.

قال القاضي: وقيل: معناه إنك مثله في مخالفة الحق وارتكاب الإثم، وإن اختلفت أنواع المخالفة والإثم، فيسمى إثم كفوراً وإثمك معصية وفسقاً. وأما كونه ﷺ لم يوجب على أسامة قصاصاً ولا دية ولا كفارة، فقد يستدل به لإسقاط الجميع، ولكن الكفارة واجبة، والقصاص ساقط للشبهة، فإنه ظنه كافراً، وظن أن إظهاره كلمة التوحيد في هذا الحال لا يجعله مسلماً، وفي وجوب الذية قولان للشافعي، وقال بكل واحد منهما بعض من العلماء، ويجاب عن عدم ذكر الكفارة بأنها ليست على الفور، بل هي على التراخي، وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز على المذهب الصحيح عند أهل الأصول، وأما الذية على قول من أوجبها، فيحتمل أن أسامة كان في ذلك الوقت معسراً بها، فأخرت إلى يساره، وأما ما فعله جندب بن عبد الله رضي الله عنه من جمع الثغر وعظهم، ففيه أنه ينبغي للعالم والرجل العظيم المطاع وذو الشهرة أن يسكن الناس عند الفتن، ويعظهم ويوضح لهم الدلائل. وقوله ﷺ: "أفلا شققت عن قلبه؟" فيه دليل للقاعدة المعروفة في الفقه والأصول أن الأحكام يعمل فيها بالظواهر، والله يتولى السرائر.

التوفيق بين الروايات: وأما قول أسامة في الرواية الأولى: فطعته فوقع في نفسي من ذلك فذكرته للنبي ﷺ، وفي الرواية الأخرى: فلما قدمنا بلغ ذلك النبي ﷺ فقال لي: يا أسامة أقتلته؟ وفي الرواية الأخرى: فحاء البشير إلى النبي ﷺ فأخبره خبر الرجل، فدعاه يعني أسامة فسأله، فيحتمل أن يجمع بينها بأن أسامة وقع في نفسه من ذلك شيء بعد قتله، ونوى أن يسأل عنه، فحاء البشير فأخبر به قبل مقدم أسامة، وبلغ النبي ﷺ أيضاً بعد قدمهم، فسأل أسامة فذكره، وليس في قوله "فذكرته" ما يدل على أنه قاله ابتداء قبل تقدم علم النبي ﷺ به، والله أعلم.

* قوله: "فإنه بمنزلتك" إلخ، لعل المراد بذلك استحقاق الجنة، واستحقاق النار بلا قيد التأييد، لا الإسلام والكفر، والله تعالى أعلم.

[٤٢- باب قول النبي ﷺ: "من حمل علينا السلاح فليس منا"]

٢٨٠- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقُطَّانُ - ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، كُلُّهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ح: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَاللَّفْظُ لَهُ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا".

٢٨١- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُصْعَبٌ - وَهُوَ ابْنُ الْمُقَدَّامِ - حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ سَلَّ عَلَيْنَا السِّيفَ فَلَيْسَ مِنَّا".

٢٨٢- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَرَّادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا".

[٤٢- باب قول النبي ﷺ: "من حمل علينا السلاح فليس منا"]

فيه قوله ﷺ: "من حمل علينا السلاح فليس منا" رواه ابن عمر وسلمة وأبو موسى. وفي رواية سلمة: "من حمل علينا السيف".

وفي إسناد أبي موسى لطيفة، وهي أن إسناده كلهم كوفيون وهم: أبو بكر بن أبي شيبة، وعبد الله بن بَرَّادٍ، وأبو كريب قالوا: حدثنا أبو أسامة عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى.

ضبط الأسماء: فأما "بَرَّادٍ" فيفتح الباء الموحدة وتشديد الراء وآخره دال، وأبو كريب محمد بن العلاء، وأبو أسامة حماد بن أسامة، ويزيد بضم الموحدة، وأبو بردة اسمه عامر وقيل: الحارث. وأبو موسى عبد الله بن قيس. وأما معنى الحديث فتقدم قول الكتاب، وتقدم عليه قاعدة مذهب أهل السنة والفقهاء، وهي أن من حمل السلاح على المسلمين بغير حق ولا تأويل ولم يستحلّه، فهو عاص، ولا يكفر فإن استحلّه كفر. فأما تأويل الحديث فقيل: هو محمول على المستحق بغير تأويل، فيكفر ويخرج عن الملة. وقيل: معناه ليس على سيوفنا الكاملة وهدينا، وكان سفيان بن عيينة يتركه قول من يفسره "بليس" على هدينا ويقول: بئس هذا القول، يعني بل بمسك عن تأويله ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر، والله أعلم.

[٤٣- باب قول النبي ﷺ: "من غشنا فليس منا"]

٢٨٣- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ مُحَمَّدُ بْنُ حَيَّانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا، وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا".

٢٨٤- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ طَعَامٍ، فَأَذْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا. فَقَالَ: "مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟" قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَمَا يَرَاهُ النَّاسُ، مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي".

[٤٣- باب قول النبي ﷺ: "من غشنا فليس منا"]

فيه يعقوب بن عبد الرحمن القاري، هو بتشديد الباء، منسوب إلى القارة القبيلة المعروفة، وأبو الأحوص محمد بن حيان، بالياء المشناة. وقوله: "حدثنا ابن أبي حازم" هو عبد العزيز بن أبي حازم، واسم أبي حازم هذا سلمة بن دينار.

شرح الغريب: وقوله: "صُبْرَةٍ مِنْ طَعَامٍ" هي بضم الصاد وإسكان الباء قال الأزهري: الصُبْرَةُ الكومة المجموعة من الطعام، سميت صُبْرَةً لإفراغ بعضها على بعض، ومنه قيل للسحاب فوق السحاب: صبر. وقوله في الحديث: "أصَابَتْهُ السَّمَاءُ" أي المطر. وقوله ﷺ: "من غش فليس مني" كذا في الأصول "منّي" وهو صحيح، وقد تقدم بيانه في الباب قبله، والله أعلم.

[٤٤ - باب تحريم ضرب الحدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية]

٢٨٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُرَّةٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، أَوْ شَقَّ الْجُيُوبَ، أَوْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ".

هَذَا حَدِيثٌ يَحْيَى، وَأَمَّا ابْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو بَكْرٍ فَقَالَا: "وَشَقَّ وَدَعَا" بِغَيْرِ أَلِفٍ.

٢٨٦- (٢) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَ عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَا: "وَشَقَّ وَدَعَا".

٢٨٧- (٣) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُخَيْمِرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى قَالَ: وَجَعَ أَبُو مُوسَى وَجَعًا فَعُشِّي عَلَيْهِ، وَرَأْسُهُ فِي حَجَرٍ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ، فَصَاحَتِ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِهِ فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِمَّا بَرِئَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَرِئَ مِنَ الصَّالِقَةِ وَالْحَالِقَةِ وَالشَّاقَةِ.

٤٤ - باب تحريم ضرب الحدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية

قوله: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة" إلى آخره كلهم كوفيون.

ضبط الأسماء: وقوله: 'عيسى بن خشرم' هو بفتح الخاء وإسكان الشين المعجمتين وفتح الراء.

وقوله: "القنطري" هو بفتح القاف والطاء، منسوب إلى قنطرة بردان، بفتح الباء والراء، حسر "بعداد"، وقوله: "القاسم بن مخيمرة" هو بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وكسر الميم الثانية.

شرح الغريب: وقوله: "وجع أبو موسى" هو بفتح الواو وكسر الميم. وقوله: 'في حجر امرأة' هو بفتح الخاء وكسرهما لغتان. قوله: "فلما أفاق قال: أنا بريء مما برئ منه رسول الله ﷺ" كذا ضبطناه، وكذا هو في الأصول 'مما' وهو صحيح أي من الشيء الذي برئ منه رسول الله ﷺ.

وقوله: "الصالقة والحالقة والشاقة" وفي الرواية الأخرى: "أنا بريء مما خلق وخلق وخلق" فالتشديد وقعت في -

٢٨٨- (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَخْرَةَ يَذْكُرُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ وَأَبِي بَرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، قَالَا أَغْمِيَ عَلَى أَبِي مُوسَى، وَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ تَصِيحُ بِرَنَّةٍ قَالَا: ثُمَّ أَفَاقَ. قَالَ: أَلَمْ تَعْلَمِي -وَكَانَ يُحَدِّثُهَا- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ خَلَقَ وَسَلَقَ وَخَرَقَ".

٢٨٩- (٥) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُطِيعٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عِيَاضِ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ امْرَأَةٍ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ح: وَحَدَّثَنِي خُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا دَاوُدُ -يَعْنِي ابْنَ أَبِي هِنْدٍ- حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ح: وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عِيَاضِ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: "لَيْسَ مِنَّا" وَلَمْ يَقُلْ: "بَرِيءٌ".

الأصول بالصاد، وسلق بالسين وهما صحيحان، وهما لغتان: السلق والصلق، وسلق وصلق، وهي صالقة وسالقة، وهي التي ترفع صوتها عند المصيبة. و"الحالقة" هي التي تحلق شعرها عند المصيبة. و"الشاقة" التي تشق ثوبها عند المصيبة، هذا هو المشهور الظاهر المعروف.

وحكى القاضي عياض عن ابن الأعرابي أنه قال: الصلق: ضرب الوجه، وأما دعوى الجاهلية، فقال القاضي: هي التباحة وندبة الميت والدعاء بالوئيل وشبهه، والمراد بالجاهلية ما كان في الفترة قبل الإسلام.

ضبط الأسماء: وقوله في الإسناد الآخر: "أبو عَمِيسَ عَنْ أَبِي صَخْرَةَ" هو عَمِيس، بضم العين المهملة وفتح الميم وإسكان الياء وبالسين المهملة، واسمه عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، وذكره الحاكِمُ في "أفراد الكنى" يعني أنه لا يشاركه في كنيته أحد. وأما "أبو صَخْرَةَ" فبالهاء في آخره، كذا وقع هنا وهو المشهور في كنيته، ويقال فيها: أيضاً أبو صخر يحذف الهاء، واسمه جامع بن مُدَّادٍ.

شرح الغريب: وقوله: "تَصِيحُ بِرَنَّةٍ" هو بفتح الراء وتشديد النون، قال صاحب "المطالع": الرَنَّة صوت مع البكاء، فيه ترجيع كالقَلْقَلَةِ وَالْقَلْقَلَةِ، يقال: أَرْنَتْ فِيهِ مِرْنَةً وَلَا يُقَالُ رَنْتٌ، وقال ثابت في الحديث: لعنت الرانة، ولعله من نقلة الحديث، هذا كلام صاحب "المطالع". قال أهل اللغة: الرنة والرنين والإرنان بمعنى واحد، -

=وبقال: رنت وأرنت، لغتان حكاهما الجوهريُّ، وفيه رد لما قاله ثابت وغيره. قال القاضي عياض -رحمه الله- قوله: "أنا بريء من خلق" أي من فعلهم، أو ما يستوجبن من العقوبة، أو من عهدته ما لزمني من بيانه، وأصل البراءة الانفصال، هذا كلام القاضي، ويجوز أن يراد به ظاهره، وهو البراءة من فاعل هذه الأمور، ولا يُقدَّر فيه حذف. وأما قوله: "حدثني الحسن بن علي الخدائي: حدثنا عبد الصمد، أنبأ شعبة" فذكره مرفوعاً فقال القاضي عياض: يروونه عن شعبة موقوفاً، ولم يرفعه عنه غير عبد الصمد، قلت: ولا يضر هذا على المذهب الصحيح المختار، وهو إذا روى الحديث بعض الرواة موقوفاً وبعضهم مرفوعاً، أو بعضهم متصلاً وبعضهم مرسلاً، فإن الحكم للرفع والوصل، وقيل: للوقف والإرسال، وقيل: يعتبر الأحفظ، وقيل: الأكثر، والصحيح الأول، ومع هذا قسم -رحمه الله- لم يذكر هذا الإسناد معتمداً عليه إنما ذكره متابعة، وقد تكلمنا قريباً على نحو هذا، والله أعلم.

[٤٥ - باب بيان غلط تحريم النيمة]

- ٢٩٠ - (١) وَحَدَّثَنِي شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضُّبَيْحِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ - وَهُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ - حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَخْذَبِ، عَنْ أَبِي وَإِلِ، عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا يَتِمُّ الْحَدِيثَ فَقَالَ حُذَيْفَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَامٌ".
- ٢٩١ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا - جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَنْقُلُ الْحَدِيثَ إِلَى الْأَمِيرِ، فَكُنَّا جُلُوسًا فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ الْقَوْمُ: هَذَا مِمَّنْ يَنْقُلُ الْحَدِيثَ إِلَى الْأَمِيرِ، قَالَ: فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ إِلَيْنَا، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ فَتَاتٌ".

٤٥ - باب بيان غلط تحريم النيمة

في رواية: "لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَامٌ". وفي أخرى: "فَتَاتٌ" وهو مثل الأول، فالفَتَات هو النَّمَام، وهو بفتح القاف وتشديد التاء المثناة من فوق، قال الجوهري وغيره: يقال: نَمَّ الحديث يَنْمُو وَيَنْمُو بكسر النون وضمها نَمَاءً، والرجل نَمَامٌ وَنَمٌّ. وقته يقفه بضم القاف فتأ. قال العلماء: التهمة: نقل كلام الناس بعضهم إلى بعض على جهة الإفساد بينهم.

كلام الإمام الغزالي الدقيق حول النيمة: قال الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله في "الإحياء": اعلم أن النِّمِمة إنما تُطْلَقُ في الأكثر على من يَتِمُّ قول الغير إلى المَقُول فيه كما نقول: فلان يتكلم فيك بكذا، قال: وليست النيمة. مخصوصة بهذا، بل حد النيمة كشف ما يكره كشفه، سواء كرهه المنقول عنه أو المنقول إليه أو ثالث، وسواء كان الكشف بالكناية أو بالرمز أو بالإسماء، فحقيقة النيمة إفشاء السر وهتك الستار عما يكره كشفه، فلو رآه يُخْفِي مَالاً لِنَفْسِهِ فَذَكَرَهُ فَهُوَ نِمْمَةٌ، قال: وكل من حُمِلَتْ إِلَيْهِ نِمْمَةٌ، وقيل له: فلان يقول فيك أو يفعل فيك كذا، فعلبه ستة أمور: الأول: أن لا يَصَدِّقَهُ؛ لأن النَّمَامَ فاسق. الثاني: أن ينهأ عن ذلك، وينصحه ويقبح له فعله. الثالث: أن يُبْغِضَهُ في الله تعالى، فإنه يَبْغِضُ عند الله تعالى، ويجب بغض من أبغضه الله تعالى. الرابع: أن لا يظن بأخيه الغائب السوء. الخامس: أن لا يحمل ما حكى له على التَّخَسُّسِ والبحث عن ذلك. السادس: أن لا يرضى لنفسه ما لغيره النمام عنه، فلا يحكي نيمته عنه فيقول: فلان حكى كذا، فيصير به نماماً ويكون آتياً ما نهي عنه، هذا آخر كلام الغزالي رحمه الله. وكل هذا المذكور في النيمة إذا لم يكن فيها مصلحة شرعية، فإن دعت -

٢٩٢- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ح: وَحَدَّثَنَا مِنْحَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ حُذَيْفَةَ فِي الْمَسْجِدِ، فَجَاءَ رَجُلٌ حَتَّى جَلَسَ إِلَيْنَا، فَقِيلَ لِحُذَيْفَةَ: إِنَّ هَذَا يَرْفَعُ إِلَى السُّلْطَانِ أَشْيَاءَ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ، إِرَادَةَ أَنْ يُسْمِعَهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ".

=حاجة إليها فلا منع منها، وذلك كما إذا أخره بأن إنساناً يريد الفتك به، أو بأهله، أو بماله، أو بأخيه الإمام، أو من له ولاية بأن إنساناً يفعل كذا، ويسمى بما فيه مفسدة، ويجب على صاحب الولاية الكشف عن ذلك وإزالته، فكل هذا وما أشبهه ليس بحرام، وقد يكون بعضه واجباً، وبعضه مستحباً على حسب المواطن، والله أعلم. ضبط الأسماء: وفي الإسناد فروجٌ وهو غير مصروف تقدم مرث، وفيه الضُّبُحِيُّ بضم الصاد المعجمة وفتح الموحدة.

وقوله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ إِلَى آخِرِهِ كُلَّهُمْ كُوفِيُونَ إِلَّا حُذَيْفَةَ بْنُ الْيَمَانِ فَإِنَّهُ اسْتَوَظَنَ الْمَذَانِ، وأما قوله ﷺ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ" ففيه التاويلان المتقدمان في نظائره: أحدهما: يحمل على المستحلِّ بغير تأويل مع النعم بالتحريم، والثاني: لا يدخلها دخول الفائزين، والله أعلم.

[٤٦- باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار والمن بالعطية]

٢٩٣- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ حَرِشَةَ بْنِ الْحَرِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ" قَالَ: فَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَارٍ، قَالَ أَبُو ذَرٍّ: عَذَابُوا وَخَسِرُوا، مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "الْمُسْبِلُ وَالْمَتَّانُ وَالْمُنْفِقُ سَلَعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ".

٤٦- باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار والمن بالعطية

وتنفيق السلعة بالحلف، وبيان الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة

ولا ينظر إليهم، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم

ضبط الأسماء: أما ألفاظ أسماء الباب ففيه علي بن مُدْرِكٍ، يضم الميم وإسكان الدال المهملة وكسر الراء. وفيه حَرِشَةُ بخاء معجمة ثم راء مفتوحتين ثم شين معجمة. وفيه أبو زُرْعَةَ، وهو ابن عمرو بن جرير، وتقدم مرات الخلاف في اسمه، وأن الأشهر فيه هرم. وفيه أبو حازم عن أبي هريرة، هو أبو حازم سلمان الأغر مولى عَزَّة. وفيه أبو صالح وهو ذكوان تقدم. وفيه سعيد بن عَمْرٍو الأشعثي، هو بالشين المعجمة والعين المهملة والثاء المثلثة، منسوب إلى جده الأشعث بن قيس الكندي، فإنه سعيد بن عمرو بن سهل بن إسحاق بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي. وفيه عَثْرَةُ، هو بفتح العين وبعدها باء موحدة ساكنة ثم ثاء مثلثة.

شرح الغريب: وأما ألفاظ اللغة ونحوها فقولهُ ﷺ: "ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ" هو على لفظ الآية الكريمة، قيل: معنى لا يكلمهم أي: لا يكلمهم تكليم أهل الخيرات وإظهار الرضى، بل بكلام أهل السخط والغضب، وقيل: المراد الإعراض عنهم، وقال جمهور المفسرين: لا يكلمهم كلاماً ينفعهم ويسرهم، وقيل: لا يرسل إليهم الملائكة بالتحية. ومعنى لا ينظر إليهم أي: يعرض عنهم، ونظرة سبحانه وتعالى لعباده رحمة وأطفه بهم. ومعنى لا يزكيهم: لا يظهرهم من ذنبي ذنوبهم، وقال الرَّجَّازُ وغيره: معناه: لا يثني عليهم. ومعنى عذاب أليم: مؤلم. قال الواحدي: هو العذاب الذي يخلص إلى قلوبهم وجعه. قال: والعذاب كل ما يُعِي الإنسان ويشق عليه. قال: وأصل العذاب في كلام العرب من العذب وهو المنع، يقال: عذبتُه عَذْبًا: إذا منعت، وعذب عَذُوبًا أي: امتنع، وسمي الماء عَذْبًا؛ لأنه يمنع العطش، فسمي العذاب عَذَابًا؛ لأنه يمنع المعاقب من معاودة مثل جريره، ويمنع غيره من مثل فعله، والله أعلم.

٢٩٤- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ خُرَشَةَ بْنِ الْحَرْ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الْمَنَّانُ الَّذِي لَا يُعْطَى شَيْئًا إِلَّا مِنْهُ، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلِفِ الْفَاجِرِ، وَالْمُسْبِلُ إِزَارَهُ".

٢٩٥- (٣) وَحَدَّثَنِيهِ بِشَرِّ بْنِ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ -، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ "ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ".

٢٩٦- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ - قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ - وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: شَيْخٌ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ".

وأما قوله ﷺ: "النَّاسُ إِزَارَةٌ" فمعناه المُرْخِي له الْجَارُ طرفه خيلاء، كما جاء مفسراً في الحديث الآخر: "لا ينظر الله إلى من يَحْرُ ثَوْبُهُ خِيَلًا" والخيلاء الكثير، وهذا التفسير بالحرّ خيلاء يختص عموم المنسبل إزاره، ويدل على أن المراد بالوعيد من حرّ خيلاء، وقد رخص النبي ﷺ في ذلك لأبي بكر الصديق رضي الله عنه وقال: "لَسْتُ بِمَنْهُمْ" إذ كان حره لغير الخيلاء.

وقال الإمام أبو جَعْفَرٍ محمد بن جرير الطَّبْرِيُّ وغيره: وذكر إسبال الإزار وحده؛ لأنه كان عامة لباسهم، وحكم غيره من القميص وغيره حكمه. قلت: وقد جاء ذلك مبيّناً منصوصاً عليه من كلام رسول الله ﷺ من رواية سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "الإسبال في الإزار والقميص والعمامة، من حرّ شَيْئًا خِيَلًا لم ينظر الله تعالى إليه يوم القيامة". رواه أبو داود والنسائي وابن ماجة بإسناد حسن، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "الْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلِفِ الْفَاجِرِ" فهو بمعنى الرواية الأخرى "بالخلف الكاذب"، ويقال: الخلف يكسر اللام وإسكانها، ومن ذكر الإسكان ابن السَّكَيْتِ في أول "إصلاح المنطق". وأما القلادة بفتح الفاء، فهي الْمَقَارَةُ وَالْقَفَرُ التي لا أنيس لها.

وأما تخصيصه ﷺ في الرواية الأخرى: "النَّاسُ إِزَارَةٌ" والثلث الكذاب: والعقل المستكبر" بالوعيد المذكور، فقال القاضي عياض: سببه أن كل واحد منهم التزم المعصية المذكورة مع بعدها منه وعدم ضرورته إليها، وضعف دواعيها عنده، وإن كان لا يعذر أحد بذنب، لكن لما لم يكن إلى هذه المعاصي ضرورة مزعجة، ولا دواعي -

٢٩٧- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - وَهَذَا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ثَلَاثٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ يَمْتَنِعُهُ مِنَ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَاتَعَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَخَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ لِأَخَذِهَا بِكَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَرَجُلٌ بَاتَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِ".

٢٩٨- (٦) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح: وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ: أَخْبَرَنَا عُبَيْرٌ كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: "وَرَجُلٌ سَاوَمَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ".

٢٩٩- (٧) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - قَالَ: أَرَاهُ مَرْفُوعًا - قَالَ: "ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى مَالٍ مُسْلَمٍ فَأَقْطَعَهُ"، وَبَاقِي حَدِيثِهِ نَحْوُ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ.

معنادة، أشبه إقدامهم عليها المعاندة والاستحفاف بحق الله تعالى، وقصد معصيته لا الحاجة غيرها؛ فإن الشيخ لكمال عقله وتمام معرفته بطول ما مرَّ عليه من الرمان، وضعف أسباب الجماع والشهوة للنساء، واختلال دواعيه لذلك، عنده ما يريعه من دواعي الخلال في هذا؛ ويخلي سببه منه، فكيف بالزنا المحرام؟ وإنما دواعي ذلك الشهاب والحرارة الغريزية وقلة المعرفة وغلبة الشهوة تضعف العقل وصغر السن. وكذلك الإمام لا يخشى من أحد من رعيته، ولا يحتاج إلى مُداهنته ومُصانعته؛ فإن الإنسان إنما يدهن، ويصانع بالكذب وشبهه من يخشاه، ويخشى أذاه ومعاتبته، أو يطلب عنده بذلك منزلة أو منفعة، وهو غني عن الكذب مطلقاً.

وكذلك العاقل الففيق قد عدم المال، وإنما سبب الفخر والخيلاء والتكبر والارتفاع على القراء الثروة في الدنيا؛ لكونه ظاهراً فيها، وحاجات أهلها إليه، فإذا لم يكن عنده أسباها؛ فلماذا يستنكر ويحتقر غيره؟ فلم يبق فعله وفعل الشيخ الزاني والإمام الكاذب إلا لضرب من الاستحفاف بحق الله تعالى، والله أعلم. وأما الثلاثة في الرواية الأخيرة: فمنهم رجل منع فضل الماء من ابن السبيل المحتاج، ولا شك في غلط تحریم ما فعل، وشدة فحشه، فإذا كان من يمنع فضل الماء الماشية عاصياً، فكيف بمن يمنعه الآدمي المحترم؟ فإن الكلام فيه، -

.....

فلو كان ابن السبيل غير محترم كالحربي والمترد لم يجب بذل الماء له. وأما الخالف كاذباً بعد العصر فمستحق هذا الوعيد، وخص ما بعد العصر؛ لشرفه بسبب اجتماع ملائكة الليل والنهار وغير ذلك.

وأما مباح الإمام على الوجه المذكور، فمستحق هذا الوعيد؛ لغشّه المسلمين وإمامهم، وتسيبه إلى الفتن بينهم بنكته يبعثه لا سيّماً إن كان ممن يُقتدى به، والله أعلم.

ووقع في معظم الأصول في الرواية الثانية عن أبي هريرة: "ثلاث لا يكلمهم الله" بحذف الهاء. وكذا وقع في بعض الأصول في الرواية الثانية عن أبي ذر، وهو صحيح على معنى ثلاث أنفس، وجاء الضمير في "يكلمهم" مذكراً على المعنى، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * * *

[٤٧- باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه...]

٣٠٠- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ شَرِبَ سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَرَدَّى مِنْ حَيْلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ يَتَرَدَّى فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا".

٣٠١- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ح: وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ: حَدَّثَنَا -عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْقَاسِمِ- ح: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ -يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ-: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ كُلُّهُمْ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ ذَكَوَانَ.

٤٧- باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه وأن من قتل نفسه بشيء

عُذِبَ بِهِ فِي النَّارِ وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ

وفي الباب الأحاديث الباقية، واستمر على ألفاظها ومعانيها -إن شاء الله تعالى-. أما الأسماء وما يتعلق بعلم الإسناد، ففيه أشياء كثيرة تقدمت من الكنى والدقائق كقوله: حدثنا خالد يعني ابن الحارث، فقد قدمنا بيان فائدة قوله: هو ابن الحارث، وكقوله: عن الأعمش، عن أبي صالح، والأعمش مدلس، والمدلس إذا قال "عن" لا يخرج به إلا إذا ثبت السماع من جهة أخرى، وقدما أن ما كان في الصحيحين عن المدلس بـ"عن" فمحمول على أنه ثبت السماع من جهة أخرى، وقد جاء هنا مينا في الطريق الآخر من رواية شعبة.

وقوله في أول الباب: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيد الأشج أخ إسنادهم كله كوفيون إلا أبا هريرة، فإنه مدني، واسم الأشج عبد الله بن سعيد بن حصين، توفي سنة سبع وخمسين ومائتين قبل مسلم بأربع سنين. وقوله: كلهم بهذا الإسناد مثله، وفي رواية شعبة عن سليمان قال: سمعت ذَكَوَانَ، يعني بقوله: بهذا الإسناد، أن هؤلاء الجماعة المذكورين، وهم جريرٌ وعَبْدُ اللَّهِ وشُعْبَةُ رَوَوْهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، كما رَوَاهُ وَكِيعٌ فِي الطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ، إِلَّا أَنَّ شُعْبَةَ زَادَ هُنَا فَائِدَةً حَسَنَةً فَقَالَ: عَنْ سُلَيْمَانَ -وَهُوَ الْأَعْمَشُ- قَالَ: سَمِعْتُ ذَكَوَانَ -وَهُوَ أَبُو صَالِحٍ- فَصَرَحَ بِالسَّمَاعِ، وَفِي الرِّوَايَاتِ الْبَاقِيَةِ يَقُولُ: "عَنْ"، وَالْأَعْمَشُ مَدْلَسٌ لَا يَخْتَجُّ بِعَنْتِهِ إِلَّا إِذَا صَحَّ سَمَاعُهُ الَّذِي عَنْتَهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَيَنْتِجُ مَسْلَمٌ أَنَّ ذَلِكَ قَدْ صَحَّ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٣٠٢- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ بْنُ أَبِي سَلَامٍ الدَّمَشَقِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ أَبَا قِلَابَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ ثَابِتَ بْنَ الضَّحَّاكِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عَذَّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِي شَيْءٍ لَا يَمْلِكُهُ".

٣٠٣- (٤) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِصْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَعَنُ الْمُؤْمِنُ كَفْلَهُ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا عَذَّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ لِيَنْكَرَ بِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا قِلَّةً، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ فَاجْرَةٍ".

٣٠٤- (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ الْأَنْصَارِيِّ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ سِوَى الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عَذَّبَهُ اللَّهُ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ".

ضبط الأسماء: وقوله: "أبو قِلَابَةَ" هو بكسر القاف واسمه عبد الله بْنُ زَيْدٍ. وقوله: عن خَالِدِ الْحَذَّاءِ قالوا: إنما قيل له: الحذاء؛ لأنه كان يجلس في الحذالين ولم يحذ نعلًا قط، هذا هو المشهور، وروينا عن قَهْدِ بْنِ حَيَّانٍ، بالمشاة قال: لم يحذ خالدا قط، وإنما كان يقول: احذوا على هذا النحو، فلقب الحذاء، وهو خالدا بن مهران أبو المنازل، بضم الميم وبالزاي واللام.

وقوله: "عن شعبة عن أيوب عن أبي قِلَابَةَ عن ثابت بن الضَّحَّاكِ الأنصاري"، ثم تحول الإسناد فقال: "عن الثوري عن خالدا الحذاء عن أبي قِلَابَةَ عن ثابت بن الضَّحَّاكِ" قد يقال: هذا تطويل للكلام على خلاف عادة مسلم وغيره، وكان حَقُّه ومقتضى عادته أن يقتصر أولاً على أبي قِلَابَةَ، ثم يسوق الطريق الآخر إليه، فأما ذكر ثابت فلا حاجة إليه أولاً، وجوابه: أن في الرواية الأولى رواية شعبة عن أيوب نسب ثابت بن الضَّحَّاكِ، فقال: الأنصاري، وفي رواية الثوري عن خالدا لم ينسبه، فلم يكن له بد من فعل ما فعل ليصح ذكر نسبه. قوله: "بِقَهْدِ بْنِ حَيَّانٍ" هو بتشديد الياء تقدم قريباً. وأبو حازم، الزَّوَّارِيُّ عن سهل بن ساعد الساعدي اسمه سلمة بْنُ -

هَذَا حَدِيثُ سُفْيَانَ. وَأَمَّا شُعْبَةُ فَحَدِيثُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ خَلَفَ بِمِلَّةِ سِوَى الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ دَبَحَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ دُبِحَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

٣٠٥ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ -: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتِينًا، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يُدْعَى بِالْإِسْلَامِ: "هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ" فَلَمَّا حَضَرْنَا الْقِتَالَ قَاتَلَ الرَّجُلُ قِتَالًا شَدِيدًا فَأَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الرَّجُلُ الَّذِي قُلْتَ لَهُ آتِفًا: "إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ" فَإِنَّهُ قَاتَلَ الْيَوْمَ قِتَالًا شَدِيدًا، وَقَدْ مَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِلَى النَّارِ" فَكَادَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَرْتَابَ، فَيَتِمَّا هُمْ عَلَى ذَلِكَ، إِذْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ، وَلَكِنَّ بِهِ جِرَاحًا شَدِيدًا، فَلَمَّا كَانَ مِنَ اللَّيْلِ لَمْ يَصْبِرْ عَلَى الْجِرَاحِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ! أَشْهَدُ أَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ" ثُمَّ أَمَرَ بِلَا، فَتَادَى فِي النَّاسِ: "إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ".

-دينار، والراوي عن أبي هريرة اسمه سلمان مولى عزة، والله أعلم.

شرح الغريب: وأما لغات الباب وشبهها فتقوله ﷺ: "فَحَدِيثُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ"، هو بالجيم وهمزة آخره، ويجوز تسهيله بقلب الهمزة ألفًا، ومعناه: يطعن. وقوله ﷺ: "بَرْدَى" ينزل، وأما جهنم، فهو اسم لنار الآخرة، -عافانا الله منها ومن كل بلاء- قال يونس وأكثر النحويين: هي عجمية لا تنصرف للفتح والتعريف، وقال آخرون: هي عربية لم تنصرف للتأنيث والعلمية، وسميت بذلك لبعدها قعرها. قال رؤية: يقال: بئر جهنم أي: بعيدة القعر، وقيل: هي مشتقة من الجهومة، وهي الغلظ، يقال: جَهْمُ الْوَجْهِ أَي غليظه، فسميت جهنم لغلظ أمرها، والله أعلم.

وقوله ﷺ: "مَنْ شَرِبَ شَمًا فَهُوَ يَتَحَسَّاهُ" هو بضم السين وفتحها وكسرهما ثلاث لغات، الفتح أفصحهن، الثالثة في "المطالع" وجمعه شمام، ومعنى "يَتَحَسَّاهُ" يشربه في تمهل ويتجرعه. وقوله ﷺ: "وَمَنْ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ" هذه هي اللغة الفصيحة، يقال: دعوى باطل وباطلة، وكاذب وكاذبة، حكاهما صاحب "المحكم"، والتأنيث أفصح. شرح الكلمات: وأما قوله ﷺ: "لَيَنْتَكِرَ بِهَا" فضبطناه بالناء المثناة بعد الكاف، وكذا هو في معظم الأصول وهو الظاهر، وضبطه بعض الأئمة المعتمدين في نسخته بالباء الموحدة، وله وجه، وهو بمعنى الأول، أي يصير ماله كبيراً عظيماً. وقوله ﷺ: "وَمَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ضَبْرٍ فَاجِرَةٍ" كذا وقع في الأصول هذا القدر فحسب، وفيه محذوف. قال القاضي عياض رحمه الله: لم يأت في الحديث هنا الخبر عن هذا الخالف، إلا أن يعطفه على قوله قبله: ومن ادعى -

٣٠٦ - (٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي، حَيٌّ مِنَ الْعَرَبِ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ التَّقَى هُوَ وَالْمُشْرِكُونَ فَاقْتُلُوا، فَلَمَّا مَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَسْكَرِهِ، وَمَالَ الْآخَرُونَ إِلَى عَسْكَرِهِمْ، وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ لَا يَدْعُ لَهُمْ شَاذَةً إِلَّا اتَّبَعَهَا يَضْرِبُهَا بِسَيْفِهِ،

= دعوى كاذبة يشكرها لم يردده الله بها إلا قلة، أي: وكذلك من حلف على عين صبر، فهو مثله، قال: وقد ورد معنى هذا الحديث تماماً مبيناً في حديث آخر: من حلف على نفس من يتقطع بها ما من امرئ مسلم هو فيها فاجر نفي الله وهو عليه غضبان، ويعين الصبر هي التي ألزم بها الخالف عند حاكم ونحوه، وأصل الصبر: الحبس والإسكان. وقوله في حديث أبي هريرة: "شهدنا مع رسول الله ﷺ حيناً" كذا وقع في الأصول، قال القاضي عياض رحمه الله: صوابه: خير بالخاء المعجمة. وقوله: اب رسول الله ﷺ الرجل الذي قلت له: "أنا؟" إنه من أهل النار" أي: قلت في شأنه وفي سببه، قال الفراء وابن السكيت وغيرهما من أهل العربية: "اللام" قد تأتي بمعنى "في"، ومنه قول الله عز وجل: "وَيَنْصَعُ الْمُؤْمِنِينَ أَفْطَسًا لِيُؤْمَرَ بِتَقِيَّةٍ" (الأنبياء: ٤٧) أي: فيه. وقوله: "أنا؟" أي: قريباً، وفيه لغتان: المد وهو أفصح، والقصر. وقوله: "فكاد بغض المسلمين أن يرتاب" كذا هو في الأصول أن يرتاب، فأثبت "أن" مع "كاد" وهو جائز، لكنه قليل، و"كاد" لمقاربة الفعل، ولم يفعل إذا لم يتقدمها نفي، فإن تقدمها كقولك: "ما كاد يقوم" كانت دالة على القيام، لكن بعد بطؤه، كذا نقله الواحدي وغيره عن العرب واللغة.

وقوله: "ثم أمر بلالا فنادى في الناس أنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة"، وإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر" يجوز في أنه وإن كسر الهزة وفتحها، وقد فري في السمع قول الله عز وجل: "فَنَادَاهُ أَنِ مَنِيكَ" وهو قاتله بضل في المخرب أن الله يُنْفِرُكَ" (آل عمران: ٣٩) بفتح الهزة وكسرها.

شرح الغريب. وقوله: "لا يدع لهم شاذة إلا تتبعها الشاذة والشاذة: الخارج والخارجة عن الجماعة. قال القاضي عياض رحمه الله: أنت الكلمة على معنى النسمة، أو تشبوه الخارج بشاذة الغنم، ومعناه: أنه لا يدع أحداً على طريق المبالغة، قال ابن الأعرابي: يقال: فلان لا يدع شاذة ولا فاذة: إذا كان شجاعاً لا يلقاه أحد إلا قتله، وهذا الرجل الذي كان لا يدع شاذة ولا فاذة اسمه قُرْطَان، قاله الخطيب البغدادي، قال: وكان من المنافقين.

وقوله: "أما أخرجاً من اليوم أحد ما أخرجاً فلان" مهور معناه: ما أغنى وكفى أحد غناه وكفايته. قوله: "فقل رجل من القوم أنا صاحبة" كذا في الأصول، ومعناه: أنا أصحبه في خفية والألزم أبداً؛ لأنظر السبب الذي يصير به -

* قوله: "لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة" فيه تنبيه على أن ذلك الرجل ما كان من المسلمين من أصله، لا بأنه بسبب فعله ذلك خرج منهم؛ ويمكن أن يكون في هذا النداء تنبيه للمرتابين بالشرى عن الرب في كلامه؛ لأنه يخالف الإسلام فيضرب بدخول الجنة، والله تعالى أعلم.

فَقَالُوا: مَا أَجْزَأُ مِنَّا الْيَوْمَ أَحَدٌ كَمَا أَجْزَأُ فُلَانًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَّا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ". فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا صَاحِبُهُ أَبَدًا - قَالَ: - فَخَرَجَ مَعَهُ، كُلَّمَا وَقَفَ وَقَفَ مَعَهُ، وَإِذَا أَسْرَعَ أَسْرَعَ مَعَهُ، قَالَ: فَخَرَجَ الرَّجُلُ جُرْحًا شَدِيدًا، فَاسْتَعَجَلَ الْمَوْتَ فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ بِالْأَرْضِ، وَذُبَابُهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَى سَيْفِهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: "وَمَا ذَاكَ؟" قَالَ: الرَّجُلُ الَّذِي ذَكَرْتَ أَنَّكَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَأَعْظَمَ النَّاسُ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: أَنَا لَكُمْ بِهِ، فَخَرَجْتُ فِي طَلَبِهِ حَتَّى جُرِحَ جُرْحًا شَدِيدًا، فَاسْتَعَجَلَ الْمَوْتَ، فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ بِالْأَرْضِ وَذُبَابُهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عِنْدَ ذَلِكَ: 'إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَمَّا يَتَدَوُّ لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فَيَمَّا يَتَدَوُّ لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ'".

٣٠٧- (٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا الزَّيْرِيُّ - وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْرِ -: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: "إِنَّ الرَّجُلَ كَانَ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ خَرَجْتَ بِهِ فَرَحَةً، فَلَمَّا آذَنُ انْتَرَعَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ، فَكَأَهَا، فَلَمْ يَرَقْ الدَّمُ حَتَّى مَاتَ. قَالَ رَبِّكُمْ: قَدْ حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ". ثُمَّ مَدَّ يَدَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَقَالَ: إِي وَآلِهِ! لَقَدْ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ جُنْدَبٌ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ.

- من أهل النار: فإن فعله في الظاهر جليل، وقد أخرج النبي ﷺ أنه من أهل النار، فلا بد له من سبب عجيب. قوله: 'وَوَضَعَ ذُبَابُ السَّيْفِ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ' هو بضم الذال وتخفيف الباء الموحدة المكررة، وهو طرفة الأسفل، وأما طرفة الأعلى فمقبضه.

وقوله: "بَيْنَ ثَدْيَيْهِ" هو تنبيه ثدي بفتح التاء، وهو يذكر على اللغة الفصيحة التي اقتصر عليها القراء وتغلب وغيرها، وحكى ابنُ فارسٍ والجوهريُّ وغيرهما فيه التذكير والتأنيث. قال ابنُ فارسٍ: الثَّدْيُ للمرأة، ويقال لذلك الموضع من الرجل ثدوه وثدوؤه، بالفتح بلا همزة وبالنضم مع الهمزة، وقال الجوهريُّ: والثدي للمرأة وللرجل، فعلى قول ابن فارس يكون في هذا الحديث قد استعار الثدي لرجل، وجمع الثدي أُنْثَى وَثْدَى وبثدي بضم التاء وكسرهما.

قوله ﷺ: "خَرَجْتَ بِهِ فَرَحَةً، فَلَمَّا آذَنُ انْتَرَعَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ، فَكَأَهَا، فَلَمْ يَرَقْ الدَّمُ حَتَّى مَاتَ". وفي الرواية الأخرى: "خرج به خراج الفرح" بفتح الفاف وإسكان الراء، وهي واحدة القُرُوح، وهي حبات تخرج في بدن الإنسان. "والكنانة" بكسر الكاف وهي جعبة الشباب مفتوحة الجيم، سميت كنانة؛ لأنها تكون السهام أي -

٣٠٨- (٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا جُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَحْلِيُّ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ: قَمَا نَسِينَا وَمَا نُخْشَى أَنْ يَكُونَ جُنْدُبٌ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَرَجَ بِرَحْلٍ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ خُرَاجٌ" فَذَكَرَ نُحْوَهُ.

استسرها، ومعنى نكأها: قشرها؛ وعرفها وفتحها، وهو مهموز، ومعنى لم يرقأ الدم أي: لم ينقطع وهو مهموز، يقال: رقا الدم والدمع يرقأ رقوعاً - مثل: ركع يركع ركوعاً - إذا سكن وانقطع، والخُرَاج بضم الخاء المعجمة وتخفيف الراء وهو القرحة.

قوله: فيما نسياً وما نخشى أن يكون كذاب" هو نوع من تأكيد الكلام وتقويته في النفس، أو الإعلام بتحقيقه ونفي تطرق الخلل إليه، والله أعلم.

فقد الحديث: أما أحكام الحديث ومعانيها، ففيها بيان غلظ تحريم قتل نفسه، واليمين الفاجرة التي يقطع بها مال غيره، والحلف بملّة غير الإسلام كقوله: هو يهودي أو نصراني إن كان كذا، أو الثلاث والعري، وشبه ذلك، وفيها أنه لا يصح النذر فيما لا يمتنع، ولا يزم بهذا النذر شيء، وفيها: تغليظ تحريم لعن المسلم، هذا لا خلاف فيه.

تفصيل جواز اللعنة وعدم جوازها: قال الإمام أبو حامد الغزالي وغيره: لا يجوز لعن أحد من المسلمين، ولا الدواب، ولا فرق بين الفاسق وغيره، ولا يجوز لعن أعيان الكفار حياً كان أو ميتاً، إلا من علمنا بالنص أنه مات كافراً كأبي لب وأبي جهل وشبههما، ويجوز لعن طائفتهم كقولك: لعن الله الكفار، ولعن الله اليهود والنصارى.

وأما قوله ﷺ: "لَعْنُ الْمُنَافِقِ كَقَتْلِهِ" فالظاهر أن المراد أنهما سواء في أصل التحريم، وإن كان القتل أغلظ، وهذا هو الذي اختاره الإمام أبو عبد الله المازري، وقيل غير هذا مما ليس بظاهر.

وأما قوله ﷺ: "فَمَنْ يَرِ جَنَّتْ حَائِلُهُ عَمَّتْ فِيهَا أَيْدٍ قَتِيلٌ" فيه أقوال، أحدها: أنه عمول على من فعل ذلك مستحلاً مع علمه بالتحريم، فهذا كافر، وهذه عقوبته، والثاني: أن المراد بالخلود طول المدة والإقامة المتطاولة لا حقيقة الدوام، كما يقال: خلّد الله ملك السنطان. والثالث: أن هذا جزاؤه، ولكن تكريم سبحانه وتعالى فأعبر أنه لا يخلد في النار من مات مسلماً.

قال القاضي عياض رحمه الله في قوله ﷺ: "مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي جَنَّةٍ". فيه دليل على أن القصاص من القاتل يكون بما قتل به محدداً كان أو غيره اقتداء بعقاب الله تعالى لقاتل نفسه، والاستدلال بهذا لهذا ضعيف. وأما قوله ﷺ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى بَعَيْنٍ سِوَةَ الْإِسْلَامِ كَاذِبٌ" فهو كما قال. وفي الرواية الأخرى: "كَذِبٌ مُتَعَمِّدٌ" ففيه بيان لغلظ تحريم هذا الحلف.

وقوله ﷺ: "كَاذِبٌ" ليس المراد به التفييد والاحتراز من الخلف بما صادقاً لأنه لا ينفك الحالف بما عن كونه كاذباً، وذلك؛ لأنه لا بد أن يكون معظماً لما حلف به، فإن كان معتقداً عظمته بقلبه؛ فهو كاذب في ذلك، وإن كان -

غير معتقد ذلك بقلبه فهو كاذب في الصورة لكونه عظمه بالخلف به، وإذا علم أنه لا يفتك عن كونه كاذباً حُمل التقييد بـ "كاذباً" على أنه بيان لصورة الخالف، ويكون التقييد عرج على سبب، فلا يكون له مفهوم، ويكون من باب قول الله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ (آل عمران: ١٦٢)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْكُمْ﴾ (الأنعام: ١٥١)، وقوله تعالى: ﴿وَزَنَيْتُمْ أَلْفًا فِي حُجُورِكُمْ﴾ (النساء: ٢٣)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ جِئْتُمْ إِلَّا يُقِيمُوا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ (البقرة: ٢٢٩)، وقوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ جِئْتُمْ﴾ (النساء: ١٠١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْرَهُوا فُسَيْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ إِنْ أَرَدْتُمْ مَخَصُصًا﴾ (النور: ٣٣) ونظائره كثيرة.

فقه الحديث: ثم إن كان الخالف به معظماً لما حلف به محلاً له كان كافراً، وإن لم يكن معظماً، بل كان قلبه مطمئناً بالإيمان، فهو كاذب في حلفه بما لا يحلف به، ومعاملته إياه معاملة ما يحلف به، ولا يكون كافراً خارجاً عن ملة الإسلام، ويجوز أن يطلق عليه اسم الكُفْر، ويراد به كفر الإحسان وكفر نعمة الله تعالى، فإنها تقتضي أن لا يحلف هذا الخلف القبيح، وقد قال الإمام أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك رحمه الله فيما ورد من مثل هذا مما ظاهره تكفير أصحاب المعاصي: إن ذلك على جهة التغليظ والزجر عنه، وهذا معنى ملبح، ولكن ينبغي أن يُضم إليه ما ذكرناه من كونه كافر النعم. وأما قوله ﷺ: "من ادَّعى دَعْوَى كَاذِبَةٍ لِيُكْفَرَ بِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا قِلَّةً". فقال القاضي عياض: هو عام في كل دَعْوَى يَشْتَبِعُ بِهَا الْمَرْءُ عَمَّا لَمْ يُعْطَ مِنْ مَالٍ يَحْتَالُ فِي التَّحْمِلِ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ نَسَبٍ يَنْسِي إِلَيْهِ، أَمْ عِلْمٍ يَحْتَلِي بِهِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ حِمْلِهِ، أَوْ دِينٍ يَظْهَرُهُ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهِ، فَقَدْ أَعْلَمَ ﷺ أَنَّهُ غَيْرُ مَبَارَكٍ لَهُ فِي دَعْوَاهُ، وَلَا زَالٍ مَا اكْتَسَبَهُ بِهَا، وَمِثْلُهُ الْحَدِيثُ الْآخَرُ: "الْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ مُنْفَقَةٌ لِلشَّلَعَةِ مُمِيقَةٌ لِلْكَسْبِ" وأما قوله ﷺ: "إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيمَا يَتَدَوَّى لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ" ففيه التحذير من الاعتزاز بالأعمال، وأنه ينبغي للعبد أن لا يتكل عليها، ولا يركن إليها مخافة من انقلاب الحال للقصر السابق، وكذا ينبغي للعاصي أن لا يَقْنَطَ، ولغيره أن لَا يَقْنَطَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، ومعنى قوله ﷺ: "إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ" وكذا عكسه، أن هذا قد يقع.

وأما قوله ﷺ: "إِنَّ رَجُلًا مِمَّنْ كَانَ فَبَلِكُمْ خَرَجَتْ بِهِ قَرْحَةٌ، فَلَمَّا آذَتْهُ انْتَرَعَ سَهْمًا مِنْ كَنَاتِهِ، فَتَكَأَهَا، فَلَمْ يَرَقْ الدَّمُ حَتَّى مَاتَ قَالَ رَبُّكُمْ: قَدْ حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ" فقال القاضي رحمه الله: فيه يحتمل أنه كان مستحلّاً، أو يجرمها حين يدخلها السابقون والأبرار، أو يطيل حسابه، أو يحبس في الأعراف، هذا كلام القاضي قلت: ويحتمل أن شرع أهل ذلك العصر تكفير أصحاب الكبار، ثم إن هذا محمول على أنه نكأها استمحالاً للموت، أو لغیر مصلحة؛ فإنه لو كان على طريق المداواة التي يغلب على الظن نفعها لم يكن حراماً، والله أعلم.

[٤٨- باب غلط تحريم الغلول وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون]

٣٠٩- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سِمَاكُ أَبُو زُمَيْلٍ الْحَنْفِيُّ. قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ أَقْبَلَ نَقْرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: فَلَانٌ شَهِيدٌ، فَلَانٌ شَهِيدٌ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ فَقَالُوا: فَلَانٌ شَهِيدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَلَّا، إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةِ غَنَاءٍ، أَوْ عَبَاءَةٍ" ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! ادْهَبْ فَنَادِ فِي النَّاسِ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ" قَالَ فَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ: "أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ".

٤٨- باب غلط تحريم الغلول وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون

وفيه حديث أبي هريرة من نحو معناه. الشرح: في الإسناد أبو زميل، بضم الزاي وتخفيف الميم المفتوحة، وتقدم. وقوله: "لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ" هو بالحاء المعجمة وآخره راء، فهكذا وقع في مسلم، وهو الصواب، وذكر القاضي عياض رحمه الله أن أكثر رواية "الْمُوطَأُ" رواه هكذا، وأنه الصواب، قال: ورواه بعضهم حُتَيْنَ بالحاء المهملة والنون، والله أعلم. وقوله ﷺ: "كَلَّا" زَجْرٌ وَرَدُّ لِمَوْضِعٍ فِي هَذَا الرَّجُلِ أَنَّهُ شَهِيدٌ عَمَّا كُفِّرَ بِهِ بِالْجَنَّةِ أَوْ وَهَلْهُ، بَلْ هُوَ فِي النَّارِ بِسَبَبِ غُلُولِهِ.

ضبط الأسماء: وقوله: "ثَوْرٌ نَزَّ رَيْبُ الدَّبِي" هو هنا بكسر الدال وإسكان الياء، هكذا هو في أكثر الأصول الموجودة ببلادنا، وفي بعضها الدُّلُوبِيُّ بضم الدال وبالهمزة بعدها التي تكتب صورقاً وأو. وذكر القاضي عياض رحمه الله أنه ضبطه هنا عن أبي بَحْرٍ "دُولِي" بضم الدال وبواو ساكنة، قال: وضبطناه عن غيره بكسر الدال وإسكان الياء، قال: وكذا ذكره مالك في "الموطأ" والبخاري في "التاريخ" وغيرهما.

فتى: وقد ذكر أبو عبيد الغسَّاني أن ثوراً هذا من رَهطِ أَبِي الْأَسْوَدِ، فعلى هذا يكون فيه اختلاف الذي قدمناه قريباً في أبي الأسود. وقوله: "عَمَّ سَائِدُ أَبِي الْغُبَّتِ مَوْثُ ابْنِ مَطْلُحٍ" هذا صحيح، وفيه التصريح بأن أبا الغيث هذا يسمى سائداً. وأما قول أبي عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ "الشميد" لا يوقف على اسمه صحيحاً، فليس بمعارضٍ لهذا الإتيان الصحيح، واسم ابن مطيع عبد الله بن مطيع بن الأسود القرشي، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةِ غَلِيٍّ أَوْ عَبَاءَةٍ" أما البُرْدَةُ بضم الباء فكساء مُحْطَطٌ وهي السَّمْلَةُ وَالشَّمْرَةُ، وقال أبو عُبَيْدٍ: هُوَ كِبَاءٌ أَسْوَدٌ فِيهِ صَوْرٌ وَجَعَهَا بُرْدٌ، بفتح الباء. وأما الْعَبَاءَةُ فمعروفة وهي ممدودة، ويقال فيها أيضاً: عَبَايَةُ بِلَاءٍ فَالْهَ ابْنُ السَّكَيْتِ وَغَيْرُهُ. وقوله ﷺ: فِي "بُرْدَةٍ" أي: من أجلها وبسببها. وأما -

٣١٠ - (٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدِّيلِيِّ، عَنْ سَالِمِ أَبِي الْغَيْثِ، مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَهَذَا حَدِيثُهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ - عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْنَا، فَلَمْ نَعْتَمِ ذَهَبًا وَلَا وَرَقًا، غَنِمْنَا الْمَتَاعَ وَالطَّعَامَ وَالنِّيَابَ، ثُمَّ انْطَلَقْنَا إِلَى الْوَادِي، وَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدٌ لَهُ، وَهَبَهُ لَهُ رَجُلٌ مِنْ حُذَامٍ، يُدْعَى رِفَاعَةَ بْنُ زَيْدٍ مِنْ بَنِي الضُّبَيْبِ، فَلَمَّا نَزَلْنَا الْوَادِي قَامَ عَبْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحُلُّ رَحْلَهُ فَرُمِيَ بِسَهْمٍ، فَكَانَ فِيهِ حَتْفُهُ، فَقُلْنَا: هَبْنَا لَهُ الشَّهَادَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَلَّا، وَالَّذِي تَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! إِنَّ الشَّمْلَةَ لَتَلْتَهَبَ عَلَيْهِ نَارًا، أَخَذَهَا مِنَ الْعَنَائِمِ يَوْمَ خَيْبَرَ، لَمْ تُصْبِحْهَا الْمَقَاسِمُ" قَالَ: فَفَرَعَ النَّاسُ، فَجَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِ أَوْ شِرَاكَيْنِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَصَبْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بِشْرَاكِ مِنْ نَارٍ أَوْ شِرَاكَيْنِ مِنْ نَارٍ".

= الغلول فقال أبو عبيد: هو الخيانة في الغنمة خاصة، وقال غيره: هي الخيانة في كل شيء، ويقال منه: غُلَّ يَغْلُ بضم الغين. وقوله: "رجلٌ من بني الضُّبَيْبِ" هو بضم الضاد المعجمة وبعدها باء موحدة مفتوحة ثم ياء مشاة من تحت ساكنة ثم باء موحدة.

قوله: "يَحُلُّ رَحْلَهُ" هو بإخاء المهمل، وهو مركب الرجل على البعير. وقوله: "فكان فيه حَتْفُهُ" هو بفتح الحاء المهملة وإسكان المثناة فوق أي: موته، وجمعه: حَتُوفٌ، ومات حَتْفًا أَنْفَهُ أي من غير قتل ولا ضرب. قوله: "فجاء رجلٌ بِشِرَاكِ أَوْ شِرَاكَيْنِ" فقال: يا رسول الله أصبت يوم خيبر "كذا هو في الأصول وهو صحيح، وفيه حذف المفعول أي أصبت هذا، والشِّرَاكِ بكسر الشين المعجمة، وهو السير المعروف الذي يكون في النعل على ظهر القدم، قال القاضي عياض رحمه الله: قول النبي ﷺ "إِنَّ الشَّمْلَةَ لَتَلْتَهَبَ عَلَيْهِ نَارًا"، وقوله ﷺ: "شِرَاكِ أَوْ شِرَاكَيْنِ مِنْ نَارٍ" تنبيه على المعاقبة عليهما، وقد تكون المعاقبة بهما أنفسهما، فيعذب بهما وهما من نار، وقد يكون ذلك على أحدهما سبب لعذاب النار، والله أعلم.

وأما قوله: "ومع النبي ﷺ عَبْدٌ لَهُ" فاسمه مدغم، يكسر الخيم وإسكان الدال وفتح العين انهمتين، كذا جاء مصرحاً به في الموطأ في هذا الحديث بعينه، قال القاضي عياض رحمه الله: وقيل: إنه غير مدغم، قال: وورد في حديث مثل هذا اسمه كركرة، ذكره البخاري، هذا كلام القاضي، وكركرة بفتح الكاف الأولى وكسرهما، وأما الثانية فمكسورة فيهما، والله أعلم.

-فقد الحديث: وأما أحكام الحديثين، فمنها غلط تحریم القُلُول، ومنها أنه لا فرق بين قليله وكثيره حتى الشُّرَاك، ومنها أن القُلُول يمنع من إطلاق اسم الشهادة على من غُلَّ إذا قُتِلَ، وسيأتي بسط هذا -إن شاء الله تعالى-.

ومنها: أنه لا يدخل الجنة أحد ممن مات على الكفر، وهذا بإجماع المسلمين. ومنها: جواز الحلف بالله تعالى من غير ضرورة؛ لقوله ﷺ: "والذي نفس محمد بيده". ومنها: أن من غُلَّ شيئاً من الغنيمة يجب عليه ردُّه، وأنه إذا رده يقبل منه ولا يحرق متاعه، سواء رده أو لم يرده، فإنه ﷺ لم يحرق متاع صاحب الثملة وصاحب الشُّرَاك، ولو كان واجباً لقعه؛ ولو فعله لنقل. وأما الحديث: "مَنْ غُلَّ فَأَحْرَقُوا مَتَاعَهُ وَاضْرِبُوهُ" وفي رواية: "واضْرِبُوا عُنُقَهُ" فضعيف بين ابن عُبَيْدِ اللَّهِ وغيره ضعفه. قال الطحاوي رحمه الله: ولو كان صحيحاً لكان منسوخاً، ويكون هذا حين كانت العقوبات في الأموال، والله أعلم.

[٤٩ - باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر]

٣١١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَمِيْعًا، عَنْ سُلَيْمَانَ - قَالَ: أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ - : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ : أَنَّ الطُّفَيْلَ بْنَ عَمْرٍو الدُّوسِيَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي حِصْنٍ حَصِينٍ وَمَنْعَةٍ؟ - قَالَ حِصْنٌ كَانَ لِدُوسٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ - فَأَبَى ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، لِلَّذِي ذَخَرَ اللَّهُ لِلْأَنْصَارِ، فَلَمَّا هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ، هَاجَرَ إِلَيْهِ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، وَهَاجَرَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ، فَمَرَضَ، فَجَرَعَ، فَأَخَذَ مَشَاقِصَ لَهُ، فَقَطَعَ بِهَا بَرَاجِمَهُ، فَشَخِبَتْ يَدَاهُ حَتَّى مَاتَ، فَرَأَاهُ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فِي مَنَامِهِ، فَرَأَاهُ وَهَيْئَتُهُ حَسَنَةً، وَرَأَاهُ مُغَطًيًا يَدَيْهِ. فَقَالَ لَهُ: مَا صَنَعَ بِكَ رَبُّكَ؟ فَقَالَ: غَفَرَ لِي بِهَاجِرَتِي إِلَى نَبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ مُغَطًيًا يَدَيْكَ؟ قَالَ: قِيلَ لِي: لَنْ تُصْلِحَ مِنْكَ مَا أَفْسَدْتَ، فَقَصَّهَا الطُّفَيْلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ! وَلِيَدَيْهِ فَاغْفِرْ".

[٤٩ - باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر]

شرح الغريب: قوله: "فاجتووا المدينة" هو بضم الواو الثانية، ضمير جمع، وهو ضمير يعود على الطُّفَيْلِ والرجل المذكور ومن يتعلّق بهما، ومعناه كرهوا المقام بها لضجر ونوع من سقم. قال أبو عبيدٍ والجوهريُّ وغيرهما: اجْتَوَيْتَ الْبَلَدَ إِذَا كَرِهْتَ الْمَقَامَ بِهِ، وَإِنْ كُنْتَ فِي نِعْمَةٍ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَأَصْلُهُ مِنَ الْجَوَى وَهُوَ دَاءٌ يَصِيبُ الْجَوْفَ، وَقَوْلُهُ: "فَأَخَذَ مَشَاقِصَ" هِيَ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَبِالشَّيْنِ الْمَعْمَةِ وَبِالْقَافِ وَالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ، وَهِيَ جَمْعُ مَشَقَصٍ، يَكْسُرُ الْمِيمَ وَفَتْحَ الْقَافَ، قَالَ الْخَلِيلُ وَابْنُ فَارِسٍ وَغَيْرُهُمَا: هُوَ سَهْمٌ فِيهِ نَصْلٌ عَرِيضٌ، وَقَالَ آخَرُونَ: سَهْمٌ طَوِيلٌ لَيْسَ بِالْعَرِيضِ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْمَشَقَصُ مَا طَالَ وَعَرِضَ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ هُنَا، لِقَوْلِهِ: "قَطَعَ بِهَا بَرَاغِمَهُ"، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْعَرِيضِ. وَأَمَّا "الْبَرَاغِمُ" بَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَبِالْجِيمِ، فَهِيَ مَقَاصِلُ الْأَصَابِعِ وَاحِدُهَا بُرْجَمَةٌ. وَقَوْلُهُ: "فَشَخِبَتْ يَدَاهُ" هُوَ بَفَتْحِ الشَّيْنِ وَالْخَاءِ الْمَعْمَتَيْنِ أَي: سَالَ دَمُهُمَا، وَقِيلَ: سَالَ بِقُوَّةٍ، وَقَوْلُهُ: هَلْ لَكَ فِي حِصْنٍ حَصِينٍ وَمَنْعَةٍ؟ هِيَ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَبِفَتْحِ النُّونِ وَاسْكَانِهَا، لَفْتَانِ ذَكَرَهُمَا ابْنُ السَّكَيْتِ وَالْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَالْفَتْحُ أَنْفَحَ، وَهِيَ الْعِزُّ وَالِامْتِنَاعُ عَنْ يَرِيدِهِ، وَقِيلَ: الْمَنْعَةُ جَمْعُ مَانِعٍ كَقَالِمٍ وَظُلْمَةٍ أَي: جَمَاعَةٌ يَمْنَعُونَكَ عَنْ بَقْصَدِكَ بِمَكْرِهِ.

فقهاء الحديث: أما أحكام الحديث، ففيه حجة لقاعدة عظيمة لأهل السنة أن من قتل نفسه، أو ارتكب مَعْصِيَةً غيرها ومات من غير توبة، فليس بكافر، ولا يقطع له بالنار، بل هو في حكم المشيئة، وقد تقدّم بيان القاعدة وتقريرها، وهذا الحديث شرح للأحاديث التي قبله أمّوهم ظاهرها تخييد قاتل النفس وغيره من أصحاب الكيثر في النار. وفيه إثبات عقوبة بعض أصحاب المَعْاصِي، فإن هذا عوقب في يديه ففيه ردٌّ على المُرْجِفَةِ القائلين بأن المعاصي لا تضر، والله أعلم.

[٥٠- باب في الريح التي تكون في قرب القيامة تقبض من في قلبه شيء من الإيمان]

٣١٢- (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَأَبُو عُلْقَمَةَ الْفَرَوِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ رِيحاً مِنَ الْيَمَنِ، أَلْتَيْنَ مِنَ الْحَرِيرِ، فَلَا تَدْعُ أَحداً فِي قَلْبِهِ - قَالَ أَبُو عُلْقَمَةَ: مِنْ ثِقَالِ حَبَّةٍ، وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: مِنْ ثِقَالِ ذَرَّةٍ - مِنْ إِيْمَانٍ إِلَّا قَبَضَتْهُ".

٥٠- باب في الريح التي تكون في قرب القيامة تقبض من في قلبه شيء من الإيمان

فيه قوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبْعَثُ رِيحاً مِنَ الْيَمَنِ أَلْتَيْنَ مِنَ الْحَرِيرِ، فَلَا تَدْعُ أَحداً فِي قَلْبِهِ مِنْ ثِقَالِ حَبَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ إِلَّا قَبَضَتْهُ".

ضبط الأسماء: أما إسناده: ففيه أحمد بن عبيد، بإسكان الباء، وأبو علقمة الفَرَوِيُّ، يفتح الفاء وإسكان الراء واسمه عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي فروة المدني مولى آل عثمان بن عفان ؓ.

وأما معنى الحديث: فقد جاءت في هذا النوع أحاديث، منها: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يَقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللَّهُ اللَّهُ". ومنها: "لَا تَقُومُ عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ اللَّهُ اللَّهُ". ومنها: "لَا تَقُومُ إِلَّا عَلَى شَرَارِ الْخَلْقِ". وهذه كلها وما في معناها على ظاهرها. وأما الحديث الآخر: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ" فليس مخالفاً لهذه الأحاديث؛ لأن معنى هذا أنهم لا يزالون على الحق حتى تقبضهم هذه الريح اللينة قرب القيامة، وعند تظاهر أشراطها، فأطلق في هذا الحديث بقاءهم إلى قيام الساعة على أشراطها، ودونها المتناهي في القرب، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "مِنْ ثِقَالِ حَبَّةٍ"، أو: "مِنْ ثِقَالِ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ" ففيه بيان للمذهب الصحيح أن الإيمان يزيد وينقص.

وأما قوله ﷺ: "رِيحاً أَلْتَيْنَ مِنَ الْيَمَنِ" ففيه - والله أعلم - إشارة إلى الرفق بهم والإكرام لهم، والله أعلم.

التوفيق بين الروايتين: وجاء في هذا الحديث: "يَبْعَثُ اللَّهُ تَعَالَى رِيحاً مِنَ الْيَمَنِ" وفي حديث آخر ذكره مسلم في آخر الكتاب عقب أحاديث الدجال: "رِيحاً مِنْ قِتْلِ الشَّامِ" ويحاج عن هذا وجهين، أحدهما: يحتمل أنهما ريحان شامية وشمالية، ويحتمل أن مبدأها من أحد الإقليمين، ثم تصل الآخر وتنتشر عنده، والله أعلم.

[٥١- باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن]

٣١٣- (١) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَفُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَافِظٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فِتْنًا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِناً وَيُمْسِي كَافِراً، أَوْ يُصْبِحُ مُؤْمِناً وَيُصْبِحُ كَافِراً، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا".

٥١- باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن

فيه قوله ﷺ: "بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فِتْنًا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِناً وَيُمْسِي كَافِراً، أَوْ يُصْبِحُ مُؤْمِناً وَيُصْبِحُ كَافِراً، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا".
 فقه الحديث: معنى الحديث: الحث على المبادرة إلى الأعمال الصالحة قبل تعذرها، والاشتغال عنها بما يحدث من الفتن الشاغلة المتكاثرة المتراكمة كتراكم ظلام الليل المظلم لا القمر، ووصف ﷺ نوعاً من شدائد تلك الفتن، وهو أنه يمسى مؤمناً ثم يصبح كافراً أو عكسه، شك الراوي، وهذا لعظم الفتن، يتقلب الإنسان في اليوم الواحد هذا الانقلاب، والله أعلم.

[٥٢- باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله]

٣١٤- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ (الحجرات: ٢) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. جَلَسَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ فِي بَيْتِهِ وَقَالَ: أَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَاحْتَسِبَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فَقَالَ: "يَا أَبَا عَمْرٍو! مَا شَأْنُ ثَابِتٍ؟ أَشَتَكِي؟" قَالَ سَعْدُ: إِنَّهُ لِحَارِي، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ بِشَكْوَى، قَالَ: فَأَنَّهُ سَعْدٌ قَدْ كَرَّ لَهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ ثَابِتٌ: أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي مِنْ أَرْفَعِكُمْ صَوْتًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بَلَى هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ".

٣١٥- (٢) وَحَدَّثَنَا قَطُنُ بْنُ مُسَيَّرٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بْنُ شَمَّاسٍ خَطِيبَ الْأَنْصَارِ، فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، يَنْحَوِرُ حَدِيثِ حَمَّادٍ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ.

[٥٢- باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله]

فيه قصة ثابت بن قيس بن الشَّامِاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وخوفه حين نزلت ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ (الحجرات: ٢) الْآيَةَ، وَكَانَ ثَابِتٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَهْرَ الصَّوْتِ، وَكَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ، وَكَانَ خَطِيبَ الْأَنْصَارِ، وَلِذَلِكَ اشْتَدَّ حَذَرُهُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَنْفَعَةٌ عَظِيمَةٌ لِثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْلَمَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَفِيهِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْعَامِّ وَكَبِيرِ الْقَوْمِ أَنْ يَتَفَقَدَ أَصْحَابَهُ، وَيَسْأَلَ عَمَّنْ غَابَ مِنْهُمْ. وَقَوْلُ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَدَّثَنَا قَطُنُ بْنُ مُسَيَّرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ "فِيهِ لَطِيفَةٌ، وَهُوَ أَنَّهُ إِسْنَادُ كُلِّهِ بِصَرِيحٍ.

ضَبَطَ الْأَسْمَاءَ: وَقَطُنٌ، يَفْتَحُ الْقَافَ وَالطَّاءَ الْمُهْمَلَةَ وَالنُّونَ، وَتُسَوِّرُ، بَنُوْنَ مَضْمُومَةٌ ثُمَّ سَيْنٌ مَهْمَلَةٌ مُفْتُوحَةٌ ثُمَّ مِثْلُهَا مِنْ تَحْتِ سَاكِنَةٍ ثُمَّ رَاءٌ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّحِيحِينَ مُسَيَّرٌ غَيْرُهُ، وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي الْفُصُولِ الْمَذْكُورَةِ فِي مُقَدِّمَةِ هَذَا الشَّرْحِ إِنْكَارَ مَنْ أَنْكَرَ عَنِ مُسْلِمٍ رَوَايَتَهُ عَنْهُ وَجَوَابَهُ.

وَفِي الْإِسْنَادِ الْآخِرِ حَبَّانٌ، هُوَ يَفْتَحُ الْحَاءَ الْمُهْمَلَةَ وَالْبَاءَ الْمُوَحَّدَةَ وَهُوَ ابْنُ جَلَالٍ، وَكُلُّ هَذَا الْإِسْنَادُ أَيْضًا بِصَرِيحٍ.

٣١٦- (٣) وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ (الحجرات: ٢) وَلَمْ يَذْكُرْ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي الْحَدِيثِ.

٣١٧- (٤) وَحَدَّثَنَا هُرَيْثُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْأَسَدِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ وَلَمْ يَذْكُرْ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، وَزَادَ: فَكُنَّا نَرَاهُ يَمْشِي بَيْنَ أَظْهُرِنَا رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

«إلا أحمد بن سعيد الدارمي في أوله، فإنه نيسابوري».

وقول مسلم: "حدثنا هُرَيْثُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ" هذا الإسناد أيضاً كله بصريون حقيقة، وهُرَيْثُ، بضم الهاء وفتح الراء وإسكان الياء.

وقوله: "فكنا نراه يَمْشِي بَيْنَ أَظْهُرِنَا رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ" هكذا هو في بعض الأصول "رجلاً"، وفي بعضها "رجل" وهو الأكثر، وكلاهما صحيح، الأول على البدل من الهاء في "نراه"، والثاني على الاستئناف.

[٥٣- باب هل يؤخذ بأعمال الجاهلية؟]

- ٣١٨- (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتُؤَاخَذُ بِمَا عَمِلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: "أَمَّا مَنْ أَحْسَنَ مِنْكُمْ فِي الْإِسْلَامِ فَلَا يُؤَاخَذُ بِهَا، وَمَنْ أَسَاءَ أُخِذَ بِعَمَلِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ".
- ٣١٩- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَوَكَيْعٌ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتُؤَاخَذُ بِمَا عَمِلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: "مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ * لَمْ يُؤَاخَذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أُخِذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ".
- ٣٢٠- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٥٣- باب هل يؤخذ بأعمال الجاهلية؟

هذه الأسانيد الثلاثة كلهم كوفيون، وهذا من أطراف التفاسل لكونها أسانيد متلاصقة مسلسلة بالكوفيين، وعبد الله هو ابن مسعود، ومنحطب يكسر الميم.

مفهوم من أحسن في الإسلام: وأما معنى الحديث فالصحيح فيه ما قاله جماعة من المحققين: أن المراد بالإحسان هنا الدخول في الإسلام بالظاهر والباطن جميعاً، وأن يكون مسلماً حقيقياً، فهذا يغفر له ما سَلَفَ في الكفر بنص القرآن العزيز، والحديث الصحيح: "الإسلام يهدم ما قبله" وبإجماع المسلمين، والمراد بالإساءة عدم الدخول في الإسلام بقلبه، بل يكون متقاداً في الظاهر مظهراً للشهادتين غير معتقد للإسلام بقلبه، فهذا منافق باقٍ على كفره بإجماع المسلمين، فيؤخذ بما عمل في الجاهلية قبل إظهار صورة الإسلام، وبما عمل بعد إظهارها؛ لأنه مستمرٌّ على كفره، وهذا معروف في استعمال الشرع، يقولون: حسن إسلام فلان إذا دخل فيه حقيقة بالإخلاص، وساء إسلامه أو لم يحسن إسلامه إذا لم يكن كذلك، والله أعلم.

*قوله: "من أحسن في الإسلام": ليس المراد من أحسن في حالة الإسلام، وأساء في حالة الإسلام بصالح الأعمال وغيرها، بل من أحسن في نفسه فعل الإسلام بأن أسلم كما ينبغي، وهو أن يكون إسلامه على وفاق القلب، وكذا أساء في نفس فعل الإسلام بأن كان إسلامه على خلاف ما في القلب، والله تعالى أعلم.

[٥٤ - باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الحج والهجرة]

٣٢١- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - : حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ - يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ - قَالَ : أَخْبَرَنَا حَبِيبَةُ بْنُ شَرِيحٍ قَالَ : حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ شِمَاسَةَ الْمَهْرِيِّ قَالَ : حَضَرْنَا عَمْرَوُ بْنُ الْعَاصِ وَهُوَ فِي سَبَاقَةِ الْمَوْتِ، فَكَئِيَ طَوِيلًا وَحَوْلَ وَجْهَهُ إِلَى الْجِدَارِ، فَجَعَلَ ابْنُهُ يَقُولُ : يَا أَبَتَاهُ! أَمَا بَشَرَكُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا؟ أَمَا بَشَرَكُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا؟ قَالَ فَأَقْبَلَ يُوَحِّهِ فَقَالَ : إِنَّ أَفْضَلَ مَا نُعِدُّ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ كُنْتُ عَلَى أَطْبَاقٍ ثَلَاثَ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَمَا أَحَدٌ أَشَدَّ بُغْضًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنِّي، وَلَا أَحَبَّ إِلَيَّ * أَنْ أَكُونَ قَدْ اسْتَمَكَنْتُ مِنْهُ فَقَتَلْتُهُ مِنْهُ فَلَوْ مِتَّ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ لَكُنْتُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ،

٥٤ - باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الحج والهجرة

فيه حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه وقصة وفاته، وفيه حديث ابن عباس رضي الله في سبب نزول قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ وقوله تعالى: ﴿بِعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ فلما حديث عمرو فتكلم في إسناده ومنته، ثم نعود إلى حديث ابن عباس رضي الله.

ضبط الأسماء: أما إسناده ففيه محمد بن مثنى العنزى، بفتح العين والنون، وأبو معن الرقاشي، بفتح الراء وتخفيف القاف اسمه زيد بن يزيد، وأبو عاصم هو النبل واسمه الضحاك بن غلد، وابن شماسه المهري، وشماسه بالشين المعجمة في أوله يفتحها وضمها، ذكرهما صاحب "المطالع"، والميم مخففة وآخره سين مهلمة ثم هاء، واسمه عبد الرحمن بن شماسه بن ذئب أبو عمرو، وقيل: أبو عبد الله، والمهري بفتح الميم وإسكان الهاء وبالراء.

شرح الغريب: وأما ألفاظ منته فقوله: "في سباق الموت" هو بكسر السين أي: حال حضور الموت. وقوله: "أفضل ما نعد" هو بضم النون. وقوله: "كنت على أطباق ثلاث" أي على أحوال، قال الله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ (الانشقاق: ١٩) فلهذا أنت ثلاثاً إرادة لمعنى أطباق. قوله ﷺ: "تشرط بنماداً" هكذا ضبطناه "بنماداً" بإثبات الياء، فيجوز أن تكون زائدة للتوكيد كما في نظائرها، ويجوز أن تكون دخلت على معنى تشرط، -

"قوله: "ولا أحب إلى": عطف على أشد بغضاً، وكلمة "من" تفضيلية مقدرة أي: منه، وقد وجدت في بعض النسخ أي: ولا أحد أحب إلى قتلته منه، أي: من النبي ﷺ.

فَلَمَّا جَعَلَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ فِي قَلْبِي أَثَبْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: ابْسُطْ يَمِينَكَ فَلَا بَايِعُكَ، فَبَسَطَ يَمِينَهُ، قَالَ فَقَبَضْتُ يَدِي، قَالَ: "مَا لَكَ يَا عَمْرُو؟" قَالَ: قُلْتُ: أَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِطَ، قَالَ: "تَشْتَرِطُ بِمَاذَا؟" قُلْتُ: أَنْ يُغْفَرَ لِي. قَالَ: "أَمَّا عَلِمْتَ يَا عَمْرُو أَنْ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ؟ وَأَنْ الْهِجْرَةَ تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا؟ وَأَنْ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ؟ وَمَا كَانَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَجَلَ فِي عَيْنِي مِنْهُ، وَمَا كُنْتُ أَطِيقُ أَنْ أَمْلَأَ عَيْنِي مِنْهُ إِجْلَالًا لَهُ، وَلَوْ سَأَلْتُ أَنْ أَصِفَهُ مَا أَطَقْتُ، لِأَنِّي لَمْ أَكُنْ أَمْلَأُ عَيْنِي مِنْهُ، وَلَوْ مِتُّ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ لَرَجَعْتُ أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْحَنَّةِ، ثُمَّ وَلَيْنَا أَشْيَاءُ مَا أَدْرِي مَا حَالِي فِيهَا، فَإِذَا أَنَا مِتُّ، فَلَا تُصَحِّبُنِي نَائِحَةٌ وَلَا نَارٌ فَإِذَا دَفَنْتُمُونِي فَسْتُوا عَلَيَّ التُّرَابَ سَنًا، ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ حُرُورٌ وَيُقَسَّمُ لَحْمُهَا حَتَّى اسْتَأْنَسَ بِكُمْ، وَأَنْظُرْ مَاذَا أَرَايَ بِهِ رَسُولَ رَبِّي.

- وهو تحتاط أي تحتاط بماذا. وقوله ﷺ: "الإسلام يهدم ما كان قبله" أي يسقطه ويمحو أثره. قوله: "وما كنت أطيق أن أملأ عيني" هو بتشديد الياء من عيني على التثنية. قوله: "إِذَا دَفَنْتُمُونِي فَسْتُوا عَلَيَّ التُّرَابَ سَنًا" ضبطناه بالسين المهملة وبالمعجمة، وكذا قال القاضي: إنه بالمعجمة والمهمل، قال: وهو الصَّبُّ، وقيل: بالمهملة الصب في سهولة وبالمعجمة التفريق. وقوله: "قَدْرَ مَا تُنْحَرُ حُرُورٌ" هي بفتح الجيم وهي من الإبل.

فقه الحديث: أما أحكامه، ففيه عظم موقع الإسلام وافحرة والخج، وأن كل واحد منها يهدم ما كان قبله من المعاصي، وفيه استحباب تنبيه المحتضر على إحسان ظنه بالله سبحانه وتعالى، وذكر آيات الرجاء، وأحاديث العفو عنده، وتشير به بما أعدّه الله تعالى للمسلمين، وذكر حسن أعماله عنده ليحسن ظنه بالله تعالى ويموت عليه، وهذا الأدب مستحب بالاتفاق، وموضع الدلالة له من هذا الحديث قول ابن عمر لأبيه: أما يترك رسول الله ﷺ بكداً، وفيه ما كانت الصحابة رُحِمَ عليه من توقير رسول الله ﷺ وإجلاله.

وفي قوله "فَلَا تُصَحِّبُنِي نَائِحَةٌ وَلَا نَارٌ" امتثال لنهي النبي ﷺ عن ذلك، وقد كره العلماء ذلك، فأما النايحة فحرام. وأما ألباع الميت بالنار فمكروه للحديث، ثم قيل: سبب الكراهة كونه من شعار الجاهلية، وقال ابن حبيب المالكي: كره تغاولاً بالنار. وفي قوله: "فَسْتُوا عَلَيَّ التُّرَابَ" استحباب صب التراب في القبر، وأنه لا يقعد على القبر، بخلاف ما يُعْمَلُ في بعض البلاد.

فوائد الحديث: وقوله: "ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ حُرُورٌ وَيُقَسَّمُ لَحْمُهَا حَتَّى اسْتَأْنَسَ بِكُمْ وَأَنْظُرْ مَاذَا أَرَايَ بِهِ رَسُولَ رَبِّي"، فيه فوائد منها: إثبات فتنه القبر وسؤال الملكين، وهو مذهب أهل الحق.

٣٢٢- (٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ - وَاللَّفْظُ لِإِبْرَاهِيمَ - قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ - عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الشَّرِكِ قَتَلُوا فَأَكْثَرُوا، وَزَنُوا فَأَكْثَرُوا، ثُمَّ أَتَوْا مُحَمَّدًا ﷺ فَقَالُوا: إِنَّ الَّذِي نَقُولُ وَنَدْعُو لِحَسَنٍ، وَلَوْ نُخْبِرُكَ أَنَّ لِمَا عَمِلْنَا كَفَّارَةً، فَتَزَلْ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ (الفرقان: ٦٨) وَتَزَلْ: ﴿يَتَعَبَّدُونَ الَّذِينَ اسْتَرْفَوْا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ (الزمر: ٥٣)

-ومنها: استحباب المكث عند القبر بعد الدفن لحظة نحو ما ذكره لما ذكر، وفيه أن الميت يسمع حيث من حول القبر،* وقد يُستدل به لجواز قسمة اللحم المشترك، ونحوه من الأشياء الرطبة كالعنب، وفي هذا خلاف لأصحابنا معروف، قالوا: إن قلنا بأحد القولين أن القسمة تميز حتى ليست يبيع جازء، وإن قلنا: يبيع، فوجهان: أصحهما لا يجوز للجهل بمثاله في حال الكمال فيؤدي إلى الرِّبَا.

والثاني: يجوز لتساويهما في الحال، فإذا قلنا: لا يجوز فطريقها أن يجعل اللحم وشبهه قسمين، ثم يبيع أحدهما صاحبه نصيبه من أحد القسمين بدرهم مثلاً، ثم يبيع الآخر نصيبه من القسم الآخر لصاحبه بذلك الدرهم الذي له عليه، فيحصل لكل واحد منهما قسم بكمائه، ولها طرق غير هذا، لا حاجة إلى الإطالة بها هنا، والله أعلم.

وأما حديث ابن عباس ؓ، فمراد مسلم بكه منه أن القرآن العزيز جاء بما جاءت به السنة من كون الإسلام يهدم ما قبله، وقوله فيه: 'ولو تخبرنا بأن ما عملنا كفارة، فنزل' ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ الآية فيه محذوف وهو جواب لو، أي لو تخبرنا لأسلمنا، وحذفها كثير في القرآن العزيز وكلام العرب كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ﴾ (الأنعام: ٩٣) وأشابهه. وأما قوله تعالى: ﴿يَلْقَى أَثَامًا﴾ فقول: معناه: عقوبة، وقيل: هو واد في جهنم، وقيل: بئر فيها، وقيل: جزاء إله.

*قال في فتح الملهم: قال الشارح: فيه أن الميت يسمع حيث من حول القبر إلخ قلت: لا أدري من أين فهم سماع الموتى، و أي لفظ فيه يدل على السماع، والاستئناس لا يستلزم سماع صوته، فإنه قد يحصل بمجرد تصور حضوره عنده. (فتح الملهم: ١٨١/٢)

[٥٥- باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده]

٣٢٣- (١) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الرُّبَيْعِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، هَلْ لِي فِيهَا مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَسَلَّمْتَ عَلَى مَا أَسَلَّمْتَ مِنْ خَيْرٍ." وَالتَّحَنَّنُ: التَّعَبُّدُ.

٥٥- باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده

فيه: حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ: أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ هَلْ لِي فِيهَا مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَسَلَّمْتَ عَلَى مَا أَسَلَّمْتَ مِنْ خَيْرٍ. شرح الغريب: أما التَّحَنَّنُ فهو التَّعَبُّدُ كما فسرده في الحديث، وفسره في الرواية الأخرى بالتَّبَرُّر، وهو فعل التبر، وهو الطاعة، قال أهل اللغة: أصل التَّحَنَّنُ أَنْ يَفْعَلَ فَعْلًا يَخْرُجُ بِهِ مِنَ الْجَنْبِ، وَهُوَ الْإِثْمُ، وَكَذَا نَأْتُمُ وَنَخْرُجُ وَنَحْنُدُ، أَي فَعَلَ فَعْلًا يَخْرُجُ بِهِ عَنِ الْإِثْمِ وَالْخَرَجِ وَالْخُجُودِ.

أقوال العلماء في تأويل هذا الحديث: وأما قوله ﷺ: "أَسَلَّمْتَ عَلَى مَا أَسَلَّمْتَ مِنْ خَيْرٍ" فاختلف في معناه: فقال الإمام أبو عبد الله المازري رحمه الله: ظاهره خلاف ما تقتضيه الأصول: لأن الكافر لا يصح منه التقرب فلا يثاب على طاعته، ويصح أن يكون مضيقاً غير متقرب كتظيره في الإيمان، فإنه مطيع فيه من حيث كان موافقاً للأمر، والطاعة عندنا موافقة الأمر، ولكنه لا يكون متقرباً: لأن من شرط المتقرب أن يكون عارفاً بالمتقرب إليه، وهو في حين نظره لم يحصل له العلم بالله تعالى بعد، فإذا تقرر هذا عَنِمَ أَنْ الْحَدِيثَ مُتَأَوَّلٌ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ وَجْهًا: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ اكْتَسَبَ طِبَاعًا جَمِيلَةً، وَأَنْتَ تَتَفَعَّلُ بِتِلْكَ الطَّبَاعِ فِي الْإِسْلَامِ، وَتَكُونُ تِلْكَ الْعَادَةُ عَمِيدًا لَكَ وَمَعُونَةً عَلَى فَعْلِ الْخَيْرِ، وَالثَّانِي: مَعْنَاهُ اكْتَسَبَ بِذَلِكَ شَاءَ جَمِيلًا فَهُوَ بَاقٍ عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ لَا يَبْعَدُ أَنْ يَزَادَ فِي حَسَنَاتِهِ الَّتِي يَقْعُنُهَا فِي الْإِسْلَامِ وَيَكْثُرُ أَجْرُهُ لِمَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْجَمِيلَةِ، وَقَدْ قَالُوا فِي الْكَافِرِ إِذَا كَانَ يَفْعَلُ الْخَيْرَ: فَإِنَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُ بِهِ، فَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَزَادَ هَذَا فِي الْأَجُورِ، هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْمَازَرِيِّ رحمه الله.

قال القاضي عياض رحمه الله: وقيل: معناه بركة ما سبق لك من خير هداك الله تعالى إلى الإسلام، وأن من ظهر منه خير في أول أمره، فهو دليل على سعادة آخره وحسن عاقبته، هذا كلام القاضي.

وذهب ابن بطال وغيره من المحققين إلى أن الحديث على ظاهره، وأنه إذا أسلم الكافر ومات على الإسلام، يتاب على ما فعله من الخير في حال الكفر، واستدلوا بحديث أبي سعيد الخدري رحمه الله قال: قال رسول الله ﷺ: -

٣٢٤ - (٢) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ: حَدَّثَنِي - يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ حَكِيمَ بْنَ جِرَامٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ: مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ عَتَاةٍ أَوْ صَلَاحٍ رَجِمَ، أَوْ فِيهَا أُخْرُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَسْلَمْتُ عَلَى مَا أَسْلَفْتُ مِنْ خَيْرٍ".

٣٢٥ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جِرَامٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَشْيَاءُ كُنْتُ أَفْعَلُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ. - قَالَ هِشَامُ: يَعْنِي أَتَبَرَّزُ بِهَا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَسْلَمْتُ عَلَى مَا أَسْلَفْتُ لَكَ مِنَ الْخَيْرِ." قُلْتُ: فَوَ اللَّهِ! لَا أَدْعُ شَيْئًا صَنَعْتُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِلَّا فَعَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ مِثْلَهُ.

"إِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ فَحَسَنَ إِسْلَامُهُ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ كُلَّ حَسَنَةٍ زَلَفَهَا، وَعَمَّا عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ زَلَفَهَا، وَكَانَ عَمَلُهُ بَعْدَ الْحَسَنَةِ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضَعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى." ذكره الدارقطني في "غريب حديث مالك"، ورواه عنه من تسع طرق، وثبت فيها كلها أن الكافر إذا حسن إسلامه يكتب له في الإسلام كل حسنة عملها في الشرك.

قال ابن بطال رحمه الله بعد ذكره الحديث: والله تعالى أن يفضل على عباده بما يشاء، لا اعتراض لأحد عليه، قال: وهو كقوله ﷺ لحكيم بن جرام رحمه الله: "أَسْلَمْتُ عَلَى مَا أَسْلَفْتُ مِنْ خَيْرٍ"، والله أعلم.

وأما قول الفقهاء: لا يصح من الكافر عبادة، ولو أسلم لم يعتد بها، فمرادهم أنه لا يعتد له بها في أحكام الدنيا، وليس فيه تعرض لنواب الآخرة، فإن أقدم قائل على التصريح بأنه إذا أسلم لا يُثَابَ عليها في الآخرة، ردُّ قوله بهذه السُّنَّةِ الصحيحة، وقد يعتد ببعض أفعال الكفار في أحكام الدنيا، فقد قال الفقهاء: إذا وجب على الكافر كفارة ظهار أو غيرها فكفر في حال كفره أجزاء ذلك، وإذا أسلم لم تجب عليه إعادتها واختلف أصحاب الشافعي رحمه الله فيما إذا احتب وأغتسل في حال كفره ثم أسلم، هل تجب عليه إعادة الغسل أم لا؟ وبالغ بعض أصحابنا فقال: يصح من كل كافر كل طهارة من غسل ووضوء وتيمم، وإذا أسلم صلى بها، والله أعلم.

وأما ما يتعلق بلفظ الباب فقوله: "أَعْتَقَ مِائَةَ رَقَبَةٍ وَحَمَلَ عَلَى مِائَةِ نَعِيرٍ" معناه: تصدَّق بها. وفيه صالح عن ابن شهاب عن عروة، وهؤلاء ثلاثة تابعيون، روى بعضهم عن بعض، وقد قدَّمنا أمثال ذلك.

٣٢٦ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ أَعْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِائَةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ، ثُمَّ أَعْتَقَ فِي الْإِسْلَامِ مِائَةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

ترجمة حكيم بن حزام رضي الله عنه: وفيه حكيم بن حزام الصحابي رضي الله عنه، ومن مناقبه أنه ولد في الكعبة، قال بعض العلماء: ولا يعرف أحد شاركه في هذا، قال العلماء: ومن طرف أخباره أنه عاش ستين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام، وأسلم عام الفتح، ومات بالمدينة سنة أربع وخمسين، فيكون المراد بالإسلام من حين ظهوره وانتشاره، والله أعلم.

[٥٦- باب صدق الإيمان وإخلاصه]

٣٢٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ (الأنعام: ٨٢) شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: أَيْنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيْسَ هُوَ كَمَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: ﴿يَسَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (لقمان: ١٣)"

٣٢٨- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى - وَهُوَ ابْنُ يُوْنُسَ - ح: وَحَدَّثَنَا مُنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذِهِ الْإِسْنَادِ قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: حَدَّثَنِيهِ أَوَّلًا أَبِي عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ مِنْهُ.

[٥٦- باب صدق الإيمان وإخلاصه]

فيه قول عبد الله بن مسعود ؓ: "لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ (الأنعام: ٨٢) شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: أَيْنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيْسَ هُوَ كَمَا تَظُنُّونَ إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: ﴿يَسَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾" هكذا وقع الحديث هنا في صحيح مسلم، ووقع في صحيح البخاري: لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ، قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيْنَا لَمْ يَظْلِمِ نَفْسَهُ؟ فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (لقمان: ١٣) فهاتان الروايتان إحداهما تبين الأخرى، فيكون لَمَّا شَقَّ عَلَيْهِمُ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (لقمان: ١٣) وأعلم النبي ﷺ أَنَّ الظلم المطلق هناك المراد به هذا المقيد وهو الشرك، فقال لهم النبي ﷺ بعد ذلك: ليس الظلم على إطلاقه وعمومه كما ظننتم، إنما هو الشرك كما قال لقمان لابنه، فالصَّحَابَةُ ؓ حملوا الظلم على عمومه والتبادر إلى الأفهام منه، وهو: وضع الشيء في غير -

*قوله: "إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ" إلخ: فنكتة ظلم للتعظيم، والمراد به الشرك، ولعل المراد بالشرك ههنا مطلق الكفر، والله تعالى أعلم. فإن قلت: كيف يكون اختلاط الإيمان بالكفر؟ قلت: لعله يكون بطريق التفريق بأن يؤمن ظاهراً ويكفر باطناً، أو بطريق الارتداد والتغير من حال إلى حال، فهو يضع كلاً منهما في موضع الآخر أو حوازه، فكانه خلط أحدهما بالآخر، والله تعالى أعلم.

= موضعه، وهو مخالفة الشرع، فشقَّ عليهم، إلى أن أعلمهم النبي ﷺ بالمراد بهذا الظلم. قال الخطَّابي: إنما شقَّ عليهم؛ لأن ظاهر الظلم الافتيات بحقوق الناس، وما ظلموا به أنفسهم من ارتكاب المعاصي، فظنُّوا أن المراد معناه الظاهر، وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه، ومن جعل العبادة لغير الله تعالى فهو أظلم الظالمين، وفي هذا الحديث جمل من العلم، منها: أن المعاصي لا تكون كفرًا، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما ما يتعلق بالإسناد فقول مسنم رحمه: 'حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا عبد الله بن إدريس وأبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله' هذا إسناد رجاله كوفيون كلهم، وحفاظ متفنون في غاية الاجلالة، وفيهم ثلاثة أئمة حنَّ فقهاء فاضليون بعضهم عن بعض: سليمان الأعمش وإبراهيم التيمي، وعلقمة بن قيس. رقل اجتماع مثل هذا الذي اجتمع في هذا الإسناد، والله أعلم.

وفيه: عليُّ بنُ حشَرَم، يفتح الحاء وإسكان الشين المعجمتين وفتح الراء، وقد تقدم بيانه في المقدمة. وفيه: منجَّاب، بكسر الميم وإسكان النون وبالجيم وآخره باء موحدة. وفيه: قال ابن إدريس: حديثه أولاً أبي عن أبان بن ثعلب عن الأعمش ثم سمعته منه. هذا تنبيه منه على علوِّ إسناده هنا فإنه نقص عنه رجالان وسمعه من الأعمش، وقد تقدم مثل هذا في "باب الدين النصيحة". وتقدم الخلاف في صرف "أبان" في مقدمة الكتاب، وأن المختار عند المحققين صرفه. "وتَغَلَّب" بكسر اللام غير مصروف. وفيه: لُقْمَانُ الحَكِيم، واختلف العلماء في نُبوَّته، قال الإمام أبو إسحاق الثعلبي: اتفق العلماء على أنه كان حكيماً ولم يكن نبياً، إلا عكرمة فإنه قال: كان نبياً، وتفرَّد هذا القول. وأما ابن لُقْمَان الذي قال له: "لا تشرك بالله" فقيل: اسمه لُقْمٌ ويقال: مشكُم، والله أعلم.

[٥٧، ٥٨، ٥٩ - باب بيان تجاوز الله تعالى عن حديث النفس]

٣٢٩- (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الضَّرِيرُ، وَأُمِيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ، -وَاللَّفْظُ لِأُمِيَّةَ-
 قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ -وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ- عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْذَرُوا
 مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُهُ يُخَالِسْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى
 كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾ قَالَ: فَاسْتَدْتُ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَوُا
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ بَرَكُوا عَلَى الرُّكْبِ فَقَالُوا: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ! كَلَّفَنَا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا يُطِيقُ:
 الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ وَالْجِهَادَ وَالصَّدَقَةَ، وَقَدْ نَزَلَتْ عَلَيْكَ هَذِهِ الْآيَةُ وَلَا تُطِيقُهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 "أُتْرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ: سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا؟ بَلَى قُولُوا: سَمِعْنَا
 وَأَطَعْنَا غُفْرَانُكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ". قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانُكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ. فَلَمَّا
 اقْتَرَأَهَا الْقَوْمُ ذَلَّتْ بِهَا أَلْسِنَتُهُمْ* أُنْزِلَ اللَّهُ فِي إِثْرِهَا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ
 وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَكُتِبَ: وَرَسُولِهِ لَا تَفْرُقُ بَيْنَ أَخْبَرٍ مِنْ رَسُولِهِ.
 وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانُكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ (البقرة: ٢٨٥)

٥٧، ٥٨، ٥٩ - باب بيان تجاوز الله تعالى عن حديث النفس والخواطر بالقلب

إذا لم تستقر، وبيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق،

وبيان حكم الهم بالحسنة وبالسنة

أما أسانيد الباب ولغاته، ففيه: أُمِيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ، فَبَسْطَامُ يَكْسِرُ الْيَاءَ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَحَكِي صَاحِبُ
 "الْمَطَالَعِ" أَيْضاً فَتَحَهَا، وَالْعَيْشِيُّ بِالتَّحْقِيقِ الْمَعْمُومَةِ، وَقَدْ قَدِّمْتُ ضَبْطَ هَذَا كَلِمَةً مَعَ بَيَانِ الْخِلَافِ فِي صَرْفِ بَسْطَامٍ
 وَفِيهِ، قَوْلُهُ: "عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْذَرُوا
 مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُهُ يُخَالِسْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ قَالَ:
 "سَمِعْتُ ذَلِكَ، إِنَّمَا أَعَادَ لَفْظَهُ" قَالَ: لَطُولُ الْكَلَامِ، فَإِنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ لَمْ يَزَلْ أَشَدَّ فَلَمَّا طَالَ حُسْنُ إِعَادَةِ لَفْظِهِ قَالَ =

قوله: "ذَلَّتْ بِهَا أَلْسِنَتُهُمْ" أي: تواضعت لله وتوافقت القلوب؛ وهذه الجملة حال، وجملة "أُنْزِلَ اللَّهُ" جواب "لَمَّا".

فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ لَسَخَهَا اللَّهُ تَعَالَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) قَالَ: نَعَمْ، ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) قَالَ: نَعَمْ، ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ (البقرة: ٢٨٦) قَالَ: نَعَمْ، ﴿وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٢٨٦) قَالَ: نَعَمْ.

٣٣٠- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - وَكَيْفَ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ آدَمَ بْنِ سُلَيْمَانَ، مَوْلَى خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٨٤) قَالَ: دَخَلَ قُلُوبُهُمْ مِنْهَا شَيْءٌ لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَهُمْ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلَّمْنَا"، قَالَ: فَأَلْقَى اللَّهُ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ ﴿وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ.

=وقد تقدّم مثل هذا في موضعين من هذا الكتاب، وذكرت ذلك مبيناً، وأنه جاء مثله في القرآن العزيز في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي سَفَرٍ فَمَا ضَعِفُوا فِيهَا وَلَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٨٩) وفيه قوله تعالى: ﴿لَا تُفْرِقُوا بَيْنَهُمَا﴾ (البقرة: ٢٨٥) لا تفرق بينهم في الإيمان، فنؤمن ببعضهم ونكفر ببعض، كما فعله أهل الكتابين بل يؤمن بجميعهم، و"أحد" في هذا الموضع بمعنى الجمع، ولهذا دخلت فيه آيتين، ومثله قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزٌ﴾ (الحاقة: ٤٧) وفيه قوله: "فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي إِثْرِهَا" هو يفتح الهمزة والثاء ويكسر الهمزة مع إسكان الثاء لغتان.

ضبط الأسماء: وفيه محمد بن عبيد الغري، بضم الغين المعجمة وفتح الباء الموحدة، منسوب إلى بني غيرة، وقد قدمنا بيانه في المقدمة، وفيه: أبو عوانة واسمه الواضح بن عبد الله.

٣٣١- (٣) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ -وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ- قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ".

٣٣٢- (٤) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، كُلُّهُمُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمَ بِهِ".

٣٣٣- (٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا مُسْعَرٌ وَهَشَامٌ، ح: وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ شَيْبَانَ جَمِيعًا، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣٣٤- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا -ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا هَمَّ عَبْدِي بِسَيِّئَةٍ فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاتَّكَبُوهَا سَيِّئَةً، وَإِذَا هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا فَاتَّكَبُوهَا حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاتَّكَبُوهَا عَشْرًا".

وفيه: قوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا". ضبط العلماء "أنفسها" بالنصب والرفع، وهما ظاهران إلا أَنَّ النصب أظهر وأشهر، قال القاضي عياض: أنفسها بالنصب، وبدل عليه قوله: إن أحدا يحدث نفسه، قال: قال الطحاوي: وأهل اللغة يقولون: أنفسها بالرفع يريدون بغير اختيارها، كما قال الله تعالى: ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُنْهَوْنَ بِهِ عَنْ أَنْفُسِهِ﴾ (ق: ١٦) والله أعلم.

وفيه أبو الزناد عن الأعرج، أما أبو الزناد فاسمه عبد الله بن ذكوان، كنيته أبو عبيد الرحمن، وأما أبو الزناد فلقب غلب عليه وكان يفضض منه، وأما الأعرج، فعبد الرحمن بن هرمز، وهذان وإن كانا مشهورين وقد تقدم بياهما، إلا أنه قد تخفى أسماؤهما على بعض الناظرين في الكتاب.

٣٣٥- (٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ وَثَابِتُ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا هَمَّ عَبْدِي بِحَسَنَةٍ وَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبْتُهَا لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا كَتَبْتُهَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ، وَإِذَا هَمَّ بِسَيِّئَةٍ وَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ أَكْتُبْهَا عَلَيْهِ، فَإِنْ عَمِلَهَا كَتَبْتُهَا سَيِّئَةً وَاحِدَةً".

٣٣٦- (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا تَحَدَّثَ عَبْدِي بِأَنْ يَعْمَلَ حَسَنَةً فَأَنَا أَكْتُبُهَا لَهُ حَسَنَةً مَا لَمْ يَعْمَلْ، فَإِذَا عَمِلَهَا فَأَنَا أَكْتُبُهَا بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَإِذَا تَحَدَّثَ بِأَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فَأَنَا أَغْفِرُهَا لَهُ مَا لَمْ يَعْمَلْهَا، فَإِذَا عَمِلَهَا فَأَنَا أَكْتُبُهَا لَهُ بِمِثْلِهَا".

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: رَبِّ! ذَاكَ عَبْدُكَ يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً - وَهُوَ أَبْصَرُ بِهِ - فَقَالَ: ارْقُبُوهُ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَارْكَبُوهَا لَهُ بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا فَارْكَبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَائِي".

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ".

شرح الغريب: وقوله سبحانه وتعالى: "إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَائِي" هو يفتح الجيم وتشديد الراء وبالماء والقصر لغتان معناه: من أجلي. وقوله ﷺ: "إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ بِمِثْلِهَا" معنى "أحسن إسلامه" أسلم إسلاماً حقيقياً، وليس كإسلام المنافقين، وقد تقدم بيان هذا ضبط الأسماء: وفيه: أبو خالد الأحمر هو: سليمان بن حبان بالمشافة، تقدم بيانه.

وفيه: شيبان بن فروح، يفتح الفاء وبالماء المعجمة، وهو غير مصروف؛ لكونه عجمياً عمياً، وقد تقدم بيانه. وفيه: أبو رجاء العطاردي اسمه: عمران بن تيم، وقيل: ابن ملحان، وقيل: ابن عبد الله، أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره، وأسلم عام الفتح، وعاش مائة وعشرين سنة، وقيل: مائة وثمان وعشرين سنة، وقيل: مائة وثلاثين سنة.

فقه الأحاديث: وأما فقه أحاديث الباب ومعانيها فكثيرة، وأنا اختصر مقاصدها - إن شاء الله تعالى - فقوله: "هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ" فذكر أحاديث منها - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا تَحَدَّثَ عَبْدِي بِأَنْ يَعْمَلَ حَسَنَةً فَأَنَا أَكْتُبُهَا لَهُ حَسَنَةً مَا لَمْ يَعْمَلْ، فَإِذَا عَمِلَهَا فَأَنَا أَكْتُبُهَا بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَإِذَا تَحَدَّثَ بِأَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فَأَنَا أَغْفِرُهَا لَهُ مَا لَمْ يَعْمَلْهَا، فَإِذَا عَمِلَهَا فَأَنَا أَكْتُبُهَا لَهُ بِمِثْلِهَا".

قال الإمام أبو عبد الله المازري رحمه الله: يحتمل أن يكون إشفاقهم وفروهم: لا نطبقها؛ لكونهم اعتقدوا أنهم يواخذون بما لا قدرة لهم على دفعه من الخواطر التي لا تُكسب، فهذا رأوه من قبيل ما لا يُطاق، وعندنا أن تكليف ما لا يطاق جائز عقلاً، واختلف هل وقع التعبد به في الشريعة أم لا؟ والله أعلم. وأما قوله: فما فعلوا: ذلك نسحبها الله تعالى، فأقول الله تعالى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسَ إِلَّا وَسْعَهَا﴾ فقال المازري رحمه الله: في تسمية هذا نسخاً نظره لأنه إما يكون نسخاً إذا تعذر البناء، ولم يمكن رد إحدى الآيتين إلى الأخرى. وقوله تعالى: ﴿يُؤْنَسُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ ونحوه عموم يصح أن يشتمل على ما يملك من الخواطر دون ما لا يملك، فتكون الآية الأخرى مخصصة، إلا أن يكون قد فهمت الصحابة بقرينة الحال أنه تقرر تعبدهم بما لا يملك من الخواطر، فيكون حينئذٍ نسخاً؛ لأنه رفع ثابت مستقر، هذا كلام المازري.

قال القاضي عياض: لا وجه لإبعاد النسخ في هذه القضية؛ فإن راويها قد روى فيها النسخ ونص عليه لفظاً ومعنى يأمر النبي ﷺ هم بالإيمان والسمع والطاعة، لما أعلمهم الله تعالى من مواخذه إياهم؛ فلما فعلوا ذلك وألقى الله تعالى الإيمان في قلوبهم، وذلت بالاستسلام لذلك أُنسبهم كما نصراً عليه في هذا الحديث، رفع الخرج عنهم ونسخ هذا التكليف، وطريق علم النسخ إنما هو بالخير عنه أو بالتاريخ، وهما مجتمعان في هذه الآية.

قال القاضي: وقول المازري: إما يكون نسخاً إذا تعذر البناء، كلام صحيح فيما لم يرد فيه النص بالنسخ، فإن ورد وقفنا عنده. لكن اختلف أصحاب الأصول في قول الصحابي رحمه الله: نسخ كذا بكذا، هل يكون حجة بيبها النسخ أم لا يثبت بمحرد قوله؟ وهو قول القاضي أبي بكر والمحققين منهم؛ لأنه قد يكون قوله هذا عن احتجاده وتأويله، فلا يكون نسخاً حتى ينقل ذلك عن النبي ﷺ.

كلام أهل العلم حول آية ﴿يُؤْنَسُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾: وقد اختلف الناس في هذه الآية، فأكثر المفسرين من الصحابة ومن بعدهم على ما تقدم فيها من النسخ، وأنكره بعض المتأخرين، قال: لأنه خير ولا يدخل النسخ الأخبار، وليس كما قال هذا المتأخر، فإنه وإن كان خيراً فهو خير عن تكليف ومواخذه بما تكن النفس، والتعبد بما أمرهم النبي ﷺ في الحديث بذلك، وأن يقولوا: سمعنا وأطعنا، وهذه أقوال وأعمال اللسان والقلب، لم نسخ ذلك عنهم برقع الخرج والمواخذه.

وروي عن بعض المفسرين أن معنى "النسخ" هنا: إزالة ما وقع في قلوبهم من الشدة والفرق من هذا الأمر، فأزيل عنهم بالآية الأخرى وأطمأنت نفوسهم، وهذا القائل يرى أنهم لم يلزموا ما لا يطيقون، لكن ما يشق عليهم من التحفظ من خواطر النفس وإخلاص الباطن، فأشفقوا أن يكلفوا من ذلك ما لا يطيقون، فأزيل عنهم الإشفاق، وبين أنهم لم يكلفوا إلا وسعهم، وعلى هذا لا حجة فيه بجواز تكليف ما لا يطاق؛ إذ ليس فيه نص على تكليفه، واحتج بعضهم باستعدادهم منه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُحِطُوا مَا لَنَا بِهِ﴾ ولا يستعذون إلا بما يجوز التكليف به. وأجاب عن ذلك بعضهم بأن معنى ذلك ما لا نطبقه إلا بحسنة، وذهب بعضهم إلى أن الآية -

٣٣٧- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، وَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَعَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ [عَشْرٌ] إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكْتَبْ، وَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ".

- عكمة في إخفاء اليقين والشك للمؤمنين والكافرين، فيغفر للمؤمنين ويعذب الكافرين، هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله. وذكر الإمام الواحدي رحمه الله الاختلاف في نسخ الآية ثم قال: والمحققون يختارون أن تكون الآية محكمة غير منسوخة، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به". وفي الحديث الآخر: "إذا هم عبدي بسَيِّئَةٍ فلا تكتبوا عليه، فإن عملها فاكتبوها سيئة، وإذا هم بحسنة فلم يعملها فاكتبوها حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشرًا". وفي الحديث الآخر: "في الحسنة إلى سبعمائة ضعف".

وفي الآخر في السيئة: "إنما تركها من جرأتي". فقال الإمام المازري رحمه الله: مذهب القاضي أبي بكر بن الطيب: أن من عزم على المعصية بقلبه ووطن نفسه عليها، ثم في اعتقاده وعزمه، وعمل ما وقع في هذه الأحاديث وأمثالها على أن ذلك قمين لم يوطن نفسه على المعصية، وإنما مر ذلك بفكره من غير استقرار، ويسمى هذا هماً، ويفرق بين الهم والعزم هذا مذهب القاضي أبي بكر، وخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين وأخذوا بظاهر الحديث.

قال القاضي عياض رحمه الله: عامة السلف وأهل العلم من الفقهاء والمحدثين على ما ذهب إليه القاضي أبو بكر للأحاديث الدالة على الموازنة بأعمال القلوب، لكنهم قالوا: إن هذا العزم يكتب سيئة، وليست السيئة التي هم بها لكونه لم يعملها، وقطعه عنها قاطع غير خوف الله تعالى والإنابة، لكن نفس الإصرار والعزم معصية فتكتب معصية، فإذا عملها كتبت معصية ثانية، فإن تركها خشية لله تعالى كتبت حسنة، كما في الحديث: "إنما تركها من جرأتي" فصار تركه لها لخوف الله تعالى، وبمجاهدته نفسه الأمانة بالسوء في ذلك وعصيانته هواه حسنة، فأما الهم الذي لا يكتب فهي الخواطر التي لا توطن النفس عليها، ولا يصحبها عقد ولا نية وعزم، وذكر بعض المتكلمين خلافاً فيما إذا تركها لغير خوف الله تعالى، بل لخوف الناس هل تكتب حسنة؟ قال: لا؛ لأنه إنما حمله على تركها الحياء، وهذا ضعيف لا وجه له، هذا آخر كلام القاضي، وهو ظاهر حسن لا مزيد عليه.

وقد تظاهرت نصوص الشرع بالموازنة بعزم القلب المستقر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ يَمُوتُوا أَوْ يُقْتَلُوا أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُ اللَّهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّعَالَمِينَ﴾ (النور: ١٩). وقوله تعالى: ﴿أَتَجِدِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظُّلُمَاتِ﴾ (الاحزاب: ١٦) والآيات في هذا كثيرة، وقد تظاهرت نصوص الشرع وإجماع العلماء على تحريم الحسد، واحتقار المسلمين، وإرادة المكروه بهم، وغير ذلك من أعمال القلوب وعزمها، والله أعلم.

٣٣٨- (١٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنِ الْجَعْفَرِ أَبِي عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِيَمَا يَرُوي عَنْ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالْمَسِيئَاتِ - ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ - فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً".

٣٣٩- (١١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنِ الْجَعْفَرِ أَبِي عُثْمَانَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَزَادَ: "أَوْ مَحَاهَا اللَّهُ، وَلَا يَهْلِكُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا هَالِكٌ".

شوح الغريب: وأما قوله ﷺ: "وَلَنْ يَهْلِكَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا هَالِكٌ". فقال القاضي عياض رحمه الله: من حتم هلاكه وسُدَّتْ عليه أبواب الهدى مع سعة رحمة الله تعالى وكرمه، وجعله السيئة حسنة إذا لم يعملها، وإذا عملها واحدة، والحسنة إذا لم يعملها واحدة، وإذا عملها عشرًا إلى سبعمائة ضِعْفٍ إلى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، فَمَنْ حُرِمَ هذه السَّعَةِ، وَقَاتَهُ هذا الفضل وكثرت سيئاته حتى غلبت مع أنها أفراد حسناته مع أنها مُتَضَاعِفَةٌ، فهو هَالِكٌ المحروم، والله أعلم. قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله: في هذه الأحاديث دليل على أن الحَقِيقَةَ يكتبون أعمال القلوب وعقدوها، خلافاً لمن قال: إنما لا تكتب إلا الأعمال الظاهرة، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "إِنَّ سَبْعِمِائَةَ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ" ففيه تصريح بالمذهب الصحيح المختار عند العلماء أن التضعيف لا يقف على سبعمائة ضعف، وحكى أبو الحسن القضاة الماوردي عن بعض العلماء: أن التضعيف لا يتجاوز سبعمائة ضعف، وهو غلط؛ هذا الحديث، والله أعلم.

فقه الحديث: وفي أحاديث الباب بيان ما أكرم الله تعالى به هذه الأمة - زادها الله شرفاً - وخففه عنهم مما كان على غيرهم من الإصر، وهو النفل والمشاق، وبيان ما كانت الصحابة رضي الله عنهم عليه من المسارعة إلى الانقياد لأحكام الشرع. قال أبو إسحاق الزجاج: هذا الدعاء الذي في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنْسِنَا أَوْ أَخْطَاْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) إلى آخر السورة: أخبر الله تعالى به عن النبي ﷺ والمؤمنين، وجعله في كتابه ليكون دعاء من يأتي بعد النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم، فهو من الدعاء الذي ينبغي أن يحفظ ويدعى به كثيراً.

قال الزجاج: وقوله تعالى: ﴿فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٢٨٦) أي أظهرنا عليهم في الحجة والحرب وإظهار الدين وسيأتي في "كتاب الصلاة" من هذا الكتاب الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: "من فرأى الأئتين من آخر سورة البقرة في ليلة كَفَتَاهُ" قيل: كَفَتَاهُ من قيام تلك الليلة، وقيل: كَفَتَاهُ المكروه فيها، والله أعلم.

[٦٠ - باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها]

٣٤٠ - (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلُوهُ: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاطَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ: "أَوْ قَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟" قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: "ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ".*

٣٤١ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَوَّابِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ رُزَيْقٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

٣٤٢ - (٣) حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الصَّفَّارُ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَثَامٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْخُمْسِ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْوَسْوَسةِ، قَالَ: "تِلْكَ مَحْضُ الْإِيمَانِ".

٦٠ - باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها

فيه أبو هريرة روي عنه: قال: جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاطم أحدا من يتكلم به، قال: "أوفد وجدتموه؟" قالوا: نعم، قال: "ذلك صريح الإيمان".

وفي الرواية الأخرى: سئل النبي ﷺ عن الوسوسة فقال: "تلك محض الإيمان".

معاني الأحاديث: أما معاني الأحاديث وفقها فقوله ﷺ: "ذلك صريح الإيمان ومحض الإيمان" معناه: استعظامكم الكلام به هو صريح الإيمان؛ فإن استعظام هذا وشدة الخوف منه ومن النطق به، فضلاً عن اعتقاده، إنما يكون ممن استكمل الإيمان استكمالاً محققاً، وانتفت عنه الريبة والشكوك. واعلم أن الرواية الثانية وإن لم يكن فيها ذكر الاستعظام فهو مراد، وهي مختصرة من الرواية الأولى، ولهذا قدم مسلم رحمه الله الرواية الأولى. وقيل: معناه أن الشيطان إنما يوسوس لمن أبس من إغوائه، فينكد عليه بالوسوسة لحجزه عن إغوائه، وأما الكافر فإنه يأتيه من حيث شاء، ولا يقتصر في حقه على الوسوسة، بل يتلاعب به كيف أراد، فعلى هذا معنى الحديث: سبب الوسوسة محض الإيمان، أو الوسوسة علامة محض الإيمان؛ وهذا القول اختيار القاضي عياض.

* قوله: "ذلك صريح الإيمان"، قيل: أي: التعاطم، وقيل: وقوع الوسوسة في الصدر، قلت: ويؤيد الثاني حديث عبد الله: "تلك محض الإيمان"، والله أعلم.

٣٤٣- (٤) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ -وَاللَّفْظُ لِهَارُونَ- قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يُقَالَ: هَذَا، خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟ فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَلْيَقُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ".

٣٤٤- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْمُؤَدَّبُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟ مَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ فَيَقُولُ: اللَّهُ" ثُمَّ ذَكَرَ بِسَلِيلِهِ وَزَادَ "وَرُسُلِهِ".

٣٤٥- (٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ -قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ-: حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا وَكَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ لَهُ: مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟ فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَسْتَسْئَلِ".

-وأما قوله ﷺ: "فمن وجد ذلك فيقول: آمنت بالله" وفي الرواية الأخرى: "فليستعذ بالله وليسته فمعناه: الإعراض عن هذا الخاطر الباطل، والالتجاء إلى الله تعالى في إنذاره.

بيان قسمي الخواطر: قال الإمام المازري رحمه الله: ظهر الحديث أنه يجب أمرهم أن يدفعوا الخواطر بالإعراض عنها، والرد لها من غير استدلال ولا نظر في إبطالها، قال: والذي يقال في هذا المعنى: إن الخواطر على قسمين: فأما التي ليست بمستقرة ولا اجتنابها شبهة طرأت، فهي التي تدفع بالإعراض عنها، وعلى هذا يحمل الحديث، وعلى مثلها يطلق اسم الوسوسة، فكانه لما كان أمراً طارفاً بغير أصل دفع بغير نظر في دليل؛ إذ لا أصل له يُنظر فيه، وأما الخواطر المستقرة التي أوجبتها الشبهة فإنها لا تدفع إلا بالاستدلال والنظر في إبطالها، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "فليستعذ بالله وليسته" فمعناه: إذا عرض له هذا الوسواس فليتلجأ إلى الله تعالى في دفع شره عنه، وليعرض عن الفكر في ذلك، وليعلم أن هذا الخاطر من وسوسة الشيطان، وهو إنما يسعى بالفساد والإغواء، فليعرض عن الإصغاء إلى وسوسته، وليبادر إلى قطعها بالاشتغال بغيرها، والله أعلم.

صبط الأسماء: وأما أسانيد الباب، ففيه: محمد بن عمرو بن حبله، هو محمد بن عمرو بن عباد بن حبله. وفيه: أبو الجواب عن عمار بن رزيق، أما أبو الجواب، فبفتح الجيم وتشديد الواو وآخره باء موحدة، واسمه الأحوص ابن جواب. وأما رزيق، فينقلبه الراء على الزاي. وفيه قال مسلم: حدثنا يوسف بن يعقوب الصنفاري: حدثني علي بن عثمان عن شعير بن الخمس عن مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، هو ابن مسعود رضي الله عنه، وهذا الإسناد كله -

٣٤٦- (٧) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ الْمَلِثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَأْتِي الْعَبْدَ الشَّيْطَانُ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا وَكَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ لَهُ مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟ فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَسْتَعِذْ بِأَبِيهِ ابْنِ شِهَابٍ.

٣٤٧- (٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَزَالُ النَّاسُ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْعِلْمِ، حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللَّهُ، خَلَقْنَا، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟".

قَالَ: وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ رَجُلٍ فَقَالَ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، قَدْ سَأَلَنِي اثْنَانِ وَهَذَا الثَّالِثُ، أَوْ قَالَ: سَأَلَنِي وَاحِدٌ وَهَذَا الثَّانِي.

٣٤٨- (٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عُثَيْمٍ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: "لَا يَزَالُ النَّاسُ... يَسْأَلُونَكَ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْإِسْنَادِ، وَلَكِنْ قَدْ قَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

٣٤٩- (١٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّومِيِّ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ - وَهُوَ ابْنُ عَمَارٍ -: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَزَالُونَ يَسْأَلُونَكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللَّهُ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟" قَالَ: فَبَيْنَا أَنَا فِي الْمَسْجِدِ إِذْ جَاءَنِي نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ فَقَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! هَذَا اللَّهُ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟ قَالَ: فَأَخَذَ حَصَى بِكَفِّهِ فَرَمَاهُمْ، ثُمَّ قَالَ: قَوْمُوا قَوْمُوا! صَدَقَ خَلِيلِي.

٣٥٠- (١١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَسْأَلُوكُمُ النَّاسُ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى يَقُولُوا: اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ، فَمَنْ خَلَقَهُ؟".

= كوفيون. وعثام بالناء المثناة، وسُعَيْر: هو بضم السين المهملة وآخره راء، والخمسة بكسر الخاء المعجمة وإسكان الميم وبالنون المهملة، وسعير وأبوه لا يعرف لهما نظير. ومُغِيرَةُ وإبراهيم وعلقمة تابعيون، وقد اعترض على =

٣٥١- (١٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ زُرَّارَةَ الْحَضْرَمِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ مُحْتَارِ بْنِ قُلْفُلٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنْ أَمَتَكَ لَا يَزَالُونَ يَقُولُونَ: مَا كَذَّاءٌ؟ مَا كَذَّاءٌ؟ حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا، اللَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟".

٣٥٢- (١٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْمُحْتَارِ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، غَيْرَ أَنْ إِسْحَاقَ لَمْ يَذْكُرْ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنْ أَمَتَكَ...".

-هذا الإسناد. وفيه: أبو النضر عن أبي سعيد المؤدب هو أبو النضر هاشم بن القاسم، واسم أبي سعيد المؤدب: محمد بن مسلم بن أبي الوضاح، واسم أبي الوضاح: المثنى، وكان يودب المهدي وغيره من الخلفاء. وفيه: ابن أخي ابن شهاب، وهو محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب أبو عبد الله. وفيه: يعقوب الدورقي، تقدم بيانه في شرح المقدمة.

وفيه: عبد الله بن الرُّؤمِي، هو: عبد الله بن محمد، وقيل: ابن عمر بغدادي. وفيه: جعفر بن برقان بضم الموحدة وبالقاف، تقدم بيانه في المقدمة، والله أعلم.

وفي الفاظ المتن "حَتَّى يَقُولُوا: اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ"، هكذا هو في بعض الأصول "يقولوا" بغير "نون"، وفي بعضها "يقولون" بـ"النون"، وكلاهما صحيح، وإثبات النون مع الناصب لغة قليلة ذكرها جماعة من محققي التَّحَوِيلِ، وجاءت متكررة في الأحاديث الصحيحة، كما سترها في مواضعها -إن شاء الله تعالى-، والله أعلم.

[٦١- باب وعيد من اقتطع حق مسلم يمين فاجرة بالنار]

٣٥٣- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ جَمِيعًا، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ - قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى الْحُرَقَةِ - عَنْ مَعْقِدِ بْنِ كَعْبِ السُّلَمِيِّ، عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ، فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْحَنَّةَ"، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا، يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "وَإِنْ قَضَيْتَ مِنْ أَرَاكَ".

٣٥٤- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ جَمِيعًا، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَخَاهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ يُحَدِّثُ أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ الْخَارِثِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْنِيهِ.

٣٥٥- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكِيعٌ، ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ".

[٦١- باب وعيد من اقتطع حق مسلم يمين فاجرة بالنار]

ضبط الأسماء: أما أسماء الباب ولغاته، ففيه مولى الحُرَقَةِ، بضم الحاء وفتح الراء، وهي بطن من جهينة، تقدم بيانه مرات، وفيه مَعْقِدٌ بن كعب السُّلَمِيُّ، بفتح السين واللام، منسوب إلى بني سلمة، بكسر اللام، من الأنصار، وفي النسب بفتح اللام على المشهور عند أهل العربية وغيرهم، وقيل: يجوز كسر اللام في التَّسْبِيبِ أيضاً. وفيه عبد الله بن كعب بن أبي أمامة الخارثي، وفي الرواية الأخرى: سمعت عبد الله بن كعب يحدث أن أبا أمامة الخارثي حدثه. اعلم أن أبا أمامة هذا ليس هو أبا أمامة الباهلي صُدِّي بن عجلان المشهور، بل هذا غيره، واسم هذا إِبْرَاهِيمُ بْنُ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ الْخَارِثِيِّ من بني الحارث بن الخزرج، وقيل: إنه بلوي وهو حليف بني حارثة، وهو ابن أخت أبي بردة بن نيار، هذا هو المشهور في اسمه. وقال أبو حاتم الرازي: اسمه عبد الله بن ثعلبة، ويقال: ثعلبة بن عبد الله. دقيقة في ترجمة أبي أمامة الخارثي: ثم اعلم أن هنا دقيقة لا بُدَّ من التنبيه عليها، وهي أن الذين صنفوا في أسماء-

قَالَ: فَدَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالُوا: كَذًا وَكَذًا، قَالَ: صَدَقَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَمِنْ تَرَلَّتْ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ أَرْضٍ بِالنَّيْمِ، فَخَاصَمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: "هَلْ لَكَ بَيْنَهُ؟" فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: "فِيمَنْهُ؟" قُلْتُ: إِذَنْ يَحْلِفُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ، يَقْطَعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ" فَتَرَلْتُ: «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا» (آل عمران: ٧٧) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

٣٥٦- (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالَ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بَرْ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ".

٣٥٧- (٥) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ جَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ: وَعَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ أَعْيَنَ سَمِعَا شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى مَالِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ"، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: ثُمَّ قرأَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِصْدَاقَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا» (العمران: ٧٧) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

=الصحابة رضي الله عنهم ذكر كثير منهم أن أبا أمانة هذا الخارفي يحدّ توفي عند انصراف النبي ﷺ من "أحد"، فصلى عليه، ومقتضى هذا التاريخ أن يكون هذا الحديث الذي رواه مسلم منقطعاً، فإن عبد الله بن كعب تابعي، فكيف يسمع من توفي عام أحد في السنة الثالثة من الهجرة؟ ولكن هذا النقل في وفاة أبي أمانة ليس بصحيح، فإنه صَحَّحَ عن عبد الله بن كعب أنه قال: حدثني أبو أمانة كما ذكره مسلم في الرواية الثانية، فهذا نصريح بسماع عبد الله بن كعب التابعي منه، فبطل ما قيل في وفاته، ولو كان ما قيل في وفاته صحيحاً لم يخرج مسلم حديثه، ولقد أحسن الإمام أبو البركات الحَزْرِيُّ، المعروف بابن الأثير، حيث أنكر في كتابه "معركة الصحابة" هذا القول في وفاته، والله أعلم.

وفيه: لو أن فصيحت من أمانة هكذا هو في بعض الأصول أو أكثرها، وفي كثير منها: "وإن قضيت" على أنه خبر "كان" المحذوفة، أو أنه مفعول للفعل محذوف تقديره: وإن اقتطع قضيتاً. وفيه: "من حلف على يمين صبر" هو =

٣٥٨- (٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، وَأَبُو عَاصِمٍ الْحَنْفِيُّ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضَرَ مَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ الْحَضَرِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ هَذَا قَدْ غَلَبَنِي عَلَى أَرْضٍ لِي كَانَتْ لِأَبِي، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي، فِي يَدِي أَرْضُهَا لَيْسَ لَهَا فِيهَا حَقٌّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْحَضَرِيِّ: "أَلَا لَكَ بَيْتَةٌ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَلَاكَ يَمِينَةٌ"، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ لَا يُبَالِي عَلَى مَا خَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: "لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ" فَانْطَلَقَ لِيُخْلِفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَمَّا أُذْهِبَ: "أَمَّا لَنْ خَلَفَ عَلَى مَالِهِ لِتَأْكُلَهُ ظُلْمًا، لَيَلْقَيْنَ اللَّهُ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ".

٣٥٩- (٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَمِيْعًا، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وائِلٍ، عَنْ وائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَانَا رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي أَرْضِي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: إِنَّ هَذَا انْتَزَى عَلَى أَرْضِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فِي الْجَاهِلِيَّةِ. وَهُوَ امْرَأُ الْقَيْسِ بْنِ عَابِسٍ الْكِنْدِيِّ، وَخَصَمُهُ رَبِيعَةُ بْنُ عَيْدَانَ. قَالَ: "بَيْتُكَ" قَالَ: لَيْسَ لِي بَيْتَةٌ، قَالَ: "بَيْتُهُ" قَالَ: إِذَنْ يَذْهَبُ بِهَا، قَالَ: "لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ"، قَالَ: فَلَمَّا قَامَ لِيُخْلِفَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اقْطَعَ أَرْضًا ظَالِمًا، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ"، قَالَ إِسْحَاقُ فِي رِوَايَتِهِ: رَبِيعَةُ بْنُ عَيْدَانَ.

=إضافة "يمين" إلى "صير".

مفهوم يمين الصير: ويمين الصير: هي التي يحبس الخالف نفسه عليها، وقد تقدم بيانها في باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه. وفيه قوله ﷺ: "من حلف على يمين حَسِرَ هو فيها فَاجِرٌ" أي متعمد الكذب، وتسمى هذه اليمين القموس. وفيه قوله: "إِذَنْ يَخْلِفُ" يجوز بنصب الفاء ورفعها، وذكر الإمام أبو الحسن بن خرووف في "شرح الجمل" أن الرواية فيه برفع الفاء وفيه قوله ﷺ: "شاهدك أو بيمينه" معناه: لك ما يشهد به شاهدك أو بيمينه.

شرح الغريب: وفيه: "حضر موت" بفتح الحاء المهلهلة وإسكان الضاد المعجمة وفتح الراء والميم.

وفيه قول مسلم: "حدثني زهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم جميعاً عن أبي الوليد قال زهير: حدثنا هشام بن عبد الملك" هشام هو أبو الوليد. وفيه قوله: "انتزى على أرضي في الجاهلية" معناه غلب عليها واستولى، والجاهلية ما قبل النبوة لكثرة جهلهم. وفيه: "امرؤ القيس بن عابس وربيعه بن عيدان".

ضبط الأسماء: أما عباس، فبالوحدة والسين المهملة. وأما عيدان، فقد ذكر مسلم أن زهيراً وإسحاقاً اختلفا في ضبطه، وذكر القاضي عياض الأقوال فيه واختلاف الرواة، فقال: هو بفتح العين وبياء مثناة من تحت، هذا صوابه، وكذا هو في رواية إسحاق، وأما رواية زهير فعيدان بكسر العين وبياء موحدة، قال القاضي: كذا ضبطناه في الحرفين عن شيوخنا، قال: ووقع عند ابن الحذاء عكس ما ضبطناه، فقال في رواية: زهير: بالفتح والمثناة، وفي رواية بإسحاق بالكسر والموحدة، قال الجعاني: وكذا هو في الأصل عن الجلودي، قال القاضي: والذي صوّبناه أولاً هو قول الدارقطني وعيد الغني بن سعيد وأبي نصر بن مأكولا، وكذا قاله ابن يونس في "التاريخ"، هذا كلام القاضي.

وضبطه جماعة من الحفاظ - منهم الحفاظ أبو القاسم بن عساكر الدمشقي - عيدان: بكسر العين والموحدة وتشديد الدال، والله أعلم.

لفقه الحديث: وأما أحكام الباب فقوله ﷺ: "من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه" إلى آخره، فيه لطيفة، وهي أن قوله ﷺ: "حق امرئ" يدخل فيه من حلف على غير مال، كجلد الميتة والسرحين وغير ذلك من التحاسنات التي ينتفع بها، وكذا سائر الحقوق التي ليست بمال كحدّ القذف ونصيب الزوجة في القسم وغير ذلك. وأما قوله ﷺ: "فقد أوجب الله تعالى له النار وحرم عليه الجنة" ففيه الجوابان المتقدمان المتكرران في نظائره، أحدهما: أنه محمول على المستحل لذلك، إذا مات على ذلك، فإنه يكفر ويحلّد في النار. والثاني: معناه فقد استحقّ النار ويجوز العقوبة عنه، وقد حرم عليه دخول الجنة أول وهلة مع الفائزين، وأما نقيده ﷺ بالمسلم فليس يدل على عدم تحريم حقّ الذمي، بل معناه أن هذا الوعيد الشديد، - وهو أنه يلقي الله تعالى وهو عليه غضبان - لمن اقتطع حقّ المسلم، وأما الذمي فاقطع حقه حرام، لكن ليس يلزم أن تكون فيه هذه العقوبة العظيمة، هذا كله على مذهب من يقول بالمفهوم، وأما من لا يقول به فلا يحتاج إلى تأويل.

وقال القاضي عياض رحمه الله: تخصيص المسلم لكونهم المخاطبين وعامة المتعاملين في الشريعة، لا أن غير المسلم بخلافه بل حكمه حكمه في ذلك، والله أعلم. ثم إن هذه العقوبة لمن اقتطع حق المسلم ومات قبل التوبة، أما من تاب فندم على فعله ورد الحق إلى صاحبه، وتحلّل منه، وعزم على أن لا يعود، فقد سقط عنه الإثم، والله أعلم.

وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور أن حكم الحاكم لا يبيح للإنسان ما لم يكن له، خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى. وفيه بيان غلط تحريم حقوق المسلمين، وأنه لا فرق بين قليل الحق وكثيره؛ لقوله ﷺ: "وإن فضيلاً من أراك". وأما قوله ﷺ: "من حلف على يمين هو فيها فاجر ليقطع" فالتفديد بكونه فاجراً لا بد منه، ومعناه هو آثم، ولا يكون آثماً إلا إذا كان متعمداً عالماً بأنه غير محق. وأما قوله ﷺ: "لقي الله تعالى وهو عليه غضبان" وفي الرواية الأخرى: "وهو عنه معرض" فقال العلماء: الإعراض والغضب والسخط من الله تعالى -

هو إرادته إبعاد ذلك المعضوب عليه من رحمته، وتعذيبه، وإنكار فعله وذمه، والله أعلم.

فوائد الحديث: وأما حديث الحضرمي والكندي، ففيه أنواع من العلوم، ففيه: أن صاحب اليد أولى من أجنبي يدعي عليه. وفيه: أن المدعى عليه ينزله اليمين إذا لم يقر. وفيه: أن البيعة تقدم على اليد ويُقضى لصاحبها بغير يمين. وفيه: أن يمين الفاجر المدعى عليه تُقبل كيمين العدل وتسقط عنه المطالبة بها.

وفيه: أن أحد الخصمين إذا قال لصاحبه: إنه ظالم أو فاجر أو نحوه في حال الخصومة يحتمل ذلك منه. وفيه: أن الوارث إذا ادعى شيئاً لمورثه وعلم الحاكم أن مورثه مات ولا وارث له سوى هذا المدعي، جاز له الحكم به، ولم يكن له حال الدعوى بينة على ذلك، وموضع الدلالة أنه قال: غلبني على أرض لي كانت لأبي، فقد أقر بأنها كانت لأبيه، فلو لا علم النبي ﷺ بأنه ورثها وحده لطلبه بينة على كونه وارثاً، ثم بينة أخرى على كونه محققاً في دعواه على خصمه، فإن قال قائل: قوله ﷺ: شاهدك معناه شاهدك على ما تستحق به انتزاعها، وإنما يكون ذلك بأن يشهدا بكونه وارثاً وحده وأنه ورث الثار، فالجواب أن هذا خلاف الظاهر، ويجوز أن يكون مراداً، والله أعلم.

[٦٢- من قصد أخذ مال غيره كان القاصد مُهدر الدَّم...]

٣٦٠- (١) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ مَخْنَدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟ قَالَ: "فَلَا تُعْطِهِ مَالَكَ" قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: "فَاتِلْهُ" قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: "فَأَلِّتْ شَهِيدًا" قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: "هُوَ فِي النَّارِ".

٣٦١- (٢) حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، وَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَأَلْفَاطُهُمْ مُتْقَارِبَةٌ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ، أَنَّ ثَابِتًا مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَبَيْنَ عَتَبَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ مَا كَانَ، تَبَسَّرُوا لِلْقِتَالِ، فَرَكِبَ خَالِدُ ابْنُ الْعَاصِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَوَعَّظَهُ خَالِدٌ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ".

٦٢- باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد

مُهدر الدَّم في حقِّه، وإن قُتل كان في النار، وأن من قُتل دون ماله فهو شهيد

شرح الغريب ووجه تسمية الشهيد: أما ألفاظ الباب 'فالشهيد' قال الثَّوْرِيُّ شَتِيلٌ: سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ حَيٌّ؛ لِأَنَّ أَرْوَاحَهُمْ شَهِدَتْ دَارَ السَّلَامِ، وَأَرْوَاحُ غَيْرِهِمْ لَا تَشْهَدُهَا إِلَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وقال ابن الأثير: لأن الله تعالى وملائكته عليهم السَّلَام يشهدون له بالجنة، فمعنى شهيد متهود له، وقيل: سَمِيَ شَهِيدًا؛ لِأَنَّهُ يَشْهَدُ عِنْدَ خُرُوجِ رُوحِهِ مَا لَهُ مِنَ الثَّوَابِ وَالْكَرَامَةِ، وَقِيلَ: لِأَنَّ مَلَائِكَةَ الرَّحْمَةِ يَشْهَدُونَهُ فَيَأْخُذُونَ رُوحَهُ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ شَهِدَ لَهُ بِالْإِيمَانِ وَحَامَتِهِ الْخَيْرَ بِظَاهَرِ حَالِهِ، وَقِيلَ: لِأَنَّ عَلَيْهِ شَاهِدًا يَشْهَدُ بِكَوْنِهِ شَهِيدًا؛ وَهُوَ دَمُهُ فَإِنَّهُ يُعْتَدُ وَجَرَحُهُ يَتَّعِبُ دَمًا. وَحَكَى الْأَزْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ قَوْلًا آخَرَ، أَنَّهُ سَمِيَ شَهِيدًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَوْنَهُ مَنْ يَشْهَدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الْأَمَمِ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِهَذَا السَّبَبِ.

أقسام الشهيد: واعلم أن الشهيد ثلاثة أقسام:

٣٦٢- (٣) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ التَّوْقَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

«أحدهما: المقتول في حرب الكفار بسبب من أسباب القتال، فهذا له حكم الشهداء في ثواب الآخرة، وفي أحكام الدنيا، وهو أنه لا يُقْتَلُ ولا يُصَلَّى عليه.

والثاني: شهيد في الثواب دون أحكام الدنيا، وهو المبطون، والمطمعون، وصاحب الهدم، ومن قتل دون ماله، وغيرهم ممن جاءت الأحاديث الصحيحة بتسميته شهيداً، فهذا يُقْتَلُ وَيُصَلَّى عليه، وله في الآخرة ثواب الشهداء، ولا يلزم أن يكون مثل ثواب الأول.

والثالث: من عَلَّ في الغنمة وشبهه ممن وردت الآثار بتفي تسميته شهيداً إذا قُتِلَ في حرب الكفار، فهذا له حكم الشهداء في الدنيا، فلا يُقْتَلُ ولا يُصَلَّى عليه، وليس له ثوابهم الكامل في الآخرة، والله أعلم.

وفي الباب في الحديث الثاني: "تيسرُوا للقتال فركب خالد بن العاصي" معنى "تيسرُوا للقتال" تَاهَبُوا وَتَهَيَّأُوا، وقوله: "ركب" كذا ضبطناه، وفي بعض الأصول "وركب" بالواو، وفي بعضها "ركب" من غير فاء ولا واو، وكله صحيح، وقد تقدّم أن الفصحح في العاصي إثبات الباء، ويجوز حذفها، وهو الذي يستعمله معظم المحدثين أو كلهم. وقوله بعد هذا: "أما علمت أن رسول الله ﷺ قال" هو بفتح التاء من علمت، والله أعلم.

فقه الحديث: وأما أحكام الباب فقيه: جواز قتل القاصد لأخذ المال بغير حق، سواء كان المال قليلاً أو كثيراً لعموم الحديث، وهذا قول الجماهير من العلماء. وقال بعض أصحاب مالك: لا يجوز قتله إذا طلب شيئاً يسيراً كالثوب والطعام، وهذا ليس بشيء، والصواب ما قاله الجماهير، وأما المَدَافَعَةُ عن الحرم فواجبة بلا خلاف، وفي المدافعة عن النفس بالقتل خلاف في مذهبينا ومذهب غيرنا، والمدافعة عن المال جائزة غير واجبة، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "فلا تعطه" فمعناه لا يلزمك أن تعطيه، وليس المراد تحريم الإعطاء. وأما قوله ﷺ في الصائل إذا قُتِلَ: "هو في النار" فمعناه أنه يستحق ذلك، وقد يجازى وقد يعفى عنه، إلا أن يكون مستحلاً لذلك بغير تأويل فإنه يكفر ولا يعفى عنه، والله أعلم.

[٦٣- باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار]

٣٦٣- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: عَادَ عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ زِيَادٍ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ الْمُرَزَبِي فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، قَالَ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَيَاةً مَا حَدَّثْتُكَ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ".

٣٦٤- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: دَخَلَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، وَهُوَ وَجِعٌ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ حَدِيثًا لَمْ أَكُنْ حَدِّثُكَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَسْتَرْعِي اللَّهُ عَبْدًا رَعِيَّةً، يَمُوتُ حِينَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لَهَا، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ"، قَالَ: أَلَا كُنْتَ حَدَّثْتَنِي هَذَا قَبْلَ الْيَوْمِ؟ قَالَ: مَا حَدَّثْتُكَ، أَوْ لَمْ أَكُنْ لِأَحَدٍ حَدَّثْتُكَ.

٣٦٥- (٣) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ - يَعْنِي الْحُفَيفِي - عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: كُنَّا عِنْدَ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ نَعُودُهُ. فَحَاءَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي سَأَحَدُّكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِهِمَا.

٣٦٦- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ زِيَادٍ عَادَ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ لَوْلَا أَنِّي فِي الْمَوْتِ لَمْ أَحَدِّثْكَ بِهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ".

[٦٣- باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار]

فيه قوله ﷺ: "ما من عبد يسترعيه الله رعيَّة يموت يوم يموت، وهو غاشٌّ لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة" وفي الرواية الأخرى: "ما من أمير يلي أمر المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح إلا لم يدخل معهم الجنة".
فقه الحديث: أما فقه الحديث فقوله ﷺ: "حرم الله عليه الجنة" فيه التأويلان المتقدمان في نظائره، أحدهما: أنه محمول على المستحل، والثاني: حرم عليه دخولها مع الفائزين السابقين، ومعنى التحريم هنا المنع.

قال القاضي عياض رحمه الله: معناه بين في التحذير من غش المسلمين، لمن قلده الله تعالى شيئاً من أمرهم، واسترعاه عليهم، ونصبه لمصلحتهم في دينهم أو دنيائهم، فإذا خان فيما أوثمن عليه فلم يتصح فيما قلده: إما بتضييعه تحريضهم ما يلزمهم من دينهم وأخذهم به، وإما بالقيام بما يتعين عليه من حفظ شرائعهم، والذب عنها لكل متصدي لإدخال داخله فيها، أو تحريف لمعانيها، أو إهمال حدودهم، أو تضييع حقوقهم، أو ترك حماية حوزاتهم ومجاهدة عدوهم، أو ترك سيرة العدل فيهم فقد غشهم، قال القاضي: وقد تَبَيَّنَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْكِبَائِرِ الْمَوْبِقَةِ الْمُتَعَدِّةِ عَنِ الْجَنَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما قول معقل بن عبيد الله بن زياد: لو علمت أن في حياة ما حدثتكم. وفي الرواية الأخرى: "لو لا أني في الموت لم أحدثكم" فقال القاضي عياض رحمه الله: إنما فعل هذا؛ لأنه علم قبل هذا أنه ممن لا ينفعه الوعظ، كما ظهر منه مع غيره، ثم خاف معقل من كتمان الحديث، ورأى تليغه أو فعله؛ لأنه خافه لو ذكره في حياته لما يهيج عليه هذا الحديث، ويثبت في قلوب الناس من سوء حاله، هذا كلام القاضي، والاحتمال الثاني هو الظاهر، والأول ضعيف، فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يسقط باحتمال عدم فيروءه، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما ألفاظ الباب ففيه شيان عن أبي الأشهب عن الحسن بن معقل بن يسار رحمه الله. وهذا الإسناد كنه بصريون، وفروخ غير مصروف لكونه عجمياً تقدم مرات، وأبو الأشهب اسمه: جعفر بن حبان، بالفتنة، العطاردي السعدي البصري. وفيه: عبيد الله بن زياد هو زياد بن أمية، الذي يقال له: زياد بن أبي سفيان. وفيه: أبو عثمان التميمي وقد تقدم بيانه في المقدمة، وأن عثمان بصرف ولا يصرف، والمسمعي، بكسر الميم الأولى وفتح الثانية منسوب إلى مسمع بن ربيعة، واسم أبي غسان: مائل بن عبد الواحد. وفيه أبو المليح، بفتح الميم واسمه: عامر. وقيل: زيد بن أسامة الهذلي البصري، والله أعلم.

[٦٤- باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب وعرض الفتن على القلوب]

٣٦٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَوَكَيْعٌ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ حَذِيفَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ قَدْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا، وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ، حَدَّثَنَا: "أَنَّ الْأَمَانَةَ * نَزَلَتْ فِي حَذَرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ، فَعَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ وَعَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ"، ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِ الْأَمَانَةِ قَالَ: "يَتَأَمُّ الرَّجُلُ التَّوَمَةَ فَتَقْبِضُ الْأَمَانَةَ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْوَسْتِ، ثُمَّ يَتَأَمُّ التَّوَمَةَ فَتَقْبِضُ الْأَمَانَةَ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْمَجْلِ، كَحَمْرِ دَخَرَجْتُهُ عَلَى رِجْلِكَ، فَتَقِطُ فَتَرَاهُ مُتَثَبِرًا وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ أَخَذَ حَصَىً فَدَخَرَجَهُ عَلَى رِجْلِهِ، فَيَصْبِيحُ النَّاسُ يَتَّبِعُونَ، لَا يَكَاذُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ: مَا أَجَلْدُهُ! مَا أَظْرَفُهُ! مَا أَعْقَلُهُ! وَمَا فِي قَلْبِهِ مِنْ قَالٍ حَبِّ مِنْ حَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ".

[٦٤- باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب وعرض الفتن على القلوب]

فيه قول حذيفة رضي الله عنه: "حدثنا رسول الله ﷺ حديثين قد رأيت أحدهما، وأنا أنتظر الآخر" إلى آخره. وفيه: حديث حذيفة الآخر في عرض الفتن، وأنا أذكر شرح لفظهما، ومعناها على ترتيبهما -إن شاء الله تعالى-، فأما الحديث الأول فقال مسلم: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا أبو معاوية ووكيع قال: وحدثنا أبو كُرَيْبٍ: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن حذيفة رضي الله عنه: "هذا الإسناد كله كوفيون، وحذيفة مدائني".

"قوله: "إن الأمانة": فسرت الأمانة بالإيمان لما في آخر الحديث: "وما في فيه مثقال حبة من الإيمان"، والأقرب إبقاؤها على ظاهرها كما يدل عليه "فيصبح الناس يتبايعون إلى قوله: رجلا أميناً"، ووضع الإيمان آخرها موضعها؛ لتفخيم شأن الأمانة لحديث: "لا إيمان لمن لا أمانة له".

والجذر، بفتح الجيم وكسرها، وسكون الذال المعجمة، معناه: الأصل، فإن قلت: ما المراد بأصل القلوب؟ قلت: لعل المراد به جيلة القلوب وخلقها، والمراد بالرجال: الناس مطلقاً، ونزول الأمانة في جيلة القلوب إنما جلت مستعدة لها، أو متصفة بها، ثم لما استحكمت تلك الصفة بالقرآن والسنة صارت كأنهم علموها منهما، فيظل أثرها مثل الوست، أي النقطة التي لها حقيقة بخلاف أثر المحل؛ إذ لاحقيقة لها، وكان المراد بالحديثين حديثان في الرفع، وحذيفة رأى منهما المرتبة الأولى للرفع دون المرتبة الثانية، ولذلك قال: وأنتظر الآخر.

وَلَقَدْ آتَىٰ عَلِيَّ زَمَانٌ وَمَا أَبَالِي أَيْكُم بَايَعْتُ، لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا لَّيُرِدَّنَهُ عَلَيَّ دِينَهُ، وَلَئِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا لَّيُرِدَّنَهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، * وَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ لِأَبَايَعٍ مِنْكُمْ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا.

٣٦٨ - (٢) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، وَ وَكِيعٌ، ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ جَمِيعًا، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

- كوفي: وقوله: عن الأعمش، عن زيد، والأعمش مُدْتَلِسٌ، وقد قدمنا أن المدلس لا يحتج بروايته إذا قال "عن"، وجوابه ما قدمناه مرَّاتٍ في الفصول وغيرها أنه ثبت سماع الأعمش هذا الحديث من زيد من جهة أخرى، فلم يضره بعد هذا قوله فيه "عن".

وأما قول حذيفة رضي الله عنه: "حدثنا رسول الله ﷺ حديثين" فمعناه حدثنا حديثين في الأمانة، وإلا فروايات حذيفة كثيرة في الصحيحين وغيرهما، قال صاحب "التحريم": وعني بأحد الحديثين قوله: حدثنا أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، وبالثاني قوله: ثم حدثنا عن رفع الأمانة إلى آخره.

شرح الغريب: قوله: "أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال" أما الجذر: فهو بفتح الجيم وكسرها لغتان، وبالثال المعجمة فيهما، وهو الأصل، قال القاضي عياض رحمته الله: مذهب الأصمعي في هذا الحديث فتح الجيم، وأبو عمرو يكسرها. وأما الأمانة فالظاهر أن المراد بها التكليف الذي كلف الله تعالى به عباده، والعهد الذي أخذوه عليهم. قال الإمام أبو الحسن الواحدي رحمته الله: في قول الله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ﴾ (الأحزاب: ٧٢) قال ابن عباس رضي الله عنه: هي الفرائض التي افترضها الله تعالى على العباد. وقال الحسن: هو الدين، والدين كله أمانة. وقال أبو الغالية: الأمانة ما أمروا به وما نهوا عنه. وقال مقاتل: الأمانة الطاعة.

قال الواحدي: وهذا قول أكثر المفسرين، قال: فالأمانة في قول جميعهم: الطاعة والفرائض التي يتعلق بأدائها الثواب وتبטיعها العقاب، والله أعلم. وقال صاحب "التحريم": الأمانة في الحديث هي الأمانة المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ وهي عين الإيمان، فإذا استمكنت الأمانة من قلب العبد قام حينئذٍ بإداء التكليف، واغتتم ما يرد عليه منها، وحُدِّ في إقامتها، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "فَيُظَلُّ أَرْهَاقُهَا مِثْلُ الْوُكْبِ" فهو بفتح الواو وإسكان الكاف وباءاء المثناة من فوق، وهو الأثر اليسير، كذا قاله الهروي، وقال غيره: هو سواد يسير، وقيل: هو لَوْنٌ يحدث بخالف لَوْنِ الذي كان قبله.

وأما "المحل"، فيفتح الميم وإسكان الجيم وفتحها، لغتان، حكاهما صاحب "التحريم"، والمشهور الإسكان، يقال منه: مَحَلَّتْ يده، بكسر الجيم، تَمَحَّلُ بفتحها مَحَلًّا، بفتحها أيضًا، وَمَحَلَّتْ بفتح الجيم، تَمَحَّلُ بضمها، مَحَلًّا، بإسكانها لغتان مشهورتان، وأجلها غيرها.

قال أهل اللغة والغريب: المحل هو التَّنْفُطُ الذي يصير في اليد من العمل بفأس أو نحوها، ويصير كالقُبَّةِ فيه ماء قليل.

٣٦٩- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، يَعْنِي سُلَيْمَانَ بْنَ حَيَّانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْفِتْنَةَ؟ فَقَالَ قَوْمٌ: نَحْنُ سَمِعْنَاهُ، فَقَالَ: لَعَلَّكُمْ تَعْتَوْنَ فِتْنَةَ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَجَارِهِ؟ قَالُوا: أَجَلٌ.

وأما قوله: "كسمر دخرجته على رجلك فنقط ففراه ممتراً وليس فيه شيء" فالجمر والدخرجة معروفان. "ونقط" يفتح النون وكسر الفاء ويقال: تنقط بمكان، "وممتراً" مرتفعاً، وأصل هذه اللفظة الارتفاع، ومنه الميمر لارتفاعه وارتفاع الخطيب عليه، وقوله: "نقط" ولم يقل: "نقطت" مع أن الرجل مؤنث، إما أن يكون ذكر نطق اتباعاً للفظ الرجل، وإما أن يكون اتباعاً لمعنى الرجل وهو العضو. وأما قوله: "ثم أخذ حصاة فدخرجه" فهكذا ضبطناه، وهو ظاهر، ووقع في أكثر الأصول: "ثم أخذ حصاة فدخرجه" بإفراد لفظ "الحصاة" وهو صحيح أيضاً، ويكون معناه: دخرج ذلك المأخوذ أو الشيء وهو الحصاة، والله أعلم.

قال صاحب "التحرير": معنى الحديث: أن الأمانة تزول عن القلوب شيئاً فشيئاً، فإذا زال أول جزء منها زال نورها وخلفتها ظلمة كالوكت، وهو اعتراض لون مخالف للون الذي قبله، فإذا زال شيء آخر صار كالمجل، وهو أثر محكم لا يكاد يزول إلا بعد مدة، وهذه الظلمة فوق التي قبلها، ثم شبه زوال ذلك النور بعد وقوعه في القلب، وخروجه بعد استقراره فيه، واعتقاب الظلمة إياه: يجمر يدخرجه على رجله حتى يؤثر فيها، ثم يزول الجمر ويبقى التنقط. وأخذ الحصاة ودخرجه إياها أراد بها زيادة البيان وإيضاح المذكور، والله أعلم.

وأما قول حذيفة عليه السلام: "ونقد أني عنى رمان وما أبالي أيكم بايعت، لمن كان مسلماً فزادته علي دينه، ولئن كان نصرانياً أو يهودياً فزادته علي ساعيه، وأما اليوم فما كنت لأبائع إلا فلاناً وفلاناً" فمعنى المبايع هنا البيع والشراء المعروفان، ومراده: أني كنت أعلم أن الأمانة لم ترتفع، وأن في الناس وفاء بالعهود، فكانت أقدم على مبايعته من أتفق غير باحث عن حاله وثوقاً بالناس وأمانتهم؛ فإنه إن كان مسلماً فدينه وأمانته تمنعه من الخيانة وتعمله على أداء الأمانة، وإن كان كافراً فساعيه، وهو الوالي عليه كان أيضاً يقوم بالأمانة في ولايته، فيستخرج حقي منه، وأما اليوم فقد ذهبت الأمانة، فما بقي لي وثوق بمن أباعه، ولا بالمساعي في أدائهما الأمانة، فما أبائع إلا فلاناً وفلاناً، يعني أفراداً من الناس أعرفهم وأثق بهم.

قال صاحب "التحرير" والقاضي عياض عليه السلام: وحمل بعض العلماء المبايع هنا على بيعة المخالفة وغيرها من المعاقدة والتحالف في أمور الدين، قالوا: وهذا خطأ من قائله، وفي هذا الحديث مواضع تبطل قوله. منها قوله: "ولئن كان نصرانياً أو يهودياً"، ومعلوم أن النصراني واليهودي لا يعاهد عنى شيء من أمور الدين، والله أعلم.

وأما الحديث الثاني في عرض الفتنة، ففي إسناده سليمان بن حيان بالمشقة، وربيع، بكسر الراء، وهو ابن حراش، بكسر الحاء المهملة.

قَالَ: تِلْكَ تُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ وَالصَّدَقَةُ. وَلَنْ تَكُنْ أَيْكُمْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَذْكُرُ الْفِتْنَ النَّبِيَّ
تَمُوجُ مَوْجِ الْبَحْرِ؟ قَالَ حَذِيفَةُ: فَأَسَكَتَ الْقَوْمَ، فَقُلْتُ: أَنَا، قَالَ: أَنْتَ، يَلَهُ أَبُوكَ! قَالَ حَذِيفَةُ:
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "تُعْرَضُ الْفِتْنُ عَلَى الْقُلُوبِ كَالْحَصِيرِ عَوْدًا عَوْدًا، فَأَيُّ قَلْبٍ
أَشْرَبَهَا نُكْتُ فِيهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءٌ، وَأَيُّ قَلْبٍ أُنْكَرَهَا نُكْتُ فِيهِ نُكْتَةٌ بَيْضَاءٌ، حَتَّى تَصِيرَ عَلَى
قَلْبَيْنِ، عَلَى أَيْبَضَ مِثْلِ الصَّفَا، فَلَا تُضَرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَالْآخِرُ أَسْوَدُ
مُرْبَادًا كَالْكُوزِ مُحْحِيًّا لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَرًا إِلَّا مَا أُشْرِبَ مِنْ هَوَاهُ".

وقوله: "فتنة الرجل في أهله وجاره تكفرها الصلاة والصيام والصدقة"

شرح الغريب ومعاني جمل الحديث: قال أهل اللغة: أصل الفتنة في كلام العرب الابتلاء، والامتحان، والاختبار.
قال القاضي: ثم صارت في عرف الكلام لكل أمر كشفه الاختبار عن سوء.

قال أبو زيد: فتن الرجل يفتن فتوناً إذا وقع في الفتنة وتحول من حال حسنة إلى سيئة، وفتنة الرجل في أهله،
وماله، وولده ضروب من فزط بعينه هم، وشحه عليهم، وشغله بهم عن كثير من الخير، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا
أُمُورُنَا وَأَمْرُكَ وَوَلَدُكَ فِتْنَةٌ﴾ (التغابن: ١٥) أو لتفريطه بما يلزم من القيام بحقوقهم وتاديبهم وتعليمهم، فإنه راع هم
ومسؤول عن رعيته، وكذلك فتنة الرجل في جاره من هذا، فهذه كلها فتن تقتضي الحساسية، ومنها ذنوب
يُرْجَى تكفيرها بالחסنات كما قال تعالى: ﴿إِنَّ أَحْسَنَ بُدْءٍ أَنْ تُبَدِّلَ﴾ (هود: ١١٤).

وقوله: "التي تموج كما تموج البحر" أي تضطرب ويدفع بعضها بعضاً، وشبهها بموج البحر لشدة عظمها
وكثرة شيوعتها. وقوله: "فأسكت القوم" هو يقطع أقمرة المفتوحة، قال جمهور أهل اللغة: سَكَتَ وَأَسَكَتَ لَفْتَانِ
بمعنى صمت.

وقال الأصمعي: سَكَتَ: صَمَتَ، وَأَسَكَتَ: أَطْرَقَ، وَإِنَّمَا سَكَتَ الْقَوْمُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَحْفَظُونَ هَذَا النَّوعَ مِنَ
الْفِتْنَةِ، وَإِنَّمَا حَفَظُوا النَّوعَ الْأَوَّلَ. وقوله: "لله أبوك" كنمة مدح تغتاد العرب إنشاء بها، فإن الإضافة إلى العظيم
تشريف، وهذا يقال: بيت الله وناقة الله. قال صاحب "التحرير": فإذا وجد من الولد ما يحمد قيل له: لله أبوك
حيث أتى بمثلك.

وقوله ﷺ: "تُعْرَضُ الْفِتْنُ عَلَى الْقُلُوبِ كَالْحَصِيرِ عَوْدًا عَوْدًا" هذان الحرفان مما اختلف في ضبطه على ثلاثة
أوجه: أظهرها وأشهرها عوداً عوداً، بضم العين وبالذال المهملة، والثاني: بفتح العين وبالذال المهملة أيضاً.
والثالث: بفتح العين وبالذال المعجمة، ولم يذكر صاحب "التحرير" غير الأول.

وأما القاضي عياض فذكر هذه الأوجه الثلاثة عن أئمتهم، واختار الأول أيضاً، قال: واختار شيخنا أبو الحسين
بن سراج فتح العين والذال المهملة، قال: ومعنى "تُعْرَضُ" أنها تلتصق بعرض القلوب أي جانبها، كما يلتصق-

قَالَ حَدِيثُهُ: وَحَدَّثْتُهُ، أَنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ يُوشِكُ أَنْ يُكْسَرَ، قَالَ عُمَرُ: أَمْ كَسَرًا؟ لَا أَبَا لَكَ! فَلَوْ أَنَّهُ فَتَحَ لَعَلَّهُ كَانَ يُعَادُ، قُلْتُ: لَا، بَلْ يُكْسَرُ، وَحَدَّثْتُهُ: أَنْ ذَلِكَ الْبَابَ رَجُلٌ يَقْتُلُ أَوْ يَمُوتُ، حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَعْلَى.

الحصير بحسب النائم، ويؤثر فيه شدة التصاقها به، قال: ومعنى "عوداً عوداً" أي تعاد وتكرر شيئاً بعد شيء. قال ابن سراج: ومن رواه بالذال المعجمة فمعناه: سؤال الاستعاذة منها، كما يقال: غُفراً غُفراً وغُفْرَانِكَ أي نسألك أن تعبدنا من ذلك وأن تغفر لنا. وقال الأستاذ أبو عبد الله بن سليمان: معناه تظهر على القلوب، أي تظهر لها فتنة بعد أخرى. وقوله: "كالحصير" أي كما ينسج الحصير عوداً عوداً، وشظية بعد أخرى.

قال القاضي: وعلى هذا يترجح رواية ضم العين، وذلك أن ناسج الحصير عند العرب كلما صنع عوداً أخذ آخر ونسجه، فشبه عرض الفن على القلوب واحدة بعد أخرى بعرض قضبان الحصير على صانعها واحداً بعد واحد. قال القاضي: وهذا معنى الحديث عندي، وهو الذي يدل عليه سياق لفظه وصحة تشبيهه، والله أعلم.

قوله يُكْسَرُ: "فأي قلب أشربها نكت فيه نُكْتَةٌ سوداء، وأي قلب أنكرها نُكْتُتْ فيه نُكْتَةٌ بيضاء" معنى أشربها: دخلت فيه دخولاً تاماً والزمها وحلت منه محل الشراب. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ (البقرة: ٩٣) أي حب العجل، ومنه قولهم: ثوب مُشْرَبٌ بحمرة أي غالطته الحمرة المخالطة لا انفكاك لها، ومعنى "نكت نُكْتَةً" نطقت نقطة، وهي بالناء المشناة في آخره، قال ابن دُرَيْدٍ وغيره: كل نقطة في شيء بخلاف لونه، فهو نكت، ومعنى أنكرها ردّها، والله أعلم.

وقوله يُكْسَرُ: "حتى نصر على قلبين على أبيض مثل الصُفَاءِ، فلا تضره فتنة ما دامت السموات والأرض، والآخر أسود مرباداً كالكوز مجحياً لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكراً إلا ما أشرب من هواه" قال القاضي عياض رحمته: ليس تشبيهه بالصفاً بياناً لبياضه، لكن صفة أخرى لشدة على عقد الإيمان وسلامته من الخلل، وأن الفن لم تلصق به ولم تؤثر فيه كالصفا، وهو الحجر الأملس الذي لا يعلو به شيء.

وأما قوله: "مرباداً" فكذا هو في روايتنا وأصول بلادنا، وهو منصوب على الحال. وذكر القاضي عياض رحمته: خلافاً في ضبطه، وأن منهم من ضبطه كما ذكرناه، ومنهم من رواه "مربد" بجمزة مكسورة بعد الباء، قال القاضي: وهذه رواية أكثر شيوخنا، وأصله أن لا يُهَمَزَ، ويكون مربد مثل مسود وعمر، وكذا ذكره أبو عبيد والمروزي، وصححه بعض شيوخنا عن أبي مروان بن سراج؛ لأنه من "اربد" إلا على لغة من قال احماراً بجمزة بعد الميم، لا لثقاء الساكنين فيقال: اربادٌ ومربد، والذال مشددة على القولين، وسيأتي تفسيره.

وأما قوله: "مُجْحِياً" فهو بيم مضمومة ثم جيم مفتوحة ثم حاء معجمة مكسورة، معناه: مائل، كذا قاله المروزي وغيره، وفسره الراوي في الكتاب بقوله: منكوساً، وهو قريب من معنى المائل. قال القاضي عياض: قال لي ابن سراج: ليس قوله: "الكوز مجحياً" تشبيهاً لما تقدم من سواده، بل هو وصف آخر من أوصافه بأنه قلب ونكس، -

قَالَ أَبُو خَالِدٍ: فَقُلْتُ لِسَعْدٍ: يَا أَبَا مَالِكٍ! مَا أَسْوَدُ مُرَبَّادًا؟ قَالَ: شِدَّةُ الْبَيَاضِ فِي سَوَادٍ، قَالَ، قُلْتُ: فَمَا الْكُوزُ مُحَحِّيًا؟ قَالَ: مَنُكُوسًا.

حتى لا يعلّق به خير ولا حكمة، ومثله بالكوز المححّي، ويثبته بقوله: لا يعرف معروفًا ولا بكر منكرًا. قال القاضي حنّ: شبه القلب الذي لا يعي خيراً بالكوز المشحرف الذي لا يثبت الماء فيه. وقال صاحب "التحريم": معنى الحديث أن الرجل إذا تبع هواه، وارتركب المعاصي دخل قلبه بكل معصية بتعاطاها ظلمة، وإذا صار كذلك افتقر، وزال عنه نور الإسلام، والقلب مثل الكوز، فإذا انكبّ انصب ما فيه، ولم يدخله شيء بعد ذلك.

وأما قوله في الكتاب: "قُلْتُ لِسَعْدٍ: مَا أَسْوَدُ مُرَبَّادًا؟ فَقُلْتُ: شِدَّةُ الْبَيَاضِ فِي سَوَادٍ" فقال القاضي عياض رحمه الله: كان بعض شيوخنا يقول: إنه نصحيح، وهو قول القاضي أبي الوليد النكتاني، قال: أرى أن صوابه شبه البياض في سواد، وذلك أن شدة البياض في سواد لا يستوي ريدة، وإنما يقال هذا: بلق إذا كان في الجسم، وخوراً إذا كان في العين، والريدة إنما هي شيء من بياض يسير يخالط السواد، كلون أكثر النعام، ومنه قيل للنعامة: رَيْدَاءُ، فصوابه شبه البياض لا شدة البياض. قال أبو عبيد عن أبي عمرو وغيره: الرَيْدَةُ لون بين السواد والغبرة. وقال ابن دريد: الريدة لون أكثر، وقال غيره: هي أن يختلط السواد بكثرة، وقال الحرّشي: لون النعام بعضه أسود وبعضه أبيض، ومنه إربد لونه إذا تغير ودخله سواد. وقال نفطويه: المِرْبَدُ انلمع بسواد وبياض، ومنه تربد لونه أي تلون، والله أعلم. قوله: حدثه أن يبت ويثبها بنا مغلطاً بوشك أن يكسر: قال عمر بن الخطاب: أكسراً لا أبالكت؟ فهو أنه فتح لعنه كان يعاد. أما قوله: "أن يبت ويثبها بآياً مغلطاً فمعناه أن تلك الفتى لا يخرج شيء منها في حبانك. وأما قوله: "بوشك" فيضم الهاء وكسر الشين ومعناه: يقرب.

وقوله: أكسراً أي أيكسر كسراً، فإن المكسور لا يمكن إعادته بخلاف المفتوح، ولأن الكسر لا يكون غالباً إلا عن إكراه وغلبة وخلاف عادة.

وقوله: لا أبالك، قال صاحب "التحريم": هذه كلمة تذكرها العرب للحث على الشيء، ومعناها أن الإنسان إذا كان له أب وحزبه أمر ووقع في شدة عاونه أبوه، ورفع عنه بعض الكل، فلا يحتاج من الجد والاهتمام إلى ما يحتاج إليه حالة الانفراد وعدم الأب المعاون، فإذا قيل: لا أبالك فمعناه جد في هذا الأمر وشمر وتأهب تأهب من ليس له معاون، والله أعلم.

قوله: "وحدثه أن ذلك الباب رجل يقتل أو يموت حديثاً نفس بالأعنيط". أما الرجل الذي يقتل، فقد جاء مبيناً في الصحيح أنه عمر بن الخطاب رحمه الله. وقوله: "يقتل أو يموت" يحتمل أن يكون حديثاً رحمه الله سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم هكذا على الشك، والمراد به الإيهام على حديثه وغيره، ويحتمل أن يكون حديثاً علم أنه يقتل، ولكنه كره أن يخاطب عمر بن الخطاب رحمه الله بالقتل، فإن عمر بن الخطاب كان يعلم أنه هو الباب، كما جاء مبيناً في الصحيح أن عمر كان يعظم من الباب، كما يعلم أن قبل غد الليلة، فأتى حديثاً رحمه الله بكلام يحصل منه الغرض مع أنه ليس إخباراً لعمر بأنه يقتل. وأما قوله: "حديثاً ليس بالأعنيط" فهي جمع أغلوطة، وهي التي يغالط بها، فمعناه حديثاً صدقاً.

٣٧٠ - (٤) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ الْفَزَارِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ رَبِيعٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ حُدَيْفَةُ مِنْ عِنْدِ عُمَرَ، جَلَسَ يُحَدِّثُنَا. فَقَالَ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَمْسَى لَمَّا جَلَسْتُ إِلَيْهِ سَأَلَ أَصْحَابَهُ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتَنِ؟ وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي خَالِدٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَفْسِيرَ أَبِي مَالِكٍ لِقَوْلِهِ: "مُرَبَّادًا مُحْتَجًّا".

٣٧١ - (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعُمَرُو بْنُ عَنِي، وَعُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّي، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ: أَنَّ عُمَرَ قَالَ: مَنْ يُحَدِّثُنَا، أَوْ قَالَ: أَيُّكُمْ يُحَدِّثُنَا - وَفِيهِمْ حُدَيْفَةُ - مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ؟ قَالَ: حُدَيْفَةُ أَنَا. وَسَأَلَ الْحَدِيثَ كَنَحْوِ حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعٍ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ حُدَيْفَةُ: حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَعْلَاطِ وَقَالَ: يَعْنِي أَنَّهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

صحققاً ليس هو من صحف الكاينين، ولا من اجتهد ذي رأي، بل من حديث النبي ﷺ، والحاصل: أن الحائل بين الفتن والإسلام عمر بن الخطاب، وهو الباب، فما دام حيّاً لا تدخل الفتن، فإذا مات دخلت الفتن، وكذا كان، والله أعلم. وأما قوله في الرواية الأخرى عن ربيعٍ قال: لما قدم حديفة من عند عمر بن الخطاب جلس فحدثنا فقال: إن أمير المؤمنين أَمْسَى، لما جُلسَ إليه سأل أصحابه أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتَنِ؟ إلى آخره، فالمراد بقوله: "أَمْسَى" الزمان الماضي لا أمس يومه، وهو اليوم الذي يلي يوم تحديده؛ لأن مراده لما قدم حُدَيْفَةُ الكوفة في انصرافه من المدينة من عند عمر بن الخطاب.

أقوال أئمة اللغة في إعراب كلمة "أَمْسَى" وبناءها: وفي أمس ثلاث لغات، قال الجوهري: "أَمْسَى" اسم حرك آخره لالتقاء الساكنين، واختلف العرب فيه، فأكثرهم يبنيه على الكسر معرفة، ومنهم من يعربه معرفة، وكنهم يعربه إذا دخلت عليه الألف واللام، أو صيره نكرة أو أضافه، نقول: مضى الأَمْسُ المبارك، ومضى أَمْسَاءُ، وكل غد صائر أَمْسًا. وقال سيبويه: جاء في الشعر مُذْ أَمْسٍ، بالفتح، هذا كلام الجوهري. وقال الأزهري: قال الثعالب: ومن العرب من يخفض الأَمْسَ، وإن أدخل عليه الألف واللام، والله أعلم وله اخمد والنعمة وبه التوفيق والعصمة.

[٦٥- باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً، وإنه يَأْرُزُ بين المسجدين]

٣٧٢- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعاً، عَنْ مَرْوَانَ الْفَزَارِيِّ - قَالَ ابْنُ عِبَادٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي ابْنَ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيباً وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيباً، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ".

٣٧٣- (٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَالْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ قَالَا: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيُّ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيباً وَسَيَعُودُ غَرِيباً كَمَا بَدَأَ، وَهُوَ يَأْرُزُ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ كَمَا تَأْرُزُ الْحَيَّةُ فِي جُحْرِهَا".

٦٥- باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً، وإنه يَأْرُزُ بين المسجدين

ضبط الأسماء: أما ألفاظ الباب ففيه أبو حَازِمٍ عن أبي هريرة، واسم أبي حازم هذا: سلمان الأشجعي مولى غزاة الأشجعية، وتقدم أن اسم أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر، على الأصح من نحو ثلاثين قولاً.

شرح الغريب: وقوله ﷺ: "بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيباً" كذا ضبطناه بدأ بالهمزة، من الابتداء، و"طُوبَى" فُعْلَى من الطيب قاله الفقهاء، قال: وإنما جاءت الواو لضممة الطاء، قال: وفيها لغتان، تقول العرب: طُوبَاكَ، وطُوبَى لَكَ، وأما معنى طُوبَى فاختلف المفسرون في معنى قوله تعالى: ﴿طُوبَى لِهَذِهِ لَمَّا تَصَلَّتْ وَمَقَابِلُهَا﴾ (الرعد: ٢٩) فروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن معناه: فَرَحٌ وقرّة عين. وقال عكرمة: نعم ما لهم. وقال الضحاك: غبطة لهم، وقال قتادة: حسنى لهم، وعن قتادة أيضاً معناه: أصابوا خيراً. وقال إبراهيم: خير لهم وكرامة، وقال ابن عجلان: دوام الخير، وقيل: الجنة، وقيل: شجرة في الجنة، وكل هذه الأقوال محتملة في الحديث، والله أعلم.

وفي الإسناد شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، فشَبَابَةُ بالشين المعجمة المفتوحة وبالباء الموحدة المكررة، وسَوَّارٌ بتشديد الواو، وشَبَابَةُ لقب، واسمه مَرْوَانُ، وقد تقدم بيانه. وفيه عَاصِمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيُّ، بضم العين، وهو عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقوله ﷺ: "وَهُوَ يَأْرُزُ" بياء مشاة من تحت بعدها همزة ثم راء مكسورة ثم زاي معجمة، هذا هو المشهور، وحكاها صاحب المطالع "مطالع الأنوار" عن أكثر الرواة، قال: وقال أبو الحسين بن سراج "يَأْرُزُ"، بضم الراء. وحكى القاسمي فتح الراء، ومعناه: يتنضم ويتجمع، هذا هو المشهور عند أهل اللغة والغريب. وقيل في معناه غير هذا مما لا يظهر.

٣٧٤- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ، وَ أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ خَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا".

«وقوله ﷺ: "بين المسجدين" أي مسجدي مكة والمدينة. وفي الإسناد الآخر خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَهُوَ بَعْضُ الْخَلَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَتَقَدَّمَ بَيَانُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

معنى الحديث: وأما معنى الحديث، فقال القاضي عياض رحمه الله في قوله "غريباً": روى ابن أبي أُوَيْسٍ عَنْ مَالِكٍ رحمه الله أن معناه في المدينة، وأن الإسلام بدأ بها غريباً وسيعود إليها. قال القاضي: وظاهر الحديث العموم، وأن الإسلام بدأ في آحاد من الناس وقلة، ثم انتشر وظهر، ثم سيلحقه النقص والإخلال حتى لا يبقى إلا في آحاد وقلة أيضاً كما بدأ، وجاء في الحديث تفسير الغُربَاء وهم النزوح من القبائل. قال الهروي: أراد بذلك المهاجرين الذين هجروا أوطانهم إلى الله تعالى.

قال القاضي: وقوله ﷺ: "وهو يأرز إلى المدينة" معناه: أن الإيمان أولاً وآخرها بهذه الصفة؛ لأنه في أول الإسلام كان كل من غلبت إيمانه، وصح إسلامه أتى المدينة، إما مهاجراً مستوطناً، وإما متشوقاً إلى رؤية رسول الله ﷺ ومتعلماً منه ومتقرباً، ثم بعده هكذا في زمن الخلفاء كذلك ولأخذ سيرة العدل منهم، والإقتداء بجمهور الصحابة رضي الله عنهم، ثم من بعدهم من العلماء الذين كانوا سراج الوقت وأئمة الهدى لأخذ الشئ من المتشبهة بها عنهم، فكان كل ثابت الإيمان منشراح الصدر به يرحل إليها، ثم بعد ذلك في كل وقت إلى زماننا لزيارة قبر النبي ﷺ والتفكير بمشاهدته وآثاره، وآثار أصحابه الكرام، فلا يأتيها إلا مؤمن، هذا كلام القاضي، والله أعلم بالصواب.

[٦٦- باب ذهاب الإيمان آخر الزمان]

- ٣٧٥- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللَّهُ، اللَّهُ".
- ٣٧٦- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ: اللَّهُ، اللَّهُ".

٦٦- باب ذهاب الإيمان آخر الزمان

فيه قوله ﷺ: "لَا تَقُومُ سَاعَةٌ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللَّهُ، اللَّهُ". وفي الرواية الأخرى: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ: اللَّهُ، اللَّهُ".

مفهوم الحديث: أما معنى الحديث، فهو أن القيامة إنما تقوم على شرار الخلق. كما جاء في الرواية الأخرى: "وَتَأْتِي الرِّيحُ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ فَتَقْبِضُ أَرْوَاحَ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ قُرْبِ السَّاعَةِ" وقد تقدم قريباً في باب الريح التي تقبض أرواح المؤمنين بيان هذا، والجمع بينه وبين قوله ﷺ: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

أما ألفاظ الباب، ففيه عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قيل: اسمه عبد الحميد، وقد تقدم بيانه. وفيه قوله ﷺ: "عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ: اللَّهُ، اللَّهُ" هو برفع اسم الله تعالى، وقد يغلط فيه بعض الناس، فلا يرفعه.

واعلم أن الروايات كلها متفقة على تكرير اسم الله تعالى في الروايتين، وهكذا هو في جميع الأصول. قال القاضي عياض رحمه الله: وفي رواية ابن أبي جعفر يقول: لا إله إلا الله، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[٦٧- باب جواز الاستسرار بالإيمان للخائف]

٣٧٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "أَخْصُوا لِي كَمْ يَلْفُظُ الْإِسْلَامَ" قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَخَافُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ مَا بَيْنَ السَّيِّئَاتِ إِلَى السَّيِّئَاتِ؟ قَالَ: "إِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ، لَعَلَّكُمْ أَنْ تُبْتَلَوْا" قَالَ: فَأَبْتَلَيْنَا، حَتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ مِنَّا لَا يُصَلِّي إِلَّا سِرًّا.

٦٧- باب جواز الاستسرار بالإيمان للخائف

هذا الإسناد كله كوفيون.

شرح الكلمات: وأما منه، فقوله ﷺ: "أَخْصُوا" معناه عدّوا، وقد جاء في رواية البخاري: "اكتُبُوا"، وقوله ﷺ: "كم يَلْفُظُ الْإِسْلَامَ" هو بفتح الياء المثناة من تحت، والإسلام منصوب مفعول "يلفظ"، بإسقاط حرف الجر أي يلفظ بالإسلام، ومعناه: كم عدد من يلفظ بكلمة الإسلام؟ وكم هنا استفهامية، ومفسرها محذوف، وتقديره: كم شخصاً يلفظ بالإسلام، وفي بعض الأصول "تلفظ"، بناء مشابة من فوق وفتح اللام والفاء المشددة، وفي بعض الروايات لبخاري وغيره: "اكتُبُوا" من يلفظ بالإسلام، فكتبنا" وفي رواية الثَّسَالِي وغيره: "أَخْصُوا لي من كان يلفظ بالإسلام" وفي رواية أبي يعلى الموصلي: "أَخْصُوا كُلَّ مَنْ تَلْفُظُ بِالْإِسْلَامِ".

توجيه المشكل والتوفيق بين الروايات: وأما قوله: "وعن ما بين السَّيِّئَاتِ إِلَى السَّيِّئَاتِ" فكذلك وقع في مسلم، وهو منسك من جهة العربية، وله وجه، وهو أن يكون مائة في الموضوعين منصوباً على التمييز على قول بعض أهل العربية، وقيل: إن "مائة" في الموضوعين مجرورة على أن تكون الألف واللام زائدتين، فلا اعتداد بدخولهما، ووقع في رواية غير مسلم: "ستمائة إلى سبعمائة"، وهذا ظاهر لا إشكال فيه من جهة العربية، ووقع في رواية البخاري: "فكتبنا له ألفاً وخمسمائة، فقلنا: نخاف ونحن ألف وخمسمائة؟" وفي رواية للبخاري أيضاً: "فوجدناهم خمسمائة"، وقد يقال: وجه الجمع بين هذه الألفاظ أن يكون قوتهم: "ألف وخمسمائة" المراد به النساء والصبيان والرجال، ويكون قوتهم: "ستمائة إلى سبعمائة" الرجال خاصة، ويكون "خمسمائة" المراد به المقاتلون، ولكن هذا الجواب باطل برواية البخاري في أواخر "كتاب السير" في باب كتابة الإمام الناس، قال فيها: "فكتبنا له ألفاً وخمسمائة رجل"، والجواب الصحيح - إن شاء الله تعالى - أن يقال: لعلمهم أرادوا بقوتهم: "ما بين السَّيِّئَاتِ إِلَى السَّيِّئَاتِ" رجال المدينة خاصة، ويقولهم: "فكتبنا له ألفاً وخمسمائة" هم مع المسلمين حولهم.

وأما قوله: "أبتلينا فجعل الرجل لا يصلي إلا سراً"، فلعله كان في بعض الفتن التي حرت بعد النبي ﷺ، فكان بعضهم يخفي نفسه ويصلي سراً مخافة من الظهور والمشاركة في الدخول في الفتنة والحروب، والله أعلم.

[٦٨ - باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه...]

٣٧٨ - (١) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَعْطِ فُلَانًا فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَوْ مُسْلِمٌ" * أَقُولُهَا ثَلَاثًا، وَيُرَدِّدُهَا عَلَيَّ ثَلَاثًا: "أَوْ مُسْلِمٌ" ثُمَّ قَالَ: "إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، مَخَافَةَ أَنْ يَكْبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ".

٣٧٩ - (٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَحْمَرَ، عَنْ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى رَهْطًا - وَسَعْدٌ جَالِسٌ فِيهِمْ - قَالَ سَعْدٌ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُعْطِ، وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ * فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

٦٨ - باب تألف قلب من يخاف من يخاف على إيمانه لضعفه

والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع

فيه حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

شرح الغريب: أما ألفاظه، فقولته: "قسم رسول الله ﷺ قَسَمًا" هو بفتح القاف. وقوله ﷺ: "أَوْ مُسْلِمٌ" هو بإسكان الواو. وقوله ﷺ: "مَخَافَةَ أَنْ يَكْبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ" يكبُهُ بفتح الياء يقال: اكْبَأَ الرجل وكتبه الله، وهذا بناء غريب، فإن العادة أن يكون الفعل اللازم بغير همزة، فيعْدَى بالهمزة، وهنا عكسه، والضمير في "يكبه" يعود على المعطى أي تألف قلبه بالإعطاء مَخَافَةَ من كفره إذا لم يعط. وقولته: "أَعْطَى رَهْطًا" أي جماعة، وأصله الجماعة دون العشرة. وقولته: "وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ" أي أفضلهم وأصلحهم في اعتقادي. وقولته: "إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا" هو بفتح-

* قوله: "فإنه مؤمن فقال النبي ﷺ أَوْ مُسْلِمٌ": فيكون الواو وكأنه أرشده ﷺ إلى أن لا يجوز بالإيمان؛ لأن عمله القلب، فلا يظهر، وإنما الذي يجوز به هو الإسلام لظهوره، فقال: "أَوْ مُسْلِمٌ" أي قل: "أَوْ مُسْلِمٌ" بطريق التردد، أو قل: "مُسْلِمٌ" بطريق الجزم بالإسلام والسكوت عن الإيمان، بناء على أن "أَوْ" إما للتريد، أو بمعنى "بل" لكن قد يقال: وعلى هذا لوجه لإعادة سعد القول بالجزم في المرة الثانية، والثالثة، لأنه يتضمن ترك ما أرشد إليه ﷺ، وكأنه لغلبة ظن سعد فيه بالخير أو لشغل قلبه بالأمر الذي كان فيه - ما تنبه للإرشاد، والله تعالى أعلم.

* قوله: "ما لك عن فلان": أي تعرض عنه.

"أَوْ مُسْلِمًا"، قَالَ: فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ عَنْ فَلَانٍ؟
فَوَالَلهُ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَوْ مُسْلِمًا" قَالَ: فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا عِلِمْتُ
مِنْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ عَنْ فَلَانٍ؟ فَوَالَلهُ، إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
"أَوْ مُسْلِمًا، إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، خَشْيَةً أَنْ يُكَبِّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ".

-الهمزة من "أراه" أي لأعلمه، ولا يجوز ضمها، فإنه قال: "غلبني ما أعلم منه"، ولأنه راجع النبي ﷺ ثلاث مرات، ولو لم يكن جازماً باعتقاده لماكرر المراجعة.

وقوله: عن صالح، عن ابن شهاب قال: حدثني عامر بن سعد، هؤلاء ثلاثة تابعون يروي بعضهم عن بعض، وهو من رواية الأكاير عن الأصاغر، فإن صالحاً أكبر من الزهري.

فقه الحديث والرد على الكرامية والمرجئة: وأما فقهه ومعانيه، ففيه الفرق بين الإسلام والإيمان، وفي هذه المسألة خلاف وكلام طويل، وقد تقدم بيان هذه المسألة، وإيضاح شرحها في أول "كتاب الإيمان". وفيه دلالة لمذهب أهل الحق في قولهم: إن الإقرار باللسان لا ينفع إلا إذا اقترن به الاعتقاد بالقلب، خلافاً للكرامية وغلاة المرجئة في قولهم: يكفي الإقرار، وهذا خطأ ظاهر يرده إجماع المسلمين، والنصوص في إكفار المشافقين، وهذه صفتهم. وفيه الشفاعة إلى ولاية الأمور فيما ليس بمحرم، وفيه مراجعة المسؤول في الأمر الواحد. وفيه نبيه التقصُّول الفاضل على ما يراه مصلحة. وفيه أن الفاضل لا يقبل ما يشار إليه به مطلقاً، بل يتأمله، فإن لم تظهر مصنحته لم يعمل به. وفيه الأمر بالتبني وترك القطع بما لا يعلم القطع فيه. وفيه أن الإمام يصرف المال في مصالح المسلمين، الأهم والأهم. وفيه أنه لا يقطع لأحد بالحجة على التعيين إلا من ثبت فيه نص كالعشرة وأشباههم، وهذا مجمع عليه عند أهل السنة.

معنى الحديث: وأما قوله ﷺ: "أَوْ مُسْلِمًا" فليس فيه إنكار كونه مؤمناً، بل معناه: النهي عن القطع بالإيمان، وأن لفظة الإسلام أولى به، فإن الإسلام معلوم بحكم الظاهر، وأما الإيمان فباطن لا يعلمه إلا الله تعالى، وقد زعم صاحب "التحرير" أن في هذا الحديث إشارة إلى أن الرجل لم يكن مؤمناً، وليس كما زعم، بل فيه إشارة إلى إيمانه، فإن النبي ﷺ قال في جواب سؤاله: "إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ" معناه: أعطي من أخاف عليه نضعف إيمانه أن يكفر، وأدع غيره ممن هو أحب إليّ منه؛ لما أعلمه من طمأنينة قلبه وصلابة إيمانه.

تحقيق السند: وأما قول مسلم رحمه الله في أول الباب: "حدثنا ابن أبي عمير قال: حدثنا سفيان عن الزهري عن عامر فقال أبو عبيد الغساني: قال الحافظ أبو مسعود الدمشقي: هذا الحديث إنما يرويه سفيان بن عيينة عن معمر عن الزهري، قاله الحميدي، وسعيد بن عبد الرحمن، ومحمد بن الصباح الجرجاني، كلهم عن سفيان، عن معمر عن الزهري بإسناده، وهذا هو المحفوظ عن سفيان، وكذلك قال أبو الحسن الدارقطني في كتابه "الاستدراكات": قلت: وهذا الذي قاله هؤلاء في هذا الإسناد قد يقال: لا ينبغي أن يوافقوا عليه؛ لأنه يعتمد أن سفيان سمعه من الزهري-

٣٨٠ - (٣) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ أَنَّهُ قَالَ: أُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا - وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ - يُمَثِّلُ حَدِيثَ ابْنِ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ، وَزَادَ: فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَرْتُهُ، فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟

٣٨١ - (٤) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سَعْدٍ يُحَدِّثُ هَذَا، فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَضْرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ بَيْنَ عُنُقِي وَكَتِفِي، ثُمَّ قَالَ: "أَقْبَلَا؟" * أَيُّ سَعْدًا! إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ".

- مرة، وسمعه من معمر عن الزهري مرة، فرواه على الوجهين، فلا يقدح أحدهما في الآخر، ولكن انضمت أمور افتضت ما ذكروه: منها أن سفيان مَدْلَسٌ وقد قال "عن". ومنها أن أكثر أصحابه رَوَوْه عن مَعْمَرٍ، وقد يجاب عن هذا بما قدمناه من أن مسلماً لا يروي عن مدلس قال: "عن" إلا أن ثبت أنه سمعه ممن عَنَّن عنه، وكيف كان، فهذا الكلام في الإسناد لا يؤثر في المتن، فإنه صحيح على كل تقدير متصل، والله أعلم.

* قوله: "أَقْبَلَا": أي مدافعة ومعارضة، والتقدير: أتقاتل مقاتلة، فإن التكرير إلى هذا الحد لا يكون إلا هناك.

٣٨٣- (٢) وَحَدَّثَنِي بِهِ، -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى-، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَصْمَاءَ الضُّبَيْعِيُّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا عُبَيْدٍ أَخْبَرَاهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحْتَلِلُ حَدِيثَ يُوُسَّ عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ "وَلَكِنْ لِيَطْمِئِنَّ قُلُوبِي". قَالَ: ثُمَّ قرأَ هَذِهِ الْآيَةَ حَتَّى جَارَهَا.

-السؤال ثم قال: ويقع في فيه معنيان: أحدهما: أنه خرج عرج العادة في الخطاب، فإن من أراد المداخلة عن إنسان قال للمتكلم فيه: ما كنت قائلاً لفلان، أو فاعلاً معه من مكروه، فقله لي واقعه معي، ومقصوده لا ثقل ذلك فيه. والثاني: أن معناه أن هذا الذي تظنونه شكاً أنا أولى به، فإنه ليس يشك، وإنما هو طلب لمزيد اليقين. وقيل غير هذا من الأقوال، فنقتصر على هذه؛ لكونها أصحها وأوضحها، والله أعلم.

وجه سؤال إبراهيم: وأما سؤال إبراهيم عليه السلام، فذكر العلماء في سببه أوجه: أظهرها: أنه أراد الطمأنينة يعلم كيفية الإحياء مشاهدة بعد العنم بما استدلالاً، فإن علم الاستدلال قد تنصّرُق إليه الشكوك في الجملة، بخلاف علم الممانينة، فإنه ضروري، وهذا مذهب الإمام أبي منصور الأزهرى وغيره. والثاني: أراد اختبار منزلته عند ربه في إجابة دعائه، وعلى هذا قالوا: معنى قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَوْمُنْ﴾ أي تصدق بعظم منزلتك عندي واصطفائك وحلتك. والثالث: سأل زيادة يقين، وإن لم يكن الأول شكاً، فسأل الترقى من علم اليقين، إلى عين اليقين، فإن بين العلمين تفاوتاً. قال سهل بن عبد الله التستري رحمه الله: سأل كشف غطاء العيان ليزداد بنور اليقين تمكناً. الرابع: أنه لما احتج على المشركين بأن ربه سبحانه وتعالى يحيى ويميت طلب ذلك منه سبحانه وتعالى ليظهر دليبه عياناً. وقيل أقوال أخرى كثيرة ليست بظاهرة. قال الإمام أبو الحسن الواحدي رحمه الله: احتفظوا في سبب سؤاله، فالأكثر على أنه رأى جيفةً بساحل البحر يتناولها السباع والطيور ودواب البحر، فتفكر كيف يجتمع ما تفرق من تلك الجيفة، وتطلعت نفسه إلى مشاهدة ميت يحييه ربه، ولم يكن شاكاً في إحياء الموتى، ولكن أحب رؤية ذلك، كما أن المؤمنين يحبون أن يروا النبي ﷺ والجنة، ويحبون رؤية الله تعالى، مع الإيمان بكل ذلك، وزوال الشكوك عنه. قال العلماء: والهمزة في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَوْمُنْ﴾ همزة إثبات كقول جرير: أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَابَا؟ والله أعلم.

-قد ينشأ عن شك في القدرة على الإحياء، فرمما يتوهم من يبلغه السؤال، أنه قد شك - أراد الله تعالى أن يزيل ذلك التوهم بتحقيق منشأ سؤاله، فقال له: "أو لم تؤمن"، أي بالقدرة، فقال: "بلى" أي بل أنا مؤمن بالقدرة، ولكن سألت ليطمئن قلبي برؤية كيفية الإحياء، فكان قبله اشتاق إلى ذلك، فأراد أن يطمئن بوصوله إلى المطلوب، وهذا لا غبار عليه أصلاً، وهذا هو ظاهر القرآن كما لا يخفى، ومن قال أنه أراد زيادة الإيقان ونحوه فقد بعد؛ إذ معلوم أن مرتبة إبراهيم فوق مرتبة علي عليه السلام، مع أنه قال: لو كشف الغطاء ما ازدادت يقيناً، والله تعالى أعلم.

٣٨٤ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - :
حَدَّثَنَا أَبُو أُوَيْسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ كِرَوَايَةً مَالِكٍ بِإِسْنَادِهِ. وَقَالَ: ثُمَّ قرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ حَتَّى أُنْجَزَهَا.

- معنى قوله ﷺ: "لقد كان ياوي إلى ركن شديد" وأما قول النبي ﷺ: "وربح الله لوطاً لقد كان ياوي إلى ركن شديد" فالمراد بالركن الشديد هو الله سبحانه وتعالى، فإنه أشد الأركان وأقواها وأمنها، ومعنى الحديث - والله أعلم - أن لوطاً ﷺ لما خاف على أضيافه، ولم يكن له عشيرة تمنعهم من الظالمين - ضاق ذرعه، واشتد حزنه عليهم، فقلب ذلك عليه، فقال في ذلك الحال: لو أن لي بكم قوة في الدفع بنفسي، أو أوي إلى عشيرة تمنع منعتكم، وفصد لوط ﷺ إظهار العذر عند أضيافه، وأنه لو استطاع دفع المكروه عنهم بطريق ما نفعله، وأنه بذل وسعه في إكرامهم والمدافعة عنهم، ولم يكن ذلك إغراضاً منه ﷺ عن الاعتماد على الله تعالى، وإنما كان لما ذكرناه من تطيب قلوب الأضياف، ويجوز أن يكون نسي الالتجاء إلى الله تعالى في حمايتهم، ويجوز أن يكون التجا فيما بينه وبين الله تعالى وأظهر للأضياف التألم وضيق الصدر، والله أعلم.

معنى قوله ﷺ: "ولو لبثت في السجن" وأما قوله ﷺ: "ولو لبثت في السجن ضولت يوسف لأحببت الداعي" فهو ثناء على يوسف عليه السلام وبيان لصبره وتأنيبه، والمراد بالداعي: رسول المليك الذي أخبر الله سبحانه وتعالى أنه قال: «إئتوني به» فلما جاءه الرسول قال أخرجني إلى ربك ففعل ما بال النسوة ألتى قطعن ألبسهن به (يوسف: ٥٠) فلم يخرج يوسف ﷺ مبادراً إلى الراحة ومفارقة السجن الطويل، بل تبثت وتوقر، وراسل الملك في كشف أمره الذي سجن بسببه؛ لتظهر براءته عند الملك وغيره، ويلقاه مع اعتقاده براءته ثم أنسب إليه، ولا حجل من يوسف ولا غيره، فبين نبينا ﷺ فضيلة يوسف في هذا، وقوة نفسه في الخير، وكمال صبره وحسن نظره، وقال النبي ﷺ عن نفسه ما قاله تواضعاً وإشارة للإبلاغ في بيان كمال فضيلة يوسف عليه السلام، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما ما يتعلق بأسانيد الباب ففيه مما تقدم بيانه المسيب والد سعيد، وهو يفتح الياء على المشهور الذي قاله الجمهور، ومنهم من يكسرها، وهو قول أهل "المدنية". وفيه أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، واسمه عبد الله على المشهور، وقيل: اسمه إسماعيل، وقيل: لا يعرف اسمه. وفيه قول مسلم رحمه الله: وحدثنني به - إن شاء الله تعالى - عبد الله بن أسماء، هذا مما قد ينكره على مسلم من لا علم عنده ولا حجة لديه؛ لكون مسلم رحمه الله: وحدثنني به - إن شاء الله تعالى -، فيقول: كيف يحتج بشيء يشك فيه؟ وهذا خيال باطل من قائله، فإن مسلماً رحمه الله لم يحتج بهذا الإسناد، وإنما ذكره متابعة واستشهاداً، وقد قدمنا أهم يحتملون في المتابعات والشواهد ما لا يحتملون في الأصول، والله تعالى أعلم. وفيه أبو عبيد عن أبي هريرة، واسم أبي عبيد هذا سعد بن عبيد المدني مولى عبد الرحمن بن أزهر، ويقال: مولى عبد الرحمن بن عوف. وفيه أبو أويس واسمه عبد الله بن عبد الله ابن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني.

ومن ألفاظ الباب قوله: "قرأ الآية حتى جازها". وفي الرواية الأخرى: "أنجزها"، معنى جازها: فرغ منها، ومعنى أنجزها: أمضاها. وفيه يوسف، وفيه ست لعات: ضم السين وكسرها وفتحها، مع الهمز فيهن وتركه، والله أعلم.

[٧٠- باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس]

٣٨٥- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْ وَحْيًا أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

٧٠- باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل بعلمته

أما ألفاظ الباب فقوله ﷺ: "أما مثله آمن عليه البشر" "آمن" بالمد وفتح الميم و"مثله" مرفوع. وفيه قول مسلم: حدثني يونس قال: حدثنا ابن وهب قال: وأخبرني عمرو أن أبا يونس حدثه. فائدة لطيفة في السند: "وأخبرني عمرو" هو بالواو في أول "وأخبرني" وهي "واو" حسنة، فيها دققة نفيسة وفائدة لطيفة، وذلك أن يونس سمع من ابن وهب أحاديث من جملة هذا الحديث، وليس هو أَوْحَا، فقال ابن وهب في روايته الحديث الأول: أخبرني عمرو بكذا، ثم قال: وأخبرني عمرو بكذا، وأخبرني عمرو بكذا، إلى آخر تلك الأحاديث، فإذا روى يونس عن ابن وهب غير الحديث الأول فينبغي أن يقول: قال ابن وهب: وأخبرني عمرو، فيأتي بالواو لأنه سمعه هكذا، ولو حذفها تجاز: ولكن الأول الإتيان بما يكون رايًا كما سمع، والله أعلم. =

قوله: "أما مثله آمن عليه البشر": كلمة "ما" موصولة مفعول ثانٍ لأعطي ومثله مبتدأ، وغيره جملة آمن عليه البشر، والجملة الاسمية صلة، ومعنى "عليه" لأجله، ولا يغني أن الحديث مسوق للفرق بين معجزات الأنبياء من قبل، ومعجزته العظمى التي هي القرآن، والشرح قد تعرضوا لتعريف بوجوه، لكن ما أتوا بها على وجه يؤيده لفظ الحديث ويخرج منه، والأقرب عندي في بيان الفرق أن يقال: إن قوله: "آمن عليه البشر" إما لبيان ظهور معجزات غيره، أي أن معجزات غيره كانت من الظهور بحيث إن البشر مع كمال ما جبل عليه من الجلال والخصام - كما يشهد بذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْئًا جَدَلًا﴾ (الكهف: ٥٤)، وقوله تعالى: ﴿إِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾ (يس: ٧٧) آمن بها، أي يمكن إيمانه بسبب الظهور، أي إلهام من الظهور كانت تجلب القلوب إلى التصديق بها كالعصا، و انفلاق البحر، ونطق الخيل، وإحياء الموتى، وخروج الناقة من حجر، وأما معجزتي فوحي متلو لا يدرك إعجازه إلا بكمال العقل وحدة النظر، ولا يظهر لكل أحد، فأعطاؤها لأمتي دليل على أنهم خلقوا على كمال العقل وحدة النظر، فرجاء الإيمان منهم أكثر وأغلب، أو المعنى: أما معجزتي، فكلام مبارك يجلب العقول إلى الإيمان ببركاته، أو هي معجزة خفي الإعجاز، فالإيمان به نكرمة من الله تعالى، فرجاء الإيمان من أمتي بسبب بركة القرآن، وبكرمة الله أكثر، وإلى الوجه الثالث يشير كلام الأبي رحمه الله والوجه الأول أقرب. =

٣٨٦- (٢) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّ أَبَا يُونُسَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ - إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ".

٣٨٧- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ خُرَّاسَانَ سَأَلَ الشَّعْبِيَّ فَقَالَ: يَا أَبَا عَمْرٍو! إِنَّمَا قَبَلْنَا مِنْ أَهْلِ خُرَّاسَانَ يَقُولُونَ فِي الرَّجُلِ، إِذَا أُعْتِقَ أَمَّتُهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، فَهُوَ كَالزَّانِكِ بِدَنَّتُهُ، فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "ثَلَاثَةٌ يُؤْتُونَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَأَذْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَّنَ بِهِ وَاتَّبَعَهُ وَصَدَّقَهُ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَعَبْدٌ مَسْلُوكٌ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقَّ سَيِّدِهِ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَرَجُلٌ كَانَتْ لَهُ أُمَّةٌ فَعَدَّاهَا فَأَحْسَنَ عِذَاءَهَا، ثُمَّ أَذْبَاهَا فَأَحْسَنَ أَدْبَاهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، فَلَهُ أَجْرَانِ". ثُمَّ قَالَ الشَّعْبِيُّ لِلْخُرَّاسَانِيِّ: خُذْ هَذَا الْحَدِيثَ بِغَيْرِ شَيْءٍ، فَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَرُحِلُ فِيمَا دُونَ هَذَا إِلَى الْمَدِينَةِ.

- ضبط الأسماء: وأما أبو يونس، فاسمه سليم بن جبير وفيه "هشيم" عن صالح بن صالح الهمداني، عن الشعبي قال: رأيت رجلاً من أهل "خراسان" سأل الشعبي فقال: يا أبا عمرو! أما هشيب، فيضم الهاء، وهو مدلس، وقد قال: عن صالح، وقد قدمنا أن مثل هذا إذا كان في الصحيح محمول على أن هشيباً ثبت سماعه هذا الحديث من صالح. وأما صالح، فهو صالح بن صالح بن مسلم بن حيان وثقب حيان حمي، قاله أبو علي الفسائي وغيره. وأما الحمدي، فبإسكان الميم وبالدال المهملة. وأما الشعبي يفتح الشين، فاسمه عامر، وفي هذا الاستاد لطيفة يتكرر مثلها، وقد تقدم بيانها، وهو أنه قال: عن صالح، عن الشعبي قال: رأيت رجلاً سأل الشعبي، وهذا الكلام ليس منتظماً في الظاهر، ولكن تقديره: حدثنا صالح عن الشعبي بحديث، وقصة طويلة فإن فيها صالح: رأيت رجلاً سأل الشعبي، والله أعلم. وفيه أبو بردة عن أبي موسى، اسم أبي بردة عامر، وقيل: الحارث: -

- أو يقال: إن قوله: "آمن عليه البشر" بيان لاقتصار معجزاتهم على قدر الحاجة والكفاية، أي أن معجزاتهم كانت مما يكفي البشر، ومعجزتي أظهر وأوفر وأريد على قدر الحاجة، والله تعالى أعلم. وكلام الشراح يشير إلى الوجه الأخير فتأمل. وقيل: معنى "آمن عليه البشر" أي عند معاينة تلك المعجزات ما كانت إلا وقت ظهورها، وأما معجزتي فمستمر دائم لا يختص بمعاينة بوقت دون وقت.

٣٨٨- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح: وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

حواسم أبي موسى عبد الله بن قيس، وفيه قوله ﷺ: "فَعَدَّاهَا فَاحْسَنَ غَدَائِعَهَا" أما الأول فبتخفيف الذال، وأما الثاني فيالمد.

معاني الحديث: أما معاني الحديث، فالحديث الأول يختلف فيه على أقوال: أحدها: أن كل نبيٍّ أُعطي من المعجزات ما كان مثله لمن كان قبله من الأنبياء، فأمن به البشر، وأما معجزتي العظيمة الظاهرة، فهي القرآن الذي لم يُفْطَ أحد مثله فلهذا قال: أنا أكثرهم تابعاً. والثاني: معناه أن الذي أوتيته لا يتطرق إليه تخيل بسحر وشبهة، بخلاف معجزة غيره، فإنه قد يَخِيلُ الساحر بشيء مما يقارب صورتها، كما خيلت السحرة في صورة عصا موسى ﷺ، والخيال قد يروج على بعض العوالم، والفرق بين المعجزة والسحر والتخيل يحتاج إلى فكر ونظر، وقد يخطئ الناظر فيعتقدهما سواء. والثالث: معناه أن معجزات الأنبياء انقضت بانقراض أعصارهم، ولم يشاهدها إلا مَنْ حضرها بحضرتهم، ومعجزة نبينا ﷺ القرآن المستمر إلى يوم القيامة، مع خرق العادة في أسلوبه، وبلاغته، وإخباره بالمغيبيات، وعجز الجن والإنس عن أن يأتوا بسورة من مثله مجتمعين أو متفرقين، في جميع الأعصار مع اعتنائهم بمعارضته، فلم يقدرُوا وهم أَفْصَحُ القرون، مع غير ذلك من وجوه إعجازه المعروفة، والله أعلم.

وقوله ﷺ: "فَارْجُوا أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعاً" علم من أعلام النبوة، فإنه أخبر ﷺ بهذا في زمن قلة المسلمين، ثم من الله تعالى وفتح على المسلمين البلاد، وبارك فيهم حتى انتهى الأمر واتسَعَ الإسلام في المسلمين إلى هذه الغاية المعروفة، والله الحمد على هذه النعمة وسائر نعمه التي لا تحصى، والله أعلم. وأما الحديث الثاني، ففي نسخ اللَّيْلِ كُلِّهَا برسالة نبينا ﷺ، وفي مفهومه دلالة على أن مَنْ لم يبلغه دعوة الإسلام فهو معذور، وهذا جار على ما تقدم في الأصول أنه لا حكم قبل ورود الشرع على الصحيح، والله أعلم.

وقوله ﷺ: "لَا يَسْمَعُ فِي أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ" أي: ممن هو موجود في زمني وبعدي إلى يوم القيامة، فكلهم يجب عليه الدخول في طاعته، وإنما ذكر اليهودي والنصراني تنبيهاً على من سواهما، وذلك؛ لأن اليهود والنصارى لهم كتاب، فإذا كان هذا شأنهم مع أن لهم كتاباً ففقرهم ممن لا كتاب له أولى، والله أعلم.

وأما الحديث الثالث ففقيه فضيلة من آمن من أهل الكتاب بنبينا ﷺ، وأن له أجرين؛ لإيمانه بنبه قبل الشُّخ، والثاني: لإيمانه بنبينا ﷺ. وفيه فضيلة العبد المَسْلُوك القائم بحقوق الله تعالى وحقوق سيده، وفضيلة من أعتق مملوكه وتزوجها، وليس هذا من الرجوع في الصدقة في شيء، بل هو إحسان إليها بعد إحسان. وقول الشعبي: "نَحْنُ هَذَا الْحَدِيثَ بِغَيْرِ شَيْءٍ فَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَرْحَلُ فِيمَا دُونَ هَذَا إِلَى الْمَدِينَةِ" فقيه جواز قول العالم مثل هذا تحريضاً للسامع على حفظ ما قاله، وفيه بيان ما كان السلف ﷺ عليه من الرحلة إلى البلدان البعيدة في حديث واحد أو مسألة واحدة، والله أعلم.

[٧١- باب نزول عيسى ابن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد ﷺ]

٣٨٩- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ ﷺ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخَنَازِيرَ، وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ، وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ".

٧١- باب نزول عيسى ابن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد ﷺ

فيه الأحاديث المشهورة، فنذكر ألفاظها، ومعانيها، وأحكامها على ترتيبها.
فقوله ﷺ: "لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ عيسى بن مريم ﷺ حَكَمًا مُقْسِطًا فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلَ الْخَنَازِيرَ وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ وَيَفِيضُ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ".

شرح الغريب: أما "لَيُوشِكَنَّ" فهو يضم الياء وكسر الشين ومعناه: ليقربن. وقوله ﷺ: "فِيكُمْ" أي في هذه الأمة، وإن كان خطأياً لبعضها ممن لا يدرك نزوله.

وقوله ﷺ: "حَكَمًا" أي ينزل حاكماً بهذه الشريعة، لا ينزل نبياً برسالة مستقلة وشريعة ناسخة، بل هو حاكم من حكام هذه الأمة. والمقسط العادل، يقال: أقسط يُقْسِطُ إقسطاً فهو مقسط إذا عدل، والمقسط بكسر القاف العدل، وقَسَطَ يُقْسِطُ قَسْطًا يفتح القاف فهو قَاسِطٌ إذا جاز.

وقوله ﷺ: "فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ" معناه: يكسره حقيقة ويطل ما يزعمه النصارى من تعظيمه.

فقه الحديث: وفيه دليل على تغيير المنكرات وآلات الباطل، وقتل الخنزير من هذا القبيل. وفيه دليل للمختار من مذهبنا ومذهب الجمهور أنا إذا وجدنا الخنزير في دار الكفر أو غيرها وتمكناً من قتله قتلناه، وبإبطال لقول من شذ من أصحابنا وغيرهم فقال: يُترك إذا لم يكن فيه ضراوة.

معنى قوله ﷺ: "ويضع الجزية" وأما قوله ﷺ: "ويضع الجزية" فالصواب في معناه أنه لا يقبلها، ولا يقبل من الكفار إلا الإسلام، ومن بذل منهم الجزية لم يكف عنه بها، بل لا يقبل إلا الإسلام أو القتل، هكذا قاله الإمام أبو سليمان الخطابي وغيره من العلماء رحمهم الله. وحكى القاضي عياض رحمه الله عن بعض العلماء معنى هذا، ثم قال: وقد يكون قبض المال هنا من وضع الجزية - وهو ضربها على جميع الكفرة، فإنه لا يقبله أحد، فتضع الحرب أوزارها - وانقياد جميع الناس له، إما بالإسلام وإما بإلقاء يد، فيضع عليه الجزية ويضربها. وهذا كلام القاضي وليس بمقبول، والصواب ما قدمناه، وهو أنه لا يقبل إلا الإسلام، فعلى هذا قد يقال: هذا خلاف حكم الشرع اليوم، فإن الكتابي إذا بذل الجزية وجب قبولها، ولم يجز قتله ولا إكراهه على الإسلام. وجوابه: أن هذا الحكم -

٣٩٠ - (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح: وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، ح: وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَائِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ: "إِمَامًا مُقْسِطًا وَحَكَمًا عَدْلًا". وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ: "حَكَمًا عَادِلًا" وَلَمْ يَذْكُرْ "إِمَامًا مُقْسِطًا". وَفِي حَدِيثِ صَالِحٍ "حَكَمًا مُقْسِطًا"، كَمَا قَالَ اللَّيْثُ، وَفِي حَدِيثِهِ مِنَ الزِّيَادَةِ "وَحَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ الْوَاحِدَةُ خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا". ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: اقْرَؤُوا إِن شِئْتُمْ ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (النساء: ١٥٩) الآية.

ليس بمستغرب إلى يوم القيامة؛ بل هو مقيد بما قبل عيسى عليه السلام، وقد أخبرنا النبي ﷺ في هذه الأحاديث الصحيحة بنسخه، وليس عيسى عليه السلام هو الناسخ، بل نبينا ﷺ هو المبين للنسخ؛ فإن عيسى يحكم بشرعنا، فدل على أن الامتناع من قبول الجزية في ذلك الوقت هو شرع نبينا محمد ﷺ.

وأما قوله ﷺ: "وبفيض المال" فهو يفتح الياء ومعناه: يكثر وتنزل البركات وتكثر الخيرات بسبب العدل، وعدم الظالم، وتقيء الأرض أفلاذ كبدها، كما جاء في الحديث الآخر، وتقل أيضاً الرغبات لقصر الآمال، وعلمهم بقرب الساعة، فإن عيسى عليه السلام علم من أعلام الساعة، والله أعلم.

معنى قوله ﷺ: "حتى تكون السجدة الواحدة" وأما قوله في الرواية الأخرى: "حتى تكون السجدة الواحدة خيراً من الدنيا وما فيها" فمعناه - والله أعلم - أن الناس تكثر رغبتهم في الصلاة وسائر الطاعات لقصر آماهم وعلمهم بقرب القيامة، وقلة رغبتهم في الدنيا لعدم الحاجة إليها، وهذا هو الظاهر من معنى الحديث. وقال القاضي عياض رحمه الله: معناه: أن أجراها خير نصلها من صدقته بالدنيا وما فيها؛ لفيض المال حينئذ وهوانه، وقلة الشح وقلة الحاجة إليه؛ للنفقة في الجهاد، قال: والسجدة هي السجدة بعينها، أو تكون عبارة عن الصلاة، والله أعلم.

القول في مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ وأما قوله: "ثم يقول أبو هريرة اقْرَؤُوا إِن شِئْتُمْ: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (النساء: ١٥٩) ففيه دلالة ظاهرة على أن مذهب أبي هريرة في الآية أن الضمير في "موته" يعود على عيسى عليه السلام، ومعناها: وما من أهل الكتاب أحد يكون في زمن عيسى عليه السلام إلا -

قوله: "حكما": أي حاكما، وفيه: تنبيه على أنه لا يأتي على أنه نبي وإن كان نبيا في الواقع، ولكونه حاكما ورد أنه إمام، وأنه يؤمكم، وليس معناه: أنه يؤمكم في الصلاة، فلا ياتي أن إمامكم منكم، و إلى هذا الوجه من التوفيق يشير كلام ابن أبي ذئب الآتي كما لا يخفى.

٣٩١- (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "وَاللَّهِ! لَيَنْزِلَنَّ ابْنُ مَرْثَمَ حَكَمًا عَادِلًا؛ فَلْيَكْبِرَنَّ الصَّلِيبَ، وَلْيَقْتُلَنَّ الْخِزْيِرَ، وَلْيَضَعَنَّ الْجِزْيَةَ، وَلْيَتْرَكَنَّ الْفِلَاصُ فَلَا يُسْعَى عَلَيْهَا، وَلَتَذْهَبَنَّ الشُّحْنَاءُ وَالتَّبَاعُضُ وَالتَّحَاسُدُ، وَلَيَدْعُونَ إِلَى الْمَالِ فَلَا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ."

٣٩٢- (٤) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعُ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْثَمَ فِيكُمْ، وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ؟"

٣٩٣- (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَحْيَى - ابْنُ شِهَابٍ - عَنْ عَمِّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعُ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْثَمَ فِيكُمْ فَأَمَّكُمْ؟"

٣٩٤- (٦) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ نَافِعِ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْثَمَ، فَأَمَّكُمْ مِنْكُمْ؟" فَقُلْتُ لِابْنِ أَبِي ذَنْبٍ: إِنَّ الْأَوْرَاعِيَّ حَدَّثَنَا عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ "وَأَمَّامُكُمْ مِنْكُمْ". قَالَ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، تَذَرِي مَا أَمَّكُمْ مِنْكُمْ؟ قُلْتُ: تُخْبِرُنِي. قَالَ: فَأَمَّكُمْ بِكِتَابِ رَبِّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ وَسُنَّةِ نَبِيِّكُمْ ﷺ.

- آمن بعيسى، وعلم أنه عبد الله وابن أمته، وهذا مذهب جماعة من المفسرين، وذهب كثيرون أو الأكثرون إلى أن الضمير يعود على الكتابي ومعناها: وما من أهل الكتاب أحد يحضره الموت إلا آمن عند معاينة الموت قبل خروج روحه بعيسى عليه السلام، أنه عبد الله وابن أمته، ولكن لا ينفعه هذا الإيمان؛ لأنه في حضرة الموت وحالة النزع، وتلك الحالة لا حكم لما يفعل أو يقال فيها، فلا يصح فيها إسلام، ولا كفر، ولا وصية، ولا بيع، ولا عتق، ولا غير ذلك من الأقوال لقول الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْثَوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ الشُّبُهَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمْ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْإِسْلَامَ﴾ (النساء: ١٨) وهذا المذهب أظهر؛ فإن الأول يخص الكتابي، وظاهر القرآن عمومهم لكل كتابي في زمن عيسى وقبل نزوله، ويؤيد هذا قراءة من قرأ "قبل موته"، وقبل: إن الهاء في "به" يعود على نبينا محمد ﷺ، والهاء في "موته" تعود على الكتابي، والله أعلم.

ضبط الأسماء: قوله في الإسناد: 'عن عطاء بن ميناء' هو بكسر الميم بعدها ياء مشددة من تحت ساكنة ثم نون ثم ألف -

٣٩٥ - (٧) حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُحَّاعٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، قَالَ: فَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﷺ فَيَقُولُ أَمِيرُهُمْ: تَعَالَى فَصَلِّ لَنَا، فَيَقُولُ: لَا، إِنْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ أَمْرَاءُ، تَكْرِمَةً اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ".

محمودة، هذا هو المشهور، وقال صاحب "المطالع": يمد ويقصر، والله أعلم.

شرح الغريب: وأما قوله ﷺ: "وَلْيُتْرَكَنَّ الْقِلَاصُ فَلَا يُسْعَى عَلَيْهَا" فالقِلَاصُ بكسر القاف جمع "قِلْوَص" بفتحها، وهي من الإبل كالقنَاقَة من النساء والحدث من الرجال، ومعناه: أن يزهد فيها ولا يرغب في اقتنائها؛ لكثرة الأموال وقلة الآمال وعدم الحاجة، والعلم بقرب القيامة، وإنما ذكرت القِلَاصَ؛ لكونها أشرف الإبل التي هي أنفس الأموال عند العرب، وهو شبه بمعنى قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾ (التكوير: ٤)، ومعنى "لَا يَسْعَى عَلَيْهَا": لا يعتني بها أي يتساهل أهلها فيها، ولا يعتنون بها، هذا هو الظاهر.

وقال القاضي عياض وصاحب المطالع رحمهما: معنى "لَا يَسْعَى عَلَيْهَا" أي لا تطلب زكاتها؛ إذ لا يوجد من يقبلها، وهذا تأويل باطل من وجوه كثيرة تفهم من هذا الحديث وغيره، بل الصواب ما قدمناه، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "وَلْيُتَذَهَبَنَّ الشُّحْنَاءُ" فالمراد به العداوة.

وقوله ﷺ: "وَلْيُدْعَوْنَ إِلَى الْإِثَالِ فَلَا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ" هو بضم العين وفتح الواو وتشديد النون، وإنما لا يقبله أحد؛ لما ذكرنا من كثرة الأموال وقصر الآمال وعدم الحاجة وقلة الرغبة للمعلم بقرب الساعة.

وأما قوله ﷺ: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ" فقد قدمنا بيانه، والجمع بينه وبين حديث: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ اللَّهُ اللَّهُ". وقوله: "تَكْرِمَةً اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ" هو بنصب "تَكْرِمَةً" على المصدر، أو على أنه مفعول له، والله أعلم.

[٧٢- باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان]

٣٩٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ -، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ مِنْ مَغْرِبِهَا آمَنَ النَّاسُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا" (الأنعام: ١٥٨).

٣٩٧- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ لُثَيْمٍ وَ أَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، ح: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ كِلَاهُمَا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٩٨- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقُ، جَمِيعاً عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَالْقَلْبُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ثَلَاثٌ إِذَا خَرَجْتَ، لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَالدَّجَالُ، وَدَابَّةُ الْأَرْضِ".

[٧٢- باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان]

قال القاضي عياض رحمه الله: هذا الحديث على ظاهره عند أهل الحديث والفقه والمتكلمين من أهل السنة، خلافاً لما تأولته الباطنية.

٣٩٩- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُثَيْمَةَ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ - : حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ التَّيْمِيِّ - سَمِعَهُ فِيمَا أَعْلَمُ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمًا: "أَتَدْرُونَ أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ الشَّمْسُ؟" قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: "إِنَّ هَذِهِ تَجْرِي حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى مُسْتَقَرِّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَخِرُّ سَاجِدَةً، فَلَا تَرَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُقَالَ لَهَا: ارْتَفِعِي، ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَرْجِعُ، فَتُصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَطْلِعِهَا، ثُمَّ تَجْرِي حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى مُسْتَقَرِّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَخِرُّ سَاجِدَةً، وَلَا تَرَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُقَالَ لَهَا: ارْتَفِعِي، ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ،* فَتَرْجِعُ، فَتُصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَطْلِعِهَا، ثُمَّ تَجْرِي لَا يَسْتَنْكِرُ النَّاسُ مِنْهَا شَيْئًا حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى مُسْتَقَرِّهَا ذَاكَ، تَحْتَ الْعَرْشِ، فَيُقَالَ لَهَا: ارْتَفِعِي، أَصْبِحِي طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِكَ، فَتُصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِهَا".

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَتَدْرُونَ مَتَى ذَاكُمْ؟ ذَلِكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا" (الأنعام: ١٥٨).

٤٠٠- (٥) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ يَحْيَى الْوَاسِطِيُّ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمًا: "أَتَدْرُونَ أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ الشَّمْسُ؟" بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمَةَ.

٤٠١- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ: "يَا أَبَا ذَرٍّ! هَلْ تَذَرِي أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ الشَّمْسُ؟" قَالَ، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: "فَإِنَّهَا تَذْهَبُ فَتُسْتَأْذِنُ فِي السُّجُودِ، فَيُؤْذَنُ لَهَا، وَكَأَنَّهَا قَدْ قِيلَ لَهَا: ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا".

الكلام حول قوله ﷺ: "مستقرها تحت العرش": وأما قوله ﷺ في الحديث الآخر في الشمس: "مستقرها -

* قوله: "ارجعي من حيث جئت" ورد هذا الكلام في الأمر بطلوها من المشرق وفي الأمر بطلوها من المغرب، ففي الأول معناه: سوري كما سرت وفي الثاني واضح.

قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: "وَذَلِكَ مُسْتَقَرُّ لَهَا".

٤٠٢ - (٧) حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا - وَكَيْفَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنشَأَ نَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ (يَس : ٣٨) قَالَ: "مُسْتَقَرُّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ".

= تحت العرش فحرف ساجدة. فهذا مما اختلف المفسرون فيه، فقال جماعة بظاهر الحديث. قال الواحدي: وعلى هذا القول إذا غربت كل يوم استقرت تحت العرش إلى أن تطلع من مغربها، وقال فتادة ومقاتل: معناه تجري إلى وقت لها وأجل لا تعداه.

قال الواحدي: وعلى هذا، مستقرها انتهاء سيرها عند انقضاء الدنيا، وهذا اختيار الزجاج. وقال الكلبي: تسير في منازلها حتى تنتهي إلى آخر مستقرها الذي لا تجاوزه، ثم ترجع إلى أول منازلها، واختار ابن قتيبة هذا القول، والله أعلم. وأما سُجُود الشمس فهو بتميز وإدراك بخلقه الله تعالى فيها، وفي الإسناد عبد الحميد بن بيان الواسطي، هو بياء موحدة ثم بياء مثناة من تحت، وفي هذا الحديث بقايا تأتي في آخر الكتاب - إن شاء الله تعالى - حيث ذكره مسلم رحمه الله تعالى، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

[٧٣- باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ]

٤٠٣- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّادِقَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ثُمَّ حُبِبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ، فَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ جِرَاءٍ يَتَحَنَّنُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِي أَوَّلَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى حَدِيحَةٍ، فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا حَتَّى فُجِئَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ جِرَاءٍ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ: اقْرَأْ. قَالَ: "مَا أَنَا بِقَارِئٍ"، قَالَ: فَأَخَذَنِي، فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ. قَالَ قُلْتُ: "مَا أَنَا بِقَارِئٍ". قَالَ: فَأَخَذَنِي، فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ. فَقُلْتُ: "مَا أَنَا بِقَارِئٍ". فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق: ١-٥)

[٧٣- باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ]

فيه الأحاديث المشهورة فتذكرها - إن شاء الله تعالى - على ترتيب ألفاظها ومعانيها.

فقوله في الإسناد: "أبو الطاهر بن السرح" هو بالسين، والحاء المهملتين، والسين مفتوحة، قوله: "أن عائشة رضي الله عنها قالت: كان أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة". هذا الحديث من مراسيل الصحابة رضي الله عنهم، فإن عائشة رضي الله عنها لم تدرك هذه القضية، فتكون قد سمعتها من النبي ﷺ، أو من الصحابي، وقد قدمنا في الفصول أن مرسل الصحابي حجة عند جميع العلماء، إلا ما انفرد به الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائيني، والله أعلم.

شرح الغريب: وقولها رضي الله عنها: "الرؤيا الصادقة"، وفي رواية البخاري رضي الله عنه: الرؤيا الصالحة، وهما بمعنى واحد، وفي "من" هنا قولان: أحدهما: أنها لبيان الجنس، والثاني: للتبعض، ذكرهما القاضي. وقولها: "فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح"، قال أهل اللغة: فلق الصبح وفتح الفاء واللام والراء، هو: ضياؤه، وإنما يقال هذا في الشيء الواضح البين.

حكمة بدأ الوحي بالرؤيا: قال القاضي رضي الله عنه وغيره من العلماء: إنما ابتدئ ﷺ بالرؤيا لدلالة بفعاله الملك، ويأتيه -

قَالَ: "لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي". قَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: كَلَّا، أَبَشِرْ، فَوَاللَّهِ! لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، وَاللَّهِ! إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّجِمَ وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ، فَأَنْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ تَوْفَلٍ بْنِ أَسَدِ ابْنِ عَبْدِ الْعُزَّى، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ خَدِيجَةَ - أَخِي أَبِيهَا - وَكَانَ امْرَأً تَنْصَرَفِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ، وَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعَرَبِيَّةِ - مَا شَاءَ اللَّهُ - أَنْ يَكْتُبَ، وَكَانَ شَيْحًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: أَيَّ عَمٍّ! اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ.

-ثلاثة أميال عن يسار الذَّاهِبِ من "مكة" إلى "مَنى"، والله أعلم. وأما "التَّحْنُثُ" بالخاء المهملة والنون والثاء المثلثة، فقد فسره بالتَّعْبُدُ، وهو تفسير صحيح، وأصل الْحِنْثِ: الإثم، فمعنى يَتَحْنَثُ: يتجنب الحنث، فكانه بعبادته يمنع نفسه من الحنث، ومثل يَتَحْنَثُ يَنْحَرِجُ ويتَأَمَّمُ أي يتجنب الحرج والإثم. وأما قولها: اللَّيَالِي أُولَاتُ الْعِدَدِ فمتعلق بـ"يَتَحْنَثُ" لا بالتَّعْبُدِ، ومعناه: يَتَحْنَثُ اللَّيَالِي، ولو جُعِلَ متعلقًا بالتَّعْبُدِ فد المعنى، فإن التَّحْنُثَ لا يشترط فيه اللَّيَالِي، بل يطلق على القليل والكثير، وهذا التفسير اعترض بين كلام عائشة رضي الله عنها، وأما كلامها "فيتحنث فيه الليالي أولات العدد"، والله أعلم. وقولها: فَجِئْتُهُ الْحَقُّ أَي جَاءَهُ الْوَحْيُ بَقُتَّةٍ، فإنه ﷺ لم يكن متوقِّعًا للوحي، ويقال: فَجِئْتُهُ بِكَسْرِ الْجِيمِ وبعدها همزة مفتوحة، ويقال: فَجَاءَ بفتح الْجِيمِ والهمزة لفتان مشهورتان حكاهما الجوهري وغيره.

قوله ﷺ: "ما أنا بفارئٍ" معناه: لا أحسن القراءة، فـ"ما" نافية هذا هو الصواب. وحكي القاضي عياض رحمه الله فيها خلافًا بين العلماء: منهم من جعلها نافية، ومنهم من جعلها استفهامية، وضعفوه بإدخال الباء في الخبر. قال القاضي: ويصح قول: من قال استفهامية رواية مَنْ روى: "ما أقرأ"، ويصح أن تكون "ما" في هذه الرواية أيضًا نافية، والله أعلم. قوله ﷺ: "فَغَطَّيْتُ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ ثُمَّ أَرْسَلَنِي" أما "غَطَّيْتُ" فبالعين المعجمة والطاء المهملة ومعناه: عَصَرْتُ وَضَمَّنِي، يقال: غَطَّاهُ وَغَتَّاهُ وَضَغَطَهُ وَغَصَرَهُ وَخَتَّاهُ وَغَمَرَهُ كله بمعنى واحد. وأما الجهدُ، فبحوز فتح الجيم وضمة لفتان، وهو الغاية والمشقة، ويجوز نصب الدال ورفعها، فعلى النصب بلغ جهريل مني الجهد، وعلى الرفع: بلغ الجهد مني مبنغه وغايته، ومن ذكر الوجهين في نصب الدال ورفعها صاحب "التحرير" وغيره. وأما "أرسلني" فمعناه: أطلقني.

حكمة الغطِّ وتكراره ثلاثاً: قال العلماء: والحكمة في الغطِّ: شغله من الالتفات، والمبالغة في أمره بإحضار قلبه لما يقوله له، وتكرره ثلاثاً مبالغة في التنبيه، ففيه أنه ينبغي للمعلم أن يحتاط في تنبيه المتعلم وأمره بإحضار قلبه، والله أعلم. قوله ﷺ: "ثم أرسلني فقال: اقرأ باسم ربك الذي خلق" هذا دليل صريح في أن أوَّل ما نزل من القرآن "اقرأ"، وهذا هو الصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف، وقيل: أوله ﷻ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُ لَئِذَا دُعِيَ لِلطَّلَافِ، وليس بشيء، وسنذكره بعد هذا في موضعه من هذا الباب - إن شاء الله تعالى -.

قَالَ وَرَقَّةُ بْنُ نَوْفَلٍ: يَا ابْنَ أُخِي! مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبَرَ مَا رَأَاهُ، فَقَالَ لَهُ وَرَقَّةُ: هَذَا التَّامُوسُ الَّذِي أُفْزِلَ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا! يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ! قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَوْ مُخْرِجِي هُمْ؟" قَالَ وَرَقَّةُ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمَا جِئْتُ بِهِ إِلَّا عُودِي، وَإِنْ يُدْرِكُنِي يَوْمُكَ أَتُصْرِكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا.

واستدل بهذا الحديث بعض من يقول: إن ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الْأَرْخَمِينَ الرَّجِيمِينَ﴾ (الفاتحة: ١) ليست من القرآن في أوائل السور؛ لكونها لم تذكر هنا، وجواب المثبتين لها أنها لم تنزل أولًا، بل نزلت التسمية في وقت آخر، كما نزل باقي السورة في وقت آخر.

شرح الغريب: قولها: "ترخف" بواو "د" بفتح الباء الموحدة، ومعنى "ترخف": ترعد وتضطرب وأصله: شدة الحركة. قال أبو عبيدٍ وسائر أهل اللغة والغريب: وهي اللحمة التي بين العنق تضطرب عند فرع الإنسان. قوله ﷺ: "زمنوني زمنوي" هكذا هو في الروايات مكرر مرتين، ومعنى "زمنوني": غطوني بالثياب، ولغويها. وقولها: "فزمنوه حتى ذهب عنه الرُّوع" هو بفتح المراء، وهو الفرع.

وجه قوله ﷺ: "لقد خشيت على نفسي": قوله ﷺ: "لقد خشيت على نفسي" قال القاضي رحمه: ليس هو بمعنى الشك فيما أتاه من الله تعالى، لكنه ربما خشى أن لا يقوى على مقاومة هذا الأمر، ولا يقدر على حمل أعباء الوحي، فتزهق نفسه، أو يكون هذا لأول ما رأى التباشير في النوم واليقظة، وسمع الصوت قبل لقاء الملك، وتحققه رسالة ربه، فيكون خائف أن يكون من الشيطان الرجيم، فأما منذ جاءه الملك برسالة ربه سبحانه وتعالى، فلا يجوز عليه الشك فيه، ولا يخشى من تسلط الشيطان عليه، وعلى هذا الطريق يعمل جميع ما ورد من مثل هذا في حديث البعث، هذا كلام القاضي رحمه في شرح "صحيح مسلم". وذكر أيضًا في كتابه "الشفاء" هذين الاحتمالين في كلام مبسوط، وهذا الاحتمال الثاني ضعيف؛ لأنه خلاف تصريح الحديث، لأن هذا كان بعد غط الملك وإتيانه به ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (العلق: ١)، والله أعلم. قولها: "قالت له حديثه: كلاً أبشر، فوالله لا يخزيك الله أبداً، والله إنك لتصل الرِّجَمَ، وتصدق الحديث، وتحجل الككَّ، وتكسبُ المعدوم، وتقرى الضيف، وتعينُ على نوائب الحق".

شرح الغريب: أما قولها "كلاً" فهي هنا كلمة نفى وإبعاد، وهذا أحد معانيها، وقد تأتي "كلاً" بمعنى "حقاً" ومعنى "ألا" التي للتنبيه يُستفتح بها الكلام، وقد جاءت في القرآن العزيز على أقسام، وقد جمع الإمام أبو بكر بن الأنباري أقسامها ومواضعها في باب من كتابه "الوقف والابتداء".

وأما قولها: "لا يخزيك" فهو يضم الياء ويالحاء المعجمة، كذا هو في رواية يونس وعقيل، وقال معمر في روايته: "يخزئك" بالحاء المهملة والنون، ويجوز فتح الياء في أوله وضمها، وكلاهما صحيح، "والخزي": الفضيحة والهوان. وأما صلة الرُّحِم فهي الإحسان إلى الأقارب على حسب حال الواصل والموصول، فتارة تكون بالمال، وتارة -

-بالخدمة، وتارة بالزيادة والسلام، وغير ذلك. وأما "الكَلُّ" فهو بفتح الكاف وأصله: الثقل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ﴾ (النحل: ٧٦) ويدخل في حمل الكَلِّ الإنفاق على الضعيف واليتيم والعيال وغير ذلك، وهو من "الكلال" وهو: الإعياء. وأما قولها: وتكسب المعدوم، فهو بفتح التاء، هذا هو الصحيح المشهور، ونقله القاضي عياض عن رواية الأكثرين قال: ورواه بعضهم بضمها.

قال أبو العباس نُعَلْبُ، وأبو سليمان الخطابي وجماعات من أهل اللغة: يقال: كسبت الرجل مالا، وأكسبته مالا لفتان أفصحهما باتفاقهما كَسَبْتَهُ بحذف الألف، وأما معنى "تكسب المعدوم" فمن رواه بالضم فمعناه تُكسب غيرك المال المعدوم، أي تعطيه إياه تَبَرُّعاً فحذف أحد المفعولين، وقيل: معناه: تعطي الناس ما لا يجدونه عند غيرك من نفائس الفوائد، ومكارم الأخلاق. وأما رواية الفتح، فقيل: معناها: كمعنى الضم، وقيل: معناها: تكسب المعدوم، وتصيب منه ما يحجز غيرك عن تحصيله، وكانت العرب تتعاهد بكسب المال المعدوم لاسيما فريش، وكان النبي ﷺ محظوظاً في تجارتها، وهذا القول حكاه القاضي عن ثابت صاحب "الدلائل"، وهو ضعيف أو غلط، وأي معنى لهذا القول في هذا الموطن، إلا أنه يمكن تصحيحه بأن يضم إليه زيادة، فيكون معناه: تكسب المال العظيم الذي يحجز عنه غيرك، ثم تجود به في وجوه الخير وأبواب المكارم، كما ذكرت من حمل الكَلِّ، وصلة الرحم، وقرى الضيف، والإعانة على نوائب الحق، فهذا هو الصواب في هذا الحرف.

وأما صاحب "التحرير" فجعل المعدوم عبارة عن الرجل المحتاج المعدم العاجز عن الكسب، وسماه معدوماً؛ لكونه كالمعدوم الميت، حيث لم يتصرف في المعيشة كصرف غيره. قال: وذكر الخطابي أن صوابه المعدم بحذف الواو، قال: وليس كما قال الخطابي، بل ما رواه الرواة صواب. قال: وقيل: معنى تكسب المعدوم أي تسعى في طلب عاجز تنعشه، والكسب هو: الاستفادة، وهذا الذي قاله صاحب "التحرير"، وإن كان له بعض الاتجاه كما حررت لفظه، فالصحيح المختار ما قدمته، والله أعلم.

وأما قولها: "وتقرى الضيف" فهو بفتح التاء، قال أهل اللغة: يقال: قرئت الضيف أقربه قرئ بكسر القاف، مقصور، وقرئ بفتح القاف والمد، ويقال للطعام الذي يضيئه به، قرئ بكسر القاف، مقصور، ويقال لفاعله: قَارٍ مثل: قضى فهو قاض. وأما قولها: "وتعين على نوائب الحق"، فالتوائب جمع "نائبة"، وهي الحادثة، وإنما قالت نوائب الحق؛ لأن النائبة قد تكون في الخير، وقد تكون في الشر، قال ليبد:

نوائب من خيرٍ وشرٍ كلاهما فلا خير ممدود ولا الشرُّ لازِبٌ

قال العلماء رحمهم الله: معنى كلام خديجة رضي الله عنها: أنك لا يصيبك مكروه؛ لما جعل الله فيك من مكارم الأخلاق وكرم السمائل، وذكرت ضرورياً من ذلك، وفي هذا دلالة على أن مكارم الأخلاق، وبحال الخير سبب السلامة من مصارع السوء، وفيه مدح الإنسان في وجهه في بعض الأحوال لمصلحة تطرأ وفيه تأنيس من حصلت له عذابة -

من أمر وتبشيره، وذكر أسباب السلامة له وفيه أعظم دليل، وأبلغ حجة على كتمان خديجة، وحزالة رأيها، وقوة نفسها، وثبات قلبها، وعظم فقهها، والله أعلم.

قوله: "أنزل من سحر في الخديجة معناه صار نصرانياً، والجاهلية ما قبل رسالته ﷺ، سئوا بذلك؛ لما كانوا عليه من فاجش الجهالة، والله أعلم.

التوفيق بين الروايتين: قوله: "وكانت الكتب مكتوبة بالعربي، والكتب من الإنجيل بالعبرية ما ساء الله تعالى أن يكتب هكذا هو في مسلم: "الكتاب العربي، ويكتب بالعربية"، ووقع في أول "صحيح البخاري": "يكتب الكتاب العربي فيكتب من الإنجيل بالعبرانية" وكلاهما صحيح، وحاصلهما: أنه تمكن من معرفة دين النصارى، بحيث إنه صار ينصرف في الإنجيل، فيكتب أي موضع شاء منه بالعبرانية إن شاء، وبالعربية إن شاء، والله أعلم.

قوله: "فقال له خديجة: يا ابن عمي، أنت خير من أبيك". وفي الرواية الأخرى: "قالت خديجة أي ابن عمي" هكذا هو في الأصول في الأول "عم" وفي الثاني "ابن عم"، وكلاهما صحيح. أما الثاني: قلناه: إن عمها حقيقة كما ذكره أولاً في الحديث؛ فإنه ورقة بن نوفل بن أسيد، وهي خديجة بنت خويلد بن أسيد، وأما الأول: فسمته عمًا مجازاً للاحترام، وهذه عادة العرب في آداب خطابهم، يخاطب الصغير الكبير بـ"يا عم" احتراماً له ورفعاً لمراتبه، ولا يحصل هذا الغرض بقوله: يا ابن عم، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "أنزل من سحر في الخديجة" أي أنزل على موسى ﷺ، التأموس: بالنون والسين المهملة، وهو جبريل عليه السلام، قال أهل اللغة وغريب الحديث: التأموس في اللغة: صاحب سر الخير، والنجاسوس: صاحب سر الشر، ويقال: نُسئت السر بفتح النون والميم أنيسه يكسر الميم نسيما أي كتمته، ونسئت الرجل وناسيته: سارته، واتفقوا على أن جبريل عليه السلام يسمى التأموس، واتفقوا على أنه المراد هنا، قال لغوي: سمي بذلك؛ لأن الله تعالى خصه بالغيب والوحي.

وأما قوله: "الذي أنزل على موسى" فكذلك هو في الصحيحين وغيرهما، وهو المشهور، ورويناه في غير الصحيح: "أنزل على عيسى" وكلاهما صحيح. قوله: "أنبياء من قبلي" أي من قبلي، يعود إلى أيام النبوة ومدتها، وقوله: "جذعاً" يعني: شاباً قوياً حتى أبلغ في نصرتك، والأصل في الجذع للنبوة، وهو هنا استعارة، وأما قوله: "جذعاً" فهكذا هو الرواية المشهورة في الصحيحين وغيرهما بالنصب، قال القاضي: ووقع في رواية ابن ماجة: جذع بالرفع، وكذلك هو في رواية الأصيلي في البخاري، وهذه الرواية ظاهرة، وأما النصب: فاختلف العلماء في وجهه، فقال الخطابي والمازيري وغيرهما: نصب على أنه خير "كان" المذخوفة تقديره: لئني أكون فيها جذعاً، وهذا يبيء على مذهب النحويين الكوفيين، وقال القاضي: الظاهر عندي أنه منصوب على الحال وخير "لئت" قوله: "فيها"، وهذا الذي اختاره القاضي هو الصحيح الذي اختاره أهل التحقيق والمعرفة من شيوخنا وغيرهم ممن يعتمد عليه، والله أعلم.

قوله: "أنزل من سحر في الخديجة" أي أنزل من سحر في الخديجة معناه صار نصرانياً، والجاهلية ما قبل رسالته ﷺ، سئوا بذلك؛ لما كانوا عليه من فاجش الجهالة، والله أعلم.

٤٠٤ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ: وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَوَاللَّهِ! لَا يُخَزِّنُكَ اللَّهُ أَبَدًا. وَقَالَ: قَالَتْ حَدِيحَةُ: أَيُّ ابْنِ عَمٍّ! اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ.

٤٠٥ - (٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بِنَ الرُّبَيْرِ يَقُولُ: قَالَتْ عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ: فَرَجَعَ إِلَى حَدِيحَةَ يَرْجُفُ فَوَادُهُ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ حَدِيثِهِمَا مِنْ قَوْلِهِ: أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّوَابِ الصَّادِقَةُ، وَتَابَعَ يُونُسَ عَلَى قَوْلِهِ: فَوَاللَّهِ! لَا يُخَزِّنُكَ اللَّهُ أَبَدًا، وَذَكَرَ قَوْلَ حَدِيحَةَ: أَيُّ ابْنِ عَمٍّ! اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ.

٤٠٦ - (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - كَانَ يُحَدِّثُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فَتْرَةِ الْوَحْيِ.....

= المشهور تشديدها، وهو مثل قوله تعالى: ﴿يُنْصَرِحُونَ﴾ (إبراهيم: ٢٢)، وهو جمع مُخْرِج، فالباء الأولى باء الجمع، والثانية ضمير المتكلم، وفتحت لتخفيف، لئلا يجتمع الكسرة والياءان بعد كسرتين. قوله: "وَبَدَأَ يُذَكِّرُنِي بَوْمَانِ" أي وقت خروجه. قوله: "انصرك نصراً مؤزراً" هو يفتح الزاي وهمزة قبلها أي قوياً بالغاً.

فائدة ذكر الواو في قول الزهري في السند وأخبرني عروة: قوله في الرواية الأخرى: "أخبرنا معمر قال: قال الزهري: وأخبرني عروة" هكذا هو في الأصول، وأخبرني عروة بالواو، وهو الصحيح، والقاتل وأخبرني هو الزهري، وفي هذه الواو فائدة لطيفة قدمناها في مواضع، وهي أن معمرًا سمع من الزهري أحاديث، قال الزهري فيها: أخبرني عروة بكذا، وأخبرني عروة بكذا إلى آخرها، فإذا أراد معمر رواية غير الأول قال: قال الزهري، وأخبرني عروة، فأنى بالواو ليكون راويًا كما سمع، وهذا من الاحتياط والتحقيق والمحافظة على الألفاظ، والتحري فيها، والله أعلم. قوله في هذه الرواية أعني رواية معمر: "فَوَاللَّهِ لَا يُخَزِّنُكَ اللَّهُ" هو بالحاء المهملة والنون، وقد قدمنا بيانه.

قوله في رواية عُقَيْلٍ، وهو بضم العين: "يَرْجُفُ فَوَادُهُ" قد قدمنا في حديث: "أَهْلُ الْيَمَنِ أَرْقُ قُلُوبًا" بيان الاختلاف في القلب والفؤاد. وأما عدم حَدِيحَةَ يَرْجُفُ فَوَادُهُ ﷺ، فالظاهر أنها رآته حقيقة، ويموز أنها لم تره، وعلمته بقرائن وصورة الحال، والله أعلم.

قَالَ فِي حَدِيثِهِ: "فَبَيَّنَّا أَنَا أُمِّشِي سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِزَاءِ جَالِسًا عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ"، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَحِثُّتُ مِنْهُ فَرْقًا فَرَجَعْتُ، فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي، فَذَمُّرُونِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ وَرَبُّكَ فَكَبَّرَ وَثِيَابَكَ فَطَهَّرَ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ" (المُدَّثِّرُ: ١-٥)، وَهِيَ: الْأَوْتَانُ قَالَ: ثُمَّ تَتَابَعَ الْوَحْيُ.

٤٠٧- (٥) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ الْمُنْكَثَرِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "ثُمَّ فَتَرَ الْوَحْيُ عَنِّي فَتَرَةً، فَبَيَّنَّا أَنَا أُمِّشِي"، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَحِثُّتُ مِنْهُ فَرْقًا حَتَّى هَوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ" قَالَ: وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: وَالرُّجْزُ: الْأَوْتَانُ: قَالَ: ثُمَّ حَمِيَ الْوَحْيُ بَعْدُ، وَتَتَابَعَ.

٤٠٨- (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ يُونُسَ، وَقَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ قَبْلَ أَنْ تُفْرَضَ الصَّلَاةُ - وَهِيَ: الْأَوْتَانُ - وَقَالَ: "فَحِثُّتُ مِنْهُ" كَمَا قَالَ عُقَيْلُ.

فائدة قول الراوي في جابر بن عبد الله: "وَأَمَّا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: قَوْلُهُ: أَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ" هَذَا نَوْعٌ مِمَّا يَتَكَرَّرُ فِي الْحَدِيثِ بِمَعْنَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ عَنْ جَابِرٍ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ مِنْ مَشْهُورِي الصَّحَابَةِ أَشَدَّ شُهْرَةً، بَلْ هُوَ أَحَدُ الْمُسْتَفِيدِينَ هُمْ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ رَوَاةً عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَجَوَابُهُ أَنَّ بَعْضَ الرُّوَاةِ خَاطِبٌ بِهِ مِنْ بَيِّنَاتِهِ أَنَّهُ يَخْفَى عَلَيْهِ كَوْنُهُ صَحَابِيًّا، فَبَيَّنَّ إِزَالَةَ لَوْحِهِمْ، وَاسْتَمَرَّتِ الرِّوَايَةُ بِهِ، فَإِنْ قِيلَ: فَهَذِهِ الرِّوَاةُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ أَلَمَّا جَلَّةً، فَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ خَفَاءُ صَحْبَةِ جَابِرٍ فِي حَقِّهِمْ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ بَيَانَ هَذَا لِبَعْضِ كَانٍ فِي حَالَتِهِ صَفَرُهُ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ وَمَعْرِفَتِهِ، ثُمَّ رَوَاهُ عَبْدُ كَمَالِهِ كَمَا سَمِعَهُ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ فِي جَابِرٍ يَتَكَرَّرُ مِثْلُهُ فِي كَثِيرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَجَوَابُهُ كَيْفَ مَا ذَكَرْتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شرح الغريب: قَوْلُهُ: "لَمَّا جَلَّتْ عَنْ فَتَرَةٍ إِلَى فَتَرَةٍ" أَيْ: احْتِسَابُهُ وَعَدَمُ تَتَابُعِهِ وَتَوَالِيهِ فِي النَّزُولِ. قَوْلُهُ ﷺ: "فَبَيَّنَّا" أَيْ: الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِزَاءِ هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ "جَالِسًا" مَنْصُوبٌ عَلَى الْخَالِ.

ضبط الروايات والرد على القاضي: قَوْلُهُ ﷺ: "فَحِثُّتُ مِنْهُ" رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ رَوَايَةِ يُونُسَ وَعُقَيْلٍ وَمَعْمَرٍ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، وَقَالَ فِي رَوَايَةِ يُونُسَ: "فَحِثُّتُ" بِجِيمٍ مَضْمُومَةٍ ثُمَّ هَمْزَةٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ نَاءٌ مِثْلَةٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ نَاءٌ الظَّمِيرُ، وَقَالَ فِي رَوَايَةِ عُقَيْلٍ وَمَعْمَرٍ: "فَحِثُّتُ" بِجِيمٍ نَاعَانٍ مِثْلَتَانِ. هَكَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي ضَبْطِ رَوَايَةِ الثَّلَاثَةِ.

٤٠٩ - (٧) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: سَأَلْتُ أَبَا سَلَمَةَ: أَيُّ الْقُرْآنِ أَنْزَلَ قَبْلُ؟ قَالَ: ﴿يُنَائِيَا الْمَدْيَنِيُّ﴾.

- وذكر القاضي عياض رحمه الله أنه ضبط على ثلاثة أوجه: منهم من ضبطه بالهمزة في المواضع الثلاثة. ومنهم من ضبطه بالتاء في المواضع الثلاثة.

قال القاضي: وأكثر الرواة للكتاب على أنه بالهمز في الموضعين الأولين، وهما رواية يونس وعقيل، والتاء في الموضع الثالث، وهي رواية معمر، وهذه الأقوال التي نقلها القاضي كلها خطأ ظاهر، فإن مسلماً رحمه الله قال في رواية عقيل: "ثم ذكر مثل حديث يونس غير أنه قال: فَحِثُّتُ مِنْهُ فَرْقًا"، ثم قال مسلم في رواية معمر: أما نحو حديث يونس إلا أنه قال: "فَحِثُّتُ مِنْهُ" كما قال عقيل، فهذا تصريح من مسلم بأن رواية معمر وعقيل متفقان في هذه اللفظة، وأما مخالفتان لرواية يونس فيها، فبطل بذلك قول من قال: الثلاثة بالتاء أو بالهمزة، وبطل أيضاً قول من قال: إن رواية يونس وعقيل متفقة، ورواية معمر مخالفة لرواية عقيل، وهذا ظاهر لا خفاء به، ولا شك فيه، والله أعلم.

وقد ذكر صاحب "المطالع" أيضاً روايات أخر باطلة مصحفة تركت حكايتها لظهور بطلانها، والله أعلم. شرح الغريب: وأما معنى هذه اللفظة فالروايتان بمعنى واحد، أعني رواية الهمز، ورواية التاء، ومعناها: فرغت ورُعبت، وقد جاء في رواية البخاري "فرعبت". قال أهل اللغة: جُثَّ الرجل إذا فَرَّغَ فهو مجْثُوث. قال الخليل والكسائي: جُثَّ وجُثَّ فهو مجْثُوث ومجْثُوث أي مذعور فَرَّغَ، والله أعلم. قوله ﷺ: "هَوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ" هكذا في الرواية "هَوَيْتُ"، وهو صحيح، يقال: هَوَى إِلَى الْأَرْضِ، وَأَهْوَى إِلَيْهَا لثَنَانٍ أَيْ سَقَطَ، وَقَدْ غَلَطَ وَجْهٌ مِنْ أَتَكَرَّ "هَوَى"، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يُقَالُ إِلَّا: "أَهْوَى"، وَاللَّهُ أَعْلَم. قوله: "ثم حمى الرّحى بعد وتتابع" مما يعني فأكد أحدهما بالآخر، ومعنى "حمى": كثر نزوله وازداد من قولهم: حَمَيْتِ النَّارَ وَالشَّمْسُ أَيْ قَوِيَتْ حَرَارَتَا.

تعيين أول ما نزل من القرآن وأول ما نزل بعد فترة الوحي: قوله: "إن أول ما أنزل قوله تعالى: ﴿يُنَائِيَا الْمَدْيَنِيُّ﴾ (المدثر: ١) ضعيف بل باطل، والصواب: أن أول ما أنزل على الإطلاق ﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ (العلق: ١) كما صرح به في حديث عائشة رضي الله عنها. وأما: ﴿يُنَائِيَا الْمَدْيَنِيُّ﴾ فكان نزولها بعد فترة الوحي، كما صرح به في رواية الزهري عن أبي سلمة عن جابر، والدلالة صريحة فيه في مواضع: منها قوله: "وهو يحدث عن فترة الوحي" إلى أن قال: فأنزل الله تعالى: ﴿يُنَائِيَا الْمَدْيَنِيُّ﴾ ومنها قوله ﷺ: فإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ، ثُمَّ قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُنَائِيَا الْمَدْيَنِيُّ﴾ ومنها قوله: "ثم تتابع الوحي" يعني بعد فترته، فالصواب: أن أول ما نزل ﴿اقْرَأْ﴾، وأن أول ما نزل بعد فترة الوحي ﴿يُنَائِيَا الْمَدْيَنِيُّ﴾، وأما قول من قال من المفسرين: أول ما نزل الفاتحة، فبطلانه أظهر من أن يذكر، والله أعلم.

فَقُلْتُ: أَوْ أَقْرَأُ؟ فَقَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: أَيُّ الْقُرْآنِ أُنْزِلَ قَبْلُ؟ قَالَ: «يُنَايَا الْمُدَّثِرِ» فَقُلْتُ: أَوْ أَقْرَأُ؟ قَالَ جَابِرٌ: أَحَدْتُكُمْ مَا حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: "جَاوَزْتُ بِحِرَاءِ شَهْرًا، فَلَمَّا قَضَيْتُ جَوَارِي نَزَلْتُ، فَاسْتَبَطَنْتُ بَطْنَ الْوَادِي، فَتَوَدِدْتُ، فَتَطَرْتُ أَمَامِي وَخَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي، فَلَمْ أَرَ أَحَدًا، ثُمَّ تُودِدْتُ، فَتَطَرْتُ فَلَمْ أَرَ أَحَدًا، ثُمَّ تُودِدْتُ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا هُوَ عَلَى الْعَرْشِ فِي الْهَوَاءِ - يَعْنِي جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَأَخَذَنِي رَجْفَةً شَدِيدَةً، فَأَتَيْتُ خَدِيدَةَ فَقُلْتُ: دَثُرُونِي، فَدَثَرُونِي، فَصَبُّوا عَلَيَّ مَاءً، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «يُنَايَا الْمُدَّثِرِ قُمْ فَأَنْذِرْ وَرَبِّكَ فَكَبِيرٌ وَثِيَابُكَ فَطَهِّرْ».

٤١٠ - (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "إِذَا هُوَ جَالِسٌ عَلَى عَرْشٍ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ".

شرح الغريب: قوله ﷺ: "فَاسْتَبَطَنْتُ بَطْنَ الْوَادِي" أي صرت في باطنه. وقوله ﷺ: "فِي جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ" أي: "فَإِذَا هُوَ عَلَى الْعَرْشِ فِي الْهَوَاءِ" المراد بالعرش: الكرسي، كما تقدم في الرواية الأخرى: "عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ"، قال أهل اللغة: العرش هو: السرير، وقيل: سرير الملك، قال الله تعالى: «وَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ» (النمل: ٢٣) "والهواء" هنا ممدود يكسب بالألف، وهو الجوُّ بين السماء والأرض، كما في الرواية الأخرى والهواء: الخالي، قال الله تعالى: «وَأَفِيدَتْهُ هَوَاءً» (إبراهيم: ٤٣).

قوله ﷺ: "فَأَخَذَنِي رَجْفَةً شَدِيدَةً" هكذا هو في الروايات المشهورة "رَجْفَةً" بالراء قال القاضي: ورواه الشَّيْخُ قُتَيْبٌ "وَحَفَةً" بالواو، وهما صحيحان متقاربان، ومعناها الاضطراب، قال الله تعالى: «ثَقُلْتُ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةً» (النازعات: ٨)، وقال تعالى: «يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ رَجْفًا» (الزلزل: ١٤) قوله ﷺ: «فَصَبُّوا عَلَيَّ مَاءً» فيه أنه ينبغي أن يصب على الفرع الماء ليسكن فزعها، والله أعلم. وأما تفسير قوله تعالى: «يُنَايَا الْمُدَّثِرِ» فقال العلماء: المُدَّثِرُ والزمل والمثلف والمشتعل بمعنى واحد، ثم الجمهور على أن معناه: المُدَّثِرُ بشابه، وحكى الماوردي قولاً عن عكرمة أن معناه: المُدَّثِرُ بالنبوة وأعبائها. وقوله تعالى: «ثَقُلْتُ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةً» (النازعات: ٢) معناه حذر العذاب من لم يؤمن. «وَرَبِّكَ فَكَبِيرٌ» (المذثر: ٣) أي عظمه وتزفقه عما لا يليق به. «وَتِيَابُكَ فَطَهِّرْ» (المذثر: ٤) قيل: معناه طهرها من النجاسة، وقيل: قصرها، وقيل: المراد بالثياب النفس أي طهرها من الذنب وسائر النقائص. «وَأَنْزَجْنَاهُ» (المذثر: ٥) بكسر الراء في قراءة الأكرمين، وقرأ حفص بضمها، وفسره في الكتاب بالأوثان، وكذا قاله جماعات من المفسرين، والرجز في اللغة: العذاب، وسمى الشرك وعبادة الأوثان رجزاً لأنه سبب العذاب. وقيل: المراد بالرجز في الآية الشرك، وقيل: الذنب، وقيل: الظلم، والله أعلم.

[٧٤- باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات]

٤١١- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أُتِيتُ بِالْبَرَّاقِ - وَهُوَ دَابَّةٌ أُتِيتُ طَوِيلٌ فَوْقَ الْجِمَارِ وَدُونَ الْبَعْلِ، يَضَعُ حَافِرُهُ عِنْدَ مُنْتَهَى طَرَفِهِ -"

٧٤- باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات

هذا باب طويل، وأنا أذكر - إن شاء الله تعالى - مفاصله مختصرة من الألفاظ والمعاني على ترتيبها. عند الجمهور الإسراء كان بحمدته ﷺ. وقد اقتص القاضي عياض رحمه الله في الإسراء جملاً حسنة نفيسة فقال: اختلف الناس في الإسراء برسول الله ﷺ، فقول: إما كان جميع ذلك في المنام، وإما الذي عليه أكثر الناس ومعظم السلف، وعامة المتأخرين من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين أنه أسري بحمدته ﷺ، والآثار تدل عليه لمن طالعها وبحث عنها، ولا يُعدل عن ظاهرها إلا بديل، ولا استحالة في حملها عليه فيحتاج إلى تأويل. تنبيه الإمام مسلم على رواية شريك: وقد جاء في رواية شريك في هذا الحديث في الكتاب أوهام أنكرها عليه العلماء، وقد نبه مسلم على ذلك بقوله: فقدم وأخر، وزاد ونقص، منها قوله: وذلك قبل أن يوحى إليه، وهو غلط لم يوافق عليه؛ فإن الإسراء أقل ما قيل فيه أنه كان بعد مبعثه ﷺ بخمسة عشر شهراً، وقال الحرشي: كان ليلة سبع وعشرين من شهر ربيع الآخر قبل الهجرة بسنة، وقال الزهري: كان ذلك بعد مبعثه ﷺ بخمس سنين، وقال ابن إسحاق: أسري به ﷺ وقد فشا الإسلام "بسكة" والقبائل.

وأشبه هذه الأقوال قول الزهري وابن إسحاق؛ إذ لم يختلفوا أن خديجة رضي الله عنها صلت معه ﷺ بعد فرض الصلاة عليه، ولا خلاف أنها توفيت قبل الهجرة بمدة، قيل: بثلاث سنين، وقيل: بخمس. ومنها: أن العلماء مُخْبِئُونَ على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون هذا قبل أن يوحى إليه؟ وأما قوله في رواية شريك: "وهو نائم"، وفي الرواية الأخرى: "بيناً أنا عند البيت بين النَّائِمِ وَالْبَقُظَانِ"، فقد يحتاج به من يجعلها رؤيا نوم، ولا حجة فيه؛ إذ قد يكون ذلك حالة أول وصول الملك إليه، وليس في الحديث ما يدل على كونه نائماً في القصة كلها، هذا كلام القاضي رحمه الله، وهذا الذي قاله في رواية شريك، وأن أهل العلم أنكروها قد قاله غيره، وقد ذكر البخاري رحمه الله رواية شريك هذه عن أنس في "كتاب التوحيد" من صحيحه، وأتى بالحديث مطوّلاً.

قال الخافظ عبد الحق رحمه الله في كتابه "الجمع بين الصحيحين" بعد ذكر هذه الرواية: هذا الحديث هذا النقط من رواية شريك بن أبي نمر عن أنس، وقد زاد فيه زيادةً مجعولة، وأتى فيه بألفاظ غير معروفة، وقد روى حديث الإسراء جماعة من الحفاظ المثقنين والأئمة المشهورين، كابن شهاب و ثابت البناني وقتادة، يعني عن أنس، فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث. قال: والأحاديث التي تقدمت قبل -

قَالَ: فَرَكِبْتُهُ حَتَّى أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، قَالَ: فَرَبَطْتُهُ بِالْحَلَقَةِ الَّتِي يَرِبُطُ بِهَا الْأَنْبِيَاءُ، قَالَ: ثُمَّ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَصَلَّيْتُ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجْتُ، فَجَاءَنِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِنَاءٍ مِنْ حَمْرٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ،

- هذا هي المَعُولُ عليها، هذا كلام الحافظ عبد الحق رحمه الله.

ضبط الأسماء: قول مسلم: "حدثنا شيبان بن فروخ: حدثنا حماد بن سلمة: حدثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك" هذا الإسناد كله بصريون. وفروخ: عجمي لا يتصرف، تقدم بيانه مرات، والبناني بضم الباء منسوب إلى بُنَانَة قبيلة معروفة.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "أتيت بالبراق"، هو بضم الباء الموحدة، قال أهل اللغة: البراق اسم الدابة التي ركبها رسول الله ﷺ ليلة الإسراء، قال الزبيدي في "مختصر العين" وصاحب "التحري": هي دابة كان الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم يركبونها، وهذا الذي قلناه من اشتراك جميع الأنبياء فيها يحتاج إلى نقل صحيح. قال ابن دُرَيْدٍ: اشتقاق البراق من البرق - إن شاء الله تعالى - يعني لسرعته، وقيل: سمي بذلك؛ لشدة صفائه وتلألؤه وبريقه، وقيل: لكونه أبيض، وقال القاضي: يحتمل أنه سُمِّيَ بذلك لكونه ذا لونين، يقال: شاة بَرَقَاءُ إذا كان في خلال صوفها الأبيض طاقات سود قال: ووُصِفَ في الحديث بأنه أبيض، وقد يكون من نوع الشاة البرقَاء، وهي معدودة في البيض، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فَرَكِبْتُهُ حَتَّى أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ فَرَبَطْتُهُ بِالْحَلَقَةِ الَّتِي يَرِبُطُ بِهَا الْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ" أما "بَيْتُ الْمَقْدِسِ" ففيه لغتان مشهورتان غاية الشهرة: إحداهما يفتح الميم وإسكان القاف وكسر الدال المخففة، والثانية: بضم الميم وفتح القاف والدال المشددة، قال الواحدي: أما من شدته فمعناه المطهر، وأما من خففه، فقال أبو علي الفارسي: لا يخلو إما أن يكون مصدرًا أو مكانًا، فإن كان مصدرًا كان كقولته تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ (الأنعام: ٦٠) ونحوه من المصادر، وإن كان مكانًا، فمعناه بيت المكان الذي جعل فيه الطهارة، أو بيت مكان الطهارة، وتطهيره إخلاؤه من الأصنام وإبعاده منها، وقال الزجاج: البيت المقدس المطهر، وبيت المقدس أي: المكان الذي يظهر فيه من الذنوب، ويقال فيه أيضًا: إيلياء والله أعلم.

وأما "الْحَلَقَةُ" فبإسكان اللام على اللغة الفصيحة المشهورة، وحكى الجوهري وغيره فتح اللام أيضًا، قال الجوهري: حكى يونس عن أبي عمرو بن العلاء: "حَلَقَةُ" بالفتح وجمعها حَلَقٌ وَحَلَقَاتٌ. وأما على لغة الإسكان، فجمعها حَلَقٌ وَحَلَقٌ يفتح الحاء وكسرها.

وأما قوله ﷺ: "الْحَلَقَةُ الَّتِي يَرِبُطُ بِهَا" فكذا هو في الأصول "بها" بضمير المذكر، أعاده على معنى الحَلَقَةُ وهو الشيء، قال صاحب "التحري": المراد حَلَقَةُ باب مسجد بيت المقدس، والله أعلم.

فقه الحديث: وفي ربط البراق؛ الأخذ بالاحتياط في الأمور وتعاطي الأسباب، وأن ذلك لا يقدح في التوكل إذا كان الاعتماد على الله تعالى، والله أعلم.

فَاحْتَرْتُ اللَّبْنَ، فَقَالَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: احْتَرْتُ الْفِطْرَةَ، ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِآدَمَ، فَرَحَّبَ بِي وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ،.....

قوله ﷺ: "فَخَفَا بِي جِبْرِيلُ بِإِنَاءٍ مِنْ خَمْرٍ وَإِنَاءٌ مِنْ لَبَنٍ، فَاحْتَرْتُ اللَّبْنَ، فَقَالَ جِبْرِيلُ: احْتَرْتُ الْفِطْرَةَ" هذا اللفظ وقع مختصراً هنا، والمراد أنه ﷺ قيل له: اختر أي الإنائين شئت، كما جاء مبيناً بعد هذا في هذا الباب من رواية أبي هريرة، فالحمد لله ﷺ اختيار اللبن.

شرح الغريب: وقوله: "احْتَرْتُ الْفِطْرَةَ" فسروا الفطرة هنا بالإسلام والاستقامة، ومعناه - والله أعلم -: اخترت علامة الإسلام والاستقامة. وجعل اللبن علامة؛ لكونه سهلاً طيباً طاهراً سائغاً للشاربين سليم العاقبة، وأما الخمر، فإنها أم الخبائث وحالبة لأنواع من الشر في الحال والمآل، والله أعلم. **

قوله ﷺ: "ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ" أما قوله: "عَرَجَ" فبفتح العين والراء أي صعد، وقوله "جِبْرِيلُ" فيه بيان الأدب فيمن استأذن بذي الباب ونحوه فقيل له: من أنت؟ فبني أن يقول: زيد، مثلاً إذا كان اسمه زيداً، ولا يقول: أنا، فقد جاء الحديث بالنهي عنه؛ ولأنه لا فائدة فيه.

وأما قول بواب السماء: "وقد بعث إليه؟" فمراده وقد بعث إليه للإسراء وصعود السموات؟ وليس مراده الاستفهام عن أصل البعثة والرسالة؛ فإن ذلك لا يخفى عليه إلى هذه المدة، فهذا هو الصحيح، والله أعلم في معناه. ولم يذكر الخطابي في شرح البخاري وجماعة من العلماء غيره، وإن كان القاضي قد ذكر خلافاً أو أشار إلى خلافه في أنه استفهم عن أصل البعثة أو عما ذكرته، قال القاضي: وفي هذا أن للسماء أبواباً حقيقة وحفظة مركّنين بها، وفيه إثبات الاستعداد، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: قال الخافض في الفتح: "والحكمة في التحيير بين الخمر - مع كونه حراماً - واللبن - مع كونه حلالاً - إما لأن الخمر حيث لم تكن حرامت، أو لأنها من الجنة، وخر الجنة ليست حراماً". وقال في موضع آخر: "يلخذ من عرض الآتية عليه ﷺ إرادة إظهار التيسير عليه، وإشارة إلى تفويض الأمور إليه".

وقال علي القاري رحمه الله في "المرقاة": "وإنما عرض عليه كلاهما إظهاراً على الملائكة فضله باختياره الصواب". قال ابن عبد البر رحمه الله: "ويحتمل أن يكون النبي ﷺ نفر من الخمر؛ لأنه نفر من الخمر، لأنها ستحرم، لأنها كانت حيث مباحة، ولا مانع من اقتراف مباحين مشتركين في أصل الإباحة في أن أحدهما سيحرم، والآخر تستمر بإباحته".

قلت: ويحتمل أن يكون نفر منها؛ لكونه لم يعتد شربها، فوافق بطبعه ما سيقع تحرّمها بعد، حفظاً من الله تعالى له ورعاية، واختار اللبن؛ لكونه ما لوفاه سهلاً، طيباً، طاهراً، سائغاً للشاربين، سليم العاقبة، بخلاف الخمر في جميع ذلك. (فتح الملهم: ٣٤٥/٢)

فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِأَبْنِي الْخَالَةِ: عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، وَيَحْيَى ابْنَ زَكَرِيَّا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ، فَرَحَبْنَا وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِيُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِذَا هُوَ قَدْ أُعْطِيَ شَطْرَ الْحُسَيْنِ، فَرَحَبْتُ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ. قَالَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِأَدْرِيسَ، فَرَحَبْتُ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا» (مريم: ٥٧) ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ. قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَرَحَبْتُ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ. قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مُسْتَبِدًا ظَهْرَهُ إِلَى النَّبِيِّ الْمَعْمُورِ، وَإِذَا هُوَ يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ،

قوله ﷺ: "إِذَا أَنَا بِأَبْنِي الْخَالَةِ" فَرَحَبْتُ لِي وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ. ثم قال ﷺ: "فِي السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ: "إِذَا أَنَا بِأَبْنِي الْخَالَةِ" فَرَحَبْنَا وَدَعَا لِي وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ" وذكر ﷺ في باقي الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم نحوه.

فقه الحديث: فيه: استحباب لقاء أهل الفضل بالبشر والترحيب والكلام الحسن والدعاء لهم، وإن كانوا أفضل من الداعي. وفيه: جواز مدح الإنسان في وجهه إذا أمن عليه الإعجاب وغيره من أسباب الفتنة. وقوله ﷺ: "إِذَا أَنَا بِأَبْنِي الْخَالَةِ" قال الأزهري: قال ابن السكيت يقال: هما ابنا عم، ولا يقال: ابنا خال، ويقال: هما ابنا خالة، ولا يقال: ابنا عمه.

وقوله ﷺ: "إِذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ ﷺ مُسْتَبِدًا ظَهْرَهُ إِلَى نَبِيِّتِ الْمَعْمُورِ" قال القاضي رحمه الله: يستدل به على جواز الاستناد إلى القبلة وتحويل الظهر إليها.

ثُمَّ ذَهَبَ بِي إِلَى السُّدْرَةِ الْمُنتَهَى، وَإِذَا وَرَفَهَا كَأَذَانِ الْفَيْلَةِ، وَإِذَا ثَمَرَهَا كَالْقَلَالِ، قَالَ: فَلَمَّا غَشِيَهَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ مَا غَشِيَ تَغَيَّرَتْ، فَمَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَعْتَهَا مِنْ حُسْنِهَا، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ مَا أَوْحَى، فَفَرَضَ عَلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاةً فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَتَزَلْتُ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: مَا فَرَضَ رَبُّكَ عَلَيَّ أَمْتِكَ؟ قُلْتُ: خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ؛ فَإِنَّ أَمْتِكَ لَا يُطِيقُونَ ذَلِكَ، فَإِنِّي قَدْ بَلَوْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَخَيْرَتَهُمْ، قَالَ: فَارْجَعْتُ إِلَى رَبِّي فَقُلْتُ: يَا رَبِّ! خَفِّفْ عَلَيَّ أَمْتِي، فَحَطَّ عَنِّي خَمْسًا، فَارْجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقُلْتُ: حَطَّ عَنِّي خَمْسًا، قَالَ: إِنَّ أَمْتِكَ لَا يُطِيقُونَ ذَلِكَ فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ.

قَالَ: فَلَمْ أَزَلْ أَرْجِعْ بَيْنَ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَبَيْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّهُمْ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كُلُّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، لِكُلِّ صَلَاةٍ عَشْرٌ، فَذَلِكَ خَمْسُونَ صَلَاةً، وَمَنْ هُمْ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ عَشْرًا، وَمَنْ هُمْ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكْتَبْ شَيْئًا، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ سَيِّئَةٌ وَاحِدَةٌ، قَالَ: فَتَزَلْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: قَدْ رَجَعْتُ إِلَى رَبِّي حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ.

شرح المغرب: قوله ﷺ: "ثم ذهب بي إلى السُّدْرَةِ الْمُنتَهَى" هكذا وقع في الأصول "السُّدْرَةُ" بالألف واللام، وفي الروايات بعد هذا "سُدْرَةُ الْمُنتَهَى". قال ابن عباسٍ والمفسرون وغيرهم: سميت سُدْرَةُ الْمُنتَهَى؛ لأن علم الملائكة ينتهي إليها ولم يجاوزها أحد إلا رسول الله ﷺ، وحكي عن عبد الله بن مسعودٍ رحمه الله أنها سميت بذلك؛ لكونها ينتهي إليها ما يهبط من فوقها وما يصعد من تحتها من أمر الله تعالى.

قوله ﷺ: "وَإِذَا ثَمَرُهَا كَالْقَلَالِ" هو بكسر القاف، جمع قَلَّةٍ، والقَلَّةُ: جُرَّةٌ عظيمةٌ نبع قريشٍ أو أكثر. قوله ﷺ: "فَرَجَعْتُ إِلَى رَبِّي" معناه: رجعت إلى الموضع الذي ناجيته منه أولاً، فناجيته فيه ثانياً.

وقوله ﷺ: "فَلَمْ أَزَلْ أَرْجِعْ بَيْنَ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَبَيْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ" معناه: بين موضع مناجاة ربي، والله أعلم.

صبط الاسماء: قوله عقب هذا الحديث: قال الشيخ أبو أحمد: حدثنا أبو العباس الماسرجسي: حدثنا شيبان بن فروخ: حدثنا حماد بن سلمة بهذا الحديث 'أبو أحمد هذا هو الجلودي' راوي الكتاب عن ابن سفيان عن مسلم، وقد علا له هذا الحديث برجل؛ فإنه رواه أولاً عن ابن سفيان عن مسلم عن شيبان بن فروخ، ثم رواه عن الماسرجسي عن شيبان، واسم الماسرجسي: أحمد بن محمد بن الحسين النيسابوري، وهو بفتح السين المهملة =

٤١٢ - (٢) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَتَيْتُ، فَأَنْطَلَقُوا بِي إِلَى زَمْرَمَ، فَشَرَحَ عَنْ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَ بِمَاءِ زَمْرَمَ ثُمَّ أُنْزِلْتُ".

٤١٣ - (٣) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ يَلْعَبُ مَعَ الْعُلَمَاءِ، فَأَعَذَهُ فَصَرَعَهُ فَشَقَّ عَنْ قَلْبِهِ، فَاسْتَخْرَجَ الْقَلْبَ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ عِلْقَةً، فَقَالَ: هَذَا حَظُّ الشَّيْطَانِ مِنْكَ، ثُمَّ غَسَلَهُ فِي طَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ بِمَاءِ زَمْرَمَ، ثُمَّ لَأَمَهُ.....

«وإسكان الرءاء وكسر الجيم، وهو منسوب إلى جده "ماسرجس". وهذه الفائدة - وهي قوله: قال الشيخ أبو أحمد إلى آخره - تقع في بعض الأصول في الحاشية، وفي أكثرها في نفس الكتاب، وكلاهما له وجه: فمن جعلها في الحاشية فهو الظاهر المختار؛ لكونها ليست من كلام مسلم ولا من كتابه، فلا يدخل في نفسه إنما هي فائدة، فشأنها أن تُكْتَبَ في الحاشية، ومن أدخلها في الكتاب فَلِكُونِ الكتاب منقولاً عن عَبْدِ الْغَاثِ الْفَارِسِيِّ عن شيخه الْحُلُودِيِّ، وهذه الزيادة من كلام الشيخ الحلودي، فنقلها عَبْدُ الْغَاثِ في نفس الكتاب؛ لكونها من جملة المأخوذ عن الْحُلُودِيِّ، مع أنه ليس فيه بُس ولا إيهام أنها من أصل مسلم، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَشَرَحَ عَنْ صَدْرِي ثُمَّ غَسَلَ بِمَاءِ زَمْرَمَ ثُمَّ أُنْزِلْتُ» معنى شرح: شق، كما قال في الرواية التي بعد هذه. تحقيق كلمة "أنزلت": وقوله ﷺ: «ثم أنزلت» هو بإسكان اللام وضم التاء، هكذا ضبطناه، وكذا هو في جميع الأصول والنسخ، وكذا نقله القاضي عياض رحمه الله عن جميع الروايات، وفي معناه خفاء واختلاف.

قال القاضي: قال الوفشي: هذا وهم من الرواة وصوابه: "تركت" فتصحف. قال القاضي: فسألت عنه ابن سراج فقال: "أنزلت" في اللغة بمعنى "تركت" صحيح، وليس فيه تصحيف. قال القاضي: وظهر لي أنه صحيح بالمعنى المعروف في "أنزلت" فهو ضد "رفعت"؛ لأنه قال: «تَنْطَلِقُوا بِي إِلَى زَمْرَمَ ثُمَّ أُنْزِلْتُ» أي: ثم صرفت إلى موضعي الذي حدثت منه. قال: ولم أزل أبحث عنه حتى وقعت على الجلاء فيه من رواية الحافظ أبي بكر البرقاني، وأنه طرف حديث، وثمame: «ثم أنزلت عني ضُئِبٌ من ذهب مملوءة حكمة وإيمان» هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله.

ومقتضى رواية البرقاني أن يضبط "أنزلت" بفتح اللام وإسكان التاء، وكذلك ضبطناه في الجمع بين الصحيحين للحسيني. وحكى الحسيني هذه الزيادة المذكورة عن رواية البرقاني وزاد عليها وقال: أخرجهما البرقاني بإسناد مسلم، وأشار الحسيني إلى أن رواية مسلم ناقصة، وأن ثامها ما زاده البرقاني، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله ﷺ: «ثم غسله في طست من ذهب بماء زمزم ثم لأمه» أما الطست ففتح الطاء وإسكان السين المهملتين، وهي إناء معروف، وهي مؤنثة، قال: وحكى القاضي عياض كسر الطاء لغة، والمشهور الفتح =

لَمْ أَعَادُهُ فِي مَكَانِهِ، وَجَاءَ الْعِلْمَانُ يَسْعَوْنَ إِلَى أُمِّهِ - يَعْنِي ظَهْرَهُ - فَقَالُوا: إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ قُتِلَ، فَاسْتَقْبَلُوهُ وَهُوَ مُتَنَفِّعُ اللَّوْنِ، قَالَ أَنَسٌ: وَقَدْ كُنْتُ أَرَى أَثَرَ ذَلِكَ الْمَخِيطِ فِي صَدْرِهِ.

٤١٤ - (٤) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ يِلَالٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يُحَدِّثُنَا عَنْ ثَلَاثَةِ أَسْرِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَسْجِدِ الْكُفَّةِ، أَنَّهُ جَاءَهُ ثَلَاثَةٌ تَقَرَّ قَبْلَ أَنْ يُوْحَى إِلَيْهِ، وَهُوَ نَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.... وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ نَحْوَ حَدِيثِ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، وَقَدَّمَ فِيهِ شَيْئًا وَآخَرَ، وَزَادَ وَتَقَصَّ.

كما ذكرنا، ويقال فيها: طَسْرٌ، بتشديد السين وحذف التاء، وطسبة أيضاً، وجمعها طَسَاسٌ وطسوسٌ وطساتٌ، وأما "لَأَمَّهُ" فبفتح اللام وبعدها همزة على وزن ضربه، وفيه لغة أخرى "لَأَمَّهُ" بالمد على وزن "آذَنَهُ" ومعناه جَمَعَهُ وضمَّ بعضه إلى بعض، وليس في هذا ما يوهم حوازل استعمال إناء الذهب لنا؛ فإن هذا فعل الملائكة واستعمالهم، وليس بلام أن يكون حكمهم حكماً؛ ولأنه كان أول الأمر قبل تحريم النبي ﷺ أواني الذَّهَبِ والفضة. قوله: "يعني ظَهْرَهُ" هي بكسر الظاء المعجمة بعدها همزة ساكنة، وهي المِرْضعة، ويقال أيضاً لزواج المِرْضِعة: ظَهْرٌ. قوله: "فاستقبلوه وهو منتفع اللون" هو بالقاف المفتوحة أي متغير اللون، قال أهل اللغة: استَفْعَ لونه فهو مُتَنَفِّعٌ، وانْتَفَعَ فهو مُتَنَفِّعٌ، وابتَغَعَ بالياء فهو مُتَبَغِّعٌ، فيه ثلاث لغات، والقاف مفتوحة فيها. قال الجوهري وغيره: والميم أفصحهن.

ونقل الجوهري اللغات الثلاث عن الكسائي، قال: ومعناه تَغَيَّرَ من حزن أو فرح. وقال الهروي في "الغريبين" في تفسير هذا الحديث: يقال: انتفع لونه، وابتغى، واستفغى، واستفغى، والتفى، وانتشف، وانتشف، بالسين والشين، والتفع، والتفع، بالعين والغين، وابتسر، والتهم.

قوله: "كنت أرى أثر المَخِيطِ في صدره" هو بكسر الميم وإسكان الخاء وفتح الياء، وهي الإبرة. فقه الحديث: وفي هذا دليل على حوازل نظر الرَّجُلِ إلى صَدْرِ الرَّجُلِ، ولا خلاف في حوازه، وكذا يجوز أن ينظر إلى ما فوق سُرَّتِهِ وتحت ركبته، إلا أن ينظر بِشَهْوَةٍ؛ فإنه يحرم النظر بشهوة إلى كل آدمي إلا الزوج لزوجته ومملوكته، وكذا هما إليه، وإلا أن يكون المنظور إليه أَمْرَدَ حَسَنِ الصُّورَةِ؛ فإنه يحرم النظر إلى وجهه وجميع بدنه، سواء كان بشهوة أو بغيرها، إلا أن يكون لحاجة البيع والشراء والتَّطْيِيبِ والتعليم ونحوها، والله أعلم.

قوله: "حدثنا هارون الأيلي وحديثي حرمة التَّحْيِي" قد تقدم ضبطهما مَرَّاتٍ، فالأيلي بالمشناة، والتَّحْيِي بضم التاء وفتحها، وأوضحنا أصله وضبطه في المقدمة.

٤١٥ - (٥) وَخَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيْبِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُوسُفُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ أَبُو ذَرٍّ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "فَرَجَ سَقَفُ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَتَزَلَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَفَرَجَ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ يَطْلُبُ مِنِّي ذَهَبَ مُمْتَلِي حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَأَفْرَغَهَا فِي صَدْرِي، ثُمَّ أَطْبَقَهُ ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَعَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ، فَلَمَّا جِئْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا، قَالَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِحَازِنِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا: افْتَحْ، قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا جَبْرِيلُ. قَالَ: هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَعِيَ مُحَمَّدٌ ﷺ. قَالَ: فَأَرْسِلْ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَفَتَحَ قَالَ: فَلَمَّا عَلَوْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَإِذَا رَجُلٌ عَنْ يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ، قَالَ: فَإِذَا تَنْظُرُ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحِكٌ، وَإِذَا تَنْظُرُ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى، قَالَ: فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ، قَالَ قُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ! مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهَذِهِ الْأَسْوَدَةُ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ شِمَالِهِ نَسَمُ بَنِيهِ: فَأَهْلُ الْيَمِينِ أَهْلُ الْحَقَّةِ، وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ، فَإِذَا تَنْظُرُ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحِكٌ، وَإِذَا تَنْظُرُ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى، قَالَ: ثُمَّ عَرَجَ بِي جَبْرِيلُ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ لِحَازِنِهَا: افْتَحْ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ حَازِنُهَا مِثْلَ مَا قَالَ حَازِنُ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَفَتَحَ.

فَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَاوَاتِ آدَمَ، وَإِدْرِيسَ، وَعِيسَى، وَمُوسَى، وَإِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَلَمْ يُثَبِّتْ كَيْفَ مَنَازِلَهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ وَجَدَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ،

قوله: "جاء بطسب من ذهب ممتلي حكمة وإيماناً، فأفرغها في صدري" قد قدمنا لغات الطسب وأما مؤنثة، فحاء "ممتلي" على معناها، وهو الإناء، و"أفرغها" على لفظها، وقد تقدم بيان "الإيمان" في أول "كتاب الإيمان"، وبيان "الحكمة" في حديث: "الحكمة إيماناً"، والضمير في "أفرغها" يعود على الطسب كما ذكرناه، وحكي صاحب "التحريز" قولاً أنه يعود على الحكمة، وهذا القول وإن كان له وجه، فالأظهر ما قدمناه؛ لأن عوده على الطسب يكون تصريحاً بإفراغ الإيمان والحكمة، وعلى قوله يكون إفراغ الإيمان مسكوتاً عنه، والله أعلم.

وأما جعل الإيمان والحكمة في إناء وإفراغهما مع أنهما معنيان وهذه صفة الأجسام، فمعناه - والله أعلم - أن الطسب كان فيها شيء يحصل به كمال الإيمان والحكمة وزيادتهما، فسمي إيماناً وحكمة؛ لكونه سبباً لهما، وهذا من أحسن المجاز، والله أعلم.

قَالَ: فَلَمَّا مَرَّ جَبْرِيلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِدْرِيسَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ، قَالَ: ثُمَّ مَرَّ فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: هَذَا إِدْرِيسُ. قَالَ: ثُمَّ مَرَرْتُ بِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا مُوسَى. قَالَ: ثُمَّ مَرَرْتُ بِعِيسَى، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ. قَالَ: ثُمَّ مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِنِّ الصَّالِحِ. قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ.....

-شرح الغريب: قوله ﷺ: "فإذا رجل عن يمينه أسودة" فسر الأسودة في الحديث بأنها "تسمُ بنيه"، أما الأسودة فجمع سواد كقذال وأقذلة، وسنام وأسنمة، وزمان وأزمنة، وتجمع الأسودة على أساود، وقال أهل اللغة: السواد: الشخص، وقيل: السواد: الجماعات، وأما التسمُ فيفتح النون والسين، والواحدة تسمَة، قال الخطابي وغيره: هي نفس الإنسان، والمراد أرواح بني آدم.

رفع الإشكال عن الحديث: قال القاضي عياض رحمه الله في هذا الحديث: أنه ﷺ وجد آدم وتسمُ بنيه من أهل الجنة والنار، وقد جاء أن أرواح الكفار في سبعين، قيل: في الأرض السابعة، وقيل: تحتها، وقيل: في سجن، وأن أرواح المؤمنين مُنَعَّمَةٌ في الجنة؛ فيحتمل أنها تعرض على آدم أوقاتاً فوافق وقت عرضها مرور النبي ﷺ، ويحتمل أن كونهم في النار والجنة، إنما هو في أوقات دون أوقات بدليل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ (غافر: ٤٦) وبقوله ﷺ في المؤمن: "عُرِضَ منزله من الجنة عليه وقيل له: هذا مقعدك حتى يبعثك الله إليه"، ويحتمل أن الجنة كانت في جهة يمين آدم عليه السلام، والنار في جهة شماله، وكلاهما حيث شاء الله، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إذا نظر قبلي بيمينه ضحك، وإذا نظر قبل شماله بكى" فيه شفقة الوالد على ولده وسروره بحسن حاله وحزنه وبكاؤه لسوء حاله. قوله في هذه الرواية: "وجد إبراهيم عليه السلام في السماء السادسة" وتقدم في الرواية الأخرى أنه في السابعة؛ فإن كان الإسراء مرتين فلا إشكال فيه، ويكون في كل مرة وحده في سماء، وإحداهما: موضع استقراره ووطنه، والأخرى كان فيها غم مستوطن. وإن كان الإسراء مرة واحدة، فلعله وحده في السادسة، ثم ارتقى إبراهيم أيضاً إلى السابعة، والله أعلم.

الإشكال والجواب عنه والأصح جواب النووي: قوله ﷺ في إدريس عليه السلام: "قال: مرحباً بالنبي الصالح والصالح" قال القاضي عياض رحمه الله: هذا مُحَالِفٌ لما يقوله أهل النسب والتاريخ من أن إدريس أب من آباء النبي ﷺ، وأنه جدُّ أعلى لنوح عليه السلام، وأن نوحاً هو ابن لاملح بن متوشلخ بن خنوخ، وهو عندهم إدريس بن يرد بن مهلايل بن قينان بن أنوش بن شيث بن آدم عليه السلام، ولا خلاف عندهم في عدد هذه الأسماء وسردها على ما ذكرناه، وإنما يختلفون في ضبط بعضها، وصورة لفظه، وجاء جواب الآباء هنا إبراهيم وآدم: مرحباً بالابن الصالح-.

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ حَزْمٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبَا حَبَةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَا يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ثُمَّ عَرَجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمَعُ فِيهِ صَرِيْفَ الْأَقْلَامِ".....

سوف قال إدریس: مرحباً بالأخ الصالح، كما قال موسى وعيسى وهارون ويوسف ويحيى، وليسوا بأباء صنوات الله وسلامه عليهم، وقد قيل عن إدریس: أنه إلياس، وأنه ليس بجد لنوح؛ فإن إلياس من ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ، وأنه من المرسلين، وأن أول المرسلين نوح عليه السلام، كما جاء في حديث الشفاعة، هذا كلام القاضي عياض رحمه الله. وليس في هذا لحديث ما يمنع كون إدریس عليه السلام أباً لنبينا محمد ﷺ؛ فإن قوله: "الأخ الصالح" يحتمل أن يكون قاله تطلقاً وتأديباً، وهو أخ وإن كان ابناً، فالأنبياء إخوة، والمؤمنون إخوة، والله أعلم.

ضبط الأسماء: قوله: "أن ابن عباس وأبا حبة الأنصاري يقولان" أبو حَبَّة: بالحاء المهملة والباء الموحدة هكذا ضبطناه هنا، وفي ضبطه واسمه اختلاف، فالأصح الذي عليه الأكثرون "حَبَّة" بالباء الموحدة كما ذكرنا، وقيل: "حَبَّة" بالياء المشددة نحت، وقيل: "حَنَّة" بالنون، وهذا قول الواقدي وروى عن ابن شهاب الزهري. وقد اختلف في اسم أبي حَبَّة فقيل: عامر، وقيل: مالك، وقيل: ثابت، وهو يدري بأنفسهم، واستشهد يوم أحد، وقد جمع الإمام أبو الحسن بن الأثير الجزري رحمه الله الأقوال الثلاثة في ضبطه، والاختلاف في اسمه في كتابه "معركة الصحابة" رحمه الله وبينها بياناً شافياً رحمه الله.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "حتى ظهرت لمستوى أسمع فيه صريف الأقلام" معنى ظَهَرْتُ: علوت، والمستوى بفتح الواو، قال الخطابي: المراد به المصعد، وقيل: المكان المستوي. وصريف الأقلام بالصاد المهملة: تصويتها حال الكتابة، قال الخطابي: هو صوت ما تكتبه الملائكة من أَمْرِ الله تعالى ووجهه وما ينسخونه من اللوح المحفوظ، أو ما شاء الله تعالى من ذلك أن يُكْتَبَ ويرفع لما أراده من أمره وتديره. قال القاضي: في هذا حجة لمذهب أهل السنة في الإيمان بصحة كتابة الوحي والمقادير في كتب الله تعالى من اللوح المحفوظ، وما شاء بالأقلام التي هو تعالى يعلم كيفيتها، على ما جاءت به الآيات من كتاب الله تعالى والأحاديث الصحيحة، وأن ما جاء من ذلك على ظاهره، لكن كيفية ذلك وصورته وجنسه فما لا يعلمه إلا الله تعالى، أو من أطلعه على شيء من ذلك من ملائكته ورسله، وما يتأول هذا، ويُحيله عن ظاهره إلا ضعيف النظر والإيمان؛ إذ جاءت به الشريعة المطهرة، ودلائل العقول لا تحيله، والله تعالى يفعل ما يشاء، ويعكم ما يريد، حكمة من الله تعالى وإظهاراً لما يشاء من غيبه لمن يشاء من ملائكته وسائر خلقه، وإلا فهو غيبي عن الكتب والاستدكار سبحانه وتعالى.

فقه الحديث: قال القاضي رحمه الله: وفي علو منزلة نبينا ﷺ وارتفاعه فوق منازل سائر الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وبلوغه حيث بلغ من ملكوت السموات دليل على علو درجته وإبانة فضله.

وقد ذكر البراء خيراً في الإسراء عن علي كرم الله وجهه، وذكر مسير جبريل عليه السلام على البراق حتى أتى الحجاب، -

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَفَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً. قَالَ: فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ حَتَّى أَمَرَ بِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَاذَا فَرَضَ رَبُّكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟ قَالَ قُلْتُ: فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسِينَ صَلَاةً. قَالَ لِي مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَرَاغِعْ رَبَّكَ فَإِنْ أَمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، قَالَ: فَرَاغِعْتُ رَبِّي فَوَضَعَ عَنِّي شَطْرَهَا، قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَرْتُهُ، قَالَ: رَاغِعْ رَبَّكَ؛ فَإِنْ أَمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، قَالَ: فَرَاغِعْتُ رَبِّي، فَقَالَ: هِيَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ،* لَا يُبْدِلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ، قَالَ فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، فَقَالَ: رَاغِعْ رَبَّكَ، فَقُلْتُ: قَدْ اسْتَحْسِنْتُ مِنْ رَبِّي.

= وذكر كلمة وقال: خرج مَلَكٌ من وراء الحجاب فقال جبريل: "والذي بعثك بالحق إن هذا الملك ما رأيته منذ خُلِقْتُ وإني أقرب الخلق مكاناً. وفي حديث آخر: "فَارَقَنِي جبريلُ وانْقَطَعَتْ عَنِّي الأصوات". هذا آخر كلام القاضي رحمه الله، والله تعالى أعلم.

قوله ﷺ: "فَفَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً، إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: فَرَاغِعْتُ رَبِّي فَوَضَعَ شَطْرَهَا وَبَعْدَهُ فَرَاغِعْتُ رَبِّي فَقَالَ: هِيَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ" وهذا المذكور هنا لا يخالف الرواية المتقدمة أنه ﷺ قال: حَطَّ عَنِّي خَمْسًا إِلَى آخِرِهِ، فالمراد بحط الشطر هنا أنه حَطَّ فِي مَرَاتٍ مَرَاغِعَاتٍ، وهذا هو الظاهر. وقال القاضي عياض رحمه الله: المراد "بِالشَطْرِ" هنا الجزء، وهو الخمس وليس المراد به النصف، وهذا الذي قاله محمل، ولكن لا ضرورة إليه؛ فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ الثَّانِي مَخْتَصِرٌ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ كَرَّاتِ الْمَرَاغِعَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. واحتج العلماء بهذا الحديث عَلَى جَوَازِ نَسْخِ الشَّيْءِ قَبْلَ فِعْلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.**

"قوله: "هِيَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ": الظاهر أن المراد به - والله أعلم - أن مساواة الواحدة منها بعشرة، وأنها لا تنقص عن عشرة لا يتبدل ولا يتغير ولا يلحقه تغيير ولا نسخ، وليس المراد أن كون الصلاة خمساً لا يتبدل ولا يتغير؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ الثَّانِي لَمَا كَانَ لاعتذاره ﷺ عِنْدَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُهُ: "قَدْ اسْتَحْسِنْتُ" كَثِيرٌ وَجْهٌ كَمَا لَا يَخْفَى عِنْدَ مَنْ يَتَأَمَّلُ أَدْنَى تَأَمَّلٍ، وَعَلَى هَذَا فَالْحَدِيثُ لَا يَنَاقِ الْقَوْلَ بِوَجُوبِ الْوَتَرِ كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمه الله، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

** قَالَ فِي فَتْحِ الْمَلِكِ: الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ مِنْ سَبْقِهِ إِلَى مُعَالَجَةِ قَوْمِهِ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ بِعَيْنِهَا، وَأَتَمُّ خَالِفُوهُ وَعَصَوُهُ.

قال القرطبي: "الحكمة في تخصيص موسى بمراجعة النبي ﷺ فِي أَمْرِ الصَّلَاةِ، لَعَلَّهَا لَكُونُ أُمَّةٍ مُوسَى كَلَفَتْ مِنَ الصَّلَوَاتِ بِمَا لَمْ تَكَلَفْ بِهِ غَيْرُهَا مِنَ الْأُمَمِ، فَتَقَلَّتْ عَلَيْهِمْ، فَأَشْفَقَ مُوسَى عَلَى أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ، وَيُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: "إِنِّي قَدْ جَرَيْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ". انتهى

وقال غيره: لَعَلَّهَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَنْبِيَاءِ مِنْ لَهُ أَنْبَاعٌ أَكْثَرُ مِنْ مُوسَى، وَلَا مِنْ لَهُ كِتَابٌ أَكْبَرُ وَلَا أَجْمَعُ لِلْأَحْكَامِ.

قَالَ ثُمَّ انْطَلَقَ بِي جَبْرِيلُ حَتَّى نَاقِي سِدْرَةِ الْمُنتَهَى، فَعَشِيَهَا أَلْوَانٌ لَا أَذْرِي مَا هِيَ، قَالَ: ثُمَّ أُدْخِلْتُ الْجَنَّةَ فَإِذَا فِيهَا جَنَابِدُ اللُّؤْلُؤِ، وَإِذَا ثُرَائِبُهَا الْمِسْكُ".

٤١٦- (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -لَعَلَّهُ قَالَ- عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ -رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ- قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "بَيْنَا أَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ بَيْنَ الثَّانِمِ وَالْقِظَانِ، إِذْ سَمِعْتُ قَائِلًا يَقُولُ: أَحَدُ الثَّلَاثَةِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَأُتِيتُ فَأَنْطَلِقُ بِي، فَأُتِيتُ بِطَلَسٍ مِنْ ذَهَبٍ فِيهَا مِنْ مَاءٍ زَمْزَمَ، فَشَرَحَ صَدْرِي إِلَى كَذَا وَكَذَا، -قَالَ قَتَادَةُ: فَقُلْتُ لِلَّذِي مَعِيَ: مَا يَعْنِي؟ قَالَ: إِلَى أَسْفَلِ بَطْنِهِ- فَاسْتُخْرِجَ قَلْبِي، فغُسِلَ بِمَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ أُعِيدَ مَكَانَهُ، ثُمَّ حُبِسَ إِيمَانًا وَحِكْمَةً، ثُمَّ أُتِيتُ بِدَائِي أُبَيضُ يُقَالُ لَهُ الْبِرَاقُ -فَوْقَ الْحِمَارِ وَدُونَ الْبَغْلِ، يَقَعُ خَطْوُهُ عِنْدَ أَقْصَى طَرَفِهِ- فَحُمِلْتُ عَلَيْهِ،.....

قوله ﷺ: "ثم انطلق بي حتى نأقي سدرة المنتهى" هكذا هو في الأصول "حتى نأقي" بالنون في أوله، وفي بعض الأصول: "حتى أتى" وكلاهما صحيح.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "ثم أدخلت الجنة فإذا فيها جنابيد اللؤلؤ" أما الجنابيد فبالجيم المفتوحة، وبعدها نون مفتوحة، ثم ألف ثم باء موحدة ثم ذال معجمة، وهي القِيَابُ واحدها جُنَيْدَةٌ، ووقع في "كتاب الأنبياء" من صحيح البخاري كذلك، ووقع في أول "كتاب الصلاة" منه حبالل بالحاء المهملة والياء الموحدة وآخره لام، قال الخطابي وغيره: هو تصحيف، والله أعلم. وأما "اللؤلؤ" فمعروف، وفيه أربعة أوجه: همزتين، وبحدفهما، وبإثبات الأولى دون الثانية، وعكسه، والله أعلم. وفي هذا الحديث دلالة لمذهب أهل السنة أن الجنة والنار مخلوقتان، وأن الجنة في السماء، والله أعلم.

قوله: "حدثنا محمد بن المنذر: حدثنا ابن أبي عدي عن سعيد، عن قتادة، عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال عن مالك بن صعصعة" قال أبو علي الغساني: هكذا هذا الحديث في رواية ابن مهران وأبي العباس الرازي عن أبي أحمد الجلودي، وعند غيره: عن أبي أحمد، عن قتادة، عن أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة بغير شك. قال أبو الحسن الدارقطني: لم يروه عن أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة غير قتادة، والله أعلم.

ومن كتابه، فكان من هذه الجهة مضاهيا للنبي ﷺ، فناسب أن يتمنى أن يكون له مثل ما أنعم به عليه من غير أن يريد زواله عنه، وناسب أن يطلعه على ما وقع له، وينصحه فيما يتعلق به، ويحتمل أن يكون موسى لما غلب عليه في الابتداء الأسف على نقص حظ أمته بالنسبة لأمة محمد، حتى تمنى ما تمنى أن يكون استدرك ذلك يبذل النصيحة لهم والشفقة عليهم، ما عساه أن يتوهم عليه فيما وقع منه في الابتداء. (فتح الملهم: ٣٥٧/٢، ٣٥٨)

ثُمَّ انْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ. قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَفَتَحَ لَنَا. وَقَالَ: مَرْحَبًا بِهِ، وَلِنَعْمَ الْمَجِيءُ جَاءَ. قَالَ: فَأَتَيْنَا عَلَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.... وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَقِيَ فِي السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ عِيسَى وَيَحْيَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَفِي الثَّالِثَةِ يُوسُفَ، وَفِي الرَّابِعَةِ إِدْرِيسَ، وَفِي الْخَامِسَةِ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقْنَا حَتَّى اتَّهَيْتُنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، فَأَتَيْتُ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، فَلَمَّا جَاوَزْتُهُ بَكَى، فَنُودِيَ مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: رَبِّ! هَذَا غُلَامٌ بَعَثَهُ بَعْدِي، يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِهِ الْحَنَّةَ أَكْثَرَ مِمَّا يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي،

قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقْنَا حَتَّى اتَّهَيْتُنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَأَتَيْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: وَحَدَّثَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَأَى أَرْبَعَةَ أَنهَارٍ يَخْرُجُ مِنْ أَصْلَهَا نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ! مَا هَذِهِ الْأَنهَارُ؟ قَالَ: أَمَّا النَّهْرَانِ الْبَاطِنَانِ فَنَهْرَانِ فِي الْحَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنَّيْلُ وَالْفُرَاتُ، ثُمَّ رَفَعَ لِي أَلْبِسَ الْمَعْمُورُ، فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ! مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا أَلْبِسَ الْمَعْمُورُ، يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سِتُّعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا فِيهِ آخِرُ مَا عَلَيْهِمْ، ثُمَّ أَلْبِسَ بِإِنَاءَيْنِ: أَحَدُهُمَا حَمْرٌ وَالْآخَرُ لَبَنٌ، فَعُرِضَا عَلَيَّ، فَأَخْتَرْتُ اللَّبَنَ. فَقِيلَ: أَصَبْتَ، أَصَابَ اللَّهُ بِكَ، أُمْتُكَ عَلَى الْفِطْرَةِ، ثُمَّ فَرِضْتَ عَلَيَّ كُلُّ يَوْمٍ خَمْسُونَ صَلَاةً. ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّتَهَا إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ.

سبب بكاء موسى عليه السلام ومعنى الغبطة: قوله ﷺ في موسى عليه السلام: "فلما جاوزته بكى، فنودي ما يبكيك؟ قال: رب هذا غلام بعثته بعدي يدخل من أمة الحنّة أكثر مما يدخل من أمتي" معنى هذا- والله أعلم- أن موسى عليه السلام حزن على قومه لقلة المؤمنين منهم مع كثرة عددهم، فكان يكاؤه حزناً عليهم وغبطة لبينا ﷺ على كثرة أتباعه، والغبطة في الخير محبوبة، ومعنى الغبطة: أنه ودّ أن يكون من أمة المؤمنين مثل هذه الأمة، لا أنه ود أن يكونوا أتباعاً له، وليس لبينا ﷺ مثلهم، والمقصود أنه إنما يبكي حزناً على قومه، وعلى فوات الفضل العظيم والثواب الجزيل يتخلّفهم عن الطاعة، فإن من دعا إلى خير وعمل الناس به كان له مثل أجورهم، كما جاءت به الأحاديث الصحيحة، ومثل هذا يُبْكِي عليه ويحزون على فواته، والله أعلم.

قوله: "وحدثني نبي الله ﷺ أنه رأى أربعة أنهار يخرج من أصلها نهران ظاهران ونهران باطنان، فقلت: يا جبريل ما هذه الأنهار؟ قال: أَمَّا النَّهْرَانِ الْبَاطِنَانِ فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنَّيْلُ وَالْفُرَاتُ" هكذا هو في أصول-

٤١٧- (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَزَادَ فِيهِ: "قَاتَيْتُ بَطْنَسْتَ مِنْ ذَهَبٍ مُثْلِي حِكْمَةً وَإِيمَانًا. فَشَقُّ مِنَ النَّحْرِ إِلَى مِرَاقِ الْبَطْنِ، فَغِيلَ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ مُلِيَ حِكْمَةً وَإِيمَانًا".

٤١٨- (٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ يَقُولُ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَمِّ نَبِيِّكُمْ ﷺ.....

-صحيح مسلم "يخرج من أصلها"، والمراد من أصل سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، كما جاء مبيناً في صحيح البخاري وغيره. قال مقاتل: الباطنان هما السَّلَسِيلُ وَالْكُؤُزُ.

قال القاضي عياض رحمه الله: هذا الحديث يدل على أن أصل سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى في الأرض؛ لخروج النِّيل والفرات من أصلها، قلت: هذا الذي قاله ليس بِلَازِمٍ، بل معناه: أن الآثار تخرج من أصلها، ثم نسير حيث أراد الله تعالى حتى تخرج من الأرض وتسير فيها، وهذا لا يمنعه عقل ولا شرع، وهو ظاهر الحديث، فوجب المصير إليه، والله أعلم. واعلم أن الفُرَات بالتاء الممدودة في الخط في حالي الوصل والوقف، وهذا وإن كان معلوماً مشهوراً فَنَبِّهْتُ عليه لكون كثير من الناس يقولونه بالهاء وهو خطأ، والله أعلم.

قوله: "هذا النَّبِيُّ الْمَعْمُورُ يدخله كل يوم سبعون ألف ملك، إذا خرجوا منه ثم يعودوا إليه آخر ما عليهم" قال صاحب "مطالع الأنوار": "روياه آخر ما عليهم" برفع الراء ونصبها، فالنصب على الظرف، والرفع على تقدير ذلك آخر ما عليهم من دخوله، قال: والرفع أوجه، وفي هذا أعظم دليل على كثرة الملائكة صلوات الله وسلامه عليهم، والله أعلم. شرح الكلمات: قوله ﷺ: "أَتَيْتُ بِإِنَاءَيْنِ: أَحَدُهُمَا خَمْرٌ وَالْآخَرُ لَبَنٌ، فَعَرَضَا عَلَيَّ فَاخْتَرْتُ اللَّبَنَ فَقِيلَ: أَصَبْتَ أَصَابَ اللَّهُ بِكَ أَمْتَكَ عَلَى الْفِطْرَةِ" قد تقدم في أول الباب الكلام في هذا الفصل، والذي يزداد هنا معنى أصبت، أي أصبت الفطرة كما جاء في الرواية المتقدمة، وتقدم بيان الفطرة، ومعنى: "أصاب الله بك" أي أراد بك الفطرة والخير والفضل، وقد جاء أصاب بمعنى: أراد، قال الله تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُحَاءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ أي آية أي، حيث أراد، اتفق عليه المفسرون وأهل اللغة، كذا نقل الواحدي اتفاق أهل اللغة عليه، وأما قوله: "أمتك على الفطرة" فمعناه: أقم اتباعك لك، وقد أصبت الفطرة فهم يكونون عليها، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فَشَقُّ مِنَ النَّحْرِ إِلَى مِرَاقِ الْبَطْنِ" هو بفتح الميم وتشديد القاف، وهو ما سفل من البطن ورقى من جلده، قال الجوهري: لا واحد لها، وقال صاحب "المطالع": واحدها مرقى.

خط الأسماء: قول مسلم رحمه الله: "حدثني محمد بن مثنى وابن بشار قال ابن مثنى: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة عن قتادة قال: سمعت أبا العالية يقول: حدثني ابن عم نبيكم ﷺ يعني ابن عباس رحمه الله هذا الإسناد كله بصريون، =

-يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ- قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُسْرِيَ بِهِ فَقَالَ: "مُوسَى أَدَمُ طُولًا، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شُوعَةَ". وَقَالَ: "عِيسَى جَعْدٌ مَرْبُوعٌ" وَذَكَرَ مَا لَكَ حَازِنَ جَهَنَّمَ وَذَكَرَ الدَّجَالَ.

٤١٩- (٩) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَمَرَ نَبِيِّكُمْ ﷺ -ابْنُ عَبَّاسٍ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَرَرْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَفَاءً....."

=وشعبة وإن كان واسطياً فقد انتقل إلى البصرة واستوطنها، وابن عباس أيضاً سكنها، واسم أبي العالوية: "رفيع بضم الراء وفتح الفاء، ابن مهران الرياحي، بكسر الراء وبالفتحة من تحت، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "موسى آدم طوأل كانه من رجال شوعوة، وقال: عيسى جعد مربوع" أما "طوأل" فبضم الطاء وتخفيف الواو، ومعناه طويل، وهما لغتان، وأما "شعوة" فبشعين معجمة مفتوحة ثم نون ثم واو ثم همزة ثم هاء، وهي قبيلة معروفة.

قال ابن قتيبة في "أدب الكاتب": سموا بذلك من قولك: رجل فيه شعوة أي تقرز، قال: ويقال: سموا بذلك لأنهم نشأوا وتباعذوا، وقال الجوهري: الشعوة التقرز وهو التباعد من الأذناس، ومنه أزدشعوة وهم حي من اليمن ينسب إليهم شأنني، قال ابن السكيت: ربما قالوا: أزدشعوة بالتشديد غير مهموز، وينسب إليها شوى.

ولما قوله ﷺ "مربوع"، فقال أهل اللغة: هو الرجل بين الرجلين في القامة، ليس بالطويل البائن ولا بالقصير الحقي، وفيه لغات ذكرهن صاحب "الحكم" وغيره: مربوع ومربوع ومربوع بفتح الباء وكسرها، وربيع وربعة وربعة، الأخيرة بفتح الباء، والمرأة ربعة وربعة.

وأما قوله ﷺ في عيسى عليه السلام أنه جعد، ووقع في أكثر الروايات في صفته سبط الرأس فقال العلماء: المراد بالجعد هنا جعودة الجسم، وهو اجتماعه واكتنازه، وليس المراد جعودة الشعر. وأما الجعد في صفة موسى عليه السلام فقال صاحب "التحريض": فيه معنيان: أحدهما: ما ذكرناه في عيسى عليه السلام وهو اكتناز الجسم. والثاني: جعودة الشعر، قال: والأول أصح؛ لأنه قد جاء في رواية أبي هريرة في الصحيح أنه رجل الشعر، هذا كلام صاحب "التحريض". والمعنيان فيه جائزان، وتكون جعودة الشعر على المعنى الثاني ليست جعودة القبط، بل معناها أنه بين تقطط والسبط، والله أعلم.

والسبط بفتح الباء وكسرها لغتان مشهورتان، ويجوز إسكان الباء مع كسر السين وفتحها على التخفيف، كما في كتف وبابه، قال أهل اللغة: الشعر السبط هو المستترسل ليس فيه تكسر، ويقال في الفعل منه: سبط شعره بكسر الباء: سبط بفتحها، سبطاً بفتحها أيضاً، والله أعلم.

قوله في الرواية الأخرى: "قال رسول الله ﷺ: مررت ليلة أسري بي على موسى بن عمران هكلاً وقع في بعض الأصول، وسقطت لفظة "مررت" في بعضها ولا بد منها، فإن حذفته كانت مرادة، والله أعلم.

رَجُلٌ آدَمُ طَوَالَ جَعْدُهُ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَوْءَةٍ، وَرَأَيْتُ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ مَرْبُوعَ الْخَلْقِ، إِلَى الْحُمْرَةِ وَالْيَاسُورِ، سَبَطَ الرَّأْسِ، وَأَرَى مَالِكًا خَازِنَ النَّارِ، وَالْجَحَالَ، فِي آيَاتِ آرَاهُنَ اللَّهُ إِيَّاهُ ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ﴾ (السجدة: ٢٣). قَالَ: كَانَ قَتَادَةُ يُفَسِّرُهَا أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَدْ لَقِيَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٤٢٠ - (١٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِوَادِي الْأَرْزَقِ فَقَالَ: "أَيُّ وَادٍ هَذَا؟" فَقَالُوا: هَذَا وَادِي الْأَرْزَقِ، قَالَ: "كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هَابِطًا مِنَ النَّبِيِّ، وَلَهُ جُورٌ إِلَى اللَّهِ بِالتَّلْبِيَةِ" ثُمَّ أَتَى عَلَى نَبِيَّةٍ هَرَشَى فَقَالَ: "أَيُّ نَبِيَّةٍ هَذِهِ؟" قَالُوا: نَبِيَّةُ هَرَشَى. قَالَ: "كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى عَلَيْهِ السَّلَامُ نَاقَةً حَمْرَاءَ جَعْدَةٍ عَلَيْهِ جَبَّةٌ مِنْ صُوفٍ، نَحْطَامُ نَاقَتِهِ خَلْبَةٌ، وَهُوَ يَلْبَسِي".

قَالَ ابْنُ حَنْبَلٍ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ هُشَيْمٌ: يَعْنِي لِبَافًا.

-قوله ﷺ: "وَأَرَى مَالِكًا خَازِنَ النَّارِ" هو بضم الميم وكسر الراء، "ومالكاً" بالنصب ومعناه: أرى النبي ﷺ مالكاً، وقد ثبت في صحيح البخاري في هذا الحديث: "ورأيت مالكاً"، ووقع في أكثر الأصول "مالك" بالرفع وهذا قد ينكر ويقال: هذا لمن لا يجوز في العربية، ولكن عنه جواب حسن، وهو أن لفظة "مالك" منصوبة، ولكن أسقطت الألف في الكتابة، وهذا يفعلُه المحدثون كثيراً فيكتبون: سمعت أنس، بغير ألف، ويقرؤونه بالنصب، وكذلك مالك كتبوه بغير ألف ويقرؤونه بالنصب، فهذا - إن شاء الله تعالى - من أحسن ما يقال فيه، وفيه فوائد يتنبه لها على غيره، والله أعلم.

قوله: "وَأَرَى مَالِكًا خَازِنَ النَّارِ وَالْجَحَالَ فِي آيَاتِ آرَاهُنَ اللَّهُ إِيَّاهُ" ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ﴾ (السجدة: ٢٣) تأويل الآية: قَالَ: "كَانَ قَتَادَةُ يُفَسِّرُهَا أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَدْ لَقِيَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ" هذا الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ﴾ هو من استدلال بعض الرواة، وأما تفسير قَتَادَةَ فقد وافقه عليه جماعة: منهم مُحَاهِدٌ، وَالْكَلْبِيُّ، وَالسُّدِّيُّ، وَعَلَى مَنْبِهِمْ مَعْنَاهُ: فَلَا تَكُنْ فِي شَكٍّ مِنْ لِقَائِكَ مُوسَى، وَذَهَبَ كَثِيرُونَ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ وَأَصْحَابِ الْمَعَانِي إِلَى أَنَّ مَعْنَاهَا: فَلَا تَكُنْ فِي شَكٍّ مِنْ لِقَاءِ مُوسَى الْكَاتِبِ، وَهَذَا مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمِقَاتِلٍ، وَالزَّجَّاجِ، وَغَيْرِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: "حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ" هو بالسین المهملة والجیم. قوله ﷺ: "كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هَابِطًا مِنَ النَّبِيِّ، وَلَهُ جُورٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّلْبِيَةِ" ثُمَّ قَالَ ﷺ: "فِي يُونُسَ بْنِ مَتَّى" رَأَيْتُهُ وَهُوَ يَلْبَسِي" قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ رَأَى أَنَّهُ ﷺ رَأَى ذَلِكَ لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ، -

٤٢٩ - (١١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ دَاوُدَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَرَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَمَرَرْنَا بِوَادِي، فَقَالَ: "أَيُّ وَادِي هَذَا؟" فَقَالُوا: وَادِي الْأَزْرَقِ فَقَالَ: "كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى ﷺ - قَدْ كَرَّ مِنْ لَوْنِهِ وَشَعْرِهِ شَيْئاً لَمْ يَخْفَظْهُ دَاوُدُ - وَاضِعاً إصْبَعِي فِي أُذُنَيْهِ، لَهُ جَوَارٌ إِلَى اللَّهِ بِالتَّلْبِيَةِ، مَرَّاً بِهَذَا الْوَادِي" قَالَ: "ثُمَّ سَرَرْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَبِيَّةٍ فَقَالَ: "أَيُّ نَبِيَّةٍ هَذِهِ؟" قَالُوا: هَرَشَى أُولَيْفَت. فَقَالَ: "كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يُوْنُسَ عَلَى نَاقَةٍ حَمْرَاءَ، عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٍ، خِطَامٌ نَاقَتِهِ لَيْفٌ خَلْبَةٍ، مَرَّاً بِهَذَا الْوَادِي مُلَبَّيًّا".

-وقد وقع ذلك مبيناً في رواية أبي العالية عن ابن عباس، وفي رواية ابن المسيب عن أبي هريرة، وليس فيها ذكر النبية. الجواب عن تلبية الأنبياء وحجهم بعد الموت: قال: فإن قيل: كيف يعرجون ويلبون وهم أموات وهم في الدار الآخرة، وليست دار عمل؟ فاعلم أن للمشايع، وفيما ظهر لنا عن هذا أجوبة:

أحدها: أنهم كالشهداء، بل هم أفضل منهم، والشهداء أحياء عند ربهم، فلا يبعد أن يحجوا ويصلوا، كما ورد في الحديث الآخر، وأن يتقربوا إلى الله تعالى بما استطاعوا لأهم وإن كانوا قد توفوا فهم في هذه الدنيا التي هي دار العمل، حتى إذا فُتيت مدقاً وتعقبها الآخرة التي هي دار الجزاء انقطع العمل، الوجه الثاني: أن عمل الآخرة ذكر ودعاء، قال الله تعالى: **يَدْعُوهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ أَنْتَهُمْ وَغَيْرُهُمْ فِيهَا سَمِعُ** (يونس: ١٠).

الوجه الثالث: أن تكون هذه رؤية مَآمٍ في غير ليلة الإسراء، أو في بعض ليلة الإسراء كما قال في رواية ابن عمر **رَأَيْتُنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكُعْبَةِ**، وذكر الحديث في قصة عيسى عليه السلام، الوجه الرابع: أنه **رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكُعْبَةِ** أَرَى أحوالهم التي كانت في حياتهم، ومثّلوا له في حال حياتهم كيف كانوا وكيف حجّهم وتلبّيتهم، كما قال **رَأَيْتُنِي أَطُوفُ إِلَى مُوسَى**، وكأني أنظر إلى عيسى، وكأني أنظر إلى يونس عنهم السلام.

الوجه الخامس: أن يكون آخر عملاً أوحى إليه ﷺ من أمرهم وما كان منهم وإن لم يرهم رؤية عين، هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله **رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكُعْبَةِ** "له جوارٌ" بضم الجيم وبالحمز وهو رفع الصوت. قوله: "نبية هَرَشَى" هي بفتح الهاء وإسكان الراء وبالشين المعجمة مقصورة الألف، وهو جبل على طريق الشام والمدينة قريب من الحُفَّة.

قوله **رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكُعْبَةِ** أعني ناقة حمراء جفدة، عليه جبة من صوف، خيطام ناقة خلبة فان هتيم: يعني نيفا" أما الجفدة، فهي مكثرة اللحم كما تقدم قريباً، وأما الخيطام: بكسر الخاء فهو الخجل الذي يُقاد به البعير يجعل على خطمه، وقد تقدم بيانه ووضحاً في أول كتاب الإيمان. وأما الخلبة، فبضم الخاء المعجمة وبالياء الموحدة بينهما لام، فيها لغتان مشهورتان: الضم والإسكان، حكاهما ابن السكيت والحواري وآخرون، وكذلك الخلب، والخلب وهو اللبث كما فسر هُشَيْمٌ، والله أعلم.

قوله **رَأَيْتُنِي أَطُوفُ إِلَى مُوسَى وَاضِعاً إصْبَعِي فِي أُذُنَيْهِ** أما "الأصبع" ففيها عشر لغات: كسر الهمزة، وفتحها، وضمها، -

٤٢٢- (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَزَبٍ، عَنْ مُحَاهِدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرُوا الدَّجَالَ* فَقَالَ: إِنَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ أَسْمَعْهُ قَالَ ذَلِكَ. وَلَكِنَّهُ قَالَ: "أَمَّا إِبْرَاهِيمُ، فَانْظُرُوا إِلَى صَاحِبِكُمْ، وَأَمَّا مُوسَى، فَارْجُلُ آدَمَ جَعَدَ عَلَى حِمْلٍ أَحْمَرَ مَخْطُومٍ يَخْلُبُهُ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي يُلَبِّي".

مع فتح الباء، وكسرها، وضمها، والعاشرة "أصبوع" على مثال عُصْفُور، وفي هذا دليل على استحباب وضع الأصبع في الأذن عند رفع الصوت بالأذان ونحوه، مما يستحب له رَفْعُ الصوت، وهذا الاستنباط والاستحباب يجرى على مذهب من يقول من أصحابنا وغيرهم: إنَّ شرع من قبلنا شرع لنا، والله أعلم. قوله: "فقال: أي نبي هذه؟" قالوا: هَرَشِي أَوْ بَلَّتْ هكذا ضبطناها "بَلَّتْ" بكسر اللام وإسكان الفاء وبعدها تاء مشددة من فوق، وذكر القاضي وصاحب "المطالع" فيها ثلاثة أوجه: أحدها: ما ذكرته، والثاني: فتح اللام مع إسكان الفاء، والثالث: فتح اللام والفاء جميعاً، والله أعلم. قوله ﷺ: "جَطَامُ نَاقَتِهِ لَيْفٌ خَلْبَةٌ" روي بتسوية ليف وروي بإضافته إلى خلبة، فمن ثوب جعل خلبة بدلاً أو عطف بيان.

قوله: "عن مُحَاهِدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ فَذَكَرُوا الدَّجَالَ فَقَالَ: إِنَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ أَسْمَعْهُ قَالَ ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ قَالَ: أَمَّا إِبْرَاهِيمُ فَانْظُرُوا إِلَى صَاحِبِكُمْ" هكذا هو في الأصول وهو صحيح. وقوله: "فقال إنه مكتوب" أي قال قائل من الحاضرين، ووقع في الجمع بين الصحيحين لعبد الحق في هذا الحديث من رواية مُسْلِمٍ: فَذَكَرُوا الدَّجَالَ فَقَالُوا: "إِنَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ"، هكذا رواه فقالوا. وفي رواية الْحُمَيْدِيِّ عَنِ الصَّحِيحِينَ: وَذَكَرُوا الدَّجَالَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، بِحَذْفِ لَفْظَةِ قَالَ. وقالوا: وهذا كله يصحح ما تقدم. وقوله: "فقال ابن عباس: لَمْ أَسْمَعْهُ" يعني النبي ﷺ.

قوله ﷺ: "كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا انْحَدَرَ" هكذا هو في الأصول كلها "إذا" بالألف بعد الذال وهو صحيح، وقد حكى القاضي عياض عن بعض العلماء أنه أنكر إثبات الألف وغلط راويه، وغلطه القاضي وقال: هذا جهل من هذا القائل وتعمُّف، وحسارة على التوهم لغير ضرورة وعدم فهم معاني الكلام؛ إذ لا فرق بين "إذا" و"إذ" هنا؛ لأنه وصف حاله حين انحداره فيما مضى.

ترجيح القاضي إحدى الروايتين وردَّ النووي عليه بالجمع بينهما: قوله ﷺ: "إِذَا مُوسَى عَصَى ضَرَبَ مِنَ الدَّجَالِ" -

* قوله: "فذكروا الدجال": فقال: أي بعض الحاضرين. "إنه مكتوب بين عينيه كافر" إلى قوله: "لم أسمعته"، أي النبي ﷺ قال ذلك ولكنه قال: إلى آخره، فإن قلت: أي مناسبة بين الكلامين؟ قلت: لعل الكلام جرى في ذكر العجائب، فذكروا في جملة ذلك حال الدجال، فذكر لهم ابن عباس ﷺ أنه ما سمع منه ﷺ هذه العجبة، ولكنه سمع عجيبته أخرى فذكر تلك العجبة، والله تعالى أعلم.

٤٢٣- (١٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "عُرِضَ عَلَيَّ الْأَنْبِيَاءُ، فَإِذَا مُوسَى ضَرْبُ مِنَ الرِّجَالِ. كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنْوَةَ، وَرَأَيْتُ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِذَا أَقْرَبُ مَنْ رَأَيْتُ بِهِ شَبَهَا عُرْوَةَ بْنُ مَسْعُودٍ، وَرَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ. فَإِذَا أَقْرَبُ مَنْ رَأَيْتُ بِهِ شَبَهَا صَاحِبُكُمْ - يَعْنِي نَفْسَهُ - وَرَأَيْتُ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِذَا أَقْرَبُ مَنْ رَأَيْتُ بِهِ شَبَهَا دَحِيَّةً". وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ رُمْحٍ: "دَحِيَّةُ بْنُ خَلِيفَةَ".

٤٢٤- (١٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "جِئَ أُسْرِي بِي لَقِيتُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَتَعَنَّتُهُ النَّبِيُّ ﷺ - فَإِذَا رَجُلٌ - حَسِبْتُهُ قَالَ - مُضْطَرَبٌ، رَجُلُ الرَّأْسِ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنْوَةَ، قَالَ، وَلَقِيتُ عِيسَى - فَتَعَنَّتُهُ النَّبِيُّ ﷺ - فَإِذَا رُبْعَةٌ أَحْمَرٌ كَأَنَّمَا خَرَجَ مِنْ دِيْمَاسٍ - يَعْنِي حَمَامًا - قَالَ: وَرَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَأَنَا أَشَبُّ وَلَدِهِ بِهِ، قَالَ: فَأُنِيتُ بِأَنَاءَيْنِ فِي أَحَدِهِمَا لَبَنٌ وَفِي الْآخَرِ خَمْرٌ، فَقِيلَ لِي: خُذْ إِلَيْهِمَا شَيْئًا، فَأَخَذْتُ اللَّبَنَ فَشَرِبْتُهُ، فَقَالَ: هَذِهِ الْفِطْرَةُ، أَوْ أَصَبْتَ الْفِطْرَةَ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ غَوَتْ أَمَّتُكَ".

هو بإسكان الراء، قال القاضي عياض: هو الرجل بين الرجلين في كثرة اللحم وقلة، قال القاضي: لكن ذكر البخاري في بعض الروايات "مضطرب"، وهو الطويل غير الشديد، وهو ضد جفد اللحم مكسره، ولكن يحتمل أن الرواية الأولى أصح، يعني رواية ضرب؛ لقوله في الرواية الأخرى: حسبه قال "مضطرب"، فقد ضعفت هذه الرواية للشك، ومخالفة الأخرى التي لا شك فيها. وفي الرواية الأخرى: "جسيم سبط" وهذا يرجع إلى الطويل، ولا يتأول جسيم بمعنى سمين؛ لأنه ضد "ضرب"، وهذا إنما جاء في صفة الدجال، هذا كلام القاضي. وهذا الذي قاله من تضعيف رواية "مضطرب"، وأما مخالفة لرواية "ضرب" لا يوافق عليه؛ فإنه لا مخالفة بينهما، فقد قال أهل اللغة: "الضرب" هو الرجل الخفيف اللحم، كذا قال ابن السكيت في "الإصلاح" وصاحب المحمل والزبيدي والجوهرى وآخرون لا يخصون، والله أعلم.

قوله: دحينة بن خليفة هو بفتح الدال وكسرهما، لغتان مشهورتان.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "رجل الرأس" هو بكسر الجيم، أي رجل الشعر، وسيأتي قريباً - إن شاء الله تعالى -

حيث أن ترجيل الشعر - قوله ﷺ في صفة عيسى عليه السلام: "فإذا رُئِيَ أحمر، كما عرج من ديماس يعني حماماً" أما "الرُّبْعَةُ"، فإسكان الباء ويجوز فتحها، وقد تقدم قريباً بيان اللغات فيه وبيان معناه. وأما "الديماس" فيكسر الدال وإسكان الباء والسين في آخره مهملة، وفسره الراوي بالحمام، والمعروف عند أهل اللغة أن "الديماس" هو السُّرْب وهو أيضاً النكن؛ قال الجوهري في هذا الحديث: قال بعضهم: "الديماس" هنا هو النكن أي كأنه مخدر لم ير شمساً، قال: وقال بعضهم: المراد به السُّرْب ومنه: دمسته إذا دفتته. وقال الجوهري في "صحاحه" في هذا الحديث: "قوله: "عرج من ديماس" يعني في نظارته وكثرة ماء وجهه، كأنه عرج من كبر؛ لأنه قال في وصفه: كان رأسه يقطر ماء".

وذكر صاحب "المطالع" الأقوال الثلاثة فيه، فقال: الديماس: قيل: هو السُّرْب، وقيل: النكن، وقيل: الحمام، هذا ما يتعلق بالديماس، وأما الحمام فمعروف، وهو مذكور باتفاق أهل اللغة، وقد نقل الأزهرى في "تذويب اللغة" تذكيره عن العرب: والله أعلم.

وأما وصف عيسى صلوات الله عليه وسلامه في هذه الرواية - وهي رواية أبي هريرة رضي الله عنه - بأنه أحمر، ووصفه في رواية ابن عمر بن عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم بأنه آدم، والآدم، الأسمر، وقد روى البخاري عن ابن عمر بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أنه أنكر رواية "أحمر" وحلف أن النبي ﷺ لم يقله يعني وأنه اشتبه على الراوي، فيجوز أن يُتَأَوَّلَ الأحمر على آدم، ولا يكون المراد حقيقة الأدمة والحُمْرة بل ما قاربهما، والله أعلم.

[٧٥- باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال]

٤٢٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَرَانِي لَيْلَةً عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا آدَمَ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَيْتَ مِنْ آدَمِ الرِّجَالِ، لَهُ لِمَّةٌ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَيْتَ مِنَ اللَّمَمِ قَدْ رَجَلَهَا، فَهِيَ تَقْطُرُ مَاءً، مُتَكِّمًا عَلَى رَجُلَيْنِ - أَوْ عَلَى عَوَاتِقِ رَجُلَيْنِ - يَطُوفُ بِالنِّبْتِ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: هَذَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعْدٍ قَطِيطٍ، أَعْوَرِ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَنَّهَا عَيْنَةٌ طَافِيَةٌ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: هَذَا الْمَسِيحُ الدَّجَالُ".

٧٥- باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال

شرح الغريب: أما قوله ﷺ: "أَرَانِي" فهو بفتح الغنة، وأما "الكعبة" فسميت كعبة لارتفاعها وترتيبها، وكل بيت مربع عند العرب فهو كعبة، وقيل: سميت كعبة لاستدارتها وعلوها، ومنه كعب الرجل، ومنه كعب ندي المرأة إذا: علا واستدار. وأما "اللمة" فهي بكسر اللام وتشديد الميم، وجمعها ليمم كقريظة وقرب، قال الجوهري: ويجمع على "لمام" يعني بكسر اللام، وهو الشعر المتدلي الذي جاوز شحمة الأذنين، فإذا بلغ المتكئين فهو حمة، وأما "رجلها" فهو بتشديد الجيم ومعناه: سرحها بمشط مع ماء أو غيره. وأما قوله ﷺ: "يقطر ماء" فقال القاضي عياض: يحتمل أن يكون على ظاهره أي: يقطر بالماء الذي رجليها به لقرب ترجميله، وإلى هذا نحا القاضي الباجي. قال القاضي عياض: ومعناه عندي: أن يكون ذلك عبارة عن نصارته وحسنه واستعاره لجماله. وأما "العواتق" فجمع عاتق، قال أهل اللغة: هو ما بين الكتف والعنق، وفيه لغتان: التذكير والثانيث، والتذكير أفصح وأشهر. قال صاحب "المحكم": ويجمع العاتق على عواتق كما ذكرنا، وعلى عُنُق وعُنُق بإسكان التاء وضمها.

وأما طواف عيسى عليه السلام فقال القاضي عياض رحمه الله: إن كانت هذه رؤيا عين، فعيسى حي لم يموت، يعني فلا امتناع في طوافه حقيقة، وإن كان مناماً كما نبه عليه ابن عمر رحمه الله في روايته، فهو محتمل لما تقدم، ولتأويل الرواية. قال القاضي: وعلى هذا يحمل ما ذكر من طواف الدجال بالبيت، وأن ذلك رؤيا؛ إذ قد ورد في الصحيح أنه لا يدخل مكة ولا المدينة، مع أنه لم يذكر في رواية مالك طواف الدجال، وقد يقال: إن تحريم دخول المدينة عليه إنما هو في زمن نبيته، والله أعلم. وأما المسيح فهو صفة لعيسى عليه السلام وصفة للدجال.

وجه تسمية عيسى بالمسيح: فأما عيسى فاختلف العلماء في سبب تسميته مسيحاً. قال الواحدي: ذهب أبو عبيد واليث إلى أن أصله بالعبرانية "مسيحاً"، فعربته العرب وغيّرت لفظه، كما قالوا: موسى وأصله: مُوشى أو ميشاش.

٤٢٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ - يَعْنِي ابْنَ عِيَّاضٍ - عَنْ مُوسَى - وَهُوَ ابْنُ عَقْبَةَ - عَنْ نَافِعٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، بَيْنَ ظَهْرَانِي النَّاسِ: الْمَسِيحَ الدَّجَالَ فَقَالَ: "إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَيْسَ بِأَعْوَرُ، أَلَا وَإِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، كَانَ عَيْنُهُ عَيْنَةً طَافِيَةً" قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرَأَيْتَ اللَّيْلَةَ فِي الْمَمَامِ عِنْدَ الْكُعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ كَأَحْسَنِ مَا تَرَى مِنْ آدَمِ الرِّجَالِ، تُضْرِبُ لِمَتَهُ بَيْنَ مَتَكَيْهِ، رَجُلٌ الشَّعْرُ، يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً، وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى مَتَكَيْهِ رَجُلَيْنِ، وَهُوَ بَيْنَهُمَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: هَذَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، وَرَأَيْتُ وَرَأَاهُ رَجُلًا جَعْدًا قَطَطًا، أَعْوَرُ عَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَشْبَهُ مَنْ رَأَيْتُ مِنَ النَّاسِ بِأَبْنِ قُصَيْنٍ، وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى مَتَكَيْهِ رَجُلَيْنِ، يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا الْمَسِيحُ الدَّجَالَ".

- بالعبرانية، فلما عربوه غيروه، فعنى هذا لا اشتقاق له. قال: وذهب أكثر العلماء إلى أنه مشتق، وكذا قال غيره: إنه مشتق على قول الجمهور، ثم اختلف هؤلاء، فحكى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: لأنه لم يمسح ذراعاً إلا برىء، وقال إبراهيم وابن الأعرابي: المسيح الصديق، وقيل: لكونه ممسوح أسفل القدمين لا أخص له: وقيل: مسح زكريا إياه، وقيل: لمسحه الأرض أي قطعها، وقيل: لأنه خرج من بطن أمه ممسوحاً بالدهن، وقيل: لأنه مسح بالركة حين ولد، وقيل: لأن الله تعالى مسح أي خلقه خلقاً حسناً، وقيل غير ذلك، والله أعلم.

سبب تسمية الدجال بالمسيح: وأما "الدجال" فقيل: سمي بذلك؛ لأنه ممسوح العين، وقيل: لأنه أعور، والأعور يسمى مسيحاً، وقيل: لمسحه الأرض حين خروجه، وقيل غير ذلك. قال القاضي: ولا خلاف عند أحد من الرواة في اسم المسيح أنه بفتح الميم وكسر السين مخففة، واختلف في الدجال، فأكثرهم يفونه مثله، ولا فرق بينهما في النطق، ولكن عيسى عليه السلام مسح هُذَي، والدجال مسح ضَلَالَةً، ورواه بعض الرواة مسيح بكسر الميم والسين المشددة، وقاله غير واحد كذلك: إلا أنه باخاء المعجمة، وقاله بعضهم بكسر الميم وتخفيف السين، والله أعلم. وأما تسمية الدجال، فقد تقدم بيانها في شرح المقدمة.

شرح الغريب: وأما قوله ﷺ في صفة الدجال: "جعداً قططاً" فهو بفتح القاف والطاء، هذا هو المشهور. قال القاضي عياض: رويانه بفتح الطاء الأولى وبكسرهما، قال: وهو شديد الجعود، وقال الهروي: الجعد في صفات الرجال يكون مدحاً ويكون ذمماً، فإذا كان ذمماً فله معنيان: أحدهما: القصير المتردد، والآخر: البخيل، يقال: رجل جعد اليدين، وجعد الأصابع أي بخيل، وإذا كان مدحاً، فله أيضاً معنيان: أحدهما: أن يكون معناه شديد الخلق، والآخر: يكون شعره جعداً غير منبط فبكون مدحاً؛ لأن السبوبة أكثرها في شعور العجم. قال القاضي: قال غير الهروي: الجعد في صفة الدجال ذم، وفي صفة عيسى عليه السلام مدح، والله أعلم.

٤٢٧- (٣) حَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "رَأَيْتُ عِنْدَ الْكَعْبَةِ رَجُلًا آذَمَ، سَبَطَ الرَّأْسَ، وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى رَجُلَيْنِ، يَسْكُبُ رَأْسَهُ -أَوْ يَقْطُرُ رَأْسَهُ-. فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ أَوْ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ -لَا يَدْرِي أَيُّ ذَلِكَ قَالَ- قَالَ: وَرَأَيْتُ وَرَاءَهُ رَجُلًا أَحْمَرَ، جَعَدَ الرَّأْسَ، أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، أَشَبَّهُ مَنْ رَأَيْتُ بِهِ ابْنَ قَطَنِ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: الْمَسِيحُ الدَّجَالُ".

-التوفيق بين الروايات: وأما قوله ﷺ: "أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى" كأنها عبة ظافية" فروي طائفة بالهمزة وبغير همز، فمن همز معناه: ذهب ضوءها، ومن لم يهمز معناه: ناتئة بارزة، ثم إنه جاء هنا أعور العين اليمنى، وجاء في رواية أخرى أعور العين اليسرى، وقد ذكرهما جميعاً مسلم في آخر الكتاب، وكلاهما صحيح.

قال القاضي عياض رحمه الله: رويناه هذا الحرف عن أكثر شيوخنا بغير همز، وهو الذي صححه أكثرهم، قال: وهو الذي ذهب إليه الأخفش، ومعناه: ناتئة كنبوء حبة العنب من بين صواحبه، قال: وضبطه بعض شيوخنا بالهمز وأنكره بعضهم، ولا وجه لأنكاره، وقد وصف في الحديث بأنه مَمْسُوحُ الْعَيْنِ، وأما ليست بجحراء ولا ناتئة بل مطموسة، وهذه صفة حبة العنب إذا سال ماؤها، وهذا يصحح رواية الهمز. وأما ما جاء في الأحاديث الأخرى: "جَاحِظُ الْعَيْنِ وَكَأَنَّهَا كَوَكَبٌ"، وفي رواية: "لَهَا حَدَقَةٌ جَاحِظَةٌ كَأَنَّهَا تُخَاعَةُ فِي حَانِطٍ" فنصحح رواية ترك الهمزة، ولكن يجمع بين الأحاديث وتُصحح الروايات جميعاً بأن تكون المَطْمُوسَةُ والمَمْسُوحَةُ، والتي ليست بجحراء ولا ناتئة هي العوراء الطائفة بالهمز، وهي العين اليسرى كما جاء في الرواية الأخرى، وهذا جمع بين كوكب، وكأنها تُخَاعَةُ هي الطائفة بغير همز، وهي العين اليسرى كما جاء في الرواية الأخرى، وهذا جمع بين الأحاديث والروايات في الطائفة بالهمز ويتركه، وأعور العين اليمنى واليسرى؛ لأن كل واحدة منهما عوراء، فإن الأعور من كل شيء الغيب، لاسيما ما يختص بالعين، وكلاً عيني الدجال معيبة عوراء إحداهما بذهابها، والأخرى بعيها، هذا آخر كلام القاضي، وهو في نهاية من الحسن، والله أعلم.

قوله: "أحدثنا محمد بن إسحاق التميمي" هو بفتح الياء منسوب إلى جد له، وهو محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب بن أبي السائب أبو عبد الله المخزومي.

قوله: "بين ظهري الناس" هو بفتح الظاء وإسكان الهاء وفتح النون، أي بينهم، وتقدم بيانه أيضاً. قوله ﷺ: "إن الله تبارك وتعالى ليس بأعور، ألا إن المسيح الدجال أعور عين اليمنى" معناه: أن الله تعالى منزه عن سمات الحدوث، وعن جميع النقائص، وأن الدجال مخلوق من خلق الله تعالى ناقص الصورة، فينبغي لكم أن تعلموا هذا، وتعلموه الناس لتلا يفتن بالدجال من يرى تخيلات، وما معه من الفتنة. وأما "أعور عين اليمنى" فهو عند النحويين من الكوفيين على ظاهره من الإضافة، وعند البصريين يقدر فيه محذوف، كما يقدر في نظائره، فالتقدير: أعور عين صفحة وجهه اليمنى، والله أعلم. قوله ﷺ: "كأشبه من رأيت باني قضن" ضبطناه "رأيت بضم التاء وفتحها وهما ظاهران، "وقطن" هذا يفتح القاف والطاء.

٤٢٨- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَمَّا كَذَّبْتَنِي قُرَيْشٌ، قُمْتُ فِي الْحِجْرِ فَحَلَّى اللَّهُ لِي بَيْتَ الْمَقْدِسِ، فَطَفِقْتُ أَخْبِرُهُمْ عَنْ آيَاتِهِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ".

٤٢٩- (٥) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ سَبَطُ الشَّعْرِ، بَيْنَ رَجُلَيْنِ، يَنْطِفُ رَأْسُهُ مَاءً - أَوْ يَهْرَاقُ رَأْسُهُ مَاءً - قُلْتُ مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ ذَهَبَتْ أَلْتَفَتُ فَإِذَا رَجُلٌ أَحْمَرُ، حَسِيمٌ، جَعْدُ الرَّأْسِ، أَعْوَرُ الْعَيْنِ، كَأَنَّ عَيْنَهُ عَيْنَةُ طَافِيَةٍ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: الدَّجَالُ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا ابْنُ قَطَنِ".

٤٣٠- (٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُجَّيْنُ بْنُ الْمُنْثَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي الْحِجْرِ، وَقُرَيْشٌ تَسْأَلُنِي عَنْ مَسْرَايَ، فَسَأَلْتَنِي عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ لَمْ أَتِبْهَا، فَكُرِبْتُ كُرْبَةً مَا كُرِبْتُ مِثْلَهُ قَطُّ،

قوله ﷺ: "فَحَلَّى اللَّهُ لِي بَيْتَ الْمَقْدِسِ" أخرجه عن أبيه روي "فَحَلَّى" بتشديد اللام وتخفيفها، وهما ظاهران ومعناه: كشف وأظهر، وتقدم بيان لغات "بيت المقدس" واشتقاقه في أول هذا الباب. وآياته: علاماته. شرح الغريب: قوله ﷺ: "يَنْطِفُ رَأْسُهُ مَاءً أَوْ يَهْرَاقُ" أما "يَنْطِفُ" فمعناه: يقطر ويسيل، يقال: نطف بفتح الطاء "يَنْطِفُ" بضمها وكسرها. وأما "يهراق" فبضم الياء وفتح الهاء ومعناه: ينصب.

قوله: "حَدَّثَنَا حُجَّيْنُ بْنُ الْمُنْثَى" هو بحاء مهملة مضمومة، ثم جيم مفتوحة، ثم ياء ثم نون. قوله ﷺ: "كُرِبْتُ كُرْبَةً" كُرِبْتُ منه قَطُّ هو بضم الكافين، والضمير في "مثلته" يعود على معنى الكُرْبَةِ، وهو الكرب أو الغم، أو الهم أو الشغل. قال الجوهري: الكُرْبَةُ بالضم: الغم الذي يأخذ بالنفس، وكذلك الكرب، وكربه الغم إذا اشتد عليه.

قوله ﷺ: "لَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي جَمَاعَةِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَدَقَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ" فإذا موسى - عليه السلام - وصلى الله عليه وسلم - عليه السلام - فائدة بصلَّى. وإذا إبراهيم - عليه السلام - فائدة بصلَّى. فحاشا الصلاة فاشتملهم قال القاضي عياض - رحمه الله - قد تقدم الجواب في صلاحهم عند ذكر طواف موسى وعيسى عليهما السلام. قال: وقد تكون الصلاة هنا بمعنى الذكر والدعاء، وهي من أعمال الآخرة. قال القاضي: فإن قيل: كيف رأى موسى - عليه السلام - في قبره وصلى النبي ﷺ بالأنبياء بيت -

قَالَ: فَرَفَعَهُ اللَّهُ لِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، مَا يَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْبَأْتُهُمْ بِهِ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِذَا مُوسَى قَائِمٌ يُصَلِّي، فَإِذَا رَجُلٌ ضَرْبُ جَعْدٍ كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَوْعَةَ، وَإِذَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَائِمٌ يُصَلِّي، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهاً عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ الثَّقَفِيُّ، وَإِذَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَائِمٌ يُصَلِّي، أَشَبَّهُ النَّاسِ بِهِ صَاحِبُكُمْ - يَعْنِي نَفْسَهُ - فَحَانَتْ الصَّلَاةُ فَأَمَمْتُهُمْ، فَلَمَّا فَرَغْتُ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ قَائِلٌ: يَا مُحَمَّدُ! هَذَا مَالِكُ صَاحِبِ النَّارِ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَأَلْتَفْتُ إِلَيْهِ فَبَدَأَنِي بِالسَّلَامِ".

-المقدس، ووجدتهم على مراتبهم في السموات، وسلموا عليه ورحبوا به؟ فالجواب: أنه يحتمل أن تكون رؤيته موسى في قبره عند الكئيبي الأحمر كانت قبل صعود النبي ﷺ إلى السماء، وفي طريقه إلى "بيت المقدس" ثم وجد موسى قد سبقه إلى السماء، ويحتمل أنه ﷺ رأى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وصلى بهم على تلك الحال لأول ما رآهم، ثم سألوه، ورحبوا به، أو يكون اجتماعهم هم وصلاته ورؤيته موسى بعد انصرافه ورجوعه عن سيرة المنتهى، والله أعلم.

[٧٦- باب في ذكر سدرة المنتهى]

(٤٣١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ -وَالْفَاظُ لَهُمْ مُتَقَارِبَةٌ- قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مِصْرَفٍ، عَنْ مَرْثَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا أُسْرِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ انْتَهَى بِهِ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَهِيَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، إِلَيْهَا يُنْتَهَى مَا يُعْرَجُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ، فَيُقْبَضُ مِنْهَا، وَإِلَيْهَا يُنْتَهَى مَا يُهْبَطُ بِهِ مِنَ فَوْقِهَا، فَيُقْبَضُ مِنْهَا، قَالَ: ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾ (النجم: ١٦) قَالَ: فَرَأَيْتُ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا: أُعْطِيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَأُعْطِيَ خَوَاتِيمَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ* وَغُفِرَ لِمَنْ لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ مِنْ أُمَّتِهِ شَيْئًا - الْمُفْجَمَاتُ.

٧٦- باب في ذكر سدرة المنتهى

قوله: "عن مالك بن مغول عن الزبير بن عدي عن طلحة عن مرفوعة". ضبط الأسماء: أما "مِغْوَلٌ" فبكسر الميم وإسكان الغين المعجمة وفتح الواو، "وطلحة" هو ابن مصرف وهو من الثلاثة أعني: الزبير وطلحة ومرة تابعيون كوفيون. قوله: "انتهى به إلى سدرة المنتهى وهي في السماء السادسة" كذا هو في جميع الأصول السادسة، وقد تقدم في الروايات الأخرى من حديث أنس أنها فوق السماء السابعة، قال القاضي: كونها في السابعة هو الأصح وقول الأكثرين، وهو الذي يقتضيه المعنى وتسميتها بالمنتهى، قلت: ويمكن أن يجمع بينهما، فيكون أصلها في السادسة، ومعظمها في السابعة، فقد علم أنها في نهاية من العظم، وقد قال الخليل رحمه الله: هي سدرة في السماء السابعة قد أظلت السموات والجنة، وقد تقدم ما حكاه عن القاضي عياض رحمه الله في قوله: إن مقتضى خروج الثَّهْرَيْنِ الظَّاهِرَيْنِ: اللَّيْلُ وَالْفَرَاتُ من أصل سدرة المنتهى أن يكون أصلها في الأرض، فإن سلم له هذا أمكن حمله على ما ذكرناه، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "وغفر لمن لم يشرك بالله من أُمَّتِهِ شَيْئًا - مُفْجَمَاتٌ" هو بضم الميم وإسكان القاف وكسر الحاء =

*قوله: "أعطى خواتيم سورة البقرة": كان المراد أنه قرر له إعطاؤها وأنها ستنزل عليه، وقيل له: هذا ستنزل عليك ونحوه، والله تعالى أعلم، فلا يشك أن هذا ينافي ما تقدم قريبا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما من أنه لما نزل ﴿وَإِنْ تَدْعُوا مَا فِي بُحُورِكُمْ أَوْ تُدْعُوا بِأَنفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُوا بِخَاسِيتِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٨٤) اشتد ذلك عليهم فانزل الله تعالى ﴿وَمِنَ الرَّسُولِ﴾ إلى آخر السورة.

٤٣٢- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ -وَهُوَ ابْنُ الْعَوَّامِ-: أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ زُرَّارَ بْنَ حُبَيْشٍ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ (النجم: ٩)، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى جِبْرِيلَ لَهُ سِتْمَانَةَ جَنَاحٍ.

٤٣٣- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زُرَّارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ (النجم: ١١) قَالَ: رَأَى جِبْرِيلَ عَشْرَةَ لَهُ سِتْمَانَةَ جَنَاحٍ.

= ومعناه: الذنوب العظام الكبار التي تُهلك أصحابها؛ ونوردهم النار وتفحمهم بإيها، والتفحم: الوقوع في المهالك، ومعنى الكلام: مَنْ مات من هذه الأمة غير مشرك بالله غفر له المُفْجِحات. والمراد -والله أعلم- بغفرانها أنه لا يُخلَّد في النار بخلاف المشركين، وليس المراد: أنه لا يعذب أصلاً، فقد تفرقت نصوص الشرع، وإجماع أهل السنة على إثبات عذاب بعض العصاة من الموحدين، ويحتمل أن يكون المراد بهذا: خصوصاً من الأمة أي يغفر لبعض الأمة المُفْجِحات، وهذا يظهر على مذهب من يقول: إن لفظة "مَنْ" لا تقتضي العموم مطلقاً، وعلى مذهب من يقول: لا تقتضيه في الأخبار، وإن اقتضته في الأمر والنهي، ويمكن تصحيحه على المذهب المختار، وهو كونه للعموم مطلقاً؛ لأنه قد قام دليل على إرادة الخصوص، وهو ما ذكرناه من النصوص والإجماع، والله أعلم.

ضبط الأسماء: قوله: "وحدثني أبو الربيع الزهراني" هو بفتح الزاي وإسكان الهاء واسمه سليمان بن داود.

قول مسلم رحمه الله: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث عن الشيباني عن زر عن عبد الله" هذا الإسناد كنه كوفيون، وغياث بالعين المعجمة، والشيباني: هو أبو إسحاق واسمه: سليمان بن فيروز وقيل: ابن خاقان وقيل: ابن عمرو وهو تابعي. وأما "زُرَّارٌ" فبكسر الزاي و"حُبَيْشٌ" بضم الحاء وفتح الواو وواو آخره التثنية المعجمة، وهو من المعمرين زاد على مائة وعشرين سنة، وهو من كبار التابعين.

قوله: "عن عبد الله بن مسعود" في قوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ قال: رأى جبريل له ستمانه جناح هذا الذي قاله عبد الله بن مسعود، هو مذهبه في هذه الآية، ومذهب الجمهور من المفسرين إلى أن المراد: أنه رأى ربه سبحانه وتعالى، ثم اختلف هؤلاء فذهب جماعة إلى أنه ﷺ رأى ربه بفؤاده دون عينيه، وذهب جماعة إلى أنه رآه بعينه، قال الإمام أبو الحسن الواحدي: قال المفسرون: هذا إخبار عن رؤية النبي ﷺ ربه عز وجل ليلة المعراج،

قال ابن عباس وأبو ذرٍّ وإبراهيم التيمي: رآه بقلبه، قال: وعلى هذا رأى ربه رؤية صحيحة كما يرى بالعين، قال: وقد ذهب جماعة من المفسرين إلى أنه رآه بعينه، وهو قول أنس وعكرمة والحسن والربيع قال الميرد: ومعنى الآية أن الفؤاد رأى شيئاً فصدق فيه "ما رأى" في موضع نصب أي: ما كذب الفؤاد مرثيه، وقرأ ابن عامر ما كذب بالشديد، =

٤٣٤ - (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، سَمِعَ زُرَّ بْنَ حُبَيْشٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «لَقَدْ رَأَى مِنْ هَاسِتِ زَيْهِ الْكَثْرَى» (النجم: ١٨)، قَالَ: رَأَى جِبْرِيلَ فِي صُورَتِهِ لَهُ سِتْمَانَةُ جَنَاحٍ.

وقال الميرد: معناه أنه رأى شيئاً قبله، وهذا الذي قاله الميرد على أن الرؤية للفؤاد، فإن جعلتها لتبصر فظاهراً، أي ما كذب الفؤاد ما رآه البصر، هذا آخر كلام الواحدي.

قوله: «رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْعُودٍ رَضِيَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «لَقَدْ رَأَى مِنْ هَاسِتِ زَيْهِ الْكَثْرَى»» قال: رأى جبريل في صورته له ستمانة جناح. هذا الذي قاله عبد الله بن مسعود هو قول كثيرين من السلف، وهو مروى عن ابن عباس رَضِيَ، وابن زيد، وعمر بن كعب، ومقاتل بن حيان، وقال الضحاك: المراد أنه رأى سيرة النبي، وقيل: رأى رُفْقاً أخضر، وفي الكثرى قولان للسلف: منهم من يقول هو نعت للآيات ويجوز نعت الجماعة بنعت الواحدة كقوله تعالى: «مَنْ رَبُّ أُخْرَى» (طه: ١٨): وقيل هو صفة لمحدوف تقديره: رأى من آيات ربه الآية الكثرى.

[٧٧- باب معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾]

٤٣٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ (النجم: ١٣) قَالَ: رَأَى جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٧٧- باب معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾

وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء؟

أقوال أهل العلم حول رؤية النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء: قال القاضي عياض رحمه الله: اختلف السلف والخلف، هل رأى نبينا ﷺ ربه ليلة الإسراء؟ فأنكرته عائشة رضي الله عنها، كما وقع هنا في صحيح مسلم، وجاء مثله عن أبي هريرة رضي الله عنه وجماعة، وهو المشهور عن ابن مسعود، وإليه ذهب جماعة من المحدثين والمتكلمين، وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه رآه بعينه، ومثله عن أبي ذرٍّ وكعب رضي الله عنهما، والحسن رضي الله عنه، وكان يحلف على ذلك، وحكي مثله عن ابن مسعود، وأبي هريرة، وأحمد بن حنبل، وحكى أصحاب المغالات عن أبي الحسن الأشعري وجماعة من أصحابه: أنه رآه، ووقف بعض مشايخنا في هذا وقال: ليس عليه دليل واضح، ولكنه جائز، ورؤية الله تعالى في الدنيا جائزة، وسؤال موسى إياها دليل على جوازها؛ إذ لا يجهل نبي ما يجوز، أو يمتنع على ربه.

وقد اختلفوا في رؤية موسى عليه السلام ربه، وفي مقتضى الآية ورؤية الحنبل، ففي جواب القاضي أبي بكر ما يقتضي ألحما رأياه. وكذلك اختلفوا في أن نبينا محمداً ﷺ هل كلم ربه سبحانه وتعالى ليلة الإسراء بغير واسطة أم لا؟ فحكى عن الأشعري وقوم من المتكلمين: أنه كلمه، وعزا بعضهم هذا إلى جعفر بن محمد، وابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهم وكذلك اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَاتَا فِئْتَالٍ﴾ (النجم: ٨) فالأكثر على أن هذا الدنو والتدلي منقسم ما بين جبريل والنبي ﷺ أو يختص بأحدهما من الآخر، ومن السدرة المنتهى.

وذكر عن ابن عباس والحسن ومحمد بن كعب وجعفر بن محمد وغيرهم أنه دنو من النبي ﷺ إلى ربه سبحانه وتعالى أو من الله تعالى، وعلى هذا القول يكون الدنو والتدلي متأولاً ليس على وجهه، بل كما قال جعفر بن محمد: الدنو من الله تعالى لا حدثاً له، ومن العباد بالحدود، فيكون معنى دنو النبي ﷺ من ربه سبحانه وتعالى وقربه منه ظهور عظيم منزلته لديه، وإشراق أنوار معرفته عليه، وإطلاعه من غيبه وأسرار ملكوته على ما لم يُطلع سواه عليه. والدنو من الله سبحانه له إظهار ذلك له وعظيم برّه وفضله العظيم لديه، ويكون قوله تعالى: ﴿فَأَبْهَتُوا فُؤُسَيْنِ أَوْ ذَيْنِ﴾ على هذا عبارة عن أطفاف المحلل، وإيضاح المعرفة والإشراف على الحقيقة من نبينا ﷺ ومن الله إجابة الرغبة وإبانة المنزلة، وتأول في ذلك ما يتأول في قوله ﷺ عن ربه عز وجل: "من تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً" الحديث، هذا آخر كلام القاضي.

٤٣٦- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رَأَاهُ بِقَلْبِهِ.

٤٣٧- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ حَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ - قَالَ الْأَشْجُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ - : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحُصَيْنِ أَبِي جَهْمَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ (النجم: ١١) ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ قَالَ: رَأَاهُ بِفُؤَادِهِ مَرَّتَيْنِ.

٤٣٨- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ. حَدَّثَنَا أَبُو جَهْمَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

سواء صاحب "التحرير" فإنه اختار إثبات الرؤية قال: والمُحجج في هذه المسألة، وإن كانت كثيرة، ولكننا لانتمسك إلا بالأقوى منها، وهو حديث ابن عباس رضي الله عنه: أنعمجرون أن تكون الخلّة لإبراهيم، والكلام لموسى، والرؤية لمحمد صلى الله عليه وسلم وعن عكرمة مثل ابن عباس رضي الله عنه هل رأى محمد صلى الله عليه وسلم ربه؟ قال: نعم.

وقد روي بإسناد لا بأس به، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه قال: رأى محمد صلى الله عليه وسلم ربه. وكان الحسن بخلف: لقد رأى محمد صلى الله عليه وسلم ربه. والأصل في الباب حديث ابن عباس رضي الله عنه جبر الأمة، والمرجوع إليه في المعضلات، وقد راجعه ابن عمر رضي الله عنه في هذه المسألة، وراسله هل رأى محمد صلى الله عليه وسلم ربه؟ فأخبره أنه رآه، ولا يقدح في هذا حديث عائشة رضي الله عنها؛ لأن عائشة لم تخبر أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: لم أر ربي، وإنما ذكرت ما ذكرت منأولة لقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْتُمَ اللَّهُ إِلَهًُا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَزَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ (الشورى: ٥١) ولقول الله تعالى: ﴿لَا تَذَرِكُ الْأَبْصَارُ﴾ (الأنعام: ١٠٣) والصحابي إذا قال قولاً، وخالفه غيره منهم، لم يكن قوله حجة، وإذا صحّت الروايات عن ابن عباس في إثبات الرؤية، وجب المصير إلى إثباتها، فإنها ليست مما يُدرك بالعقل، ويؤخذ بالظن، وإنما يتلقى بالسمع، ولا يستحيز أحد أن يظن بآين عباس أنه تكلم في هذه المسألة بالظن والاجتهاد.

وقد قال معمر بن راشد حين ذكر اختلاف عائشة وابن عباس: ما عائشة عندنا بأعلم من ابن عباس، ثم إن ابن عباس أثبت شيئاً نفاه غيره، والمثبت مقدّم على النافي، هذا كلام صاحب "التحرير". فالخاصل: أن الراجح عند أكثر العلماء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ربه بعيني رأسه ليلة الإسراء لحديث ابن عباس وغيره مما تقدّم، وإثبات هذا لا يأخذونه إلا بالسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم، هذا مما لا ينبغي أن يتشكك فيه، ثم إن عائشة رضي الله عنها لم تنف الرؤية بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو كان معها فيه حديث لذكرته، وإنما اعتمدت الاستنباط من الآيات وسوضح الجواب عنها. فأما احتجاج عائشة بقول الله تعالى: ﴿لَا تَذَرِكُ الْأَبْصَارُ﴾؟ فجوابه ظاهر، فإن الإدراك هو الإحاطة، والله تعالى لا يُحاط به، وإذا ورد النص بنفي الإحاطة لا يلزم منه نفي الرؤية بغير إحاطة، وأجيب عن •

٤٣٩- (٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: كُنْتُ مُتَكِنًا عِنْدَ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: يَا أَبَا عَائِشَةَ! ثَلَاثٌ مَنْ تَكَلَّمَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ، قُلْتُ مَا هُنَّ؟ قَالَتْ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ.*

= الآية بأجوبة أخرى لا حاجة إليها مع ما ذكرناه، فإنه في نهاية من الحسن مع اختصاره.

وأما احتجاجها ﷺ بقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ الآية، فالجواب عنه من أوجه: أحدها: أنه لا يلزم من الرؤية وجود الكلام حال الرؤية، فيحوز وجود الرؤية من غير كلام. الثاني: أنه عام مخصوص بما تقدم من الأدلة. الثالث: ما قاله بعض العلماء أن المراد بالوحي الكلام من غير واسطة، وهذا الذي قاله هذا القائل وإن كان محتملاً، ولكن المُنْهَوْر على أن المراد بالوحي هنا الإلهام والرؤية في المنام، وكلاهما يُسَمَّى وَحْيًا. وأما قوله تعالى: ﴿أَوْ مِنْ وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ فقال الواحدي وغيره: معناه: غير مُخَاهَر لهم بالكلام بل يسمعون كلامه سبحانه وتعالى من حيث لا يرونه، وليس المراد أن هناك حجاباً يفصل موضعاً من موضع، ويدل على تحديد المحجوب، فهو بمنزلة ما يسمع من وراء الحجاب حيث لم ير المتكلم، والله أعلم.

قوله: عن أبي هريرة ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَاہُ نَزْلَةَ أُخْرَىٰ﴾ قال: "رأى جبريل" وهكذا قاله أيضاً أكثر العلماء. قال الواحدي: قال أكثر العلماء: المراد رأى جبريل في صورته التي خلقه الله تعالى عليها. وقال ابن عباس: رأى ربه سبحانه وتعالى، وعلى هذا معنى ﴿نَزْلَةَ أُخْرَىٰ﴾ يعود إلى النبي ﷺ، فقد كانت له عَرَاجَات في تلك الليلة لاستحطاط عدد الصلوات، فكل عرجة نزلة، والله أعلم.

قوله: "عن الأعمش، عن زياد بن الحُصَيْنِ أَبِي جَهَنَةَ، عن أبي العالية، عن ابن عباس ﷺ: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ أَفْتُمِرْتُمْ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ؟ وَلَقَدْ زَاہُ نَزْلَةَ أُخْرَىٰ﴾ (النجم: ١١-١٣) قال: "رآه بفؤاده مرتين" هذا الذي قاله ابن عباس معناه: رأى النبي ﷺ ربه سبحانه وتعالى مرتين في هاتين الآيتين، وقد قدمنا اختلاف-

"قوله: "فقد أعظم على الله الفرية": والله عز وجل يقول: ﴿يَتْلُو آتَاكَ الرَّسُولُ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (المائدة: ٦٧) إلخ لا يخفى أن الآية أمر بالتبليغ، وهو لا يقتضي تحققه حتى يكون القول بالكتمان فرية عليه تعالى، ويمكن الجواب بأن المراد بقولها: "أعظم على الله الفرية" أعظم على رسول الله الفرية على حذف المضاف، والآية لبيان أنه عدّه غير ممتثل لهذا الأمر، أو يقال: إن الله تعالى قد أحمر في هذه الآية بأنه إن لم يبلغ يعدّ من العصاة الذين لم يبلغوا رسالته، وقصروا في أمره، فقال: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة: ٦٧) وهو ﷺ معدود عند الله من الذين بلغوا رسالات الله، ومعلوم بذلك الوصف، ولو فرض الكتمان للزم الكذب في أخبار الله تعالى بقوله: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾، والله تعالى أعلم.

قَالَ: وَكُنْتُ مَتَكًا فَجَلَسْتُ، فَقُلْتُ: يَا أُمَ الْمُؤْمِنِينَ! أَنْظِرِينِي وَلَا تَعْجَلِينِي، أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ﴾ (التكوير: ٢٣) ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ فَقَالَتْ: أَنَا أَوَّلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "إِنَّمَا هُوَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَمْ أَرَهُ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا غَيْرَ هَاتَيْنِ الْمَرَّتَيْنِ، رَأَيْتُهُ مُنْهَبِطًا مِنَ السَّمَاءِ، سَادًّا عِظْمُ خَلْقِهِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ" فَقَالَتْ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام: ١٠٣) أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآيَ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ خَصِيمٍ﴾ (الشورى: ٥١)؟

-العلماء في المراد بالآيتين، وأن الرؤية عند من أنبتها بالفؤاد أم بالعين. وفي هذا الإسناد ثلاثة تابعيون: الأعمش وزيد، وأبو العالية، بعضهم عن بعض، واسم الأعمش: سليمان بن مهران تقدم بيانه مرات، وجمعه، يفتح الجيم وإسكان الهاء، واسم أبي العالية: رُفَيْع يضم الراء وفتح الفاء، والله أعلم. قوله: "أعظم على الله القرية" هي بكسر الفاء وإسكان الراء، وهي الكذب يقال: فرى الشيء يفريه فرئاً، واقتراه يفتريه افتراء إذا اختلفه، وجمع القرية: فرى.

قوله: "أنظريني" أي أمهليني. قوله: "عن مسروق أم يقبل الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ﴾ وقول عائشة ؓ: "أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾" ثم قالت عائشة أيضاً: والله تعالى يقول: ﴿يَسْأَلُكَ الرَّسُولُ بَلَاغًا﴾ (المائدة: ٦٧) ثم قالت: والله تعالى يقول: ﴿قُلْ لَا يَنْفَعُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبُ إِلَّا اللَّهُ﴾ (النمل: ٦٥) هذا كله تصريح من عائشة ومسروق بجواز قول المستدل بآية من القرآن: "أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ"، وقد كره ذلك مطرف بن عبد الله بن الشخير التابعي المشهور، فروى ابن أبي داود بإسناده عنه أنه قال: لا تقولوا: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ، ولكن قولوا: إِنَّ اللَّهَ قَالَ: وهذا الذي أنكره مطرف رحمه الله خلاف ما فعلته الصحابة والتابعون، ومن بعدهم من أئمة المسلمين، فالصحيح المختار جواز الأمرين، كما استعملته عائشة ؓ ومن في عصرها وبعدها من السلف والخلف، وليس لمن أنكره حجة، ومما يدل على جوازه من النصوص قول الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ (الأحزاب: ٤) وفي صحيح مسلم رحمه الله عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: "يقول الله عز وجل: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عِشْرَةُ امْتِثَالِهَا﴾" (الأنعام: ١٦٠) والله أعلم.

وأما قولها: "أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآيَ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ خَصِيمٍ﴾" فهكذا هو في معظم الأصول "ما كان" يحذف الواو، والتلاوة "وما كان" يثبت الواو، ولكن لا يضر هذا في الرواية والاستدلال؛ لأن المستدل ليس مقصوده التلاوة على وجهها، وإنما مقصوده بيان موضع الدلالة، ولا يؤثر حذف الواو في ذلك، وقد جاء لهذا نظائر كثيرة في -

قَالَتْ: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَمَ شَيْئًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة: ٦٧) قَالَتْ: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بِمَا يَكُونُ فِي غَدٍ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (النمل: ٦٥)

٤٤٠ - (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بِهِذَا الْأَسْتَدِ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ، وَزَادَ: قَالَتْ: وَلَوْ كَانَ مُحَمَّدٌ ﷺ كَاتِمًا شَيْئًا مِمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ لَكُنَّ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَخُفِيَ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَخُفِيَ النَّاسُ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ (الأحزاب: ٣٧)

-الحديث، منها: قوله: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَتْلُوهُ طَرَفَ أَنْبَرٍ﴾ (هود: ١١٤) وقوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ تِلْكَ الْأَمْثِلَ﴾ (طه: ١٤) هكذا هو في روايات الحديثين في الصحيحين، والتلاوة بالواو فيهما، والله أعلم.
وجه تسمية مسروق و شرح بعض الكلمات: "أما مسروق"، فقال أبو سعيد السنعي في "الأنساب": سُمِيَ مسروقاً لأنه سرقه إنسان في صغره ثم وجد. قوله ﷺ: "أرأيتني مُنْهَبِطاً مِنْ أَسْمَاءِ سَادَةٍ عَظُمَ حِلْفُهُ مَا بَيْنَ أَسْمَاءِ بَنِي الْأَرْضِ" هكذا هو في الأصول: "ما بين الأسماء إلى الأرض" وهو صحيح، وأما "عظم حلفه" فمضط على وجهين: أحدهما: يضم العين وإسكان الظاء، والثاني: بكسر العين وفتح الظاء، وكلاهما صحيح.
قوله: "سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: هَلْ رَأَى عُمَدُ اللَّهِ ﷺ رَبَّهُ سَبِّحَانَهُ وَتَعَالَى؟" فقالت: سَبِّحَانُ اللَّهِ! لقد فَعْتُ شَعْرِي خَا قُلْتُ: أَمَا قَوْلُهَا: "سَبِّحَانُ اللَّهِ"، فمعناه: التعجب من جهل مثل هذا، وكأنها تقول: كيف يخفى عليك مثل هذا؟! ونقطة "سَبِّحَانُ اللَّهِ" لإرادة التعجب كثيرة في الحديث وكلام العرب، كقوله ﷺ: "سَبِّحَانُ اللَّهِ! تَطْهَرِي هَا"، و"سَبِّحَانُ اللَّهِ الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ"، وقول الصحابة: سَبِّحَانُ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ ذَكَرَ مِنَ التَّحْوِينَ أَمَّا مِنْ أَلْفَاظِ التَّعْجُبِ أَبُو بَكْرٍ بَيْنَ الشَّرَاحِ وَغَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ فِي التَّعْجِبِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَا قَوْلُهَا ﷺ: "قَفْتُ شَعْرِي" فمعناه: فام شعري من الفزع لكوني سمعت ما لا ينبغي أن يُقَالَ. قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: تَقُولُ الْعَرَبُ عِنْدَ إِنْكَارِ الشَّيْءِ: قَفْتُ شَعْرِي، وَاقْشَعَرْتُ جِلْدِي، وَاسْتَأْرَضْتُ نَفْسِي. قَالَ الثَّعْلَبِيُّ: بَنُو شُعَيْبٍ: الْقَفَّةُ كَهَيْئَةِ الْقَشْعَرِ بِرَبْرَةٍ وَأَصْلُهُ: التَّقْبِضُ وَالِاجْتِمَاعُ؛ لِأَنَّ الْجِلْدَ يَتَقَبَّضُ عِنْدَ الْفَزَعِ وَالِاسْتِهْوَالِ، فَيَقُومُ الشَّعْرُ لَذَلِكَ، وَبِذَلِكَ سُمِّيَتْ الْقَفَّةُ الَّتِي هِيَ الرِّبِيلُ لِاجْتِمَاعِهَا وَمَا يَجْتَمِعُ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

"قوله: "أَنَّهُ يُخَيَّرُ بِمَا يَكُونُ فِي غَدٍ" كَأَنَّ الْمُرَادَ بِكُلِّ مَا فِي غَدٍ أَوْ يُخَيَّرُهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى إِعْلَامِ اللَّهِ تَعَالَى - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ - وَإِلَّا فَالْإِخْبَارُ الْخَرِئِي بِسَبَبِ الْإِعْلَامِ مِنَ الْوَاحِدِ الْعَلَامِ كَانَ ثَابِتًا كَمَا لَا يَخْفَى.

٤٤١ - (٧) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ! لَقَدْ قَفَّ شُعْرِي لِمَا قُلْتَ. وَسَأَقِ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ. وَحَدِيثُ دَاوُدَ أَثَمٌ وَأَطْوَلُ.

٤٤٢ - (٨) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا عَنْ ابْنِ أَشْوَعٍ، عَنْ غَابِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: فَأَيْنَ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾؟ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى؟ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴿﴾ (النجم: ٨-١٠) قَالَتْ: إِنَّمَا ذَلِكَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ. كَانَ يَأْتِيهِ فِي صُورَةِ الرَّجَالِ، وَإِنَّهُ أَنَا فِي هَذِهِ الْمَرَّةِ فِي صُورَتِهِ الَّتِي هِيَ صُورَتُهُ، فَسَدَّ أَفْقَ السَّمَاءِ.

ضبط الأسماء: قول مسلم رحمه الله: "حدثنا ابن نُمَيْرٍ: حدثنا أبو أُسَامَةَ: حدثنا زَكَرِيَّا عَنْ ابْنِ أَشْوَعٍ، عَنْ غَابِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ" هؤلاء كلهم كوفيون، وابن نُمَيْرٍ اسمه: محمد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ، وأبو أُسَامَةَ اسمه: حماد بن أُسَامَةَ، وزَكَرِيَّا: هو ابن أبي زائدة واسم أبي زائدة، خالد بن قيس بن مَيْمُونٍ وقيل: هُبَيْرَةُ، وابن أَشْوَعٍ: هو سعيد بن عمرو بن أَشْوَعٍ، بفتح الهزلة وإسكان الشين المعجمة وفتح الواو وبالعين المهملة.

قوله: "قُلْتُ لِعَائِشَةَ" فَمَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾؟ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى؟ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى؟ فَقَالَتْ: إِنَّمَا ذَلِكَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ. قال الإمام أبو الحسن الموحدي: معنى التَدَلَّى: الامتداد إلى جهة السُّفْلِ، هكذا هو الأصل، ثم اسْتَعْمِلَ فِي الْقُرْبِ مِنَ الْعُلُوِّ، هذا قول الفراء، وقال صاحب "النظم": هذا على التقديم والتأخير؛ لأن المعنى: ثم تَدَلَّى فَدَنَا؛ لأن التَدَلَّى سبب الدُّنُو، قال ابن الأعرابي: تَدَلَّى: إذا قَرِبَ بَعْدَ عُلُوٍّ، قال الكلبي: المعنى: دَنَا جِبْرِيلُ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ قَرِيبَ مِنْهُ، وقال الحسن وقتادة: ثم دَنَا جِبْرِيلُ بَعْدَ اسْتَوَائِهِ فِي الْأَفْقِ الْأَعْلَى مِنَ الْأَرْضِ، فنزل إلى النبي ﷺ.

شرح (قَاب قَوْسَيْنِ) وتفسيرها: وأما قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ فالقَاب ما بين الْقَبْضَةِ وَالسَّيَةِ، ولكل قَوْسٍ قَابَانِ. والقَاب في اللغة أَيْضاً الْقَدْرُ، وهذا هو المراد بالآية عند جميع المفسرين، والمراد: القوس التي يرمى عنها، وهي القوس العربية، وَخُصَّتْ بِالذِّكْرِ عَلَى عَادَتِهِمْ، وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَوْسِ الدَّرَّاعَ، هذا قول عبد الله بن مسعود وشقيق بن سلمة وسعيد بن جبيرة وأبي إسحاق السبيعي، وعلى هذا معنى القوس ما يقاس به الشيء أي يذرع. قالت عائشة رضي الله عنها: وابن عباس والحسن وقتادة وغيرهم: هذه المسافة كانت بين جِبْرِيلَ وَالنَّبِيِّ ﷺ. وقول الله تعالى: ﴿أَوْ أَدْنَى﴾ معناه: أَوْ أَقْرَبَ، قال مقاتل: بل أَقْرَبَ. وقال الزَّجَّاجُ: خاطب الله تعالى العباد على لغتهم ومقدار فهمهم، والمعنى: أَوْ أَدْنَى فِيمَا تَقْدِرُونَ أَنْتُمْ، والله تعالى عالم بِخَفَاتِ الْأَشْيَاءِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ، ولكنه خاطبنا على ما جرت به عادتنا، ومعنى الآية أن جِبْرِيلَ عليه السلام مع عظيم خلقه وكثرة أجزائه دَنَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الدُّنُو، والله أعلم.

[٧٨- باب في قوله عليه: نور أنى أراه، وفي قوله: "رأيت نوراً"]

٤٤٣- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: "نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ".

٤٤٤- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا أَبِي؛ ح: وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي ذَرٍّ: لَوْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: عَنْ أَيِّ شَيْءٍ كُنْتَ تَسْأَلُهُ؟ قَالَ: كُنْتُ أَسْأَلُهُ: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ أَبُو ذَرٍّ: قَدْ سَأَلْتُ فَقَالَ: "رَأَيْتُ نُورًا".

٧٨- باب في قوله عليه: نور أنى أراه، وفي قوله: "رأيت نوراً"

قوله: "عن أبي ذرٍّ عليه السلام قال: سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك؟ فقال: نور أنى أراه". وفي الرواية الأخرى: "رأيت نوراً" أما قوله عليه: "نور أنى أراه"، فهو بتنوين "نور" وبفتح الحزرة في "أنى" وتشديد النون وفتحها، و"أراه" بفتح الحزرة، هكذا رواه جميع الرواة في جميع الأصول والروايات، ومعناه: حجاب نور، فكيف أراه؟ قال الإمام أبو عبد الله المازري رحمه الله الضمير في "أراه" عائد على الله سبحانه وتعالى، ومعناه: أن النور متعني من الرؤية، كما جرت العادة بإغشاء الأنوار الأبصار ومنعها من إدراك ما حالت بين الرائي وبينه.

وقوله عليه: "رأيت نوراً" معناه: رأيت النور فحسب، ولم أر غيره. قال: وروي "نوراني أراه" بفتح الراء وكسر النون وتشديد الياء، ويحتمل أن يكون معناه راجعاً إلى ما قلناه، أي خالق النور المانع من رؤيته، فيكون من صفات الأفعال، قال القاضي عياض رحمه الله: هذه الرواية لم تقع إلينا، ولا رأيتها في شيء من الأصول، ومن المستحيل أن تكون ذات الله تعالى نوراً، إذ النور من جملة الأجسام، والله سبحانه وتعالى بجل عن ذلك، هذا مذهب جميع أئمة المسلمين.

تفسير قوله تعالى: ﴿لَهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: ومعنى قوله تعالى: ﴿لَهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (النور: ٣٥) وما جاء في الأحاديث من تسميته سبحانه وتعالى بالنور معناه: ذو نورين، أحدهما خالق، وقيل: هادي أهل السموات والأرض، وقيل: مَنُور قلوب عباده المؤمنين، وقيل: معناه: ذو البهجة والضيء والجمال، والله أعلم.

[٧٩- باب في قوله عليه السلام: إن الله لا ينَام...]

٤٤٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو كُرَيْبٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ، فَقَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنَامُ، وَلَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النَّورُ - وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: النَّارُ - لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ"، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: عَنْ الْأَعْمَشِ وَلَمْ يَقُلْ: حَدَّثَنَا.

٧٩- باب في قوله عليه السلام: "إن الله لا ينَام"، وفي قوله: "حجابه النور

لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه"

شرح كلمات الحديث: أما قوله ﷺ: "لا ينَام ولا يتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَنَامَ" فمعناه: أنه سبحانه وتعالى لا ينَام، وأنه يستحيل في حقّه النوم، فإن النوم انغماسٌ وغلبة على العقل يسقط به الإحساس، والله تعالى منزّه عن ذلك، وهو مستحيل في حقّه حلٌ وعلى، وأما قوله ﷺ: "يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ" فقال القاضي عياض: قال الهروي: قال ابن قتيبة: القسط: الميزان، وسمي قسطاً؛ لأن القسط العدل، والميزان يقع العدل، قال: والمراد أن الله تعالى يخفض الميزان ويرفعه بما يوزن من أعمال العباد المرتفعة، ويوزن من أوزانهم النازلة إليهم، وهذا تمثيل لما يقدر تزييله، فشبه بوزن الميزان، وقيل: المراد بالقسط الرزق، الذي هو قسط كل مخلوق، يخفضه فيقدره، ويرفعه فيوسعه، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ" وفي الرواية الثانية: "عَمَلُ النَّهَارِ بِاللَّيْلِ، وَعَمَلُ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ" فمعنى الأول، والله أعلم: يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَمَعْنَى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ النَّهَارِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَيُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ الَّذِي بَعْدَهُ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ الْحَقِيقَةَ يَصْعَدُونَ بِأَعْمَالِ اللَّيْلِ بَعْدَ انْقِضَائِهِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَيَصْعَدُونَ بِأَعْمَالِ النَّهَارِ بَعْدَ انْقِضَائِهِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شرح الغريب: وأما قوله ﷺ: "لَحِجَابُهُ النَّورُ" فكشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه" "فالسُّبُحَاتُ" بضم السين والباء ورفع التاء في آخره، وهي جمع سُبحَة، قال صاحب "العين" والهروي: وجميع الشارحين للحديث من اللغويين والمحدثين: معنى سُبحَاتُ وجهه: نوره وجلاله وبهاؤه، وأما "الحِجَابُ" فأصله في اللغة: المنع والستر، وحقيقة الحجاب إنما تكون للأجسام المحدودة، والله تعالى مُنزّه عن الجسم والحدّ، والمراد =

٤٤٦ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِيعُ كَلِمَاتٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ "مِنْ خَلْقِهِ" وَقَالَ: حِجَابُهُ النَّوْرُ.

٤٤٧ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِيعُ: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَرْفَعُ الْقِسْطَ وَيَخْفِضُهُ، وَيَرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ النَّهَارِ بِاللَّيْلِ، وَعَمَلُ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ".

= هنا: المانع من رؤيته، وسمي ذلك المانع نوراً أو ناراً لأنهما يجتمعان من الإدراك في العادة لشعاعهما، والمراد "بالوجه": الذات، والمراد بما انتهى إليه بصره من خلقه: جميع المخلوقات؛ لأن بصره سبحانه وتعالى مُحِيطٌ بجميع الكائنات، ولفظة "من" لبيان الجنس لا للتبعض، والتقدير: لو أزال المانع من رؤيته وهو الحجاب المُسَمَّى نوراً أو ناراً وتَجَلَّى لخلقهِ لأحرق جلالُ ذاته جميع مخلوقاته، والله أعلم.

ضبط الأسماء: قوله: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالا: حدثنا أبو معاوية: حدثنا الأعمش عن عمرو ابن مُرَّةَ، عن أبي عبيدة، عن أبي موسى ثم قال: وفي رواية أبي بكر: عن الأعمش ولم يقل: "حدثنا" هذا الإسناد كله كوفيون، وأبو موسى الأشعري بصري، كوفي، واسم أبي بكر بن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن إبراهيم، وهو أبو شيبة، واسم أبي كريب: محمد بن العلاء، وأبو معاوية: محمد بن عمار بالخاء المعجمة، والأعمش: سليمان بن مهران، وأبو موسى: عبد الله بن قيس، وكل هؤلاء تقدم بيانهم، ولكن طال العهد بهم فأردت تجديده لمن لا يحفظهم، وأما "أبو عبيدة" فهو ابن عبد الله بن مسعود، واسمه: عبد الرحمن.

وفي هذا الإسناد لطيفتان من لطائف علم الإسناد: إحداهما: أفم كلهم كوفيون كما ذكرته، والثانية: أن فيه ثلاثة تابعين يروي بعضهم عن بعض: الأعمش، وعمرو، وأبو عبيدة. وأما قوله: "وفي رواية أبي بكر عن الأعمش ولم يقل: حدثنا" فهو من احتياط مسلم ﷺ وورعه وإتقانه، وهو أنه رواه عن أبي كريب وأبي بكر، فقال أبو كريب في روايته: حدثنا أبو معاوية قال: حدثنا الأعمش، وقال أبو بكر: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، فلما اختلفت عبارتهما في كيفية رواية شيخهما أبي معاوية بينهما مسلم ﷺ، فحصل فيه فائدتان: إحداهما: أن "حدثنا" للاتصال بإجماع العلماء، وفي "عن" خلاف، كما قدمناه في الفصول وغيرها، والصحيح الذي عليه الجماهير من طوائف العلماء أنها أيضاً للاتصال، إلا أن يكون قائلها مدلساً، فبين مسلم ذلك، والثانية: أنه لو اقتصر على إحدى العبارتين كان فيه خللٌ، فإنه إن اقتصر على "عن" كان مفوتاً لقوة "حدثنا" ورواياً بالمعنى، وإن اقتصر على "حدثنا" كان زائداً في رواية أحدهما رواياً بالمعنى، وكل هذا مما يُجْتَنَبُ، والله أعلم بالصواب.

[٨٠ - باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة بهم سبحانه وتعالى]

٤٤٨ - (١) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ وَأَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي غَسَّانَ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍانَ الْجَوْنِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آتَيْتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آتَيْتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِذَاءَ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ، فِي جَنَّةٍ عَذْبٍ".

[٨٠ - باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة بهم سبحانه وتعالى]

مذهب أهل السنة في رؤية الله سبحانه: اعلم أن مذهب أهل السنة بأجمعهم أن رؤية الله تعالى مُمكنة غير مُستحيلة عقلاً، وأجمعوا أيضاً على وقوعها في الآخرة، وأن المؤمنين يرون الله تعالى دون الكافرين، وزعمت طائفة من أهل البدع: المعتزلة والخوارج وبعض المرجئة أن الله تعالى لا يراه أحدٌ من خلقه، وأن رؤيته مستحيلة عقلاً، وهذا الذي قالوه خطأ صريح وجهل قبيح، وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة على إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة للمؤمنين، ورواها نحو من عشرين صحابياً عن رسول الله ﷺ، وآيات القرآن فيها مشهورة، واعتراضات المبدعة عليها لها أخوية مشهورة في كتب المتكلمين من أهل السنة، وكذلك باقي شبههم وهي مُستقصاة في كتب الكلام، وليس بنا ضرورة إلى ذكرها هنا. وأما رؤية الله تعالى في الدنيا، فقد قدمنا أنها ممكنة، ولكن الجمهور من السلف والخلف من المتكلمين وغيرهم أنها لا تقع في الدنيا، وحكى الإمام أبو القاسم القشيري في رسالته المعروفة عن الإمام أبي بكر بن فورك أنه حكى فيها قولين للإمام أبي الحسن الأشعري: أحدهما: وقوعها، والثاني: لا تقع، ثم مذهب أهل الحق أن الرؤية قوة يجعلها الله تعالى في خلقه، ولا يشترط فيها اتصال الأشعة، ولا مقابلة المرئي، ولا غير ذلك، لكن جرت العادة في رؤية بعضنا بعضاً بوجود ذلك على جهة الاتفاق، لا على سبيل الاشتراط، وقد قرّر أئمتنا المُتَكَلِّمُونَ ذلك بدلالة الحجية، ولا يلزم من رؤية الله تعالى إثبات جهته تعالى عن ذلك، بل يراه المؤمنون لا في جهة، كما يعلمونه لا في جهة، والله أعلم.

ضبط الأسماء: قوله في الإمتداد: "الجهضمي وأبو غسان المسمعي" أما الجهمي ففتح الجيم والضاد المعجمة وإسكان الهاء بينهما، وقد تقدم بيانه في أول شرح المقدمة، وكذلك تقدم بيان أبي غسان، وأنه يجوز صرفه وترك صرفه، وأن اسمه مالك بن عبد الواحد، وأن المسمعي بكسر الميم الأولى وفتح الثانية منسوب إلى مسمع بن ربيعة جد القبيلة، وهذا كله وإن كان ظاهراً وقد تقدم إلا أني أعيدته لطول العهد بموضعه، والله أعلم.

- ٤٤٩ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ صُهَيْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَرِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَتُخْرِجَنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ".
- ٤٥٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: ثُمَّ قَلَّا هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَالَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ (يونس: ٢٦)

حقيقته: "عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس" هو أبو بكر بن أبي موسى الأشعري، واسم أبي بكر: عمرو، وقيل: عامر. قوله ﷺ: "لَوْ مَا لَيْتُ الْقَوْمَ وَيْلَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رَدَّاهُ الْكِبْرِيَاءَ فِي حَتَّةٍ عَدَنَ" قال العلماء: كان النبي ﷺ يخاطب العرب بما يفهمونه، ويقرب الكلام إلى أفهامهم، ويستعمل الاستعارة وغيرها من أنواع الفخار؛ ليُقَرَّبَ متناولها، فعبر ﷺ عن زوال المانع ورفعته عن الأبصار بإزالة الرداء. قوله ﷺ: "فِي حَتَّةٍ عَدَنَ" أي الناظرون في حَتَّةٍ عَدَنَ، فهي ظَرْفُ لِنَظَرِهِ.

قوله: "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ صُهَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ الْحَدِيثَ." هذا الحديث هكذا رواه الترمذي والنسائي وابن ماجة وغيرهم من رواية حماد بن سلمة عن ثابت، عن ابن أبي ليلى، عن صُهَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قال أبو عيسى الترمذي، وأبو مسعود الدمشقي، وغيرهما: لم يروه هكذا مرفوعاً عن ثابت غير حماد بن سلمة، ورواه سليمان بن المغيرة، وحماد بن زيد، وحماد بن واقد عن ثابت، عن ابن أبي ليلى من قوله ليس فيه ذكر النبي ﷺ ولا ذكر صُهَيْبٍ، وهذا الذي قاله هؤلاء ليس بقادح في صحة الحديث، فقد قدمنا في الفصول أن المذهب الصحيح المختار الذي ذهب إليه الفقهاء وأصحاب الأصول، والمحققون من محدثين، وصححه الخطيب البغدادي - أن الحديث إذا رواه بعض الثقات متصلاً، وبعضهم مرسلاً، أو بعضهم مرفوعاً وبعضهم موقوفاً حكماً بالمتصل وبالمرقوع؛ لأنهما زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير من كل الطوائف، والله أعلم.

[٨١- باب معرفة طريق الرؤية]

٤٥١- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ نَاسًا قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَا الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ؟" قَالُوا: لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "هَلْ تُضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ ذُوئِهَا سَحَابٌ؟" قَالُوا: لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ الْقَمَرَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ،.....

[٨١- باب معرفة طريق الرؤية]

شرح الغريب: قوله ﷺ: "هل تضارون في القمر ليلة البدر" وفي الرواية الأخرى: "هل تضامون"، وروي "تضارون" بتشديد الراء وبخفيفها، والتاء مضمومة فيهما، ومعنى المشدد: هل تضارون غيركم في حالة الرؤية بزرحة أو مخالفة في الرؤية أو غيرها لحفائه، كما تفعلون أول ليلة من الشهر؟ ومعنى المخفف: هل يلحقكم في رؤيته ضير؟ وهو الضرر، وروي أيضاً "تضامون" بتشديد الميم وتخفيفها، فمن شددتها ففتح التاء، ومن خففها ضم التاء، ومعنى المشدد: هل تتضامون وتتلفطون في التوصل إلى رؤيته؟ ومعنى المخفف: هل يلحقكم ضم، وهو المشقة والتعب؟ قال القاضي عياض رحمه الله: وقال فيه بعض أهل اللغة: تضارون، أو تضامون بفتح التاء وتشديد الراء والميم، وأشار القاضي بهذا إلى أن غير هذا القائل بقولهما بضم التاء، سواء شدد أو خفف، وكل هذا صحيح ظاهر المعنى، وفي رواية للبخاري: لا تضامون أو لا تضارون على الشك، ومعناه: لا يشبهه عليكم وترتابون فيه، فيعارض بعضكم بعضاً في رؤيته، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فإنكم ترونه كذلك" معناه: تشبيه الرؤية بالرؤية في الوضوح وزوال الشك والمشقة والاختلاف. قوله: "الطواغيت" هو جمع: طاغوت. قال الليث وأبو عبيدة والكماني وجمهير أهل اللغة: الطاغوت: كل ما عبد من دون الله تعالى. وقال ابن عباس ومقاتل والكلبي وغيرهم: الطاغوت: الشيطان. وقيل: هو الأصنام. قال الواحدي: الطاغوت يكون واحداً وجمعاً وبؤث ويدكر. قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُنْحَاكُمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ (النساء: ٦٠)، فهذا في الواحد، وقال تعالى في الجمع: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ﴾ (البقرة: ٢٥٧) وقال في الموث: ﴿وَالَّذِينَ آجَنَّتُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهُمْ﴾ (الزمر: ١٧) -

وَبَقِيَ هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَأَنْتَ رَبُّنَا، فَيَتَّبِعُونَهُ،

قال الواحدي: ومثله من الأسماء: "الفلكت" يكون واحداً وجمعاً ومذكراً ومؤنثاً. قال النحويون: وزنه: "فَعْلُوت" والتاء زائدة، وهو مشتق من "طغى"، وتقديره: طوغوت ثم قلبت الواو ألفاً، والله أعلم. قوله ﷺ: 'وبقى هذه الأمة فيها منافقوها' قال العلماء: إما بقوا في زمرة المؤمنين؛ لأنهم كانوا في الدنيا متسترين بهم، فَيَتَسْتَرُونَ بهم أيضاً في الآخرة، وسلكوا مسلكهم، ودخلوا في جملتهم، وتبعوهم، ومشوا في نورهم حتى ضُرب بينهم بشور له باب، باطنه فيه الرحمة، وظاهره من قبله العذاب، وذهب عنهم نور المؤمنين. قال بعض العلماء: هؤلاء هم المنطروذون عن الخوض الذين يقال لهم: سُحْقاً سُحْقاً، والله أعلم.

قوله ﷺ: 'فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَأَنْتَ رَبُّنَا فَيَتَّبِعُونَهُ'. مذهب أهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات: اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين: أحدهما: وهو مذهب معظم السلف أو كلهم أنه لا يُكْتَمُ في معناها بل يقولون: يجب علينا أن نُؤْمِنَ بها، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته مع اعتقادنا أحازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وأنه منزّه عن التجسّم والانتقال والتحيز في جهة، وعن سائر صفات المخلوق، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من عقّبيهم وهو أسلم. والقول الثاني: وهو مذهب معظم المتكلمين أنها تُتَأَوَّلُ على ما يليق بها على حسب مواقعها، وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله بأن يكون عارفاً بلسان العرب، وقواعد الأصول والفروع، ذا رياضة في العلم، فعلى هذا المذهب يقال في قوله ﷺ: 'فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ'، إن الإتيان عبارة عن رؤيتهم إياديه لأن العادة أن مَنْ عَابَ عن غيره لا يمكنه رؤيته إلا بالإتيان، فغير بالإتيان والجمي، هنا عن الرؤية مجازاً، وقيل: الإتيان فعل من أفعال الله تعالى سماه إتياناً، وقيل: المراد بـ'يأتيهم' الله أي يأتيهم بعض ملائكة الله.

قال القاضي عياض رحمه الله: هذا الوجه أشبه عندي بالحديث، قال: ويكون هذا الملك الذي جاءهم في الصورة التي أنكروها من سمات الحدث الظاهرة على الملك والمخلوق، أو يكون معناه: يأتيهم الله في صورة أي يأتيهم بصورة، ويظهر لهم من صور ملائكته ومخبراته التي لا تشبه صفات الإله ليحترهم، وهذا آخر امتحان المؤمنين، فإذا قال لهم هذا الملك، أو هذه الصورة: أَنَا رَبُّكُمْ، رأوا عنيه من علامات المخلوقات ما يُنْكِرُونَهُ، ويعلمون أنه ليس بهم، ويستعينون بالله منه.

وأما قوله ﷺ: 'فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ' فلتراد بالصورة هنا: الصفة ومعناه: فيتحلى الله - سبحانه وتعالى - لهم على الصفة التي يعلمونها ويعرفونها بها، وإنما عرفوه بصفته، وإن لم تكن تقدمت لهم رؤية له - سبحانه وتعالى -

وَيُضْرَبُ الصَّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمِّي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ، وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ! سَلِّمْ، سَلِّمْ، وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانِ؟" قَالُوا: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا قَدَرُ عَظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ،

-لأنهم يرونه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته، وقد علموا أنه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته، فيعلمون أنه ربه فيقولون: أنت ربنا، وإنما عير بالصورة عن الصفة لمشاقتها إياها، ولجنانة الكلام، فإنه تقدم ذكر الصورة. وأما قولهم: "نعوذ بالله منك" فقال الخطابي: يحتمل أن تكون هذه الاستعاذة من المنافقين خاصة، وأنكر القاضي عياض هذا وقال: لا يصح أن تكون من قول المنافقين، ولا يستقيم الكلام به، وهذا الذي قاله القاضي هو الصواب، ولفظ الحديث مصرح به أو ظاهر فيه، وإنما استعاذوا منه لما قدمناه من كونهم رأوا سمات المخلوقات. شرح الغريب: وأما قوله ﷺ: "فَيَسْبِعُونَهُ" فمعناه: يتبعون أمره إياهم يذهبهم إلى الجنة، أو يتبعون ملائكته الذين يذهبون بهم إلى الجنة، والله أعلم.

قوله ﷺ: "وَيُضْرَبُ الصَّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ" هو بفتح الظاء وسكون الهاء، ومعناه: يُمَدُّ الصَّرَاطُ عَلَيْهَا، وَفِي هَذَا إِبْرَاطِ الصَّرَاطِ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ إِبْرَاطُهُ، وَقَدْ أَجْمَعَ السَّلَفُ عَلَى إِبْرَاطِهِ، وَهُوَ جِسْرٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ يَمُرُّ عَلَيْهِ النَّاسُ كُلُّهُمْ، فَالْمُؤْمِنُونَ يَنْجُونَ عَلَى حَسْبِ حَالِهِمْ أَيْ سَازِهِمْ، وَالْآخَرُونَ يَسْقُطُونَ فِيهَا - أَعَادَنَّا اللَّهَ الْكَرِيمَ مِنْهَا - وَأَصْحَابُنَا الْمُتَكَلِّمُونَ وَغَيْرُهُمْ مِنَ السَّلَفِ يَقُولُونَ: إِنَّ الصَّرَاطَ أَدْقُ مِنَ الشَّعْرَةِ وَاحِدٌ مِنَ السَّيْفِ، كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ، رَحِمَهُ هُنَا فِي رَوَايَةِ الْآخَرَى الْمَذْكُورَةِ فِي الْكِتَابِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: "فَأَكُونُ أَنَا وَأُمِّي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ" هو بضم الياء وكسر الجيم والزاي آخره، ومعناه: يكون أول من يمضي عليه ويقطعه، يقال: أَجَزْتُ الْوَادِيَّ وَجَزْتُهُ، لَغْتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: أَجَزْتُهُ: قَطَعْتُهُ، وَجَزْتُهُ: مَشَيْتُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قوله ﷺ: "وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ" معناه: لَشِدَّةُ الْأَهْوَالِ، وَالْمَرَادُ: لَا يَتَكَلَّمُ فِي حَالِ الْإِحْزَارَةِ، وَإِلَّا فَفِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَوَاضٍ يَتَكَلَّمُ النَّاسُ فِيهَا، وَتُحَادِلُ كُلُّ نَفْسٍ عَنْ نَفْسِهَا، وَيَسْأَلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيَتَلَاوَمُونَ، وَيَخَاصِمُ التَّابِعُونَ الْمُتَبَوِّعِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: "وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ! سَلِّمْ، سَلِّمْ" هذا من كمال شَفَقَتِهِمْ وَرَحْمَتِهِمْ لِلْخَلْقِ، وَفِيهِ: أَنَّ الدَّعَوَاتِ تَكُونُ بِحَسَبِ الْمَوَاطِنِ، فَيُدْعَى فِي كُلِّ مَوْطِنٍ عَمَّا يَلِيقُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ" أما "الكَلَالِيبُ" فجمع "كلوب" بفتح الكاف وضم اللام المشددة، وهو حديدة معطوفة الرأس يُعَلَّقُ فِيهَا اللَّحْمُ، وَتُرْسَلُ فِي الثَّوَرِ، قَالَ صَاحِبُ "المَطَالَعِ": هِيَ خَشَبَةٌ فِي رَأْسِهَا عُقَاقِفٌ حَدِيدٌ، وَقَدْ تَكُونُ حَدِيدًا كُلِّهَا وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا: كَلَابٌ، وَأَمَّا "السَّعْدَانِ" فبفتح السين وإسكان العين المهملة، وهو نبت له شوكة عظيمة مثل الحَسَكِ مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ.

تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ الْمُؤَبِّقُ يَعْنِي بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ الْمُحَازِي حَتَّى يُنَحَّى، حَتَّى إِذَا فَرَغَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا - مِمَّنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَرْحَمَهُ - مِمَّنْ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ، يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السُّجُودِ، تَأْكُلُ النَّارُ مِنْ ابْنِ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ،

قوله ﷺ: "تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ" هو بفتح الطاء ويجوز كسرهما، يقال: خَطَفَ وَخَطِيفٌ وَخَطِيفٌ بِكسر الطاء وفتحها والكسر أفصح، ويجوز أن يكون معناه: تحفظهم بسبب أعمالهم الفسحة، ويجوز أن يكون معناه: تحفظهم على قدر أعمالهم، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فَمِنْهُمْ الْمُؤَبِّقُ يَعْنِي بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ الْمُحَازِي حَتَّى يُنَحَّى" أما الأول، فذكر القاضي عياض رحمه الله أنه روي على ثلاثة أوجه: أحدها: الْمُؤَبِّقُ يعني بعينه، بالميم والنون، و"يقي" بالياء والقاف، والثاني: الْمُؤَبِّقُ بالثلاثين والقاف، والثالث: الْمُؤَبِّقُ يعني بعينه، فاللوب بالياء الموحدة والقاف، و"يعني" بفتح الياء المثناة وبعدها العين ثم النون، قال القاضي: هذا أصحها، وكذا قال صاحب "المطالع" هذا الثالث هو الصواب، قال: وفي "يقي" على الوجه الأول ضبطان: أحدهما: بالياء الموحدة، والثاني: بالياء المثناة من تحت من الوقاية، فتُ: والموجود في معظم الأصول بلادنا هو الوجه الأول.

وأما قوله ﷺ: "وَمِنْهُمْ الْمُحَازِي" ف ضبطاه هكذا بالجيم والنون من المُحَازَةِ، وهكذا هو في أصول بلادنا في هذا الموضع، وذكر القاضي عياض رحمه الله في ضبطه خلافاً فقال: رواه العُدْرِيُّ وغيره: الْمُحَازِي كما ذكرناه، ورواه بعضهم: الْمُحَزْدَلُ بالخاء المعجمة والدال واللام، ورواه بعضهم في البخاري: الْمُحَزْدَلُ بالجيم. فأما الذي بالخاء فمعناه: المقطع أي بالكلايب يقال: حَزَذْتُ اللحم، أي قطعت، وقيل: حَزَذْتُ بمعنى صرعت، ويقال: بالذال المعجمة أيضاً، والحَزْدَلَةُ بالجيم: الإشراف على أهلاك واستمطوط.

قوله ﷺ: "تَأْكُلُ النَّارُ مِنْ ابْنِ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ" ظاهر هذا أن النار لا تأكل جميع أعضاء السجود السبعة التي يستجد الإنسان عليها، وهي: الجبهة واليدان والركبتان والقدمان، وهكذا قاله بعض العلماء، وأتكره القاضي عياض رحمه الله وقال: المراد بأثر السجود: الجهة خاصة، والمختار الأول، فإن قيل: قد ذكر مسلم بعد هذا مرفوعاً "أَنْ قَوْمًا يُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ يَعْتَرِفُونَ فِيهَا إِلَّا دَرَاتُ الْوُجُوهِ"، فالجواب أن هؤلاء القوم مخصوصون من جملة الخارجين من النار بأنه لا يسلم منهم من النار إلا دَرَاتُ الْوُجُوهِ، وأما غيرهم، فَيَسْلَمُ جميع أعضاء السجود منهم عملاً بعموم هذا الحديث، فهذا الحديث عام، وذلك خاص، فيعمل بالعام إلا ما خُصَّ، والله أعلم.

فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ وَقَدْ امْتَحَشُوا، فَيَصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ مِنْهُ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حِمْلِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيَقْبَلُ رَجُلٌ مُقْبِلٌ يُوْجِّهُهُ عَلَى النَّارِ، وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ أَصْرَفُ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، فَإِنَّهُ قَدْ قَسَمَنِي رَجُلَهَا وَأَخْرَقَنِي ذِكَاؤُهَا، فَيَدْعُو اللَّهَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْعُوهُ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تُسْأَلَ غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَيُعْطِي رَبُّهُ مِنْ عُهُودِ وَمَوَائِقِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَى الْجَنَّةِ، وَرَأَاهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ! قَدَّمَنِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ عُهُودَكَ وَمَوَائِقَكَ لَا تُسْأَلُنِي غَيْرَ الَّذِي أُعْطَيْتَكَ. وَبَيْنَكَ يَا ابْنَ آدَمَ! مَا أَعْدَدْتُكَ؟ فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ! وَيَدْعُو اللَّهَ حَتَّى يَقُولَ لَهُ: فَهَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطَيْتَكَ ذَلِكَ أَنْ تُسْأَلَ غَيْرَهُ، فَيَقُولُ: لَا، وَعَزَيْتَكَ فَيُعْطِي رَبُّهُ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ عُهُودِ وَمَوَائِقِ، فَيُقَدِّمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ.

شرح الغريب: قوله **فَيُخْرِجُونَ**: يخرجون من النار قد امتحشوا هو بالخاء المهملة والنون المعجمة، وهو بفتح التاء والحاء، هكذا هو في الروايات، وكذا نقله القاضي عياض **رحمه** عن مفتي شيوخهم، قال: وهو وجه الكلام، وبه ضبط الخطابي والنهروزي، وقالوا في معناه: احترقوا، قال القاضي: ورواه بعض شيوخنا بضم التاء وكسر الخاء، والله أعلم.

قوله **فَيَنْبُتُونَ**: ينبتون منه كما تنبت الحبة في حمل السيل هكذا هو في الأصول ينبتون منه بالميم والنون، وهو صحيح ومعناه: ينبتون بسببه، وأما الحبة فكسر الخاء، وهي تزرع البقول والعشب تنبت في البراري وجوانب السيول، وجمعها: حبيب بكسر الخاء المهملة وفتح الباء، وأما حِمْلُ السَّيْلِ فيفتح الخاء وكسر الميم وهو ما جاء به السيل من طين أو غطاء، ومعناه: يحملون السيل، والمراد: التشبيه في سرعة النبات وحسنه وطرأونه.

شرح الغريب: قوله: "قَسَمَنِي رَجُلَهَا وَأَخْرَقَنِي ذِكَاؤُهَا" أما "قَسَمَنِي" فبقاف مفتوحة ثم شين معجمة مخففة مفتوحة ومعناه: قسمي وأذاني وأهلكني، كذا قاله الأصمعي، وهو بفتح الخاء المهملة وفتح الباء، وأما حِمْلُ السَّيْلِ فيفتح الخاء وكسر الميم وهو ما جاء بصورتي وأما ذِكَاؤُهَا فكذا وقع في جميع روايات الحديث "ذِكَاؤُهَا" بالمد وهو بفتح الذال المعجمة ومعناه: حبها واشتغالها وشدة وجعها، والأشهر في اللغة "ذِكَاؤُهَا" مفعول، وذكر جماعة أن المد والتقصير لغتان يقال: ذَكَتِ النَّارُ تَذْكُو ذِكَاً إِذَا اشْتَعَلَتْ، وَأَذَكْتَهَا أَتَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله عز وجل: "أهل عسيت" هو بفتح التاء على الخطاب، ويقال: يفتح السين وكسرها لغتان، وقرئ بهما في النسخ، قرأ نافع بالكسر والياقون بالفتح، وهو الأصح الأشهر في اللغة، قال ابن السكيت: ولا ينطق في "عَسَيْتَ" بمسقبل.

فَإِذَا قَامَ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ انْفَهَقَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الْخَيْرِ وَالسَّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ! أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ، يَقُولُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ عَهْدَكَ وَمَوَاقِفَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ مَا أُعْطِيتَ، وَلَيْلِكَ يَا ابْنَ آدَمَ! مَا أَعْدَرْتُكَ! فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ! لَا أَكُونُ أَشَقَمَى خَلْقِكَ، فَلَا يَزَالُ يَدْعُو اللَّهَ حَتَّى يَضْحَكَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مِنْهُ، فَإِذَا ضَحِكَ اللَّهُ مِنْهُ، قَالَ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَإِذَا دَخَلَهَا قَالَ اللَّهُ لَهُ: ثَمَنُكَ، فَيَسْأَلُ رَبَّهُ وَيَتَمَنَّى حَتَّى إِنَّ اللَّهَ لَيَذْكُرُهُ مِنْ كَذَا وَكَذَاءَ حَتَّى إِذَا انْقَطَعَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ. قَالَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ: وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ شَيْئًا، حَتَّى إِذَا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ: ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ مَعَهُ، يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا حَفِظْتُ إِلَّا قَوْلَهُ: "ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ"، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلَهُ: ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَذَلِكَ الرَّجُلُ أَخْبَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ.

٤٥٢ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُمَا أَنَّ النَّاسَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ! هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ.

قوله ﷺ: 'فإذا قام على باب الجنة انفهقت له الجنة، فرأى ما فيها من الخير' فإخاء المعجمة والياء المثناة تحت، هذا هو الصحيح المعروف في الروايات والأصول. وحكى القاضي عياض رحمه الله: أن بعض الرواة في مسلم رواه "الحبر" بفتح الحاء المهملة وإسكان الباء الموحدة، ومعناه: السرور، قال صاحب "المنهاج": كلاهما صحيح، قال: والثاني أظهر، ورواه البخاري: الحيرة والسرور، والخيرة: المسرة، وأما انفهقت فبفتح الفاء والهاء والقاف ومعناه: انفتحت وأُسعت.

قوله: "فلا يزال يدعو الله تعالى حتى يضحك الله تعالى منه" قال العلماء: ضحك الله تعالى منه هو رضاه بفعل عبده، وحبته وإياه وإظهار نعمته عليه، وإيجابها عليه، والله أعلم. قوله ﷺ: 'فيسأل ربه ويتمنى حتى أن الله تعالى يذكره من كذا وكذا' معناه يقول له: ممن من الشيء الغلابي، ومن الشيء الآخر، يستفي له أجناس ما يتمنى، وهذا من عظيم رحمته سبحانه وتعالى.

التطيق بين رواية أبي هريرة وأبي سعيد: قوله في رواية أبي هريرة: "لنت ذلك ومنتنه معه" وفي رواية أبي سعيد:-

٤٥٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ أَدْنَى مَقْعَدٍ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ أَنْ يَقُولَ لَهُ: تَمَنَّ، فَيَتَمَنَّى وَيَتَمَنَّى، فَيَقُولَ لَهُ: هَلْ تَمَنَيْتَ؟ فَيَقُولَ: نَعَمْ! فَيَقُولَ لَهُ: فَإِنَّ لَكَ مَا تَمَنَيْتَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ".

٤٥٤ - (٤) حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ نَاسًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ".

قَالَ: "هَلْ تُصَارُونَ فِي رُؤْيَا الشَّمْسِ بِالظُّهْرِ صَحْوًا لَيْسَ مَعَهَا سَحَابٌ؟ وَهَلْ تُصَارُونَ فِي رُؤْيَا الْقَمَرِ لَيْلَةً الْبَدْرِ صَحْوًا لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟" قَالُوا: لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "مَا تُصَارُونَ فِي رُؤْيَا اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُصَارُونَ فِي رُؤْيَا أَحَدِهِمَا، إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَذُنٌ مُؤَذِّنٌ: لِيَتَّبِعَ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ كَانَ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْأَنْصَابِ إِلَّا يَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَغَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَيَدْعَى الْيَهُودُ، فَيَقَالُ لَهُمْ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عَزْرِيَّا ابْنَ اللَّهِ، فَيَقَالُ: كَذَبْتُمْ، مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ، فَمَاذَا تَبْعُونَ؟ قَالُوا: عَطِشْنَا، يَا رَبِّ فَاسْقِنَا، فَيُشَارُ إِلَيْهِمْ: أَلَا تَرُدُّونَ؟ فَيَحْشَرُونَ إِلَى النَّارِ كَأَنَّهَا سَرَابٌ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا،

- "وعشرة أمثاله". قال العلماء: وجه الجمع بينهما أن النبي ﷺ، أعلم أولاً بما في حديث أبي هريرة، ثم تكرم الله تعالى، فزاد ما في رواية أبي سعيد، فأخبر به النبي ﷺ، ولم يسمعه أبو هريرة. قوله ﷺ: "مَا تُصَارُونَ فِي رُؤْيَا اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُصَارُونَ فِي رُؤْيَا أَحَدِهِمَا" معناه: لَا تُصَارُونَ أصلاً كما لَا تُصَارُونَ فِي رُؤْيَاهُمَا أصلاً.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ وَغَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ" أما "البرُّ" فهو المطيع، وأما "غَيْرُ" فبضم الغين المعجمة وفتح الباء الموحدة المشددة ومعناه: بقاياهم جمع غَائِبٍ. قوله ﷺ: "فَيَحْشَرُونَ إِلَى النَّارِ كَأَنَّهَا سَرَابٌ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا" أما "السَّرَابُ" فهو الذي يَتَرَاءَى لِلنَّاسِ فِي الْأَرْضِ الْقَمَرُ وَالْقَاعُ الْمُسْتَوِي وَسَطُ النَّهَارِ فِي الْحَرِّ الشَّدِيدِ لَامِعاً مِثْلَ الْمَاءِ وَيَحْسِبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً، فَالْكَفَارُ يَأْتُونَ جَهَنَّمَ - أعادنا الله الكريم وسائر المسلمين منها ومن كل مكروه - وهم عطاش، -

فَيَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، ثُمَّ يُدْعَى النَّصَارَى، فَيَقَالُ لَهُمْ: مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ الْمَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ، فَيَقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ، مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ، فَيَقَالُ لَهُمْ: مَاذَا تَبْعُونَ؟ فَيَقُولُونَ: عَطِشْنَا، يَا رَبَّنَا! فَاسْقِنَا، قَالَ فَيُشَارُ إِلَيْهِمْ: أَلَا تَرُدُونَ؟ فَيُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ كَأَنَّهَا سَرَابٌ يَخْطُمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَيَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، أَنَاهُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي أَدْنَى صُورَةٍ مِنَ النَّبِيِّ رَأْوَةٌ فِيهَا، قَالَ: فَمَاذَا تَنْتَظِرُونَ؟ تَتَّبِعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، قَالُوا: يَا رَبَّنَا! فَارْقَنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا أَفْقَرَ مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ وَلَمْ نُصَاحِبْهُمْ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبَّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْكَ، لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا - حَتَّى أَنْ بَعْضُهُمْ لِيَكَادُ أَنْ يَنْقَلِبَ، فَيَقُولُ: هَلْ يَبَيِّنُكُمْ وَيَبَيِّنُهُ آيَةُ فَتَعْرِفُونَهُ بِهَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ،

- فيحسبونها ماءً، فيتساقطون فيها. وأما "يخطم بعضها بعضاً" فمعناه: لشدة انقذادها وتلاطم أمواج لها، والخطم: الكسر والإهلاك، والخطمة: اسم من أسماء النار، لكونها تخطم ما يلقي فيها. قوله ﷺ: "أنهم رب العالمين في أدنى صورة من التي رأوه فيها" معنى رأوه فيها: علموها له، وهي صفته المعلومة للمؤمنين، وهي أنه لا يشبهه شيء، وقد تقدّم معنى الإتيان والصورة، والله أعلم. قوله: "قالوا: ربنا فارقنا الناس، في الدنيا أفقر ما كنّا إليهم ولم نصاحبهم" معنى قولهم: التضرع إلى الله تعالى في كشف هذه الشدة عنهم، وأهم لزوموا طاعته سبحانه وتعالى، وفارقوا في الدنيا الناس الذين راعوا عن طاعته سبحانه من قرايبهم وغيرهم، ممّن كانوا يحتاجون في معاشهم ومصالح دنياهم إلى معاشرهم للارتفاق بهم، وهذا كما جرى للصحابّة المهاجرين وغيرهم، ومن أشبههم من المؤمنين في جميع الأزمان، فإنهم يقاطعون من حادّ الله ورسوله ﷺ، مع حاجتهم في معاشهم إلى الارتفاق بهم، والاعتناء بمخالطتهم، فأثروا رضا الله تعالى على ذلك، فهذا معنى ظاهر في هذا الحديث لا شك في حسنه. وقد أنكر القاضي عياض رحمه الله هذا الكلام الواقع في صحيح مسلم وأدعى أنه مغرر، وليس كما قال، بل الصواب ما ذكرناه.

قوله ﷺ: "حتى أن بعضهم ليكاد أن ينقلب" هكذا هو في الأصول "ليكاد أن ينقلب" بإثبات "أن"، وإثباتها مع "كاد" لغة، كما أن حذفها مع "عمسى" لغة، و"ينقلب" بياء مثناة من تحت ثم نون ثم قاف ثم لام ثم ياء موحدة، ومعناه - والله أعلم - ينقلب عن الصواب، ويرجع عنه للامتحان الشديد الذي جرى، والله أعلم. تأويل قوله ﷺ "فيكشف عن ساق": قوله ﷺ: "فيكشف عن ساق" ضبط "يكشف" بفتح الياء وضمها، وهما صحيحان، وفسر ابن عباس وجهور أهل اللغة وغريب الحديث "الساق" هنا بالشدة، أي يكشف عن شدة -

فَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ إِلَّا أَذِنَ اللَّهُ لَهُ بِالسُّجُودِ، وَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتِّقَاءَ وَرِيَاءٍ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ظَهْرَهُ ضَبَقَةً وَاحِدَةً، كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ خَرَّ عَلَى قَفَاهُ، ثُمَّ يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ، وَقَدْ نَحَوْنَ فِي صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبَّنَا،

= وأمر مهول، وهذا مثل تضربه العرب لشدة الأمر، ولهذا يقولون: قامت الحرب على ساق، وأصله أن الإنسان إذا وقع في أمر شديد شمر ساعده، وكشف عن ساقه للاهتمام به. قال القاضي عياض رحمه الله: وقيل: المراد بالساق هنا: نور عظيم، وورد ذلك في حديث عن النبي ﷺ، قال ابن قورك: ومعنى ذلك ما يتحدّد للمؤمنين عند رؤية الله تعالى من القوائد والأنطاف، قال القاضي عياض: وقيل قد يكون الساق علامة بينه وبين المؤمنين من ظهور جماعة من الملائكة على حلقة عظيمة؛ لأنه يقال: ساق من الناس، كما يقال: رجل من جراد، وقيل: قد يكون ساقاً مخسوفة جعله الله تعالى علامة للمؤمنين خارجة عن السوق المعتادة، وقيل: معناه: كشف الخوف، وإزالة الرعب عنهم؛ وما كان غلب على قلوبهم من الأحوال، فتطمئن حينئذ نفوسهم عند ذلك، ويتحلى بهم فيخرون مسجدين.

قال الخطابي رحمه الله: وهذه الرؤية التي في هذا المقام يوم القيامة غير الرؤية التي في الجنة؛ لكرامة أولياء الله تعالى، وإنما هذه للامتحان، والله أعلم.

قوله ﷺ: "وَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ إِلَّا أَذِنَ اللَّهُ لَهُ بِالسُّجُودِ، وَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتِّقَاءَ وَرِيَاءٍ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ظَهْرَهُ ضَبَقَةً وَاحِدَةً" هذا السُّجُود امتحان من الله تعالى لعباده، وقد استدلل بعض العلماء بهذا مع قوله تعالى: ﴿وَيُذَكِّرُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَضِيعُونَ﴾ (الحج: ٤٦) على جواز تكليف ما لا يطاق، وهذا استدلال باطل؛ فإن الآخرة ليست دار تكليف بالسُّجُود، وإنما المراد امتحانهم.

شرح الغريب: وأما قوله ﷺ: "ضَبَقَةً وَاحِدَةً" ففتح الضاء والياء، قال افزوي وغيره: الضُّق: فقر الظاهر، أي صار فقارة واحدة كائنضحية فلا يقدر على السُّجُود لله تعالى، والله أعلم.

ثم اعلم أن هذا الحديث قد يُتوهم منه أن المنافقين يرون الله تعالى مع المؤمنين، وقد ذهب إلى ذلك طائفة، حكاه ابن قورك؛ لقوله ﷺ: "وَيَبْقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ مِمَّا مَنَاقِقُوهَا فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ تَعَالَى" وهذا الذي قالوه باطل، بل لا يراه المنافقون بإجماع من يُعَدُّ به من علماء المسلمين، وليس في هذا الحديث تصريح برؤيتهم الله تعالى، وإنما فيه أن اجمع الذي فيه المؤمنون والمنافقون يرون الصورة، ثم بعد ذلك يرون الله تعالى، وهذا لا يقتضي أن يراه جميعهم، وقد قامت دلائل الكتاب والسنة على أن المنافق لا يراه سبحانه وتعالى، والله أعلم.

قوله ﷺ: "يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ وَقَدْ نَحَوْنَ فِي صُورَتِهِ هَكَذَا ضَبَقَتُهُ" صورته: باهاء في آخرها، ووقع في أكثر الأصول أو كثير منها "في صورة" بغير هاء، وكذا هو في "الجمع بين الصحيحين" للحميدي، والأول أظهر، وهو الموجود "في الجمع بين الصحيحين" للحافظ عبد الحق، ومعناه: وقد أزال المانع لهم من رؤيته ونجى لهم.

ثُمَّ يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ، وَتَحِلُّ الشَّقَاعَةُ، وَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا الْجِسْرُ؟ قَالَ: "دَحْضٌ مَرَلَةٌ، فِيهَا خَطَاطِيفٌ وَكَلَالِيْبٌ وَحَسَكٌ، تَكُونُ بِنَحْدِ فِيهَا شَوَيْكَةً يُقَالُ لَهَا: السَّعْدَانُ، فَيَمُرُّ الْمُؤْمِنُونَ كَطَرْفِ الْعَيْنِ وَكَالْبَرْقِ وَكَالرَّيْحِ وَكَالطَّيْرِ وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالرَّكَابِ، فَنَاجٍ مُسَلِّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ، وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حَتَّى إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! فَمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْكُمْ بِأَشَدَّ مُنَاشِدَةً لِلَّهِ فِي اسْتِيفَاءِ الْحَقِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ يَقُولُونَ: رَبَّنَا كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا، وَيُصَلُّونَ، وَيُحْجُونَ، فَيُقَالُ لَهُمْ: أَخْرِجُوا مِنْ عَرْقَتُمْ، فَتَحَرَّمَ صُورُهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقِيهِ وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا! مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِّمَّنْ أَمَرْنَا بِهِ، فَيَقُولُ: ارْجِعُوا، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا،

شرح الغريب: قوله ﷺ: "ثم يضرب الجسر على جدهم، وتحل الشقاعة" الجسر: يفتح الجيم وكسرهما لغتان مشهورتان، وهو الصراط، ومعنى "تحل الشقاعة" بكسر الحاء، وقيل: بضمها أي تقع ويوذن فيها. قوله: "قيل: يا رسول الله! وما الجسر؟ قال: دحض مرلة" هو بتوین "دحض" وداله مفتوحة والحاء ساكنة، "ومرلة" يفتح الميم، وفي الزاي لغتان مشهورتان: الفتح والكسر، والدحض والمرلة بمعنى واحد، وهو الموضع الذي تزل فيه الأقدام ولا تستقر، ومنه: دحضت الشمس أي مالت، وحجة داحضة: لا ثبات لها. قوله ﷺ: "فيه خطاطيف وكلاليب وحسك" أما "الخطاطيف" فجمع خطاف بضم الحاء في المفرد، "والكلاليب" بمعناه، وقد تقدم بيانها، وأما "الحسك" فبفتح الحاء والسين المهملتين، وهو شوك صلب من حديد. قوله ﷺ: "فناج مسلم، ومخدوش ومرسل، ومكدوس في نار جهنم" معناه: أهم ثلاثة أقسام: قسم يسلم فلا يناله شيء أصلاً، وقسم يخلص ثم يرسل فيخلص، وقسم يكندس ويلقى فيسقط في جهنم، وأما "مكدوس" فهو بالسين المهملة، هكذا هو في الأصول، وكذا نقله القاضي عياض رحمه الله عن أكثر الرواة، قال: ورواه العذري بالسين المعجمة، ومعناه بالمعجمة: السوق، وبالمهملة كَوْنُ الأشياء بعضها على بعض، ومنه: تكدست الدواب في سورها إذا: ركب بعضها بعضاً.

قوله ﷺ: "فوالذي نفسي بيده ما من أحد منكم بأشد مناشدة في استقصاء الحق من المؤمنين لله تعالى يوم القيامة لإخوانهم الذين في النار".

الوجوه الأربعة في ضبط كلمة "استيفاء" والرد على القاضي: اعلم أن هذه اللفظة ضبطت على أوجه: أحدها: "استيضاء" بناءً مثناة من فوق ثم ياء مثناة من تحت ثم ضاد معجمة. والثاني: "استضاء" بحذف المثناة من تحت. والثالث: "استيفاء" بإثبات المثناة من تحت، وبالفاء بدل الضاد. والرابع: "استقصاء" بمثناة من فوق ثم قاف ثم صاد مهملة. -

ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا! لَمْ نَدْرِ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ

نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ.

فالأول موجود في كثير من الأصول ببلاذنا. والثاني هو الموجود في أكثرها، وهو الموجود في "الجمع بين الصحيحين" للحميدي. والثالث في بعضها، وهو الموجود في "الجمع بين الصحيحين" لعبد الحق الخافظ. والرابع في بعضها، ولم يذكر القاضي عياض غيره، وأدعى اتفاق الرواة وجميع النسخ عليه، وأدعى أنه تصحيف ووهم، وفيه تغيير، وأن صوابه ما وقع في كتاب البخاري من رواية ابن بكير "بأشد مناشدة في استقصاء الحق" يعني في الدنيا من المؤمنين لله يوم القيامة لإخوانهم، وبه يتم الكلام ويتوجه، هذا آخر كلام القاضي.

وليس الأمر على ما قاله، بل جميع الروايات التي ذكرناها صحيحة، لكل منها معنى حسن، وقد جاء في رواية يحيى بن بكير عن الليث: "فما أنتم بأشد مناشدة في الحق قد تبين لكم من المؤمنين يومئذ لتجبر إذا رأوا أنهم قد نجوا في إخوانهم".

وهذه الرواية التي ذكرها الليث توضح المعنى، فمعنى الرواية الأولى والثانية: أنكم إذا عرض لكم في الدنيا أمر مهم، والنس الخال فيه، وسألتم الله تعالى بيانه، وناشدتموه في استبضائه، وبالغتم فيها، لا تكون مناشدة أحدكم مناشدة بأشد من مناشدة المؤمنين لله تعالى في الشفاعة لإخوانهم. وأما الرواية الثالثة والرابعة فمعناها أيضاً: ما منكم من أحد يناشد الله تعالى في الدنيا في استيفاء حقه، أو استقصائه وتحصيله من خصمه والمتعدي عليه بأشد من مناشدة المؤمنين لله تعالى في الشفاعة لإخوانهم يوم القيامة، والله أعلم.

معنى قوله سبحانه: "من وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير" قوله سبحانه وتعالى: "من وجدتم في قلبه مثقال دينار من خير ونصف مثقال من خير ومثقال ذرة" قال القاضي عياض رحمه الله: قيل: معنى الخير هنا اليقين، قال: والصحيح أن معناه شيء زائد على مجرد الإيمان؛ لأن مجرد الإيمان الذي هو التصديق لا يتجزأ، وإنما يكون هذا التجزؤ لشيء زائد عليه من عمل صالح، أو ذكر خفي أو عمل من أعمال القلب، من شفقة على مسكين أو خوف من الله تعالى ونية صادقة، وبدل عنه قوله في الرواية الأخرى في الكتاب: "أخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن كذا" ومثله الرواية الأخرى يقول الله تعالى: "تشفعت الملائكة والنبيين، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرجح الراحمين، فيقبض قطعة من النار فيخرج منها يوماً لم يعمسوا خيراً قط" وفي الحديث الآخر: "أخرج من النار من قال: لا إله إلا الله".

قال القاضي رحمه الله: فهؤلاء هم الذين معهم مجرد الإيمان، وهم الذين لم يؤذن في الشفاعة فيهم، وإنما دلت الآثار على أنه أذن لمن عنده شيء زائد من العمل على مجرد الإيمان، وجعل للشافعين من الملائكة والنبيين صدقات الله وسلامه عندهم دليلاً عليه، وتفرد الله عز وجل بعلم ما تُكِنُّه القلوب، والرحمة لمن ليس عنده إلا مجرد الإيمان، وضرب بمثقال الذرة المثل لأقل الخير، فلما أقل المقادير. قال القاضي: وقوله تعالى: "من كان في قلبه ذرة وكذا" دليل على أنه لا ينفع من العمل إلا ما حضر له القلب وصحبته نية، وفيه دليل على زيادة الإيمان ونقصانه،

فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا! لَمْ نَدْرُ فِيهَا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا أَحَدًا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا، فَمَنْ وَحَدَّثْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأُخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا! لَمْ نَدْرُ فِيهَا خَيْرًا".

وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ يَقُولُ: إِنْ لَمْ تُصَدِّقْنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ فَأَقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿إِنْ أَنَّى لَا يَصْلُحُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُصَغِّفَهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ۝﴾ (النساء: ٤٠) "فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ قَدْ عَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهْرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ: نَهْرُ الْحَيَاةِ، فَيُخْرِجُونَ كَمَا تُخْرِجُ الْجَنَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، أَلَّا تَرَوْهَا تَكُونُ إِلَى الْحَجَرِ أَوْ إِلَى الشَّجَرِ: مَا يَكُونُ إِلَى الشَّمْسِ أَصْفَرُ وَأَخْيَضُ، وَمَا يَكُونُ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ يَكُونُ أَيْضُ".

— وهو مذهب أهل السنة، هذا آخر كلام القاضي رحمه الله، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ثم يقولون: ربنا لم ندر فيها خيرا" هكذا هو "خيروا" بإسكان الياء أي صاحب خير.

قوله سبحانه وتعالى: "شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ" هو بفتح الفاء، وإنما ذكرته وإن كان ظاهراً؛ لأنني رأيت من يصحفه ولا خلاف فيه، يقال: شَفَعَ يَشْفَعُ شَفَاعَةً فهو شافع وشافع، والمشفع بكسر الفاء الذي يقبل الشفاعة، والمشفع بفتحها الذي يقبل شفاعته. قوله ﷺ: "فيقبض قبضة من النار" معناه: يجمع جماعة.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط قد عادوا حُمَمًا" معنى "عادوا" صاروا، وليس بـ"عادي" بل بـ"عاد" أن يصير إلى حالة كان عليها قبل ذلك، بل معناه: صار، وأما الحُمَمُ فبضم الحاء وفتح الميم الأولى المخففة وهو: الفَحْمُ، الواحدة: حممة، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فيلقيهم في نهر في أفواه الجنة" أما "النهر" ففيه لغتان معروفتان: فتح الهاء وإسكانها، والفتح أجود، وبه جاء القرآن العزيز. وأما "الأفواه" فجمع قُوَّةٍ بضم القاء وتشديد الواو المفتوحة، وهو جمع شَمِيعٍ من العرب على غير قياس، وأفواه الأرفقة والأنهار. أوائلها. قال صاحب "المطالع": كان المراد في الحديث: مُفْتَتِحٌ من مسالك قصور الجنة ومنازلها.

قوله ﷺ: "ما يكون إلى الشمس أصفر وأخضر، وما يكون منها إلى الظل يكون أبيض" أما "يكون" في الموضوعين الأولين فتامة ليس لها خير، معناها: ما يقع، وأصفر، وأخضر مرفوعان، وأما "يكون أبيض" فـ"يكون" فيه ناقصة "وأبيض" منصوب وهو خيره. قوله ﷺ: "فيخرجون كاللؤلؤ في رقابهم اخواتهم" أما "اللؤلؤ" فمعروف، —

فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَأَنَّكَ كُنْتَ تَزْعَى بِالْبِأْدِيَةِ، قَالَ: "فَيَخْرُجُونَ كَاللُّؤْلُؤِ، فِي رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِمُ، يَعْرِفُهُمْ أَهْلُ الْحَنَةِ، هَؤُلَاءِ عَتَقَاءُ اللَّهِ الَّذِينَ أَدْخَلَهُمُ اللَّهُ الْحَنَةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ، ثُمَّ يَقُولُونَ: ادْخُلُوا الْحَنَةَ، فَمَا رَأَيْتُمُوهُ فَهُوَ لَكُمْ، فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا أَعْطَيْنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، فَيَقُولُونَ: لَكُمْ عِنْدِي أَفْضَلُ مِنْ هَذَا، فَيَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا! أَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: رِضَايَ فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا".

٤٥٥ - (٥) قَالَ مُسْلِمٌ: قَرَأْتُ عَلَى عِيسَى بْنِ حَمَادٍ زُغْبَةَ الْمُصْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الشَّفَاعَةِ، وَقُلْتُ لَهُ: أَحَدَثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْكَ أَنْكَ سَمِعْتَ مِنَ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ لِعِيسَى بْنِ حَمَادٍ: أَخْبَرَ كُمْ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أُنْزِيَ رَبَّنَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلْ تُنْصَرُونَ فِي رُؤْيَا الشَّمْسِ إِذَا كَانَ يَوْمَ صَحْوٍ؟" قُلْنَا: لَا، وَسُقْتُ الْحَدِيثَ حَتَّى انْقَضَى آخِرُهُ، وَهُوَ نَحْوُ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ، وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ: يَغْيِرُ عَمَلِي عَمَلُوهُ وَلَا قَدَمٌ قَدَّمُوهُ "فَيَقَالُ لَهُمْ: لَكُمْ مَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلُهُ مَعَهُ".

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: بَلَّغَنِي أَنَّ الْجِسْرَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ وَأَحَدٌ مِنَ الشَّيْفِ.
وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ اللَّيْثِ: "فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا أَعْطَيْنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ وَمَا بَعْدَهُ".
فَأَقَرَّ بِهِ عِيسَى بْنُ حَمَادٍ.

- وفيه أربع قراءات في السبع همزتين في أوله وآخره وبخلفهما، وبإثبات همزة في أوله دون آخره وعكسه، وأما 'الخواتم' فجمع خاتم بفتح التاء وكسرهما، ويقال أيضاً: خيتام وخاثام. قال صاحب 'التحرير': المراد بالخواتم هنا: أشياء من ذهب أو غير ذلك، تُعَلَّقُ في أعناقهم علامة يعرفون بها، قال: معناه تشبه صفاتهم وثلاثتهم باللؤلؤ، والله أعلم. قوله ﷺ: "يعرفهم أهل الجنة هؤلاء عتقاء الله" أي يقولون: هؤلاء عتقاء الله.
قوله: قرأت على عيسى بن حماد زغبة، هو بضم الزاي وإسكان الغين المعجمة، وبعدها باء موحدة، وهو لقب حماد وأند عيسى، ذكره أبو عبيد الغساني الشحاني.

قوله: "وزاد بعد قوله: تغير عمل عموه ولا قدم قدموه" هذا مما قد يُسأل عنه، فيقال: لم يتقدم في الرواية الأولى ذكره "فإنما تقدم" "ولا خير قدموه"، وإذا كان كذلك لم يكن لمسلم أن يقول: زاد بعد قوله: "ولا قدم"، إذ لم يجر للقدم ذكر، وجوابه: أن هذه الرواية التي فيها الزيادة وقع فيها "ولا قدم" بدل قوله في الأولى: "خير" -

٤٥٦- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ بِإِسْنَادِهِمَا نَحْوَ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ إِلَى آخِرِهِ. وَقَدْ زَادَ وَتَقْصَصَ شَيْئًا.

ووقع فيها الزيادة، فأراد مسلم تحت بيان الزيادة، ولم يمكنه أن يقول: زاد بعد قوله: "ولا غير قدموه"؛ إذ لم يجز له ذكر في هذه الرواية فقال: زاد بعد قوله: "ولا قدم قدموه"، أي زاد بعد قوله في روايته "ولا قدم قدموه"، واعلم أيها المخاطب! أن هذا لفظه في روايته: وأن زيادته بعد هذا والله أعلم، والتقدم هنا بفتح المقاف والدال ومعناه: الختم كما في الرواية الأخرى، والله أعلم.

قوله: "وليس في حديث الثبت فيقولون: ربنا أعطينا ما لم نعط أحدًا من العباد، وما بعده، فأقر به عيسى بن حماد أما قوله: "وما بعده" فمعطوف على "فيقولون: ربنا" أي ليس فيه "فيقولون: ربنا" ولا ما بعده، وأما قوله: "فأقر به عيسى" فمعتاد: أقر بقولي له أولاً: "أخبركم الثبت بن سعد" إلى آخره، والله أعلم.

قوله: "وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا جعفر بن عون، حدثنا هشام بن سعد، حدثنا زيد بن أسلم بإسنادهما نحو حديث حفص بن ميسرة" فقوله: "إسنادهما" يعني بإسناد حفص بن ميسرة وإسناد سعيد بن أبي هلال الراويين في الطريقتين المتقدمين عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عنه، ورواه عن زيد بهذا الإسناد ثلاثة من أصحابه: حفص بن ميسرة، وسعيد بن أبي هلال، وهشام بن سعد، فأما روايتنا حفص وسعيد فتقدمتا مبثوثين في الكتاب، وأما رواية هشام فهي من حيث الإسناد بإسنادهما، ومن حيث المتن نحو حديث حفص، والله عز وجل أعلم.

[٨٢- باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار]

٤٥٧- (١) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يُدْخِلُ اللَّهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، يَدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ، وَيُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارَ،

٨٢- باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار

قال القاضي عياض رحمه الله: مذهب أهل السنة جواز الشفاعة عقلاً ووجوبها سمعاً بصريح قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرِضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ (طه: ١٠٩) وقوله: ﴿وَلَا يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِإِذْنِ أَرْسَلْنَاهُ﴾ (الأنبياء: ٢٨) وأماطلها وبحر الصادق ﷺ، وقد جاءت الآثار التي بلغت مجموعها التواتر بصحة الشفاعة في الآخرة للمؤمنين، وأجمع السلف والخلف ومن بعدهم من أهل السنة عليها، ومنعت الخوارج وبعض المعتزلة منها، وتعلقوا بمذاهبهم في تخليد المذنبين في النار، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفِيعَةُ الشَّقِيقِينَ﴾ (المدثر: ٤٨) ويقولون تعالى: ﴿فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَیْمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ (غافر: ١٨) وهذه الآيات في الكفار، وأما تأويلهم أحاديث الشفاعة بكونها في زيادة الدرجات فباطل، وألفاظ الأحاديث في الكتاب وغيره صريحة في بطلان مذهبهم وإخراج من استوجب النار.

أقسام الشفاعة: لكن الشفاعة خمسة أقسام: أولها: مختصة نبينا ﷺ وهي الإراحة من هول الموقف وتعجيل الحساب، كما سيأتي بيانها. الثانية: في إدخال قوم الجنة بغير حساب، وهذه وردت أيضاً لنبينا ﷺ، وقد ذكرها مسلم رحمه الله. الثالثة: الشفاعة لقوم استوجبوا النار، فيشفع فيهم نبينا ﷺ، ومن شاء الله تعالى، وستنبه على موضعها قريباً إن شاء الله تعالى. الرابعة: فمن دخل النار من المذنبين، فقد جاءت هذه الأحاديث بإخراجهم من النار بشفاعة نبينا ﷺ والملائكة وإخوانهم من المؤمنين، ثم يخرج الله تعالى كل من قال: لا إله إلا الله كما جاء في الحديث: "لا يبقى فيها إلا الكافرون". الخامسة: في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها، وهذه لا ينكرها المعتزلة، ولا ينكرون أيضاً شفاعته الحشر الأول.

قال القاضي عياض: وقد عُرِفَ بالنقل المستفيض سؤال السلف الصالح ﷺ شفاعته نبينا ﷺ ورغبتهم فيها، وعلى هذا لا يلتفت إلى قول من قال: إنه يكره أن يسأل الإنسان الله تعالى أن يرزقه شفاعته مُحَمَّدٌ ﷺ؛ لكونها لا تكون إلا للمؤمنين؛ فإنها قد تكون كما قدّمنا لتخفيف الحساب وزيادة الدرجات، ثم كل عاقل معترف بالتقصير، محتاج إلى العفو، غير معتد بعمله، مشفق من أن يكون من الهالكين، ويلزم هذا القائل أن لا يدعو بالمغفرة والرحمة؛ لأنها لأصحاب الذنوب، وهذا كله خلاف ما عُرِفَ من دعاء السلف والخلف، هذا آخر كلام القاضي رحمه الله، والله أعلم.

ثُمَّ يَقُولُ: انْظُرُوا مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيَخْرُجُونَ مِنْهَا حُمًّا قَدْ امْتَحَشُوا، فَيُلْقُونَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ أَوْ الْحَيَا، فَيَنْبُتُونَ فِيهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ إِلَى جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَوْهَا كَيْفَ تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً؟

٤٥٨ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، ح: وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَا: فَيُلْقُونَ فِي نَهْرِ يُقَالُ لَهُ: الْحَيَاةُ، وَلَمْ يَشْكَا، وَفِي حَدِيثِ خَالِدٍ: كَمَا تَنْبُتُ الْغُثَاءُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ، وَفِي حَدِيثِ وَهْبٍ: كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَبَّةٍ أَوْ حَبِيلَةٍ السَّيْلِ.

٤٥٩ - (٣) وَحَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَضَمِيُّ: حَدَّثَنَا بِشَرٌّ - يَعْنِي ابْنَ الْمُفَضَّلِ - عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيُونَ، وَلَكِنْ نَاسٌ مِنْكُمْ أَصَابَتْهُمْ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ - أَوْ قَالَ يَخْطَأُيَاهُمْ - فَأَمَاتَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِمَاتَةً....."

شرح الغريب: قوله ﷺ: "فَيَخْرُجُونَ مِنْهَا حُمًّا قَدْ امْتَحَشُوا، فَيُلْقُونَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ أَوْ الْحَيَا، فَيَنْبُتُونَ فِيهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ" أما "الحُمُّ" فتقدم بيانه في الباب السابق، وهو بضم الحاء وفتح الميم المخففة، وهو: الفحم، وقد تقدم فيه بيان "الحبة" و"النهر" وبيان "امتحشوا" وأنه بفتح التاء على المختار، وقيل: بضمها ومعناه: احترقوا. وقوله: "الحياة أو الحيا" هكذا وقع هنا وفي البخاري من رواية مالك، وقد صرح البخاري في أول "صحيحه" بأن هذا الشك من مالك، وروايات غيره "الحياة" بالتاء من غير شك، ثم إن "الحيا" هنا مقصور وهو المطر سُمِّيَ حياءَ لأنه يحيى به الأرض، ولذلك هذا الماء يَحْيَى به هؤلاء المحترقون، وتحدث فيهم النضارة كما يحدث المطر ذلك في الأرض، والله أعلم.

قوله: "كما تبت الغثاءة" هو بضم الغين المعجمة وبالثاء المثلثة المخففة وبالمد وآخره هاء، وهو كل ما جاء به السَّيْلُ، وقيل: المراد ما احتمله السَّيْلُ من البُذُور، وجاء في غير مسلم "كما تبت الحبة في غثاء السَّيْلِ" بحذف الهاء من آخره وهو ما احتمله السَّيْلُ من الزُّبْدِ والعِيدَانِ ونحوهما من الأقدار، والله أعلم.

قوله: "وفي حديث وهيب كما تبت الحبة في حمة أو حيلة السَّيْلِ" أما الأول فهو "حمة" بفتح الحاء وكسر الميم، وبعدها همزة، وهي الطين الأسود الذي يكون في أطراف النهر. وأما الثاني: فهو "حيلة" وهي واحدة الحميل المذكور في الروايات الأخرى بمعنى المحمول، وهو الغثاء الذي يحتمله السَّيْلُ، والله أعلم.

قوله ﷺ: "أهل النار الذين هم أهلها، فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم، أو قال: -

حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا، أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ، فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرُ ضَبَائِرَ، فَبُتُوا عَلَى أَنْهَارِ الْحَيَّةِ، ثُمَّ قِيلَ: يَا أَهْلَ الْحَيَّةِ! أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ، فَيَبْتُونَ نَبَاتَ الْحَيَّةِ تَكُونُ فِي حِمِيلِ السَّيْلِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: كَأَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ بِالْبَادِيَةِ.

٤٦٠ - (٤) وَخَدَّتَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، إِلَى قَوْلِهِ: فِي حِمِيلِ السَّيْلِ. وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

«خطيبهم وأماتم بمات حتى إذا كانوا فحماً، أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ، فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرُ ضَبَائِرَ، فَبُتُوا عَلَى أَنْهَارِ الْحَيَّةِ ثُمَّ قِيلَ: يَا أَهْلَ الْحَيَّةِ! أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ، فَيَبْتُونَ نَبَاتَ الْحَيَّةِ تَكُونُ فِي حِمِيلِ السَّيْلِ» هكذا وقع في معظم النسخ "أهل النار"، وفي بعضها: "أما أهل النار" بزيادة "أما" وهذا أوضح، والأول صحيح، وتكون الفاء في "فإنهم" زائدة، وهو جائز، وقوله: "فأماقم" أي أماقم الله تعالى، وحذف للمعلم به، وفي بعض النسخ "فأماقمهم" بباءين، أي أماقمهم النار. وأما معنى الحديث فالظاهر - والله أعلم - من معنى هذا الحديث أن الكفار الذين هم أهل النار والمستحقون للخلود لا يموتون فيها، ولا يموت حياة ينتفعون بها ويستريحون معها، كما قال الله تعالى: **لَا يَنْقُصُ عَنْهُمْ** فموتوا ولا تخفف عنهم من عذابها (فاطر: ٣٦)

وكما قال تعالى: **لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ** (الأعلى: ١٣) وهذا جارٍ على مذهب أهل الحق أن نعيم أهل الجنة دائم، وأن عذاب أهل الخلود في النار دائم.

معنى إمامة المذنبين في النار: وأما قوله ﷺ: **لَوْ كُنْتُ نَسِ نَاصِيَتِهِمُ النَّارَ** إلى آخره فمعناه: أن المذنبين من المؤمنين يميتهم الله تعالى إمامة بعد أن يعدبوا المدة التي أَرَادَهَا اللهُ تعالى، وهذه الإمامة إمامة حقيقية يذهب معها الإحساس، ويكون عذابهم على قدر ذنوبهم، ثم يميتهم، ثم يكونون مَحْبُوسِينَ في النار من غير إحساس المدة التي قدرها الله تعالى، ثم يخرجون من النار موتى قَدْ صَارُوا فَحْمًا، فَيَحْمِلُونَ ضَبَائِرَ كَمَا تُحْمَلُ الْأَشْعَةُ، وَيُلْقَوْنَ عَلَى أَنْهَارِ الْحَيَّةِ فَيَصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَحْيَوْنَ وَيَبْتُونَ نَبَاتَ الْحَيَّةِ فِي حِمِيلِ السَّيْلِ فِي سُرْعَةٍ نَبَاتُهَا وَضَعْفُهَا، فَتَخْرُجُ لَضَعْفِهَا صَفْرَاءَ مَسْوِيَةٍ، ثُمَّ تَشَدُّ قُوَّتُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ، وَيَصِيرُونَ إِلَى مَنَازِلِهِمْ، وَتَكْمُلُ أَحْوَالُهُمْ، فَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ لَفْظِ الْحَدِيثِ وَمَعْنَاهُ، وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضُ اللَّهِ فِيهِ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أنها إمامة حقيقية. والثاني: ليس بموت حقيقي ولكن يغيب عنهم إحساسهم بالألام، قال: ويجوز أن تكون آلامهم أخف، فهذا كلام القاضي، والمنحاز ما قدمناه، والله أعلم.

شرح الغريب: وأما قوله ﷺ: **ضَبَائِرُ ضَبَائِرَ** فكذا هو في الروايات والأصول "ضباير ضباير" مكرر مرتين، وهو منصوب على الحال، وهو بفتح الضاد المعجمة، وهو جمع "ضِبَارَةٍ" بفتح الضاد وكسرها لغتان، حكاهما -

-القاضي عياض وصاحب "المطالع" وغيرهما، أشهرهما الكسر، ولم يذكر الهروي وغيره إلا الكسر، ويقال فيها أيضاً: "إِضْبَارَةٌ" بكسر الحَمْزَةِ، قال أهل اللغة: الضَّبَّارُ جماعاتٌ في تفرقة، وروي "ضَبَارَاتٌ ضَبَارَاتٌ". وأما قوله صَلَّى: "قَبُّوْا" فهو بالياء الموحدة المضمومة بعدها ثاء مثناة ومعناه: فرِّقُوا، والله أعلم.

ضبط الأسماء: قوله: "عن أبي مسلمة قال: سمعت أبا نضرة عن أبي سعيد الخدري" أما أبو سعيد فاسمه سعد بن مالك بن سنان، وأما أبو نضرة فاسمه المنذر بن مالك بن قِطْعَةَ بكسر القاف، وأما أبو مَسْلَمَةَ فبفتح الميم وإسكان السين واسمه سعيد بن يزيد الأزدي البصري، والله أعلم.

* * * *

[٨٣- باب آخر أهل النار خروجاً]

٤٦١- (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجاً مِنْهَا، وَآخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولاً الْجَنَّةَ، رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ حَبِئًا، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَيَأْتِيهَا فَيَحْتَلِلُ إِلَيْهِ أَهْلُهَا مَلَأَى، فَيَرْجِعُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! وَحَدَّثَهَا مَلَأَى، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، قَالَ: فَيَأْتِيهَا فَيَحْتَلِلُ إِلَيْهَا مَلَأَى، فَيَرْجِعُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! وَحَدَّثَهَا مَلَأَى. فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَإِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهَا - أَوْ إِنَّ لَكَ عَشْرَةَ أَمْثَالِ الدُّنْيَا - قَالَ: فَيَقُولُ: أَسْخَرْتُ بِي - أَوْ أَتَضَحَّكَ بِي - وَأَنْتَ الْمَلِكُ؟" قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَحِكَ حَتَّى يَذُتْ نَوَاجِذُهُ. قَالَ فَكَانَ يُقَالُ: ذَلِكَ أَذْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنَرَةً.

[٨٣- باب آخر أهل النار خروجاً]

قوله: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ: وقع في معظم الأصول "كِلَاهُمَا" بالياء، ووقع في بعضها "كِلَاهُمَا" بالألف مصلحاً، وقد قُدِّمَت في الفُصُولُ الَّتِي فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ بيان جوازها بالياء. قوله: "عَنْ عَبِيدَةَ" هو بفتح العين، وهو عبدة السُّلَمَانِيِّ. شرح الغريب: قوله ﷺ: "رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ حَبِئًا" وفي الرواية الأخرى: "رَحِفًا"، قال أهل اللغة: الحَبِئُ: المشي على اليدين والرجلين، ورُبَّمَا قَالُوا: عَمَى الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ، وربما قَالُوا: عَلَى يَدَيْهِ وَمَقْعَدَتِهِ. وَأَمَّا الرَّحِفُ: فقال ابن دُرَيْدٍ وغيره: هو المشي على الإِصْبَعِ مع إفراسه بصدرة، فحصل من هذا أَنَّ الْحَبِئَ وَالرَّحِفَ مِثَالَانِ أَوْ مِثْقَابَانِ، وَلَوْ ثَبَتَ اخْتِلَافُهُمَا حُمِلَ عَلَى أَنَّهُ فِي حَالِ يَرْحَفُ، وَفِي حَالِ يَحْبِئُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قوله: "أَسْخَرْتُ بِي" وَأَنْتَ الْمَلِكُ؟ هذا شك من الراوي هل قال: أَسْخَرْتُ بِي؟ أَوْ قَالَ: أَتَضَحَّكَ بِي؟ فَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ "أَتَضَحَّكَ بِي" فمعناه: أَسْخَرْتُ بِي؟ لَأَنَّ السَّاحِرَ فِي الْعَادَةِ يَضْحَكُ مِمَّنْ يَسْحَرُ بِهِ، فَوَضَعَ الضَّحْكَ مَوْضِعَ السَّحَرَةِ بِحِزَازٍ. أقوال أهل العلم في تأويل قوله: "أَسْخَرْتُ بِي": وَأَمَّا مَعْنَى "أَسْخَرْتُ بِي؟" هُنَا فَفِيهِ أَقْوَالٌ: أَحَدُهَا: قَالَهُ الْمَازَرِيُّ: إِنَّهُ خَرَجَ عَنِ الْمَقَابِلَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي مَعْنَى الْخُدَيْثِ دُونَ لَفْظِهِ؛ لِأَنَّهُ عَاهَدَ اللَّهَ مَرَارًا أَنْ لَا يَسْأَلَهُ غَيْرَ مَا سَأَلَ، ثُمَّ غَدَرَ، -

٤٦٢ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "إِنِّي لَأَعْرِفُ أَحْرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجاً مِنَ النَّارِ، رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنْهَا رَحْفًا، فَيَقَالُ لَهُ: انْطَلِقْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، قَالَ: فَيَذْهَبُ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ، فَيَجِدُ النَّاسَ قَدْ أَخَذُوا الْمَنَازِلَ، فَيَقَالُ لَهُ: أَتَذْكُرُ الزَّمَانَ الَّذِي كُنْتَ فِيهِ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَيَقَالُ لَهُ: تَمَنَّ فَيَتَمَنَّى، فَيَقَالُ لَهُ: لَكَ الَّذِي تَمَنَيْتَ وَعَشْرَةٌ أَضْعَافُ الدُّنْيَا، قَالَ فَيَقُولُ: أَتُسَخِّرُنِي وَأَنْتَ الْمَلِكُ؟" قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ.

حفل غدره على الاستهزاء والسخرية، فقدّر الرجل أن قول الله تعالى له: ادخل الجنة وتردّده إليها، وتخييل كونها ممنوعة، ضرب من الإطماع له والسخرية به جزاء لما تقدم من غدره وعقوبة له، فسمى الجزاء على السخرية سخرية فقال: أ تسخر بي؟ أي تعافني بالإطماع. والقول الثاني: قاله أبو بكر الصوفي: إن معناه: نفى السخرية التي لا تجوز على الله تعالى، كأنه قال: أعلم أنك لا تقرأ بي! لأنك رب العالمين، وما أعطيتني من جزيل العطاء، وأضعاف مثل الدنيا حق، ولكن العجب أنك أعطيتني هذا، وأنا غير أهل له، قال: والهمزة في "أ تسخر بي؟" همزة نفى، قال: وهذا كلام منبسط متدلّ.

والقول الثالث: قاله القاضي عياض: أن يكون هذا الكلام صدر من هذا الرجل، وهو غير ضابط لما قاله لما ناله من السرور بلوغ ما لم يخطر بباله، فلم يضبط لسانه دهشاً وفرحاً، فقال له وهو لا يعتد حقيقة معناه، وجرى على عادته في الدنيا في مخاطبة المخوق، وهذا كما قال النبي ﷺ في الرجل الآخر: إنه لم يضبط نفسه من الفرح فقال: أنت عبيدي، وأنا ربك، والله أعلم. وأعلم أنه وقع في الروايات "أ تسخر بي؟" وهو صحيح، يقال: سخرت منه وسخرت به، والأول هو الأقصح الأشهر، وبه جاء القرآن، والثاني فصيح أيضاً، وقد قال بعض العلماء: إنه إنما جاء بالباء لإرادة معناه، كأنه قال: اقرأ بي، والله أعلم.

المراد بالنواجذ وفقه الحديث: قوله: "رأيت رسول الله ﷺ ضاحكاً حتى بدت نواجذه" هو بالجيم والذال المعجمة، قال أبو العباس نُعِلْبٌ، وجماهير العلماء من أهل اللغة وغريب الحديث وغيرهم: المراد بالنواجذ هنا: الأنياب، وقيل: المراد هنا: الضواحيك، وقيل: المراد بها: الأضراس، وهذا هو الأشهر في إطلاق النواجذ في اللغة، ولكن الصواب عند الجماهير ما قدمناه، وفي هذا جواز الضحك، وأنه ليس بمكروه في بعض المواضع، ولا مُعْسَقَطٌ للمروءة إذا لم يجاوز به الحد المعتاد من أمثاله في مثل تلك الحال، والله أعلم.

التوفيق بين الروايات: قوله ﷺ: "فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَإِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهَا" وفي الرواية الأخرى: "لَكَ الَّذِي تَمَنَيْتَ" وعشرة أضعاف الدنيا" هاتان الروايتان بمعنى واحد، وإحدهما تقسيم الأخرى، فالمراد "بالأضعاف": الأمثال، فإن المختار عند أهل اللغة أن الضعف: المثل.

٤٦٣ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَجْرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلًا، فَهُوَ يَمْشِي مَرَّةً وَيَكْبُو مَرَّةً، وَتُسْفَعُهُ النَّارُ مَرَّةً، فَإِذَا مَا جَاوَزَهَا التَّغَتَّ إِلَيْهَا، فَقَالَ: تَبَارَكَ الَّذِي نَحَانِي مِنْكَ، لَقَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ شَيْئًا مَا أَعْطَاهُ أَحَدًا مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، فَنُفِّرُ لَهْ شَجَرَةٍ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ! أَدِينِي مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا أُسْتَظِلُّ بِظِلِّهَا وَأَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا ابْنَ آدَمَ! لَعَلِّي إِنْ أَعْطَيْتُكَهَا سَأَلْتَنِي غَيْرَهَا، فَيَقُولُ: لَا، يَا رَبِّ! وَيُعَاهِدُهُ أَنْ لَا يَسْأَلَهُ غَيْرَهَا، وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ؛ لَأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ، فَيُذِنِي مِنْهَا، فَيَسْتَظِلُّ بِظِلِّهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا، ثُمَّ تُرْفَعُ لَهُ شَجَرَةٌ هِيَ أَحْسَنُ مِنَ الْأُولَى، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ! أَدِينِي مِنْ هَذِهِ لِأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا وَأُسْتَظِلُّ بِظِلِّهَا، لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ! أَلَمْ تُعَاهِدْنِي أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا؟ فَيَقُولُ: لَعَلِّي إِنْ أَدْنَيْتُكَ مِنْهَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا؟ فَيُعَاهِدُهُ أَنْ لَا يَسْأَلَهُ غَيْرَهَا، وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ؛ لَأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ فَيُذِنِي مِنْهَا، فَيَسْتَظِلُّ بِظِلِّهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا، ثُمَّ تُرْفَعُ لَهُ شَجَرَةٌ عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ هِيَ أَحْسَنُ مِنَ الْأُولَيَيْنِ،

- وأما قوله ﷺ في الأخرى في الكتاب: "فيقول الله تعالى: أَرْضَيْتُكَ الدُّنْيَا وَمِثْلَهَا مَعَهَا"، وفي الرواية الأخرى: "أَرْضَيْتُكَ أَنْ تَكُونَ لَكَ مِثْلُ مَنْتَ مِنْكَ مِنْ مَلُوكِ الدُّنْيَا؟" فنقول: رخصت رباً، فيقول: لك ذلك ومثله ومثله ومثله ومثله فقال في الخامسة: رخصت رباً، فيقول: هذا لك وعشرة أمثاله، فهاتان الروايتان لا تخالفان الأوليين، فإن المراد بالأولى من هاتين: أن يقال له أولاً: لك الدنيا ومثلها، ثم يزداد إلى تمام عشرة أمثاله، كما بيّنه في الرواية الأخيرة، وأما الأخيرة فالمراد بها: أن أحد ملوك الدنيا لا ينتهي منك إلى جميع الأرض، بل يملك بعضها منها، ثم منهم من يكثر البعض الذي يملكه، ومنهم من يقل بعضه، فيعطى هذا الرجل مثل أحد ملوك الدنيا خمس مرات، وذلك كله قدر الدنيا كلها، ثم يقال له: "لك عشرة أمثال هذا"، فيعود معنى هذه الرواية إلى موافقة الروايات المتقدمة، والله الحمد وهو أعلم.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "أَجْرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلًا فَهُوَ يَمْشِي مَرَّةً وَيَكْبُو مَرَّةً وَتُسْفَعُهُ النَّارُ مَرَّةً" أما "يكبو" فمعناه: يسقط على وجهه، وأما "تُسْفَعُهُ" فهو بفتح التاء وإسكان السين المهملة، وفتح الفاء ومعناه: تضرب وجهه وتُسوده وتؤثر فيه أثراً. قوله ﷺ: "لَأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهَا" كذا هو في الأصول في المرتين الأوليين، وأما الثالثة فوقع في أكثر الأصول: "مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهَا"، وفي بعضها "عليه" وكلاهما صحيح، ومعنى "عليها" أي نعمة لا صبر له.

فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ! أَذِنَنِي مِنْ هَذِهِ لَأَسْتَقِيلَ بِظِلِّهَا وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ! أَلَمْ تُعَاهِدْنِي أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا؟ قَالَ: بَلَى، يَا رَبِّ! هَذِهِ، لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا، وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ، فَيَذْنِبُ مِنْهَا، فَإِذَا أَدْنَاهُ مِنْهَا، فَيَسْمَعُ أَصْوَاتَ أَهْلِ الْحَنَّةِ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ! أَذْجَلْنِيهَا، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ! مَا يَصْرِيئُ مِنْكَ؟ أَيْرِضِيكَ أَنْ أُعْطِيكَ الدُّنْيَا وَمِثْلَهَا مَعَهَا؟ قَالَ: يَا رَبِّ! أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟

فَضَحِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ: أَلَا تَسْأَلُونِي مِمَّ أَضْحَكَ؟ فَقَالُوا: مِمَّ تَضْحَكُ؟ قَالَ: هَكَذَا ضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: مِمَّ تَضْحَكُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "مِنْ ضُحْكِ رَبِّ الْعَالَمِينَ حِينَ قَالَ: أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ فَيَقُولُ: إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ مِنْكَ، وَلَكِنِّي عَلَى مَا أَشَاءُ قَادِرٌ".

= عليها أي عنها. قوله عز وجل: "يا ابن آدم ما يصريئ منك" هو يفتح الياء وإسكان الصاد المهملة، ومعناه: يقطع مسألتك مني، قال أهل اللغة: "الصَّريُّ" يفتح الصاد وإسكان الراء، هو القطع، ورُوي في غير مسلم: "ما يصريك مني؟" قال إبراهيم الحربي: هو الصواب، وأنكر الرواية التي في صحيح مسلم وغيره: "ما يصريئ منك؟" وليس هو كما قال، بل كلاهما صحيح، فإن السائل متى انقطع من المسؤول انقطع المسؤول منه، والمعنى: أي شيء يرضيك ويقطع السؤال بيني وبينك؟ والله أعلم.

قوله: "قالوا: مِمَّ تَضْحَكُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: من ضحكك رب العالمين" قد قدمنا معنى الضحك من الله تعالى، وهو الرضى والرحمة وإرادة الخير لمن يشاء رحمته من عباده، والله أعلم.

٨٤- باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها

٤٦٤- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ رَجُلٌ صَرَفَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ قَبْلَ الْحَيَّةِ، وَمَثَلُ لَهُ شَجَرَةٌ ذَاتَ ظِلٍّ، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ! قَدَّمَنِي إِلَى هَذِهِ الشَّجَرَةِ أَكُونُ فِي ظِلِّهَا". وَسَأَلَ الْحَدِيثَ يَنْخُو حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ "فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ! مَا يَصْرِيَنِي مِنْكَ؟" إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، وَزَادَ فِيهِ "وَيُذَكَّرُهُ اللَّهُ تَعَالَى سَلًا كَذَا وَكَذَا، فَإِذَا انْقَطَعَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ قَالَ اللَّهُ: هُوَ لَكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ" قَالَ: "ثُمَّ يَدْخُلُ بَيْتَهُ فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ زَوْجَتَاهُ مِنَ الْخَوَرِ الْعَيْنِ، فَيَقُولَانِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَاكَ لَنَا، وَأَحْيَانَا لَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ: مَا أُعْطِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُعْطِيَ".

٤٦٥- (٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُطَرِّفٍ وَابْنِ أَبِي جَرَرٍ،

٨٤- باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها

ضبط الأسماء: قوله: "عن النعمان بن أبي عياش" هو بالشين المعجمة، وهو أبو عياش الرُّقْبِيُّ الأنصاري المصحابي المعروف، في اسمه خلاف مشهور، قيل: زيد بن الصَّامِت، وقيل: زيد بن النعمان، وقيل: عبيد، وقيل: عبد الرحمن. ضبط الغريب وشرحه: قوله ﷺ: "فتدخل عليه زوجته من الخور العين فتقولان: الحمد لله الذي أحياك لنا وأحيانا لك" هكذا ثبت في الروايات والأصول "زوجته" بالثاء تنثية "زوجة" بالهاء، وهي لغة صحيحة معروفة، وفيها أبيات كثيرة من شعر العرب، وذكرها ابنُ السَّكَيْتِ وجماعات من أهل اللغة.

وقوله ﷺ: "فتقولان" هو بالثاء المثناة من فوق، وإنما ضبطتُ هذا وإن كان ظاهراً؛ لكونه مما يغلط فيه بعض من لا يميز، فيقوله بالثناة من تحت، وذلك لحن لا شك فيه، قال الله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾ (آل عمران: ١٢٢)، وقال تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ آمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ (القصص: ٢٣)، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ (فاطر: ٤١)، وقال تعالى: ﴿فَبَيْنَا غَيْثَانِ تَحْرِيْبَانِ﴾ (الرحمن: ٥٠)، وأما قولهما: "الحمد لله الذي أحياك لنا وأحيانا لك" فمعناه: الذي خلقك لنا وخلقنا لك، وجمع بيننا في هذه الدار الدائمة السرور، والله أعلم.

ضبط الأسماء: قوله: "حدثنا سعيد بن عمرو الأشعثي" هو بالثاء المثناة بعد العين المهملة، منسوب إلى جدِّه الأشعث، وقد تقدم بيانه. قوله: "عن ابنِ أبي جَرَرٍ" هو بفتح الهمزة وإسكان الباء الموحدة وفتح الجيم، واسمه عبد الملك =

عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ رَوَاةً - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - : ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ طَرِيفٍ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ سَعِيدٍ، سَمِعَا الشَّعْبِيَّ يُخْبِرُ عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُهُ عَلَى الْمِنْبَرِ، يَرْفَعُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ح: وَحَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ أَبِي بَرْزَةَ، سَمِعَا الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ. قَالَ سُفْيَانُ: رَفَعَهُ أَحَدُهُمَا - أَرَاهُ ابْنَ أَبِجَرَ - قَالَ "سَأَلَ مُوسَى ﷺ رَبَّهُ: مَا أَذْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ؟ قَالَ: هُوَ رَجُلٌ يَجِيءُ بَعْدَ مَا أُذْجِلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ فَيَقَالُ لَهُ: اذْخُلِ الْجَنَّةَ. فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ! كَيْفَ؟ وَقَدْ نَزَلَ النَّاسُ مِنْزِلَهُمْ وَأَخَذُوا أَحَدَاتِهِمْ؟ فَيَقَالُ لَهُ: أَمْ تَرْضَى أَنْ يَكُونَ لَكَ مِثْلُ مُلْكٍ مِثْلِكَ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا؟ فَيَقُولُ: رَضِيتُ، رَبِّ! فَيَقُولُ: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ. فَقَالَ فِي الْخَامِسَةِ: رَضِيتُ، رَبِّ! فَيَقُولُ: هَذَا لَكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ، وَلَكَ مَا اشْتَهَتْ نَفْسُكَ وَلَذَّتْ عَيْنُكَ. فَيَقُولُ: رَضِيتُ، رَبِّ! قَالَ: رَبِّ! فَأَعْلَاهُمْ مَنْزِلَةٌ؟ قَالَ: أُولَئِكَ الَّذِينَ أَرَدْتُ، غَرَسْتُ كَرَامَتَهُمْ بِيَدَيَّ، وَخَتَمْتُ عَلَيْهَا فَلَمْ تَرَ عَيْنٌ وَلَمْ تَسْمَعْ أُذُنٌ وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ" قَالَ: وَمِصْدَاقُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ (السجدة: ١٣).

= ابن سعيد بن حيان بن أبجر، وهو تابعي سمع أبا الطفيل عامر بن وائلة، وقد سماه مسلم في الطريق الثاني، فقال: عبيد الملك بن سعيد. قوله: "عن مطرف بن أبجر عن الشعبي قال: سمعت المغيرة بن شعبه رواية - إن شاء الله تعالى -". وفي الرواية الأخرى: "سمعتني على المنبر يرفعه إلى رسول الله ﷺ" وفي الرواية الأخرى: "عن سفیان عن مطرف، وابن أبجر، عن الشعبي، عن المغيرة قال سفیان: رفعه أحدهما أراه ابن أبجر قال: سأل موسى ﷺ رَبَّهُ سبحانه وتعالى: ما أَذْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ؟"

ذكر الألفاظ المترادفة معنى لإضافة الحديث: اعلم أنه قد تقدم في الفصول التي في أول الكتاب أن قولهم: رواية أو يرفعه أو يُنمِّيهِ أو يبلغ به، كلها ألفاظ موضوعة عند أهل العلم لإضافة الحديث إلى رسول الله ﷺ، لاختلاف في ذلك بين أهل العلم، فقوله: "رواية" معناه: قال رسول الله ﷺ، وقد بينه هنا في الرواية الثانية. وأما قوله: "رواية إن شاء الله" فلا يضره هذا الشك والاستثناء؛ لأنه حزم به في الروايات الباقية. وأما قوله في الرواية الأخيرة: "رفعه أحدهما" فمعناه: أن أحدهما رفعه، وأضافه إلى رسول الله ﷺ، والآخر وقعه على المغيرة فقال: عن المغيرة قال: سأل موسى ﷺ، والضمير في "أحدهما" يعود على مطرف وابن أبجر شيخي سفیان، فقال أحدهما: -

٤٦٦- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أُنْجَرَ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ أَحْسَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنْهَا حَظًّا، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ.

٤٦٧- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ الْمَعْرُورِ ابْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي لِأَعْلَمُ أَجْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ، وَآخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا، رَجُلٌ يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقَالُ: اعْرِضُوا عَلَيْهِ صِغَارَ ذُنُوبِهِ وَارْقِعُوا عَنْهُ كِبَارَهَا، فَتَعْرِضُ عَلَيْهِ صِغَارُ ذُنُوبِهِ،

= عن الشعبي عن المغيرة عن النبي ﷺ قال: سأل موسى عليه السلام، وقال الآخر: عن الشعبي عن المغيرة قال: سأل موسى عليه السلام، ثم إنه يحصل من هذا أن الحديث روي مرفوعاً وموقوفاً، وقد قدمنا في الفصول المتقدمة في أول الكتاب أن المذهب الصحيح المختار الذي عليه الفقهاء وأصحاب الأصول، والمحققون من المحدثين أن الحديث إذا روي متصلاً، وروي مرسلًا، وروي مرفوعاً، وروي موقوفاً، فالحكم للموصول والمرفوع؛ لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير من أصحاب فنون العلوم، فلا يقدح اختلافهم هنا في رفع الحديث ووقفه، لا سيما وقد رواه الأكثرون مرفوعاً، والله أعلم.

شرح الغريب - وأما قول موسى عليه السلام: "ما أذن أهل الجنة كذا هو في الأصول "ما أذن"، وهو صحيح، ومعناه: ما صفة أو ما علامة أذن أهل الجنة، وقد تقدم أن "المغيرة" يقال: بضم الميم وكسرهما لغتان، والضم أشهر، والله أعلم. قوله: "كيف وقد نزل النصارى منازلهم وأخذوا أقداحهم" هو بفتح الهمزة والحاء، قال القاضي: هو ما أخذوه من كرامة مولاهم وحصلوه: أو يكون معناه: قصدوا منازلهم، قال: وذكره ثعلب بكسر الهمزة.

قوله ﷺ: "فاعلاهم مائة قال: أولئك الذين أردتُ غرستُ كرامتهم بيدي. وختمت عليها، فلم ير عين. ولم نسمع أذن، ولم يخطر على قلب بشر. قال: ومصادقه في كتاب الله تعالى "أردت" فبضم التاء ومعناه: اخترت واصطفيت، وأما "غرست كرامتهم بيدي" إلى آخره فمعناه: اصطفيتهم وتوليتهم، فلا يطرُق إلى كرامتهم تغيير، وفي آخر الكلام حذف اختصر للعلم به، تقديره: ولم يخطر على قلب بشر ما أكرمتهم به، وأعدته لهم، وقوله: "ومصادقه" هو بكسر الميم، ومعناه دليله وما يصدقه، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إن موسى عليه السلام سأل الله تعالى عن أحسن أهل الجنة" هكذا ضبطناه بالحاء المعجمة، وبعدها السين المشددة، وهكذا رواه جميع الرواة، ومعناه: أذنانهم، كما تقدم في الرواية الأخرى. قوله: "عن المعرور بن سويد" هو بالعين المهملة والراء المكررة.

* التوفيق بين الروايات: قوله: "إني لأعلم أجر أهل الجنة" إلى قوله: "رجل يؤتى به يوم القيامة فيقال: اعرضوا" =

فَيَقَالُ: عَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا، وَعَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: نَعَمْ. لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْكُرَ، وَهُوَ مُشْفِقٌ مِنْ كِبَارِ ذُنُوبِهِ أَنْ تُعْرَضَ عَلَيْهِ، فَيَقَالُ لَهُ: فَإِنَّ لَكَ مَكَانَ كُلِّ سَيِّئَةٍ حَسَنَةً، فَيَقُولُ: رَبِّ! قَدْ عَمِلْتُ أَشْيَاءَ لَا أَرَاهَا هَهُنَا. فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ.

٤٦٨- (٥) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ؛ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٦٩- (٦) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ كِلَاهُمَا عَنْ رَوْحٍ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ الْقَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْوُرُودِ؟ فَقَالَ: نَجِيءُ نَحْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ كَذَا وَكَذَا - انْظُرْ - أَيْ ذَلِكَ فَوْقَ النَّاسِ، قَالَ: فَتَدْعَى الْأُمَمُ بِأَوْتَانِهَا وَمَا كَانَتْ تَعْبُدُ، الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ،

قوله: عن أبي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْوُرُودِ فَقَالَ: نَجِيءُ نَحْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ كَذَا وَكَذَا - انْظُرْ - أَيْ ذَلِكَ فَوْقَ النَّاسِ، قَالَ: تَدْعَى الْأُمَمُ بِأَوْتَانِهَا إِلَى آخِرِهِ.

بيان التصحيح والصواب: هكذا وقع هذا اللفظ في جميع الأصول من صحيح مسلم، وأثفق المتقدمون والمتأخرون على أنه تصحيف وتغيير واختلاط في اللفظ، قال الحافظ عبد الحق في كتابه "الجمع بين الصحيحين": هذا الذي وقع في كتاب مسلم تحليط من أحد الشاسخين أو كيف كان. وقال القاضي عياض: هذه صورة الحديث في جميع النسخ، وفيه تغيير كثير وتصحيف، قال: وصوابه "نجيء، يوم القيامة على كوم"، هكذا رواه بعض أهل الحديث، وفي كتاب ابن أبي خيثمة من طريق كعب بن مالك: يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى تَلٍّ وَأُمَمٍ عَلَى تَلٍّ، وذكر الطبري في التفسير من حديث ابن عمر، "فبرقى هو يعني عمداً ﷺ وأمة على كوم فوق الناس"، -

-الظاهر أن المراد: أن هذا الرجل هو آخر أهل الجنة دخولا، ولا يخفى أن هذا الحديث على هذا لا يوافق الأحاديث الأخرى في آخر أهل الجنة دخولا، إلا أن يقال: ليس المراد بآخر رجل واحد بعينه، بل هم طبقة من الناس بعضهم على الصفات المتقدمة، وبعضهم على هذه الصفات وعلى هذا قوله: "آخر رجل" معناه: من آخر رجل. ويمكن أي أن كل واحد من قوم كل واحد منهم آخر رجل بالنظر إلى السابقين من المعلومين آخره هو آخر بالنسبة إلى قوم، لكن الظاهر أن هذا الرجل لا يدخل النار، بل يحاسب أول ما يحاسب على هذا الوجه، فالظاهر أن يقال: الكلام السابق قد تم، وقوله: "رجل" كلام مبتدأ في بيان رجل حاله كذا في الحساب، والله أعلم.

ثُمَّ يَأْتِينَا رَبُّنَا بَعْدَ ذَلِكَ فَيَقُولُ: مَنْ تَنْظُرُونَ؟ فَيَقُولُونَ: نَنْظُرُ رَبَّنَا، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: حَتَّى نَنْظُرَ إِلَيْكَ، فَيَتَحَلَّى لَهُمْ يَضْحَكُ، قَالَ فَيَنْطَلِقُ بِهِمْ وَيَتَّبِعُونَهُ، وَيُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مُنَافِقٍ أَوْ مُؤْمِنٍ - نُورًا، ثُمَّ يَتَّبِعُونَهُ، وَعَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ كَلَالِيبٌ وَحَسَكٌ، تَأْخُذُ مَنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُطْفَأُ نُورُ الْمُتَافِقِينَ، ثُمَّ يَنْجُو الْمُؤْمِنُونَ، فَتَنْجُو أَوَّلُ زُمْرَةٍ وَجُوهُهُمْ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، سَبْعُونَ أَلْفًا لَا يُحَاسِبُونَ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوكُهُمْ كَأَضْوَاءِ نَحْمٍ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ كَذَلِكَ، ثُمَّ تَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَشْفَعُونَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، فَيَجْعَلُونَ بِنَاءً الْحَنَةِ، وَيَجْعَلُ أَهْلُ الْحَنَةِ يَرُشُونَ عَلَيْهِمُ الْمَاءَ حَتَّى يَنْبَتُوا نَبَاتَ الشَّيْءِ فِي السَّيْلِ، وَيَذْهَبُ حُرَاقُهُ، ثُمَّ يُسْأَلُ حَتَّى تُحْعَلَ لَهُ الدُّنْيَا وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهَا مَعَهَا.

وهذا كلام القاضي، وقد تابعه عليه جماعة من المتأخرين، والله أعلم.

قال القاضي: ثم إن هذا الحديث جاء كله من كلام جابر موقوفاً عليه، وليس هذا من شرط مسلم؛ إذ ليس فيه ذكر النبي ﷺ، وإنما ذكره مسلم وأدخله في المسند؛ لأنه روى مستنداً من غير هذا الطريق، فذكر ابن أبي خيثمة عن ابن جريح يرفعه بعد قوله: "يضحك" قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فينطلق بهم، وقد ثبت على هذا مسلم بعد هذا في حديث ابن أبي شيبة وغيره في الشفاعة، وإخراج من يخرج من النار، وذكر إسناده وسامعه من النبي ﷺ بمعنى بعض ما في هذا الحديث، والله أعلم.

شرح الكلمات والغريب: قوله: "فيتحلى لهم يضحك فينطلق بهم ويتبعونه" أما قوله: فينطلق ويتبعونه فتقدم بيانها في أوائل الكتاب، وكذلك تقدم قريباً معنى الضحك. وأما "التحلى" فهو الظهور، وإزالة المانع من الرؤية، ومعنى "يتحلى" يضحك، أي يظهر وهو راض عنهم. قوله: "ثم يُطْفَأُ نور المنافقين" روي بفتح الياء وضمها، وهما صحيحان معانها ظاهر. قوله: "ثم ينجو المؤمنون" هكذا هو في كثير من الأصول، وفي أكثرها "المؤمنين" بالياء. قوله: "أَوَّلُ زُمْرَةٍ" أي جماعة. قوله: "حتى يبتوا نبات الشيء في السيل ويذهب حُرَاقُهُ ثم يسأل حتى تجعل له الدنيا وعشرة أمثالها" هكذا هو في جميع الأصول ببلادنا "نبات الشيء"، وكذا نقله القاضي عياض عن رواية الأكثرين، وعن بعض رواة مسلم: "نبات الدُّمْنُ" يعني بكسر الدال وإسكان الميم، وهذه الرواية هي الموجودة في "الجمع بين الصحيحين" لعبد الحق، وكلاهما صحيح، لكن الأول هو المشهور الظاهر، وهو بمعنى الروايات السابقة "نبات الحبة في حبل السيل، وأما نبات الدُّمْنُ، فمعناها أيضاً كذلك، فإن الدُّمْنُ: البعر، والتقدير: -

٤٧٠- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو سَمْعٍ جَابِرًا يَقُولُ: سَمِعُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِأُذُنِهِ يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ نَاسًا مِنَ النَّارِ فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ".

٤٧١- (٨) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ قَوْمًا مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ؟" قَالَ: نَعَمْ.

٤٧٢- (٩) حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ سُلَيْمٍ الْعَنْبَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ الْفَقِيرُ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ قَوْمًا يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا، إِلَّا دَارَاتٍ وَجُوهِهِمْ* حَتَّى يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ".

٤٧٣- (١٠) وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ -يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي أَيُّوبَ- قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ الْفَقِيرُ، قَالَ: كُنْتُ قَدْ شَفَعْنِي رَأْيٍ مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ*،

عنبات ذي الثُّمُنِ فِي السَّيْلِ أَيْ كَمَا بَيَّنْتُ الشَّيْءَ الْحَاصِلَ فِي الْبَحْرِ وَالْغَنَاءُ الْمَوْجُودُ فِي أَطْرَافِ الشَّهْرِ، وَالْمَرَادُ: التَّشْبِيهِ بِهِ فِي السَّرْعَةِ وَالنَّصَارَةِ، وَقَدْ أَشَارَ صَاحِبُ "الْمَطَالَعِ" إِلَى تَصْحِيحِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَلَكِنْ لَمْ يَنْقَحِ الْكَلَامَ فِي تَحْقِيقِهَا، بَلْ قَالَ: عِنْدِي أَنَّهَا رَوَايَةٌ صَحِيحَةٌ، وَمَعْنَاهُ: سَرْعَةُ نَبَاتِ الثُّمُنِ مَعَ ضَعْفِ مَا بَيَّنْتُ فِيهِ وَحُسْنِ مَنْظَرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: "وَيَذْهَبُ حُرَاقُهُ" فَهُوَ بَضْمُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَتَخْفِيفُ الرَّاءِ، وَالضَّمِيرُ فِي "حُرَاقُهُ" يَعُودُ عَلَى الْمَخْرُجِ مِنَ النَّارِ، وَعَلَيْهِ يَعُودُ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: "ثُمَّ يَسْأَلُ" وَمَعْنَى حُرَاقُهُ: أَثَرُ النَّارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: "حَدَّثَنِي يَزِيدُ الْفَقِيرُ" هُوَ يَزِيدُ بْنُ صُهَيْبٍ الْكُوفِيُّ ثُمَّ الْمَكِّي أَبُو عَثْمَانَ، قِيلَ لَهُ: الْفَقِيرُ؛ لِأَنَّهُ أَصِيبَ فِي فَقَارِ ظَهْرِهِ، فَكَانَ يَأْلَمُ مِنْهُ حَتَّى يَتَحَنَّنَ لَهُ.

قَوْلُهُ ﷺ: "إِنَّ قَوْمًا يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا إِلَّا دَارَاتٍ وَجُوهِهِمْ حَتَّى يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ" هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ "حَتَّى يَدْخُلُونَ" بِالنُّونِ، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَهِيَ لَفْظٌ سَبَقَ يَبْلُغُهَا، وَأَمَّا "دَارَاتِ الْوُجُوهِ" فَهِيَ جَمْعُ دَارَةٍ، وَهِيَ مَا يَحِيطُ بِالْوَجْهِ مِنْ حَوَائِجِهِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ النَّارَ لَا تَأْكُلُ دَارَةَ الْوَجْهِ؛ لَكُونِهَا مَحَلَّ السُّجُودِ، وَوَقَعَ هُنَا "إِلَّا دَارَاتِ الْوُجُوهِ"، وَسَبَقَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ "إِلَّا مَوَاضِعَ السُّجُودِ"، وَسَبَقَ هُنَاكَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: "كُنْتُ قَدْ شَفَعْنِي رَأْيٍ مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ" هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ وَالرِّوَايَاتِ "شَفَعْنِي" بِالْفَعْلِ الْمَعْجَمَةِ، وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ رَوَى بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةَ، وَهِيَ مُتَقَارِبَانِ، وَمَعْنَاهُ لَصِقَ بِشَيْعَافٍ قَلْبِي وَهُوَ غِلَافُهُ، وَأَمَّا رَأْيُ الْخَوَارِجِ، فَهُوَ مَا قَدَّمَاهُ مَرَّاتٍ أَكْثَرَ يَرَوْنَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكِبَايَرِ يَخْلُدُونَ فِي النَّارِ، وَلَا يُخْرَجُ مِنْهَا مَنْ دَخَلَهَا.

*قَوْلُهُ: "إِلَّا دَارَاتٍ وَجُوهِهِمْ" اسْتِثْنَاءٌ عَنْ قَوْلِهِ: "يَحْتَرِقُونَ"، وَلَعَلَّهُ كُنَايَةً عَنِ أَثَرِ السُّجُودِ، فَيَتَوَافَقُ الرِّوَايَاتُ.

*قَوْلُهُ: "رَأْيٍ مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ" وَهُوَ أَنَّ صَاحِبَ الْكِبَايَرِ يَخْلُدُ فِي النَّارِ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْقُرْآنِ حَالُ-

فَخَرَجْنَا فِي عَصَابَةِ ذَوِي عَدَدٍ نُرِيدُ أَنْ نَخْرِجَ، ثُمَّ نَخْرِجَ عَلَى النَّاسِ، قَالَ: فَمَرَرْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ فَإِذَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ - جَالِسٌ إِلَى سَارِيَةٍ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ: فَإِذَا هُوَ قَدْ ذَكَرَ الْحَهَنِيِّينَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ! مَا هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُونَ؟ وَاللَّهِ يَقُولُ: ﴿إِنَّكَ مَنْ تَدْخُلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾ (آل عمران: ١٩٢) وَ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾ (السجدة: ٢٠) فَمَا هَذَا الَّذِي تَقُولُونَ؟ قَالَ: فَقَالَ: أَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَهَلْ سَمِعْتَ بِمَقَامِ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ - يَعْنِي الَّذِي يَبْعَثُهُ اللَّهُ فِيهِ -؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ مَقَامُ مُحَمَّدٍ ﷺ الْمَحْمُودُ الَّذِي يُخْرِجُ اللَّهُ بِهِ مَنْ يُخْرِجُ، قَالَ: ثُمَّ نَعَتْ وَضَعَ الصِّرَاطَ وَمَرَّ النَّاسَ عَلَيْهِ، قَالَ: وَأَخَافُ أَنْ لَا أَكُونَ أَحْفَظُ ذَلِكَ، قَالَ: غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ زَعَمَ أَنَّ قَوْمًا يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ أَنْ يَكُونُوا فِيهَا، قَالَ: يَعْنِي فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمْ عِيدَانُ السَّمَاسِمِ،

قوله: "فخرجنا في عصاية ذوي عدد نريد أن نخرج ثم نخرج على الناس" معناه: خرجنا من بلادنا، ونحن جماعة كثيرة لنخرج، ثم نخرج على الناس مظهرين مذهب الخوارج، وتدعو إليه، ونحث عليه.
قوله: "غير أنه قد زعم أن قوماً يخرجون من النار" زعم هنا بمعنى "قال"، وقد تقدم في أول الكتاب إيضاها، ونقل كلام الأئمة فيها، والله أعلم.

الأقوال في المراد "بالسماسم" وذكر الراجح منها: قوله: "فيخرجون كأنهم عيدان السماسم" هو بالسينين المهملتين: الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة، وهو جمع سمسم، وهو هذا السمس المعروف الذي يستخرج منه الشيراز. قال الإمام أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الحزري المعروف بابن الأثير رحمه الله - معناه - والله أعلم - إن السماسم جمع سمسم، وعيدانه تراها إذا قلعت، وترك في الشمس ليؤخذ حبها دقاقاً سوداً، كأنها محترقة، فتشبه بها هؤلاء، قال: وطالما تطلبت هذه اللفظة، وسألت عنها، فلم أجد فيها شافياً، قال: وما أشبه أن -

- الفريقين فقط، وهما صالحوا المؤمنين والكفرة، وأما الفسقة فذكرهم في القرآن قليل، ولذلك غالب ما يوجد في ذكر أهل النار هو الخلود فيها والكفر، فزعم طائفة: أن من يدخل في النار يخلد فيها، فأهل الكبائر يخلدون فيها، واعتمد طائفة على أنه لا يدخل فيها إلا الكفرة، وأهل الكبائر لا يدخلون من أصله بمسكاً بظاهر قوله: ﴿كُلَّمَا أُنْثِيَ فِيهَا فَوْجٌ﴾ (الملك: ٨) الآية، والحق أن المذكور في القرآن غالباً حال الفريقين، والفريق الثالث غير المذكور وإنما ذكرهم غالباً في الحديث، فلا إشكال في الآيات أصلاً.

قوله: "فهل سمعت بمقام محمد ﷺ" إلخ: أراد أن المراد بذلك هو مقام الشفاعة التي بها يخرج أهل النار من النار، فصار مقتضى القرآن أيضاً الإخراج من النار بعد الدخول.

قَالَ: فَيَدْخُلُونَ نَهْرًا مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ فَيَغْتَسِلُونَ فِيهِ، فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمْ الْقَرَّاطِيسُ، فَرَجَعْنَا، قُلْنَا: وَيَحْكُمُ! أَلَمْ تَرَوْا الشَّيْخَ يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَرَجَعْنَا، فَلَا، وَاللَّهِ! مَا خَرَجَ مِنَّا غَيْرُ رَجُلٍ وَاحِدٍ، أَوْ كَمَا قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ.

٤٧٤ - (١١) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ وَثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ أَرْبَعَةٌ فَيَعْرِضُونَ عَلَى اللَّهِ، فَيُلْتَفَتُ أَحَدُهُمْ فَيَقُولُ: أَيُّ رَبٍّ! إِذَا أَخْرَجْتَنِي مِنْهَا فَلَا تُعَذِّبْنِي فِيهَا، فَيُنْجِيهِ اللَّهُ مِنْهَا".

تتكون اللفظة محرفة، وربما كانت عيدان السماسم، وهو خشب أسود كالآبنوس، هذا كلام أبي السعادات، والسَّاسَم الذي ذكره هو بخلاف الميم وفتح السين الثانية، كذا قاله الجوهري وغيره، وأما القاضي عياض فقال: لا يعرف معنى السماسم هنا، قال: ولعله صوابه: عيدان السماسم، وهو أشبه، وهو عود أسود وفيل: هو الآبنوس. وأما صاحب "المطالع" فقال: قال بعضهم: السماسم كل ثبت ضعيف كالتسميم والكزبرة، وقال آخرون: نعله السماسم مهوز، وهو الآبنوس شبههم به في سواده، فهذا مختصر ما قالوه فيه، والمختار أنه التسميم كما قدمناه على ما بينه أبو السعادات، والله أعلم.

واعلم أنه وقع في كثير من الأصول: "كأنهم عيدان السماسم" بألف بعد الهاء، والصحيح الموجود في معظم الأصول والكتب "كأنهم" بميم بعد الهاء، ولأول أيضاً وجه، وهو أن يكون الضمير في "كأنهم" عائداً على الصور، أي كأن صورهم عيدان السماسم، والله أعلم.

قوله: "فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمْ الْقَرَّاطِيسُ" "القرطاس" جمع قرطاس بكسر القاف وضمها لغتان، وهو: الصحيفة التي يكتب فيها، شبههم بالقرطاس؛ لشدة بياضهم بعد اغتسالهم، وزوال ما كان عنهم من السواد، والله أعلم. قوله: "فَقُلْنَا: وَيَحْكُمُ! أَلَمْ تَرَوْا الشَّيْخَ يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟" يعني بالشَّيْخ: حابر بن عبد الله بن عتيق، وهو استفهام إنكار وجحد، أي لا يظن به الكذب بلا شك. قوله: "فَرَجَعْنَا فَلَا وَاللَّهِ! مَا خَرَجَ مِنَّا غَيْرُ رَجُلٍ وَاحِدٍ" معناه: رجعنا من حجتنا، ولم نعرض لرأي المخوارج، بل كففنا عنه وثبنا منه إلا رجلاً منا، فإنه لم يوافقنا في الإنكشاف عنه.

ضبط الأسماء: قوله: "أَوْ كَمَا قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ" المراد بأبي نُعَيْمٍ: الفضل بن ذكوان بضم الدال المهملة المذكور في أول الإسناد، وهو شيخ شيخ مسلم، وهذا الذي فعله أئمة معروف من آداب الرواة، وهو أنه ينبغي للراوي إذا روى بالمعنى أن يقول عقب روايته أو كما قال؛ احتياطاً وخوفاً من تغيير حصل.

قوله: "أَحَدُنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ وَثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ" هذا الإسناد كله بصريون، أما هَدَّابُ فهو بفتح الهاء وتشديد الدال المهملة وآخره باء موحدة، ويقال فيه أيضاً: هُدَّابُ بضم الهاء وإسكان الدال، فأحدهما اسم، والآخر نَقْبٌ، واختلف فيهما، وقد قدمنا بيانه، وأما أبو عمران فهو الجوني، واسمه عبد الملك بن حبيب، وأما ثابت فهو البجلي.

٤٧٥- (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَبْدِيِّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَهْتَمُونَ لِدُنْيَاكَ - وَقَالَ ابْنُ عَبِيدٍ: فَيَلْهَمُونَ لِدُنْيَاكَ - فَيَقُولُونَ: لَوْ اسْتَشْفَعْنَا عَلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا قَالَ: فَيَأْتُونَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ آدَمُ أَبُو الْخَلْقِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، اسْتَشْفَعْنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا،"

قوله في الإسناد: "الجحدري" هو بفتح الجيم وبعدها جاء مهمله ساكنة ثم دال مهمله مفتوحة: مسوب إلى جند نه اسمه: جحدري، وقد تقدم بيانه في أول الكتاب. قوله: "محمد بن عبد الغري" هو بضم الغين المعجمة وفتح الهاء الموحدة، مسوب إلى "غمر" خذ الثقيلة، تقدم أيضاً بيانه.

قوله ﷺ: "يجمع الله الناس يوم القيامة فيهتمون بدنياك"، وفي رواية: "فيلهمون"، معنى اللفظين متقارب، فمعنى الأولى: أنهم يهتمون بسؤال الشفاعة وزوال الكرب الذي هم فيه، ومعنى الثانية: أن الله تعالى يلهمهم سؤال ذلك والإفهام أن يلقي الله تعالى في النفس أمراً يحمل على فعل الشيء أو تركه، والله أعلم. قوله ﷺ في الناس: "أنهم يأتون آدم ونوحاً" وباقي الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم فيضنون شفاعتهم، فيقولون: نسألكم - ويذكرون خطاياهم إلى آخره.

أقوال العلماء في جواز المعصية على الأنبياء: اعلم أن العلماء من أهل الفقه والأصول وغيرهم اختلفوا في جواز المعاصي على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وقد خُص القاضي بحثه بمقاصد المسألة فقال: لا خلاف أن الكفر عليهم بعد النبوة ليس بإحراز، بل هم معصومون منه، واختلفوا فيه قبل النبوة. والصحيح أنه لا يجوز، وأما المعاصي فلا خلاف أنهم معصومون من كل كبيرة.

واختلف العلماء هل ذلك بطريق العقل أو الشرع؟ فقال الأستاذ أبو إسحاق ومن معه: ذلك ممتنع من مقتضى دليل المعجزة، وقال القاضي أبو بكر ومن وافقه: ذلك من طريق الإجماع. وذهب المعتزلة إلى أن ذلك من طريق العقل. وكذلك اتفقوا على أن كل ما كان طريقه الإبلاغ في القول، فهم معصومون فيه على كل حال، وأما ما كان طريقه الإبلاغ في الفعل: فذهب بعضهم إلى العصمة فيه رأساً، وأن النهي والنسيان لا يجوز عليهم فيه، وتناولوا أحاديث السُّبُور في الصلاة وغيرها بما سذكروه في مواضعه، وهذا مذهب الأستاذ أبي المظفر الإسفراييني من أئمتنا الخراسانيين المتكلمين وغيره من المشايخ المتصوفة، وذهب معظم المحققين وجهام العلماء إلى جواز ذلك ووقوعه منهم، وهذا هو الحق، ثم لا بُدَّ من تبينه عليهم وذكرهم إياه، إمَّا في الحين على قول جمهور المتكلمين، وإمَّا قبل وفاتهم على قول بعضهم؛ ليسراً حكم ذلك وبينوه قبل انحراف مدقهم، وليصح تبليغهم ما أنزل إليهم، وكذلك لا خلاف أنهم معصومون من الصغائر التي تُزَيَّرُ بها عليها، وتخطئ منزلته، وتسقط مروءته، -

فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، - فَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، فَيَسْتَحْيِي رَبَّهُ مِنْهَا - وَلَكِنْ أَتَوْتُ نُوحًا،
أَوَّلَ رَسُولٍ * بَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى، قَالَ: فَيَأْتُونَ نُوحًا عَجَبًا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ،

واختلفوا في وقوع غيرها من الصغائر منهم، فذهب معظم الفقهاء والمحدثين والمتكلمين من السلف والخلف إلى جواز وقوعها منهم، وحجتهم ظواهر القرآن والأخبار.

مذهب أهل التحقيق: وذهب جماعة من أهل التحقيق والنظر من الفقهاء والمتكلمين من أئمتنا إلى عصمتهم من الصغائر، كعصمتهم من الكبائر، وأن منصب النبوة يجلب عن مواقعها، وعن مخالفة الله تعالى عمداً، وتكلموا على الآيات والأحاديث الواردة في ذلك وتأولوها، وأن ما ذكر عنهم من ذلك إنما هو فيما كان منهم على تأويل أو سهو، أو من إذن من الله تعالى في أشياء أشفقوا من الملاحظة بها، وأشياء منهم قبل النبوة، وهذا المذهب هو الحق لما قدمناه، ولأنه لو صحح ذلك منهم لم يبرمنا الاقتداء بأفعالهم وإقرارهم وكثير من أقوالهم، ولا خلاف في الاقتداء بذلك، وإنما اختلاف العلماء هل ذلك على الوجوب، أو على التذنب، أو الإباحة، أو التفريق، فيما كان من باب القرب أو غيرها.

قال القاضي: وقد بسطنا القول في هذا الباب في كتابنا "الشفاء" وبلغنا فيه المبلغ الذي لا يوجد في غيره، وتكلمنا على الظواهر في ذلك بما فيه كفاية، ولا يهولك أن نسب قوم هذا المذهب إلى الخوارج والمعتزلة وطوائف من المبتدعة؛ إذ منزعهم فيه منسرح آخر من التكفير بالصغائر، ونحن نثير إلى الله تعالى من هذا المذهب، وننظر هذه الخطايا التي ذكرت للأنبياء من أكل آدم من الشجرة ناسياً، ومن دعوة نوح عليه السلام على قوم كفار، وقتل موسى عليه السلام لكافراً لم يؤمر بقتله، ومذابحة إبراهيم عليه السلام الكفار بقول عرض به هو فيه من وجه صادق، وهذه كلها في حق غيرهم ليست بذنوب، لكنهم أشفقوا منها؛ إذ لم تكن عن أمر الله تعالى، وعتب على بعضهم فيها لقدر منزلتهم من معرفة الله تعالى، هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله، والله أعلم. قوله في آدم: "خلفك الله بيده ونشخ فيث من روحه" هو من باب إضافة التشريف.

قوله عليه السلام: "لست هناكم" معناه: لست أهلاً لذلك. قوله عليه السلام: "ولكن اتوا نوحاً أول رسول بعثه الله تعالى" قال الإمام أبو عبد الله المازري: قد ذكر المؤرخون أن إدريس جد نوح عليهما السلام، فإن قام دليل أن إدريس أرسل أيضاً لم يصح قول النسابين أنه قبل نوح؛ لإخبار النبي ﷺ عن آدم أن نوحاً أول رسول بعث، وإن لم يقم دليل جاز ما قالوه، وصح أن يحمل أن إدريس كان نبياً غير مرسل.

قال القاضي عياض: وقد قيل: إن إدريس هو إلياس، وأنه كان نبياً في بني إسرائيل - كما جاء في بعض الأخبار - مع يوشع بن نون، فإن كان هكذا سقط الاعتراض، قال القاضي: وبمثل هذا يسقط الاعتراض بآدم وشيث ورسولتهما إلى من معهما، وإن كانا رسولين، فإن آدم إنما أرسل لنبية، ولم يكونوا كفاراً، بل أمر بتعليمهم الإيمان.

"قوله: "أول رسول": أي أول من أرسل إلى الكفار، ومن كان قبله ما أرسل أحد منهم إلى الكفار.

فَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، فَيَسْتَخِي رَّبَّهُ تَعَالَى مِنْهَا، وَلَكِنْ أَتُوا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي اتَّخَذَهُ اللَّهُ خَلِيلًا، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، فَيَسْتَخِي رَّبَّهُ مِنْهَا، وَلَكِنْ أَتُوا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي كَلَّمَهُ اللَّهُ، وَأَعْطَاهُ التَّوْرَةَ، قَالَ: فَيَأْتُونَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، فَيَسْتَخِي رَّبَّهُ مِنْهَا، وَلَكِنْ أَتُوا عِيسَى رُوحَ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ، فَيَأْتُونَ عِيسَى رُوحَ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ،

حوظات: الله تعالى، وكذلك خلقه شيت بعده فيهم، بخلاف رسالة نوح إلى كفار أهل الأرض. قال القاضي: وقد رأيت أبا الحسن بن بطاي ذهب إلى أن آدم ليس برسول ليسلم من هذا الاعتراض، وحديث أبي ذر الطويل ينص على أن آدم وإدريس رسولان، هذا آخر كلام القاضي، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "أتوا إبراهيم الذي اتخذته الله خليلاً" قال القاضي عياض رحمه الله: أصل الخلّة الاختصاص والاستصفاء، وقيل: أصلها الانقطاع إلى من خالفت، مأخوذ من الخلّة وهي الحاجة، فسمي إبراهيم عليه السلام بذلك؛ لأنه قصر حاجته على ربه سبحانه وتعالى، وقيل: الخلّة صفاء المودة التي توجب تحلل الأسرار، وقيل: معناها: المحبة والإطاف، هذا كلام القاضي.

وقال ابن الأثيري: الخليل معناه: المحب الكامل المحبة والمحبوب الموفي بحقيقة المحبة اللذان ليس في حبيهما نقص ولا خلل، قال الواحدي: هذا القول هو الاختيار؛ لأن الله عز وجل خلیل إبراهيم وإبراهيم خليل الله، ولا يجوز أن يقال: الله تعالى خليل إبراهيم من الخلّة التي هي الحاجة، والله أعلم.

قوله عليه السلام: "إِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - يَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، أَوْ لَسْتُ هُنَا" قال القاضي عياض: هذا يقولونه تواضعاً وإكباراً لما يسألونه، قال: وقد تكون إشارة من كل واحد منهم إلى أن هذه الشفاعة وهذا المقام ليس له، بل لغيره، وكل واحد منهم يدل على الآخر، حتى انتهى الأمر إلى صاحبه، قال: ويحتمل أنهم علموا أن صاحبها محمد ﷺ معينا، وتكون إحالة كل واحد منهم على الآخر على تدريج الشفاعة في ذلك إلى نبينا محمد ﷺ، قال: وفيه تقديم ذوي الأسنان والآباء على الأنساء في الأمور التي لها مال قال: وأما مُيَادِرَةُ النَّبِيِّ ﷺ لذلك وإجابته لدعوتهم، فلتحققه ﷺ أن هذه التكرمة والمقام له ﷺ خاصة. هذا كلام القاضي.

فقه الحديث: والحكمة في أن الله تعالى أخصهم سؤال آدم، ومن بعده - صلوات الله وسلامه عليهم - في الابتداء، ولم يُلْهِمُوا سؤال نبينا محمد ﷺ هي - والله أعلم - إظهار فضيلة نبينا محمد ﷺ، فإفهم لو سألوه ابتداء لكان يحتمل أن غيره يقدر على هذا ويحصله، وأما إذا سألوه غيره من رسل الله تعالى وأصفياه فامتنعوا، ثم سألوه فأجاب وحصل غرضهم، فهو النهاية في ارتفاع المنزلة وكمال القرب وعظيم الإذلال والأنس.

وفيه تفضيله ﷺ على جميع المخلوقين من الرسل والآدميين والملائكة، فإن هذا الأمر العظيم، وهي الشفاعة العظمى لا يقدر على الإقدام عليه غيره ﷺ وعليهم أجمعين، والله أعلم.

فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنْ ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدًا قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ". قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَيَأْتُونِي، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي، فَإِذَا أَنَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، قُلْ تُسْمِعُ، سَلْ تُعْطَى، اشْفَعْ تُشْفَعَ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدِ يُعَلِّمُنِي رَبِّي، ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ، وَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَقْعُ سَاجِدًا، فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْعُنِي ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ رَأْسَكَ يَا مُحَمَّدُ قُلْ تُسْمِعُ، سَلْ تُعْطَى، اشْفَعْ تُشْفَعَ،

-قوله ﷺ في موسى عليه السلام: "الذي كلمه الله تكليماً" هذا بإجماع أهل السنة على ظاهره، وأن الله تعالى كلم موسى حقيقة كلاماً سمعه بغير واسطة، ولهذا أكد بالمصدر، والكلام صفة ثابتة لله تعالى لا يشبه كلام غيره..
قوله في عيسى "روح الله وكلمته" تقدم الكلام في معناه في أوائل "كتاب الإيمان".

بيان الوجوه في "ما تقدم من ذنبه وما تأخر": قوله ﷺ: "ائتوا محمداً ﷺ عبداً قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر" هذا مما اختلف العلماء في معناه، قال القاضي: قيل: المتقدم ما كان قبل النبوة، والمتأخر عصمتك بعدها، وقيل: المراد به ذنوب أمته ﷺ، قلت: فعلى هذا يكون المراد: الغفران لبعضهم، أو سلامتهم من الخلود في النار، وقيل: المراد ما وقع منه ﷺ عن سهو وتأويل، حكاية الطبري، واختاره القشيري، وقيل: ما تقدم لأبيك آدم، وما تأخر من ذنوب أمك، وقيل: المراد أنه مغفور له غير مواخذ بذنب لو كان، وقيل: هو تنزيهه له من الذنوب ﷺ، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فَيَأْتُونِي فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي" قال القاضي عياض رحمه الله: معناه - والله أعلم -: فَيُؤْذَنُ لِي فِي الشَّفَاعَةِ الْمَوْعُودَةِ بِهَا، وَالْمَقَامِ الْمَحْمُودِ الَّذِي أُذْخِرَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ وَأَعْلَمَهُ أَنَّهُ يَجْعَلُهُ فِيهِ.

قال القاضي: وجاء في حديث أنس وحديث أبي هريرة ابتداء النبي ﷺ بعد سجوده وحمده، والإذن له في الشفاعة بقوله: "أَمْنِي أَمْنِي"، وقد جاء في حديث حذيفة بعد هذا في هذا الحديث نفسه قال: "فَيَأْتُونُ عَمَدًا ﷺ فَيَقُومُ وَيُؤْذَنُ لَهُ وَيُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّجِيمُ، فَيَقُومَانِ حَتَّى يَصْرَاطَ بَيْنًا وَشِمَالًا، فَيَمْرُؤُهُمَا كَالْبَرْقِ" وساق الحديث وبهذا يتصل الحديث؛ لأن هذه هي الشفاعة التي لجأ الناس إليها فيها، وهي الإراحة من الموقف، والفصل بين العباد، ثم بعد ذلك حلت الشفاعة في أمته ﷺ وفي المذنبين، وحلت الشفاعة للأنبياء والملائكة وغيرهم صلوات الله وسلامه عليهم كما جاء في الأحاديث الأخرى، وجاء في الأحاديث المتقدمة في الرؤية وحشر الناس أَتْبَاعَ كُلِّ أَمَةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، ثُمَّ تَمَيِّزُ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمُتَافِقِينَ، ثُمَّ حُلُولُ الشَّفَاعَةِ وَوَضْعُ الصَّرَاطِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ الْأَمْرَ بِاتِّبَاعِ الْأَمَمِ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ هُوَ أَوَّلُ الْفَصْلِ، وَالْإِرَاحَةُ مِنَ مَوَلَى الْمَوْقِفِ هُوَ أَوَّلُ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ، وَأَنَّ الشَّفَاعَةَ الَّتِي ذَكَرَ حُلُولُهَا هِيَ الشَّفَاعَةُ فِي الْمَذْنِبِينَ عَلَى الصَّرَاطِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ، وَأَمَّا لُبُّنَا عَمَدَ ﷺ وَلِغَيْرِهِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَحَادِيثِ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَهَا الشَّفَاعَةَ فِيمَنْ دَخَلَ النَّارَ، وَبِهَذَا تَجْتَمِعُ مَتُونُ الْحَدِيثِ، وَتَرْتَبُ مَعَانِيهَا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى-، هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدِ يُعَلِّمِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحْدُثُ لِي حَدًّا * فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ، وَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ. - قَالَ: فَلَا أَذْرِي فِي الثَّالِثَةِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ قَالَ - فَأَقُولُ يَا رَبِّ! مَا بَقِيَ فِي النَّارِ * إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ" أَيْ وَحَبَّ عَلَيْهِ الْخُلُودُ. "قَالَ ابْنُ عُيَيْنٍ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ قَتَادَةُ: أَيْ: وَحَبَّ عَلَيْهِ الْخُلُودُ.

٤٧٦- (١٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَجْتَمِعُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَهْتُمُونَ بِذَلِكَ - أَوْ يُلْهَمُونَ ذَلِكَ -" بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَوَّانَةَ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ "ثُمَّ آتِيَهُ الرَّابِعَةُ - أَوْ أَعُودُ الرَّابِعَةَ - فَأَقُولُ: يَا رَبِّ! مَا بَقِيَ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ".

٤٧٧- (١٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَجْمَعُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْهَمُونَ لِذَلِكَ" بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا، وَذَكَرَ فِي الرَّابِعَةِ: "فَأَقُولُ: يَا رَبِّ! مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ". أَيْ: وَحَبَّ عَلَيْهِ الْخُلُودُ.

قوله ﷺ: "ما بقي في النار إلا من حبسه القرآن" أي وحب عليه الخلود، ويُنْصَرَفُ أن قوله: "أي وحب عليه الخلود" هو تفسير قَتَادَةَ الراوي، وهذا التفسير صحيح، ومعناه: مَنْ أَعْبَرَ الْقُرْآنَ أَنَّهُ مَخْلُودٌ فِي النَّارِ، وَهُمْ الْكَافِرُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَنْزِلُ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ (النساء: ٤٨) وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ لِمَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ، وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّلَفُ أَنَّهُ لَا يَخْلُدُ فِي النَّارِ أَحَدٌ مَاتَ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: "ثُمَّ آتِيَهُ الرَّابِعَةُ - أَوْ أَعُودُ الرَّابِعَةَ - فَأَقُولُ: يَا رَبِّ! مَا بَقِيَ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ" أَيْ: وَحَبَّ عَلَيْهِ الْخُلُودُ، وَهُوَ مَقَامُ الشَّفَاعَةِ.

هَذِهِ الْأَسَانِيدُ رَجَالُهَا كُلُّهُمْ بَصَرِيُّونَ، وَهَذَا الْإِتِّفَاقُ فِي غَايَةِ الْحَسَنِ وَغَايَةِ مِنَ الثَّدْوَرِ، أَعْنِي اتِّفَاقَ خَمْسَةِ أَسَانِيدٍ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مُتَوَالِيَةٍ جَمِيعُهُمْ بَصَرِيُّونَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَانَا لَهُ. صَبَطَ الْأَسْمَاءُ: فَأَمَّا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ فَاسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، وَأَمَّا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، فَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُ -

قَوْلُهُ: "فَيَحْدُثُ لِي حَدًّا فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ"، أَيْ أَخْلَصَهُمْ مِنْهَا، أَعْنِي أَنَّهُ يَكُونُ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: "فَأَقُولُ مَا بَقِيَ فِي النَّارِ": كَانَ الْمُرَادُ مِنْ غَيْرِ مَنْ يَخْتَصُّ إِخْرَاجَهُمْ بِأَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُكَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمَرْحُومَةِ وَهَذَا الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَلَا تَنَاقُ.

٤٧٨ - (١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الضَّرِيرُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وَهَشَامُ صَاحِبُ الدُّسْتَوَائِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ح: وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً".

- هكذا يروى في كتب الحديث وغيرها، وأن ابن قتيبة قال في كتابه "أدب الكاتب": الصواب ابن أبي العروبة بالألف واللام، واسم أبي عروبة: مهران، وقد قدمنا أيضاً أن سعيد بن أبي عروبة ممن اختلط في آخر عمره، وأن المختلط لا يحتج بما رواه في حال الاختلاط، أو شككتا هل رواه في الاعتلاط أم في الصحة؟ وقد قدمنا أن ما كان في الصحيحين عن المختلطين محمول على أنه عرف أنه رواه قبل الاختلاط، والله أعلم.

وأما هِشَامُ صَاحِبُ الدُّسْتَوَائِي: فهو بفتح الدال وإسكان السين المهملتين، وبعدهما مشاة من فوق مفتوحة، وبعده الألف ياء من غير نون، هكذا ضبطناه وهكذا هو المشهور في كتب الحديث. قال صاحب "المطالع": ومنهم من يزيد فيه ثوباً بين الألف والياء، وهو منسوب إلى "دستواء" وهي كُورَة من كور "الأهواز" كان يبيع الثياب التي تُحلب منها، فنسب إليها، فيقال: هِشَامُ الدُّسْتَوَائِي، وهشام صاحب الدُّسْتَوَائِي أي صاحب البر الدُّسْتَوَائِي، وقد ذكره مسلم في أول "كتاب الصلاة" بعبارة أخرى أوهمت لئساً، فقال في باب صفة الأذان: حدثني أبو غسان وإسحاق بن إبراهيم، قال إسحاق: أخبرنا معاذ بن هشام صاحب الدُّسْتَوَائِي، فتوهم صاحب "المطالع" أن قوله: صاحب الدُّسْتَوَائِي مرفوع، وأنه صفة لمعاذ فقال: يقال: صاحب الدُّسْتَوَائِي، وإنما هو ابنه، وهذا الذي قاله صاحب "المطالع" ليس بشيء، وإنما "صاحب" هنا مجرور صفة لهِشَامٍ كما جاء مصرحاً به في هذا الموضع الذي نحن الآن فيه، والله أعلم.

وأما أبو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، فتقدم بيانه مرات، وأنه يجوز صرفه وتركه، وأن المسمعي بكسر الميم الأولى وفتح الثانية منسوب إلى "مسمع" جد القبيلة.

وأما قوله: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ، فتقدم بيانه في الفصول وفي مواضع كثيرة، وأن فائدته أنه لم يقل قوله: ابن هشام في الرواية، فأراد أن يبينه، ولم يستح أن يقول: مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، لكونه لم يقع في الرواية فقال: وهو ابن هشام. وهذا وأشباهه مما تكرر ذكره أقصد به المبالغة في الإيضاح والتسهيل، فإنه إذا طال العهد به قد ينسى، وقد يقف على هذا الموضع من لا خبرة له بالموضع المتقدم، والله أعلم.

زَادَ ابْنُ مَيْمُونٍ فِي رَوَاتِهِ: قَالَ يَزِيدُ: فَلَقِيتُ شُعْبَةَ فَحَدَّثَنِي بِالْحَدِيثِ، فَقَالَ شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا بِهِ قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّ شُعْبَةَ جَعَلَ مَكَانَ الذَّرَّةِ، ذُرَّةً، قَالَ يَزِيدُ: صَحَّفَ فِيهَا أَبُو بَسْطَامٍ.

٤٧٩ - (١٦) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَنْزِيُّ، ح: وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَنْزِيُّ قَالَ: انْطَلَقْنَا إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَتَشَفَّعْنَا بِثَابِتٍ، فَأَتَيْنَاهُمَا إِلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي الصُّحَى، فَاسْتَأْذَنَ لَنَا ثَابِتٌ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، وَاجْلَسَ ثَابِتًا مَعَهُ عَلَى سُرِيرِهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا حَمْرَةَ إِنَّ إِخْوَانَكَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ يَسْأَلُونَكَ أَنْ تُحَدِّثَهُمْ حَدِيثَ الشَّفَاعَةِ.

قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ﷺ قَالَ: "إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ* فَيَقُولُونَ لَهُ: اشْفَعْ لِدُرِّيَّتِكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَإِنَّهُ خَلِيلُ اللَّهِ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَأْتِي مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا،.....

= وأما قوله: "أبو الربيع العتكي" فهو بفتح العين والتاء، وهو أبو الربيع الزهراني الذي بكرهه مسلم في مواضع كثيرة، واسمه: سليمان بن داود، قال القاضي عياض: نسبته مسلم مرة زهرانياً ومرة عتكياً ومرة جمع له النسبين، ولا يجتمعان بوجه، وكلاهما يرجع إلى الأزد، إلا أن يكون للجمع سبب من جواز أو خلف، والله أعلم. وأما معبد العنزي، فهو بالعين المهملة وبفتح النون وبالزاي، والله أعلم.

قوله ﷺ "لو كان في قبته من الخبز ما يزد ذرة" المراد بالذرة: واحدة الذر، وهو الحيوان المعروف الصغير من النمل، وهي بفتح الذال المعجمة وتشديد الراء ومعنى يزد أي يعدل. وأما قوله: أن شعبة جعل مكان الذرة "ذرة" فمعناه: أنه رواء يضم الذال وتخفيف الراء، واتفقوا على أنه تصحيف منه، وهذا معنى قوله في الكتاب: قال يزيد: صحف فيها أبو بسطام يعني شعبة.

فقه الحديث: قوله: "فدخنا عليه، واجلس ثاباً معه على سريره". فيه: أنه ينبغي للعالم وكبير المجلس أن يُكرم فضلاء الداعلين عليه، ويميزهم بمزيد إكرام في المجلس وغيره. قوله: "إخوانك من أهل البصرة" قد قدمنا في أوائل الكتاب أن في "البصرة" ثلاث لغات: فتح الباء، وضمها وكسرها، والفتح هو المشهور.

*قوله: "فَيَأْتُونَ آدَمَ" إلى قوله: "عليكم بإبراهيم" الظاهر أن في هذه الرواية سقطاً، وهو أنه يقول: عليكم بنوح -

وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ، فَيُؤْتِي عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قِيْلَ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَأُوتِيَ فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا، فَأَنْطَلِقُ فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي، فَأَقُومُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَأَحْمَدُهُ بِمَحَامِدِ لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ الْآنَ، يُلْهِمُنِيهِ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ أَخْبَرَ لَهُ سَاجِدًا، "فَيَقَالَ لِي: يَا مُحَمَّدُ! ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَى، وَاشْفَعْ تُشْفَعَ، فَأَقُولُ: رَبِّ! أُمْنِي أُمْنِي، فَيَقَالَ: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ بَرَةٍ أَوْ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرَجَهُ مِنْهَا، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَرْجِعُ إِلَى رَبِّي فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ ثُمَّ أَخْبَرَ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقَالَ لِي: يَا مُحَمَّدُ! ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَى، وَاشْفَعْ تُشْفَعَ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ! أُمْنِي، أُمْنِي، فَيَقَالَ لِي: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَيْرٍ دَلَّ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرَجَهُ مِنْهَا، فَأَنْطَلِقُ، فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ إِلَى رَبِّي فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخْبَرَ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقَالَ لِي: يَا مُحَمَّدُ! ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَى، وَاشْفَعْ تُشْفَعَ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ! أُمْنِي، أُمْنِي، فَيَقَالَ لِي: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى أَذْنَى مِنْ مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَيْرٍ دَلَّ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرَجَهُ مِنَ النَّارِ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ".

قوله ﷺ: "فأحمده بمحامد لا أقدر عليه الآن" هكذا هو في الأصول "لا أقدر عليه" وهو صحيح، ويعود الضمير في "عليه" إلى الحمد. قوله ﷺ: "فَيَقَالَ: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ بَرَةٍ أَوْ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرَجَهُ مِنْهَا، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ" ثم قال ﷺ بعده: "فَيَقَالَ انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَيْرٍ دَلَّ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرَجَهُ" ثم قال ﷺ: "فَيَقَالَ لِي: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى أَذْنَى مِنْ مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَيْرٍ دَلَّ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرَجَهُ".
التوفيق بين الروايات: أما الثاني والثالث، فاتفقت الأصول على أنه: "فأخرجته" بضمير ﷺ وحده. وأما الأول، ففي بعض الأصول: "فأخرجوه" كما ذكرنا على لفظ الجمع، وفي بعضها: "فأخرجته"، وفي أكثرها: "فأخرجوا" بغير هاء، وكله صحيح، فمن رواه: "فأخرجوه" يكون خطاباً للنبى ﷺ ومن معه من الملائكة، ومن حذف الهاء -

"فَيَقُولُ نُوْحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَلَيْكُمْ يَا إِبْرَاهِيمَ: وَوَجْهٌ تَصْحِيحُهُ أَنَّهُ لَمَّا أُرْسِلَ آدَمُ إِلَى نُوْحٍ وَهُوَ أُرْسِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ، فَكَانَ آدَمُ يَرْسِلُهُمْ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَلَوْ بِوَسْطَةِ".

قوله: "فَأَقُومُ فَأَحْمَدُهُ" إلى قوله: "لَمْ أَخْبِرْ لَهُ سَاجِدًا" يدل على تقدم الحمد على السجود بخلاف سائر الروايات، فإنها تدل على تقدم السجود على الحمد، ولعل وجه التوفيق أنه لا تنافي بين ذلك لجواز وجود الحمد قبل السجود وبعده، ويحتمل أن كلمة "ثم" بمعنى الواو، فلا تنافي أصلاً، والله أعلم.

هَذَا حَدِيثُ أَنَسٍ الَّذِي أَتَانَا بِهِ، قَالَ: فَخَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ، فَلَمَّا كُنَّا بظَهْرِ الْجَبَانِ قُلْنَا: لَوْ مِلْنَا إِلَى الْحَسَنِ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ فِي دَارِ أَبِي خَلِيفَةَ، قَالَ: فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ، قُلْنَا: يَا أَبَا سَعِيدٍ جِئْنَا مِنْ عِنْدِ أَحَبِّكَ أَبِي حَمْزَةَ، فَلَمْ نَسْمَعْ مِثْلَ حَدِيثِ حَدَّثَنَا فِي الشَّفَاعَةِ، قَالَ: هَيْه! فَحَدَّثَنَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: هَيْه! قُلْنَا: مَا زَادْنَا، قَالَ: قَدْ حَدَّثَنَا بِهِ مُنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً وَهُوَ يَوْمُنَا جَمِيعٌ وَلَقَدْ تَرَكَ شَيْئًا مَا أَذْرِي أَنَسِي الشَّيْخُ أَوْ كَرِهَ أَنْ يُحَدِّثَكُمْ فَتَتَكَلَّمُوا، قُلْنَا لَهُ: حَدَّثْنَا، فَضَحِكَ وَقَالَ: خَلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ، مَا ذَكَرْتُ لَكُمْ هَذَا إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ،

= فَلَمَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ، وَهُوَ فَضْلُهُ يَكْثُرُ حَذْفُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله ﴿أَدَّى﴾: "أدى أدى أدى" هكذا هو في الأصول مكرّر ثلاث مرات.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب السلف وأهل السنة ومن وافقهم من المتكلمين في أن الإيمان يزيد وينقص، ونظائره في الكتاب والسنة كثيرة، وقد قدمنا تقرير هذه القاعدة في أول "كتاب الإيمان" وأوضحنا المذهب فيها، والجمع بينها، والله أعلم.

شرح الغريب: أما قوله: "بظهر الجبان" فـ "الجبان" بفتح الجيم وتشديد الباء، قال أهل اللغة: الجبان والخيابة هما الصحراء، ويسمى بها المقابر؛ لأنها تكون في الصحراء، وهو من تسمية الشيء باسم موضعه، وقوله: "بظهر الجبان" أي بظاهرها وأعلاها المرتفع منها.

وقوله: "أدّى إلى الحسن" يعني: عدلنا، وهو الحسن البصري، وقوله: "وهو مستحب" يعني: متعباً خوفاً من الخجاج بن يوسف. وقوله: قال: "هيه" هو بكسر الهاء وإسكان الباء وكسر الهاء الثانية، قال أهل اللغة: يقال في استزادة الحديث: هيه، ويقال: هيه بالهاء بدل الحمزة، قال الجوهري: "هيه" اسم سُمِّيَ به الفعل؛ لأن معناه الأمر، تقول لرجل إذا استزدته من حديث أو عمر: هيه بكسر الحمزة، قال ابن السكيت: فإن وصلت نَوُتُ، فقلت: هيه حديثاً. قال ابن السري: إذا قلت: "هيه" فإنما تأمره بأن يزيدك من الحديث المعهود بيسكما، كأنك قلت: هات الحديث، وإن قلت: "هيه" بالتثوين، كأنك قلت: هات حديثاً ما؛ لأن التثوين تنكير، فأما إذا أسكتته وكففته، فإنك تقول: هيه، عنه.

وأما قوله: "وهو يومئذ جميع" فهو بفتح الجيم وكسر الميم، ومعناه: مجتمع القوة والحفظ. وقوله: "فضحك" فيه أنه لا بأس بضحك العالم بحضرة أصحابه إذا كان بينه وبينهم أنس ولم يخرج بضحكه إلى حد يعد تركاً للمروءة. وقوله: فضحك وقال: ﴿خَلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ (الأنبياء: ٣٧) فيه حواز الاستشهاد بالقرآن في مثل هذا الموضع، وقد ثبت في الصحيح مثله من فعل رسول الله ﷺ لما طرق فاطمة وعلياً رضي الله عنهما ثم انصرف، وهو يقول: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ (الكهف: ٥٤)، ونظائر هذا كثيرة.

وقوله: "ما ذكرت لكم هذا إلا وأنا أريد أن أحدثكموه" ثم أرجع إلى ربي، هكذا هو في الروايات، وهو الظاهر، =

قال: "ثُمَّ أَرْجِعْ إِلَى رَبِّي فِي الرَّابِعَةِ فَأُخَمِّدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِيدِ، ثُمَّ أَخْرِجْ لَهُ سَاجِداً، فَيَقَالَ لِي: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ! ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ - أَوْ قَالَ لَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْكَ - وَلَكِنْ، وَعِزَّتِي وَكِبْرِيَايَ وَعَظَمَتِي وَجَبْرِيَايَ لِأَخْرِجَنَّ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ".

قَالَ فَأَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ أَنَّهُ حَدَّثَنَا بِهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، أَرَاهُ قَالَ قَبْلَ عِشْرِينَ سَنَةً، وَهُوَ يُؤَمِّدُ جَمِيعاً.

٤٨٠ - (١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُسَيْرٍ - وَاتَّفَقَا فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ، إِلَّا مَا يَرِيدُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْحَرْفِ بَعْدَ الْحَرْفِ - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يَلْحَمُّ، فَرَفَعَ إِلَيْهِ الذَّرَاعَ وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ.....

-وعم الكلام على قوله: "أحدثكموه" ثم ابتداء تمام الحديث، فقال: "ثم أرجع" ومعناه: قال رسول الله ﷺ: ثم أرجع إلى ربي. وقوله ﷺ: "ائذن لي فبسن قال: لا إله إلا الله. قال: ليس ذلك لك، ولكن وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي وجبريائي لأخرجن من قال: لا إله إلا الله" معناه: لأفضلن عليهم بإخراجهم من غير شفاعة، كما تقدم في الحديث السابق: "شفعت الملائكة، وشفع النسيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين".

وأما قوله عز وجل: "وجبريائي" فهو بكسر الجيم أي عظمي وسلطاني وقهري.

وأما قوله: "فأشهد على الحسن أنه حدثنا به إلى آخره" فإنما ذكره تأكيداً ومبالغة في تحقيقه وتقريره في نفس المخاطب، وإلا فقد سبق هذا في أول الكلام، والله أعلم.

ضبط الأسماء: قوله: "عن أبي حيان عن أبي زرعة" أما "حيان" فبالشدة، وتقدم بيان أبي حيان وأبي زرعة في أول "كتاب الإيمان" وأن اسم أبي زرعة: هرم، وقيل: عمرو، وقيل: عبيد الله، وقيل: عبد الرحمن، واسم أبي حيان: يحيى بن سعيد بن حيان.

قوله: "فرفع إليه الذراع وكانت نعجه" قال القاضي عياض رحمه الله بحبه ﷺ للذراع لتضخها وسرعة استمرائها مع زيادة لذتها وحلاوة مذاقها ويُعدّها عن مواضع الأذى. هذا آخر كلام القاضي.

وقد روي الترمذي بإسناده عن عائشة رضيها قالت: "ما كانت الذراع أحبّ اللحم إلى رسول الله ﷺ، ولكن كان لا يجد اللحم إلا غباً، فكان يجعل إليها؛ لأنها أعجلها نضجاً".

فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً فَقَالَ: "أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَلْ تَذَرُونَ يَمَ ذَاكَ؟ يَجْمَعُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِيَ وَيَنْفَعُهُمُ الْبَصَرَ،* وَتَذَوُّ الشَّمْسُ فَيَنْفَعُ النَّاسَ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ، وَمَا لَا يَحْتَمِلُونَ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: أَلَا تَرَوْنَ مَا أَنْتُمْ فِيهِ؟ أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَنَعَكُمْ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ يَحْيَى: إِلَى رَبِّكُمْ؟".

شرح الغريب: قوله: 'نهس منها نهسة' هو بالسین المهملة، قال القاضي عياض: أكثر الرواة رَوَوْهُ بِالْمُهْمَلَةِ، وَوَقَعَ لَابِنُ مَاهَانَ بِالْمُعْجَمَةِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، يَعْنِي: أَخَذَ بِأَطْرَافِ أَسْنَانِهِ. قَالَ الْهَرَوِيُّ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: "الشَّهْسُ" بِالْمُهْمَلَةِ بِأَطْرَافِ الْأَسْنَانِ، وَبِالْمُعْجَمَةِ الْأَضْرَاسُ.

قوله ﷺ: "أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" إِنَّمَا قَالَ هَذَا ﷺ تَحَدُّثًا بِعَمَّةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَذَا، وَنَصِيحَةً لَنَا بِتَعْرِيفِ حَقِّهِ ﷺ. قَالَ الْقَاضِي عِيَاذُ: قِيلَ: السَّيِّدُ: الَّذِي يَفُوقُ قَوْمَهُ، وَالَّذِي يُفْزَعُ إِلَيْهِ فِي الشَّدَائِدِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ سَيِّدُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَإِنَّمَا حَصَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لارتفاع السُّودِّ فِيهَا، وَتَسْلِيمِ جَمِيعِهِمْ لَهُ، وَلِكُونَ أَدَمَ وَجَمِيعِ أَوْلَادِهِ تَحْتَ لَوَائِهِ ﷺ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَتَمْلِكُنَّ الْمَلَائِكَةُ نَیُومَ اللَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ (غافر: ١٦)، أَيْ انْقَطَعَتْ دَعَاوَى الْمَلِكِ فِي ذَلِكَ الْیَوْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: "يَجْمَعُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِيَ وَيَنْفَعُهُمُ الْبَصَرَ" أَمَا 'الصَّعِيدُ' فَهُوَ الْأَرْضُ الْوَاسِعَةُ الْمُسْتَوِيَّةُ، وَأَمَا 'يَنْفَعُهُمُ الْبَصَرَ'، فَهُوَ يَفْتَحُ الْبَيَاءَ وَبِالذَّلَالِ الْمُعْجَمَةِ، وَذَكَرَ الْهَرَوِيُّ وَصَاحِبَ "الْمَطَالَعِ" وَغَرِهُمَا أَنَّهُ رَوَى بِضَمِّ الْبَاءِ وَيَفْتَحُهَا: قَالَ صَاحِبُ "الْمَطَالَعِ": رَوَاهُ الْأَكْثَرُونَ بِالْفَتْحِ، وَبَعْضُهُمْ بِالضَّمِّ، قَالَ الْهَرَوِيُّ: قَالَ الْكَسَاوِيُّ: يَقَالُ: نَفَذَنِي بَصَرُهُ إِذَا بَلَغَنِي وَجَاوَزَنِي، قَالَ: وَيَقَالُ: أَنْفَذْتُ الْقَوْمَ إِذَا خَرَقْتَهُمْ وَمَشَيْتُ فِي وَسْطِهِمْ، فَإِنْ جُرَّحْتَهُمْ حَتَّى تَخْلِفْتَهُمْ، قُلْتُ: نَفَذْتُهُمْ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَأَمَّا مَعْنَاهُ فَقَالَ الْهَرَوِيُّ: قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: مَعْنَاهُ: يَنْفَعُهُمْ بَصَرُ الرَّحْمَنِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ، قَالَ: وَقَالَ غَيْرُ أَبِي عُبَيْدٍ: أُرَادَ تَخْرِقَهُمْ أَبْصَارُ النَّاطِرِينَ لِاسْتَوَاءِ الصَّعِيدِ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَحَاطَ بِالنَّاسِ أَوَّلًا وَآخِرًا، هَذَا كَلَامُ الْهَرَوِيِّ.

وقال صاحب "الْمَطَالَعِ": مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَحِيطُ بِهِمُ النَّاطِرُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِاسْتَوَاءِ الْأَرْضِ، أَيْ لَيْسَ فِيهَا مَا يَسْتُرُ بِهِ أَحَدٌ عَنِ النَّاطِرِينَ، قَالَ: وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ أَبِي عُبَيْدٍ: يَأْتِي عَلَيْهِمْ بَصَرُ الرَّحْمَنِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لِأَنَّ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى تَحِيطُ بِجَمِيعِهِمْ فِي كُلِّ حَالٍ فِي الصَّعِيدِ الْمُسْتَوِيِّ وَغَيْرِهِ، هَذَا قَوْلُ صَاحِبِ "الْمَطَالَعِ". قَالَ الْإِمَامُ أَبُو النَّسَائِدَاتِ الْجَزَرِيُّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْخِلَافَ بَيْنَ أَبِي عُبَيْدٍ وَغَيْرِهِ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِبَصَرِ الرَّحْمَنِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَوْ بَصَرِ النَّاطِرِ مِنَ الْخَلْقِ؟ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: أَصْحَابُ الْخَدِيثِ يَرَوُونَهُ بِالذَّلَالِ الْمُعْجَمَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِالْمُهْمَلَةِ، أَيْ يَنْفَعُ أَوْهُمْ -

*قوله: 'إني صعيد واحد فَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِيَ وَيَنْفَعُهُمُ الْبَصَرَ': كناية عن اجتماعهم في أرض واحدة مستو فكان هذا في موقف، وما في حديث حابر من قوله: 'نجيء نحن على قوم في موقف آخر، والله تعالى أعلم'.

فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: ائْتُوا آدَمَ، فَيَأْتُونَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ! أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟

فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّي غَضِبَ الْيَوْمَ غَضِبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَيَّ غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَيَّ نُوحٍ، فَيَأْتُونَ نُوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ! أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى الْأَرْضِ، وَسَسَاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟

فَيَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضِبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُ بِهَا عَلَى قَوْمِي، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَيَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضِبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَا يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَذَكَرَ كَذَبَاتِهِ، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَيَّ غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَيَّ مُوسَى.

فَيَأْتُونَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَقُولُونَ: يَا مُوسَى! أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَصَلِّكَ اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ وَبِتَكْلِيمِهِ عَلَى النَّاسِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضِبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُوْمَرْ بِقَتْلِهَا، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَيَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُونَ: يَا عِيسَى! أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَكَلَّمْتَ النَّاسَ فِي السَّهْدِ، وَكَلِمَةً مِنْهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ، وَرُوحٌ مِنْهُ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟.....

-وآخرهم حتى يراهم كلهم، ويستوعبهم، من نقد الشيء وأنفدته، قال: وحمل الحديث على بصر الناظر أولى من حمله على بصر الرحمن، هذا كلام أبي السَّعَادَاتِ، فحصل خلاف في فتح الياء وضمها، وفي الدال والذال، وفي الضمير في "ينفذهم" والأصح فتح الياء وبالذال المعجمة، وأنه بصر المخلوق، والله أعلم.

قوله: "ألا ترى إلى ما قد بلغنا" هو بفتح الغين، هذا هو الصحيح المعروف، وضبطه بعض الأئمة المتأخرين بالفتح-

فَيَقُولُ لَهُمْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضِبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ ذَنْبًا، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، فَيَأْتُونِي فَيَقُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ! أَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَغَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَأَنْطَلِقُ، فَأَتِي تَحْتَ الْعَرْشِ فَأَقْعُ سَاجِدًا لِرَبِّي، ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيَّ وَيُلْهِمُنِي مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ لِأَحَدٍ قَبْلِي، ثُمَّ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ! ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَى، اشْفَعْ تُشْفَعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَقُولُ: يَا رَبِّ! أُمْنِي، أُمْنِي، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ! أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِ، مِنْ بَابِ الْأَيْمَنِ مِنَ ابْوَابِ الْجَنَّةِ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ* فَيَمَّا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْبُيُوتِ.

وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! إِنَّ مَا بَيْنَ الْمِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الْجَنَّةِ لَكَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَرَ، أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُصْرَى*.

والإسكان، وهذا له وجه، ولكن المختار ما قدمناه، يدل عليه قوله في هذا الحديث قبل هذا: "ألا ترون ما قد نفعكم" ولو كان بالإسكان الغين لقال: "بلغتم".

قوله: "فَيَقُولُ أَدَمُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضِبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ" المراد بغضب الله تعالى ما يظهر من انتقامه بمن عصاه، وما يرويه من أليم عذابه، وما يشاهده أهل التجمع من الأهوال التي لم تكن، ولا يكون مثلها، ولا شك في أن هذا كله لم يتقدم قبل ذلك اليوم مثله، ولا يكون بعده مثله، فهذا معنى غضب الله تعالى، كما أن رضاء ظهور رحمته ولطفه بمن أراد به الخير والكرامة؛ لأن الله تعالى يستحيل في حقه التغير في الغضب والرضاء، والله أعلم.

شرح الكلمات: قوله: "إِنَّ مَا بَيْنَ الْمِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الْجَنَّةِ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَرَ أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُصْرَى". "المصراعان" بكسر الميم: جانبان الباب، و"هجر" بفتح الهاء والجيم، وهي مدينة عظيمة هي قاعدة بلاد "البحرين"، قال الجوهري في "صاحبه": هجر اسم بلد مذكور مصروف قال: والنسبة إليه هاجري، وقال أبو القاسم الرَّجَّاحِيُّ في "الجمل": هجر يذكر ويؤنث، قلت: وهجر هذه غير هجر المذكورة في حديث "إذا بلغ الماء قلتين بقلال هجر" تلك قرية من قرى "المدينة" كانت البقال تصنع بها، وهي غير مصروفة، وقد أوضحناها في أول-

*قوله: "وهم شركاء الناس": كأن المراد بذلك أنهم يخبرون في الدخول بين أن يدخلوا من الباب الأيمن، وبين أن يدخلوا من سائر الأبواب، وهذا زيادة تكريم لهم، والله تعالى أعلم.

٤٨١- (١٨) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقُقَعَاءِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَضِعَتْ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَصْعَةٌ مِنْ ثُرَيْدٍ وَلَحْمٍ، فَتَنَاولَ الذَّرَاعَ، وَكَانَتْ أَحَبَّ الشَّاةِ إِلَيْهِ، فَتَهَسَّ تَهْسَةً، فَقَالَ: "أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، ثُمَّ تَهَسَّ تَهْسَةً أُخْرَى وَقَالَ: "أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، فَلَمَّا رَأَى أَصْحَابَهُ لَا يَسْأَلُونَهُ قَالَ: "أَلَا تَقُولُونَ: كَيْفَهُ؟" قَالُوا: كَيْفَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ" وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي حَيَّانَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، وَزَادَ فِي قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: وَذَكَرَ قَوْلَهُ فِي الْكُوكَبِ: هَذَا رَبِّي، وَقَوْلُهُ لِلْإِهْتِمِ: بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا، وَقَوْلُهُ: إِنِّي سَقِيمٌ، قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّ مَا بَيْنَ الْمِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيحِ الْجَنَّةِ إِلَى عِضَادَتِي الْبَابِ لَكَمَا يَبْنَى مَكَّةَ وَهَجَرَ أَوْ هَجَرَ وَمَكَّةَ".

قَالَ: لَا أَذْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَ.

٤٨٢- (١٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ بْنُ خَلِيفَةَ الْبَحْلِيِّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبُو مَالِكٍ عَنْ رَبِيعٍ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ خُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَجْمَعُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى النَّاسَ، فَيَقُومُ الْمُؤْمِنُونَ حَتَّى تُزْلَفَ لَهُمُ الْجَنَّةُ، فَيَأْتُونَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَقُولُونَ: يَا أَبَانَا! اسْتَفْتَحْ لَنَا الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: وَهَلْ أَخْرَجَكُم مِّنَ الْجَنَّةِ إِلَّا خَطِيئَةٌ أَيْكُمُ آدَمَ، لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ،.....

- "شرح المذهب"، وأما "بصري" فبضم الباء، وهي مدينة معروفة بينها وبين "دمشق" نحو ثلاث مراحل، وهي مدينة "حوران" وبينها وبين "مكة" شهر.

قوله ﷺ: "ألا تقولون كَيْفَهُ، قَالُوا: كَيْفَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ" هذه الهاء هي هاء السكوت، تلحق في الوقف. وأما قول الصحابة: "كَيْفَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟" فأثبتوا الهاء في حالة الدرج، ففيها وجهان حكاهما صاحب "التحرير" وغيره: أحدهما: أن من العرب مَنْ يجري الدرَج يجري الوقف. والثاني: أن الصحابة قصدوا اتباع لفظ النبي ﷺ الذي حثهم عليه، فلو قالوا: كَيْفَ؟ لما كانوا سائلين عن اللفظ الذي حثهم عليه، والله أعلم. قوله ﷺ: "إلى عِضَادَتِي الْبَابِ" هو بكسر العين، قال الجوهري: عِضَادَتَا الْبَابِ: هما عِشْبَتَاهُ مِنْ جَانِبَيْهِ.

قوله ﷺ: "فيقوم المؤمنون حتى تزلف لهم الجنة" هو بضم التاء وإسكان الزاي ومعناه: تُقَرَّبُ، كما قال الله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتْ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (الشعراء: ٩٠) أي قُرِبَتْ.

أَذْهَبُوا إِلَى ابْنِي إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللَّهِ، قَالَ: فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ، اعْبُدُوا إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ الَّذِي كَلَّمَهُ اللَّهُ تَكْلِيمًا، فَيَأْتُونَ مُوسَى عَلَيْهِ فَيَقُولُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، أَذْهَبُوا إِلَى عِيسَى كَلَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرُوحِهِ، فَيَقُولُ عِيسَى عَلَيْهِ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا ﷺ، فَيَقُومُ وَيُؤَذِّنُ لَهُ، وَتُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحِمُ، فَتَقُومَانِ حَتَّى النِّصْرَاطِ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَيَسْرُ أُولُوكُمْ كَالْبَرْقِ" قَالَ: قُلْتُ: يَا بِي أَنْتَ وَأُمِّي أَيُّ شَيْءٍ كَثُرَ الْبَرْقُ؟ قَالَ: "أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الْبَرْقِ كَيْفَ يَمُرُّ وَيَرْجِعُ فِي طَرَفَةِ عَيْنٍ؟....."

بيان معنى كلمة "وراء وراء" وضبطها: قوله ﷺ: "إنما كنت خليلًا من وراء وراء" قال صاحب "التحريز": هذه كلمة تُذكر على سبيل التواضع أي ليست بتلك الدرجة الرفيعة، قال: وقد وقع لي معنى منيح فيه، وهو أن معناه: أن المكارم التي أُعطيتها كانت بواسطة سفارة جبريل عليه السلام، ولكن اتوا موسى، فإنه حصل له سماع الكلام بغير واسطة، قال: وإنما كرر "وراء وراء": لكون نبينا محمد ﷺ حصل له السماع بغير واسطة، وحصل له الرؤية، فقال إبراهيم عليه السلام: أنا وراء موسى الذي هو وراء محمد صلى الله عليه وسلم، هذا كلام صاحب "التحريز".

وأما ضبط "وراء وراء" فانهشهور، فيه الفتح فيهما بلا تنوين، ويجوز عند أهل العربية بناؤهما على الضم، وقد جرى في هذا كلام بين الحفاظ أبي الخطّاب بن دحية والإمام الأديب أبي الحسن الكندي، فرداهما ابن دحية بالفتح، وادعى أنه الصواب، فأذكره الكندي، وادعى أن الضم هو الصواب، وكذا قال أبو البقاء: الصواب الضم؛ لأن تقديره: من وراء ذلك، أو من وراء شيء آخر، قال: فإن صح الفتح قبل. وقد أفادني هذا الحرف الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن أمية - أدام الله نعمه عليه - وقال: الفتح صحيح، وتكون الكلمة مركبة كشذّر مذّرّ وشعّر بعرّ، وسفصوا بينَينَ، فركبهما وبناهما على الفتح، قال: وإن ورد منصوباً منوناً جاز جوازاً جيداً.

قلت: ونقل الجوهر في "صاحبه" عن الأخصر أنه يقال: "لغينه من وراء" مرفوع على الغاية كقولك: من قبل ومن بعد، قال: وأنشد الأخصر شعراً:

إذا أنا لم أؤمن عينك ولم يكن لغاؤك إلا من وراء وراء

بضمهما، والله أعلم.

شرح الكلمات: قوله ﷺ: "لنرسل الأمانة والرحم، فتقومان جنبتي النصرّاط" أما "تقومان"، فبالثاء المشددة من فوق، وقد قدما بيان ذلك، وأن المؤنثين الغائبين تكونان بالثاء من فوق، وأما "جنبتي النصرّاط" فبفتح الجيم والنون، ومعناها: جانباه، وأما إرسال الأمانة والرحم، فهو لعظم أمرهما وكثير موقعهما، فتصوران مشخصتين على الصفة التي يريد بها الله تعالى.

قال صاحب "التحريز": في الكلام اختصار، والسماع فهم ألهما تقومان لئلا يلبا كل من يريد الجواز بحتمهما.

ثُمَّ كَمَرَ الرِّيحَ، ثُمَّ كَمَرَ الطَّيْرَ وَشَدَّ الرِّجَالَ، تَجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ، وَيَبْكُكُمْ قَائِمٌ عَلَى الصَّرَاطِ يَقُولُ: رَبُّ سَلَمٌ سَلَمٌ، حَتَّى تَعْجَزَ أَعْمَالُ الْعِبَادِ، حَتَّى يَجِيءَ الرَّجُلُ فَلَا يَسْتَطِيعُ السَّيْرَ إِلَّا زَحْفًا، قَالَ: وَفِي حَافَتِي الصَّرَاطِ كَلَالِيْبٌ مُعَلَّقَةٌ، مَأْمُورَةٌ تَأْخُذُ مَنْ أَمَرَتْ بِهِ، فَمَخْدُوشٌ نَاجٍ وَمَكْدُوسٌ فِي النَّارِ.

وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ! إِنْ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا.

٤٨٣- (٢٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الْحَنَّةِ، وَأَنَا أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا".

٤٨٤- (٢١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنَا أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ يَفْرَعُ بَابَ الْحَنَّةِ".

٤٨٥- (٢٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَنَا أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الْحَنَّةِ، لَمْ يُصَدَّقْ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَا صُدِّقْتُ، وَإِنْ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيًّا مَا يُصَدِّقُهُ مِنْ أُمَّتِهِ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ".

قوله ﷺ: "فيمرُّ أوطم كالبرق، ثم كمر الرِّيح، ثم كمر الطَّيْرَ وَشَدَّ الرِّجَالَ، تجري بهم أعمالهم" أما شد الرجال، فهو بالجيم، جمع رجل، هذا هو الصحيح المعروف المشهور، ونقل القاضي أنه في رواية ابن ماعان بالخاء، قال القاضي: وهما متقاربان في المعنى، وشدها: عدوها البالغ وجريها.

وأما قوله ﷺ: "تجري بهم أعمالهم" فهو كالتفسير لقوله ﷺ: "فيمر أولكم كالبرق، ثم كمر الرِّيح" إلى آخره، معناه: أنهم يكونون في سرعة المرور على حسب مراتبهم وأعمالهم. قوله ﷺ: "وفي حافتي الصراط" هو بتخفيف الفاء وهما: حائباه، وأما "الكلاليب"، فتقدم بيانا.

قوله ﷺ: "فمخدوش ناج ومكدوس" هو بالدال، وقد تقدم بيانه في هذا الباب، ووقع في أكثر الأصول هنا: "مكدوس" بالراء ثم الدال، وهو قريب من معنى المكدوس.

قوله: "والذي نفس أبي هريرة بيده إن قعر جهنم لسبعون خريفاً" هكذا هو في بعض الأصول: "السبعون" بالواو وهذا ظاهر، وفيه حذف تقديره: أن مسافة قعر جهنم سبعين سنة، ووقع في معظم الأصول والروايات-

٤٨٦ - (٢٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ وَرُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "آتِي بِأَبِ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَسْتَفْتِحُ، فَيَقُولُ الْخَازِنُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ، لَا أَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ".

= "السبعين" بالياء وهو صحيح أيضاً، أما على مذهب من ي حذف المضاف ويُبقى المضاف إليه على حرفه، فيكون التقدير: سبع سبعين، وأما على أن "قعر جهنم" مصدر يقال: قعرت الشيء إذا بلغت قعره، ويكون "سبعين" ظرف زمان، وفيه خبر "إن" التقدير: إن يبلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفاً، والخريف: السنة، والله أعلم.

٤٩٠ - (٤) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَمْرُو بْنَ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ لَكُتَيْبُ الْأَخْبَارُ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُوهَا، فَأَنَا أُرِيدُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنْ أُخْتَبِيَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

فَقَالَ كُتَيْبٌ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: نَعَمْ.
٤٩١ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَحْلِلْ كُلَّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ، - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -، مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا".

٤٩٢ - (٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ - وَهُوَ ابْنُ الْقُعْقَاعِ - عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ يَدْعُو بِهَا، فَيُسْتَجَابُ لَهُ فَيُؤْتَاهَا، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

٤٩٣ - (٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَبْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ دَعَا بِهَا فِي أُمَّتِهِ فَاسْتُجِيبَ لَهُ، وَإِنِّي أُرِيدُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنْ أُؤَخَّرَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

٤٩٤ - (٨) حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمُسَمَعِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَانَا - وَاللَّفْظُ لِأَبِي عَسَانَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - يَعْنُونَ ابْنَ هِشَامٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ دَعَاَهَا لِأُمَّتِهِ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

= أبي بكر، وقيل: بل في خلافة عمر رضي الله عنه، توفي "بجمص" في سنة الثنتين وثلاثين في خلافة عثمان رضي الله عنه، وهو من فضلاء التابعين، وقد روى عنه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم.

بيان الفائدة في هذا الإسناد: قوله: "أخبرتني أبو عسان المسمعي" وعبد بن المثنى وابن بشار، حدَّثَانَا وَاللَّفْظُ لِأَبِي عَسَانَ قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - يَعْنُونَ ابْنَ هِشَامٍ - هذا اللفظ قد يستدركه من لا معرفة له بتحقيق مسلم وإتقانه -

٤٩٥- (٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٩٦- (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح: وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْحَوْهَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ جَمِيعاً عَنْ مُسْنَرٍ عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ قَالَ: قَالَ: "أَعْطِي" وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

٤٩٧- (١١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ.

٤٩٨- (١٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبِيرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ قَدْ دَعَا بِهَا فِي أُمَّتِهِ، وَحَبَاتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةٌ لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

=وكمال ورعه وحلقه وعرفانه، فيتوهم أن في الكلام طولاً فيقول: كان ينبغي أن يحذف قوله: "حدثانا" وهذه غفلة ممن يصور إليها، بل في كلام مسلم فائدة لطيفة، فإنه سمع هذا الحديث من لفظ أبي غسان، ولم يكن مع مسلم غيره، وسمعه من محمد بن مثنى وابن بشار، وكان معه غيره، وقد قدمنا في الفصول أن المستحب والمختار عند أهل الحديث أن من سمع وحده قال: حدثني، ومن سمع مع غيره قال: حدثنا، فاحتاط مسلم، وعمل بهذا المستحب فقال: حدثني أبو غسان، أي سمعت منه وحدي، ثم ابتداء فقال: ومحمد بن مثنى وابن بشار حدثانا أي سمعت منهما مع غري، فمحمد بن المثنى مبتدأ، وحدثانا الخبر، وليس هو معطوفاً على أبي غسان، والله أعلم.

وقوله: "قالوا حدثنا معاذاً" يعني بـ "قالوا" محمد بن مثنى وابن بشار وأبا غسان، والله أعلم. وقوله: "عن قتادة قال: حدثنا أنس بن النبي ﷺ قال: لكل نبي دعوة ثم ذكر مسلم طريقاً آخر عن وكييع وأبي أسامة عن مسعر، عن قتادة ثم قال: غير أن في حديث وكييع قال: قال: "أعطي"، وحديث أبي أسامة: عن النبي ﷺ، هذا من احتياط مسلم، ومعناه: أن روايتهم اختلفت في كيفية لفظ أنس ففي الرواية الأولى: عن أنس أن النبي ﷺ قال: "لكل نبي دعوة" وفي رواية وكييع: عن أنس قال: قال النبي ﷺ "أعطي كل نبي دعوة"، وفي رواية أبي أسامة: عن أنس عن النبي ﷺ قال: لكل نبي دعوة، والله أعلم.

قوله: "وحدثني محمد بن عبد الأعلى: حدثنا المعتمر عن أبيه، عن أنس هذا الإسناد كله بصريون، والله أعلم.

[٨٦- باب دعاء النبي ﷺ لأمنته وبكائه شفقة عليهم]

٤٩٩- (١) حدثني يونس بن عبد الأعلى الصدفي: أخبرنا ابن وهب قال: أخبرني عمرو بن الحارث: أن بكر بن سوادة حدثه عن عبد الرحمن بن جبير، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أن النبي ﷺ تلا قول الله تعالى في إبراهيم عليه السلام: "وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ أَضَلَّنَا مِنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعْنِي فَإِنَّهُ مِنِّي" (إبراهيم: ٣٦). وقال عيسى عليه السلام: "إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلِإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الْكَرِيمُ" (المائدة: ١١٨) فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: "اللَّهُمَّ! أَمْنِي أَمْنِي" وبكى، فقال الله عز وجل: يا جبريل! اذهب إلى محمد، ورتبك أعلم، فأسأله ما يبيحك؟ فأناه جبريل عليه السلام فأسأله، فأخبره رسول الله ﷺ بما قال، وهو أعلم، فقال الله: يا جبريل! اذهب إلى محمد فقل: إنا سرضيك في أمتك ولا نسوءك.

[٨٦- باب دعاء النبي ﷺ لأمنته وبكائه شفقة عليهم]

ضبط الاسماء: قوله: "حدثني يونس بن عبد الأعلى الصدفي، حدثنا ابن وهب قال: أخبرني عمرو بن الحارث أن بكر بن سوادة حدثه عن عبد الرحمن بن جبير، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي" هذا الإسناد كله بصريون، وقدمنا أن في يونس ست لغات: ضم النون وفتحها، وكسرها، مع الهمز فيهن وتركه، وأما الصدفي ففتح الصاد والدال المهملتين وبالفاء، منسوب إلى "الصدف" بفتح الصاد وكسر الدال، قبيلة معروفة، قال أبو سعيد بن يونس: دعوته في الصدف، وليس من أنفسهم، ولا من مواليتهم، توفي يونس بن عبد الأعلى هذا في شهر ربيع الآخر سنة أربع وستين ومائتين، وكان مولده في ذي الحجة سنة سبعين ومائة، ففي هذا الإسناد رواية مسلم عن شيخ عاش بعده، فإن مسلماً توفي سنة إحدى وستين ومائتين كما تقدم. وأما بكر بن سوادة، فبفتح السين وتخفيف الواو، والله أعلم.

قوله: "عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أن النبي ﷺ تلا قول الله تعالى في إبراهيم عليه السلام: "وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ أَضَلَّنَا مِنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعْنِي فَإِنَّهُ مِنِّي" (إبراهيم: ٣٦) وقال عيسى عليه السلام: "إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلِإِنَّهُمْ عِبَادُكَ" هكذا هو في الأصول: "وقال عيسى"، قال القاضي عياض: قال بعضهم: قوله "قال" هو اسم للقول لا فعل، يقال: قال قولاً وقولاً، وكأنه قال: وتلا قول عيسى، هذا كلام القاضي عياض. قوله: عن النبي ﷺ أنه "رفع يديه وقال: اللهم آمني آمني وبكى"،

"قوله: "تلا قول الله عز وجل في إبراهيم: "كان بكاءه ودعاؤه لأمنته عند تذكره هاتين الآيتين من ذكر شفقة هذين النبيين الكريمين على أمتهما؛ فعند ذلك أخذ ﷺ كمال الشفقة على أمته، فدعاهم وبكى، والله أعلم.

«فقال الله عز وجل: يا جبريل! اذهب إلى محمد، ورُبِّكَ أعلم، فاسأله: ما يبكيك؟ فاتاه جبريل طمأنينة، فسأله، فأخبره النبي ﷺ بما قال، وهو أعلم، فقال الله تعالى: "يا جبريل! اذهب إلى محمد فقل: إنا مسترضيت في أمته، ولا نسوءك".

فوائد الحديث: هذا الحديث مشتمل على أنواع من الفوائد: منها بيان كمال شفقة النبي ﷺ على أمته واعتنائه بمصالحهم، واهتمامه بآمرهم. ومنها: استحباب رفع اليدين في الدعاء. ومنها: البشارة العظيمة لهذه الأمة - زادها الله تعالى شرفاً - بما وعدها الله تعالى بقوله: "سترضيك في أمرك ولا نسوءك"، وهذا من أرجى الأحاديث لهذه الأمة أو أرجاها. ومنها: بيان عظم منزلة النبي ﷺ عند الله تعالى وعظيم لطفه سبحانه به ﷺ، والحكمة في إرسال جبريل لسؤاله ﷺ إظهار شرف النبي ﷺ، وأنه باخول الأعلى، فيسترضى، ويكرم بما يرضيه، والله أعلم. وهذا الحديث موافق لقول الله عز وجل: ﴿وَنُصَوِّفُ لَبِيبُكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (الضحى: ٥). وأما قوله تعالى: "ولا نسوءك" فقال صاحب "التحريم": هو تأكيد لنعمني أي لا نخزنك؛ لأن الإرضاء قد يحصل في حق البعض بالعمى عنهم، ويدخل الباقي النار، فقال تعالى: "ترضيك ولا ندخل عليك حزناً، بل ننجي الجميع"، والله أعلم.

[٨٧- باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار...]

٥٠٠- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْنَ أَبِي؟ قَالَ: "فِي النَّارِ"، فَلَمَّا قَفِيَ دَعَاهُ، فَقَالَ: "إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ".

٨٧- باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار

ولا تناله شفاعة، ولا تنفعه قرابة المقربين

فقه الحديث: قوله: "إن رجلاً قال: يا رسول الله! أين أبي؟ قال: في النار، فلما قفى دعاه فقال: إن أبي وأباك في ناراً فيه أن من مات على الكفر فهو في النار، ولا تنفعه قرابة المقربين. وفيه أن من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو من أهل النار، وليس هذا مواخذه قبل بلوغ الدعوة، فإن هؤلاء كانت قد بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم. وقوله: "إن أبي وأباك في ناراً" هو من حسن العشرة للتسليّة بالاشتراك في المصيبة. ومعنى قفى: ولّى فقاه منصرفاً.

"قوله: إن أبي وأباك في النار" قد مال كثير من المتأخرين إلى نجاة الوالدين، إماماً لأهمهما ماتاً قبل بلوغ الدعوة إياهما، وقد قال تعالى: "يَوْمَ نَكْتُبُ الْمُعْذِبِينَ حَتَّى تَنْبَعَثَ رَسُولُكُمْ" (الإسراء: ١٥) وإماماً لأن الله تعالى أحياهما له ﷺ فأمنّا به، وإماماً لأهمهما يطيعان الله تعالى ويوفقان لذلك في الامتحان الذي يكون لبعض الناس يوم القيامة على ما قالوا، فنعل هؤلاء يحسمون هذا الحديث على أن المراد بالأب فيه: النعم: أبوطالب، وإطلاق اسم الأب على النعم أكثر من أن يحصى، والله تعالى أعلم.

[٨٨- باب في قوله تعالى: وأنذر عشيرتك الأقربين]

٥٠١- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (الشعراء: ٢١٤) دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُرَيْشًا، فَاجْتَمَعُوا، فَقَمَّ وَخَصَّ، فَقَالَ: "يَا بَنِي كَعْبٍ بْنَ لُؤَيٍّ! أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ! أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ! أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ! أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي هَاشِمٍ! أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا فَاطِمَةُ! أَنْقِذِي نَفْسَكَ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، غَيْرَ أَنْ لَكُمْ رَجْمًا سَأَبْلُهَا بِهَا".

٥٠٢- (٢) وَحَدَّثَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَحَدِيثُ جَرِيرٍ أَثْمٌ وَأَشْبَه.

٥٠٣- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَيُوسُفُ بْنُ بُكَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (الشعراء: ٢١٤) قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّفَا فَقَالَ: "يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ! يَا صَفِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، سَلُونِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتُمْ".

[٨٨- باب في قوله تعالى: وأنذر عشيرتك الأقربين]

قوله ﷺ: "يا بني كعب بن لؤي" قال صاحب "المطالع": "لؤي يهمز ولا يهمز، والهمز أكثر. قوله ﷺ: "يا فاطمة أنقذي نفسك" هكذا وقع في بعض الأصول "فاطمة" بضم الفاء، وفي بعضها أو أكرها يا فاطمة، بحذف الهاء على الترقيم، وعلى هذا يجوز ضم الميم وفتحها كما عرف في نظائره. شرح الغريب: قوله ﷺ: "إني لا أملك لكم من الله شيئاً" معناه: لا تتكلموا على قرابي؛ فإني لا أقدر على دفع مكروه يريد الله تعالى بكم.

قوله ﷺ: "غير أن لكم رجماً سابلها بيلها" ضبطناه بفتح الباء الثانية وكسرها وهما وجهان مشهوران ذكرهما جماعات من العلماء، قال القاضي عياض: رويناه بالكسر، قال: ورأيت للخطابي أنه بالفتح، وقال صاحب "المصالح": رويناه بكسر الباء وفتحها من يله يبله، والبلال الماء، ومعنى الحديث: سابلها، شبهت قطيعة الرحم-

٥٠٤ - (٤) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ "يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ! اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللَّهِ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ! لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ! سَلْبَنِي بِمَا شِئْتَ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا".

٥٠٥ - (٥) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ ذَكْوَانَ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا.

٥٠٦ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَضْرِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا الثَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي عُمَانَ، عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ الْمُخَارِقِ وَزُهَيْرِ بْنِ عَمْرٍو قَالَا: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ ﷺ قَالَ: انْطَلَقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَضَمَةٍ مِنْ جَبَلٍ فَعَلَا أَعْلَاهَا حَجْرًا، ثُمَّ نَادَى: "يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافَةَ! إِنِّي نَذِيرٌ، إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ رَأَى الْعَدُوَّ فَاَنْطَلَقَ يَرْتَابُ أَهْلَهُ، فَحَشِي أَنْ يَسْبِقُوهُ فَيَجْعَلَ يَهْتَفُ: يَا صَبَاحَةَ".

٥٠٧ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَانَ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ عَمْرٍو وَقَبِيصَةَ بِنِ مُخَارِقٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

= بالخرارة، ووصلها بإطفاء الحرارة برودة، ومنه: ثَلَا أَرْحَامَكُمْ أَي صَلَّوْهَا.

قوله ﷺ: "يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، يَا صَفِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ" يجوز نصب فاطمة وصفية وعباس وضمهم، والنصب أفصح وأشهر، وأما بنت وابن فمضروب لا غير، وهذا وإن كان ظاهراً معروفاً فلا بأس بالنسب عليه لمن لا يحفظه، وأفراد ﷺ هؤلاء لشدة قرابتهم.

أما قوله أولاً: قَالَ: انْطَلَقَ فمعناه قالاً، لأن المراد أن قَبِيصَةَ وَزُهَيْرًا قَالَا، ولكن لما كانا متفقين وهما كالرجل الواحد أفرد فعلهما، ولو حذف لفظة "قَالَ" كان الكلام واضحاً منتظماً، ولكن لما حصل في الكلام بعض الطول حسن إعادة "قَالَ" للتأكيد، ومثله في القرآن العزيز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بُدِّعْتُكُمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ وَكُنْتُمْ ثَرَاتًا وَعِظْكُمْ أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾ (المؤمنون: ٣٥) فأعاد "أنكم"، وله نظائر كثيرة في القرآن العزيز والحديث، وقد تقدم بيانه في مواضع من هذا الكتاب، والله أعلم.

٥٠٨ - (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ وَرَهْطَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى صَعِدَ الصَّفَاءَ، فَهَتَفَ: "يَا صَبَاحَا" فَقَالُوا: مَنْ هَذَا الَّذِي يَهْتَفُ؟ قَالُوا: مُحَمَّدٌ، فَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: "يَا بَنِي فَلَانِ! يَا بَنِي فَلَانِ! يَا بَنِي عَبْدِ مَنَاظٍ! يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! فَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ فَقَالَ: "أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ خَيْلاً تَخْرُجَ يَسْفَحَ هَذَا الْجَبَلَ أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِي؟" قَالُوا: مَا خَرَّبَنَا عَلَيْكَ كَذِبًا. قَالَ: "فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ".

= ضبط الاسم وشرح الغريب: وأما المُخَارِق والدَّقِيسَة، فيضم الميم والحاء المعجمة، وأما "الرُّضْمَة" فيفتح الراء وإسكان الصاد المعجمة، ويفتحها لغتان، حكاها صاحب "المطالع" وغيره، واقتصر صاحب "العين" والجوهري، والهرودي، وغيرهم على الإسكان، وابن فارس وبعضهم على الفتح، قالوا: والرُّضْمَة واحدة الرُّضْم والرُّضَام وهي سُخُور عظام بعضها فوق بعض، وقيل: هي دون المضاب، وقال صاحب "العين": الرُّضْمَة حجارة مجتمعَة ليست ثابتة في الأرض كأها متتورة، وأما "مَنَاظٍ" فهو يفتح الياء وإسكان الراء ويعدها ياء موحدة، ثم همزة على وزن يقرأ، ومعناه يحفظهم، ويتطلع لهم، ويقال لفاعل ذلك رَفَقَة وهو: العين، والطليلة الذي ينظر للقوم؛ لئلا يدهمهم العدو، ولا يكون في الغالب إلا على جبل أو شرف أو شيء مرتفع؛ لينظر إلى بعد، وأما "يهتف" فيفتح الياء وكسر التاء، ومعناه: يصيح ويصرخ، وقولهم: "يا صباحاه" كلمة يعنادونها عند وقوع أمر عظيم فيقولونها: ليجمعوا ويتأهبوا له، والله أعلم.

قوله: "عن ابن عباس" قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ وَرَهْطَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ هو يفتح اللام فظاهر هذه العبارة أن قوله: "ورَهْطَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ" كان قرأنا أنزل ثم نسخت تلاوته، ولم تقع هذه الزيادة في روايات البخاري.

قوله ﷺ: "أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ خَيْلاً تَخْرُجَ يَسْفَحَ هَذَا الْجَبَلَ أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِي؟" أما "يسفح الجبل" فيفتح السين، وهو أسفله، وقيل: عرضه، وأما "مصدقني" فيشدده الدال والياء. قوله: "فسزلت هذه السورة" ثبت يدا أبي هب" وقد تبَّ، كذا قرأ الأعمش إلى آخر السورة" معناه: أن الأعمش زاد لفظة "قد" بخلاف القراءة المشهورة، وقوله: "إلى آخر السورة" يعني أتم القراءة إلى آخر السورة كما يقرأها الناس.

ضبط الكلمة "السورة" ومعناها: وفي السورة لغتان: الهمز وتركه، حكاها ابن قتيبة، والمشهور بغير همز كسُور البلد؛ لارتفاعها، ومن همزة قال: هي قطعة من القرآن كسُور الطعام والشراب، وهي البقية منه، وفي أبي لهب لغتان: قرئ بها فتح الهاء وإسكانها، واسمه: عبد العزى. ومعنى "تب" خسر. قال القاضي عياض: وقد استدل =

قَالَ فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ: تَبًّا لَكَ! أَمَا جَمَعْتُنَا إِلَّا لِهَذَا؟ ثُمَّ قَامَ: فَتَرَلْتُ هَذِهِ السُّورَةَ: ﴿تَبَّتْ
يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ ***

كَذَا قَرَأَ الْأَعْمَشُ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ.

٥٠٩ - (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ
الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. قَالَ: صَغَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ الصُّغَا فَقَالَ "يَا صَبَاحَا!" يَنْخَوِ
حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ نُزُولَ الْآيَةِ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾

- هذه السورة على جواز تسمية الكافر، وقد اختلف العلماء في ذلك، واختلفت الرواية عن مالك في جواز تسمية
الكافر بالجواز والكراهة، وقال بعضهم: إنما يجوز من ذلك ما كان على جهة التألف وإلا فلا؛ إذ في التسمية
تعظيم وتكبير، وأما تسمية الله تعالى لأبي لهب فنيست من هذا، ولا حجة فيه، إذا كان اسمه عبد العزى، وهذه
تسمية باطلة، فلهذا كنى عنه، وقيل: لأنه إنما كان يعرف بها، وقيل: إن أبا لهب لقب وليس بكنية، وكنيته أبو
عنبه، وقيل: جاء ذكر أبي لهب لمجانسة الكلام، والله أعلم.

*** وليست هذه القراءة فيما نقل القراء عن الأعمش، فالذي يظهر أنه قرأها حاكياً لا قارئاً، ويؤيده قوله في هذا
السياق يومئذ، فإنه يشعر بأنه كان لا يستمر على قراءتها كذلك، والمحفوظ أنها قراءة ابن مسعود رضي الله عنه
وحده. [فتح الباري]

[٨٩- باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه]

٥١٠- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، وَمُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأُمَوِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ نَفَعَتْ أَبَا طَالِبٍ يَسْنِيءُ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟ قَالَ: "نَعَمْ، هُوَ فِي ضَحَضَاحٍ مِنَ النَّارِ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ".

٥١١- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ يَقُولُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبَا طَالِبٍ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَنْصُرُكَ، وَيَغْضَبُ لَكَ فَهَلْ نَفَعَهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: "نَعَمْ. وَجَدْتُهُ فِي غَمَرَاتٍ مِنَ النَّارِ فَأَخْرَجْتُهُ" إِلَى ضَحَضَاحٍ.

٨٩- باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه

شرح الغريب: قوله: "كان يحوطك" هو يفتح الياء وضم الحاء، قال أهل اللغة: يقال حاطه يحوطه حوطاً وحياطة إذا صانه وحفظه، وذبح عنه، وتوفر على مصالحه. قوله ﷺ: "وجدته في غمرات من النار فأخرجته إلى ضحَضَاحٍ" أما الضحضاح: فهو بضادين معجمتين مفتوحتين، والضحضاح: ما رُق من الماء على وجه الأرض -

"قوله: "قال: نعم وجدته في غمرات" إلخ: الظاهر أن المراد وجدته، وهو مستحق لذلك مقضى عليه به يوم القيامة، لولا ما فعله بي وشفاعتي له.

"قوله: "فأخرجته": أي فشفعت له حتى صار ممن يقضى عليه يوم القيامة بالضحضاح، وهذا حصل التوفيق بينه وبين حديث لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة. وكذا بينه وبين قوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ (المومن: ٤٦) إذ ظاهره أن الدخول في النار يوم القيامة، وقبل ذلك عرض عليها، وهذا هو الذي يقتضيه أحاديث عذاب القبر، والله تعالى أعلم.

وأما كلمة "لعل" في قوله: "لعله تنفعه" فلعله من قبيل الوعد، فلا يقتضي الشك، والله تعالى أعلم.

التوفيق بين الحديث والآيات: بقي أن الحديث يقتضي أن عمل الكافر نافع في الجملة، وهو يناقض قوله تعالى:-

٥١٢- (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؛ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَنْحُو حَدِيثَ أَبِي عَوَّانَةَ.

٥١٣- (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذُكِرَ عِنْدَهُ عَنْهُ أَبُو طَالِبٍ، فَقَالَ: "لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُحْمَلُ فِي ضَحَضَاحٍ مِنَ النَّارِ، يَتَلَعَّ كَعَتِيهِ، يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُهُ".

= إلى نحو الكعبين، واستمر في النار، وأما "الغمرات" فبفتح الغين والميم، واحدها غمرة بإسكان الميم، وهي الأعظم من الشيء.

قوله ﷺ: "لَوْ لَا أَن نَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنْ نَارٍ" قال أهل اللغة: في الدرك لغتان فصيحتان مشهورتان: فتح الراء وإسكانها، وقرئ هما في القراءات السبع، قال الفراء: هما لغتان جميعهما أدراك.

وقال الزجاج: اللغتان جميعاً حكاهما أهل اللغة، إلا أن الاختيار فتح الراء؛ لأنه أكثر في الاستعمال، وقال أبو حاتم: جمع الدَّرَكِ بالفتح أدراك، كَجَمَلٍ وَأَجْمَلٍ وَفَرَسٍ وَأَفْرَسٍ، وجمع الدرك بالإسكان أَدْرَكُ، كَفُلْسٍ وَأَفْلَسٍ؛ وأما معناه: فقال جميع أهل اللغة والمعاني والغريب وجهاه المفسرين: الدرك الأسفل: فَعَرَّ جَهَنَّمَ وَأَقْصَى أَسْفَنْهَا، قَالُوا: وَجَهَنَّمَ أَدْرَاكُ، فكل طبقة من أطرافها تسمى دركاً، والله أعلم.

= ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَتَمَّ لَهُمْ جِسْمًا رَاقِيًا﴾ (النور: ٣٩) وكذا ينافي الحديث الآتي في ابن جدعان، وكذا يقتضي هذا الحديث أن الشفاعة للكافر نافع في الجملة، وهو ينافي قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾.

ويمكن الجواب: بأنه لا يلزم من نفي نفع كل من العمل والشفاعة بانفراده، نفي نفع مجموع العمل والشفاعة، وهذا الحديث يقتضي نفع مجموع العمل والشفاعة كما لا يخفى، والمنفي في الآيات نفع كل من العمل والشفاعة بانفراده، فلا إشكال. وقيل: المراد بنفي النفع نفي النفع بحيث يتخلف من النار، والنايت ههنا النفع بالتخفيف والاستفاة، والله تعالى أعلم.

[٩٠ - باب أهل النار عذاباً]

٥١٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ أَهْلَ النَّارِ عَذَابًا، يَنْتَعِلُ بِنَعْلَيْنِ مِنْ نَارٍ، يَغْلِي دِمَاغُهُ مِنْ حَرَارَةِ نَعْلَيْهِ".

٥١٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ التَّهْدِي، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَهْلُونَ النَّارِ عَذَابًا أَبُو طَالِبٍ، وَهُوَ مُنْتَعِلٌ بِنَعْلَيْنِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ".

٥١٦ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَخْطُبُ وَهُوَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ أَهْلَ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَرَجُلٌ يُوضَعُ فِي أَحْمَصِ قَدَمَيْهِ جَمْرَتَانِ، يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ".

٥١٧ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ أَهْلَ النَّارِ عَذَابًا مَنْ لَهُ نَعْلَانِ وَشِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ، يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ، كَمَا يَغْلِي الرِّجْلُ، مَا يَرَى أَنْ أَحَدًا أَشَدَّ مِنْهُ عَذَابًا، وَإِنَّهُ لَأَهْوَاهُمْ عَذَابًا".

٩٠ - باب أهل النار عذاباً

شرح الغريب: قوله ﷺ: "يوضع في أحمص قدميه" هو بفتح الحزمة وهو الشحاح من الرجل عن الأرض. قوله ﷺ: "أهل النار عذاباً من له نعلان وشراكان من نار يغلي منهما دماغه كما يغلي الرجل" أما "الشراكان" فيكسر الشين، وهو أحد سبور النعل، وهو الذي يكون على وجهها وعلى ظهر القدم، والغليان معروف: وهو شدة اضطراب الماء ونحوه على النار لشدة اتقادها، يقال: غلت القدر تغلي غلياً، وغلياناً، وأغليتها أنا، وأما "الرجل" فيكسر الميم وفتح الجيم، وهو قدر معروف سواء كان من حديد، أو نحاس، أو حجارة، أو حريف، هذا هو الأصح. وقال صاحب "المطالع": وقيل: هو القدر من النحاس، يعني خاصة الأول أعرف، والميم فيه زائدة. وفي هذا الحديث وما أشبهه، تصريح بتفاوت عذاب أهل النار، كما أن نعيم أهل الجنة متفاوت، والله أعلم.

[٩١- باب الدليل على أن من مات على الكفر لا ينفعه عمل]

٥١٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ جُدْعَانَ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَصِلُ الرَّحِمَ، وَيُطْعِمُ الْمَسْكِينِ، فَهَلْ ذَلِكَ نَافِعُهُ؟ قَالَ: "لَا يَنْفَعُهُ، إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ يَوْمًا: رَبِّ اغْفِرْ لِي عَظِيمَتِي يَوْمَ الدِّينِ".

٩١- باب الدليل على أن من مات على الكفر لا ينفعه عمل

فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قلت يا رسول الله! ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين فهل ذلك نافع؟ قال: لا ينفعه، إنه لم يقل يوماً: رب اغفر لي عظيمتي يوم الدين. معنى هذا الحديث أن ما كان يفعله من النصبة والإطعام ووجوه المكارم لا ينفعه في الآخرة؛ لكونه كافراً، وهو معنى قوله تعالى: "لَمْ يَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ لِي عَظِيمَتِي يَوْمَ الدِّينِ" أي لم يكن مصداقاً بالبعث، ومن لم يصدق به كافر، ولا ينفعه عمل. قال القاضي عياض: وقد انعقد الإجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعضاؤهم، ولا يثابون عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب؛ لكن بعضهم أشد عذاباً من بعض بحسب جرائمهم، هذا آخر كلام القاضي. وذكر الإمام الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي في كتابه "البعث والنشور" نحو هذا عن بعض أهل العلم والنظر، قال البيهقي: وقد يجوز أن يكون حديث ابن جدعان، وما ورد من الآيات والأخبار في بطلان غيرات الكافر إذا مات على الكفر، ورد في أنه لا يكون لها موقع التخلص من النار وإدخال الجنة، ولكن يخفف عنه من عذابه الذي يستوجهه على جنابات ارتكباها سوى الكفر بما فعل من الخيرات، هذا كلام البيهقي.

ترجمة ابن جدعان: قال العلماء: وكان ابن جدعان كثير الإطعام، وكان اتخذ للضيوفان حفنة يرفي إليها بسلم، وكان من بني نعيم بن مرة أقرباء عائشة رضي الله عنها، وكان من رؤساء قريش، واسمه: عبد الله، وجدعان بضم الجيم، وإسكان الدال المهمل، وبالعين المهملة. وأما صفة الرحم فهي الإحسان إلى الأقارب، وقد تقدم بيانها. وأما "الجاهلية" فما كان قبل النبوة سموا بذلك؛ لكثرة جهالاتهم، والله تعالى أعلم.

[٩٢ - باب موالاة المؤمنين ومقاطعة غيرهم والبراءة منهم]

٥١٩ - (١) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، جَهَاراً غَيْرَ سِرٍّ، يَقُولُ: "أَلَا إِنَّ آلَ أَبِي - يَعْنِي فَلَاناً - لَيَأُولِيَاءُ إِنَّمَا وَلِيُّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ".

٩٢ - باب موالاة المؤمنين ومقاطعة غيرهم والبراءة منهم

قوله: "سمعت رسول الله ﷺ جَهَاراً غَيْرَ سِرٍّ" يقول: ألا إن آل أبي يعني فلاناً ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين" هذه الكناية بقوله: يعني فلاناً، هي من بعض الرواة خشية أن يسميه، فيترتب عليه مفسدة وفتنة إما في حق نفسه، وإما في حقه وحق غيره، فكفى عنه، والغرض إنما هو قوله ﷺ: "إنما وليي الله وصالح المؤمنين"، ومعناه: إنما وليي من كان صالحاً وإن بعد نسيبه مني، وليس وليي من كان غير صالح وإن كان نسيبه قريباً. قال القاضي عياض رحمه الله: قيل: إن المكنى عنه ههنا هو الحكم بن أبي العاص، والله أعلم. وأما قوله: "جَهَاراً" فمعناه: علانية ثم يُخَفِّضُ، بل ياح به وأظهره وأشاعه، فقيه التبرؤ من المخالفين، وموالاة الصالحين، والإعلان بذلك ما لم يخف ترتب فتنة عليه، والله أعلم.

٩٣- باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة...

- ٥٢٠- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْجَمَحِيُّ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ" فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: "اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ" ثُمَّ قَامَ آخَرُ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. قَالَ: "سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ".
- ٥٢١- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بِمِثْلِ حَدِيثِ الرَّبِيعِ.
- ٥٢٢- (٣) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي زُمْرَةٌ هُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا، تُضِيءُ وُجُوهُهُمْ إِضَاءَةَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ".

٩٣- باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب

قوله ﷺ: "يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي اجنَّة سبعون ألفاً بغير حساب" فيه عظم ما أكرم الله سبحانه وتعالى به النبي ﷺ وأمته - زادها الله فضلاً وشرافاً - وقد جاء في صحيح مسلم "سبعون ألفاً مع كل واحد منهم سبعون ألفاً". ضبط الأسماء: قوله: "عكاشة بن محصن" هو بضم العين وتشديد الكاف وتخفيفها، لغتان مشهورتان، ذكرهما جماعات منهم ثعلب والجوهري وآخرون. قال الجوهري: قال ثعلب: هو مشدد، وقد يخفف.

وقال صاحب "المطالع": التشديد أكثر، ولم يذكر القاضي عياض هنا غير التشديد. وأما مخضن فبكسر الميم وفتح الصاد.

وأما قوله ﷺ للرجل الثاني: "سبقك بها عكاشة" فقال القاضي عياض: قيل: إن الرجل الثاني لم يكن ممن يستحق تلك المنزلة، ولا كان بصفة أهلها بخلاف عكاشة، وقيل: بل كان منافقاً، فأجابته النبي ﷺ بكلام محتمل، ولم ير ﷺ التصريح له بأنك لست منهم؛ لما كان ﷺ من حُسن العشرة، وقيل: قد يكون سبق عكاشة يوحى أنه بحاج فيه، ولم يحصل ذلك للآخر.

قلت: وقد ذكر الخطيب البغدادي في كتابه في "الأسماء المبهمة" أنه يقال: إن هذا الرجل هو سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن صح هذا بطل قول من زعم أنه منافق، والأظهر المختار هو القول الأخير، والله أعلم.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنِ الْأَسَدِيِّ، يَرْفَعُ نَمْرَةً عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ"، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ".

٥٢٣- (٤) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي حَبِيبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو يُونُسَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا زُمْرَةً وَاحِدَةً مِنْهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ".

٥٢٤- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِمْرَانُ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ" قَالُوا: وَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "هُمْ الَّذِينَ لَا يَكْتُوبُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ" فَقَامَ عُكَّاشَةُ فَقَالَ: اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: "أَنْتَ مِنْهُمْ" قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: "سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ".

شرح الغريب: قوله: "يرفع نمرة" النمرة: كساء فيه خطوط بيض، وسود، وحمرة، كأنها أخذت من جلد النمر لا اشتراكهما في اللون، وهي من مآزر العرب.

قوله: "حدثني أبو يونس عن أبي هريرة" واسم أبي يونس هذا: سُلَيْمُ بْنُ جَبْرِ بضم السين والجيم، المصري الدوسي مولى أبي هريرة ؓ.

قوله ﷺ: "يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً زُمْرَةً واحدة منهم على صورة القمر" روى زمرة واحدة بالنصب والرفع، والزمرة: الجماعة في تفرقة بعضها في إثر بعض.

أقوال أهل العلم في جواز التداوي: قوله ﷺ: "هم الذين لا يكتوبون، ولا يسترقون، وعلى ربهم يتوكلون" اختلف العلماء في معنى هذا الحديث، فقال الإمام أبو عبد الله المازري: احتج بعض الناس بهذا الحديث على أن التداوي مكروه، ومعظم العلماء على خلاف ذلك، واحتجوا بما وقع في أحاديث كثيرة من ذكره ﷺ لمنافع الأدوية والأطعمة كالحبة السوداء والقسط والصبر وغير ذلك، وبأنه ﷺ تداوى، وبأخبار عائشة ؓ بكثرة تداويه، وبما علم من الاستشفاء برقاه، وبالحديث الذي فيه أن بعض الصحابة أخذوا على الرقية أجراً، فإذا ثبت هذا حمل ما في الحديث على قوم يعتقدون أن الأدوية نافعة بطبيعتها، ولا يفوضون الأمر إلى الله تعالى. قال القاضي عياض: قد ذهب إلى هذا التأويل غير واحد ممن تكلم على الحديث، ولا يستقيم هذا التأويل، وإنما أخير ﷺ أن هؤلاء هم مزية وفضيلة يدخلون الجنة بغير حساب، وبأن وجوههم نضياء إضاءة القمر ليلة البدر، ولو كان-

«كما تأوله هؤلاء لما اختص هؤلاء بهذه الفضيلة؛ لأن تلك هي عقيدة جميع المؤمنين، ومن اعتقد خلاف ذلك كفر، وقد تكلم العلماء وأصحاب المعاني على هذا: فذهب أبو سليمان الخطابي وغيره إلى أن المراد من تركها توكلًا على الله تعالى ورضاء بقضائه وبيلائه، قال الخطابي: وهذه من أرفع درجات المحققين بالإيمان، قال: وإلى هذا ذهب جماعة سماهم، قال القاضي: وهذا ظاهر الحديث، ومقتضاه أنه لا فرق بين ما ذكر من الكي والرقي، وسائر أنواع الطب.

وقال الداودي: المراد بالحديث الذي يفعلونه في الصلحة؛ فإنه يكره لمن ليست به علة أن يتخذ التعامل، ويستعمل الرقي، وأما من يستعمل ذلك ممن به مرض فهو جائز، وذهب بعضهم إلى تخصيص الرقي والكي من بين أنواع الطب لمعنى، وأن الطب غير قادح في التوكل؛ إذ تطيب رسول الله ﷺ والفضلاء من السلف، وكل سبب مقطوع به كالأكل والشرب للغذاء والرقي لا يقدح في التوكل عند المتكلمين في هذا الباب، ولهذا لم ينف عنهم التطيب، ولهذا لم يجعلوا الاكتساب للقوت، وعلى العيال قادحاً في التوكل إذا لم يكن ثقته في رزقه باكتسابه، وكان مفوضاً في ذلك كله إلى الله تعالى، والكلام في الفرق بين الطب والكي يطول، وقد أباحهما النبي ﷺ وأثنى عليهما، لكنني أذكر منه نكتة تكفي وهو: أنه ﷺ تطيب في نفسه وضب غيره، ولم يكن يكتو وكوى غيره، ولحق في الصحيح أمته عن الكي وقال: «ما أحب أن أكتوي»، هذا آخر كلام القاضي، والله أعلم.

والظاهر من معنى الحديث ما اختاره الخطابي ومن وافقه كما تقدم، وحاصله أن هؤلاء كمل تفويضهم إلى الله عز وجل فلم يتسبوا في دفع ما أوقعه بهم، ولا شك في فضيلة هذه الحالة، ورجحان صاحبها، وأما تطيب النبي ﷺ، ففعله ليبين لنا الجواز، والله أعلم.

الأقوال في حقيقة التوكل: قوله ﷺ: «وعلى رجلي يتوكلون» اختلفت عبارات العلماء من السلف والخلف في حقيقة التوكل، فحكى الإمام أبو جعفر الطبري وغيره عن طائفة من السلف أنهم قالوا: لا يستحق اسم التوكل إلا من لم يخالف قلبه خوف غير الله تعالى من سبع أو عدو، حتى يترك السعي في طلب الرزق ثقة بضمنان الله تعالى له رزقه، واحتجوا بما جاء في ذلك من الآثار وقالت طائفة: حده: الثقة بالله تعالى، والإيقان بأن قضاء نافذ، وإتياع سنة نبيه ﷺ في السعي فيما لا بُدَّ منه من المطعم والمشرب، والتحرز من العدو، كما فعله الأنبياء صلوات الله تعالى عليهم أجمعين.

قال القاضي عياض: وهذا المذهب هو اختيار الطبري وعامة الفقهاء، والأول مذهب بعض المتصوفة، وأصحاب علم القلوب والإشارات. وذهب المحققون منهم إلى نحو مذهب الجمهور، ولكن لا يصح عندهم اسم التوكل مع الالتفات، والعلمانية إلى الأسباب، بل فعل الأسباب سنة الله وحكمته، والثقة بأنه لا يجلب نفعاً، ولا يدفع ضرراً، والكل من الله تعالى وحده، هذا كلام القاضي عياض.

قال الإمام الأستاذ أبو القاسم القشيري رحمه الله: أعلم أن التوكل محلّه القلب، وأما الحركة بالظاهر فلا تنافي التوكل -

٥٢٥- (٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا حَاجِبُ ابْنِ عُمَرَ أَبُو حُسَيْنَةَ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ الْأَعْرَجِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ" قَالُوا: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "هُمْ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَتَطَيَّرُونَ وَلَا يَكْتُمُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ".

٥٢٦- (٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لِيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا، أَوْ سَبْعُمِائَةِ أَلْفٍ - لَا يَذَرِي أَبُو حَازِمٍ إِلَيْهِمَا قَالَ - مُتَمَسِكُونَ، آخِذٌ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، لَا يَدْخُلُ أُولَهُمْ حَتَّى يَدْخُلَ آخِرُهُمْ، وَجُوهُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ".

٥٢٧- (٨) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: أَيْكُمْ رَأَى الْكُوكَبَ الَّذِي انْفَضَّ الْبَارِحَةَ؟ قُلْتُ: أَنَا، ثُمَّ قُلْتُ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاقٍ، وَلَكِنِّي لُدِغْتُ، قَالَ: فَمَاذَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: اسْتَرْقَيْتُ. قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟

-بالقلب بعد ما تحقق العبد أن الثقة من قبل الله تعالى، فإن تعمَّرَ شيء فبتقديره، وإن تيسر فبتيسيره. وقال سهل ابن عبد الله التستري رحمه الله: التوكل: الاستئصال مع الله تعالى على ما يريد. وقال أبو عثمان الجري: التوكل: الاكتفاء بالله تعالى مع الاعتماد عليه، وقيل: التوكل أن يستوي الإكثار والتقليل، والله أعلم.

قوله: "حدثنا حاجب بن عمر أبو حشينة" هو بضم الحاء، وفتح الشين المعجمتين بعدهما مشاة من تحت، ثم نون ثم هاء، وحاجب هذا هو أخو عيسى بن عمر النحوي الإمام المشهور.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "ليَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا مُتَمَسِكُونَ، آخِذٌ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، لَا يَدْخُلُ أُولَهُمْ حَتَّى يَدْخُلَ آخِرُهُمْ" هكذا هو في معظم الأصول "متماسكون" بالواو و"آخذ" بالرفع، ووقع في بعض الأصول "متماسكين"، و"آخذًا" بالياء والألف وكلاهما صحيح، ومعنى "متماسكين" ممسك بعضهم بيد بعض، ويدخلون معترضين صفًا واحدًا بعضهم يَحْتَبُّ بعض، وهذا تصريح بعظم سعة باب الجنة، نسأل الله الكريم رضاه والجنة، لنا ولأحبائنا ولسائر المسلمين.

قوله: "أيكم رأى الكوكب الذي انفض البارحة" هو بالقاف والضاد المعجمة ومعناه: سقط، وأما "البارحة" فهي أقرب ليلة مضت، قال أبو العباس ثعلب: يقال قبل الزوال: رأيت الليلة، وبعد الزوال: رأيت البارحة، وهكذا-

قُلْتُ: حَدِيثُ حَدِيثَاهُ الشَّعْبِيُّ، فَقَالَ: وَمَا حَدَّثَكُمْ الشَّعْبِيُّ؟ قُلْتُ: حَدَّثَنَا عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ حُصَيْنٍ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ. فَقَالَ: قَدْ أَحْسَنَ مَنْ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَضَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي، فَقِيلَ لِي: هَذَا مُوسَى ﷺ وَقَوْمُهُ، وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ، فَتَنَظَّرْتُ، فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ الْآخَرِ، فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ".

ثُمَّ تَهَضَّ فَدَخَلَ مَنَزِلَهُ، فَخَاضَ النَّاسُ فِي أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحَّبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وَلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ فَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "مَا الَّذِي تَخَوْضُونَ فِيهِ؟" فَأَجَبَرُوهُ، فَقَالَ: "هُمُ الَّذِينَ لَا يَرْقُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ" فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ. فَقَالَ: "أَنْتَ مِنْهُمْ" ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: "سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ".

حَقَّالُهُ غَيْرُ ثَعْلَبٍ قَالُوا: وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ بَرَحٍ إِذَا زَالَ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي كِتَابِ الرُّؤْيَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ قَالَ: "هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ الْبَارِحَةَ رُؤْيَا؟" قَوْلُهُ: "أَمَّا بَنِي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ، وَلَكِنِّي لَدَغْتُ" أَرَادَ أَنْ يَنْفِي عَنْ نَفْسِهِ إِتْقَامَ الْعِبَادَةِ وَالسَّهْرِ فِي الصَّلَاةِ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهَا، وَقَوْلُهُ "لَدَغْتُ" هُوَ بِالْذَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَالغَيْنِ الْمُصَحَّمَةِ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يُقَالُ: لَدَغْتَهُ الْعَقْرَبُ وَذَوَاتُ السَّمُومِ إِذَا أَصَابَتْهُ بِسُتْقَاهَا، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ نَابِرُهُ بِشَوْكِهَا.

قَوْلُهُ: "لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ" أَمَّا الْحُمَةُ: فَهِيَ بَضْمُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَلِخَفِيفِ الْمِيمِ، وَهِيَ سُمُّ الْعَقْرَبِ وَشَبِيهَا، وَقِيلَ: قُوَّةُ السَّمِّ، وَهِيَ حِدْنُهُ وَحَرَارَتُهُ، وَالْمُرَادُ: أَوْ ذِي حُمَةٍ كَالْعَقْرَبِ وَشَبِيهَا، أَيْ لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ لَدَغِ ذِي حُمَةٍ، وَأَمَّا الْعَيْنُ: فَهِيَ إِصَابَةُ الْعَائِنِ غَيْرِهِ بِعَيْنِهِ، وَالْعَيْنُ حَقٌّ.

بَيَانُ جَوَازِ الرُّقِيَّةِ وَكَرَاهَتِهَا: قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: لَا رُقِيَّةَ أَشْفَى وَأَوَّلَى مِنْ رُقِيَّةِ الْعَيْنِ وَذِي الْحُمَةِ، وَقَدْ رَقَى النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَرَ بِهَا، فَإِذَا كَانَتْ بِالْقُرْآنِ وَبِأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى فَهِيَ مَبَاحَةٌ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ الْكَرَاهَةُ مِنْهَا لَمَّا كَانَ بِغَيْرِ لِسَانِ الْعَرَبِ؛ فَإِنَّهُ رُبَّمَا كَانَ كُفْرًا أَوْ قَوْلًا يَدْخُلُهُ الشُّرْكُ، قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي كَرِهَ مِنَ الرُّقِيَّةِ مَا كَانَ مِنْهَا عَلَى مَذَاهِبِ الْجَاهِلِيَّةِ فِي الْعُودِ الَّتِي كَانُوا يَتَعَاطَوْنَهَا، وَيَزْعَمُونَ أَنَّهَا تَدْفَعُ عَنْهُمْ الْآفَاتِ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّهَا مِنْ -

٥٢٨ - (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ جَبْرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ" ثُمَّ ذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ نَحْوَ حَدِيثِ هُشَيْمٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ حَدِيثِهِ.

- قيل الجن ومعتنهم، هذا كلام الخطابي رحمه الله أعلم. قوله: "يريد بن حصيب" هو بضم الحاء وفتح الصاد المهمتين. قوله ﷺ: "فَرَأَيْتَ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ" هو بضم الراء، تصغير الرهط، وهي الجماعة دون العشرة. قوله ﷺ: "فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بَغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ" معناه: ومع هؤلاء سبعون ألفاً من أمتك، فكوفهم من أمتك لا شك فيه، وأما تقديره، فيحتمل أن يكون معناه: وسبعون ألفاً من أمتك غير هؤلاء وليسوا مع هؤلاء، ويحتمل أن يكون معناه: في جملتهم سبعون ألفاً، ويؤيد هذا رواية البخاري في صحيحه "هذه أمتك ويدخل الجنة من هؤلاء سبعون ألفاً، والله أعلم. شرح الغريب وفقه الحديث: قوله: "فخاض الناس" هو بالخاء والضاد المعجمتين، أي تكلموا وتناظروا، وفي هذا إباحة المناظرة في العلم، والمباحثة في نصوص الشرع على جهة الاستفادة وإظهار الحق، والله أعلم.

٩٤ - باب بيان كون هذه الأمة نصف أهل الجنة

٥٢٩ - (١) حَدَّثَنَا هَذَا بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَّا تَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟" قَالَ: فَكَبَّرْنَا، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا تَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟" قَالَ: فَكَبَّرْنَا، ثُمَّ قَالَ: "إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ. وَسَأُخْبِرُكُمْ عَنْ ذَلِكَ، مَا الْمُسْلِمُونَ فِي الْكُفَّارِ إِلَّا كَشَعْرَةٍ بَيْضَاءٍ فِي ثَوْرٍ أَسْوَدَ، أَوْ كَشَعْرَةٍ سَوْدَاءٍ فِي ثَوْرٍ أَيْضَ."

٥٣٠ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةٍ، نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ رَجُلًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟" قَالَ: قُلْنَا: نَعَمْ فَقَالَ: "أَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟" فَقُلْنَا: نَعَمْ، فَقَالَ: "نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَمَا أَنْتُمْ فِي أَهْلِ الشِّرْكِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَحْمَرِ."

٩٤ - باب بيان كون هذه الأمة نصف أهل الجنة

قال مسلم: حدثك هذا بن السري: حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله هذا الإسناد كله كوفيون، واسم أبي الأحوص سلام بن سليم، وأبو إسحاق هو السيعي، واسمه عمرو بن عبد الله، وعبد الله هو ابن مسعود، قوله: "كشعرة بيضاء في ثور أسود، أو كشعرة سوداء في ثور أبيض" هذا شك من الراوي. قوله: "حدثك محمد بن عبد الله بن عمرو" حدثنا أبي: حدثنا مالك - وهو بن مغيرة - عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله هذا الإسناد كله كوفيون، قوله: "أقال لما رسول الله ﷺ: أَمَّا تَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟" قَالَ: فَكَبَّرْنَا، ثُمَّ قَالَ: "إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، أَمَّا تَكْبِيرُهُمْ، فَنَسْرُوهُمْ هَذِهِ الْبَشَارَةُ الْعَظِيمَةُ."

وأما قوله ﷺ: "أربع أهل الجنة ثم ثلث أهل الجنة ثم الشطر ولم يقل أولاً: شطر أهل الجنة؛ فلقائده حسنة، وهي أن ذلك توقع في نفوسهم وأبلغ في إكرامهم، فإن إعطاء الإنسان مرة بعد أخرى ذنب على الاعتناء به ودوام -

٥٣١- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا مَالِكٌ - وَهُوَ ابْنُ مِغْوَلٍ - عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: عَظَمْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَدَّ ظَهْرَهُ إِلَى قُبَّةِ آدَمَ. فَقَالَ: "أَلَا، لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، اللَّهُمَّ! هَلْ بَلَغْتُ؟ اللَّهُمَّ! اشْهَدْ أَتَجِبُونَ أَتَكُمُ رُبُعُ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟" فَقُلْنَا: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "أَتَجِبُونَ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثُ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟" قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، مَا أَنتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ".

٥٣٢- (٤) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْعَبْسِيُّ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا آدَمُ! فَيَقُولُ: لَيْتَكَ وَسَعْدَيْكَ! وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ! قَالَ: يَقُولُ: أَخْرِجْ بَعَثَ النَّارِ. قَالَ: وَمَا بَعَثَ النَّارِ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعِمِائَةٍ وَتِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ،** قَالَ: فَذَلِكَ جَمِيعُ يَثِيبِ الصَّغِيرِ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتٍ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَى وَمَا هُمْ بِسُكَرَى وَلَئِنْ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ" (الحج: ٢)

- ملاحظه، وفيه فائدة أخرى: وهي تكريره البشارة مرة بعد أخرى، وفيه أيضاً: حملهم على تجديد شكر الله تعالى وتكبيره وحمده على كثرة نعمه، والله أعلم.

التوفيق بين الروايات: ثم إنه وقع في هذا الحديث: "شطر أهل الجنة"، وفي الرواية الأخرى: "نصف أهل الجنة"، وقد ثبت في الحديث الآخر: أن أهل الجنة عشرون ومائة صف، هذه الأمة منها ثمانون صفًا، فهذا دليل على أنهم يكونون ثلثي أهل الجنة، فيكون النبي ﷺ آخر أولاً بحديث الشَّطْر، ثم تفضل الله سبحانه بالزيادة، فأعلم بحديث الصفوف، فأخبر به النبي ﷺ بعد ذلك، ولهذا نظائر كثيرة في الحديث معروفة، كحديث: "الجماعة تفضل صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة، وبخمس وعشرين درجة" على إحدى التأويلات فيه، وسيأتي تقريره في موضعه إن وصلناه. - إن شاء الله تعالى -، والله أعلم. قوله ﷺ: "لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة" هذا نص صريح في أن مَنْ مات على الكفر لا يدخل الجنة أصلاً، وهذا النص على عموميه بإجماع المسلمين. قوله ﷺ: "اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ؟ اللَّهُمَّ! اشْهَدْ أَتَجِبُونَ أَتَكُمُ رُبُعُ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟" وقد بلغت فاشهد لي به.

قوله: "حدثنا عثمان بن أبي شيبة العبسي" هو بالباء الموحدة والسين المهملة. قوله ﷺ: "ليتك وسعديك، والخير في يديك" معنى في "يديك"، عندك، وقد تقدم بيان "ليتك وسعديك" في حديث معاذ ﷺ. قوله سبحانه وتعالى -

** قال في فتح الملهم: قوله: "من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين": في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري: "من -

قَالَ فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَيْنَا ذَلِكَ الرَّجُلَ؟ فَقَالَ: "أُنَبِّشُوكُمْ، فَإِنْ مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفٌ، وَمِنْكُمْ رَجُلٌ" قَالَ: ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! إِنِّي لَأُطْمَعُ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ" فَحَمِدْنَا اللَّهَ وَكَبَّرْنَا، ثُمَّ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! إِنِّي لَأُطْمَعُ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ" فَحَمِدْنَا اللَّهَ وَكَبَّرْنَا، ثُمَّ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! إِنِّي لَأُطْمَعُ أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، إِنْ مَثَلَكُمْ فِي الْأَمَمِ كَمَثَلِ الشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ أَوْ كَالرَّقَمَةِ فِي ذِرَاعِ الْحِمَارِ".

- لآدم ﷺ: "أخرج بعث النار" البعث هنا بمعنى المبعوث الموجه إليها، ومعناه: ميّز أهل النار من غيرهم. قوله ﷺ: "فذلك حين يشيب الصغير، ﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ (الحج: من الآية ٢) معناه: موافقة الآية في قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَلَزَلْنَا السَّاعَةَ زَلَّةً عَظِيمَةً يَوْمَ نُزَوِّتُهَا تَذَهُلُ كُلُّ مَرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ (الحج: ١، ٢) إلى آخرها. وقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ (الزلزال: ١٧) وقد اختلف العلماء في وقت وضع كل ذات حمل حملها، وغيره من المذكور، ف قيل: عند زلزلة الساعة قبل خروجهم من الدنيا، وقيل: هو في القيامة، فعلى الأول هو على ظاهره، وعلى الثاني يكون مجازاً؛ لأن القيامة ليس فيها حمل ولا ولادة، وتقديره: ينتهي به الأحوال والشدائد إلى أنه لو تصورت الأحوال هناك لوضع أحماضهم، كما تقول العرب: أصابت أمر يشيب منه الوليد، يريدون شدته، والله أعلم. ترجمة يأجوج ومأجوج: قوله ﷺ: "فإن من يأجوج ومأجوج ألف، ومنكم رجل" هكذا هو في الأصول والروايات. -

- كل مائة تسعة وتسعين" فلما أن يقدم حديث أبي هريرة ﷺ على حديث أبي سعيد ﷺ؛ فإنه يشتمل على زيادة، فإن حديث أبي سعيد يدل على أن نصيب أهل الجنة من ألف: واحد، وحديث أبي هريرة ﷺ يدل على أنه عشرة، فالحكم للزائد، أو لا ينظر إلى العدد أصلاً، بل المراد القدر المشترك بين الحديثين، أي تقليل عدد أهل الجنة، أو يحمل حديث أبي سعيد على جميع ذرية آدم فيكون من كل ألف: واحد، وحديث أبي هريرة ﷺ على من عدا يأجوج ومأجوج، فيكون من كل ألف عشرة ويقرب ذلك أن يأجوج ومأجوج ذكروا في حديث أبي سعيد ﷺ دون حديث أبي هريرة ﷺ، ويحتمل أن يكون الأول يتعلق بالخلق أجمعين، والثاني بخصوص هذه الأمة، ويقربه قوله: "إذا أخذ منا" لكن في حديث ابن عباس: "وإنما أمي جزء من ألف جزء" ويحتمل أن تقع القسمة مرتين: مرة من جميع الأمم قبل هذه الأمة، فيكون من كل ألف: واحد، ومرة من هذه الأمة فقط، فيكون من كل ألف عشرة، ويحتمل أن يكون المراد ببعث النار: الكفار ومن يدخلها من العصاة، فيكون من كل ألف، تسعمائة وتسعون كافراً، ومن كل مائة، تسعة وتسعون عاصياً، والعلم عند الله، كذا في الفتح. (فتح الملهم: ٥٦٨/٢، ٥٦٩)

٥٢٣- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالَا: "مَا أَنْتُمْ يَوْمِيذٍ فِي النَّاسِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْبَيْضِ" وَلَمْ يَذْكُرَا: أَوْ كَالرَّقْمَةِ فِي ذِرَاعِ الْجِمَارِ.

- "أنف" ورجل" بالرفع فيهما وهو صحيح، وتقديره: أنه بالهاء التي هي ضمير الشأن، وحذفت الهاء، وهو جائز معروف. وأما "ياحوج وماحوج" فهما غير مهموزين عند جمهور الفراء، وأهل اللغة، وفراً عاصم بالهمز فيهما، وأصله من أجيح النار، وهو صوتها وشررها، شَبَّهُوا بِهِ، لِكَثْرَتِهِمْ وَشِدَّتِهِمْ، واضطرابهم بعضهم في بعض. قال وهب بن منبه ومقاتل بن سليمان: هم من ولد ياقث بن نوح، وقال الضحاك: هم جيل من الترك، وقال كعب: هم بادرة من ولد آدم من غير حواء، قال: وذلك أن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ احتلم، فامتزجت نطفته بالتراب، فخلق الله تعالى ياحوج وماحوج، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: "كالرقمة في ذراع الجمار" هي بفتح الراء وإسكان القاف، قال أهل اللغة: الرقمتان في الجمار هما الأثران في باطن عضديه، وقيل: هي الدائرة في ذراعيه، وقيل: هي الهنة الناتية في ذراع الدابة من داخل، والله أعلم بالصواب.

فهرس المجلد الأول

عدد الأقطاع في صحيح مسلم وبيان موضع ٢٠	مقدمة الإمام النووي رحمه الله
فصل: في إفادة ماصح عندهما الشيخين العلم ٢١	الخطبة ٨
النظري ٢٣	من أهم أنواع العلوم وأسمائها ٩
فصل في عدة أحاديث تصحيح ٢٤	شرط القاضي والخفي ٩
فصل في دقة مسلم وتحرره في صحيحه ٢٤	أصح المصنف في الحديث والعلم مطلقاً ١٠
مناهج أهل العلم في الفرق بين "حدثنا" و"أخبرنا" ٢٥	سهج الإمام النووي في شرح صحيح مسلم ١٠
فصل في اختلافهم في عرص مسلم من تقسيمه ٢٥	فصل في بيان إساد الكتاب وحال رواه منا إلى ١١
الأحاديث ٢٦	الإمام مسلم يت مختصراً ١١
فصل في ألها لم يسوعا نصحيح والجواب عن إلزم ٢٦	بيان النطيفة في سند الإمام فتوى ١١
الذاري قضي وغره على أشخين ٢٧	فصل: [سبع صحيح مسلم في البلاد الإسلامية] ١٥
فصل في "الجواب عما عيب عن مسلم في إخراج ٢٧	فصل: [ذكر فواضع التي لم يسع إبراهيم بن محمد ١٥
عن جماعة من الضعفاء ٢٧	من الإمام مسلم] ١٦
فصل في بيان حملة من الكتب المخرجة على صحيح ٢٧	فصل: [فائدة الأسانيد بعد التدوين] ١٧
مسلم ٢٩	فصل: [أنفاق أهل العلم على أن أصح الكتب بعد ١٧
فصل في المستندركات على الصحيحين فيما أخلا فيه ٢٩	كتاب الله الصحيح للإمام البخاري] ١٨
بترطهما ٢٩	وجه من وجود ترجيح صحيح البخاري على صحيح ١٨
فصل في معرفة الحديث الصحيح، وبيان أقسامه ٢٩	مسلم ١٨
وبيان الحسن والضعف وأنواعها ٣٠	ذكر بعض التورث التي تفرد بها الإمام مسلم في صحيحه ١٨
فصل في ألفاظ يتداولها أهل الحديث ٣٢	فصل: [شرط الإمام مسلم في صحيحه] ١٩
فصل في حكم قول الصحابي كما تفعل ٣٣	وجه اختلاف أهل الحديث في صحة بعض الحديث ١٩
فصل في حكم الموقف والمقطوع في قول الصحابي ٣٣	عدد الرجال الذين خرج هم البخاري دون مسلم ١٩
وفعله ٣٤	والذين خرج هم مسلم دون البخاري ١٩
فصل في الإسناد للنعني ٣٥	الجواب عن الإشكال على قول الإمام مسلم ١٩
فصل في زيادات الثقة ٣٥	فصل: [حكم تعديلات الصحيحين] ٢٠

- ٣٦ فصل في التدليس
- ٣٦ فصل في معرفة الاعتبار والتأنيب والشاهد والأفراد
- ٣٧ والشاهد والشكر
- ٣٧ فصل في حكم الاحتياط وأسماء بعض المحتاطين
- ٣٧ فصل في بيان معنى التسبب والتباسح والمنسوخ وحكم
- ٣٨ حديثين المختصين بظاهر
- ٣٨ فصل في معرفة الصحابي والتابعي
- ٣٩ فصل في حذف "قال" من الإسناد
- ٣٩ فصل في الرواية بالمعنى
- ٤٠ فصل فيما إذا قال الشيخ بعد إسناد آخر: "منه"
- ٤٠ فصل في تقديم بعض المراسل على بعض، وتقديمه على
- ٤٠ الإسناد
- ٤١ فصل في إرسال المراسل بالثنى أو المعكس
- ٤١ فصل في رموز ألقاظ التحصيل
- ٤٢ فصل في زيادة الراوي في نسب غير شيخه
- ٤٢ فصل في تأديب الكتاب مع حفظ الخلافة وذكره به
- ٤٢ فصل في ضبط جملة من الأسماء المشكورة في صحيح
- ٤٣ البخاري ومسلم انشبهه
- مقدمة الإمام مسلم عليه السلام
- ٤٦ وجه الإبقاء بالحمد
- ٤٧ الجواب عن ذكر كلمة "المُرسلين" بعد "الأنبياء"
- ٤٧ معنى كلمة "عمد"
- ٥٠ حاصل كلام الإمام مسلم ومعنى العلة في الحديث
- ٥١ مفهوم الضيقة
- ٥٢ معنى الاختصار وجواره في الحديث
- ٥٣ معرفة ضبط الراوي
- ٥٤ معنى الأضراب
- ٥٥ وجه تقديم منصور على إسماعيل والأعمش
- ٥٥ وجه ذكر الراوي بلفظه وصفته ونسبه الذي يكرهه
- ٥٨ حديث الموضوع وحكمه
- (١) باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين،
- ٦١ والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ
- ٦١ التفصيل في حكم رواية المتدعين
- ٦٢ الفرق بين الخبر والشهادة
- ٦٣ وجوب العمل غير الواحد
- (٢) باب تعليل الكذب على رسول الله ﷺ
- ٦٥ حكم حديث "من كذب عني متعمدا"
- ٦٧ معنى الكذب عند أهل السنة
- ٦٨ حكم الكذب على رسول الله ﷺ
- (٣) باب النهي عن الحديث بكل ما سمع
- (٤) باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في
- ٧٥ تحصيلها
- (٥) باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا
- تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما هو
- فيهم جائز، بل واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة،
- بل من الذاب عن الشريعة المحرمة
- ٨٢ معنى المقاور ووجه تسمية القفر بها
- ٨٦ أقوال أهل العلم في وصول ثواب الصلاة والصوم
- ٨٧ وقراءة القرآن إلى الميت
- ٩١ بيان معنى كون الضالين كاذب في الحديث
- لا بد من اقتران على تضعيف الراوي في بعض
- المواضع
- ٩٢ معنى الألفاظ
- ٩٥ معنى الألفاظ

معنى الرجعة هنا	٩٦	كتاب الإيمان
معنى الترافعة	٩٧	(١) باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان
بيان معنى التدورفي	٩٨	يثبات قدر الله سبحانه وتعالى، وبيان الدليل على
ذكر الأئمة الذين صوّوا على ضعف عبد الكريم أبي أمية ..	٩٩	التقوى ممن لا يؤمن بالقدر، وإغلاط القول في حقه... ١٣٤
معنى الطاعون الحارث وزمان وفوّه	١٠٠	النسبة بين الإيمان والإسلام
الجمع بين الأقوال في وقت الطاعون	١٠٠	مذهب المخدّثين وأهل الكلام في زيادة الإيمان ونقصانه ١٣٧
اختلاف أهل العلم في تعديل الجهول الذي يروي		تعريف أهل القبلة
عنه المعدل	١١٢	رأي العلماء في قول الإنسان أنا مؤمن بموت أن
فرع في جملة المسائل والتواعد التي تتعلق بهذا الباب	١١٥	يقول: إن شاء الله
بيان أهل الجرح	١١٦	لا يكفر أحد من أهل الغيبة بذنب
تقبول هو مخرج العلماء للعارف بأسباب الجرح		الفرق بين حدثي وحدثنا وأخبرني وأخبرنا
واختلاف العلماء في اشتراط سبب الجرح	١١٦	بعض تدفيدات الإمام مسلم
الجرح مقدم على التعديل	١١٦	معنى القدر
أقسام الكاذبين وحكمهم	١١٧	رفع الوهم عن معنى القضاء والقدر
(٦) باب صحة الاحتجاج بالحدّث المعتبر إذا أمكن		الفرق بين الإيمان ببقاء الله تعالى وثبوت
لقاء المعتصين ولم يكن ليهم مدلس	١١٩	(٢) باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام
الراجح ما ذهب إليه المحققون من اشتراط ثبوت اللقاء ...	١١٩	الجواب عن الخلف بغير الله
دليل اشتراط ثبوت اللقاء	١١٩	(٣) باب السؤال عن أركان الإسلام
أقسام الجرح	١٢٢	القول في زعم
حكم حر الواحد عند الجمهور	١٢٢	(٤) باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة وأن من فسّك
دليل وجوب العمل بغير الواحد	١٢٢	بما أمر به دخل الجنة
أقوال أهل العلم في كون المرسل حجة	١٢٣	أوهام شعية
		معاني التوفيق والخذلان
		(٥) باب بيان أركان الإسلام ودعائه العظام
		(٦) باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرايع
		الدين والدعاء إليه، والسؤال عنه، وحفظه، وتبليغه
		من لم يبلغه

- دقة غير الإمام مسلم ١٦٩
- سبب قدره الوفاء ١٧٠
- عرب قوفهم "إنا هذا الخي" ١٧١
- اجواب عن مخالفة بين الإجماع والتفصيل ١٧٢
- الأقوال في اسم "الأشع" وشرح الغريب ١٧٦
- ضبط الأسماء وبيان اختلاف سعيد بن أبي عروبة ١٧٧
- كشف الإشكال عن الأعضاء ١٧٩
- (٧) باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام ١٨٢
- الفرق بين "أنا" و"أع" في السند ١٨٢
- اليهود والنصارى لا يعرفون الله تعالى ١٨٦
- (٨) باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، ويؤمنوا بجميع ما جاء به النبي ﷺ، وأن من أهل ذلك عصم نفسه وماله إلا بجهاد، وكنتم سرية إلى الله تعالى، وقاتل من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام، واهتمام الإمام بشعائر الإسلام ١٨٨
- أنشاء أهل الردة في عهد أبي بكر ١٨٩
- حكم من نفي الزكاة عن مسلمين اليوم ١٩٢
- فقه حديث وحكم توبة الزنديق ١٩٣
- (٩) باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشرع في النزع وهو الرغبة ونسخ جواز الاستغفار للمشركين، والدليل على أن من مات على الشرك فهو من أصحاب الجحيم، ولا ينفذه من ذلك شيء من الوسائل ١٩٩
- (١٠) باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا ٢٠٣
- معنى "أورود" في قوله تعالى: "أورود مكمه" ٢٠٣
- مذهب أهل الحق وأهل الساطع في مؤمن المذهب ٢٠٤
- بين معنى الخبر ٢١٤
- توجيه دفع عمر أبا هريرة وعرجته الرسول ﷺ ... ٢٢٠
- توجيه تحديث معاذ بهذا الحديث عند موته ٢٢٢
- أقول أهل العلم في اجتهد النبي ﷺ ٢٢٢
- نسخة الإسناد ٢٢٣
- صبط الاسم وترجمة ماثلث بن دحشم ٢٢٤
- (١١) باب الدليل على أن من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً ومحمد ﷺ رسلاً، فهو مؤمن، وإن ارتكب المعاصي الكبائر ٢٢٦
- (١٢) باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، ولفضيلة الجهاد، وكونه من الإيمان ٢٢٧
- القول في شعب الإيمان ٢٢٨
- (١٣) جامع أوصاف الإسلام ٢٣٢
- تفسير الاستقامة ٢٣٢
- (١٤) باب بيان تفاضل الإسلام، وأي أموره الفصل ٢٣٣
- (١٥) باب بيان خصال من الصف لمن وجد جلاوة الإيمان ٢٣٦
- (١٦) باب وجوب حبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل، والولد، والوالد، والناس أجمعين، وإطلاق عدم الإيمان على من لم يجد هذه الحبة ٢٣٨
- المرد عن أهمية الاختيارية ٢٣٨
- (١٧) باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير ٢٣٩
- (١٨) باب بيان تحريم إيذاء الجار ٢٤٠
- (١٩) باب الحديث على إكرام الجار والضيف والزوم الصمت إلا عن الخير، وكون ذلك كله من الإيمان ٢٤١
- المقصود من قوله تعالى: "لا يفتن من قول" ٢٤٢
- الأحاديث التي هي جامع الخير ٢٤٢

- (٢٠) باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر واجب..... ٢٤٤
- المراد من قوله: "فليخبره"..... ٢٤٥
- وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..... ٢٤٥
- مرتبة الناس في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... ٢٤٦
- قد ضيع جُلُّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..... ٢٤٦
- علامة الصديق والمحدث..... ٢٤٦
- فقه الحديث وأداب النهي عن المنكر..... ٢٤٧
- (٢١) باب تفاضل أهل الإيمان فيه، ورجحان أهل اليمن فيه..... ٢٥١
- أقوال العلماء في المراد من قوله: "الإيمان يمان"..... ٢٥٢
- مفهوم الفقه والحكمة..... ٢٥٣
- (٢٢) باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون وأن محبة المؤمنين من الإيمان وأن إنشاء السلام سبب لحصولها..... ٢٥٦
- (٢٣) باب بيان أن الدين النصيحة..... ٢٥٨
- (٢٤) باب بيان نقصان الإيمان بالمفاسي ونفيه عن المتكسبي بالمفصية على إرادة نفي كماله..... ٢٦٢
- رفع الوهم عن كون لفظ "لمية" موفوفاً..... ٢٦٣
- (٢٥) باب بيان خصال المنافق..... ٢٦٦
- (٢٦) باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر..... ٢٦٩
- (٢٧) باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم... ٢٧١
- (٢٨) باب بيان قول النبي ﷺ: "سباب المسلم فسوق وقاله كفر"..... ٢٧٣
- (٢٩) باب بيان معنى قول النبي ﷺ: "لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض"..... ٢٧٥
- الأقوال في قوله: "لا ترجعوا بعدي كفاراً"..... ٢٧٥
- (٣٠) باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب..... ٢٧٧
- (٣١) باب تسمية العهد الآتي كافراً..... ٢٧٨
- أقوال العلماء في حكم الصلاة في الدار المقصوبة..... ٢٧٨
- (٣٢) باب بيان كفر من قال: "مطرنا بالتور"..... ٢٨٠
- أقوال أهل العلم في حكم من قال: "مطرنا بنوء كذا"..... ٢٨١
- (٣٣) باب الدليل على أن حُبُّ الانكسار وعليه عُدَّ من الإيمان وعلاماته، وبعضهم من علامات النفاق..... ٢٨٣
- (٣٤) باب بيان نقصان الإيمان بتقص الطاعات، وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله، ككفر الصمة والحقوق..... ٢٨٦
- أقوال العلماء حول العقل..... ٢٨٧
- الفرق بين ترك المريض والمسافر التواضع وبين ترك الحائض الصلاة..... ٢٨٨
- (٣٥) باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة..... ٢٨٩
- حكم تارك الصلاة..... ٢٨٩
- النسبة بين الشرك والكفر..... ٢٩٠
- أقوال العلماء في حكم سجدة التلاوة..... ٢٩٠
- (٣٦) باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال..... ٢٩٢
- (٣٧) باب بيان كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده..... ٢٩٨
- (٣٨) باب بيان الكبار وأكبرها..... ٣٠٠
- الكبار غير منحصرة في السبع..... ٣٠١
- الكلام في تعريف الكبار..... ٣٠١
- الفرق بين الصغرة والكبرة..... ٣٠٢
- حد الإصرار على الصغرة..... ٣٠٣
- أكبر الكبائر الإشراف بالله..... ٣٠٤
- حكم السحر..... ٣٠٥

- (٣٩) باب تحريم الكبر وريانه ٣٠٦
- قول رمة الحرمين فيما يضيق على الله وما لا يطاق ... ٣٠٧
- المذهب الصحيح فيما لم يرد به الشرع ٣٠٧
- الأقوال في اسم هذا الرّاجح ٣٠٨
- (٤٠) باب الدليل على أن من مات لا يشرك بالله شيئا ٣٠٩
- دخل الجنة ومن مات مشركا دخل النار ٣٠٩
- (٤١) باب تحريم قتل الكافر بعد قوله: لا إله إلا الله ٣١٣
- ترجمة مقداد بن الأسود ٣١٣
- التبعية الخاتمة ٣١٣
- بيان الاضطراب في الإسناد ٣١٨
- اجواب عن الاضطراب ٣١٨
- معنى قول: "لأنه عسر عليك" ٣١٩
- (٤٢) باب قول النبي ﷺ: "من حل علينا السلاح فليس منا" ٣٢٠
- (٤٣) باب قول النبي ﷺ: "من غشنا فليس منا" ٣٢١
- (٤٤) باب تحريم ضرب الحدود وشق الجيوب والدعاء ٣٢٢
- بدعوى الجاهلية ٣٢٢
- (٤٥) باب بيان غلط تحريم النجاسة ٣٢٥
- كلام الإمام الخزالي الدقيق حول النجاسة ٣٢٥
- (٤٦) باب بيان غلط تحريم إيصال الإزار والماء بالعطية وتضييق ٣٢٧
- السبعة بالخلف: وبيان الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم ٣٢٧
- القيامة ولا ينظر إليهم، ولا يزكّيهم، ولهم عذاب أليم ... ٣٢٧
- (٤٧) باب غلط تحريم قتل الإنسان نفسه وأن من قتل ٣٣١
- نفسه بشيء عذّب به في النار وأنه لا يدخل الجنة ٣٣١
- إلا نفس مسلمة ٣٣١
- تفصيل جواز شعبة وعدم جوازها ٣٣٦
- (٤٨) باب غلط تحريم القلول وأنه لا يدخل الجنة إلا ٣٣٨
- المؤمنون ٣٣٨
- (٤٩) باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر ٣٤١
- (٥٠) باب في الرّيح التي تكون في قرب القيامة تقبض ٣٤٣
- من في قلبه شيء من الإيمان ٣٤٣
- (٥١) باب استحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن ... ٣٤٤
- (٥٢) باب مخافة المؤمن أن يحيط عمله ٣٤٥
- (٥٣) باب هل يؤخذ بأعمال الجاهلية؟ ٣٤٧
- مفهوم من أحسن في الإسلام ٣٤٧
- (٥٤) باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الحج والعمرة ... ٣٤٨
- (٥٥) باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده ٣٥١
- (٥٦) باب صدق الإيمان وإخلاصه ٣٥٤
- (٥٧) باب بيان تجاوز الله تعالى عن حديث النفس ٣٥٨
- والخواطر بالقلب إذا لم تستقر، وبيان أنه سبحانه ٣٥٩
- وتعالى لم يكنف إلا ما يطاق. وبيان حكم المم ٣٥٩
- بالحسنه وبالسيرة ٣٥٩
- كلام أهل العلم حول آية: "وَمَنْ يَتَذَكَّرْ فَإِنَّهُ عَلَىٰ نَفْسِكُمْ" ٣٦٠
- (٦٠) باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يفعله من وجدها ... ٣٦٣
- بيان قسمي الخواطر ٣٦٤
- (٦١) باب وعيد من انقطع حق مسلم يمين فاجرة بالنار ... ٣٦٧
- دقيقة في ترجمة أبي أمامة الخارني ٣٦٧
- مفهوم بين النصارى ٣٦٩
- (٦٢) باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير ٣٦٩
- حق كان المقاصد مهدد الدّم في حقه. وإن قُتل ٣٧٢
- كان في النار، وأن من قُتل دون ماله فهو شهيد .. ٣٧٢
- شرح الغريب ووجه تسمية الشهيد ٣٧٢
- أقسام الشهيد ٣٧٢
- (٦٣) باب استحقاق الوالي العاش لرعيته النار ٣٧٤

- (٦٤) باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب
وعرض الفتن على القلوب ٣٧٦
- (٦٥) باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيمود غريباً،
وفيه ياروز بين المسجدين ٣٨٣
- (٦٦) باب ذهاب الإيمان آخر الزمان ٣٨٥
- (٦٧) باب جواز الاستسار بالإيمان للخائف ٣٨٦
- (٦٨) باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه
والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع ٣٨٧
- (٦٩) باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة ٣٩٠
- الكلام في معنى قوله ﷺ: نحن أحنّ بالشئ ٣٩٠
- وجه سؤال إبراهيم ٣٩١
- معنى قوله ﷺ: "لقد كان يؤوي إلى ركن شديد" ٣٩٢
- معنى قوله ﷺ: "ولو شئت في السحر" ٣٩٢
- (٧٠) باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى
جميع الناس ونسخ الملل بعلمته ٣٩٣
- (٧١) باب قول عيسى ابن مريم حاكماً بشرية نبينا محمد ﷺ ٣٩٦
- معنى قوله ﷺ: "ويضع الحزبة" ٣٩٦
- معنى قوله ﷺ: "حتى تكون السجدة الواحدة" ٣٩٧
- القول في مرجع الصمير في قوله لعائ ٣٩٧
- (٧٢) باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان ٤٠٠
- الكلام حول قوله ﷺ: مستغفها تحت العرض ٤٠١
- (٧٣) باب بدء الرحي إلى رسول الله ﷺ ٤٠٢
- حكمة بدء الوحي بالوفا ٤٠٣
- حكمة العطاء وذكره ثلاث ٤٠٥
- وجه قوله ﷺ: "لقد خشيت على نفسي" ٤٠٦
- فائدة ذكر نبوي في قول لرهري في السند وأخري عرو ٤٠٩
- فائدة قول الراوي في حاتم: "وكان من
أصحاب انبي ﷺ" ٤١٠
- تعيين قول ما نزل من القرآن وقول ما نزل بعد
فترة توحى ٤١١
- (٧٤) باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات
وفرض الصلوات ٤١٣
- عند الجمهور الإسراء كان بحسبه ﷺ ٤١٣
- سبب بكاء موسى ﷺ ومعنى الغبطة ٤٢٥
- أخبار عن تلبية الأنبياء وحجهم بعد الموت ٤٢٩
- (٧٥) باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال ٤٣٣
- وجه تسمية عيسى بالمسيح ٤٣٣
- سبب تسمية الدجال بالمسيح ٤٣٤
- (٧٦) باب في ذكر سفرة النبي ٤٣٨
- (٧٧) باب معنى قول الله عز وجل: "وَلَقَدْ رَءَوْهُ نَزْلَةً
أُخْرَىٰ" وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء؟ ٤٤١
- أقول أهل العلم حول رؤية النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء ٤٤١
- شرح (قاب فوسين) وتفسيرها ٤٤٦
- (٧٨) باب في قوله ﷺ: نور أرى أراه، وفي قوله: "أبنت نوراً"
تفسير قوله تعالى: "وَإِنَّهُ نُوْرٌ كَاشِفٌ زُجْجِ الْأَرْضِ" ٤٤٧
- (٧٩) باب في قوله ﷺ: "إن الله لا ينام"، وفي قوله:
"حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه
ما انتهى إليه بصره من خلقه" ٤٤٨
- (٨٠) باب إثبات رؤية الثميين في الآخرة وهم سبحانه وتعالى ٤٥٠
- مذهب أهل السنة في رؤية الله سبحانه ٤٥٠
- (٨١) باب معرفة طريق الرؤية ٤٥٢
- مذهب أهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات ٤٥٣
- تأويل قوله ﷺ: "فيكشف عن حاق" ٤٥٩
- معنى قوله سبحانه: من وجدتم في قلبه مثقال دينار
من خير" ٤٦٢

- (٨٢) باب إتيان الشفاعة وإخراج الموحدين من النار ... ٤٦٦
تسام الشفاعة ٤٦٦
معنى إتيان المذبذب في النار ٤٦٨
(٨٣) باب آخر أهل النار خروجاً ٤٧٠
فوائد أهل النعم في تأويل قوله: "أنسحروا" ٤٧٠
(٨٤) باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ٤٧٤
قول العلماء في حواز المنصبة على الأنبياء ٤٨٣
مذهب أهل التحقيق ٤٨٣
بيان انوجوه في "ما تقدم من ذنبه وما تأخر" ٤٨٥
(٨٥) باب احتباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمة ٤٩٩
(٨٦) باب دعاء النبي ﷺ لأمة وبكائه شفقة عليهم ٥٠٢
(٨٧) باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار
ولا تناله شفاعة، ولا تنفعه قرابة المقربين ٥٠٤
(٨٨) باب في قوله تعالى: "وأنذر عشيرتَكِ الأفرين" ٥٠٥
ضبط الكلمة "شيرة" ومعناها ٥٠٧
(٨٩) باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه ٥٠٩
(٩٠) باب أهون أهل النار عذاباً ٥١١
(٩١) باب الدليل على أن من مات على الكفر لا ينفعه عمل ٥١٢
(٩٢) باب موالاته المؤمنين ومقاطعة غيرهم والبراءة منهم ٥١٣
(٩٣) باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين
الجنة بغير حساب ولا عذاب ٥١٤
أقوال أهل النعم في حواز التدوي ٥١٥
الأقوال في حقيقة التوكل ٥١٦
بيان حواز الرقية وكرامتها ٥١٨
(٩٤) باب بيان كون هذه الأمة نصف أهل الجنة ٥٢٠

مكتبة النبوي

شركة طباعة ونشر
عمارة نور محمد، طريق المدينة (المنهج)، أوكسانا

ملونة كرتون مقوي		مجلدة	
السراجي	شرح عقود رسم المفتي	الصحيح لمسلم	الجامع للترمذي
الفوز الكبير	من العقيدة الطحاوية	الموطأ للإمام مالك	الموطأ للإمام محمد
تلخيص المفتاح	من الكافي	الهداية	مشكاة المصابيح
مبادئ الفلسفة	المعلقات السبع	تفسير البيضاوي	التبيان في علوم القرآن
دروس البلاغة	هداية الحكمة	تفسير الجلالين	شرح نخبة الفكر
تعليم المتعلم	كافية	شرح العقائد	المسند للإمام الأعظم
هداية النحو (مع السور)	مبادئ الأصول	آثار السنن	ديوان الحماسة
المرفقات	زاد الطالبين	الحسامي	مختصر المعاني
ايساغوجي	هداية النحو (متداول)	ديوان المتنبي	الهدية السعيدية
عوامل النحو	شرح مائة عامل	نور الأنوار	رياض الصالحين
المنهاج في القواعد والإعراب		شرح الجامي	القطبي
ستطيع قريباً يعون الله تعالى		كنز الدقائق	المقامات الحريرية
ملونة مجلدة		نقحة العرب	أصول الشاشي
الصحيح للبخاري		مختصر القدوري	شرح تهذيب
		نور الإيضاح	علم الصيغ
Books in English		Other Languages	
Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)		Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)	
Lisaaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)		Fazail-e-Aamal (German)	
Key Lisaaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)		Muntakhab Ahadis (German)	
Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)		To be published Shortly Insha Allah	
Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)		Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)	

مکتبہ انبیشی

جہد محمدیہ کی روشنی میں قرآن مجید کی تفسیر اور احکام کی روشنی میں قرآن مجید کی تفسیر

درس نظامی اردو مطبوعات		سورہ نیس	تورانی قاعدہ
خصائل نبوی شرح شاکل ترمذی	خیر الاصول (اصول الحدیث)	رہمانی قاعدہ	بغدادی قاعدہ
معین الغسلہ	الانقیات السلیقہ	آغاز القرآن	تفسیر عثمانی
آسان اصول فقہ	معین الاصول	بیان القرآن	النبی الی تم تم
تیسیر المنطق	فوائد مکبہ	سیرت سید الکونین خاتم النبیین ﷺ	حیات الصحابہ رضی اللہ عنہم
فصول اکبری	تاریخ اسلام	خلفائے راشدین	امت مسلمہ کی مائیں
علم الصرف (اولین و آخرین)	علم النحو	نیک بیبیاں	رسول اللہ ﷺ کی نصیحتیں
عربی صفوۃ المصادر	جوامع الکلم	تبلیغ دین (امام غزالی رحمۃ اللہ علیہ)	اکرام المسلمین (حقوق العباد کی فکر کیجیے)
جمال القرآن	صرف میر	علامات قیامت	حیلے اور بہانے
تجوید	تیسیر الابواب	جزاء الاعمال	اسلامی سیاست
میزان و مقصب (الصرف)	بہشتی گوہر	علیکم بسنتی	آداب معیشت
تعلیم الاسلام (مکمل)	تسبیل المبتدی	منزل	حصن حصین
عربی زبان کا آسان قاعدہ	فارسی زبان کا آسان قاعدہ	الحزب الاعظم (ماہوار مکتل)	الحزب الاعظم (ہفتوار مکتل)
نام حق	کریم	اعمال قرآنی	زاد السعید
پندنامہ	تیسیر المبتدی	مناجات مقبول	مسنون دعا میں
عربی کا معکم (اول تا چہارم)	کلید جدید عربی کا معلوم (اول تا چہارم)	فضائل اعمال	فضائل صدقات
عوامل النحو (انحو)	آداب المعاشرت	اکرام مسلم	فضائل درود و شریف
حیات المسلمین	تعلیم الدین	فضائل علم	فضائل حج
تعلیم العقائد	لسان القرآن (اول تا سوم)	فضائل امت محمدیہ ﷺ	جواہر الحدیث
مفتاح لسان القرآن (اول تا سوم)	سیر صحابیات	مفتخ احادیث	آسان نماز
بہشتی زیور (تین حصے)		نماز خفی	نماز مدلل
		آئینہ نماز	معلم الحجاج
		بہشتی زیور (مکمل)	خطبات الاحکام لجمعہات العام
دیگر اردو مطبوعات		روضۃ الادب	
قرآن مجید چندہ مطری (ماہنامہ)	پنج پارہ		
پنج سورہ	عم پارہ (دری)		

و انکی نقشہ اوقات نماز: کراچی، سندھ، پنجاب، خیبر پختونخواہ